



فَتْحُ الْمُبْدِئِ

بشرح مختصر الزبيدي

شيخ الإسلام الشيخ عبدالله بن حجازي بن إبراهيم ، الشرفاوي

المتوفى في عام ١٢٢٧ هـ - ١٨١٢ م

وهو شرح على مختصر صحيح البخاري الذي صنعه محدث البلاد اليمنية في عصره

أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي المتوفى في عام ٨٩٣ الهجري ١٤٨٨ الميلادى

حَقَّقَهُمَا ، وَفَصَّلَهُمَا ، وَعَلَّقَ حَوَاشِيَهُمَا

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكِيمِ

عَلَى أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ

الجزء الثاني

يطلب من ناشره

مكتبة محمد علي صبيح وأولاده ، بميدان الأزهر ، بمصر

تليفون ٩٠٦٥٨٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ الْعِيدَيْنِ

٥٠٩ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : « دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ تُغْنِيَانِ بَغْنَاءً بُعِثَ ،

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾
﴿ أَبْوَابُ الْعِيدَيْنِ ﴾

عيد الفطر ، وعيد الأضحي .

والعيد : مشتق من العود لتكرره كل عام ، وقيل : لعود السيور بعوده ، وقيل : لكثرة عوائد الله فيه على عباده ، وجمعه أعياد ، وإنما جمع بالياء وإن كان أصله الواو لازوماً في الواحد ، وقيل : للفرق بينه وبين أعواد الخشب .

٥٠٩ — (عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل على رسول الله) وفي نسخة « النبي » (صلى الله عليه وسلم) أيام منى (وعندي جارتان) دون البلوغ ، من جوارى الأنصار : إحداهما لحسان بن ثابت ، وقيل : كلاهما لعبد الله بن سلام ، واسم إحداهما حمامة ، قيل : واسم الأخرى زيب ، وقيل غير ذلك (تغنيان) ولمسلم في رواية هشام « بدف » بضم الدال ، وللنسائي « بدفين » ويقال له أيضاً الكرباس — بكسر الكاف — وهو الذي لاجلاجل فيه ، فإن كانت فهو للزهر : أى يرتقان أصواتهما بإنشاد العرب ، وهو قريب من الخداء ، ويدفان : أى يضربان بالدف ،

وليس المراد أنهما يرفعان أصواتهما مع تعطيط وتسكير عما فيه تعرض^١ للواحي

أو تصريح بما يحرك الساكن ويستلكن ، فإن هذا لا يختلف في تحريره ، وهذا هو حقيقة الغناء ، وإطلاقه على الخداء يجوز (بغناء) بكسر المعجمة والمد يوم (بعث) بضم الموحدة وفتح العين للهمة أخرى مثله ، بالصرف وعدمه ، وقيل بالتين المعجمة ، لكن جزم بعضهم أنه تصغير وهو اسم حسن للأوس وقع الحرب عنده بين الأوس والخزرج ، وكان به مقتلة عظيمة ، وانتصر الأوس على الخزرج ، واستمرت المقتلة مائة

فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ ، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
فَانْتَهَرَنِي وَقَالَ : مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : دَعْمَا ،

وعشرين سنة ، حتى جاء الإسلام ، فألف الله بينهم بركة النبي صلى الله عليه وسلم ، كذا
ذكره ابن إسحاق ، وتبعه البرماوى وجماعة من الشراح ، والراجح أنها كانت قبل الهجرة
ثلاث سنين ، لما رواه ابن سعد بأسانيدِهِ أَنَّ النَّفَرَ السَّعَةِ أَوْ الثَّمَانِيَةِ الَّذِينَ لَقَوْهُ عَلَيْهِ
الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مَعَى أَوَّلِ مَنْ لَقِيَهِ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ مِنْ حِجَلَةٍ مَا قَالُوهُ لِمَا دَعَاهُمْ إِلَى
الْإِسْلَامِ وَالنَّصْرَةِ : إِمَّا كَانَتْ وَقْعَةً بَعَثَ عَامَ الْأَوَّلِ فَمُوعِدُكَ لِلْوَسْمِ الْقَابِلِ ، فَقَدِمُوا
فِي السَّنَةِ الَّتِي تَلَيْهَا فَيَا يَوْمَهُ السَّيِّئَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ قَدِمُوا الثَّانِيَةَ فَيَا يَوْمَهُ ، وَهَاجَرَ عَلَيْهِ
الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ فِي أَوَائِلِ الَّتِي تَلَيْهَا ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ اعْتَبَرَ ابْتِدَاءَ الْوَقْعَةِ ،
وَالثَّانِي اعْتِبَارَ انْتِهَاءِهَا ، وَغَضَاءُ بَعَثَ مَا تَقَاوَلَتْ بِهِ الْأَنْصَارُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، أَيْ مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ
لِبَعْضٍ مِنْ غَيْرِ أَوْجَاءٍ (فَاضْطَجَعَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (عَلَى الْفِرَاشِ ، وَحَوَّلَ
وَجْهَهُ) (لِإِعْرَاضِهِ عَنْ ذَلِكَ) لِأَنَّ مَقَامَهُ يَجِبُ عَنِ الْإِسْغَاءِ لِدَلَالَتِهِ ، لَكِنْ عَدِمَ
إِنْكَارُهُ يَدُلُّ عَلَى تَسْوِغِ مِثْلِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَفْرَهُ ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
لَا يَفِرُّ عَلَى بَاطِلٍ / وَالْأَمَلُ التَّنَزُّهُ عَنِ اللَّعِبِ وَاللَّهْوِ ، فَيَقْتَصِرُ عَلَى مَا وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ وَقَتًا
وَلَيْفَةً (وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِيقُ (فَانْتَهَرَنِي) أَيْ لَتَقْرِيرِهَا لَهَا عَلَى الْغِنَاءِ ،
وَلِلزَّهْرَى « فَانْتَهَرَهَا » أَيْ الْجَارِيَتَيْنِ لِقَعْلِهَا ذَلِكَ ، وَيُمْكِنُ أَنْ زَجَرَ الْجَمْعُ (وَقَالَ :
أَمْزِمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؟ يَكْسِرُ اللَّيْمَ آخِرَهُ هَاءً تَائِيَةً ، يَعْنِي
الْغِنَاءَ وَالذِّفَّ ، لِأَنَّ الْمَزْمَارَةَ وَالْمَزْمَارَ مُشْتَقَّ مِنَ الزَّمِيرِ ، وَهُوَ الصَّوْتُ الَّذِي لَهُ
صَفِيرٌ ، وَيُطْلَقُ عَلَى الصَّوْتِ الْحَسَنِ ، وَعَلَى الْغِنَاءِ ، وَأَوَاضَائِهَا إِلَى الشَّيْطَانِ لِأَنَّهَا تَلْمِزُ
الْقَابِ غِنَ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ
اعْتِمَادًا عَلَى مَا تَحَرَّرَ عَنْهُ مِنْ تَحْرِيمِ اللَّهْوِ وَالْغِنَاءِ مُطْلَقًا ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَفْرَهُ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ الْبَسِيرِ لِكَوْنِهِ دَخَلَ فَوْجُهُ مَضْطَجِعًا فَظَنَّهُ نَائِمًا فَتَوَجَّهَ لَهُ
الْإِنْكَارُ (فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ) يَا أَبَا بَكْرٍ (دَعْمَا) أَيْ
الْجَارِيَتَيْنِ ، وَفِي رِوَايَةٍ « دَعْمَا » أَيْ عَائِشَةَ ، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ « يَا أَبَا بَكْرٍ إِنْ

فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزْتُهُمَا ، فَخَرَجَتَا » .

٥١٠ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ » .
وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : « وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرًا » .

٥١١ - عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

سُكُلُ قَوْمِ عِيدَا ، وَهَذَا عِيدُنَا فَعَرَفَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْحَالِ مَقْرُونًا بَيَانِ الْحِكْمَةِ بِأَنَّهُ يَوْمَ عِيدٍ : أَيُّ يَوْمٍ مَرُورٍ شَرْعِي ، فَلَا يَنْكُرُ فِيهِ مِثْلَ هَذَا كَمَا لَا يَنْكُرُ فِي الْأَعْرَاسِ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : (فَلَمَّا غَفَلَ) أَبُو بَكْرٍ بَفَتْحِ الْفَاءِ (غَمَزْتُهُمَا فَخَرَجَتَا) بَقَاءِ الْعُطْفِ ، وَفِي نَسْخَةٍ بَدَوْنَهَا فَيَكُونُ بَدَلًا أَوْ اسْتِثْنَاءً

وَاسْتَدِلَّ بِهَذَا عَلَى جَوَازِ سَمَاعِ صَوْتِ الْمَرْأَةِ بِالْعَنَاءِ ، لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْكُرْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ سَمَاعَهُمْ ، بَلْ أَنْكَرَ إِنْكَارَهُ ، وَلَا يَخْفَى أَنْ يَجْهَلَ الْجَوَازُ إِذَا أَمِنْتَ الْفِتْنَةَ

٥١٠ - (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَغْدُو يَوْمَ عِيدِ (الْفِطْرِ) أَيُّ لَا يَخْرُجُ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ (حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ) لِيَعْلَمَ نَسْخَ تَحْرِيمِ الْفِطْرِ قَبْلَ صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ كَانَ مُحَرَّمًا قَبْلُهَا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ ، وَخَصَّ بِالْقُرْآنِ مَا فِي الْحَاوِ مِنْ تَقْوَةِ النَّظَرِ الَّذِي يَضَعُهُ الصَّوْمُ وَيَرِقُّ الْقَلْبُ ، وَمِنْ ثَمَّ اسْتَجَبَ بَعْضُ التَّابِعِينَ أَنْ يَفْطُرَ عَلَى الْحَاوِ مُطْلَقًا كَالْعَسَلِ ، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ وَابْنِ سِيرِينَ وَغَيْرِهِمَا ، وَالشَّرْبُ كَالْأَكْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ قَبْلَ خُرُوجِهِ اسْتَجَبَ لَهُ فَعَلُهُ فِي طَرِيقِهِ أَوْ فِي الصَّلَى إِنْ أَمَكْنَهُ ، وَيَكْرَهُ لَهُ تَرْكُهُ كَمَا تَقُلُهُ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ عَنْ نَصِ الْأَمِّ .

(وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : وَيَأْكُلُهُنَّ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَتَرًا) إِشَارَةً إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ ، كَمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَفْعَلُهُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ ، وَزَادَ ابْنُ حِبَّانٍ « ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ سَبْعًا » .

٥١١ - (عَنِ الْبَرَاءِ) بْنِ عَازِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ فَقَالَ : « إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ ، فَمَنْ قَعَلَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا » .

٥١٢ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : خَطَبَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ نُسُكَنَا

عليه وسلم يخطب) خطبة عيد الأضحى (فقال : إن أول ما نبدأ به في) وفي نسخة من (يومنا هذا) أى : يوم عيد الأضحى (أن نصلي) صلاة العيد ، أى أول ما يكون الابتداء به في هذا اليوم الصلاة التي بدأنا بها ، فبعد بالمستقبل عن الماضي ، وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ، وقد اختلف في حكم صلاة العيد - بعد إجماع الأمة على مشروعيتها - فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : واجبة على الأعيان لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها من غير ترك ، وقال المالكية والشافعية : سنة مؤكدة ، لحديث الأعرابي : « هل على غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع » ، وحديث : « خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة » ، وحملوا ما نقله للزنى عن الشافعي أنه من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين على التأكيد ، فلا إثم ولا قتال بتركها ، وقال أحمد وجماعة : فرض على الكفاية ، لقوله تعالى : « فصل لربك وانحر » فإنه يدل على الوجوب ، وحديث الأعرابي يدل على أنها لا تجب على كل أحد ، فتعين أن تكون فرضاً على الكفاية ، وأجيب بأننا لا نسلم أن المراد بقوله : « فصل » صلاة العيد ، ولو أريد ذلك لاقضى وجوب النحر ، وهم لا يقولون به ، وحديث فالأمر محمول على التنبه جمعاً بينه وبين الأحاديث الأخر (ثم ترجع) بالنصب عطفًا على نصلي ، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف : أى نحن نرجع (فننحر) بالنصب (فمن فعل) بأن ابتداء بالصلاة ثم رجع فنحر (فقد أصاب سنتنا) فيه إشعار بأن الصلاة ذلك اليوم هي الأمر المهم ، وأن ما سواها من الخطبة والنحر وغير ذلك من أعمال البر يوم العيد فبطريق التبع .

٥١٢ — (وعنه رضى الله عنه قال : خطبنا) أى خطب لنا (النبي صلى الله عليه وسلم يوم) عيد (الأضحى بعد الصلاة) أى صلاة العيد (فقال : من صلى صلاتنا ، ونسك) بفتح التون والسين والكاف (نسكنا) بضم النون والسين وفتح الكاف :

فَقَدْ أَصَابَ النَّسْكَ ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا نُسَكَ لَهُ »
 فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ خَالَ الْبَرَاءِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي
 قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ
 شَاتِي أَوَّلَ شَاةٍ تُذْبَحُ فِي بَيْتِي ، فَذَبَحْتُ شَاتِي وَتَقَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ
 الصَّلَاةَ ، فَقَالَ : شَأْنُكَ شَاةٌ لَحْمٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنَّ عِنْدَنَا
 عَنَاقًا لَنَا جَذَعَةً

أى ضحى مثل ضحيتنا (فقد أصاب النسك ، ومن نسك قبل الصلاة فإنه) أى النسك
 (قبل الصلاة) استشكل بأن فيه اتحاد الشرط والجزاء ، وأجيب بأن الراد لازمه :
 أى فلسكه غير معتد به ، كما قيل فى قوله : « فهجرت به إلى ما هاجر إليه » أى غير صحيحة
 أو غير مقبولة ، وحينئذ فيكون قوله (ولا نسك له) كالتوضيح والبيان له ، وفى
 نسخة « لا نسك له » بحذف الواو ، قال فى الفتح : وهو أوجه (قال أبو بردة)
 بضم اللوحدة وإسكان الراء هاءى بالنون والمهمزة (ابن نيار) بكسر النون وتحقيف
 للثناة التحتية وبعد الألف راء ، البلوى ، للدنى (خال البراء) بن عازب (يا رسول
 الله فإنى نسكت) أى ذبحت (شاتى قبل الصلاة ، وعرفت أن اليوم يوم أكل) بفتح
 المهمزة (وشرب) بضم اللجعة كما فى الرواية ، وجوز بعضهم فتحها كما قيل به فى
 « أيام منى أيام أكل وشرب » ورد بأنه ليس محل قياس ، وإنما للمعتمد فيه الرواية
 (وأحببت أن تكون شاتى أول شاة تذبح فى بيتى) بنصب أول خبر تكون ، وبالرفع
 اسمها ، فتكون شاتى خبرها مقدما ، وفى رواية « أول ما يذبح » ، وفى نسخة « أول
 تذبح » بدون إضافة فتفتح أول لأنه مضاف إلى الجملة فيكون مبينا على الفتح أو
 منصوبا خبر تكون ، ويجوز الضم كقيل وبعد وغيرها من الظروف المقطوعة عن
 الإضافة (فذبحت شاتى ، وتقديت) بالتين للجمعة من الغداء مقابل الشاء (قبل أن
 آتى الصلاة ، فقال) عليه الصلاة والسلام له : (شأتك شاة لحم) أى فليست أضحية ،
 ولا ثواب فيها ، بل هى على عادة الذبح المجرد عن القرية ، فاستفيد من إضافتها إلى
 اللحم نفي الإجزاء (فقال : يا رسول الله فإن عندنا عناقا) بفتح العين (لنا جذعة)

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ أَفْتَجْزِي عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَنْ تُجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ .

٥١٣ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى ،

صفتان لعناق للنصوب يان ، وهى اثنتى للعز إذا تم لها سنة (أحب إلى) لسننها وطيب لهما وكثرة قيمتها (من شاتين) وفى رواية « وعندى جذعة خير من مسنة » وللجنة من العز هى الثانية التى تم لها ستان (أفْتَجْزِي) بفتح همزة الاستفهام والثناة الفوقية وسكون الجيم من غير همز كقوله تعالى : « لا يجزى والد عن ولده » أى أتكفى أو تقضى (عنى) ويجوز من حيث اللغة ضم التاء من الرابعى المهور لأن بنى تميم يقولون أجزأت عنك شاة بالهمز ، لكن الرواية هى الأولى (قال) عليه الصلاة والسلام : (نعم) : أى تجزى عنك (ولن تجزى) جذعة (عن أحد بعدك) : أى غيرك ، لأنه لا بد فى التشعية بالهمز من أن يكون ثلثا وهو ما تم له ستان ، فإجزاء ما تم له سنة خاص بأبى بردة ، كما اختص خزيمة بقيام شهادته مقام شاتين ، وله عليه الصلاة والسلام أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام .

٥١٣ - (عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم عيد (الفطرو) يوم عيد (الأضحى إلى المصلى) وهو موضع خارج باب المدينة بينه وبين باب المسجد ألف ذراع كما قال بعضهم .

واستدل بهذا الحديث على استحباب الخروج إلى الصغراء لأجل صلاة العيد ، وأن ذلك أفضل من صلاتها فى المسجد ، لمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك مع فضل مسجده وهذا بنسب الحنفية ، وقال المالكية والحنابلة : (تسن فى الصغراء إلا مكة قبل المسجد الحرام لسنه) وقال الشافعية : وفعلها فى المسجد الحرام وبيت المقدس أفضل من الصغراء . ^(١) ^(٢) ^(٣) ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^(٣٧٢) ^(٣٧٣) ^(٣٧٤) ^(٣٧٥) ^(٣٧٦) ^(٣٧٧) ^(٣٧٨) ^(٣٧٩) ^(٣٨٠) ^(٣٨١) ^(٣٨٢) ^(٣٨٣) ^(٣٨٤) ^(٣٨٥) ^(٣٨٦) ^(٣٨٧) ^(٣٨٨) ^(٣٨٩) ^(٣٩٠) ^(٣٩١) ^(٣٩٢) ^(٣٩٣) ^(٣٩٤) ^(٣٩٥) ^(٣٩٦) ^(٣٩٧) ^(٣٩٨) ^(٣٩٩) ^(٤٠٠) ^(٤٠١) ^(٤٠٢) ^(٤٠٣) ^(٤٠٤) ^(٤٠٥) ^(٤٠٦) ^(٤٠٧) ^(٤٠٨) ^(٤٠٩) ^(٤١٠) ^(٤١١) ^(٤١٢) ^(٤١٣) ^(٤١٤) ^(٤١٥) ^(٤١٦) ^(٤١٧) ^(٤١٨) ^(٤١٩) ^(٤٢٠) ^(٤٢١) ^(٤٢٢) ^(٤٢٣) ^(٤٢٤) ^(٤٢٥) ^(٤٢٦) ^(٤٢٧) ^(٤٢٨) ^(٤٢٩) ^(٤٣٠) ^(٤٣١) ^(٤٣٢) ^(٤٣٣) ^(٤٣٤) ^(٤٣٥) ^(٤٣٦) ^(٤٣٧) ^(٤٣٨) ^(٤٣٩) ^(٤٤٠) ^(٤٤١) ^(٤٤٢) ^(٤٤٣) ^(٤٤٤) ^(٤٤٥) ^(٤٤٦) ^(٤٤٧) ^(٤٤٨) ^(٤٤٩) ^(٤٥٠) ^(٤٥١) ^(٤٥٢) ^(٤٥٣) ^(٤٥٤) ^(٤٥٥) ^(٤٥٦) ^(٤٥٧) ^(٤٥٨) ^(٤٥٩) ^(٤٦٠) ^(٤٦١) ^(٤٦٢) ^(٤٦٣) ^(٤٦٤) ^(٤٦٥) ^(٤٦٦) ^(٤٦٧) ^(٤٦٨) ^(٤٦٩) ^(٤٧٠) ^(٤٧١) ^(٤٧٢) ^(٤٧٣) ^(٤٧٤) ^(٤٧٥) ^(٤٧٦) ^(٤٧٧) ^(٤٧٨) ^(٤٧٩) ^(٤٨٠) ^(٤٨١) ^(٤٨٢) ^(٤٨٣) ^(٤٨٤) ^(٤٨٥) ^(٤٨٦) ^(٤٨٧) ^(٤٨٨) ^(٤٨٩) ^(٤٩٠) ^(٤٩١) ^(٤٩٢) ^(٤٩٣) ^(٤٩٤) ^(٤٩٥) ^(٤٩٦) ^(٤٩٧) ^(٤٩٨) ^(٤٩٩) ^(٥٠٠) ^(٥٠١) ^(٥٠٢) ^(٥٠٣) ^(٥٠٤) ^(٥٠٥) ^(٥٠٦) ^(٥٠٧) ^(٥٠٨) ^(٥٠٩) ^(٥١٠) ^(٥١١) ^(٥١٢) ^(٥١٣) ^(٥١٤) ^(٥١٥) ^(٥١٦) ^(٥١٧) ^(٥١٨) ^(٥١٩) ^(٥٢٠) ^(٥٢١) ^(٥٢٢) ^(٥٢٣) ^(٥٢٤) ^(٥٢٥) ^(٥٢٦) ^(٥٢٧) ^(٥٢٨) ^(٥٢٩) ^(٥٣٠) ^(٥٣١) ^(٥٣٢) ^(٥٣٣) ^(٥٣٤) ^(٥٣٥) ^(٥٣٦) ^(٥٣٧) ^(٥٣٨) ^(٥٣٩) ^(٥٤٠) ^(٥٤١) ^(٥٤٢) ^(٥٤٣) ^(٥٤٤) ^(٥٤٥) ^(٥٤٦) ^(٥٤٧) ^(٥٤٨) ^(٥٤٩) ^(٥٥٠) ^(٥٥١) ^(٥٥٢) ^(٥٥٣) ^(٥٥٤) ^(٥٥٥) ^(٥٥٦) ^(٥٥٧) ^(٥٥٨) ^(٥٥٩) ^(٥٦٠) ^(٥٦١) ^(٥٦٢) ^(٥٦٣) ^(٥٦٤) ^(٥٦٥) ^(٥٦٦) ^(٥٦٧) ^(٥٦٨) ^(٥٦٩) ^(٥٧٠) ^(٥٧١) ^(٥٧٢) ^(٥٧٣) ^(٥٧٤) ^(٥٧٥) ^(٥٧٦) ^(٥٧٧) ^(٥٧٨) ^(٥٧٩) ^(٥٨٠) ^(٥٨١) ^(٥٨٢) ^(٥٨٣) ^(٥٨٤) ^(٥٨٥) ^(٥٨٦) ^(٥٨٧) ^(٥٨٨) ^(٥٨٩) ^(٥٩٠) ^(٥٩١) ^(٥٩٢) ^(٥٩٣) ^(٥٩٤) ^(٥٩٥) ^(٥٩٦) ^(٥٩٧) ^(٥٩٨) ^(٥٩٩) ^(٦٠٠) ^(٦٠١) ^(٦٠٢) ^(٦٠٣) ^(٦٠٤) ^(٦٠٥) ^(٦٠٦) ^(٦٠٧) ^(٦٠٨) ^(٦٠٩) ^(٦١٠) ^(٦١١) ^(٦١٢) ^(٦١٣) ^(٦١٤) ^(٦١٥) ^(٦١٦) ^(٦١٧) ^(٦١٨) ^(٦١٩) ^(٦٢٠) ^(٦٢١) ^(٦٢٢) ^(٦٢٣) ^(٦٢٤) ^(٦٢٥) ^(٦٢٦) ^(٦٢٧) ^(٦٢٨) ^(٦٢٩) ^(٦٣٠) ^(٦٣١) ^(٦٣٢) ^(٦٣٣) ^(٦٣٤) ^(٦٣٥) ^(٦٣٦) ^(٦٣٧) ^(٦٣٨) ^(٦٣٩) ^(٦٤٠) ^(٦٤١) ^(٦٤٢) ^(٦٤٣) ^(٦٤٤) ^(٦٤٥) ^(٦٤٦) ^(٦٤٧) ^(٦٤٨) ^(٦٤٩) ^(٦٥٠) ^(٦٥١) ^(٦٥٢) ^(٦٥٣) ^(٦٥٤) ^(٦٥٥) ^(٦٥٦) ^(٦٥٧) ^(٦٥٨) ^(٦٥٩) ^(٦٦٠) ^(٦٦١) ^(٦٦٢) ^(٦٦٣) ^(٦٦٤) ^(٦٦٥) ^(٦٦٦) ^(٦٦٧) ^(٦٦٨) ^(٦٦٩) ^(٦٧٠) ^(٦٧١) ^(٦٧٢) ^(٦٧٣) ^(٦٧٤) ^(٦٧٥) ^(٦٧٦) ^(٦٧٧) ^(٦٧٨) ^(٦٧٩) ^(٦٨٠) ^(٦٨١) ^(٦٨٢) ^(٦٨٣) ^(٦٨٤) ^(٦٨٥) ^(٦٨٦) ^(٦٨٧) ^(٦٨٨) ^(٦٨٩) ^(٦٩٠) ^(٦٩١) ^(٦٩٢) ^(٦٩٣) ^(٦٩٤) ^(٦٩٥) ^(٦٩٦) ^(٦٩٧) ^(٦٩٨) ^(٦٩٩) ^(٧٠٠) ^(٧٠١) ^(٧٠٢) ^(٧٠٣) ^(٧٠٤) ^(٧٠٥) ^(٧٠٦) ^(٧٠٧) ^(٧٠٨) ^(٧٠٩) ^(٧١٠) ^(٧١١) ^(٧١٢) ^(٧١٣) ^(٧١٤) ^(٧١٥) ^(٧١٦) ^(٧١٧) ^(٧١٨) ^(٧١٩) ^(٧٢٠) ^(٧٢١) ^(٧٢٢) ^(٧٢٣) ^(٧٢٤) ^(٧٢٥) ^(٧٢٦) ^(٧٢٧) ^(٧٢٨) ^(٧٢٩) ^(٧٣٠) ^(٧٣١) ^(٧٣٢) ^(٧٣٣) ^(٧٣٤) ^(٧٣٥) ^(٧٣٦) ^(٧٣٧) ^(٧٣٨) ^(٧٣٩) ^(٧٤٠) ^(٧٤١) ^(٧٤٢) ^(٧٤٣) ^(٧٤٤) ^(٧٤٥) ^(٧٤٦) ^(٧٤٧) ^(٧٤٨) ^(٧٤٩) ^(٧٥٠) ^(٧٥١) ^(٧٥٢) ^(٧٥٣) ^(٧٥٤) ^(٧٥٥) ^(٧٥٦) ^(٧٥٧) ^(٧٥٨) ^(٧٥٩) ^(٧٦٠) ^(٧٦١) ^(٧٦٢) ^(٧٦٣) ^(٧٦٤) ^(٧٦٥) ^(٧٦٦) ^(٧٦٧) ^(٧٦٨) ^(٧٦٩) ^(٧٧٠) ^(٧٧١) ^(٧٧٢) ^(٧٧٣) ^(٧٧٤) ^(٧٧٥) ^(٧٧٦) ^(٧٧٧) ^(٧٧٨) ^(٧٧٩) ^(٧٨٠) ^(٧٨١) ^(٧٨٢) ^(٧٨٣) ^(٧٨٤) ^(٧٨٥) ^(٧٨٦) ^(٧٨٧) ^(٧٨٨) ^(٧٨٩) ^(٧٩٠) ^(٧٩١) ^(٧٩٢) ^(٧٩٣) ^(٧٩٤) ^(٧٩٥) ^(٧٩٦) ^(٧٩٧) ^(٧٩٨) ^(٧٩٩) ^(٨٠٠) ^(٨٠١) ^(٨٠٢) ^(٨٠٣) ^(٨٠٤) ^(٨٠٥) ^(٨٠٦) ^(٨٠٧) ^(٨٠٨) ^(٨٠٩) ^(٨١٠) ^(٨١١) ^(٨١٢) ^(٨١٣) ^(٨١٤) ^(٨١٥) ^(٨١٦) ^(٨١٧) ^(٨١٨) ^(٨١٩) ^(٨٢٠) ^(٨٢١) ^(٨٢٢) ^(٨٢٣) ^(٨٢٤) ^(٨٢٥) ^(٨٢٦) ^(٨٢٧) ^(٨٢٨) ^(٨٢٩) ^(٨٣٠) ^(٨٣١) ^(٨٣٢) ^(٨٣٣) ^(٨٣٤) ^(٨٣٥) ^(٨٣٦) ^(٨٣٧) ^(٨٣٨) ^(٨٣٩) ^(٨٤٠) ^(٨٤١) ^(٨٤٢) ^(٨٤٣) ^(٨٤٤) ^(٨٤٥) ^(٨٤٦) ^(٨٤٧) ^(٨٤٨) ^(٨٤٩) ^(٨٥٠) ^(٨٥١) ^(٨٥٢) ^(٨٥٣) ^(٨٥٤) ^(٨٥٥) ^(٨٥٦) ^(٨٥٧) ^(٨٥٨) ^(٨٥٩) ^(٨٦٠) ^(٨٦١) ^(٨٦٢) ^(٨٦٣) ^(٨٦٤) ^(٨٦٥) ^(٨٦٦) ^(٨٦٧) ^(٨٦٨) ^(٨٦٩) ^(٨٧٠) ^(٨٧١) ^(٨٧٢) ^(٨٧٣) ^(٨٧٤) ^(٨٧٥) ^(٨٧٦) ^(٨٧٧) ^(٨٧٨) ^(٨٧٩) ^(٨٨٠) ^(٨٨١) ^(٨٨٢) ^(٨٨٣) ^(٨٨٤) ^(٨٨٥) ^(٨٨٦) ^(٨٨٧) ^(٨٨٨) ^(٨٨٩) ^(٨٩٠) ^(٨٩١) ^(٨٩٢) ^(٨٩٣) ^(٨٩٤) ^(٨٩٥) ^(٨٩٦) ^(٨٩٧) ^(٨٩٨) ^(٨٩٩) ^(٩٠٠) ^(٩٠١) ^(٩٠٢) ^(٩٠٣) ^(٩٠٤) ^(٩٠٥) ^(٩٠٦) ^(٩٠٧) ^(٩٠٨) ^(٩٠٩) ^(٩١٠) ^(٩١١) ^(٩١٢) ^(٩١٣) ^(٩١٤) ^(٩١٥) ^(٩١٦) ^(٩١٧) ^(٩١٨) ^(٩١٩) ^(٩٢٠) ^(٩٢١) ^(٩٢٢) ^(٩٢٣) ^(٩٢٤) ^(٩٢٥) ^(٩٢٦) ^(٩٢٧) ^(٩٢٨) ^(٩٢٩) ^(٩٣٠) ^(٩٣١) ^(٩٣٢) ^(٩٣٣) ^(٩٣٤) ^(٩٣٥) ^(٩٣٦) ^(٩٣٧) ^(٩٣٨) ^(٩٣٩) ^(٩٤٠) ^(٩٤١) ^(٩٤٢) ^(٩٤٣) ^(٩٤٤) ^(٩٤٥) ^(٩٤٦) ^(٩٤٧) ^(٩٤٨) ^(٩٤٩) ^(٩٥٠) ^(٩٥١) ^(٩٥٢) ^(٩٥٣) ^(٩٥٤) ^(٩٥٥) ^(٩٥٦) ^(٩٥٧) ^(٩٥٨) ^(٩٥٩) ^(٩٦٠) ^(٩٦١) ^(٩٦٢) ^(٩٦٣) ^(٩٦٤) ^(٩٦٥) ^(٩٦٦) ^(٩٦٧) ^(٩٦٨) ^(٩٦٩) ^(٩٧٠) ^(٩٧١) ^(٩٧٢) ^(٩٧٣) ^(٩٧٤) ^(٩٧٥) ^(٩٧٦) ^(٩٧٧) ^(٩٧٨) ^(٩٧٩) ^(٩٨٠) ^(٩٨١) ^(٩٨٢) ^(٩٨٣) ^(٩٨٤) ^(٩٨٥) ^(٩٨٦) ^(٩٨٧) ^(٩٨٨) ^{(٩٨}

فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَدُّ بِهِ الصَّلَاةُ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ ، فَيُعِظُهُمْ وَيُوصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ ، فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَيْنًا قِطْعَةً ، أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ .
 قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجَتْ مَعَ مَرْوَانَ وَهُوَ أَمِيرُ
 لِلدِّيْنَةِ فِي أَضْحَى أَوْ فَيْطِرٍ ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمُصَلَّى إِذَا مِنْبَرٌ بِنَاهُ كَثِيرٌ بَنَى الصَّلَاتِ .

ولا عذر كره فيها للمشقة بالزحام : وخرج إلى الصحراء ، واستخلف في المسجد من
 يصلي بالضعفاء كالشيوخ والرضى وبعض الأقوياء ، لأن عليا استخلف أبا مسعود
 الأنصاري في ذلك ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ إِسْنَادًا صَحِيحًا .
 (فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَدُّ بِهِ الصَّلَاةُ) رفع أول مبتدأ نكرة مخصصة بالإضافة خبره الصلاة ،
 لكن الأولى جعل أول خبراً مقدماً ، والصلاة مبتدأ مؤخر لأنه معرفة ، وإن تخصص
 أول فلا يخرج عن التذكير ، وجملة يبدأ به في محل جر صفة لشيء (ثم ينصرف) عليه الصلاة
 والسلام من الصلاة (فيقوم مقابل الناس) أي مواجهها لهم ، ولابن حبان «فينصرف إلى
 الناس قائماً في مصلاه» ولابن خزيمة «خطب يوم عدي على رجله» ، وفيه إشعار بأنه لم يكن
 إذ ذاك في المصلى منبر (والناس جلوس على صفوفهم) جملة اسمية حالية (فيعظهم) أي
 يخوفهم عواقب الأمور (ويوصيهم) يسكون الواو - بما تلبى الوصية به ، ويأمرهم
 بالحلل ، وينهاهم عن الحرام (فإن) وفي نسخة «وإن» (كان) عليه الصلاة والسلام
 (يريد) في ذلك الوقت (أن يقطع بيناً) بفتح الموحدة وسكون المهملة ثم مثله -
 (أي معوثاً من الجيش إلى الزور) (قطعة ، أو) كان يريد أن (يأمر بشيء أمر به ،
 ثم ينصرف) إلى المدينة (فقال) وفي نسخة «قال» (أبو سعيد) الحنظلي : فلم
 يزل الناس (على ذلك) (الابتداء بالصلاة والخطبة بعدها) حتى خرجت مع مروان
 ابن الحكم (وهو أمير المدينة) من قبة معاوية ، والجملة حالية (في) عيد (أضحى أو)
 عيد (فطر فلما أتينا المصلى) (الذكر) (إذا منبر) مبتدأ خبره (بناه كثير بن
 الصلت) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام ثم مثناة فوقه - ابن معاوية ، الكندي ،
 التابعي الكبير ، المولود في الزمن النبوي ، وإنما اختص ببناء المنبر بالمصلى لأن داره
 كانت في قبليتها ، والعامل في إذا معنى الفاجأة : أي فاجأنا مكان المنبر زمان الإتيان ،

فَإِذَا مَرَّوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَجَذَبَتْهُ بِثَوْبِهِ ، فَجَبَذْنِي
فَارْتَفَعَ ، فَخَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَقُلْتُ لَهُ : غَيْرْتُمْ وَاللَّهِ ، فَقَالَ :
يَا أَبَا سَعِيدٍ ، قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ ، فَقُلْتُ : مَا أَعْلَمُ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِنِّي
لَا أَعْلَمُ ، فَقَالَ : إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ ،
فَجَعَلْتُمَا قَبْلَ الصَّلَاةِ .

٥١٤ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ

أَوِ الْخَبْرَ مَقْدَرُ : أَيِ هُنَاكَ ، فَيَكُونُ بِنَاهُ حَالًا (فَإِذَا مَرَّوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ) : أَيِ
يُرِيدُ صُعُودَ الْمَنْبَرِ ، فَإِنْ مَصْدَرِيَّةٌ (قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : (فَجَذَبَتْ ثَوْبَهُ)
لِيُبْدِيَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، وَفِي نَسْخَةِ « جَذَبَتْهُ ثَوْبَهُ » (فَجَذَبْنِي فَارْتَفَعَ) عَلَى الْمَنْبَرِ
(خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقُلْتُ لَهُ) وَلِأَصْحَابِهِ : (غَيْرْتُمْ وَاللَّهِ) الْمَعْنَى عُدُوفُ : أَيِ سَنَةِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخُلَفَاؤُهُ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقْدُمُونَ الصَّلَاةَ عَلَى الْخُطْبَةِ ،
خَفِهُ أَبُو سَعِيدٍ عَلَى التَّعْيِينِ (فَقَالَ) مَرَّوَانُ (يَا أَبَا سَعِيدٍ قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ) مِنْ تَقْدِيمِ
الصَّلَاةِ عَلَى الْخُطْبَةِ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : (فَقُلْتُ مَا أَعْلَمُ) : أَيِ الَّذِي أَعْلَمُهُ (وَاللَّهِ
خَيْرٌ) وَفِي نَسْخَةِ « خَيْرٌ وَاللَّهِ » (مَا لَا أَعْلَمُ) : أَيِ لِأَنَّ الَّذِي أَعْلَمُهُ طَرِيقُ رَسُولِ اللَّهِ
وَخُلَفَاؤُهُ ، وَالْقِسْمُ مُعْضَرٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ (فَقَالَ) مَرَّوَانُ مُعْتَذِرًا عَنْ تَرْكِ فِعْلِ
الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخُلَفَاؤُهُ : (إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ
فَجَعَلْتُمَا) : أَيِ الْخُطْبَةَ (قَبْلَ الصَّلَاةِ) فَرَأَى أَنَّ الْحَافِظَةَ عَلَى أَصْلِ السَّنَةِ - وَهُوَ اسْتِئْجَاعُ
الْخُطْبَةِ - أَوَّلَى مِنَ الْحَافِظَةِ عَلَى هَيْئَةٍ فِيهَا لَيْسَتْ مِنْ شَرْطِهَا ، وَمِنْهُدَبُ الْفَتَاوِيهِ لَوْ
خُطِبَ قَبْلُهَا لَمْ يَتَّعِدْهَا رَأْسًا ، كَمَا لَوْ قُدِّمَ الرَّائِيَّةُ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ عَلَيْهَا ، وَأَمَّا فِعْلُ مَرَّوَانِ
ابْنِ الْحَكَمِ مِنْ تَقْدِيمِ الْخُطْبَةِ فَقَدْ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ أَبُو سَعِيدٍ كَمَا تَرَى ، وَإِذَا لَمْ يَبْدِ الْخُطْبَةُ
لَمْ تَتَزَمَ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ ، وَقَالَ الْمَالِكِيُّ : إِنْ كَانَ قَرِيبًا لَمْ يُلَاعَظْ ، وَإِنْ بَعْدَ فَاثِ
التَّدَارُكِ / وَهَذَا غِلَافُ الْجَمْعَةِ إِذْ لَا تَصِحُّ إِلَّا تَقْدِيمُ الْخُطْبَةِ ، لِأَنَّ تَقْدِيمَ خُطْبَتِهَا شَرْطُ
لِصَحَّتِهَا ، وَشَانَ الشَّرْطِ أَنَّهُ يَتَقَدَّمُ .

٥١٤ - (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

عَنْهُمْ ، قَالَ : « لَمْ يَكُنْ يُؤْذَنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا الْأَضْحَى » .

٥١٥ — وَعَنْهُ ، أَيُّ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ، وَكُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ » .

قالا : لم يكن يؤذن (يفتح الالف) يوم (عيد) الفطر (ولا) يوم عيد (الأضحي) في زمنه صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية جابر أنه قال : « لا أذان للصلاة يوم العيد ، ولا إقامة ولا شيء » واستدل بهذا المالكية على أنه لا يقال قبلها « الصلاة جامعة » ولا « الصلاة » واحتج الشافعية على استعجاب ذلك بما روى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر للمؤذن في العيدين فيقول : « الصلاة جامعة » ، وهذا مرسل بضده القياس على صلاة الكسوف ، لثبوته فيها كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، فلو أذن أو أقام لصلاة العيد كره كما نص عليه في الأم ، وأول من أحدث لها الأذان معاوية ، وبعه الحجاج ، وقيل غير ذلك .

٥١٥ — (وعنه) أي ابن عباس (رضى الله عنهما ، قال : شهدت العيد) : أي حضرت صلاته (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان) رضى الله عنهم (وكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة) واختلف في أول من غير هذا فقدم الخطبة على الصلاة ، قيل : مروان ، وقيل : معاوية ، وقيل : زياد ، والظاهر أن مروان وزيادا فلا ذلك تبعاً لمعاوية لأن كلا منهما كان عاملاً له ، وقيل : بل سبقه إليه عثمان لأنه رأى ناساً لم يدركوا الصلاة فصار يقدم الخطبة ، رواه ابن المنذر بإسناد صحيح إلى الحسن البصري ، وهذه اللة غير اللة التي اعتل بها مروان ، لأنه رأى مصلحتهم باستماع الخطبة ، وقيل : لأنهم كانوا في زمنه يتعمدون ترك سماع الخطبة لما فيها من سماع سب من لا يستحق السب ، والإفراط في مدح بعض الناس ، فعلى هذا إنما رأى مصلحة نفسه ، وأما عثمان فراحى مصلحة الجماعة في إدراكهم الصلاة ، على أنه يحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك أحياناً ، بخلاف مروان فواظب على ذلك فسلم إليه ، وقيل : عمر بن الخطاب ، ولعل ذلك وقع منه نادراً .

٥١٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :
« مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذَا الْعَشْرِ ،

٥١٦ - (وعنه رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال ما العمل) متبدأ
يشمل أنواع العبادات كالصلاة والتكبير والذكر والصوم وغيرها (في أيام) من أيام
السنة ، وهو متعلق بالمبتدأ ، وخبره قوله (أفضل منها) الجار والمجرور متعلق بأفضل ،
والضمير عائد إلى العمل باعتبار تأويله بالجمع : أى الأعمال ، أو بالقرينة : أى ما القرينة
في أيام أفضل منها (في هذا العشر) أى العشر الأول من ذى الحجة ، وفي رواية
« ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه الأيام » بتأنيث الضمير ،
مع إبهام الأيام وفسرها بعضهم بأيام التشريق ، وهو يقتضى تفضيل العمل فيها على
العمل في أيام العشر ، ووجهه بعضهم بأنها أيام غفلة ، والعبادات في أيام الغفلة أفضل من
غيرها كالقيام في جوف الليل والناس نيام ، وبأنه وقع فيها محنة الخليل بولاه عليهما
السلام ثم من عليه بالدعاء ، لكن هذا معارض للنقول من أن العمل في أيام العشر
أفضل من العمل في غيره من أيام السنة من غير استثناء شيء ، وإذا كان العمل فيه
أفضل لزم أن تكون أيامه أفضل من بقية الأيام حتى يوم الجمعة أفضل منه في غيره ، للجمعة
الفضيلتين ، وقد أخرج البزار وغيره عن جابر مرفوعاً « أفضل أيام الدنيا أيام العشر »
وفي حديث ابن عمر « ليس يوم أعظم عند الله من يوم الجمعة ليس العشر » والأيام إذا أطلقت
دخلت فيها الليالي تبعاً ، وقد أقسم الله تعالى بها فقال « والعصر وليال عشرين » وقد زعم
بعضهم أن ليالي عشر رمضان أفضل من لياليه ، لاشتغالها على ليلة القدر ، قال الحافظ
ابن رجب : وهذا بعيد جداً ، ولو صح حديث أبي هريرة للروى في الترمذى « قيام كل
ليلة منها بقيام ليلة القدر » لكان صريحاً في تفضيل لياليه على ليالي عشر رمضان ،
فإن عشر رمضان فضل ليلة واحدة ، وهذا جميع لياليه متساوية ، والتعقيق ما قاله
بعض أعيان المتأخرين من العلماء أن مجموع هذا العشر أفضل من مجموع عشر رمضان ،
وإن كان في عشر رمضان ليلة لا يفضل عليها غيرها ، اهـ . واستدل به على فضل صيام
عشر ذى الحجة لاندراج الصوم في العمل ، وعورض بشعير صوم يوم العيد ، وأجيب
بحمله على التائب ، ولا ريب أن صيام رمضان أفضل من صوم العشر ؛ لأن فعل الفرض
أفضل من التلق من غير تردد ، وعلى هذا فيكمل ما قل من فرض في العشر فهو

قَالُوا : وَلَا الْجِهَادُ ؟ قَالَ : وَلَا الْجِهَادُ ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ
فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ . »

٥١٧ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّلْبِيَةِ :
كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : « كَانَ يُبَلِّغُ الْمَلِكِي
لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ ، وَيُكَبِّرُ الْمَكْبَرُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ . »

أفضل من فرض فعل في غيره وكذا النفل (قالوا) : يا رسول الله (ولا الجهاد) أفضل
منها ، وفي نسخة زيادة « في سبيل الله » (قال) عليه الصلاة والسلام : (ولا الجهاد)
في سبيل الله ، ثم استثنى جهادا واحدا هو أفضل : (إلا رجل) أى إلا عمل رجل ، فهو
مرفوع على البدل ، والاستثناء متصل ، وقيل : منقطع ، أى لكن رجل خرج يخاطر
بنفسه فهو أفضل من غيره ، وفيه أنه إنما يتخرج على اللغة القيمة ، وإلا فالمنقطع عند
غيرهم واجب النصب (خرج) حال كونه (يخاطر) من المخاطرة ، وهى ارتكاب ما فيه
مشقة (بنفسه وماله ، فلم يرجع بشيء) من ماله وإن رجع بنفسه ، أو لم يرجع هو ولا
ماله ، بأن ذهب ماله واستشهد ، لأن شيئا نكرا في سياق التثنية فعم ، وعند أبي عوانة
من طريق إبراهيم بن حميد عن شعبة « إلا من عقر جواده وأهريق دمه » وعند
من طريق أخرى « إلا من لا يرجع بنفسه ولا ماله . »

وفي هذا الحديث أن العمل المفضول في الوقت الفاضل يلحق بالعمل الفاضل
في غيره ويزيد عليه لمضاعفة ثوابه وأجره .

٥١٧ — (عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه سئل عن التلبية) قيل له : (كيف
كنتم تصنعون) حال كونكم (مع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كان) أى الشأن
(يلبى للملئ لا ينكر عليه ، ويكبر للمكبر فلا ينكر عليه) وينكر في الموضعين بالبناء للمفعول
والفاعل وهو النبي صلى الله عليه وسلم ، وظاهره أنه يجوز التكبير في موضع التلبية ،
ويحتمل أن يكون المراد أنه يدخل شيئا من الذكر خلال التلبية ، إلا أنه لا يترك التلبية
بالكلية ، لأن السنة في حق الحاج أن لا يقطع التلبية إلا عند رمى جمره العقبة ، فيكبر
من ظهر يوم النحر إلى صبح آخر أيام التشريق ، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي .
وقال مالك : يقطع التلبية إذا زالت الشمس فيكبر من قبل الزوال ، أما غير الحاج

٥١٨ — عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْجَحُ وَيَذْبَحُ بِالصَّلَاةِ » .

فالصحيح من مذهب الشافعية استعابه عقب الفرائض والنوافل ولوجنازة ومنذورة ومقضية من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق ، وخص للملكية استعابه بالفرائض الحاضرة ، وهو عندهم من ظهر يوم النحر إلى آخر صبح اليوم الرابع ، وقال أبو حنيفة : يجب من صلاة صبح يوم عرفة ، وينتهي بصبر يوم النحر ، وقال صاحبه : يحتم بصبر ثالث أيام التشريق ، وهو على القيمين بالمصر خلف الفرائض في جماعة مستعבה عند أبي حنيفة ، فلا يجب على أهل القرى ولا بعد النوافل والوتر ولا على منفرد ونساء صليين في جماعة ، وقال صاحبه : يجب على كل من يصلي المكتوبة لأنه شرع تبعاً لها ، وأما صفة التكبير فقال للملكية : الله أكبر ثلاثاً ، وإن قال « الله أكبر لا إله إلا الله » الله أكبر الله أكبر ، والله الحمد ، كان حسناً ، لما روى أن جابراً صلى في أيام التشريق فلما فرغ قال : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، قيل : واستمر عليه العمل ، وقال الحنفية : يقول مرة واحدة الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ، قالوا : وهذا المأثور عن الخليل عليه الصلاة والسلام ، وقال الشافعية : يكبر ثلاثاً نسقاً اتباعاً للسلف والخلف ، ويزيد لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ، قال الشافعي : وما زاد من ذكر الله فحسن ، واستحسن في الأم أن تكون زيادته : الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ، غلصين له الدين ولو كره الكافرون ، لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وأعز جنده ، وهزم الأحزاب وحده ، لا إله إلا الله والله أكبر ، وأن يرفع بذلك صوته .

٥١٨ — (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينحر) الإبل ، (ويذبح) غيرها (بالصلي) أي مصلي العيد ، ليقترن به غيره ، ولذا قال مالك : لا يذبح أحد حتى يذبح الإمام ، ثم أجمعوا على أن الإمام لو لم يذبح حل الذبح للناس إذا دخل وقت الذبح ، فالمدار على الوقت لا الفعل ، وفي نسخة «أو يذبح» بأو ، وهي مانعة خلو تجوز الجمع ، إذ لا يمتنع الجمع بين المسلمين ما يذبح وما ينحر في ذلك اليوم .

- ٥١٩ — عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ » .
- ٥٢٠ — حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي أَمْرِ الْحَبَشَةِ تَقْدِمُ ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : قَالَتْ : « فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعَهُمْ ، أَمْنَا بَنِي أَرْفَدَةَ » .

٥١٩ — (عن جابر رضى الله تعالى عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم عيد) بالرفع فاعل كان ، وهي تامة تكفى بمرفوعها ، أى إذا وقع يوم عيد ، وجواب إذا قوله (خالف الطريق) أى رجع في غير طريق الذهاب إلى اللى ، قال في المجموع : وأصح الأقوال في حكمته أنه كان يذهب في أطولها تكثر للأجر ، ورجع في أقصرها ؛ لأن الذهاب أفضل من الرجوع ، وقيل : ليشهد له الطريقان أو أهلها من الجن والإنس ، أو ليتربنا أهلها ، أو ليستغنى فيها ، أو ليتصدق على فقرائها ، أو ليزور قبور أقباره فيها ، أو ليصل رحمه ، أو للتفاؤل بتغير الحال إلى المغفرة والرضا ، أو لإظهار شعار الإسلام فيها ، أو ليغيب للناس أو اليهود ، أو ليرهبهم بكرة من معه ، أو حذرا من إصابة العين فهو في معنى قول يعقوب لبني عليه السلام « لاتدخلوا من باب واحد » ثم من شاركه صلى الله عليه وسلم في المعنى ندب له ذلك ، وكذا من لم يشاركه في الأظهر تأسيسا به عليه الصلاة والسلام كالرمل والاضطباع سواء فيه الإمام والقوم ، واستحب في الأم أن يقف الإمام في طريق رجوعه إلى القبة ويدعو ، وروى فيه حديثا ، اهـ .

٥٢٠ — (عن عائشة رضى الله تعالى عنها) حديثها (في أمر الحبشة) الذين يلبعون في المسجد يوم العيد (تقدم ، وزاد) الراوى (في هذه الرواية) أن عائشة (قالت : فزجرهم عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (فقال النبي صلى الله عليه وسلم : دعهم) أى اتركهم ، من جهة أنا أمانهم (أمانا) بسكون الليم والنصب على الصدرية بفعل محذوف أو بنزع الخافض ، أى للأمن ، أو على الحال ، أى العوا آمنتين (بنى) أى يابى ، خذف منه حرف النداء (أرفدة) بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الفاء وقد تفتح وبالدال المهملة ، وهو جد الحبشة الأكبر .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَبْوَابُ الْوُتْرِ

٥٢٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ،

(أَبْوَابُ الْوُتْرِ)

بكسر الواو وقد فتح ، واختلف فيه ، فقال أبو حنيفة بوجوبه ، لقوله عليه الصلاة والسلام (إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً أَوْ أَوْحَى الْوُتْرَ) والزائد لا يكون إلا من جلس للزيد عليه ، فيكون فرصاً ، لكن لم يكفر جاحده فإنه ثبت بخبر الواحد ، ولحديث أبي داود بإسناد صحيح « الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » والصارف له عن الوجوب عند الشافعية قوله تعالى « وَالصَّلَاةُ الْوُسْطَى » ولو وجب لم يكن للصلاة وسطى ، وقوله عليه الصلاة والسلام لما ذلما بعثه إلى اليمن « فَأَطْعِمُوهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ اقْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ » وليس قوله حق بمعنى واجب في عرف الشرع .

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

وفي نسخة تقديمها ، وفي أخرى « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بَابُ مَا حَافَى الْوُتْرَ » .
٥٢١ - (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قيل : السائل هو ابن عمر ، وقيل : هو من أهل البادية ، قيل : ولا تناق لاحتال تعدد السائل (عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى) غير منصرف للوصف والعدل عن اثنين اثنين ، وكرر للتأكيد ، لأنه في معنى اثنين اثنين اثنين ، أربع مرات ، وللعنى يسلم من كل ركعتين كما فسر به ابن عمر في حديثه عند مسلم ، واستدل بمفهومه الخفية على أن الأفضل في صلاة التهار أن تكون أربعاً ، وعورض بأنه مفهوم لقب ، وهو ليس بحجة على الراجع ، ولئن سلمناه لانسلم الحصر في الأربع ، على أنه ثبت من طريق أخرى عن ابن عمر مرفوعاً

فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تَوَرَّ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى .

٥٢٢ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً »

« صلاة الليل والنهار » لكن أكثر أئمة الحديث أهملوا هذه الزيادة ، وهي قوله « والنهار » بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه ، وحكم اللساني على راويها بأنه أخطأ فيها (فإذا خشي أحدكم الصبح) أى فوات صلاة الصبح (صلى ركعة واحدة توتر له) تلك الركعة الواحدة (ما قد صلى) فيه (أن أقل الوتر ركعة ، وأنها تكون مفصلة عما قبلها بالتسليم ، وبه قال الأئمة الثلاثة ، خلافاً للحنفية حيث قالوا : يوتر بثلاث كالغرب ، لحديث عائشة أنه كان صلى الله عليه وسلم يوتر كذلك ، رواه الحاكم وصححه ، ثم قال الشافعية : لو أوتر بثلاث موصولة فأكثر وتشهد في الأخيرتين أوفى الأخيرة جاز ، للاتباع ، رواه مسلم ، لا إن تشهد في غيرها فقط أو معها أو مع أحدهما لأنه خلاف المنقول ، بخلاف النقل للطلق ، لأنه لا حصر لركعاته وتشهداته ، لكن الفصل ولو يواحدة أفضل من الوصل ، لأنه أكثر أخباراً وعملاً ، ثم الوصل يشهد أفضل منه بتشهادين ، فرقا بينه وبين المغرب ، وروى الدارقطني بإسناد رواه ثقات حديث « لا توتروا بثلاث ، ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب » وثلاثة موصولة أفضل من ركعة لزيادة العبادة ، بل قال القاضي أبو الطيب : إن الإيتار بركعة مكروه ، اهـ .

واستدل المالكية بقوله « توتر له ما قد صلى » على تعين الشفع قبل الوتر ، لأن المقصود من الوتر أن تكون الصلاة كلها وتراً ، وأجيب بأن سبق الشفع شرط في السكال ، لافى الصفة ، لحديث أبي داود واللساني وصححه ابن حبان عن أبي أيوب مرفوعاً « الوتر حق ، فمن شاء أوتر بخمس ، ومن شاء بثلاث ، ومن شاء بواحدة » [

٥٢٢ ~ (عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى إحدى عشرة ركعة) هى أكثر الوتر عند الشافعى ؛ لهذا الحديث ، ولقولها « ما كان صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة » فإن زاد عليها (٢ - فتح البدي ٢)

كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتُهُ - تَعْنِي بِاللَّيْلِ - فَيَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدَرٍ
مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ ، وَيَرْكُعَ رَكْعَتَيْنِ
قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ
لِلصَّلَاةِ .

٥٢٣ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « كُلُّ اللَّيْلِ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ » .

علما عمدا بإحرام واحد بطل الجميع ، ولو سلم من كل ركعتين بطل الإحرام السادس ،
فإن كان ناسيا أو جاهلا وقع نفلا مطلقا ، وهذا لا ينافي ما رواه ابن عباس من أنه
صلى الله عليه وسلم أوتر بثلاثة عشر ، ولذا قال بعضهم : إن أكثره ذلك ، لأنه مؤول
عند الأكثرين بأنه حسب منه سنة العشاء ، قال النووي : وهذا تأويل ضعيف منابذ
للأخبار ، وقال السبكي : وأنا أقطع بحل الإتيار بذلك وصحته ، لكن أحب الاقتصاد
على إحدى عشرة فأقول ، لأنه غالب أحواله صلى الله عليه وسلم (كانت تلك صلاته
تعني عائشة) بالليل ، فيسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل
أن يرفع رأسه ، ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر) وما سنة الصبح (ثم يضطجع
على شقه الأيمن) للاستراحة من تعب سهر الليل ، واختار الشق الأيمن لأنه كان يحب
التيامن ، وقيل : حيكته خوفاً الاسترقاق في النوم ، لأن القلب في الجهة اليسرى ففي
النوم على الشق الأيسر راحة فيستغرق فيه ، وعورض بأنه صح أنه عليه الصلاة
والسلام كانت تنام عيناها ولا ينام قلبه ، إلا أن يقال : إنه فعل ذلك لإرشاد أمته
وتعليمهم (حتى يأتيه المؤذن للصلاة) وفي نسخة « بالصلاة » بالوحدة بدل اللام .

٥٢٣ - (وعنها رضى الله تعالى عنها قالت: كل الليل) ينصب «كل» على الظرفية ،
ورفعه مبتدأ خبره قوله (أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم) والعائد محذوف : أى
أوتر فيه ، أى أوتر في جميع ساعاته (وانتهى وتره إلى السحر) قيل الصبح ، ولأبي
داود عن مسروق : قلت لعائشة : متى كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

٥٢٤ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَا» .

فَقَالَتْ : أَوْتَرِ أَوَّلَ اللَّيْلِ ، وَأَوْسَطَهُ ، وَآخِرَهُ ، وَلَكِنْ أَتَى وَتَرَهُ حِينَ مَاتَ إِلَى السَّعْرِ ، فَقَدْ يَكُونُ أَوْتَرُ مِنْ أَوَّلِهِ لَشَكْوَى حَصَلَتْ لَهُ ، وَفِي وَسْطِهِ لاسْتِقْطَاةٌ إِذْ ذَاكَ ، وَكَانَ آخِرُ أَمْرِهِ أَنْ آخِرَهُ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ أَوَّلَهُ وَأَوْسَطَهُ لِيَانِ الْجَوَازِ ، وَآخِرُهُ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ الْأَفْضَلُ لِمَنْ يَثِقُ يَقِظَتُهُ ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ « مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ ، وَمَنْ طَمَعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ ، فَإِنْ صَلَاةُ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ » وَذَلِكَ أَفْضَلُ ، وَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَلَى وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ ، وَاسْتَجَبَ مَالِكٌ ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِعُمَرَ : مَتَى تَوْتِرُ ؟ فَقَالَ : آخِرَ اللَّيْلِ ، فَقَالَ : أَخَذْتَ بِالْقُوَّةِ ، وَقَالَ لِأَبِي بَكْرٍ : مَتَى تَوْتِرُ ؟ فَقَالَ : أَوَّلَ اللَّيْلِ ، فَقَالَ : أَخَذْتَ بِالْحُزْمِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقُوَّةَ أَفْضَلُ مِنَ الْحُزْمِ لِمَنْ أَعْطَاهَا ، وَقَدْ اتَّفَقَ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ عَلَى أَنَّ وَقْتَهُ مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ الثَّانِي ، لِحَدِيثٍ مَعَاذَ أَحَدٍ مَرْفُوعًا « زَادَنِي رَبِّي صَلَاةً ، وَهِيَ الْوَتْرُ ، وَتَقْبَاهَا مِنَ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ » قَالَ بَعْضُهُمْ : وَوَقْتُهَا الْخِتَارُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَقِيلَ : إِلَى نِصْفِهِ أَوْ ثُلُثِهِ ، وَهَذَا فِي حَقِّ مَنْ لَا يُرِيدُ التَّجِدُّ أَوْ لَمْ يَثِقْ يَقِظَتُهُ ، وَإِلَّا فَتَقَدَّمَ أَنْ الْأَفْضَلَ تَأْخِيرُهَا إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ .

٥٢٤ - (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بِنِ الْحُطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَا» قِيلَ: الْحِكْمَةُ فِيهِ أَنْ أَوَّلَ صَلَاةِ اللَّيْلِ الْمَغْرِبِ ، وَهِيَ وَتْرٌ ، وَلِلْأَبْتَدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ اعْتِبَارٌ زَائِدٌ عَلَى اعْتِبَارِ الْوَسْطِ ، فَلَوْ أَوْتَرْتُمْ تَهْجِدُ لَمْ يَدِهِ ، لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَالرَّمْذِيِّ وَحَسَنَهُ «لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ» وَرَوَى عَنْ الصَّدِيقِ أَنَّهُ قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَتَانِمُ عَلَى وَتْرٍ ، فَإِنْ اسْتَقِظْتُ صَلَّيْتُ شَفْعًا حَتَّى الصَّبَاحِ ، وَلَئِنْ إِعَادَتَهُ تَصِيرُ الصَّلَاةُ كُلُّهَا شَفْعًا فَيُطْلَقُ لِلْقُصُودِ مِنْهُ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَنْقُصُ وَتْرَهُ بِرَكْعَةٍ ثُمَّ يَصَلِّي مَثْنَى مَثْنَى ثُمَّ يَوْتِرُ ، وَأَخَذَ بِهَذَا بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ «اجْعَلُوا» لِلتَّوْبَةِ بِقُرْبَةِ صَلَاةِ اللَّيْلِ فَلِئَلَّا يَكُونَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ اتِّفَاقًا ، فَكَذَا آخِرُهَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ «مَنْ لَمْ يَوْتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا» فَمَعْنَاهُ لَيْسَ أَخَذًا بَسَلْتَنَا .

٥٢٥ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْتَرُ عَلَى الْبَعِيرِ » .

٥٢٦ — عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَنَّهُ سُئِلَ : أَقَنْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصُّبْحِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَقِيلَ : أَوْقَنْتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ ؟ قَالَ : بَعْدَ الرُّكُوعِ بِسِرٍّ » .

٥٢٧ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقُنُوتِ ، فَقَالَ : « قَدْ كَانَ »

٥٢٥ — (وعنه رضى الله تعالى عنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتر) أى يصلى الوتر حال كونه (على البعير) وهذا يدل على أن الوتر ليس بواجب ، إذ لو كان واجبا لما جازت صلاته على الدابة ، وأما رواية عبد الرزاق عن ابن عمر أيضا أنه « كان يؤتر على راحلته » ، وربما نزل فأوتر بالأرض « فطلب الأفضل ، لأنه واجب ، لكن يشك على ما ذكر أن الوتر كان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف صلاه رابكا ؟ وأجيب باحتمال الخصوصية أيضا تكمسية وجوبه عليه ، وعرض بأنه دعوى لادليل عليها ؛ لأنه لم يثبت دليل وجوبه عليه حتى يحتاج إلى تكلف هذا الجمع ، أو يقال : إنه تشريع للأمة بما يليق بالسنة في حقهم ، فصلاته على الراحلة لذلك ، وهو في نفسه واجب عليه ، فاحتمل الركوب لمصلحة التشريع .

٥٢٦ — (عن أنس رضى الله تعالى عنه أنه سئل : أقنت النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح ؟ قال : نعم) قنت فيها (قيل : أوقنت) بهزمة الاستفهام فواو عاطفة . وفي نسخة « قيل له » وفي أخرى « أقنت » بدون واو (قبل الركوع ؟ قال) قنت (بعد الركوع يسيرا) أى شهرا كما في الرواية الآتية : أى وفي غير ذلك الشهر كان يقنت قبل الركوع على ما سيأتى .

٥٢٧ — (وعنه رضى الله تعالى عنه أنه سئل عن القنوت) الظاهر أنه ظن أن السائل يسأل عن مشروعية القنوت ، بدليل الجواب ، وهو (قَالَ) له : (قَدْ كَانَ

الْقُنُوتُ ، فَقِيلَ لَهُ : قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ ؟ قَالَ : قَبْلَهُ ، قِيلَ :
 فَإِنَّ فَلَانًا أَخْبَرَ عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ ، قَالَ : كَذَبَ ، إِنَّمَا قَتَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا - أَرَأَاهُ كَانَ بَعَثَ قَوْمًا -
 يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَاءُ زُهَاءٌ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنَ الشَّرِكِينَ دُونَ أَوْلَئِكَ
 وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَهْدٌ - فَقَتَتْ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(الْقُنُوتُ) (أى مشروعا) (فَقِيلَ لَهُ) : هل كان عمله (قبل الركوع أو بعده ؟ قال : قبله)
 لأجل التوسعة لإدراك المسبوق ، كذا قرره للمهلب ، وهو مذهب المالكية ، وتعني
 ابن المنير بأن هذا باباه تنبيه عن إطالة الإمام في الركوع ليدركه الداخل ، ونوقص
 بالذ والإمام قوم محصورين (قيل) أى قال له السائل : (فإن فلانا) قيل هو محمد بن
 سيرين (أخبر عنك أنك قلت) إنه (بعد الركوع ، فقال : كذب) أى أخطأ إن كان
 أخبرك أن القنوت بعد الركوع دائما (أو أنه في جميع الصلوات) وأهل الحجاز يلقون
 الكذب على ما هو أعم من العمد والخطأ (إما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
 الركوع شهرا) وقد أخرج ابن ماجه بإسناد قوى من رواية حميد عن أنس « سئل
 عن القنوت ، فقال : قبل الركوع وبعده » وعن ابن المنذر عنه أن بعض الصعابة قنت
 قبل الركوع ، وبعضهم بعده ، ورجح الشافعي أنه بعده ، لحديث أبى هريرة الآتى إن
 شاء الله تعالى ، قال أنس : (أراه) - ضم الهمزة أى أظن أنه عليه الصلاة والسلام
 (كان يبعث قوما) من أهل الصفة (يقال لهم القراء) لكونهم يقرؤون القرآن حال
 كونهم (زهاء) ضم الزاء وتخفيف الهاء ممدودا - أى مقدار (سبعين رجلا إلى قوم
 من الشركين) أهل نجد بنى عامر ، وكان رأسهم عامر بن مالك المعروف بملعب
 الأسنة ، ليدعوهم إلى الإسلام ويقرؤوا عليهم القرآن ، فلما نزلوا بيثرب مونة قصدهم
 عامر بن الطفيل في أحاسنهم رعل وذكوان وعصية ، فقاتلهم ، فلم ينج منهم إلا كعب
 ابن زيد الأنصاري ، وذلك في السنة الرابعة من الهجرة (دون أولئك) أى المبعوث
 إليهم ، (أى أقل عددا منهم) (وكان بينهم) أى بين بنى عامر المبعوث إليهم (وبين رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عهد) فهدروهم وقتلوا القراء (قنت رسول الله صلى الله عليه

وَسَلَّمَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ .

وفي رواية : عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « قَنَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا يَدْعُو كُلَّ رَجُلٍ يُوْذَى كَوَانٌ » .

٥٢٨ - وَعَنْهُ أَيْضًا قَالَ : « الْقُنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ » .

وسلم (أى فى الصلوات الخمس) شهرا) متابعا (يدعو عليهم) أى فى دير كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة ، رواه أبو داود والحاكم ، واستنبط منه أن الدعاء على الكفار والظلمة لا يقطع الصلاة (وفى رواية عنه رضى الله تعالى عنه قال : قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا) متابعا (يدعو) فى اعتدال الركعة الأخيرة من كل من الصلوات الخمس (على رجل) بكسر الراء وسكون العين للهجمة (وذكوآن) بفتح الدال المعجمة وسكون الكاف آخره نون غير منصرف : قيلتان من سليم ، وسبب الدعاء عليهم أنهم قتلوا القراء كما مر .

ويؤخذ منه أنه لو نزل نازلة بالمسلمين من خوف أو قمعط أو وباء أو جراد أو نحوها استحب القنوت فى سائر المكتوبات ، وإلا ففى الصبح / وكذا فى أخيرة الوتر فى النصف الأخير من رمضان ، رواه البيهقى .

٥٢٨ - (وعنه رضى الله عنه قال : كان القنوت) للنازلة فى زمنه صلى الله عليه وسلم (فى صلاة) (المغرب) صلاة (الفجر) لزيادة شرف وقتيها ، لكونهما طرفي النهار ، فبرجى إجابة الدعاء فى ذلك ، وكان تارة يفتن فيهما وتارة فى جميع الصلوات حرصا على إجابة الدعاء ، حتى نزل « ليس لك من الأمر شيء » فترك إلا فى الصبح ، كما روى أنس أنه صلى الله عليه وسلم « لم يزل يفتن فى الصبح حتى فارق الدنيا » رواه عنه البراء والدارقطنى ، وصححه الحاكم ، وثبت عن أبى هريرة أنه كان يفتن فى الصبح فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته ، وحكى العراقي أن من قال به من الصعابة فى الصبح أبابكر وعمر وعثمان وعليه وأبا موسى الأشعري وابن عباس والبراء ، ومن التابعين الحسن البصرى وحيد الطويل والريبع بن خثيم وسعيد بن المسيب وطاوس وغيرهم ، ومن الأئمة مالك والشافعى وابن مہدى والأوزاعى .

فإن قلت : أيضاً روى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم أنهم ما كانوا يقتنون .
أجاب بأنه إذا تعارض إثبات ونفي قدم الإثبات على النفي ، وتقدم ثبوت القنوت
 في الوتر في النصف الأخير من رمضان ، وفي حديث الحسن بن علي عند أصحاب الستة
 قال : علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر « اللهم اهدي
 فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وفقني لما قضيت ، فإنك
 تقضي ولا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت وتعاليت ، الحديث » وصححه
 الترمذي وغيره ، لكن ليس على شرط البخاري ، وروى البيهقي عن ابن عباس وغيره
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذه الكلمات ليقتن بها في الصبح والوتر ، وقد صح
 أنه صلى الله عليه وسلم قنت قبل الركوع أيضاً ، لكن رواية القنوت بعده أكثر وأحفظ
 فهو أولى ، وعليه درج الخلفاء الراشدون في أشهر الروايات عنهم وأكثرها ، فلو قنت
 شافعي قبل الركوع لم يحز لوقوعه في غير محله فيعيده بعده ، ويسجد للسهو ، هذا إن أتى
 به بنية القنوت ، وإلا فلا يسجد ، وخرج بالشافعي غيره ممن يرى القنوت قبله كالإسكافي
 فيعزبه عنده ، وقال الكوفيون : لا قنوت إلا في الوتر قبل الركوع .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ

٥٢٩ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَسْقِي وَحَوْلَ رِداءَهُ » .
وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ « وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ » .

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ أَبْوَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ ﴾

أى طلب السقيا ، وهى المطر ، من الله تعالى عند حصول الجذب على وجه مخصوص ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يكون بالدعاء مطلقا ، فرادى ومجتمعين .
وثانيها : أن يكون بالدعاء خلف الصلوات ولو نافلة على الراجح وفى خطبة الجمعة .
وثالثها ، وهو الأفضل : أن يكون بالصلوة والخطبتين ، وبه قال مالك وأبو يوسف وعبد ، وعن أحمد لاخطبة ، وإنما يدعو ويكثر الاستغفار ، والجمهور على سلية الصلاة ، خلافا لأبى حنيفة .

٥٣٩ — (عن الله بن زيد) بن عاصم بن كعب (رضى الله عنه) وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه راوى حديث الأذان ، خلافا لمن وهم (قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم) فى شهر رمضان سنة ست من الهجرة إلى المصلى حال كونه (يستسقى) أى يريد الاستسقاء (وحول رداءه) عند استقبال القبلة فى أثناء الاستسقاء ، فجعل يمينه يساره وعكسه ، تفاؤلا بتحويل الحال عما هى عليه إلى الحسب والسعة .

(وفى رواية عنه قال) و (صلى) بالناس (ركعتين) أى كما يصلى فى العيدين ، رواه ابن حبان وغيره ، وقال الترمذى : حسن صحيح ، وقياسه أن يكبر فى الأولى سبعا ، وفى الثانية خمسا ، ويرفع يديه ، ويقف بين كل تكبيرتين مسبعا حامدا مهللا ، ويقرا جهرا فى الأولى ق وفى الثانية اقتربت الساعة ، أو سبح والتأشيه ، هذا مذهب

٥٣٠ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُ دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَطَى مُضَرَ ، تَقَدَّمَ ، وَقَالَ فِي آخِرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « غَفَارُ غَفَرِ اللَّهِ لَهَا ، وَأَسْلَمَ سَالِمًا اللَّهُ » .

الشافعي ، وذهب الجمهور إلى أنه يكبر فيها تكبيره واحدة للأحرام كسائر الصلوات ، وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف ومحمد ، لحديث الطبراني في الأوسط عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم « استسقى فخطب قبل الصلاة ، واستقبل القبلة ، وحول رداءه ، ثم نزل فصلى ركعتين لم يكبر فيهما إلا تكبيرة ، وأجابوا عن قوله في حديث الترمذي « كما يصلي في العيدين » يعني في العدد ، والجهر بالقراءة ، وكون الركعتين قبل الخطبة . ومذهب الشافعية والمالكية أنه يخطب بعد الصلاة ، لحديث ابن ماجه وغيره أنه صلى الله عليه وسلم « خرج إلى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب » ولو خطب قبل الصلاة جاز لما سبق ، ومذهب الحنفية والمالكية والحنابلة أن وقفها وقت العيد ، والراجح عند الشافعية أنه ليس لها وقت لها معين وإن كان أكثر أحكامها كالعيد ، بل جميع وقت الليل والنهار وقت لها ؛ لأنها ذات سبب ، فدارت مع سببها كصلاة الكسوف ، لكن وقفها المختار وقت صلاة العيد كما صرح به للوردى وابن الصلاح .

٥٣٠ — (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُ دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) الَّذِينَ لَمْ يَهَاجِرُوا مِنْ مَكَّةَ ، فَفَتَنَهُمْ قُرَيْشٌ وَعَذَّبُوهُمْ ، ثُمَّ نَجَّوْا بِدُعَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ (وَطَى) أَيْ وَدَعَاتِهِ عَلَى (مُضَرَ) بِقَوْلِهِ : اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأْتِكَ عَلَى مُضَرَ — إلخ (تقدم ، وقال في آخر هذه الرواية : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : غَفَارُ) بِكَسْرِ الْتَيْنِ لِلْعِجْمَةِ وَتَخْفِيفِ الْفَاءِ — أَبُو قَبِيلَةَ مِنْ كُنَانَةٍ ثُمَّ سَمِعَتْ الْقَبِيلَةَ بِذَلِكَ (غَفَرَ اللَّهُ لَهَا ، وَأَسْلَمَ) بِالْهَمْزِ وَالْلامِ — قَبِيلَةَ مِنْ خِزَاعَةَ (سَالِمًا اللَّهُ) تَعَالَى ، مِنْ الْمَسَالَةِ وَهِيَ تَرْكُ الْحَرْبِ ، أَوْ بِمَعْنَى سَلِمَهَا اللَّهُ ، وَهَلْ هُوَ إِنْشَاءٌ أَوْ خَبَرٌ ؟ رَوَايَاتٌ ، وَعَلَى كُلِّ فَنِيهِ جَنَاسُ الْإِشْتِقَاقِ ، وَإِنَّمَا خَصَّ هَاتَيْنِ الْقَبِيلَتَيْنِ بِالْإِعْدَاءِ لِأَنَّ غَفَارًا أَسْلَمُوا قَدِيمًا ، وَأَسْلَمَ سَالِمُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

٥٣١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ إِذْ بَارَأَ قَالَ: اللَّهُمَّ سَبْعًا كَسِبَ يُوسُفُ فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى أَكَلُوا الْجُلُودَ وَاللَّيْتَةَ وَالْجَيْفَ وَنَظَرُوا أَحَدُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فَبَرَى الدُّخَانَ مِنَ الْجُوعِ، فَأَنَاءَهُ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَبِصَلَةِ الرَّحِمِ، وَإِنْ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا فَادْعُ اللَّهَ لَهُمْ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ إِلَى قَوْلِهِ عَائِدُونَ يَوْمَ

٥٣١ - (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه) أنه (قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى من الناس (إذ بارأ) عن الإسلام (قال: اللهم) ابث أو سلط عليهم (سبعا) من السنين، وروى بالرفع خبر مخلدوف: أى مطلوبى منك فيهم سبع (كسب يوسف) الصديق: أى السبع المحبذة التي أصابهم فيها القطع) وأضيفت إليه لأنه الذى قام بأمور الناس فيها، وفي رواية «اجملها عليهم سنينا كسبنا يوسف» (فأخذتهم) أى قريشا (سنة) أى قطع وجذب (حصت) بالحاء والصاد للشدة للمهلوتين: أى استأصلت وأذهبت (كل شيء) من النبات (حتى أكلوا) وفي نسخة «حتى أكلنا» (الجلود والليته والجيف) بكسر الجيم وفتح اللثة التعتية: جثة الميتة إذا صار لها ربح، فهو أخص من مطلق اللثة، لأنها مالم تنك (وينظر أحدهم) بالهاء، وفي نسخة بالكاف، والفعل منصوب بحق، أو مرفوع على الاستئناف (إلى السماء فبرى الدخان من الجوع) لأن الحائض يرى بينه وبين السماء كثرة الدخان من ضعف بصره (فأناءه) عليه السلام (أبو سفيان) صخر بن حرب (فقال: يا محمد إنك تأمر بطاعة الله وبيعة الأرحام، وإن قومك (قد هلكوا) أى من الجذب والجوع بدعائك (فادع الله لهم) فاستسقى لهم صلى الله عليه وسلم وسقوا) (قال: الله عز وجل) إشارة إلى تلك السنة، والوعد بما يقع فيها (فارتقب) أى انتظر يا محمد عذابهم (يوم تأتي السماء بدخان مبين، إلى قوله: عائدون) إلى الكفر، ثم لما كشفت الله عنهم عادوا إلى كفرهم، فابتلاهم الله تعالى بيوم البطشة، فذلك قوله تعالى (يوم

تَبَطَّشَ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى ، فَالْبَطْشَةُ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَقَدْ مَضَتِ الدُّخَانُ ، وَالْبَطْشَةُ
وَاللَّزَامُ (وَأَيُّهُ الرُّومُ) « أَمَّا مَا وَصَفَ فِيهِ مِنْ لُجْجَةٍ

٥٣٢ — عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « رُبَّمَا ذَكَرْتُ قَوْلَ
الشَّاعِرِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَسْقِي فَمَا يَنْزِلُ
حَتَّى يَجِيْشَ كُلُّ مِزَابٍ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ :
وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْقَمَامُ بِوَجْهِهِ

تَبَطَّشَ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى ، فَالْبَطْشَةُ يَوْمَ بَدْرٍ (أَى مَا وَقَعَ فِيهِ لَأَنَّهُمْ لَمَّا التَّجَوُّا إِلَيْهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالُوا : إِنَّ اللَّهَ أَنْ يَكْشِفَ عَنْهُ فَوْقَ بَيْنِكَ ، فَيُكْشَفَ فَلَمْ يُؤْمِنُوا
انْتَقَمَ مِنْهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ :
(فَقَدْ) وَفِي نَسْخَةٍ وَقَدْ (مَضَتِ الدُّخَانُ) الَّتِي كَانُوا يَرُونَهُ مِنَ الْجُوعِ (وَالْبَطْشَةُ)
هَلَاكِهِمْ بِبَدْرٍ (وَاللَّزَامُ) بِكسر اللام وبالأزى : الْقَتْلُ (وَأَيُّهُ) (أَوَّلُ سُورَةِ) (الرُّومِ) أَى
أَى مَا وَقَعَ فِيهَا مِنَ الْقِتَالَةِ

وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ كَمَا يَشْرَعُ النَّبَاءُ بِالْإِسْتِسْقَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ كَذَلِكَ يَشْرَعُ النَّبَاءُ
بِالْقَطْعِ عَلَى الْكَافِرِينَ لِأَنَّهُ فِيهِ إِضْعَافُهُمْ وَهُوَ نَفْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ (فَهَذَا مُنَاسِبَةٌ ذِكْرُ هَذَا
الْحَدِيثِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ)

٥٣٢ — (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ : رُبَّمَا ذَكَرْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ)
أَى تَذَكَّرْتُهُ أَوْ نَطَقْتُ بِهِ (وَأَنَا أَنْظُرُ) جَمْلَةً حَالِيَةً (إِلَى وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) حَالُ كَوْنِهِ (يَسْتَسْقِي) زَادَ ابْنُ مَاجَهٍ هَلَى الْمُنِيرِ (فَمَا يَنْزِلُ) عَنْهُ (حَتَّى يَجِيْشَ
كُلُّ مِزَابٍ) بَفَتْحِ الثَّنَاءِ التَّعْتِيَةِ وَكسر الجيم وَآخِرُهُ شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ ، مِنْ جَاشَ يَجِيْشُ
إِذَا هَاجَ ، وَهُوَ كِتَابَةٌ عَنْ كَثْرَةِ الْمَطَرِ ، وَالْمِزَابُ : مَا يَسِيلُ مِنْهُ الْمَاءُ مِنْ مَوْضِعٍ عَالٍ
(وَهُوَ) أَى ذَلِكَ الشَّعْرُ (قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ) عَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَأَبْيَضَ)
مَجْرُورٌ بِرَبِّ مُضْمَرَةٍ ، وَجَرَهُ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَيُجَوِّزُ
رَفْعُهُ خَيْرٌ مُتَبَدِّلاً مَحْذُوفٌ : أَى هُوَ أَبْيَضُ (يَسْتَسْقِي) بِضَمِّ الثَّنَاءِ التَّعْتِيَةِ وَفَتْحِ الْقَافِ
مَبْنِيًا لِلْفِعُولِ : أَى يَسْتَسْقِي النَّاسَ (الْقَمَامُ بِوَجْهِهِ) الْكَرِيمِ : أَى مُتَوَسِّلِينَ بِذَلِكَ

مِمَّا لِيَتَامَى عِصْمَةً لِلْأَرَامِلِ

٥٣٣ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَتَيْتُهُ كَانَ إِذَا قَطَعُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،

(مِمَّا لِيَتَامَى) بكسر المثناة - أى كافهم بإفضاله ، أو مطعمهم عند الشدة ، أو عيادهم أو ملجؤهم أو مغنيتهم ، وهو بالجر أو الرفع صفة لأبيض ، وكذا قوله (عصمة) أى مانع (للأرامل) أى يمنعهم مما يضرهم ، والأرامل : جمع أرملة ، وهى الفقيرة التى لا زوج لها ، واستعماله فى الرجل قليل ، قال الشاعر :

هذى الأرامل قد قضيت حاجتها فمن لحاجة هذا الأرملة الذكر ؟

ولندا لو أوصى للأرامل اختص بالنساء دون الرجال ، وفى رواية أنه لما استسقى النبي صلى الله عليه وسلم وسقوا قال : لو كان أبو طالب حيا لهرت عيناه ، من يلبسنا قوله ؟ فقام على فقال يا رسول الله كأنك أردت قوله وأبيض إلخ ، وهذا البيت من قصيدة جليله بليغة من بحر الطويل ، وعدة أبياتها مائة بيت وعشرة أبيات ، قالها لما تأملأ قريش على النبي صلى الله عليه وسلم ونفروا عنه من يريد الإسلام .

فإن قلت : كيف قال يستسقى التمام بوجهه ولم يره استسقى ، وإنما كان بعد الهجرة ؟

فالجواب أنه أشار إلى ما أخرجه ابن عساکر عن جلهمة بن عرفة قال : قدمت مكة وهم فى قطع ، فقالت قريش : يا أبا طالب أفضط الوادى وأجذب العيال ، فسلم فاستسقى ، ففرج أبو طالب معه غلام يعنى النبي صلى الله عليه وسلم كأنه شمس دجى تجلت عنه سحابة قماء ، وحوله أغيلة ، فأخذه أبو طالب فألصق ظهره بالسكبة ولاذ الغلام ، وما فى السماء قزعة ، فأقبل السحاب من ههنا وههنا ، وأغنى وأغدق ، وانعرج له الوادى ، وأخضب النادى والبادى ، وفى ذلك يقول أبو طالب : وأبيض يستسقى التمام بوجهه ، إلخ .

٥٣٣ - (عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان إذا قطعوا) بفتح القاف والحاء ، أو بضم القاف وكسر الحاء : أبى أصحهم القسط (استسقى) متوسلا بالعباس بن عبد المطلب رضى الله عنه (للرحم التى بينه وبين النبي صلى الله عليه

فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِنَا ، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا ، قَالَ : فَيُسْقَوْنَ .

٥٣٤ — حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخْطُبُ ، فَسَأَلَهُ الدُّعَاءَ بِالْقَيْثِ تَكَرَّرَ كَثِيرًا ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : فَمَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا ، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ

وسلم فأراد عمر أن يصلها بمراجعة حقه إلى من أمر بصلة الأرحام / ليكون ذلك وسيلة إلى رحمة الله / فقال : اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا / صلى الله عليه وسلم في حياته / فتسقيننا ، وإنا / بعده / نتوسل إليك بعم نبينا / العباس / قال : الراوى / فيسقون / وقد حكى عن كعب الأحبار أن بنى إسرائيل كانوا إذا قطعوا استسقوا بأهل بيت نبيهم ، وقد ذكر الزبير بن بكار في الأنساب أن استسقاء عمر بالعباس كان عام الرمادة ، يفتح الرءاء وتخفيف اليم ، ممى بذلك لما حصل فيه من شدة الجذب فأغبرت الأرض جذبا / وذكر غيره أنه كان سنة ثمانى عشرة ، وكان ابتداءه مصدر الحاج منها ، ودام تسعة أشهر ، وكان من دعاء العباس في ذلك اليوم : اللهم لم ينزل بلاء إلا بذنب / ولم يكشف إلا توبة / وهذه أيدينا إليك بالتوب / ونواصينا إليك بالتوبة / فاستقنا القيث ، فأرجحت السماء مثل الجبال ، حتى أخصبت الأرض وعاش الناس .

٥٣٤ — (حديث أنس رضى الله عنه فى الرجل الذى دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم قائم يخطب ، فسأله الدعاء بالقيث) أى بزوله (تكرر) تكرارا (كثيرا) ، وفى هذه الرواية : فما رأينا الشمس ستا) بكسر السين وتشديد اللثاء الوقفة : أى ستة أيام ، وفى رواية مبتا بفتح السين وسكون اللوحدة : أى من سبت إلى سبت ، بدليل الرواية الأخرى « من جمعة إلى جمعة » وفى أخرى سبعا — بالعين بعد اللوحدة — أى سبعة أيام ، ولا تنافى بينها وبين رواية ستا ، لأن من قالها أضاف إلى الستة يوما ملقا ، وهو يوم التزلول ويوم الإقلاع (ثم دخل رجل) قيل : هو الرجل الأول ، وقيل غيره ، والرجل كعب بن مرة ، وقيل غيره (من ذلك الباب) أى باب المسجد الذى دخل منه

فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخْطُبُ
فَأَسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ
فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكْهَا ، قَالَ : فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ
ثُمَّ قَالَ : « اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا ، اللَّهُمَّ عَلَى الْإِكَامِ وَالْجِبَالِ وَالظَّرَابِ
وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ » .

أول جمعة ، وهو الباب الذي كان مقابلا للمبر (في الجمعة المقبلة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم) حال كونه (يخطب) وفي نسخة « قائما » بالنصب على الحال من فاعل يخطب (لاستقبله قائما) بالنصب على الحال من ضمير الفاعل (فقال : يا رسول الله هلكت الأموال) أي الموالى ، وللال عند العرب هو الإبل ، وعند أهل التجارة الذهب والفضة ، وهلاكها بسبب كثرة اللياء لانتقطاع الرعى عنها ، فهلكت من عدم الرعى ، بخلاف هلاكها الذي أخبر عنه في الجمعة الماضية ، فإن سببه احتباس المطر (وانقطعت السبل) تعذر سلوكها من كثرة المطر (فادع الله يمسكها) بالجزم جواب الطلب ، وفي نسخة أن يمسكها بزيادة أن ، ويجوز الرفع أي هو يمسكها ، أي الأمطار أو السحابة (قال) أنس (فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه) ثم قال : (اللهم حوالينا) بفتح اللام - أي أنزل للمطر حوالينا (ولا) تنزله (علينا) والمراد صرفه عن الأبنية ، والواو اللطيف ، وآى بها ليكون الكلام جملتين طلبيتين ، وذلك مناسب للحال ، وقيل : للتعليل ، أي اللهم حوالينا لئلا يكون علينا ، وفي الإتيان بها إشارة إلى أن طلب كون المطر على الجهات التي حوله ليس مقصودا لعينه ، بل ليكون وقاية من نزوله على المدينة ، ولو أسقطها لأفاد كونه مستقيا لتلك الجهات قصدا ، وليس كذلك ثم بين المراد من قوله حوالينا بقوله (اللهم على الإكام) بكسر المهملة مع القصص بوزن جبال ، وبفتحة مع اللد جمع أكمة بفتحات التراب المجتمع ، أو أكبر من السكدية ، أو الهضبة الضخمة ، أو الجبل الصغير ، أو ما ارتفع من الأرض (والجبال) وفي نسخة زيادة والآجام - بلاد والجيم وهي مواضع السباع (والظراب) بكسر المعجمة آخره موحدة - جمع ظرب ككتف بكسر الراء جبل منبسط على الأرض أو الروابي الصغار دون الجبل ، أي أنزل المطر حيث لا أبنية (والأودية ومنابت الشجر) أي للرعى

قال : فَأَنْقَطَعَتْ ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ .

٥٣٥ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَفَعَ يَدَيْهِ
ثُمَّ قَالَ : « اللَّهُمَّ أَغْنِنَا ، اللَّهُمَّ أَغْنِنَا ، اللَّهُمَّ أَغْنِنَا » .

لا في الطريق للساوكة ، فلم يدع عليه السلام برضه لأنه رحمة ، بل دعا بكشف ما يضرهم
وتصويره إلى حيث يبقى نفعه وخصبه ، ولا يستضر به ساكن ولا ابن سبيل ، وهذا من
أدبه الكريم وخلقه العظيم ، فينبغي التأدب بمثل أدبه .

ويؤخذ من ذلك أن من أنعم الله عليه بنعمة لا ينبغي أن يسخطها لعارض يعرض
فيها ، بل يسأل الله تعالى رفع ذلك العارض وإبقاء النعمة .

(قال) أنس (فأنقطعت) أى الأمطار عن المدينة (وخرجنا نمشي في الشمس)

فإن قلت : لم لم ياشتر سؤاله عليه السلام الاستسقاء بعض أكابر الصعابة .
أجيب بأنهم كانوا يسلكون الأدب بالتسليم ، وترك الابتداء بالسؤال ، ولذا قال
أنس « كان يعجبنا أن يحيى الرجل من البادية فيسأل » واستنبط منه أبو عبد الله
الأبى أن الصبر على المشاق وعدم التسبب في كشفها أرجح ؛ لأنهم إنما كانوا
يفعلون الأفضل .

٥٣٥ — (وعنه رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه) زاد ابن خزيمة
عن أنس « حتى رأيت بياض إبطيه » ، وللنسائي : ورفع الناس أيديهم مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يدعون (وقال : اللهم أغننا ، اللهم أغننا ، اللهم أغننا) ثلاث
مرات ، لأنه كان إذا دعا ثلاثاً ، وهو بالهمز رباعياً : أى هب لنا غيثاً : أى مطراً ،
فهو من طلب الغيث : أى للطر ، ويحتمل أنه من الثوث أى الإجابة ، أى أجبتنا ،
يقال : أغاثت غيثاً إغاثته من الثوث وهو الإجابة ، أو من طلب الغيث أى للطر ، لكن
المشهور عند الثوريين في الثاني استعمال الثلاثى ، يقال : غاث الله الناس في الأرض فيغيثهم
بالفتح ، وفي الأول استعمال الرباعى ، يقال : أغاثهم أجاب دعاءهم .

٥٣٦ - حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ ، تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ : « فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو ، ثُمَّ حَوْلَ رِدَائَهُ ، ثُمَّ صَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ » .

٥٣٦ - (حديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء ، تقدم ، وفي هذه الرواية قال : فحول إلى الناس ظهره) عند إرادة الدعاء بعد فراغه من اللوعة ، فالتفت بجانبه الأيمن ، لأنه كان يصحبه التبعن في شأنه كله (واستقبل القبلة) حال كونه (يدعو ، ثم حول رداءه) ظاهره أن الاستقبال وقع قبل تحويل الرداء ، وهو ظاهر كلام الشافعي ، ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه حول حال الاستقبال ، والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل وأوسطه يكون منحرفاً حتى يبلغ الانحراف غاية فيصير مستقبلاً ، قاله في الفتح (ثم صلى لنا ركعتين) كصلاة العيدين كما مر ، إلا في تسعة أشياء : في اللادة قبلها بأن يأمر الإمام من ينادى بالاجتماع لها في وقت معين ، وفي صوم يومها لأن له أراً في إجابة الدعاء ورياضة النفس ، وصوم ثلاثة قبله ، وترك الرينة بأن يلبس عند خروجها ثياب بذلة ويزجها عند فراغه من الخطبة ، وإكثار الاستغفار في الخطبة بدل إكثار التكبير في خطبة العيد ، ويسر بعض الدعاء فيها ، ويستقبل القبلة حال الدعاء ، ويرفع ظهر يديه إلى السماء ، ويحول رداءه ، حال كونه (جهر فيهما بالقراءة) وأخذ ابن بطل من التعبير بـ « ثم صلى لنا ركعتين » في قوله : « ثم حول رداءه » أن الخطبة قبل الصلاة لأن ثم للترتيب ، وأجيب بأنه معارض بحديث أنه استسقى فصلى ركعتين وقلب رداءه ، لأنه اتفق على أن قلب الرداء إنما يكون في الخطبة ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على تقديم الصلاة لاحتمال أن تكون الواو في وقلب للعال ، أو للمطف ولا ترتيب فيه ، نعم في سنن أبي داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى ، فلو قدم الخطبة جاز كما نقله في الروضة عن صاحب التتمة . لكنه في حقنا خلاف الأفضل ، لأن تأخير الخطبة أكثر روعة ومتضداً بالقياس على خطبة العيد ، والكسوف ، وعن الشيخ أبي حامد مما نقله في المجموع عن أصعابنا تقديم الخطبة .

٥٣٧ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضُ إِبْطِيهِ» .

٥٣٧ — (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء) ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء ، وهو معارض بما ثبت في أحاديث أخر أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه في غير الاستسقاء ، فليحمل النفي في هذا الحديث على أن المراد أنه لا يرفعهما رفعاً بليغاً ، كما يدل عليه قوله (فإنه يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه) بسكون للموحدة ، أو على أن المراد لا يرفع ظهر كفيه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ، كما في مسلم « استسقى عليه السلام فأشار بظهر كفيه إلى السماء » ولذا قال أصعبنا الشافعية وغيرهم : السنة في دعاء القمط ونحوه أن يجعل ظهر كفيه إلى السماء ، بخلاف ما إذا سأل حصول شيء فإنه يجعل بطونهما إلى السماء ، والحكمة أن القصد رفع البلاء ، بخلاف القاصد حصول شيء ، أو تفاؤلاً بتحول الحال ظهراً لبطن ، كما قيل في حكمة تحويل الرءاء ، أو إشارة إلى ما يسأله ، وهو أن يجعل بطن السحاب إلى الأرض لينصب ما فيه من اللط ، أو على نفي رؤية أنس لذلك ، وهو لا يستلزم نفي رؤية غيره ، ورواية المثلث مقدمة على النافي .

والحاصل أنه يستعجب الرفع في كل دعاء إلا ما جاء من الأدعية مقيداً بما يقتضى عدمه كدعاء الركوع والسجود .

هذا ، وقد استدلل بهذا الحديث ونحوه غير واحد على خصوصيته عليه السلام بيباض إبطيه ، وعورض بقول عبد الله بن أقوم الخزاعي : كنت أنظر إلى عفرة إبطيه إذا سجد ، رواه الترمذى وحسنه وغيره ، والغفرة : بياض ليس بالناصع ، نعم الذى يعتقد فيه عليه السلام أنه لم يكن لإبطه رائحة كريهة ، بل كان عطر الرائحة كما ثبت في الصحيحين .

٥٣٨ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا» .

٥٣٩ — عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَتْ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَتْ عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» .

٥٣٨ — (عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى للمطر قال : اللهم) اسقنا ، أو اجعله (صيبا) يفتح الصاد وتشديد الشاء التعنيتية ، وهو المطر ، وقيل : المطر الكثير الهائل ، ولذا نعمة بقوله : (نافعا) صيانة عن الأضرار والفساد ، كقول الشاعر :

فسق ديارك غير مفسدها . صوب الريح ودعما تهجي

ولكن نافعا في الحديث أوقع وأحسن وأنتفع من قوله غير مفسدها ، وعلى هذا يكون كل من قوله صيبا ونافعامقصودا ، والانتصار عليه محصل للفائدة ، بخلافه على الأول فإن صيبا يكون كالخبر للموطىء في كقولك : زبد رجل فاضل ، إذ الصفة هي للقصودة بالإخبار بها ، ولولا هي لم تحصل الفائدة ،

٥٣٩ — (عن أنس رضي عنه قال : كانت الريح الشديدة) خرجت الخفيفة (إذا هبت عرف ذلك في وجه النبي صلى الله عليه وسلم) أى ظهر فيه أثر الخوف ، مخافة أن يكون في ذلك الريح ضرر ، وحذرا أن يصيب أمتة العقوبة بذنوب العاصين منهم رافة ورحمة منه عليه الصلاة والسلام ، ولمسلم من حديث عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا عصفت الريح — أى اشتد هبوبها — قال : اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به ، قال : فإذا تحيلت السماء — أى السحاب : أى ظهر فيها أثر المطر — تغير لونه وخرج ودخل وأقبل وأدبر ، وإذا أمطرت سرى عنه : أى كشف وأزيل عنه الخوف ، فمرت ذلك عائشة فسألته فقال : لعله يا عائشة كما قال قوم عاد » فلما رآوه عارضا مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا » والعارض : سحاب عرض ليمطر ، وروى الشافعي « ما هبت الريح إلا جثا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبتيه ، وقال : اللهم اجعلها رحمة ، ولا تجعلها عذابا ، اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا »

٥٤٠ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأَهْلِكْتُ عَادٌ بِالْأُبُورِ».

٥٤١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٥٤٠ - (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : نصرت بالصبا) هو الريح التي تهب من قبل ظهرك إذا استقبلت القبلة ، ويقال لها القبول - بفتح القاف - لأنها تقابل باب الكعبة ، إذ مهبها من مشرق الشمس ، وقال ابن الأعرابي : مهبها من مطلع الثريا إلى بنات نعش ، وفي التفسير : أنها التي حملت ريح يوسف إلى يعقوب قبل وصول البشير إليه ، فإليها يستريح كل محزون ، ونصرت عليه الصلاة والسلام بالصبا كان يوم الأحزاب ، وكانوا زهاء اثني عشر ألفا حاصروا المدينة ، فأرسل الله عليهم ريح الصبا باردة على خلاف طبعها في ليلة شانية ، فسفت التراب في وجوههم ، وأطفأت نيرانهم ، وقلعت خيامهم ، فانهمزوا من غير قتال ، ومع ذلك فلم يهلك منهم أحد ولم تستأصلهم ، لما علم الله من رافة نبيه عليه الصلاة والسلام بقومه رجاء أن يسلموا (وأهلكت) بضم المعزة وكسر اللام (عاد) قوم هود (بالدبور) بفتح الدال : التي تهب من قبل وجهك إذا استقبلت القبلة أيضا ، فهي تأتي من دبرها ، وقال ابن الأعرابي : الدبور من مسقط اللسر الطائر إلى سهل ، وهو الريح العقيم ، وسميت عقيمًا لأنها أهلكتهم وقطعت دابرهم ، فكانت تقلع الشجر ، وتهدم البيوت ، وترفع الظئنة بين السماء والأرض حتى ترى كأنها جرادة ، وترميم بالحجارة فتدق أعناقهم ، وعن ابن عباس : دخلوا البيوت وأغلقوها ، فجاءت الريح ففتحت أبوابها ونسفت عليهم الرمل ، فبقوا تحتها سبع ليال وثمانية أيام ، فكان يسمع أنينهم تحت الرمل ، وأما الريح التي مهبها من جهة يمين القبلة فالجنوب ، والتي من جهة شمالها فالشمال ، ولكل من الأربعة طبع ، فالصبا حارة يابسة ، والدبور باردة رطبة ، والجنوب حارة رطبة ، والشمال باردة يابسة ، وهي ريح الجنة التي تهب عليهم ، رواه مسلم .

٥٤١ - (عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) :

قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمِينِنَا» قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا، قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمِينِنَا» قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا، قَالَ: «هُنَاكَ الزَّلَازِلُ وَالْفَنَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

٥٤٢هـ - وَعَنْهُ رَوَى اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ:

أنه (قال: اللهم) أى يا الله (بارك لنا في شامنا ويمنا) أى في الإقليمين المعروفين، أو البلاد التي عن يميننا وشمالنا أعم منهما (قالوا) أى بعض الصحابة (وفي نجدنا) النجد: خلاف النور، وهو تهامة وكل ما ارتفع من بلاد تهامة إلى أرض العراق (قال: اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمنا، قالوا: وفي نجدنا، قال: هنالك الزلازل) جمع زلزلة، وهى حركة الأرض واضطرابها حتى ينما يسط البناء القائم عليها (و) هنالك (الفن) كالقتال الذى وقع بين الصحابة (وبها) أى بنجد (يطلع قرن الشيطان) أى أمته وحزبه ولذا قيل: إن السجال يخرج من تلك الجهة، وإنما ترك الدعاء لأهل المشرق لأنه لم يعلم العاقبة، وأن القدر سبق بوقوع الفن فيها والزلازل ونحوها من العقوبات، والأدب أن لا يدعى بخلاف القدر مع كشف العاقبة، بل يحرم حينئذ، هذا. ويستحب لكل أحد أن يتضرع بالدعاء عند الزلازل ونحوها كالصواعق والريح الشديدة والحسف، وأن يصلى منفردا لا يكون غافلا، لأن عمر رضى الله تعالى عنه حدث على الصلاة في زلزلة، ولا يستحب فيها الجماعة، وما روى عن علي أنه صلى في الزلزلة جماعة، قال النووي: لم يصح، ولا تصلى كهيئة الكسوف قولا واحدا، ويسن الخروج إلى الصحراء وقت الزلزلة، قاله البهائي، ويقاس بها نحوها.

٥٤٢هـ - (وعنه رضى الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مفاتيح) بوزن مساجد (أى خزائن) (الغيب خمس لا يعلمها إلا الله) (جمع مفتاح بفتح الميم وهو الخزن، ويؤيده تفسير السدى فيما رواه الطبرانى قال مفاتيح الغيب خزائن الغيب، أو المراد ما يتوصل به إلى الغيبات) مستعار من المفاتيح الذى هو جمع مفتاح بالكسر وهو المفتاح بالكسر أيضا، ويؤيده قراءة «وعنده مفاتيح الغيب» والمعنى أنه الموصل إلى الغيبات المحيطة علمها «لا يعلمها إلا هو» فيعلم أوقاتها وما في تحيلها وتأخيرها من

لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ ،
وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ،
وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ ۝

الحكم ، فيظهرها على ما اقتضته حكمتها ، وتطقت به مشيئته ، والحاصل أن للفتاح
يطلق على ما كان محسوسا بما محل منتظا كالقول ، وعلى ما كان معنويا ، وذكر حسا
وإن كان الغيب لا يتناهى ، لأن العدد لا يتنى زائدا عليه ، ولأن هذه الحس هي
التي كانوا يدعون عليها (لا يعلم أحد) غيره تعالى (ما يكون في غد) شامل لعلم وقت
قيام الساعة وغيره ، وفي رواية عن ابن عمر أنه قال « مفاتيح الغيب خمس : إن الله
عنده علم الساعة - إلى آخر سورة لقمان » (ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام) أذكر
أم أنتي ، شقي أم سعيد ، إلا حين أمر الملك بذلك (ولا تعلم نفس ماذا تكسب غدا)
من خير أو شر ، وربما يهزم على شيء ويفعل خلافه ، (وما تدرى نفس بأي أرض
تموت) كما لا تدرى في أي وقت تموت ، روى أن ملك الموت مر على سليمان بن
داود عليها السلام فجعل ينظر إلى رجل من جلسائه ، فقال الرجل : من هذا ؟ قال :
ملك الموت ، فقال : كأنه يريدني ففر الرجع أن يحملني وتلقيني بالهند ، ففعل ، ثم أتى ملك
الموت سليمان فسأله عن نظره ذلك ، قال : كنت متعبا منه ، إذ أمرت أن أقبض
روحه بالهند في آخر النهار ، وهو عندك (وما يدرى أحد متى يجيء المطر) وفي
رواية زيادة « إلا الله » أي إلا عند أمر الله به ، فإنه يعلم حينئذ ، وهو يرد على القائل :
إن لنزول للمطر وقتا معينا لا يتخلف فيه ، ويعرف الثالث والرابع بالنفس ، وفي غيرها باللفظ
أحد لأن النفس هي الكسبية ، وهي التي تموت ، قال تعالى « كل نفس بما كسبت
رهينة » و « كل نفس ذائقة الموت » فلو عبر في ذلك باللفظ أحد لاحتمل أن يفهم منه
أنه لا يعلم أحد ماذا تكسب غدا نفسه ، أو بأي أرض تموت نفسه ، فتفوت البالغة
المقصودة ، وهي تنبئ علم النفس أحوالها فكيف غيرها ، وعبدل عن لفظ القرآن -
وهو « تدرى » - إلى لفظ تعلم في « ماذا تكسب غدا » لإرادة زيادة البالغة إذ الدراية
أخص من العلم إذ هي العلم الحاصل باحتياله ، بخلاف العلم فإنه أعم ، ونفى العلم مستلزم
نفي الخاص من غير عكس ، فكانه قال لا تعلم أصلا سواء احتالت أم لا ۝

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْكُسُوفِ

٥٤٢ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ ،

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ أَبْوَابُ الْكُسُوفِ ﴾

هو بالكاف للشمس والقمر ، أو بإخفاء للقمر والكاف للشمس ، والكسوف هو : التغير إلى سواد ، ومنه « كسف وجهه » إذا تغير ، والكسوف بإخفاء للمعجمة النقصان ، قاله الأصمعي ، وإخفاء أيضاً : الذل ، والجمهور على أنهما يكونان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكلية ، وقيل : بالكاف في الابتداء وإخفاء في الانتهاء ، وقيل : بالكاف لذهاب جميع الضوء وإخفاء لبعضه ، وقيل : بإخفاء لذهاب كل اللون والكاف لتغيره ، وزعم بعض علماء الهيئة أن كسوف الشمس لا حقيقة له ؛ فإنها لا تغير في نفسها ، وإنما القمر يحول بيننا وبينها ونورها باق ، وأما كسوف القمر فحقيقة فإن ضوءه من ضوء الشمس وكسوفه بحيلولة ظل الأرض بين الشمس وبينه بنقطة التقاطع ، فلا يبقى به ضوء البتة ، فغيبه ذهب ضوءه حقيقة ، اهـ . وأبطله ابن العربي بأنهم زعموا أن الشمس أضاعف القمر ، فكيف نجيب الأصغر الأكبر إذا قابله ، وفي الكسوف فوائد كثيرة ظهور التصرف في هذين الخلقين العظيمين ، وإزعاج القلوب العاقلية ، وإيقاظها ، وليرى الناس أمودج القيامة ، وكونهما يفعل بهما ذلك ثم يعادان فيكونان تلبها على خوف للكر ورجاء العفو ، والإعلام بأنه قد يؤخذ من لا ذنب له فكيف من له ذنب ؟

٥٤٣ - (عن أبي بكر) تقيع بن الحارث (رضي الله تعالى عنه قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنكسفت الشمس) بوزن انكملت ، وهو يرد

فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَجْرُ رِدَائِهِ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَدَخَلْنَا ،
فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ حَتَّى انْجَلَتْ الشَّمْسُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا
وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بَيْنَكُمَا » .

على من أنكر ذلك (قام رسول الله صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يجر رداءه)
من غير عجب ولا خيلاء ، وحاشاه الله من ذلك ، وفي رواية للبخارى « مستجلاً »
والنسائي « من العجلة » حتى دخل المسجد (فدخلنا) معه (فصلى بنا ركعتين) :
أى صلاة النافلة فإذا صلاها كسنة الظهر صحت ، ولكن يكون تاركاً للأفضل كما
ذكره أصحابنا الشافعية ، أو يحتمل أنه صلاها ركعتين زيادة ركوع في كل ركعة ،
بدليل الحديث الآتى عن عائشة ، فيكون فيه حمل المطلق على اللقيد ، وكوبها ركعتين
في كل ركعة ركوعان هو الأشهر والأصح كما ذهب إليه الشافعى ، ثم البخارى ، فلا
يجوز الزيادة على ذلك ، وما روى عما يخالفه ضعيف ، هذا إن دلينا على أن الواقعة
واحدة ، وذهب جماعة من أئمة الحديث منهم ابن النذر إلى تصحيح الروايات في عدد
الركعات ، وحملوها على أنه صلاها مرات ، وأن الجميع جائز (حتى انجلت الشمس)
بالتون بعد همزة وصل : أى صفت وعاد نورها ، واستدل به على إطالة الصلاة حتى
يقع الانجلاء ، ولا تكون الإطالة إلا بتكرير الركعات وعدم قطعها إلى الانجلاء ،
ومذهب الشافعية : أنه لا يزيد ركوعاً لعدم الانجلاء كما لا ينقص لوجوده ، فتكون
الإطالة بتطويل الأركان والدعاء (فقال) صلى الله عليه وسلم : (إن الشمس والقمر
لا ينكسفان) بالكاف (لموت أحد) قاله عليه الصلاة والسلام لما مات ولده
إبراهيم ، وقال الناس : إنما كسفت لموته ، وفيه إبطال لما كان أهل الجاهلية
يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض (فإذا رأيتموها) جميع بعد الهاء مع ثنية
الضمير : أى الشمس والقمر متغيرين ، أى رأيتهم كل واحد منهما على انفراد .
لاستحالة وقوعهما معاً في وقت واحد عادة ، وفي نسخة بالإفراد : أى الكسفة
التي يدل عليها قوله : لا ينكسفان ، أو الآية ، لأن الكسفة آية من الآيات (فصلوا
وادعوا) الله (حتى ينكشف ما بينكم) غاية للمجموع من الصلاة والدعاء أى لبعض
ذلك ، وهو الدعاء ، لأن الصلاة لا تكرر .

وفي رواية عنه قال : قال : « وَلَكِنْ يَخَوْفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ »
 وَتَكَرَّرَ حَدِيثُ الْكُسُوفِ كَثِيرًا ؛ فِي رِوَايَةٍ عَنِ النَّبِيِّ بْنِ شُعْبَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ،

(وفي رواية عنه) أنه قال : (ولكن يخوف الله بها) : أي بالكسفة ، وفي
 نسخة « بهما » (عباده) فالكسوف من آياته تعالى المخوفة ، أما أنه آية من آيات
 الله فلأن الخلق عاجزون عن ذلك ، وأما أنه من الآيات المخوفة فلأن تبديل النور
 بالظلمة مخوف ، والله تعالى يخوف عباده ليركعوا للعاصي ويرجعوا لطاعته التي فيها
 فوزهم ، وأفضل الطاعات بعد الإيمان الصلاة ، وفيه رد على أهل الهينة حيث قالوا :
 إن الكسوف أمر عادي لا تأخير فيه ولا تقديم ، لأنه لو كان كما زعموا لم يكن فيه
 تخويف ولا فزع ، ولم يكن للأمر بالصلاة والصدقة معنى ، ولئن سلمنا ذلك فالتخويف
 باعتبار أنه يذكر بالقيامه لكونه أمودجا منها ، قال تعالى : « فإذا برق البصر وخسف
 القمر » الآية ، ومن ثم قام عليه الصلاة والسلام فزعا يخفى أن تكون الساعة ، كما في
 رواية أخرى ، وكان عليه الصلاة والسلام إذا اشتد هبوب الرياح تغير ودخل وخرج
 خشية أن يكون كريح عاد ، وإن كان هبوب الرياح أمرا عاديا ، وقد كان أرباب
 الخشية والمراقبة يزعجون من أقل من ذلك ، إذ كل ما في العالم من علويه وسفليه دليل
 على تلوذ قدرة الله تعالى وتعام قهره .

غير
 فإن قيل : التخويف عبارة عن إحداث الخوف بسبب ، ثم قد يقع الخوف وقد
 لا يقع ، وحديث يلزم الخلف في الوعيد ، إذا لم يحدث خوف .
 ٩١
 أصح
 أجب بأن المراد من العباد الجنس الصادق بالعباد ، ولا بد من حدوث خوف
 لبعض العباد ، على أن المراد بإحداث الخوف تعلق الإرادة تعلقا معنويا بمحدثه ،
 والمعنى : ولكن يريد الله التخويف ، سواء حدث خوف أم لا ، فلا يخلف في الوعيد .
 (وتكرر) ذكره لـ (حديث الكسوف كثيرا ، ففي رواية عن المنيرة بن شعبة
 رضى الله عنه قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات)
 ابنه من مارية البطيية (إبراهيم) بالمدينة ، في السنة العاشرة من الهجرة كما عليه جمهور

فَقَالَ النَّاسُ : كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ فَصَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ » .

وَفِي رِوَايَةٍ : عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ،

أهل السير ، في ربيع الأول ، أو في رمضان ، أو ذى الحجة ، في عاشر الشهر ، وعليه الأكثر ، أو في رابعه أو رابع عشره ، ولا يصح شيء منها على قول ذى الحجة ؛ لأنه قد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام شهد وفاته من غير خلاف ، ولا ريب أنه صلى الله عليه وسلم كان إذ ذاك بمكة في حجة الوداع ، لكن قيل : إنه كان في سنة تسع ، فإن ثبت صح ذلك ، وجزم النوى بأنها كانت سنة الحديدية ، وبأنه كان بالحديبية ، وبأنه رجع منها في آخر القعدة ، فلعلها كانت في آخر الشهر ، وفيه رد على أهل الهيئة لأنهم يزعمون أنه لا يقع في الأوقات المذكورة (قال الناس كسفت) بفتحات (الشمس لموت إبراهيم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الشمس والقمر لا ينكسفان) بسكون النون بعد اللثناة التحتية للفتوحة وكسر السين (لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم) شيئاً من ذلك (فصلوا وادعوا الله) تعالى ، وهذه الصلاة مطلقة محتمل أنها

كسنة النافلة ، أو بالكيفية الآتية كما مر الحديث قبله

(وفي رواية عن عائشة) رضى الله عنها (قالت : كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) يوم مات ابنه إبراهيم (فصلى بالناس) صلاة الكسوف (فقام فأطال القيام) بأن طول القراءة فيه كما يدل له رواية « اقرأ قراءة طويلة » أى نحواً من سورة البقرة بعد الفاتحة والتعوذ ، ولأبي داود « فحزرت قراءته فראيت أنه قرأ سورة البقرة » (ثم رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ) بالتسبيح ، وقدر ذلك مائة آية من البقرة (ثم قام) من الركوع (فأطال القيام ، وهو دون القيام الأول) الذى رَكَعَ مِنْهُ ، بأن قرأ فيه نحواً من سورة آل عمران بعد قراءة الفاتحة

ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرَّكُوعَ ، وَهُوَ دُونَ الرَّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ
السُّجُودَ ، ثُمَّ قَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا قَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى ،
ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَتِ الشَّمْسُ ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى
وَأَثْنَى عَلَيْهِ ،

والتعوذ (ثم ركع) ثانياً (فأطال الركوع) بالتسبيح أيضاً (وهو دون الركوع الأول) وقدره بثمانين آية من البقرة (ثم سجد فأطال السجود) كالركوع (ثم فعل) عليه السلام (في الركعة الأخرى) وفي رواية الثانية (مثل ما فعل في الأولى) من إطالة القيام والركوع ، بأن قرأ في القيام الأول للسلام ، وفي الثاني للمائدة ، ويسبح في الركوع الأول قدر سبعين آية ، وفي الثاني قدر خمسين من البقرة ، تقريباً في كلها ، ثبوت التطويل من الشارع بلا تقدير ، هذا ما نص عليه الشافعي في البويطي ، وفي نص آخر في الثاني كائناً آية من البقرة ، والثالث كمائة وخمسين ، والرابع كمائة منها ، وأكثر الشافعية على هذا ، قال في الروضة كأصلها : وليس على الاختلاف المحقق ، بل الأمر فيه على التقريب : أى التخيير ، واستشكل تقدير الثالث بالنساء مع أن المختار كونه أقصر من الثاني ، والنساء أطول من آل عمران ، وأجاب السبكي بأنه قد ثبت في الأخبار تقدير القيام الأول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ، ثم الثالث على الرابع ، وأما نقص الثالث على الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيها أعلم ، فيثبت لا بعد في ذكر سورة النساء فيه ، وآل عمران في الثاني ، نعم إذا قلنا بزيادة ركوع ثالث فيكون أقصر من الثاني كما ورد في الخبر . وظاهر كلامهم استصحاب هذه الإطالة وإن لم يرض بها للأئمة ، وقد يفرق بينها وبين المكتوبة بالندرة ، هذا إن لم يكن عذر ، وإلا من التخفيف كما يؤخذ ذلك من قول الشافعي في الأم : إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرأ في كل ركوع بالفاتحة وقد هو الله أحد وما أشبهها (ثم انصرف) عليه الصلاة والسلام من الصلاة (وقد انجلت الشمس) بنون بعد ألف الوصل ، وفي نسخة « تجلت » بالثناة الفوقية وتشديد اللام : أى صفت وعاد نورها (فخطب الناس) خطبتين كالعبد ، فيقدم الصلاة على الخطبة (فحمد الله وأثنى عليه) زاد اللسان من حديث سمرة « وشهد أنه عبد الله ورسوله » هذا

ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا » ثُمَّ قَالَ : « يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرِنِّي عَبْدُهُ ، أَوْ تَرِنِّي أُمَّتُهُ ،

مذهب الشافعية ، وقال الحنفية والمالكية والحنابلة : لا خطبة فيها ، وعلمه صاحب الهداية من الحنفية بأنه لم ينقل ، وأجيب بأن الأحاديث ثابتة فيه ، وهي ذات كثرة . على ما لا يخفى ، وعلمه بعضهم بأن خطبته عليه الصلاة والسلام إنما كانت للرد عليهم في قولهم : إن ذلك لموت إبراهيم ، ففرهم أن ذلك لا يكون لموت أحد ولا لحياته ، وعورض بما في الأحاديث الصحيحة من التصريح بالخطبة . وحكاية شرائطها من الحمد والثناء والوعظة وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث ، فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكسوف ، والأصل مشروعية الإيقاع ، والخصائص لا تثبت إلا بدليل ، وللمستعجب أن يكونا خطبتين كالجمعة في الأركان ، فلا تجزى واحدة (ثم قال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينخسفان) بنون ساكنة بعد اللثانة التثنية وبالهاء مع كسر السين ، وفي نسخة « لا ينخسفان » يسقاط النون (لموت أحد) من الناس (ولا لحياته) وإنما يخوف الله تعالى بهما عباده (فإذا رأيتم ذلك الكسوف في أحدهما) فادعوا الله (وفي رواية « فاذكروا الله ») وكبروا وصلوا (كما مر) (وتصدقوا) لأن الصدقة ترفع البلاء (ثم قال) عليه الصلاة والسلام : (يا أمة محمد ، والله ما من أحد أغير من الله) برفع أغير صفة لأحد باعتبار المحل ، لأن أحدا مرفوع على أنه اسم ما ، ومن فيه زائدة للتأكيد ، والخبر مخذوف منصوب : أي موجودا ، على أن ما حجازية ، أو على أنه مبتدأ وأغير خبره على أنها تيمية ، ويجوز نسب أغير على أنها خبر ما الحجازية . وأن يكون مجرورا بالفتحة على الصفة للجبرور باعتبار اللفظ ، والخبر المخذوف مرفوع على أن ما تيمية ، وقوله : (أن يزني عبده أو تزني أمته) متعلق بأغير ، وحذف من قبل أن قياس مطرد .

واستشكل نسبة التبرة إلى الله تعالى بأنها من صفات الحوادث ، إذ هي هيجان

الغضب بسبب هتك من يذب عنه ، والله منزّه عن ذلك .

يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَسَكُمُ
كَثِيرًا .

وأجيب بتأويله بلازم النيرة وهو المنع . والزيادة هنا حقيقة لأن صفات الأفعال
حادثة عندنا تقبل التفاوت ، فالمراد شدة المنع والحماية والحفظ للعبد والأمة للمتنى بهما
من قبل المولى سبحانه ، لئلا لكل عبد أو أمة ، أو يؤول بالانتقام أو إرادته ،
والفضل على هذا مجازى باعتبار التعلق وهو الانتقام ، لأن التقديم لا يتفاوت ،
وتأوله ابن فورك على الزجر والتعريم ، وعلى كل فاستعمال هذا اللفظ جار على ما
آلف من كلام العرب ، قال الطيبي : [وجه اتصال هذا المعنى بما تقدم من قوله :
« فاذكروا الله إلخ » هو أنه صلى الله عليه وسلم لما خوف أمة من الكسوفين
وحرصهم على الفرع والاتجاه إلى الله تعالى بالتكبير والدعاء والصلاة والصدقة أراد
أن يردهم عن المعاصي التي هي من أسباب حدوث البلاد ، وخص منها الزنا لأنه
أعظمها ، والنفس إليه أميل .

ثم كرر الندية فقال : (يَا أُمَّةَ مُحَمَّد ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَم) من عظمة الله
وعظيم انتقامه من أهل الجرائم وشدة عقابه وأحوال القيامة وما بعدها (لضحكتم
قليلا ولبسكن كثيرا) لتفكرتم فيما علمتموه ، والقلة هنا بمعنى العدم ، كما في قوله :
« قليل التشكى » أى عدده ، وقوله تعالى : « فليضحكوا قليلا وليسكبوا كثيرا »
أى غير منقطع .

(١) واستدل بهذا الحديث على أن لصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد
على العادة في الأيام وغيره ومن زيادة ركوع في كل ركعة ، وقد وافق عائشة على ذلك
عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ، ومثله عن أسماء بنت أبي بكر كما مر في صفة
الصلاة ، وعن جابر عند مسلم ، وعن علي عند أحمد ، وعن أبي هريرة عند النسائي ،
وعن ابن عمر عند البزار ، وعن أم سفيان عند الطبراني ، وفي روايتهم زيادة رواها
الحفاظ الثقات فالأخذ بها أولى من إلغائها ، وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق
أخرى ، فعند مسلم من وجه آخر عن عائشة وآخر عن جابر أن في كل ركعة ثلاث
ركوعات ، وعنده من وجه آخر عن ابن عباس أن في كل ركعة أربع ركوعات ،
ولا يخلو إسناد منها عن علة ، ونقل ابن القيم عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم

٥٤٣ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُودِيَ أَنْ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ » .
 ٥٤٤ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا فَقَالَتْ لَهَا :
 أَعَاذُكَ اللَّهُ

كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة ، فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ، ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم ، وإذا أخذت القصة تعين الأخذ بالراجح ، قاله في فتح الباري .

٥٤٣ — (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضي الله عنهما قال : لما (كسفت الشمس) بفتح الكاف والسين (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نودي) بضم أوله مبنيًا للفعول ، وفي الصحيحين من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم بث منادياً فنادى (أن الصلاة جامعة) بفتح الهمزة وتخفيف النون وهي للقسرة ، أو بكسرهما وتشديد النون ونصب جامعة على أنه صفة^(١) والخبر محذوف تقديره : أن الصلاة جامعة حاضرة (وفي نسخة «نودي بالصلاة جامعة» بنصب الجزأين على الحكاية : أي بهذا اللفظ ، وحروف الجر لا يظهر عملها في باب الحكاية ، وعلى كل فاللفظ الذي وقع من النداء هو «الصلاة جامعة» بنصب الجزأين الأول على الإغراء ، والثاني على الحال : أي حضروا الصلاة حال كونها جامعة ، أي ذات جماعة : أي تصلى جماعة ، لا فرادى كسكن الرواتب ، فالإسناد مجازي كنهه جار وطريق سائر ، ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس ، وهذا اللفظ بمنزلة الإقامة ، فيكون بعد اجتماع الناس ، وإن كان ظاهر الحديث أن ذلك قبل اجتماعهم فيكون بمنزلة الأذان أيضاً ، قال في الأم : ولا أذان للكسوف ، ولا لميد ، ولا لصلاة غير مكتوبة ، وإن أمر الإمام من يفتح بالصلاة جامعة أحجبت ذلك له ، فإن الزهري يقول : كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر المؤذن في صلاة العيدين أن يقول : الصلاة جامعة اهـ /

٥٤٤ — (عن عائشة رضي الله عنها أن) امرأة (يهودية) قال الحافظ ابن حجر : لم أقف على اسمها (جاءت تسألها) عطية (فقالت لها : أعاذك الله) أي أحارك الله .

(١) هو على هذا حال ، لأنه تنكرة فلا توصف به المعرفة .

مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيْعَذَّبُ
النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَائِذَا بِاللَّهِ
مِنْ ذَلِكَ » ، ثُمَّ ذَكَرَتْ حَدِيثَ الْكُسُوفِ ، ثُمَّ قَالَتْ فِي آخِرِهِ :
ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّدُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ .

(من عذاب القبر ، فسألت عائشة رضى الله عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم)
مستفهمة منه عن قول اليهودية ذلك ، لكونها لم تعلمه قبل (أيعذب الناس في قبورهم)
بضم الياء بعد همزة الاستفهام وفتح الدال المحجمة المشددة (فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : عائذا بالله) على وزن فاعل ، وهو من الصفات القائمة مقام المصدر ،
وناصبه محذوف : أى أعوذ عياداً بالله ، أو منصوب على الحال المؤكدة النائية مناب
المصدر ، وعامله محذوف : أى أعوذ حال كونى عائذا بالله (من ذلك) أى من عذاب
القبر ، والخطاب لعائشة ، والكيف مكسورة ، وفى رواية « فسألت عائشة رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن عذاب القبر ، فقال : نعم ، عذاب القبر حق ، قالت عائشة :
فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلى صلاة إلا تموذ » وهذا محتمل لأن
يكون عليه الصلاة والسلام لم يعلنه قبل ذلك ثم أوحى الله إليه بعد بفتنة القبر ، ويحتمل
أنه كان يعلنه ويتعوذ ولم تشعر به عائشة ، فلما رأى استغرابها حين سمعت ذلك من
اليهودية وسألت عنه أعلن به بعد ما كان يسره ، ليرسخ ذلك فى عقائد أمته ، ويكونوا
منه على حذر (ثم ذكرت) عائشة (حديث الكسوف) المتقدم (ثم قالت فى آخره)
ثم بعد فراغه صلى الله عليه وسلم من صلاة الكسوف : (أمرهم أن يتعوذوا من عذاب
القبر) ومناسبة التعوذ من ذلك عند الكسوف أن ظلمة النهار بالكسوف تشابه ظلمة
القبر ، فيخاف من هذا كما يخاف من ذلك ، فيحصل الاتعاض بهذا فى التسك بما ينجى
من ظلمة الآخرة ، ومعرفة اليهود بعذاب القبر لعله من كونه فى التوراة أو فى شىء
من كتبهم .

وفى الحديث دلالة على أن عذاب القبر حق يجب الإيمان به . وقد دل القرآن فى
بمواضع على ذلك ، وفى صحيح ابن حبان من حديث أبى هريرة عنه صلى الله عليه
وسلم فى قوله « فإن له مبيشة منك » قال : عذاب القبر ، وفى الترمذى عن على قال :

٥٤٥ — عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذِكْرُ حَدِيثِ الْكُشُوفِ بِطَوْلِهِ ، ثُمَّ قَالَ : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ كَعَمَكْتَ ، فَقَالَ : « إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَتَنَاوَلْتُ عَنْقُودًا ، وَلَوْ أَصْبَتُهُ »

مازلنا في شك من عذاب القبر حتى نزلت « الهالك السكار حتى زرتم المقابر » وقال قتادة والريبع بن أنس في قوله تعالى « سنعذبهم مرتين » إن إحداها في الدنيا ، والأخرى عذاب القبر .

٥٤٥ — (عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ذكر حديث الكسوف بطوله ثم قال : قالوا : يا رسول الله رأيناك تناولت) وفي نسخة « تناول » بحذف إحدى التاءين تخفيفا وضم اللام ، وفي أخرى « تتناول » بإثباتها (ثم رأيناك كعمكت) بالكافين المفتوحين والمهملتين الساكتين ، وفي نسخة « تكعمكت » بزيادة مثناة فوقية أوله ، أى تأخرت أو تهمقرت ، وقال أبو عبيدة : كعمكته فكعمكع ، وهو يدل على أن كعمكع متعد ، وتكعمكع لازم ، وكعمكع يقتضى مفعولا : أى رأيناك كعمكت نفسك ، ولمسلم « رأيناك كففت نفسك » من الكف وهو المنع (فقال) صلى الله عليه وسلم : (إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ) أى رَوَّيَا عَيْنَ ، بَأَن كَشَفَ لَهُ عَنْهَا فَرَأَاهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا ، وَطَوَيْتِ الْمَسَافَةَ بَيْنَهُمَا كَيْتَ الْقُدُسِ حِينَ وَصَفَهُ لِقُرَيْشٍ ، وَفِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ الْمَاضِي فِي أَوَائِلِ صِفَةِ الصَّلَاةِ مَا يَشْهَدُ لَهُ ، حَيْثُ قَالَ فِيهِ « دَنَيْتُ مِنَ الْجَنَّةِ حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا الْجِسْمَ بِقَطَافٍ مِنْ قَطَافِهَا » أَوْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْخَائِطِ كَانْطِبَاطِ الصُّورِ فِي الْمِرَاةِ ، فَرَأَى جَمِيعَ مَا فِيهَا ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ حَدِيثُ أَنَسٍ « عُرِضَتْ عَلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ آتَانَا فِي عَرْضِ هَذَا الْخَائِطِ وَأَنَا أَصْلَى » وَفِي رِوَايَةٍ « لَقَدْ مِثَلْتُ » وَلِمُسْلِمٍ « صُورَتُ » وَلَا يُقَالُ : إِنَّ الْإِنْطِبَاطَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَجْسَامِ الصَّقِيلَةِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّ ذَلِكَ شَرْطُ عَادَى ، فَيَجُوزُ أَنْ تَنْخَرِقَ الْعَادَةُ ، خُصُوصًا لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَتَنَاوَلْتُ) فِي حَالِ قِيَامِهِ الثَّانِي مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، كَمَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْمَ (عَنْقُودًا مِنْهَا) أَيْ مِنَ الْجَنَّةِ ، أَيْ وَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ ، بِحَيْثُ كُنْتُ قَادِرًا عَلَى تَحْوِيلِهِ ، لَكِنْ لَمْ يَقْدِرْ لِي قِطْعُهُ (وَلَوْ أَصْبَتُهُ) أَيْ لَوْ تِمَكَّنْتُ مِنْ قِطْعِهِ ، وَفِي حَدِيثِ

لَا كَلِمَةٍ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا ، وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرْ مِنْظَرًا كَالْيَوْمِ
قَطُّ أَفْطَحَ ،

عقبة بن عامر عند ابن خزيمة ما يشهد لهذا التأويل ، حيث قال فيه : أهوى ييده
ليتناول شيئاً (لأكلتم منه) أى العنقود (ما بقيت الدنيا) وجه ذلك أن يخلق الله
مكان كل حبة تنقطف منه حبة أخرى ، كما هو المروى فى خواص ثمر الجنة ،
والخطاب عام لكل جماعة يتأنى منهم السماع والأكل إلى يوم القيامة ، لقوله « ما بقيت
الدنيا » وسبب تركه عليه الصلاة والسلام تناول العنقود كما قال ابن بطال لأنه من
طعام الجنة ، وهو لا يفنى ، والدنيا فانية ، ولا يجوز أن يؤكل فيها مالا يفنى ، وقيل :
لأنه لو تناوله وراه الناس لكان إيمانهم بالشهادة لا بالغيب ، فيخشى أن يقع رفع
التوبة لقوله تعالى « يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من
قبل » وقيل : لأن الجنة جزاء أعمال ، والجزاء لا يقع إلا فى الآخرة (وأريت النار)
بضم الهجزة وكسر الراء مبنيًا للمفعول ، والتاء نائب فاعل ، والنار منصوب مفعول ثان
لأريت من الإراءة ، وهو يقتضى مفعولين ، وفى نسخة « رأيت » بتقديم الراء على
الهجزة مفتوحتين ، وكانت رؤيته للنار قبل رؤيته للجنة كما يدل له رواية
عبد الرزاق حيث قال فيها : عرض على النبي صلى الله عليه وسلم النار ، فتأخر عن
مصلاها حتى إن الناس ليركب بعضهم بعضاً ، وإذا رجع عرضت عليه الجنة فذهب يمشى
حتى وقف فى مصلاه ، ويدل له حديث مسلم « قد جىء بالنار وذلك حين رأيتموني
تأخرت عنافة أن يصيبني من لفحها ، ثم جىء بالجنة وذلك حين رأيتموني تقدمت
حقى مقايى » الحديث ، واللام فى النار للعهد: أى نار جهنم (فلم أَرْ مِنْظَرًا) أى منظورا
منصوب بأر ، وقوله (كالْيَوْمِ) ظرف مستقر صفة للمنظر على تقدير مضاف : أى
كنظر اليوم ، وقوله (قط) بتشديد الطاء وتحفيفها : ظرف لأر ، وقوله (أفطَحَ)
حال من اليوم على ذلك التقدير : أى أقبح وأشنع وأسوأ ، والفضل عليه محذوف :
أى كنظر اليوم حال كونه أفطَحَ من غيره ، ويحتمل أن أفطَحَ بمعنى فطيح كما كبر
بمعنى كبير ، وقيل : الكاف اسم بمعنى مثل ، ومنظراً تمييزاً ، أى ما رأيت مثل منظر
هذا اليوم منظرًا ، لكن يازم على هذا تقديم التمييز على عامله ، والصحيح منه ،
فالأولى فى إعرابه ما تقدم ، والمراد باليوم الوقت الذى هو فيه ، والمنظر: محل النظر .

وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ ، قَالُوا : يَمَّ يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « يَكْفُرْنَ » ،
 قِيلَ : يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ؟ قَالَ : « يَكْفُرُونَ الْعَشِيرَ ، وَيَكْفُرُونَ الْإِحْسَانَ ،
 لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا ، قَالَتْ :
 مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ » .

٥٤٦ — عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَتْ : « لَقَدْ أَمَرَ

وهو المنظور ، وأضيف لليوم لتعلقه به وملابسته له باعتبار رؤيته فيه ، (ورأيت
 أكثر أهلها النساء) استشكل مع حديث أبي هريرة « إن أدنى أهل الجنة منزلة من
 له زوجتان من الدنيا » ومقتضاه أن النساء ثلثا أهل الجنة ، وأجيب بحمل حديث
 أبي هريرة على ما بعد خروجهم من النار ، أو أنه خرج مخرج الغليظ والتخويف ،
 وعورض بإخباره عليه السلام بالرؤية الحاصلة ، وفي حديث جابر « وأكثر من
 رأيت فيها النساء اللاتي إن اتعنن أفشين ، وإن سئلن بخن ، وإن سألن الحفن ،
 وإن أعطين لم يشكن » فدل على أن الرمي في النار منهن من اتصف بصفات ذميمة
 (قالوا : يَمَّ يَارَسُولَ اللَّهِ) أصله بما ، فحذفت ألها تحقيفا (قال : يكفرون ، قيل :
 يكفرون بالله) وفي نسخة « أيكفرون » بإثبات همزة الاستفهام (قال) عليه الصلاة
 والسلام : (يكفرون العشير) أي الزوج : أي إحسانه ، لآذاته ، ولم يعد كفر العشير
 بالباء كما في الكفر بالله لأن كفر العشير لا يتضمن معنى الاعتراف ، ثم فسر كفره
 بقوله (ويكفرون الإحسان) فالجمله مع الواو مبنية للجملة الأولى ، نحو أعجبني زيد
 وكرمه ، وكفر الإحسان : تنطيته وعدم الاعتراف به ، أو جعده وإنكاره ، كما يدل
 عليه قوله (لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله) المراد بالدهر عمر الرجل ، وقيل :
 الزمان جميعه على سبيل المبالغة ، وهو منصوب على الظرفية (ثم رأت منك شيئا)
 أي قليلا لا يوافق غرضها في أي شيء كان (قالت : ما رأيت منك خيرا قط) وليس
 المراد من قوله أحسنت خطاب رجل بعينه ، بل كل من يتأني منه الرؤية ، فهو خطاب
 خاص لفظا عام معنى .

٥٤٦ — (عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق (رضى الله عنهما ، قالت : لقد أمر

(٤ — فتح البدي ٢)

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ .

٥٤٧ - عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : خَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَعًا يَحْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ ،

النبي صلى عليه وسلم (أمر ندب (بالعتاقة) بفتح العين : أى العتق (فى كسوف الشمس) بالكاف ، يدفع الله به البلاء عن عباده ، وهل السلام قاصر على العتاقة أو هو من باب التنبية بالأعلى على الأدنى ؟ الظاهر الثانى ؛ لقوله تعالى « وما نرسل بالآيات إلا تخويفا » وإذا كانت من التخويف فهى داعية إلى التوبة وللأسرعة إلى جميع أفعال البر كل على قدر طاقتة ، ولما كان أشد ما يتوقع من التخويف النار جاء الندب بأعلى شيء يتق به النار ، لأنه قد جاء « من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله تعالى بكل عضو منها عضواً منه من النار » فمن لم يقدر على ذلك فليعمل على هذا الحديث العام وهو قوله عليه الصلاة والسلام « اتقوا النار ولو بشق تمر » وبأخذ من وجوه البر ما يمكنه ، قاله ابن أبى حمزة .

٥٤٧ - (عن أبى موسى) عبد الله بن قيس الأشعرى (رضى الله عنه قال : خسفت الشمس) بفتح الخاء والسين (فقام النبي صلى الله عليه وسلم فرعاً) بكسر الزاى - صفة مشبهة ، أو بنصبها مصدر بمعنى الصفة أو معمول لتقدر (يحشى) أى يخاف (أن تكون) فى موضع نصب مفعول يحشى (الساعة) رفع على أن تكون تامة ، أو على أنها ناقصة والخبر محذوف : أى تكون الساعة قد حضرت ، أو نصب على أنها ناقصة واحمها محذوف : أى أن تكون هذه الآية الساعة ، أى علامة حضورها ، واستشكل هذا بأن الساعة لها مقدمات كثيرة لم تكن وقت كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء وخروج الحوارج ، ثم الأشرار كطالع الشمس من مغربها والدابة والدجال والدخان وغير ذلك ، وأجيب باحتمال أن يكون قال هذا قبل أن يعلمه الله تعالى بهذه العلامة فهو يتوقع الساعة كل لحظة ، وعورض بأن قصة الكسوف متأخرة جداً ؛ فقد تقدم أن موت إبراهيم كان فى العاشرة كما اتفق عليه أهل الأخبار ، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بكثير من الأشرار والحوادث قبل ذلك ، وقيل : هو من باب التجميل من الراوى ، كأنه قال فرعاً كالخاشى أن تكون القيامة ، وإلا فهو صلى الله عليه وسلم عالم بأن الساعة لا تقوم وهو بين أظهرهم ، أو أن الراوى ظن أن

فَأَنَّى السَّجْدَ ، فَصَلَّى بِأُطُولُ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطَّ يَفْعَلُهُ ،
وَقَالَ : « هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ،
وَلَكِنْ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِهِ »

الحشية لذلك لقريئة قامت عنده ، لكن لا يلزم من ظنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
خشى ذلك حقيقة ، لكن تحسين الظن بالصحابة يقتضى أنه لا يجزم بذلك إلا بتوقيف ،
وقيل : إنه عليه الصلاة والسلام جعل ما يقع كالواقع ، إظهاراً للعظم شأن الكسوف ،
وتلبها لأمتهم إذا وقع لهم ذلك كيف يخشون ويفزعون إلى ذكر الله تعالى والصلاة
والصدقة ليدفع عنهم البلاء (فَأَنَّى السَّجْدَ ، فَصَلَّى بِأُطُولُ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطَّ يَفْعَلُهُ)
بدون كلمة ما ، وقط يفتح القاف وضم الطاء ، لكن لا يقع قط إلا بعد اللامضى للنفي ، غرّف
النبي هنا مقدر كقوله تعالى « تَتَنَوَّذُ تَذَكَّرُ يَوْسُفَ » أى لا تنفث ولا تزال تذكره تفجماً ،
سُخِّفَ لا ، أو أن لفظ أطول فيه معنى عدم المساواة ، أى بما لم يساوق قط بما رآته يفعله ،
أو قط بمعنى حسب : أى صلى في ذلك اليوم بحسب أطول قيام رآته يفعله ، أو تكون
بمعنى أبداً ، لكن إذا كانت بمعنى حسب تكون القاف مفتوحة والطاء ساكنة ، وموضع
« رَأَيْتُهُ » جر على الصفة ، إما للمعطوف الأخير وحذف نظيره من المعطوف
عليه ، أو للمعطوف عليه وحذف نظيره من المعطوف ، وضمير النية في « رَأَيْتُهُ »
عائد على النبي صلى الله عليه وسلم ، أو على ما دل عليه المنصوب في « يَفْعَلُهُ » والمراد
كان يفعله في بقية الصلوات ويحتمل كون الجملة صفة لأطول قيام وركوع وسجود ،
وأطول مذكر فيصح عود الضمير المذكور عليه ، والمراد كان يفعله في صلاة الكسوف
فيكون فيه دلالة على أنه صلى قبل ذلك لكسوف آخر ، فقد قل ابن حبان أن
الشمس كسفت في السنة السادسة فصلى عليه الصلاة والسلام صلاة الكسوف ، وقال :
إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله الحديث ، ثم كسفت في السنة العاشرة يوم مات ابنه
إبراهيم ، لكن هذا يتوقف على كون هذا الحديث قاله صلى الله عليه وسلم في المرة
الثانية (وقال) عليه الصلاة والسلام (هذه الآيات) كالكسوف والزلزلة وشدة هبوب
الريح (التي يرسل الله بها لا تكون موت أحد ولا لحياته ، ولكن يخوف الله به) أى
بالكسوف ، وفي نسخة « بها » أى بالكسفة أو الآيات (عباده) قال تعالى « وما نرسل
بالآيات إلا تخويفاً » (فإذا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا) يفتح الزاى (إلى ذكر الله

وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ .

٥٤٨ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : « جَهَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَتِهِ كَبَّرَ قَرَارًا ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكْعَةِ قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، ثُمَّ يُعَاوِدُ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعٍ سَجَدَاتٍ . »

ودعاؤه واستغفاره (فإن ذلك سبب في رفع البلاء عنكم .

٥٤٨ — عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف (بقراءته) بحاء (بقراءته) حل الشافعي والمالكية وأبو حنيفة ومجمهور الفقهاء هذا الإطلاق على خسوف القمر لا الشمس ، لأنها نهارية ، بخلاف الأولى فليلة ، وقيل : يجهر في قراءة كسوف الشمس أيضا ، أخذنا من رواية أخرى في هذا الحديث بلفظ « كسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — الحديث » واحتج الشافعي بقول ابن عباس « قرأ نحوا من قراءة سورة البقرة » إذ لو جهر لم يحتج إلى التقدير ، وبأن ابن عباس صلى يجنب النبي صلى الله عليه وسلم فلم يسمع منه حرفا وعورض الأول باحتمال أن يكون بعيدا منه ، والثاني بأن مثبت الجهر معه قدر زائد ، فالأخذ به أولى ، وإن ثبت التعدد فيكون عليه الصلاة والسلام أسريان الجواز ، ومذهب الشافعي أنه يسن اجتماع الناس والصلاة والخطبة لخسوف القمر كالشمس أخذنا من الروايات السابقة في هذا الباب ، وقال مالك والكوفيون : يصلي في كسوف القمر ركعتين كسائر النوافل ، في كل ركعة ركوع واحد وقيام واحد ، ولا يجمع لها ، بل يصلونها أفرادا إذ لم يزد أنه عليه الصلاة والسلام صلاحا في جماعة ولا دعا إلى ذلك ، وقال بعضهم : إن خسوف القمر وقع في السنة الرابعة في جمادى الآخرة ، ولم يشهر أنه صلى الله عليه وسلم جمع له الناس للصلاة ، لكن حكى ابن حبان في السيرة له أن القمر خسف في السنة الخامسة فصلى النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه الكسوف ، فكانت أول صلاة كسوف في الإسلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ

٥٤٩ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « قَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّجْمَ بِمَكَّةَ ، فَسَجَدَ فِيهَا »

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(أَبْوَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ)

أَيُّ السُّجُودِ لِلتَّلَاوَةِ الْقُرْآنِ الَّذِي فِيهِ أَمْرٌ بِالسُّجُودِ .

وسجود التلاوة من السنن المؤكدة عند الشافعية ، لحديث ابن عمر عند أبي داود والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم « كَانَ يقرأ علينا القرآن ، فإذا مر بالسجدة كبر ، فسجد وسجدنا معه » وأوجب عند الحنفية ، لقوله تعالى « فاسجدوا لله » وقوله « واسجد واقترب » ومطلق الأمر للوجوب ولنا أن زيد بن ثابت قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم « والنجم » فلم يسجد ، رواه الشيخان ، وقول عمر : أمرنا بالسجود - يعني للتلاوة - فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا إثم عليه ، رواه البخاري .

وسجودات التلاوة في القرآن أربع عشرة سجدة ، منها ثلاث في الفصل ، وفي الحج سجدتان ، وليس من ذلك سجدة ص ، هذا عند الشافعية ، والحنفية عدوها ، لا ثانية الحج ، والشهور عند المالكية - وهو قول القديم للشافعي - أنها إحدى عشرة ، فلم يعدوا ثانية الحج ، ولا ثلاثة الفصل ، لحديث « لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من الفصل منذ تحول إلى المدينة » وأجيب بأنه ضعيف وناف ، وغيره صحيح ومثبت ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم « سجدنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في إذا السماء انشقت ، وقرأ باسم ربك » وكان إسلام أبي هريرة سنة سبع من الهجرة .

٥٤٩ - (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّجْمَ) أي سورتها (بِمَكَّةَ فَسَجَدَ فِيهَا) أي في آخرها ، أي عقبه ، إذ لا يصح

وَسَجَدَ مِنْ مَعَهُ غَيْرَ شَيْخٍ ، أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَا أَوْ تُرَابٍ ، فَرَفَعَهُ إِلَى جِهَتِهِ وَقَالَ : يَكْفِينِي هَذَا ، فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قُتِلَ كَافِرًا .

٥٥٠ — عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « (ص) لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ فِيهَا » .

السجود قبل تمام الآية ولو بحرف ، وكذا يسجد في الأعراف عقب آخرها ، وفي الرعد عقب « والأصاال » وفي النمل « ويفعلون ما يؤمرون » وفي الإسراء « ويزيدكم خشوعا » وفي مريم « وبكيا » وأولى الحج « ويفعل ما يشاء » وثانيتها « لعلكم تفعلون » وفي الفرقان « وزادهم نفورا » وفي النمل « العرش العظيم » وعند الحنفية « وما يطنون » وألم السجدة « لا يستكبرون » وص « وأنا » وفصلت « يسأمون » وعند المالكية « تعبدون » والانشقاق « لا يسجدون » والعلق آخرها (وسجد من معه غير شيخ) فهو آية بن خلف ، أو الوليد بن المغيرة ، أو عتبة بن ربيعة ، أو سعيد ابن العاصي ، أو أبو لهب ، أو المطلب بن أبي وداعة [والأول أصح] (أخذ كفًا من حصا ، أو راب) شك من الراوى (فرضه إلى جهته) فسجد عليه (وقال : يكفيني) يفتح للثناة التحتية (هذا) قال عبد الله بن مسعود : (فرأيتُهُ) أى الشيخ المذكور (بعد ذلك قتل كافرًا) أى يدر ، وفي نسخة « فرأيتُهُ بعد قتل كافرًا » ومقتضى ذلك أن من سجد معه من المشركين أسلم ، وسورة النجم أول سورة نزلت فيها سجدة ، ولذا بدأ للنصف بها ، ولا يرد أن أول ما نزل بالإجماع سورة اقرأ ، لأن السابق من اقرأ أوائلها ، وأما بقاها فتأخر .

٥٥٠ — (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، قال : ص ليست من عزائم السجود) أى السجود في سورة ص ليس من الأمور للأمور بها ، والعزم في الأصل : عقد القلب على الشيء ، ثم استعمل في كل أمر محتوم ، والعزيمة ضد الرخصة ، وهى (١) : ما ثبت على خلاف الدليل لعذر ، وللرأى بها هنا الأمر المحتوم (وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها) مواضع لأخيه داود صلوات الله وسلامه عليهما ، وشكرًا على قبول توبته ، وللفنائه من حديث ابن عباس قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في (١) وهى : أى الرخصة ، وقوله « وللرأى بها » أى بالعزيمة .

وَحَدِيثُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ بِالتَّجَنُّمِ »
تَقَدَّمَ قَرِيبًا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ : « وَسَجَدَ مَعَهُ
الْمُسْلِمُونَ وَالشِّرْكُونَ وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ » -

ص ، وقال : سجد بها داود توبة ، وسجد بها شكرا ، فحسن في غير الصلاة ، وتحرم فيها ؟
لأن سجود الشكر لا يدخل الصلاة ، فإن سجد فيها عابدا عالما بطلت صلاته ، أو ناسيا
أو جاهلا فلا ، لكنه يسجد للسهو ، أو سجد بها إمامه الحنفى لم يتابعه ، بل بفارقه أو
ينتظره قاعا ، وإذا انتظره لا يسجد للسهو على الأصح ، لأن المأموم لا يسجد لسهوه ،
أى لا يسجد عليه في فعل يقتضى سجود السهو ، لأن الإمام يتعمله عنه فلا يسجد
لانتظاره ، وإن سجد لسجدة إمامه

(وحديثه) أى حديث ابن عباس (رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالتجهم ، تقدم قريبا من رواية ابن مسعود) أى أن ابن عباس وافق ابن مسعود في رواية السجود بالتجهم ، قيل : وإنما سجد صلى الله عليه وسلم لما وصفه الله تعالى في مفتتح السورة من أنه لا ينطق عن الهوى ، وذكر بيان قربه منه ، وأنه رأى من آيات ربه الكبرى ، وأنه مازاغ البصر وما طغى ، شكر الله تعالى على هذه النعمة ، فسجد (وزاد) ابن عباس على ابن مسعود (في هذه الرواية : وسجد معه المسلمون والشركون) أى الحاضرون منهم ، وكان ذلك بحجة ، أى أنهم لما سمعوا ذكر طواغيتهم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى سجدوا ، لما قيل بما لا يصبغ أنه أثنى على آلهتهم ، وكيف يتصور ذلك وقد أدخل همزة الإنكار على الاستخبار بعد الفاء في قوله « أفأنتم » إلى آخره المستدعية لإنكار فعل الشرك ، والمعنى أنهم يقولون هؤلاء - أى اللات والعزى ومناة - شركاء ، فأخبروني بأسماء هؤلاء إن كانت آلهة ، وما هى إلا أسماء مسميتموها بمجرد متابعة الهوى ، لاعتن حجة أنزل الله تعالى بها (و) كذا سجد معه عليه الصلاة والسلام (الجن والإنسي) وهو من باب الإجمال بعد التفصيل ، كما في قوله تعالى : « تلك عشرة كاملة » أو التفصيل بعد الإجمال باعتبار أن كلا من المسلمين والمشركين شامل للانس والجن ، وعلم ابن عباس بسجود الجن من إخباره عليه الصلاة والسلام له مشافهة أو بواسطة ، وإلا فهو لم يحضر القصة لصغر سنه .

٥٥١ — عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّجْمِرَ ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا» .

٥٥٢ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ قَرَأَ (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) فَسَجَدَ بِهَا ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : لَوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ لَمْ أَسْجُدْ » .

٥٥١ — (عن زيد بن ثابت) الأنصاري (رضى الله تعالى عنه أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم والتجمر فلم يسجد فيها) تمسك به المالكية ، وبنحو حديث عطاء بن يسار : سألت أبي بن كعب فقال : ليس في الفصل سجدة ، قال الشافعي في القديم : قال مالك : في القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في الفصل منها شيء ، قال الشافعي : وأبي بن كعب وزيد بن ثابت في العلم بالقرآن كما لا يجهله أحد ، زيد قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم عام مات ، وقرأ أبي على النبي صلى الله عليه وسلم مرتين ، وقرأ ابن عباس على أبي ، وهم ممن لا يشك إن شاء الله تعالى أنهم لا يقولونه إلا بالإحاطة ، مع قول من لقينا من أهل المدينة ، وكيف يجهل أبي بن كعب سجود القرآن وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي « إن الله تعالى أمرني أن أقرأ بك القرآن » قال البيهقي : ثم قطع الشافعي في الجديد بإثبات السجود في الفصل في رواية المزني ومختصر البويطي والريبع وابن أبي الجارود .

٥٥٢ — (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أنه قرأ) سورة (إذا السماء انشقت فسجد بها) الباء للظرفية ، وفي نسخة « فيها » (قيل له في ذلك) أى سئل عن ذلك السجود عند قراءة تلك الآية على سبيل الإنكار عليه (فقال : لو لم أر النبي صلى الله عليه وسلم سجد لم أسجد) وإنما أنكر عليه ذلك السجود لأن العمل استقر على خلاف السجود فيها ، لما روى أنه لم يسجد في الفصل منذ تحول إلى المدينة ، لكن لما ذكر أبو هريرة لذلك المنكر أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد فيها لم ينازعه ، ولم يحتج عليه بالعمل ، وحينئذ فلا دلالة فيه لمن لم ير السجود فيها في الصلاة ، وإنما كان محل سجود مع أنها مجرد إخبار بأنه إذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ، لأنه يلزم من ذلك مدح

٥٥٣ — عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ ، فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَوْضِعَ جَبْهَتِهِ » .

الساجدين ، وضابط ما يسجد عنده : كل آية مدح فيها جميع الساجدين صريحا أو ضمنا كما هنا ، إلا آية « اقرأ » وحينئذ فلا يسجد عند قوله تعالى « من أهل الكتاب أمة قائمة — إلى قوله : وهم يسجدون » لأنها وردت في حق قوم مخصوصين .

٥٥٣ — (عن ابن عمر) بن الخطاب (رضى الله تعالى عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد) أى معه (حتى ما يجد بالرفع (أحدنا) أى بعضنا ، فليس المراد كل أحد ، بل البعض الغير المعين (موضع جبهته) الذى يضعها فيه ، لكثرة الساجدين وضيق المكان ، أى في غير وقت صلاة ، كما في رواية مسلم ، وله حينئذ السجود ولو على ظهر أخيه ، فقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال : إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه ، أى ولو بغير إذنه ، مع أن الأمر فيه يسير ، قاله في المطلب ، ولا بد من مراعاة هيئة الساجد ، بأن يكون على مرتفع والمسجود عليه في منخفض ، وبه قال أحمد والكوفيون ، وقال مالك : يمسك فإذا رفعوا سجد ، وإذا قلنا بجواز السجود في الفرض ففي سجود القرآن أولى ، لأنه سنة عندنا ، على أن الطبراني روى من طريق مصعب بن ثابت عن نافع « حتى يسجد الرجل على ظهر أخيه » وله أيضا من رواية المسور بن عخرجة عن أبيه قال : أظهر أهل مكة الإسلام ، يعنى في أول الأمر ، حتى إن كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام ، حتى قدم رؤساء أهل مكة وكانوا في الطائفة ، فرجعهم عن الإسلام .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ

٥٥٤ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « أَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَقْصُرُ » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ التَّقْصِيرِ

١ مصدر قصر - بالتشديد - أى تقصير الفرض الرباعى إلى ركعتين ، فى كل سفر طويل مباح ، طاعة كان السفر كسفر الحج أو غيرها ولو مكروها كسفر تجارة فى الأكلان ، تخفيفا على المسافر لما يلحقه من تعب السفر .

والأصل فيه مع ما يأتى إن شاء الله تعالى قوله تعالى « وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ - الآية ، قال يعلى بن أمية : قلت لعمر إنما قال الله تعالى « إِنْ خِفْتُمْ » وقد أمن الناس ، فقال : عُجِبْتُ بما عَجِبْتُ مِنْهُ ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال « صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ ، فاقبلوا صدقته لم رواه مسلم .

فلا قصر فى الصبح والمغرب ، ولا فى سفر معصية ، خلافا لأبى حنيفة حيث أجازه فى كل سفر .

وفى شرح المسند لابن الأثير : كان قصر الصلاة فى السنة الرابعة من الهجرة ، وفى تفسير الصاوى : قال ابن عباس : أول صلاة قصرت صلاة العصر قصرها صلى الله عليه وسلم بحسان فى غزوة أُمّار .

٥٥٤ - (عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : أقام النبي صلى الله عليه وسلم) فى فتح مكة (تسعة عشر) بتقديم الوقفة على السين ، أى يوما بليته ، حال كونه (بقصر) الصلاة الرابعة ، لأنه كان مترجدا متى شئاً له فراغ حاجته - وهو انجلاء حرب هوازن - ارتحل ، ويقصر بضم الصاد ، وضبطها المتندى بضم الياء وتشديد الصاد من التقصير .

٥٥٥ — عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ ، قِيلَ لَهُ : أَقَمْتُمْ بِمَكَّةَ ؟ قَالَ : « أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا » .

وقد أخرج الحديث أبو داود من هذا الوجه بلفظ « سبعة عشر » بتقديم السين على الموحدة ، وله أيضا من حديث عمران بن حصين قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين ، قال في المجموع : في سنده من لا يحتج به ، لكن رجحه الشافعى على حديث ابن عباس « تسعة عشر » وقال البيهقى : أصح الروايات فيه رواية ابن عباس ، وهى التى ذكرها البخارى ، ومن ثم اختارها ابن الصلاح والسبكي ، ويمكن الجمع كما قاله البيهقى بأن راوى تسعة عشر عد يومى الدخول والخروج ، ورأوى سبعة عشر لم يدهما ، وراوى ثمانية عشر عد أحدهما ، لهذا الجمع يشكك على قولهم « يقصر ثمانية عشر غير يومى الدخول والخروج » وروى أبو داود أيضا عن ابن عباس « أقام صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح خمسة عشر يقصر الصلاة » وضعفها النووى ، قال فى الفتح : وليس بجهد ، لأن روايتها ثقات ، قد أخرجها النسائى من وجه آخر ، وإذا ثبت أنها صحيحة فلتحمل على أن الراوى ظن أن الأصل رواية سبعة عشر ، لحذف منها يومى الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر ، اهـ .

٥٥٥ — (عن أنس رضى الله عنه قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة) يوم السبت ، بين الظهر والعصر ، خمس ليل بقيت من ذى القعدة (إلى مكة) أى إلى الحج ، كما فى رواية عند مسلم (فكان) عليه الصلاة والسلام (يصلى) الفرائض (ركعتين ركعتين) أى إلا للغرب ، رواه البيهقى (حتى رجعا إلى المدينة ، قيل له) أى لأنس : (أقمت) بمكة همزة الاستفهام (بمكة شيئا ؟ قال : أقمتها) أى بنواحيها (عشرا) أى عشرة أيام ، وإنما حذف التاء من العشرة مع أن اليوم مذكور ؛ لأن المميز إذا لم يذكر جاز فى العدد التذكير والتأنيث ، واستشكل إقامته عليه الصلاة والسلام للمدة المذكورة يقصر الصلاة مع ما تقرر أنه لو نوى للمسافر إقامة أربعة أيام بموضع عينه انقطع سفره بوصوله ذلك للموضع ، بخلاف ما إذا نوى دونها ،

٥٥٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَسْجِدِ رَكْمَتَيْنِ ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ ، ثُمَّ أَتَمَّهَا » .

وإن زاد على الثلاثة ، الخبر « يقيم للمهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا » وخبر « كان يحرر على المهاجرين الإقامة بمكة ومساكنة الكفار » رواها الشيخان ، فالترخيص في الثلاث يدل على بقاء حكم السفر ، بخلاف الأربعة ، والحق بالثلاث ما فوقها ودون الأربعة ، ولا ريب أنه عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع كان جازما بالإقامة بمكة للسدة المذكورة ، وأجيب بأنه لم يقيم بها أربعا متوالية ، لأنه قدمها لأربع خلون من ذى الحجة ، فأقام بها ثلاثة غير يومى الدخول والخروج إلى منى ، ثم بات بمنى ، ثم سار إلى عرفات ورجع فبات بمزدلفة ، ثم سار إلى منى فقفى نسكه ، ثم أتى إلى مكة فطاف ، ثم رجع إلى منى فأقام بها ثلاثا يقصر ، ثم نفر منها بعد الزوال في ثالث أيام التشريق ، فزحل بالمحصب ، وطاف في ليلته الوداع ، ثم رحل من مكة قبل صلاة الصبح ، فلم يقيم بها أربعا صحاحا .

٥٥٦ - (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ، قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم بمنى) أى وغيره ، كما عند مسلم من رواية سالم عن أبيه ، ومنى : بكسر الميم ، يذكر ويؤنث ، فإن قصد الموضع فذكر ، ويكتب بالالف وينصرف ، وإن قصد البقعة فؤنث ، ولا ينصرف ويكتب بالياء ، والمختار تذكيره ، وصحى بذلك لما معنى فيه - أى إراقه من الدماء ، الرباعية (ركعتين) للسفر (و) كذا (مع أبى بكر) الصديق (وعمر) الفاروق (ومع عثمان) ذى النورين ، رضى الله عنهم (صدرا من إمارته) بكسر الهمزة ، أى من أول خلافته ، وكانت مدتها ثمان سنين أو ست سنين (ثم أتىها) بعد ذلك ، لأن الإمام والقصر جائزان ، ورأى ترجيح طرف الإمام لما فيه من للشقة على النفس ، واختلف العلماء في التقيم بمنى ، هل يقصر أو يتم ؟ ومذهب السالكية القصر حتى على أهل مكة ، وعرفة ، ومزدلفة ، للسنة ، وإلا فليس ثم مسافة قصر ، فيتم أهل منى بها ويقصرون بعرفة ومزدلفة ، وضابطه عندم أن أهل كل مكان يتمون به ويقصرون فيما سواه ، ومذهب الشافعية الإمام ، لحديث أنه عليه

٥٥٧ — عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آمَنَ مَا كَانَ يَمِينِي رَكَعَتَيْنِ » .

٥٥٨ — عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « لَمَّا قِيلَ لَهُ : صَلَّى عُمَانُ يَمِينِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، اسْتَرْجَعَ ، ثُمَّ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمِينِي رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ

الصلاة والسلام : « كان يصلي بمكة ركعتين ، ويقول : يا أهل مكة آمنا فلما قوم سفر » رواه الترمذى ، فكَأَنَّهُ تَرَكَ إِعْلَامَهُمْ بِذَلِكَ بِمَنَى اسْتِغْنَاءً بِمَا تَقْدُمُ بِمَكَّةَ .

٥٥٧ — (عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُلْتَمِثَةِ — الْحَزَازِيُّ ، أَخَا عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ لِأُمِّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آمَنَ) بَعْدَ الْمُهْمَزَةِ وَفَتْحَتَا — أَفْضَلُ تَفْضِيلٍ مِنَ الْأَمْنِ ضِدَّ الْخَوْفِ (مَا كَانَ بِمَنَى) الرَّابِعَةُ (رَكَعَتَيْنِ) وَكَلِمَةُ « مَا » مُصَدَّرِيَّةٌ ، وَالرَّادُّ بِالْمُصَدَّرِ الْجَمْعُ ، لِأَنَّهُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ أَفْضَلُ التَّفْضِيلِ يَكُونُ جَمْعًا لِأَنَّهُ بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ : أَيْ حَالُ كَوْنِهِ فِي آمَنَ أَوْقَاتٍ أَكْوَانُهُ : أَيْ وَجُودَاتِهِ ، وَإِسْنَادُ الْأَمْنِ إِلَى الْأَوْقَاتِ مُجَازٌ ، وَفِي نَسْخَةِ « آمَنَ مَا كَانَتْ » أَيْ الصَّلَاةِ فِي آمَنَ أَوْقَاتٍ أَكْوَانُهَا أَيْ وَجُودَاتُهَا ، وَالْبَاءُ فِي « بِمَنَى » لِلظَّرْفِيَّةِ ؛ فَتَمَلُّقُ بِقَوْلِهِ : صَلَّى .

وفيه دليل على جواز القصر في السفر من غير خوف ، وإن دل ظاهر قوله تعالى : « إِنْ خِفْتُمْ » عَلَى الْإِخْتِصَاصِ ، لِأَنَّهُ مَا فِي الْحَدِيثِ رَخْصَةٌ ، وَمَا فِي آيَةِ حَزِيمَةٍ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الرَّوِيُّ فِي مُسْلِمَ : « صَدَقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ » .

٥٥٨ — (عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ) عَبْدُ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لَمَّا قِيلَ : « صَلَّى عُمَانُ بِمَنَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ » اسْتَرْجَعَ) أَيْ قَالَ : إِنَّا اللَّهُ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، لَمَّا رَأَى مِنْ تَمْوِيتِ عُمَانَ لِفَضِيلَةِ الْقَصْرِ ، لَا لِكَوْنِ الْإِتِمَامِ لَا يَجْزِيءُ (ثُمَّ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْمَكْتُوبَةِ (بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ) الصَّدِيقِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَعْنَى رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَعْنَى رَكَعَتَيْنِ ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ ، رَكَعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ .

٥٥٩هـ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ

مَسِيرَةَ سَبْعَةِ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهَا »

(رضي الله عنه بمعني ركعتين ، وصليت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمعني ركعتين) وفي نسخة إسقاط قوله : « بمعني » (فليت حظي) بالحاء المهملة والظاء المعجمة - أي فليت نصبي (من أربع ركعات ركعتان) وفي نسخة « من أربع ركعتان » (متقبلتان) من في قوله : « من أربع » للبديلة كهي في قوله : « أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة » وفيه تعرض بثمان ، أي ليته صلى ركعتين بدل الأربع كما صلى النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه ، وهو إظهار لكرهه مخالفتهم ، لا يقال : إن ابن مسعود كان يرى أن القصر واجب كما قال الحنفية ، وإلا لما استرجع ولا أنكر بقوله : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ » لأننا نقول : قوله ليت حظي من أربع ركعات يرد ذلك ، لأن ما لا يجزئ لا حظ له فيه لأنه فاسد ، ولولا جواز الإتمام لم يتابع هو وللا من الصحابة عثمان عليه ، ويؤيده ما روى أبو داود أن ابن مسعود صلى أربعاً ، فقيل له : عبت على عثمان ثم صليت أربعاً ، فقال : الخلاف شر ، إذ لو كان بدعة لكان مخالفته خيراً وصلاً .

٥٥٩هـ - (عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » خُرُوجَ غَارِهَا ، وليس المراد إخراج سوى للؤمنة ، لأن الحكم يعم كل امرأة ، مسلمة أو كافرة ، كنانة أو حرة ، أو هو وصف لتأكيد التحريم ، لأنه تعرض بأنها إذا سافرت بغير محرم كانت مخالفة شرط الإيمان بالله واليوم الآخر ، لأن التعريض إلى وصفها بذلك إشارة إلى التزام الوقوف عند ما نهيت عنه ، وإن الإيمان بالله واليوم الآخر يقضي لها بذلك) (أنت مسافر) أي لا يحل لامرأة مسافرتها (مسيرة) مصدر ميمي بمعنى السير كالعيشة بمعنى

يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ .

٥٦٠ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ يُؤَخِّرُ لِلْغَرْبِ فَيُصَلِّيُهَا ثَلَاثًا ثُمَّ يَسْلُمُ ، ثُمَّ قَلًا يَلْبِثُ حَتَّى يَقِيمَ الْعِشَاءَ فَيُصَلِّيُهَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْلُمُ ، وَلَا يُسَبِّحُ بَعْدَ الْعِشَاءِ حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ » .

العيش ، وهو مبين لما قبله باعتبار إضافته إلى قوله : (يوم وليلة) حال كونها (ليس معها حرمة) يضم الحاء ومكون الراء (أي رجل ذو حرمة منها ينسب أو غيره) وهو من لا يحل له نكاحها وفي رواية « لا تسافر المرأة ثلاثة أيام - أي بلباسها - إلا مع ذي محرم » وفي أخرى « فوق ثلاثة أيام » واستشكل ذلك بأن مفهوم كل ينافي الأخرى ، وأجيب بأن مفهوم العدد لا اعتبار به ، قال الكرماني : واختلاف الأحاديث لاختلاف جواب السائلين .

٥٦٠ — (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعجله السير) أي استعجه ، وفي رواية « إذا جده السير » أي اشتد أو حزم وترك الهويناء ، ونسبة الفعل إلى السير مجاز (يؤخر للغرب) من التأخير ، وفي نسخة « يعتم » بغير مهملة ساكنة ثم فوقية مكسورة بدل « يؤخر » أي يدخل في العتمة ، وفي أخرى « يقيم » بالفتح بدل العين ، من الإقامة (فيصلها) أي للغرب (ثلاثاً) أي ثلاث ركعات ، إذ لا يدخل القصر فيها ، وقد نقل بعضهم فيه الإجماع ، وأما قول بعضهم بجوار قصرها فباطل (ثم يسلم) عليه الصلاة والسلام منها (ثم قل ما يلبث) بفتح أوله والموحدة وآخره مثله - ، وما مصدرية : أي قل لبثه (حتى يقيم العشاء فيصلها ركعتين ثم يسلم) منها (ولا يسبح) أي لا يتطوع بالصلاة (بعد العشاء حتى يقوم من جوف الليل) وإنما خص ابن عمر صلاة المغرب والعشاء بالذكر لوقوع الجمع له بينهما حين استصرخ على امرأته صفية بنت عبيد ، فاستعجل ، فجمع بينهما جمع تأخير ، فستل عن ذلك ، فأجاب أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله .

٥٦١ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيُ التَّطَوُّعَ وَهُوَ رَاكِبٌ فِي غَيْرِ الْقِبْلَةِ» .

٥٦٢ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ صَلَّى عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ، فَقِيلَ لَهُ: تُصَلِّيُ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ؟ فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهُ لَمْ أَفْعَلْهُ» .

٥٦٣ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «صَحَّبتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

٥٦١ - (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنهما ، قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة (التطوع وهو راك) على الدابة (في غير القبلة) أى حينما توجهت به دابته إلى جهة مقصده ، وفي رواية عن جابر أن ذلك كان في غزوة أمار ، وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة ، فتكون القبلة على يسار القاصد لهم .

٥٦٢ - (عن أنس رضي الله عنه أنه صلى على حمار) حين قدم من الشام لما سافر إليها يشكو الحجاج الثقفي إلى عبد الملك بن مروان ، وكان ابن سيرين خرج من البصرة للاقائه ، فوجده يصلي على الحمار (ووجهه عن يسار القبلة) وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد قال : رأيت أنسا وهو يصلي على الحمار وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد إماما من غير أن يضع وجهه على شيء (فقيل) : أى قال (له) ابن سيرين : (تصلي لغير القبلة) أنكر عليه عدم استقبال القبلة فقط ، لا الصلاة على الحمار (فقال) أنس حجيا له : (لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم) : أى ترك الاستقبال الذي أنكره عليه ، أو أعم حتى يشمل صلاته على الحمار ، وفي نسخة « يفعل » بلفظ المضارع (لم أفعله) ، فقد روي عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحمار وهو ذاهب إلى خير ، وكذا رواه كذلك ابن عمر رضي الله عنه .

٥٦٣ - (عن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال : صحبت النبي صلى الله عليه

وَسَلَّمَ فَلَمْ أَرَهُ يُسَبِّحُ فِي السَّفَرِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ)
فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) .

٥٦٤ — عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى السُّبْحَةَ بِالْأَيْلِ فِي السَّفَرِ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ ، حِينَئِذٍ
تَوَجَّهَتْ بِهِ » .

وسلم (أى فى السفر) فلم أره يسبح (أى صلى الرواتب التى قبل الفرائض وبعدها
(فى السفر) وفى رواية « أنه كان لا يتطوع فى السفر قبل الصلاة ولا بعدها ، وكان
يصلى من الليل » (وقال الله تعالى : لقد كان لكم فى رسول الله أسوة) : أى قدوة
(حسنة) وسنة صالحة ؛ فاقتنوا به ، قال النووي : لعل النبي صلى الله عليه وسلم كان
يصلى الرواتب فى رحله ولا يراه ابن عمر ، أو لعله تركها فى بعض الأوقات لبيان
الجواز ، اهـ . فذهب الشافعى مشروعية الرواتب فى السفر ، وإن جمع بين الظهر
والعصر ، أو المغرب والعشاء ، على تفصيل مذكور فى الفروع .

٥٦٤ — (عن عامر بن ربيعة) العنزى (رضى الله عنه أنه رأى النبي صلى الله
عليه وسلم صلى السبحة) أى النافلة (بالليل فى السفر على ظهر راحلته حينما توجهت
به) أى فى جهة مقصده ، قبل القبلة أو غيره ، فلا يجوز الانحراف عنه ، كما لا يجوز
الانحراف فى الفرض عن القبلة ، وخرج بالنافلة الفريضة ولو مندورة أو جازاة فلا يجوز
فلما على الرحلة إلى غير جهة القبلة ، وكذا إلى جهتها إن كانت سائرة ، فإن كانت واقفة
جاز ، نعم لو كان للدابة من يلزم لحامها ويسيرها بحيث لا تختلف الجهة كانت فى حكم
الواقفة ، وأما الوتر فكان يفعل عليه الصلاة والسلام على الرحلة أحيانا ، وكان ينزل
فيفعله على الأرض أحيانا ، والراحلة : البئر ، ويقاس به غيره من الدواب ، وإذا صلى
على الدابة أو ما برأسه إلى الركوع والسجود من غير أن يضع وجهه على ظهر الرحلة ،
ويكون الإيماء للسجود أخفض من الركوع تمييزا بينهما ، وإنما جاز ذلك فى النافلة
تيسيرا لتكثيرها ، فإن ما اتسع طريقه سهل فسهل .

٥١٥ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ » .

٥٦٥ - (عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر) جمع تأخير (إذا كان على ظهر سير) بإضافة ظهر إلى سير ، وهو مقحم كقوله : « الصدقة عن ظهر غنى » وقد زاد في مثل هذا الكلام اتساعا ، كأن السير مسند إلى ظهر قوى من المصلى مثلا ، وفيه جناس التحريف بين الظهر والعصر (ويجمع بين المغرب والعشاء) لم يقيد بما إذا أعجله السير كما في الرواية السابقة إشارة إلى أنه ليس بشرط ، وأخذ بعضهم بظاهره فاشتراط في جواز جمع التأخير ذلك ، وحمل الإطلاق في هذه الرواية على التقيد في الأخرى ، وأجيب بأن هذا عام ، وذلك ذكر بعض أفراد فلا يخص به ، وقال ابن بطل : كل راو روى ما رآه ، وكل سنة ، اهـ .

والحاصل أنه يجوز الجمع في السفر الطويل لا القصير بين المغرب والعشاء ، والظهر والعصر ، لا الصبح مع غيرها ، ولا العصر مع المغرب ، لعدم وروده . ولا في القصير ، لأن ذلك إخراج عبادة عن وقتها فاختص بالطويل ، ولو لمسكى ؛ لأن الجمع للسفر لا للسك ، ويكون تقدما وتأخيرا ، فيجوز في الجمعة والعصر تقدما كما نقله الزركشى واعتمده ، لا تأخيرا لأن الجمعة لا يتأتى تأخيرها عن وقتها ، ولا تجمع المتعيرة تقدما ، والأفضل تأخير الأولى - إلى الثانية - للسائر وقت الأولى ، ولبن بات بمزدلفة ، وتقديم الثانية للنازل في وقتها ، والواقف بمرقة .

وإلى جواز الجمع ذهب كثير من الصعابة والتابعين ، ومن الفقهاء الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأشهب ، ومنعه قوم مطلقا ، إلا بعرفة فيجمع بين الظهر والعصر ، ومزدلفة فيجمع بين المغرب والعشاء ، وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه ، وقال المالكية : يختص بمن أعجله السير ، وبه قال الليث ، وقيل : يختص بالسائر دون النازل ، وهو قول ابن حبيب ، وقيل : يختص بمن له عند ، وحكى عن الأوزاعي ، وقيل : يجوز التأخير دون التقديم ، وهو مروى عن مالك وأحمد ، واختاره ابن حزم ،

٥٦٦ — عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ لِي بَوَاسِيرٌ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَلَى جَنْبٍ» .

ويشترط لجمع التقديم ثلاثة شروط : الترتيب بأن يقدم الأولى على الثانية ، ونية الجمع في أثناء الأولى ، وللوالاة بينهما ، نعم لا يضر فصل يسير في العرف ، وجمع التأخير : نية الجمع في وقت الأولى ما بقي قدر يسعها ، فإن أخرجها حتى فات وقت الأداء بلانية للجمع عصى وقضى .

٥٦٦ — (عن عمران بن حصين) يضم الحاء (رضى الله عنه ، قال : كانت لي بواسير) وهي في عرف الأطباء : نفطات تحدث في نفس المقعدة تنزل منها مادة (فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن) كيفية (الصلاة) أى صلاة للريض ، تلاً كانت أو فرساً (فقال : صل) حال كونك (قائماً ، فإن لم تستطع) بأن وجدت مشقة شديدة بالقيام ، أو خوف زيادة مرض ، أو هلاك ، أو غرق ، أو دوران رأس لراكب سفينة (قاعداً) : أى فصل حال كونك قاعداً كيف شئت ، نعم قعوده مفترشا أفضل ، لأن قعوده لا يعقبه سلام كالقعود للتشهد الأول ، ويكره الإلقاء ، وهو : أن يجلس على وركيه وينصب فخذه ، وزاد أبو عبيدة : ويضع يده على الأرض ، للنهي عنه في الصلاة كما رواه الحاكم ، وقال : صحيح على شرط البخارى (فإن لم تستطع) أى القعود للمشقة المذكورة (فعلى) : أى فصل على (جنب) وجوبا ، مستقبل القبلة بوجهك ، رواه الدارقطنى من حديث على ، واضطجاعه على الأيمن أفضل ، ويكره على الأيسر بلا عنذر كما جزم به في المجموع ، وزاد النسائى « فإن لم تستطع فستلقيا » أى وأخصاء للقبلة ورأسه أرفع ، بأن يرفع وسادة ليتوجه بوجهه للقبلة ، لكن هذا كما قاله في للمهات في غير السكبة ، أما فيها فالتوجه جواز الاستلقاء على ظهره وعلى وجهه ؛ لأنه كيفما توجه متوجه لجزء منها ، وبركع ويسجد بقدر إمكانه ، فإن قدر الصلى على الركوع فقط كرره للسجود ، ومن قدر على زيادة على أكمل الركوع تعينت تلك الزيادة للسجود .

٥٦٧ - عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « أَنَّهَا لَمْ تَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ تَحَوَّاهُ ثَلَاثِينَ آيَةً أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ رَكَعَ » .

٥٦٨ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ : « ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَإِذَا قَضَى صَلَاتَهُ

لأن الفرق بينهما واجب على المتمكن ، ولو عجز عن السجود إلا أن يسجد بمقدم رأسه أو صدغه ، وكان بذلك أقرب إلى الأرض وجب ، لأن الليسور لا يسقط بالمسور ، فإن عجز عن الاستلقاء أو بأمر رأسه والسجود أخفض من الركوع ، فإن عجز عن ذلك فيصبره ، فإن عجز عن الإيماء يصبره أجرى أفعال الصلاة على قلبه ، ولا إعادة عليه ، ولا تسقط عنه الصلاة وعقله ثابت لوجود مناط التكليف ، وهذا الترتيب قال به معظم الشافعية ، وقال الحنفية والمالكية وبعض الشافعية : لا ينتقل بعد عجزه عن الاستلقاء إلى حالة أخرى أخذاً من حديث أنس المذكور .

٥٦٧ - (عن عائشة) أم المؤمنين (رضي الله عنها) أنها لم تَرَ النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل (حال كونه) قاعداً قط ، حتى أسن (أى دخل في السن ، وفي رواية « حتى كبر » وعند مسلم عنها « لم يمت حتى كان أكثر صلاته جالساً ») فكان يقرأ (حال كونه) قاعداً ، حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية) قائماً (ثم يركع) وفي نسخة « ثم ركع » وأو للشك من الراوى ، أى أن عائشة قالت أحدهما أو هما معاً بحسب وقوع ذلك منه مرة كذا ومرة كذا ، أو بحسب طول الآيات وقصرها .

٥٦٨ - (وعنها) رضي الله عنها في رواية « ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك » (المذكور كقراءة ما بقي قائماً وغيره) (فإذا قضى صلاته) أى وفرغ من

نَظَرَ، فَإِنْ كُنْتُ يَقْظَى تَحَدَّثَ مَعِيَ، وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً اضْطَجَعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» .

ركعتي الفجر (نظر، فإن كنت يقظى تحدث معي، وإن كنت نائمة اضطجع) للراحة من تعب القيام .

قال في الفتح : ودل حديث عائشة على جواز القعود في أثناء صلاة النافلة لمن افتتحها قائما، كما يباح له أن يفتتحها قاعدا ثم يقوم، إذ لا فرق بين الحالتين، ولا سيما مع وقوع ذلك منه صلى الله عليه وسلم في الركعة الثانية، خلافا لمن أبى ذلك، واستدل به على أن من افتتح صلاته مضطجعا، ثم استطاع الجالس أو القيام، أمها على ما أدت إليه حالته، اهـ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ

٥٦٩ — عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ بَابُ التَّهَجُّدِ ﴾

أَيُّ الصَّلَاةِ (بِاللَّيْلِ) بَدَأَ فَعَلَ الْعِشَاءَ .

وأصله ترك المعبود ، وهو النوم ، قال ابن فارس : للتهجد للمصلي ليلاً ، وفي نسخة « من الليل » وهو أوفق بلفظ القرآن في قوله تعالى : « ومن الليل فتهجد به نافلة لك » أي فريضة زائمة على الصلوات للفريضة خصصت بها من بين أمتك .

روى الطبراني بإسناد ضعيف عن ابن عباس أن النافلة للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ؛ لأنه أمر بقيام الليل وكتب عليه دون أمته ، لكن صحح النووي أنه نسخ عنه التهجد كما نسخ عن أمته ، قال : ونقله الشيخ أبو حامد عن النص ، وهو الأصح أو الصحيح ، ففي مسلم عن عائشة ما يدل عليه ، أو فضيلة لك ، فإنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وحينئذ فلم يكن فعل ذلك يكفر شيئاً ، وترجع التكليف كلها في حقه عليه الصلاة والسلام قررة عين وإلهام طبع ، وتكون صلاته في الدنيا مثل تسبيح أهل الجنة في الجنة ، لا على وجه الكلفة والتكليف ، وهذا كله مفرع على طريقة إمام الحرمين من أن التكليف يستلزم الوعيد ، وأما على طريقة القاضي حيث يقول : لو أوجب الله تعالى شيئاً لوجب وإن لم يكن وعيد ، فلا يمتنع حينئذ بقاء التكليف في حقه عليه الصلاة والسلام على ما كانت عليه مع طمأنينته عليه الصلاة والسلام من ناحية الوعيد ، وعلى كلا التقديرين فهو معصوم ولا ذنب ولا عتب ، وما أمره بالاستغفار في قوله : « فسبح بحمد ربك واستغفره » فهو تعبد على الفرض والتقدير ، أي استغفر مما عساه أن يقع لولا عصمتك .

٥٦٩ — (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال : كان رسول الله صلى الله

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ قِيمُ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ،
وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ»

عليه وسلم إذا قام في الليل (حال كونه (يتهجد) أى من جوف الليل كما في رواية
مالك عن ابن الزبير عن عائشة (قال) في موضع نصب خبر كان ، أى كان عليه
الصلاة والسلام عند قيامه من الليل متهدداً يقول ، وقال الطيبي : الظاهر أن قال
جواب إذا ، والجملة الشرطية خبر كان (اللهم لك الحمد ، أنت قيم السموات والأرض
ومن فيهن) وفي رواية « قيام » بالالف ، والقيم والقيام والقيوم بمعنى واحد ،
وقيل : القيم والقيام معناه القائم بأمور الخلق ومدبرهم ومدبر العالم في جميع أحواله ،
ومنه قيم الطفل ، والقيوم هو القائم بنفسه مطلقاً لا غيره ، ويقوم به كل موجود حتى
لا يتصور وجود شيء ولا دوام وجوده إلا به ، قال التوريشي : والمعنى أنت الذى
تقوم بحفظها وحفظ من أحاطت به واشتملت عليه ، تؤتى كلامه قوامه ، وتقوم على
كل شيء من خلقك بما تراه من تدبيرك ، وعبر بمن في قوله : « ومن فيهن » دون
ما تغلبا للعقلاء على غيرهم (ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن)
أضاف النور إلى السموات والأرض للدلالة على سعة إشراقه وفشو إضاءته ، وعلى هذا
فسر قوله تعالى : « الله نور السموات والأرض » أى منورها ، يعنى أن كل شيء
استنار فيها واستضاء بقدرتك وجودك ، والأجرام النيرة بدائع فطرتك ، والعقل
والحواس خلقك وعطيتك ، وقيل : مى بالنور لما اختص به من إشراق الجلال
وسمات العظمة التى تضمحل الأنوار دونها ، ولما هيا للعالم من النور ليهتدوا به في
عالم الخلق ، فهذا الاسم يختص به تعالى ، لا استحقاق لغيره فيه (ولك الحمد أنت ملك
السموات والأرض ومن فيهن) : أى للتصرف في ذلك بالأمر والنهى (ولك الحمد
أنت الحق) للتحقق وجوده ، وكل شيء تحقق وجوده وثبت فهو حق ، وهذا الوصف
للرب جل جلاله بالحقيقة والخصوصية لا ينبغى لغيره ، إذ وجوده بذاته لم يسبقه عدم
ولا يلحقه عدم ، ومن عداه عن يقال فيه ذلك فهو بخلافه (ووعدك الحق) الثابت

وَلَقَاؤُكَ حَقٌّ ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ ، وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ ، وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ ، وَبِكَ خَاصَمْتُ ،

المتحقق ، فلا يدخله خلف ولا شك في وقوعه وتحققه (ولقاءك حق) : أى رؤيتك في الدار الآخرة حيث لا مانع ، أو لقاء جزائك لأهل السعادة والشقاوة ، وهو داخل فيما قبله ، فهو من عطف الخاص على العام ، وقيل : المراد لقاءك حق : أى الموت ، وأبطاله النووي (وقولك حق) : أى مدلوله ثابت (والجنة حق ، والنار حق) : أى كل منهما موجود (والنيبون حق ، وحمد صلى الله عليه وسلم حق ، والساعة حق) : أى يوم القيامة ، وأصل الساعة الجزء القليل من اليوم والليلة ، ثم استعير للوقت الذى تقام فيه القيامة . يريد أنها ساعة خفيفة يحدث فيها أمر عظيم .

وتكرار الحمد للاهتمام بشأنه ، وليناط به كل مرة معنى آخر ، وتقديم الجار والمجرور لإفادة التخصيص ، وكأنه عليه الصلاة والسلام لما خص الحمد بالله قيل له : لم خصصتني بالحمد ؟ قال : لأنك أنت الذى تقوم بحفظ الخواقات ، إلى غير ذلك ، وعرف الحق في قوله « أنت الحق ووعدك الحق » دون غيرها لإفادة الحصر ، لأن الله هو الحق الثابت الدائم الباقي ، وما سواه في معرض الزوال ، قال ليبد :

❦ ألا كل شيء ما خلا الله باطل ❦

وكذا وعده مختص بالإنجاز دون وعد غيره ، ولما نظر صلى الله عليه وسلم إلى أن الله تعالى اختصه من بين النبيين بمزايا عظيمة عطف نفسه عليهم إيذاناً بالتنازل ، وأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة به ، فإن تغير الوصف بمنزلة التغير في الذات ، ثم حكم عليه استقلالاً بأنه حق وجرده عن ذاته كأنه غيره ، وأوجب عليه تصديقه .

ولما رجع إلى مقام العبودية ونظر إلى افتقار نفسه نادى بلسان الاضطرار فقال : (اللهم لك أسلمت) : أى انقذت لأمرك ونهيك (وبك آمنت) : أى صدقت بك وبما أنزلت (وعليك توكلت) : أى فوضت أمري إليك (وإليك أنبت) : أى رجعت إليك مقبلاً بقلبي عليك (وبك) : أى بما آتيتني من البراهين والحجج (خاسمت

وإليك حاكمتُ ، فأغفر لي ما قَدَّمْتُ وما أُخِرْتُ ، وما أَسْرَرْتُ
وما أَعْلَنْتُ ، أنتَ للقدِّمِ وأنتَ للؤخرِ ، لا إلهَ إلا أنتَ ، أو لا إلهَ
غَيْرُكَ ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ .

سنة ٥٧٠ — عن ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَأَى رُؤْيَا فَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا فَأَقْصُهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا ، وَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرَأَيْتُ

من خاصني من الكفار ، أو بتأييدك ونصرتك قاتلت (وإليك حاكمت) كل من
أبى قبول ما أرسلتني به ، وقدم جميع صلات هذه الأفعال عليها إشعاراً بالتخصيص
وإفادة للحرص (فأغفر لي ما قدمت) قبل هذا الوقت (وما أخبرت) عنه (وما
أسررت) : أي أخفيت (وما أعلنت) : أي أظهرت ، أي ما حدثت به نفسي وما
تحرك به لساني ، قاله تواضعاً وإجلالاً لله تعالى ، أو تعليلاً لأسئته ، وتعقب في الفتح هذا
بأنه لو كان للتعليم فقط لكان فيه أمرهم بأن يقولوا ، فالأولى أنه للمجموع (أنت
القدم) لي في البعث في الآخرة (وأنت للؤخر) لي في البعث في الدنيا ، وزاد ابن
جريح في الدعوات : أنت إلهي (لا إله إلا أنت ، أو) شك من الراوي (لا إله غيرك ،
ولا حول ولا قوة إلا بالله) .

٥٧٠ — (عن ابن عمر) رضى الله تعالى عنهما (قال : كان الرجل في حياة
النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأى رؤيا بالضم من غير تنوين - أي في النوم) قصها
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتمنيت أن (وفي نسخة « أني ») (أرى رؤيا)
وفي رواية « فقلت في نفسي : لو كان فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء »
(فأقصها) بالنصب (على رسول الله صلى الله عليه وسلم) : أي أخبره بها (وكنت
غلاماً شاباً ، وكنت أنام في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأيت

فِي النَّوْمِ كَانَ مَلَكَئِكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَةٌ
 كَطَيِّ الْبُثْرِ ، وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ ، وَإِذَا فِيهَا أَنَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ ، فَجَعَلْتُ
 أَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ ، قَالَ : فَلَقِينَا مَلَكَ آخَرَ ، فَقَالَ لِي :
 لَمْ تُرْعَ ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ ، فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : « نِعِمَّ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ،
 فَكَانَ بَدَلُ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا » .

في النوم كان ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار ، فإذا هي مطوية : أي مبطية
 الجوانب (كطى البثر ، وإذا لها قرنان) بفتح القاف - أي جانبان (وإذا فيها
 أناس) بضم الميمزة ، جعلت أقول : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ ، قال : فلقينا
 ملك آخر ، فقال لي : لم ترع (بضم اللثاء الفوقية وفتح الراء وجزم المهملة : أي لم
 تحف) (وللعني لا خوف عليك بهذا) ، وفي نسخة « لن ترع » بإثبات الألف ،
 وفي أخرى محذوفها والجزم بلن على اللغة القليلة ، وقيل : سكنت العين للوقف ، ثم
 شبه بسكون المجزوم حذف الألف قبله ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، وتعقب
 بأن الملك لم يصله شيء بعده فلا يتحقق فيه إجراء الوصل مجرى الوقف (فقصصتها
 على حفصة قصصتها حفصة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : نعم الرجل عبد الله)
 وفي رواية « عبد الله رجل صالح » (لو كان يصلي من الليل) قيل : هي للتمني فلا
 جواب لها ، وقيل : للشرط فحوالها محذوف ، أي لكان خيرا له (فكان) عبد الله
 () : أي بعد هذه الرؤيا (لا ينام من الليل إلا قليلا) وإنما فسر صلى الله عليه
 وسلم هذه الرؤيا بقيام الليل لأنه لم ير شيئا ينفل عنه من الفرائض فيذكر بالنار ،
 وعلم بمشتهه بالسعد فعبّر عنه بأنه منبه على قيام الليل فيه ، فيؤخذ من ذلك أن قيام الليل
 ينجي من النار ، وأن كثرة النوم بالليل مكروهة ، وقد روى عن جابر مرفوعا قالت
 أم سلمة لسلمان : يا بني الله لا تكثر النوم بالليل ، فإن كثرة النوم بالليل تدفع الرجل
 فقيرا يوم القيامة (وكان بعض الفقهاء يقف على المساعدة كل ليلة ويقول : يا معاشر

٥٧١ — عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « اشْتَكَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ » .

٥٧٢ — عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً ، فَقَالَ :

الريدن لا تأكلوا كثيرا فتشربوا كثيرا فترقدوا كثيرا فتصبروا عند الموت كثيرا ، وهذا هو الأصل الكبير ، وهو تخفيف المعدة عن ثقل الطعام .

٥٧١ — (عن جندب) بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال وضمها آخره موحدة (ابن عبد الله) البجلي (رضى الله عنه ، قال : اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم) أى مرض بسبب أنه رعى بحجر فى أصبعه فقال : « هل أنت إلا أصبع دمت ، وفى سبيل الله ما لقيت » (فلم يقم) لصلاة الليل (ليلة أو ليلتين) نصب على الظرفية ، وزاد فى رواية « فأثته امرأة فقالت : يا محمدا أرى شيطانك إلا قد تركك » ، فأمر الله تعالى : « والضحي والليل إذا سجي - إلى قوله : وما قلا » وتلك المرأة هى أم جميل بنت حرب أخت أبى سفيان امرأة أبى لهب حمالة الخطب كما رواه الحاكم ، وقيل : سبب نزولها أن امرأة قالت : يا رسول الله ما أرى صاحبك إلا أبطأ عنك ، وهذه المرأة غير المرأة المذكورة هنا ، لأن هذه عبرت بقولها : صاحبك تعنى جبريل ، وتلك عبرت بقولها : شيطانك ، وهذه عبرت بقولها : يا رسول الله ، وتلك عبرت بقولها : يا محمد ، وسياق هذا يشعر بأنها قالت توجساً وتأسفاً ، وتلك قالتة شماتة وتهسكا ، وقيل : إن خديجة (١) قالت للنبي صلى الله عليه وسلم حين أبطأ عنه الوحي : إن ربك قد قلاك ، فنزلت والضحي .

٥٧٢ — (عن علي) بن أبي طالب (رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طرقة وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم) : أى أتاهما (ليلة) من الليالي وذكرها تأكيذا ، وإلا فالطروق هو الإتيان ليلا (فقال) عليه الصلاة والسلام لها (١) معاذ الله أن تقول خديجة هذا أو شبهه ، وهى من نبي إيماننا وإخلاصنا .

« أَلَا تُصَلِّيانِ ؟ » فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَنفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا ، فَانصَرَفَ حِينَ قُلْنَا ذَلِكَ ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى شَيْئٍ ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلِّ يَضْرِبُ فَخِذَهُ ، وَهُوَ يَقُولُ : « (وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا) » .

٥٧٣ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : « إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَدْعُ الْعَمَلَ ، وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ ، خَشْيَةً أَنْ يَفْعَلَ النَّاسُ بِهِ فَيُفَرِّضَ عَلَيْهِمْ ،

حَتَّى وَنَحْرِي : (أَلَا تُصَلِّيانِ ، قُلْتُ) أَيْ قَالَ عَلَى : (يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ) هُوَ مِنَ الْمُنْشَاهِ ، وَفِي الطَّرِيقَانِ : التَّأْوِيلُ ، وَالتَّفْوِيزُ ، وَفِي رِوَايَةِ « جَلَسْتُ وَأَنَا أُحَرِّكُ عَيْنِي وَأَنَا أَقُولُ : وَاللَّهِ مَا نَصَلِي إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ، إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ » (فَلِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا) بَفَتْحِ الثَّلَاثَةِ فِيهِمَا ، أَيْ إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَوْقِفُنَا أَيْقِظُنَا (فَانصَرَفَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنَّا مَعْرُضًا مَدْبِرًا (حِينَ قُلْتُ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى شَيْءٍ) بَفَتْحِ أَوَّلِ « يَرْجِعُ » : أَيْ لَمْ يَجِبْهُ شَيْءٌ (ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ) : أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُ (مُوَلِّ) أَيْ مَعْرُضٌ مَدْبِرٌ حَالُ كَوْنِهِ (يَضْرِبُ فَخِذَهُ) مُتَعَجِّبًا مِنْ سُرْعَةِ جَوَابِهِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ مُوَافَقَتِهِ لَهُ فِي الْإِعْتِدَارِ بِمَا اعْتَذَرَ بِهِ ، قَالَهُ النَّوَوِيُّ (وَهُوَ يَقُولُ : وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا) وَقِيلَ : قَالَهُ تَمْلِيًا لِعِزِّهِ ، وَأَنَّهُ لَا عَيْبَ عَلَيْهِ ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَشْدُدَ فِي النَّوَافِلِ ، فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَنَعَ بِقَوْلِهِ : « أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ » فَهُوَ عِنْدَ فِي النَّافِلَةِ لَا فِي الْفَرِيضَةِ .

٥٧٣ — (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِكسْرِ هَمْزَةٍ « إِنْ » مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَأَصْلُهُ إِنَّهُ كَانَ ، فَحُذِفَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَخَفِيَ النَّوْنُ (لِيَدْعُ الْعَمَلَ) بَفَتْحِ لَامٍ « لِيَدْعُ » الَّتِي لِلتَّأْكِيدِ ، أَيْ لِيَتْرَكَ الْعَمَلَ (وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ خَشْيَةً) : أَيْ لِأَجْلِ خَشْيَةٍ (أَنْ يَفْعَلَ بِهِ النَّاسُ فَيَفَرِّضَ عَلَيْهِمْ) بِنَصْبِ « يَفَرِّضُ » عَطْفٌ عَلَى يَفْعَلُ ، وَلَيْسَ مُرَادُ عَائِشَةَ أَنَّهُ كَانَ يَتْرَكَ الْعَمَلَ أَصْلًا ، وَقَدْ فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَوْ تَدْبَهُ ، بَلْ لِلرَّادِ تَرْكُ أَمْرِهِمْ أَنْ يَعْمَلُوهُ مَعَهُ ، بِدَلِيلِ مَا فِي حَدِيثِ التَّرَاوِيعِ أَنَّهُمْ لَمَّا اجْتَمَعُوا إِلَيْهِ فِي اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ لِيَصْلُوا مَعَهُ لَمْ

وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ ، وَإِنِّي
لَأُسَبِّحُهَا » .

٥٧٤ — عَنْ الْمِغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « إِنْ كَانَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيُقِيمُ لِيُصَلِّيَ حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ أَوْ سَاقَاهُ ، فَيُقَالُ لَهُ ، غَفَرَ
اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ، فَيَقُولُ : « أَفَلَا أكونُ عَبْدًا شَكُورًا » .

يخرج إليهم ، ولا ريب أنه صلى الله عليه وسلم صلى حزبه تلك الليلة (وما سبّح) أى
تفل (رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحة الضحى قط ، وإنى لأسبّحها) : أى لأصلها ،
وفي نسخة « لأستبّحها » من الاستبّاب ، وهذا من عائشة إخبار بما رأت ، وقد ثبت
أنه صلى الله عليه وسلم صلاها يوم الفتح ، وأوصى بها أبوى ذر وهريرة ، بل عدها
العلاء من الواجبات الخاصة به .

٥٧٤ — (عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه ، قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم
ليقوم أو) للشك (ليصل) بفتح لام التأكيد فيهما ، وفي نسخة « ليقيم ليصل »
بكسر اللام الثانية ، وفي أخرى « يصل » بخذفها (حتى ترم قدماء) بفتح اللام الفوقية
وكسر الراء - من الورم ، وفي رواية « حتى ترم ، أو تلتفج قدماء » وعن عائشة
« حتى تقطر » : أى تشقق قدماء (أو ساقاه) شك من الراوى (فيقال له : غفر الله
لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر) وفي حديث عن عائشة « لم تصنع هذا يا رسول الله
وقد غفر الله لك » (فيقول : أفلا) مسبب على محذوف ، أى أترك قباى وتهجدى
لما غفر لى أفلا أكون (عبدا شكورا) يعنى أن غفران الله لى سبب لأن أقوم
وأتعبد شكرا له ، فكيف أتركه ، كأن المعنى ألا أشكره وقد أنعم على وحسن
بخيرى الدارين ، فإن الشكور من أبلية المبالغة يستدعى نعمة خطيرة ، وتخصيص
العبد بالذكر مشعر بفاية الإكرام والقرب من الله تعالى ، ومن ثم وصفه به فى مقام
الإسراء ، ولأن العبودية تقتضى صحة النسبة ، وليست إلا بالعبادة ، والعبادة
عين الشكر .

٥٧٥ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : « أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صَلَاةُ دَاوُدَ ، وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ ، وَكَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ ، وَيَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا » .

وفيه أخذ الإنسان على نفسه بالشدّة في العبادة ، وهو أفضل إن لم يخش الملل ، لأنه إذا كان هذا فعل للمنفور له فكيف من جهل حاله ، وأنفلت ظهره الأوزار ، ولا يأمن عذاب النار .

٥٧٥ — (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أحب الصلاة) : أى أكثر ما يكون محبوباً (إلى الله) من الصلاة (صلاة داود عليه السلام ، وأحب الصيام) : أى أكثر ما يكون محبوباً إلى الله من الصيام (صيام داود) واستعمال أحب بمعنى محبوب قليل ، لأن الأكثر في أفضل التفضيل أن يكون بمعنى الفاعل ، ونسبة المحبة فيهما إلى الله تعالى على معنى إرادة الخير لفاعلهما (وكان) داود عليه السلام (ينام نصف الليل ويقوم ثلثه) في الوقت الذى ينادى فيه الرب تعالى : هل من سائل ؟ هل من مستغفر ؟ (وينام سدسه) ليستريح من تعب القيام في بقية الليل ، وإعما كان هذا أحب إلى الله تعالى لأنه أخذ بالرفق على النفوس التى يخشى منها السامة للؤدية إلى ترك العبادة ، والله يحب أن يوالى فضله ويديم إحسانه ، وإعما كان ذلك أرفق لأن النوم بعد القيام يريح البدن ويذهب ضرر السهر وذبول الجسم ، بخلاف السهر إلى الصباح .

وفيه من للصحة أيضاً استقبال الصبح وأذكار النهار بنشاط وإقبال ، ولأنه أقرب إلى عدم الرياء ، لأن من نام السدس الأخير أصبح ظاهر اللون سليم القوى ، فهو أقرب إلى أنه يخفى عمله للساخى على من يراه ، أشار إليه ابن دقيق العيد .

(يصوم يوما ويفطر يوما) قال ابن المنير : كان داود عليه السلام يقسم ليله ونهاره لحق ربه ، وحق نفسه ، فأما الليل فاستقام له فيه ذلك في كل ليلة ، وأما النهار فلما تنذر عليه أن يجزته بالصيام لأنه لا يتبعض جعل عوضاً من ذلك أن يصوم يوما ويفطر يوما ، فيتنزل ذلك منزلة التجزئة في شخص اليوم .

٥٧٦ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدَّائِمُ، قِيلَ لَهَا: مَتَى كَانَ يَقُومُ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ» .
وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ قَامَ فَصَلَّى» .

٥٧٦ — (عن عائشة رضى الله عنها، قالت: كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدائم): أى الذى يداوم عليه صاحبه، والمراد بالدوام العرفي، لا شمول الأزمنة لتعذره عادة (قيل لها) أى لعائشة: (متى كان يقوم) عليه السلام؟ (قالت: يقوم): أى للصلاة، وفي نسخة «كان يقوم» (إذا سمع الصارخ) هو الديك، لأنه يكثر الصياح بالليل في ثلثة الأخير أو في نصفه، وقال ابن عباس: في نصف الليل أو قبله بقليل، أو بعده بقليل، وروى الإمام أحمد وغيره بإسناد جيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة» وفي لفظ «فإنه يدعو إلى الصلاة» وليس المراد أنه يقول في صراخه حقيقة الصلاة، بل العادة جرت أنه يصرخ صرخات متتابعة عند طلوع الفجر وعند الزوال، فطرة فطره الله عليها، فيذكر الناس بصراخه الصلاة، وفي معجم الطبرانى عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن لله ديكا أبيض جناحاه موشيان بالزبرجد والياقوت واللؤلؤ، له جناح بالشرق وجناح بالغرب، رأسه تحت العرش وقوائمه في الهواء، يؤذن في كل شعر، فيسمع تلك الصيعة أهل السموات والأرضين إلا الثقلين الإنس والجن، فند ذلك نجيه ديوك الأرض، فإذا دنا يوم القيامة قال الله تعالى: ضم جناحك واغضض صوتك، فيعلم أهل السموات والأرض إلا الثقلين أن الساعة اقتربت»، وفي رواية «إن لله ديكا رجلاه في التخوم وعنقه تحت العرش مطرقة، فإذا كان هنية من الليل صاح: سبح قدوس، فصاحت الديكة»، والمراد من الديك في هذه الروايات ملك على صورة الديك، وغالب أحاديثه متكلم فيها.

(وفي رواية إذا سمع الصارخ) الديك في نصف الليل أو ثلثة الأخير لأنه إنما يكثر الصياح فيه (قام فصلي) لأنه وقت نزول الرحمة والسكون وهدو الأصوات،

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا : « قَالَتْ : مَا أَلْفَاهُ السَّحَرُ عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا ، تَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

٥٧٧ — عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً ، فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرِ سُوءٍ ، قِيلَ : مَا هَمَمْتَ ؟ قَالَ : هَمَمْتُ أَنْ أَقْعُدَ وَأَذَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

وأفادت هذه الرواية ما كان يصنع إذا قام ، وهو قوله : « قام فسلم » بخلاف الرواية السابقة فإنها مجملة .

٥٧٧ — (وفي رواية عنها قالت : ما أَلْفَاهُ) بالفاء ، أى وجده عليه السلام (السحر) بالرفع فاعل أَلْفَاهُ (عندى إلا نائماً) بعد القيام الذى مبدؤه عند صبح الصارخ ، جمعا بينه وبين الرواية السابقة ، وهل المراد حقيقة النوم أو الانطباع على جنبه لقولها فى الحديث الآخر : « فإن كنت يقظانة حدثتني وإلا اضطجع » ، أو كان نومه خاصا بالليالى الطوال وفى غير رمضان ، دون القصار ، ولكن يحتاج إخراجها إلى دليل (تعنى) عائشة بالضمير المنصوب فى أَلْفَاهُ (النبى صلى الله عليه وسلم) وليس فى هذا إشمار قبل الذكر ، لأن عائشة كانت تتكلم مع غيرها فى نوم النبى صلى الله عليه وسلم وقت السحر بعد ركعتي الفجر ، فستلت عائشة عن ذلك ، فقالت : ما أَلْفَاهُ إلى آخره .

٥٨٧ — (عن) عبد الله (بن مسعود رضى الله عنه ، قال : صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم ليلة) من الليالى (فلم يزل قائماً حتى هممت بأمر سوء ، قيل : ما همت ؟ قال : همت أن أقعد) من طول قيامه (وأذر النبى صلى الله عليه وسلم) بالمعجمة : أى أتركه ، وهذا يدل على كثرة تطويله صلى الله عليه وسلم ، وقد اختلف هل الأفضل فى صلاة التفل كثرة الركوع والسجود أم طول القيام ؟ فقال بكل قوم ، فأما القائلون بالأول فتمسكوا بنحو حديث ثوبان عند مسلم « أفضل الأعمال كثرة الركوع والسجود » وتمسك القائلون بالثانى بحديث مسلم أيضاً « أفضل الصلاة صلاة

٥٧٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ ، يَعْنِي بِاللَّيْلِ » .

٥٧٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ : مِنْهَا الْوُتْرُ ، وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ » .

٥٨٠ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْطِرُ مِنْ »

الفتور ، والراجع عند الشافية أن الأفضل الثاني ، قال بعضهم : والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال .

٥٧٨ - (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان) وفي نسخة « كانت » صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة ركعة : أي يسلم من كل ركعتين كما في رواية أخرى (يعني بالليل) وسبق الحديث في أحاديث الوتر .

٥٧٩ - (عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة) بالبناء على الفتح وسكون شين عشرة كما أجازوه الفراء (منها) أي من الثلاث عشرة (الوتر وركعتا الفجر) وفي نسخة « وركعتي الفجر » بالنصب على المفعول معه ، وفي رواية مسلم « كانت صلاته عشر ركعات ويوتر بسجدة - أي ركعة - ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة » وهذا كان غالب عادته عليه الصلاة والسلام ، وإلا فقد كان تارة يوتر بسبع وتارة يوتر بتسع بحسب اتساع الوقت وضيقه أو عذر من مرض أو غيره ككبر سنه ، ففي النسائي عن عائشة أنه كان يصلي من الليل تسعا ، فلما أسن صلى سبعا .

٥٨٠ - (عن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفطر من (٦ - فتح المبدى ٢)

الشَّهْرِ حَتَّى نَظُنُّ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظُنُّ أَنْ لَا يُفْطِرَ مِنْهُ شَيْئًا، وَكَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْتَهُ، وَلَا نَائِبًا إِلَّا رَأَيْتَهُ» .

٥٨١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ قَلْبِي قَافِيَةً رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عَقَدٍ»
ليس أعوانه

الشهر حتى نظن أن لا يصوم منه (أى من الشهر ، زاد بعضهم « شئاً ») (و) كان عليه الصلاة والسلام (يصوم) منه حتى نظن (أن لا يفطر) بالنصب ، وفي نسخة « أنه لا يفطر » بالرفع (منه شئاً ، وكان) عليه الصلاة والسلام (لا تشاء أن تراه من الليل مصلياً إلا رأيته) مصلياً (ولا) تشاء أن تراه من الليل (نائماً إلا رأيته) نائماً : أى ما أردنا منه عليه السلام أمراً إلا وجدناه عليه ، فإن أردنا أن تراه مصلياً في وقت ورفقناه مدة وجدناه مصلياً فيه ، وإن أردنا أن تراه نائماً في وقت ورفقناه مدة وجدناه نائماً فيه ، وهو يدل على أنه ربما نام كل الليل ، وهذا على سبيل التطوع ، فلو استمر الوجوب في قوله « قم الليل » لما أخذ بالقيام ، وفيه أيضاً أن صلاته ونومه كان يختلف بالليل ، ولا يرتب وقتاً معيناً ، بل بحسب ما تيسر له من قيام الليل ، لا يقال : يعارضه قول عائشة « كان إذا سمع الصارخ قام » فإن كلاماً من عائشة وأنس أخبر بما أطلع عليه .

٥٨١ - (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يعقد الشيطان) إليس ، أو أحد أعوانه (على قافية) هي القفا بالضم ، وهو مؤخر العنق ، ولعل تخصيص القفا لأنه محل الوامضة ، وهي أطوع القوى للشيطان وأسرعها إجابة ، وقيل : القافية مؤخر الرأس ، وقيل : وسطه (رأس أحدكم) ظاهره التعميم في الخطاطين ومن في معانهم من كل من نام ولو بعد صلاة العشاء ، ويمكن أن يخص منه من صلى العشاء في جماعة ، ومن ورد في حقه أنه يحفظ من الشيطان كالأنبياء ، ومن يتناوله قوله « إن عبادي ليس لك عليهم سلطان » وكمن قرأ آية الكرسي عند نومه ، فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح (إذا هو نام) وفي نسخة « إذا هو نام » بوزن فاعل (ثلاث عقد) بالنصب مفعول يعقد ، وعقد - ضم العين وفتح القاف - جمع

يَضْرِبُ عَلَى كُلِّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ كَيْلٌ طَوِيلٌ فَارَقْدُ ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ وَذَكَرَ
 اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ
 عُقْدَةٌ ،

عقدة (يضرب) يده (على كل عقدة) منها ، وفي نسخة « على مكان كل عقدة منها »
 أى تأكيدا أو إحكاما لما يفعله (عليك ليل طويل) ليل مبتدأ مؤخر ، وعليك خبره
 مقدم ، أى باق عليك ، أو فاعل فعل محذوف : أى بقى عليك ، والجملة مقول للقول
 المحذوف ، أى يضرب على كل عقدة قائلا باق أو بقى عليك ليل طويل (فارقد) التاء
 واقعة في جواب شرط .مقدر ، أى إذا كان كذلك فارقد ولا تعجل بالقيام ففى الوقت
 متسع ، وهل هذا المقد حقيقة فيكون من باب عقد السواجر النفقات العقد ، وهن
من يأخذن خطا فيعقدن منه عقدة ويتكلمن عليه بالسحر فيتأثر المسحور بمرض
ونحوه بإذن الله تعالى ، وعلى هذا فالمعقود شيء عند قافية الرأس ، لا قافية الرأس
نفسا ، والأقرب أن المقد في غير شعر الرأس ، إذ ليس لكل أحد شعر ، وبذلك
رواية ابن ماجه « على قافية رأس أحدكم حبل فيه ثلاث عقد » ولاحمد « إذا نام
أحدكم عقد على رأسه بجرير » وهو بفتح الجيم الحبل ، وقيل : المقد مجازا شبه فعل
الشیطان بالنائم بما يفعله الساحر بالمسحور ، فكأن الساحر يمنع بعقده ذلك
تصرف من يحاول عقده ، كذلك الشيطان يمنع تصرف التنام وانتباهه
بثقله في النوم وإطالته ، فكانه قد شد عليه شدا أو عقده ثلاث عقده ،
والقييد بالثلاث إما للتأكيده أو لأن الذى يتصل به عقده ثلاثة : الذكر ، والوضوء ،
والصلاة ، كما أشار إليه بقوله (فإن استيقظ) من نومه (فذكر الله) أى ذكر كان ،
كتلاوة قرآن وقراءة علم شرعى وتهليل وتيسيع (انحلت عقدة) واحدة من الثلاث
(فإن توضأ انحلت عقدة) أخرى ثانية (فإن صلى) فريضة أو نافلة (انحلت عقدة)
روى بلفظ الجمع ، أى عقده الثلاث كلها ، والمراد حصل انحلال العقدة الثالثة عند
الصلاة ، فصدق عليه أنه انحلت عقده كلها ، ويحتمل أن العقد تتصل كلها بالصلاة
خاصة ، وذلك في حق من لم يحتاج إلى الطهارة كمن نام متمكنا ثم اتبته فضلى ولم
يتطهر ولم يذكر الله تعالى ، لأن الصلاة تستلزم الطهارة وتتضمن الذكر ، ويدل له
رواية مسلم في الأولى « عقدة » وفي الثانية « عقدتان » وفي الثالثة « العقد » وروى

فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانَ .

٥٨٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ ، فَقِيلَ : مَا زَالَ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحَ مَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ .

بالإفراد : أى انحلت عقدة أخرى ، وهى الثالثة (فأصبح نشيطاً) أى لسروره لما وفقه الله له من الطاعة ، وما وعده به من الثواب ، وما زال عنه من عقد الشيطان (طيب النفس) لما بارك الله له فى نفسه من هذا التصرف الحسن ، كذا قيل ، قال فى الفتح : والظاهر أن فى صلاة الليل سرا فى طيب النفس وإن لم يستحضر المصل شيئا مما ذكر (وإلا) بأن ترك الذكر والوضوء والصلاة (أصبح خبيث النفس) بتركه ما كان يعتاده أو قصده من فعل الخير ، وهذا لا ينافى قوله عليه الصلاة والسلام « لا تقولن أحدكم خبيث نفسى » لأن القصد هناك التنفير والتعذير ، أو النهي لمن يقول ذلك ، وهنا مجرد إخبار عن الغير بأنه كذلك ، فلا تضاد (كسلان) لبقاء أثر تشييط الشيطان ، ولشؤم تفریطه وظفر الشيطان به بتفويته قيام الليل ، فلا يكاد يخف عليه صلاة ولا غيرها من القربات ، وكسلان غير منصرف للزيادة والوصف ، مذكر كسلى ، ومقتضى قوله « وإلا أصبح » (أنه إن لم يجمع الأمور الثلاثة دخل تحت من يصبح خبيثا كسلان ، وإن آتى بعضها ، لكن يختلف ذلك بالقوة والحفة ؛ فمن ذكر الله مثلا كان فى ذلك أخف عن لم يذكر أصلا . وهذا الدم يمتص بمن لم يقم إلى صلاته وضعبها ، أما من كانت له عادة فغلبته عنه فقد ثبت أن الله يكتب له أجر صلاته ، ونومه عليه صدقة ، ولا يعد أن يجيء مثل ما ذكر فى يوم النهار كالنوم حالة الإبراد .

٥٨٢ - (عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه ، قال : ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم رجل) قال الحافظ بن حجر : لم أفد على اسمه ، لكن أخرج سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن زيد البخى عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو ، ولم يظله بعد سياق الحديث بنحوه « وإيم الله لقد بال فى أذن صاحبكم ليلة » يعنى نفسه (فقيل) أى قال رجل من الحاضرين (ما زال) أى الرجل المذكور (نائما حتى أصبح ما قام إلى الصلاة) اللام للجنس أو للعدم وهى للصلاة المكتوبة ، ويدل له قول سفيان فيما أخرجه

فَقَالَ : « بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ » .

٥٨٣ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ

ابن حبان في صحيحه » هذا عبد نام عن الفريضة (قال) عليه السلام (بال الشيطان في أذنه) ضم الهزمة والذال وسكونها ، ولا مانع من بوله حقيقة ؛ لأنه ثبت أنه يأكل ويشرب وينسج ، أو هو كناية عن صرفه عن الصارخ بما يقره في أذنه حتى لا يتلبه ، فكانه ألقى في أذنه بوله فضل سمعه بسبب ذلك ، قال التوريشي : محتمل أن يقال : إن الشيطان ملأ سمعه بالأباطيل فأحدث في أذنه وقرا عن استماع دعوة الحق ، ١٠١ وخص الأذن بالله كراهتها مودد الانتباه بالندام وإن كانت العين أنسب بالنوم ، وخص البول من دون الأختين لأنه أسهل مدخلا في مجاويف الحروق والعروق ونفوذ فيها ، فيورث الكسل في جميع الأعضاء .

٥٨٣ — (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ينزل ربنا تبارك وتعالى) نزول رحمة ومزيد لطف ، وإجابة دعوة ، وقبول معذرة ، كما هو دين الملوك الكرماء والسادة الرحاء إذا نزلوا بقرب قوم محتاجين ملهوفين فقراء مستضعفين ، لأنزل حركة وانتقال لاستعالتهم على الله تعالى (إنهم نزول معنوي) ويجوز حمله على الحسنى : أي ينزل الملك الحامل لأمره ونهيه ، وقد حكى ابن فوركان أن بعض المشايخ ضبطه بضم الياء من « ينزل » قال القرطبي : وكذا قيده بعضهم ، فيكون معنوي إلى مفعول محذوف ، أي ينزل الله تعالى ملكا ، قال : ويدل له رواية اللساني « إن الله عز وجل بمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ، ثم يأمر مناديا يقول : هل من داع فيستجاب له — الحديث » وبهذا يرتفع الإشكال ، قال الزركشي : لكن روى ابن حبان في صحيحه « ينزل الله إلى السماء فيقول : لا أسأل عن عبادي غيري » وأجاب عنه في المصاييح بأنه لا يلائم من إزاله الملك أن يسأله عما صنع العباد ، ويجوز أن الملك مأمورا بالناداة ولا يسأل البتة عما كان يعيدها ، فهو سبحانه وتعالى أعلم بما كان وبما يكون ، لا يخفى عليه خافية (كل ليلة) ظرف للفعل ، وفضل بقوله تبارك وتعالى

إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ ، يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَاسْتَجِبْ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ .

٥٨٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ ، قَالَتْ : كَانَ يَنَامُ أَوَّلَهُ وَيَقُومُ آخِرَهُ فَيُصَلِّي ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى فِرَاشِهِ ، فَإِذَا أَدْنَى الْمُؤَذِّنُ وَتَبَّ ، فَإِنْ كَانَ بِهِ حَاجَةٌ اغْتَسَلَ وَإِلَّا تَوَضَّأَ وَخَرَجَ . »

ليزحه تعالى عما يفيد ظاهر الفعل (إلى السماء الدنيا) أي القريبة من الأرض (حين يبقى ثلث الليل الأخير) منه بالرفع صفة لثلث (يقول : من يدعوني فاستجب له ؟) بالنصب في جواب الاستفهام ، والرفع على تقدير مبتدأ ، أي فأنا أستجب له ، وكذا ما بعده ، والسين والتاء زائدتان أي فأجيب ، وليستا للطلب (من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له ؟) زاد في رواية عند الطبراني « حتى ينفجر الفجر » والدعاء والسؤال والاستغفار بمعنى ، وقيل : المطلوب بالأول جلب المسار الدنيوية ، وبالتالي جلب المسار الأخروية ، وبالتالي دفع المضار ، وإنما خص الله تعالى هذا الوقت بالنزول الإلهي والتفضل على عباده باستجابة دعائهم وإعطائهم سؤالهم لأنه وقت غفلة واستغراق في النوم واستلذاذ به ، ومفارقة اللذة والدعة صعب ، لاسيما أهل الرفافة والتعب في زمن البرد وقصر الليل ، فمن آثر القيام لمناجاة ربه والتضرع إليه مع ذلك دل على خلوص نيته وسعة رغبته فيها عند ربه ، فيرجى له القبول والإجابة من الله تعالى

٥٨٤ - (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ ، قَالَتْ : كَانَ يَنَامُ أَوَّلَهُ وَيَقُومُ آخِرَهُ فَيُصَلِّي ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى فِرَاشِهِ) فَإِذَا كَانَتْ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى الْجَمَاعِ حَامِعٌ ثُمَّ يَنَامُ (فَإِذَا أَدْنَى الْمُؤَذِّنُ وَتَبَّ) يَبْوَ وَمِثْلُهَا وَمَوْحِدَةٌ مَفْتُوحَاتٌ - أَيْ نَهَضَ (فَإِنْ كَانَ) وَفِي نَسْخَةٍ كَانَتْ (بِهِ حَاجَةٌ لِلْعَسَلِ) بِأَنْ كَانَ قَدْ جَامَعَ أَحْضَرَ الْمَاءِ (وَاغْتَسَلَ) جَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ ، وَلَفْظُ اغْتَسَلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ بِجَوَابٍ ، وَفِي نَسْخَةٍ إِسْقَاطُ الْوَاوِ ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ (وَإِلَّا) : أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَامِعٌ (تَوَضَّأَ وَخَرَجَ) إِلَى الْمَسْجِدِ لِلصَّلَاةِ ، وَفِي التَّعْيِيرِ بِهِمْ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

٥٨٩ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ صَلَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ ، فَقَالَتْ : مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ : يُصَلِّي أَرْبَعًا ، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسَيْنٍ وَطُؤْلِهِنَّ ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا ، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسَيْنٍ وَطُؤْلِهِنَّ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُؤَزَّرَ ؟ فَقَالَ : « يَا عَائِشَةُ ، إِنْ عَيَّنِي تَنَامَانٍ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي » .

والسلام كان يقضى حاجته من نساؤه بعد إحياء الليل بالتهجد ، فإنه جذر بأداء العبادة قبل قضاء الشهوة ، ويمكن أن ثم لتراخي الإخبار ، أخبرت أولا أن عادته عليه الصلاة والسلام كانت مستمرة بنوم أول الليل وقيام آخره ، ثم إن اتفق أحيانا أن يقضى حاجته قضاها ثم ينام في كلتا الحالتين ، فإذا اتبته عند النداء الأول إن كان جنباً اغتسل وإلا توضأ .

٥٨٥ - (وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ صَلَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ) أَي فِي لَيَالِيهِ (فَقَالَتْ : مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ) أَي غَيْرِ رَكْعَتِي الْفَجْرِ ، وَفِي هَذَا إِشَارَةً إِلَى عَدَمِ سَلْيَةِ التَّرَاوُحِ ، وَلَكِنْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِسَدِّ ضَعِيفٍ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي رَمَضَانَ عَشْرِينَ رَكْعَةً وَالْوُتْرَ » (يُصَلِّي أَرْبَعًا) أَي أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ ، وَلَا يَمَارِضُهُ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مِثْلِي مِثْقَلٍ . ثُمَّ وَاحِدَةٌ ، لِأَنَّهُ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى وَقْتٍ آخَرَ ، فَأَلْفَمُ ابْنُ جَائِرَانَ (فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسَيْنٍ وَطُؤْلِهِنَّ) لِأَنَّهُنَّ فِي نَهَايَةِ مَنْ كَالْحَسَنِ وَالطُّوْلِ مُسْتَحْتَجَاتٌ بِظُهُورِ حُسَيْنٍ وَطُؤْلِهِنَّ عَنِ السُّؤَالِ عَنْهُ وَالْوَصْفِ (ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسَيْنٍ وَطُؤْلِهِنَّ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا ، قَالَتْ) أَي قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَقُلْتُ) بِنَاءً الْعُطْفِ عَلَى السَّابِقِ ، وَفِي بَعْضِهَا قُلْتُ (يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنَامُ) بِهَجْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ الِاسْتِجَارِيِّ (قَبْلَ أَنْ تُؤَزَّرَ ؟ فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ إِنْ عَيَّنِي تَنَامَانٍ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي) وَلَا يَمَارِضُ بِنُومِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْوَادِي ، لِأَنَّهُ رُؤْيَا

٥٨٦ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا حَبِلَ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ ، فَقَالَ : « مَا هَذَا الْحَبْلُ ؟ » قَالُوا : هَذَا حَبْلُ لَزِينَبَ ، فَإِذَا فَتَرَتْ تَعَلَّقَتْ بِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا ، حُلْوُهُ ، لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطُهُ فَإِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ » .

٥٨٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا عَبْدَ اللَّهِ ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ ،

الفجر من وظائف العين لا القلب ، وفيه دلالة على كراهة النوم قبل الوتر ، وهو محمول على من لم يثق بيقظته »

٥٨٦ - (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) للمسجد (إِذَا حَبِلَ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ) أَيِ الْأَسْطُوْلَتَيْنِ الْعُيُودَيْنِ عِنْدَهُمْ (فَقَالَ : مَا هَذَا الْحَبْلُ ؟ قَالُوا) أَيِ الْحَاضِرُونَ مِنَ الصَّعَابَةِ ، وَفِي نَسْخَةٍ قَالُوا (هَذَا حَبْلُ لَزِينَبَ) بَنَتْ جَعَشَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَإِذَا فَتَرَتْ) بِالْفَاءِ وَالْفَوْقَةِ وَالرَّاءِ الْمَفْتُوحَاتِ - أَيِ كَسَلَتْ عَنِ الْقِيَامِ (تَعَلَّقَتْ بِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا) يَكُونُ هَذَا الْحَبْلُ ، أَوْ لَا يَمُدُّ ، أَوْ لَا تَقْعُدُهُ (حُلْوُهُ ، لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطُهُ) بِكَسْرِ لَامٍ « لِيُصَلَّ » وَفَتْحُ نُونٍ « نَشَاطُهُ » أَيِ لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ وَقْتُ نَشَاطِهِ ، أَوْ الصَّلَاةِ الَّتِي نَشَطُهَا ، وَقِيلَ : الْمَعْنَى لِيُصَلَّ الرَّجُلُ عَنْ كَمَالِ الْإِرَادَةِ وَالتَّوْقُفِ فَإِنَّهُ فِي مُنَاجَاةِ رَبِّهِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ النَّجَاجَةُ عِنْدَ اللَّيْلِ ، أَوْ فِي نَسْخَةٍ « بِنَشَاطِهِ » زِيَادَةُ الْبَاءِ ، أَوْ هِيَ لِلْبَلَابَةِ : أَيِ مَتَلِسًا بِهِ (فَإِذَا فَتَرَ) فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ (فَلْيَقْعُدْ) وَيَتِمَّ صَلَاتُهُ قَاعِدًا ، وَإِذَا فَتَرَ بَعْدَ قُضَاءِ بَعْضِ النَّوَافِلِ قَائِمًا وَسَلَامَهُ مِنْهُ فَلْيَقْعُدْ لِإِشْغَاعِ مَا بَقِيَ مِنْ نَوَافِلِهِ قَاعِدًا ، أَوْ فَلْيَقْعُدْ وَيَتْرَكْ بَقِيَّةَ النَّوَافِلِ حِمْلَةً إِلَى أَنْ يَحْدُثَ لَهُ نَشَاطُهُ أَوْ إِذَا فَتَرَ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهَا فَلْيَقْطَعْهَا

خِلَافًا لِلْمَالِكِيَّةِ حَيْثُ مَنَعُوا مِنْ قَطْعِ النَّوَافِلِ بَعْدَ التَّلَاسِ بِهَا

٥٨٧ - (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ) لَمْ يَسْمَعْ ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ

كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ .

٥٨٨ — عَنْ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، لَا شَرِيكَ لَهُ ،
لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ،
وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ :
اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، أَوْ دَعَا اسْتَجِيبَ لَهُ ، فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبِلَتْ » .

به عبد الله بن عمر بن الخطاب (كان يقوم الليل) أى بعضه ، وفى نسخة « من الليل »
أى فيه (فترك قيام الليل) قيل : إنه لما بلغه ذلك لم يتركه حتى مات .

٥٨٨ — (عن عبادة) بن الصامت (رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من تعار (من تعار) بفتح المثناة الفوقية والعين للمهمل وبعد الألف راء مشددة — أى اتبعه (من الليل) مع صوت : من استغفار ، أو تسبيح ، أو نحوه ، وغيره به دون الانتباه ، أو الاستيقاظ ؛ لما فيه من زيادة معنى وهو الإخبار بأن من هب من نومه ذاكرة لله تعالى مع المبوب فسأل الله تعالى خيراً أعطاه ، فقال « تعار » ليدل على العنين ، وهذا من جوامع كله عليه الصلاة والسلام ، ولما كان التعار هو اليقظة مع صوت ولو بغير ذكر بين صلى الله عليه وسلم ما يصوت به بقوله (فقال : لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد) زاد أبو نعيم فى الحلية « يحى ويميت » (وهو على كل شيء قدير ، الحمد لله ، وسبحان الله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله) زاد النسائي وابن ماجه وابن السني « العلى العظيم » (ثم قال : اللهم اغفر لى أو دعا استجيب له) وأو للشك (فإن توضعاً قبلت) وفى نسخة « توضعاً فقبلت » (صلواته) إن صلى ، والفاء فى « فإن توضعاً » للعطف على دعا ، أو على قوله لا إله إلا الله ، والأول أظهر كما قاله الطيبي ، وترك ذكر الثواب ليدل على ما لا يدخل تحت الوصف ، كما فى قوله تعالى « تتجافى جنوبهم عن المضاجع — إلى قوله : فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين » وهذا إما يتفق لمن تعود الذكر ، واستأنس به ، وغلب

٥٨٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ يَقُصُّ فِي قِصَصِهِ
وَهُوَ يَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَخَا لَكُمْ لَا يَقُولُ
الرَّفَثَ ، يَمْنِي بِذَلِكَ ابْنُ رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

وَفِينَا رَسُولُ اللَّهِ يَقُولُ كِتَابَهُ إِذَا انْشَقَّ مَعْرُوفٌ مِنَ الْفَجْرِ سَاطِعُ
أَرَانَا الْهُدَى بَعْدَ الْعَمَى ؛ فَقُلُوبُنَا . بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنَّ مَا قَالَ وَاقِعُ
يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ إِذَا اسْتَنْقَلَتْ بِالْمُشْرِكِينَ لِلضَّاحِجِ

عليه حتى صار الله كره حديث نفسه في نومه ويقظته ، فأكرم من اتصف بذلك بإجابة
دعوته وقبول صلاته .

٥٨٩ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ يَقُصُّ) وفي نسخة
« يَقُصُّ » بسكون القاف ، والجملة حالية (في) جملة (قصصه) بكسر القاف جمع قصة ،
ويحوز قصصها : أى مواظله (وهو) أى والحال أنه (يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
إن أخاكم) هو من قول أبي هريرة أو من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، والمعنى أن
الراوي سمع أبا هريرة يقول وهو يعظ ، وانجر كلامه إلى ذكره عليه الصلاة والسلام
وذكر ما قاله من قوله عليه الصلاة والسلام إن أخاكم (لا يقول الرفث) يعنى الباطل
من القول والتمسح (يعنى) أبو هريرة أو النبي صلى الله عليه وسلم (بذلك عبد الله بن
رواحه) بفتح الراء وتخفيف الواو وفتح الحاء - الأنصاري ، الحزرجي ، حيث قال
بمدح النبي صلى الله عليه وسلم (وفينا رسول الله يتلو كتابه) القرآن ، والجملة حالية
(إذا) وفي نسخة كما (انشق معروف) فاعل انشق (من الفجر) يبان للمعروف
(ساطع) مرتفع صفة معروف ، أى أنه يتلو كتاب الله تعالى وقت انشقاق الوقت الساطع
من الفجر (أَرَانَا) وفي نسخة أنار (الهدى) مفعول ثانٍ لأَرَانَا (بعد العمى) بعد
الضلالة (قُلُوبُنَا به) صلى الله عليه وسلم (موقنات أن ما قال) أى قاله من المنيات
(واقع ، يبيت) حال كونه (يجافي) يرفع (جنبه عن فراشه) كناية عن صلاته بالليل
(إذا استنقلت بالمشركين للضاحج) وهذه الآيات من الطويل ، وأجزاء ثمانية فمول

٥٩٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنَّ بِيَدِي قِطْعَةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ فَكَأَنِّي لَا أُرِيدُ مَكَانًا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ إِلَيْهِ ، وَرَأَيْتُ كَأَنَّ اثْنَيْنِ أُتِيَانِي ، وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . »

٥٩١ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا الْأَسْخَاةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا ،

المعنى في الأمور كلها

مفاعيل إلخ ، وفي البيت الأول إشارة إلى عليه صلى الله عليه وسلم ، وفي الثاني إلى تكيله الغير ، وفي الثالث إلى عمله ، فهو صلى الله عليه وسلم كامل مكل ، وسبب القصة أن عبد الله بن رواحة رآه زوجته ليلة يطأ أمته ، فذهبت وأنت بالسكين لتضربه بها ، فسأله عن ذلك ، فقالت : رأيتك على الجارية ، فأنكر ذلك ، فقالت : إن الله أنزل كتاباً على نبيه لا يقرؤه جنب ، فإن كنت بريئاً فاقرأ منه ، فقال الأبيات ، فقالت : صدق الله ورسول وكذبت عيناى ، فلما أصبح ذكره لثني صلى الله عليه وسلم ، فضحك حتى بدت نواجذه ، ذكره ابن الجوزى .

٥٩٠ - (عن ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله تعالى عنهما ، قال : رأيت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كأن بيدي قطعة من إستبرق) بهمة قطع - ديباج غليظ ، فارسي معرب (فكأنى لا أريد مكاناً من الجنة إلا طارت إليه) وفي نسخة « طارت بي إليه » (ورأيت كأن اثنين) يسكون للثلاثة وفتح النون ، وفي نسخة « آئين » على صيغة اسم الفاعل من الإتيان (أتاني) ، وذكر باقى الحديث وقد تقدم قريباً عند أول باب التهجد .

٥٩١ - (عن جابر بن عبد الله) (الأنصاري) (رضي الله تعالى عنهما ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة) أى صلاتها ودعاؤها ، وهى : طلب خير الأمور (فى الأمور) وفى رواية زيادة « كلها جليلاً وحقيراً كثيراً »

كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ، يَقُولُ : « إِذَا تَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ، ثُمَّ لِيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي - أَوْ قَالَ : عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَأَقْدِرْهُ لِي ،

وقليها ، ليسأل أحدكم حتى شمع نعله » (كما علمنا السورة من القرآن) اهتما بشأن ذلك (يقول : إذا تم أحدكم بالأمر) : [أي قصد أمرا مما لا يعلم وجه الصواب فيه] ، أما ما هو معروف خيره كالعبادات وصنائع المعروف فلا ، وقد يفعل ذلك لوقتها المخصوص كالخروج في هذه السنة لأحتال عدو أو فتنة أو نحوها (فليركع) أي فليصل ، تسمية للركل باسم الجزء ، ينبا في غير وقت الكراهة (رَكَعَتَيْنِ) أو أربعاً بتسليمه ، لحديث ابن حبان « ثم صل ما كتب الله لك » ولا تجزئ ركعة واحدة (من غير الفريضة) بالترغيف ، وفي نسخة « بالتسكير » ، فلا تحصل سنتها بوقوع دعائها بعد فرض (ثم ليقُلْ) نداء ، بكسر لام الأمر العلق بالشرط ، وهو إذا تم أحدكم بالأمر (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ) : أي أطلب منك بيان ما هو خير لي (بعلمك ، واستقدرك) : أي أطلب منك أن تجعل لي قدرة عليه (بقدرتك) الباء أفهما للعليل ، أي يسبب أنك عالم بما هو خير » وقادر على حصوله أو الاستعانة : أي مستعينا بعلمك وقدرتك ، أو للاستعطاف كما في « رب بما أنعمت علي » : أي بحق قدرتك وعلمك المشاهدين (وأسألك من فضلك العظيم) إذ كل عطائك فضل ليس لأحد عليك حق في نعمته (فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) ما غاب عنا ، أي استأثرت بذلك لا يعلمه غيرك إلا من ارتضينا ، وفيه إذعان بالافتقار إلى الله تعالى في كل الأمور ، والزمام لئلا الموديع (اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ) وهو كذا وكذا ، ويسميه (خير لي في ديني ومعاشي) حياتي وعاقبة أُمْرِي (أَوْ قَالَ : عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ) شك من الراوي (فأقدره لي) بضم الذال ، وحكى بكسرهما ، واعتراض

وَبَسَّرَهُ لِي ، ثُمَّ بَارَكْ لِي فِيهِ ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي
فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي - أَوْ قَالَ : عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَاصْرِفْهُ عَنِّي
وَاصْرِفْني عَنْهُ ، وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ، ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ ، قَالَ :
وَيُسَمَّى حَاجَتُهُ .

٥٩٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مِنْهُ تَمَاهُداً عَلَى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ » .

هذا بأن من الدعاء المحرم الدعاء للشيء كمن يقول : أقدر لي الخير ،
لأن الدعاء بوضعه اللغوي إنما يتناول المستقبل دون الماضي ، لأنه طلب ، وطلب
الماضي محال ؛ فيكون مقتضى هذا الدعاء أن يقع تقدير الله في المستقبل من الزمان ، والله
سبحانه وتعالى يستحيل عليه استئناف التقدير ، بل وقع جميعه في الأزل ، فيكون هذا
الدعاء محرراً على مذهبه من يرى أن لا قضاء ، وأن الأمر أنف ؛ أي لا يقدر الله الشيء ولا
يعلمه إلا وقت بروزه ، وهو - كما قيل - فسق بالإجماع ، وأجيب بأن المراد بالتقدير هنا
التيسير مجازاً ، والداعي إنما أراد هذا الجواز ، وإما يحرم الإطلاق عند عدم التيقن ، بقوله :
(ويسره لي) تفسير لما قبله (ثم بارك لي فيه) : أي أنزل فيه البركة ، ونحو الخير
الإلهي (وإن كنت تعلم أن هذا الأمر) وهو كذا وكذا ، ويسميه (شر لي في ديني
ومعاشي) حياتي (وعاقبة أُمْرِي ، أَوْ قَالَ :) شك من الراوي (في عاجل أُمْرِي
وآجله - فاصرفه عني واصرفني عنه) فلا تعلق قلبي بطلبه ، وأني به بعد ما قبله لأنه قد
يصرف الله تعالى عن المستخير ذلك الأمر ولا يصرف قلبه عنه ، بل يبقى متطلعا منشوئاً
إلى حصوله ، فلا يطيب له خاطر ، فإذا صرفه الله وصرفه عنه كان ذلك أكمل ، ولذا
قال (واقدر لي الخير حيث كان ثم أَرْضِنِي بِهِ) بجزء قطع - أي اجعلني راضياً به ،
لأنه إذا قدر له الخير ولم يرض به كان منكسداً العيش أما بعدم رضاه بما قدره الله له مع
كونه خيراً له ، قال : (ويسمى حاجته) أي في أثناء دعائه عند ذكرها بالكناية
عنها ، بقوله : إن كان هذا الأمر ، كما مر .

٥٩٢ - (عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت : لم يكن النبي صلى الله عليه
وسلم على شيء من النوافل أشد منه) : أي من نفسه عليه الصلاة والسلام (تمهيداً)
أي تفقداً وتحفظاً ، وفي نسخة « أشد تمهيداً منه » (على ركعتي الفجر) .

٥٩٣ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَفِّفُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، حَتَّى إِذَا لَأَقُولُ : هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ » .

٥٩٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ حَتَّى أَمُوتَ : صَوْمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَصَلَاةَ الضُّحَى ، وَنَوْمٍ عَلَى وَتَرٍ » .

٥٩٣ - (وعنها رضى الله تعالى عنها) أنها (قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح) قراءة وأفعلا (حتى إنى لأقول) بلام التوكيد (هل قرأ بأُم الكتاب) أم لا ؟ وحتى للابتداء ، وإنى بكسر الميمزة ، وفي نسخة « بأُم القرآن » . وليس المعنى أنها شككت في قراءته بأُم القرآن ، بل المراد أنه كان في غيرها من التوافل يطول ، وهذه يخفف أفعالها وقراءتها حتى إذا نسيت قراءتها فيها إلى قراءته في غيرها كانت كأنها لم يقرأ فيها .

٥٩٤ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ، قال : أوصاني خليلي) صلى الله عليه وسلم الذى تخلفت محبته قلبى فصارت فى خلاه ، أى فى باطنه ، وهذا لا يعارض قوله عليه الصلاة والسلام : « لو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لأتخذت أبا بكر » لأن المتنع أن يتخذ هو عليه الصلاة والسلام غيره تعالى خليلاً ، لا أن غيره يتخذه هو (ثلاث لا أدعهن) بضم العين - أى لا أتركهن (حتى) : أى إلى أن (أموت : صوم ثلاثة أيام) وهى البيض الثالث عشر وتاليه (من كل شهر) لقرين النفس على جنس الصوم ، ليدخل فى واجبه بنشاط ، ويثاب ثواب صوم الدهر بانضمام ذلك لصوم رمضان ، إذ الحسنه بشر أمثالها ، وصوم بالجر بدل من ثلاث ، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف ، أى هى صوم ، وكذا يقال فيما بعد (وصلاة الضحى) فى كل يوم ، كما زاده أحد ، أى ركعتين كما فى بعض الروايات وهى أقلها ، ويجزيان عن الصدقة التى تصبح على مفاسل الإنسان فى كل يوم ، وهى ثلاثمائة وستون مفصلاً ، كما فى حديث مسلم عن أبى ذر ، وقال فيه : « ويجزى عن ذلك ركعتا الضحى » (ونوم على وتر) ليمرن

٥٩٥ - عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان لا يدع أبا قحافة قبل الظهر ، وركعتين قبل الغداة » .

٥٩٦ - عن عبد الله المزني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
صَلُّوا

قال : هي على جلس الصلاة ، وثلاثا يقوته الوتر ليلا إن لم يوتر قبل النوم ، إذ الرسول ليلة والسكس ، فتطلب النفس فيه الراحة ، وقد روى أن أبا هريرة كان يخاف من الحديث بالليل على التهجيد ، فأمره بالضعف بدلا عن قيام الليل ، ولهذا أمره أن لا ينام إلا على وتر ، ولم يأمر بذلك غيره من الصحابة كأبي بكر وعمر ، ولكن وردت وصيته عليه الصلاة والسلام بالثلاث أيضا لأبي الدرداء كما عند مسلم ، ولأبي ذر كما عند النسائي ، فقيل : خصهم بذلك لكونهم قراء لا مال لهم فوصاهم بما يليق بهم وهو الصوم والصلاة ، وهما من أشرف العبادات البدنية ، ولما علم من عاداتهم عدم الوثوق باليقظة ليلا وصام بالوتر قبل النوم ، أما من يثق بذلك فالتأخير في حقه أفضل كما مر .

٥٩٥ - (عن عائشة رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربع) : أي لا يترك صلاة أربع ركعات (قبل) صلاة (الظهر) لا يعارض هذا برواه ابن عمر من أنه كان يصلي قبل الظهر ركعتين ، لاحتمال أنه كان إذا صلى في صلاة أربع ، وإذا صلى في المسجد ركعتين ، أو كان يفعل هذا في وقت ، وهذا يفتي ، فحكى كل من ابن عمر وعائشة ما رأى ، أو كان الأربع وردا مستقلا بعد الزوال لحديث ثوبان عند البزار أنه صلى الله عليه وسلم « كان يستحب أن يصلي بعد نعت التماس » ، وقال فيه : « إنها ساعة يفتح الله فيها أبواب السماء ، وينظر إلى خلقه بالرحمة » ، وأما سنة الظهر فالركعتان اللتان رواهما ابن عمر ، نعم قيل في وجه عند الشافعية : إن الأربع قبلها راتبة عملا بمحدثها (وركعتين قبل) صلاة (الغداة) : أي الصبح .

٥٩٦ - (عن عبد الله) بن الحنفل - بضم الميم وفتح المعجمة والفاء للشدة - (المزني) بضم الميم (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : صلوا

قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ، قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ «لَيْنٌ شَاءَ» كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَتَّخِذَ النَّاسُ سُنَّةَ مُحَمَّدٍ

قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ (: أَى رَكْعَتَيْنِ كَمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ) قَالَ (ذَلِكَ ثَلَاثًا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ) قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (فِي) الْمَرَّةِ (الثَّلَاثَةِ لَمِنْ شَاءَ) صَلَاتِنِهَا (كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةَ) لِأَزْمَةِ يَؤَاطِبُونَ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَرِدْ نَفْيُ اسْتِحْبَابِهَا ، لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِمَا لَا يَسْتَحِبُّ وَكَأَنَّ الْمُرَادَ انْخِطَاطَ رَتَبَتِهَا عَنْ رَوَاتِبِ الْفَرَائِضِ ، وَمَنْ نَهَمَ يَذْكُرُهَا أَكْثَرَ الشَّاهِدِ فِي الرَوَاتِبِ ، وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ قَالَ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكِنَّهُ مَعَاضٍ بِحَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَصَلُّونَهَا فِي الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ ، قَالَ أَنَسٌ وَكَانَ يَرَانَا نَفْلَهُمَا فَلَمْ يَنْهِنَا ، وَقَدْ عَدَّهَا بَعْضُهُمْ مِنَ الرَوَاتِبِ ، وَتَقَبَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَنْهِنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاطَّابَ عَلَيْهِمَا ، وَالَّذِي صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ أَنَّهَا سُنَّةٌ لِلأَمْرِ بِهَا الْحَدِيثُ ، وَقَالَ مَالِكٌ بِعَدَمِ السُّنَّةِ ، وَعَنِ أَحْمَدَ الْجَوَازِ وَاسْتِحْبَابِهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي الشَّرْعِ فِي الْإِقَامَةِ ، فَإِنْ شَرَعَ فِيهَا كَرِهَتْ ، لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ صَلَاةً إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ » وَقِيلَ : لَهَا بَدْعَةٌ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهَا يُؤَدِّي إِلَى تَأْخِيرِ الْمَغْرِبِ عَنْ وَقْتِهَا ، وَزِدَ بِأَنَّهُ مُنَابَذٌ لِلْسُّنَّةِ ، وَبِأَنَّهُ زَمَنُهَا يَسِيرُ ، وَمَجْمُوعُ الْأَحَادِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَحْقِيقُهَا كَرَكْعَتَيْنِ الْمَجْرُ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ

٥٩٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ،

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

هذا (باب) ما جاء في (فضل الصلاة) مطلقا، أو المكتوبة فقط (في مسجد مكة (و) مسجد (المدينة) .

٥٩٧ - (عن أبي هريرة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : لا تشد الرحال) بضم الشدة الفوقية وفتح المعجمة ، والرحال بالمهجمة : جمع رحل ، وهو للبعير كالسرج للفرس ، وهو أصغر من القتب ، وهذه كناية عن السفر لأنه لازمه ، والتعبير بشدها خرج محرج الطالب في ركوبها للمسافر ، فلا فرق بين ركوب الرواحل وغيرها والمشي في هذا المعنى ، ويدل لذلك قوله في بعض طرقه :

« إنما يسافر » أخرجه مسلم ، والنفي هنا بمعنى النهي ، أى لا تشدوا الرحال إلى مسجد للصلاة فيه (إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام) بمكة ، وهو بالجبر بدل من ثلاثة ، أو الرفع خبر مبتدأ محذوف : أى هي المسجد الحرام ، والتاليفان عطف عليه ، والمراد هنا بالمسجد الحرام أرض الحرم كلها ، قيل لمطامع فيما رواه الطيالسي : هذا الفضل في المسجد وحده أو في الحرم ؟ قال : يدل في الحرم ، لأنه كله مسجد (ومسجد الرسول) محمد (صلى الله عليه وسلم) بطيبة ، عبر به دون « مسجدى » للتعظيم ، أو هو من تصرف الرواة ، وروى أحمد بإسناد رواه رواة الصحيح من حديث أنس رضى الله عنه « من صلى في مسجدى أربعين صلاة لا تقوته صلاة كتب الله له براءة

(٧ - فتح البدي ٤ -)

٥٩٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :
« صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ »

من النار ، وبراءة من العذاب ، وبراءة من النفاق » (ومسجد الأقصى) بيت المقدس ، وهو من إضافة اللوصوف إلى الصفة ، وذلك جائز عند الكوفيين ، والبصريون يؤولونه بإضمار المكان ، أى ومسجد للكان الأقصى ، وسمى به لبعده عن مسجد مكة في المسافة ، أو لأنه لم يكن وراءه مسجد ، وبما مر من كون التقدير لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه المأخوذ من حديث أبي سعيد في مسند أحمد « لا ينبغي للمصلي أن تشد رحاله إلى مسجد يبتغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام والأقصى ومسجدي هذا » يطل قول من منع شدها لطلب علم أو زيارة ولي أو نبي ، حتى منع بعضهم زيارة قبر نبيه عليه الصلاة والسلام أخذاً بظاهر هذا الحديث ، وهو مردود ، لأن شدها للزيارة ونحوها ليس إلى المكان للمادة فيه ، بل إلى من فيه .

وقد استدل بهذا الحديث على أن من نذر إتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك ، وبه قال مالك وأحمد والشافعي في البويطي ، واختاره أبو إسحاق الروزي ، وقال أبو حنيفة : لا يجب مطلقاً ، وقال الشافعي في الأم : يجب في المسجد الحرام لتعلق النسك به ، بخلاف المسجدين الآخرين ، وهذا هو النصوص لأصحابه .

واستدل به أيضاً على أن من نذر إتيان غير هذه الثلاثة لصلاة أو غيرها لا يلزم ، لأنه لا فضل لبعضها على بعض ، فتسكى صلاته في أى مسجد كان ، قال النووي : لا اختلاف فيه ، إلا ما روى عن الليث أنه قال : يجب الوفاء به ، وعن الحنابلة رواية أنه يلزمه كفارة بين ، ولا يتعد نذره ، وعن السالكية رواية إن تعلقت به عبادة تختص به كرباط لزم ، وإلا فلا ، وذكر عن محمد بن مسلمة أنه يلزمه في مسجد قباء لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتيه كل سبت ويصلي فيه .

٥٩٨ - (وعنه رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : صلاة)
فرضاً أو تقلاً (في مسجدي هذا خير) من جهة الثواب لا الإجزاء بالاتفاق كما نقله

مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ ، إِلَّا السَّجْدَ الْحَرَامَ .

٥٩٩ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّي مِنْ

النَّوَى وَغَيْرِهِ (مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ) تَصَلِّي (فِيمَا سِوَاهُ) مِنَ السَّجْدِ ، وَعِنْدَ الْبَزَارِ وَالتَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ « الصَّلَاةُ فِي السَّجْدِ الْحَرَامِ مِائَةُ أَلْفِ صَلَاةٍ ، وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِي بِأَلْفِ صَلَاةٍ ، وَالصَّلَاةُ فِي بَيْتِ الْقُدْسِ بِمِائَةِ مِائَةِ صَلَاةٍ » : أَيْ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ بَقِيَةِ السَّجْدِ (إِلَّا السَّجْدَ الْحَرَامَ) : أَيْ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِي ، كَمَا يَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ أَحْمَدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ « صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي هَذَا » وَأَوَّلُهُ لِلْمَالِكِيَّةِ وَمِنْ وَاقَعَهُمْ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِ تَقْضِيهِ بِدُونَ أَلْفٍ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَفْظُ دُونَ يَشْمَلُ الْوَاحِدَ فَيَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَفْضَلَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ بِسَعَةِ ثَمَانِينَ صَلَاةً ، وَأَوَّلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى التَّسَاوِيِّ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ : وَهُوَ مُرَدُّودٌ بِحَدِيثِ أَحْمَدَ وَابْنِ حَبَانَ الْمَذْكُورِ ، وَبَقِيََتِ الْمُنَافَاةُ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، وَهِيَ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْأَوَّلِ بِصَلَاتَيْنِ فِي الثَّانِي ، كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ .

وَيُؤْخَذُ مِنَ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ : « فِي مَسْجِدِي هَذَا » أَنَّ هَذَا التَّضْعِيفَ خَاصٌّ بِمَا كَانَ فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَلَا يَدْخُلُ مَا زِيدَ فِي زَمَنِ الْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِهِمْ كَمَا قَالَ الذَّوَلِيُّ ، بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ كُلَّهُ كَمَا مَرَّ .

وَاسْتَنْبَطَ مِنَ الْحَدِيثِ تَقْضِيَةَ مَكَّةَ عَلَى الْمَدِينَةِ ، لِأَنَّ الْأَمْسَكَةَ تَشْرَفُ بِفَضْلِ الْعِبَادَةِ فِيهَا عَلَى غَيْرِهَا بِمَا تَكُونُ الْعِبَادَةُ فِيهِ مَرْجُوحَةً ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ وَطَرَفٍ وَابْنِ حَبِيبٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، لَكِنَّ الْمَشْهُورَ عَنْ مَالِكٍ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ تَقْضِيَةَ الْمَدِينَةِ ، وَقَدْ رَجَعَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ أَكْثَرُ الْمُصَنِّفِينَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ ، وَاسْتَنْقَى الْقَاضِي عِيَّاضُ الْبُقَعَةِ الَّذِي دَفَنَ فِيهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحُكِيَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّهَا أَفْضَلُ بِقَاعِ الْأَرْضِ ، بَلْ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ الْحَنْبَلِيُّ : إِنَّهَا أَفْضَلُ مِنَ الْعَرْشِ .

٥٩٩ - (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) عَبْدِ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ كَانَ لَا يَصَلِّي مِنْ

الضُّحَى إِلَّا فِي يَوْمَيْنِ : يَوْمَ يَقْدَمُ مَكَّةَ ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقْدُمُهَا ضُحَى فَيَطُوفُ ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ اللَّقَامِ ، وَيَوْمَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ ، فَإِنَّهُ كَانَ يَأْتِيهِ كُلَّ سَنَةٍ ، فَإِذَا دَخَلَ لِلْمَسْجِدِ كِرَاهَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ ، وَكَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَزُورُهُ رَأْيِكَا وَمَاشِيَا ، وَكَانَ يَقُولُ : إِنَّمَا أَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يَصْنَعُونَ ، وَلَا أَمْنَعُ أَحَدًا أَنْ صَلَّى

الضُّحَى) : أى فى وقت الضُّحَى (إلا فى يومين : يوم يقدم مكة) بجر يوم بدلا من يومين ، أو الرفع خبر مبتدأ محذوف : أى أحدهما يوم ، أو النصب على الظرفية ، ويقدم بفتح الدال ، وقيل : بضمها ، وفى نسخة « بمكة » بياء موحدة (فإنه) أى ابن عمر (كان يقدمها ضحى) : أى فى ضحوة النهار (يطوف بالبيت) الحرام ، وهو السكبة (ثم يصلى ركعتين) سنة الطواف (خلف المقام ، ويوم) عطف على يوم السابق فيعرب إعرابه (يأتى مسجد قباء) بضم القاف ممدودا وقد يقصر ، ويذكر على أنه اسم موضع فيصرف ، ويؤنث على أنه اسم بقعة فلا يصرف ، وبينه وبين المدينة ثلاثة أميال أو ميلان ، وهو أول مسجد أسسه صلى الله عليه وسلم ، أو المسجد المؤسس على التقوى فى قول جماعة من السلف منهم ابن عباس ، وهو مسجد بنى عمرو بن عوف ، وسمى باسم بئر هناك ، وفى وسطه مبارك ناقة صلى الله عليه وسلم ، وفى صحنه بما إلى القبلة شبه حراب ، وهو أول موضع ركع فيه صلى الله عليه وسلم ثم (فإنه كان يأتيه كل سبت ، فإذا دخل المسجد كرهه أن يخرج منه حتى يصلى فيه) ابتغاء الثواب ، روى اللسانى حديث سهل بن حنيف مرفوعا « من خرج حتى يأتى مسجد قباء فيصلى فيه كان له عدل عمرة » وعند الترمذى « الصلاة فى مسجد قباء كعمرة » لكن لم يثبت فيه تضعيف كالمساجد الثلاث (وكان) ابن عمر (يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزوره) : أى مسجد قباء يوم السبت ، كما فى بعض الروايات ، حال كونه (راكباً وماشياً ، وكان) ابن عمر (يقول : إنما أصنع كما رأيت أصحابي يصنعون ، ولا أمنع أحدا أن صلى) بفتح الهمزة ، أى ولا أمنع أحدا الصلاة ، وفى نسخة « أن يصلى »

فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ غَيْرَ أَنْ لَا تَتَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا .

٦٠٠ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضٍ » .

يفتح الهمزة وكسرهما (في أي ساعة شاء من ليل أو نهار ، غير أن لا يتحرروا) : أي لا يقصدوا (طلوع الشمس ولا غروبها) فيصلا في وقتها ؛ لكراهة الصلاة حينئذ كما مر .

٦٠٠ — (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : ما بين بيتي ومنبري) الموصول مبتدأ خبره قوله : (روضة من رياض الجنة) منقولة منها كالخجر الأسود ، أو تنقل بعينها إليها كالجنب الذي حن إليه صلى الله عليه وسلم ، أو توصل الملازم للطاعات فيها إليها ؛ فهو مجاز باعتبار المآل ، كقوله : « الجنة تحت ظلال السيوف » : أي الجهاد مآله الجنة ، فهذه البقعة المقدسة روضة من رياض الجنة الآن ، أو تمود إليها ، أو يكون للعامل فيها روضة بالجنة ، ولا مانع من الجمع ، والمراد بالبيت قبره أو مسكنه ، ولا تفاوت بينهما ، لأن قبره في حجرته وهي بيته (ومنبري) هذا بعينه (على حوض) نهر الكوثر الكائن داخل الجنة ، أي يعبده الله فيضعه عليه ، لا حوضه الذي هو خارجها بجانبها المستمد من الكوثر ، أو أن له هناك منبرا على حوضه يدعو الناس عليه إليه ، وعند النسائي : « ومنبري على ترعة من ترع الجنة » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ الْأَسْتِعَانَةِ فِي الصَّلَاةِ

٦٠١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، فَيَرُدُّ عَلَيْنَا ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا ، وَقَالَ : « إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا » .

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ بَابُ الْأَسْتِعَانَةِ فِي الصَّلَاةِ ﴾

أى : الاستعانة باليد فى أمر الصلاة .

٦٠١ - (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه) أنه (قال : كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو فى الصلاة فيرد علينا) السلام ، وفى رواية : « ويأمرنا بمحاجتنا » (فلما رجعنا من عند النجاشي) بفتح النون - سويل : بكسر هاء - ملك الحبشة إلى مكة من الهجرة الأولى ، أو إلى المدينة من الهجرة الثانية ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتجهز لتزوي بدر (سلمنا عليه فلم يرد علينا) : أى باللفظ ، فقد روى ابن أبي شيبة من مرسل ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على ابن مسعود فى هذه القصة السلام بالإشارة ، فقد استعان فى الرد عليهم بالإشارة باليد ، وزاد مسلم فى رواية ابن فضال « قلنا : يا رسول الله كنا نسلم عليك فى الصلاة فترد علينا الحديث » (وقال : عليه الصلاة والسلام لما فرغ من الصلاة : (إن فى الصلاة شغلا) عظيما ، لأنها مناجاة مع الله تعالى تستدعى الاستغراق فى خدمته ، فلا يصح فيها الاشتغال بغيره ، أو التثوين للتثويب ، أى كقراءة القرآن والذكر والدعاء ، وفى بعض الروايات زيادة « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن الله تعالى قد أحدث أن لا تكلموا فى الصلاة » وفى رواية « إلا يذكر الله » وفى نسخة « لشغلا » بزيادة لام التأكيـد .

٦٠٢ - وفي رواية عن زيد بن أرقم رضى الله عنه قال : « كَانَ أَحَدُنَا بِكَلْمٍ صَاحِبُهُ فِي الصَّلَاةِ ، حَتَّى تَزَلَّتْ : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) فَأَمَرْنَا بِالشُّكُوتِ » .

٦٠٣ - عَنْ مُعْتَقِبٍ رَضِيَ اللَّهُ

٦٠٢ - (وفي رواية عن زيد بن أرقم) بفتح الهمة والقاف - الأنصاري الحزرجي (رضى الله عنه قال : كان أحدنا يكلم صاحبه في الصلاة ، حتى) : أى إلى أن (نزلت حافظوا) : أى داوموا (على الصلوات والصلاة الوسطى) : أى العصر ، وعليه الأكثرون (وقوموا لله قانتين) : أى ساكتين ، وقيل : خاشعين ذليين بين يديه ، والكلام مناف للخشوع إلا ما كان من أمر الصلاة (فأمرنا) بضم الهمة (بالسكوت) : أى عما كنا نتكلم به من أمور الدنيا ، وليس المراد مطلقاً ؛ فإن الصلاة ليس فيها حالة سكوت حقيقية ، وزاد مسلم « ونهينا عن الكلام » : أى المهود ، وهو التعارف بينهم ، وذكره لكونه أصرح ، وإلا فالأمر بالكلام انتهى عن سنده ، وظاهر هذا أن نسخ الكلام في الصلاة إنما وقع في المدينة لأن الآية مدنية باتفاق ، فتمين أن المراد بقوله : « فلما رجعوا من عند النجاشي » في الهجرة الثانية لا الأولى ؛ لأنهم كانوا لا يساون جماعة بمكة إلا نادراً ، والذي تقرر أن الصلاة تبطل بالنطق عمداً من غير القرآن والذكر والدعاء بحرفين أفهما أو لا ، نحو قم وعن ، أو حرف مفهم ، نحو ق من الوقاية ، وكذا مدة بعد حرف لأنها ألف أو واو أو ياء ، واختلف في الناسى ومن سبق لسانه ، فلا يبطلها قليل كل منهما عند الشافعية والمالكية والجمهور ، خلافاً للحنفية وبعض الحنابلة ، بخلاف الكثير فإنه مبطل ، ويعذر في التنصيح وإن ظهر به حرفان ، لتلبته وتعذر قراءة الفاتحة ، لا للجهر لأنه سنة لا ضرورة إلى التنصيح له ، ولو أكره على الكلام بطلت ، وفي المقام زيادة تفصيل تطلب من كتب الروع .

٦٠٣ - (عن معقب) بضم الميم وفتح الهمة وسكون الشنة التحية وكسر القاف بعدها مثناة تحتانية ساكنة ثم موحدة ابن أبي فاطمة الدوسي المدني (رضى الله

عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ ، قَالَ : إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً .

٦٠٤ - عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى يَوْمًا فِي غَزْوَةِ وَلِجَامٍ دَابَّتْهُ بِيَدِهِ ، فَجَعَلَتِ الدَّابَّةُ تُنَازِعُهُ وَجَعَلَ يَتْبَعُهَا فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ،

عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في (شأن (الرجل) حال كونه (يسوي التراب حيث) : أى في المكان الذى (يسجد) فيه (قال) عليه السلام : (إن كنت فاعلا) : أى مسويا للتراب (فواحدة) بالنصب ، بتقدير فامسح واحدة أو افضل واحدة ، أو فليكن واحدة ، وبالرفع مبتدأ وحذف خبره ، أى فواحدة تكفيك ، أو خبر مبتدأ محذوف : أى المشروع فعله واحدة ، أى لثلاث يلزم العمل الكثير المبطل ، أو محافظة على الخشوع ، أو ثلاث يجعل بينه وبين الرحمة التى تنزل حائلا ، وأيسر له المرة ثلاث تأذى به في سجوده ، وفي حديث أبي ذر عند أصحاب السنن ، مرفوعا : « إذا قام أحدكم في الصلاة فإن الرحمة تواجهه فليمسح الحصى » ، وقوله : « إذا قام » : أى إذا أراد الدخول في الصلاة ليوافق ما هنا ، فلا يكون منها عن المسح قبل الدخول فيها ، بل الأولى أن يفعل ذلك حتى لا يشغل قلبه وهو في الصلاة به ، والتعبير بالرجل خرج مخرج الغالب ، وإلا فالحكم جار في جميع المكلفين ، وحكاية النووي الاتفاق على كراهة مسح الحصى وغيره في الصلاة معارضة بما نقله الخطابي عن مالك ، أنه لم يره بأسا ، وكان يفعله ، ولعله لم يبلغه الخبر .

٦٠٤ - (عن أبي برة الأسلمي رضى الله عنه أنه صلى) أى على الأرض (يوما في غزوة) وهى غزوة الخوارج الذين يقال لهم الحرورية لاجتماعهم بمحوراء قرية من قرى الكوفة ، وكان الذى يقاتلهم إذ ذاك هو المهلب بن أبي صفرة (ولجام دابته) أى فرسه (في يده ، جعلت الدابة تنازعه ، وجعل يتبعها) وفى رواية « فأخذها ثم رجع القهقرى » وهذا شعر بأن فشله إلى قصدها لم يكن كثيرا ، بل هو عمل يسير ومشى قليل ليس فيه استبدار القبلة فلا يضر (فقيل له في ذلك) أى لأموه

فَقَالَ : إِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّ غَزَوَاتٍ - أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ ، أَوْ ثَمَانَ - وَشَهِدْتُ تَبْسِيرَهُ ، وَإِنِّي إِنْ كُنْتُ أَنْ أَرَا جِيعَ مَعَ دَابِّي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْعِيَهَا تَرْجِعَ إِلَيَّ مَالُهَا فَيَشْقَى عَلَى .

٦٠٥ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، ذَكَرَتْ حَدِيثَ الْخَوْفِ ، وَقَالَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّارَ

على هذا الفعل (قال : إني غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست غزوات أو سبع غزوات أو ثمان) بغير ياء ولا تنوين ، وفي نسخة « ثمانى » بياء مفتوحة من غير تنوين ، وخرج على أن الأصل ثمانى غزوات ، لحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله (١) ، وحسن الحذف دلالة التقديم ، أو أن الأصل ثمانياً بالنصب والتنوين ، ثم حذف الألف ، وبؤيده إنباتها في بعض النسخ (وشهدت تبسيره) أى تسهيله على أمته في الصلاة وغيرها ، أو أشار به إلى الرد على من شدد عليه في أن يترك دابته تذهب ولا يقطع صلاته ، ولا يجوز أن يفعل أبو برزة من رآه دون أن يشاهده ، من النبي صلى الله عليه وسلم (وإنى بكسر الهمزة وتشديد النون ، والياء اسمها ، والجملة الشرطية خبرها ، وهى (إن كنت) بكسر الهمزة كما عرفت ، وجوز بعضهم فتحها ، وفي تخرجه بعد (أن أراجع) ضم الهمزة وفتح الراء ثم ألف ، وفي نسخة « أن أراجع » بفتح الهمزة وسكون الراء (مع دابتي) وأن بفتح الهمزة مصدرية بتقدير لأم العلة قبلها ، أى وإن كنت لأن أراجع ، وخبر كان (أحب لى من أن أدعيا) أى أنزكها (ترجع إلى مالها) بفتح اللام - أى الذى ألقته واعتادته من الذهاب إلى البيت أو إلى السكك الذى ترعى فيه (فيشقى على) بفتح القاف عطفا على النصب في قوله أحب إلى من أن أدعيا ، وبالرفع على معنى فذلك يشقى على ، لأن منزله كان بعيداً ، فلو تركها وصل إلى ما يأت أهله إلى الليل لبعد المسافة .

٦٠٥ - (عن عائشة رضى الله عنها) أنها (ذكرت حديث الحسوف ، وقال) الراوى عنها (فى هذه الرواية بعد قوله) عليه الصلاة والسلام (ولقد رأيت النار

(١) المحذوف هو المضاف إليه وهو « غزوات » والباقي هو المضاف وهو « ثمانى »

تَحْمِلُهُمْ بِمَعْصَاهَا بَعْضًا « وَرَأَيْتُ فِيهَا عَمْرُو بْنُ لُحْيٍ ، وَهُوَ الَّذِي سَبَّ
السَّوَابِ » .

٦٠٦ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَاجَةٍ ، فَأَنْطَلَقْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ وَقَدْ قَضَيْتُهَا
فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ فَوَقَعَ فِي
قَلْبِي مَا اللَّهُ بِهِ أَعْلَمُ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَجَدَ عَلَيَّ أَنِّي أَبْطَأْتُ ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ ، فَوَقَعَ فِي
قَلْبِي أَشَدُّ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى ،

يَحْمِلُهُمْ (بكسر الطاء) بعضها بضا ، ورأيت فيها) أى فى النار (عمرو) بفتح العين
وسكون الليم (ابن لحي) بضم اللام وفتح الحاء للمهملة وتشديد اللثنة التحتية مصغرا -
(وهو الذى سب) التوق (السواب) جمع سائبة ، وهى : ناقة لا تركب ولا تحبس عن
كلأ ولا ماء لنذر صاحبها إن حصل ما أراد من شفاء للمريض أو غيره أنها سائبة ، ومعنى
تسببها أنه مماها بهذا الاسم ، أو أحدث ما يقتضى تسببها : أى ذهبها على وجهها ، يقال :
ساب الفرس ونحوه سيبانا ، ذهب على وجهه .

٦٠٦ - (عن جابر بن عبد الله) الأنصارى (رضى الله عنهما) أنه (قال : بعثني
رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حاجة له) أى فى غزوة بني المصطلق (فانطلقت ثم
رجعت وقد قضيتها ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فسلمت عليه ، فلم يرد على) السلام
باللفظ (فوقع فى قلبي) من الحزن (ما الله أعلم به) مما لا أقدر قدره ، ولا يدخل تحت
العبرة ، وما فاعل بقوله وقع ، واسم الجلالة مبتدأ وما بعده خبر (فقلت فى نفسي :
لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد) بفتح الواو والجيم - أى غضب (على إن) وفى
نسخة على إنى (أبطأت عليه ، ثم سلمت عليه فلم يرد على) السلام باللفظ (فوقع فى
قلبي) من الحزن (أشد من) الذى وقع فيه فى (المرة الأولى) وفى رواية مسلم فقال
لى بيده هكذا ، وفى رواية أخرى « فأشار لى » فيصل ما هنا على أن المراد فلم يرد

ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَىَّ ، فَقَالَ : إِنَّمَا مَنَعَنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ أَنِّي كُنْتُ
أُصَلِّي ، وَكَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ .

٦٠٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا .

على : أى باللفظ ، كما مر ، وكان جابراً لم يعرف أولاً أن المراد بالإشارة الرد عليه ، فلذا
قال : فوقع في قلبي ما الله أعلم به (ثم سلمت عليه فرد على السلام بعد أن فرغ من صلاته
باللفظ) فقال (وفي نسخة قال : (إنما منعتني أن أرد عليك) السلام (أني كنت أصلي)
أى لم يمنعني إلا ذلك (وكان) عليه السلام يصلي نقلاً وهو راكب (على راحلته) حال
كونه متوجهاً (إلى غير القبلة) مستقبلاً صوب مقصده .

٦٠٧ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) وفي نسخة « نهي » بالبناء للمفعول (أن يصلي الرجل) ومثله غيره ، حال كونه
(مختصراً) وفي نسخة « مختصراً » بتشديد الصاد ، أى واضعاً يده على خاصرته ، لأن
إبليس أبغط مختصراً ، رواه ابن أبي شيبة ، أو لأن اليهود تكثروا من فعله ، فنهى عنه
كرهه التشبيه بهم كما ورد في البخاري ، أو لأنه راحة أهل النار كما رواه ابن أبي
شيبة أيضاً ، والنهي محمول على الكراهة عند ابن عمر وابن عباس وعائشة ، وبه قال
الشافعي وأبو حنيفة ومالك ، وذهب إلى التحريم أهل الظاهر .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ السَّهْوِ

٦٠٨ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا ، فَقِيلَ لَهُ : أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ : صَلَّيْتُ خَمْسًا ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ » .

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ أَبْوَابُ السَّهْوِ ﴾

وفي نسخة « باب ما جاء في السهو » وهي أولى .

٦٠٨ (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ، فقيل له) عليه السلام ، لما سلم : (أزيد في الصلاة ؟) بهمة الاستفهام الاستخبارى (قال) وفي نسخة « فقال » (وما ذاك) أى وما سبب سؤالكم عن الزيادة في الصلاة (قال : صليت خمساً ، فسجد) عليه السلام ، بعد أن تكلم (سجدتين) للسهو ، ندباً عند الجمهور ، وفرضاً عند الحنفية ، كسجدة الصلاة يجلس مفترشاً بينهما ، ويأتى بذكر سجود الصلاة فيهما ، وعن بعضهم أنه يندب أن يقول فيهما : سبحان من لا ينام ولا يسهو ، قال النووي كالرافعى : وهو لائق بالحال ، قال الزركشى : إماماً يعمد إذا لم يعمد ما يقتضى السجود فإن تيمد فليس لائقاً ، بل اللائق الاستغفار ، ثم يتورك ويسلم ، ولا يتشهد بعد السجود ، فإن تشهد لم تبطل صلاته ؛ لوروده عنه عليه الصلاة والسلام في حديث حنيفة البهقي وابن عبد البر وغيرها (بعد ما سلم) أى بعد سلام الصلاة لتعذر السجود قبله ، لعدم علمه بالسهو ، والظاهر أن الصعابة اتبعوه في الركعة الزائدة بتجوزيم الزيادة في الصلاة ، لأنه كان زمان توقع النسخ ، أما غير الزمن النبوى فليس للأمام أن يتبع إمامه في الخامسة مع علمه بسهوه ، لأن الأحكام استقرت ، فلو تبعه بطلت صلاته لعدم العذر ، بخلاف من سها كسهوه .

٦٠٩ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ

واستدل الخليفة بالحديث على أن سجود السهو كله بعد السلام ، وقيل : إن كان السهو بالنقصان يسجد قبل السلام ، لحديث عبد الله بن بحنة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قام من ثنتين من الظهر لم يجلس بينهما ، فلما قضى صلاته سجد سجدتين ثم سلم بعد ذلك » أو بالزيادة يسجد بعده كما هنا ، وهذا قال مالك والزنبي والشافعي في القديم ، وفي الجديد أنه قبل السلام مطلقا ، لحديث أبي سعيد عند مسلم « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى فليطرح الشك ولين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » فهذا يدل على أنه قبل السلام ولو مع الزيادة ، وأجابوا عن سجوده بعده في خبر ذى الدين وغيره بأنه لم يكن عن قصد ، بل المراد به تدارك التلويك قبل السلام سوا ، وفي قول قديم ثان للشافعي أيضاً أنه يتخير إن شاء سجد قبل السلام وإن شاء سجد بعده ، لثبوت الأمرين عنه صلى الله عليه وسلم كما مر ، ورجحه البيهقي ، وذهب أحمد إلى أنه يستعمل كل حديث فيها يرد فيه ، وما لم يرد فيه شيء يسجد فيه قبل السلام ، قال الزهري : وفعله قبل السلام هو آخر الأمرين من فعله عليه الصلاة والسلام ، ولأنه لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام كما لو نسي سجدة منها .

ويؤخذ مما مر أن سجود السهو وإن كثر السهو سجدتان ، فلو اقتصر على واحدة ساهيا لم يلزمه شيء ، أو عابدا بطلت صلاته على الراجح ، لتعمده الإتيان بسجدة زائدة ليست مشروعة ، وأنه يكبر لهما كما يكبر لغيرهما من السجود ، وأن التأويم يتابع الإمام ، ويلحقه سهو إمامه ، فإن سجد لزمه متابعتها ، فإن تركها عمدا بطلت صلاته ، وإن لم يسجد لإمامه سجد هو على النص .

٦٠٩ - (عن أم سلمة) زوج النبي صلى الله عليه وسلم (رضي الله عنها) أنها قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن الركعتين بعد العصر ، ثم رأيت

يُصَلِّيهِمَا ، وَكَانَ عِنْدِي نِسْوَةٌ مِنَ الْانْصَارِ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ
الْجَارِيَةَ ، فَقُلْتُ : قُومِي بِحُجْنِيهِ قَوْلِي : تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا ، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ ، فَاسْتَأْخِرِي
عَنْهُ ، فَفَعَلْتُ الْجَارِيَةُ ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ ، فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ ، فَلَمَّا
انْصَرَفَ قَالَ : « يَا بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةَ ، سَأَلْتِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ،
وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ ، فَشَغَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ
الظُّهْرِ ؛ فَهُمَا هَاتَانِ » .

يُصَلِّيهِمَا ، وَكَانَ عِنْدِي نِسْوَةٌ مِنَ الْانْصَارِ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ) قَالَ الْحَافِظُ
ابْنُ حَبَرٍ : لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا ، وَقِيلَ : اسْمُهَا زَيْنَبُ (فَقُلْتُ : قُومِي بِحُجْنِيهِ قَوْلِي) وَفِي
نَسْخَةِ فَقُولِي (لَهُ : تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ) وَفِي نَسْخَةِ
« عَنْ هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ » (وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا ، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخِرِي
عَنْهُ ، فَفَعَلْتُ الْجَارِيَةَ) مَا أَمَرْتُ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ وَالْقَوْلِ (فَأَشَارَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (بِيَدِهِ ،
فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : يَا بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةَ) هُوَ وَالِدُ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَاسْمُهُ سَهِيلٌ
أَوْ حَذِيفَةُ بْنُ الْغَفِرَةِ الْحَزْرَوِيُّ (سَأَلْتِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ) اللَّتَيْنِ (بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَإِنَّهُ أَتَانِي
نَاسٌ) وَفِي نَسْخَةِ إِبْنِ أَبِي نَاسٍ (مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ) وَفِي رِوَايَةِ زِيَادَةَ « بِالْإِسْلَامِ مِنْ قَوْمِهِمْ »
وَفِي أُخْرَى « لِحَافِي مَالٍ » (فَشَغَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهُمَا هَاتَانِ)
الرَّكْعَتَانِ اللَّتَانِ كُنْتُ أُصَلِّيهِمَا بَعْدَ الظُّهْرِ ، فَشَغَلَتْ عَنْهُمَا فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ (وَقَدْ كَانَ مِنْ
عَادَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنَ الطَّاعَاتِ لَمْ يَقْطَعْهُ أَبَدًا ، وَلَوْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ
فِي بَلْبِ الْأَسْتِمَانَةِ فِي الصَّلَاةِ لَكَانَ أَوَّلِي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ فِي الْجَنَائِزِ

٦١٠ - عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي ، فَأَخْبَرَنِي - أَوْ قَالَ : بَشَّرَنِي - أَنَّهُ مِنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ » قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : « وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ » . فَمَنْ يَشْرِكُ بِسَعْدِ بْنِ أَبِي

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ بَابُ فِي الْجَنَائِزِ ﴾

بفتح الجيم : جمع جنازة - بالفتح والكسر - اسم للميت في التعش ، أو بالفتح اسم لذلك ، والكسر اسم للتعش وعليه الميت ، وقيل عكسه ، وقيل : هما لغتان فيهما ، فإن لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش ، وهي من جنزه يحضره إذا ستره .

٦١٠ - (عن أبي ذر) جندب بن جنادة (رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتاني) في اللام (آت) هو جبريل (من ربي ، فأخبرني ، أو قال) شك من الراوي (بشرني أنه من مات من أمتي) أمة الإجابة ، أو أمة الدعوة (لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة) نفي الشرك يستلزم إثبات التوحيد ، قال أبو ذر : (ققلت) وفي نسخة « قلت » (وإن زنى وإن سرق) يدخل الجنة ؟ وسجلة الشرط في محل نصب على الحال (قال : وإن زنى وإن سرق) يدخل الجنة ، لا يقال مفهوم الشرط أنه إذا لم يزن ولم يسرق لا يدخل الجنة ، إذ انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشرط ، لأننا نقول : هذا على حد « ثم العبد صيب » لو لم يخف الله تعالى لم يعصه فمن لم يزن ولم يسرق أولى بالدخول ممن زنى وسرق ، واقتصر من الكبار على نوعين لأن الحق إما لله أو للعباد ، فأشار بالزنا إلى حق الله وبالسرقة إلى حق العباد ، لكن

٦١١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ مَاتَ يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ » وَقُلْتُ أَنَا : مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ .

٦١٢ - عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « أَمَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعٍ ، وَنَهَاَنَا عَنْ سَبْعٍ : أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ،

التي استقرت عليه قواعد الشرع أن حقوق الأديين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان، نعم لا يلزم من عدم سقوطها أن لا يتكفل الله تعالى بها من يريد أن يدخله الجنة ، ومن ثم رده صلى الله عليه وسلم على أبي ذر استبعاده ، أو المراد بقوله دخل الجنة أى صار إليها إما ابتداء من أول الحال وإما بعد أن يقع ما يقع من العذاب ، فنسأل الله تعالى العفو والعافية .

وفي الحديث دلالة على أن الكبائر لا تسلب اسم الإيمان ، وأن من ليس بمؤمن لا يدخل الجنة وفاقا ، وأنها لا تحيط بالطاعات

٦١١ - (عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) كلمة أى جملة ، وهى (من مات يشرك بالله شيئا دخل النار) قال ابن مسعود (وقلت أنا) كلمة أخرى بطريق الاستنباط ، وهى (من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة) لأن انتفاء السبب يوجب انتفاء السبب ، فإذا انتفى الشرك انتفى دخول النار ، وإذا انتفى دخول النار لم يدخل الجنة ، إذ لا دار بين الجنة والنار ، وأهل الأعراف قد عرفوا استثناءهم من العموم ، ولم تختلف الروايات فى الصحيحين أن الرفوع الوعيد وللوقوف الوعد ، نعم قال النووي : وجد فى بعض الأصول المعتمدة من صحيح مسلم عكس هذا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ، قلت أنا : ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار .

ويؤخذ من الحديث أن من مات على الإيمان دخل الجنة وإن لم يتلفظ بالشهادتين عند الموت .

٦١٢ - (عن البراء) بتخفيف الراء - بن عازب (رضى الله عنه ، قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع ، أمرنا باتِّباعِ الجنائزِ) وهو فرض

كفاية (وظاهر التعبير بالاتباع أنه بالشي خلفها) وهو أفضل عند الحنفية ، والأفضل عند الشافعية للشي أمامها ؛ لحديث أبي داود وغيره بإسناد صحيح عن ابن عمر قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمضون أمام الجنائزة ، ولأنه شفيع ، وحق الشفيع أن يقدم ، وأما حديث « أمشوا خلف الجنائزة » ضعيف ، وأجابوا عن هذا الحديث بأن الاتباع محمول على الأخذ في طريقها والسعي لأجلها ، كما يقال : الجيش يتبع السلطان ، أي يتوخى موافقته وإن تقدم كثير منهم في الشيء والركوب ، وعند المالكية ثلاثة أقوال : التقدم ، والتأخر ، وتقدم للشي وتأخر الراكب ، وأما النساء فتأخرن بلا خلاف (وعيادة المريض) أي زيارته ، مسلم أو ذمي ، قريب للعائد أو جار أو غيرها ، وهي فضيلة لها ثواب ، فإن لم يكن له متعهد لزم تعهده ، وفي مسلم عن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن المسلم إذا عاد أخاه للمسلم لم يزل في حجرة الجنة حتى يرجع ، وأراد بالحفرة البستان ، يعني يستوجب الجنة ومغافرتها ، وفي البخاري عن أنس قال : كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ، فمرض ، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعبده ، فقعد عند رأسه ، فقال له : أسلم ، فنظر إلى أبيه وهو عنده ، فقال له : أطلع أبا القاسم ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول : الحمد لله الذي أبقاه من النار ، قال في المجموع : وسواء الرمد وغيره ، وسواء الصديق والعدو ، ومن يعرفه ومن لا يعرفه ، لعموم الأخبار ، قال : والظاهر أن (العاهد والمستأمن كالذي ، قال : وفي استحباب عبادة أهل البع للسكر وأهل الفجور والسكر إذا لم تكن قرابة ولا رجاء توبة نظر ، فإنما مأمورون بمهاجرتهم ، ولتكن العبادة غبا ، فلا يواصلها كل يوم ، إلا أن يكون مغلوبا ، ومحل ذلك في غير القريب والصديق ونحوهما مما يستأنس به المريض أو يترك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم ، أما هؤلاء فيواصلونها ، ما لم ينهوا ، أو يعلموا كراهته لذلك ، وقول القرطبي « إنما يعاد بعد ثلاث خبر ورد فيه » يدل بأنه موضوع ، ويدعو له ، وينصرف ، ويستحب أن يقول في دعائه : أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك ، سبع مرات ، رواه الترمذي وحسنه ، ويخفف للكبت عنده ، بل تكره إطالته لما فيه من إضجاره ، ومنه من

وإِجَابَةُ الدَّاعِي ، وَنَصْرُ الْمَظْلُومِ ، وَإِزْرَارُ الْقَسَمِ ، وَرَدُّ السَّلَامِ ، وَتَشْمِيتُ
الْعَاطِسِ ، وَهَنَانَا عَنْ آيَةِ الْفُضَّةِ ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَالْحَرِيرِ ، وَالذِّيَّاجِ ،
وَالْقَسَى ،

بعض تصرفاته (وإجابة الداعي) إلى ولية النكاح ونحوه ، وهي لازمة في الأولى ،
إذا لم يكن ثمة ما يضر به في الدين من اللأهي ومفارش الحرير ونحوهما (ونصر
المظلوم) مسلما كان أو ذميا ، بالقول أو بالفعل (وإزار) بكسر الميمزة (القسم)
بفتحين - من البر : خلاف الخنث ، ويروى « القسم » ضم للميم وسكون القاف وكسر
السين : أي تصديق من أقسم عليك ، وهو أن يفعل ما سأله للتمس وأقسم عليه أن
يفعله ، يقال : بر وأبر القسم ، إذا صدق ، وقيل : للراد من القسم الحالف ، ويكون
اللعن أنه لو حلف على أمر مستقبل وأنت تقدر على تصديق يمينه كما لو أقسم أن
لا يفارقك حتى تفعل كذا وكذا وأنت تستطيع فعله كيلا تحث يمينه ، وهو خاص بما
يجل من مكارم الأخلاق ، فإن ترتب على تركه مصلحة فلا . ولذا قال عليه الصلاة
والسلام لأبي بكر في قصة تعيين الرؤيا « لا تقسم » حين قال : أقسمت عليك يا رسول
الله تخبرني بالذي أصبت (ورد السلام) وهو فرض كفاية عند مالك والشافعي ، فإذا
اتفرد المسلم عليه تعين عليه (وتشميت العاطس) إذا حمد الله ، وتشميت بالشين
المعجمة ، وروى بالمهمله ، مشتق من الشوامت وهي القوائم ، كأنه دعاء بشتائها على
طاعة الله ، أو المراد بالشوامت من يشمت في الشخص أي يفرح فيه إذا حصل له
ما يضره ، فيكون دعاء برفع الشوامت عنه ، فإن العطاس مظنة حصول ضرر من
اعوجاج في الحكة به فتشمت فيه الأعداء ، ويقال في تشميت : يرحمك الله ، وهو سنة
على الكفاية (وهنانا عن آية الفضة) وفي رواية « عن سبع آية الفضة » بالجر
بدل من سبع ، وبالرفع خبر لمبتدأ عذوف ، أي أحدها آية الفضة ، وهي حرام على
الصوم للسرف والخيلاء (و) عن (خاتم الذهب) وهو حرام أيضا (وعن الحرير)
وهو حرام على الرجال دون النساء كساقه ، فإطلاق النهي مع كونهن يباح لهن بعضها
دخله التخصيص بدليل آخر الحديث « هذان » أي الذهب والحرير « حرام على ذكر
أمتي حل لأنهم » (و) عن (الذبياج) الثياب المتخذة من الإبريسم (والقسي)
يفتح القاف وكسر السين المهمله المشددة - ثياب يؤتى بها من الشام أو مصر ، مضلة

٦١٣ - عَنْ أُمِّ الْعَلَاءِ - امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَهِيَ مِنْ بَايَعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَتْ : إِنَّهُ أَقْسِمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَطْلُونٍ ، فَأَنْزَلْنَاهُ فِي أَبِيَاتِنَا ، فَوَجَّعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَتْرَابِهِ دَخَلَ

فيها حرير أمثال الأبرج ، أو كتان مخلوط بحرير ، وقيل : من القز ، وهو ردى الحرير (و) عن (الإستبرق) بكسر الهمزة - غليظ الحرير ، وسقط من هذا الحديث الحصة السابعة ، وهي ركوب الميائير - بالثلثة - وهي العطاء يكون على السرج من حرير أو صوف أو غيره ، لكن الحزمة متعلقة بالحرير ، وذكر الثلاثة بعد الحرير من باب ذكر الخاص بعد العام اهتماماً بمحكمها أو دفعا لتوهم أن اختصاصهم باسم يخرجها عن حكم العام ، أو أن العرف فرق اسمها لاختلاف تسمياتها ، ولما توهم متوهم أنها غير الحرير .

فإن قيل : قد تعمل من غير الحرير مما يحل ، فما وجه النهي ؟ .

(أجيب بأن النهي قد يكون للكراهة) ، كما أن الأمور بعضها للوجوب وبعضها للندب ، مع استعمال صفة الأمر فيها ، ويكون استعمال صيغة الأمر أو النهي في ذلك حينئذ من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه عند من يجوز .

٦١٣ - (عن أم العلاء) بنت الحارث بن ثابت (امرأة من الأنصار) عطف بيان ، أو رفع بتقدير هي امرأة (رضى الله عنها ، وهي ممن بايع النبي صلى الله عليه وسلم ، قالت : إنه) أى الحال والشأن (أقسم) بالبناء للفعول ، وقوله (المهاجرون) نائب فاعل (قرعة) منصوب . بزعم الخافض ، أى أقسم الأنصار المهاجرين بالقرعة ، في تزويجهم عليهم وسكنهم في منازلهم لما دخلوا عليهم بالدين (فطار لنا) حال الاقتراع (عثمان بن مطلون) بالظاء للجمعة والعين للهمة ، الجمعى ، القرشى ، أى وقع في سهمنا (فأنزله في أبياتنا ، فوجع وجهه الذي توفي فيه ، فلما توفي وغسل وكفن في أتوابه دخل

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قُلْتُ : رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ ،
 فَشَهِدَ بِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ ؟ » قُلْتُ : يَا بَنِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَمَنْ
 يُكْرِمُهُ اللَّهُ ؟ فَقَالَ : « أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ ، وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ
 الْخَيْرَ ، وَاللَّهُ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يُفْعَلُ بِي » قَالَتْ : فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي
 أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا .

رسول الله صلى الله عليه وسلم) عليه (ققلت : رحمة الله عليك أبا) أى يا أبا
 (السائب) بالسعين للهمة ، وهى كنية عثان (فشهادتى عليك) أى لك ، ومثل هذا
 التركيب يستعمل عرفا ويراد به معنى القسم ، كأنها قالت : أقسم بالله (لقد أكرمك
 الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما يدريك) بكسر الكاف - أى من أين علمت
 (أن الله أكرمه) أى عثان ، وفى نسخة « قد أكرمه » (ققلت : يا بنى أنت) أى
 مفدى أو أفديك به (يا رسول الله ، فمن يكرمه الله) إذا لم يكن هو من المكرمين مع
 إيمانه وطاعته الخالصة (فقال) عليه السلام ، وفى نسخة « قال » : (أما هو) أى
 عثان (فقد جاءه اليقين) أى الموت (والله إنى لأرجو له الخير) وأما غيره فخاتمة أمره
 غير معلومة ، أهو بمن يرجى له الخير عند اليقين أم لا (والله ما أدري وأنا رسول الله
 ما يفعل بى) ولا بكم ، وهذا موافق لما فى سورة الأحقاف ، وكان ذلك قبل نزول آية
 الفتح « ليضل لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » لأن الأحقاف مكية ، والفتح
 مدنية ، بلا خلاف فهما ، فكان أولا لا يدري لأن الله لم يعلمه ، ثم درى لأن الله
 أعلمه بعد ذلك ، أو للرد ما يفعل بى فى الدنيا من تقع وضرب ، وإلا فاليقين القطعى
 أنه خير البرية يوم القيامة ، وأكرم الخلق ، أو للرد ما يفعل بى فى الدارين على
 التفصيل التام ، فأجل الإكرام معلوم ، وكثير من التفاصيل معلوم أيضاً ، والحقى بعض
 التفاصيل ، وما إما موصولة منصوبة أو استهامية مرفوعة ، وفى رواية « ما يفعل به »
 أى بعتان (قالت : فوالله لا أزكى أحدا بعده أبدا) .

ويؤخذ من ذلك : أنه لا يجوز فى أحد بأنه من أهل الجنة إلا إن نص عليه الشارع
 كالشجرة لا سبيا والإخلاص أمر قلبى لا يطلع عليه

٦١٤ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْشِفُ التَّوْبَ عَنْ وَجْهِ أَبِيكَ وَيَهْوِي عَنْهُ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَنْهَانِي ، فَجَعَلْتُ عَمِّي فَاطِمَةُ تَبْكِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تَظْلُهُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ » .

٦١٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَمَى النَّجَاشِيَّ »

٦١٤ - (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله تعالى عنهما قال : لما قتل أبي) وهو عبد الله بن عمرو يوم أحد في شوال سنة ثلاث من الهجرة ، وكان المشركون مثاولا به فجدعوا أنفه وأذنيه (جعلت أكشف التوب عن وجهه) حال كوني (أبكي) عليه (ويهوي) أي الجالسون ، وفي نسخة « يهوني » زيادة نون ثانية بعد الواو على الأصل ، وفي نسخة « عنه » أي البكاء (والنبي صلى الله عليه وسلم لا ينهاني) عنه (فجعلت عمي) شقيقة عبد الله بن عمرو (فاطمة تبكي) ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم (معزيا لها وخبرها بما آل إليه من الخير) (تبكين أو لا تبكين، ما) وفي نسخة « فما » (زالت للملائكة تظله بأجنحتها) مجتمعين عليه مزدحمين على البادرة لصعودهم بروحه وتبشيره بما أعدّه الله تعالى له من الكرامة ، وأظاوه من الحر لثلاثين ، أو لأنه من السبعة الذين يظلهم الله في ظله ، أو ليست للشك ، بل للتسوية بين البكاء وعدمه ، أي فوالله إن للملائكة تظله سواء بكيت أم لا (حق رفقتموه) من غسله ، وهذا قاله عليه الصلاة والسلام بطريق الإحوى ، فلا يعارضه ما في حديث أم العلاء السابق ؛ لأنه أنكر عليها قطعها ، إذ لم تعلم هي من أمره شيئا

٦١٥ - (عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نَمَى النَّجَاشِيَّ) أصحمة ، أي أخبر أصحابه بموته .

فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا .

٦١٦ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ : جَوَازُ الْإِعْلَامِ بِمَوْتِ الْمَيِّتِ ، بَلْ صَرَحَ النَّوَوِيُّ بِاسْتِحْبَابِهِ ، لَمَّا يَتَرْتَبِعُ عَلَيْهِ مِنَ الْبَادِرَةِ لِشُحُودِ جَنَازَتِهِ ، وَتَهَيُّةِ أَمْرِهِ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالِدَعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، نَعَمْ يَكْرَهُ نَمَى الْجَاهِلِيَّةِ وَهُوَ التَّدَاءُ بِمَوْتِ الشَّخْصِ وَذَكَرَ مَا تَرَاهُ وَمُفَاخَرَهُ وَكَذَا يَكْرَهُ نَظْمَ الشَّعْرِ فِيهِ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّضَجُّرِ أَوْ حَصَلَ بِهِ تَجْدِيدُ الْحُزْنِ ، أَوْ فَعَلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ لَهُ ، أَوْ عَلَى الْإِكْتِسَارِ مِنْهُ ، أَوْ عَلَى مَا يَجِدُّ الْحُزْنَ ، دُونَ مَا عَدَا ذَلِكَ ، فَهَازِلٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّعَابَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمَلَاءِ يَفْعَلُونَهُ ، وَقَدْ قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ :

مَاذَا عَلَى مَنْ شِمَ تَرَبَةً أَحَدٌ أَنْ لَا يَشِمَّ مَدَى الزَّمَانِ غَوَالِيَا
صَبَّتْ عَلَى مَصَائِبِ لَوْ أَنَّهَا صَبَّتْ عَلَى الْأَيَّامِ عَدَنَ لَيَالِيَا

(فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ) فِي رَجَبٍ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ (خَرَجَ) بِهَا (إِلَى الْمُصَلَّى) وَذَكَرَ السَّيْلِيُّ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمِ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَيْهِ بِالْبَقِيعِ (فَصَفَّ بِهِمْ) صَفٌّ هُنَا لَا زِمَ ، وَالْبَاءُ فِي بِهِمْ بِمَعْنَى مَعَ ، أَيْ اصْطَفَى مَعَهُمْ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًا ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ ، أَيْ صَفَّيْهِمْ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْإِمَامَ مُتَقَدِّمٌ فَلَا يُوَصَّفُ بِأَنَّهُ صَافٍ مَعَهُمْ عَلَى اللَّغَى الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ذِكْرُ عَدَدِ الصُّفُوفِ ، وَيُؤْخَذُ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُمْ ثَلَاثَةٌ (وَكَبَّرَ أَرْبَعًا) مِنْهَا تَكْبِيرَةٌ لِإِحْرَامِهِ .

وَفِيهِ : جَوَازُ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَائِمِ عَنِ الْبَلَدِ وَلَوْ كَانَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَفِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَلِلصَّلَاةِ مُسْتَقْبَلُهَا ، لَسَكَنَهَا لَا تَسْقُطُ الْفَرَضُ عَنْ الْحَاضِرِينَ إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا بِهَا ، وَإِلَّا سَقَطَ عَنْهُمْ ، أَمَّا الْحَاضِرُ فِي الْبَلَدِ فَلَا يَصِلُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ حَضَرَهُ ، وَكَالْحَاضِرِ فِيهَا مَنْ كَانَ خَارِجَ السُّورِ قَرِيبًا مِنْهُ ، وَقِيلَ : لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْقَائِمِ ، وَصَلَاتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى التَّجَائِشِ صَلَاةٌ عَلَى حَاضِرٍ لِأَنَّهُ كَشَفَ لَهُ عَنْهُ فَلَيْسَ غَائِبًا ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَوْ سَلِمَ حَقٌّ ذَلِكَ فَهِيَ صَلَاةٌ عَلَى غَائِبٍ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّعَابَةِ .

٦١٦ - (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ : « أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرُ فَأَصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ ، وَإِنْ عَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَدْرِفَانَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ ، فَفُتِحَ لَهُ » .

٦١٧ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنَ النَّاسِ مِنْ مُسْلِمٍ يُتَوَقَّى لَهُ ثَلَاثٌ »

وسلم : (أخذ الراية زيد) هو زيد بن حارثة ، وقصته هذه في غزوة مؤتة ، وهو موضع بأرض البلقاء من أطراف الشام ، وذلك أنه عليه السلام أرسل إليها سرية في جمادى الأولى سنة ثمان ، واستعمل عليهم زيدا ، وقال : إن أصيب زيد فجعفر بن أبي طالب على الناس ، فإن أصيب جعفر فعبد الله بن رواحة ، فخرجوا وهم ثلاثة آلاف ، فقتلوا مع الكفار فاقتتلوا (فأصيب زيد) أي قتل (ثم أخذها) أي الراية (جعفر فأصيب ، ثم أخذها عبد الله بن رواحة) ففتح الرء وتخفيف الواو وبالهاء للهمزة - الأنصاري أحد النقباء ليلة العقبة (فأصيب) وإخباره عليه السلام بموتهم نعى لهم (وإن عيى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتدرفان) بذا ل معجمة وراء مكسورة - أي للسيلان بالهمزة ، واللام للتأكيد (ثم أخذها خالد بن الوليد من غير إمرة) بكسر الهمزة وسكون الميم وفتح الرء - أي تأمير من النبي صلى الله عليه وسلم ، لكنه رأى المصلحة في ذلك لكثرة العدو وشدة بأسهم ، وخوف هلاك المسلمين ، ورضى النبي صلى الله عليه وسلم بما فعل ، فصار ذلك أصلا في الضرورات : إذا عظم الأمر واشتد الخوف سقطت الشروط (ففتح له) بضم الفاء والثانية .

٦١٧ — (وعنه رضى الله عنه ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ما من الناس من مسلم) بزيادة من ، وقيد بالمسلم ليخرج الكافر ، فليس له هذا الفضل وإن أسلم بعد ذلك وقد مات له أولاد في حالة الكفر ، ويحتمل أنه إذا أسلم ثبت له هذا الفضل ، لحديث : « أسلمت على ما أسلفت من الخير » (يتوفى) بضم أوله مبني للمفعول (له) وعند ابن ماجه « ما من مسلمين يتوفى لهما » (ثلاثة) بإثبات التاء على

لَمْ يَبْلُغُوا الْحِلَّ إِلَّا أَذْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ .

٦١٨ — عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ

إرادة الأتقى أو الأشخاص ، وفي نسخة « ثلاث » بحذفها ؛ لأنه إذا حذف العدود يجوز تذكر العدد وتأتيه ، والعدد لا مفهوم له فثقل الثلاثة ما فوقها بالأولى ومادونها لما أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً « من دفن ثلاثة فصر عليهم واحتسب وجبت له الجنة » فقالت أم أيمن : واثنين ؟ فقال : « واثنين » فقالت : وواحد ، فسكت ثم قال : « وواحد » وعند البخاري في الرقاق من حديث أبي هريرة مرفوعاً « يقول الله تعالى ما لعبدي اللؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة » وهذا يدخل فيه الواحد فما فوق ، وهو أصح ما ورد في ذلك ، والمراد بالأولاد أولاد الصلب كما ورد التصريح بذلك في بعض الرويات ، ويحتمل أن يدخل فيهم أولاد الأولاد ، سواء كانوا أولاديين أو أولاد بنات (لم يلبغوا الحنث) بكسر اللهمزة وسكون النون آخره مثله - سن التكليف الذي يكتب فيه الإثم ، أى لم يلبغوا وقت كتابة الإثم عليهم ، وهو وقت التكليف ، بأن ماتوا صغاراً وخصهم بذلك لأن الصغير حبه أشد ، والشفقة عليهم أعظم ، لكثرة غالطته لأبويه ، وإلا فثقلهم بالباقيون ، بل أولى ، لأنه إذا ثبت ذلك في الطفل الذى هو كل على أبويه فكيف لا يثبت في الكبير الذى بلغ معه السعى ؟ ولا ريب أن التمتع على الكبير أشد ، والصلية به أعظم ، ولا سباً إذا كان نجيباً يقوم مقام أبيه في أموره ويساعده في معيشته (إلا أدخله الله الجنة) أى معهم (بفضل رحمته) أى الله (إياهم) أى الأولاد مع آبائهم ، يعنى أن دخولهم الجنة ببعض فضل الله ، لا بطريق الوجوب عليه ، ويحتمل أن ضمير « إياهم » عائد على المسلم الذى توفى أولاده ، وجمع باعتبار أنه نسكرة في سياق التثنية فيفيد العموم ، وعلل ذلك بعضهم بأنه لما كان يرحمهم في الدنيا جوزى بالرحمة في الآخرة .

٦١٨ — (عن أم عطية) نسيبة بضم النون بنت كعب (الأنصارية) وكانت تتصل الميتات (رضى الله عنها) قالت : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين

تُوفِّيَتْ ابْنَتُهُ فَقَالَ : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَاجْعَلِي فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا ، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ ، فَإِذَا فَرَعْتَنَ فَأَذِنِّي » فَلَمَّا فَرَعْنَا

توفيت ابنته (زينب زوج أبي العاص بن الربيع والدة أمانة كما في مسلم ، أو أم كلثوم كما في أبي داود ، قال الحافظ عبد الرحيم اللندني : والصحيح الأول ، لأن أم كلثوم توفيت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب بيادر ، وتعقب بأن التي توفيت وهو عليه السلام غائب بيادر رقية لا أم كلثوم ، وبالجملة فالصحيح أنها زينب (فقال) عليه الصلاة والسلام (اغسلنها) وجوباً ، مرة واحدة عامة لبيدها ، بعد إزالة النجاسة إن كان ، نعم صحح النووي الاكتفاء بواحدة (ثلاثاً) ندباً ، فالأمر للوجوب بالنسبة إلى أصل الفصل ، وللتدب بالنسبة إلى الإتيار ، والقول بوجوب الفصل أى على الكفاية هو قول الأكثر ، وقيل : بندبه (أو خسا) وفي رواية « اغسلنها وترا ثلاثاً أو خسا » (أو أكثر من ذلك) أى سبعا ، كما في بعض الروايات ، أو أكثر منها بحسب الحاجة لكن الزيادة على السبع سرف كما قال الماوردي ، ولذا كرهها أحمد ، وقال أبو حنيفة : لا يزداد على الثلاث ، والخطاب لأم عطية لأنها قيمة عليهن (إن رأيتن ذلك) ، أى إذا أدا كن اجتهد كن إلى ذلك ، بحسب الحاجة إلى الإتياء ، لا التشبي ، فإن حصل الإتياء بالثلاث لم يشرع ما فوقها ، وإلا زيد وترا حتى يحصل الإتياء ، وهو بخلاف الحى ، فإنه لا يزيد على الثلاث لأن طهره محض تعبد ، وطهر للبت قصدته النظافة ، فأو هنا للتخير بحسب الحاجة كما علمت ، لا للترتيب كما توهمه بعضهم لعدم مجيئها لذلك وقوله : (بماء وسدر) متعلق بقوله اغسلنها ، ويقوم نحو السدر كالخطمى مقامه ، بل هو أبلغ في التنظيف ، نعم الصدر أولى للنص عليه ، ولأنه أمسك للبدن ، ويكون في المرة الأولى ، وبعدها غسلة مزيلة له ، وبعدها أخرى بماء فراح فيه قليل كافور ، فهذه الثلاث مرة واحدة ، ويسن ثانية وثالثة كذلك كغسل الحى (واجعلني) (فى) الغسلة (الآخرة كافورا ، أو شيئا من كافور) فى غير المحرم للتنظيف وتقوية البدن ، والشك من الراوى (فإذا فرغتني) من غسلها (فأذنني) بعد الممزة وكسر المعجمة وتشديد النون الأولى للفتوحة وكسر الثانية : أى أعلمني (فلما فرغنا) بصيغة الماضى للجماعة

آذَنَاهُ ، فَأَعْطَانَا حَقَّوَهُ ، وَقَالَ : « أَشْعَرْتَهَا لِإِبَاهُ » تَمْنِي إِزَارَهُ .
 وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ قَالَ : « اِبْدَأَنَّ يَمَانِيَهَا وَبِمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا »
 قَالَتْ : وَسَطَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ .

٦١٩ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ

للتكلمين ، وفي نسخة « فرغن » بصيغة الماضي لجمع المؤنث (آذناه) أعلنناه (فأعطانا
 حقوه) بفتح الحاء للهمة وقد تكسر وهى لغة هذيل بعدها قاف ساكنة - أى إزاره
 والحقو فى الأصل : معقد الإزار ، أى للوضع الذى يعقد عنده الإزار من البدن فسمى
 به ما يشد عليه توسعا (فقال : أشعرنها إياه) وفي نسخة « إياها » وهو يقطع همزة
 أشعرنها ، أى اجعلته شعارها ، أى ثوبها الذى يلى جسدها ، والدثار ما فوقه ، فالضمير
 الأول للثياب ، والثانى للعبة ، والثالث للحقو ، وتأنيثه فى النسخة الأخرى باعتبار
 كونه خرقه مثلا (تمنى) أم عطية بالحقو (إزاره) عليه الصلاة والسلام ، وإنما فصل
 ذلك لينالها بركته ، وأخره ولم يناولهن إياه أولا ليكون قريب العهد من جسده
 الشريف حتى لا يكون بين انتقاله من جسده إلى جسدها فاصل لا سيما مع قريب عهده
 بركة الكريم .

(وفي رواية أخرى أنه قال : ابدآن) وفي نسخة « ابدؤا » يجمع المذكر تنفياً
 فلذلك كور لأنهن كن محتاجات إلى معاونة الرجال فى حمل نحو الماء ، أو باعتبار الأشخاص
 أو الناس (يمانيا) جمع مينة ، أى بالأيمن من بدنها ، لأنه عليه الصلاة والسلام كان
 يحب اليمين فى شأنه كله (و) ابدآن أيضا (بمواضع الوضوء منها ، قالت) أم عطية :
 (ومشطناها) بالتخفيف أى سرحنا شعرها (ثلاثة قرون) أى ثلاثة صفائر بعد أن
 خللناها بالمشط ، وفي رواية فضررنا ناصيتها وقرنها ثلاثة قرون ، وألقيناها خلفها .
 وهذا مذهب الشافعية وأحمد ، وقال الحنفية : يجعل صفيرتين على صدرها .

٦١٩ — (عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن فى
 ثلاثة أثواب يمانية) بتخفيف الياء نسبة إلى اليمن (بيض سحولية) بفتح السين وتشديد

مِنْ كُرْسُفٍ ، لَيْسَ فِيهِمْ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ .

٦٢٠ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعِرْقَةٍ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ : فَأَوْقَصَتْهُ -

الشناة التحتية - نسبة إلى السحول ، وهو القصار ، لأنه يسعلها أى يغسلها ، أو إلى السحول قرية باليمن ، وقيل : بالضم اسم للقرية أيضاً (من كرسف) ضم أوله وثالثه - أى قطن ، وصحح الترمذى والحاكم من حديث ابن عباس مرفوعاً « البسوا ثياب الياض فإنها أطهر وأطيب ، وكفنوا فيها موتاكم » وفى مسلم « إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه » قال النووى : المراد بإحسان الكفن يياضه ونظافته ، قال البغوى : وثوب القطن أولى ، وقال الترمذى : وتكفيه صلى الله عليه وسلم فى ثلاثة أثواب ييش . أصح ما ورد فى كفته (ليس فيمن) أى فى الثلاثة الأثواب ، وفى نسخة فيها (قميص ولا عمامة) أى ليس ذلك موجوداً أصلاً ، بل هى الثلاثة فقط ، قال النووى : وهو مافسر به الشافعى والجمهور ، وهو الصواب الذى يقتضيه ظاهر الأحاديث ، وهو أكل الكفن للذكر ، ويحتمل أن تكون الثلاثة الأثواب خارجة عن القميص والعمامة فيكون ذلك خمسة ، وهو تفسير مالك ، ومثله قوله تعالى « رفع السموات بغير عمد ترونها » يحتمل بلا عمد أصلاً أو بعمد غير مرئية لهم ، ومذهب الشافعى جواز زيادة القميص والعمامة على الثلاث من غير استحباب ، لأن ابن عمر كفن أبناً له فى خمسة أثواب قميص وحمالة وثلاث لفائف ، رواه البيهقى ، وقال الحنابلة : إنه مكروه .

٦٢٠ - (عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : بينا) بزيادة الألف واللام ، وأصله بين ، وهو ظرف مضاف إلى جملة (رجل) قال الحافظ ابن حجر : لم أعرف اسمه (واقف بقرعة) للصح عند الصخرات ، أى مستقر هناك ، وليس المراد خصوص الوقوف المقابل للقيود ، لأنه كان راكباً ناقته (إذ وقع عن راحلته) ناقته التى صلحت للرحيل ، والجملة جواب بينا (فأقصته) بعين وصاد مهملتين (أو قال فأقصته) بصاد فبعين مهملتين - أى قتله سرياً ، وفى رواية « فوقصته » والوقص : كسر

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَلَا تَحْطُوهُ ، وَلَا تَحْمَرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِّيًا » .

٦٢١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي لَسَا نُوْفًى

جَاءَ ابْنُهُ

النفق (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين) قال القاضي عياض : أكثر الروايات « ثوبيه » بالماء ، أى اللذين أحرم فيهما لاغيرهما ، خلافا لمن وهم فقال : يستدل به على إبدال ثياب المحرم ، قال النووي في شرح مسلم : فيه جواز التكفين في الثوبين ، والأفضل ثلاثة ، ١ هـ ، وإنما لم يزد ثالثا تكملة له كما في الشهيد . حيث قال « زملوهم بدمائهم » وقال النووي في المجموع : لأنه لم يكن ثم مال غيرهما (ولا تحطوه) بتشديد النون - أى لا تجعلوا في شيء من غسلاته أو كفنه خنوطا ، (ولا تحمروا) بالحاء للجمعة : أى لا تخطوا (رأسه) إبقاء لأثر إحرامه ، إذ يسن في حق المحرم ذلك (فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا) أى بصفة اللبائن بلسكه الذى مات فيه من حج أو عمرة أوهما ، قائلا : لييك اللهم لييك .

قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على أن المحرم إذا مات يبقى في حقه حكم الإحرام ، وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ، وخالف في ذلك مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى ، وهو مقتضى القياس ، لانقطاع العبادة بزوال محل التكليف وهو الحياة ، لكن اتبع الشافعي الحديث وهو مقدم على القياس ، وقال بعض المالكية : حديث المحرم هذا خاص به ، ويدل عليه « فإنه يبعث » فأعاد الضمير عليه ، ولم يقل « فإن المحرم » وحينئذ فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل ، وجوابه ما قاله ابن دقيق العيد : إن العلة إنما ثبتت لأجل الإحرام فنعم كل محرم ، ١ هـ .

٦٢١ - (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن عبد الله بن أبي) بضم المهملة وفتح للوحة وتشديد اللثاثة التنعية - ابن سلول ، رأس المنافقين (لما نوفي) فى ذى القعدة سنة تسع منصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من تبوك (جاء ابنه) عبد الله ،

إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَعْطِنِي قَيْصَكَ أَكْفَنَهُ فِيهِ ، وَصَلَّ عَلَيْهِ ، وَاسْتَغْفِرَ لَهُ ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَيْصَهُ وَقَالَ : « أَذِنِي أَصَلِّيَ عَلَيْهِ » فَأَذَنَهُ ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ جَذَبَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : أَلَيْسَ اللَّهُ نَهَاكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ ؟ فَقَالَ :

وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم (إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله . أعطني قيصك أكفنه فيه) بالجزم جواب الأمر ، والضمير لعبد الله بن أبي (وصل عليه . واستغفر له) وظاهر هذا أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد موت أبيه ، وفي رواية أنه جاءه حين احتضر فقال : يا نبي الله ، إن أبي احتضر ، فأجب أن تحضره . وتصلي عليه ، وكأنه كان يحمل أمر أبيه على ظاهر الإسلام ، فلذا التمس من النبي صلى الله عليه وسلم أن يحضر عنده ويصل عليه ، وقيل : إن أباه لما مرض جاءه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : امنن على فكفني في قيصك وصل على ، قال الحافظ ابن حجر : وكأنه أراد بذلك دفع العار عن ولده وعشيرته ، فأظهر الرغبة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فأجابه إلى سؤاله على حسب ما أظهر من حاله إلى أن كشف الله الغطاء عن ذلك بما سيأتي (فأعطاه) أي الابن المذكور (النبي صلى الله عليه وسلم قيصه) . إكراما للولد ، ومكافأة لأبيه ، لأنه لما أسر العباس يدر ولم يجدوا له قيصاً يصلح له لكونه كان رجلا طويلا ألبسه قيصه ، فكافأه صلى الله عليه وسلم بذلك كيلا يكون لنافق عليه يد لم يكافئه عليها ، أو لأنه ما سئل شيئا قط فقال لا (فقال) عليه السلام . (أذن) بالمد وكسر الدال المعجمة - أعلمني (أصلي عليه) بعدم الجزم على الاستثاف ، وبه جوابا للأمر (فأذنه) أي أعلمه (فلما أراد) عليه الصلاة والسلام (أن يصل عليه جذبه عمر) بن الخطاب (رضى الله تعالى عنه) بثوبه (فقال : أليس الله تعالى نهاك أن تصلى) أي عن الصلاة (على المنافقين) وفهم ذلك عمر رضى الله عنه من قوله لعلى « ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين » لأنه لم يتقدم نهي عن الصلاة على المنافقين ، بدليل أنه قال في آخر هذا الحديث : فزلت « ولا تصل على أحد إلخ » وفي رواية أنه قال : « تصلى عليه وقد نهاك الله تعالى أن تستغفر لهم » (فقال) عليه .

« أَنَا بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ قَالَ : (اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ، إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) » فَصَلَّى عَلَيْهِ ، فَزَلَّتْ : (وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا) .

٦٢٢ — عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَقْدٍ مَا دُفِنَ ،

الصلاة والسلام : (أنا بين خيرتين) بخاء معجمة مكسورة ومثناة تحته مفتوحة : ثلثة خيرة كنبية - أى أنا غير بين الأمرين : الاستغفار ، وعدمه (قال) الله تعالى (استغفر لهم أولا تستغفر لهم) قال البيضاوى : يريد التساوى بين الأمرين فى عدم الإفادة لهم ، كما نص عليه بقوله (إن تستغفر لهم سبعين مرة قلن يغفر الله لهم) فقال عليه الصلاة والسلام : لأزیدن على السبعين ، ففهم من السبعين العدد المخصوص ، لأنه الأصل (فصل) عليه الصلاة والسلام (عليه) أى على عبد الله بن أبى (فزلت) آية « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا » لأن الصلاة دعاء للبيت واستغفار له ، وذلك ممنوع فى حق الكافر ، ونهى عنها دون التكفين فى قبصه لأن الضنة بالقميص كان محلا بالكرم ، ولأنه كان مكافأة لإلباسه العباس قبصه كما مر ، وزاد أبو داود فى رواية « ولا تقم على قبره » أى ولا تقف على قبره للدفن أو الزيارة ، والاستغفار الذى أتى به صلى الله عليه وسلم هنا - لأنه كان غيرا فيه - استغفار لسان قصد به تطيب قلوبهم ، والنهى عنه قبل ذلك بقوله « ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين » الآية استغفار . مرجو الإجابة .

وفى الحديث : أنه تحرم الصلاة على الكافر ذمى أو غيره ، ويجب دفن ذمى وتكفينه . وفاء بذننه ، كما يجب إطعامه وكسوته حيا ، وفى معناه للمعايد والؤمن ، بخلاف الحرى . وللرثه والزندق ، فإنه يجوز إغراء الكلاب طليهم ، إذ لا حرمة لهم ، ولا يجب غسل الكافر ؛ لأنه ليس من أهل التطهير ، لكنه يجوز ، وقرينه الكافر أحق به .

٦٢٢ — (عن جابر بن عبد الله) الأنصارى (رضى الله تعالى عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبى بقد مدفون) أى أدلى فى حفرة ، وكان أهله خشوا .

فَأَخْرَجَهُ ، فَفَتَحَ فِيهِ مِنْ رِبْقِهِ ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ .

٦٢٣ - عَنْ خَبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَلْتَمِسُ وَجْهَ اللَّهِ ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ ، فَمِنَّا مَنْ مَاتَ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا مِنْهُمْ مُصَاصُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَيْبَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ ، فَهُوَ يَهْدِيهَا

على النبي صلى الله عليه وسلم المشقة في حضوره ، فبادروا إلى تجهيزه قبل وصوله عليه الصلاة والسلام ، فلما وصل وجدتم قد دلوه في حفرة (فأخرجه) أى أمرهم بإخراجه منها (ففتح فيه) أى فى جلده (من ريقه ، وألبسه قميصه) إنجازا لوعده فى تسكينه فى قميصه كما فى حديث ابن عمر السابق ، لكن استشكل هذا مع قوله فى حديث ابن عمر : يا رسول الله أعطنى قميصك أكنفه فيه فأعطاه قميصه ، وأجيب بأن معنى قوله فأعطاه أنه أنعم له بذلك ، فأطلق على العنة اسم العطية مجازا لتحقيق وقوعها ، وقيل : أعطاه عليه الصلاة والسلام أحد قميصيه أولا ، ثم لما حضر أعطاه الثانى بسؤال ولده ، وفى الإكليل للعالم ما يؤيد ذلك .

٦٢٣ - (عن خباب) بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللوحدة الأولى بينهما ألف - ابن الأثرى - بفتح الهمزة والراء وتشديد اللنة التوقية (رضى الله عنه ، قال : هاجرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم) حال كوننا (نلتمس وجه الله) أى ذاته لا الدنيا (فوقع أجرنا على الله) وفى رواية « فوجب أجرنا على الله » وجوبا شرعيا بمقتضى وعده الصادق ، لا عقليا ، (والمراد بالمسح الإشتراك فى حكم المجرة) ، إذ لم يكن معه عليه الصلاة والسلام إلا أبو بكر وعامر بن فبرة (فمنا من مات لم يأكل من أجره) من الغنائم التى تناولها من أدرك زمن الفتوح (شيئا) بل قصر نفسه عن شهايتها لينال أجره موفرا فى الآخرة (منهم مصعب بن عمير) بضم العين وفتح الميم - ابن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي ، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم فى قصي (ومنا من أيعت) بفتح الهمزة وسكون اللنة التحتية وفتح النون - أى أدركت ونضجت (له ثمرته فهو يهديها) بفتح اللنة التحتية وسكون الماء وتثنية الدال ، أى يهديها ، وهذا كناية عن

قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَلَمْ نَجِدْ مَا نُسْكِنُهُ بِهِ إِلَّا بُرْدَةً إِذَا غَطَيْنَا بِهَا
رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِذَا غَطَيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ ، فَأَمَرْنَا النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَقْطِئَ رَأْسَهُ ، وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ .

٦٢٤ — عَنْ سَهْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبُرْدَةٍ مَنْسُوجَةٍ فِيهَا حَاشِيَتُهَا ، أَتَذَرُونَهَا مَا الْبُرْدَةُ ؟
قَالُوا : الشَّمْلَةُ ، قَالَ : نَعَمْ ، قَالَتْ : نَسَجْتُهَا بِيَدِي

إِقَالِ الدُّنْيَا عَلَيْهِ وَتَنَاوَلَهُ مِنْهَا مَا يَرِيدُ تَنَاوُلَهُ ، وَعَبَّرَ بِالْمَضَارِعِ لِيُعِيدَ اسْتِمْرَارَ الْحَالِ لِلْمَاضِيَةِ
وَالْآيَةِ اسْتِمْشَارًا لَهُ فِي مَشَاهِدَةِ السَّامِعِ (قَتْلُ) أَيْ مَصْعَبُ (يَوْمَ أُحُدٍ) قَتْلُهُ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ قُتَيْبَةَ ، وَالْجَمْلَةُ اسْتِثْنَاءِيَّةٌ (فَلَمْ نَجِدْ لَهُ مَا سَكِنُهُ بِهِ إِلَّا بُرْدَةً إِذَا غَطَيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ
رِجْلَاهُ ، وَإِذَا غَطَيْنَا بِهَا) رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ (لِقَصْرِهَا) فَأَمَرْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَقْطِئَ رَأْسَهُ (بِطَرَفِ الْبُرْدَةِ) وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ (بِكسر
الهمزة وسكون الدال للجمعة وكسر الحاء وبالراء) نَبَتٌ حِجَازِيٌّ طِيبُ الرَّائِحَةِ .
وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ : أَنَّ الْوَاجِبَ مِنَ الْكُفَنِ مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ ، هَكَذَا قَالَ
بَعْضُهُمْ ، وَقَدْ يُقَالُ : لَا دَلَالَةَ لِلْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَصْعَبًا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا
تِلْكَ الْبُرْدَةُ ، فَالرَّاجِحُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنَّ أَقْلَهُ لَغَيْرِ الْمَحْرَمِ ثَوْبٌ يَسْتُرُ كُلَّ الْبَدَنِ لِلرَّجُلِ
وغيره ، نَعَمْ إِنْ كُفِنَ مِنْ تَرَكْتِهِ وَلَا دِينَ عَلَيْهِ وَجِبَ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ .

٦٢٤ — (عَنْ سَهْلٍ) هُوَ ابْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً)
قَالَ الْخَافِظُ ابْنُ حَبِيرٍ : لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا (جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبُرْدَةٍ
مَنْسُوجَةٍ فِيهَا حَاشِيَتُهَا) مَرْفُوعٌ يَقُولُهُ مَنْسُوجَةٌ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ يَعْمَلُ عَمَلُ فَعْلِهِ كَلِمَةُ
الْفَاعِلِ : أَيْ أَنَّهَا لَمْ يَقْطَعْ مِنْ ثَوْبٍ فَتَكُونُ بِلا حَاشِيَةٍ أَوْ أَنَّهَا جَدِيدَةٌ لَمْ يَقْطَعْ هَدْيَهَا
وَلَمْ تَلْبَسْ بَعْدَ ، قَالَ سَهْلٌ (تَذَرُونَ) بِحَذْفِ هَمْزَةِ الْاسْتِثْنَاءِ ، وَفِي نَسْخَةِ إِبْنِ أَبِي
(مَا الْبُرْدَةُ ؟ قَالُوا : الشَّمْلَةُ ، قَالَ) سَهْلٌ (نَعَمْ) هِىَ ، وَفِي تَفْسِيرِهَا بِهَا تَجُوزُ ، لِأَنَّ
الْبُرْدَةَ كِسَاءٌ ، وَالشَّمْلَةُ مَا يَشْتَمَلُ بِهِ ، فَهِيَ أَعَمُّ ، لَكِنْ لَمْ أَكْثَرِ اشْتِهَارُهَا بِهَا أَطْلُقُوا عَلَيْهَا
اسْمَهَا (قَالَتْ) الْمَرْأَةُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (نَسَجْتُهَا) أَيْ الْبُرْدَةَ (بِيَدِي) حَقِيقَةُ

فَجِئْتُ لَا كَسُو كَهَا ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَجَا إِيَّيْهَا ، فَخَرَجَ
إِلَيْنَا وَإِنِّهَا إِزَارُهُ فَحَسَنَهَا فَلَانَ ، فَقَالَ : اكْسِنِيهَا ، مَا أَحْسَنَهَا ! فَقَالَ
الْقَوْمُ : مَا أَحْسَنَتْ لِبِسَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَجَا إِيَّيْهَا ،
ثُمَّ سَأَلْتُهُ ، وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ ، فَقَالَ : إِنِّي وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُهُ لِأَلْبِسَهَا ،
إِنَّمَا سَأَلْتُهُ لِتَكُونَ كَفَنِي ، قَالَ سَهْلٌ : فَكَانَتْ كَفَنُهُ .

أو مجازاً ، جِئْتُ لَا كَسُو كَهَا ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (حال كونه) محتاجاً
إليها (وعرف ذلك بقرينة حال ، أو تقدم قول صريح) (فخرج) عليه السلام (إليها)
وإنها إزاره (وعند ابن ماجه « فخرج إليها فيها » وعند الطبراني « فأنزرها بها ثم خرج »
(فحسنها) أي نسبها إلى الحسن ، وفي رواية فحسها بالجيم من غير نون (فلان) هو
عبد الرحمن بن عوف أو سعد بن أبي وقاص ، وقيل : رجل أعرابي (قال : اكسنيها
ما أحسنها) بالنصب على التعجب (فقال القوم : ما أحسنت) نفى للاحسان (لبسها
النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (محتاجاً إليها) وفي نسخة محتاج بالرفع بتقدير
وهو (ثم سألته) إياها (وعلمت أنه لا يرد) سائلاً ما طلبه ، من يعطيه ما طلبه (قال)
وفي نسخة فقال (إني والله ما سألته) عليه السلام (لألبسها) أي لأجل أن ألبسها ،
وفي نسخة لألبسه أي البردة باعتبار كونها إزاراً (إنما سألته) إياها (لتكون كفني ،
قال سهل : فكانت كفنهُ) وعند الطبراني من طريق هشام بن سعد : قال سهل :
قلت للرجل : لم سألته ، وقد رأيت حاجته إليها ؟ فقال : رأيت ما رأيتم ، ولكنني أردت
أن أخبرها حتى أكنف فيها ، فأفاد أن العاتب له من الصعابة سهل بن سعد ، وفي
رواية « فقال : رجوت بركتها حين لبسها النبي صلى الله عليه وسلم » .

وفيه : التبرك بآثار الصالحين ، وجواز إعداد الشيء قبل وقت الحاجة إليه ، لكن قال
أصحابنا : لا يندب أن يعد لنفسه كفناً ثلاثاً محاسب عليه ، أي على أخذه لا على
اكتسابه ، لأن ذلك ليس خاصاً بالكفن ، بل سائر أمواله كذلك . إلا أن يكون
من جهة حل أو أثر ذي صلاح فحسن كاهنا ، لكن لا يجب تكفينه فيه ، بل للوارث
إبداله لاتقائه إليه موت اللوثة ، ولو أعدله قبرا يدفن فيه فيلبيح أن لا يكره ، لأنه
للاعتبار بخلاف الكفن ، قاله الزركشي .

٦٢٥ - عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « نُهِنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا » .

٦٢٦ - عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ثُمَّ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

٦٢٥ - (عن أم عطية) نسيئة (رضي الله عنها قالت) وفي نسخة أنها قالت (نهينا) بضم النون وكسر الهاء - وفي رواية « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم » (عن اتباع الجنائز) أي الخروج معهم ، نهى تنزيه لا تحريم ، بدليل قولها (ولم يعزم علينا) بضم الياء وفتح الزاي مبنيًا للفعل : أى نهيا غير محم - فكأنها قالت : كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم ، وهذا قول الجمهور ، ورخص فيه مالك ، وكرهه للشافعية ، وقال أبو حنيفة : لا يبلغى ، واستدل للجواز بما رواه ابن أبي شيبة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان في جنازة ، فرأى عمر رضي الله عنه امرأة فصاح بها ، فقال : دعها يا عمر » الحديث ، وأما ما رواه ابن ماجه وغيره مما يدل على التحريم فضعيف .

٦٢٦ - (عن أم حبيبة) رملة ، أم المؤمنين (رضي الله عنها) أنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) نفى بمعنى النهي على سبيل التأكيد (أن تحد) بضم أوله وكسر ثانيه (على ميت فوق ثلاث) أي ثلاث ليالى كما جاء مصرحاً به في رواية ، والوصف بالإيمان فيه إشعار بالتعليل ، فإن من آمن بالله ولقائه لا يخترى على مثله من العظام (إلا على زوج) فإنه يحل لها أن تحد عليه ، بمعنى يجب ، للاجتماع على وجوب ذلك المستند لحديث أم عطية الذى وقع فيه التصريح بالنهي عن الكحل وعن لبس ثوب مصبوغ وعن الطيب (أربعة أشهر وعشراً) من الأيام بليالها ، سواء فى ذلك الصغيرة والكبيرة والدخول بها وذات الأقراء وغيرها ، وكذا الذمية ، تعيد المرأة بالإيمان جرى على الغالب ، فإن

٦٢٧ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِامْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ ، فَقَالَ : « اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي » فَقَالَتْ : إِلَيْكَ عَنِّي ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبِّ بِمُصِيبَتِي ، وَلَمْ تَعْرِفْهُ ، فَقِيلَ لَهَا : إِنَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَتَتْ بَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

الذي كذا ، ومثلها فيما يظهر المعاهدة والستانة ، وهذا مذهب الشافعية والجمهور ، وقال أبو حنيفة : لا يجب على الزوجة الكناية بل يختص بالمسألة أخذاً من التقييد بالإيمان في هذا الحديث ، وكذا التقييد بالأربعة أشهر وعشر جرى على الغالب أيضاً فإن للعدة بالوضع عليها الإحداد ، سواء قصرت للدة أم طالت ، والإحداد لغة النزع ، وشرعاً : ترك الزينة والطيب ، ويقال « الجداد » بالجيم — من جدت الشيء قطعت لأنها انقطعت عن الزينة .

٦٢٧ — (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم ، بامرأة تبكي عند قبر) وفي رواية « فسمع منها ما يكره » أى من نوح أو غيره ، ولم تعرف المرأة ولا صاحب القبر ، لكن في رواية لاسم ما يشعر بأنه ولدها ، ولفظه « تبكي على صبي لها » وصرح به في مرسل يحيى بن كثير ، ولفظه « قد أصيبت بولدها » (فقال) عليه الصلاة والسلام لها : يا أمة الله (اتقى الله واصبري) قال الطبري : أى خافى الله ولا تجزعى ليحصل لك الثواب (فقالت : إليك عني) أى تنح واجد ، فهو من أسماء الأفعال (فإنك لم تصب) بضم اللنة القوية وفتح الصاد مبنيًا للفعول (بمصيبتي) وفي رواية « فإنك خلو من مصيبي » بكسر الخاء المصنوعة وسكون اللام — خاطبته بذلك (و) الجال أنها (لم تعرفه) إذ لو عرفته لم تخاطبه بهذا الخطاب (قيل لها) وفي رواية « فمر بها رجل فقال لها » : (إنه النبي صلى الله عليه وسلم) وفي الأخرى أن القائل لها هو الفضل بن عباس ، وزاد مسلم في رواية له « فأخذها مثل اللوت » أى من شدة الكرب الذي أصابها لما عرفت أنه النبي ، وإنما اقتبسه عليها التي صلى الله عليه وسلم لأنه من تواضعه لم يكن يستعجب الناس وراعه إذا مشى كما تارة الملوك والكبراء ، من ما كانت فيه من شاغل الوجد والبكاء (فأنت بآب النبي صلى الله

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ بَوَائِينَ ، فَقَالَتْ : لَمْ أَعْرِفَكَ ، فَقَالَ :
« إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدَمَةِ الْأُولَى » .

٦٢٨ — عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : أُرْسِلَتْ ابْنَةُ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم ، فلم تجد عنده بوابين يمنعون الناس من الدخول عليه ، وأنت بذلك لأنه لا
قيل لها إنه النبي صلى الله عليه وسلم استشرت خوفا وهيبة في نفسها ، فتصورته أنه مثل
الملك له حاجب أو بواب يمنع الناس من الوصول إليه ، فوجدت الأمر بخلاف
ما تصورته (قالت) معذرة عما سبق منها حيث قالت إليك عني (لم أعرفك) فاعذرنى
من تلك الردة وخشوتها (فقال) لها عليه السلام (إنما الصبر) أى السكامل (عند
الصدمة الأولى) وهو أول نزول المصيبة ، لأنها ترد على القلب بقتة فيكون لها صولة
وشدة ، فإذا صبر الشخص حينئذ كان صبره محمودا فيرتب عليه جزيل الثواب ، بخلاف
ما بعد ذلك ، فإن الشخص على طول الأيام يسأو ويتصبر كما هو مشاهد لأرباب الصواب
فكأنه عليه الصلاة والسلام يقول لها : دعى الاعتذار ، فلن من شمتنى أن لا أغضبه
إلا لله ، وانظرى إلى تقويتك عن نفسك الجزيل من الثواب بالجزع وعدم الصبر أول
خفاة المصيبة ، فاعتقر لها عليه السلام تلك الجفوة لصدورها منها في حال مصيبتها به ،
وبين لها أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال ؛ فهو الذى يرتب عليه الثواب ،
وقد قيل : إن المرء لا يؤجر على المصيبة لأنها ليست من صنعه ، وإنما يؤجر على حسن
نيتة وجعل صبره ، وقيل : يؤجر عليها وإن لم يصبر .

واستدل به على زيارة القبور ، سواء كان الزائر رجلا أو امرأة ، وسواء كان المزور
مسلمًا أو كافرًا ، لعدم الاستئصال في ذلك ، قال النووي : وبالجواز قطع الجمهور ، وعلى
مندوبة للرجال مكروهة للنساء ، إلا إذا أُرْمِ على زيارتهن جزع واجتماع محرم فتحرم ،
ثم يندب لمن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثله قبور سائر الأنبياء
والأولياء .

٦٢٨ — (عن أسامة بن زيد رضى الله عنها قال : أرسلت بنت النبي صلى الله

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ أَنْ ابْنَا لِي قُبُضَ فَأَتَيْنَا ، فَأَرْسَلَ يُقْرِئِهِ السَّلَامَ
وَيَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ
مُسَمًّى ، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقَسِّمُ عَلَيْهِ لِيَأْتِيَنِيهَا ،
فَقَامَ وَمَعَهُ

عليه وسلم) أى زئبب كما عند ابن أبي شيبة (إليه أن ابناي قبض) أى فى حال القبض
ومعالجة الروح ، وأطلق القبض مجازا باعتبار أنه فى حالة كحالة النزع ، والابن للذكور
هو على بن أبى العاص بن الربيع ، وفى رواية أن بنتا لى ، وهى أمانة بنت زئبب من
زوجها المذكور ، واستشكل كل منهما بأن عليا عاش حتى ناهض الحلم ، وأن النبي صلى
الله عليه وسلم ، أودقه على راحلته يوم الفتح ، وبأن أمانة عاشت بعد النبي صلى الله
عليه وسلم حتى تزوجها على بن أبى طالب وقتل عنها ، وأجيب بأنه لا مانع أن الله تعالى
أكرم نبيه صلى الله عليه وسلم لما سلم الأمر إليه وصبر ابنته ولم يملك مع ذلك عليه من
الرحمة والشفقة بأن عافى ابنها أو بنتها خلاصا من تلك الشدة ، وعاش أو عاشت تلك
الطلة ، وقيل : بنت النبي صلى الله عليه وسلم ، هى رقية ، وابنها هو عبد الله بن عثمان
ابن عفان ، فإنه لما توفي وضعه النبي صلى الله عليه وسلم فى حجره وقال : إنما يرحم الله
من عباده الرحماء ، وقيل : هى فاطمة ابناها هو محسن ، فإنه مات صغيرا ، وجمع
البرماوى بين ذلك باحتمال تعدد الواقعة فى بنت واحدة أرسلت أو بنتين زئبب فى على
أو أمانة أو رقية فى عبد الله بن عثمان أو فاطمة فى ابنها محسن بن على (فأتنا ، فأرسل)
عليه السلام (يقرئ) بضم الباء (السلام) عليها (ويقول : إن الله ما أخذ ، وله
ما أعطى) أى الذى أراد أن يأخذه هو الذى كان أعطاه فإن أخذ أخذا هو له ، وقدم
الأخذ على الإعطاء وإن كان متأخرا فى الواقع لأن للقيام يقتضيه ، وما فى اللومعين
مصدرية ، أى إن الله الأخذ والإعطاء ، أو موصولة والمائد عنوف كما تقرر للدلالة على
العموم فيدخل فيه الولد وغيره (وكل شيء عنده) أى وكل من الأخذ والإعطاء عند الله ،
أى فى علمه (بأجل مسمى) مقدر مؤجل (فلتصبر ولتحتسب) أى تقصد بصبرها وجه
الله وطلب ثوابه (فأرسلت إليه) صلى الله عليه وسلم حال كونها (تقسم عليه ليأتيها
فقام) ووقع فى رواية أنها راجته مرتين ، وإنما قام فى ثالث مرة (ومعه) وفى نسخة

سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ،
وَرِجَالٌ ، قَرِيعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّبِيِّ وَنَفْسُهُ تَتَفَقَّعُ كَأَنَّهَا
شَرٌّ ، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ ، فَقَالَ سَعْدُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا هَذَا ؟ قَالَ :
« هَذِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ
عِبَادِهِ الرَّحَمَاءَ » .

٦٢٩ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : شَهِدْنَا بِنْتًا

معه (سعد بن عبادة ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورجال) آخرون
ذكر منهم في غير هذه الرواية عبادة بن الصامت وأسامة راوى الحديث ، فمشوا إلى
أن دخلوا بيتها (فرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبي) أوالصبية ، ورفع بالراه
وفي رواية بالدال ، وفي أخرى أنه وضع في حجره عليه السلام (ونفسه تتفقق) بتأين
في أوله — أى تضطرب وتحرك ، أى كلما صار إلى حالة لم يثبت ، بل ينتقل إلى أخرى
لقربه من الموت ، والجملة حالية (كأنها شئ) بفتح الشين المعجمة وتشديد النون —
أى قرية خلقة بإسية (ففاضت) وفي نسخة « ففاضت » (عينه) صلى الله عليه وسلم
بالسكاء ، ويؤخذ منه أن السكاء العارى عن النوح لا يؤاخذ به الباكي ولا الميت (فقال
سعد) هو ابن عبادة (يا رسول الله ما هذا) وفي رواية أنه قال له « تبكى وتنهى عن
البكاء » (قال هذه) الدمنة التى تراها (راحة) أى أثر رحمة (جعلها الله) تعالى (فى
قلوب عبادِهِ) فهى ناشئة عن حزن القلب بغير تعدل لاستدعاء فلا يؤاخذ عليها (وإِنَّمَا)
وفي نسخة فإِنَّمَا (يرحم الله من عباده الرحماء) بالنصب على أن مكافأة ، والرفع على
أنها موصولة : أى إن الذين يرحمهم الله من عباده الرحماء ، جمع رحيم من صيغ المبالغة
ومقتضاه أن رحمة الله تعالى خاصة بمن عنده رحمة تامة ، بخلاف من فيه أدنى رحمة ،
لكن ثبت في حديث أبى داود وغيره « الراحمون يرحمهم الرحمن » والراحمون :
جمع راحم ، فيشمل من فيه أدنى رحمة ، ولذا أضاف الرحمة فيه إلى الرحمن ، بخلاف
ما تقدم فإنه أضافها إلى اسم الجلالة الدال على التعظيم .
٦٢٩ — (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : شهدنا بنتا) أى جنازة بنت

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ ، قَالَ : فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ ، قَالَ : فَقَالَ : « هَلْ فِيكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارَفِ اللَّيْلَةَ ؟ » فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ : أَنَا ، قَالَ : « فَأَنْزِلْ » ، فَنَزَلَ فِي قَبْرِهَا .

٦٣٠ — عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ اللَّيْتُ يُعَذِّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » فَبَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَتْ : رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ

(لرسول الله صلى الله عليه وسلم) وكان ذلك سنة تسع ، وهي أم كلثوم زوج عثمان رضى الله عنه ، لارقة لأنها توفيت وأبوها يبدر ، ولم يشهد جنازتها (قال : ورسول الله صلى الله عليه وسلم) جملة وقت حالاً (جالس على) جانب (القبر) قال : فرأيت عليه تدمعان (بفتح الليم) (قال : فقال) عليه السلام (هل فيكم رجل لم يقارف الليلة) بقاف ثم فاء — أى يقارف الذنب ، وقيل : لم يجامع تلك الليلة ، وفي رواية « لا يدخل رجل قارف الليلة » فتحنى عثمان (فقال أبو طلحة) زيد بن سهل الأنصارى (أنا) لم أقارف الليلة ؛ قيل : والسر في إشارتي أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جواريه تلك الليلة فتلطف عليه السلام في منعه من النزول في قبر زوجته ، حيث لم يصيبه أنه اشتغل عنها تلك الليلة بذلك ، لكن يحتمل أنه طال مرضها ، واحتاج عثمان إلى الوقاع ، ولم يكن يظن أنها تموت تلك الليلة ، وليس في الخبر ما يقتضى أنه قد واقع بعد موتها ، بل ولا حين احتضارها (فقال) عليه السلام لأبي طلحة (فانزل) بالفاء (قال : فنزل في قبرها) .

وفيه دليل على جواز البكاء من غير نوح .

٦٣٠ — (عن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنْ اللَّيْتُ لِيُعَذِّبَ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ) وهو ما فيه نياحة . بخلاف ما لا نياحة فيه (فبلغ ذلك) أى قول عمر المذكور (عائشة . رضى الله عنها بعد موت عمر رضى الله عنه) أى بلغه لها عن ابن عباس رضى الله عنه (فقالت : يرحم الله عمر) قال الطيبي : هذا من الآداب الحسنة على منوال

وَاللّٰهُ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللّٰهَ كَيْتَدَّبُ الْمُؤْمِنَ
بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، لَكِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 « إِنَّ اللّٰهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » وَقَالَتْ : حَسْبُكُمْ
الْقُرْآنُ (وَلَا تَزُرُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى) .

قوله تعالى « عفا الله عنك لم أذنت لهم » فاستغريت من عمر ذلك القول فعملت قولها
 يرحم الله عمر ذلك تمهيداً ، ودفعاً لما يوحش من نسبته إلى الخطأ (والله ما حدث رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إن الله يعذب للؤمن يبكاء أهله عليه) يحتمل أن يكون جزمها
 بذلك لكونها سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم تصريحاً باختصاص العذاب بالكافر
 أو فهمت ذلك من القرآن (ولكن) بسكون النون وتشديدها قوله (رسول الله)
 مرفوع أو منصوب (صلى الله عليه وسلم قال : إِنَّ اللّٰهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ
عَلَيْهِ . وقالت : حَسْبُكُمْ) أى كافيكم أيها المؤمنون (القرآن) أى بعضه . وهو قوله
 تعالى (ولا تزروا زرة) أى لا تحمل نفس وزرة أى مذنبية (وزر أخرى) أى ذنب
 نفس أخرى ، فلا تؤاخذ نفس بذنب غيرها ، قال الخطابي : الرواية إذا ثبتت لم يكن
 في دفعها سبيل الظن ، وقد رواه عمر وابنه ، وليس فيها حكمة عائشة ما يرفع روايتهما
 لجواز أن يكون الخبران صحيحين معاً . ولا منافاة بينهما ، فالبيت إنما تلزمه العقوبة بما
 تقدم من وصيته إليهم به وقت حياته ، وكان ذلك مشهوراً من مذاهبهم وهو موجود في
 أشعارهم ، كقول طرفة بن العبد :

إذا مت فأتيني بما آتا أهله وشقي على الحبيب يا ابنة معبد
 وعلى ذلك حل الجمهور قوله « إِنَّ اللّٰهَ لَيُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » كما مر ، وبه قال
 المزني وإبراهيم الحري وأخرون من الشافعية وغيرهم ، فإذا لم يوص به البيت لم يعذب
 قال الرازي : ولك أن تقول : ذنب الميت الأمر بذلك ، فلا يختلف عذابه بامتلاكهم
 وعنده ، وأجيب بأن الذنب على السبب يعظم بوجود السبب ، وشاهده حديث « من
 سن سنة سيئة » وقيل : للتعذيب الملازمة له بما يندبه به أهله كما روى أحمد
 من حديث أبي موسى مرفوعاً « الميت يجذب يبكاء الحى » ، إذا قالت النائحة :
 وأعضده وأناصره وأكسياه جيد الميت وقيل له : أنت عضدها أنت ناصرها أنت

٦٣١ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى يَهُودِيَةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا ، فَقَالَ : « إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا » .

٦٣٢ — عَنِ الْمُنِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنْ كَذَبَ عَلَى لَيْسَ ككَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ ، مِنْ كَذَبٍ عَلَى مُتَعَمِّدٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ »

كلمتها » وقال : الشيخ أبو حامد : الأصح أنه محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب .

٦٣١ — (عن عائشة رضى الله عنها قالت : مر النبي صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكي عليها أهلها . قال : إنهم ليكون عليها وإنها لتعذب في قبرها) أى بكفرتها في حال بكاء أهلها لا بسبب البكاء .

٦٣٢ — (عن المنيرة) بن شعبة (رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن كذبا على) بفتح الكاف وكسر الذال المعجمة (ليس ككذب على أحد) غيرى فإن (من كذب على متعمدا فليتبوأ) أى فليخذ (مقعده) مسكنه (من النار) فهو أشد في الإثم من الكذب على غيره ؛ لأن الكذب عليه ينتشر فيبقى ضرره إلى يوم القيامة ، وأنى بذلك ليقيد أن الوعيد على ذلك منعه أن يغير عنه عالم يقلل .

(وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من نيح عليه) بكسر النون وسكون التحتية وفتح الحاء مبنيا للفعول من الماضى (يحذب) بضم الباء مبنيا للفعول مجزوم بمن شرطية ، وفيه استعمال الشرط ماضيا والجواب مضارعا ، ويجوز الرفع ف تكون من موصولة أو شرطية على تقدير فإنه يحذب ، وفي نسخة من ينح بضم أوله وفتح النون وجزم المهمله ، وفي أخرى من ينح بضم أوله وبعد النون ألف على أن من موصولة

بِمَا نِيحُ عَلَيْهِ .

٦٣٣ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا يَدْعُو الْجَاهِلِيَّةِ» .

٦٣٤ — عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ بَلَغْتُ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرْتُنِي إِلَّا ابْنَةٌ،

(بِمَا نِيح عليه) بإدخال حرف الجر على «ما» فهي مصدرية غير ظرفية، أي مدة النوح عليه.

٦٣٣ — (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس منا) أى من أهل سنتنا ولا من المبتدئين بهدينا، وليس المراد خروجه عن الدين، لأن المعاصي لا تخرج عنه عند أهل السنة، نعم إن اعتقد حلها كفر، وعن سفيان أنه كره الخوض في تأويله، وقال: ينبغي أن يمسك عنه ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر (من لطم الخدود) أو غيرها من بقية الوجه، وإنما جمع وإن كان ليس للإنسان إلا خدان فقط لأنه في مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى القسمة على الآحاد، أى كل من لطم خديه فليس منا (وشق الجيوب) بضم الجيم - جمع جيب، من جابه أى قطعه قال الله تعالى: «الذين جابوا الصخر بالواد» وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس للبدن (ودعا بدعوى) أهل (الجاهلية) وهى زمان الفترة قبيل الإسلام، بأن قال فى بكائه ما يقولون بما لا يجوز شرعا كواجلاء واعضداه، ففعل ذلك حرام؛ لما فيه من عدم الرضا بالقضاء.

٦٣٤ — (عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمودني) بالمد للهمزة (عام حجة الوداع) سنة عشر من الهجرة (من وجع) اسم لكل مرض (اشتد بى) أى قوى على (قُلْتُ: إِنِّي قَدْ بَلَغْتُ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى) أى بلغ غايته وعدته (وأنا ذو مال، ولا يرتنى) من الواد (إلا ابنة) قيل هى عائشة، وقيل: هى أم الحكم الكبرى، والمراد لا يرتنى من أصحاب الفروض، فلا ينافى

أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلَاثِي مَالِي ؟ قَالَ : « لَا » قُلْتُ : بِالشَّطْرِ ؟ فَقَالَ : « لَا »
 ثُمَّ قَالَ : « الثَّلَاثُ ، وَالثَّلَاثُ كَبِيرٌ - أَوْ كَثِيرٌ - إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ
 خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي
 بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا ؛ حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِئِ امْرَأَتِكَ »

أنه كانت له عصابة سواها ، وهذا قاله قبل أن يولد له الذكور (أفأصدق بثلاثي مالى)
 بهزة الاستفهام على الاستخبار (فقال) عليه السلام : (لا) تصدق بالثلثين (قُلْتُ)
 أصدق (بالشطر) أى بالنصف ، وفي نسخة « فالشطر » بالفاء والرفع بالابتداء ،
 والخبر محذوف ، أى فالشطر أصدق به ، والنصب بفعل محذوف ، أى أوجب الشطر ،
 والجبر بالعطف على سابقه (فقال) عليه السلام : (لا) تصدق بالشطر (ثم قال)
 عليه الصلاة والسلام : (الثالث) بالرفع فاعل بفعل محذوف ، أى يكفيك الثلث ، وأخير
 مبتدأ محذوف ، أى للشروع بالثالث ، أو مبتدأ حذف خبره ، أى الثلث كاف ، والنصب
 على الإغراء ، أو بفعل مضمَر ، أى أعطى الثلث (والثالث كبير) بالوحدة مبتدأ وخبر
 (أو) شك من الراوى (كثير) بالثلاثة (إنك أن تذر) بالذال المعجمة أى ترك
 (ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة) أى فقراء (يتكففون الناس) أى يطلبون
 الصدقة من أكف الناس ، أو يسألونهم بأكفهم ، وأن تذر بفتح الهمزة على أنها
 مصدرية ، فهى وصلتها فى محل رفع على الابتداء والخبر خير ، وبكسرهما على أنها
 شرطية ، والأصل كما قاله ابن مالك إن تركت ورثتك أغنياء فخير ، أى فهو خير لك ،
 حذف فاء الجواب كقوله تعالى : « إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ » أى فالوصية ، على
 ما أخرجه الأخفش ، ثم عطف على قوله « إنك أن تذر » ما هو علة للهى عن الوصية
 بأكثر من الثلث ، فقال : (وإنك لن تنفق نفقة تبتنى بها وجه الله) أى ذاته (إلا
 أجرت) بضم الهمزة مبنيًا للمفعول (بها) أى بتلك النفقة (حتى ما تجعل) أى الذى
 يجعله (فى فِئِ امْرَأَتِكَ) عند ملاعبتها ، وحق عاطفة على الضمير المحرور ، ولم يعد الجار
 جرياً على طريقة الكوفيين ، والتقدير : إلا أجرت بتلك النفقة التى تبتنى بها وجه الله
 حتى بالشئ الذى يجعله فى فِئِ امْرَأَتِكَ ، أو على النصب للتقدم ، والتقدير : لن تنفق
 نفقة حتى الشئ الذى يجعله فى فِئِ امْرَأَتِكَ .

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْلَفْتُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ فَقَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ.
فَتَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا أَزْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً، ثُمَّ لَمَّا كَانَ أَنْ تُخْلَفَ
حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمُضْ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ
وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ» لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ يَرْتَنِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ.

ويؤخذ من ذلك: أن للباح إذا قصد به وجهه الله صار طاعة ويثاب عليه، وقد نبه عليه
بأحسن الحظوظ الدينية التي تكون في المادة عند الملاعبة وهي اللقمة في فم الزوجة،
فإذا قصد بأبعد الأشياء عن الطاعة وجهه الله تعالى يحصل به الأجر، فغيره
بالبطريق الأولى.

قال سعد: (فقلت يا رسول الله أخلف) بضم الحمة وفتح اللام للشدة مبنياً
للفعل، وفي نسخة «أخلف» بهزة الاستفهام، يعني بمكة (بعد أصحابي) المنصرفين
مكاً إلى المدينة (قال) عليه السلام: (إنك لن) وفي نسخة «أن» (تخلف) بعد
أصحابك بمكة (فتعمل عملاً صالحاً، إلا ازددت به) أي بالعمل الصالح (درجة ورفعة
ثم لك أن تخلف) أي بأن يطول عمره، ففي الكلام شبه استخدام: أي إنك لن
تموت بمكة، وهذا من إخباره عليه السلام بالمقنيات، فإنه عاش حتى فتح العراق،
ولعل هنا للتعقيق وإن كانت في الأصل للترجي (حتى ينتفع بك أقوام) من المسلمين بما
يفتحه الله على يديك من بلاد الشرك، ويأخذه المسلمون من الضنائم (ويضربك
آخرون) من المشركين المهالكين على يديك وجندك (اللهم أَمْضْ) بهزة قطع من
الإمضاء وهو الإنقاذ، أي أتمم (لأصحابي هجرتهم) التي هاجروها من مكة إلى
المدينة (ولا تردهم على أعقابهم) بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالم فيخيب
قصدهم، قال الزهري فيما رواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عنه (لكن
البائس) بالوحدة والهمزة آخره سين مهملة - الذي عليه أثر البؤس، أي شدة الفقر
والحاجة (سعد بن خولة يرتني) له رسول الله صلى الله عليه وسلم (بفتح المثناة التحتية
وسكون الراء وبالثالثة أي يتحزن عليه) (أن مات بمكة) بفتح الهمزة: أي لأجل موته
بالأرض التي هاجر منها، ولا يجوز الكسر على إرادة الشرط؛ لأنه كان انقضى وتم.

٦٣٥ - عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ وَجِعَ وَجَعًا ، فَفُشِيَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ فِي حَجَرٍ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ ، فَبَكَتْ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ : أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ بَرِيءٌ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَرِيءٌ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ » .

٦٣٦ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ

فهذا ليس من مرأى الموتى ، وإنما هو من إشفاق النبي صلى الله عليه وسلم من موته . بمكة بعد هجرته منها ، وكان يجب أن يموت بغيرها ، كقولك : أنا أرثي لك مما جرى عليك ، كأنه يتعزى عليه ، وهذا ليس بمرفوع ، وإنما هو مدرج من قول الزهري . كما مر .

٦٣٥ - (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه أنه وجع) بكسر الجيم (وجعا) بفتحها : أى مرض مرضا ، زاد ابن عساكر « شديدا » (فُشِيَ) بضم . الثين أى أغشى (عليه ورأسه في حجر امرأة من أهله) بثلاث الحاء - أى حضنها ، وتلك المرأة هى زوجته أم عبد الله بنت أبي دومة ، وقيل : اسمها صفية بنت دهمون . وكان أبو موسى حينئذ أميرا على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه (فبكت فلم يستطع) أى أبو موسى (أن يرد عليها شيئا ، فلما أفاق قال : أنا بَرِيءٌ) وفى نسخة « إني بَرِيءٌ » (مما يرى) بكسر الراء (منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بَرِيءٌ مِنَ الصَّالِقَةِ) بالصاد المهملة والوقف - أى الراضة صوتها فى المصيبة (والحالقة) شعرها (والشاقة) التى تشق ثوبها ، أى أنا بَرِيءٌ من فعلين ، أو مما يستوجبان من العقوبة ، أو من عهدة ما لزمنى من بيانه . وأصل البراءة الاتصال ، وليس المراد التبرى من الدين والخروج منه ، قاله القاضى وقال النووي : يحتمل أن يراد به ظاهره وهو البراءة من فعل هذه الأمور .

٦٣٦ - (عن عائشة رضى الله عنها قالت : لما جاء النبي) بالنصب على المفعولية -

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ ابْنَ حَارِثَةَ ، وَجَعْفَرَ ، وَابْنَ رَوَاحَةَ ، جَلَسَ يُعْرِفُ فِيهِ
الْحَزْنَ ، وَأَنَا أَنْظُرُ مِنْ صَائِرِ الْبَابِ - شَقَّ الْبَابِ - فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ :
إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ ، وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ ، فَذَهَبَ ، ثُمَّ أَتَاهُ
الثَّانِيَةَ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهِنَّ لَمْ يُطِيعْنَهُ ، فَقَالَ : « إِنَّهِنَّ » فَأَتَاهُ

(صلى الله عليه وسلم قتل) بالرفع على الفاعلية (ابن حارثة) بالمهملة والمثلثة ، وانه
هو زيد (و) قتل (جعفر) هو بن أبي طالب (و) قتل (ابن رواحة) هو عبد الله
في غزوة مؤتة . وجواب لما قوله (جلس) عليه السلام أى فى المسجد كما فى رواية أبى
داود (يعرف منه الحزن) جملة حالية ، أى جلس حزينا ، وعبر بذلك إشارة إلى أنه
صلى الله عليه وسلم كظم الحزن كظما ، وكان ذلك القدر الذى ظهر فيه من جملة
البشرية ، قالت عائشة رضى الله عنها : (وأنا أنظر) جملة حالية (من صائر الباب)
بالصاد المهملة المفتوحة والمهمزة بعد ألف كلاين وتامر ، وهكذا فى الرواية . والمعروف
فى اللغة « صير الباب » بكسر الصاد وسكون التنحية ، وفسرته عائشة أو من روى
عنها بقوله : (شق الباب) بفتح الشين للجمعة ، والجرح على البدية ، أى الموضع الذى
ينظر منه ، وأما الشق بالكسر فهو الناحية . ، ولا يناسب هنا (فأتاه) عليه السلام
(رجل) لم يعرف اسمه (فقال : إن نساء جعفر) أى امرأته أسماء بنت عميس الخثعمية
ومن حضر عندها من النساء من أقارب جعفر وأقاربها ومن فى معانها ، وليس
لجعفر امرأة غير أسماء كما ذكره بعض العلماء بالأخبار . (وذكر بكاءهن) جملة حالية
من ضمير قاله ، سدت مسد خبر إن ، وتقدير سيكون أى برفع صوت ونوح ، أو نبح ،
ولو كان مجرد بكاء لم يته عنه لأنه رحمة (فأمره) عليه السلام (أن ينهأهن) عن
بفلهن (فذهب) فنهأهن فلم يطعنه ، لسكونه لم يسند النهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فجوز أن من تلقا نفسه (ثم أتاه) أى أتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم للمرة
(الثانية ، فأخبر أنهن لم يطعنه) وفى نسخة « فأتاه الثانية لم يطعنه » ، أى قال إنه
تهأهن فلم يطعنه (فقال) عليه السلام : (انههن) وفى نسخة « انهض » أى لتهيهن ،
فذهب فنهأهن فلم يطعنه لملهن ذلك على أنه من قبل نفس الرجل (فأتاه) أى الرجل

الثالثة فقال : والله لقد غلبتنا يا رسول الله ، فرحمت الله قال : « فاحش في أفواههم التراب » .

٦٣٧ — عن أنس رضي الله عنه قال : مات ابن لأبي طلحة ، وأبو طلحة خارج ، فلما رأت امرأته أنه قد مات هيأت شيئا ونحته في جانب البيت ، فلما جاء أبو طلحة قال : كيف التلام ؟ قالت : قد هدأت نفسه وأرجو أن يكون قد استراح ،

الذي صلى الله عليه وسلم المرة (الثالثة قال : والله غلبتنا يا رسول الله) بلفظ جمع المؤنثة الثانية ، وفي نسخة « غلبتنا » بلفظ المفردة للمؤنثة الغالبة ، وفي أخرى زيادة والله لقد (فرحمت) عائشة (أنه) صلى الله عليه وسلم (قال) للرجل لما لم يتبين : (فاحش) بضم اللامثة أمر من حاشو ، أو بكسرهما أيضاً من حتى يحش (في أفواههم التراب) ليسد محل النوح فلا يتمكن منه ، وللرأد المبالغة في الزجر .

٦٣٧ — (عن أنس رضي الله عنه قال : مات ابن لأبي طلحة) زيد بن سهل الأنصاري ، وابنه هو أبو عمير صاحب النخيل ، كما قاله ابن جبان وغيره ، وكان غلاما صبيحا ، وكان أبو طلحة يحبه حباً شديداً ، فلما مرض حزن عليه حزنا شديدا حتى تضعف (وأبو طلحة خارج) عن البيت (فلما رأت امرأته) هي أم سليم ، وهي أم أنس بن مالك (أنه قد مات هيأت شيئا) أي أعدت طعاما وأصلحته ، وهيأت شيئا من حلها ، وتزيت لزوجها تمرضا للجانح ، أو هيأت أمر الصبي بأن غسلته وكففته وحفظته وسخت عليه ثوبا كما في بعض طرق الحديث : فهو أولى (ونحته) بفتح النون والحاء للمهلة للشدة أي جلسته (في جانب البيت ، فلما جاء أبو طلحة قال) لها (كيف التلام ؟ قالت : هدأت) أي سكنت (نفسه) يسكون الفاء واحدة الأنفس تعني أن نفسه كانت قلقة مزعجة لعارض المرض فسكنت بالموث ، ووطن أبو طلحة أن مرادها أنها سكنت بالثوم لوجود العافية ، وفي نسخة « هدأت نفسه » بإسقاط التاء مع فتح الفاء واحد الألفاس ، أي سكن لأن المريض يكون نفسه غالبا ، فإذا زال مرضه سكن ، وكذا إذا مات ، وفي رواية « أمسى هادئا » (وأرجو أن يكون قد استراح) معنى أم سليم من نكد الدنيا

قَبَاتَ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ اغْتَسَلَ ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ ،
فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْهُمَا ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كَلَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَبَارِكَ لَكُمَا فِي
كَلْبَتِكُمَا » قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : فَرَأَيْتُ لَهُ تِسْعَةَ أَوْلَادٍ كُلُّهُمْ
قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ .

وتعيا ، ولم تجزم بذلك أدبا أو لعدم علمها بأن الطفل لا عذاب عليه ، ففوضت الأمر
إلى الله تعالى مع وجود رجائها بأنه استراح من نكد الدنيا (وطن أبو طلحة أنها صادقة)
أى بالنسبة إلى ما فهمه من كلامها ، وإلا فهي صادقة بالنسبة إلى ما أرادت بما هو في
نفس الأمر ، ولذا ورد « إن في العارض لمنوحة عن الكذب » وهذا من أحسنها
قال أنس (قبات) أى معها كناية عن جماعها (فلما أصبح اغتسل) وفي رواية قريبة
إليه المشاء فتشى ثم أصاب منها ، وفي أخرى ثم تصنعت له أحسن ما كانت تصنع قبل
ذلك فوقع بها ، وليس ما صنعت من التطيع ، وإنما فعلته إغارة لزوجها على الرضا
والتسليم ، ولو أعلمته بالأمر في أول الحال تسكد عليه وقته ولم يبلغ الغرض الذى
أرادته (فلما أراد) أبو طلحة (أن يخرج أعلمته أنه قد مات) وفي رواية عند مسلم
قالت : يا أبا طلحة أرأيت لو أن قوما أعاروا أهل بيت عارية فطلبوا عاريتهم ألهم أن
ينعموا ؟ قال : لا ، قالت : فاحتسب ابنك ، فغضب وقال : تركتني حق تلطخت ثم أخبرتني
بأنى (فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بكل ما كان منها) بضمير اللؤثة المفردة
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعل الله أن يبارك لسكفا في ليلتكما) لعل هذا
يعنى ليت ، بدليل دخول أن على خبره ، وفي رواية لهما في ليلتهما بضمير الغائب ، وفي
رواية : اللهم بارك لهما في ليلتهما ، وفيه إشارة إلى أن المراد بما قبله الدعاء وإن كان لفظه
لفظ الخبر ، وفي أخرى فولدت عبد الله (قال رجل من الأنصار) اسمه عبادة بن رفاع
ابن رافع بن خديج (فرأيت له تسعة أولاد كلهم قد قرأوا القرآن) وفي رواية فرأيت لهما
أى من ولد ولدهما عبد الله الذى حملت به تلك الغيلة من أبى طلحة ، وليس المراد أن
كلهم منهما من غير واسطة خلافا لما يومه ظاهر تلك الرواية ، وعند البيهقي وغيره
فولدت « له غلاما ، قال عبادة : فلقد رأيت لذلك الغلام سبعة بنين » وجمع بينهما

٦٣٨ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَخَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَبِي سَيْفٍ الْقَيْنِ - وَكَانَ ظَنَرًا لِإِبْرَاهِيمَ - فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِبْرَاهِيمَ فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ ، ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَذَرِفَانِ ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ :

وبين رواية تسعة - بتقديم التاء على السين - بأن المراد بالسبعة من ختم القرآن كله ، وبال تسعة من قرأ معظمه ، وذكر ابن سعد وغيره من أهل العلم بالأنساب من قرأ القرآن وحمل السلم من أولاد عبد الله بن أبي طلحة ، وهم : إسماعيل ، ويعقوب ، وعيمر ، وعمر ، ومحمد ، وعبد الله ، وزيد ، وقاسم .

٦٣٨ — (وعنه رضى الله عنه قال : دخلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سيف) بفتح السين (القين) بفتح القاف وسكون التحتية آخره نون - أى الحديد ، واسمه البراء بن أوس الأنصارى ، أى دخلنا عليه بيته (وكان ظنرا) بكسر الظاء المعجمة وسكون الهَمْزة - أى زوج للرضعة (لإبراهيم) ابن النبي صلى الله عليه وسلم والرضعة زوجة أم سيف وحى أم بردة واسمها خولة بنت النضر الأنصارية النجارية (فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم إبراهيم ، وقبله وشمه) فيه مشروعية تقبيل الولد وشمه ، وليس فيه دليل على فعل ذلك بالميت ؛ لأن هذه إنما وقعت قبل موت إبراهيم عليه السلام ، نعم روى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته ، وروى البخارى أن أبا بكر رضى الله عنه قبل النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته ؛ فلا صدقائه وأقاربه تقبيله (ثم دخلنا عليه) أى على أبي سيف (بعد ذلك وإبراهيم يجود بنفسه) أى يخرجها ويدفعها كما يدفع الإنسان ما له يجود به - (فجعلت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم تذرِفان) بالتدال للمعجمة وكسر الراء وبالفاء - أى يجرى دمعهما (فقال له عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه : وأنت يا رسول الله) يواو العطف على مخوف ، تقديره : الناس لا يصبرون عند اللصائب ويتعجبون وأنت يا رسول الله تفعل كعملهم مع حثك على الصبر ونهيك عن الجزع (فقال) عليه السلام (فتح البدي ٢)

« يَا ابْنَ عَوْفٍ إِنَّهَا رَحْمَةٌ » ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأُخْرَى ، فَقَالَ : « إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضَى رَبَّنَا ، وَإِنَّا لَفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ » ..

(يا ابن عوف إنها) أى الحالة التى شاهدها منى (رحمة) أى ناشئة عن رحمة ورقة وشفقة على الولد تبعث عند التأمل فيها هو عليه ، وليست يجزع وقلة صبر كما توهمت (ثم أتبعها) عليه الصلاة والسلام (بأخرى) أى أتبع الدمعة الأولى بدمعة أخرى ، أو أتبع الكلمة الأولى الجملة وهى قوله إنها رحمة بكلمة أخرى مقصلة (فقال) صلى الله عليه وسلم (إن العين تدمع ، والقلب) بالنصب والرفع (يحزن) لرقته من غير سخط لقضاء الله .

وفيه : جواز الإخبار عن الحزن ، وإن كان كتمه أولى ، وجواز البكاء على الميت قبل موته وكذا بعده ، لأنه صلى الله عليه وسلم بكى على قبر بنت له ، رواه البخارى ، وزار أمه فبكى وأبكى من حوله ، رواه مسلم ، لكنه قبل الموت أولى ، لأنه بعده يكون أسفا على ما فات ، فيكون خلاف الأولى ، كذا نقله النووى فى المجموع عن الجمهور ، لكنه نقل فى الأذكار عن الشافعى والأصحاب أنه مكروه ، لحديث « إذا وجبت فلا تبكين بأكية » قالوا : وما الوجوب يارسول الله ؟ قال « الموت » رواه الشافعى وغيره بأسانيد صحيحة .

قال السبكي : وينبغى أن يقال : إن كان البكاء لركة على الميت وما يخفى عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة فلا يكره ويكون خلاف الأولى ، وإن كان للجزع وعدم التسليم فى القضاء فيكره أو يحرم ، وهذا كله فى البكاء بصوت ، أما مجرد دمع العين العارى عن القول والفعل المنوع فلا منع منه ، كما قال عليه الصلاة والسلام (ولا تقول إلا ما يرضى ربنا ، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون) أضاف الفعل إلى الجارحة تنبيها على أن مثل هذا لا يدخل تحت قدرة العبد ، ولا يكلف الانكشاف عنه ، وإن كانت الجارحة امتنعت فصارت هى الفاعلة لا هو ، ولهذا قال « وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون » فبدر يصيغ الفعول لا بصيغة الفاعل ، أى ليس الحزن من فعلنا ، ولكنه واقع بنا من غيرنا ، ولا يكلف الإنسان بفعل غيره ، والفرق بين دمع العين ونطق

٦٣٩ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اشْتَكَيْ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ وَجَدَهُ فِي غَاشِيَةِ أَهْلِهِ ، فَقَالَ : « قَدْ قَضَى ؟ » قَالُوا : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَبَكَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمُ بُكَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكَوْا ، فَقَالَ : « أَلَا تَسْمَعُونَ إِنَّا اللَّهُ »

اللسان أن النطق يملك ، بخلاف السمع ، فهو للعين كالنظر ، ألا ترى أن العين إذا كانت مفتوحة نظرت شاء صاحبها أو أبي ، فالفعل لها ، ولا كذلك نطق اللسان فإنه لصاحب اللسان ، قاله ابن النير .

٦٣٩ — (عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنهما قال : اشتكى) أى مرض (سعد بن عباد) بسكون العين فى الأول ، وضمها فى الثانى مع تخفيف اللوحدة (شكوى له) بغير تنوين (فأناه النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يعوده مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص وعبد الله بن مسعود) رضى الله عنهم (فلما دخل عليه) النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه (وجده فى غاشية أهله) بنين وشين محببتين بينهما ألف - الذين يغشونه للخدمة والزيارة : ، وفى رواية « فى غاشية » - بالتنوين وإسقاط لفظ أهله - والراد بها النشبة من الكرب - ويقويه رواية مسلم « فى غشيته » أى ما يشاء من كرب الوجع الذى فيه ، لا للوت ، لأنه يرى من هذا المرض وعاش بعده زمانا (فقال) عليه الصلاة والسلام (قد قضى) بمحذف الهمزة - أى قد خرج من الدنيا بأن مات (قالوا) وفى نسخة فقالوا (لا يا رسول الله) أى لم يقض (فبكى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى القوم) الحاضرون (بكاء النبي صلى الله عليه وسلم بكوا ، فقال) عليه الصلاة والسلام (ألا تسمعون إن الله) بكسر الهمزة استئنافا ، لأن قوله « ألا تسمعون » لا يقتضى مفعولا ، لأنه جمل كاللازم ، أى توجدون السماع ، ويحتمل فتحها فيكون ذلك مفعول

لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ التَّيْنِ وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ بِرَحْمٍ ، وَإِنْ لَلَّيْتَ مُعَذِّبُ يَبْكَا أَهْلُهُ عَلَيْهِ .

٦٤٠ - عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ التَّيْبَةِ أَنْ لَا نَنُوحَ ، فَمَا وَفَّتْ مِنَّا امْرَأَةٌ غَيْرَ خَمْسٍ : أُمُّ سَلِيمٍ ، وَأُمُّ الْعَلَاءِ ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةُ مُعَاذٍ ، وَامْرَأَتَانِ ، أَوْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ ، وَامْرَأَةُ مُعَاذٍ ، وَامْرَأَةُ أُخْرَى . »

تسمعون (لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ، ولكن يعذب بهذا) أى إن قال شراً (وأشار إلى لسانه ، أو رحم) بهذا ، أى إن قال خيراً (وإن لبت يعذب يبكاء أهله عليه) أى إن كان فيه نوح ونحوه ، وقد أوصى لبت بذلك عند موته كما مر .

٦٤٠ - (عن أم عطية) نسية رضى الله عنها) قالت : أخذ علينا النبي صلى الله عليه وسلم عند البيعة) بفتح اللوحدة - أى لما بايعهن على الإسلام (أن لا تنوح) على ميت ، وأن مصدرية ، وهذا يدل على أن النوح منهى عنه (فما وفّت) بتشديد الفاء ، ويجوز تخفيفها (منا امرأة) بترك النوح - أى ممن بايع معها فى الوقت الذى بايعت فيه من النسوة للسلمات (غير خمس) نسوة ، وليس المراد أنه لم يترك النياحة من النساء السلمات غير خمس ، وغير بالرفع والنصب (أم سليم) بضم السين وفتح اللام - خبر مبتدأ محذوف ، أى إحداهن أم سليم ، وبالجر بدل من خمس نسوة ، وكذا يقال فيما بعد ، واسم أم سليم سهلة بنت ملحان ، على اختلاف فيه ، وهى والدة أنس رضى الله عنه (وأم العلاء) بفتح العين وللد - الأنصارية (وابنة أبي سبرة) بفتح السين للهمة وسكون اللوحدة - وهى (امرأة معاذ) بن جبل (وامرأتين) بالجر ، وفى نسخة « وامرأتان » بالرفع على مامر (أو ابنة أبي سبرة ، وامرأة معاذ) شك من الراوى ، هل ابنة أبي سبرة هى امرأة معاذ أو غيرها ، واستظهر ابن حجر رواية الواو (وامرأة أخرى) .

٦٤١ - عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ جَنَازَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاشِياً مَعَهَا فَلْيَقُمْ حَتَّى يُخَلِّقَهَا أَوْ يُخَلِّفَهُ أَوْ تُوَضَّعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُخَلِّفَهُ » .

٦٤٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ أَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ وَهَمَّا فِي جَنَازَةٍ ، فَجَلَسَا قَبْلَ أَنْ تُوَضَّعَ ، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ فَقَالَ : قُمْ ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَانَا عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : صَدَقَ » .

٦٤١ - (عن عامر بن ربيعة) صاحب المصنفين (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : إذا رأى أحدكم جنازة) وفى نسخة الجنازة بالتحريف (فإن لم يكن ماشياً معها) بأن كان جالساً فى الطريق (فليقم) إن كان جالساً ، أو يقف إن كان راكباً ، سواء كانت جنازة مسلم أو ذى حظية للذى يقبض الأرواح (حتى يخلقها) بضم اللام التثنية وفتح الحاء وتشديد اللام للكسورة - أى يتركها وراءه (أو يخلفه) أى تتركه وراءها ، ونسبة ذلك إليها عجاز ، لأن المراد حاملها (أو توضع) أى الجنازة على الأرض من أعناق الرجال (من قبل أن يخلفه) وأو لتقسيم ، لالتسك .

واختلف فى القيام للجنازة ، فذهب الشافعى إلى أنه غير واجب ، وهذا الحديث منسوخ أو محمول على الاستصحاب ، والراجع عند الشافعية أن القيام لها مكروه ، وقيل : مستحب ، وكذا ذهب إلى التسليم أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف ومحمد وغيرهم ، وذهب بعضهم إلى وجوب القيام أخذاً بظاهر الأحاديث .

٦٤٢ - (عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه أخذ بيد مروان) بن الحكم بن أبى العاص الأموى (جلسا قبل أن توضع الجنازة) أى على الأرض (فقال أبو سعيد) سعد بن مالك الحدرى رضى الله عنه لمروان : (قم ، فوالله لقد علم هذا) يعنى أباهريرة (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا عن ذلك) أى الجلوس قبل وضع الجنازة (فقال أبو هريرة رضى الله عنه : صدق) أى أبو سعيد ، فيستحب لمن كان مع الجنازة أن

٦٤٣ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : مَرَّتْ بِنَا جَنَازَةٌ فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقُمْنَا ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ ، فَقَالَ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا » .

٦٤٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرَّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ ؛

لا يجلس قبل أن توضع عن أعناق الرجال على الأرض ، وأما من مرت به فليس عليه من القيام إلا بقدر ما يمر عليه أو توضع عنده كأن يكون بالمصلى مثلاً ، وقد مر ما يتعلق بذلك القيام .

٦٤٣ - (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال: مرت بنا جنازة ، قام لها النبي صلى الله عليه وسلم وقفا) وفي نسخة « ققمنا » بالفاء ، وفي أخرى « له » أى قمنا لأجل قيامه (ققمنا : يا رسول الله إنها جنازة يهودى ، فقال عليه الصلاة والسلام : إذا رأيتم الجنازة) أى سواء كانت لمسلم أو ذمى (ققموا) زاد فى رواية « إن الموت فزع » وهو مصدر جرى مجرى الوصف للبالغة ، أو على تقدير مضاف أى ذو فزع ، وعند ابن ماجه « إن الموت فزعا » أى القيام لها لصعوبة الموت وتذكره ، لا لدات الليت .

٦٤٤ - (عن أبي سعيد الخدرى) سعد بن مالك الأنصارى (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا وضعت الجنازة) أى الليت على التعش (واحتملها الرجال على أعناقهم) فيه إشارة إلى أن الحمل يكون من الرجال دون النساء ، لا يقال هو إخبار فكيف يكون حجة على منع النساء ، لأننا نقول : كلام الشارع مهما أمكن يحمل على التيسير ، لا مجرد الإخبار عن الواقع ، وفى حديث أنس عند أبي يعلى قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة ، فرأى نوسة ، فقال : أحمّلنها ؟ قلن : لا ، قال : أتدفعن ؟ قلن : لا ، قال : فارجعن مأزورات غير مأجورات ، فالحمل حينئذ خاص بالرجال ، وإن كان لليت امرأة لضعف النساء غالباً ، وقد ينكشفه منهن شيء لو حملن فيكره لهن الحمل لذلك ، نعم إن لم يوجد غيرهن تعين عليهن

فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ : قَدَّمُونِي ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ :
يَا وَيْلَهَا أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا ؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ ، وَلَوْ
سَمِعَهُ لَصَيِقَ .

٦٤٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكَ صَالِحَةٌ فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا إِلَيْنَا ،

(فَإِنْ كَانَتْ) الجنائزة (صالحة قالت) قولاً حقيقياً بحروف وأصوات خلقها الله تعالى
(قدموني) لثواب العمل الصالح الذي عملته ، وفي رواية « قدموني » مرة ثانية (وإن كانت
غير صالحة قالت : يا ويلها) أي يا حزني احضر فهذا أوانك ، وكان القياس أن يقول
يا ويل ، ولكنه أضيف إلى الغائب حملاً على اللحن ، كأنه لما أبصر نفسه غير صالحة نفر
عنها وجعلها كأنها غيره ، أو كره أن يضيف الويل إلى نفسه (أين تذهبون بها) قائله
لأنها تعلم أنها لم تقدم خيراً ، وأنها تقدم على ما يسوءها فنكره القدوم عليه (يسمع
صوتها) للسكر بذلك الويل (كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعه لصيق) أي مات ، وفي
نسخة « صيق » بخذف اللام ، قال ابن بطال : وإنما يتكلم روح الجنائزة ، لأن الجسد
لا يتكلم بعد خروج الروح منه ، إلا أن يردها الله إليه ، اهـ ، وهذا بناء منه على أن
الكلام شرطه الحياة ، وليس كذلك ، إذا كان الكلام الحروف والأصوات فيجوز أن
يخلق في الميت ويكون الكلام النفس قائماً بالروح ، وإنما تسمع الأصوات ، وهو
المراد من الحديث .

٦٤٥ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أنه (قال :
أسرعوا بالجنائزة) إسراراً خفياً بين المثلث للعتاد والحب ؛ لأن ما فوق ذلك يؤدي إلى
إقطاع الضعفاء ومشقة الحامل فيكره ، وهذا إن لم يضره الإسراع ، فإن ضره فالتأني
أفضل ، فإن خيف عليه تميرا أو استعجاراً أو استفاخاً زيد في الإسراع (فإن تك) أي
الجنائزة (صالحة) بالنصب خبر كان (غير) خبر مبتدأ محذوف ، أي فهو خير (تقدمونها
إليه) أي الخبر ، باعتبار تأويله بالثواب أو الإكرام الحاصل له في قبره ، فيسرع به
للقاء قريباً ، وفي رواية « تقدمونها إليها » بالتأنيث ، باعتبار تأويله بالرحمة أو الحسنى

وَإِنْ تَكَ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَصْمُونُهُ عَنْ رِقَابِكُمْ .

٦٤٦ — عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : مَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ فَلَهُ قِرَاطٌ ، فَقَالَ : أَكْثَرُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا ،

أو البشري ، وفي نسخة إسقاط المجرور للذكور (وإن تك) الجنابة (سوى ذلك) أى غير صالحة (فشر) أى فهو شر (تضعونه عن رقابكم) فلا مصلحة لكم فى مصاحبتهما ، لأنها بعيدة من الرحمة .

٦٤٦ — (عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قيل له) أى نال له خباب بن الأرت : (أن أبا هريرة يقول : من تبع جنازة) أى شيئا بأن مشى معها وصلى عليها ، أو تبعها بعد الصلاة حتى تدفن (فله قيراط) أى من الأجر للتلحق باليت من تجهيزه وغسله وتسكينه ودفنه والتعزية وحمل الطعام إلى أهله وجميع مايتعلق به ، وليس المراد جنس الأجر ، لأنه يدخل فيه ثواب الإيمان والأعمال الصالحة كالخج والصلاة ، وليس فى صلاة الجنابة ما يبلغ ذلك ، وحينئذ فلم يبق أن يرجع إلا إلى اليهود ، وهو الأجر العائد على مايتعلق باليت ، ويؤيده حديث أبى هريرة « من أتى جنازة فى أهلها فله قيراط » فإن تبعها فله قيراط ، فإن صلى عليها فله قيراط ، فإن انتظرها حتى تدفن فله قيراط ، رواه الزار بسند ضعيف ، قال فى الفتح : فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنابة قيراطا ، وإن اختلف مقادير القيراط ، ولا سيما بالسببة إلى مشقة ذلك العمل وسهولته ، ومقتضى هذا أن القيراط يحصل لمن صلى على الجنابة وإن لم يخرج معها من البيت ، ومقتضى التقيد فى حديث أحمد وغيره « فشى معها من أهلها » أن القيراط يختص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة ، إلا أن يجمع بأن قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع وصلى ، ومقتضاه أيضاً إن تبعها ولم يصل عليها يحصل له القيراط ، ومقتضى حديث البخارى وغيره « من شهد الجنابة حتى صلى » أنه لا يحصل القيراط إلا بمجموع الأمرين ، إلا أن يجمع بنظر ما ذكر ، فلو تعددت الجنائز وانعقدت الصلاة عليها دفعة واحدة هل تتجدد القيراط بتعدد أو لا تعدد نظراً لاتحاد الصلاة ؟ قال الأذرى : الظاهر التعدد (فقال) أى ابن عمر رضى الله عنهما (أكثر أبو هريرة علينا) لم يهتم ابن عمر بأنه

فَصَدَّقَتْ عَائِشَةُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ، فَقَالَ ابْنُ عُمرَ : لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ .

٦٤٧ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

قَالَ فِي

روى ما لم يسمع ، بل جوز عليه السهو والاشتباه لكثرة روايته ، أو قال ذلك لأنه لم يرفع له النبي صلى الله عليه وسلم ، فظن ابن عمر أنه قال برأيه اجتهدا ، فأرسل ابن عمر إلى عائشة يسألها عن ذلك (فصدقت عائشة رضى الله عنها أبا هريرة رضى الله عنه ، وقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول) أى يقول ذلك الحديث (فقال ابن عمر : لقد فرطنا) أى ضيعنا ، يقال : فرطت أى ضيعت من أمر الله (فى قراريط كثيرة) أى فى عدم للمواظبة على حضور الدفن ، كما وقع مبينا فى حديث مسلم ، ولفظه « كان ابن عمر يصلى على الجنائز ثم ينصرف ، فلما بلغه حديث أبى هريرة قال » فذكره ، والقيراط - بكسر القاف - فى اللغة : نصف دانق ، والدانق : سدس درهم ، فيكون القيراط جزءاً من اثني عشر جزءاً من الدرهم ، قاله الجوهري ، وقال ابن الأثير : هو نصف عشر الدينار فى أكثر البلاد ، وفى الشام جزء من أربع وعشرين جزءاً ، وللرأى به هنا نصيب كثير من الأجر ، مثله صلى الله عليه وسلم فى رواية البخارى بالجبيلين العظيمين ، وفى رواية مسلم بأحد ، ومثله به لأنه أعظم الجبال خلقا وأكثرها إلى النفوس للؤمننة حباً ، لأنه الذى قال فى حقه صلى الله عليه وسلم « أحد جبل يحبنا ونحبه » ويجوز أن يكون على حقيقته : بأن يجعل الله تعالى عمله يوم القيامة جسماً قدر أحد ، ويوزن ، وفى حديث واثقه عند ابن عدى « كتب له قيراطان أخفهما فى ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد » فأفادت هذه الرواية بيان وجه التخييل بجبل أحد ، وأن المراد به زنة الثواب للترتب على ذلك العمل .

٦٤٧ — (عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال فى

مَرْضِيهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ : « لَمَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ
أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » قَالَتْ : . لَوْلَا ذَلِكَ لَا بُرْزُوا قَبْرَهُ ، غَيْرَ أَنَّ أَحْسَنَ
أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا .

٦٤٨ - عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « صَلَّيْتُ وَرَاءَ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطُهَا » .

مرصه الذي مات فيه : لمن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم (هذا باعتبار
المجموع ، وإلا فالنصارى ليس لهم نبي مقبور ، أو يقال : إنهم يعتقدون نبوة بعض
حواري عيسى ، فكان لهم أنبياء مقبورون بهذا الاعتبار (مساجد) أى قبلا يصلون
إليها ، وفى نسخة « مسجدا » بالإنفراد (قالت) عائشة (ولولا ذلك) أى خيفة اتخاذ
قبره مسجدا (لأبرز قبره) بالرفع على أنه نائب فاعل ، وفى نسخة « لأبرزوا قبره »
بلفظ الجمع وضرب القبر ، أى لكن لم يبرزوه أى لم يكشفوه بل بنوا عليه حائلا (غير
أنى أخشى أن يتخذ مسجدا) وهذا قائله قبل أن يوسع المسجد ، وإلا فبعد توسيعه
جعلت الحجرة الشريفة مثلكة الشكل محدودة حتى لا يتأتى لأحد أن يصلى إلى جهة القبر
الشريف مع استقبال القبلة .

٦٤٨ - (عن سمرة) بفتح السين المهملة وضم الليم (ابن جندب) بفتح الدال
وضمها (رضى الله عنه ، قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم) أى خلفه ، وقد
يستعمل بمعنى قدام كما فى قوله تعالى : « وكان وراءهم ملك » أى أمامهم ، وهو ظرف
مكان ملازم للإضافة ونصبه على الظرفية (على امرأة) هى أم كعب الأنصارية كما فى مسلم
(ماتت فى نفاسها) فى السبيبه ، أى بسبب نفاسها ، وهو وجع الولادة (ققام عليها
وسطها) بفتح السين ، أى محاذيا لوسطها ، وفى نسخة « على وسطها » وفى أخرى
« ققام وسطها » بسكون السين وإسقاط لفظة عليها ، فمن سكن جعله ظرفا ، ومن
فتح جعله اسما ، والراد على الوجهين عجزتها ، وكون هذه المرأة فى نفاسها وصف غير
معتبر اتفاقا ، وإنما هو حكاية أمر وقع ، واختلف فى اعتبار كونها امرأة ، فاعتبره
الشافعى ، فقف الإمام والنفر ندبا عند عجزتها ، وأما الرجل فعند رأسه ثلاثا يكون

٦٤٩ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، قَالَ : لِيَتْلَمُوا أَتَهَا سُنَّةٌ » .

٦٥٠ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « التَّبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ »

ناظرًا إلى فرجه ، بخلاف المرأة فإنها في القبة كما هو الغالب ، ووقوفه عند وسطها ليسترا عن أعين الناس ، ومثلها الخنثى ، وبهذا قال أحمد وأبو يوسف ، والشهور عند الخنثى أن يقوم من الرجل والمرأة حذاء الصدر ، وقال مالك : يقوم من الرجل عند وسطه ، ومن للمرأة عند منكبيها .

٦٤٩ - (عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة ، قرأ فاتحة) وفي نسخة (بفاتحة) (الكتاب ، فقال) وفي نسخة « وقال » (لتعلموا) بالثناة الفوقية أو التحتية (أنها) أى قراءة الفاتحة في الجنازة (سنة) أى طريقة مشروعة ، فلا ينافى كونها واجبة ، وقد تقرر أن قول الصعابي « من السنة كذا » لهضم الرفع عند الأكثرين . وليس في هذا الحديث بيان محل القراءة ، وقد وقع التصريح به في حديث جابر عند البيهقي في سننه عن الشافعي « قرأ بأُم القرآن بعد التكبيرة الأولى » وفي النسائي بإسناد على شرط الشيخين عن أبي أمامة قال : « السنة في صلاة الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأُم القرآن مخافتة » وظاهر هذا تعيين كونها في الأولى ، وبه جزم الثوري في التبيان ، وهو ظاهر نصوص الشافعي ، وعليه الجمهور ، والذي رجحه للتأخرون أنه يجوز تأخيرها إلى التكبيرة الثانية أو الثالثة فتجمع مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الدعاء ، وعلى هذا فيجوز خلو الأولى عن ذكر كالراية ، وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيتمين كونها في الثانية ، والدعاء في الثالثة .

٦٥٠ - (عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (البد) للؤمن المخلص (إذا وضع في قبره) بضم الواو وكسر الضاد مبنيًا للمفعول (وتولى) بفتح التاء مبنيًا للفاعل - أى أدبر (وذهب أصحابه) هذا من باب تنازع العاملين ، وليس فيه تكرار ، لأن التولى هو الإعراض ، ولا يلزم منه الذهاب ، وجوز بعضهم فيه ضم الفوقية والواو وكسر اللام ، أى تولى أمره لكن عند مسلم وغيره « وتولى »

حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نَمَائِهِمْ أَنَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْدَاهُ ، فَيَقُولَانِ لَهُ :
 مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَيَقُولُ :
 أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ، فَيَقَالُ : انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ
 أَبَدَ لَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا ، وَأَمَّا الْكَافِرُ - أَوِ الْفَافِقُ - فَيَقُولُ : لَا أَدْرِي كُنْتُ أَقُولُ
 مَا يَقُولُ النَّاسُ ، فَيَقَالُ : لَا دَرَيْتَ

عنه أصحابه « وهو يؤيد الأول (حتى إنه) أى لليت ، والهمزة مكسورة لوقوعها
 بعد حتى الابتدائية ، كقولهم : مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ، ويمنع من الفتح وجود
 اللام في قوله : (ليسمع قرع نعالهم) يفتح القاف وسكون الراء - أى خفها إذا ولوا
 مدبرين ، وهذه جملة معترضة القصد بها بيان علم الليت بما يقع من الأحياء ، خلافا لما
 يتوهمه الجبهة (أنه ملكان) يفتح اللام ، وهما منكر ونكير عليهما الصلاة والسلام
 سيما بذلك لأنهما لا يشبه خلقهما خلق آدميين ولا ملائكة ولا غيرهم ، بل لما خلق
 منفرد بديع لا أنس فيهما للناظر إليهما ، أسودان أزرقان ، جعلهما الله تكملة للنؤمن
 ليثبت به وينصره وهتكا لستر للنافق في البرزخ من قبل أن يبعث حتى يحل عليه العذاب
 الأليم ، أعادنا الله من ذلك (فأقدها) أى أجلساه غير فزع (فيقولان له : ما كنت
 تقول في هذا الرجل محمد) بالجاء بدل أو عطف بيان ، وقوله : (صلى الله عليه وسلم)
 الظاهر أنه من كلام بعض الرواة ، ولم يقلوا ما تقول في هذا النبي أو غيره من ألفاظ
 التعظيم امتحانا للسؤل ، إذ ربما تلقن من تعظيمه بذلك ، ولكن ثبت الله الدين
 آمنوا بالقول الثابت (فيقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله ، يقال) أى فيقول للملكان
 للذكوران أو غيرهما : (انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعداً في الجنة ،
 قال النبي صلى الله عليه وسلم : فيراهما جميعاً) أى للقعدين الذين أحدهما من الجنة
 والآخر من النار أعادنا الله منها (وأما الكافر أو للنافق) شك من الراوى ، والظاهر
 هو هذا الثاني لأن الكافر لا يقول تلك المقالة (فيقول : لا أدري ، كُنت أقول ما
 يقول الناس ، يقال) أى : فيقول المنكر والنكير أو غيرهما (لا دريت) يفتح

وَلَا تَلَيْتَ ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ بَيْنَ أُذُنَيْهِ فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ .

الراء (ولا تليت) بالثناة التحتية الساكنة بعد اللام المفتوحة ، وأصله تلوت بالواو ، ويقال تلا يتلو القرآن ، لكنه قال تليت بالياء للازدواج مع دريت ، أى لا كنت داريا ولا تاليا ، أى لم تعلم نفسك ولم تقلد غيرك فيما يقول ، وقيل : المراد لا تلوت القرآن . أى لم تدر ولم تتل ، أى تنفع بدرايتك ولا بتلاوتك ، وفى نسخة « ولا أليت » . بهمة مفتوحة وسكون التاء ، وأصله الدعاء على الشخص بأنه لا تتلو إليه ، أى لا يكون لها أولاد تتلوها ، أى تتبعها ، ثم استعمل فى المعنى المذكور ، كما استعملت أدعية العرب فى غير المتبادر منها (ثم يضرب) الميت - بضم المثناة التحتية وفتح الراء مبياً للفعول - (بمطرقة) بكسر الميم (حديد) صفة المطرقة ، ومن ييانه ، أو صفة لحذوف . أى ضارب حديد ، أى قوى شديد الغضب ، والظاهر الأول ، وعند أبى داود من حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم دخل مخلا لى التجار ، فسمع صوتاً ، ففرغ - الحديث وفيه يقول له : ما كنت تعبد ؟ فيقول : لا أدرى ، فيقول : لا دريت ولا تليت ، فيضرب بمطراق من حديد بين أذنيه فيصيح ، وعنده من حديث البراء بن عازب : وبأنه الملك يجلسانه الحديث ، وفيه : ثم يقبض له أعمى أبكم بيده مرزبة من حديد . لو ضرب بها جبل لصار رمادا قال : فيضربه بها ضربة - الحديث ، وظاهره أن الضارب غير منكر ونكير ، وظاهر ما قبله أن الضارب الملك السائل له ، وهو إما منكر وإما نكير (ضربة بين أذنيه) أى أذن الميت (فيصيح صيحة يسمعا من يليه) أى الميت (إلا الثقلين) الجن والإنس ، مبياً بذلك لتقلهما بالتكليف ، أو لتقلهما على الأرض ، والحكمة فى عدم سماعهما الابتلاء ، إذ لو سمعا لكان الإيمان بذلك ضروريا ، ولأعرضوا عن التدبير والصنائع ، ونحوهما مما يتوقف عليه بقاؤهما . والمراد بمن يليه الملازمة ، لأن من للعاقل ، وقيل : يدخل غيرهم أيضاً تقلياً . وهو الأطهر .

فإن قلت : لم تمت الجن هذه الصيحة دون سماع كلام الميت إذا حمل وقال :-
قدموني قدموني ؟ .

٦٥١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى ، فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ : أُرْسَلْتُ إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ ، فَرَدَّ اللَّهُ لَهُ عَيْنَهُ

أجيب : بأن كلام الميت إذ ذاك في حكم الدنيا ، وهو اعتبار لسماعه وعظة ، فأحبه الله الجن لما فهم من قوة يثبتون بها عند سماعه ولا يصعقون ، بخلاف الإنس ؛ فإنه لو سمع لصعق ، وصحة الميت في القبر عقوبة وجزاء ، فدخلت في حكم الآخرة وليس في الحديث دلالة على جواز المشي بالنعال بين القبور ، لاحتمال أن المراد جماع الميت لذلك بعد مجاوزتهم المقبرة ؛ فهو مكروه ، لحديث عند أبي داود والنسائي وصححه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يمشي بين القبور عليه نعلان سببتان ، فقال : يا صاحب السببتين ألقى نعليك ، وكذا يكره الجلوس على القبر ، والاستناد إليه ، والوطء عليه توقيرا للميت ، إلا الحاجة : كأن لا يصل إلى ميتة إلا يوطء على بعض القبور فلا كراهة ، وأما حديث مسلم « لأن يجلس أحدكم على حجرة فتحرق ثيابه حتى تخلس إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » ففسرته رواية أبي هريرة بالجلوس للبول ، والفائط ، ويدل له رواية « من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط » .

٦٥١ - (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : أرسل) بضم الهمزة موبيا للمفعول . وقوله : (ملك الموت) نائب الفاعل ، أى أرسل الله ملك الموت (إلى موسى عليه السلام) في صورة آدمى اختارا ، وابتلاء كابتلاء الخليل بالأمر بذبح ولده (فلما جاءه) ظنه آدميا حقيقة تسور عليه منزله بغير إذنه ليوقع به مكروها ، فلما ظن ذلك عليه السلام (صكه) بالصاد المهملة - أى لطمه على عينيه التى ركبت الصورة البشرية التى جاء فيها ، دون الصورة الملائكية ، ففقأها كما صرح به مسلم في روايته ، ويدل عليه قوله الآتى هنا : « فرد الله عز وجل عليه عينه » . ويحتمل أن موسى عليه السلام علم أنه ملك الموت وأنه دافع عن نفسه الموت باللطمة المذكورة ، والأول أولى ، ويؤيده أنه جاء في قبضه ولم يخبره ، وقد كان موسى عليه السلام علم أنه لا يقبض حتى يخبر ، ولهذا ما أخيره في الثانية قال الآن (فرجع) ملك الموت إلى ربه (فقال) رب (أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت ، فرد الله عز وجل عليه عينه) ليعلم موسى إذا رأى

وَقَالَ : اَرْجِعْ فَقُلْ لَهُ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَنْ ثَوْرٍ فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ ، قَالَ : أَيْ رَبُّنَا مَاذَا ؟ قَالَ : ثُمَّ الْمَوْتُ ، قَالَ : فَالآن ، فَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَّةً بِحَجَرٍ ،

صحة عينه أنه من عند الله ، وفي نسخة « فبرد الله إليه » بلفظ المضارع وإبدال عليه بإليه (وقال : ارجع) إلى موسى (قُلْ لَهُ : يضع يده على مَنْ) - بالثناة الفوقية - أى ظهر (ثور) بالثناة (فله بكل ما غطت به يده بكل شعرة) أى بكل شعرة غطتها يده (سنة ، قال) موسى (أى رب ثم ماذا ؟) أى ماذا يكون بعد هذه السنين (قال) (الله تعالى) (ثم) يكون بعدها (الموت ، قال) موسى : (فالآن) يكون الموت ، والآن اسم لزمان الحال ، وهو الزمان الفاصل بين الماضي والمستقبل ، وقيل : هو أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ، واختار موسى الموت لما خير شوقا إلى لقاء به كنيينا صلى الله عليه وسلم لما قال : « الرقيق الأعلى » وكأنه عليه السلام لم يتجل عليه المولى بما يقضى رضاه بالموت ثم تجلى عليه بذلك فاختره ، قال وهب : خرج موسى لبض حاجته ، فمر برهط من الملائكة يحفرون قبرا لم ير شيئا قط أحسن منه ، فقال لهم : لِمَ تحفرون هذا القبر ؟ قالوا : نحب أن يكون لك ؟ قال : وددت ، قالوا فأزل واضطجع فيه وتوجه إلى ربك ، قال : ففعل ، ثم تنفس أسهل نفس ، فقبض الله روحه ، ثم سوت عليه الملائكة التراب ، وقيل : إن ملك الموت أتاه بتفاحة من الجنة فشمها فقبض روحه (فسأل الله أن يدنيه) أى يقربه (من الأرض المقدسة) أى المطهرة ، أى سأل الله تعالى الدنو من بيت المقدس ليدفن فيه (رمية بحجر) أى دنوا لورعى الراى حجرا من ذلك الموضع الذى هو موضع قبره لوصل إلى بيت المقدس ، وكان موسى إذ ذاك بالثية ومعه بنو إسرائيل ، وكان أمرهم بالدخول إلى الأرض المقدسة فامتنعوا ، فغرم الله عليهم دخولها أبدا غير يوشع وكارب ، وتيههم فى القفار أربعين سنة فى ستة فراسخ وهم ستمائة ألف مقاتل ، وكانوا يسرون كل يوم جادين فإذا أمسوا كانوا فى الموضع الذى ارتحلوا عنه ، إلى أن أفنأهم الموت ، ولم يدخل الأرض المقدسة أحد بمن امتنع أولا أن يدخلها إلا أولادهم مع يوشع ؛ ولما لم ينبأ لموسى عليه السلام دخول الأرض المقدسة لقلبة البيارين عليها ولا يمكن نبشه بعد ذلك لينقل إليها طلب القرب منها لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه ؛ وكان عمره إذ ذاك مائة وعشرين

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَلَوْ كُنْتُ نَمَّ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الْكُتَيْبِ الْأَخْضَرِ » .

٦٥٢ — عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ،

سنة ؛ وقيل : إنما طلب موسى الدنو لأن النبي يدفن حيث يموت ؛ ولا يرد يوسف عليه السلام فإن موسى نقله لا خرج من مصر ، لأن نقله بوحى فيكون خصوصية له ، وإنما لم يسأل موسى الدفن ببيت المقدس ليعمى قبره مخافة أن يعده جهنم له ، قال ابن عباس : لو علمت اليهود قبر موسى وهرون لاتخفوهما إلهين من دون الله .

وقد اختلف في جواز نقل الميت ، ومذهب الشافعي حرمة نقله من محل لآخر ليدفن فيه وإن لم يتغير ، إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس ، ومثلهما القرب من مقابر أهل الصلاح والخير ؛ لأن الشخص يقصد الجوار الحسن .

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو كنت ثم بمثلثة — أى هناك) لأرى لكم قبره إلى جانب الطريق عند الكتيب الأخضر) بالمثلثة — أى الرمل المجتمع ، وهذا ليس صريحاً في الإعلام بقبره الشريف ، ومن ثم حصل الاختلاف ؛ فقيل : بالنيه ؛ وقيل : يباب لد ؛ وقيل : ببيت المقدس ، أو بدمشق ، أو بواد بين بصرى والبلقاء ، أو بحدين بين المدينة وبيت المقدس ، أو بأريحاء وهي من الأرض المقدسة .

٦٥٣ — (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضى الله عنهما ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى) غزوة (أحد في ثوب واحد) إما بأن يجمعهما فيه لكن مع حائل بينهما من حشيش ونحوه ؛ إذ لا يجوز تجردهما في ثوب واحد حيث تتلاقى بشرتهما ؛ وإما بأن يقطعه بينهما ؛ ولذا قال بعضهم : المراد بقوله « في ثوب واحد » في قبر واحد ، وذلك جائز عند الضرورة ؛ أما في حال الاختيار فالواجب أن يدفن كل ميت في قبر واحد ؛ فلو جمع اثنان في قبر لغير ضرورة

ثُمَّ يَقُولُ : « أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ؟ » فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي الْأَحَدِ وَقَالَ : « أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُسْأَلُوا ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ .

٦٥٣ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَحَدٍ صَلَاتَهُ عَلَى اللَّيْتِ ،

حرم مطلقا على الراجع ، سواء اتحد المجلس كرجلين وامرأتين أو اختلف كرجل وامرأة ، وقيل : يكره عند اختلاف المجلس ، ويحجز بين اللتين مطلقا بتراب ندبا . هذا عند الشافعية ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا بأس أن يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد (ثم يقول) عليه الصلاة والسلام : (أيهم) أى أى القتلى ، وفى نسخة « أى الرجلين » (أكثر أخذًا للقرآن) بالنصب على التمييز أو نزع الحافض ، أى فى أخذ القرآن ، أى أعلم (فإذا أُشِيرَ لَهُ) عليه الصلاة والسلام (إلى أحدهما قدمه فى اللحد وقال) عليه الصلاة والسلام : (أنا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) أى رقيب وحفيظ عليهم ، أراقب أحوالهم وأبصرتهم من الكفر ، ويصح أن تكون على معنى اللام ، أى أنا شافع لهم هؤلاء . أو أشهد لهم بأنهم بذلوا أرواحهم وتركوا حياتهم لله تعالى . (وأمر) عليه الصلاة والسلام (بدفنهم فى دمائهم) ، ولم يسألوا ، ولم يصل عليهم) بفتح اللام - أى لم يفعل ذلك بنفسه ولا بأمره ، وعند أحمد قال : لا تغسلهم فإن كل جرح أو كدم أو دم يفوح مسكا يوم القيامة ، ولم يصل عليهم ، والحكمة فى ذلك إبقاء أثر الشهادة ، والتعظيم لهم باستثنائهم عن دعاء القوم .

وقد اختلف فى الصلاة على الشهيد المقتول فى المعركة ، فذهب الشافعية أنها حرام ، وبه قال مالك وأحمد ، وقال بعض الشافعية : معناها أنها لا تجب عليهم . لكن تجوز .

٦٥٣ - (عن عقبة) بضم العين وسكون القاف (ابن عامر) الجنبى (رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوما فصلى على أهل أحد) أى الذين استشهدوا فى وقعة التى كانت فى شوال سنة ثلاث (صلاته على الليت) بنصب صلاته ، أى مثل (١١ - فتح للبدى ٢)

ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى النَّبِيِّ ، فَقَالَ : « إِنِّي فَرَطُكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ ، وَإِنِّي
وَاللَّهِ لَا أَنْظَرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ ، وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَقَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ،
أَوْ مَقَاتِيحَ الْأَرْضِ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي ،
وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا » .

صلاته على الميت ، وكان ذلك بعد سبع سنين وشيء ، ومن قال بعد ثمان سنين فقد
جبر الكسر ، والراد أنه عليه الصلاة والسلام دعا لهم بدعاء صلاة الميت ، وفعل ذلك
كالودع للأحياء والأموات ، وليس المراد صلاة للميت المعهودة ، كقوله تعالى : « وصل
عليهم » والإجماع يدل لأنه لا يصلى عليه عندنا ، وعند أبي حنيفة المخالف لا يصلى على
القبر بعد ثلاثة أيام (ثم انصرف إلى للنبر) وفي رواية « ثم صد المنبر كالودع للأحياء
والأموات » (فقال : إِنِّي فَرَطُكُمْ) بفتح الفاء والراء - والفرط : هو الذي يتقدم
الوارد ليصلح له الحياض والدلاء ونحوهما ، أى أنا سابقكم إلى الحوض كالمهيء له
لأجلكم ، وفيه إشارة إلى قرب وفاته عليه الصلاة والسلام ، وتقدمه على أصحابه ،
ولذا كان كالودع للأحياء والأموات (وأنا شهيد عليكم) أشهد عليكم بأعمالكم ،
وكأنه باق معهم ولم يتقدمهم ، بل يبقى بعدهم حتى يشهد بأعمال آخرهم ، فهو عليه الصلاة
والسلام قائم بأمرهم في الدارين في حال حياته وموته ، وفي حديث ابن مسعود عند
البرار بإسناد جيد رفعه « حياتي خير لكم ووفاتي خير لكم ، تعرض على أعمالكم ،
فما رأيت من خير حمدت الله عليه ، وما رأيت من شر استغفرت الله لكم » (وإني
والله لأنظر إلى حوضي الآن) نظرا بطريق الكشف (وإني أُعْطِيتُ مَقَاتِيحَ خَزَائِنِ
الْأَرْضِ) إشارة إلى ما فتح على أمته من الملك والخزائن من بعده (وإني وَاللَّهِ مَا أَخَافُ
عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي) أى ما أخاف على جميعكم الإشراف ، بل على مجموعكم
لأن ذلك قد وقع من بعض (ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا) بإسقاط إحدى
التاءين (فيها) أى في خزائن الأرض المذكورة ، أو في الدنيا للصرح بها في رواية
أخرى بلفظ « ولكن أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها » والمنافسة في الشيء : الرغبة
فيه وحب الانفراد به .

٦٥٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : انْطَلَقَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ قَبَلَ ابْنَ صَيَّادٍ حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْتَقِبُ مَعَ الصَّبْيَانِ عِنْدَ أَطْمٍ بَنَى مَعَالَةَ ،

فَإِنْ قُلْتُ : حَدِيثُ جَابِرِ الْمُتَقَدِّمِ لَا يَحْتَاجُ بِهِ لِأَنَّهُ نَفِيٌّ وَشَهَادَةُ النَّفِيِّ مُرَدُّوَةٌ مَعَ مَا عَارَضَهَا فِي خَبَرِ الْإِثْبَاتِ .

أَجِيبُ : بَأَنَ شَهَادَةِ النَّفِيِّ إِنَّمَا تَرُدُّ إِذَا لَمْ يَحِطْ بِهَا عِلْمُ الشَّاهِدِ ، وَلَمْ تَكُنْ مَحْصُورَةً ، وَإِلَّا تَقْبَلُ بِالْإِتِّفَاقِ ، وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ مَعِينَةُ أَحَاطَ بِهَا جَابِرٌ وَغَيْرُهُ عِلْمًا ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْإِثْبَاتِ فَتَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ ، وَأُجَابَ الْخُتْمِيَّةُ بِأَنَّهُ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ مَا لَمْ يَتَفَسَّخِ الْمَيِّتُ ، وَالشَّهَادَةُ لَا يَتَفَسَّخُونَ وَلَا يَحْصُلُ لَهُمْ تَغْيِيرٌ ، فَالصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ لَا تَمْتَنِعُ أَى وَقْتُ كَانَ ، وَأُجَابُوا عَنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ يَوْمَ أَحَدٍ بِأَنَّهُ كَانَ لَاشْتِغَالَهُ عَنْهُمْ وَقَلَّةُ فَرَاغِهِ لِدَلَاكَ ، وَكَانَ يَوْمًا صَعَبًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَمَذَرُوا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ : إِنْ صَلَّى عَلَى الشَّهِيدِ فَحَسَنٌ ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ فَخَسَنٌ ، وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ جَابِرٍ وَعَقِبَةُ الْمَذْكُورِينَ .

٦٥٤ - (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : انْطَلَقَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ) قَالَ فِي الصَّلَاحِ : رَهْطُ الرَّجُلِ قَوْمُهُ وَقَبِيلَتُهُ ، وَالرَّهْطُ : مَا دُونَ الشُّرَةِ مِنَ الرِّجَالِ ، وَلَا يَكُونُ فِيهِمْ امْرَأَةٌ (قَبْلُ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ - أَى جِهَةِ (ابْنِ صَيَّادٍ) يَفْتَحُ الصَّادَ الْمَهْمَلَةَ بَعْدَهَا يَاءٌ مُثْنَاةٌ تَحْتِيةٌ وَحَدُّ الثَّنَاةِ أَلْفٌ ثُمَّ دَالٌ مَهْمَلَةٌ - اسْمُهُ صَافِيٌّ كِفَاضِيٌّ ، وَقِيلَ : عَبْدُ اللَّهِ ، وَكَانَ مِنَ الْيَهُودِ ، وَكَانُوا حُلَفَاءَ بَنِي النَّجَّارِ ، وَكَانَ سَبَبُ انْطِلَاقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ عُمَرَ إِلَيْهِ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ قَالَ : « وَلِدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْيَهُودِ غُلَامًا مَحْسُوحَةً عَيْنُهُ وَالْأُخْرَى طَالِمَةٌ نَافِثَةٌ ، فَأَشْفَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الدُّبْجَالُ (حَقٌّ وَجُودُهُ) أَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الرَّهْطِ ، وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ لِابْنِ صَيَّادٍ ، وَفِي نَسْخَةٍ « وَجَدَهُ » أَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَالُ كَوْنِهِ (يَلْبَسُ مَعَ الصَّبْيَانِ عِنْدَ أَطْمٍ بَنَى مَعَالَةَ) بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَالطَّاءِ - بِنَاءٌ مِنْ حَجَرٍ كَالْقَصْرِ ، وَقِيلَ : هُوَ الْحَصْنُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى أَطَامٍ ، وَبَنَى مَعَالَةَ - يَفْتَحُ الْمِيمَ وَاللَّيْنُ الْمَجْمُوعَةُ الْمُخَفَّفَةُ - قَبِيلَةٌ مِنْ

وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ الْحُلْمَ ، فَلَمْ يَشْمَرْ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ : « تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ؟ » فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الْأُمِّيِّينَ ، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ؟ فَرَفَضَهُ ، وَقَالَ : آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَقَالَ لَهُ : « مَاذَا تَرَى ؟ » قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ : يَا نَبِيَّ صَادِقٌ وَكَاذِبٌ ،

الأُنْصَارُ (وقد قارب ابن صياد الحلم) بضم الحاء واللام - أى البلوغ (فلم يشعر) أى ابن صياد (حتى ضرب النبي صلى الله عليه وسلم أى ضربه (يده) لينبهه للالتفات إليه (ثم قال لابن صياد) وفى نسخة « لابن صائد » بتقديم الألف على التنصية ، وكلاهما كان يدعى به (تشهد) بحذف همزة الاستفهام (أنى رسول الله) وفى هذا عرض للإسلام على الصبي ، ومقتضاه أنه يصح إسلامه حيثذ ، وإلا لم يعرضه صلى الله عليه وسلم على ابن صياد ، وبه أخذ أبو حنيفة وغيره ، وذهب الشافعى إلى عدم صحة إسلامه ، وأما إسلام على وهو كذلك خصوصية له ، أو لأن الأحكام قبل الفتح كانت منوطة بالتمييز دون البلوغ ، وهذا يجاب عما هنا (قال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وسلم : أتشهد أنى رسول الله ؟ فرفضه) أى النبي صلى الله عليه وسلم بالصناد المسمجة - أى ترك سؤاله أن يسلم لأسسه منه ، وفى رواية « فرفضه » بالصناد المهملة - قال بعضهم : ولعله بالسين المهملة : أى ضربه برجله ، لأن رفضه بالصناد المهملة لم يوجد فى جماهير اللغة ، وقال الخطابى : « فرفضه » بحذف الفاء بعد الراء وتشديد الصاد المهملة - أى حفظه حتى ضم بضه إلى بعض ، ومنه بيان مرصوص ، وفى رواية « فرفضه » بالثاقف بدل الفاء ، وفى أخرى « فرفضه » بالواو والثاقف (وقال) عليه السلام (آمنت بالله وبرسوله) قال بعضهم : مناسبة هذا الجواب لقول ابن صياد : أتشهد أنى رسول الله أنه لما أراد أن يظهر للقوم كذبه فى دعواه الرسالة أخرج الكلام مخرج الإنصاف ، أى آمنت برسول الله ، فإن كنت رسولا صادقا غير ملتبس عليك الأمر آمنت بك ، وإن كنت كاذبا وخطط عليك الأمر فلا ، لكنك خلط عليك الأمر فاحسأ ، ثم شرع يسأل عما يرى (فقال له : ماذا ترى) وأراد باستقطاقه إظهار كذبه المنافى لدعواه الرسالة (قال ابن صياد : يا نبي صديق وكاذب) أى أرى الرؤيا ربما تصدق وربما

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خُلِطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ » ثُمَّ قَالَ لَهُ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنِّي قَدْ خَبَّاتُ لَكَ خَبَأٌ » . فَقَالَ لَهُ
ابْنُ صَيَّادٍ : هُوَ الدُّخُّ ، فَقَالَ : « اخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ » فَقَالَ عُمَرُ :
دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ

تكذب ، وقال القرطبي : « كان ابن صياد على طريق الكهنة يخبر بالخبر فيصيح تارة
ويفسد أخرى » ، وفي حديث جابر عند الترمذي : « فقال أرى حقاً وباطلاً ،
وأرى عرشاً على الماء » (فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (خلط عليك الأمر) ،
بضم الحاء وتشديد اللام المكسورة ، وروى بتخفيفها ، أى خلط عليك شيطانك
ما يلقى إليك (ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم : إني قد خبات) بفتح الحاء المعجمة
والياء الموحدة وسكون الهمزة أى أضمرت لك فى صدرى (خبات) بفتح الحاء المعجمة
وكسر الموحدة وسكون الهمزة المثناة التحتية ثم همزة يوزن فيل ، وفي نسخة « خبأ » بفتح
الحاء وسكون الموحدة وإسقاط التنعية : أى شيئاً ، وكان الذى خبأه سورة الدخان أى
بعضها وهو قوله تعالى : « يوم تأتى السماء بدخان مبين » (فقال ابن صياد : هو
الدخ) بضم الدال المهملة ثم خاء معجمة أراد أن يقول الدخان فلم يستطع أن يتم
الكلمة ، ولم يهتد من الآية الكريمة إلا لهذين الحرفين على عادة الكهان من اختطاف
الكلمات من أوليائهم من الجن أو من هواجس النفس (فقال) له عليه الصلاة
والسلام (اخسأ) بهمزة وصل آخره همزة ساكنة - لفظ يزجر به الكلب ويتردد
أى اسكت صاغراً مطروداً (فلن تعدو قدرك) بنصب تعدو بطن ، وفي بعض النسخ
« تعد » بغير واو - قليل : حذفت تخفيفاً ، أو أن لن بمعنى لا ، أو على لغة من يجرم
بها ، و« قدرك » بالنصب إن كان تعدو بالثناء الفوقية ، وبالرفع بناء على أنه بالتحنية : أى
لا يبلغ قدرك أن يطالع بالتعيب من قبل الوحي المخصوص بالأنبياء عليهم الصلاة
والسلام ، ولا من قبل الإلهام الذى يدركه الصالحون ، وإنما قال ابن صياد ذلك من
شئ ألقاه إليه الشيطان ، إما لكون النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بذلك بينه وبين
نفسه فسمعه الشيطان ، أو حدث صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه بما أضمره ، ويدل
لذلك قول عمر رضى الله عنه : « وخبأ له رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم تأتى
السماء بدخان مبين » . (فقال عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه : دعنى يا رسول الله

أَضْرِبْ عَنْقَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَاطَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » .

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ثُمَّ انْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِيُّ بَنْ كَعْبٍ إِلَى النَّخْلِ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ ، وَهُوَ يَحْتَلُّ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ ابْنُ صَيَّادٍ ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى

أَضْرِبْ عَنْقَهُ) يَجْزَمُ أَضْرِبَ جَوَابًا لِلطَّلَبِ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ (قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ يَكُنْهُ) بِوَصْلِ الضَّمِيرِ وَهُوَ خَيْرُكَانٍ وَضَعُ مَوْضِعِ الْمُتَفَصِّلِ وَاسْمِهَا مُسْتَرٌ ، وَفِي رِوَايَةٍ « إِنْ يَكُنْ هُوَ » بِاتِّصَالِهِ ؛ لِأَنَّ الْخِتَارَ فِي خَيْرِكَانٍ الْإِتِّصَالُ ، تَقُولُ : كَانَ إِيَّاهُ ، هَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ تَبَعًا لِسَيُوبِهِ ، وَاخْتَارَ فِي الْفَتْهَةِ الْإِتِّصَالُ ، وَعَلَى رِوَايَةِ الْفَصْلِ ؛ فَلَفْظُ هُوَ تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ ، وَكَانَ تَابَةً ، أَوْ وَضَعُ هُوَ مَوْضِعُ إِيَّاهُ ، وَفِي رِوَايَةٍ « إِنْ يَكُنْ هُوَ الدِّجَالُ » (فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْأَسْلِ ، وَرَوَى بِالْجُزْمِ عَلَى لَفْظٍ مِنْ يَجْزَمُ بِلَنْ كَأَمْرٍ ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ « فَلَسْتُ بِصَاحِبِهِ ، إِنَّمَا صَاحِبُهُ عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ » (وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ) .

فَإِنْ قِيلَ : لَمْ يَأْذَنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَتْلِهِ مَعَ ادِّعَائِهِ النَّبُوَّةَ بِمَحْضَرَتِهِ ؟

أَجِبَ : بِأَنَّهُ كَانَ غَيْرَ بِالْعِزِّ ، أَوْ مِنْ جَمَلَةِ أَهْلِ الْعَهْدِ .

وَاخْتَلَفَ فِي الْمَسِيحِ الدِّجَالُ هَلْ هُوَ ابْنُ صَيَّادٍ أَوْ غَيْرُهُ ، وَالْقَائِلُ بِالثَّانِي يَحْتِجُ بِأَنَّ ابْنَ صَيَّادٍ أَسْلَمَ ، وَوُلِدَ لَهُ ، وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ وَمَكَّةَ ، وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يُرَادُوا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ كَشَفَوْا عَنْ وَجْهِهِ حَتَّى رَأَاهُ النَّاسُ .

(قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ثُمَّ انْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيْ بَعْدَ انْطِلَاقِهِ هُوَ وَعُمَرُ فِي رَهْطٍ (وَأَبِيُّ بَنْ كَعْبٍ إِلَى النَّخْلِ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ ، وَهُوَ) أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (يَحْتَلُّ) بِفَتْحِ الثَّنَاءِ التَّحِيَّةِ وَسُكُونِ الْحَاءِ لِلْمُجْعَةِ وَكسرِ الْفَوْقَةِ - أَيْ يَسْتَفْتِلُ (أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا) مِنْ كَلَامِهِ الَّذِي يَقُولُهُ فِي خُلُوتِهِ لِيَعْلَمَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ أَوْ كَاهِنٌ (قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ ابْنُ صَيَّادٍ ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى

الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْزَةٌ ، فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ يَتَقَيَّ بِجُدُوعِ النَّخْلِ ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ : يَا صَافٍ - وَهُوَ اسْمُ ابْنِ صَيَّادٍ - هَذَا مُحَمَّدٌ ، فَتَارَ ابْنُ صَيَّادٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ تَرَكَتُهُ بَيْنَ » .

٦٥٥ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَرَضَ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُودُهُ ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، فَقَالَ لَهُ : « أَسْلِمُ »

الله عليه وسلم (وهو مضطجع) الواو للعال (في قطيفة) كساء له خل (له) أى لابن صياد (فيها) أى في القطيفة (رمزة) براء من مهملتين وميمين ، وروى مجملتين ، وأصل ذلك من الحركة ، وللرأد هنا الصوت الحنفى ، وفي القاموس أنه راطن العلوج على أكلهم وهم صموت لا يستعملون لسانا ولا شفة ، لكنه صوت تديره في خياشيمها وحلقها فيفهم بعضها عن بعض ، وفي رواية « رمزة » براء مفتوحة مهملة فميم ساكنة فزاي مججمة - من الرمز وهو الإشارة ، وفي أخرى « زمرة » بالزاي للجمجمة ثم الراء للهملة بعد الميم من الزمر (فرأت أم ابن صياد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) أى والحال أنه (يتقى) أى يخفى نفسه (بجذوع النخل) بضم الجيم والذال الميم حتى لا يراه ابن صياد (فقالت لابن صياد) أمه (يا صاف) بصاد مهمللة وفاء مكسورة (وهو ابن صياد) أى اسمه ذلك (هذا محمد ، فثار ابن صياد) بالثاء المثناة والراء آخره - أى نهض من مضجعه بسرعة ، وفي نسخة « فثار » بالموحدة بدل الراء ، أى رجع عن الحالة التى كان فيها (فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو تركته) أمه ولم تعلمه بمجئنا (بين) أى ظهر لنا من حاله ما يطلع به على حقيقة أمره .

٦٥٥ - (عن أنس رضى الله عنه ، قال : كان غلام يهودى) قيل : اسمه عبد القدوس (يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ، فمرض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يهوده ، قعد عند رأسه ، فقال له) عليه الصلاة والسلام (أسلم) فعل أمر من الإسلام

فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ : أَطِيعَ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَسْلَمَ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ : « اَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ » .

٦٥٦ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَجِّسَانِهِ ،

(فنظر القلام (إلى أبيه وهو عنده) وفي رواية عند رأسه (فقال له) أبوه ، وفي نسخة إسقاط له (أطع أبا القاسم ، فأسلم) القلام ، وفي النسائي « فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله » (خرج النبي صلى الله عليه وسلم) من عنده (وهو يقول : الحمد لله الذي أنقذه) بالآلدة للمجعة — أى خلصه ونجاه (من النار) والله در القائل :

ومريض أنت عاتده قد أتاه الله بالرج

وفيه دليل على أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه أنه يعذب ، وعلى صحة إسلام الصبي ، إذ لولا ذلك ماعرضه عليه .

٦٥٦ — (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من مولود من بنى آدم (يولد إلا يولد على الفطرة) الإسلامية ، أى قبول الإسلام ، ومن زائدة في اللبتأ ، فيولد خبره ، أى ممولود يوجد على أمر من الأمور إلا على الفطرة ، وهذا عام في جميع المولودين ، وقيل : يخص به بعض المولودين واحتج بنحو حديث أبي ابن كعب قال النبي صلى الله عليه وسلم : القلام الذى قتله الحنضر طبعه الله يوم طبعه كافرا (فأبواه) أى المولود ، والفاء إما للتنقيب أو للسببية أو جزاء شرط مقدر ، أى إذا تقرر ذلك فمن تغير كان سبب تشيره أن أبويه (يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه) بتعليمهما إياه ، أو ترغيبهما فيه ، أو كونه تعالما في الدين يكون حكمه حكما في الدنيا فإن سبقت له السعادة أسلم ، وإلا مات كافرا ، فإن مات قبل بلوغه الحلم فالصحيح أنه من أهل الجنة ، وقيل : لأعبرة بالإيمان القطرى في الدنيا ، بل الإيمان الشرعى المكتسب بالإرادة والعقل ، فطفل اليهوديين مع وجود الإيمان القطرى محكوم بكفره

كَمَا تَنْتَجُ الْبَيْمَةُ بِبَيْمَةٍ جَمْعَاءَ هَلْ تُحِشُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ « ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (فَطَرَهُ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَرِيمُ) .

في الدنيا تبعاً لأبويه (كما تنتج البهيمة) بمثنائين فوقيتين أولاهما مضمومة والأخرى مفتوحة بينهما نون ساكنة ثم جيم مبنياً للمفعول ، أى تلك البهيمة (بهيمة) بالنصب على المفعولية (جمعاء) بفتح الجيم وسكون الليم ممدودا - نعت لبهيمة ، أى لم يذهب من يدها شئ ، سميت بذلك لاجتماع أعضائها (هل تحسون) بضم أوله وكسر ثانيه - أى هل تبصرون (فما من جدعاء) بفتح مفتوحة ودال مهملة ساكنة ممدودا - أى مقطوعة الأذن أو الأنف أو الأطراف ، والجملة صفة أو حال ، أى بهيمة مقول فيها هذا القول أى كل من نظر إليها قال هذا القول لظهور سلامتها ، و « كما تنتج » في موضع نصب على الحال من الضمير المنصوب في « يهودانه » أى يهودان للولود بعد أن خلق على الفطرة حال كونه شبيهاً بالبهيمة التي جدعت بعد أن خلقت سليمة ، أو هو صفة لمصدر مخوف ، أى يغيرانه مثل تغييرهم البهيمة السليمة ، والأفعال الثلاثة تنازعت في « كما » على التقديرين (ثم يقول أبو هريرة) بما أدرجه في الحديث كما يدل له رواية مسلم ، وهي « ثم يقول أبو هريرة وقرأوا إن شئتم » (فطرة الله) أى خلقته ، نصب على الإغراء أو المصدر لما دل عليه قوله (التي فطر الناس عليها) أى خلقهم عليها ، وهي قبول الحق وتمكينهم من إدراكه ، أو ملة الإسلام ، فإنهم لو خالوا وماخلقوا عليه أدام إليه لأن حسن هذا الدين ثابت في النفوس ، وإنما يعدل عنه لآفة من الآفات البشرية كالتمقيد ، وقيل : هي لعهد المأخوذ من آدم وذريته يوم « ألت بربكم » وقد جزم البخاري في تفسير سورة الروم بأن الفطرة الإسلام ، أى قبوله كما مر ، قال ابن عبد البر : وهو معروف عند عامة السلف (لا تبديل لخلق الله) استشكل هذا مع كون الأيوبيين يهودانه إلخ ، وأجيب بأنه مؤول ، فالمراد ما ينبغي أن تبدل تلك الفطرة ، أو من شأنها أن لا تبدل ، أو الخبر بمعنى النهي (ذلك) إشارة إلى الدين المأمور بإقامة الوجه له في قوله تعالى « فأقم وجهك للدين القيم » أو الفطرة إن فسرت بالملة (الدين القيم) للمستوى الذي لا اعوجاج فيه .

٦٥٧ - عَنْ السَّيِّبِ بْنِ حَزْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لَمَّا حَضَرَتْ
 أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَوَجَدَهُ
 أَبَا جَهْلَ بْنَ هِشَامٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْأَخِيَرَةِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي طَالِبٍ : « أَيُّ عَمٍّ ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، كَلِمَةً
 أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ » ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ :
 يَا أَبَا طَالِبٍ ، أَرَضَيْتُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؟ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْزِضُهَا عَلَيْهِ .

٦٥٧ - (عن السيب) يضم الهم وفتح للمهلة والمثناة التحتية للشدة - والسعيد
 التابعي المشهور للتفق على أن مرسلاته أصح للراسل (ابن حزن) بفتح المهلة وسكون
 الزاى بعدها نون - هو وابنه صحابيان هاجرا إلى المدينة (قال : لما حضرت أبا طالب
 الوفاة) أى علاماتها قبل النزع ، وإلا لما كان ينفعه الإيمان لو آمن ، ولهذا كان ماوقع
 بينهم وبينه من المراجعة ، هكذا قال بعض الشراح ، قال فى الفتح : ويحتمل أن يكون
 انتهى إلى النزع لكن رحا النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا أقر بالتوحيد
 ولو فى تلك الحالة ، أن ذلك ينفعه بخصوصه ، ويؤيد الخصوصية أنه بعد أن
 امتنع شفع له حتى حفف عنه العذاب بالنسبة إلى غيره (جاءه النبي صلى الله عليه وسلم
 فوجد عنده أبا جهل بن هشام) مات على كفره (وعبد الله بن أبي أمية) يضم الهمزة
 (ابن النخعي) أخا أم سلمة ، وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وسلم ثم أسلم عام
 الفتح ، ويحتمل أن يكون للسيب حضر هذه القصة حال كفره ، ولا يلزم من تأخر
 إسلامه أن لا يكون شهد ذلك كما شهدها عبد الله بن أبي أمية (قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لأبي طالب : يا عم) وفى نسخة « أى عم » منادى مضاف ، ويجوز إثبات
 الباء وحذفها (قل لا إله إلا الله كلمة) نصب على البدل أو الاختصاص (أشهد لك بها
 عند الله) أشهد مرفوع ، والجملة فى موضع نصب صفة لكلمة (فقال أبو جهل وعبد الله
 بن أبي أمية : يا أبا طالب أترغب) بهجرة الاستفهام الإنكارى ، أى أترغب (عن ملة
 عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرضها عليه) بفتح أوله وكسر

وَيُعَوِّدَانِ لِعِلَّةِ الْمَقَالَةِ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ : هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمَا وَاللَّهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَتَمْ أَنَّهُ عَنْكَ » فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ) الْآيَةَ .

٦٥٨ — عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْفَرْقَدِ ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ ، وَمَعَهُ مِغْصَرَةٌ ،

الراء (ويعودان لتلك المقالة) أى أرغب عن ملة عبد المطلب (حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم) بنصب آخر على الظرفية ، أى آخر أزمته تسليمه لإمام (هو على ملة عبد المطلب) أراد بقوله هو نفسه أو قال أنا فغيره الراوى أن أنه أن يحكى كلام أبى طالب استباحاً لفظاً للذكور ، وهو من التصرفات الحسنة (وأبى أن يقول لا إله الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما) بالألف بعد الميم المخففة ، حرف تنبيه ، أو بمعنى حقاً ، وفي نسخة « أم » (والله لأستغفرن لك) أى كما استغفر إبراهيم لأبيه (ما لم أنه عنك) بضم المهملة مبنيًا للفعول ، وفي نسخة « ما لم أنه عنه » أى عن الاستغفار الدال عليه قوله لأستغفرن (فأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ) أى فى أبى طالب (ما كان للنبي - الآية) خبر بمعنى النهى .

٦٥٨ — (عن علي بن أبي طالب) رضى الله عنه (قال : كنا في جنازة في بقيق الفرقد) بفتح اللوحدة وكسر القاف ، والفرقد بفتح العين للمعجمة والقاف بينهما راء ساكنة آخره دال مهمل : ما عظم من شجر العوسج ، كان ينبت فيه ، فذهب الشجر وبقي الاسم لازماً للسكان ، وهو مدفن أهل المدينة (فأَتَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ) هذا يدل على مشروعية للوعظة عند القبر والتذكير بالآل وأحوال الآخرة ، هذا مع ما ينضم إليه من مشاهدة القبور وتذكر أصحابها وما كانوا عليه وما صاروا إليه من أنقع الأشياء لجلاء القلوب ، وينفع الميت أيضاً ، لما فيه من نزول الرحمة وقراءة القرآن والذكر (ومعه مِغْصَرَةٌ) بكسر الميم وسكون الحاء المعجمة . والصاد للمهملة - قال في القاموس : ما يتوكل عليه كالصا ونحوه ، وما يأخذ به الملك .

فَنَكَسَ ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ
مِنْ نَفْسٍ مَنُفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ
شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ » فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا تَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا

يشير به إذا خاطب والخطيب إذا خطب ، وسميت بذلك لأنها تحمل تحت الحصر غالباً
للاستكاء عليها كما هي عادة من يتفكر في شيء حتى يستحضر معانيه ، فيحتمل أن يكون
ذلك تذكراً منه عليه الصلاة والسلام في أمور الآخرة لقرينة حضور الجنازة أو فيما
أبداه بعد ذلك لأصحابه (فنكس) بتشديد الكاف وتخفيفها - أى خفض رأسه ووطأ
به إلى الأرض على هيئة المهموم المفكر ، أو نكس الحاضرة (لجعل ينكت) بالثناة
الفوقية - أى يضرب في الأرض (بمخصرته ، ثم قال : مامنكم من أحد ، ما من نفس
منفوسة) أى مصنوعة مخلوقة (إلا كتب) بضم الكاف مبنياً للمفعول (مكانها) بالرفع
نائب فاعل : أى كتب الله مكان تلك النفس المخلوقة (من الجنة والنار) من بيانية ،
وفي روايه « إلا وقد كتب مقعده من النار أو من الجنة » وأو للتوزيع أو بمعنى الواو
وفي هذا دلالة على أن لكل أحد مقعدين كما في حديث ابن عمر (وإلا) بثبوت الواو
وفي نسخة محذوفها (قد كتبت) بالياء ، وفي نسخة محذوفها (شقية أو سعيدة) بالنصب
على الحال ، أى وإلا كتبت هي أى حالها شقية أو سعيدة ، أى كتب شقاؤها وسعادتها ،
وهذا نوع من الكلام غريب ، يحتمل أن يكون مامن نفس بدل مامنكم ، وإلا
الثانية يدل من الأولى على نسخة حذف الواو ، وأن يكون من باب اللف والنشر
للمرتب : بأن يكون الاستثناء الأول راجعاً لقوله « مامنكم من أحد » والثاني راجعاً
لنفس منفوسة ، وأن يكون فيه تعميم بعد تخصيص ، إذ الثاني في كل منهما أعم من
الأول ، فقوله « مامن نفس » أعم من « مامنكم » لتقييده بالخطاب ، وقوله كتبت
شقية أو سعيدة » أعم من الكون في النار أو الكون في الجنة ، أشار إليه الكرمانى
(فقال رجل) هو على بن أبى طالب ، وقيل : هو عمر بن الخطاب ، وقيل : أبو بكر
الصديق ، وقيل : رجل من الأنصار ، وجمع بتعدد السائلين عن ذلك ، ففي حديث
عبد الله بن عمر « فقال أصحابه : (يا رسول الله أفلا تسلك) أى نتمد (على كتابنا)
أى ما كتب وقد قدر علينا ، والفاء للتعقيب لشيء مخوف ، أى فإذا كان كذلك ألا تسلك

وَنَدَّعُ الْعَمَلَ ، فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَتَصَيِّرُهُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَتَصَيِّرُهُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ ؟ قَالَ : « أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ ، ثُمَّ قَرَأَ (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) الْآيَةَ » .

على كتابنا (ونَدَّعُ الْعَمَلَ) أى تركه (فمن كان منا من أهل السعادة فصيِّر) أى فيسبِّره القضاء (إلى عمل أهل السعادة) فهرا ، أى إلى ثمرة ذلك وهو دخول الجنة والنجاة من النار ، ويكون حاله ذلك بدون اختياره (وأما من كان من أهل الشقاوة فصيِّر) أى فيسبِّره القضاء (إلى عمل أهل الشقاوة) فهرا ، أى إلى ثمرة ذلك وهو دخول النار (قال) عليه الصلاة والسلام (أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة ، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة) وفى نسخة « فييسرون » بالسين بعد الفاء وقبل الثناة فى الموضعين ، وجمع الضمير فيهما باعتبار معنى الأهل ، وحاصل السؤال ألا تترك مشقة العمل فإننا سنصير إلى ما ندر لنا ، فلا فائدة فى السعى فإنه لا يرد قضاء الله وقدره ، وحاصل الجواب لامشقة لأن كل أحد ميسر لما خلق له ، وهو يسير على من يسره الله عليه .

قال فى شرح المشكاة : الجواب من أسلوب الحكيم ، منهم عن الانكسار وترك العمل ، وأمرهم بالتزام ما يجب على العبد من العبودية ، يعنى أتم عبيده ، ولا بد لكم من العبودية ، فليكن بما أمرتم ، وإياكم والتصرف فى أمور الربوبية ، لقوله تعالى : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » فلا تجعلوا العبادة وتركها سببا مستقلا لدخول الجنة والنار ، بل هى علامات فقط (ثم قرأ) عليه الصلاة والسلام (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى - الْآيَةَ) أى أعطى الطاعة واتقى المعصية وصدق بالكلمة الحسنى ، وهى التى دلت على كلمة التوحيد « فتنيسره » أى نهيه « لليسرى » أى للخلعة التى تؤدى إلى يسر وراحة لدخول الجنة « وأما من بخل » بما أمر به « واستغنى » بشهوات الدنيا عن نعيم العقبى « فتنيسره للعرى » أى للخلعة الموجبة للعسر والشدة . لدخول النار .

٦٥٩ — عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عُدَّ بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ » .

٦٦٠ — عَنْ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كَانَ بِرَجُلٍ جِرَاحٌ فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : بَدَرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ . حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ » .

٦٦١ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ ، وَالَّذِي يَطْعُنُ نَفْسَهُ يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ » .

وهذا الحديث أصل لأهل السنة في أن السعادة والشقاوة بتقدير الله القديم . واستدل به على إمكان معرفة الشقي من السعيد في الدنيا ، كمن اشتهر له لسان صدق وعكسه ، لأن الفعل أمانة على الجزاء على هذا الخبر ، والحق أن العمل علامة وأمانة . فيحكم بظاهر الأمر ، وأمر الباطن إلى الله ، وقال بعضهم : إن الله أمرنا بالعمل ، فوجب علينا الامتثال ، وغيب عنا للمقادير لقيام الحجة ، ونصب الأعمال علامة على ما سبق في مشيئته ، فمن عدل عنه ضل ، لأن القدر سر من أسرارهِ لا يطلع عليه إلا هو ، فإذا دخلوا الجنة كشف لهم .

٦٦١ — (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذى يخنق نفسه يخنقها فى النار) بضم النون فهما (والذى يطعننا يطعننا فى النار) بضم العين فهما ، وجوز بعضهم الفتح ، وهذا باب مجانسة العقوبات الأخروية للجنايات الدنيوية :

(٦٦٠ و ٦٦١) لم يشرح الشيخ رضى الله عنه حديث ثابت بن الضحاك ولا حديث جندب ، ولا بد أن يكونا غير موجودين فى نسخته .

٦٦٢ — عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَرُّوا بِمَنَازِقَ فَأَتْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَجِبَتْ » ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى ، فَأَتْنُوا عَلَيْهَا شَرًّا ، فَقَالَ : « وَجِبَتْ » فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : مَا وَجِبَتْ ؟ قَالَ : « هَذَا أَتْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ، وَهَذَا أَتْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجِبَتْ لَهُ النَّارُ ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ » .

ويؤخذ منه : أن جناية الإنسان على نفسه كجنايته على غيره في الإثم ، لأن نفسه ليست ملكا له مطلقا ، بل هي لله فلا يتصرف فيها إلا بما أذن له فيه ، ولا يخرج بذلك من الإسلام ، ويعلى عليه عند الجمهور ، خلافا لأبي يوسف حيث قال : لا يصلح على قاتل نفسه .

٦٦٢ — (عن أنس رضي الله عنه قال : مر) يضم للميم مبنيا للمفعول ، وفي نسخة « مروا » أي الصعابة (بمنازقة فأتوا عليها خيرا) وعند الحاكم « فقالوا كان يحب الله ورسوله ويعمل بطاعة الله ويسعى فيها » (فقال) عليه الصلاة والسلام (وجبت ، ومروا بأخرى فأتوا عليها شرا ، فقال : وجبت) واستعمال التثنية في الشر لغة شاذة ، لكنه استعمل هنا للمشاكلة لقوله « فأتوا عليها خيرا » وإنما مكنوا من الثناء بالشر مع التثنية في الحديث الصحيح عن سب الأموات لأن التثنية عن ذلك في حق غير المنافقين وغير الكفار وغير للتظاهر بالفسق والبدعة ، وأما هؤلاء فلا يحرم سبهم ، لتعذير من طرقتهم ومن الاقتداء بآثارهم والتخلق بأخلاقهم ، قاله النووي (فقال عمر بن الخطاب) رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم مستفهما عن قوله : (ما وجبت ؟ قال) عليه الصلاة والسلام (هذا أتيتم عليه خيرا فوجب له الجنة ، وهذا أتيتم عليه شرا فوجب له النار) وللمراد بالوجوب الثبوت ، وهو في صحة الوقوع كالشيء الواجب ، والأصل أنه لا يجب على الله شيء ، بل الثواب فضله والعقاب عدله ، لا يسأل عمل يفعل (أنتم شهداء الله في أرضه) وفي رواية « المؤمنون شهداء الله في الأرض » فالمراد مخاطبون بذلك من الصعابة ومن كان على صفتهم من الإيمان ، فالمحتر شهداء أهل الفضل والصدق ، لا الفسقة ؛ لأنهم قد يشنون على من كان مثلهم ، ولا من كان بينه وبينه لئيت عداوة ، لأن شهادة العدو لا تقبل .

٦٦٣ — عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ » فَقُلْنَا : وَثَلَاثَةٌ ، قَالَ : « وَثَلَاثَةٌ » فَقُلْنَا : وَاثْنَانِ ، قَالَ : « وَاثْنَانِ » ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنْ الْوَاحِدِ .

قال بعضهم : معنى الحديث أن الثناء بالخير لمن أثنى عليه أهل الفضل وكان ذلك مطابقاً لواقع دليل على أنه من أهل الجنة ، فإن كان غير مطابق فلا ، وكذا عكسه .

قال النووي : الصحيح أنه على عمومه ، وأن من مات فأنهم الناس الثناء عليه بخير كان دليلاً على أنه من أهل الجنة ، سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا ، فإن الأعمال داخلة تحت الشبهة ، وهذا الإلهام يستدل به على تعيينها ، وبهذا تظهر فائدة الثناء ، اهـ .
وروي ذلك حديث أنس عند أحمد وابن حبان والحاكم مرفوعاً « ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأدينين أنهم لا يجلون منه إلا خيراً إلا قال الله تعالى : قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون » .

٦٦٣ — (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما مسلم شهد له أربعة من المسلمين (بخير أدخله الله الجنة ، قتلنا) أي هو وغيره (وثلاثة ، قال) عليه الصلاة والسلام (وثلاثة ، قتلنا : واثنان ، فقال) عليه الصلاة والسلام (واثنان ، ثم لم نسأله عن واحد) استبعاداً أن يكفي في مثل هذا القام العظيم بأقل من النصاب ، كالشهادة بالخير الشهادة بالشر ، لكن محل ذلك فيمن غلب شره على خيره ، وعند الحاكم « إن الله ملائكة تنطق على السنة بنى آدم بما في المؤمن من الخير والشر » والظاهر أن ثناء النساء كثناء الرجال ، وأنه يكفي بأمر اثنين منهن ، وأما إنكاره عليه الصلاة والسلام على الأنصارية التي أثنت على عثمان بن مظعون بقوله « فشهداتي عليك لقد أكرمك الله » بقوله لها « وما يدريك أن الله أكرمهم » فمعمول على أنه إنما أنكر عليها القطع بأن الله أكرمهم مع أنه مغيب عنها ، بخلاف الشهادة للبيت بأفعاله الحسنة التي يتلبس بها في الحياة الدنيا .

٦٦٤ - عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أَقَامَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أَيْتُمْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ (يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ) .

٦٦٥ - عَنْ ابْنِ حُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : اطَّلَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَهْلِ الْقَلْبِ ، فَقَالَ : « هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ؟ » فَقِيلَ لَهُ :

٦٦٤ - (عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا أَقَامَ) بضم الهمزة مبدأً للمفعول (للمؤمن في قبره أي) بضم الهمزة ، أي حاله كونه مأثماً إليه ، والأي للكان منكر ونكير عليهما السلام (ثم شهد) يلفظ الماضي كعلم ، وفي نسخة بلفظ المضارع كعلم (أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله) وفي رواية مسلم « إذا سئل في القبر » أي عن ربه ونيه ودينه « يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » (فذلك قوله) تعالى (يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ) أي الذي ثبت عندهم ، وهي كلمة التوحيد ، وثبوتها : تمسكها في القلب ، واعتقاد حقيقتها ، وإلمثنان القلب بها ، وفي رواية زيادة « في الحياة الدنيا وفي الآخرة » وتثبيتهم في الدنيا : أنهم إذا فتوا في دينهم لم يزولوا عنها وإن ألغوا في النار ولم يرتابوا بالشبهات ، وفي الآخرة : أنهم إذا سئلوا في القبر لم يتوقفوا في الجواب ، وإذا سئلوا في الحشر وعند موقف الإشهد عن معتقدم ودينهم لم تدهشهم أهوال القيامة ، وبالجملته فلزم على قدر ثباته في الدنيا يكون ثباته في القبر وما بعده ، وكلما كان أسرع إجابة كان أسرع تخلصاً من الأهوال .

٦٦٥ - (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب (رضى الله عنهما قال : اطلع النبي صلى الله عليه وسلم على أهل القلب) قلب بدر سوم : أبو جهل بن هشام ، وأمية بن خلف ، وعتبة بن ربيعة ، وشيبة بن ربيعة ، وهم يعذبون (فقال) لهم : (هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً ؟) وفي نسخة « ما وعدكم ربكم حقاً » (قيل له) أي قال له عمر بن الخطاب (١٢) - فتح للبدى (٢)

أَتَدْعُو أَمْشَوَاتَا ؟ فَقَالَ : « مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ ، وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ » .

٦٦٦ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ لِلْوَقَى) » .

كما في مسلم : (أتدعو) بهجزة الاستفهام ، وفي نسخة بمخفها (أمواتا ؟ فقال) عليه الصلاة والسلام : (ما أنتم بأسمع منهم) لما أقول (ولكن لا يجيبون) أى لا يقدرّون على الجواب ، وهذا يدل على وجود حياة في القبر يصلح معها التعذيب ، لأنه لما ثبت صماع أهل القلب كلامه عليه الصلاة والسلام وتوبيخه لهم دل على إدراكهم الكلام بحاسة السمع ، وعلى جواز إدراكهم ألم العذاب بيقية الحواس ، بل بالذات .

٦٦٦ — (عن عائشة رضى الله عنها ، قالت) ردأ على رواية ابن عمر « ما أنتم بأسمع منهم » (إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم : إنهم يعلمون الآن أن ما كنت أقول لهم حق) وفي نسخة إسقاط لهم ، ثم استدلت لما نقلته بقولها (وقد قال الله تعالى : إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ لِلْوَقَى) قالوا : لا دلالة فيه على ما نقلته ، لأن الإسماع هو إبلاغ الصوت من السمع فى أذن السامع ، والله تعالى هو الذى أسمعهم : أى أبلغ صوته صلى الله عليه وسلم لهم ، وذلك لاينافى ثبوت سماعهم ، على أن الآية كما قال المفسرون — مثل ضربه الله للكفار ، أى فكما أنك لا تسمع للوقى كذلك لا تفقه كفار مكة ؛ لأنهم كالوقى فى عدم الانتفاع بما يسمعون ، وقد خالف الجمهور عائشة فى ذلك ، وقبلوا حديث ابن عمر ؛ لموافقة من رواه غيره عليه ، ولا مانع أنه صلى الله عليه وسلم قال اللفظين معاً ولم تحفظ عائشة إلا أحدهما وحفظ غيرها سماعهم بعد إحيائهم ، وإذا جاز أن يكونوا عالمين جاز أن يكونوا سامعين ، إما بأذان رؤوسهم كما هو قول الجمهور ، وإما بأذان أرواحهم فقط ، والراجح الأول ، لأنه لو كان العذاب على الروح فقط لم يكن للقبر بذلك اختصاص ، وقد قال قتادة : أحيام الله حتى أسمعهم توبيخاً أو نقيمة .

٦٦٧ — عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَتْ : « قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطِيئًا ، فَذَكَرَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ الَّتِي يَفْتَنُ فِيهَا الْمَرْءُ ، فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ ضَجَّ الْمُسْلِمُونَ ضَجَّةً » .

٦٦٨ — عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ وَجِبَتِ الشَّمْسُ ، فَسَمِعَ صَوْتًا ، فَقَالَ : « يَهُودٌ مُتَذَبُّونَ فِي قُبُورِهِمْ » .

٦٦٧ — (عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما، قالت : قام النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (خطيئاً ، فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء) بفتح اللنة التحتية وكسر الفوقية الثانية ، وفي نسخة « يفتن » بضم أوله وفتح ثالثة مبدئياً للمفعول (فلما ذكر ذلك) بتفاصيله كما يجرى ذلك على المرء في قبره (ضج المسلمون ضجة) عظيمة ، وزاد النسائي « حالت يفتن ويبن أن أفهم كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما سكنت ضجبتهم قلت لرجل قريب مني : أى بارك الله فيك ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر كلامه ؟ قال : قال : أوحى إلى أنكم تفتنون في القبور قريباً من فتنة المسيح الدجال » أى فتنة عظيمة تقرب من فتنة الدجال التي لا أعظم منها .

٦٦٨ — (عن أبي أيوب) الأنصاري رضى الله عنه (قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم) أى من المدينة إلى خارجها (وقد وجبت الشمس) أى سقطت (فسمع صوتاً) إما صوت ملائكة العذاب ، أو صوت وقع العذاب ، أو صوت للعذابين ثم كما يدل له رواية الطبراني « أنه صلى الله عليه وسلم قال : أسمع صوت اليهود يذبحون في قبورهم » (فقال : يهود تعذب في قبورهم) « يهود » مبتدأ ، و « تعذب » خبره ، أو يهود خبر مبتدأ محذوف ، أى هذه يهود ، وهو علم على القبيحة ، وقد تدخله الألف واللام ، وإذا ثبت تعذيبهم ثبت تعذيب غيرهم من المشركين ، لأن كفرهم بالشرك أشد من كفر اليهود .

٦٦٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ » .

٦٦٩ - (عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، ومن عذاب النار) تعميم بعد تخصيص ، كما أن تأليه تخصيص بعد تعميم ، وهو قوله (ومن فتنة الحياة) أى الابتلاء مع عدم الصبر والرضا ، والوقوع في الآفات ، والإصرار على الفساد ، وترك التوبة على طريق الهدى (و) من فتنة (الممات) سؤال منكرو ونكير مع الحيرة والخوف ، وعذاب القبر وما فيه من الأهوال والشدة ، قاله الشيخ أبو التيب السهروردي ، والحياة والممات : مصدران مميان بمعنى الحياة والموت (ومن فتنة للمسيح الدجال) بفتح الميم وبالسین والحاء الهملتين ، لأن أحد عيه ممسوحة ، فيكون فعلا بمعنى مفعول ، أو لأنه يمسح الأرض ، أى يقطعها في أيام معدودة ، فيكون فعلا بمعنى فاعل ، وصدر هذا الدعاء منه على سبيل العبادة والتعلم .

وفي هذا الحديث وغيره مما مر : إثبات عذاب القبر ، وأنه واقع على الكفار ومن شابهه من الموحدين ، وإثبات السؤال ، وهل هو واقع على كل أحد ؟ قيل : إنه يقع على من يدعى الإيمان إن حقاً وإن مبطلاً ، لقول عبيد بن عمير أحد كبار التابعين فيما رواه عبد الرزاق : إنما يفتن رجل مؤمن ومنافق ، وأما الكافر فلا يسأل عن محدولا يعرفه ، والصحيح أنه يسأل ، لما ورد في ذلك من الأحاديث المرفوعة الصحيحة الكثيرة الطرق ، وبذلك جزم الترمذي الحكيم ، وقال ابن القيم : في الكتاب والسنة دليل على أن السؤال للكافر وللسم ، قال الله تعالى « ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة » ويضل الله الظالمين « وفي حديث أنس في البخارى : وأما المنافق والكافر بواو العطف ، وهل يسأل الطفل الذى لا يميز ؟ جزم القرطبي في تذكرته أنه يسأل ، وهو منقول عن الحنفية ، وجزم غير واحد من الشافعية أنه لا يسأل ، ومن ثم قالوا : لا يستحب أن يلحق ، وقد صح أن الرابط في سبيل الله لا يفتن كما في حديث مسلم وغيره كشهد للمركة ، ومثله من مات في الطاعون حيث أقام بالبلد الذى وقع

٦٧٠ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عَرَضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْفُتَادَةِ وَالْعُشَى ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ،

فيه جازما بأنه لا يصيبه إلا ما قدر له ؛ فيكون نظير للرابط في سبيل الله ، والصحيح أن السؤال مرة واحدة ، وقيل : يفتن للؤمن سبعاً والكافر أربعين صباحاً ، ومن ثم كانوا يستحبون أن يطعم عن المؤمن سبعة أيام من يوم دفنه ، وهل يختص السؤال بهذه الأمة الحمدية أو يعم الأمم قبلها ؟ ظاهر الأحاديث التخصيص ، وبه جزم الحكيم الترمذى ، وجنح ابن القيم إلى التعميم ، واحتج بأنه ليس في الأحاديث ما ينفي ذلك ، وإنما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أمته بكيفية امتحانهم في القبور ، قال : والذي يظهر أن كل نبى مع أمته كذلك ، فتعذب كفارهم في قبورهم بعد سؤالهم وإقامة الحجة عليهم ، وهل السؤال باللسان العربى أم بغيره ؟ ظاهر قوله ما كنت تقول فى هذا الرجل إلى آخر الحديث أنه بالعربى ، ويستأنس له بما روى أن رجلاً مات وكان له أخ ضعيف البصر ، قال أخوه : قدفناه فلما انصرف الناس عنه وضعت رأسى على القبر فإذا أنا بصوت من داخل القبر يقول : ما ربك وما دينك وما نبيك ؟ فسمعت صوت أخى وهو يقول : الله ، قال الآخر : فما دينك ؟ قال : الإسلام ، وقيل : يسأل كل أحد بلسانه ، ويستأنس له بإرسال الرسل بلسان قومهم ، وعن البلقينى أنه بالسريانية والله أعلم .

٦٧٠ — (عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا مات للرء عرض عليه مقعده بالفتادة والعشى أى فيهما ، ويحتمل أن يجازمه جزم ليدرك ذلك وتصح مخاطبته والعرض عليه ، أو العرض على الروح فقط ، لكن ظاهر الحديث الأول ، وهل العرض مرة واحدة بالفتادة ومرة أخرى بالعشى فقط أو كل غداة وكل عشى ؟ والأول موافق للإحاديث السابقة فى سياق للسألة ، وعرض للتعدين على كل واحد (إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة) . ظاهره اتحاد الشرط والجزاء ، لكنهما متبايران فى التقدير ، ويحتمل أن يكون تقديره فمن مقاعد أهل الجنة ، أى فالمعرض عليه من مقاعد أهل الجنة ، لحذف اللبتا

وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ ، قِيْلَ : هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

٦٧١ — عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لَمَّا تَوَفَّى إِبْرَاهِيمُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ لَهُ مُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ » .

وللضاف الجبرور بن وأقيم المضاف إليه مقامه ، وفي رواية مسلم « إن كان من أهل الجنة فالجنة ، وإن كان من أهل النار فالنار » أى فالمروض الجنة أو للمروض النار ، فالخصر فيها على حذف للبدا ، ويحتمل أن يكون للحنى : فإن كان من أهل الجنة فيسر بما لا يدرك كنهه ويفوز بما لا يقدر قدره . (وإن كان من أهل النار فمن أهل النار) أى لمقعده من مقاعد أهلها ، ويعرض عليه أو يعلم بالعكس بما يسر به أهل الجنة ، وفي هذا تعميم لمن هو من أهل الجنة وتمذيب لمن هو من أهل النار ، بمعانية ما أعد الله له ، وانتظاره ذلك إلى اليوم الموعود (فيقال له) (هذا مقعدك) تستقر فيه (حتى يبعثك الله يوم القيامة) ولمسلم « حتى يبعثك إليه يوم القيامة » والضمير للمقعد ، أى هذا مقعدك تستقر فيه حتى يبعثك الله إلى مثله من الجنة أو النار ، وعند مسلم « ثم يقال : هذا مقعدك الذى تبعث إليه يوم القيامة » والضمير يرجع إلى الله تعالى ، أى إلى لقاء الله تعالى ، أو الحشر : أى هذا الآن مقعدك إلى يوم الحشر ، فيرى عند ذلك كرامة أو هوانا ينسب عنده هذا المقعد .

٦٧١ — (عن البراء) بن عازب (رضى الله عنه ، قال : لما توفى إبراهيم) ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم (عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن له مرضعاً فى الجنة) بضم الميم ، أى من بيم رضاعه ، وفي رواية « مرضعاً ترضعه فى الجنة » ويقال للمرأة مرضع إذا كان من شأنها ذلك ، فإن أرضعت بالفضل قيل مرضعة بالهاء ، وروى مرضعاً بفتح الميم مصدر أى رضاعاً ، وفي مسند الفريابي « أن خديجة رضى الله عنها دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موت القاسم وهى تبكى ، فقالت : يا رسول الله دوت لبننة ولدى القاسم ، فلو كان عاش حتى يستكمل الرضاعة لمولودى ، فقال : إن له مرضعاً فى الجنة يستكمل رضاعه ، فقالت : لو أعلم ذلك لمولودى »

٦٧٢ — عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ ، فَقَالَ : « اللَّهُ إِذَا خَلَقَهُمْ أَعْلَمَ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ » .

قال : إن شئت أمسكت صوته في الجنة ، فقالت : بل أصدق الله ورسوله « قال السبيل : وهذا من فقها رضى الله عنها ، كرهت أن تؤمن بهذا الأمر معاينة فلا يكون لها أجر الإيمان بالغيب ، نقله في الصايح .

٦٧٢ — (عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين) قيل : السائل له عائشة ، وقيل : خديجة (فقال : الله إذا خلقهم) أى حين خلقهم ، وإذا متلقاة بمحذوف : أى علم ذلك إذا خلقهم ، والجملة معترضة بين البتداء والخبر ، وليست متعلقة بأفعل التفضيل لتقدمها عليه ، ويحتمل جواز تعلّقها به لأن الظروف يتسّع فيها (أعلم بما كانوا عاملين) أى أنه علم أنهم لم يعملوا ما يقتضى تذهيبهم ضرورة أنهم غير مكلفين ، ولو كلفوا لا حتمل أن يؤمنوا ، قال ذلك قبل أن يعلم أنهم من أهل الجنة ، وهذا يشعر بالتوقف ، وقد احتج به أيضا من قال هم في مشيئة الله ، ونقل عن ابن المبارك وإسحاق ، ونقله البيهقي في الاعتقاد عن الشافعي ، قال ابن عبد البر : وهو مقتضى صنيع مالك ، وليس عنه في هذه المسألة شيء مخصوص ، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة وأطفال الكفار خاصة في المشيئة ، قال : والحجة في حديث « الله أعلم بما كانوا عاملين » وروى أحمد من حديث عائشة « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ولدان المسلمين ، قال : في الجنة ، وعن أولاد المشركين ، قال : في النار ، نقلت : يارسول الله لم يدركوا الأعمال ، قال : ربك أعلم بما كانوا عاملين ، لو شئت أمسكت تناغيهم في النار » ولكنه حديث ضعيف جدا ، وعن ابن عباس قال : كنت أقول في أولاد المشركين هم منهم حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فلقيته فحدثني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ربه أعلم بهم ، هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين ، فأمسكت عن قولي .

وقد اختلف في هذه المسألة ، فقيل : إنهم في مشيئة الله تعالى ، وقيل : في النار ، ونقل عن أحمد ، وقيل : في البرزخ بين الجنة والنار ؛ لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون

٦٧٣ — عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا ؟ » فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ قَصَّهَا ، فَيَقُولُ : « مَا شَاءَ اللَّهُ » ، فَسَأَلْنَا يَوْمًا فَقَالَ : « هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا ؟ » فَقُلْنَا : لَا ، قَالَ : « لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي فَأَخَذَا بِيَدَيَّ فَأَخْرَجَانِي إِلَى

بها الجنة ولا يبيتان يدخلون بها النار ، وقيل : إنهم خدم أهل الجنة؛ لحديث أبي داود وغيره عن أنس والبخاري من حديث سمرة مرفوعا « أولاد المشركين خدم أهل الجنة » وإسناده ضعيف ، وقيل : يصيرون ترابا ، وقيل : إنهم يمتحنون في الآخرة : بأن يرفع الله لهم نارا فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن أبي عذبة ، أخرجه البخاري من حديث أنس وأبي سعيد ، وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل ، وتعقب بأن الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء ، وأجيب بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة أو في النار ، وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك ، وقد قال الله تعالى « يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون » وقيل : إنهم في الجنة أى استقلالاً ، قال النووي : وهو الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون ، لقوله تعالى « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » وقيل بالوقف ، وقيل بالإمساك ، ولعل الفرق بينهما أن الأول يكون بعد الخوض والنظر ، بخلاف الثانى .

٦٧٣ — (عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ) وَفِي نَسْخَةِ « صَلَاةِ التَّهَادَةِ » (أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ) قَالَ : مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا) مَقْصُورٌ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ ، وَيَكْتُبُ بِالْأَلْفِ كِرَاهَةً اجْتِنَاعِ الْمُتَلَيَّنِّ (فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ) رُؤْيَا (قَصَّهَا) عَلَيْهِ (فَيَقُولُ : مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَسَأَلْنَا يَوْمًا) بِنَحْوَ اللَّامِ جَمْلَةً مِنَ الْقُلِّ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، وَيَوْمَ بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ (فَقَالَ : هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا ؟) قُلْنَا : لَا ، قَالَ : لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ (رَجُلَيْنِ) وَوَجْهَهُ الْاِسْتِدْرَاكُ أَنَّهُ كَانَ يَحِبُّ أَنْ يُعْبَرْ لَهُمُ الرُّؤْيَا ، فَلَمَّا قَالُوا مَا رَأَيْنَا ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا لَكِنِّي رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ ، وَفِي رِوَايَةِ مُلْكَيْنِ (أَتَيَانِي فَأَخَذَا بِيَدَيَّ فَأَخْرَجَانِي إِلَى

الأرض المقدسة ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ كَلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ
يُدْخِلُهُ فِي شِدْقِهِ حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ ، ثُمَّ يَقُولُ بِشِدْقِهِ الْآخَرَ مِثْلَ ذَلِكَ ،
وَيَبْلُغُهُمْ شِدْقُهُ هَذَا فَيَعْمُودُ فَيَضْنَعُ مِثْلَهُ ، قُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : انْطَلِقْ ،
فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَفَاهُ ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى
رَأْسِهِ بِنَهْرٍ - أَوْ صَخْرَةٍ - فَيَشْدُخُ بِهِ رَأْسَهُ ، فَإِذَا ضَرَبَهُ تَدَهَدَهَ ،

الأرض المقدسة) وفي نسخة « إلى أرض مقدسة » وعند أحمد إلى أرض فضاء أو
أرض مستوية ، وفي حديث علي « فانطلقا بي إلى السماء » (فإذا رجل جالس) بالرفع
ويجوز النصب (ورجل قائم بيده كلب) بفتح الكاف وتشديد اللام (من حديد)
له شعب يعلق بها اللحم ، ومن لبيان المجلس (يدخله في شدقه) بكسر الشين المعجمة
وسكون الدال المهملة - أتى يدخل الرجل القائم الكلوب في جانب فم الرجل الجالس
(حتى يبلغ) بالوحدة وضم اللام (قفاه) وفي رواية فيشرشر شدقه إلى قفاه ومنخره
إلى قفاه وعينه إلى قفاه أى يقطعه شفا ، وفي حديث علي « فإذا أنا بملك أمامه آدمى ويد
الملك كلوب من حديد فيضعه في شدقه الأيمن فيشقّه » (ثم يفعل بشدقه الآخر) بفتح
الحاء المعجمة (مثل ذلك) أى مثل ما فعل بشدقه الأول (ويلتئم شدقه هذا فيعود)
وفي رواية « فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب الآخر كما كان فيعود
ذلك الرجل » (فيصنع مثله) قال عليه الصلاة والسلام (قلت) للملكين (ما هذا)
أى ما حال هذا الرجل ، وفي نسخة من هذا أى من هذا الرجل (قالا) أى المكان
(انطلق) مرة واحدة (فانطلقنا حتى أتينا على رجل مضطجع على قفاه ورجل قائم
على رأسه بنهر) بكسر الفاء وسكون الهاء - حجر ملء الكف ، والجملة حالية (أو)
شك من الراوى (صخرة فيشدخ به) بفتح التعتية وسكون الشين المعجمة وفتح الدال
المهملة وبالحاء المعجمة - من الشدخ وهو كسر الشيء الأجوف ، والضمير للنهر ، وفي
نسخة بها (رأسه) وفي رواية « وإذا هو يهوى بالصخرة لرأسه فيتلغ » بفتح الياء وسكون
الثلثة وفتح اللام وبالتعين المعجمة - أى يشدخ رأسه (فإذا ضربه تدهده) بفتح
الدالين المهمتين بينهما هاء ساكنة - أى تدرج الحجر ، وفي حديث علي « فررت على
ملك وأمامه آدمى ، ويد الملك صخرة يضرب بها هامة الأدعى ، فيقع رأسه جانباً وتقع

فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ فَلَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَمِسَ رَأْسَهُ ، وَعَادَ رَأْسَهُ
كَأَنَّهُ هُوَ ، فَمَادَ إِلَيْهِ قَضْرَبَهُ ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَا : انْطَلِقْ ، فَانْطَلَقْنَا
إِلَى ثَقَبٍ مِثْلِ التَّنُورِ أَعْلَاهُ ضَيْقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ ، يَتَوَقَّدُ نَحْتُهُ نَارًا ،
فَإِذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا ، فَإِذَا تَحَدَّتْ رَجَعُوا فِيهَا ،
وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عَرَاةٌ ، فَقُلْتُ :

الصخرة جانباً (فانطلق إليه) أى إلى الفهر (ليأخذه) فيصنع به كما صنع (فلا يرجع
إلى هذا) الذى شذخ رأسه (حتى يلتزم) وفى رواية حتى يصح (رأسه ، وعاد رأسه
كما هو ، فماد إليه قضرابه ، قلت : لها (من هذا ؟ قالا : انطلق) مرة واحدة (فانطلقنا
إلى ثقب) بفتح اللثة وسكون القاف ، وفى نسخة « ثقب » بالنون المفتوحة وسكون
القاف أو فتحها ، وهو بمعنى الثقب بالثالثة (مثل التنور) بفتح المثناة الفوقية وضم
النون الشديتين آخره راء ما يميز فيه (أعلاه ضيق وأسفله واسع ، يتوقد) بفتح الراء
المتعنية (نحته) بفتح التاء الثانية ، أى نحت التنور (نارا) بالنصب على التمييز ،
وفاعل يتوقد ضمير عائد على الثقب ، فكأنه قال : يتوقد ناره نحته ، وفى نسخة بضم
التاء الثانية فيكون « نحته » فاعلاً ، لكنه يخالف لنصوص أهل العربية فقد صرحوا
بأن « فوق ونحت » من الظروف المسكانية التى لاتصرف ، ويجوز أن يكون فاعل
يتوقد موصولاً بفعته مخفف وبقيت صلته دلت عليه لوضوح المعنى ، والتقدير يتوقد الذى
نحته أو مانحته نارا ، وهو مذهب الكوفيين والأخفش ، وفى نسخة « يتوقد نحته
نار » بارفع على أنه فاعل يتوقد (فإذا اقترب) بالوحدة آخره من القرب ، أى إذا
اقترب القوود أو الحر الدال عليه قوله « يتوقد » وفى نسخة « فإذا أقرت » بهزمة قطع
قفاف فشتاتين فوقيتين بينهما راء - من القفرة : أى التهب وارتفع
نارها ؛ لأن القفرة النار ، وفى أخرى « ارتفعت » من الارتفاع ، وهو الصعود ،
وعند أحمد « فإذا أوقدت » (ارتفعوا) جواب إذا ، والضمير
لناس الدال عليه سياق الكلام (حتى كاد أن يخرجوا) أن مصدرية ، والخبر محذوف
أى كاد خروجهم متحققاً ، وفى نسخة « كادوا يخرجون » (فإذا تحددت) بفتح الحاء
والليم - أى سكن لها ولم يطفأ حرها (رجعوا فيها ، وفيها رجال ونساء عراة ، قلت)

مِنْ هَذَا ؟ قَالَ : انْطَلِقْ ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَعَلَى وَسْطِ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِيهِ فَرْدَةٌ حَيْثُ كَانَ ، فَجَعَلَ كُلُّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ ، فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : انْطَلِقْ ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ خَضِرَاءَ فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ ، وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصِيبَانٌ ، وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوقِدُهَا ، فَصَعِدَا بِي فِي الشَّجَرَةِ وَأَدْخَلَانِي دَارًا لَمْ أَر قط أَحْسَنَ مِنْهَا ، فِيهَا رِجَالٌ شُبُوحٌ وَشَبَابٌ

لهما (من هذا) وفي نسخة ما هذا (قال : انطلق ، فانطلقنا حتى أتينا على نهر) بفتح الماء وسكونها (من دم) وفي رواية « أتينا على نهر حسبت أنه كان يقول أحمر مثل الدم » (فيه رجل قائم ، وعلى وسط النهر رجل) بفتح السين وسكونها (بين يديه حجارة ، فأقبل الرجل الذي في النهر فإذا أراد أن يخرج) من النهر (رمى الرجل) الذي بين يديه الحجارة (بحجر في فيه) أي فيه (فرده حيث كان) من النهر (فجعل كلما جاء ليخرج) من النهر (رمى في فيه بحجر فيرجع كما كان) فيه وقوع خبر جعل التي هي من أفعال للقاربة جملة فعلية ماضوية مصدرية بكلمها ، وهو جار على الأصل وإن كان الاستعمال للطرود وقوعه فعلا مضارعا ، تقول : جعلت أفعل كذا (فقلت : ما هذا ؟ قال : انطلق ، فانطلقنا) وفي نسخة إسقاط فانطلقنا (حتى انتهينا إلى روضة خضراء فيها شجرة عظيمة) وفي رواية « فيها من كل لون الريح » (وفي أصلها شيخ وصيبان) وفي رواية « فإذا بين ظهري الروضة رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طولا في السماء ، وإذا حوله من أكثر ولدان رأيتهم قط » (وإذا رجل قريب من الشجرة بين يديه نار يوقدها) وفي رواية « فانطلقنا فأتينا على رجل كرمه الزأفة كأكره ما أنت راء رجلا مرآة ، وإذا عنده نار يحثها ويسعى حولها » (فصعدا بي) بالهقة وكسر العين (في الشجرة) التي هي في الروضة الخضراء (وأدخلاني) بالنون (دارا لم أذق أحسن منها فيها رجال شُبُوح وشباب) بالوحدة ، وفي نسخة « وشبان » بنون آخره بدل الوحدة وتشديد

وَنِسَاءً وَصِيبَانٍ ، ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَةَ فَأَدْخَلَانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ مِنْهَا فِيهَا شُيُوخٌ وَشَبَابٌ ، قُلْتُ : طَوَفْتُمَاَنِ اللَّيْلَةَ فَأَخْبِرَانِي عَمَّا رَأَيْتُمَا ؟ قَالَا : نَعَمْ ، أَمَّا الَّذِي رَأَيْتُهُ يُشْقُ شِدْقَهُ فَكَذَّابٌ يُحَدِّثُ بِالْكَذْبَةِ فَتَحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ ، فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ يَشْدَخُ رَأْسُهُ فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ ، فَكَأَمَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ يُفْعَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي الثَّنْبِ

للموحدة الأولى (ونساء وصيبان ، ثم أخرجاني منها) أى من الدار (فصعدا بي الشجرة) أيضا (فأدخلاني) وفي نسخة وأدخلاني (دارا هي أحسن وأفضل) من الأولى (فيها شيوخ وشباب) بالوحدة ، وفي نسخة وشبان (قللت) لهما (طوفاي الليلة) بطاء مفتوحة وواو مشددة ونون قبل الياء ، وفي نسخة «طوفاي» بالوحدة بدل النون (فأخبراني) بكسر الموحدة (عما رأيتم ، قالا : نعم) نخبرك (أما الذي رأيته يشق شدة) (شدة) بضم الياء وفتح الشين مبنيًا للمفعول ، وشدق بالرفع مفعول نائب عن الفاعل (فكذاب يحدث بالكذبة) بفتح الكاف ويجوز كسرها مع سكون الدال فهما ومع كسرها في الأول (فتحمل عنه) بتخفيف الميم (حتى تبلغ الآفاق) والفاء في قوله فكذاب واقعة في جواب أما التي للتفصيل ، وليست هي الفاء الواقعة في خبر الموصول كما توهمه بعضهم وإن كان مدخولها خبراً له حتى يرد عليه أن الموصول هنا خاص والغالب أن الفاء لا تقع في خبره إلا إذا كان علماً (فيصنع به) ما رأيتم من شق شدة (إلى يوم القيامة) لما يلبس عن تلك الكذبة من المفاصد (و) أما (الذي رأيته يشدخ رأسه) بضم الياء وفتح الدال من شدخ مبنيًا للمفعول ، ورأسه نائب عن الفاعل (فرجل علمه الله القرآن فنام عنه بالليل) أى أعرض عن تلاوته (ولم يعمل فيه بالنهار) ظاهره أنه يهذب على ترك تلاوة القرآن بالليل ، لكن يحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل (يفعل) ما رأيتم من الشدخ (إلى يوم القيامة) لأن الإعراض عن القرآن بعد حفظه جناية عظيمة ، لأنه يوم أنه رأى فيه ما يوجب الإعراض عنه ، فلما أعرض عن أفضل الأشياء عوقب في أشرف أعضائه وهو الرأس (و) أما العريق (الذي رأيته في الثقب) بفتح المثناة ، وفي نسخة «في الثقب» بالنون

فَهُمُ الرِّثَاءُ ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ أَكَلُوا الرِّبَا ، وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ
الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ ، وَالصَّبِيَّانُ حَوْلَهُ فَأَوْلَادُ النَّاسِ ، وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارَ
مَالِكٌ خَازِنُ النَّارِ ، وَالْدَّارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلَتْ دَارَ عَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ ،
وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشُّهَدَاءِ ،

بدل المثلثة (فهم الرثاء) وإنما جعل الموصوف عنوفاً - وهو الفريق - لأنه قد يستشكل
الإخبار عن الذي يقوله هم الرثاء ، لا سيما والمائد على الذي من قوله « والذي رأيت »
مفرد ، فروعى اللفظ تارة والمعنى أخرى (و) الفريق (الذي رأيت) في التهر آكلو
الربا ، والشيخ (السكّان) (في أصل الشجرة إبراهيم) الخليل (عليه السلام) وإنما
قدر متعلق الظروف معرفة رعاية للموصوف ، وإن كان المشهور تقديره فعلا أو اسما
منكرا ، وحذفت الفاء من قوله « آكلو الربا » ومن قوله « إبراهيم » نظرا إلى أن أما
لما حذفت حذف مقتضاها (و) أما (الصبيان) السكّانون (حوله) أي إبراهيم (فأولاد
الناس) دخلت الفاء على الخبر لأن الجملة معطوفة على مدخول أما في قوله « أما الرجل
الذي رأيت يشق شدة » والأولاد في قوله « فأولاد الناس » عام يشمل أولاد المؤمنين
وغيرهم ، فيقتضى أن أولاد الكفار في الجنة كأولاد المؤمنين ، ويصرح به ما روى
« وأما الولدان حوله فكل مولود مات على الفطرة ، فقال بعض المسلمين : يا رسول
الله فأولاد المشركين ، قال : وأولاد المشركين » فألحقهم بأولاد المسلمين في حكم الآخرة ،
ولا يعارضه ما تقدم من قوله « هم مع آبائهم » لأن ذلك في حكم الدنيا (والذي يوقد
النار مالك خازن النار ، والدار الأولى التي دخلت) فيها (دار عامة المؤمنين ، وأما
هذه الدار فدار الشهداء) هذا يدل على أن منازل الشهداء أرفع المنازل ، لكن لا يلزم
أن يكونوا أرفع درجة من الخليل عليه الصلاة والسلام ، لاحتمال أن تكون إقامته
هناك بسبب كفايته الولدان ، ومنزله في الجنة أعلى من منازل الشهداء بلارب ، كما أن
آدم عليه الصلاة والسلام في الساء الدنيا لكونه يرى نسم بنيه من أهل الخير وأهل
الشرف يفضلك ويكي مع أن منزلته هو في أعلى عليين ، فإذا كان يوم القيامة استقر كل
منهم في منزلته ، واكتفى في دار الشهداء بذكر الشيوخ والشباب لأن الغالب أن

وَأَنَا جَبْرِيلُ وَهَذَا مِيكَائِيلُ ، فَارْفَعْ رَأْسَكَ ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ ، قَالَ : ذَاكَ مَنْزِلُكَ ، قُلْتُ : دَعَانِي أَدْخُلْ مَنْزِلِي ، قَالَ : إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عَمْرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ ، فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنْزِلَكَ .

٦٧٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ أُمِّي أَفْتَلَنْتْ نَفْسَهَا وَأَظْهَنَهَا لَوْ تَكَلَّمْتَ تَصَدَّقْتُ قَهْلَ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ » .

الشيد لا يكون امرأة ولا ميبيا (وأنا جبريل وهذا ميكائيل فارفع رأسك ، فرفعت رأسي ، فإذا فوق مثل السحاب) وفي رواية « مثل الراية البيضاء » (قال ذلك) وفي نسخة ذلك (منزلك) وفي نسخة منزلتك (قلت : دعاني) أي اتركاني (أدخل منزلي ، قال : إنه بقي لك عمر لم تستكمله ، فلو استكملت) عمرك (أتيت منزلك) لكنك لم تستكمله ، فلا يقع إتيانك له الآن .

٦٧٤ - (عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : إن رجلا) هو سعد بن عباد (قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن أمي) عمرة (أفلتنت) بضم اللام الفوقية وكسر اللام مبييا للفعول - أي ماتت قلنت أي فجأة (نفسها) بالرفع نائب عن الفاعل ، وبالنصب على أنه للفعول الثاني يسقط حرف الجر والأول الضمير النائب عن الفاعل ، أو يضمن أفلتنت معنى سلبت فيكون نفسها مفعولا ثانيلا على إسقاط الجار ، أو النصب على التمييز ، وكانت وفاتها سنة خمس من الهجرة فيما ذكره ابن عبد البر (وأظنها لو تكلمت تصدقت ، قبل لها أجر إن تصدقت عنها) الرواية بكسر همزة إن الشرطية ، فإن ثبت فتحها خرجت على مذهب الكوفيين في صحة محيى أن للفتوحة شرطية كالمكسورة (قال) عليه الصلاة والسلام (نعم) لها أجر إن تصدقت عنها ، ويؤخذ من ذلك أن موت الفجأة ليس بمكروه ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لم يظهر منه كراهة لما أخبره الرجل بأن أمه أفلتنت نفسها ، ومأورد من الاستعاذة منه في الأحاديث كحديث « موت الفجأة أخذه أسف » فلما يفوت به من خير الوصية والاستعداد للعاد بالثوبة وغيرها من

٦٧٥ — وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَتَعَذَّرُ فِي مَرَضِهِ : أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ ؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا ؟ اسْتَبطاهُ الْيَوْمَ عَائِشَةُ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي قَبَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ سَحْرَى وَنَحْرَى ، وَدُفِنَ فِي بَيْتِي » .

٦٧٦ — عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : « تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ رَاضٍ عَنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ السَّتَةِ ، فَسَمِيَ السَّتَّةَ ،

الأعمال الصالحة ، وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عائشة وابن مسعود « موت الفجأة راحة للمؤمن وأسف على الفاجر » ونقل النووي عن بعض القدماء أن جماعة من الأنبياء والصلحاء ماتوا كذلك ، قال : وهو محبوب للرافيين .

٦٧٥ — (وعنها رضى الله عنها، قالت: إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتعذر في مرضه) بالعين للهمزة والذال للجمعة ؛ أى يطلب العذر فيما يحاوله من الانتقال إلى بيت عائشة، وروى « يتعذر » بالفتح والذال للهمزة — أى يسأل عن قدر مايقبى إلى يومها ليهدى عليه بعض مايجد؛ لأن المريض يجد عند بعض أهله ما لايجده عند بعض من الأنس والسكون (أين أنا اليوم) أى لمن النوبة اليوم (أين أنا غدا) أى امرأة أكون غدا عندها (استبطاه يوم عائشة) اشتياقا إليها، قالت عائشة (فلما كان يومى قبضه الله بين سحرى ونحرى) بفتح أولها وسكون ثانيهما، تريد بين جنبى وصدرى ، والنسر: الرثة ، فأطلقت على القلب مجازاً، من باب تسمية المحل باسم الحال فيه، والنعر: الصدر (ودفن في بيتى) وقولها فلما كان يومى قبضه الله يعنى لو روى الحساب كانت وفاته واقعة فى نوبتى المعهودة قبل الأذن .

٦٧٦ — (عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال) لما طعن أبو لؤلؤة الطعنة التى مات فيها (توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو راض عن هؤلاء النفر الستة) فمن

فَسَمِيَ عُثْمَانُ ، وَعَلِيًّا ، وَطَلْحَةَ ، وَالزُّبَيْرَ ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ،
وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

٦٧٧ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا » .

استخلفوه فهو المستحق للخلافة (فسمى السنة، سمى) منهم (عثمان ، وعلياً ، وطلحة ،
والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم) ولم يذكر أباعبيدة
لأنه كان قد مات ، ولا سعيد بن زيد لأنه كان غائباً ، وقال في الفتح : لأنه كان ابن عم
عمر ، فلم يذكره مبالغة في التبري من الأمر ، نعم في بعض الروايات أن عمر عده فيمن
توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض ، إلا أنه استثناء من أهل الشورى
لقرابته منه .

٦٧٧ — (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَسُبُّوا
الْأَمْوَاتَ) أى المسلمين (فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا) بفتح الهمزة والضاد أى وصلوا (إِلَى مَا قَدَّمُوا)
من خير أو شر ، فيجازى كل عمله ، نعم يجوز ذكر مساوئ الكفار والفاسق والتحذير
منهم ، وقد أجمعوا على جواز جرح المجرورين من الرواة أحياء وأمواتاً ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ

٦٧٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ : « ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي
رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ اقْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ
صَلَوَاتٍ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ بَابُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ﴾

أى : هذا باب بيان وجوب الزكاة ، فى بعض النسخ ذكر الباب ، وفى أخرى
الكتاب ، والزكاة فى اللغة : هى التطهير والإصلاح والتماء واللح ، ومنه « فلا تزكوا
أنفسكم » وفى الشرع : اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص ، سمي بها
ذلك لأنها تطهر المال من الخبث وتنقيه من الآفات ، والنفس من رذيلة البخل ، وتثمر
لها فضيلة الكرم ، وتستجلب البركة فى المال ، وتمدح المخرج ، وهى أحد أركان
الإسلام ، يكفر جاحدها ، ويقاثل للمتنعون من أدائها ، وتؤخذ منهم - وإن لم يقاثلوا -
قهرًا ، كما فعل أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ،

٦٧٨ - (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث
معاذا إلى أهل اليمن) سنة عشر قبل حجة الوداع ، وقيل : فى آخر سنة تسع عند
منصرفه من غزوة تبوك ، يعلمهم القرآن وشرائع الإسلام ، ويقضى بينهم ، ويقبض
الصدقات من عملهم (فقال : ادعهم) أولا (إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول
الله ، فإن هم أطاعوا) أى اتقادوا (لذلك) أى الإتيان بالشهادتين (فأعلمهم) بفتح
الهمزة من الإعلام (أن الله) بفتح الهمزة لأنها مع مدخولها فى محل نصب مفعول ثان
للالعلاء ؛ والضمير مفعول أول (اقترض) وفى نسخة قد اقترض (عليهم خمس صلوات
(١٣ - فتح البلى ٢)

فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْنَاهُمْ أَنَّ اللَّهَ
افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ : تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، وَتُرَدُّ عَلَى
فُقَرَائِهِمْ . »

٦٧٩ — عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ ، قَالَ : « مَا لَهُ مَالُهُ » قَالَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَرَبُّ مَالَهُ »

في كل يوم وليلة) فخرج الور (فإن هم أطاعوا لذلك) بأن أقروا بوجوبها وبإدروا
إلى فعلها (فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم) وفي نسخة إسقاط قد (صدقة) أى زكاة
(في أموالهم ، تؤخذ) يضم أوله مبنيًا للفعول (من) مال (أغنيائهم) للسكران وغيرهم
(فترد) يضم التاء مبنيًا للفعول ، وفي نسخة بالواو (على فقرائهم) وبدأ بالأهم فالأهم ،
وذلك من التلطف في الخطاب ؛ إذ لو طال بهم بالجميع من أول الأمر لتفرت نفوسهم من كثرتها
واقصر على الفقراء من بين الأصناف لتقابلة الأغنياء ، ولأن الفقراء هم الأغلب ، والضمير
في « فقرائهم » للمسلمين ، فيقتضى منع صرف الزكاة للكافر ، والمراد للسلمون من أهل
اليمين ، فيقيد منع نقل الزكاة من بلد وجوبها ، فلو قلها عند وجوبها إلى محل آخر مع
وجود للمستحقين في محلها لم يسقط الفرض .

٦٧٩ — (عن أبي أيوب) خالد بن زيد الأنصاري (رضى الله تعالى عنه أن رجلاً)
قيل : هو أبو أيوب الراوى ، ولأمانع من أن يهيم نفسه لفرض له ، وقيل : هو ابن
للتلق . يضم ليم وسكون النون وفتح اللثاء القوية وكسر الفاء بعدها قاف . واسم
ذلك الابن لقيط بن صبرة (قال النبي صلى الله عليه وسلم : أخبرني بعمل يدخلني
الجنة) بالرفع ، والجملة صفة لعمل ، والجزم في جواب الأمر : أى إن تخبرني به وعمله
يدخلني الجنة (قال) القوم (ماله ماله) هو استهزام ، والتكرير لتأكيد (قال النبي
صلى الله عليه وسلم : أرب ماله) بفتح الهمزة والراء مع التثنية . وهو مبتدأ خبره
محذوف : أى له أرب أى حاجة عظيمة ، فالتثنية للتعظيم ، فيكون قائماً مقام الصفة
المحذورة للإبتداء بالنكرة ، ثم استهزم بقوله « ماله » أى ما شأته ، ويحتمل أن تكون
مازائنة ، وقوله « له » هو الخبر ، وما للزينة مشعرة بالصفة : أى أرب عظيم أو يسير .

تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَصِلُ
الرَّحِمَ .

٦٨٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ ، قَالَ : « تَعْبُدُ اللَّهَ
وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ ،
وَتَصُومُ رَمَضَانَ » قَالَ :

وروى «أرب» بكسر الراء وفتح الموحدة بلفظ الماضي كعلم - أى احتاج فسأل حاجته ،
أو تظن لما يسأل عنه وعقل ، يقال «أرب» إذا عقل فهو أرب ، وقيل : تعجب من
حرصه وحسن فطنته ، ومعناه أنه دره ، وروى «أرب» بكسر الراء مع التنوين مثل
حذر - أى حاذق فطن يسأل عما يهنيه ، أى هو أرب خذف للبتداء ، ثم قال «ماله» أى
ماشأته ، وروى «أرب» بفتح الجيم ، قال بعضهم : ولا وجه له (تعبد الله ولا تشرك به
شيئاً) وفي نسخة إسقاط الواو (وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة) أى الواجبة ، بقرينة
اقتربانها بالصلاة (وتصل الرحم) أى نحسن إلى قرابتك ، وخص هذه الحصلة نظراً إلى
حال السائل ، كأنه كان قطاعاً للرحم فأمر به لأنه المهم بالنسبة إليه ، وعطف الصلاة
ومابعدا على سابقتها من عطف الخاص على العام ، لشمول العبادة لها .

٦٨٠ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن أعرابيا) بفتح المعجمة - وهو
ساكن البادية ، ويحتمل أن يكون هو السائل في حديث أبي أيوب السابق ، ويحتمل
أنه غيره ، فتكون الواقعة متعددة (أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : دلى) بضم
الدال وتشديد اللام للفتوحة (على عمل إذا عملته دخلت الجنة ، قال) عليه الصلاة
والسلام : (تعبد الله) وحده (لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة للكتابة ، وتؤدى الزكاة
للمفروضة) غاربهين الوصفين كراهة تكرير اللفظ الواحد ، أو احترازا عن صدقة
الطوع ، لأنها زكاة لقوية ، أو عن المسبلة قبل الحول فإنها زكاة لكنها ليست مفروضة
(وتصوم رمضان) ولم يذكر الحج اختصاراً ، أو نسيانا من الراوى (قال) الأعرابي

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا ، فَلَمَّا وَتَى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا » .

٦٨١ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَمَا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، وَكَفَرَمَنْ كَفَرَ مِنْ الْمَرْبِ ، فَقَالَ عُمَرُ :

(والذي نفسى بيده لا أزيد على هذا) للفروض ، أولا أزيد على ما سمعت منك في تأديته لقومى فإنه كان وافدم ، وزاد مسلم : « شيئا أبدا ، ولا أنقص منه » (فلما ولى) أى أدبر (قال النبي صلى الله عليه وسلم : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فليتنظر إلى هذا) الأعرابي ، أى إن داوم على ما أمرته به دخل الجنة .

وفيه أن البشر بالجنة أكثر من العشرة كما ورد النص به فى الحسن والحسين وأمهما وأمهاة المؤمنين ، فتصمى إشارة العشرة على أنهم بشروا دفعة واحدة ، أو بلقظ إشارة على أنه بشره بالجنة ، أو أن العدد لإ مفهوم له ، ولم يذكر التطوعات فى هذا الحديث وغيره مع أن ترك السنن نقص فى الدين ، بل تركها تهاونا ورغبة عنها فسق لأن أصحاب هذه القصص كانوا حديق عهد بالإسلام ، فاكتمى منهم بفعل ماوجب عليهم فى تلك الحالة لئلا يتقل عليهم ذلك قيعلوا ، فإذا انشرفت صدورهم للفهم عنه والحرص على ثواب اللندوبات سهلت عليهم .

٦٨١ — (وعنه رضى الله تعالى عنه ، قال : لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر رضى الله تعالى عنه) أى وجد خليفة بعده (وكفر من كفر من العرب) بعض بعبادة الأوثان ، وبعض بالرجوع إلى اتباع مسيلة ، وهم أهل اليأمة وغيرهم ، واستمر بعض على الإيمان إلا أنه منع الزكاة ، وتأول أنها خاصة بالزمن النبوى لأنه تعالى قال « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم — الآية » فغيره عليه الصلاة والسلام لا يطهرهم ولا يصلى عليهم فتكون صلاته سكنالهم (فقال عمر) رضى

كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصِمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ ، إِلَّا بِحَقِّهِ ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى » فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ لِلْمَالِ ،

الله تعالى عنه لأبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه : (كيف تقاتل الناس) وفي حديث أنس « أريد أن تقاتل العرب » (وقد قال صلى الله عليه وسلم : أُمِرْتُ) بضم الهمزة مبنيًا للمفعول - أى أمرنى الله تعالى (أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) وكأن عمر رضى الله تعالى عنه لم يستحضر من هذا الحديث إلا هذا القدر الذى ذكره ، وإلا لقد وقع فى حديث ولده عبد الله زيادة « أن محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » وفى رواية « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بما جئت به » وهذا يعم الشريعة كلها ، ومقتضاها أن من جحد شيئا مما جاء به صلى الله عليه وسلم ودعى إليه فامتنع ونصب القتال تجب مقاتلته وقته إذا أسرى (فمن قالها) أى كلمة التوحيد مع لوازمها (فقد عصم من ماله ونفسه) فلا يجوز هدر دمه واستباحة ماله بسبب من الأسباب (إلا بحقه) أى بحق الإسلام : من قتل النفس الحرة ، أو ترك الصلاة ، أو منع الزكاة بتأويل باطل (وحسابه على الله) فيما يسره فيثيب للؤمن ويغاقب للنافق ، فاحتج عمر رضى الله تعالى عنه بظاهر ما استحضره مما رواه ، من قبل أن ينظر إلى قوله « إلا بحقه » ويتأمل شرائطه (فقال) له أبو بكر رضى الله تعالى عنه : (والله لأقاتلن من فرق) بتشديد الراء وقد تخفف (بين الصلاة والزكاة) أى قال إحداها وأجبه دون الأخرى أو منع من إعطاء الزكاة متأولا كإمارة (فإن الزكاة حق للمال) كما أن الصلاة حق البدن ، أى فدخلت فى قوله « إلا بحقه » فكما لا تتناول العصمة من لم يؤد حق الصلاة كذلك لا تتناول من لم يؤد حق الزكاة ، وإذا لم تتناولهم العصمة بقوافى عموم قوله « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ » فوجب قتالهم حيثئذ ، وهذا يدل على أن أبا بكر كعمر لم يسمع من الحديث الصلاة والزكاة ، أو لم يستحضره ، وإلا لم يحتج إلى الاحتجاج بعموم قوله « إلا بحقه » ويحتمل أن يكون ميمه واستظهر بهذا الدليل النظرى ، وأن يكون عمر ظن أن للقاتلة إنما كانت لكفرهم لا لنقصهم الزكاة فاستشهد بهذا الحديث ، وأجابه

وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَقَاتَلْتَهُمْ عَلَى مَنَعِيهَا ، قَالَ عُمَرُ : فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ
صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ .

٦٨٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا هُوَ لَمْ يَعْطِ فِيهَا حَقَّهَا
تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا ،

الصديق بآني ما أفانهم لكفرهم ، بل لنعمهم الزكاة (والله لو منعوني عننا) يفتح العين
للهملة - الأنبي من العز (كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على
منعها) وهذا يدل على أن حول التناج حول الأمهات ، وإلا لم يحز أخذ العناق ، وهذا
مذهب الشافعية ، وبه قال أبو يوسف، وقال أبو حنيفة ومحمد : لا تجب الزكاة في المسألة
الذكرورة ، وحمل الحديث على المبالغة (قال عمر رضى الله تعالى عنه : فوالله ما هو إلا
أن قد شرح الله صدر أبي بكر رضى الله تعالى عنه) لقاتلتهم (فعرفت أنه الحق) بما
ظهر من الدليل الذى أقامه الصديق نصا وإقامة الحجة ، لا أنه قلده في ذلك ، لأن
المجتهد لا يقبل مجتهدا ، وفي حديث ضعيف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى
رجل من أشجع أن تؤخذ منه صدقته ، فأبى أن يعطيها ، فرده إليه الثانية فأبى ،
ثم رده إليه الثالثة وقال : إن أبى فأضرب عنقه ، قال بعضهم : ما أرى أبا بكر الصديق
قاتل أهل الردة إلا على هذا الحديث .

٦٩ - (وعنه رضى الله تعالى عنه، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تأتي
الإبل على صاحبها) أى يوم القيامة ، وعبر بـعلى ليشعر باستعلائها وتسليطها عليه (على
خير ما كانت) أى عنده في القوة والسمن؛ ليكون أثقل لو طمها وأشد لنكابتها ، ونكون
زيادة في عقوبته ، وأيضاً فقد كان يؤدى في الدنيا ذلك فيراها في الآخرة أكل (إذا
هو لم يخط فيها حقها) أى زكاتها (تطوؤه) بالواو ، وهو القياس ، وفي نسخة بالألف
عنودا (بأخفافها) جمع خف ، وهو للإبل كالظلف للغنم والبقر ، والخافر للحمير
والبغل والفرس ، والقدم للأدى ، وعند مسلم « ما من صاحب إبل لا يؤدى حقها

وَتَأْتِي النَّفْسُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا لَمْ يُطْبَخْ فِيهَا حَقُّهَا
تَطْوُهُ بِأُظْلَافِهَا ، وَتَنْطَعُهُ بِقُرُونِهَا ، قَالَ : وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحْلَبَ
عَلَى الْمَاءِ ، قَالَ : وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاةٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ
لَهَا يُعَارُ ، فَيَقُولُ : يَا مُحَمَّدُ ، فَأَقُولُ : لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ،
قَدْ بَلَغْتُ ،

منها إلا إذا كان يوم القيامة يطبخ لها بقاع قرقر أو فرما كانت لا يفقد منها فصيلا واحدا ،
تطوّه بأظلافها وتعضه بأفواهها ، كما مرّت عليه أولاها ردت عليه أخرها ، في يوم كان
مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد ويرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار »
(وتأتي النفس على صاحبها) أي يوم القيامة (على خير ما كانت) أي عنده في القوة
والسمن (إذا لم يطبخ فيها حقها) أي زكاتها ، وسقط لفظ هو الثابت بعد إذا فيما سبق
(تطوّه بأظلافها) بالظاء للعجمة (وتنطعه بقرونها) بفتح الطاء وكسرها ، وفيه أن
الله تعالى يحيي البهائم ليعاقب بها مانع الزكاة ، والحسكة في كونها تعاد كلها مع أن حق
الله فيها إنما هو في بعضها لأن الحق في جميع المال غير متميز (قال : ومن حقها) أي حق
الكرم واللواصة وشرف الأخلاق (أن تحلب على الماء) أي يوم ورودها كما زاد أبو
نعيم وغيره ليحضرها المساكين النازلون عليه ومن لالبن عنده فيعطى من ذلك اللبن ،
وهذا من الحق الزائد على الواجب الذي لالعقاب بتركه كإمارة ، واستدل به من يرى
أن في المال حقوقا غير الزكاة ، وهو مذهب غير واحد من التابعين ، وفي حديث أبي
داود ما يدل على أن هذه الجملة أعني ومن حقها إلخ مدرجة من قول أبي هريرة ، لكن
في مسلم ما يدل على أنها مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم (قال) عليه الصلاة
والسلام (ولا يأتي) خبر بمعنى النهي (أحكم يوم القيامة بشاة يحملها على رقبته لها
يعار) بضم اللام التثنية وبالعين للهجة : أي صوت ، أي لا تمنعوا الزكاة فتأتوا
كذلك ، فالنهي في الحقيقة عن سبب الإتيان ، لأن القيامة ليست دار تكليف وفي
نسخة « ثناء » بضم اللامتين ومعينة بمدودا - صياح النفس أيضا (فيقول : يا محمد
فأقول : له : (لا أملك لك من الله شيئا) أي للتخفيف عنك (قد بلغت) إليك حكم الله

وَلَا يَأْتِي بِبَيِّنٍ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ ، فَيَقُولُ : يَا مُحَمَّدُ ، فَأَقُولُ :
لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، قَدْ بَلَغْتُ .

٦٨٣ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا
أَفْرَعَ لَهُ زَبِيدَتَانِ يُطَوِّفُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلِيزِمَتَيْهِ — يَفْنَى
بِشِدْقَيْهِ ، ثُمَّ

تعالى (ولا يأتي) أحكم يوم القيامة (يعبر) ذكر الإبل وأتاه (يحمله على رقبته له
رغاء) براء مضمومة وغيث معجمة صوت الإبل (فيقول : يا محمد ، فأقول) له : (لا أملك
لك من الله شيئاً) أى للتخفيف عنك (قد بلغت) إليك حكم الله تعالى .

٦٨٣ — (وعنه رضى الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
من آتاه) بعد المعركة — أى أعطاه (الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له) بضم الليم مبنياً
للمفعول — أى صور له ماله الذى لم يؤد زكاته (يوم القيامة شجاعاً) بضم الشين
المعجمة والتصب على الحال ، وقيل : مثل يتعدى لمفعولين أحدهما الضمير النائب عن
الماعل والثانى شجاعاً ، وهو الحية الله كره ، أو الذى يقوم على ذنبه ويؤاتب الرجل
والفارس ، وربما بلغ الفارس (أفرع) أى لا شعر على رأسه لكثرة صمه وطول عمره
(له زبيتان) بزى معجمة مفتوحة فموحدين بينهما تحية ساكنة : أى زبيتان فى
شديقه ، يقال : تكلم فلان حتى زبدت شداقه ، أى خرج الزبد عليهما ، أو هما نابان
يخرجان من فيه ، ورد بعدم وجود ذلك كذلك ، أو هما النسكرتان السوداوان فوق
عينيه ، وهو أخفش ما يكون فى الحيات وأخيشه (بطوقه) بفتح الواو للشددة ، والضمير
للستر للشجاع ، والثانى لمن فى قوله من آتاه الله أى يجعل طوقاً فى عنقه (يوم القيامة ،
ثم يأخذ) أى الشجاع (بلهزمتيه) بكسر اللام والزاء والذى بينهما هاء ساكنة وبعد
الليم فريقة ثنية لهزمة تفسر بقوله (يعنى شديقه) ثنية شديق — بكسر الشين المعجمة
وفتحها وبالهدال الهمزة ، وجمع الأول أشداق كحمل وأحمال ، والثانى شديق كفلس
وفلوس ، وهو جانب الهم ، وفى نسخة « بشديقه » زيادة الباء للوحدة قبل الشين (ثم

يَقُولُ: أَنَا مَالِكٌ ، : أَنَا كُنْزُكَ ، ثُمَّ تَلَا : (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ) الْآيَةَ .

٦٨٤ — عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْنٍ صَدَقَةٌ » ،

يقول (أى الشجاع له :) أنا مالك ، أنا كنزك (يخاطبه بذلك تهكما به ليزداد تحسره ثم تلا) عليه الصلاة والسلام (ولا يحسبن الذين يبخلون الآية) بالتيب في يحسبن ، أسنده إلى الدين ، وقدر مفعولا دل عليه يبخلون ، أى لا يحسبن الباخلون بخلمهم خيرا لهم ، أو بالخطاب مسندا إلى النبي صلى الله عليه وسلم على تقدير مضاف ، أى لا تحسبن يا محمد بخل الذين يبخلون هو خيرا لهم ، فبخل وخير مفعولان ، وفي تلاوة الرسول صلى الله عليه وسلم الآية عقب ذلك دلالة على أنها نزلت في ما معنى الزكاة ، وعليه أكثر للفسرين .

٦٨٤ — (عن أبي سعيد) سعد بن مالك الخدرى (رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس فيما دون خمس أواق) بغير ياء بكوار — من اللفظة (صدقة) والأوقية بضم الهمزة وتشديد الياء أربعون درهما بالتصويع للشهورة والإجماع كما قاله النووي في شرح المذهب ، أخذنا من بعض الروايات ، وكانت الدراهم مختلفة الأوزان ، وكان التعامل غالباً في عصره صلى الله عليه وسلم والصدر الأول بعده بالدراهم البعلى ، نسبة إلى البعل ؛ لأنه كان عليه صورته ، وكان ثمانية دوانق ، والدراهم الطبرى نسبة إلى طبرية قصبة الأردن بالشام ، وتسمى بنصيبين ، وهو أربعة دوانق ، فجما وقبها نصيبين كل واحد ستة دوانق ، قيل : إنه فصل ذلك زمن نبى أمية ، وأجمع أهل ذلك العصر عليه ، وقيل : إن أول من فضله عبد الملك بن مروان سنة خمس وسبعين ، وقيل : عمر رضى الله عنه ، والتمثال وهو الدينار لم يختلف جاهلية ولا إسلاما ، وهو اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر ، وقطع من طرفها ماذق وطال ، وعند ابن عمر مرفوعا الدينار أربعة وعشرون قيراطا (وليس فيها دون خمس خود) من الإبل (صدقة) بفتح الدال المعجمة وسكون الواو وبالذال المهملة — ما بين الثلاث إلى العشر ، وهو مؤنث كما يؤخذ من الحديث ، واجمع أذواد كثوب وأنواب ، قاله في الصباح

وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ .

٦٨٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ تَصَدَّقَ بِمِثْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يُرِيهَا لِصَاحِبِهَا كَمَا يُرِي أَحَدُكُمْ قُلُوبَهُ حَتَّى تَسْكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ » .

(وليس فيما دون خمسة أوسق) من تمر أو حب (صدقة) والأوسق - بفتح المعجمة وضم السين - جمع وسق بفتح الواو وكسر هاء وهو ستون صاعا ، والصاع أربعة أمداد ، وللدردل وثلاث بالبغدادى ، فمجموع الأوسق الخمسة ألف وستائة ردل ببغدادى والرطل البغدادى على الأطهر مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم .

٦٨٧ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من تصدق بمثل تمر) بمثناة فوقية وسكون لليم ، والعدل بفتح العين للثل ، وهو المراد هنا ، أما بكسرهما فهو الحمل بكسر الحاء ، أى قيمة تمر (من كسب طيب) أى حلال (ولا يقبل الله إلا الطيب) جملة معترضة بين الشرط والجزاء تأكيد لتقرر المطلوب فى النفقة (فإن الله يقبلها) بمثناة فوقية بعد التعتبة (يمينه) قال الخطابى ذكر اليمين لأنها فى العرف لما عز، والأخرى لما هان ، وقال ابن اللبان : نسبة الأيدى إليه تعالى استعارة لحقائق أنوار علوية يظهر عنها تصرفه وبطشه بدأ وإعادة ، وعلك الأنوار متفاوتة فى روح القرب ، وعلى حسب تفاوتها وسعة دوائرها تكون رتبة التخصيص لما ظهر عنها ، فنور الفضل باليمين ، ونور العدل باليد الأخرى ، والله سبحانه وتعالى يتعالى عن الجارحة ، وعند الزائر من حديث عائشة « فيتلقاها الرحمن بيده » (ثم يريها لصاحبها) بمضاعفة الأجر أو للزبد فى السكية (كما يري أحدكم قلوبه) بفتح الفاء وضم اللام وفتح الواو للشدة ، أو بفتح الفاء وسكون اللام وفتح الواو ، وضبطه بعضهم بكسر الفاء وسكون اللام - وهو للرحمن يعظم لاحتياجه حينئذ إلى تربية غير الأم (حتى تسكون) بالثناة الفوقية ، أى تسكون التمرة (مثل الجبل) لتثقل فى ميزانه ، أو للراد الثواب ، وعند الترمذى « حتى إن القملة لتبصر مثل أحد » وضرب للثل بالمهر لأنه يزيد زيادة بينة ، ولأن

٦٨٦ - عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « تَصَدَّقُوا فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا ، يَقُولُ الرَّجُلُ : لَوْ جِثَّتْ بِهَا بِالْأُمْسِ لَقَبِلْتُهَا . فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا » .

٦٨٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

الصدقة تنال العمل ، وأحوج ما يكون التناج إلى الترية إذا كان فظيا ، فإذا أحسن العناية به انتهى إلى حد الكمال ، وكذلك الصدقة ، فإن العبد إذا تصدق من كسب طيب لا يزال نظر الله إليها بكسبها نعت الكمال حتى تنتهي بالتضييف إلى نصاب يقع للناسبة بينه وبين ما قدم نسبة إلى ما بين الثمرة إلى الجبل ، قاله في الفتح .

٦٨٦ - (عن حارثة) بالحاء المهملة والثلاثة (ابن وهب) بفتح الواو وسكون الهاء - الحزاعي ، وهو أخو عبد الله بن عمر بن الخطاب لأمه (رضى الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تصدقوا فإنه يأتي عليكم زمان يمشي الرجل) فيه (بصدقته) فاجللة صفة لزمان مع حذف العائد كما تقرر (فلا يجد من يقبلها ، يقول الرجل) الذي يراد التصديق عليه للتصدق : (لو جثت بها بالأمس) حيث كنت محتاجا إليها (لقبيلتها ، فأما اليوم فلا حاجة لي بها) وفي نسخة « فيها » .
ويؤخذ من ذلك الحث على الصدقة والإسراع بها .

فإن قلت : ظاهره التهديد على تأخير الصدقة ، مع أن الذي لا يجد من يقبل صدقته قد فعل ما في وسعه ، كما فعل الواجد لمن قبل صدقته ، فكيف يستحق التهديد ؟
فالجواب أن التهديد مصروف لمن أخرها عن مستحقها ومطله بها حتى استغنى ، فنهى لا يخلص ذمة النبي للماطل وقت الحاجة .

وقيل : هذا محمول على زمن الهدى أو عيسى عليهما السلام ، عند كثرة المال .
بظهور كنوز الأرض وقلة الناس وقصر آمالهم .

٦٨٧ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

وَسَلَّمَ : « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَنْفِضَ حَتَّى يُهِيمَ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ ، وَحَتَّى يَعْزِضَهُ فَيَقُولُ الَّذِي يَعْزِضُهُ عَلَيْهِ : لَا أَرْبَ لِي » .

٦٨٨ — عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَاءَهُ رَجُلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعَيْلَةَ ، وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ ،

وسلم : لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال فيفيض (يفتح للشاة النعته من فاض الإناه فوضاً إذا امتلأ ، وهو بالنصب عطفاً على ما قبله (حتى يهيم رب المال من يقبل صدقته) ضبطوا هذا اللفظ بوجهين كما قاله النووي ، أشهرهما ضم أوله وكسر الهاء ، ورب مفعول والفاعل من يقبل صدقته ، من الهم وهو الحزن ، وللعنى أنه يقلق صاحب المال ويمحزنه أمر من يأخذ منه زكاة ماله ، لفقد المحتاج لأخذ الزكاة ، لعموم التقى لجميع الناس ، والثاني فتح أوله وضم الهاء من هم بمعنى قصد ، ورب فاعل ، ومن مفعول ، أى يقصده فلا يجده ، وإذا لم يجد الإنسان مطلبه الذى هو حريص عليه فلا شك أنه يحزن ويقلق ، فرجع هذا إلى الأول (وحق يعرضه) بفتح أوله (فيقول الذى يعرض عليه) بنصب يقول عطفاً على ما قبله (لا أرب لى) بفتحات ، أى به ، كما فى بعض الروايات بمعنى فيه ، أى لا حاجة لى فيه لاستغنائى عنه ، قيل : قد وجد ذلك فى زمن الصعابة رضى الله تعالى عنهم حيث كانت تعرض عليهم الصدقة فيأبون قبولها ، ولكن هذا إنما كان لزهدهم وإعراضهم عن الدنيا مع قلة المال وكثرة الاحتياج ، ولم يكن لفيض المال ، فالأولى جملة على ما مر .

٦٨٨ — (عن عدى بن حاتم) الطائى ، أسلم سنة تسع أو عشر ، وتوفى بعد الستين وقد أسن ، قيل : بلغ مائة وعشرين ، وقيل : مائة وثمانين (رضى الله تعالى عنه) وأبوه الجواد المشهور (قال : كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه رجلان) قال الحافظ ابن حجر : لم أعرفهما (أحدهما يشكو العيلة) بفتح العين المهملة - أى الفقر (والآخر يشكو قطع السبيل) أى الطريق من طائفة يتروصدون فى المساكن

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمَا قَطَعَ السَّبِيلَ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِكَ عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ إِلَى مَكَّةَ بِمِيرٍ خَيْرٍ ، وَأَمَّا الثَّمِيلَةُ فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِبَصَدَقَتِهِ لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ ، ثُمَّ لَيَقْفَنَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ ، وَلَا تَرْجَانُ يَرْجِمُ لَهُ ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ : أَلَمْ أَوْتِكَ مَا لَا ؟ فَلَيقُولَنَّ : بَلَى ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ : أَلَمْ أَرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا ؟ فَلَيقُولَنَّ : بَلَى ، فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ ، ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ ، فَلَيقْفَنَ أَحَدُكُمْ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ » .

لأخذ مال ، أو لقتل ، أو لإرعاب مكابرة ؟ اعتمادا على الشوكة من البعد عن القوت . (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما قطع السبيل فإنه لا يأتي عليك إلا قليل) . بالرفع على البدل (حتى يخرج العير) بكسر العين المهملة وسكون المثناة التحتية - الإبل تحمل الميرة (إلى مكة من غير خفير) بفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء - المير الذي يكون القوم في خفارته وذمته (وأما العيلة فإن الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه) لاستثنائه عنها (ثم ليقفن أحدكم بين يدي الله) عز وجل (ليس بينه وبينه حجاب) هذا على سبيل التمثيل ، وإلا فالبارى سبحانه وتعالى لا يحيط به شيء ولا يحجبه حجاب ، وإنما يستتر تعالى عن أبصارنا بما وضع فيها من الحجب للعجز عن الإدراك في الدنيا ، فإذا كان يوم القيامة كشفها عن أبصارنا وقواها حتى نراه معانية كما نرى القمر ليلة البدر (ولا ترجان) بفتح التاء وضمها وضم الجيم (يترجم له ، ثم ليقولن له : أَلَمْ أَوْتِكَ مَا لَا) زاد بعضهم « وولدا » (فليقولن بلى ، ثم ليقولن : أَلَمْ أَرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا ؟ فليقولن : بلى ، فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار ، ثم ينظر عن شماله فلا يرى إلا النار ، فليقتفن أحدكم) بسكون اللام (النار) ولو بشق تمر - بكسر الشين المعجمة - نصفها أو جانبها ، فلا يحقرن ما يتصدق به ولو يسيرا فإنه يستره من النار (فإن لم يجد) شيئاً يتصدق به على المحتاج (بكلمة طيبة) يرده بها ويطيب قلبه ، ليكون ذلك سببا لنجاته من النار .

٦٨٩ - عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ، وَيُرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً يَلْذَنَ بِهِ مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثَرَةِ النِّسَاءِ».

٦٩٠ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَيَحَامِلُ فَيُصِيبُ الْمُدَّ، وَإِنْ رُبِعَهُمُ الْيَوْمَ لِمِائَةِ أَلْفٍ».

٦٨٩ - (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري رضى الله تعالى عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليأتين على الناس زمان) قيل: هو زمان عيسى عليه الصلاة والسلام (يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب) خصه بالذكر مبالغة في عدم حصول القبول مع اجتماع ثلاثة أشياء: طواف الرجل بصدقته، وعرضها على من يأخذها، وكونها من الذهب (ثم لا يجد أحدا يأخذها منه، ويرى الرجل) بضم اللثاء التحتية وفتح الراء مبنياً للمفعول (الواحد) حال كونه (يتبعه أربعون امرأة يلدن به) بضم اللام وسكون الدال المعجمة - أى يلتصقن إليه (من قلة الرجال) بسبب كثرة الحروب والقتال الواقع في آخر الزمان، لقوله عليه الصلاة والسلام «ويكثر الهرج» (وكثرة النساء) اللاتي مات من يكفلهن، فلا تجدن من يقوم بحاجتهن.

٦٩٠ - (عن أبي مسعود) عتبة بن عمرو بن ثعلبة (الأنصاري) البدرى، مشهور بكنيته (رضى الله تعالى عنه، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل) بضم اللثاء التحتية وكسر الليم وفتح المضارع وفي نسخة «فتعامل» بفتح اللثاء الفوقية والليم واللام ضلعا ماضيا، أى تكلف الحمل بالأجرة ليكتسب ما يتصدق به (فيصيب للذ) في مقابلة أجرته فيتصدق به (وإن لبعضهم اليوم لمائة ألف) من الدراهم أو الدينارين أو الأمداد فلا يتصدق، واسم أن

٦٩١ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : دَخَلَتْ امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ
لَهَا تَسْأَلُ ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا ، فَقَسَمْتُ بَيْنَ
ابْنَتَيْهَا ، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا ، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْنَا ، فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ ابْتُلِيَ
مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ » .

قوله لسائة ، والجار والمجرور خبرها ، فصل بينهما بالظرف ، وهو متعلق بما تعلق
به الجار والمجرور ، وحكى رفع لسائة على أنه مبتدأ خيره بعضهم ، والجملة خبر إن ،
واسمها ضمير الشأن على حدما قيل في قوله « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة
المصورون » لكن يمنع من هذا كما قال بعضهم اقتران اللبتدأ بلام الابتداء ، وهى مائة
من تقدم الخبر على اللبتدأ للقرون بها ، ودعوى زيادتها ضعيف جدا .

٦٩١ — (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَتْ امْرَأَةٌ) قال الحافظ ابن
حبر : لم أعرف اسمها ولا ابنتها (معها ابنتان) كالتثنية (لها) في موضع رفع صفة
لابنتان حال كرمها (تسأل عطاء ، فلم تجد عندي شيئا غير تمر) واحدة (فأعطيتها
إيها) لم تردّها خائبة وهى تجدها شيئا ؛ امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم لها « لا
يرجع سائل من عندك ولو بشق تمر » رواه البزار من حديث أبى هريرة (قسمتها)
أى المرأة السائلة (بين ابنتيها ، ولم تأكل منها) شيئا ، لما جعل الله تعالى في قلوب
الأمهات من الرحمة (ثم قامت فخرجت ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم علينا ، فأخبرته)
بسكون الراء - أى بشأن السائلة (فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من ابتلى من هذه
البنات) الإحارة إلى أمثال من ذكر في الفاقة أو إلى جلس البنات مطلقا (بشيء) أى
من أحوالهن أو من أنفسهن ، وصماه ابتلاء لموضع الكراهة لهن (كن له سترا)
بكسر السين - أى حجابا (من النار) ولم يقل أستارا بالجمع لأن للراد الجنس الشامل
للقليل والكثير .

ويؤخذ من ذلك : ندب التصدق ولو بالشيء القليل كما فعلته عائشة ، واتقاء النار
ولو بشق تمره كما فعلته أم البتتين بهما .

٦٩٢ — — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْراً ؟ قَالَ : « أَنْ تُصَدِّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَيْءٍ تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمَلُ الْغِنَى ، وَلَا تُنْهِنَ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ قُلْتَ : لِفُلَانٍ كَذَا ، وَلِفُلَانٍ كَذَا ، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ » .

٦٩٣ — — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ، أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٦٩٢ — (عن أبي هريرة رضى الله عنه، قال : جاء رجل) قيل : هو أبو ذر ، وقيل : غيره (إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أى الصدقة أعظم أجراً؟ قال) : أعظم الصدق (أن تصدق) بتخفيف الصاد وحذف إحدى التاءين ، أو بإبدال إحدى التاءين صاداً وإدغامها فى الصاد ، وأن وصلتها فى موضع رفع خير لمبتدأ عنذوف (وأنت صحيح) جملة اسمية حالية (صحيح) حال كونك (تخشى الفقر وتأمل الغنى) بضم الليم — أى تطمع فى الغنى ، وإما كانت الصدقة حينئذ على إخراج المال ، فى إخراجها مع قيام اللانع وهو الشح دلالة على صحة القصد وقوة الرغبة فى القرية (ولا تمهل) بالجزم على النهى ، أو النصب عطفاً على أن تصدق ، أو الرفع على أن لا نافية (حتى إذا بلغت) الروح ، أى قارب (الحلقوم) بضم الحاء للهلمة — مجرى النفس ، عند الترغرة (قلت : لفلان كذا ، ولفلان كذا) كناية عن الموصى له والموصى به فهما (وقد كان لفلان) أى وقد صار ما وصى به للوارث فيعطه إن شاء إذا زاد على الثلث ، أو وصى به لوارث آخر

والغنى تصدق فى حال محنتك ، واختصاص المال بك ، وشح نفسك بأن تقول : لا تلتف مالك كيلا تصير فقيراً ، لافى حال سقمك وسباق موتك ، لأن المال حينئذ خرج منك وتعلق بغيرك .

٦٩٣ — (عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه

وَسَلَّمَ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّنَا أَسْرَعُ بِكَ لِحَوْقًا ؟ قَالَ :
« أَطْوَلُكُنَّ يَدًا » فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذْرَعُونَهَا ، فَكَانَتْ سَوْدَةً أَطْوَلَهُنَّ
يَدًا ، فَقَعَلْنَا بَعْدَ أَنَّمَا كَانَتْ طَوَّلَ يَدِهَا الصَّدَقَةَ ، وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا لِحَوْقًا
بِهِ ، وَكَانَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ .

وسلم قلن (الضمير للبعض الغير العاين ، لكن عند ابن حبان عن عائشة « قالت قفلت »
(للنبي صلى الله عليه وسلم : أينا أسرع بك لحوقا) بالنصب على التمييز ، أى يدركك
بالموت ، وأينا بضم الياء ، ولم يلحقها التاء لأنه غير فصيح كما قاله سيويه ، وجملة « أينا
أسرع » مبتدأ وخبر (قال) عليه الصلاة والسلام (أطولكن) بالرفع خبر لمبتدأ
محذوف دل عليه السؤال ، أى أسرعكن لحوقا بـ أطولكن (يدا) بالنصب على التمييز ،
ولم يقل طولا لكن بالمطابقة مع أنه القياس لأن مثل هذا يجوز فيه الأفراد والمطابقة
(فأخذوا قصبة يذرعونها) بالذال اللمعة : أى يقدرونها بذراع كل واحدة كي يعلوا
أيمن أطول جارحة ، والضمير فى قوله « فأخذوا ويزرعون » راجع لهن الجمع ، لا لفظ
جاءة النساء وإلا لقال « وأخذن قصبة يزرعنها » أو عدل إليه تعظيما لثأنهن ، كقوله
تعالى : « وكانت من القاتلتين » وكقوله :

❖ وَإِنْ شِئْتَ حَرَمْتَ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ ❖

(فكانت سودة) بفتح السين - بنت زمعة كما رواه ابن سعد (أطولهن يدا)
من طريق للساحة (فعلنها بعد) أى بعد أن تقرر كون سودة أطولهن يداً بالمساحة
(أئما) بفتح المهملة لكونه فى موضع للفعول لعلنا (كانت طول يدها الصدقة) اسم
كان ، وطول يدها خبر مقدم ، أى علنا أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد باليد العضو ،
وبالطول طولها ، بل أراد العطاء وكثرته ، فألجأ مجاز عن النعمة لتسببها عنها ، والطول
ترشيح (وكانت أسرعنا لحوقا به) عليه الصلاة والسلام (وكانت تحب الصدقة) استشكل
هذا بما ثبت من تقدم وفاة زينب وتأخر سودة بعدها ، وأجيب بأن عائشة لا تنفى سودة
بقولها « فعلنها بعد » أى بعد أن أخبرت عن سودة بالطول الحقيق ولم تذكر سبباً للرجوع
عن الحقيقة إلى المجاز إلا الموت ؛ فتعين الحمل على المجاز ، وحينئذ فالضمير فى « وكانت »
فى اللوحيين عائذ على الزوجة التى عنها صلى الله عليه وسلم بقوله « أطولكن يدا »
(١٤ - فتح البدي ٢)

٦٩٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « قَالَ رَجُلٌ : لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ ، فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ : تُصَدِّقُ عَلَى سَارِقٍ ! فَقَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْخُفْدُ

وإن كانت أبعد مذكور ، فهو متعين لقيام الدليل على أنها زينب بنت جحش ، لأنها كانت تعمل وتصدق مع اتفاقهم على أنها أولهن موتاً ، فتعين أن تكون هي المرادة ، وهذا من إضمار ما لا يصلح غيره كقوله تعالى « حتى توارت بالحجاب » وعلى هذا فلم تكن سودة مرادة قطعاً ، وليس الضمير عائداً عليها خلافاً لما فهمه أبو عوانة من صنع البخاري في تاريخه الصغير ، وما يؤيد كونها زينب مارواه الحاكم في المناقب من مستدركه ولفظه « قالت عائشة : فكننا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم - عند أيدينا في الجدار تطاول ، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش وكانت امرأة قصيرة ، ولم تكن أطولنا ، ففرقنا أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بطول اليد الصدقة ، وكانت زينب امرأة صناعة باليد تدغ وتخرز وتصدق في سبيل الله ، قال الحاكم : على شرط مسلم ، وهي رواية مفسرة مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب ، وروى ابن أبي خيثمة من طريق القاسم بن معن قال : كانت زينب أول نساء النبي صلى الله عليه وسلم لحوقاً به ، فهذه روايات يعضد بعضها بعضاً ، ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وها .

٦٩٤ - (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : قال رجل) أى من بني إسرائيل كما عند أحمد (لأتصدقن بصدقة) هو من باب الالتزام كالنذر مثلاً ، والقسم فيه مقدر ، كأنه قال : والله لأتصدقن ، وفي رواية « الليلة » وكررت فيها في المواضع الثلاثة ، إذ لو كان ذلك في النهار لما خفي عليه حال المتصدق عليه (فخرج بصدقته) أى ليضعها في يد مستحق (فوضعها في يد سارق) وهو لا يعلم أنه سارق (فأصبحوا) أى القوم الذين فهم هذا المتصدق (يتحدثون) في موضع نصب خبر أصبح (تصدق) أى الليلة (على سارق) بضم التاء والصاد مبنياً للمفعول ، إخبار بمعنى التعجب أو الإنكار ، وفي رواية « على فلان السارق » (فقال) المتصدق (اللهم لك الحمد) أى على تصديق على سارق ، حيث كان ذلك بإرادتك لا بإرادتي ، فإن إرادتك كلها

لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ ، فَأَصْبَحُوا
يَتَحَدَّثُونَ : تُصَدِّقُ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ ! فَقَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ
لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَيٍّ ، فَأَصْبَحُوا
يَتَحَدَّثُونَ : تُصَدِّقُ عَلَى غَيٍّ ! فَقَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى سَارِقٍ وَعَلَى
زَانِيَةٍ وَعَلَى غَيٍّ ، فَأَنَى ، فَقِيلَ لَهُ : أَمَا صَدَقْتُكَ عَلَى سَارِقٍ فَلَمَلَهُ أَنْ
يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ ، وَأَمَا الزَّانِيَةُ فَلَمَلَهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زِنَاهَا ،
وَأَمَا الْغَيُّ فَلَمَلَهُ يَمْتَعِرُ فَيَنْفِقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ .

حجة ولا يحمى على المكروه سواك ، وقدم الخبر على المبتدأ في قوله « لك الحمد »
للاختصاص (لأصدقن) الليلة (بصدقة) على مستحق (فخرج بصدقته) ليضعها في يد
مستحق (فوضعها في يد) امرأة (زانية ، فأصبحوا) أي بنو إسرائيل (يتحدثون :
تصدق) بالبناء للمفعول (الليلة على) امرأة (زانية ، فقال) المتصدق : (اللهم لك الحمد)
أي على تصدق على امرأة زانية حيث كان بإرادتك (لأصدقن) الليلة (بصدقة ، فخرج
بصدقته فوضعها في يد غيٍّ ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق) الليلة (على غيٍّ ، فقال : اللهم
لك الحمد) على تصدق (على سارق وعلى زانية وعلى غيٍّ) زاد الطبراني « فساء ذلك »
(فأنى) أي في منامه (قيل له : أما صدقتك) زاد أبو أمية « فقد قبلت ، فأما (على سارق فلعله
أن يستعف عن سرقة ، وأما الزانية فلعلها أن تستعف عن زناها) بالقرص لثة أهل الحجاز
وبالذلة لثة أهل نجد (وأما الغي فلعله يعتبر فينفق) بالرفع فيها ، وفي نسخة أن يعتبر
فينفق (مما أعطاه الله) تعالى ، وفيه أن الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجات من
أهل الخير ، ولهذا تعيبوا من الصدقة على هؤلاء ، وأن نية المتصدق إذا كانت سالحة
قبلت صدقته وإن لم تقع الوقع ، وهذا في صدقة التطوع ، وأما الواجبة فلا تجزىء
على غيٍّ وإن ظنه فقيرا ، خلافا لأبي حنيفة ومحمد حيث قالوا : تسقط ولا تجب
عليه الإعادة .

٦٩٥ — عَنْ مَعْنٍ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَأَبِي وَجَدِّي ، وَخَطَبَ عَلِيٌّ فَأَنْسَكَحَنِي ، وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ ، وَكَانَ أَبِي يَزِيدُ أَخْرَجَ دَنَانِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا ، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ ، فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُهُ بِهَا ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا إِلَيْكَ أَرَدْتُ ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : « لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ ، وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنُ » .

٦٩٥ — (عن معن بن يزيد) بفتح الميم وسكون العين المهمله آخره نون ، وزيد من الزيادة السلي بضم السين الصغاي (رضي الله تعالى عنهما، قال : بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وأبي (زيد الصغاي (وجدى) الأحنس الصغاي ابن حبيب السلي (وخطب علي) عليه الصلاة والسلام من الخطبة بكسر الحاء أى طلب من ولي امرأة أن يزوجها مني (فأنسكحني) أى طلب لي النكاح فأجبتني (وخاصمت إليه) صلى الله عليه وسلم ، قال بعضهم : كأنه سقط هنا شيء ثبت عند بعض الرواة ، وهو فأفلقني — بالجيم — يعني حكم لي ، أى اظفرني بمرادى ، يقال «فلق الرجل على خصمه» إذا ظفر به (وكان أبي يزيد) بالرفع عطف بيان لأبي (أخرج دنانير يتصدق بها فوضعا) أى الدنانير (عند رجل في المسجد) لم يعرف اسمه ، أى وأذن له أن يتصدق بها على المحتاج إذنا مطلقاً (جئت فأخذتها) من الرجل الذي أذن له في التصديق بها ، بالاختيار منه ، لا بطريق التصب (فأتيتها بها) أى أتيت أبي بالصدقة (فقال : والله ما إليك أردت) على الخصوص بالصدقة ، بل أردت عموم الفقراء ، أى من غير خبز على الوكيل أن يعطى الولد ، وقد كان الولد فقيراً (خاصمته) يعني أباه ، وهذه الخاصمة تفسر لخاصمت الأول (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لك ما نويت) من أجر الصدقة (يا يزيد) لأنك نويت الصدقة على محتاج وابنتك محتاج (ولك ما أخذت يا معن) لأنك أخذت محتاجاً إليها ، وإنما أمضاها صلى الله عليه وسلم لأنه دخل في عموم الفقراء المأذون للوكيل في الصرف إليهم ، وكانت صدقة تطوع .

٦٩٦ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَنْفَقْتَ لِلرَّأَةِ مِنْ طَعَامٍ بَيْتَهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقْتَ ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ ، وَلِلْحَاظَنِ مِثْلُ ذَلِكَ ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا » .

٦٩٧ - عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ

٦٩٦ - (عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أنفقت للرأة أي على عيال زوجها وأضيافه وغيرهم (من طعام بيتها) الذي هو لزوجها ، وهي متصرفة فيه بإذنه ، صريحاً ، أو بالمفهوم : بأن الطرد عرف بذلك وعلت رضاه به ، حال كونها (غير مفسدة) في ماله ، بأن لم تتجاوز العادة ، ولم يؤثر نقصانه ، وقيدته بالطعام لأن الزوج يسمح به عادة ، بخلاف الدرامم والدنانير فإن إنفاقها منها بغير إذنه لا يجوز ، فلو اضطرب العرف أو شككت في رضاه أو كان شحيحاً يشح بذلك وعلت ذلك من حاله أو شككت فيه حرم عليها التصدق من ماله إلا بصريح أمره ، وليس في هذا الحديث تصريح بجواز التصدق بغير إذنه ، نعم في حديث أبي هريرة عند مسلم « وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له » قال النووي : معناه من غير أمره الصريح في ذلك القدر للمعين ، ويكون معها إذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره ، إما بالصريح ، أو بالمفهوم ، كما مر ، وقال الخطابي : هو على العرف الجاري ، وهو إطلاق رب البيت لزوجته إطعام الضيف والتصدق على السائل ، فندب الشارع ربة البيت لذلك ورغبها فيه ، على وجه الإصلاح لا الفساد والإسراف ، اهـ (كان لها) أي للرأة (أجرها بما أنفقت) غير مفسدة (ولزوجها أجره بما كسب) أي بسبب كسبه (وللحازن) أي الذي يكون بيده حفظ الطعام للتصدق به (مثل ذلك) أي من الأجر (لا ينقص بعضهم أجر بعض) أي من أجر بعض (شيئاً) بالنصب مفعول ينقص ، أو ينقص كيزيد يتعدى لمعولين الأول أجراً والثاني شيئاً كزادهم الله مرضاً .

٦٩٧ - (عن حكيم بن حزام) بكسر الحاء وبالألف المعجمة ، وحكيم بفتح الحاء

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْيَدُ الْأُمْلَى خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّقْلَى ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى ، وَمَنْ يَسْتَمِفَّ يُعِفَّهُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَعْفِنِ يُفْنِهِ اللَّهُ » .

وكسر السكاف، الأسدى للسكى، ولد بجوف السكبة فيما حكاه الزبير بن بكار، وهو ابن أخى أم المؤمنين خديجة، وعاش مائة وعشرين سنة شطرها فى الجاهلية وشطرها فى الإسلام، وأعتق مائة رقبة، وحج فى الإسلام ومعه مائة بدلة، ووقف بعرفة بمائة رقبة فى أعتاقهم أطواق الفضة منقوش عليها عتقاء الله عن حكيم بن حزام، وأهدى ألف شاة، ومات بالمدينة سنة خمسين أو أربع أو ثمان وخمسين أو سنة ستين (رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اليد العليا) للنفقة (خير من اليد السفلى) السائلة (وابداً) بالهمزة وتركه (من تعول) أى يجب عليك نفقته، يقال: عال الرجل أهله، إذا قاتهم: أى قام بما يحتاجون إليه من القوت والكسوة وغيرها، زاد اللسائى «أملك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك» وعنده أيضاً عن أبي هريرة «قال رجل: يا رسول الله، عندى دينار، قال: تصدق به على نفسك، قال: عندى آخر، قال: تصدق به على زوجك، قال: عندى آخر، قال: تصدق به على ولدك، قال: عندى آخر، قال: تصدق به على خادمك، قال: عندى آخر، قال: أنت أبصر به» رواه أبو داود والحاكم لكن بتقديم الولد على الزوجة، والذي أطبق عليه أصحاب الشافعى كما قاله فى الروضة تقديم الزوجة، لأن نفقتها أكد، لأنها لا تسقط بمضى الزمان ولا بالإعسار، ولأنها وجبت عوضاً عن التمكين (وخير الصدقة عن ظهر غنى) أى ما كان عن ظهر غنى كما فى رواية، قال فى النهاية: أى ما كان عفواً قد فضل من غنى، وقيل: أراد ما فضل عن العيال، والظاهر قد زاد فى مثل هذا إشباعاً للسلام وتمكيناً، كأن صدقته مسندة إلى ظهر قوى من المال، وللعنى عن غنى يستظهر به على التواب الذى تنوبه، والتذكير فيه للتخيم (ومن يستعفف) أى يطلب من الله العفة، وهى السكف عن الحرام وسؤال الناس (يعفه الله) يضم الياء وفتح الفاء للشدة مجزوم كالسابق شرط وجزاؤه، أى يصيره عفيفاً، وروى يضم الفاء لإنباط الضمة هاء الضمير، وهو مجزوم كما مر (ومن يستعفف يفضله الله)

٦٩٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمَغِيرِ ، وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ وَالسَّأَلَةَ : « الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ لِلتَّنْفِيقِ ، وَالْيَدُ السُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ » .

مجزومان شرطاً وجزاءً بحذف الياء منهما ، أى من يطلب من الله العفاف والتقى يعطيه ذلك .

ثم ذكر ما يفسر اليد العليا والسفلى بقوله :

٦٩٨ - (عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، وهو على المنبر) جملة حالية ، وكذا قوله (وذكر الصدقة) أى كان يحض التقي عليها (والتعفف) أى يحض الفقير عليه (والسألة) أى ويذم السألة ، وعند مسلم « والتعفف عن السألة » (اليد العليا خير من اليد السفلى ، فإيد العليا هي للتنفقة) اسم فاعل من أنفق ، ورواه أبو داود وغيره « المتعفف » بالعين والقامين (و) اليد (السفلى هي السألة) أى لما في ذلك من عاوة للتنفقة وسألة السائلة ورذالتها ، ويدل لذلك حديث الطبراني مرفوعاً « يد الله فوق يد للعطى ، ويد للعطى فوق يد للعطى ، ويد للعطى أسفل الأيدي » وعند النسائي « ويد للعطى العليا » وروى « اليد العليا هي التي تعطى ولا تأخذ » وقيل : اليد العليا الآخذة ، والسفلى المانعة ، أو العليا الآخذة والسفلى للتنفقة ، ولذا كان بعضهم إذا أعطى الفقير العطية يحملها في يد نفسه ويأمر الفقير أن يتناولها لتسكون يد الفقير هي العليا أدباً مع قوله تعالى « ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات » قال : فلما أنضيف الأخذ إلى الله تعالى تواضع لله تعالى فوضع يده أسفل من يد الفقير الآخذة ، وقيل : السفلى يد السائل ، بخلاف يد العطى والآخذ ، لأن يد الله هي العطية وهي الآخذة فهي عليا ، ورد بأن البحث في يد آدميين ، وحصل ما قيل في ذلك أن أعلى الأيدي للتنفقة وللتعفف عن الأخذ ، ثم الأخذ بغير سؤال ، وأسفل الأيدي السائلة والمأنة ، وكل هذه التأويلات للمتصفة تضمحل عند الأحاديث السابقة للصرحة بالمراد ، نعم قيل : إن هذا التفسير المذكور في حديث ابن عمر مدرج من كلامه ، فيكون تلك التأويلات وجه في الجملة .

٦٩٩ - عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ طُلِبَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ - قَالَ : « اشْفَعُوا تَوْجَرُوا وَبَقِضِ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَاءَ » .

٧٠٠ - عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَتْ : قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُؤْكَلِ فَيُوكَى عَلَيْكَ » .
وَفِي رِوَايَةٍ : « لَا تُنْحَصِ فَيُنْحَصَى اللَّهُ عَلَيْكَ » .

٦٩٩ - (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله تعالى عنه ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءه السائل ، أو طُلِبَتْ إليه حاجة) بضم الطاء مبنيًا للمفعول ، وحاجة نائب فاعل (قال : اشفعوا توجروا) أى سواء قضيت الحاجة أم لا (وبقضى الله) وفي رواية « وليقض الله » (على لسان نبيه ما شاء) وهذا من مكارم أخلاقه صلى الله عليه وسلم ليصاوا احتياج السائل وطالب الحاجة ، وهو تخلق بأخلاق الله تعالى ، حيث يقول لثيبه عليه الصلاة والسلام « اشفع تشفع » وإذا أمر عليه الصلاة والسلام بالشفاعة - مع علمه بأنه مستغن عنها لأن عنده شافعا من نفسه وباعثا من جوده - فالشفاعة الحسنة عند غيره ممن يحتاج إلى تحريك داعيته إلى الخير متأكدة بالطريقة الأولى .

٧٠٠ - (عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق (رضي الله تعالى عنهما ، قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تؤكلى) بضم النون وكسر الكاف ، يقال أوكأ ما فى سقائه ، إذا شده بالوكاء وهو الحيط الذى يشده به رأس القرية ، أى لا تربط على ما عندك وتمنيه (فيوكى عليك) بفتح الكاف الأولى مبنيًا للمفعول ، وللم « فيوكى الله عليك » وهو منصوب لكونه جوابا للثبى مقرونا بالقاء ، أى لا تؤكلى مالك عن الصدقة خشية تقاده فتقطع عنك مادة الرزق .

(وفي رواية : لا تنحصى فيحصى الله عليك) بنصب فيحصى جواب الثبى كسابقه ، والإحصاء : معرفة قدر الشيء وزنا أو عددا ، وهو من باب المقابلة ، وإحصاء الله هنا المراد به قطع البركة ، أو حبس مادة الرزق ، أو المحاسبة عليه فى الآخرة .

وَفِي رِوَايَةٍ : « لَا تُوَعَى فَيُوعَى اللَّهُ عَلَيْكَ ، أَرْضَخِي مَا اسْتَطَعْتِ » .

٧٠١ - عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتَخَفُّ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَاةٍ وَصَلَةٍ رَحِمٍ ، فَنَهَى فِيهَا مِنْ أَجْرِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَسَلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ » .

(وفي رواية : لا نوعى) بعين مهذبة لمن « أوعيت المتاع في الوعاء » إذا جعلته فيه ووعيت الشيء : حفظته ، والمراد لازم الإجماع وهو الإمساك (فروعى الله عليك) بضم التحتية وكسر العين والنصب جواب النهى بالفاء ، وإسناده إلى الله تعالى مجاز عن الإمساك ، وليس النهى للتحريم (ارضخى) بهزمة مكسورة إذا لم توصل : فعل أمر فى الرضخ - بالضاد والحاء المعجمتين - وهو العطاء اليسير ، أى أنفق من غير إجحاف (ما استطعت) أى مادمت مستطيعه قادرة على الرضخ .

٧٠١ - (عن حكيم بن حزام) بالزى المعجمة (رضى الله تعالى عنه ، قال : قلت : يا رسول الله أرايت) أى أخبرنى عن حكم (أشياء كنت أتخف) بالثنية فى الأصح - أى أتعب (بها فى الجاهلية) قبل الإسلام (من صدقة وعتاقة) وكان أعتق رقبة فى الجاهلية ، وحمل على مائة بغير (وصلة رحم) وفى نسخة « أو عتاقة أو صلة رحم » بألف قبل الواو (فهل) لى (فيها من أجر ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أسلمت على) قبول (ما أسلمت) لك (من خير) ويؤيد ذلك ما رواه الدارقطنى مرفوعاً « إذا أسلم الكافر فحسن إسلامه كتب الله له كل حسنة كان زلفها ومحامته كل سيئة كان زلفها ، وكان عمله بعد ذلك الحسنة بغير أنما لها إلى سبعة ضعف والسيئة بمثلاً إلا أن يتجاوز الله عنها » وهذا ظاهر فيما لا يتوقف على نية كالعتق ، أما ما يتوقف عليها كالجح فلا تصح منه فى حال كفره عبادة ، وحينئذ فالمراد أنه يكتب له ذلك الخير بعد إسلامه ، تفضلاً من الله مستأنفاً ، أو المعنى أنك ببركة فعل الخير هديت إلى الإسلام . إذ المبادئ عنوان الغايات ، أو أنك بفعلك ذلك اكتسبت طابعاً حميلاً . فاستمعت بتلك الطباع فى الإسلام ، وقد مهدت لك تلك العادة معاونتاً على الخير .

٧٠٢ - عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
 قَالَ : « اخْزَنْ لِلسَّلَامِ الْأَمِينَ الَّذِي يُنْفِذُ - وَرُبَّمَا قَالَ : يُعْطِي - مَا أُمِرَ بِهِ
 كَامِلًا مُؤَفَّرًا طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ ، فَيُدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ أَحَدُ
 الْمُتَصَدِّقِينَ » .

٧٠٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ : « مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ

٧٠٢ - (عن أبي موسى) الأشرى (رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله
 وسلم قال : الخازن السلم الأمين الذى ينفذ) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه مخففا
 آخره ذال معجمة - مضارع أنفذ ، ويجوز فتح النون وتشديد اللام مضارع نفذ ، وهو
 إما من الإفعال أو من التفعيل ، وهو الإمضاء - وفي نسخة « ينطق » بالقاف بدل
 المعجمة (وربما قال يعطى ما أمر به) من الصدقة (كاملا مؤفرا طيبا به نفسه)
 ينصب طيبا على الحال ونفسه فاعل ، وفي نسخة رفعهما على أن نفسه مبتدأ مؤخر
 وطيب خبره والجملة حالية (فيدفعه إلى) الشخص (الذى أمر له) بضم الهمزة مبيئا
 للمفعول: أى أمر الأمر له (به) أى بالدفع (أحد للتصدقين) بفتح القاف ، لكن
 أجره غير مضاعف له عشر حسنات ، بخلاف رب المال؛ فهو على حد قولهم « القلم أحد
 اللسانين » وأحد بالرفع خبر المبتدأ الذى هو الخازن ، وقيد الخازن بكونه مسلما لأن
 الكافر لانية له ، وبكونه أميناً لأن الخائن غير مأجور ، ورتب الأجر على إعطائه
 ما أمر به لثلاث يكون ثنائيا أيضا ، وأن تكون نفسه بذلك طيبة لثلاث تعدم النية فيفقد
 الأجر ، والبخل كل البخل من بخل بمال غيره ، وأن يعطى من أمر بالدفع إليه
 لا لغيره .

٧٠٣ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان) ما بمعنى ليس ، ويوم اسمه زيادة من ، ويصبح
 العباد صفة ليوم ، وملكان مستثنى من محذوف هو خبر ما ، أى ليس يوم موصوف
 بهذا الوصف ينزل فيه أحد إلا ملكان ، حذف السثنى منه ، ودل عليه بوصف

يَزْلَانِ قَيُولُ أَحَدُهُمَا : اَللّٰهُمَّ اَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا ، وَيَقُولُ الْآخَرُ : اَللّٰهُمَّ اَعْطِ مُنْسِكًا تَلْفًا .

٧٠٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جَبْتَانِ مِنْ حَدِيدٍ مِنْ تُدَيِّمُهُمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا ، فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُنْفِقُ إِلَّا سَبَقَتْ

الملكين بقوله (يزلان فيقول أحدهما : اللهم أعط) بقطع همزة أعط (منلقا) ماله في طاعتك (خلفا) بفتح اللام - أى عوضا ، كقوله تعالى « وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه » وقوله « ابن آدم أنفق أنفق عليك » (ويقول) الملك (الآخر : اللهم أعط ممسكا تلفا) زاد ابن أبي حاتم عن أبي الدرداء « فأزل الله تعالى في ذلك : فأما من أعطى واتقى إلى قوله العسرى » أى أعطى ماله لوجه الله تعالى ، واتقى محارمه ، وصدق بالحسنى ، أى بالكلمة الحسنى ، وهى كلمة التوحيد ، أو بالجنة « فسنسره » أى نهيه « للعسرى » أى للخلة التى توصله إلى اليسر والراحة فى الآخرة ، يعنى الأعمال الصالحة « وأما من مجل » بما أمر به من الإتفاق فى الخيرات « واستغنى » بالدنيا عن العقبى « وكذب بالحسنى فسنسره للعسرى » أى للخلة المؤدية إلى الشدة فى الآخرة وهى الأعمال السيئة ، واستعمال الإعطاء فى التلف للمساكلة لأن التلف ليس عطية ، وظاهره يعم الواجبات والمندوبات ، لكن الممسك عن المندوبات لا يستحق الدعاء بالتلف ، نعم إذا غلب عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه بإخراج شيء استحق ذلك .

٧٠٤ - (وعنه رضى الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مثل البخل والمنفق) وفى رواية « والنصدق » (كمثل رجلين عليهما جبتان) بضم الجيم وتشديد اللوحدة - ثنية جبة ثوب مخصوص ، وروى « جبتان » بالنون بالنون بدل اللوحدة - ثنية جنة بمعنى الدرع ، ويؤيده قوله (من حديد من تدعيمها) بضم اللثثة وكسر الهمزة وتشديد اللثثة التنسية - جمع تدى (إلى ترأقهما) بفتح أوله وكسر القاف - جمع ترقة ، العظيمين للشرفين فى أعلى الصدر من رأس اللسبيين إلى طرف ثرة النحر (فأما المنفق فلا ينفق) شيئا (إلا سبقت

— أَوْ وَفَرَتْ — عَلَى جِلْدِهِ حَتَّى تُخْفِيَ بَنَانَهُ وَتَعْفُو أَثَرَهُ ، وَأَمَّا الْبَخِيلُ
فَلَا يُرِيدُ أَنْ يُنْفِقَ شَيْئًا إِلَّا لَزِقَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ مَكَانَهَا فَهُوَ يُوسِعُهَا
فَلَا تَتَّسِعُ .

٧٠٥ — عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ » فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ؟
قَالَ : « يَمْعَلُ بِيَدِهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ » قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ؟

المهمة وللوحدة الخفة والعين العجمة — أى امتدت وعظمت (أو وفرت) بتخفيف
الفاء من الوفور ، والشك من الراوى ، أى كملت (على جلده حتى تخفى) بضم
الثناة الفوقية وسكون الحاء المعجمة وكسر الفاء — أى تستر (بنانه) بفتح
ونون الأولى خفيفة — أى أصابعه (وتعفو أثره) بفتح الهمزة والثناة ، وتعفو بالنصب
عطفا على تخفى ، وكلاما أسند إلى ضمير الجنة ، وعفا يستعمل لازما كعفت النار
أى درست ومتعديا كعفاها الريح أى طمسها ، وما هنا من هذا القليل : أى تمحو
أثر مشيه لسبوعها ، يعنى أن الصدقة تستر خطايا المصدق كما يستر الثوب أو الدرع
الذى يجر على الأرض أثر مشى صاحبه بمرور الذيل عليه (وأما البخيل فلا يريد أن
ينفق شيئا إلا لزقت) بكسر الزاى — أى التصقت (كل حلقة) بسكون اللام (مكانها
فهر يوسعها فلا تتسع) وفى نسخة « ولا تتسع » بالواو ، فمثل البخيل كمثل رجل
أراد أن يلبس درعا يستجن به فالت بداه بينها وبين أن تمر على سائر جسده فاجتمعت
فى عنقه فازمت ترقوته ، والمعنى أن البخيل إذا هم بالصدقة شعث نفسه وضاق صدره
واشبهت بداه ، بخلاف الجواد فإنه إذا هم بها ينفسح صدره وتطيب نفسه .

٧٠٥ — (عن أبي موسى) الأشعرى (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : على كل مسلم صدقة) على سبيل الاستحباب التأكد ، ولا حق فى المال سوى
الزكاة إلا على سبيل التدب ومكارم الأخلاق كما قاله الجمهور (فقالوا : يا نبي الله فمن
لم يجد) ما يتصدق به (قال : يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق) قالوا : فإن لم يجد ؟

قَالَ : « يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ » قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ؟ قَالَ : « فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ وَلْيَمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ » .

٧٠٦ — عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : بُعِثَ إِلَى نُسَيْبَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ بِشَاةٍ ، فَأُرْسِلَتْ إِلَى عَائِشَةَ مِنْهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » .

قال : يعين ذا الحاجة الملهوف (صفة لدا الحاجة المنصوب ، والمملوف شامل للمطلوم والعاجز) قالوا : فإن لم يجد (أى فإن لم يقدر) قال : فليعمل بالمعروف (وفى رواية « فليأمر بالخير أو بالمعروف » وزاد أبو داود « وينهى عن المنكر ») ولمسك عن الشر فإنها (بتأنيث الضمير باعتبار الحصلة التى هى الإمساك) (أى للمسك) (صدقة) . والمراد من الإمساك كف النفس وجسبها عن الشر الذى هو فعل من أفعال النفس ، فصح جعله من الصدقة التى هى فعل ، ومحل كونه صدقة إذا نوى به القرية ، وإلا فجرد الإمساك خاليا عن ذلك لا يعد صدقة ، قاله بعضهم ، وقد يقال : مجرد كف النفس وجسبها عن ذلك صدقة وإن لم يتوبه القرية ؛ لما فيه من قهر النفس ورددها عن مألوقاتها .

٧٠٦ — (عن أم عطية) نسيبة (رضى الله تعالى عنها) أنها (قالت : بعث) بضم الواحدة وكسر العين مبنيًا للمفعول (إلى نسيبة) (أى أم عطية) (الأنصارية) ونسيبة بضم النون وفتح السين مصغرا غير منصرف ، وضبطه بعضهم بفتح النون وكسر السين (بشاة) (أى من الصدقة) (فأرسلت) (أى نسيبة) (إلى عائشة رضى الله تعالى عنها) ومقتضى الظاهر أن تقول : بعث إلى ، بضمير التكلم المحرور ، لكنها عبرت عن نفسها بالظاهر حيث قالت « إلى نسيبة » موضع الضمير إما على سبيل الالتفات أو جردت من نفسها ذاتا تسمى نسيبة ، وإلا فأما عطية هى نسيبة لا غيرها ، ولمسلم « عن أم عطية قالت : بعث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم شاة من الصدقة فبعثت إلى عائشة منها بشيء ، الحديث » وهو يدل على أن الباعث الرسول عليه الصلاة والسلام (منها) (أى الشاة) (فقال النبي صلى الله عليه وسلم عندكم شيء ؟) ولمسلم « هل عندكم شيء » قالت .

قُلْتُ: لَا، إِلَّا مَا أُرْسَلْتُ بِهِ نُسَيْبُهُ مِنْ تِلْكَ الشَّاةِ ، فَقَالَ: « هَاتِ فَقَدْ بَلَغْتَ مَحَلَّهَا » .

٧٠٧ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ حَاضٍ وَلَيْسَتْ عَنْدهُ ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ ، فَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُوقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ،

عائشة (قُلت) وفي نسخة فقالت (لا) أى لا شئ عندنا (إلا ما أُرسلت به) أم عطية (نسيية من تلك الشاة ، فقال) عليه الصلاة والسلام : (هات) . بكسر التاء حذفت الياء منه تخفيفا (فقد بلغت محلها) بكسر الحاء - أى وصلت إلى الموضع الذى تحل فيه بصيرورتها ملكا للتصدق بها عليهم ، فصحت منها هديتها ، وإنما قال ذلك لأنه كان يحرم عليه أكل الصدقة .

٧٠٧ - (عن أنس) بن مالك (رضى الله تعالى عنه أن أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه كتب له) الفريضة التى تؤخذ فى زكاة الحيوان (التى أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم) أى بها (ومن بلغت صدقته بنت حاض) بأن كان عنده من الإبل خمس وعشرون إلى خمس وثلاثين ، وبنت الحاض - بفتح الميم وبالحاء وبالضاد المعجمتين - الأثنى من الإبل ، وهى التى تم لها عام ، سميت به لأن أمها آن لها أن تعلق بالحاض - وهى وجع الولادة - وإن لم تحمل ، وبنت بالنصب على المقولية وفى نسخة بإضافة صدقة إلى بنت (وليست) أى والحال أن بنت الحاض ليست موجودة (عنده) الحال أن الموجود (عنده بنت لبون) أثنى ، وهى التى آن لأمها أن تلد فتصير لبونا (فإنها تقبل منه) أى المسالك من الزكاة (ويعطيه المصدق) بضم الميم وتخفيف المهملة ، وكسر الدال كحدث - آخذ الصدقة ، وهو الساعى الذى يأخذ الزكاة (عشرين درهما) فضة من النقرة الخالصة ، والدرهم من ذلك يساوى نصف فضة وجديدا ، بالفضة للعروقة ، بقيمة الشاة أحد عشر نصفاً فضة ، وكانت شاة العرب لا تزيد على ذلك (أو شاتين) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من

فَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ غَاصِرٍ عَلَى وَجْهِهَا وَعِنْدَهُ ابْنٌ لَبُونٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ .

٧٠٨ — وَنَحْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنْ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ
الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ
بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ .

الإبل (فإن لم يكن عنده) أى المالك (بنت غاصر على وجهها) المفروض (وعنده ابن لبون) ذكر (فإنه يقبل منه) وإن كان أقل قيمة منها ، ولا يكلف تحصيلها (وليس معه شيء) وهذا طرف من حديث الصدقات ، وسيأتى معظمه قريباً إن شاء الله تعالى ، وليس فى ذلك دلالة على جواز أخذ القيمة فى الزكاة من العروض وغيرها كما قال أبو حنيفة ، إذ لو كان كذلك لكان ينظر إلى ما بين السنين فى القيمة فكان العرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك فى الأمكنة والأزمنة ، فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب فى مثل ذلك ، قاله فى فتح البارى .

٧٠٨ — (وعنه رضى الله تعالى عنه أن أبا بكر) الصديق (رضى الله تعالى عنه كتب له) الفريضة (التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم : ولا يجمع) بضم أوله وفتح ثالثة ، أى لا يجمع المالك والمصدق (بين متفرق) بتقديم التاء على الفاء (ولا يفرق) بضم أوله وفتح ثالثة مشدداً (بين مجتمع) بكسر الميم الثانية (خشية الصدقة) أى خشية المالك كثرتها فيقل ماله ، أو خشية المصدق قلتها ، فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث فى المال شيئاً من الجمع والتفريق ، وخشية بالنصب على أنه مفعول لأجله ، وقد تنازع فيه الفقهاء يجمع ويفرق ، هكذا قال الشافعى ، وقال مالك فى الموطأ : معناه أن يكون النفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا تجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة ، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاتان فيكون عليهما فيها ثلاثة شياه فيفرقونها حتى لا يكون على كل واحد إلا شاة واحدة ، فصرف الخطاب للمالك ، وقال أبو حنيفة : معنى لا يجمع بين متفرق

وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ: « أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاكُمَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْبَةِ » .

٧٠٩ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُهْجَرَةِ ، فَقَالَ : « وَيْحَكَ إِنَّ شَأْنَهَا

أَنْ يَكُونَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَرْبَعُونَ شاةً فَإِذَا جَمَعَاهَا فَشاةٌ وَإِذَا فَرَقَاهَا فَلَا شَيْءَ ، وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مَجْتَمِعٍ أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ مِائَةٌ شاةً وَعَشْرُونَ شاةً فَإِنْ فَرَقَهَا الْمَصْدُقُ أَرْبَعِينَ أَرْبَعِينَ ثَلَاثَ شِئَاءَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : مَعْنَى الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ ثَمَانُونَ شاةً فَإِذَا جَاءَ الْمَصْدُقُ قَالَ : هِيَ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي لِكُلِّ وَاحِدٍ عَشْرُونَ فَلَا زَكَاةَ ، أَوْ يَكُونَ لَهُ أَرْبَعُونَ وَإِخْوَتُهُ أَرْبَعُونَ فَيَقُولُ كُلُّهَا لِي فَشاةٌ أَهْ ، وَكُلُّ هَذَا مُحْتَمِلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ .

(وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَتَبَ لَهُ) فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ (الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاكُمَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْبَةِ) يُرِيدُ أَنَّ الْمَصْدُقَ إِذَا أَخَذَ مِنْ أَحَدِ الْخَلِيطَيْنِ مَا وَجِبَ أَوْ بَعْضُهُ مِنْ مَالٍ أَحَدُهُمَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ الْخَالِطَ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ الْوَاجِبَ أَوْ بَعْضَهُ بِقَدْرِ حَصَّةِ الَّذِي خَالَطَهُ مِنْ مَجْمُوعِ الْمَالَيْنِ ، مِثْلًا فِي الثَّلَاثِ كَالثَّمَارِ وَالْحَبُوبِ ، وَقِيَمَةِ فِي التَّقْوِمِ كَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالنَّعَمِ ؛ فَلَوْ كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَشْرُونَ شاةً رَجَعَ الْخَلِيطُ عَلَى خَلِيطِهِ بِقِيَمَةِ نِصْفِ شاةٍ لَا بِنِصْفِ شاةٍ لِأَنَّهَا غَيْرُ مِثْلِيَّةٍ ، وَلَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا مِائَةٌ وَلِلْآخَرِ خَمْسُونَ فَأَخَذَ السَّاعِي الثَّانِيَنِ الْوَاجِبَتَيْنِ مِنْ صَاحِبِ الْمِائَةِ رَجَعَ بِثَلَاثِ قِيَمَتَهُمَا ، أَوْ مِنْ صَاحِبِ الْخَمْسِينَ رَجَعَ بِثَلَاثِ قِيَمَتَهُمَا ، أَوْ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ شاةً رَجَعَ صَاحِبُ الْمِائَةِ بِثَلَاثِ قِيَمَةِ شاةٍ وَصَاحِبُ الْخَمْسِينَ بِثَلَاثِ قِيَمَةِ شاةٍ .

٧٠٩ - (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُهْجَرَةِ) أَيُّ أَنْ يَبِيعَهُ عَلَى الْإِقَامَةِ فِي الْمَدِينَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ الدِّينَ وَجِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمُهْجَرَةُ قَبْلَ الْفَتْحِ (فَقَالَ) لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (وَيْحَكَ) كَلِمَةُ رَحْمَةٍ وَتَوْجَعٍ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ لَا يَسْتَحِقُّهَا (إِنْ شَأْنُهَا) أَيُّ الْقِيَامِ

شديد، قَهْلَ لَكَ مِنْ إِبْلِ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا ؟ » قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « فَأَعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا » .

٧١٠ — عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذْعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذْعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرْنَا لَهُ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا

بحق المجبرة (شديد) لا يستطيع القيام بها إلا القليل ، ولعلها كانت متعذرة على السائل شاقة عليه؛ لكونه من أهل البادية الذين لا يقدرّون على الإقامة في الحاضرة ، فلم يجبه إليها (فهل لك من إبل تؤدى صدقتها) أى زكاتها (قال : نعم) لى إبل تؤدى زكاتها (قال : فأعمل من وراء البحار) بموحدة ومهملّة: أى من وراء القرى والمدن ، وكأنه قال : إن كنت تؤدى فرض الله عليك في نفسك ومالك فلا تنال أن تقيم في بيتك ولو كنت في أبعد مكان (فإن الله لن يترك) بكسر التثنية الفوقية : أى لن ينقصك (من) ثواب (عملك شيئا) وفي بعض النسخ « لم يترك » بسكون الفوقية من الترك .

٧١٠ — (عن أنس رضى الله تعالى عنه أن أبا بكر) الصديق (رضى الله تعالى عنه كتب له) فريضة الصدقة (التى أمر الله رسوله) بها (من بلغت عنده جذعة) الجذعة — بفتح الجيم والذال المعجمة — التى لها أربع سنين وطمنت في الخامسة (وليست عنده الجذعة) الواو للعالم (وعنده حقة) بكسر الحاء المهملة وفتح القاف المشددة التى لها ثلاث سنين وطمنت في الرابعة ، وخبر المبتدأ الذى هو من بلغت قوله (فإنها تقبل منه الحقة) ويجعل معها شاتين) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الإبل ، يدفعها للمصدق (إن استيسرنا له) أى وجدنا في ماشيته (أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا) فضة من النقرة الخالصة ، وكل منها أصل في نفسه لا بدل ، لأنه قد خير فهما ، وكان ذلك معلوما لا يجرى مجرى تعديل القيمة ؛ لا اختلاف ذلك في الأزمنة والأمكنة ، فهو تعويض قدره الشارع كالصاع في المصراة (١٥ — فتح البدي ٢)

وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحَقَّةُ وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ
فَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ ، وَيُعْطِيهِ الْمَصْدَقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ،
وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّمَا
تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَيُعْطَى شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ
صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ فَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحَقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدَقُ
عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَلَيْسَتْ
عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ فَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَيُعْطَى مَعَهَا
عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ .

٧١٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(ومن بلغت عنده صدقة الحققة وليست عنده الحققة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة
ويعطيه المصدق) بالتخفيف : أى الساعى (عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت عنده
صدقة الحققة وليست عنده إلا بنت لبون) أنثى (فإنها تقبل منه بنت لبون ، ويعطى
المصدق) بالتشديد ، وهو المالك (شاتين أو عشرين درهما ، ومن بلغت صدقته بنت
لبون) بنصب بنت على المفعولية ، وهى التى لها سكتان وطعننت فى الثالثة (وعنده حقة
فإنها تقبل منه الحققة ، ويعطيه المصدق) بالتخفيف ، وهو الساعى (عشرين درهما أو
شاتين ، ومن بلغت صدقته بنت لبون) بالنصب (وليست عنده وعنده بنت مخاض)
وهى التى لها ستة وطعننت فى الثانية (فإنها تقبل منه بنت مخاض ، ويعطى) المالك (معها)
المصدق (عشرين درهما أو شاتين) فيه أنه جبر كل مرتبة بشاتين أو عشرين درهما ،
وجواز النزول والصعود من الواجب عند فقده إلى سن آخر يليه ، والحجرة فى الشاتين
والدراهم لدافئها ، سواء كان مالكا أو ساعيا ، وفى الصعود والنزول للمالك فى الأصح ،
وهذا الحديث طرف من حديث أنس ، ثم تممه بقوله :

٧١٩ - (وعنه رضى الله تعالى عنه أن أبا بكر) الصديق (رضى الله تعالى عنه

كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،
هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى
الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا
فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ، فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ
فَمَا دُونَهَا مِنَ النِّعَمِ مِنْ كُلِّ خُمْسٍ شَاةٌ، فَإِذَا

كتب له (أى لأنس) هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين (عاملا عليها ، وهو اسم
إقليم مشهور يشتمل على مدائن معروفة قاعدتها هجر) بسم الله الرحمن الرحيم ،
هذه فريضة (أى نسخة فريضة) الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على
المسلمين (بفرض الله تعالى) (والتي أمر الله بها) بحرف العطف ، وفي نسخة « التي »
بدونه على أن الجملة بدل من الجملة الأولى ، وفي أخرى « به رسول الله صلى الله عليه وسلم »
أى بتبليغها ، وأضيف الفرض إليه لأنه دعا إليه وحث الناس إليه ، أو معنى فرض قدره ،
لأن الإيجاب بنص القرآن على سبيل الاجمال ، وبين صلى الله عليه وسلم جملة بتقدير
الأنواع والأجناس (فمن مثلها) بضم السين - أى فمن مثل الزكاة من المسلمين حال
كونها (على وجهها فليعطها) على الكيفية المذكورة في الحديث من غير تعد ، بدليل
قوله (ومن مثل فوقها) أى زائدا على الفريضة المعينة في السن أو العدد (فلا يعط)
الزائد على الواجب ، وقيل : لا يعط شيئا من الزكاة لهذا المصدق لأنه خان بطلبه فوق
الزائد ، فإذا ظهرت خيانتة سقطت طاعته ، وحينئذ يتولى إخراجه ، أو يعطيه
لساع آخر .

ثم شرع في بيان كيفية الفريضة وكيفية أخذها ، وبدأ بركة الإبل لأنها غالب
أموالهم ، فقال (في أربع وعشرين من الإبل فما دونها) أى فما دون أربع وعشرين
(من النعم) متعلق بالابتداء للتقدير (من كل خمس) خبر للبتداء الذي هو (شاة) وكلة
من للتعليل : أى لأجل كل خمس من الإبل ، وفي نسخة إسقاط من الداخلة على النعم ،
وكل صحيح ، فمن أثبتتها فمعناها زكاة من النعم ، ومن لبيان لا للتعويض كما مر ، ومن
أسقطها فالنعم مبتدأ خبره في أربع وعشرين ، وإنما قدم الخبر لأن للراد بيان النصب ،
إذ الزكاة إنما تجب بعد النصاب ؛ فكان تقديمه أم ، فإنه السابق في السبب (إذا) وفي

بَلَّغْتُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ خَاضٍ أَنْثَى، فَإِذَا
 بَلَّغْتُ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لُبُونٍ أَنْثَى، فَإِذَا
 بَلَّغْتُ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حَقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَّغْتُ
 وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسِتِّينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَّغْتُ بَعْضِي سِتًّا
 وَسِتِّينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا ابْنَتَا لُبُونٍ، فَإِذَا بَلَّغْتُ إِحْدَى وَسِتِّينَ إِلَى
 عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حَقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ
 وَمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لُبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، وَمَنْ
 لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا،
 فَإِذَا بَلَّغْتُ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ

نسخة «فإذا» (بلغت إليه خمسًا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت خاض أنثى) قيد
 بالأنثى للتأكيد، كما يقال: رأيت بعني، وصحمت بأذني (فإذا بلغت) إليه (ستًا وثلثين
 إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى) (آن لأمها أن تلد (فإذا بلغت إليه ستًا وأربعين
 إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل) بفتح الطاء - فعولة بمعنى مفعولة، صفة لحقة، أي
 استحققت أن يشاها الفصل (فإذا بلغت) إليه (واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها
 جذعة) بفتح الجيم والضميمة، سميت بذلك لأنها أجذعت مقدم أسنانها، أي أسقطته،
 وهي غاية أسنان الزكاة (فإذا بلغت إليه يعني ستًا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون)
 زيادة «يعني» وكان الممدد حذف من الأصل اكتفاء بدلالة الكلام عليه، فذكره
 بعض روايته، وأتى بلفظ يعني لينبه على أنه مزيد، أو شك أحد روايته فيه (فإذا بلغت)
 إليه (إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل، فإذا زادت) إليه
 (على عشرين ومائة) أي واحدة فصاعداً (ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين
 حقة) (فواجب مائة وثلثين بنتا لبون وحقة، وواجب مائة وأربعين بنتا لبون وحقتان،
 ولا يستقيم الحساب إلا بزيادة تسع ثم عشر بعد الواحدة الزائدة على العدد المذكور كما
 تقرر (ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة، إلا أن يشاء ربها) أي
 يتبرع ويتطوع (فإذا بلغت خمسًا من الإبل ففيها شاة) .

وَفِي صَدَقَةِ النِّعَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً شَاةٌ
 فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى
 مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ
 شَاةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ
 فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ،
 وَفِي الرِّقَةِ رُبْعُ الْعَشْرِ ،

(و) فرض عليه الصلاة والسلام (في صدقة النعم في سائمتها) أى راعيتها إلا للعلوفة
 و « في سائمتها » بدل من النعم بإعادة الجار ، وللبدل منه في حكم الطرح ، فلا تجب في
 مطلق النعم ، بل في السائمة منها (إذا كانت) غنم الرجل (أربعين إلى عشرين ومائة)
 فزكاتها (شاة) جذعة صأن لها سنة ودخلت في الثانية ، أو أجذعت مقدم أسنانها بعد
 مضي ستة أشهر ، أو ثلثة معز لها سنتان ودخلت في الثالثة ، وقيل : سنة ، وشاة بالرفع
 خبر لبتداء مضمرة أو مبتدأ وفي صدقة النعم خبره (فإذا زادت) غنمه (على عشرين
 ومائة) أى واحدة فصاعدا (إلى مائتين) فزكاتها (شاتان) مرفوع على الخبرية أو
 الابتداء كما مر (فإذا زادت) غنمه (على مائتين) ولو واحدة (إلى ثلاثمائة) ففيها
 ثلاث (وفي نسخة « ثلاث شياه ») (فإذا زادت) غنمه (على ثلاثمائة) مائة أخرى
 لا دونها . (ففي كل مائة شاة) ففي أربع مائة أربع شياه ، وفي خمسمائة خمس ، وفي
 ست مائة ست ، وهكذا (فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة) بالنصب خبر كان (من أربعين
 شاة واحدة) صفة لشاة التي هي تمييز أربعين . هكذا قيل ، وتجب بأنه لا فائدة في هذا
 الوصف مع كون الشاة تمييزا ، وإنما واحدة منصوب على أنه مفعول ناقصة أى إذا
 كان عند الرجل سائمه تنقص واحدة من أربعين فلا زكاة عليه فيها ، وبطريق الأولى
 إذا نقصت زائدا على ذلك ، ويحتمل أن يكون شاة مفعول بناقصة واحدة وصفا لها ،
 والتمييز محذوف للدلالة عليه (فليس فيها) أى في الناقصة عن الأربعين (صدقة إلا أن
 يشاء ربها) أى أن يتطوع .

(وفي) مائتي درهم من (الرقة) بكسر الراء وتخفيف القاف - الورق ، والهاء
 عوض عن الواو نحو العدة ، والرقة : النفضة للزروبة وغيرها (ربع العشر) خمسة

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا .

٧١٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ
النَّبِيُّ أَمْرَ اللَّهِ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ
وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ، إِلَّا مَا شَاءَ لِلصَّدَقِ .

درهم ، وما زاد على المائتين فيصابه ، فيجب ربع عشرة ، وقال أبو حنيفة : لها
وقص ، فلا شيء على ما زاد على المائتي درهم حتى يبلغ أربعين درهما فضة فيها حينئذ
درهم واحد ، وكذا في كل أربعين (فإن لم تكن) أى الرقة (إلا تسعين ومائة
فليس فيها شيء) لعدم النصاب ، والتعبير بالتسعين يوم أنها إن زادت على المائة
والتسعين قبل بلوغ المائتين أن فيها زكاة ، وليس كذلك ، وإنما ذكر التسعين لأنه
آخر عقد قبل المائة ، والحساب إذا جاوز الأحاد كان تركيبة بالعقود كالعشرات والمئتين
والآلوف ، فذكر التسعين ليدل على أن لا صدقة فيها نقص عن المائتين ولو بغض حبة ،
لحديث الشيخين « ليس فيها دون خمس أواق من الورق صدقة » (إلا أن يشاء ربها)
وهذا كقوله في حديث الأعرابي في الإيمان « إلا أن تطوع » .

٧١٣ - (وعنه رضى الله تعالى عنه أن أبا بكر) الصديق (رضى الله تعالى عنه
كتب له) أى الصدقة (التى أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم) بها (ولا يخرج في
الصدقة) الفروضة (هرمة) بفتح الهاء وكسر الراء - وهى الكبرة التى سقطت
أسنانها (ولا ذات عوار) بفتح العين وألف بعد الواو - أى مصيبة بما ترد به فى البيع
وهو شامل للمريض وغيره ، وبالضم العور فى العين . إلا من مثلها من الحرمات وذوات
العور ، وتكفى مريضة متوسطة ومصيبة من الوسط ، وكذا لا تؤخذ صغيرة لم تبلغ
سن الإجزاء (ولا تيس) وهو غل الغنم ، أو مخصوص بالعمز ، لقوله تعالى « ولا تيمموا
الحديث منه تنفقون » (إلا ما شاء للصدق) بتخفيف الصاد وكسر الدال كمحدث - أخذ
الصدقات التى هو وكيل الفقراء فى قبض الزكوات ، بأن يؤدى اجتهاده إلى أن ذلك
خير لهم ، وحينئذ فلا استثناء راجع لما ذكر من الحرم والعور والدكورة ، نعم يؤخذ
ابن اللبون والحق عن خمس وعشرين من الإبل عند قد بلغت الخناس ، والذكر من

٧١٣ — عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ مُعَاذٍ إِلَى الْيَمَنِ. تَقَدَّمَ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ: إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ: وَتَوَقَّ كَرَامَ أَمْوَالِ النَّاسِ.

٧١٤ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَحْلٍ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ يَبْرَحُهَا

الشيء فيها دون خمس وعشرين من الإبل، والتبعية في ثلاثين من البقر، وأكثر المحدثين كما قال ابن حجر على تشديد الصاد من المصدق أى للتصدق فأبدلت التاء صادًا وأدغمت في الصاد، وتقدير الحديث حينئذ ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار أصلاً، ولا يؤخذ تيس إلا برضا المالك لكونه محتاجاً إليه؛ ففي أخذه بغير رضاه إضرار به، وحينئذ فالاستثناء مختص بالتيس، واستدل به للملكية في تكليف المالك سليماً، وغنى ابن عبد الحكم: لا يأخذ للمعينة إلا أن يرى الساعى أخذها إلا الصغيرة.

٧١٣ — (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما حديث بعث معاذ إلى اليمن تقدم) أول هذا الكتاب (وفي هذه الرواية قال: إنك تقدم) بفتح الدال مضارع قدم بكسرهما (على قوم أهل كتاب) أى التوراة والإنجيل، وقال ذلك تنبيهاً على الاهتمام بشأنهم، لأنهم أهل علم، فليست مخاطبتهم كمخاطبة جهال المشركين وعبدة الأوثان (وذكر باقى الحديث، ثم قال فى آخره) فإذا أطاعوا بها أى الزكاة فخذ منهم (وتوق كرام أموال الناس) جمع كرمعة، وهى العزيرة عند رب المال كأكرولة: أى مسمنة للأكل، وروى — بضم الزاء وتشديد اللوحظ وهى حديثه العهد بالولادة بأن يعطى لها من ولادتها خمسة عشر يوماً كما قاله الأزهري، لأن الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب الإجماع بمال الأغنياء إلا إن رضوا بذلك.

٧١٤ — (عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه، قال: كان أبو طلحة) زيد الأنصارى رضى الله تعالى عنه (أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل) وأكثر خبر كان، ومالا تميز، أى من حيث المال، ومن لبيان (وكان أحب أمواله إليه) ينصب أحب خبر كان، وقوله (يرحاه) بالرفع اسمها، أو أحب اسمها ويرحاه خبرها، قال

وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةً لِلْمَسْجِدِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا
وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ . قَالَ أَنَسٌ : فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : (لَنْ
تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ : (لَنْ تَنَالُوا
الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) وَإِنْ أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَى يَدِّحَاءَ ، وَإِنَّمَا صَدَقَهُ
لِلَّهِ أَرْجُو بَرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَضَعْتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ
اللَّهُ ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « بَخْ »

بعضهم : والأحسن الأول ؛ لأن المحدث عنه اليرحاء فينبغي أن يكون هو الاسم ،
وهو بفتح اللوحدة وكسرهما وفتح الراء وضمها مع اللد والقصر ، فهذه ثمان لغات
أفصحها فتح للوحدة والراء ، وقال بعضهم : إنها الرواية هنا ، وبعد الموحدة همزة أو
ياء مبدلة منها ، وهو اسم لبستان أو أرض ، ولا ينافي ذلك قول بعضهم : إنها اسم
لبئر ، لأن بساتين المدينة تدعى بآبارها ، أى البستان الذى فيه ييرحاء (وكانت) أى
يرحاء (مستقبلة للمسجد) النبوى ، أى مقابلته قريية منه (وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها) أى فى ييرحاء (طيب) بالجر صفة للمبرور
السابق (قال أنس رضى الله تعالى عنه : فلما نزلت هذه الآية لن تنالوا البر) أى لن
تبلغوا حقيقة البر الذى هو كمال الخير ، أو لن تنالوا بر الله الذى هو الرحمة والرضا
والجنة (حتى تنفقوا مما تحبون) أى من بعض ما تحبون من الأموال ، أو ما يعبه وغيره
كذلك الجاه فى معاونته الناس ، والبدن فى طاعة الله ، والهمة فى سبيل الله (قام أبو طلحة)
رضى الله تعالى عنه (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن الله تبارك وتعالى يقول
« لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » وإن أحب أموالى إلى ييرحاء) بالرفع خبر إن
(وإِنَّمَا صَدَقَهُ اللَّهُ أَرْجُو بَرَّهَا) أى خيرها (وذخرها) بضم الدال للمعجمة - أى أقدمها
ذخيرة لى فى الدار الآخرة (عند الله ، قضىها يا رسول الله حيث أراك الله) فوض تعيين
مصرفها إليه عليه الصلاة والسلام ، لكن ليس فيه تصريح بأن أباً طلحة جعلها حبساً
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بَخْ) بفتح اللوحدة وسكون الحاء كهل وبِل ،

ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْمَعَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ »
فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ : أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ
وَبَنِي عَمِّهِ .

٧١٥ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُهُ فِي خُرُوجِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الصَّلَاةِ ، تَقَدَّمَ (١) .

غير مكررة هنا ، قال في القاموس : قل في الأفراد يخ ساكنة ويخ مكسورة ويخ منونة
مضمومة ، والتكرير يخ يخ للبالغة الأول منون والثاني مسكن ، ويقال يخ يخ مسكينين
ويخ يخ منونين ، ويخ يخ مشددتين - كلمة تقال عند الرضا والإعجاب بالشيء أو
الفخر والمدح ، ١ هـ ؛ فمن نونه يشبه بأسماء الأصوات كصه ومه (ذلك مال راجع ،
ذلك مال راجع) بالموحدة فهما ، أى ذورح كلا بن وتامر ، أى يرج صاحبه في
الآخرة أو في الدنيا بما يحصل منه ، أو مريوح فاعل بمعنى مفعول ، وروى بالثناة
التحتية بدل للوحدة اسم فاعل من الرواح تفيض التدو ، أى أنه قريب الفائدة يصل
نفعه إلى صاحبه كل رواح ، لا يحتاج أن يسكلف فيه إلى مشقة وسر ، أو يروح
بالأجر ويغدو به ، واكتفى بالرواح عن التدو لعلم السامع به ، أو من شأنه الرواح
وهو الذهاب والفوات ، فإذا ذهب في الخير فهو أولى (وقد سمعت ما قلت ، وإنى أرى
أن تجمعلها في الأقربين ، فقال أبو طلحة : يا رسول الله أفعل) ما رأيت ، برفع أفعل فعلا
مستقبلا (فقسما) أى يبرحاه (في أقاربه وبني عمه) من عطف الخاص على العام ،
وهذا يدل على أن إنفاق الأموال على أقرب الأقارب أفضل ، وأن الآية تتم الإنفاق
الواجب والمستحب ، ويقاس بالصدقة عليهم دفع الزكاة لهم ؛ فهو أولى من غيرهم إذا لم
تأزم للزكاة نفقتهم ، ولذا ذكر هذا الحديث في هذا الباب .

٧١٥ - (عن أبي سعيد) سعد بن مالك (الخدرى رضى الله تعالى عنه حديثه
في خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة) ووعظه النساء وأمرهن بالصدقة (تقدم ،

وفي هذه الرواية قال : فلما صارَ إلى منزله جاءت زينبُ امرأةُ ابنِ مسعودٍ تستأذنُ عليه ، فقيل : يا رسولَ الله هذه زينبُ ، فقال : « أَى الزَّيَانِبِ ؟ » فقيل : امرأةُ ابنِ مسعودٍ ، قال : « نَعَمْ ائْذَنُوا لَهَا » فَأُذِنَ لَهَا ، فقالت : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ ، فزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدُهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ » .

٧١٦ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وفي هذه الرواية قال : فلما صار إلى منزله جاءت زينب (بنت معاوية ، أو بنت عبد الله ابن عتاب الثقفية ، ويقال لها أيضاً : رائطة (امرأة ابن مسعود) عبد الله (تستأذن عليه ، قيل : يا رسول الله) القائل بلال (هذه زينب ، فقال) عليه الصلاة والسلام : (أَى الزَّيَانِبِ) ؟ أَى زينب منهن ، فعرف باللام مع كونه علماً لا نكسر حق جمع (قيل : امرأة ابن مسعود ، قال : نعم ائذنوا لها ، فأذن لها) بضم الهمزة (ف) لما دخلت (قالت : يا نبي الله إنك أمرت اليوم بالصدقة ، وكان عندى حلى) بضم المهمل وكسر اللام (لى ، فأردت أن أتصدق به ، فزعم ابن مسعود أنه وولده) بالنصب عطفاً على الضمير (أحق من تصدقت به عليهم) وهذا يحتمل أن يكون من مسند أبي سعيد : بأن يكون حاضراً عند المراجعة ، وأن يكون رواه عن زينب صاحبة القصة (قال النبي صلى الله عليه وسلم : صدق ابن مسعود ، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم) والصدقة شاملة للفرس والنفل وإن كان السياق قد يرجح النفل ، واحتج به على جواز دفع زكاة المرأة لزوجها الفقير ، وهو مذهب الشافعية وأحمدى رواية ، ومنعه أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية ، وحملوا الحديث على الصدقة للندوبة .

٧١٦ — (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وَسَلَّمَ : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغَلَامِهِ صَدَقَةٌ » .

٧١٧ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى اللَّتْرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ ، فَقَالَ : « إِنْ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزَيْلَتِهَا » ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْ يَأْتِي الْغَلِيظُ بِالْشَّرِّ ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا شَأْنُكَ تُسْكِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُكَلِّمُكَ ، فَرَأَيْنَا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، قَالَ : فَمَسَحَ عَنْهُ الرُّحْضَاءُ ،

وسلم : ليس على المسلم في فرسه) اسم جنس ، أى خيله ، وإلا فالفرس الواحدة لازكاة : فيها إجماعا (وغلامة) أى عبده (صدقة) نعم إن اشترى خيلا أو عبيدا للتجارة وجبت . زكاتها إجماعا ، وخرج بالمسلم الكافر؟ فلا يجب عليه الإخراج مادام كافرا ، فإن أسلم سقطت ، لأن الإسلام يجب ما قبله .

٧١٧ - (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : إِنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ) أى ساعة ذات يوم (على للتبر ، وجلسنا حوله ، فقال : إِنْ) . وفى نسخة (إِنْ) مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزَيْلَتِهَا) حسنها وبهجتها القانية كمال التناهم وغيرها (فقال رجل) لم يعرف اسمه : (يا رسول الله أَوْ يَأْتِي الْغَلِيظُ بِالْشَّرِّ ؟) يفتح الواو والهمزة للاستفهام - أى أنصير نعمة الله التى هى زهرة الدنيا عقوبة ووبالا ؟ (فسكت النبي صلى الله عليه وسلم) انتظارا للوحى (قيل له) أى السائل : (ما شَأْنُكَ تُسْكِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَكَلِّمُكَ) ظنوا أنه عليه الصلاة والسلام أنكسر مسأله ، قال أبو سعيد : (فرأينا) يفتح الراء ثم الهمزة - من الرؤية ، أو بتقديم الهمزة للضمومة على الراء للكسورة : أى ظننا (أنه ينزل عليه) بضم أوله وفتح الراء مبنيا للفعول - أى يوحى إليه (قال) أى أبو سعيد : (فسح) . عليه الصلاة والسلام (عنه الرضاء) بضم الراء وفتح الهملة واللججة وللد - العرق .

فَقَالَ : « أَيْنَ السَّائِلُ ؟ » وَكَأَنَّهُ حَدَّه ، فَقَالَ : « إِنَّهُ لَا يَبْقَى إِلَّا خَيْرٌ بِالْشَّرِّ ، وَإِنْ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يُقْتَلُ أَوْ يُبْلَى ، إِلَّا آكَلَةَ الْخَضِرَاءِ أَكَلْتُ حَقِّي إِذَا امْتَدَّتْ »

الكثير (فقال : أين السائل ؟ وكأنه) عليه الصلاة والسلام (حده) أى السائل ، فهموا أولاً من سكوته عند سؤاله إنكاره ، ومن قوله عليه الصلاة والسلام أين السائل حمله لما أرادوا فيه من البشري ، لأنه عليه الصلاة والسلام كان إذا سر استنار وجهه . (فقال) عليه الصلاة والسلام : (إنه لا يأتى الخير بالشر) أى ما قدر الله أن يكون خيراً يكون خيراً ، وما قدر أن يكون شراً يكون شراً ، وإن الذى أخاف عليكم تضييعكم نعمة الله ، وصرفكم إياها فى غير ما أمر الله ، فلا يتعلق ذلك بنفس النعمة . (و) أضرب لكم مثلين ، أحدهما : مثل للفرط فى جمع الدنيا ، وهو قوله (إن مما) أى من الثبات الذى (ينبت الربيع) بضم اللثاء التثنية من الإنبات ، والربيع بالرفع فاعل ، وهو الجدول الذى يستقى منه أو للطر ، ونسبة الإنبات إليه مجاز ، وإلا فالنبت حقيقة هو الله تعالى (يقتل أو يبل) بضم أوله وكسر اللام ، أى يقرب من القتل ، وفى رواية « ما يقتل حبطاً » بإثبات « ما » قبل يقتل و« حبطاً » بعدها ، فيقتل صفة للفعول محذوف ، أى شيئاً أو نباتاً ، وحبطاً - بفتح الحاء للهملزة وللوحدة - منصوب على التمييز ، وهو داء يصيب البعير من تماطيه أحرار العشب أو من كلاً طيب يكتر منه فينتفخ فيهلك أو يقارب الهلاك ، وكذلك الذى يكتر من جمع الدنيا ولا سيما من غير حلها ، ويمنع ذا الحق حقه ، فيهلك فى الآخرة بدخوله النار ، وفى الدنيا بأذى الناس له وحسدهم إياه وغير ذلك من أنواع الأذى (و) الثانى مثل للمقتصد فى الدنيا وهو قوله (إلا) بالثبديد (آكلة) بحد الهزمة وكسر الكاف (الخضراء) بفتح الحاء وسكون الضاد المعجمة وألف ممدودة ، أو بكسر الضاد والراء من غير ألف - والاستثناء متصل بتأويل فى الستثنى ، أى من جملة ما ينبت الربيع شيئاً يقتل آكلة إلا الخضراء منه إذا اقتصد فيه آكله ونحرى دفع ما يؤديه إلى الهلاك ، وبصح أن يجعل منقطعاً ، وإلا بمعنى لكن ، وفى بعض النسخ « ألا » بتخفيف اللام وفتح الهزمة على أنها استفتاحية ، كأنه قال : ألا انظروا آكلة الخضراء واعتبروا بشأنها (أكلت) وفى نسخة « فلانها » أى آكلة الخضراء « أكلت » (حق إذا امتدت

خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتَا عَيْنَ الشَّمْسِ ، فَتَلَطَّتَا وَبَالَتَا وَرَتَعَتَا ، وَإِنْ هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ، فَنَعِمَ صَاحِبُ السَّبِيلِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ الْمُسْكِينُ وَالْيَتِيمُ وَابْنُ السَّبِيلِ - أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ ،

خَاصِرَتَاهَا (أى جنباهما ، أى امتلأت شبعاً وعظم جنباهما ثم أقلمت عنه سريعاً) (استقبلت عين الشمس) تستمرى بذلك ما أكلت ونجته (فتلطت) بفتح اللام ، أى ألقت السرقتين الذى فى بطنها سهلاً رقيقاً (وبالت) فيزول عنها الحيط ، وإنما تحيط للاشية لأنها تملأ بطونها ولا تملأ ولا تبول فتنتفخ بطونها فيعرض لها الرض فهلك (ورتع) اتسعت فى الرعى ، وهذا مثل للمتصد فى جمع الدنيا ، للؤدى حقها ، الناجى من وبالها ، كأنه آكل الحضر الذى ليس من أحرار البقول . وجيدها التى ينبت الربيع بتوالى أمطاره فتعسّن وتنعم ، وقيل : الراد بها ما يشعل أحرار الشب والشكلا فى كل خير فى نفسها ، وإنما يتأذى الشر من قبل آكل مستلذ مفرط منهمك فيها بحيث تنتفخ أضلاعه منه ، وتعالى خاصرته ، ولا يقلع عنه فيهلك . بخلاف من أكل منه غير مفرط ولا مسرف (وإن هذا المال خضرة) من حيث للنظر (حلوة) من حيث الطعم ، وخضرة بفتح الحاء وكسر الصاد المعجمتين آخره تاء تأنيث ، وأنت مع أن المال مذكر باعتبار كونه زهرة الدنيا أو باعتبار البقلة ، أى إن هذا المال كالبقلة الخضرة أو كالفاكهة ، فالتأنيث أوقع على التشبيه . أو أن التاء للمبالغة كراوية وعلامة ، وخض من الأخضر لأنه أحسن الألوان ، ولما ذكر صلى الله عليه وسلم لهم ما يخاف عليهم من فتنة المال أخذ يعرفهم دواء داء تلك الفتنة بقوله : (فنعيم صاحب السلم ما أعطى منه للمسكين واليتيم وابن السبيل ، أو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم) شك من الراوى . وفى رواية « فجعله فى سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل » (وإنه من يأخذه) أى المال (بغير حقه) بأن يجمعه من الحرام أو من غير احتياج إليه ، ولم يخرج منه حقه الواجب فيه ؛ فهو (كالذى يأكل ولا يشبع) لأنه كلما نال منه شيئاً ازدادت

وَيَكُونُ شَهِيداً عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

٧١٨ - عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا حَدِيثُهَا اللَّتَقَدَّمُ قَرِيباً^(١) ، وَقَالَتْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : انْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي ، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ ، فَقُلْنَا : سَلِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُجْزِي عَنِّي أَنْ أَتَفَقَّ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامَ لِي فِي حَجْرِي ، فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : « نَعَمْ لَهَا أَجْرَانِ : أَجْرُ الْقَرَابَةِ ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ » .

رغبته واستقل ما عنده ، ونظر إلى ما فوقه (ويكون) ماله (شهيدا عليه يوم القيامة) بأن ينطق الله الصامت منه بما فعل به ، أو يمثل مثاله ، أو يشهد عليه الموكلون بكتب السكب والإفاق .

٧١٨ - (عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا حَدِيثُهَا اللَّتَقَدَّمُ قَرِيباً ، وَقَالَتْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : انْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ) هي زَيْنَبُ امْرَأَةِ أَبِي مَسْعُودٍ عَقِبَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ (عَلَى الْبَابِ حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي ، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ) الْمُؤَذِّنُ (قُلْنَا) لَهُ : (سَلِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُجْزِي) بضم الياء وفتحها (عَنِّي أَنْ أَتَفَقَّ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامَ لِي فِي حَجْرِي) بِإفراد الضمير فيها ، وَكَانَ الظَّاهِرُ أَنْ يَقَالَ « عَنَّا » وَكَذَا بَاقِيهَا ، وَأَجِيبُ بِأَنْ الْمُرَادُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَّا ، أَوْ اكْتَفَتْ فِي الْحِكَايَةِ بِحَالِ نَفْسِهَا ، وَفِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ « عَلَى أَزْوَاجِنَا وَأَيْتَامَ فِي حَبُورِنَا » وَلَطِيئَالِي أَنَّهُمْ بَنُو أَخِيهَا وَبَنُو أُخْتِهَا ، وَلِلنَّسَائِيِّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى « لِإِحْدَاهَا فَضْلُ مَالٍ ، وَفِي حَبْرٍ هَابِئُوعٍ لَهَا أَيْتَامٌ ، وَلِلْأُخْرَى فَضْلُ مَالٍ ، وَزَوْجٌ ضَعِيفٌ ذَاتُ الْيَدِ » أَيْ قَعِيرٍ (فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، (نَعَمْ) يُجْزِي عَنْهَا (لَهَا) أَيْ وَلَهَا (أَجْرَانِ : أَجْرُ الْقَرَابَةِ) أَيْ صَلَاةُ الرَّحِمِ (وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ) أَيْ تَوَابِهَا ، وَالظَّاهِرُ حَمْلُ هَذَا عَلَى الصَّدَقَةِ التَّنَوُّبَةِ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ « وَلَوْ مِنْ

(١) انظر الحديث ٧١٥ السابق قريبا .

٧١٩ — عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلِي أَجْرٌ أَنْ أَتَّفِقَ عَلَى بَنِي أَبِي سَلَمَةَ ، إِنَّمَا هُمْ بَنِيَّ ، فَقَالَ : « أَتَّفِقُ عَلَيْهِمْ فَلَكَ أَجْرٌ مَا أَتَّفَقْتَ عَلَيْهِمْ » .

٧٢٠ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَدَقَةٍ ، فَقِيلَ : مَنَعَ ابْنُ جُمَيْلٍ ، وَخَالِدُ بْنُ

حليكن » وقوله فيما ورد في بعض الروايات أنها كانت امرأة صنعا الديدن ، فكانت تنفق عليه وعلى ولده ، ولا يتنافى ذلك قوله « أيجزىء عني » لأن الإجزاء يستعمل في الواجب والمنسوب على الراجح ، ومعنى قوله « أيجزىء عني » أي في الوقاية من النار كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا يحصل بها المراد .

٧١٩ — (عن أم سلمة) هند أم المؤمنين (رضى الله تعالى عنها ، قالت : قلت يا رسول الله ألى) بفتح الياء : أى هل لى (أجر أن أتفق على بنى أبي سلمة) ابن عبد الأسد ، وكان تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعده ، ولها من أبي سلمة : سلمة ، وعمر ، ومحمد ، وزينب ، ودره (إنما هم بنى) منه — بفتح الموحدة وكسر النون وتشديد الياء — وأصله بنون ، فلما أضيف إلى ياء التكلم سقطت نون الجمع ، فصار بنوى ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون ، فأدغمت الواو بعد قلبها ياء في الياء فصار بنى بضم النون وتشديد الياء ، ثم أبدلت ضمة النون كسرة لأجل الياء ، فصار بنى (فقال) عليه الصلاة والسلام (أتفق عليهم) بفتح الهمزة وكسر الفاء (فلك أجر ما أتفتحت عليهم) بإضافة أجر لتاليه ، وما موصولة ، وجوز بعضهم التنوين فتكون ما ظرفية ، وليس في الحديث تصريح بأن الذى تنفقه عليهم من الزكاة ، بل الذى يؤخذ منه حصول الإنفاق على الأيتام .

٧٢٠ — (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدقة) أى الواجبة ، وهى الزكاة ، هذا هو الصحيح المشهور ، وقيل : صدقة التطوع (قيل) القائل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ؛ لأنه أرسله لتلك (منع ابن جميل) بفتح الجيم وكسر الميم — واسمه حميد ، وقيل : عبد الله (وخالد بن

الوليد ، وعباس بن عبد المطلب ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
 « مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَبِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَمَّا خَالِدٌ
 فَإِنَّكُمْ تَظْلُمُونَ خَالِدًا ، قَدْ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ،

الوليد ، وعباس بن عبد المطلب) بالرفع عطفا على ما قبله ، ومفعول منع محذوف ،
 أى منع هؤلاء أن يعطوا الزكاة (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) مبينا لوجه الامتناع
 (ما ينقم ابن جيل) بكسر القاف - مضارع نعم بالفتح ، أى ما يكره وينسکر (إلا أنه
 كان فقيرا فأغناه الله ورسوله) من فضله بما آفاه الله على رسوله وأباح لأمنه من التناهم
 يركننه عليه الصلاة والسلام ، والاستثناء مفرغ فعمل أن وصلتها نصب على المفعولية ،
 أى ليس شيء ينقمه ابن جيل إلا هذا ، وهذا لا ينقم؛ فليس شيء ينقمه أصلا ، فلا
 موجب لمنعه ، فينبغي أن يعطى بما أعطاه الله (وأما خالد فإنكم تظلمون خالدا) عبر
 بالظاهر دون أن يقول « تظلمونه » بالضمير تفخيا لشأنه وتعظيما لأمره ، نحو « وما
 أدراك ما الحاقلة » والمعنى تظلمونه بطلبكم منه زكاة ما عنده فإنه (قد احتبس) أى
 وقف قبل الحلول (أدراعه) جمع درع بكسر الدال وهى الزردية (وأعتده) التى كانت
 للتجارة على المجاهدين ، وسلم « أعتاده » (فى سبيل الله) قال الزوى : إنهم طلبوا
 من خالد زكاة أعتده غناؤها للتجارة ، فقال لهم : لا زكاة على ، فقالوا للنبي صلى الله
 عليه وسلم : إن خالدا منع ، فقال : إنكم تظلمونه لأنه حبسها ووقفها فى سبيل الله ؛ فلا
 زكاة عليه فيها ، وفيه دليل على وقف للنقول خلافا لبعض الكوفيين ، وتاء أعتده
 مضمومة ، وقيل : مكسورة ، جمع عند بفتحتين ما يعده الرجل من السلاح والدواب
 وآلات الحروب ، وروى « وأعبده » بالوحدة جمع عبد ، ويحتمل أنه عليه الصلاة
 والسلام لم يقبل قول من أخبر بمنع خالد ، والمعنى كيف يمنع الفرض وقد تطوع بوقف
 خيله وسلاحه ، أو يكون عليه الصلاة والسلام احتسب له ما فعله من ذلك من الزكاة
 لأنه فى سبيل الله ، وذلك فى مصارف الزكاة ، لكن يلزم عليه إعطاء الزكاة لصف
 واحد ، وهو قول مالك وغيره ، خلافا للشافعى فى وجوب تعميم الأصناف الثمانية عند
 الإمكان ، واستدل البخارى بهذا الحديث على إخراج العروض فى الزكاة ، واستشكله
 ابن دقيق العيد بأنه إذا حبس على جهة معينة تعين صرفه إليها من حيث التحبيس
 لا من حيث الزكاة ، وأجاب باحتمال أن يكون المراد بالتحبيس الإحصاء لذلك لا الوقف

وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فَقَدْ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَعِي عَلَيْهِ
صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا .

٧٢١ — عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ

فَيَزُولُ الْإِشْكَالُ ، لَكِنْ لَا يَرُدُّ هَذَا الْإِشْكَالُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِالصَّدَقَةِ الصَّدَقَةُ الْمَقْرُوضَةُ ،
أَمَّا لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَا التَّطَوُّعُ فَلَا إِشْكَالَ كَمَا لَا يَحْتَجُّ (وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فَمَعِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَفِي نَسْخَةِ « عَم » بِغَيْرِ فَاءٍ ، وَفِي وَصْفِهِ بِذَلِكَ تَلْفِيهِ
عَلَى تَفْخِيمِهِ وَاسْتِحْقَاقِ إِكْرَامِهِ ، وَدُخُولِ الْإِمَامِ عَلَى عَبَّاسٍ مَعَ كَوْنِهِ عَلِمًا لِلْحَقِّ الصَّدَقَةِ
(فَهِيَ) أَيْ الصَّدَقَةُ الْمَطْلُوبَةُ مِنْهُ (عَلَيْهِ صَدَقَةٌ) ثَابِتَةٌ سَيَصْدُقُ بِهَا (وَمِثْلُهَا مَعَهَا) أَيْ
وَيُضْفَى إِلَيْهَا مِثْلُهَا كَرَمًا مِنْهُ ، فَكَوْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلْزَمَهُ بِتَضَمُّنِ صَدَقَتِهِ
لَيْكُونَ ذَلِكَ أَرْفَعَ لِقَدْرِهِ وَأَبْنَى لِقَدْرِهِ وَأَتَقَى لِلذَّنْبِ عَنْهُ ، أَوْ الْمَعْنَى أَنَّ أَوَّلَهُ كَالصَّدَقَةِ
عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ اسْتَدَانَ فِي مَادَادَةِ نَفْسِهِ وَغَقِيلِ فَصَارَ مِنَ الْغَارِمِينَ الَّذِينَ لَا تَزَالُ مِنْهُمْ الزَّكَاةُ ،
وَهَذَا التَّأْوِيلُ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ لَفْظِ صَدَقَةٍ ، وَاسْتِجْمَاعِهَا الْبَيْهَقِيَّ ، لِأَنَّ الْعَبَّاسَ مِنْ
بَنِي هَاشِمٍ فَتَحَرَّمَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ، أَيْ وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهَا صَدَقَةٌ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا
فَكَانَتْ أَخْذُهَا مِنْهُ وَأَعْطَاهَا لَهُ ، وَحَمَلَهُ غَيْرُهُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ عَلَى
آلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَغِنْدَ مُسْلِمٍ « وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَى وَمِثْلُهَا » ثُمَّ قَالَ :
« يَا عُمَرُ أَمَا شَعَرْتُ أَنَّ عَمَ الرَّجُلِ صَنَوَائِيهِ » فَلَمْ يَقُلْ فِيهِ صَدَقَةٌ بَلْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ التَّرَمُّ بِإِخْرَاجِ ذَلِكَ عَنْهُ لِقَوْلِهِ « فَهِيَ عَلَى » وَرَجَحَهُ قَوْلُهُ « أَنَّ عَمَ الرَّجُلِ صَنَوَائِيهِ »
أَيْ مِثْلُهُ ، فَإِنَّ كَوْنَهُ صَنَوِ الْأَبِّ يَنْسَبُ أَنْ يَحْمَلَ عَنْهُ ، أَيْ هِيَ عَلَى إِحْسَانًا إِلَيْهِ ، أَوْ هِيَ
عِنْدِي قَرْضٌ لِأَنِّي اسْتَلَفْتُ مِنْهُ صَدَقَةً عَامِينَ ، كَمَا يَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ الْبَارِقُطْنِيِّ بِإِسْنَادٍ فِيهِ
ضَعْفٌ وَلَفْظُهُ « بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ سَاعِيَا ، فَأَتَى الْعَبَّاسَ ، فَأَغْلَظَ
عَلَيْهِ ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنَّ الْعَبَّاسَ قَدْ اسْتَلَفَنَا زَكَاةَ مَالِهِ الْعَامِ
وَالْعَامِ الْقَبْلَ » .

٧٢١ — (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ)

(١٦ — فَتَحَ الْبَيْهَقِيُّ)

سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَاهُمْ ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ ،
ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ حَتَّى تَفِدَّ مَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ : « مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ
خَيْرٍ قُلْنَ أَدَّخِرُهُ عَنْكُمْ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعْفَ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُنْفِدْ
اللَّهُ ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ
مِنَ الصَّبْرِ » .

٧٢٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

منهم أبو سعيد اللذكوري كما يدل له حديث اللساني (سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم) وفي نسخة إسقاط الجملة الثالثة (حتى
تفد ما عنده ، فقال : ما يكون عندي من خير) ما موصولة متضمنة معنى الشرط ، وجوابه قوله (فلن أدخره عنكم) بتشديد
الدال للهمزة - أي لن أجعله ذخيرة لغيركم ، أولن أحبسها وأخبتها وأمنعكم إياها
(ومن يستغف) وفي نسخة « ومن يستغف » بفاء واحدة مشددة - أي ومن
يطلب العفة عن السؤال (يصفه الله) بنصب « يصفه » وروى برفعه ، أي يرزقه الله
تعالى العفة أي الكف عن الحرام (ومن يستغن) أي يظهر التقى (يصفه الله) ومن
يتصبر (أي يحالج في الصبر ويتكلفه على شيق العيش وغيره من مكاره الدنيا) يصيره
الله (أي يرزقه الله الصبر ، وقال بعضهم : من يطلب العفة عن السؤال ولم يظهر التقى
يصفه الله ، أي يصيره عفيفا ، ومن ترقى عن هذه للرتبة إلى ملهجو أعلى من إظهار
الاستثناء عن الخلق لكن إن أعطى شيئا لم يرده معلأ الله قلبه غنى ، ومن ترقى وتصبر
وإن أعطى لم يقبل فهو هو ، إذ الصبر جامع لمكارم الأخلاق (وما أعطى أحد) بضم
المهمزة مبنيًا للمفعول ، وأحد بالرفع نائب الفاعل (عطاء) بالنصب مفعول ثانٍ لأعطى
(خيرا) صفة لعطاء (وأوسع) عطف على خيرا (من الصبر) لأنه جامع لمكارم
الأخلاق ، أعطاهم صلى الله عليه وسلم لحاجتهم ، ثم نههم على موضع الفضيلة .
٧٢٢ - (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلَهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ » .

وفى رواية عن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « قِيَانِي بِحُزْمَةِ حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ قَبِيحَتُهُمَا ، فَيَكْفُ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ » .

قال : و (الله) الذي نفسى بيده (إنما أقسم لتقوية الأمر وتأكيده) لأن يأخذ (بلام التأکید) أحدكم حبله فيحطب (بناء الافتعال ، وفى مسلم « فيحطب » خير تأء - أى فأن يحطب أى يجمع الحطب (على ظهره) فهو (خير له) وليست خير هنا من أفضل التفضيل ، بل هى كقوله تعالى « أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا » (من أن يأخذ رجلا) أعطاه الله من فضله (فيسأله أعطاه) فيسأله تقيل المنة مع ذل السؤال (أو منعه) فاكسب القل والحية والحرمان ، أعاذنا الله من كل سوء .

(وفى رواية عن الزبير) بن العوام (رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :) بعد قوله لأن يأخذ أحدكم حبله (فَيَأْتِي بِحُزْمَةِ حَطَبٍ) يضم الحاء وسكون الزاى (على ظهره فيبيعها فيكف) بنصب الضمير (الله) أى فيمنح الله (بها وجهه) من أن يريق ماءه بالسؤال ، ومن فوائد الاكتساب الاستغناء والتصدق كما فى مسلم « فيصدق ويستغنى عن الناس » (خير له من أن يسأل الناس) أى من سؤال الناس ولو كان الاكتساب بعمل شاق كالاحتطاب . وقد روى عن عمر رضى الله تعالى عنه : مكسبة فيها بعض الدنائة خير من مسألة الناس (أعطوه) ما سألت (أو منعوه) ويؤخذ من ذلك فضيلة الاكتساب بعمل اليد ، وقد ذكر بعضهم أنه أفضل المكاسب .

وقال الماوردى : أصول للمكاسب الزراعة والتجارة والصناعة ، قال : ومذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه أن التجارة أطيب ، والأشبه عندى أن الزراعة أطيب ، لأنها أقرب إلى التوكل ، اهـ ولعموم تقهها للآدمى وغيره ، ولأنه لا بد فى العادة أن يؤكل من الزرع بخير عوض فيحصل أجره للزارع ، ولا فرق بين أن يتعاطى الزرع

٧٢٣ - عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ قَالَ : « يَا حَكِيمُ إِنَّ هَذَا لِلْمَالِ خَصِيرَةٌ حُلُوةٌ ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةٍ نَفْسٍ يُوْرِكُ لَهُ فِيهِ ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ ، كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ ، وَالْيَسَدُ الْمُلْكِيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السَّفْلَى » ، فَقَالَ حَكِيمٌ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أُرْزَأُ أَحَدًا بِمَدَكَ .

بيده أو بيد غلامه مما أجراه ، وغاية ما في الحديث تفضيل الاحتطاب على السؤال ، وليس فيه أنه أفضل السكائب ، فلهذا ذكره لتيسره لاسيا في بلاد الحجاز لكثرة ذلك فيها .

٧٢٣ - (عن حكيم بن حزام) بفتح الحاء المهملة في الأول وكسرهما في الثاني وتخفيف الزاي للمعجمة (رضى الله تعالى عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاني ، ثم سأله فأعطاني ، ثم سأله فأعطاني) بتكرير الإعطاء ثلاثا (ثم قال : يا حكيم إن هذا المال) أى فى الرغبة والليل إليه وحرص النفوس عليه كالفاكمة التى هى (خضرة) فى النظر (حلوة) فى الدوق ، وكل منهما يرغب فيه على انفراد ، فكيف إذا اجتمع مع صاحبه (فمن أخذه) أى للمال (بسخاوة نفس) أى من غير حرص عليه وشدة شربه وميل إليه (يورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس) أى مكسبا له بطلب النفس وحرصها عليه وتظلمها له (لم يبارك له فيه) أى فى الشيء المأخوذ (وكان) أى الآخذ (كالذى يأكل ولا يشبع) أى كذى الجوع الكاذب بسبب سقم من غلبة خلط سوداوى أو آفة ، ويسمى جوع الكلب ، كما ازداد أكل ازداد جوعا فلا يجد شبعاً ولا ينفع فيه الطعام (واليد العليا) أى للنفقة (خير من اليد السفلى) أى السائلة (فقال حكيم : فقلت : يا رسول الله والذى بعثك بالحق لا أُرْزَأُ) بفتح المهملة وسكون الراء وفتح الزاي وضم المهمزة - أى لا أقص (أحدا بذك) أى بدسؤالك أى لا أُرْزَأُ غيرك شيئا من ماله ، أى لا آخذ من أحد شيئا بذك ، وفى رواية « قلت

شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو حَكِيمًا إِلَى الْعَطَاءِ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَهُ مِنْهُ ، ثُمَّ إِنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنِّي أَشْهَدُكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى حَكِيمٍ أَنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ هَذَا النَّقْيِ ، فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ ، فَلَمْ يَرْزَأْ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى تُوُفِّيَ .

فوالله لانتكون يدي بعدك تحت أيدي العرب » (حق أفارق الدنيا ، فكان أبو بكر الصديق) رضى الله تعالى عنه يدعو حكيما إلى العطاء فيأبى (أى يمتنع (أن يقبله منه) خوف الاعتماد فتجاوز به نفسه إلى مالا يريد ، فقطعها عن ذلك وترك ما يريه إلى مالا يريه (ثم إن عمر) بن الخطاب (رضى الله تعالى عنه دعاه ليعطيه فأبى) أى امتنع (أن يقبل منه شيئا ، فقال عمر) لمن حضره مبالغة في براءة سيرته العادلة من الحيف والتخصيص والحرمان لغير مستند (إنى أشهدكم يا معشر المسلمين على حكيمة، إنى أعرض عليه حقه من هذا النقي فيأبى أن يأخذه) فيه أنه لا يستحق من بيت المال شيئا إلا بإعطاء الإمام ، ولا يجبر أحد على الأخذ ، وإنما أشهد عمر على حكيمة لما مر (فلم يرزأ حكيمة أحدًا من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفي) لعشر سنين من إمارة معاوية، مبالغة في الاحتراز ، إذ مقتضى الجبلة الإشراف والحرص ، والنفس سرقة ، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه .

قال النووي : اتفق العلماء على التمسك بالسؤال من غير ضرورة ، واختلف أصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين ، أحدهما أنه حرام ، لظاهر الأحاديث ، والثاني أنه حلال مع الكراهة بثلاثة شروط : أن لا يذل نفسه ، ولا يلع في السؤال ، ولا يؤذى المشول ، فإن فقد أحد هذه الشروط فحرام بالاتفاق اهـ .

نعم جرت عادة الشايخ بأمر المريد في ابتداء سلوكها بالسؤال لتهديب نفوسهم ، فلا بأس به إذا كان فيه صلاحهم ، وعند أبي داود والنسائي أن رجلا قال : يا رسول الله أسأل ؟ فقال : لا ، وإن كنت سائلا ولا بد فاسأل الصالحين ، أى من أرباب الأموال

٧٢٤ — عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِيهِ الْعَطَاءَ فَأَقُولُ : أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي ، فَقَالَ : « خُذْهُ ، إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ »

الذين لا يمنعون ما عليهم من الحق ، وقد لا يعلمون المستحق من غيره ، فإذا عرفوا بالسؤال المحتاج أعطوه بما عليهم من حقوق الله ، أو المراد من يتبرك بدعائهم وترحمي إجابتهم ، وحيث جاز السؤال فيجتنب فيه الإلحاح والسؤال بوجه الله تعالى ، لحديث أبي موسى الأشعري أنه صلى الله عليه وسلم قال : « ملعون من سأل بوجه الله ، و ملعون من سأل بوجه الله ففتح سائله ما لم يسأل هجرًا أي خشا .

٧٢٤ — (عن عمر) بن الخطاب (رضى الله تعالى عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي العطاء) أى بسبب الحاجة كما فى مسلم ، لامن الصدقات فليست من جهة الفقر (فأقول : أعطه من هو أفقر إليه منى) قال فى المصايب : عبر بأفقر ليغيد نكته حسنة ، وهى أن الفقير هو الذى يملك شيئاً ما لأنه إنما يتحقق فقير وأفقر إذا كان الفقير له شيء بقل ويكثر ، أما لو كان الفقير هو الذى لا شيء عنده البتة لكان الفقراء كلهم سواء ليس فيهم أفقر (فقال) عليه الصلاة والسلام (خذ) أى بالشرط المذكور بعد ، وفى رواية زيادة « فتموله وتصدق به » أى قبله وأدخله فى ملكك ومالك ، وهو يدل على أنه ليس من أموال الصدقات ، لأن الفقير لا يبنى أن يأخذ من الصدقات ما يتخذه مالا (إذا جاءك من هذا المال شيء) أى من جلس المال (وأنت غير مشرف) يسكون الشين السجدة بعد الميم الضمومة ، والجملة حالية أى غير طامع ، والاستتراف أن يقول مع نفسه يبعث إلى فلان كذا (ولا سائل) أى ولا طالب له ، وجواب الشرط قوله (خذ) وأطلق الأخذ أولاً وعلقه ثانياً بالشرط ، فحمل المطلق على المقيد ، وهو مقيد أيضاً بكونه حلالاً ، فلو شك فيه فالاحتياط الرد ، وهو الورع ، ثم يجوز أخذه عملاً بالأصل ، وقد رهن صلى الله عليه وسلم درعه عند يهودى مع علمه بقوله تعالى فى اليهود « مما مولى للكذب أ كالون للسحت » وكذلك أخذ منهم الجزية مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخنزير والحمر والمعاملة الفاسدة ،

وَمَا لَا فَلَا تُتَّبِعُهُ نَفْسَكَ .

٧٢٥ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ ، وَقَالَ : « إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ

وقيل: يجب أن يقبل من السلطان حديث سمرة المروي في السنن « إلا أن يسأل ذا سلطان » (ومالا) يكون على هذه الصفة بأن لم يحمى إليك ومالت نفسك إليه (فلا تتبعه نفسك) أي في الطلب واتركه.

٧٢٥ — (عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما يزال الرجل يسأل الناس) أي تكثيرا ، أي لأجل تكثير ماله وهو غنى ، بخلاف ما إذا كان سؤاله عن حاجة فلا بأس بسؤاله الناس ولو كماراً ، ولذا كان بعض الصالحين إذا احتاج يسأل ذمياً ثلاثاً يعاتب المسلم بسببه لورده (حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم) بل كله عظم ، والمزعة بضم الميم وحكى كسرها وسكون الزاي وفتح العين المهجلة ، وحكى أيضاً فتح الميم والزاي - القطعة من اللحم ، أو التفتة منه ، وخص الوجه لمشاكله القوية في محل الجنابة ، لكونه أذل وجهه بالسؤال .

قال التوربشقي : قد أخبرنا الله تعالى أن الصور في الآخرة تختلف باختلاف المعاني ، قال الله تعالى « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه » فالذي يبذل وجهه لغير الله تعالى في الدنيا من غير بأس وضرورة بل للتوسع والتكثير يصيبه شيء في وجهه بإذهاب اللحم عنه ، ليظهر للناس عنه صورة المعنى الذي خفي عليهم منه .

وقيل : المراد أنه يأتي يوم القيامة ساقط القدر والجلاء ، وقد يؤيده حديث سمرة ابن عمرو عند الطبراني والبيهقي « لا يزال البدي يسأل وهو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه » وقيل : الوعيد للذكور لمن يسأل سؤالاً كثيراً ولو بدون قصد التكثير ، بأن يسأل عن حاجة ، والراجح الأول .

(وقال) عليه الصلاة والسلام (إن الشمس تدنو) أي تقرب (يوم القيامة)

حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ ، فَيَنْتَمَا مُمٌ كَذَلِكَ اسْتَفْتَاؤُا بِأَدَمَ ،
ثُمَّ بِمُوسَى ، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٧٦٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ ، تَرُدُّهُ الْأَفْقَةُ وَالْأَفْئَتَانِ ، وَالشَّمْرَةُ وَالْقَمْرَتَانِ ، وَلَكِنَّ الْمُسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ

فيسخن الناس من دنوها فيعرقون (حتى يبلغ العرق نصف الأذن) أى وإذا دنت الشمس يكون أذاها لمن لا لحم في وجهه أكثر وأشد من غيره (فبينام كذلك) أصله بين غزيت الألف بإشباع فتحة التون^(١) ، وهو ظرف بمعنى اللماجأة ، وتحتاج إلى جواب يتم المعنى ، وهو هنا قوله (استفتاوا بأدم ، ثم) استفتاوا (بموسى ، ثم) استفتاوا (بمحمد صلى الله عليه وسلم) فيه اختصار إذ يستفاد أيضاً بشير من ذكر من الأنبياء كما لا يخفى .

٧٦٦ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَيْسَ لِلْمُسْكِينِ) بكسر الميم وقد تفتح أى الكامل فى المسكنة (الذى يطوف على الناس) أى يسألهم صدقة عليه (ترده الأكلة والأفكتان) أى عند طوافه على الناس للسؤال ، لأنه قادر على تحصيل قوته ، وربما تقع له زيادة عليه ، فليس المراد نفي المسكنة على الطواف ، بل نفي كمالها ، لأنهم أجمعوا على أن السائل المحتاج مسكين ، والأكلة بالضم : القنعة ، تقول : أكلت أكلة واحدة أى لقمة ، وأما بالفتح فالأكل مرة واحدة حتى يشبع (والقمرة والقمرتان) بالمشاة القوية فيهما (ولكن المسكين) أى الكامل بتخفيف التون من « لكن » فالمسكين مرفوع ، وبتشديد هاء فهو منصوب (الذى ليس له غنى) بكسر التين مقصور - أى يسار (بضمه) أى شيء يقع موقفاً من كفايته ؛ وهو صفة لثنى ، وهو قدر زائد على اليسار ، إذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يفتقر بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر ، ثم محتمل أن يكون المراد نفي أصل اليسار ، وأن يكون الزاد نفي اليسار المقيد بأنه بضمه مع وجود أصل اليسار ، وعلى الاحتمال الثانى فيه أن المسكين هو الذى يقدر على مال أو كسب يقع موقفاً من

(١) رواها الشيخ « فينا » بدون ميم .

وَلَا يَقْنَنُ لَهُ ، فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ .

٧٢٧ - عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ تَبُوكَ ، فَلَمَّا جَاءَ وَادِي الْقُرَى إِذَا امْرَأَةٌ فِي حَدِيقَةٍ لَهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ : اخْرُصُوا ، وَخَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَةَ أَوْسُقَ ، فَقَالَ لَهَا : أَخْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، فَلَمَّا أَتَيْنَا تَبُوكَ قَالَ : أَمَا

حاجته ولا يكله كثنائية من عشرة ، وهو حينئذ أحسن حالا من الفقير ، فإنه الذي لا مال له أصلاً أو له شيء لا يقع موقعا من كفايته كثلاثة من عشرة ، واحتسبوا بقوله تعالى « أما السفينة فكانت لمساكين » ففهم مساكين مع أن لهم سفينة لكنها لا تقوم بجميع حاجتهم (ولا يقطن به) بضم الياء وفتح الطاء - أى يعلم بحاله ، وفي نسخة باللام بدل الموحدة (فيتصدق عليه) بضم الياء مبيهاً للفعل (ولا يقوم فيسأل) برفع المضارع عطفاً على النفي المرفوع فيلحظ النفي عليه ، أى لا يقطن له فلا يتصدق عليه ولا يقوم فلا يسأل الناس ، وبالنصب فيها بأن مضمرة وجوباً لوقوعه في جواب النفي بعد الفاء .

٧٢٧ -- (عن أبي حميد) النذر أو عبد الرحمن (الساعدي رضي الله تعالى عنه قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك) غير منصرف ، وكانت في رجب سنة تسع (فلما جاء وادي القرى) بضم القاف - مدينة قديمة بين المدينة الشريفة والشام (إذا امرأة) لم يعرف اسمها (في حديقة لها) مبتدأ وخبر ، وجوز الابتداء بالنكرة الاعتدال على إذا التعجبية نحو « انطلقت فإذا سبع في الطريق » والحديقة بفتح الحاء المهملة : البستان ، وقال ابن سيده : هي من الأرض كل أرض استدارت (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : اخْرُصُوا) بضم الراء ، وعند مسلم بغرصنا ، ولم يعلم اسم الخارص منهم (وخرص رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة أوسق ، فقال لها أحصى) بفتح المهملة من الإحصاء - أى العد ، أى أحفظى قدر (ما يخرج منها) كيلاً (فلما أتينا تبوك قال) عليه الصلاة والسلام (أَمَا) بتخفيف الهم

إِنَّمَا سَهْبُ اللَّيْلَةِ رِيحٌ شَدِيدَةٌ ، فَلَا يَقُومَنَّ أَحَدٌ ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ بَعِيرٌ
فَلْيَهْرِقْهُ ، فَمَقَلْنَاهَا ، وَهَبَّتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ ، فَقَامَ رَجُلٌ فَأَلْفَنَهُ بِجَبَلٍ
طَلِيٍّ ، وَأَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَغْلَةً بَيْضَاءَ ،
وَكَسَاهُ بُرْدًا ، وَكَتَبَ لَهُ بِبَحْرِهِمْ ،

(إنها) بكسر الهمزة إن جعلت أما بمعنى حقا وبفتحها إن جعلت استفتاحية (سهب
الليلة) أى عليكم كما فى رواية (ريح شديدة ، فلا يقوم من أحد) منكم (ومن كان
معه بعير فليقهقه) أى يشده بالعقال وهو الجبل (فمقلناها) وفى نسخة فقلنا من الفعل
(وهبت ريح شديدة ، قام رجل فألفنه بجبل طلي) بتشديد الياء بعدها همزة ، وفى
نسخة جبل بالثنية ، واسم أحدها أجأ بفتح الهمزة والجيم ثم همزة على وزن فعل ،
وقد لا تهمز بوزن عصا ، واسم الآخر سلى (وأهدى يوحنا) بضم اللثاء التثنية
وفتح الحاء للهمزة وتشديد النون ابن رؤبة ، واسم أمه علماء بفتح العين وسكون
اللام وبالمد (ملك أيلة) بفتح الهمزة وسكون اللثاء التثنية بعدها لام مفتوحة : بلدة
قديمة بساحل البحر (فهدى صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء) وهى السبابة بدليل ، وهى
غير البغلة التى كان عليها يوم حنين عقب فتح مكة سنة ثمان ، فإن تلك أهداها له فروة
الجذامى ، وكانت بيضاء أيضا ، فهما متعاربان ، خلافا لما توهمه النوى من اتحادهما ،
وكان له أيضا بغلة تسمى قضة ، وأخرى أهداها كسرى ، وأخرى من دومة الجندل ،
وأخرى من عند النجاشى (وكساه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (بردا) الضمير
للتصوب عائد إلى ملك أيلة وهو للكسو (وكتب) عليه الصلاة والسلام (له) أى
للك أيلة (يبعروهم) أى يبلدهم ، وللرأى أهل بحرهم لأنهم كانوا سكانا بساحل البحر ،
وللعنى أنه أقره عليهم بما ألزمه من الجزية ، ولفظ الكتاب كما ذكره ابن إسحاق بعد
البحرمة « هذه أمنة من الله ومحمد النبي رسول الله ليوحنا بن رؤبة وأهل أيلة أساقفهم
وسائرهم فى البحر والبر لهم ذمة الله وذمة النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه من
الشام وأهل اليمن وأهل البحر ، فمن أحدث منهم حدثا فإنه لا يحول ماله دون نفسه ،
وإنه طيب لمن أخذه من الناس ، وإنه لا يحل أن ينعوه ماء يزدونه فى بر أو بحر ،
هذا كتاب جهنم بن الصلت وشرحيل بن حسنة يلفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم »

فَلَمَّا أَنَّى وَادَى الْقُرَى قَالَ لِلرَّأَةِ : كَمْ جَاءَتْ حَدِيقَتُكَ ؟ قَالَتْ : عَشْرَةٌ
 أَوْسُقٍ خَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ : إِنِّي مُتَعَجِّلٌ إِلَى الدِّينَةِ ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَعَجَّلَ مَعِيَ
 فَلْيَتَعَجَّلْ ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الدِّينَةِ قَالَ : هَذِهِ طَابَةٌ ، فَلَمَّا رَأَى أَحَدًا
 قَالَ : هَذَا جَبِيلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ ،

(فلما أنى) النبي صلى الله عليه وسلم (وادى القرى) المدينة السابق ذكرها قريبا
 (قال للرأة) صاحبة الحديقة المذكورة قبل : (كم جاءت) بمعنى كانت ، أى كم كانت
 (حديقتك) أى عمرها ، ولسلم « فسأل المرأة عن حديقتها كم بلغ عمرها » وفى نسخة
 جاء بدون التاء (قالت : عشرة أوسق) بنصب عشرة على نزع الحافض ، أى بمقدار
 عشرة أوسق ، أو على الحال ، والمعنى جاء أى كان ووجد حال كونه عشرة أوسق أى
 مقدرا بذلك القدر (خرص رسول الله صلى الله عليه وسلم) مصدر منصوب بدل من
 عشرة أو عطف بيان لها ، أو مرفوع خبراً مبتدأ محذوف ، أى هى خرص ، ويجوز
 رفع عشرة وخرص على تقدير الحاصل عشرة أوسق ، وهو خرص رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ، بمعنى محروصه ، أى القدر الذى قدر النمرة به حال رطوبتها ، فإن حقيقة
 الحرص : أن يطوف الحارص بالشجر ويقدر ثمرة رطباً ثم جافاً (فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم : إني متعجل إلى المدينة ، فمن أراد منكم أن يتعجل إلينا) أى فليتعجل
 وفى رواية « أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق
 غراب لأنها أقرب إلى المدينة وترك الأخرى » اهـ ففيها بيان التيسيل فى هذه الرواية وأن
 المراد به إنى سالك الطريق القريبة فمن أراد قلياً ثم دنى ، يعنى بمن له اقتدار على ذلك
 دون بقية الجبلش (فلما أشرف على المدينة قال) عليه الصلاة والسلام (هذه طابة) غير
 منصرف (فلما رأى أحداً قال : هذا جبل) وفى نسخة « جبل » بضم الجيم وفتح
 الموحدة مصغراً (يحبنا ونحبه) أى حقيقة ، ولا ينكر وصف الجمادات بحب الرسول
 كما حنت الأسطوانة على مفارقتها صلى الله عليه وسلم حتى سمع القوم أنها حتى أمسكها
 وكما أخبر أن حجراً كان يسلم عليه قبل الوحى ، فلا ينكر أن يكون جبل أحد وجميع
 أجزاء المدينة تحبه ونحن إلى لقائه حال مفارقتها لها ، وقيل : أراد به أهل المدينة

أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورٍ الْأَنْصَارِ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : دُورُ بَنِي النَّجَّارِ ، ثُمَّ دُورُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ ، ثُمَّ دُورُ بَنِي سَاعِدَةَ ، أَوْ دُورُ بَنِي الْحَارِثِ ابْنِ الْحَزْرَجِ ، وَفِي كُلِّ دُورٍ الْأَنْصَارِ يَعْنِي خَيْرًا .

٧٢٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « فَيَا سَقَتِ السَّمَاءِ وَالْمُيُونُ ، أَوْ كَانَ عَثَرِيَا الْمُسْرُ ،

وسكانها ، ثم قال عليه الصلاة والسلام لمن معه من أصحابه : (ألا أخبركم بخير دون الأنصار) ألا لثنيه ، ودور : جمع دار ، يريد به القبائل الذين يسكنون الدور ، وهي المحال (قالوا : بلى) أخبرنا (قال) عليه الصلاة والسلام : خيرهم (دور بني النجار) بفتح النون والجيم المشددة تيم بن ثعلبة ، وصمى بالنجار فيها قيل لأنه اختنق بقدم (ثم دور بني عبد الأشهل) بفتح المهملة وسكون الشين المعجمة وفتح الحاء بعدها لام (ثم دور بني ساعدة) بكسر العين المهملة (أو دور بني الحارث بن الحزرج) بفتح الحاء وسكون الزاي المعجمتين وفتح الراء بعدها جيم (وفي كل دور الأنصار يعني خيرا) أي أن لفظ خير محذوف من كلامه صلى الله عليه وسلم مع كونه مرادا ، وفي نسخة « خير » بالرفع .

ويؤخذ من الحديث مشروعية الخرص ، وهل هو مختص بالنخل أو يلحق به العنب أو يعم كل ما ينفع رطباً وجافاً ، فقال بالأول شريح القاضي وبعض أهل الظاهر ، وبالثاني الجمهور ، وإلى الثاني نحو البخاري ، وهل يكفي خارص واحد أهل للشهادات عارف بالخرص أو لابد من اثنين ؟ قولان للشافعي رضي الله تعالى عنه ، والجمهور على الأول ، لحديث أبي داود بإسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن ابن رواحة إلى خير خارصا .

٧٢٨ - (عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قالت : فيما سقت السماء) من باب ذكر المحل وإرادة الحال ، أي المطر (والعيون أو كان عثرياً) بفتح العين المهملة والمثلثة المخففة وكسر الزاء وتشديد التحتية - ما يسقى بالليل الجازي في حفر ، وتسمى الحفر عاثورا لتكثر المار

وَمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفَ الشَّعْرِ .

٧٢٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤْتِي بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ ، فَيَجِيءُ بِهِ هَذَا بِشْمَرَهُ ، وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ ، فَيَجْعَلُ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ ، فَظَنَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ ،

بها إذا لم يكن يعلمها ، قاله الأزهري ، وهو المسمى بالملق في الرواية الأخرى (الشعر) مبتدأ خبره فيما سقت الدماء ، أى الشعر واجب في ذلك (وما سقى بالنضح) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة بعدها مهملتان سقى من الآبار بساقية أو غيرها فواجه (نصف الشعر) والبرق نقل المؤنة في الثانى وخفتها في الأول ، والناضح : اسم لما سقى عليه من بعر أو بقرة أو نحوهما ، ومحل وجوب الشعر أو نصفه فيما ذكر إذا بلغ نصابا أخذنا من حديث أبي سعيد السابق «وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» وذلك الحديث أيضا مطلق ، لأنه يفيد أن الخمسة أوسق فيها صدقة ، وهل هى الشعر أو نصفه ، يؤخذ ذلك من هذا الحديث ، فكل منهما فيه إطلاق مقيد بما فى الآخر .

٧٢٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤْتِي بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ (أى قطع التمر منه (فيجىء هذا بشمره) أى مصاحبا له (وهذا) يجىء (من تمره) بأن يرسل به خادمه مثلا (حتى يصير عنده كوما من تمر) بفتح الكاف وضمها وسكون الواو ، وهو منصوب خبر بصير ، واسمها ضمير عائد إلى التمر ، أى حتى يصير التمر عنده كوما ، وهو ما اجتمع كالعرمة ، وروى بالرفع اسم بصير ، وخبرها عنده أومى تامة فلا تحتاج إلى خبر ، ومن فى قوله من تمر لبيان (جلس الحسن والحسين) أى ابنا فاطمة (رضى الله تعالى عنهما) وعنها (يلعبان) بذلك التمر ، فأخذ أحدهما (وهو الحسن بفتح الحاء) تمره فجعلها (وفى نسخة فجعله) أى للأخوذ (فى فيه ، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجها من فيه ،

فَقَالَ : « أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَا يَأْكُلُونَ صَدَقَةً » .

٧٣٠ - عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَلَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرِخْصٍ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : « لَا تَشْتَرِهِ » .

فَقَالَ (عليه الصلاة والسلام) (أما علمت) بهزمة الاستفهام وفي بعض النسخ «ما علمت» بمخفها (أن آل محمد) هم بنو هاشم وبنو المطلب عند الشافعي ، وبنو الأول عند أبي حنيفة ومالك رضي الله تعالى عن الجميع (لا يأكلون الصدقة) بالتعريف ، وفي نسخة « صدقة » وظاهره يعم الفرض والنفل ، لكن السياق يخصها بالفرض ، لأن الذي يحرم على آلها إنما هو الواجب .

ويؤخذ من ذلك أن الطفل يجنب الحرام كالكبير ، ويعرف لأي شيء نهى عنه ، لينشأ على التعليم ، فيأتي وقت التكليف وهو على علم بالشريعة .

٧٣٠ - (عن عمر) بن الخطاب (رضي الله تعالى عنه قال : حلت) أي رجلا (على) فرس في سبيل الله) أي جعلته حيلة من لم تكن له حيلة من المجاهدين ، أي ملكته إياه ، وكان اسم ذلك الفرس الورد ، وكان تميم الداري ، فأهداه لربي صلى الله عليه وسلم فأعطاه لعمر ، ولم يعرف اسم الرجل (فأضاعه) أي الرجل (الذي كان عنده) بترك القيام بخدمته وعلفه وسقيه وإرساله للرعي ، حتى صار كالشيء الهالك (فأردت أن أشتريه ، وظننت) وفي نسخة فظننت (أنه يبيعه برخص ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي عن ذلك (فقال : لا تشتريه) بإثبات الضمير ، وفي نسخة بمخف ، وفي أخرى « لا تشتريه » بإشباع كسرة الراء والياء ؛ وظاهر النهي التحريم ، لكن الجمهور على أنه للتنزيه فيسكره لمن تصدق بشيء ما أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو نذر أو نحو ذلك من القربات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه أو يهبه أو يتملكه باختياره منه ، بخلاف ما إذا ورثه منه فلا كراهة فيه ، وكذا لو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه منه للتصدق ، وعن بعضهم كراهته لرجوعه في ما تركه لله تعالى ، كما حرم على اللواجرين سكنى مكة بعد هجرتهم منها لله تعالى ، وأشار عليه الصلاة والسلام إلى العلة في نهيه عن

وَلَا تَعْدُ فِي صَدَقَتِكَ ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرِّهِمْ ، فَإِنَّ الْعَالِدَ فِي صَدَقَتِهِ
كَالْعَالِدِ فِي قَيْئِهِ »

٧٣١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : وَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِيَمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ ،
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا ؟ قَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ،
قَالَ : إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا »

الابتلاع بقوله (ولا تعد في صدقتك) أى لا تعد فيها بطريق الابتلاع أو غيره ، فهو
أعم مما قبله ، وقوله (وإن أعطاك بدرم) متعلق بقوله « لا تشتره » أى لا ترغب
فيه البتة ، ولا تنظر إلى رخصه ، ولكن انظر إلى أنه صدقتك (فإن العائد في صدقة
كالعائد في قيئه) الفاء للتعليل ، أى كما يقيح أن يقيء ثم يأكله كذلك يقيح أن
يتصدق بشيء ثم يجره إلى نفسه بوجه من الوجوه ، وفي رواية « كالسكب يمود في
قيئه » فشيء بأخس الحيوان في أخس أحواله ، وللراد التنفير من العود لتشبيهها بهذا
للتنفير ، فالهى للتنزيه على الصحيح ، وقيل : للتنعيم .

٧٣١ - (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : وَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ شَاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا) بضم الهمزة مبنيًا بالفعل - وقوله (مولاة) نائب فاعل
أعطيها أى عتيقة (ليمونة) أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها (من الصدقة) متعلق
بأعطي أو صفة لشاة ، وفيه دليل على أن موالى أزواجه عليه الصلاة والسلام تحمل لهم
الصدقة كهن ، لأنهن أسن من جملة الآل على الراجح ، بخلاف مواليه عليه الصلاة
والسلام وموالى آل - وهم بنو هاشم وبنو المطلب - فتعزم عليهم لقوله عليه الصلاة
والسلام لما سئل عن ذلك « إِنْ الصَّدَقَةُ لَا تَحِلُّ لَنَا ، وَإِنْ مَوَالِى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ »
رواه الترمذى وقال : حسن صحيح (قال) وفى نسخة « فقال » (النبي صلى الله عليه
وسلم : هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا ؟ قَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ، قَالَ : إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا) أى أكل اللحم
حرام لا الجلد .

- ٧٣٢ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ
بَلْعَمَ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ فَقَالَ : « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ » (١) .
- ٧٣٣ - حَدِيثُ مُعَاذٍ ، وَبَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ :
« وَأَتَانِي دَعْوَةٌ لِلظُّلُومِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ » .
- ٧٣٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْفَى

٧٣٢ - (عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى)
بضم الحمة مبيلاً للمفعول ، أى آتته عائشة (بلعم) وقالت : هذا (تصدق به) بضم
أوله وثانيه (على بريرة ، فقال) عليه الصلاة والسلام (هو) أى اللهم للتصدق به على
بريرة (لها صدقة ولنا هدية) يرفع صدقة على أنه خبر هو ، ولها صفة قدمت فصارت
حالا ، ويجوز نصب صدقة على الحال والخبر لها ، والصدقة منحة لثواب الآخرة ، والهدية
عليك التبر تقرباً إليه وإكراماً له . فى الصدقة نوع ذل للآخذ ولذا حرمت عليه صلى الله
عليه وسلم دون الهدية ، وقيل : لأن الهدية تثاب عليها فى الدنيا فزول اللنة ، والصدقة يراد
بها ثواب الآخرة فتبقى اللنة ، ولا يبلغى للنبي صلى الله عليه وسلم أن يمن عليه غير الله تعالى .
ويؤخذ من ذلك أن المحتاج إذا تصدق عليه بشيء ملكه ، وصار كسائر أملاكه ،
فله أن يهديه لغيره .

٧٣٣ - (حديث معاذ وبعثه إلى اليمن) أى والياً أو قاضياً (تقدم) أى فى أول باب الزكاة
(وفى هذه الرواية : واق دعوة للظلم) أى تجنب جميع أنواع الظلم لئلا يدمر عليك
للظلم (فإنه ليس بينه) أى للظلم ، وفى نسخة « بينها » أى دعوة للظلم (وبين
الله حجاب) وإن كان للظلم عاصياً ، لحديث أحمد عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه
بإسناد حسن مرفوعاً « دعوة للظلم مستجابة وإن كان فاجراً » فنجوره على نفسه
وليس له حجاب يحجبه عن خلقه .

٧٣٤ - (عن عبد الله بن أوفى) بفتح الحمة وسكون الواو وفتح الناء

(١) هكذا ورد الحديث ٧٣٢ فى المتن عن أنس وفى الشرح عن عائشة ، وهو فى
صحيح البخارى فى هذا الموضع عن عائشة وعن أنس أيضاً ، ورواه البخارى فى مواضع
آخر من الصحيح ، فرواه فى باب ذكر البيع والشراء على التبر ، وفى كتاب الكفارات ،
وفى الطلاق ، وفى الفرائض .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ ، فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى . »

٧٣٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ ، فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ ، فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا ، فَأَخَذَ خَشَبَةً

مقصورا - اسمه غلقة بن خالد بن الحارث الأسدي ، وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وعشرين (رضى الله تعالى عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه قوم بصدقتهم) أى بركة أموالهم (قال : اللهم صل على فلان) أى اغفر له وارحمه ، وفي رواية آل فلان يريد فلانا ، لأن الآل يطلق على ذات الشيء كما قال عليه الصلاة والسلام عن أبي موسى الأشعري « لقد أوتى زممارا من زمامر آل داود » يريد داود نفسه (فأتاه أبي) أبو أوفى (بصدقته ، فقال : اللهم صل على آل أبي أوفى) امتثالا لقوله تعالى « وصل عليهم » وهذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، إذ يكرم لنا كرامة تنزيه على الصحيح الذى عليه الأكثرون كما قاله الثوري إفراد الصلاة على غير الأنبياء ، لأنه صار شعارا لهم إذا ذكروا ، فلا يقال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وإن كان المعنى صحيحا ، كما لا يقال قال محمد عز وجل وإن كان عزيزا جليلا ، لأن هذا من شعار الله تعالى .

٧٣٥ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه) بضم أوله - من أسلف أى أقرض (ألف دينار) وفي رواية فقال : اتنى بالشهداء أهدم ، قال : كفى بالله شهيدا ، قال : فأتنى بالكليل « قال : كفى بالله كفيلا ، قال : صدقت (فدفعها إليه) وفي رواية إلى أجل مسمى (فخرج إلى البحر فلم يجد مركبا) بفتح الكاف - أى سفينة يركب عليها ويحى إلى صاحبه أو يبعث فيها قضاء دينه (فأخذ خشبة فقراها) (١٧ - فتح اللدى ٢)

فَقَتَرَهَا ، فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ ، فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ
الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ ، فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ ، فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا ، فَذَكَرَ
الْحَدِيثَ ، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ .

٧٣٦ — وَعَنْهُ أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « الْمُتَجَمِّعُ جُبَّارٌ » ،

أى قورها (فأدخل فيها ألف دينار) وفي رواية « وصحيفة منه ، إلى صاحبه » (فرمى
بها) أى بالخشب (فى البحر) يقصد أن الله تعالى يوصلها لرب المال (فخرج الرجل
الذى كان أسلفه) الألف دينار (فإذا بالخشب) أى فإذا هو مفاجئاً بالخشب (فأخذها
لأهله حطباً) بالنصب على أن أخذ من أفعال القارية فيعمل عمل كاد أو بفعل مقدر أى
يستعملها استهلاك الحطب فى الوقود (فذكر) أى أبو هريرة (الحديث) أى بنامه ،
وهو مذكور فى باب السكافة من البخارى (فلما نشرها) أى قطع الخشب بالنشار
(وجد المال) الذى كان أسلفه .

وفيه دليل على إباحة ما يلفظه البحر كالعنبر والؤلؤ ، لأنه إذا جاز تملك الخشب
الذى تقدم عليها ملك الغير فنحو العنبر الذى لم يتقدم عليه ملك أولى .

٧٣٦ — (وعنه رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
المعجم) بفتح العين وسكون الجيم وللد - أى البيعة ، لأنها لاتسكلم ، أى جنابتها
(جبار) بضم الجيم وتخفيف الموحدة - أى هدر ، أى غير مضمون ، وبذلك لهذا
للقدر رواية مسلم « جرحها جبار » فإذا انفلتت فصدمت إنساناً فأتلقت أو أتلقت
مالا فلا غرم على صاحبها ، أما إذا كان معها فعليه ضمان ما أتلقت ليلاً أو نهاراً ،
سواء كان سابقها أم راكمها أم قائدها ، وسواء كان مالكا أو أجيرا أو مستأجرا أو
مستعيرا أو غاصبا ، وسواء أتلقت يدها أو رجلها أو عضاها أو ذنبها ، وإن كان معها
سائق وقائد مع راكم فالضمان على الراكب إذا كان زمانها بيده ، وقال مالك : كلهم
ضامنون ، وقال الحنفية : لا يضمن القائد أو الراكب ما تلتفه الدابة برجلها أو ذنبها إلا
إن أوقتها فى الطريق ، أما السائق فقال أكثرهم : لا يضمن ما أصابته يدها أو رجلها
لأنه لا يمكنه التحرز عنه ، بخلاف ما أصابته بفمها لإمكان كفها باللبام ، وقيل : لا يفرق

وَالْيَزِيدُ جُبَارٌ ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ ، وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ » .

٧٣٧ - عَنْ أَبِي مُجْمِدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ ، يُدْعَى ابْنُ الْقَتَيْبَةِ ، فَلَمَّا

لأن ذلك برأى منه فيمكنه التعرض عنه ، وكذا قال الحنابلة إن الراكب لا يضمن ما امتلكته البيعة برجلها (والبئر) يحفرها الرجل في ملكه أو في موات فيسقط فيها رجل أو تنهار على من استأجره لحفرها فهلاك (جبار) لا ضمان في متلفه ، أما إذا حفرها في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير إذنه قُتل في ماله فإثم عليه وجب ضمانه على عاقلة حافرها ، والكفارة في مال الحافر ، وإن تلف بها غير الآدمي وجب ضمانه في مال الحافر (والمعدن) إذا حفرها في ملكه أو موات أيضاً لاستخراج ما فيه فوقع فيه إنسان أو انهار على حافره (جبار) لا ضمان فيه أيضاً (وفي الركاظ) وهو دفين الجاهلية (الخمس) بضمين ، وقد تسكن للحم - أي قليله وكثيره كما قاله أبو حنيفة ومالك وأحمد وكذا الشافعي في القديم ، وشرط في الجديد النصاب ، فلا تجب الزكاة فيما دونه إلا إذا كان في ملكه من جلس النقد للوجود ، ولا فرق بين أن يكون بدار الحرب أو غيرها عند الأئمة الأربعة وجمهور العلماء ، خلافاً للحنابلة حيث قال : إن كان بدار الحرب فيه الخمس أو بدار الإسلام ففيه ربع العشر ، وشرط وجوب بركانه: أن يكون من أحد التقدين أو غيرها كالنحاس والحديد والجواهر ، لظاهر هذا الحديث ، وهو مذهب الحنفية أيضاً ، لكنهم أوجبوا الخمس وجعلوه فينا ، والحنابلة أوجبوا ربع العشر وجعلوه زكاة ، وعن مالك روايتان كالتولين ، وحكى كل منهما عن ابن القاسم .

٧٣٧ - (عن أبي حيد) عبد الرحمن أو للتندر (الساعدي رضي الله تعالى عنه قال : استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأسد) بفتح الهمزة وسكون السين ، ويقال الأزدي بالزاي (على صدقات بني سليم) بضم السين وفتح اللام (يدعى ابن القتيبة) بضم اللام وسكون اللثاء الفوقية وحكى فتحها ، وقيل : بفتح اللام وللثاء - واسمه عبد الله ، وهو من بني لب حى من الأزدي ، وقيل القتيبة أمه (فلسا

جاء حاسبه .

٧٣٨ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْبُدُ اللَّهُ بِنِ أَيْ طَلْحَةَ لِيَحْنُكُهُ ، فَوَافَيْتُهُ فِي يَدِهِ لِلْيَسْمِ يَسْمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ » .

جاء (أى من عمله) حاسبه (عليه الصلاة والسلام) لما وجد معه من جلس مال الصدقة وادعى أنه أهدى إليه كما يظهر من مجموع طرق الحديث .

٧٣٨ - (عن أنس رضى الله تعالى عنه قال : غدت) أى رحلت أول النهار (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعبد الله بن أيب طلحة) هو أخو أنس لأمه ، وهو صحابى ، وقول بعضهم إنه تابعى سهو (ليحسكه) تبركا به وبريقه ويده ودعائه ، وهو : أن يضع الخمرة ويجعلها في فم الصبي ويحسكه بها حسكه بكنابته حتى يتحلل منها شيء . فى حسكه (فوافيته) أى أتيته فى مربرد الغنم (فى يده لليسم) بكسر الميم وفتح السين المهمة - حديدة يكوى بها (يسم) أى يعلم (إبل الصدقة) لتتميز غنم الأموال للملوكة ، وليردها من أخذها ومن التقطها ، وليرفها صاحبها فلا يشتريها إذا تصدق بها مثلا ، ثللا يهود فى صدقته ، فهو مخصوص من عموم النهى عن تعذيب الحيوان ، وقد نقل ابن الصباغ من الشافعية إجماع الصباغة على أنه يستحب أن يكتب فى ماشية الزكاة زكاة أو صدقة ، وفى رواية عن أنس أنه رأى يسم غنما فى آذانها ، ولا يسم فى الوجه للنهى عنه ..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

٧٢٩ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « فَرَضَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

من رمضان ، وأضيفت الصدقة إلى الفطر لأنه أحد سببها ، أو مأخوذة من
المطرة التي هي الحلقة المرادة بقوله تعالى « فطرة الله التي فطر الناس عليها » والمعنى
أنها وجبت على الحلقة تزكية للنفس ، أى تطهيراً لها وتنمية لعملها ، ويقال للمخرج
فطرة - بكسر الفاء على الراجح - وهي مولدة لا عريية ولا معربة ، بل اصطلاحية
للفقهاء فتكون حقيقة شرعية كالصلاة ، ويقال لها « صدقة الفطر » و « زكاة رمضان »
و « زكاة الصوم » و « صدقة الردوس » و « زكاة الأبدان » وكان فرضها في السنة
الثانية من الهجرة في شهر رمضان قبل العيد يومين ، ومذهب الشافعي والجمهور أنها
فريضة ، ونقل ابن النذر وغيره فيه الإجماع ، لكنه معارض بأن الحنفية يقولون :
بالجوب دون الفرض ، وهو مقتضى قاعدتهم في أن الواجب ما ثبت بدليل ظني ،
ونقل عن أشهب أنها سنة مؤكدة ، قيل : وهو مروى عن مالك ، وهو قول بعض
أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية ، وحلوا فرض في الحديث على التقدير ، كقولهم
« فرض القاضي نفقة اليتيم » وهو ضعيف مخالف للظاهر ، وقيل : نسخ وجوبها
لحديث « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن نزل الزكاة ، فلما
نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعل » لكن في إسناده راو مجهول ، وعلى تقدير
الصحة فلا دليل فيه على النسخ ، لأن الزيادة في جلس العبادة لا توجب نسخ الأصل
لزيادة عليه ، غير أن محل سائر الزكاة الأموال ومحل زكاة الفطر الرقاب كما به
على الخطأ .

٧٢٩ - (عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : فرض) أى أوجب

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ
شَعِيرٍ ، عَلَى التَّبَدُّلِ وَالْحَرْفِ ، وَالذِّكْرُ وَالْأُنْثَى ، وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ ،

(رسول الله صلى الله عليه وسلم) وما أوجبه فبأمر الله تعالى ؛ إذ لا ينطق عن الهوى
(زكاة الفطر) من صوم رمضان ، ووقت وجوبها غروب الشمس ليلة العيد لإضافتها
إلى الفطر ، وذلك وقت الفطر ، وهذا قول الشافعي في الجديد وأحمد بن حنبل وإحدى
الروايتين عن مالك ، وقال أبو حنيفة : طلوع الفجر يوم العيد ، وهو قول للشافعي
في القديم (صاعا من تمر) ينصب صاعا على التمييز أو مقعول ثان ، وهو خمسة أرتال
وثلاث رطل بالبغدادى ؛ وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وعلماء الحجاز ، وهو
مائة وثلاثون درهما على الأصح عند الرافعي ، ومائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة
أسياع درم على الأصح عند النووي ، فالصاع على الأول ستائة درهم وثلاثة وتسعون درهما
وثلاث درم ، وعلى الثاني ستائة درهم وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسياع درم ،
والأصل السكيل . وإنما قدر بالوزن استظهارا ، والصاع كما قاله النووي في الروضة عن
جماعة من العلماء أربع حفنات بكفى رجل معتدل الحلقة ، وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى
أنه ثمانية أرتال بالرطل المذكور ، وكان أبو يوسف يقول كقولهما ثم رجع إلى قول
الجمهور لما تناظر مع مالك بالمدينة ، فأراه الصبيان التي توارثها أهل المدينة عن أسلافهم
من زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، والعبرة بالصاع النبوى ، فإن لم يوجد أخرج قدره
يقتضى أنه لا ينقص عنه ، وعلى هذا فانتقدت خمسة أرتال وثلاث تقرب (أو صاعا من
شعير) ظاهره أنه يخرج من أيهما شاء صاعا ، ولا يجزئ غيرهما ، وبذلك قال
ابن حزم ، ولكن ورد ذكر أجناس أخر كما سيأتى (على العبد والحر) وظاهره أن
العبد يخرج عن نفسه ، وهو قول داود الظاهرى منفردا به ، ويرده قوله عليه الصلاة
والسلام : ليس على العبد صدقة إلا صدقة الفطر ، وذلك أنه يقتضى أنها
ليست عليه بل على سيده (والذكر والأنثى) والحنثى (والصغير) وإن كان يتلم ،
خلافًا لحمد بن الحسن وزفر (والكبير من المسلمين) دون الكفار ، لأنها طهارة
والكفار ليسوا من أهلها ، نعم لا زكاة على من لا يفضل عن كفاية مؤنة ليلة العيد
ويومه ما يخرجها فيها ، ولا على زوجة غنية لها زوج معسر وعلى في طاعته ؛ خلافاً

وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ .

٧٤٠ — عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « كُنَّا نَخْرُجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرَ ، وَالزَّيْبَ ، وَالْأَقِطَ ، وَالْتَّمَرَ . »

لأبي حنيفة حيث أوجب الزكاة على الأثني سواء كان لها زوج أو لا ، فإن لم تكن في طاعة زوجها ففطرتها عليها ، أو كانت أمة ففطرتها على سيدها ، ولا على مكاتب فلا تجب عليه ، ولا على سيده ، بخلاف الأبق والمعتوب فإن فطرتها على السيد على الراجح . ولا على عبد بيت لئال أو العبد الموقوف فلا تجب فطرتها إذ ليس لها مالك معين (وأمر) عليه الصلاة والسلام (بها) أى بالفطرة (أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) أى صلاة العيد ، فأخرجها قبل الصلاة مندوب ، وتأخيرها إلى ما بعدها خلاف الأولى ، فإن أخرها عن يوم العيد بلا عذر حرم ، ووجب قضاؤها فوراً ، ويجوز إخراجها من أول رمضان ، وظاهر التقيد بالمسلمين أنها لا تجب على الكافر زكاة الفطر لا عن نفسه ولا عن غيره فأما عن نفسه فمتفق عليه ، وأما عن غيره من عبد وفريب فختلف فيه ، والشافعية وجهان مبنيان على أنها تجب على المؤدى ابتداء أو على المؤدى عنه ثم يتعملها للمؤدى ، والأصح الوجوب بناء على الثاني وهو الأصح وهو المحكى عن أحمد ، أما عكسه - وهو إخراج السلم عن قريته وعبد الكافر - فلا تجب عند مالك والشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة بالوجوب .

٧٤٠ — (عن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه قال : كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم للفطر) صادق بفتحيه ، فلذا حمل الإمام الشافعي رضى الله تعالى عنه التقيد في الحديث السابق بقيل صلاة العيد على الاستيعاب (صاعاً من طعام) قال أبو سعيد مفسراً لما أجمله في قوله من طعام : (وكان طعامنا الشعير) بالنصب خبر كان ، وزوى بالرفع اسمها مؤخر (والزيب والأقط والتمر) بالمعطف على الشعير ، والمراد بالطعام هنا القنوى الشامل لسكل مطعم ، وأما رواية « صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير » فالمراد بالطعام فيها البر ، بدليل عطف الشعير عليه ، قال بعضهم : كانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الإطلاق ، حتى إذا قيل إذهب

٧٤١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ . »

إلى سوق الطعام فهم منه سوق الفتح ، وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه ، وتعبه ابن النذر بقول أبي سعيد : فلما جاء معاوية وجاءت السمراء - يعني الحنظلة الشامية - قال معاوية : أرى مدأ من هذا بمدن ، فإنه يدل على أنها لم تكن قوتا لهم قبل هذا ، ثم قال : ولا نعلم في القمح خبرا ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ، ولم يكن البر يومئذ بالدينة إلا الشيء اليسير منه ، فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجوداً ، والأقط : لبن يابس غير مزروع الزبد ، فإن أفسد الملح جوهره لم يجز ، وإن ظهر عليه ولم يفسده وجب بلوغ خالصه صاعاً .

٧٤١ - (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى الصَّغِيرِ الَّذِي لَمْ يَحْتَمِلْ ، وَالْمَخَاطِبِ بِالْإِخْرَاجِ وَلِيهِ مِنْ مَالِ الصَّغِيرِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، أَوْ عَلَى مَنْ تَنَزَّهَ نَفَقَتَهُ ، وَبِهِ قَالَ الْأُئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ وَالْمَجْمُوعُونَ ، خِلَافًا لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ حَيْثُ قَالَ : عَلَى الْأَبِ مطلقاً ، وَلِلْفِطْرِ الصَّغِيرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْجَنِينُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فَلَا فِطْرَةَ عَلَيْهِ ، خِلَافًا لِابْنِ حَزْمٍ حَيْثُ قَالَ : إِذَا بَلَغَ مِائَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ انْتِدَاعِ الْفَجْرِ مِنْ لَبَةِ الْبَدَنِ وَجَبَ أَنْ يُؤَدَّى عَنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ (وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ) .)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كِتَابُ وَجُوبِ الْحُجِّ وَفَضْلِهِ

٧٤٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « كَانَ الْفَضْلُ بْنُ
الْعَبَّاسِ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِهِ ،
فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْأَخْرَ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النَّاسِكِ

بَابُ وَجُوبِ الْحُجِّ وَفَضْلِهِ

النَّاسِكُ : جَمْعُ نَاسِكٍ - يَفْتَحُ السَّيْنَ وَكُسْرُهَا - وَالنَّاسِكُ : الْعَابِدَةُ ، وَالنَّاسِكُ :
الْعَابِدُ ، وَاخْتَصَّ بِأَعْمَالِ الْحُجِّ ، وَالنَّاسِكُ : مَوَاقِفُ النَّاسِكِ وَأَعْمَالُهَا ، وَالنَّاسِكَةُ :
مَخْصُصَةٌ بِالذَّيْبَةِ ، وَالْحُجَّ - يَفْتَحُ الْحَاءُ وَكُسْرُهَا ، وَبِهِمَا قُرِئَ فِي السَّبْعِ ، فَالْفَتْحُ لِنَفْسِ
أَهْلِ الْعَالِيَةِ ، وَالْكَسْرُ لِنَفْسِ نَجْدٍ ، وَقِيلَ : بِالْكَسْرِ اسْمُ الْمَصْدَرِ وَالْفِعْلُ ، وَالْفَتْحُ
اسْمٌ لِلأَوَّلِ قَطْعٌ ، وَقِيلَ : بِالْفَتْحِ الْقَصْدُ ، وَبِالْكَسْرِ الْقَوْمُ الْحُجَّاجُ ، وَالْحُجَّةُ بِالْكَسْرِ
لِلْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ ، وَهِيَ مِنَ الشَّوْاذِ ، وَالْقِيَاسُ الْفَتْحُ ، وَالْحُجَّ لِنَفْسِ الْقَصْدِ ، وَشَرْطًا : عِبَادَةٌ
يَأْتِيهَا وَقُوفٌ بِحِرَّةٍ لَيْلَةً عَاشِرَ ذِي الْحِجَّةِ .

٧٤٢ - (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ
رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيْ رَاكِبًا خَلْفَهُ عَلَى الدَّابَّةِ (جَاءَتْ امْرَأَةٌ
مِنْ خَتَمِهِ) يَفْتَحُ الْحَاءُ وَسُكُونُ الثَّلَاثَةِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ غَيْرِ مَنْصَرَفٍ لِعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ -
لأنَّهُ اسْمُ قَبِيلَةٍ مِنْ قِبَائِلِ الْبَنِي (لَجَّلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ) وَفِي رِوَايَةٍ
« وَكَانَ الْفَضْلُ رَجُلًا وَضِيئًا » أَيْ جِيلًا « وَأَقْبَلَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِهِ وَضِيئَةً » وَطَلَّقَ
الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَأَعْجَبَهُ حَسَنُهَا (وَحَلَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْرِفُ وَجْهَهُ
الْفَضْلَ إِلَى الشَّقِّ الْأَخْرَ) بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَفَتْحِ الْحَاءِ (فَقَالَتْ أَيْ الْمَرْأَةُ : (يَا رَسُولَ اللَّهِ

إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَنْبُتُ عَلَى
الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحْجُ عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ .

٧٤٣ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ،

إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ) من طريق العام في الحاص (أدركت أبي) حال
كونه (شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة) صفة لشيخا أو حال متداخلة لقي قبلها أي
وجب عليه الحج بأن أسلم وهو شيخ كبير أو حصل له اللال في هذه الحالة ، والأول
أوجه ، وفي النسائي من حديث الفضل أن الصائل رجل سأل عن أمه ، وفي صحيح
ابن حبان من حديث ابن عباس أن الصائل رجل عن أبيه ، وفي حديث بريدة عند
الترمذي أن امرأة سألت عن أمها ، ففي حديث سنن ابن عبد الله أن عمته قالت :
يا رسول الله توفيت أمي ، وهذا محمول على التعدد (أفأحج عنه) أي أيجوز لي أن
أنوب عنه فأحج عنه ، فالقاء بعد همزة الاستفهام عاطفة على مقدر لأن الاستفهام له
الصدر (قال) عليه الصلاة والسلام (نعم) حجب عنه (وذلك) أي ما ذكر ، وقع
(في حجة الوداع) وفيه حواز الحج عن الغير ، وتمسك الحنفية بعمومه على صحة حج
من لم يحج نيابة عن غيره ، وخالف الجمهور لخصوه بمن حج عن نفسه ، لحديث ابن
عباس أنه صلى الله عليه وسلم يجمع رجلا يقول : لييك عن شبرمه ، فقال : أحجبت
عن نفسك ؟ فقال : لا ، قال : هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمه ، ومنع مالك رضي
الله تعالى عنه الحج عن المصنوب مع أنه راوى الحديث ، وقال الشافعي رضي الله تعالى
عنه : لا يستتيب الصحيح لا في فرض ولا في نفل ، وجوز أبو حنيفة وأحمد رضي
الله تعالى عنهما في النفل .

ويؤخذ من الحديث تأكيد أمر الحج حتى إن للكاف لا يعذر بتركه عند عجزه
عن المباشرة بنفسه ، وهو يدل على أن في مباشرته فضلا عظيما .

٧٤٣ - (عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يركب راحلته بذى الحليفة) بضم الحاء الهمزة وفتح اللام وسكون التثنية

ثُمَّ يُهْلُ حَتَّى تَسْتَوِيَ بِهِ قَائِمَةٌ .

٧٤٤ — عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّ عَلَى رَحْلٍ ، وَكَانَتْ زَامِلَةً » .

٧٤٥ — عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ تَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ ، أَمْ لَا تُجَاهِدُ ؟ قَالَ : لَا ، لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ .

وفتح الفاء آخره هاء وهى أبعاد الوقايت من مكة (ثم يهمل) يضم أوله وكسر ثانيه من الإهلال وهو رفع الصوت بالتلبية مع الإحرام (حين) وفي نسخة حتى (تستوى به) حال كونها (قائمة) وفي هذا رد على من زعم أن الحج ما شيا أفضل لأن الله تعالى قدم الرجال على الركبان ، فينبئ أنه لو كان أفضل لفعله النبي صلى الله عليه وسلم وإنما حج عليه الصلاة والسلام قاصدا لذلك ، ولذا لم يحرم حتى استوت به راحلته .

٧٤٤ — (وعن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم (حج على رحل) لا على محمل (وكانت) أى الزاملة التى ركبها (زاملته) بالزاي — أى حاملته وحاملة متاعه ، لأن الزاملة البعير الذى يستظهر به الرجل لحمل متاعه وطعامه . وحج أنس على رحل مع قدرته على الحمل اقتداء به صلى الله عليه وسلم ، وقد روى « حج الأبرار على الرحال » وفيه ترك الترفه حيث جعل متاعه تحته وركب فوقه ، وعن هشام بن عروة قال : كان الناس يحجون وتحجتهم أزودتهم ، وكان أول من حج على رحل وليس تحته شيء عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه .

٧٤٥ — (عن عائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها قالت : يا رسول الله ترى) بفتح النون أى تشدد (الجهاد أفضل الأعمال) أى أكثرها ثوابا لكثرة ما نسمع من فضائله فى الكتاب والسنة ، وفى رواية أخرى لا أرى فى القرآن أفضل من الجهاد (أفلا تجاهد ، قال : لا) تجاهدن ، وفى نسخة إسقاط لا (لكن) يضم السكاف وتشديد النون . واللام حرف جر دخل على ضمير جمع اعطاطات خبر قوله (أفضل الجهاد) وقوله (حج مبرور) خبر لابتداء محذوف ، أى هو حج مبرور ، وفى نسخة

٧٤٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » .

يكسر الكاف وزيادة ألف بعد اللام مع تشديد النون بلفظ الاستدراك فأفضل منصوب على أنه اسمها ، وفي أخرى بسكون النون مخففة فأفضل مرفوع بالاتداء خبره حج مبرور ، وعلى هذين الاستدراك مستفاد من السياق : أى ليس لكن الجهاد ولكن أفضل منه في حقن حج مبرور .

٧٤٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ حَجَّ لَهُ » وفي رواية « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتِ » وعند مسلم « مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتِ » وهو يشمل الإتيان للحج والعمرة (فلم يرفث) بثلاث الفاء في الضارع والماضي ، لكن الأوضح الضم في الضارع والفتح في الماضي ، والرفث : الجماع ، أو النعش في القول ، أو خطاب الرجل المرأة فيما يتعلق بالجماع ، وقال الأزهري : كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من المرأة (ولم يفسق) أى لم يأت بسيرة ومعصية ، وقال سعيد بن جبير في قوله تعالى « فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج » الرفث إتيان النساء ، والفسوق السباب ، والجدال للرأى يعني مع الرقاء وللكارين ، ولم يذكر في الحديث الجدال في الحج اعتماداً على الآية ، ويحتمل أنه ترك قصداً لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة الذنوب للحجاج إذا كان المراد به المجادلة في أحكام الحج بما يظهر من الأدلة ، لأن الفاحش منه دخل في عموم الرفث ، والحسن منه ظاهر في عدم التأثير ، وكذا للمستوى الطرفين ، قاله في فتح الباري ، والفاء في قوله « فلم يرفث » عاطفة على الشرط وجوابه (رجع) أى من ذنوبه (كيوم ولدته أمه) بجر يوم على الإعراب ، وفتح على البناء وهو المختار لإضافته إلى مبنى ، أى رجع مشابهاً لنفسه في أنه يخرج بلا ذنب كما خرج بالولادة ، وهو يشمل الصغار والكبار والتبعات كما صرح به في حديث العباس بن مرداس ، وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري ، لكن قال الطبري : إنه محمول بالنسبة إلى الظالم على من مات وهجر عن وقتها ، وقال الترمذي هو مخصوص بالمحامي المتعلقة بحقوق الله تعالى خاصة دون العباد ، ولا تسقط الحقوق بأنفسها ، فمن كان عليه صلاة أو كفارة أو نحوها من حقوق الله تعالى لا تسقط عنه

٧٤٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « إِنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الدِّينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُعْفَةَ ،

لأنه حقوق لا ذنوب . إنما الذنوب تأخيرها ، ففُس التَّأخير يسقط بالحج ، لا هي أنفسها ، فلو أخرها بعده تجدد إثم آخر ، فالحج للبرور يسقط إثم المخالفة لا الحقوق ، اهـ .

٧٤٧ - (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم وقت) أى حدد الواضع الآتية للأحرام ، وجعلها ميقاتاً ، وإن كان مأخوذاً من الوقت إلا أن العرف يستعمله في مطلق التحديد الساعا ، ويحتمل أن يريد تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط للعتير ، وقد يكون بمعنى أوجب كقوله تعالى « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » ويؤيده رواية « فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم » (لأهل المدينة) النبوية ومن سلك طريق سمرقند ومصر على ميقاتهم (ذا الحليفة) مفعول وقت ، والحليفة يضم الحاء للمهلة تصغير حلفة ثبت معروف ، وهي قرية خربت ، وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة ، خراب الآن ، ويترى بقاياها بئر على ، قيل : بينه وبين المدينة ميل كما عند الرازي ، لكن في البسيط أنه على ستة أميال ، وصححه النووي في المجموع ، وقيل : سبعة ، وقال : الأسنوي في اللمعات : الصواب المعروف بالمشاهدة أنه على ثلاثة أميال أو تزيد قليلاً ، وهناك موضع آخر بين حاذة وذات عرق ، وحاذة بالحاء للمهلة والذال للمعجمة المخففة ، وهو للراد في حديث رافع بن خديج ، ولفظه « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة من تهامة فأصبنا نهب إبل » (ولأهل الشام) زاد النسائي في حديث عائشة « ومصر » وزاد الشافعي في روايته وللغرب ، والشام من العريش إلى نابلس ، وقيل : إلى الهرات ، قاله النووي ، وكذا من سلك طريقهم (الجعفة) يضم الجيم وإسكان الحاء وفتح الفاء - قرية على ستة أميال من البحر وثمان مراحل من المدينة ، ومن مكة خمس مراحل أو ستة أو ثلاثة ، قال ابن الكلبي : كان العماليق يسكنون يثرب ، فوقع بينهم وبين بني عبيد - بفتح للمهلة وكسر للوحدة ، وهم إخوة عاد - حرب ، فأخرجوهم من يثرب فنزلوا بمهبة - جاء سيل فأجفهم ، أى استأصلهم ، فسميت الجعفة ، وهي الآن خربة لا يصلها أحد لوخمها ، وإنما يحرم الناس الآن من رابع لكونها معاذية لها

وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ لِلنَّازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْسَمُ، [وَقَالَ:] هُنَّ لَهْنٌ وَلِهْنٌ أُنْثَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ يَمْنٌ أَرَادَ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَهِنَّ حَيْثُ أَثْنَا حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ.

(ولأهل نجد) أى نجد الحجاز واليمن ومن سلك طريقهم فى السفر، فإن لم يسلكها كأهل للشرق فبقائه ذات عرق (قرن للنازل) ويسمى قرن الثعالب، وسمى بذلك لكثرة ما كان يأوى إليه من الثعالب، لكن حكى الرويانى عن بعض قدماء الشافعية أنهما موضحان أحدهما فى مهبوط، وهو الذى يقال له قرن النازل، والآخر فى صعود، وهو الذى يقال له قرن الثعالب، ويوافقهما ما فى أخبار مكة للبا كهم أن قرن الثعالب ليس من اللواقيت (ولأهل اليمن) إذا مروا بطريق تهامة ومن سلك طريق سفرهم ومر على ميقاتهم (يلعلم) بفتح الباء واللامين ويسكون اللام الأولى بينهما غير منصرف - جبل من جبال تهامة، ويقال له أئلم بهمزة بدل الباء، على مرحلتين من مكة، فإن مر أهل اليمن من طريق الجبال فبقائهم نجد (وقال) صلى الله عليه وسلم: (هن) أى للواقيت المذكورة (لهن) بضمير المؤنثات، وكان مقتضى الظاهر أن يقول بضمير الذكركين، لكنه عدل عنه لقصد التثنية كل، وقيل: إنه على حذف مضاف، أى هن لأهلهن أى هذه الواقيت لأهل هذه البلدان. بدليل قوله فى حديث آخر «هن لمن ولن آى عليهن من غير أهلهن» فصرح بالأهل ثانياً، وفى نسخة «لهم» بضمير الذكركين، وهى واضحة (ولن آى) أى مر (عليهن) أى الواقيت (من غيرهن) أى غير أهل البلاد المذكورة، فلو مر الشامى على ذى الحليفة كما يقع الآن لزمه الإجماع منها، وليس له مجاوزتها إلى الجسفة التى هى ميقاته، فإن أضر أساء - ولزمه دم عند الجمهور، وهذا بلاخلاف عند الشافعية، وقال المالكية: له مجاوزتها إلى الجسفة إن كان من أهل الشام أو مصر، لكن الأفضل خلافه، وبه قال الحنفية. وابن المنذر والشافعية (يمن أراد الحج والعمرة) معاً بأن يقرن بينهما أو الواو بمعنى أو، وفيه دليل على جواز دخول مكة بغير إحرام (ومن كان دون ذلك) أى بين الميقات ومكة (فمن) أى فبقائه من (حيث أنشأ) الإحرام أو السفر من مكانة إلى مكة (حتى أهل مكة) أى من كان بها ولو من غير أهلها، وحتى ابتدائية، وقيل - جارة، وعلى الأول فأهل بالرفع مبتدأ والخبر قوله (من مكة) أى يهلون منها كالألفاقى

٧٤٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَذَى الْخَلِيفَةُ فَصَلَّى بِهَا ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ ذَلِكَ » .

٧٤٩ - وَعَنْهُ رَأَى اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ ، وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمَرْسِ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَسْجِدِهِ يَبْعَثُ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ ، وَإِذَا رَجَعَ

الذى بين مكة والميقات لأنه يحرم من مكانه ، ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميقات ، وهذا خاص بالحج ، أما العمرة فمن أدنى الحل كما يدل له قصة عمرة عائشة حيث أرسلها عليه الصلاة والسلام مع أخيها عبد الرحمن إلى التميم لتحرم منه بالعمرة ؛ فهي مخصصة لمعوم هذا الحديث ، نعم القارن حكمه حكم الحاج في الإهلال من مكة قطبياً للحج لا اندراج العمرة تحته ، ولا يحتاج إلى الإحرام بها من الحل ، مع أنه يجمع بين الحل والحرم بوقوفه .

٧٤٨ - (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَاخَ) بِنَاءٌ مُعْجَمَةٌ - أَيْ أَبْرَكَ رَاحِلَتَهُ (بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَذَى الْخَلِيفَةُ) وَزَلَّ عَنْهَا (فَصَلَّى بِهَا) أَيْ فِي ذَهَابِهِ رَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ ، أَوْ الْعَمْرَ رَكَعَتَيْنِ ، أَوْ فِي الرَّجُوعِ ، حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي بَعْدَ « وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذَى الْخَلِيفَةِ » وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ذَهَابًا وَإِيَابًا (وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُهُ) أَيْ الذِّكْرُ مِنَ الصَّلَاةِ .

٧٤٩ - (وَهَنَهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُجُ) أَيْ مِنَ الْمَدِينَةِ (مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ) أَيْ الَّتِي عِنْدَ مَسْجِدِ ذَى الْخَلِيفَةِ (وَيَدْخُلُ) أَيْ الْمَدِينَةَ (مِنْ طَرِيقِ الْمَرْسِ) بِالْمَهْمَلَاتِ وَالرَّاءِ مُشَدَّدَةً مَفْتُوحَةً - مَوْضِعُ نَزُولِ الْمَسَافِرِ آخِرَ اللَّيْلِ أَوْ مُطْلَقًا ، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنْ مَسْجِدِ ذَى الْخَلِيفَةِ ، فَيُؤَبِّرُ أَقْرَبَ إِلَى الْمَدِينَةِ مِنْهَا (وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يَبْعَثُ) بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ ، وَفِي نَسْخَةِ « صَلَّى » (فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ ، وَإِذَا رَجَعَ) أَيْ مَكَّةَ

صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ بَيْطُنَ الْوَادِي ، وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ .

٢٥٠ - عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ : « أَتَانِي الْآيِلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ : صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ : عُمرَةَ فِي حَجَّةٍ » .

٢٥١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ رَوَى وَهُوَ مُعَرِّسٌ

(صلى بذي الحليفة بطن الوادي ، وبات) أى بذي الحليفة (حتى يصبح) ثم توجه إلى المدينة لثلاثي يبعث الناس أهلهم ليلا .

٢٥٠ - (عن عمر) بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) حال كونه (بوادي العقيق) أى فيه ، وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال (يقول : أتاني الليلة آت من ربي) هو جبريل عليه السلام (فقال : صل في هذا الوادي المبارك) أى وادي العقيق ، وأما حديث « تحموا بالعقيق فإنه مأنس مبارك » وتحموا - بالحاء المصحمة والمثناة التحتية - أمر بالتحم أو النزول هناك ، فذكر ابن الجوزي في الموضوعات أنه تصحيف ، وأن الصواب بالثناة القوية من الحاتم ، وفي حديث ضعيف « تحموا بالعقيق فإن جبريل أتاني به من الجنة » (وقل عمرة في حجة) ينصب عمرة على أنه مفعول لمخوف ، أى جعلها عمرة ، والجملة محكية بالقول ، ورضه على أنه خبر لمبتدأ مخذوف ، أى قل هذه عمرة في حجة ، وهذا يفيد أنه عليه الصلاة والسلام كان قارنا ، أو أنه أمر بأن يقول ذلك لأصحابه ليطلعهم مشروعية القران .

٢٥١ - (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه روى) بتقديم الراء المضمومة على الهمزة المكسورة المشددة ، أى جله الله رايًا ، أو مخففة أى رأ غيره في ذلك المكان ، وفي نسخة « أرى » بتأخير الراء مكسورة وضم الهمزة أى في المنام (وهو معرس) بكسر الراء على لفظ اسم الفاعل من التعريس .

يَذِي الْحُلَيْفَةِ يَبْطِنُ الْوَادِي ، قِيلَ لَهُ : إِنَّكَ يَبْطَحَاءُ مُبَارَكَةٌ .

٧٥٢ - عَنْ يَمْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَرِنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يُوحَى إِلَيْهِ ، قَالَ : قَبِينَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجُعْرَانَةِ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمُرَةٍ وَهُوَ مُتَضَمِّخٌ بِطَيْبٍ ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاعَةً ، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ ، فَأَشَارَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَيْ ، فَحِثَّتْ وَكَلَى رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَمَ بِهِ ،

والجمله حاليه ، وفي نسخه « في مرس » زيادة في وفتح الراء لأنه اسم مكان (يذى الحليفة يبطن الوادى) أى وادى القيق كما يدل عليه الحديث السابق (قيل له) عليه الصلاة والسلام (إنك يبطحاء مباركة) .

٧٥٢ - (عن يمل بن أمية) التميمي المعروف بابن منية - بضم الميم وسكون النون وفتح التنحية - وهى أمه ، وقيل جدته (رضى الله عنه أنه قال لعمر) بن الخطاب (رضى الله تعالى عنه : أرنى النبى صلى الله عليه وسلم حين يوحى إليه ، قاله فبينما النبى صلى الله عليه وسلم بالجعرانة) بكسر الجيم وإسكان الدين وتخفيف الراء ، وبكسر العين وتشديد الراء كما عليه أكثر المحدثين (ومعه) عليه الصلاة والسلام (نفر من أصحابه) أى جماعة منهم ، والواو للعال ، وكان ذلك سنة ثمان ، وجواب بينا قوله (جاءه رجل) قيل : اسمه عطاء بن منية ، فإن ثبت ذلك فهو أخو يملى الراوى (فقال : يا رسول الله كيف ترى فى رجل أحرم بعمره وهو متضمخ) بالضاد والحاء المعجمتين ، أى متلطخ (بطيب) أى على بدنه أو ثوبه (فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة ، فأشار الوحى ، فأشار عمر رضى الله تعالى عنه إلى ، فحِثَّتْ وعلى رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوب قد أظلم به) بضم المعزة وكسر (١٨ - فتح البى ٢)

فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَرَّرُ الْوَجْهِ وَهُوَ
يَغِطُّ ، ثُمَّ سُرِّي عَنْهُ فَقَالَ : أَيْنَ الَّذِي سَأَلَ عَنِ الْعُمْرَةِ ؟ فَأَنِّي بِرَجُلٍ ،
فَقَالَ : اغْسِلِ الطَّيِّبَ الَّذِي بِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَانْزِعْ عَنْكَ الْحَبَّةَ ،
وَاصْنَعْ فِي عِمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ .

الغناء ، مبنيًا للمفعول - أي جعل الثوب له كالظلة يستظل به (فأدخلت رأسي) لأرى
الذي صلى الله عليه وسلم حال نزول الوحي ، ولعل عمر ويعلى علما أنه صلى الله عليه
وسلم لا يكره الاطلاع عليه في ذلك الوقت ، لما فيه من تقوية الإيمان بمشاهدة حال
الوحي الكريم (فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم محمر الوجه ، وهو يغط) يعني
مصحفة مكسورة وطاء مهحلة مشددة - من النطيط ، وهو صوت النفس المتردد من
شدة ثقل الوحي (ثم سرى عنه) عليه الصلاة والسلام ، بسين مهحلة مضمومة وراء
مشددة - أي كشف عنه شيئًا فشيئًا ، وروى بتخفيف الراء أي كشف عنه ما تغشاه
من ثقل الوحي ، يقال : سرت الثوب وسريته نزعته ، والتشديد أكثر لإفادة
التدرج (فقال : أين الذي سأل عن العمرة ؟ فأني برجل فقال) عليه الصلاة والسلام :
(اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات) استدلل به على منع استدامة الطيب بعد الإحرام
للأمر بغسله من الثوب والبدن لعموم قوله « اغسل الطيب الذي بك » وهو قول
مالك ومحمد بن الحسن ، وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالجعرانة سنة ثمان بلاخلاف ،
وقد ثبت عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها طيبته صلى الله عليه وسلم بيدها في حجة
الوداع سنة عشر بلاخلاف ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر ، والظاهر أن
العامل في ثلاث مرات أقرب الفعلين إليه وهو اغسل ، وعليه فيكون قوله ثلاث
مرات من جملة مقول النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو نص في تكرار التسل بمالئة في
الإفتاء ، ويحتمل أن يكون العامل فيه قال ، أي قال له النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث
مرات اغسل الطيب ، فلا يكون فيه تنصيص على أمره بثلاث غسلات لاحتمال أن يكون
للمأمور به غسلة واحدة ، ولكنه أكد في شأنها (وانزع عنك الحبة) لما فيها من أثر
الطيب الذي كان على البدن (واصنع في عِمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ) وفي نسخة « في

٧٥٣ - عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ :
 « كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يَحْرُمُ »
 وَإِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

٧٥٤ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « تَمِثَّتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ مُلْبَدٍّ » .

حَبْنِكَ « أَيْ مِنَ التَّسْلِ وَالزَّرْعِ ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِذَلِكَ لَدَفْعِ تَوْحَمِ أَنْ الْعَمْرَةَ لَيْسَتْ كَالطَّيِّبِ فِي ذَلِكَ ، فَأَقَامَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهَا مِنْهُ .

٧٥٣ - (عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِحْرَامِهِ) أَيْ لِأَجْلِ إِحْرَامِهِ (حِينَ يَحْرُمُ) أَيْ قَبْلَ أَنْ يَحْرُمَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ رَوَايَةُ النَّسَائِيِّ « حِينَ أَرَادَ الْإِحْرَامَ » وَلِلرَّادِ طَيْبُ بَدَنِهِ كَمَا يَدُلُّ لَهُ رَوَايَةُ « كُنْتُ أَجِدُ وَبِيضَ الطَّيِّبِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ » وَقَدْ اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِبُّ طَيْبُ الثِّيَابِ عِنْدَ إِزَادَةِ الْإِحْرَامِ ، وَشَذَّ لِلتَّوَلَّى لِحْكَى قَوْلًا بِاسْتِحْبَابِهِ ، نَعَمْ فِي جَوَازِهِ خِلَافٌ ، وَالْأَصَحُّ الْجَوَازُ ، فَلَوْ زَعَمَ ثُمَّ لَبَسَهُ فِي وَجُوبِ الْفَدْيَةِ وَجِهَانِ صَحَّحَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ الْوُجُوبَ (وَلِحْهُ) أَيْ لَتَحْلُلَهُ مِنْ مَحْذُورَاتِ الْإِحْرَامِ بَعْدَ أَنْ يَرَى وَيَحْلِقَ (قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ) طَوَافُ الْإِفَاضَةِ ، وَاسْتِفَادَ مِنْ قَوْلِهَا « كُنْتُ أَطِيبُ » أَنَّ كَانٍ لَا تَقْتَضِي التَّكْرَارَ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ مِنْهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي حَبَةِ الْوَدَاعِ ، وَاسْتِفَادَ مِنْهُ أَيْضاً اسْتِحْبَابُ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، وَجَوَازُ اسْتِدَامَتِهِ بَعْدَهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ بَقَاؤُهُ لَوْنُهُ وَرَائِحَتُهُ ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ ابْتِدَاؤُهُ فِي الْإِحْرَامِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ . وَهَذَا مَا لَمْ يَحْرُمَ لَكِنْ لَا فِدْيَةَ ، وَقَالَ الْحَسَنُ يَكْرَهُ أَنْ يَطُوبَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِمَا تَبَقَّى مِنْهُ بَعْدَهُ ، وَاسْتِحْبَابُ الطَّيِّبِ أَيْضاً بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الطَّوَافِ .

٧٥٤ - (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْلُ) أَيْ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْيَةِ حَالِ كَوْنِهِ (مُلْبِدًا) شَمْرَ رَأْسِهِ بِخَوِصِّ الصَّمْغِ لِيَنْضَمَّ الشَّمْرُ وَيَلْتَصِقَ بِبَعْضِهِ بَعْضٌ ، احْتِرَازاً عَنْ تَحْلُلِهِ وَتَحْلُلِهِ ، وَإِنَّمَا يَقُولُ ذَلِكَ مِنْ

- ٧٥٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ ، يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحَلِيفَةِ » .
- ٧٥٦ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ أَسَمَةَ كَانَ رِذْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى اللَّزْدَلِفَةِ ، ثُمَّ أَرْدَفَ »

يطول مكثه في الإحرام .

واستفيد منه استحباب التليد ، وقد نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه .

٧٥٥ - (وعنه رضي الله تعالى عنه ، قال : ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند المسجد ، يعني مسجد ذى الحليفة) ورد بذلك على رواية ابن عباس الآتية الدالة على أنه ركب راحلته حتى استوت على البداء ثم أهل ، والبداء : فوق على ذى الحليفة لمن صعد من الوادى ، وفي رواية عن ابن عمر « أهل النبي صلى الله عليه وسلم حتى استوت راحلته قائمة » فهذه ثلاث روايات ظاهرها التدافع ، ولذا قال بعضهم لابن عباس : عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إهلاله ، وأجاب ابن عباس^(١) بما حاصله أنه صلى الله عليه وسلم لا صلى بمسجدي الحليفة ركعتين أو جب من مجلسه ، فأهل بالحج حين فرغ منهما ، فسمع منه قوم لحفظوه ، ثم ركب ، فلما استقلت به راحلته أهل ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فسموه حين ذلك فقالوا : إنما أهل حين استقلت به راحلته ، ثم مضى فلما علا شرف البداء أهل ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه ، فنقل كل واحد ما سمع ، وإنما كان إهلاله في مصلاه ، وإليه ، ثم أهل ثانياً وثالثاً ، وقد اتفق قهواء الأصابع على جواز جميع ذلك ، وإنما الخلاف في الأفضل .

٧٥٦ - (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، أن أَسَمَةَ بن زيد (كانه ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكسر الراء وسكون الدال - أى رديفه ، وهو الذى يركب خلف الراكب (من عرفة) موضع الوقوف (إلى اللزدلفة) بكسر اللام - اسم فاعل من الازدلاف ، وهو القرب ، لأن الحجاج إذا أفاضوا من عرفة يزدلفون إليها ، أى يقربون منها ويقبضون إليها ، ولحيثهم إليها في زلف من الليل (ثم أَرْدَفَ) . (١) وحاصل هذا الجواب أنه صلى الله عليه وسلم كرر الإهلال في ثلاثة مواضع ، وأن كل واحد من أصحابه شاهده في حالة منها فظن أنه لم يفعل غيرها .

الْفَضْلَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ إِلَى مَنَى ، فَكَلَاهُمَا قَالَ : لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبَكِّي حَتَّى رَمَى بِحَجَرَةٍ الْعَقَبَةِ .

٧٥٧ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « انْطَلَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اللَّدِينَةِ بَعْدَ مَا تَوَجَّلَ وَأَدَّهَنَ وَلَبَسَ إِزَارَهُ وَرَدَّاهُ هُوَ وَأَصْعَابُهُ ، فَلَمْ يَبْنَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْدِيَةِ وَالْأُزْرِ تَلْبَسُ ، إِلَّا الْمَزْعُفَرَةَ الَّتِي تَرْدَعُ عَلَى الْجِلْدِ ،

عليه الصلاة والسلام (الفضل) بن العباس بن عبد المطلب (من المزدلفة إلى منى)
تواضعاً منه عليه الصلاة والسلام ، وليطلع الرديف على ما يتفق له صلى الله عليه وسلم
في تلك الحالة ثم ينقله لنا ، ولذا اختار أحداث الأسيان كما عتارون للسمع
الحديث (فكلاهما قال : لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلبس حتى) أى إلى أن (روى
حجرة العقبة) وهى حد منى من جهة مكة من الجانب الغربى .

٧٥٧ — (وعنه رضى الله تعالى عنه ، قال : انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من
للدينة) بين الظهر والمصر يوم السبت (بعد ما ترجل) بالجيم للشددة - أى سرح
شعره (وأدهن) استعمل الدهن ، وأصله « تدهن » فأبدلت التاء دالا وأدخمت في
الأخرى (ولبس إزاره ورداه هو وأصعابه ، فلم يبنه) أحداً (عن شيء من
الأردية) جمع رداء (والأزر) بضم الزاى وإسكانها - جمع إزار (تلبس) بضم اللثام
التوقية وفتح الواحدة (إلا للمزعفرة) بالاستثناء ، والجذر على حذف الجار ، أى إلا عن
للمزعفرة (التى تردع) بفتح اللثام التوقية والدال آخره عين مهملة ، وفى رواية بضم
أوله وكسر ثالثة ، أى تنفض أثر الزعفران على من يلبسها لكثرة فيها ، قال عباس :
الفتح أوجه (على الجلد) قال ابن الجوزى : كذا وقع فى البخارى ، وصوابه « تردع
الجلد » بحذف على ، أى تصبغه ، وأجاب فى الصايغ بأن الجوهري قال فى الصحاح :
يقال « تردعت بالشيء فارتدع » أى لطخته فتلطخ ، قال : فإذا كان كذلك فيجوز
أن يكون المراد فى الحديث التى تردع لابسها بأثرها ، و « على الجلد » ظرف مستقر

فَأَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلُ
هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَقَدْ بَدَنَتْهُ ، وَذَلِكَ لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ ،
فَقَدِمَ مَسَكَةً لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَمَى
بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلَمْ يَحِلَّ

في محل نصب على الحال ، وهو وجه جيد لا يلزم من ارتكابه تمخضة الرواية ، قال :
ويحتمل أن تكون « تدع » قد تضمن معنى تنفض ، أي تنفض أثرها على الجلد اهـ
(فأصبح) عليه الصلاة والسلام (بذى الحليفة) أي وصل إليها نهاراً ثم بات بها ،
وفي مسلم « أنه صلى الظهر بها ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسال
الدم وقلدها بنعلين » (ثم ركب راحلته حتى استوت على البيداء) بفتح اللوحدة
وسكون التبعة ، وعند النسائي أنه عليه الصلاة والسلام « صلى الظهر ثم ركب وسعد
جبل البيداء ، ثم (أهل هو وأصحابه) وهل كان عليه الصلاة والسلام مفرداً الحج
أو قارناً أو متمتعاً ؟ خلاف يأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى (وقد بدنته) بنعلين ،
للأشعار بأنه هدى ، قال الأزهري : تكون البدنة من الإبل والبقر والغنم ، وقال
النووي : هي البعير ذكر أو أنثى ، وحج التي استكملت خمس سنين ، وفي نسخة
« بدنه » بضم اللوحدة وسكون الدال للهجة بلفظ الجمع (وذلك) أي المذكور من
الركوب والاستواء على البيداء والإهلال والتقليد (خمس بقين من ذى القعدة) بفتح
القاف وكسرهما - أي إن كان الشهر ثلاثين ، فاتفق أنه كان تسعاً وعشرين ، فلا ينافي
أن أول ذى الحجة كان يوم الخميس قطعاً لما ثبت وتواتر أن وقوفه بعرفة كان يوم
الجمعة ، فتبين أن أول ذى الحجة الخميس ، أو الإشارة لخروجه صلى الله عليه وسلم
من المدينة ، فإن طاهر الخبر أنه كان يوم الجمعة ، لكن ثبت في الصحيحين عن أنس
أنهم صلوا معه صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذى الحليفة ركعتين ،
فدل على أن خروجه لم يكن يوم الجمعة ، ويحمل قوله خمس بقين على ما مر ، وكان
اقتياس أن يقول إن بقين بحرف الشرط ، لكن لم يقل ذلك لأن الطالب تمام الشهر ،
(فقدم) عليه الصلاة والسلام (مكة) من أجلها (لأربع ليالٍ خلون من ذى الحجة)
صبيحة يوم الأحد (فطاف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة ، ولم يحل) بفتح الواو

مِنْ أَجْلِ بُدْنِهِ لِأَنَّهُ قَلَدَهَا ، ثُمَّ نَزَلَ بِأَعْلَى سَكَّةٍ عِنْدَ الْحَبُونِ وَهُوَ
مِهْلٌ بِالْحُجِّ ، وَلَمْ يَقْرَبِ السَّكْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ ،
وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالرَّوْدِ ، ثُمَّ يَقْعُرُوا
مِنْ رُؤُوسِهِمْ ثُمَّ يَحِلُّوا ، وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَدَنَةٌ قَلَدَهَا ، وَمَنْ
كَانَتْ مَعَهُ امْرَأَتُهُ فَعَلَى لَهُ حَلَالٌ وَالطَّيْبُ وَالثِّيَابُ » .

٧٥٨ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَبْيِيكَ اللَّهُمَّ تَبْيِيكَ ،

وكسر ثانيه - أى لم يصر حلالا (من أجل بدنه) يسكون الدال (لأنه) عليه الصلاة والسلام
(قلدها) فصارت هديا ، ولا يجوز لصاحب الهدى أن يتحلل حتى يبلغ الهدى معه
(ثم نزل بأعلى مكة عند الحبون) بفتح الحاء المهملة وضم الجيم المخففة - الجبل للشرف
على المصعب حذاء مسجد العقبة ، وفي المشرق وغيرها : مقبرة أهل مكة على ميل
ونصف من البيت (وهو) أى والحال أنه عليه الصلاة والسلام (مهْلٌ بالحج) بضم
الهم وكسر الهاء (ولم يقرب السكبة بعد طوافه بها) طواف القدوم ، ولعل عدم
قربانه لشغل منعه من ذلك (حتى رجع من عرفة ، وأمر أصحابه) الذين لم يسوقوا
الهدى (أن يطوفوا) بتشديد الطاء المفتوحة ، وفي نسخة بضمها مخففة (بالبيت وبين
الصفا والروء) ، ثم يقعرُوا من رؤوسهم (لأجل أن يحلقوا بمعنى) (ثم يحلوا) بفتح
أوله وكسر ثانيه - لأنهم متمتعون ، ولا هدى معهم ، كما قال (وذلك) أى الأمر للذكور
(لمن لم يكن معه بدنة قلدها ، ومن كانت) وفي نسخة « ومن كان » (معه امرأته
فمضى له حلال والطيب والثياب) وسائر محرمات الإحرام حلال له ، فالطيب مبتدأ حذف
خبره ، والجملة عطف على الجملة .

٧٥٨ — (عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما أن تلبية رسول الله صلى
الله عليه وسلم) (ولم عن ابن عمر) « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استوت
به راحلته قامة عند مسجد ذى الحليفة أهل فقال » (ليكن اللهم ليكن) أى يالله أجبناك
لما دعوتنا ، وروى ابن حبان عن ابن عباس قال « لما فرغ إبراهيم من بناء البيت قيل

كَبَيْتِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ كَبَيْتِكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ

له : أذن في الناس ، قال : ربى وما يبلغ صوتى ؟ قال : أذن وعلى البلاغ ، فنادى : يا أيها الناس كتب الله عليكم الحج إلى البيت العتيق » فسمعه ما بين السماء والأرض ، ألا ترى الناس يجيئون من أقصى الأرض يلبون ، وفي رواية عنه « فأجابوه بالتلبية من أصلاب الرجال وأرحام النساء » وأول من أجابه أهل اليمن ، فليس حاج يحج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم عليه الصلاة والسلام يومئذ » زاد غيره « فن أبى مرة حج مرة ، ومن أبى مرتين حج مرتين ، ومن أبى أكثر حج بقدر تلبيته » وكررت التلبية ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أن التكرير اللفظي لا يزداد على ثلاث مرات ، وهو مصدر أبى كزكى إذا قال ليلى ، وهو عند سيويوه والأكثر بنى فبى فلب الله ياء مع المظهر ، وليس تلبية حقيقة ، بل هو من التلبيات لفظا ، ومعناه التكرير والبالغة كما في قوله تعالى « ثم ارجع البصر كرتين » أى كرات كثيرة ، وقوله أيضا « بل يدها مبسوطتان » أى نعمتا ، ونعمة تعالى لأعصى ، وقال يونس : هو اسم مفرد ، وإنما قلت ألفه ياء لاتصالها بالضمير كلى وعلى ، وهو مقول بعامل مضمر ، وكأنه من « ألْب بالمكان » إذا أقام به ، والكاف للإضافة ، وقيل : حرف خطاب ، والمعنى أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة ، أو أجبتك إجابة بعد إجابة ، قال ابن عبد البر : ومعنى التلبية إجابة الله تعالى فيما فرض عليه من حج بيته والإقامة على طاعته ، فالحرم بتلبيته مستجيب لدعاء الله تعالى إياه في إيجاب الحج عليه قيل : هى إجابة لقول الله تعالى للخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام « وأذن في الناس بالحج » أى بدعوة الحج والأمر به ، ويسن رفع الرجل صوته بها بحيث لا يضر نفسه ، نعم لا يسن الرفع بها عند ابتداء الإحرام ، بل يسمع نفسه فقط ، ويكره الرفع للمرأة والحائض ، بل يسمعان أنفسهما فقط ، ومذهب الشافعى وأحمد أنها سنة ، وفي وجه أنها واجبة يجبر تركها بدم ، وقال الحنفية : إذا اقتصر على النية ولم يلب لا يتعد إحرامه كما أن الصلاة لا تنعقد إلا بالدكر في أولها ، وقال المالكية : لا يتعد إلا بنية مقرونة بقول أو فعل متعلقين به كالتلبية والتوجه إلى الطريق فلا يتعد بمجرد التلبية ، وفي قول ينقد ، وهو مروى عن مالك (لا شريك لك ليلى ، إن الحمد) بكسر المعزة على الاستئناف ، كأنه لما قال ليلى استأنف كلاما آخر فقال : إن الحمد ، وبالفتح على التحليل كأنه قال : أجبتك لأن الحمد والنعمة لك ، والكسر أجود عند الجمهور ، لأنه يقتضى

وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمَلِكُ لَا شَرِيكَ لَكَ .

الإجابة مطلقة غير معجلة ، بخلاف الفتح ، لكن قال بعضهم : إنه إذا كبر صار للتعليل أيضاً من حيث إنه استأنف جواباً عن سؤال عن العلة ، إلا أن يقال : التعليل في الفتح أظهر (والنعمة لك) بكسر النون - الإحسان والمنة مطلقاً ، وهو منصوب على الأشهر عطفاً على الحمد ، ويجوز الرفع على الابتداء والخبر محذوف لدلالة خبر إن ، تقديره إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك ، وجوز بعضهم أن يكون للوجود خبر للبتداء وخبر إن هو المحذوف (والملك لك) - بضم الليم - وبالنصب عطفاً على اسم إن ، وبالرفع على الابتداء والخبر محذوف لدلالة الخبر المتقدم ، ويحتمل أن يكون تقديره : والملك كذلك (لا شريك لك) في ملكك وعند مسلم في هذا الحديث أن ابن عمر كان يزيد « ليك ليك ، ليك وسعديك ، والخير بيدك ، ليك والرغبة إليك ، والعمل » والخلاف المتقدم في ليك من التثنية والإفراد يجري في « سعديك » وعامله محذوف تقديره : أسعدني إسعاداً بعد إسعاد ، فالصدر فيه مضاف للفاعل ، أو مساعدة على طاعتك بعد مساعدة ، ويستعمل أن يكون مضافاً للمفعول ، والتقدير أسعدك بالإجابة إسعاداً بعد إسعاد - وإن كان هو معناه بحسب الأصل ، والرغبة - بفتح الراء مع اللد والقصر ، وبضمها مع القصر - معناه الطلب والسألة ، يعني أنه تعالى هو المطلوب للشئ منه ، والعمل له سبحانه وتعالى ، لأنه المستحق لعبادة وحده ، وفيه حذف : أي والعمل إليك ، وورد أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم قال في تليته « ليك ليك ، إن الخير خير الآخرة » وأنه قال « ليك حبا حقاً ، تبعداً ورقاً » وكان عمر رضي الله تعالى عنه يزيد بعد ما مر من تليته صلى الله عليه وسلم « ليك مرغوباً ومهموباً إليك ذا النعماء والفضل الحسن » وهذا يدل على جواز الزيادة على تليته صلى الله عليه وسلم بلا استعجاب ، وكره ذلك مالك ، وينبغي أن يفرد ما روى عنه صلى الله عليه وسلم ثم يقول ما روى عن غيره على أنفراده ، وروى الأزرقي في تاريخ مكة أنه صلى الله عليه وسلم قال « مر فجع الروحاء سبعون نبياً تليتهم حتى ، منهم يونس بن متى عليه السلام ، وكان يقول في تليته : ليك فراج الكرب ، ليك » وكان موسى عليه السلام يقول « ليك أنا عبدك لديك ليك » وكان عيسى يقول « أنا عبدك وابن أمتك بنت عبدك » واستحب الشافعية أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من التلية ، ويسأل الله تعالى رضا

٧٥٩ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا ، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ ، حَمِدَ اللَّهُ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ ، ثُمَّ أَهْلًا بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ، وَأَهْلًا النَّاسُ بِهِمَا ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ »

والجئنا ، ويعوذ به من النار ، واستأنسوا لذلك بحديث ضعيف ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تليته سأل الله تعالى رضوانه والجنة ، واستعاذ برحمته من النار .

٧٥٩ - (عن أنس رضي الله تعالى عنه ، قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن) أى والحال أنا (معه بالمدينة) حين أراد حجة الوداع (الظهر أربعة ركعات) والعصر بذي الحليفة ركعتين (قصرأ) ثم بات بها) أى بذى الحليفة (حتى أصبح) أى دخل فى الصباح ، وصلى الظهر ثم دعا بناته فأشعرها كما عبده مسلم (ثم ركب) أى راحلته (حتى استوت به) أى حال كونها متلبسة به كما مر (على البداء) يفتح المعجمة مع المد - الطرف المقابل لذى الحليفة (حمد الله وسبح وكبر ، ثم أهل بحج وعمره) قارنا بينهما (وأهل الناس) أى الذين كانوا معه (بهما) اقتداء به صلى الله عليه وسلم ، وفى الصحيحين عن جابر رضى الله تعالى عنه قال: أهل النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالحج ، وفيهما عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم لبى بالحج وحده ، ولمسلم فى لفظ أهل بالحج مفردا) وعند الشيخين عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما « أنه كان متمتعا » وفيهما أيضا عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج » ، وتمتع الناس معه قال النووي فى المجموع: والصواب الذى نعتقد أنه عليه الصلاة والسلام أحرم أولا بالحج مفردا ، ثم أدخل عليه العمرة ، فصار قارنا ، فمن روى أنه كان مفردا - وهم الأكثرون - اعتمدوا أول الإحرام ، ومن روى أنه كان متمتعا أراد التمتع القنوى وهو الانتفاع والالتذاذ ، وقد انتفع بأن كفاه عن التسكين قبل واحد ولم يجتج إلى أفراد كل واحد يعمل ، انتهى (فلما قدمنا) مكة (أمر) عليه الصلاة والسلام

النَّاسَ فَصَلُّوا ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلُوا بِالْحَجِّ ، قَالَ : وَنَحَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا ، وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ .

٧٦٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ كَانَ يُبَاقِي مِنْ ذِي الْحِلْفَةِ ، فَإِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ أَمْسَكَ ، حَتَّى إِذَا حَازَى طَوًى

(الناس) أى الذين كانوا معه ولم يسوقوا الهدى (خلوا) أى من إحرامهم ، وإنما أصرهم بالفسخ وهم قارنون لما ساقى أنهم كانوا يرون العمرة فى أشهر الحج منكراً كما هو رسم الجاهلية ، فأمرهم بالتحلل من حجبهم والانفساخ إلى العمرة تحقيقاً لخالصهم وتصريحاً بموازاة الاعتبار فى تلك الأشهر ، وهو خاص بتلك السنة عند الجمهور خلافاً لأحمد رضى الله تعالى عنه (حتى كان يوم التروية) رفع يوم بناء على أن كان تامة ، ويوم التروية هو ثامن ذى الحجة ، سمى به لأنهم كانوا يروون دوابهم بالماء فيه ويعملونه إلى عرفات (أهلوا بالحج) أى من مكة (قال) أنس : (ونحَرَ النبي صلى الله عليه وسلم) أى بَحَمَ (بدَنَاتٍ بِيَدِهِ) حال كونهم (قِيَامًا) أى قائمات ، وهن الهداة إلى مكة (وذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة) أى يوم الأضحية (كبشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ) بالحاء المهملة - ثنية أملح وهو الأبيض الذى يخالطه سواد .

٧٦٠ - (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه كان يلي من ذى الحليفة) أى بعد أن ركب راحلته (فإذا بلغ الحرم) أى أرض الحرم (أمسك) أى عن التلبية أو للراد بالحرم للمسجد ، وبالإمساك عن التلبية التشاغل بغيرها من الطواف وغيره وعند ابن خزيمة « كان ابن عمر يدع التلبية إذا دخل الحرم ، وبراجعها بعدما يقضى طوافه بين الصفا والمروة » فالمراد إذا دخل أدنى الحرم كما فى بعض الروايات ، لقوله (حتى إذا حاذى طوى) بضم الطاء مقصوراً منونا ، وروى مكسوراً ، وفى القاموس بتلثيها . قال الكرماني : الفتح أفصح ، وهو واد معروف يقرب مكة فى صوب طريق العمرة ومساجد عائشة رضى الله تعالى عنها ، ويعرف اليوم ببيتر الزاهر ، فبجعل غاية الإمساك الوصول إلى طوى ، ومذهب الشافعية والحنفية عند وقت التلبية إلى شروعه

بَاتَ فِيهِ ، فَإِذَا صَلَّى الذَّادَةَ اغْتَسَلَ ، وَزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَعَلَ ذَلِكَ .

٧٦١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمَّا مُوسَى فَكَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يُبْكِي » .

في التحلل ربما أو غيره ، وعند المالكية قولان ، قيل : يقطعها إذا ابتدأ الطواف ، وقيل : إذا دخل مكة ، والأول في اللونة ، والثاني في الرسالة ، وشهره ابن بشير (بات بها) أى يذى طوى (حتى يصبح) أى إلى أن يدخل في الصباح (فإذا صلى الغداة) أى صلى الصبح ، وجواب إذا قوله (اغتسل) أى لدخول مكة (وزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك) أى المذكور من البيوتة والصلاة والغسل .

٧٦٢ - (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما موسى فكأنى (جواب أما ، والأصل فكأنى حذفت الفاء) أنظر إليه) رؤيا حقيقة ، بأن جعل الله تعالى لروحه مثالا يرى في اللحظة كما يرى في النوم كإيلة الإسراء ، والأنبياء أحياء عند ربهم يرزقون ، وقد رأى صلى الله عليه وسلم موسى قائما يصلى في قبره كما رواه مسلم عن أنس ، أو أنه عليه الصلاة والسلام نظر ذلك في المنام كما ورد في بعض الروايات ، ورؤيا الأنبياء وحى وحق ، أو أنه مثلث له حالة موسى عليه السلام التى كان عليها في الحياة وكيف يحج ويلى ، أو أنه عليه الصلاة والسلام أخبر بالوحى عن ذلك فلشدة قطعه به قال : كأنى أنظر إليه (إذ) بحذف الألف بعد الدال ، وفي نسخة بإثباتها (انحدروا في الوادى) أى وادى الأزرق (يلى) وفي رواية « كأنى أنظر إلى موسى من الثانية واضعاً أصبعه في أذنيه ماراً بهذا الوادى وله جوار إلى الله تعالى بالتلبية » قاله لما مر بوادى الأزرق هذا ، وقد اعترض بعضهم قوله موسى فقال : إنه وهم من بعض الرواة ، وصوب أنه عيسى ، لأنه حى ، واستدل بهذا الحديث « ليهلن ابن مريم بفج الروحاء » وأجيب بأنه لا فرق بين موسى وعيسى ، لأنه لم يثبت أن عيسى منذ رفع نزل إلى الأرض ، وإنما ثبت أنه سينزل عند أشراط الساعة .

٧٦٢ - عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، قَالَ : « بَعَثَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى قَوْمِي بِالْيَمَنِ ، فَجِئْتُ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ ، فَقَالَ : يَا أَهْلَاتُ ؟ قُلْتُ : أَهْلَاتُ كإِهْلَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : هَلْ مَعَكَ مِنْ هَدًى ؟ قُلْتُ : لَا ، فَأَمَرَنِي فَطَلْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّغَا وَالرَّوَةِ ، ثُمَّ أَمَرَنِي فَأَحْلَلْتُ ، فَأَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَمَشَطَّتَنِي - أَوْ غَسَلَتْ رَأْسِي - فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : إِنَّ

٧٦٢ - (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس (الأشعري رضى الله تعالى عنه قال : بعثني النبي صلى الله عليه وسلم) أى فى السنة العاشرة من الهجرة قبل حجة الوداع (إلى قوم باليمن) وفى نسخة « قوى » بياء الإضافة (فجئت وهو بالبطحاء) أى بطحاء مكة ، وفى رواية « وهو منبج » أى نازل بها (فقال) عليه الصلاة والسلام (يا أهلات) بإثبات ألف ما الاستهامة على القليل ، قال أبو موسى : (قلت : أهلات) وفى رواية قلت ليك إيهلال (كإِهْلَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال : هل معك من هدى ؟ قلت : لا ، فأمرني فطلت بالبيت وبالصفا وللروة ، ثم أمرني فأحلت) أى من إحرامى (فأتيت امرأة من قوى) لم تسم تلك المرأة ، نعم فى أبواب العمرة أنها امرأة من قيس ، ويحتمل أن تكون محرما له (فمشطتني) بتخفيف الشين للمجعة أى سرحت شعري بالمشط (أو غسلت رأسي) بالشك ، وسلم وغسلت بواو العطف ولم يذكر الحلق ، إما لكونه معلوما عندهم ، أو لدخوله فى أمره بالإحلال (قدم) بكسر الهمزة - أى جاء (عمر) بن الخطاب رضى الله تعالى عنه زمان خلافته كما فى حديث مسلم ، ولفظه « ثم رأيت امرأة من قيس فغسلت رأسي ، ثم أهلات بالحج ، فكنت أفتى به الناس ، حتى إذا كان فى خلافة عمر رضى الله تعالى عنه ، فقال لرجل : يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - رويدك بعض فتياك ، فإنك لاتدرى ما أحدث أمير المؤمنين فى النسك بعدك ، فقال : يا أيها الناس ، من كنا أئتناه فتيا فليتناه فإن أمير المؤمنين قادم عليكم فاتموا به ، قال : قدم عمر فذكرت له ذلك » (قال : إن

تَأْخُذُ بِكَتَابِ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالْعَمَامِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ لِلَّهِ) ، وَإِنْ تَأْخُذُ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى تَحْرُمَ الْهَدْيُ .

٧٦٣ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، حَدِيثُهَا فِي الْحَجِّ قَدْ تَقَدَّمَ ، قَالَتْ : فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ .

تَأْخُذُ بِكَتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالْعَمَامِ) أَيْ بِأَعْمَامِ أَعْمَالِهَا بَعْدَ الشَّرْعِ فِيهَا (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ لِلَّهِ ») وَقِيلَ : إِنَّمَا هُمَا الْإِحْرَامُ بِهِمَا مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا هُمَا أَنْ يَفْرُدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ ، وَأَنْ يَتَمَرَّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، إِنْ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ : الْحَجُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ (وَإِنْ تَأْخُذُ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (لَمْ يَحِلَّ) أَيْ مِنْ إِحْرَامِهِ (حَقَّ تَحْرُمِ الْهَدْيِ) بِمَعْنَى ، وَظَاهِرُ كَلَامِ عُمَرَ هَذَا إِنْكَارُ فُسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمَةِ ، وَأَنْ نَهَيْهِ عَنِ التَّمَتُّعِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ تَرْكِ الْأَوَّلَى لَا أَنَّهُ مَنَعَ ذَلِكَ مِنْ تَحْرِيمٍ ، وَإِبْطَالٍ ، قَالَ عِيَّاضٌ ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ : وَالْمَخْتَارُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ لَتَمَةِ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي هِيَ الْإِعْتَارُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ الْحَجُّ مِنْ عَامِهِ ، وَهُوَ عَلَى التَّزْيِيدِ لِقَرِيبٍ فِي الْإِفْرَادِ ، ثُمَّ اتَّعَدَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ التَّمَتُّعِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ ، وَإِنَّمَا أَمْرُ أَبِي مُوسَى بِالتَّعَلُّقِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَأَمْرُ عَلِيٍّ حِينَ قَدَّمَ مِنَ الْبَيْنِ أَيْضًا بِالْبَقَاءِ عَلَى إِحْرَامِهِ كَمَا سَأَتْنِي مَعَهُمَا أَحْرَامًا كِلَاهُمَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ ، بخلاف الثاني ، فَأَمْرُ أَبِي مُوسَى بِالتَّعَلُّقِ تَشْبِيهًُا بِنَفْسِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ ، وَأَمْرُ عَلِيٍّ بِالْبَقَاءِ تَشْبِيهًُا بِهِ فِي الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ .

٧٦٣ - (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، حَدِيثُهَا فِي الْحَجِّ قَدْ تَقَدَّمَ ، وَقَالَتْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) وَهِيَ شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَيَدْخُلُ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَدَمُ دَخُولِهِ ، وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ ذُو الْحِجَّةِ بِكَالِهِ أَخْذًا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى « الْحَجُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ » وَلِلرَّادِّ بِكَوْنِهَا أَشْهُرَ الْحَجِّ أَنَّ بَعْضَ أَعْمَالِهِ

وَلَيْلَى الْحُجِّ وَحُرْمِ الْحُجِّ ، فَزَلْنَا بِسِرْفٍ ، قَالَتْ : فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَذِي فَأَحْبَبَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلَا ، قَالَتْ :

يعتد بها فيها دون غيرها ، لا أن كل أفعاله جائزة فيها (وليلى الحج وحرم الحج) يضم الحاء والراء - أى أزمته وأمكنه وحالاته ، أو يفتح الراء جمع حرمة أى ممنوعات الحج وعمراته (فزنا بسرف) يفتح السين للهمة وكسر الراء آخره فاء غير منصرف للعلية والتأنيث - اسم بقعة على عشرة أميال من مكة (قالت) عائشة (غرَج) صلى الله عليه وسلم من قبله التى ضربت له (إلى أصحابه فقال) لهم : (من لم يكن منكم معه هدى فأحب أن يجعلها) أى حجته (عمرة فليفعل) أى العمرة (ومن كان معه الهدى فلا) يفعل ، أى لا يجعلها عمرة ، فعذف الفعل المحزوم بلا الناهية ، وسلم « قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم لأربع مضين من ذى الحجة أو خمس فدخل على وهو غضبان ، فقلت : من أغضبك أدخله الله النار ، قال : أو ما شعرت أنى أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون » وفى حديث جابر عند البخارى « فقال لهم حلوا من إحرامكم واجعلوا التى قدمتم بها متعة ، فقالوا : كيف نجعلها متعة وقد صمنا الحج ؟ فقال : افعلوا ما أقول لكم ، فلو لا أنى سقت الهدى لفعلت مثل الذى أمرتكم ، ولكن لا يحل منى حرام حتى يبلغ الهدى محله ، ففعلوا » قال النووى : هذا صريح فى أنه عليه الصلاة والسلام أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة أمر عزيمة ونحوه ، بخلاف قوله « من لم يكن معه هدى فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل » قال العلماء : خيرهم أولا بين الفسخ وعدمه ملاطفة لهم وإيناسا لهم بالعمرة فى أشهر الحج ، لأنهم كانوا يرونها من أجر التجبور ، ثم حتم عليهم بعد ذلك الفسخ ، وأمرهم به أمر عزيمة ، والأمرهم بإياها ، وكره ترددهم فى قبول ذلك ، ثم قبلوه وفضلوه ، إلا من كان معه هدى ، ومذهب مالك والشافعى وأبى حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف أن فسخ الحج إلى العمرة - أى قلبه عمرة بأن يحرم به ثم يتحل منه بعمل عمرة قصيرة متعتا - خاص بالصعابة رضى الله عنهم ، وبذلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة فى أشهر الحج ، واعتقادهم أن إيقاعها فيه من أجر التجبور ، وجوزة أحمد وطائفة من أهل الظاهر مطلقا ، ولكل أدلة مبسطة فى محلها (قالت) عائشة

فَالْأَخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا مِنْ أَصْحَابِهِ ، قَالَتْ : فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَكَانُوا أَهْلَ قُوَّةٍ ، وَكَانَ مَعَهُمُ الْهَدْيُ ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْعُمْرَةِ ، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ .

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ ، قَالَتْ : « خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

رضي الله تعالى عنها : (فالأخذ بها) بمد الحمزة وكسر الحاء والرفع على الابتداء (والتارك لها) عطف على سابقه ، والضميران للعمرة ، وخبر للبتداء قولها (من أصحابه) صلى الله عليه وسلم (قالت : فأما رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجال من أصحابه فسكانوا أهل قوة ، وكان معهم الهدى فلم يقدرُوا على العمرة) أى على التعلل بها ، إذ لا يجوز لهم ذلك حتى يبلغ الهدى محله (وذكر) أى الراوى عنها (باقى الحديث) وهو أمرها بأن تخرج مع أخيها عبد الرحمن إلى التنعيم لتعتمر منه .

(وعنهما رضى الله تعالى عنها فى رواية ، قالت : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم) أى فى أشهر الحج (ولا نرى) بضم النون - أى لا نظن (إلا أنه الحج) يحتمل أن ذلك كان اعتقادها من قبل أن تهل ، ثم أهلت بعمرة ، ويحتمل أن تريد حكاية فعل غيرها من الصحابة ، فإنهم كانوا لا يعرفون إلا الحج ، ولم يكونوا يعرفون العمرة فى أشهر الحج ، فخرجوا محرمين بالذى لا يعرفون غيره ، وهذا لا ينافى ما سياتى عنها من قولها : فانا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بالحج ، لأنها ذكرت هنا ما كانوا يهودون من ترك الاعتبار فى أشهر الحج ، ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الإحرام ، وجوز لهم الاعتبار فى أشهر الحج ، وأما عائشة تنسها فقيل : كانت محرمة بالحج كما هو ظاهر قولها « لا نرى إلا الحج » والصحيح أنها محرمة بعمرة ثم أدخلت عليها الحج ، وأما قولها لا نرى إلا الحج فليس صريحاً فى إهلالها به مفرداً (فلما قدمنا) أى مكة (تطوفنا بالبيت) تعنى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه غيرها ، لأنها لم تطف بالبيت ذلك الوقت لأجل حيضها (فأمر النبي صلى الله عليه وسلم

مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ أَنْ يُحِلَّ ، فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ ،
وَنَسَاؤُهُ لَمْ يَسْقَنْ فَأَحْلَنْ ، قَالَتْ صَفِيَّةُ : مَا أَرَانِي إِلَّا حَابِسَتَهُمْ ، فَقَالَ :
عَقَرْتِي حَلَقِي ،

من لم يكن ساق الهدى أن يحل (من الحج : ضم الياء من الإحلال ، أو بفتحها من حل ، والغاء في « فأمر » لتعقيب فذل على أن أمره عليه الصلاة والسلام بذلك كان بعد الطواف ، وقيل : أمرهم به بسرف فالثاني تكرار للأول وتأكيده ، فلا منافاة بينهما (حل) أى بعمل عمرة (من لم يكن ساق الهدى) وهذا نسخ للحج ، وجوزه أحمد وبعض أهل الظاهر ، وخصه الأئمة الثلاثة والجمهور بالصحابة في تلك السنة كما سبق (ونسأوه) عليه الصلاة والسلام (لم يسقن) أى الهدى (فأحلن) وعائشة معهن ، لكن منعها من التحلل كونها حاضت ليلة دخولها مكة ، وكانت غمرمة بعمره وأدخلت عليها الحج فصارت قارنة كما مر (فقالت صفة) بنت حبي أم المؤمنين رضى الله عنها (ما أراى) بضم الموحدة أى ما أظن نفسى (إلا حابستكم) بالعصب ، وفي نسخة « حابستهم » أى القوم عن السير إلى المدينة لأنى حضت ولم أطف بالبيت ، فلم لهم بسبب ينوقفون إلى زمان طوافي بعد الطهارة ، وإسناد الحبس إليها مجاز ، وكانت صفة قد حاضت ليلة النفر فأراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد الرجل من أهله ، وذلك قبيل وقت النفر لا عقب الإفاسة ، قالت عائشة : يارسول الله إنها حائض (فقال) عليه الصلاة والسلام (عقرى حلقى) بفتح الأول وسكون الثاني فيهما ، وألهمها مقصورة للتأنيث فلا ينونان ويكتبان بالألف - هكذا يرويه المحدثون حتى لا يكاد يعرف غيره ، وفيه أوجه ، قيل : هما وصفان لمؤنث بمعنى مفعول فعقرى بمعنى عقرها الله في جسدها ، وخلقى بمعنى أصابها وجع في حلقها أو خلق شرها فبمعنى معقورة مخلوقة ، وهما مرفوعان خبر مبتدأ محذوف ، أى هي ، وقيل : بمعنى فاعل أى أنها تعقر قومها وتحلقهم بشؤمها ، أى تسأطسهم ، أو عقرى بمعنى لآتله كعافر وخلقى بمعنى حائلة أى مشوكة . قال الأصمعي : يقال أصبحت أمه حائلة أى ناكلأ ، وقيل : هما مصدران كدغوى ، وألغى عقرها الله وخلقها أى خلق شرها أو أصابها بوجع في حلقها كما مر ، قاله في المحكم فيكونان منصوبين بحركة مقدره على قاعدة للمقصود ، قال أبو عبيدة : الصواب عقرها وحلقها

أَوْ مَا طَلَفْتُ يَوْمَ النُّحْرِ ؟ قَالَتْ : قُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : لَا بَأْسَ ،
انْفِرِي .

وَعَنْهَا فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى ، قَالَتْ : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِمُحَرَّةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحِجَّةٍ وَمُحَرَّةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِالْحُجَّجِ ، وَأَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحُجَّجِ ،

بِالتَّنَوُّنِ فِيهِمَا ، أَيْ عَلَى أَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ ، وَحَاصِلُهُ جَوَازُ الْوَجْهِينِ فِيهِمَا ، فَالتَّنَوُّنُ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ كَسْقِيَا ، وَتَرْكُهُ إِذَا عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ كَأَيَّ الْمَكِّ أَوْ وَصْفٌ فَيَكُونُ مَرْفُوعًا كَمَا مَرَّ ، فَالْجُمْلَةُ عَلَى هَذِهِ خَبَرِيَّةٌ ، وَعَلَى مَا قَبْلَهُ ذَعَائِيَّةٌ ، وَلَيْسَ لِالرَّادِ حَقِيقَةُ ذَلِكَ لَا فِي الدَّعَاءِ وَلَا فِي الْوَصْفِ ، بَلْ هِيَ كَلِمَةٌ اتَّسَعَتْ فِيهَا الْعَرَبُ فَتَطْلُقُهَا وَلَا تَرِيدُ حَقِيقَةً مَعْنَاهَا ، فَهِيَ كَثَرَتْ بِإِذَاهِ وَنَحْوِهِ (أَوْ مَا طَلَفْتُ يَوْمَ النُّحْرِ) أَيْ طَوَافُ الْإِقَاضَةِ (قَالَتْ) أَيْ صَفِيَّةٌ (قُلْتُ : بَلَى) أَيْ طُفْتُ (قَالَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (لَا بَأْسَ ، انْفِرِي) بِكَسْرِ الْفَاءِ - أَيْ ارْجِعِي وَادْهَبِي ، إِذْ طَوَافُ الْوَدَاعِ سَائِطٌ عَنْ الْحَاضِرِ .

(وَعَنْهَا) أَيْ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا (فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِجُمُرَةٍ) أَيْ قَطْعُ (وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحِجَّةٍ وَمُحَرَّةٍ) أَيْ جَمْعُ بَيْنِهِمَا ، وَفِي نَسْخَةِ بَعْضِ وَجْهِينَا (وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِالْحُجَّجِ) أَيْ قَطْعُهُ ، وَكَانُوا أَوَّلًا لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا الْحُجَّجَ ، فَبَيْنَ لَمْ يَكُنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجْهَهُ الْإِحْرَامَ ، وَجُوزَ لَمْ يَأْخُذْ فِي أَشْهُرِ الْحُجَّجِ .

وَالْحَاصِلُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ الصَّخَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ كَانُوا ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : قَسَمُ أَحْرَمُوا بِحُجٍّ وَمُحَرَّةٍ أَوْ بِحُجٍّ وَمَعَهُمُ الْهَدْيُ ، وَقَسَمُ جُمُرَةٍ ، وَفَرَّغُوا مِنْهَا ثُمَّ أَحْرَمُوا بِحُجٍّ . وَقَسَمُ بِحُجٍّ وَلَا هَدْيَ مَعَهُمْ ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْلِبُوهُ عُمَرَةً ، وَهُوَ مَعْنَى فُسْخِ الْحُجَّجِ إِلَى الْعُمَرَةِ ، وَأَمَّا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا فَكَانَتْ أَهْلَتْ جُمُرَةً وَلَمْ تَسْقِ هَدْيًا ثُمَّ ادْخَلَتْ عَلَيْهَا الْحُجَّجَ كَمَا مَرَّ (وَأَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحُجَّجِ) أَيْ مُفْرَدًا .

فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ .

٧٦٤ - عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ « أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْقُنْصِ ، وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا ، فَلَمَّا رَأَى عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ أَهَلَ بِهِمَا : لَيْتِكَ بِمُؤْمَرَةٍ وَحَبَّيَّةٍ ، قَالَ : مَا كُنْتُ لِأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ أَحَدٍ . »

ثم أدخل عليه العمرة (فأما من أهل بالحج) أى فقط (أو جمع الحج والعمرة لم يحلوا) يفتح الياء ، وفي نسخة « فلم يحلوا » (حتى كان يوم النحر) .
٧٦٤ - (عن عثمان رضى الله تعالى عنه أنه نهى عن القنص) بسكون. التاء أى عن نسخ الحج إلى العمرة ، لأنه كان مخصوصاً بتلك السنة التى حج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو عن التمتع للشهور ، والنهى للتزويده ترغيباً فى الإفراد ، ونهى أيضاً نهى تزويده (أن يجمع بينهما) بضم الياء وسكون الجيم وفتح الميم ، وصحير الاثنين فى بينهما عائد على الحج والعمرة ، والواو فى وأن لمعطف فيكون النهى واقعاً على التمتع والقرآن (فلما رأى على رضى الله تعالى عنه ذلك) أى النهى الواقع من عثمان عن التمتع والقرآن (أهل بهما) أى بالحج والعمرة حال كونه قاتلاً (لبيتك بحبة وعمرة) وإنما فعل ذلك حينئذ خشية أن يحمل غيره النهى على التعريم ، فأشاع ذلك ، ولم يخف على عثمان أن التمتع والقرآن جائزان ، وإنما نهى عنهما ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر رضى الله تعالى عنه ، فعمل مجتهد مأجور (وقال) أى على رضى الله عنه (ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد) .

وفيه مشروعية القرآن ، وهوة أن يحرم بالحج والعمرة معاً ، فتنتزج أفعال العمرة فى أفعال الحج ، أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل الشروع فى الطواف ، فلو عكس لم يصح على أصح قولى الشافعى ، وقيل : يصح ، وعليه فيجوز الجواز ما لم يشترع فى طواف القدوم ، ومثله التمتع ، وهو تقديم العمرة على الحج ، وعلى كل من التمتع والقرآن دم إن لم يكن من حاضرى الحرم واعتذر للتمتع فى أشهر حج عامه ، وإلا فلا دم عليه .

٧٦٥ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْمُرَّةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْمُجُورِ فِي الْأَرْضِ ، وَيَجْمَعُونَ لِلْحَرَمِ صَفَرًا ،

٧٦٥ - (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : كانوا) أى أهل الجاهلية (يرون) بفتح الياء - أى يعتقدون ، وبضمها أى يظنون (أن المرّة) أى عمل العمرة (في أشهر الحج) أى شوال وذى القعدة وتسع من ذى الحجة ويلة النحر أو عشر ذى الحجة أو ذى الحجة بكأله على الخلاف السابق (من أفجر المجور) من بآب جد جده وقطر شاعر ، والمجور : الانبعاث في المعاصي ، يقال : فجر يفرج - من باب نصر ينصر - أى من أعظم الذنوب (في الأرض) وهذا من مبتدعاتهم الباطلة التي لا أصل لها ، وفي رواية عن ابن عباس « قال والله ما أعمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة في ذى الحجة إلا ليقطع بذلك أمر الشرك ، فإن هذا الحى من قریش ومن دان دينهم كانوا يقولون إلح » قال في الفتح : فيعلم بهذا تعيين المعتدين (ويجمعون) أى يسمون (الحرم صفرا) بالتثنية والألف ، وفي بعض النسخ « صفر » بفتح الراء من غير ألف ولا تنوين على لغة ربيعة الذين يكتبون للنسب غير ألف كصورة المرفوع ، فهو مصروف على كل حال ، قال بعضهم : بلا خلاف ، وقيل : غير مصروف للعلمية والتأنيث لأنه اسم زمان مخصوص ، والأزمنة ساعات وهي مؤنثة وللعنى أنهم يجعلون صفر من الأشهر الحرم ، ولا يجعلون الحرم منها ثلاثا تتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم ما اعتادوه من إغارة بعضهم على بعض ، فضللهم الله في ذلك بقوله « إنما السيء زيادة في الكفر بضل به الذين كفروا » أى إنما تأخير حرمة شهر إلى شهر آخر ، قال المفسرون : وكانوا إذا جاء شهر حرام وهم محاربون أحلوه وحرّموا مكانه شهرا آخر ، حتى رفضوا خصوص الأشهر واعتبروا مجرد العدد ، وبحرمونه عاما فيتركونه على حرمة ، قيل : إن أول من أحدث ذلك جنادة بن حوفه الكناني ، كان يقوم على جمل في اللوسم فينادى : إن آلهتكم قد أحلت لكم الحرم فأحلوه ، ثم ينادى في العام التالي : إن آلهتكم قد حرمت عليكم الحرم فحرموه ، وقيل : الصفران شهران من السنة سمى أحدهما في الإسلام الحرم ، وقيل : كانوا يزيدون في

وَيَقُولُونَ : إِذَا بَرَأَ الدَّبَرُ ، وَعَمَّا الْإِثْرُ ، وَانْسَلَخَ صَفَرٌ ، حَلَّتِ
 الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ ، قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَصْحَابِهِ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ
 مُهْلِينَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً ، فَقَضَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ ، فَقَالُوا :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَىُّ الْحِلِّ ؟

كل أربع سنين شهرا يسمونه صفرا الثانى ، فتسكون السنة ثلاثة عشر شهرا ، ولما
 قال عليه الصلاة والسلام « السنة اثنا عشر شهرا » وسمى صفرا لإصفار مكة أى خلوها
 من أهلها فيه بخروجهم إلى البلاد (ويقولون : إذا برا) بفتح اللوحدة والراء من غير
 همز ، وفي أكثر النسخ بالهمز ، أى صح وشفى آفات (الدبر) بفتح الدال المهملة
 وللوحدة - الجرح الذى يكون في ظهر الإبل من اصطيك الأتارب (وعما الإثر)
 أى ذهب أثر الحجاج من الطريق ، وأمعنى بعد رجوعهم بوقوع الأمطار وغيها
 لطول الأيام ، أو ذهب أثر الدبر ، وفي نسخة « وعما الورى » بالواو أى كثرة ور
 الإبل الذى خلق بالرحال (وانسلخ صفر) الذى هو المحرم في نفس الأمر ، وسموه
 صفرا : أى إذا انقضى وانفصل شهر صفر (جلت العمرة لمن اعتمر) بالسكون في
 الأربعة للسج ، وذلك لما جعلوا المحرم صفرا لم منه أن تكون السنة ثلاثة عشر
 شهرا ، والمحرم الذى سموه صفرا آخر السنة ، وآخر أشهر الحج على طريق التبية ،
 إذ لا يبرأ دبر إبلهم في أقل من هذه للدة ، وهي ما بين أربعين يوما إلى خمسين يوما ،
 وجعلوا أول شهر الاعتار شهر المحرم الذى هو فى الأصل صفر (قدم النبي صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه) أى قدم ، فأسقط الفاء ، وفي بعض الروايات بإثباتها (صبيحة)
 ليلة (رابعة) من ذى الحجة يوم الأحد ، حال كونهم مهلين بالحج) وفي رواية
 « يلبون بالحج ، ولا يترنم من إهلاله بالحج أن لا يكون قارنا ، فلاخبة فيه لمن قال
 إنه عليه الصلاة والسلام كان مفردا (فأمرهم) عليه الصلاة والسلام (أن يجعلوها)
 أى قبلوا الحجة (عمرة) ويتجملوا بعملها فيصرون متمتعين ، وهذا فسح خاص
 بذلك الزمن . خلافا لأحد كما مر غير مرة (فصاظم) أى كبر (ذلك) أى الاعتار في أشهر
 الحج (عندهم) لما كانوا يتقيدونه من أن العمرة فيها من أفبر البصير (فقالوا) أى
 بعد أن رجعوا عن اعتقادهم : (يا رسول الله أى الجلد) أى هل هو الحل العام لكل

قال : حل كله ،

٧٦٦ — عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا « أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ ، وَلَمْ يَحْلِلُوا أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟

ما حرم بالإحرام حتى الجماع أو حل حاص ، لأنهم كانوا عمرتين بالحج ، وكأنهم كانوا يعرفون أن له تحليلاً (قال) عليه الصلاة والسلام (حل كله) أى حل يحل فيه كل ما يحرم على الحرم حتى غشيان النساء ، لأن العمرة ليس لها إلا تحلل واحد ، وفي رواية « أى الحل يحل ؟ قال : الحل كله .

٧٦٦ — (عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : يا رسول الله ما شأن الناس حلوا) أى من الحج (بعمرَةٍ) أى بعملها ، لأنهم فسخوا الحج إلى العمرة ، فكان إحرامهم بالعمرة سبباً لشرع حلهم (ولم يحل) بفتح أوله وكسر ثانيه (أنت من عمرتك) أى المضمومة إلى الحج فيكون قارناً ، كما في أكثر الأحاديث ، وحيث فلا تمسك به لمن قال إنه عليه الصلاة والسلام كان متمتاً لكونه عليه الصلاة والسلام أقر على أنه كان محرماً بعمرَةٍ ، لأن اللفظ محتمل للتمتع والقران وقد روى أنه كان قارناً جماعة من الصحابة كسعيد بن المسيب وأنس بن مالك وعمران بن حصين وعمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وغيرهم ، وأنه كان مفرداً ابن عمر وجابر وابن عباس ، وأنه كان متمتاً ابن عمر أيضاً وعائشة وأبو موسى الأشعري وعمران بن حصين أيضاً وابن عباس أيضاً ، وجمع بينها بأنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً أولاً ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج ، فصار قارناً ، والمراد بالفتح التمتع القنوي ، وهو الانتفاع ، وقد انتفع بالاكتماء بفعل واحد ، وبهذا الجمع تنظم الأحاديث ، واختلف أيها أفضل بحسب اختلافهم فيما قلناه عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع ؟ ومذهب الشافعية والمالكية أن الأفراد أفضل ، لأنه صلى الله عليه وسلم اختاره أولاً ، ولأن رواته أحسن به صلى الله عليه وسلم في تلك الحجة بكتاب وابن عمر وعائشة رضى الله تعالى عنهم ، ولأن الخلفاء الراشدين بعده صلى الله عليه وسلم أفردوا الحج وواظبوا عليه ، وما وقع من الاختلاف عن على وغيره فلإنما ضلوه لبيان

قال : إِنِّي كَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَدْتُ هَذِي ، فَلَا أَحِلُّ حَقَّ أَنْحَرِ .

٧٦٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا « أَنَّهُ سَأَلَ رَجُلًا عَنِ التَّمَتُّعِ ، فَقَالَ :

الجواز ، وإنما أدخل صلى الله عليه وسلم العمرة على الحج لبيان جواز الاعتياز في أشهر الحج ، وبعد الأفراد الأفضل التمتع ، ثم القران ، نعم القران أفضل من الأفراد لذى لا يتم في سنته عندنا على الراجح ، وقال أحمد وآخرون : أفضلها التمتع ، ثم القران ، وقال أبو حنيفة : القران ، ثم التمتع ، ثم الأفراد ، وعند أحمد أيضاً إن ساق الهدى فالقران أفضل ، ولو لم يسقه فالتمتع أفضل ، وعن بعضهم أن الأنواع الثلاثة سواء في الفضيلة . ولكل أدلة مبسطة في شروح الحديث (قال) عليه الصلاة والسلام (إنى لبدت رأسى) بفتح اللام والموحدة للشدة - من التليد وهو : أن يجعل برأسه شيئاً من نحو الصمغ ليجتمع الشعر فلا تدخل فيه قل (وقلدت هذي) وهو تعليق شيء في الهدى ليعلم (فلا أحل) أى من إحرامى (حتى أنحر) أى الهدى ، ظاهره أن سوق الهدى مانع من انعقاد العمرة ، وهو قول أبى حنيفة وأحمد رضى الله تعالى عنهما ، لأنه جعل الملة في بقائه على إحرامه الهدى ، وأخبر أنه لا يحل حتى ينحر ، وأجاب الجمهور بأنه ليس الملة في ذلك سوق الهدى ، وإنما هى إدخال العمرة على الحج ، ويدل له قوله في الرواية الأخرى « حتى أحل من الحج » وعبر عن الإحرام بالحج بسوق الهدى لأنه كان ملازماً له في تلك الحجة ، لقوله عليه الصلاة والسلام لهم « من كان معه الهدى فليحل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً » ولما كان عليه الصلاة والسلام قد أدخل العمرة على الحج لم يفده الإحرام بها سرعة التحلل لبقائه على الحج ، فشارك المصعبا في الإحرام بالعمرة ، وفارقهم ببقائه على الحج وقسطنهم له ، وليس التليد والتقليد من الحل ولا من عدمه ، وإنما هو لبيان أنه صلى الله عليه وسلم من أول الأمر مستعد لهوام إحرامه حتى يبلغ الهدى محله ، والتليد مشعر بمدة طويلة .

٧٦٧ - (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه سأله) رجل اسمه نصر بن عمران الضبعى (عن التمتع) أى تقديم العمرة على الحج (فقال) أى ذلك الرجل

نَهَانِي نَاسٌ عَنْهُ ، فَأَمَرَهُ بِهِ . قَالَ الرَّجُلُ : فَرَأَيْتُ فِي النَّامِ كَانَ
رَجُلًا يَقُولُ لِي : حَجٌّ مَبْرُورٌ وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ ، قَالَ : فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَقَالَ : سُنَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٧٦٨ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ سَاقَى الْبُذْنِ مَعَهُ ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ،
فَقَالَ لَهُمْ : أَهْلُوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالرَّوْثَةِ ،
وَقَصَّروا ،

لابن عباس : (نهاني ناس عنه) وكان ذلك في زمن عبد الله بن الزبير ، وكان ينهى
عن التمتع كما رواه مسلم (فأمره به) أى أمر ابن عباس ذلك الرجل بالتمتع (قال)
أى الرجل : (فرأيت في النام كان قائلاً) ، وفي نسخة رجلاً (يقول لى) هذا (حج
مبرور) أى مقبول ، صفة للحج ، وفي نسخة « حجة مبرورة » بالتأنيث فيها (وعمره
متقبلة ، فأخبرت ابن عباس) أى بما رأيته في النام من قول القائل للذكور (فقال لى)
هذه (سنة النبي صلى الله عليه وسلم) ويجوز نصب سنة بتقدير وقعت أو أتت .

قال بعضهم : فى هذا دليل على أن الرؤيا الصالحة شاهد على أمور اليقظة ، وفيه نظر
لأن مراد بعضهم بذلك الرؤيا الحسنة من غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ينتفع بها
فى التأكد لا فى التأسيس والتجديد ، فلا يسوغ لأحد أن يسند فتياه إلى منام ، ولا يتلقى
من غير الأدلة الشرعية حكماً من الأحكام .

٧٦٨ - (عن جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنهما أنه حج مع النبي صلى الله
عليه وسلم يوم ساقى البدن معه) بضم للوحدة وسكون الدال للهمزة وضمها ، وذلك فى حجة
الوداع (وقد أهلوا) أى الصفاية (بالحج مفرداً) بفتح الراء (فقال لهم) عليه الصلاة
والسلام : اجعلوا حبكم عمرة ، ثم (أهلوا من إحرامكم) بها (بطواف البيت و)
السمى (بين الصفا والروث) ، وقصروا (لم يأمرهم بالعلق ليتوفر الشعر يوم الحلاق ،
لأنهم يهلون بعد قليل بالحج) ، لأن بين دخولهم مكة وبين يوم التروية الذى يهلون فيه

ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا بَكَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ ،
وَأَجْمَعُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُنْعَةً ، فَقَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُنْعَةً وَقَدْ سَمِينَا
الْحَجَّ ؟ فَقَالَ : افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ لَقَسَلْتُ
مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ
مَحَلَّهُ ، فَفَعَلُوا .

٧٦٩ - عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « تَمَتَّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ . »

بالحج أربعة أيام فقط (ثم أقيموا) حال كونكم (حلالا) أى عليلين (حق إذا كان
يوم التزوية فأهلوا) بكسر الهاء (بالحج) أى من مكة (واجعلوا) أى الصبة
الفردة (التي قدمتم) مهلين (بها منعة) تتحللون منها فتصبرون متمتعين ، وأطلق على
العمره منعة مجازا ، وقيل : إن في قوله وقد أهلوا بالحج إلخ تقدما وتأخيرا ،
والتقدير : وقد أهلوا بالحج مفردا فقال لهم عليه الصلاة والسلام : اجعلوا إحرامكم
عمره وتحملوا بحمل عمره ، وهو معنى فسخ الحج إلى عمره (فقالوا : كيف نجعله
منعة وقد سميناه الحج ؟ فقال) صلى الله عليه وسلم (أهلوا ما أمرتكم ، فلولا أني سقت
الهدى لعلت مثل الذي أمرتكم) به ، وفيه دليل على جواز استعمال لو بلا كراهة ، لأن
هذا مقام قرينة ، وأما حديث « لو فتحت عمل الشيطان » فالمراد بذلك التلطف على
عدم التوكلي ظاهرا ، وعدم نسبة الفعل لقضاء والقدر (ولكن لا يحل) بكسر الهمزة
(مني) شيء (حرام) أى لا يحل مني ما حرم على (حتى يبلغ الهدى محله) أى حتى
ينصر يوم مني (ففعلوا) ما أمرهم به صلى الله عليه وسلم .

٧٦٩ - (عن عمران) بن حصين رضى الله تعالى عنه (قال : تمتنا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونزل القرآن) أى بجوازه ، قال الله تعالى « فمن تمتع
بالعمره إلى الحج - الآية » وزاد مسلم « ولم ينزل قرآن بجمرته ، ولم ينه عنها حتى مات »
أى فلا نسخ ، وفي نسخة فبرز بالفاء بدل الواو (قال رجل برأيه ما شاء) هو عمر
ابن الخطاب ، لا عثمان بن عفان ، رضى الله تعالى عنهما ، لأن عمر أول من نهى عنها

٧٧٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ مِنَ الثَّنِيَةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ ، وَخَرَجَ مِنَ الثَّنِيَةِ السُّفْلَى » .

فكان من بعده تابعا له في ذلك ، ففي مسلم أن ابن الزبير كان ينهى عنها وابن عباس يأمر بها ، فسألوا جابرا فأشار إلى أن أول من نهى عنها عمر .

٧٧٠ - (عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة من كداء) بفتح الكاف والهمزة والهمزة ممدوداً منونا على إرادة للوضع ، وقال أبو عبيدة : لا يصرف على إرادة البقعة ، ثم أبدل من ذلك قوله (من الثنية) بفتح للثنية وكسر النون وتشديد اللام التحتية (العليا) بضم العين تأنيث الأهل (التي بالبطحاء) بفتح اللوحدة ، قال الجوهري : الأبطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، وهذه الثنية ينزل منها إلى الحبوب - بفتح الحاء للهمزة وضم الجيم - مقبرة مكة بجانب المحصب ، ويسمى الآن ياب لللى ، والثنية : كل عقبة في جبل أو طريق عالية فيه ، وهذه الثنية كانت صعبة للرفق فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي ، ثم سهل منها سنة أحد عشر ومائة موضع ، ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر الملك للمؤيد في حدود العشرين والمائة (وخرج) وفي نسخة ويخرج (من الثنية السفلى) وتسمى ثنية كداء - بضم الكاف مقصورا منونا على للشهور فيهما - وهي التي بأفضل مكة عند باب شبيكة وهو بقرب شعب الشايبين من ناحية جبل قميعة ، وكان بناء هذا الباب عليها في القرن السابع ، وللعن في ذلك القهاب من طريق والإياب من أخرى كالعيد للشهد له الطريقان ، وخصت العليا بالدخول مناسبة للسكان العالي الذي قصده ، والسفل بالجروج مناسبة للسكان الذي يذهب إليه ، ولأن إبراهيم عليه السلام حين قال « فاجعل أقدرة من الناس تهوى إليهم » كان على العليا كما روى عن ابن عباس ، وكان دخوله صلى الله عليه وسلم مكة نهاراً ، لحديث مسلم « كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى ثم صبح ويقتل ثم يدخل مكة نهاراً » نعم دخلها ليلا في عمرة الجمرات كما رواه أصحاب السنن الثلاثة ، ولا يعلم دخوله ليلا في غيرها ، وحديثنا لأفضل دخولها نهاراً اقتداء به عليه الصلاة والسلام في أغلب أحواله .

٧٧١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجَذْرِ أَمِنْ التَّبَيُّتِ هُوَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ،

٧٧١ - (عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجذر) بكسر ثم فتح فألف ، وفي نسخة « عن الجذر » بفتح الجيم وسكون الدال للمهمة ، أى جذر الحجر (أمن البيت هو) بهمة الاستفهام (قال) عليه الصلاة والسلام (نعم) هو منه ، لما فيه من أصول حائلة ، وظاهره أن الحجر كله من البيت ، وبذلك كان يفتى ابن عباس ، وقد روى عبد الرزاق عنه أنه قال : لو ليت من البيت ما روى ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت فلم يطاف به ؟ أى لو لم يكن من البيت ، وبهذا جزم ابن الصلاح والنووي ، والراجح أن القى من البيت هو بعضه ، وهو ستة أذرع ، وقيل : ستة أذرع وشبر ، وقيل : قريب من سبعة أذرع ، لحديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال لها : « فإن بدا لقومك أن يبنوه بعدى فهلم لأربك ما تركوه منه قريباً من سبعة أذرع » وروى « ستة أذرع أو نحوها » وروى « خمسة أذرع » وحينئذ فالرواية التى فيها أن الحجر من البيت مطلقة ، فيعمل للطلق منها على اللقيد ، ولم تأت رواية قط صريحة فى أن الحجر من بناء إبراهيم عليه الصلاة والسلام فى البيت ، وإنما قال النووى ذلك نصرة لما صححه أن جميع الحجر من البيت ، وعمدته فى ذلك أن الشافعى رضى الله تعالى عنه نص على إيجاب الطواف خارج الحجر ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ، لكن لا يلزم منه أن يكون كله من البيت ، فقد نص الشافعى رضى الله تعالى عنه - كما ذكره البيهقى فى المراجعة - أن القى فى الحجر من البيت نحو من ستة أذرع ، ونقله عن عدة من أهل العلم من قرئش لقيم ، فيعمل أن يكون رأى إيجاب الطواف من ورأته احتياطاً ، ولأنه صلى الله عليه وسلم إنما طاف خارجه ، وقد قال « خذوا عني مناسككم » وكما لا يصح الطواف داخل البيت لا يصح داخل حزمه ، فلا يصح على الشاذروان ، - بفتح الدال المعجمة - وهو الخارج عن عرض جدار البيت مرتفعاً عن وجه الأرض قريباً من ثلث ذراع ، تركته قرئش لضيق النفقة ، وهذا بحسب ما كان ، وإلا فهو الآن صار مسناً لا يمكن الطواف عليه ، وهو ليس من البيت عند الحنفية ، ومشهور مذهب مالك كالشافعية

قُلْتُ: فَمَا لَهُمْ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: إِنْ قَوْمُكَ قَصَرَتْ بِهِمْ
الْذِّمَّةُ، قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا؟ قَالَ: فَقَسَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ
لِيَدْخُلُوا مَنْ شَاءُوا وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاءُوا، وَلَوْلَا أَنْ قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ
بِالْجَاهِلِيَّةِ، فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أَدْخَلَ الْجُدْرَ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ
الصِّقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ.

وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
«لَوْلَا أَنَّ قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ

(قُلْتُ) أَيْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَالِهَمْ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: إِنْ
قَوْمُكَ) أَيْ قَرِيبًا (قَصَرَتْ بِهِمْ) بِتَشْدِيدِ الصَّادِ لِلْفَتْحَةِ وَتَخْفِيفِهَا مَضْمُومَةً (الذِّمَّةُ)
أَيْ لَمْ يَنْسَوا لِإِمَامِهِمْ لِقَاعَ ذَاتِ يَدِهِمْ، وَقَالَ فِي الْفَتْحِ: أَيْ النِّفَقَةُ الطَّيْبَةُ الَّتِي أَحْرَجُوهَا لِذَلِكَ
كَأَجْزَمٍ بِهِ الْأَرْضُ، وَيَوْضَعُهَا ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي السَّيْرَةِ أَنَّ أَبَا وَهْبَ بْنَ عَبْدِ بْنِ حُمَرَانَ
ابْنَ عَزْرُومٍ قَالَ لِقَرِيشٍ: لَا تَدْخُلُوا فِيهِ مِنْ كَسْبِكُمْ إِلَّا طَيِّبًا، وَلَا تَدْخُلُوا فِيهِ مِنْ مَهْرٍ بَنِي
وَلَا يَبِيعُ رِبَا وَلَا مَظْلَمَةً أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، أَهْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: (قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ
مُرْتَفِعًا؟ قَالَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (فَعَلِ ذَلِكَ قَوْمُكَ) بِكَسْرِ الْكَافِ فِيهِمَا، لِأَنَّ
الْخُطَابَ لِعَائِشَةَ (لِيَدْخُلُوا مَنْ شَاءُوا) وَفِي نَسْخَةِ «يَدْخُلُوها» مِنْ غَيْرِ لَامٍ وَزِيَادَةِ
الضَّمِيرِ (وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاءُوا) زَادَ مُسْلِمٌ «فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا هُوَ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا
يَدْسُونَهُ يَرْتَقِي حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَفَعُوهُ فَسَقَطَ» (وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمُكَ حَدِيثُ)
بِالتَّنْوِينِ (عَهْدِهِمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ) بَرَفَعَ عَهْدَهُمْ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَفِي رَوَايَةٍ «بِكُثْرٍ» وَفِي أُخْرَى
«بِشُرْكَ» (فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أَدْخَلَ الْجُدْرَ) وَفِي نَسْخَةِ «الْجُدْرُ» أَيْ
أَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ إِدْخَالَ ذَلِكَ (فِي الْبَيْتِ) وَجَوَابُ لَوْلَا عِذْوُفٍ أَيْ لَقَعْتُ ذَلِكَ،
وَفِي رَوَايَةٍ «لَنْظَرْتُ فَأَدْخَلْتُ» (وَأَنَّ الصِّقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ) فَلَا يَكُونُ مُرْتَفِعًا،
قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الَّذِي خَشِيَهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ أَنْ يَنْسَبُوهُ إِلَى الْإِنْفِرَادِ بِالتَّخَرُّقِ
دُونِهِمْ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى ارْتِكَابِ أَيْسَرِ الضَّرَرَيْنِ دَفْعًا لِأَكْبَرِهَا لِأَنَّ قُصُورَ الْبَيْتِ
أَيْسَرُ مِنْ افْتِنَانِ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُوعِهِمْ عَنْ دِينِهِمْ.

(وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَوْلَا أَنَّ قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ

بِحَاكِلَيْتِهِ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهَدِمَ ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ ،
وَأَلْزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ بَابًا شَرْقِيًّا ، وَبَابًا غَرْبِيًّا ،
فَبَلَّغْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ .

بالجاهلية (بإضافة حديث العهد ولم يقل « حديث عهد » بولو الجمع لأن فيلأ يستوى فيه المفرد والجمع فهو مفرد بحسب اللفظ جمع بحسب المعنى (لأمرت بالبيت فهدم ، فأدخلت فيه ما أخرج منه) بضم الهمزة أى من الحجر (وألزقته بالأرض) بحيث يكون بابه على وجهها غير مرتفع عنها ، وألزقته بالزأى كالمصقته بالصاد (وجعلت له بابين باباً شرقياً) مثل الموجود الآن (وباباً غربياً) يقابل هذا الباب حتى يدخلوا من هذا الباب ويخرجوا من الآخر (فبلغت به أساس إبراهيم) عليه الصلاة والسلام ، وفي حديث عطاء عند مسلم « قال ابن الزبير: سمعت عائشة تقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لولا أن الناس حديث عهدم بكمبر وليس عندي من النفقة ما يقوى على بنائه لكانت أدخلت فيه من الحجر خمسة أذرع ، وجعلت فيه باباً يدخل منه الناس وباباً يخرجون منه ، قال ابن الزبير: فأنا اليوم أجد ما أتفق ، لست أخاف الناس ، فألقى حمل ابن الزبير على هدمه وبنائه ما ذكر من عدم خوف الفتنة وقصور النفقة ، فهندمه حتى بلغ به الأرض ، وبناه وأدخل فيه خمسة أذرع من الحجر ، قال بعضهم: وقد رأيت أساس إبراهيم حجارة كاسنة الإبل ، وفي رواية « فكشفوا لابن الزبير عن قواعد إبراهيم ، وهي صخر أمثال الخلف - بالفاء - من الإبل ، ورآه بليانا مربوطاً بضه يعض » وفي أخرى « أنهم حفرُوا قامةً وصفاً فوجدوا على حجارة لها عروق تتصل بعروق الروة ، فضرربوه ، فارتجت قواعد البيت ، وكبر الناس ، فبنى عليه .

واختلف في عدد بناء الكعبة ، والذي تحصل من ذلك أنها بنيت عشر مرات ، فأول من بناها الملائكة قبل خلق آدم ، وقد روى أن الملائكة حين أسست الكعبة انشقت الأرض إلى منتهائها ، وقذفت فيها حجارة أمثال الإبل ، فكلت القواعد من البيت التي رفع عليها إبراهيم وإسماعيل ، ثم بناها آدم عليه السلام ، ثم بناها أولاده من بعده بالطين والحجارة ، فلم يزل مغموراً يغمرونه ثم وبنى يهدم حتى نسفه الترق في زمن نوح عليه السلام وغير مكانه ، ثم بنى لإبراهيم فبناه كما هو ثابت بنص القرآن .

٧٧٢ - عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
أَيُّنَ تَنْزَلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ ؟ فَقَالَ : وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رَبَاعٍ ،
أَوْ دُورٍ ؟

وجزم ابن كثير بأنه أول من بناه ، وقال : لم ينجى خبر عن معصوم أنه كان مبنياً قبل الخليل عليه الصلاة والسلام ، ثم بناء العاقلة ، ثم جرم ، ثم بنو قصي بن كلاب ، ثم قريش ، وحضره النبي صلى الله عليه وسلم ، وجعلوا ارتفاعه ثمانية عشر ذراعاً ، وقل: عشرين ، وتقصوا من طوله وعرضه لضيق النفقة ، ثم بناء عبد الله بن الزبير سنة أربع وستين من الهجرة وجعل له بايين لاصقين بالأرض أحدهما باب الموجود الآن والآخر المقابل له المسدود ، وجعل فيه ثلاث دعائم في صف واحد ، وفرغ من ذلك سنة خمس وستين ، ثم بناء الحجاج ، وكان بناؤه للجدار الذي من جهة الحجر يسكون الجيم والباب الغربي المسدود عند الركن الثاني ، وما تحت عتبة الباب الشرقي ، وهو أربعة أذرع وشبر ، وترك باباً على بناء ابن الزبير ، واستمر بناؤه إلى الآن « وقد أراد الرشيد أو غيره أن يبيده على ما فعله ابن الزبير ، فناشده مالك في ذلك وقال : أخشى أن يكون لعبة للبلوك ، فتركه ، ولم يتفق للخلفاء ولاغيرهم تغيير شيء مما صنعه الحجاج إلا في الميزاب والباب وعتبته ، وكذا وقع الترميم في الجدار الذي بناه الحجاج غير مرة ، وفي السقف ، وفي سلم السطح ، وجدد فيه الرخام ، وأول من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك ، والكلام في شأنها طويل ، وفي هذا القدر كفاية .

٧٧٢ - (عن أسامة بن زيد) حب رسول الله صلى الله عليه وسلم (رضي الله تعالى عنهما ، أنه قال : يا رسول الله أين تنزل) زاد في رواية « غدا » (في دارك بمكة) على حذف أداة الاستفهام ، أي أفي دارك ؟ كما تبدل له رواية « أنزل في دارك » فكأنه استفهمه أولاً عن مكان نزوله ، ثم ظن أنه ينزل في داره ، فاستفهمه عن ذلك (فقال) عليه الصلاة والسلام (وهل ترك) أي لنا كما في بعض الروايات (عقيل) بفتح العين وكسر القاف (من رباع) بكسر الراء - جمع ربع الحلة أو المنزل المشتغل على آيات ، أو الدار ، فيكون قوله (أو دور) تأكيداً أو شكاً من الراوي ، وجمع الشكرة - وإن كانت تليد العموم في سياق الاستفهام الإنكارى - للاشعار بأنه لم يترك من الرباع المتعددة شيئاً ، ومن للتبعض ، وويل : إن هذه الدار كانت لها من بن

وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ ، وَلَمْ يَرْتَهُ جَفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئًا ، لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ
كَافِرَيْنِ .

عبد مناف ، ثم صارت لابنه عبد المطلب ، فقسمها بين ولده ، فمن ثم صار لابي صلى
الله عليه وسلم حق والده عبد الله ، وفيها ولد النبي صلى الله عليه وسلم (وكان عقيلاً
ورث) أباه (أبا طالب) اسمه عبد مناف (هو وطالب) أخوه الذي كثر به عبد مناف
(ولم يرته) أى لم يرث أبا طالب ابنه (جعفر) الطيار ذو الجناحين (ولا على)
أبو تراب رضى الله تعالى عنهما (شيئاً) أى فى شيء من ماله (لأنهما كانا مسلمين)
ولو كانا واثنين لزل عليه الصلاة والسلام فى دورهما ، وكانت كأنها ملكة لعله
يؤثرهما إياه على أنفسهما (و) (كان) عقيلاً وطالب كافرين (وقد استوليا على الدار
كلها ، باعتبار ما ورثاهما من أبيهما ، وباعتبار ترك النبي حقه منها بالمحبرة ، وقد طالب
بيدر فباع عقيلاً الدار كلها ، وقيل : إنها لم تزل بيد أولاده إلى أن باعوها لحمد بن
يوسف أخى الحجاج بمائة ألف دينار ، وقيل : من كان هاجر من المسلمين باع قريته
الكافرة داره ، فأضى النبي صلى الله عليه وسلم تصرفات الجاهلية تأليفاً لقلوب من
أسلم منهم .

ويؤخذ من الحديث : توزيع دور مكة ، وجواز بيعها وشراؤها وإيجارها ، ومنع
ذلك أبو حنيفة مستدلاً بقوله تعالى « وللشجر الحرم الذى جعلناه للناس سواء » فقال
المراد بالشجر الحرم جميع مكة ، وهو مغاير لهذا الحديث ، ويقول تعالى « الذين
أخرجوا من ديارهم وأموالهم » فنسب الله تعالى الديار إليهم كما نسب إليهم الأموال ،
ولو كانت الديار ليست بمكة لم لا كانوا مظلومين فى الإخراج من دور مكة
بمكة لهم .

يقال ابن خزيمة : لو كان المراد بقوله تعالى « سواء المالك فيه والبادى » جميع
الحرم وأن اسم المسجد الحرام واقع على جميع الحرم لما جاز حفر بئر ولا قبر ولا التضيوط
ولا البرول ولا إلقاء الجيف والتفنن ، ولا تعلم عالماً منع من ذلك ، ولا كره جنب ولا
حائض دخول الحرم ، ولا الجماع فيه ، ولو كان كذلك لجاز الاعتكاف فى دور مكة
وحوانيتها ، ولا يقول بذلك أحد .

٧٧٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ - : مَنْزِلُنَا غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى يَخِيفُ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاعَمُوا عَلَى الْكُفْرِ ، يَعْنِي بِذَلِكَ الْمُحَصَّبَ ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانًا تَحَالَفَتَا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ أَنْ لَا يَبْنَا كِحُومُهُمْ وَلَا يَبْيَأُ يَوْمُهُمْ حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٧٧٣ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حين أراد قديم مكة) بعد رجوعه من منى وتوجهه إلى البيت الحرام : (منزلنا) بالرفع مبتدأ (غدا) ظرف (إن شاء الله تعالى) اعتراض بين المبتدأ والخبر ، وهو قوله (يخيف بني كنانة) أى فيه ، وهو بفتح الحاء للجمعة وسكون التعتية آخره فاء - ما انحدر من الجبل وارتفع عن السيل (حيث) حيث بدل من يخيف (تقامعوا) أى تحالفوا (على الكفر) أى على أمر سببه كفرهم وعدم إيمانهم بالنبي صلى الله عليه وسلم وذلك الأمر هو تبرؤهم من بني هاشم وبني المطلب (يعنى) عليه الصلاة والسلام (بذلك) أى يخيف بني كنانة (المحصب) بضم الليم وفتح الحاء والصاد المشددة للمهملتين (وذلك) أى تقامعهم على الكفر (أن قريشاً أو كنانة) بأو التى للشك ، وفى نسخة « قريشاً وكنانة » بالواو ، وقريش هو فهر بن مالك بن النضر بن كنانة ، ووجه اللغايرة أن كنانة له أولاد غير النضر أعقب منهم ، بخلاف النضر فإنه لم يعقب إلا مالكا ولم يعقب مالك إلا فهرا ، فلهاذا صحت اللغايرة بين قريش وكنانة مع أنهم من أولاده (تحالفت) بالحاء للهمة - وكان القياس « تحالفوا » لكنه عبر بصيغة المفرد المؤنث باعتبار الجماعة (على بني هاشم وبني المطلب) بن عبد مناف (أن لا يبنوا كحومهم) فلا يزوج قريشاً أو كنانى امرأة من بني عبد مناف ، ولا يزوجهم امرأة (ولا يبايعوهم) أى لا يبايعوا لهم ولا يشترعوا منهم ، وفى رواية « ولا يكون بينهم وبينهم شيء » (حتى يسلموا) بضم أوله وسكون ثانيه للهمة وكسر ثالثه الخفيفة (إليهم النبي صلى الله عليه وسلم) وكتبوا بذلك كتاباً بخط منصور بن عكرمة البدرى ، فقلت يده ، أو بخط خبيص بن عامر بن هاشم ، وعلقوه فى جوف الكعبة ، فاشتد على بني هاشم وبني المطلب فى الشعب الذى انحازوا إليه ، فبست الله تعالى الأرضة فخلصت كل ما فيها من

٧٧٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يُخْرَبُ الْكُفَّةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ » .

٧٧٥ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفَرِّضَ رَمَضَانُ ،

جور وظلم ، وبقى ما كان فيها من ذكر الله تعالى ، فأطلع الله تعالى رسوله على ذلك ، فأخبر به عمه أبا طالب ، فقال أبو طالب لسكفار قريش : إن ابن أخى أخبرنى ولم يكذبنى قط أن الله تعالى قد سلط على محبتكم الأرض فلعلست ما كان فيها من جور وظلم ، وبقى فيها ما كان من ذكر الله تعالى ، فإن كان ابن أخى صادقاً تزعم عن سوء رأيكم ، وإن كان كاذباً دفعته إليكم تقتلوه أو استحييتوه ، قالوا : قد أضفنا ، فوجدوا الصادق الصدوق قد أخبر بالحق ، فسقط في أيديهم ، ونكسوا على رؤوسهم ، وإنما اختار صلى الله عليه وسلم النزول هناك شكراً لله تعالى على النعمة في دخوله ظاهراً عليهم ، ونفضاً لما تعادوه بينهم وتقاسموا عليه من ذلك .

٧٧٤ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يخرب) بضم الياء وفتح الحاء للمعجمة وتشديد الراء مكسورة من التخريب (السكبة ذو السويتين) ثلثة سوقة مصر الساق : الحلق بها التاء في التصغير لأن الساق مؤنثة ، والتصغير للتحقير ، لأن في سيقان الحبشة دقة ، ومن في قوله (من الحبشة) لتبغض ، أى يخربها ضيف من هذه الطائفة ، والحبشة نوع من السودان ، ولا ينافى ذلك قوله تعالى « أو لم يروا أنا جئنا حرماً آمناً » لأن الأمن إلى قرب القيامة وخراب الدنيا ، فيئذ يأتى ذو السويتين .

٧٧٥ - (عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : كانوا) أى المسلمون (يصومون) يوم (عاشوراء) بالمد غير منصرف - وهو عاشر المحرم (قبل أن يفرض رمضان) وليس رمضان ناسخاً له ، لأنه لم يكن واجبا حتى ينسخ به ، وإن كان الأصوليون يثبوتون (٢٠ - فتح البدي ٢)

وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرَىٰ فِيهِ الْكُمْبَةُ ، فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ

به للنسخ ببدل أثقل (وكان) أى عاشوراء (يوما تستر) أى تكسى (فيه الكمبة)
لما بينهما من المناسبة في الإعظام والإجلال ، قيل : أول من كساها تبع الحميري الخصف
وللعافر وللأ والوصائل ، وذكر ابن قتيبة أنه كان قبل الإسلام بتسعة سنة ، وكان
كسوتها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الأنطاع والمسوح ، ثم كساها صلى الله
عليه وسلم الثياب الجمانية ، ثم كساها عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان القباطى ،
وكساها أيضاً أبو بكر ، ولعل علياً لم يكسها لاشتغاله بالحروب مع الخوارج ، ثم كساها
الحجاج الديباج ، وقيل : أول من كساها ذلك ابن الزبير ، وكساها معاوية الديباج
والقباطى والحبرات ، فكانت تكسى الديباج يوم عاشوراء ، والقباطى في آخر
رمضان ، وكساها يزيد بن معاوية الديباج الحسروانى ، وكساها المأمون الديباج الأحمر
يوم التروية ، والقباطى يوم هلال رجب ، والديباج الأبيض يوم سبع وعشرين من
رمضان ، وهكذا كانت تكسى في زمن التوكل العباسى ، ولما كان زمن الناصر
العباسى كسيت السواد من الحرير ، فما زالت تكساه إلى الآن ، إلا أنه في سنة ثلاثة
وأربعين وستائة قطعت من ريع شديدة فكسيت ثياباً من القطن سوداء ، قال بعضهم :
وحكمة لبسها السواد حزنها على أناس كانوا حولها فققدتهم ، ولم تزل الملوك تتداول
كسوتها إلى أن وقف عليها الصالح إسماعيل بن الناصر محمد بن قلاوون في سنة ثمان
وخمسين وسبعمائة قرية تسمى بيسوس بنواحي القاهرة ، وأول من كساها من ملوك
الترك بعد انقضاء الخلافة من بغداد الظاهر بيبرس الصالحى صاحب مصر ، واختلف
هل يجوز التصرف في كسوتها ببيع أو نحوه ؟ فقال بعض أصحابنا : لا يجوز ذلك ،
فلا يجوز قطع شيء منها ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه بين أوراق المصحف ،
ومن حمل من ذلك شيئاً لزمه رده ، وقال ابن المصلاخ : أمر ذلك مفوض إلى رأى
الإمام بصرفه في بعض مصارف بيت المال يبعاً وإعطاء ، لأن عمر بن الخطاب كان
يترعها كل سنة فيقسمها على الحجاج ، قال النووي : وهو حسن متعين لثلاث تلطف
بالبلى ، ويجوز لمن أخذها لبسها ولو حافضاً وجنباً ، وقال في موضع آخر : إنها نباع
إذا لم يبق فيها جمال ، ويصرف منها في مصالح المسجد ، اهـ . هذا إذا كساها الإمام من بيت
المال ، فإن وقفت عليها فلا يجوز صرفها إلا في مصالحها (فلما فرض الله) عز وجل

رَمَضَانَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُومْهُ ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ » .

٧٧٦ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « لِيُحْجَنَ الْبَيْتُ وَلِيُتَمَرَّنَ بَعْدَ خُرُوجِ مَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ » .

٧٧٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « كَأَنِّي بِهِ أَسْوَدُ أَفْصَحُ »

صيام (رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شاء أن يصومه فليصمه ، ومن شاء أن يتركه فليتركه) .

٧٧٦ - (عن أبي سعيد) سعد بن مالك (الخدري رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليحجن البيت) بضم اللّين التثنية وفتح الحاء والجم مبدأ للمفعول مؤكداً بالنون الثقيلة ، وكذا قوله (وليتمرن بعد خروج مأجوج ومأجوج) اسمان أحجيان ، وللرادليحجن مكان البيت ؛ لأن الحبشة إذا خرجوا لم يهر بعد ذلك ، ثم حج البيت واعتباره بعد خروج مأجوج ومأجوج لا ينافي أنه يتقطع عند قرب الساعة لحديث « لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت » .

٧٧٧ - (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كَأَنِّي بِهِ) أى بالخالق الآتى ذكره (أسود) بالنصب على القدم ، لا على الاختصاص ، لأنه نكرة ، والنصب على الاختصاص لا يكون إلا معرفة (أفصح) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الحاء للهمزة بعدها جيم - منصوب صفة لسابقه ، ويجوز أن يكون أسود أفصح حالين متداخلين أو مترادفين من ضمير « به » وقيل : بدلان من ذلك ، وقتما لأنهما غير منصرفين ، ويجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب نحو ضربته زيداً ، وقيل : تمييز مفسر للضمير اللهم نحو « تقضاهن سبع سموات » وفى

يَقْلَمُهَا حَجَرًا حَجَرًا»

٧٧٨ - عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ : إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ،

بعض الأصول « أسود أفصح » برفعهما على الخبرية المحذوف : أى كفى بالقالع هو أسود ، وقوله « أفصح » خبر بعد خبر ، والأفصح : معوج الرجلين بأن يتداني صدور قديمه ويتباع عقباه ، وقوله (يقلمها) فى محل نصب على الصفة أو الحال ، أى يقلع الأسود الأفصح السكبة ، وقوله (حجرا حجرا) حال من ضمير يقلمها ، أى حال كونها حجرا يقلع بمدحجر ، أو بدل من ذلك الضمير ، ويرمون تلك الأحجار فى البحر ؛ لما رواه ابن الجوزى من حديث حذيفة مرفوعا « وخراب مكة من الحبشة على يد حبشى أفصح الساقين أررق العينين أفضس الأنف كبير البطن معه أصحابه ، ينقضونها حجرا حجرا ، ويتناولونها حتى يرمونها - بعبى السكبة - إلى البحر ، وخراب المدينة من الجوع ، واليمن من الجراد » وذكر الحلبي أن خراب السكبة يكون فى زمن عيسى عليه الصلاة والسلام ، وهو الصحيح ، إذ لا تخرب حتى لا يبقى فى الأرض من يقول الله الله .

٧٧٨ - (عن عمر) بن الخطاب (رضى الله تعالى عنه أنه جاء إلى الحجر الأسود) فى أيام موسم الحجاج (قبله) بأن وضع فيه عليه من غير صوت ، خلافا لما يفعله غالب الجبهة (قال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع) أى بذاتك . وإن كان امتثال ما شرع فيه ينفع فى الثواب ، لكن لاقدرة له عليه لأنه حجر كسائر الأحجار ، وقال ذلك عمر لضع يوم قريب عهد بالإسلام ما كان يستند فى حجارة أصنام الجاهلية من الضرر والنفع ، وأشاع هذا فى الموسم ليشهر فى البلدان ومحفظه من تأخر فى الأقطار ، لكن زاد الحاكم فى هذا الحديث « فقال على بن أبى طالب : بل يا أمير المؤمنين يضر وينفع ، ولو علمت تأويل ذلك من كتاب الله تعالى لعلمت أنه كما أقول ، قال الله تعالى : وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم ، وأشهدهم على أنفسهم ، ألسن يريكم ؟ قالوا : بلى ، قلنا اقرأوا أنه الرب عز وجل وأنهم العبيد كتب ميثاقهم فى رق وألقمه فى هذا الحجر ، وإنه يبعث يوم القيامة وله عينان ولسان

وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْبَلُكَ مَا قَبِلْتُكَ .

٧٧٩ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ ، وَمَعَهُ مَنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : أَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَنْبَةَ ؟ قَالَ : لَا .

٧٨٠ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

وَشَقَاتَانِ ، يَشْهَدَانِ وَافِيًا بِالْوَفَاءِ ، فَهُوَ آمِينَ اللَّهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : لَا أَبْقَانِي اللَّهُ بَارِضٌ لَسْتُ بِهَا يَا أبا الْحَسَنِ » (وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْبَلُكَ مَا قَبِلْتُكَ) أَيْ لَوْلَا الْاِقْتِدَاءُ لَمْ يَحْصُلْ مِنِّي تَقْبِيلُكَ ، فَكَأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ بَيْنِ الْأَحْبَابِ بِاعْتِبَارِ تَقْبِيلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَصَارَ جَنْسًا آخَرَ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَنْزِلُونَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْجَنْسِ بِمَنْزِلَةِ جَنْسٍ آخَرَ بِاعْتِبَارِ اتِّصَافِهِ بِصِفَةِ مَخْصُصَةٍ بِهِ ، لِأَنَّ تَغَايِرَ الصِّفَاتِ بِمَنْزِلَةِ تَغَايِرِ الدَّوَاتِ .

٧٧٩ - (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَمْرَةَ الْقَضَاءِ سَنَةَ سَبْعٍ مِنَ الْمُهْجَرَةِ قَبْلَ الْفَتْحِ (فَطَافَ بِالْبَيْتِ ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ ، وَمَعَهُ مَنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ) قَالَ لَهُ (أَيْ لِابْنِ أَبِي أَوْفَى (رَجُلٌ : أَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَنْبَةَ) فِي هَذِهِ الْعَمْرَةِ وَالْمُهْجَرَةِ لِاسْتِفْهَامِ (قَالَ) أَيْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى : (لَا) أَيْ لَمْ يَدْخُلْهَا فِي هَذِهِ الْعَمْرَةِ ، وَسَبِيهِ مَا كَانَ فِيهَا حَيْثُكَ مِنَ الْأَصْنَامِ ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُشْرِكُونَ يَتْرَكُونَهُ لِتَغْيِيرِهَا ، فَلَمَّا كَانَ فِي الْفَتْحِ أَمَرَ بِإِزَالَةِ الصُّورِ ثُمَّ دَخَلَهَا ، قَالَ النَّوَوِيُّ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دُخُولُ الْبَيْتِ لَمْ يَقَعْ فِي الشَّرْطِ ، فَلَوْ أَرَادَ دُخُولَهُ لَمَنْعُوهُ كَمَا مَنْعُوهُ مِنَ الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ زِيَادَةً عَلَى الثَّلَاثِ ، فَلَمْ يَقْصِدْ دُخُولَهَا ثَلَاثًا مَعْنَاهُ .

٧٨٠ - (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمَ أَبِي أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ الْآلِيَّةُ ، فَأَمَرَ بِهَا
فَأُخْرِجَتْ ، فَأُخْرِجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ فِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامُ ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ، أَمَا وَاللَّهِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمَا
لَمْ يَسْتَقْسِمَا بِهَا قَطُّ ،

عليه وسلم لما قدم (أى مكة (أى أن يدخل البيت) أى امتنع من دخوله (وفيه) أى
والحال أن فيه (الآلة) أى الأصنام التى لأهل الجاهلية ، وأطلق عليها الآلة باعتبار
ما كانوا يزعمون (فأمر) عليه الصلاة والسلام (بها) أى بالآلة (فأخرجت ،
فأخرجوا صورة إبراهيم وإسماعيل) عليهما السلام (فى أيديهما الأزلام) جمع زلم -
بفتح الزاى وضمها - وهى الأقلام أو القداج ، وهى أعواد نحتوها وكتبوا فى أحدها
أفضل وفى الآخر لاتفضل ، ولم يكتبوا على الآخر شيئاً ، فإذا أراد أحدهم سفراً أو حاجة
ألقاها ، فإن خرج أفل فعل ، وإن خرج لاتفل لم يفعل ، وإن خرج الآخر أعاد
الضرب حتى يخرج له أفضل أو لاتفضل ، وقيل : كانت سبعة على صفة واحدة مكتوب
عليها هذه الكلمات : لا ، نعم ، منهم ، من غيرهم ، ملصق ، العقل ، فضل العقل ،
وكانت بيد السادن ، فإذا أرادوا خروجاً أو حاجة ضربها السادن ، فإن خرج نعم
ذهب ، وإن خرج لا كف ، وإن شكوا فى نسب واحد أتوا به إلى سادن الصنم ،
فضرب بتلك الثلاثة التى هى منهم من غيرهم ملصق ، فإن خرج منهم كان فى أوسطهم ،
وإن خرج من غيرهم كان حليفاً ، وإن خرج ملصق لم يكن له نسب ولا حلف ، وإن
جنى أحد جنابة واختلقوا على من العقل ضربوا ، فإذا خرج العقل على من ضرب عليه
عقل وبرىء الآخرون ، وكانوا إذا عقل العقل وفضل الشيء واختلقوا فيمن يؤديه
أتوا السادن فضرب ، فعلى من وجب أداه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
قاتلهم الله) أى لنهم كافى القاموس وغيره (أما) بإثبات الألف بعد اللام ، وفى نسخة
بحذفها للتخفيف (والله قد) وفى نسخة « لقد » بزيادة اللام لزيادة التأكيد (علوا)
أى أهل الجاهلية (أنهما) أى إبراهيم وإسماعيل (لم يستقسما) أى لم يطلبوا القسم أى
بالأزلام (قط) بفتح القاف وتشديد الطاء على أشهر اللغات ، قال الزركشى : معناه
هنا أبداً ، واعترض عليه بأن أبداً يستعمل فى المستقبل نحو « لا أفضل أبداً » و« خالدين

فَدَخَلَ الْبَيْتَ فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ .

٧٨١ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ وَفَدَّ وَهَنْتُمْ حَتَّى يَثْرِبَ ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فيها أبدا » وقط غصوص باستغراق للماضي من الزمان ، وأجيب بأن الأبد ليس خاصا بالمستقبل ، قال في الصباح : الأبد الدهر الطويل الذي ليس بمحدود ، قال الرماfi : فإذا قلت لا أكله أبدا فالأبد من لدن تسكمت إلى آخر عمرك ، ١٠ هـ ، والمعنى هنا لم يستسما بهما من أول عمرهما إلى آخره (فدخل) صلى الله عليه وسلم (البيت فكبر في نواحيه ولم يصل فيه) هذا معارض بما رواه بلال رضى الله تعالى عنه من صلاته فيه ، وهو مقدم على ابن عباس ، لأنه دخل مع النبي صلى الله عليه وسلم ، بخلاف ابن عباس فإنه لم يكن يومئذ مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما أسند فيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة ، وأيضاً بلال مثبت فقدم على الثاني لإزادة علمه ، واختلف في الصلاة فيه ، فمن ابن عباس لا يصح مطلقاً لما يلزم عليه من استدبار بعضه ، وقد ورد الأمر باستقباله ، فيحمل على استقبال جميعه ، واستحب الشافعية الصلاة فيه ، وهو ظاهر في النفل ويلحق به الفرض ، إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للقيم ، وهو قول الجمهور ، ومشهور مذهب المالكية جواز النفل فيه وفي الحجر لأى جهة كانت ، وأما الفرض والسنن المؤكدة كالوتر وسنة الصبر فلا يجوز إيقاع ذلك فيهما ، فإن صلى الفرض فيهما أعاد في الوقت .

٧٨١ — (وعنه رضى الله تعالى عنه قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه) في عمرة القضاء سنة سبع (فقال للمشركون) من قريش (إنه) أى الشأن (يقدم) بفتح الدال — مضارع قدم بكسرهما ، أى يرد (عليك) وقد) بالفاء أى جماعة وهو فاعل يقدم (وهنتهم) أى أضعفتهم ، والضمير للوفد باعتبار معناه (حتى يثرب) بالجمة في محل رفع صفة لوفد ، وفي نسخة « وقد » بالقاف ، وعليها فالضمير في إنه للنبي صلى الله عليه وسلم وفي وهنتهم للصغابة (فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ، وَلَمْ يَمْتَمِعْ
أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ .

٧٨٢ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ
مَا يَطُوفُ يُحِبُّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ » .

أن يرملوا (يضم لليم مضارع رمل بفتحها) الأشواط الثلاثة) ليرى المشركون قوتهم
بهذا الفصل فيكون أقطع في تكذيبهم وأبلغ في سكاينهم ، ولذا قالوا كما في مسلم :
هؤلاء الذين زعمتم أن الحلى وهنتهم ، هؤلاء أجلة من كذا وكذا ، والأشواط :
جمع شوط - بفتح الشين - والبراد به هنا الطوقه حول الكعبة ، وهو منصوب على
الظرفية (وأن) أى وأمرهم عليه الصلاة والسلام أن (يمشوا ما بين الركنين) أى
الحياتين حيث لا يرام المشركون ، لأنهم كانوا على العير من قبل قسيعان ، وهذا
منسوخ بما يأتى قريباً عن ابن عمر ، قال ابن عباس : (ولم يمتعه) صلى الله عليه وسلم
(أن يأمرهم) أى من أن يأمرهم ، فحذف الجار لعدم اللبس (أن يرملوا الأشواط
كلها) أى بأن يرملوا فحذف الجار كذلك ، أولاً حذف أصلاً لأنه يقال « أمرته
بكذا ، وأمرته كذا » أى لم يمتعه صلى الله عليه وسلم أن يأمرهم بالرمل في الطوافات
كلها (إلا الإبقاء عليهم) بكسر الهمزة وسكون الموحدة وبالقفاء محدوداً - أى الرفق
بهم ، مصدر أبقى عليه رفق ، وهو على تقدير مضاف : أى قصد الإبقاء وإرادته ، لأن
ذلك هو المانع له ، وقد يقال : لا حاجة إلى التقدير لأن رفقهم أى شفقتهم عليهم
يحسن أن يعد مانعاً له عليه الصلاة والسلام ، وقد علم من هذا أن الإبقاء بالرفع فاعل ،
خلافاً لما نوه كونه بالنصب .

٧٨٢ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ (ظرف مضاف إلى ما
الصدرية) (يحب) بفتح اللتاء التحتية وضم الحاء للجملة وتشديد اللوحدة - من الحب :
ضرب من العدو ، أى يرمل (ثلاثة أطواف من) الطوافات (السبع) أى السبع

٧٨٣ - عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « فَالَنَّا وَالرَّمْلَ إِنَّمَا رَأَيْنَا بِهِ الْمُشْرِكِينَ ، وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : مَنِيَّ صَنَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تُحِبُّ أَنْ تُتْرَكَهُ » .

٧٨٤ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « مَا تَرَكْتُ اسْتِئْلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَقْلِمُهُمَا » .

طوافات ، وفي نسخة « من السبعة » بالتأنيث باعتبار أن القدر الأطواف ، وإذا كان للميز غير مذكور جاز في العدد التذكير والتأنيث .

فإن قلت : ظاهر الحديث يقتضي أن الرمل يستوعب الطوفة ، ويؤيده ما روى أنه عليه الصلاة والسلام « رمل في طوافه أول قدومه من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ، ومشى أربحاً » فاستقرت سنة الرمل على ذلك لأنه للتأخر من فعله عليه الصلاة والسلام فيكون ناسخاً لحديث ابن عباس الدال على أنه رمل في بعض الطوفة لا في كلها .

٧٨٣ - (عن عمر رضى الله تعالى عنه قال . ماننا وللرمل) وفي نسخة الرمل بالصب نحو مالك وزيداً ، وجواز الجر في مثله مذهب كوفي (إنما كنا راديناً) بوزن فاعلنا بالهمزة من الرؤية أى أريناهم بذلك أنا أقوياء لا نعجز عن مقاومتهم ولا نضعف عن محاربتهم ، وقيل : من الرياء الذى هو إظهار البراءى خلاف ما هو عليه ، أى أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء (به للمشركين ، وقد أهلكهم الله تعالى ، فلا حاجة لنا اليوم إلى ذلك ، فهم بتركه لفقد سببه) ثم قال (بعد أن رجع عما هم به : هو) شئ . صنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نحب أن نتركه (لعدم اطلاعنا على حكته ، وقصور عقولنا عن إدراك كنهه ، وقد يكون فعله باعثاً على تذكر نعمة الله تعالى على إعتزاز الإسلام وأهله .

٧٨٤ - (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال : ما تركت استلام هذين الركنين) الجائين الأسود والذى قبله (في شدة ولا رخاء منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلما) وخصاً دون بقية الأركان لأن ركن الحجر فيه فضيلتان : كون الحجر فيه ،

٧٨٥ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَيْعِرٍ ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِصْبَحٍ » .

٧٨٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ ، فَقَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : أَرَأَيْتَ إِنْ زُحِتُ ، أَرَأَيْتَ إِنْ غُدِيتُ ؟ قَالَ : اجْعَلْ أَرَأَيْتَ بِالْيَمَنِ ،

وكونه على قواعد إبراهيم ، وفي الثاني الثانية فقط ، ومن ثم خص الأول بمزيد تقبيله دون الثاني ، وحديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قبل الركن اليماني ووضع يده عليه ضعيف أو محمول على الحجر الأسود .

٧٨٥ - (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على بئير يستلم الركن بمصباح) بكسر الهمزة وسكون اللام وبفتح الجيم بعدها نون - عصا محنية الرأس ، أى يوحى به إلى الركن حتى يصيبه ثم يقبله كافي حديث مسلم ، وهذا مذهب الشافعي عند العيين عن الاستلام باليد ، وإن استلم يده لراحة منته من التقبيل قبلها ، فإن لم يمكنه استلام بها أشار بها ثم قبلها ، وعند الحنفية فإن لم يمكنه التقبيل وضع عليه شيئاً كعصا ، فإن لم يتمكن من ذلك رفع يديه إلى أذنيه وجعل باطنهما تحموا الحجر مشيراً إليه كأنه واضع يديه عليه ، وظاهرهما نحو وجهه وقبيلهما ، وعند المالكية إن زوحم لسه يده أو يهود ثم وضعه على فيه من غير تقبيل ، فإن لم يصل كبر إذا حاذاه ومضى لا يشير ، ومذهب الحنابلة كالشافعية .

٧٨٦ - (عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه سأله رجل) هو الزبير بن عمرى (عن استلام الحجر) الأسود (فقال له) ابن عمر : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله ، فقال الرجل : أَرَأَيْتَ إِنْ زُحِتَ) بضم الزاى مبنيًا للمفعول ، وفي نسخة « زوحت » بالواو (أَرَأَيْتَ إِنْ غُلِبَتْ) بضم القافين مبنيًا للمفعول أيضاً ، أى أخبرني ما أصنع هل لابد من استلامى له في هذه الحالة (قال) ابن عمر : (اجعل رأيت) أى اجعل لفظ رأيت (باليمن) أى اتبع السنة ، وأترك الرأى خلف ظهرك ،

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ .

٧٨٧ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا « أَنْ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمَرَةَ ، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا مِثْلَهُ . »

٧٨٨ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، حَدِيثُ طَوَافِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، تَقَدَّمَ قَرِيبًا ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ :

وكأنه فهم منه من كثرة السؤال التدرج إلى الترك للزدي إلى عدم الاحترام والتعظيم المطلوب شرعاً ، ثم قال ابن عمر : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله)
ظاهراً أن ابن عمر لم ير الرحام عذراً في ترك الاستلام ، ولذا قال بعضهم رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يمدى ، وتقل ابن الرفعة أنه تكبره للزاحمة ، وقول الشافعي إنه يجب الزحام في بدء الطواف وآخره محمول على الزحام الذي لا يؤذى ، لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لأبي حصص رضى الله تعالى عنه : يا أبا حصص إنك رجل قوى ، فلا تزاحم على الركن ، فإنك تؤذى الضعيف ، ولكن إن وجدت خلوة فاستلمه ، وإلا فكبر وامض ، ولو أزيل الحجر والعياذ بالله تعالى قبل موضعه واستلمه .

٧٨٧ - (عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم) أى مكة (أنه توضعاً) فى موضع رفع خبر إن من قوله « إن أول شيء بدأ به » (ثم طاف) بالبيت ، ولم يحل من حجه (ثم لم تكن) تلك الفصلة التى فعلها عليه الصلاة والسلام حين قدم ، من الطواف وغيره (عمرة) بالنصب خبر كان ، أو بالرفع على أن كان تامة ، والمعنى لم تحصل عمرة ، ويؤخذ من ذلك أن أمره عليه الصلاة والسلام أصحابه أن يسخروا جهم فيجعلوه عمرة خاص بهم ، وأن من أهل الحج مفرداً لا يضره الطواف بالبيت كما فعل عليه الصلاة والسلام (ثم حج أبو بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما مثله) أى فكان أول شيء بدأ به الطواف ، ثم لم تكن عمرة .

٧٨٨ - (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما حديث طواف النبي صلى الله عليه وسلم تقدم تقريباً) وهو أنه كان يحب ثلاثة أشواط من السبع (وزاد فى هذه الرواية

« أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الطَّوَافِ ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّخْرَةِ وَالْمَرْوَةِ » .

٧٨٩ — عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ رَبَطَ يَدَهُ إِلَى إِنْسَانٍ يَسِيرُ ، أَوْ يَخِيطُ ، أَوْ بِشَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ ، فَقَطَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ : قَدْ بَيَّدَهُ » .

أنه كان يسجد سجدتين) أى ركع ركعتين للطواف، من إطلاق الجزء وإرادة الكل ، فيسن لكل أسبوع ركعتان من غير الفريضة ، ويسن فعلهما خلف المقام ، ففي العجر ، ففي المسجد ، أى موضع شاء من الحرم وغيره ، وعند المالكية يصلين حيث شاء من المسجد ما عدا العجر ، ولا تجزئ الفريضة عنهما ، وقيل : هما واجبتان لكل أسبوع ، قال الرافى : ركعتا الطواف إن قلنا بوجودهما هل يجوز فعلهما من قعود مع القدرة ؟ فيه وجهان أحدهما لا ، ولا تسقط بفعل فريضة كالظهر إذا قلنا بالوجوب ، والأصح أنهما سنة كقول الجمهور ، والقرآن بين الأسابيع خلاف الأولى ، لا مكروه لما روى بسند ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم « طاف ثلاثة أسابيع جميعاً ثم أتى المقام فبلى خله ست ركعات يسلم من كل ركعتين » (ثم يطوف) أى يسمى (بين الصفا والمروة) .

٧٨٩ — (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر وهو) أى وال حال أنه (يطوف بالكعبة بإنسان ربط يده إلى إنسان يسير) يسير مهمة مفتوحة ومثناة تحية ساكنة — ما قد من الجلد ، والقدر : الشق طولاً (أو بخيط أو بشيء غير ذلك) كالتدليل ، وكان الراوى لم يخط ذلك فلذا شك (قطعه النبي صلى الله عليه وسلم بيده) لأنه لم يمكنه إزالة هذا المنكر إلا بقطعه (ثم قال) عليه الصلاة والسلام لقائده : (قد) بضم القاف وإسكان الدال (بيده) لأن القود بالأزمة إنما يفعل بالهائم . وظاهره أن القود كان ضريراً ، وقيل : إنه كان لحنى آخر ، لما رواه الطبرانى عن بشر أنه أسلم فرد النبي صلى الله عليه وسلم له ماله وولده ، ثم لقيه هو

٧٩٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَهُ فِي الْحُجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ يَدْعِي فِي رَهْطٍ يُؤَذِّنُ فِي النَّاسِ :
أَلَا لَا يَحُجُّ

وابنه طلق مقترنين بحبل ، فقال : ما هذا ؟ قال : حلفت لئن رد الله على مالي وولدي لأحجن بيت الله مقرونا ، فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم العبل فقطعه ، وقال لهما : حباء ، إن هذا من عمل الشيطان ، فيمكن أن الإنسانين المهملين هاء بشر وابنه طلق ، المذكوران .
وقد استحب الشافعية للطائف أن لا يتكلم إلا بذكر الله تعالى ، ويجوز الكلام في الطواف ، ولا يبطل ولا يكره ، ولكن الأفضل تركه إلا أن يكون في خير كأمر بمعروف ونهي عن منكر وتعليم جاهل وجواب فتوى ، وفي الترمذى مرفوعا « الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنك تتكلمون فيه ، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير » وفي النسائي عن ابن عباس « الطواف بالبيت صلاة ، فأقلوا به الكلام » فليتأدب الطائف بأدب الصلاة ، خاصا ، حاضرا القلب ، ملازم الأديب في ظاهره وباطنه ، مستشعرا بقلبه عظمة من يطوف بيته ، وليجتنب الحديث فيها لا فائدة فيه ، لا تنبأ في محرم كفية ونجاسة ، قال بعضهم : كنت في الحجر تحت للبراب فسمعت البيت من تحت الأستار يقول : إلى الله أشكو وإليك يا جبريل ما ألقى من الناس ، من تفكهم حولى في الكلام .

٧٩٠ - (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن أبا بكر) الصديق (رضي الله تعالى عنه بعثه) أى بعث أبا هريرة (في الحجة التي أمره) بتشديد الميم - أى جمعه أميرا (عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي نسخة « عليه » أى على أبي هريرة وذلك سنة تسع (قبل حجة الوداع يوم النحر بمضى) ظرف لقوله « بعث » وكذا قوله (في رهط) أى في جملة رهط ، وهو : ما دون العشرة من الرجال ، وقيل : أربعين ، ولا يكون فيهم امرأة (يؤذن) أى يعلم الرهط - وأبو هريرة على الالتفات (في الناس) حين نزل قوله تعالى « إنما الخبركون نجس ، فلا يقربوا للمسجد الحرام - الآية » وللرأد به الحرم كله (ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام للتنبيه (لا يحج) بالرفع ، ولا نافية

بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ .

٧٩١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَكَةً ، فَطَافَ وَصَى بَيْنَ الصَّفَا وَالرَّوْقِ ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ .

٧٩٢ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيتَ بِمَسَكَةٍ لِيَأْتِيَ مَنِّي مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ ،

(بعد هذا العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان) بالرفع فاعل يطوف ، وهو بضم الطاء وسكون الواو مخففين مرفوع عطفا على يحج ، ويؤخذ من ذلك اشتراط ستر العورة في الطواف كما عليه الجمهور ، خلافاً لأبي حنيفة وأحمد في رواية عنه حيث جوزوه للعاري ، لكن عليه دم ، وفي روايه « أن لا يحج » بإسقاط الـ التي لتثنيه ، وأن إما مصدرية فالفاعل بعدها منصوب : أو مخففة من الثقيلة فهو مرفوع ، ولا فيها نافية ، ويحتمل أن تكون أن تفسيرية ولا نافية ، فالفاعل بعدها مرفوع ، أو ناهية فهو مجزوم بحركة آخره بالفتحة .

٧٩١ - (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة) أى في حجة الوداع (فطاف) بالبيت طواف القدوم (وصى بين الصفا والروقة ، ولم يقرب) بفتح الراء وضمها (السكبة بعد طوافه بها) الطواف للذكر (حتى رجع من عرفة) خشية أن يظن وجوبه ، واكتفى بما أخبرهم به من فضل الطواف عن فضله ، وليس فيه دلالة لذهب مالك أن الحاج يمنع من طواف التل قبل الوقوف .

٧٩٢ - (عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : استأذن العباس بن عبد المطلب رضي الله تعالى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيت بمكة ليالي منى) ليلة الحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر (من أجل سقايته) أى بسببها ، وكان يليها بعد أبيه عبد المطلب في الجاهلية ، فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم له في الإسلام . فهي حق لآل

فَأَذِنَ لَهُ .

٧٩٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى ، فَقَالَ الْمُبَاسُ : يَا فَضْلُ ، اذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ فَأْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا ، فَقَالَ : اسْتَسْقِ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُمْ يَحْمِلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ ، قَالَ : اسْتَسْقِ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، ثُمَّ أَتَى زَمْرَمَ .

في ولد العباس أبداً (فَأَذِنَ لَهُ) فيه دليل على وجوب للبيت بمعنى ليالي منى لتير معذور، إلا أن ينفر في اليوم الثاني فيسقط مبيت الثالثة : والمراد معظم الليل ، كما لو حلف لا يبيت مكان لا يئتم إلا بمبيت معظم الليل، فيجب بترك دم ، وفي ترك مبيت ليلة مد وليلتين مدان ، أما المعذور كأهل السقاية ولو غير عباسيين والرعاة فله ترك البيت من غير دم ، لأنه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس كما مر ، ولزعم الإبل كما في الترمذي ، وقال الحنفية : للبيت سنة إذ لو كان واجباً لما رخص في تركه لأهل السقاية ، وأجابوا عن قول الشافعية إنه لو كان غير واجب لما احتاج العباس إلى إذن بأن مخالفة السنة لا ينبغي ارتكابها بغير عذر ، فاستأذن لإسقاط الإساءة بسبب عدم موافقته صلى الله عليه وسلم لما في ذلك من إساءة الأدب .

٧٩٣ - (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ) التي يسقى بها الماء في اللوسم وغيره ، وكانوا يبنون فيها زيباً ليحلو الماء (فاستسقى) أي طلب الشرب (فقال العباس) لولده : (يا فضل اذهب إلى أُمِّكَ) أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية (فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا ، فَقَالَ :) صلى الله عليه وسلم : (اسْتَسْقِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ يَحْمِلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ ، فَقَالَ :) عليه الصلاة والسلام تواضعاً وإرشاداً إلى أن الأصل الطهارة والنظافة حتى يشعق أو يظن خلافه : (اسْتَسْقِ) زاد الطبراني « عَمَّا يَشْرَبُ مِنْهُ النَّاسُ » فتأوله الجلولو (فشرب منه) بعد أن ذاقه وعجه لموضته ، ثم كسره بالماء ليهون شربه عليه ، ولما قال « إِذَا اشْتَدَّ تَبَذُّكُمْ فَاكْسِرُوهُ بِالْمَاءِ » (ثم أتى) عليه الصلاة والسلام (زمزم)

وَمَنْ يَسْتَقُونَ وَيَعْمَلُونَ فِيهَا ، فَقَالَ : اَعْمَلُوا فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ ،
ثُمَّ قَالَ : لَوْلَا أَنْ تُتْلَبُوا لَنَزَلَتْ حَتَّى أَضَعَ الْحَبْلَ عَلَى هَذِهِ ، يَفْعَى عَاقِبُهُ ،
وَأَشَارَ إِلَى عَاقِبِهِ .

٧٩٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

بِفَتْحِ الزَّايَيْنِ وَمَكُونِ اللَّيْمِ الْأَوَّلَى - سميت بذلك لكثرة مأثها ، وللماء الزمزم هو
الكثير ، وقيل : لزم هاجر مادها حين انفجرت ، وقيل : لزمزمة جبريل وكلامه ،
وتسمى : بركة ، ونافعة ، والشبابة ، وغير ذلك من الأسماء ، وأول من أظهرها
جبريل عليه السلام ، ثم اندرس موضعها لاستخفاف جرم بحرمة الحرم والكعبة ، وقيل :
لأنهم دفنوها عند نعيمهم من مكة ، ثم ، نحاها الله تعالى عبد للطلب ، فخرها بعد أن بينها
الله تعالى له في اللنام بعلامات ، ولم ترل ظاهرة إلى الآن ، وروى في فضلها أحاديث ،
ففي مسلم عن أبي ذر « ماء زمزم طعام طعم » زاد الطيالسي « وشفاء سقم » وفي
الستدرك من حديث ابن عباس مرفوعا « ماء زمزم لما شرب له » وروى الدارقطني
والبيهقي مرفوعا « آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلحون من زمزم » وقد شربه
جماعة من السلف والخلف لمكرب فنالوها ، وأولى ما يشرب لتحقيق التوحيد وللولت
عليه والعزة بطاعة الله تعالى (وهم يسقون) الناس ، والجللة حاله (ويعملون فيها) أى
يزحجون منها للماء (فقال) عليه الصلاة والسلام (اعملوا فإنكم على عمل صالح ، ثم
قال) عليه الصلاة والسلام : (لولا أن تطلبوا) بضم اللثناة الوقية وفتح اللام مبني
للمفعول - أى لولا أن تجتمع عليكم الناس إذا رأوني قد عملت : لرغبتم في الاقتداء بى
فيطلبكم بالمسكاة (أنزلت) عن راحلتي (حتى أضع الحبل على هذه ، يعنى) عليه
الصلاة والسلام بدلول اسم الإشارة (عاقبه) وفيه إشارة إلى أن السقايات العامة
كالآبار والصحاري يتناول منها الثنى والفقير ، إلا أن ينص على إخراج الثنى ، لأنه صلى
الله عليه وسلم تناول من ذلك الثراب العام ، وهو لا تحمل له الصدقة ، فيحصل الأمر
في هذه السقايات على أنها موقوفة للنفع العام ، فهي لثنى هدية وللفقير صدقة ، وفيه
أيضا كرامة التقدر والتسكركه للمأكولات والشروبات .

٧٩٤ - (وعنه رضى الله تعالى عنه قال : سقيت رسول الله صلى الله

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ زَمَزَمَ ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ .
 وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : « أَنَّهُ كَانَ يَوْمُئِذٍ عَلَى بَعِيرٍ » .

٧٩٥ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّهَا سَأَلَتْ ابْنَ أُخْتِهَا عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (إِنْ الصَّفَا وَاللَّرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا) ، قَالَ : فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالصَّفَا وَاللَّرْوَةِ ،

عليه وسلم من زمزم (فشرب وهو قائم) إشارة إلى جواز الشرب قائماً ، واستحباب الشرب من ماء زمزم ، وقد روى عن ابن عباس أنه قال : صلوا في مصلى الأخيار ، واشربوا من شراب الأبرار ، قيل : وما مصلى الأخيار؟ قال : تحت الميزاب ، قيل : وما شراب الأبرار؟ قال : زمزم .

(وفي رواية عنه أنه كان يومئذ على بعيره) أى فلم يشرب قائماً لديه عنه ، لكن ثبت عن طى عند البخارى أنه صلى الله عليه وسلم شرب قائماً ، فيحمل على بيان الجواز كما مر ، وكونه يومئذ على بعيره لا يقتضى شربة حال ركوبه كما رواه أبو داود عن ابن عباس أنه أتاه فصلى ركعتين ، فلعل شربه من ماء زمزم كان بعد ذلك حال كونه قائماً .

٧٩٥ - (عن عائشة رضى الله تعالى عنها) التأويل الآتى قالته حين (سألتها ابن أختها) أسماء - وهو (عروة بن الزبير) بن العوام - (عن) مفهوم قول الله عز وجل (إِنْ الصَّفَا وَاللَّرْوَةَ) جبال السعى اللذان يسمى من أحدهما إلى الآخر ، والصفا في الأصل : جمع صفاة وهى الصخرة والجعر الأملس ، واللروة في الأصل : حجر أبيض براق (من شعائر الله ، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح) - أى لا إثم (عليه أن يطوف) أى يسمى (بهما) بتشديد الطاء ، أصله يطوف ، فأبدلت التاء طاء تقرب عرجهما وأدغمت الطاء فى الطاء (فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا واللروة) إذ مفهومها أن السعى ليس بواجب ، لأنها دلت على رفع الجناح وهو (٢١ - فتح البدى ٢)

قَالَتْ : يَسْمَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخِي ، إِنَّ هَذِهِ لَوَ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ
كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَطَوَّفَ بِهِنَّ ، وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ ،
كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَمُودُونَهَا عِنْدَ
لُشْلَلٍ ، فَكَانَ مِنْ أَهْلِ يَتَخَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالرَّوَةِ ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا
سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ،

الإثم عن فاعله ، وذلك يقتضى إباحته ، إذ لو كان واجبا لما قيل فيه مثل هذا ، فردت
عليه عائشة رضى الله تعالى عنها حيث (قالت : بشما قلت يا ابن أخى) أسماء (إن هذه
الآية لو كانت كأولتها عليه) من الإباحة (كانت لا جناح عليه أن لا يطوف بهما)
زيادة لا بعد أن ، وبه قرئ في الشاذ ، فلما حيث تدل على رفع الإثم عن تاركه ،
وذلك حقيقة للباح ، فلم يكن في الآية نص على الوجوب ولا عدمه ، ثم بينت عائشة أن
الاقتصار في الآية على نفي الإثم له سبب خاص ، فقالت (وليكنها) أى الآية (أنزلت
في الأنصار) الأوس والخزرج (كانوا قبل أن يسلموا يهلون) أى يحجون (لمناة
الطاغية) بجمع مفتوحة فنون مخففة - مجرور بالفتحة للعلية والتأنيث ، وسميت « مناة »
لأن النسائل كانت تسمى - أى تراق - عندها ، وهى اسم صنم كان في الجاهلية ، والطاغية
صفة إسلامية لمناة (التي كانوا يبدونها عند اللشل) بجمع مضمومة فشين معجمة مفتوحة فلامين
الأولى مشددة مفتوحة - ثنية مشرفة على قديد ، وعند مسلم « بالشلل من قديد » وكان
لغيرهم صنمان : بالصفا إساف بكسر الهمزة وتخفيف السين للهملة ، والروة نائلة بالنون
والهمزة والد ، قيل : إنهما كانا رجلا وامراة فزنا داخل الكعبة فسخهما الله تعالى حجرين
فنصبا عند الكعبة ، وقيل : على الصفا والروة ، ليعتبر الناس بهما فيتقوا ، فحولها قصى
ابن كلاب فجعل أحدهما لاصق الكعبة والآخر بززم ، ونحر عندهما ، وأمر بعبادتهما ، فلما
فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة كسرها (فكان من أهل) من الأنصار (يتخرج) أى
يمتنع ويمحترز من الإثم (أن يطوف بين الصفا والروة) كراهية لدينك الصنمين ، وجا
لصنمهم الذى بالشلل ، وكان ذلك سنة فى آبائهم ، من أحرمت لمناة لم يطف بين الصفا
والروة (فلما أسلموا) أى الأنصار (سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك)
أى عن الطواف بهما ، وفى نسخة « فلما سألوا الخ » بإسقاط أسلموا وكيفية سؤالهم

قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا كُنَّا نَخْرُجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ - الْآيَةُ) ، فَالْتَمَعَانِئَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا .

أنهم (قالوا : يا رسول الله ، إنا كنا نخرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأُنزل الله تعالى : إن الصفا والمروة من شعائر الله - الآية) إلى آخرها ، فقد تبين أن الحكمة في التعبير بذلك في الآية مطابقة جواب السائلين ، لأنهم توهّموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أن يستمر في الإسلام ، فخرج الجواب مطابقاً لسؤالهم ، وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ، وقد يكون الفعل واجباً ويعتقد المعتقد أنه منع من إيقاعه على صفة مخصوصة ، كمن عليه صلاة ظهر مثلاً فظن أنه لا يجوز فعلها عند الترويب ، فمأل فقيل في جوابه : لا جناح عليك إن صليتها في هذا الوقت ، فالجواب صحيح ، لا يستلزم ذلك عدم الوجوب ، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك ، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك ، إذ هو المحتاج له ، وأما نفي الإثم عن الفاعل فغير محتاج له ، إذ الأصل في الأشياء الحل (قالت عائشة) رضى الله تعالى عنها (وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى فرض (الطواف بينهما) أى بين الصفا والمروة ، وليس المراد بالسنة نفي فرضيتها ، ويؤيده ما في مسلم عنها «ولعمري ما أتم الله حج من لم يطوف بين الصفا والمروة» واستدل بعضهم على ذلك أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم كان يسمى بينهما في حجه وعمرته وقال «خذوا عنى منا سكم» (فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما) وهو ركن عند الشافعية والمالكية والحنابلة ، وقال الحنفية : واجب يصح الحج بدونه وبغير تركه بدم .

وقيل : سبب نزول الآية أن قوماً من العرب كانوا في الجاهلية يطوفون بين الصفا والمروة ، فما أُمروا امتنعوا من الطواف بينهما من جهة أن الله تعالى أنزل الطواف بالبيت في قوله تعالى « وليطوفوا بالبيت العتيق » ولم يذكر الصفا والمروة ، فقالوا : يا رسول الله هل علينا حرج أن نطوف بالصفا والمروة ؟ فأُنزل الله تعالى : إن الصفا والمروة - الآية .

وقيل : نزلت في الفريقين الأنصار وقوم من العرب كافى مسلم .

٧٩٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا طَافَ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ حَبَّ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا ، وَكَانَ يَسْمَى بَطْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالرَّوَّةِ » .

٧٩٦ - (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا طَافَ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ) طواف القدوم ، ومثله طواف الركن (حب ثلاثاً) بفتح الحاء وتشديد الموحدة - أى رمل ، وهو المشى مع تقارب الخطأ ، (ومشى أربعاً) أى من غير رمل (وكان) عليه الصلاة والسلام (يسمى) يسمي (بطن المسيل) بأن يسرع فوق الرمل (بطن المسيل) بالنصب على الظرفية ، أى المكان الذى يجمع فيه السيل ، ولم يبق اليوم بطن للسيل ، لأن السيول كلستها ، فيسعى حتى يدنو من الليل الأخضر للطق بحداد للمسجد ، أى قبل الوصول إليه بقدر ستة أذرع حتى يتوسط بين الليلين الأخضرين : أحدهما بحداد للمسجد ، والآخر بدار العباس ، وتسمى الآن رباط العباس ، ثم يمشى على هيئته (إذا طاف بين الصفا والروة) يفعل ذلك ذاهباً وارجعاً ، وبحسب الذهاب من الصفا مرة أولى ، والعود من الروة مرة ثانية ، قال النووي : وهذا هو للذهب الصحيح الذى قطع به جماهير العلماء من أصحابنا وغيرهم ، وعليه عمل الناس فى الأزمان للتقدمة ولل تأخرة ، وذهب جماعة من أصحابنا إلى أنه يحسب الذهاب والعود مرة واحدة ، وهذا قول فاسد لا اعتداد به اهـ ، ولعل هذا القائل قاس السعى على الطواف ، حيث اعتبر فى الشوط فيه كونه من اللبدا إلى اللبدا فيكون السعى مثله ، وأجيب بأن مسمى الشوط فى اللغة مسافة تعدوها القرس كاليدان ونحوه مرة واحدة ، فسيمة أشواط حيثئذ قطع مسافة مقدرة سبع مرات ، فإذا قيل « طاف بين كذا وكذا سبعاً » صدق بالتردد من كل من التابتين إلى الأخرى سبعاً ، بخلاف « طاف بكذا » فإن حقيقته متوقفة على أن يشمل بالطواف ذلك الشيء ، فإذا قيل « طاف به سبعاً » كان بتكرير جميعه بالطواف سبعاً ، فمن هنا افترق الجال بين الطواف بالبيت حيث لزم فى شوطه كونه من اللبدا إلى اللبدا والطواف بين الصفا والروة حيث لم يلزم ذلك .

٧٩٧ — عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « أَهْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ ، وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَلْحَةَ ، وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَمَعَهُ هَدْيٌ فَقَالَ : أَهَلَّتْ بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَحْمِلُوهَا عُمرَةً وَيَطُوفُوا ،

٧٩٧ — (عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما قال : أهل النبي صلى الله عليه وسلم) أى أحرم (هو وأصحابه بالحج) فيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان مفردا ، وتقدم أن ذلك كان أولا ، ثم أدخل العمرة على الحج فنصار قارنا (وليس مع أحد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة) ينصب غير علي الاستثناء ، وجره صفة لأحد ، قال أبو حيان : ولا يجوز الرض (وقدم على) هو ابن أبي طالب (من اليمن ومعه) أى والحال أنه معه (هدى) وفي رواية « وقدم على من سعيته » بكسر السين — أى عمله في السعى في الصدقات ، لكن قال بعضهم : إنما جئته أميرا ، إذ لا يجوز استعمال بنى هاشم على الصدقة ، وأجيب بأن سعيته لاتمين للصدقة ، فإن مطلق الولاية تسمى سعاية ، سلمنا لكن يجوز أن يكون ولي الصدقات محتسبا أو بمقالة من غير الصدقة (فقال) بعد أن قال له صلى الله عليه وسلم « بم أهلت ؟ » : (أهلت بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم) فقاله له النبي صلى الله عليه وسلم « لولا أن معي الهدى لأهلت » وفي رواية أنه قال له « فأهل وامكث حراما كما أنت » فيه صحة الإحرام للعلق على ما أحرم به فلان ، ويتقدم ويصير محرما بما أحرم به فلان ، وأخذ بذلك الشافعي فأجاز الإهلال بالنية للعمرة ، ثم إن له أن ينقلها إلى ما شاء من حج أو عمرة (فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه) بمن ليس معه هدى (أن يحملوها) أى الحجة التي أهلوا بها (عمرة) وهو معنى فسح الحج إلى العمرة (ويطوفوا) من عطف للفعل على المجهول مثل « توفنا وغسل وجهه » وللراد بالطواف هنا ما يحرم الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة ، قال الله تعالى « فلا جناح عليه أن يطوف بهما » واقتصر على الطواف بالبيت لاستلزامه السعى بعده ، والتقدير : فيطوفوا ويسعوا ، على أنه قد جاء في رواية التصريح بهما

ثُمَّ يُقَصِّرُوا وَيَحْلُوا ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فَقَالُوا : نَنْطَلِقُ إِلَى مَعِي وَذَكَرُوا أَحَدَنَا يَقْطُرُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ ، وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحْلَلْتُ .

(ثم يقصروا ويحلووا) بفتح الياء وكسر الحاء أى يصيروا حلالا (إلا من كان معه الهدى) استثناء من قوله فأمر أصحابه (فقالوا) أى للمأمورين بالفسخ ، وفي نسخة « قالوا » (ننطلق) أى أنطلق ، غذف همزة الاستفهام التعجبي (إلى متى وذكر أحدنا يقطر) أى منيا ، وهذا مبالغة أى أنه يفى بنا الحال إلى مجامعة النساء ، ثم تحرم بالحج عقب ذلك فنخرج وذكر أحدنا لقربه من الجماع يقطر منيا ، وحالة الحج تنافي التزناه وتناسب اللشع ، فكيف يكون ذلك ؟ (بلغ ذلك) وفي نسخة إسقاط ذلك أى قولهم هذا (الذي صلى الله عليه وسلم) بنصب النبي على المفعولية ، وفي رواية « فما ندري شيء بلغه من السماء أم شيء من قبل الناس » (فقال) صلى الله عليه وسلم (لو استقبلت من أمرى ما استدبرت) يجوز أن تكون ما موصولة أى الذى ، أو نكرة موصوفة أى شيئا ، وأيا كان فالعائد محذوف ، أى استدبرته ، أى لو كنت الآن مستقبلا زمن الأمر الذى استدبرته (ما أهديت) أى ما سقت الهدى (ولولا أن معى الهدى لأحلت) لأن وجوده مانع من فسخ الحج إلى العمرة والتحلل منها ، والأمر الذى استدبره صلى الله عليه وسلم هو ما حصل لأصحابه من مشقة انفرادهم عنه بالفسخ ، حتى إنهم توفقوا وتردوهوا وراجعوا ، وقال ذلك تطييبا لقلوبهم لأنهم يشق عليهم أن يحلوا وهو حرم ، ولم يسبهم أن يرغبوا بأنفسهم ويتركوا الاقتداء به ، فقال ذلك لئلا يهدوا فى أنفسهم ، وليعلموا أن الأفضل فى حقهم ما دعاهم إليه ، أو للحنى : لو أن الذى رأيت فى الآخر وأمرتكم به من الفسخ عن لى فى أول الأمر ما سقت الهدى ، لأن سوقه يمنع منه لأنه لا ينصر إلا بعد بلوغه محله يوم النصر ، وهذا يرجع للأول :

لا يقال : الحديث يدل على أن التمتع أفضل لأنه عليه الصلاة والسلام تمناه ،
لأننا نقول : إن تمنيه له لأمر خارج وهو ما ذكر من المشقة التى حصلت لأصحابه ،
ولا يلزم من ترجيحه من وجه ترجيحه مطلقا .

٧٩٨ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ : أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَيْنَ صَلَاتِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ؟ قَالَ : رِمَيْتِي ، قَالَ : فَأَيْنَ صَلَاتِي الْعَصْرِ يَوْمَ النَّفْرِ ؟ قَالَ : بِالْأَبْطَحِ ، ثُمَّ قَالَ أَنَسٌ : أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ . »

لا يقال : قد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : لو تفتح عمل الشيطان ، وذلك يقتضي كراهة الإتيان بها .

لأننا نقول : للكره استعملها في التلطف على أمور الدنيا كقولك « لو قطعت كذا حصل لي كذا » لما في ذلك من صورة عدم التوكل ونسبة الأفعال إلى القضاء والقدر ، أما نهي القربات كما هنا فلا كراهة لانتفاء المعنى للذكر .

٧٩٨ — (عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه أنه سأله رجل) اسمه عبد العزيز ابن رفيع بضم الراء (فقال له : (أخبرني بشيء عقلت) بفتح القاف - أى أدركته وقهرته ، والجملة صفة لشئ -) عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أين صلى الظهر والعصر يوم التروية ؟) وهو الثامن من ذى الحجة ، سمى بذلك لأنهم كانوا يروون إليهم ويتروون من الماء فيه استعدادا للموقف يوم عرفة ، لأن تلك الأماكن لم يكن إذ ذاك فيها آبار ولا عيون ، وذلك قبل إجراء عين عرفة إليها ، وقيل : لأن رؤيا إبراهيم عليه الصلاة والسلام كانت في ليلته ، فتروى في أن ما رآه من الله ، من الرأى بالهمزة ، وقيل : لأن الإمام يروى فيه فتناس مناسكهم ، من الرواية ، وقيل غير ذلك (قال) أنس : صلاهما (يعنى) فيستحب صلاتهما بذلك باتفاق الأئمة الأربعة (قال : فأين صلى العصر يوم النفر ؟) بفتح النون وسكون الفاء - الرجوع من منى (قال) أنس : صلاها (بالأبطح) هو المحصب (ثم قال أنس : أفعل كما يفعل أَمْرَاؤُكَ) أى صل حيث يصلون ، وفيه إشارة إلى الجواز وأن الأمراء إذ ذاك ما كانوا يواطبون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمكان معين ، وفيه إشارة إلى متابعة الأمراء والاحتراز عن مخالفة الجماعة ، وأن ذلك ليس بنسك واجب ، نعم للمستحب ماضيه الشارع ، وبه قال الأئمة الأربعة ، قال النووي : وهو الصحيح للشهور من نصوص الشافعى ، وفيه قول ضعيف أنه يصل الظهر بمكة ثم يخرج إلى منى .

٧٩٩ - عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَتْ : « شَكَ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ »

٨٠٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ أَتَى يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ ،

٧٩٩ - (عن أم الفضل) لبابة أم عبد الله بن عباس (رضي الله تعالى عنها قالت : شك الناس) واختلفوا ، وهو معنى قولها في بعض الروايات « وتمازوا » (يوم عرفة) وهم بعرفة (في صوم النبي صلى الله عليه وسلم) فقال بعضهم : هو صائم ، وقال بعضهم : ليس بصائم ، فيه إشعار بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معتادا لهم في الحضر ، فمن قال بصيامه له أخذ بما كان من عادته عليه الصلاة والسلام ، ومن نفيه أخذ بكونه مسافرا ، قالت أم الفضل (فبعثت) يسكون للثلاثة وضم للثناة التوقية بلفظ التكلم ، وفي نسخة فبعثت بفتح للثناة وسكون للثناة أى أم الفضل أى أرسلت ، وفي حديث آخر أن الرسالة هي ميمونة بنت الحارث فيحتمل أنها معا أرسلنا فغلب ذلك إلى كل منهما ، فتكون ميمونة أرسلت لتسأل أم الفضل لها بذلك لكشف الحال في (١) ذلك ، ويحتمل أن تكون أم الفضل أرسلت ميمونة إلى النبي صلى الله عليه وسلم (بشراب) وفي رواية « بقدر لبن » (فشربه) وهو واقف على بعيره يخطب الناس بعرفة. وفيه استعجاب فطر يوم عرفة للحاج ، وصومه خلاف الأولى ، وقيل : مكروه ، لئله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم عرفة كما في سنن أبي داود ، وهذا وجه لشافعية والصحيح الأول ، وعلى كل حال يستحب للحاج فطره للاتباع وليقوى على الدعاء ، قال في المجموع : وسواء أضعفه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج أم لا ، وقال الترمذي : إن كان ممن لا يضعف بالصوم عن ذلك فالصوم أولى له وإلا فالفطر .

٨٠٠ - (عن أبي عمر رضي الله تعالى عنهما أنه أتى يوم عرفة حين زالت الشمس) أى مالت ، وكانوا نازلين بعمرة موضع خارج الحرم بين طرف الحرم

(١) هذه العبارة قلقة وهي مأخوذة عن شرح القسطلاني ، ونص عبارته « فتكون ميمونة أرسلت لسؤال أم الفضل لها بذلك لكشف الحال في ذلك » .

فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُصَفَّرَةٌ ، فَقَالَ :
 مَالَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فَقَالَ : الرِّوَاحُ إِن كُنْتُ تُرِيدُ الشُّنَّةَ ، قَالَ :
 هَذِهِ السَّاعَةُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ
 أَخْرُجْ ، فَتَزَلَّ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ فَسَارَ ، فَقَالَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ،
 وَكَانَ مَعَ أَبِيهِ : إِن كُنْتُ تُرِيدُ الشُّنَّةَ فَاقْصُرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ
 الْوُقُوفَ ،

وطرف عرفات ، فإنه يسكن البيت بنى ليلة عرفة ، ثم يتوجهون منها إلى نمرة ينزلون
 فيها إلى الزوال ، ثم يتوجهون منها إلى عرفة (فصاح عند سرادق الحجاج) يضم
 السنين وهو ما يحيط بالخيمة وله باب يدخل منه إليها ، ولا يعمل غالباً إلا للوكة
 الأكابر ، ويطلق على ما يعد فوق صحن البيت من الكرسف ، وفي رواية أنه قال :
 أين هذا ؟ يعنى الحجاج تحقيراً له ، ولعله لتقصيره في تمجيل الرواح ونحوه (فخرج) من
 سرادقه (وعليه ملحفة) بكسر الليم - الإزار الكبير (مصفرة) أى مصبوبة بالصفر
 (فقال) أى الحجاج (مالك يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (فقال) له ابن عمر
 (الرواح) منصوب بفعل مقدر ، أى عجل الرواح ، وقيل : منصوب على الإغراء
 فيكون العامل فيه الخرم مثلاً ، والرواح هو الذهاب بعد الزوال في وقت الهجرة وهي
 نصف النهار (إن كنت تريد) أن تصيب (السنة) النبوية (قال) أى الحجاج
 (هذه الساعة) أى وقت الهجرة (قال) ابن عمر (نعم ، قال) أى الحجاج (فأنتظرنى)
 بهزمة قطع ومعجمة مكسورة من الإنظار وهو لليلة ، أو بهزمة وصل فالمعجمة مضمومة
 أى أنتظرنى (حتى أفيض على رأسى) أى اغتسل ، لأن إفاضة الماء على الرأس غالباً
 إنما تكون في الغسل (ثم أخرج) بالنصب عطفاً على أفيض (فزل) أى ابن عمر
 عن مركبه فانتظر (حتى خرج الحجاج فسار ، قال سالم بن عبد الله) بن عمر (وكان
 مع أبيه) أى وكان الحجاج سائراً بينه وبين أبيه (إن كنت تريد السنة) النبوية
 (فانصر الخطبة) بوصل الهزمة وضم الصاد (وعجل الوقوف) وفي رواية « وعجل
 الصلاة » وهو لازم للرواية الأولى ، لأن تمجيل الوقوف يستلزم تمجيل الصلاة

فَجَمَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ : صَدَقَ ،
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَمَّا قَدْ كَتَبَ إِلَى الْحِجَاجِ أَنْ لَا يُخَالِفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحُجَّ .

٨٠١ — عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « أَضَلَّتْ بُعِيرًا لِي ،
فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ ،
فَقُلْتُ : هَذَا وَاللَّهِ مِنَ الْخُمْسِ

(فجعل) أى الحجاج (ينظر إلى عبد الله) بن عمر كأنه يستدعى معرفة ما عنده فيما
قوله ابنه سالم هل هو كذا أم لا (فلما رأى ذلك عبد الله قال : صدق) أى سالم ،
وأشار بذلك إلى أن وقت زوال الشمس عند الهجرة هو وقت الرواح إلى الموقف ،
لحديث ابن عمر عند أبي داود قال : غدا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الصبح
في صبيحة يوم عرفة حتى أى عرفة فنزل مرة ، وهو منزل الإمام الذى ينزل به بعرفة ،
حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وسلم مهجراً فجمع بين
الظهر والعصر ، ثم خطب الناس ، ثم راح فوقف ، لكن هذه السنة تركت الآن
فصاروا يخرجون من مكة ويبيتون بعرفة ، وتركوا المبيت بمنى ليلة عرفة (وكان
عبد الله) بن مروان الأموى (قد كتب إلى الحجاج) حين أرسله إلى قتال ابن
الزبير ، وجعله والياً على مكة وأميراً على الحجاج (أن لا يخالف ابن عمر فى) أحكام
(الحج) (وكان هذا سبباً فى كونه وجد عليه فى نفسه حتى أغرى سرا بعض الناس
بفجره بحربة مسمومة كما مر .

٨٠١ — (عن جبير) بضم الجيم وفتح اللوحدة (ابن مطعم) بكسر العين
(رضى الله تعالى عنه قال : أضلت بعيراً لى) أى أضعته أو ذهب هو ، أى فى الجاهلية
كما عند ابن إسحاق (فذهبت أطلبه يوم عرفة) أى فى يوم عرفة متعلقة بأضلت
(فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفة) قال جبير : (فقلت هذا) أى النبي
صلى الله عليه وسلم (والله من الخمس) بماء مهملة مضمومة وميم ساكنة - قال فى
القاموس : والخمس الأمكنة الصلبة ، جمع أحسس ، وبه لقب قریش وكنانة وجذيلة
ومن تابعهم ؛ لتحمسهم فى دينهم ، أو لاتباعهم بالحساء وهى الكعبة ، لأن حجره

فَمَا شَأْنُهُ هُنَا ؟ .

٨٠٢ - عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ

أَيْضًا إِلَى السَّوَادِ ٥٨ ، وَقِيلَ : الْحَسَنُ قَرِيشٌ وَمَا وَلَدَتْ مِنْ أُمِّهَاتِهِمْ ، وَكَانَ مِنْ وَلَدَتِ قَرِيشٍ وَبَنُو كِنَانَةَ وَبَنُو عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَمِيُّ : كَانَتْ قَرِيشٌ إِذَا خُطِبَ إِلَيْهِمُ التَّرِييبُ اشْتَرَطُوا عَلَيْهِ أَنْ وَلَدَهَا عَلَى دِينِهِمْ ، فَدَخَلَ فِي الْحَسَنِ مِنْ غَيْرِ قَرِيشٍ ثَقِيفٌ وَلَيْثٌ وَخَزَاعَةٌ وَبَنُو عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ - بَعِينٌ - وَغَيْرُهُمْ مِنْ كَانَتْ أُمُّهُ قَوْشِيَّةً ، وَقَالَ ابْنُ إِسْعَاقَ : كَانَتْ قَرِيشٌ لَا أَدْرَى قَبْلَ الْفِيلِ أَوْ بَعْدَهُ ابْتَدَعَتْ أَمْرَ الْحَسَنِ رَأْيًا ، فَتَرَكُوا الْوُقُوفَ عَلَى عُرْفَةِ وَالْإِقَاضَةِ مِنْهَا ، وَهُمْ يَعْرِفُونَ وَيَقْرُونَ أَنَّهُ مِنْ شَاعِرِ الْحَجِّ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : نَحْنُ أَهْلُ الْحَرَمِ فَلَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ (فَمَا شَأْنُهُ هُنَا) فَجَبَّ مِنْ جَبَرٍ وَإِنْكَارٍ مِنْهُ لِمَا رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقَامَا عُرْفَةً ، فَقَالَ : هُوَ مِنَ الْحَسَنِ لِمَا بِهِ يَقِفُ بِعُرْفَةِ وَالْحَسَنُ لَا يَقِفُونَ بِهَا لَأَنَّهُمْ لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْحَرَمِ ؛ وَعِنْدَ الْحَيْدِيِّ عَنْ سَفِيَّانَ « وَكَانَ الشَّيْطَانُ قَدْ اسْتَهْوَاهُمْ فَقَالَ لَهُمْ : إِنْ سَكِمَ إِنْ عَظَمْتُمْ غَيْرَ حَرَمِكُمْ اسْتَخَفَّ النَّاسُ بِحَرَمِكُمْ ، فَسَكَانُوا لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْحَرَمِ » وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ « وَكَانُوا يَقُولُونَ : نَحْنُ أَهْلُ اللَّهِ لَا نَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ ، وَكَانَ سَائِرُ النَّاسِ يَقِفُونَ عُرْفَةً ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى « ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ » قِيلَ : لِلرَّادِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَقِيلَ : لِلرَّادِ سَائِرُ النَّاسِ غَيْرَ الْحَسَنِ ، وَلِلْعَفِيِّ أَفِضُوا مِنْ عُرْفَةِ لَامِنْ لِلزُّدْلَةِ ، وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيْضًا : لَا يَنْبَغِي لِلْحَسَنِ أَنْ يَتَأَفَّقُوا الْأَقْطَ ، وَلَا يَسْلُوا السَّمْنَ ، وَهُمْ حَرَمٌ ، وَلَا يَدْخُلُوا بَيْتًا مِنْ شَعْرٍ ، وَلَا يَسْتَظِلُّوا بِهِ إِنْ اسْتَظَلُّوا إِلَّا فِي بَيْتِ الْأَدَمِ مَا كَانُوا أَحْرَمًا ، ثُمَّ قَالُوا : لَا يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْحِلِّ أَنْ يَأْكُلُوا مِنْ طَعَامِ جَاوِزٍ بِهِ مَعَهُمْ مِنَ الْحِلِّ إِلَى الْحَرَمِ إِذَا جَاوَزَ حِجَابًا أَوْ عَمَارًا ، وَلَا يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمُوا أَوَّلَ طَوَافِهِمْ إِلَّا فِي ثِيَابِ الْحَسَنِ ، فَكَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ يَعْطِي الرَّجُلَ الثِّيَابَ يَطُوفُ فِيهَا حَسْبَ قَدَرِهِ تَعَالَى ، وَتَعْطَى لِلرَّأَةِ مِنْهُمْ لِلرَّأَةِ الثِّيَابَ يَطُوفُ فِيهَا ؛ فَمَنْ لَمْ يَعْطِ الْحَسَنَ ثِيَابًا طَافَ بِالْبَيْتِ حَرِيَانًا .

٨٠٢ - (عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ) بِنِ حَارِثَةَ حَبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (رَضِيَ

اللهُ عَنْهُمَا » أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ سَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَبَّةِ
الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ ، قَالَ : كَانَ يَسِيرُ الْعَنْقَ ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ .

٨٠٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا « أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَاءَهُ
زَجْرًا شَدِيدًا وَضَرْبًا لِلْإِبِلِ ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ وَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ
عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالِإِضَاعِ » .

٨٠٤ - عَنْ أَنَسٍ بَنَتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهَا نَزَّاتِ

الله تعالى عنهما أنه سئل عن) كيفية (سير رسول الله صلى الله عليه وسلم في حبة
الوداع حين دفع) أى انصرف من عرفات إلى اللزدلفة ، وسمى دفعا لازدحامهم إذا
انصرفوا فيدفع بعضهم بعضا (قال) أسامة : (كان) عليه الصلاة والسلام (يسير
العنق) بفتح العين والنون - منصوب على المصدر انتصاب القهقري في قوله : رجع
القهقري ، والتقدير : يسير السير العنق ، وهو السير بين الإبطاء والإسراع (فإذا وجد)
عليه الصلاة والسلام (فجوة) بفتح الفاء وسكون الجيم - أى مكشعا (نص) بفتح
النون والصاد المهمة المشددة - أى سار سيرا شديدا يبلغ به الغاية ، والنص فوق
العنق ، أى أرفع منه في السرعة .

٨٠٣ - (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه دفع) أى انصرف (مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة ، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم وراءه زجرا)
بفتح الزاى وسكون الجيم - أى صياحا (شديدا وضربا للإبل ، فأشار بسوطه إليهم ،
فقال : أيها الناس عليكم بالسكينة) أى الزموا الرقق وعدم المزاخرة في السير ، ثم
حل ذلك بقوله (فإن البر) بكسر الموحدة - أى الخير (ليس بالإيضاع) بكسر الهمزة
وبالضاد المعجمة آخره عين مهملة - وهو حل الدابة على إسراعها في السير ، يقال :
وضع البعير وغيره أسرع في سيره ، وأوضعه رآكبه ، أى ليس البر بالسير السريع .

٨٠٤ - (عن أنس بن مالك بن أبي بكر) الصديق (رضى الله تعالى عنهما أنها نزلت

لَيْلَةٍ جَمَعَ عِنْدَ الْمُرْدَلَفَةِ ، فَقَامَتِ تُصَلِّي ، فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ : يَا بُنَيَّ هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قَالَ : لَا ، فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ : يَا بُنَيَّ هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَتْ : فَارْتَحِلُوا ، قَالَ : فَارْتَحَلْنَا وَمَضَيْنَا حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ ، ثُمَّ رَجَعَتْ فَصَلَّتِ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا ، قَالَ : فَقُلْتُ لَهَا : يَا هَيْتَا مَا أَرَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا ، قَالَتْ : يَا بُنَيَّ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ لِلظُّلَمِ .

ليلة جمع (يسكون الليم - أى ليلة المرْدَلَفَة) عند المرْدَلَفَة ، ققامت تصلى ، فصلت ساعة ، ثم قالت (لولها وهو عبد الله بن كيسان : (يا بنى) بضم الواوده مصفرا (هل غاب القمر ؟ قال) ابن كيسان : (لا ، فصلت ساعة ثم قالت) له : (يا بنى غاب القمر ؟) وفي نسخة هل غاب القمر (قال : نعم) غاب ، (قالت : فارتحلوا) بكسر الحاء - أمر من الارتحال (قال فارتحلنا ومضينا) بالواو ، وفي نسخة لمضينا بالهاء (حتى رمت الجمرة) يسكون الليم - أى الجمرة الكبرى ، وهى جمرة العقبة (ثم رجعت) إلى منزلها بنى (فصلت الصبح في منزلها) وفي سنن أبى داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر ، فمرت قبل الفجر ، ثم أفاضت . وتستدل به على أنه يدخل وقت الرمي بنصف ليلة النحر ، ومذهب المالكية والحنفية يحل بطولع الفجر ، وقبله لغو ، حتى للنساء والضعفة ، والرخصة في الدفع ليلًا إنما هي في الدفع خوف الزحام ، والأفضل الرمي من طلوع الشمس .

(قُلْتُ لَهَا : يَا هَيْتَا) بفتح الهاء وسكون النون وبعد اللثة الفوقية ألف وفي آخره هاء ما كنة - أى يا هذه (ما أَرَانَا) بضم الهمزة - أى ما أظننا (إلا قد غلسنا) بفتح العين للجمعة وتشديد اللام وسكون السين للهمزة - أى تقدمنا في السير على الوقت المتروك (قالت : يا بنى إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للظلم) بضم الظاء للجمعة والعين للهمزة ويجوز سكونها - أى جمع ظلمة ، المرأة في المروج . واستدل بقولها أذن على عدم وجوب البيت بالمرْدَلَفَة ، إذ لو كان واجباً لم يسقط بذر الضعف كالوقوف بعرفة ، وهو مذهب المالكية ، فإن لم يهت بها جبر بدم ،

٨٠٠ - عَنْ هَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « نَزَلْنَا الْمَرْدَلَةَ فَاسْتَأْذَنْتِ
الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوْدَةَ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ ، وَكَانَتْ
امْرَأَةً ثَبِيْطَةً ، فَأَذِنَ لَهَا ، فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ ، وَأَقَمْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا
نَحْنُ نُمُّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ ، فَلَا نَأْكُفُّ أَسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ . »

وهذا ما صححه الرافعي ، وصحح النووي وجوبه على غير المنذور ، ويحصل الميث بها
بمحورها لحظة في الصف الثاني كالوقوف بعرفة ، وقيل : يشترط معظم الليل كما
لوحظ لا يبيت بموضع لا يبحث إلا بمعظم الليل ، وهذا ما صححه الرافعي أيضا ، ثم
استشكله من جهة أنهم لا يصلونها حتى يمضي ربع الليل مع جواز الدفع منها بعد نصف
الليل ، وقال أبو حنيفة بوجوب الميث أيضا .

٨٠٠ - عَنْ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : نَزَلْنَا الْمَرْدَلَةَ فَاسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ)
بنت زمة إحدى أسباط المؤمنين (النبي صلى الله عليه وسلم أن تدفع) أى تتقدم إلى
منى (قبل حطمة الناس) بفتح الحاء وسكون الطاء المهملتين - أى زحمتهم ، صميت
بذلك لأن بعضهم يحطم بعضا من الزحام (وكانت) أى سودة (امرأة ثبيلة) بفتح
الثلثة وسكون الموحدة أو كسرهما - أى ثبيلة بطيئة الحركة من عظم جسمها (فأذن لها)
صلى الله عليه وسلم (فدفع) إلى منى (قبل حطمة الناس ، وأقمنا حتى أصبحنا نحن ثم
دفعنا بدفعه) صلى الله عليه وسلم ، قالت عائشة (فلأن أكون) بفتح اللام (استأذنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنت سودة) كاستئذنها ، فإ مصدرية ، والجملة
معرضة بين البتداء الذى هو قوله فلأن أكون وبين خبره وهو قوله (أحب إلى من)
كل شيء (مفروح به) أى يحصل به فرح وسرور ، وهذا كقوله في الحديث
الآخر « أحب إلى من حر النعم » .

لا يقال : العلة في استئذان سودة ثقل جسمها ، وهو غير موجود في عائشة .
لأننا نقول : إن عائشة اعتقدت أن العلة هي الضعف ، أعم من أن يكون ثقل الجسم
أو غيره ، كما قال : أذن لضعفة أهله ، ويحتمل أنها شاركتها في الوصف المذكور ،
لما روى أنها قالت : سأبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسبقتة فلما ربيت اللحم سبقنى .

٨٠٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ قَدِيمٌ جَمْعًا فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ كُلَّ صَلَاةٍ وَحْدَهَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ، وَالْعِشَاءَ بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ وَقَائِلٌ يَقُولُ : طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَقَائِلٌ يَقُولُ : لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حَوَّلْتَا عَنْ وَقْتَيْهِمَا فِي هَذَا الْمَسْكَانِ لِلْقُرْبِ وَالْعِشَاءِ ،

٨٠٦ - (عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه أنه قدم جمعا) بفتح الجيم وسكون الميم - أى المزدلفة ، من عرفات (فصلى الصلاتين) أى القرب والعشاء (كل صلاة) بنصب كل ، أى صلى كل صلاة منهما (وحدها بأذان وإقامة) .
وفيه دليل على مشروعية الأذان والإقامة لكل من الصلاتين وهو مذهب مالك وقد اختلفت طرق الحديث في الأذان والإقامة للصلاتين على ستة أوجه : الإقامة لكل منهما بغير أذان كما في حديث ابن عمر ، أو الإقامة لها مرة واحدة كما رواه مسلم وغيره عنه أيضاً ، أو الأذان مرة مع إقامتين كما رواه مسلم وغيره عن جابر ، وهو الصحيح من مذهب الشافعية والحنابلة ، أو مع الأذان إقامة واحدة كما رواه النسائي عن ابن عمر ، وهو مذهب الحنفية ، أو الأذان والإقامة لكل منهما كما في هذا الحديث ، أو ترك الأذان والإقامة فيهما كما رواه ابن حزم في حجة الوداع عن طلق بن حبيب عن ابن عمر من فعله رضى الله تعالى عنه .

(والعشاء) بفتح العين (بينهما) أى أنه تشبى بين الصلاتين تنبها على أنه ينتهر الفصل اليسير بينهما ، والواو لالحال (ثم صلى الفجر) أى الصبح (حين طلع الفجر وقائل) أى والحال أى بعض الناس (يقول : طلع الفجر ، وقائل يقول : لم يطلع الفجر) لكنه تحقق طلوعه بعلامة ، وللراد للبالغة في التخليل على باقى الأيام ليتسع الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر (ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن هاتين الصلاتين حوّلنا) أى غيرنا (عن وقتها) للمستحب للمتأخر (في هذا المسكان) أى للزدلفة ، وليس للراد بالتحويل إيقاعهما قبل دخول الوقت المحدد لها شرعا ، قيل : هذا مدرج من كلام ابن مسعود ، بدليل الرواية الأخرى ، قال عبيد الله : هما صلاتان محوّلان ، وتردد الإمام أحمد في أنه مرفوع أو مدرج وأجاب بضمهم بأنه لا تنافي بين الأمرين فترة وقب ومرة رفع (القرب والعشاء)

فَلَا يَفْتَدِمُ النَّاسُ جَمْعًا حَتَّى يُعْتَمُوا وَصَلَاةَ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةُ ، ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى اسْتَفَرَ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَاضَ الْآنَ أَصَابَ الشُّنَّةَ ، فَمَا أَذْرَى أَقْوَلُهُ كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفَعُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَلَمْ يَزَلْ يُبَلِّغُنِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ الْبَحْرِ .

بالنصب فيما ، قال الزركشي : بدل من اسم إن ، وكذا صلاة الفجر ، أى أن مجموعها هو البذل ، لكنهم يربون الجزء بإعراب المجموع ، أو منصوب بمحذوف ، أى أعنى للتقرب والعشاء وصلاة الفجر ، ويجوز الرفع فيها خبراً لمبتدأ محذوف ، أى لإحدى الصلاتين للغرب إلخ ، وفي رواية إسقاط قوله والعشاء (فلا يقدم الناس) يسكون القاف وفتح الدال (جمعا) أى للزدلفة (حتى يعتموا) بضم أوله وكسر ثالثة - من الإعتماد : أى يدخلوا في العتمة ، وهو وقت العشاء الأخير (وصلاة الفجر) بالنصب والرفع كما مر (في هذه الساعة) أى بعد طلوع الفجر قبل ظهوره للعامة ، وفي نسخة هذه الساعة بالنصب (ثم وقف) أى ابن مسعود بالمشعر الحرام (حتى أسفر) أى أضاء الصبح وانتشر ضوؤه (ثم قال : لو أن أمير المؤمنين) عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه (أفاض) من الزدلفة (الآن) عند الإسفار قبل طلوع الشمس (أصاب السنة) التى فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خلافا لما كانت عليه الجاهلية من الإفاضة بعد طلوع الشمس كما سيأتى في الحديث الآتى ، قال الراوى عن ابن مسعود : (فما أدرى أقوله) أى قول ابن مسعود لو أن أمير المؤمنين أفاض إلخ (كان أسرع أم دفع عثمان رضى الله تعالى عنه) أى أنه قال هذا الكلام عند دفعه ، فلذا وقع الشك فى أيهما أسبق ، ووقع من ابن مسعود نظير هذا أيضاً عند الدفع من عرفات ، ولنظفه « فلما وقفنا بحرفة غابت الشمس فقال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب » قال الراوى عنه : فما أدرى أكلام ابن مسعود أسرع أو إفاضة عثمان - الحديث « (فلم يزل) أى ابن مسعود (يبلّغ حتى رمى جمرة العقبة يوم النحر) أى ابتداء الرمي لأخذه فى أسباب التطلّع ، وقيل : لا يقطع التلبية إلا عند انتهائه ، والأول مذهب الشافعية وأبى حنيفة .

٨٠٧ - عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ صَلَّى بِمَجْمَعِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ : إِنَّ الشُّرَكَينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَيَقُولُونَ : أَشْرَقَ نَبِيرٌ ، وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالَفَهُمْ ، ثُمَّ أَقَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ » .

٨٠٧ - (عن عمر) بن الخطاب (رضى الله تعالى عنه أنه صلى بمجمع) بالمزدلفة الصبح (ثم وقف) بالمشرع الحرام (قال : إن الشركين كانوا لا يفيضون) بضم أوله من الإفاضة أى لا يدفعون من المزدلفة إلى منى (حتى تطلع الشمس) وفى رواية « حتى يروا الشمس على ثبير » (ويقولون : أشرق) بفتح الهزة وسكون الشين المسجمة وكسر الراء وسكون القاف - فل أمر من الإشراق (ثبير) بفتح التثنية وكسر الموحدة والغيم - منادى حذف منه حرف النداء ، وفى رواية « كيا تبير » وفى بعض النسخ « ثبير كنثير » لإزالة السجع ، وهو جبل عظيم بالمزدلفة على يسار الداهب إلى منى ويعين الداهب إلى عرفات ، وهو غير ثبير المذكور فى مناسك الحج حيث قالوا : يستحب البيت بمنى ليلة تاسع ذى الحجة ، فإذا طلعت الشمس وأشرقت على ثبير يسرون إلى عرفات ؟ ثبير المذكور فى المناسك بمنى لا بالمزدلفة ، خلافا لمن وهم ، وسمى باسم رجل من هذيل اسمه ثبير دفن به ، ونسبة الإشراق إليه مجاز ، والمعنى : لتطلع عليك الشمس ، و« كيا تبير » ، بالنون أى نذهب سريعا يقال : أغار يغير إذا أسرع فى العدو ، وقيل : تبير على لحوم الأصاحى أن تهشها (وأن النبي صلى الله عليه وسلم) بفتح الهزة وكسرها (خالفهم) فأفاض حين أسفر قبل طلوع الشمس (ثم أقاض) أى ابن مسعود أو النبي صلى الله عليه وسلم لمطعمه على قوله خالفهم وعند مسلم « فلم يزل واقفا عند المشرع الحرام حتى أسفر جدا فدفع » (قيل أن تطلع الشمس) وهذا مذهب الشافعى والمجهور ، وقال مالك فى المدونة : ولا يقف أحد به ، أى بالمشرع الحرام ، إلى طلوع الفجر والإسفار ، ولكن يدفع قبل ذلك ، وإذا أسفر ولم يدفع الإمام دفع الناس وتركوه ، وأحتج به بعض أصحابه بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجل الصلاة منى إلا ليدفع قبل الشمس ، فكما بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى .

٨٠٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً ، فَقَالَ : ارْكَبْهَا ، فَقَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ ، فَقَالَ : ارْكَبْهَا ، فَقَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ ، قَالَ : ارْكَبْهَا وَبَلَّكَ ، فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ . »

٨٠٨ - (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً لم يعرف اسمه (يسوق بدنة) زاد مسلم مقلدة ، والبدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة ، وهي بالإبل أشبه ، وكثر استعمالها فيما كان هدياً (فقال) له عليه الصلاة والسلام : (اركبها) لتخالف بذلك الجاهلية في ترك الانتفاع بالسائبة والوصية والحام ، وأوجب بعضهم ركوبها لهذا المعنى عملاً بظاهر هذا الأمر ، وحمله الجمهور على الإرشاد لمصلحة دينية ، واستدلوا بأنه عليه الصلاة والسلام أهدى ولم يركب ولم يأمر الناس بركوب الهدايا ، وجزم النووي في الروضة كأصلها بجواز الركوب مطلقاً ، وقيده بعضهم بالحاجة ، وقيل : يجوز من غير حاجة بحيث لا يضرها ، وروى عن مالك وأحمد وإسحاق ، ومذهب الحنفية أنها لا تركب إلا لحاجة كذهب الشافعية (فقال) أى الرجل (إنها بدنة) أى هدى (فقال) صلى الله عليه وسلم له (اركبها ، قال : إنها بدنة ، قال : اركبها وبلك) منصوب أبدأ على المفعول المطلق بفعل مقدر محذوف وجوباً من معناه ، أى ألزمه الله وبلا ، وهي كلمة تقول لمن وقع في الهلاك أو لمن يستحقه ، أو هي بمعنى الهلاك أو مشقة العذاب أو الخوف أو واد في جهنم أو بشر أو بابها أقوال ، فيستعمل إجراؤها على هذا المعنى هنا لتأخر المخاطب عن امتثال أمره صلى الله عليه وسلم ، لقول الراوى (فى) المرة (الثانية أو فى) المرة (الثالثة) والشك من الراوى ، وقيل : قالها تأديباً لأجل مراحضه له مع عدم سقاء الحال عليه ، ويحتمل أن لا يراد بها موضوعها الأصل ، ويكون مما جرى على لسان العرب في مخاطبة من غير قصد لموضوعه كما فى « تربت يدك » ونحوه ، وقيل : إنه كان أشرف على هلكة من الجهد ، وويل كلمة تقاله لمن توقع فى هلكة كما مر ، فالعنى أشرفت على الهلاك فأركب ، وعلى هذا فهى إخبار لادعاء .

٨٠٩ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : « تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ ، وَأَهْدَى فَسَاقَ مَتَهُ الْمَدَى مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ أَهْلَ بِالْحُجِّ ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْمَدَى ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ :

٨٠٩ - (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ) يطلق التمتع على ما يعم القرآن ، وعلى تقديم العمره على الحج ، والمراد هنا أن التمتع يسمى قرانا ، وهو أحد فردي المعنى الأول ويدل لذلك ما في صحيح مسلم عن ابن عمر أنه قرن الحج مع العمره فطاف لهما طوافا واحدا ثم قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأهدى) عليه الصلاة والسلام ، أى تقرب إلى الله تعالى بما هو مألوف عندهم من سوق شيء من النعم إلى الحرم ليذبح ويفرق على مساكنه تطعما له (فساق معه الهدى) أربعا وستين بدنة (من ذى الحليفة) ميقات أهل المدينة (وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمره ، ثم أهل بالحج) ظاهره أن المراد بالتمتع تقديم العمره على الحج ، وهو مخالف للأحاديث السابقة ، إلا أن يجاب بأن المراد بالإهلال التلبية في أثناء الإحرام ، والمعنى أنه كان يقول في التلبية ليك بعمرة وحجة ، فيقدم لفظ العمره على لفظ الحج ، ويؤيد هذا التأويل قوله (تَمَتَّعَ النَّاسُ) أى فى آخر الأمر (مع النبي صلى الله عليه وسلم بالعمره إلى الحج) لأن من العلوم أن كثيرا منهم أو أكثرهم أحرموا أولا بالحج مفردين ، وإنما فسحوا إلى العمره آخرافصاروا متمتعين (فكان من الناس من أهدى فساق) وفي نسخة زيادة معه (الهدى) ومنهم من لم يهد ، فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس (وفي رواية عن عائشة رضى الله تعالى عنها تقتضى أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم ذلك بعد أن أهلوا بذي الحليفة : لكن النبي يدل عليه الأحاديث في الصحيحين وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما أنه إنما قال لهم ذلك فى منتهى

مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَشَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضَى حَجُّهُ ،
وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيَطْفِئِ بِالْبَيْتِ وَالصَّفَا وَالرَّوَّةِ ، وَلْيَقْصُرْ
وَلْيَحِلِّ ، ثُمَّ يُلِّحْ بِالْحِجِّ ، فَمَنْ لَمْ يَحِذْ هَذِيكَا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحِجِّ
وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ .

مفرهم ودنوم من مكة وهم بسرف ، كما في حديث عائشة ، أو بعد طوافه كما في حديث
جابر ، ويحتمل تكرار الأمر بذلك ، وأن العزيمة كانت آخرًا حين أمرهم بفسخ الحج
إلى العمرة (من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه) أى من أفعاله أو
عليه (حتى يقضى حجه) إن كان حاجا ، فإن كان معتمرا فسكذلك كما في الرواية الأخرى
ومن أحرم بعمرة فلم يهد فليحل ، ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينصر هديه
(ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت والصفا وللروة ويقصر) من شعر رأسه ،
وهو مجزوم عطفًا على المجزوم قبله أو مرفوع على الأصل لتجرده عن الناسخ ، وفي
نسخة « وليقصر » بلام الأمر ، أى وبعد الطواف بالبيت والسعي بين الصفا وللروة
يقصر ، وإنما لم يقل ويحلق وإن كان أفضل ليقى له شعر يحلقه في الحج ، فإن الحلق
في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة (وليحل) بسكون اللام الأولى والثالثة
وكسر الثانية وفتح التحتية أمر معناه الحبر ، أى صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا
عليه في الإحرام ، ويحتمل أن يكون إذا كقوله تعالى « وإذا حللتم فاصطادوا » وللراد
فسخ الحج إلى العمرة وإتمامها حين يحل منها ، وفيه دليل على أن الحلق أو التقصير
نسك ، وهو الصحيح (ثم ليحل بالحج) أى وقت خروجه إلى عرفات ، وليس الراد
أنه يحل عقب تحلل العمرة ، ولقد عبر بشم اللينة للتراخي (فمن لم يجد هديا) بأن عدم
وجوده أو ثمنه أو زاده على ثمن اللؤلؤ أو لم يرض صاحبه ببيعه (فليصم ثلاثة أيام في الحج)
أى بعد الإحرام به ، والأولى تقديمها قبل يوم عرفة ، لأن الأولى فطره فيندب أن
يحرم للتمتع الحاجز عن الدم قبل سادس ذى الحجة ، ويتمتع بتقديم الصوم على الإحرام
(وسبعة إذا رجع إلى أهله) يلهه أو يمكن توطئه به كسكة ، ولا يجوز صومها في
الطريق حال توجهه إلى أهله ، لأنه تقديم للعبادة البدنية عن وقتها ، ويندب تابع
الثلاثة والسبعة .

٨١٠ - عَنْ السَّوَرِ بْنِ نَحْرَمَةَ وَمَرْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : « خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اللَّدِيْنَةِ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِذِي الْحُلَيْفَةِ قَلَّدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ »

٨١٠ - (عَنْ السَّوَرِ) بِكسر الليم وسكون السين للهمة وفتح الواو (ابن مخمرة) بفتح الميم وسكون الحاء المجمة وفتح الراء (رضى الله تعالى عنها) ولد بعد الهجرة بستين على الراجح ، وقدم المدينة سنة ثمان وسنة ست سنين ، وحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث (قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة زمن الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه) والبضع بكسر الموحدة وقد تفتح ما بين الثلاث إلى التسع (حتى إذا كانوا بذي الحليفة) ميقات أهل المدينة المشهور (قلده النبي صلى الله عليه وسلم الهدى) بأن يطلق في عنقه نطلين من الثعلب التي تلبس في الإحرام ، وعند الدار قطنى أنه صلى الله عليه وسلم ساق يوم الحديبية سبعين بدنة عن سبعمائة رجل (وأشعر) من الإشعار ، وهو لغة الإعلام ، وشرعا أن يطعن في شق سنام الهدى بالشفرة ، ويسن أن يكون في الأيمن عند الشافعى أخذًا من حديث ابن عباس وأشعر النبي صلى الله عليه وسلم في الشق الأيمن ، وقال مالك : في الأيسر وهو الذي في الموطأ ، وقال البيهقي عن ابن عمر : إنه كان لا يزال بأحد الشقين أشعر في الأيسر أو في الأيمن ، ويؤخذ من ذلك أن الإشعار سنة ، خلافاً لمن قال بكراهته ، لما فيه من تعذيب الحيوان ، وأجيب بأنه لحاجة وهو جائز كالختان والقصد وشق أذن الحيوان ليسكون علامة ، وذلك الإشعار يكون علامة الهدى ليعرف إذا ضلح ، ويتميز إذا اختلط بغيره (وأحرم بالعمرة) ويؤخذ منه أن السنة لمريد النسك أن يشعر ويقلده بدنه عند الإحرام من الميقات ، وهل الأفضل تقديم الإشعار أو التقليد ؟ قال في الروضة : صح في الأول خبر في صحيح مسلم ، وصح في الثاني عن فعل ابن عمر ، وهو المنصوص ، زاد في المجموع : إن الماوردى حكى الأول عن أصحابنا كلهم ، ولم يذكر خلافاً ، والتقليد والإشعار في كل من البقر والإبل عند الشافعية ، وقال المالكية كل منهما في الإبل ، وفي البقر التقليد دون الإشعار . والبدن عند الشافعية من الإبل خاصة ، وعند الحنفية من الإبل والبقر ، والهدى منهما ومن الغنم .

٨١١ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا « أَنَّهُ بَلَغَهَا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : مَنْ أَهْدَى هَذِيكَ حَرَمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يُنْصَرَ هَذِيكُ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَيْسَ كَمَا قَالَ ، أَنَا فَتَلْتُ فَلَائِدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدَيَّ ، ثُمَّ فَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدَيْهِ ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي ، فَلَمْ يَحْرُمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نُحْرِمَ الْهَدْيُ » .

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى غَنَمًا » .

٨١١ — (عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنه بلغها أن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما يقول : من أهدى هدياً) أى بعثه إلى مكة (يحرم عليه ما يحرم على الحاج) من محظورات الإحرام (حتى ينصر) يضم أوله مبلياً للفعول ، وقوله (هديه) بالرفع نائب عن الفاعل (فقالت) أى عائشة : (ليس الأمر) كما قال (أى ابن عباس) أنا فتلت (بالفاء من الفعل وهو ضم طاق إلى طاق) فلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يندى (يفتح الدال وتشديد الياء مثني ، وفي نسخة يندى مفرداً) ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيديه (الشريفتين) ثم بعث بها (أى بالبدن المقلدة إلى مكة) (مع أبى) أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه لما حج بالناس سنة تسع (فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله له) وقوله (حتى نحر الهدى) غاية فى النفي وهو يحرم ، لانهى أى الحرمة المنتهية إلى التصرفية ، ونحر بالبناء للفعول ، والفاعل وهو أبو بكر ، وقد وافق ابن عباس على ذلك جماعة من الصحابة والتابعين كابن عمر وعطاء وسعيد بن جبير والنخعي وابن سيرين ، ووافق عائشة ابن مسعود وأنس وابن الزبير وآخرون ، وإلى ذلك صار فقهاء الأمصار .

وفي رواية عنها : « أنه صلى الله عليه وسلم قلل القنم ، وأقام في أهل حلالا » .

وفي رواية عنها قالت : « فتلت قلائدها من عهن كان عندي » .
 ٨١٢ - عن علي رضي الله عنه ، قال : « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتصدق بحلال البدن التي نحررت ويحلوها » .

(وعنها رضي الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم قلل القنم) وبها إلى مكة (وأقام في أهل) أي بالمدينة (حلالا) وقد احتج بهذا الشافعي على أن القنم ثقل ، وبه قال أحمد والجمهور ، خلافا لماك وأبي حنيفة حيث منعاه لأنها تضعف عن التقليد ، وتأولوا هذه الرواية بأنها على حذف مضاف : أي صوف القنم كما في الرواية الآتية ، قال أبو عبد الله الأبي : وأحاديث الباب ظاهرة في تقليد القنم اه ، ويدل لذلك رواية « كنا نقلد الشاة » واتفقوا على أنها لا تشر لضعفها ، ولأن الإشمار لا يظهر فيها لكثرة شعرها وصوفها ، بل تقلد بما لا يضعفها كالخيوط المفتولة ونحوها .

(وفي رواية عنها قالت : فتلت قلائدها) أي البدن أو الهدايا (من عهن) أي صوف ، وأكثر ما يكون مصبوغا ليكون أبلغ في العلامة (كان عندي) وفيه رد على من قال تسكره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض ، ونقل بعض المالكية أن ما قلته الأرض مستحب على غيره ، وقال ابن حبيب منهم : يقلدها بما شاء .

- ٨١٢ - (عن علي) بن أبي طالب (رضي الله تعالى عنه قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتصدق بحلال البدن) بكسر الجيم - جمع جل بعضها ، وهو ما بوضع على ظهر الدابة (التي نحررت) بفتح النون والحاء وسكون الراء وضم القوية مسندا للتكلم ، أو بضم النون وكسر الحاء وفتح الراء وسكون القوية مبيا للمفعول وهو البدن (ويحلوها) بحرف الجر ، وفي نسخة إسقاطه ، وفيه استحباب تجليل البدن والتصدق بذلك الجبل ، واللفظ : أمرني بحجبل للوجوب والتبذير ، والمراد هنا الثاني ، ونقل القاضي عياض أن التجليل يكون بعد الإحصاء لئلا يتلطف بالدم ، وأن تفق الجلال عن الأستمة إن كانت قيمتها قليلة ، فإن كانت نفيسة لم تفق .

٨١٣ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِخَمْسِ بَقَيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ ، تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ زِيَادَةٌ : فَدُخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَعْمِ بَقَرٍ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَزْوَاجِهِ . »

٨١٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ كَانَ يَنْعَرُ فِي النَّحْرِ ، بِعَنِي مَنْعَرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

٨١٣ - (عن عائشة رضى الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) سنة عشر من الهجرة (الخمس بقين من ذى القعدة) بفتح القاف وكسر هاء - حتى بذلك لقدومهم فيه عن القتال ، وقولها المذكور واقع بعد انقضاء الشهر ، إذ لو قالته قبله لقالت يبقين (تقدم ، وفي هذه الرواية زيادة : فدخل علينا) بضم الدال وكسر الحاء مبنيًا للفعول (يوم النحر) منصوب على الظرفية أى في يوم النحر (بلعم بقير فقلت : ما هذا ؟ قالوا : نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه) أى البقر ، كما ثبت في رواية أخرى ، ونحر البقر جائز عند العلماء ، لكن الدخ بـ مستحب لقوله تعالى « إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » وظاهر استفهام عائشة عن اللحم أن ذبحه عليه الصلاة والسلام عن أزواجه كان بغير أمرهن ، وبذلك استدل البخارى على عدم اشتراط الإذن للزوج في التضحية ، وقال النووي : هذا محمول على أنه استأذنه لأن التضحية عن الغير لا يجوز إلا بإذنه ، قال في الفتح : إن الاستفهام المذكور لا يدل على عدم الإذن لاحتمال أن يكون تقدم عليها بذلك ، فيكون وقع منهم إذن لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل أن يكون هو الذى وقع الاستئذان فيه وأن يكون غيره فاستفهمت عنه عائشة لذلك .

٨١٤ - (عن) عبد الله (بن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه كان ينحر هديه في النحر) بفتح الميم وسكون النون وفتح الحاء المهملة - الموضع الذى ينحر فيه الإبل (يعنى منحر رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو عند الجرة الأولى التى تلى مسجد الحيف ، ومضى كلها منحر ، فليس في تخصيص ابن عمر بمنعره عليه الصلاة والسلام =

٨١٥ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ « أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا قَدْ أَنَاخَ بِدَنَّتِهِ
يَذْجُرُهَا ، فَقَالَ : ابْعَثْنَاهَا قِيَامًا مُعَيَّدَةً سُنَّةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

٨١٦ — عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « أَمَرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنْ أَقُومَ عَلَى الْبُذْنِ ، وَلَا أُعْطِيَ عَلَيْهَا شَيْئًا فِي حِزَارِهَا » .

== دالة على أنه من الناسك، لكنه كان شديد الاتباع لسنة، نعم في منعه عليه الصلاة
والسلام فضيلة على غيره .

٨١٥ — (وعنه رضى الله تعالى عنه أنه رأى رجلاً قد أناخ بدنته) أى بركها
حال كونه (ينعرجها) زاد أحمد بنى (قَالَ) أى ابن عمر لذلك الرجل : (ابعتها)
أى أثرها حال كونها (قياماً) مصدر بمعنى قائمة أى مقولة اليد اليسرى ، وبحث
بضمهم فى كونه حالاً بأن البعث إنما يكون قبل القيام فكيف يكون عاملاً فيه ؟ وأجيب
بأنه حال مقدرة فيجوز تأخيرها عن العامل ، كما فى قوله تعالى « وبشرناه بإسحاق
نبياً » أى ابعتها مقدراً قيامها وتضيدها ثم انعرجها ، وقيل : معنى ابعتها ، ألقها ، وعليه
قياماً منصوب على للصدرة (مقيدة) منصوب على الحال أيضاً ، وهى من الأحوال
الترادفة أو المتداخلة (سنة) منصوب بعامل محذوف أى فاعلاً أو مقتضياً بها سنة (سنة) محمد
صلى الله عليه وسلم (ويجوز الرفع بتقدير هو سنة محمد ، وقول الصحابي « من السنة
كذا » فى حكم الرفع .

٨١٦ — (عن على رضى الله تعالى عنه قال : أمرنى النبي صلى الله عليه وسلم أن
أقوم على البدن) التى أرسدها للهدى ، أى أتولى أمرها فى ذبحها وتفرقتها ، وكانت
عامة ، وعند مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نحر منها يده الشريفة ثلاثاً وستين بدنة ، ثم
أعطى عليها فصر ما بقى وأشركه فى هديه (ولا أعطى) بضم الهزرة أى الجزار (منها)
شيئاً فى (أجزرة) (جزارتها) بكسر الجيم اسم للفعل بمعنى عمل الجزار ، وجوز بضمهم
ضم الجيم ، ثم يجوز إعطاؤه منها صدقة إذا كان فقيراً واستوفى أجرته ، وعند مسلم
« أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنته ، وأن أصدق بالجمعها
وجلودها وأجلتها ، وأن لا أعطى الجزار منها ، وقال : نحن نطليه من عندنا » قال

٨١٧ — عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بُدْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مَيِّ ، فَرَخَّصَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : كُلُوا وَتَزَوَّدُوا ، فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا » .

٨١٨ — عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « حَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَبَّتِهِ » .

٨١٩ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« اللَّهُمَّ ارْحَمْ »

النوى : ومذهبنا أنه لا يجوز بيع جلد الهدى ولا الأنصية ولا شيء من أجزائها ، سواء كانا تطوعا أو واجبين ، لكن إن كان تطوعا فله الانتفاع بالجلد وغيره باللبس وغيره ، وبه قال مالك وأحمد ، انتهى .

٨١٧ — (عن جابر بن عبد الله) الأنصارى رضى الله تعالى عنهما (قال : كنا لا نأكل من لحوم بدننا) جمع بدنة (فوق ثلاث مئ) بإضافة ثلاث إلى مئ ، أى الأيام الثلاثة التى يقام بها مئ ، وهى الأيام للعدوات (فرخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كلوا وتزودوا ، فأكلنا وتزودنا) وهذا ناسخ للنهى الوارد فى حديث عند مسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نأكل من لحوم نسكنها بعد ثلاث » نعم يحرم على المالك الأكل مما جعله جزاء للصيد أو نذرة ، بل يجب التصديق بهما وهو قول مالك ورواية عن أحمد ، وزاد مالك إلا فدية الأذى ، وعن أحمد لا يؤكل إلا من هدى التطوع ولتمة والقران ، وهو قول الحنفية بناء على أن دم التطوع والقران دم نسك لا دم جيران .

٨١٨ — (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه) (قال : حلق رسول الله صلى الله عليه وسلم) رأسه (فى حبته) أى فى حبة الوداع لأجل التطل من الإحرام .
٨١٩ — (وعنه رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال)
أى فى حبة الوداع أو فى الحديبية أو فى اللوزعين جمعا بين الأحاديث : (اللهم ارحم

المُحَلِّقِينَ ، قَالُوا : وَلِلْقَصَّيرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ ، قَالُوا : وَلِلْقَصَّيرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : وَلِلْقَصَّيرِينَ .

٨٢٠ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « مِثْلُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : اغْفِرْ بَدَلَ ارْحَمْ ، قَالَهَا ثَلَاثًا ، قَالَ : وَلِلْقَصَّيرِينَ . »

المُحَلِّقِينَ ، قَالُوا) أى الصعابة ، قال الحافظ ابن حجر : ولم أتف في شيء من الطرق على الذى تولى السؤال فى ذلك بعد البحث الشديد ، اهـ . وفى رواية ابن سعد فى الطبقات فى غزوة الحديبية أن عثمان وأبا قتادة هما اللذان قصرا ولم يحلقا فى عام الحديبية قال البلقيني : فيحتمل أن يكونا هما اللذان قالا (والقصرين) أى قل وارحم للقصرين (يارسول الله ، قال) صلى الله عليه وسلم : (اللهم ارحم المحلقين ، قالوا) قل (و) ارحم (القصرين يارسول الله ، قال : و) ارحم (القصرين) بالعطف على محذوف ، ومثله يسمى بالعطف التلقيني كقوله تعالى « إني جاعلكم للناس إماما قال ومن ذريق » أى واجعل من ذريق إماما ، فمن متعلقة بمحذوف معطوف على المذكور ، وفى هذه الرواية الدعاء للمحلقين مرتين وعطف للقصرين عليه فى الثالثة ، وهى أصح الروايات عن مالك ، وفى رواية عنه الدعاء للمحلقين ثلاثا وقال فى الرابطة والقصرين كافى الرواية الآتية .

٨٢٠ — (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه مثل ذلك) أى الدعاء للمحلقين وطلب الدعاء للقصرين (إلا أنه قال اغفر بدل ارحم قالها ثلاثا) أى اغفر للمحلقين ثلاث مرات (وقال) فى الرابطة (وللقصرين) وفيه تفضيل المحلق للرجال على القصرين الذى هو أخذ أطراف الشعر ، كقوله تعالى « محلقين رؤسكم ومقصرين » إذ العرب تبدأ بالأهم والأفضل ، نعم إن أخطر قبل الحج فى وقتة لو حلق فيه جاهد يوم الشعر ولم يسود رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل ، أما النساء فالتقصير لهن أفضل لخديت أبي داود بإسناد حسن « ليس على النساء حلق إنما عليهن التقصير » فيكره لهن الحلق ؛ لما فيه من تشبههن بالرجال الذين عنه .

٨٢١ - عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « قَعَصْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِشْقَصٍ » .

٨٢٢ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ سَأَلَ رَجُلٌ : مَتَى أَرَمِي الْجَمَارَ ؟ قَالَ : إِذَا أَرَمْتُ إِمَامَكَ فَارْمِهِ ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ ، قَالَ : كُنَّا نَتَعَيَّنُ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا » .

٨٢١ - (عن معاوية) بن أبي سفيان (رضى الله تعالى عنه قال : قعصت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أخذت من شعر رأسه (بمشقص) بيم مكسورة فشين معجمة ساكنة قفاف مفتوحة فصاد مهملة - نصل عريض ، وقال القزار : نصل عريض يرمى به الوحش ، وقال صاحب المحكم : هو الطويل من النصال وليس بعريض ، زاد مسلم « وهو على اللروة » وهو يعين كونه فى عمرة ، ويحتمل أن يكون فى عمرة القضية أو الجعرانة ، ورجح النووى الثانى ، وصوبه الحب الطبرى وابن القيم ، وتعبه فى فتح البارى بأنه جاء أنه خلق فى الجعرانة ، ولا يقال إن ذلك كان فى حجة الوداع ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحل حتى بلغ الهدى محله ، فكيف يقصر عنه عند اللروة ؟ .

٨٢٢ - (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه سأله رجل) اسمه وبرة بالواو والوحدة والراء للفتوحات ابن عبد الرحمن (متى أرمى) الجمار أيام التشريق غير يوم النحر (قال : إذا رمى إمامك) يعنى أمير الحج (فارمه) بهاء ساكنة للوصل وهمزة وصل أيضاً (فأعاد عليه) أى الرجل (للمسألة) وفى رواية فقلت له أرايت إن أرمى إمامى ، أى الرمى (قال) أى ابن عمر محبياً له (كنا نتعين) بوزن نتعل من الحين وهو الزمان ، أى نراقب الوقت (فإذا زالت الشمس رمينا) أى الجمار الثلاث فى أيام التشريق ، وكان ابن عمر يخاف على السائل أن يخالف الأمير فيحصل له منه ضرر ، فلما أعاد عليه المسألة لم يسمه السكتان فأغله بما كانوا يفعلونه فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويشترط أن يبدأ بالجرة الأولى ، وهى التى تلى مسجد الحيف ، ثم الوسطى ، ثم حجرة العقبة ، للاتباع رواه البخارى ، فلا يحتد يرمى الثانية قبل تمام

٨٢٣ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ « أَنَّهُ رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا ، فَقَالَ : وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

٨٢٤ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَبَنَى عَنْ يَمِينِهِ ، وَرَمَى بِسَبْعٍ ، وَقَالَ : هَكَذَا رَمَى الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

الأولى ، ولا بالثالثة قبل تمام الأولين ، وقال الحنفية بسقوط الترتيب ، فلو بدأ بحجرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالتي تلى مسجد الحيف جاز ، لأن كل حجرة قرينة بنفسها فلا يكون بعضها تابعا للآخر .

٨٢٣ — (عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله تعالى عنه أنه رمى) أى إلى حجرة العقبة (من بطن الوادى) ف تكون مكة عن يساره وعرفة عن يمينه ، ويكون مستقبل الجمرة ، وعند الترمذى لما أتى عبد الله حجرة العقبة استبطن الوادى (قيل له إن ناسا يرمونها) أى حجرة العقبة يوم النحر (من فوقها) بأن يسمدوا على الجبل ويرموا (فقال) أى ابن مسعود : (والذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه وسلم) بفتح الليم اسم مكان من قام يقوم ، أى هذا موضع قيام النبي صلى الله عليه وسلم ، وخص سورة البقرة لأن معظم للناسك مذكور فيها خصوصا ما يتعلق بوقت الرمي ، وهو قوله تعالى « واذكروا الله في أيام معدودات » وهذا من باب التلخيص ، فكأنه قال من هنا رمى الذى أنزلت عليه أمور للناسك وأخذ عنه أحكامها فهو أولى وأحق بالاتباع عن رمى الجمرة من فوقها ، وقد اتفقوا على أنه من حيث رماها حاز ، سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من أسفلها أو وسطها ، والاختلاف إنما هو في الأفضل .

٨٢٤ — (وعنه رضى الله تعالى عنه أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى) وهى حجرة العقبة (جعل البيت عن يساره وبنى عن يمينه) ولمستقبل الجمرة (ورمى) إليها (بسبع) من الحصىات ، فلا تجزئ ببيت ولا خمس على الراجع ، وجميع رمى سبعون

٨٢٥ — عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّكَ كَانَ يَرْمِي الْجُمُرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يُسْهَلَ ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَيَقُومُ طَوِيلًا ، وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى ، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّمَالِ فَيَسْتَهِلُّ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَيَقُومُ طَوِيلًا ، ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ

حصاة : سبع لرى يوم النحر إلى جمره العقبة ، ولكل يوم من أيام التشريق إحدى وعشرون لكل جمره سبع ، فإن عجل في اليوم الثاني قبل اللرب سقط رمى اليوم الثالث ، وهو إحدى وعشرون حصاة ، ولا دم عليه ولا إثم ، فيطرحها ، وما يفعله الناس من دفنها لا أصل له ، وعن أحمد أن حصى الرى ستون لكل جمره ستة ، وهذه أيضاً خمسون لكل جمره خمسة ، وإذا ترك رمى يوم أو يومين عمداً أو سهواً تداركه في باقى أيام التشريق أداء على الراجح ، ويجوز تقديمه على الزوال ، ويرتب بينه وبين رمى يوم التدارك ، فإن لم يتداركه فزومه في ترك حصاة مد وفي حصاتين مدان وفي ثلاثة دم .

٨٢٥ — (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه كان يرمى الجمره الدنيا) بضم الدال وكسرهما أى القرية إلى جهة مسجد الحيف (بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة) من السبع ، وإثر بكسر الهمزة وسكون اللثمة أى عقب كل حصاة (ثم يتقدم) عنها (حتى يسهل) بضم الياء أى ينزل إلى السهل من بطن الوادى بحيث لا يصيبه للتطاير من الحصى الذى يرمى به (فيقوم) حال كونه (مستقبل القبلة) مستدير الجمره (فيقوم طويلاً) أى قياماً طويلاً (ثم يدعو) أى بقدر سورة البقرة كما فى البهقى مع حضور قلبه وخشوع جوارحه (ويرفع يديه) أى فى الدعاء (ثم يرمى) الجمره الوسطى (ثم يأخذ) عنها (ذات الشمال) بكسر الشين للجمعة أى يمشى إلى جهة شماله (فيستهل) بفتح التثنية وسكون السين للهمة ومثناة فوقية مفتوحة وكسر الهاء وتخفيف اللام — أى ينزل إلى السهل من بطن الوادى كما فعل فى الأولى ، وفى نسخة « فيسهل » بضم التثنية وإسقاط الفوقية (ويقوم) حال كونه (مستقبل القبلة) فى مكان لا يصيبه الرى (فيقوم) بالقاء وفى نسخة ويقوم قياماً (ويدعو ويرفع يديه

وَيَقُومُ طَوِيلًا ، ثُمَّ يَرْمِي بِحِجْرَةٍ ذَاتِ الثَّمَعَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ،
وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَقُولُ : هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْعُلُهُ .

٨٢٦ — عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونُوا
آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ » .

ويقوم طويلاً ثم يرمي بحجرة ذات الثعبة (من بطن
الوادي ولا يقف عندها) للدعاء ، بالرفع والجزم على النبي (ثم ينصرف) أي عقب
رمياً (ويقول) أي ابن عمر ، وفي نسخة فيقول (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقعله) أي جميع ما ذكر .

٨٢٦ — (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، قال : أمر الناس) بضم المعزة
مبلياً للمفعول والناس بالرفع نائب الفاعل ، أي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
الناس أمر وجوب على الراجح ، وقيل : أمر ندب ، إذا أرادوا السفر (أن يكون آخر
عهدهم) طواف الوداع (بالبيت) برفع آخر اسم كان ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
خبرها ، وروى بنصب آخر على أنه خبرها ، وفي مسلم « كان الناس ينصرفون في كل
وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفترون أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت »
أي الطواف به كما رواه أبو داود (إلا أنه خفف عن الحائض) فلم يجب عليها وإن
طهرت خارج مكة ولو في الحرم ، واستئيد الوجوب على غيرها من الأمر للؤكد
والتعبير في حق الحائض بالتخفيف ، والتخفيف لا يكون إلا من أمر مؤكد ، فلا
وداع على مرید الإقامة ، وإن أراد السفر بعده قاله الإمام ، ولا على مرید السفر قبل
فراغ الأعمال ، ولا على المقيم بمكة الخارج للتنعيم ومحوه ، لأنه صلى الله عليه وسلم أمر
عبد الرحمن أبا عائشة بأن يجمعها من التنعيم ولم يأمرها بوداع ، ولو أراد الرجوع
إلى بلده من مئ ثم طواف الوداع ، فإن لم يطف لزمه دم ، فإن عادله قبل مسافة
القصر وظاف سقط عنه الدم .

٨٢٧ — عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمَحْضَبِ ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ قَطَافَ بِهِ . »

٨٢٨ — عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « رُخِصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَنْفِرَ إِذَا أَفَاضَتْ ، قَالَ : وَسَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : إِنَّمَا لَا تَنْفِرُ ، ثُمَّ تَمِمْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخِصَ لَهُنَّ . »

٨٢٩ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « لَيْسَ التَّحْصِيبُ

٨٢٧ — (عن أنس رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء) أى بعد أن روى الجمار ونفر من منى (ثم رقد رقدة بالمحصب) متعلق بقوله صلى وقوله رقد ثم عطف عليه قوله (ثم ركب إلى البيت قطاف به) طواف الوداع ، وقوله « صلى الظهر » لا ينافي أنه عليه الصلاة والسلام لم يرم إلا بعد الزوال لأنه روى فنفر فنزل المحصب فعلى به الظهر .

٨٢٨ — (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : رخص) بضم الراء مبنيًا للمفعول ، وللتأني « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم » (للحائض أن تنفر) بكسر الفاء (إذا أفاضت) أى طافت طواف الإفاضة قبل أن تحيض (قال) أى الراوى عن ابن عباس : (وسمعت ابن عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما (يقول : إنها لا تنفر) أى حتى تطهر وتطوف للوداع (ثم سمعته) أى ابن عمر (يقول بعد) بضم الـال أى بعد أن قاله لا تنفر (إن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لمن) أى للحائض فى ترك طواف الوداع بعد أن طفت طواف الإفاضة ، وهذا من مراسيل الصحابة لأن ابن عمر لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، بل من عائشة .

٨٢٩ — (وعنه رضي الله تعالى عنه قال : ليس التحصيب) أى النزول فى

بَشَىءٌ، إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٨٣٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَقْبَلَ بَاتَ بِذِي طَوًى ، حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ ، وَإِذَا نَفَرَ مَرَّ بِذِي طَوًى وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُصْبِحَ ، وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ » .

المصعب وهو الأبطح (بشىء) أى من أمر للناسك الذى يلزم فعله (إنما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى للاستراحة بعد الزوال ، فصلى فيه العصرين وللفريين وبات فيه ليلة الرابع عشر ، لكن لما نزل به عليه الصلاة والسلام كان النزول به مستحباً اتباعاً له لتقريره على ذلك ، وقد فعله الخلفاء بعده ، رواه مسلم عن ابن عمر بلفظ « كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ينزلون الأبطح » قال نافع : وقد حسب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده ، وهذا مذهب الشافعية والناكبة والجمهور .

٨٣٠ - (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه كان إذا أقبل) أى من المدينة إلى مكة (بات بذي طوى ، حتى إذا أصبح دخل) أى مكة (وإذا فر) أى من منى (مر بذي طوى) وفى نسخة من ذى طوى (وبات بها حتى يصبح ، وكان يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك) وهذا ليس من مناسك الحج كما مر ، وإنما يؤخذ منه إما كن نزوله صلى الله عليه وسلم ليتأذى الناس به فيها إذ لا يخفى شيء من أفعاله من حكمة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ الْعُمْرَةِ

٨٣١ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ، وَالْحَجُّ لَأَبْرُورٍ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ » .

أَبْوَابُ الْعُمْرَةِ

بضم العين مع ضم الليم وإسكانها ، وفتح العين وإسكان الليم ، وهي في اللغة : الزيارة ، وقيل : القصد إلى مكان عامر ، وفي الشرع : قصد الكعبة للنسك بشروط مخصوصة ، وهي واجبة كالحج عند الشافعية والحنابلة لاقتراحها به في قوله تعالى « وَأَعْمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » وللشهور عند المالكية أنها تطوع ، وهو قول الحنفية لحديث « بَنَى الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ ، فَذَكَرَ الْحَجَّ دُونَ الْعُمْرَةِ » وأجابوا عن ثبوتها في رواية الدارقطني بأنها شاذة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٣١ — (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ) أى معها كقوله تعالى « مَنْ أَنْصَادَى إِلَى اللَّهِ » (كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا) من الذنوب الصغائر ، وظاهره أن العمرة الأولى هي للكفارة لأنها التي وقع الخبر عنها أنها تكفر ، ولكن الظاهر من جهة المعنى أن العمرة الثانية هي التي تكفر ما قبلها إلى العمرة السابقة ، فإن التكفير قبل وقوع الذنب خلاف الظاهر ، واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن اجتناب الكبائر مكفر فماذا تكفر العمرة ، وأجيب بأن تكفير العمرة مقيد بزمنها ، وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد ، فتغايروا من هذا المعنى (والحج للبرور) أى الذى لا يخالطه إثم ، أو المتقبل الذى لا رياء فيه ولا سمعة ولا رث ولا فسوق (ليس له جزاء إلا الجنة) فلا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه ، وفي الترمذى من حديث عبد الله بن مسعود قال :

٨٣٢ — عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصُّمَةِ قَبْلَ الْحَجِّ ، فَقَالَ : لَا بَأْسَ ، وَقَالَ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ » .

٨٣٣ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : أَرْبَعًا إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ ، قَالَ السَّائِلُ : فَقُلْتُ لِمَ اثْنَتَانِ ؟ قَالَ : مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَتْ : مَا يَقُولُ ؟ قَالَ : يَقُولُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ ، قَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مَا اعْتَمَرَ عُمَرَةً إِلَّا وَهُوَ شَاكِدُهُ ،

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تابوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة ، وليس للعجوة البرورة ثواب إلا الجنة » .
٨٣٢ — (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه سئل عن العمرة قبل الحج ، فقال : لا بأس) أى بالاعتار قبل الحج (وقال) أى ابن عمر : (اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج) .

٨٣٣ — (وعنه رضى الله تعالى عنه أنه قيل له : كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أربع) بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، أى عمره أربع ، وفى نسخة « أربعا » بالنصب ، أى اعتمر أربعا ، ويجوز أن يكون رسم بلا ألف على لغة ربيعة الذين يقولون على المنسوب بالسكون (إحداهن) أى العمرات كانت (فى) شهر (رجب) بالتثنية (قال) أى السائل : (قلت لعائشة) منكر آ قول ابن عمر : (ألا تسمعين ما قال أبو عبد الرحمن) كنية عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمرات) يسكون اللام وفتحها وضما (إحداهن فى) شهر (رجب ، قالت) أى عائشة : (يرحم الله أبا عبد الرحمن) أى ابن عمر (ما اعتمر) أى النبي صلى الله عليه وسلم (عمرة إلا وهو) أى ابن عمر (شاهده) أى حاضر معه

وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ .

٨٣٤ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ : كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : أَرْبَعًا ، عُمْرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ صَدَّهُ لِلشَّرِكُونَ ، وَعُمْرَةَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ صَالَحَهُمْ ، وَعُمْرَةَ الْجُمُرَانَةِ إِذْ قَسَمَ غَنِيمَةً أَرَاهُ حَتِّينَ ،

(وما اعتمر) أى النبي صلى الله عليه وسلم (فى) شهر (رجب قط) قالت ذلك بمبالغة فى نسبته إلى التسيان ، ولم تنسب عليه إلا قوله إحداهن فى رجب ، وزاد مسلم وابن عمر يسمع لما قال لا ، ولا قال نعم ، فسكت ، قال النووي : سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه كان أشبهه عليه أو نسي أو شك اه ، وبهذا يجاب عما استشكل من تخديم قول عائشة الثانى على قول ابن عمر المثلث وهو خلاف القاعدة للقررة .

٨٣٤ - (عن أنس) أى ابن مالك (رضى الله تعالى عنه أنه سئل) أى سأله سائل وهو قتادة بن دعامة (كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أربعاً) بالنصب أى اعتمر أربع عمر ، وفى نسخة بالرفع ، أى الذى اعتمره أربع (عمرة) بالنصب والرفع : بدل مما قبله (الحديبية) بتخفيف الياء على الفصح (فى ذى القعدة) سنة ست (حيث صده الشركون) بالحديبية ، فنحر الهدى بها وحلق هو وأصحابه ورجع إلى المدينة (وعمره) بالنصب والرفع : عطفا على ما قبله (من العام المقبل فى ذى القعدة حيث صالحهم) أى للشركين ، وهم قريش ، وهى عمرة القضاء بمعنى القضية ، سميت بذلك لأنه صلى الله عليه وسلم قاضى قريشاً فيها ، لا أنها وقت قضاء عن العمرة التى صدها ، إذ لو كان كذلك لكانت عمرة واحدة ، وهذا مذهب الشافعية والمالكية القائلين بعدم وجوب القضاء على المحصر ، وقال الحنفية : هى قضاء عنها بناء على وجوب القضاء عليه (وعمرة) بالنصب والرفع كما مر (الجمرانة) بكسر الجيم وسكون الميم للهمزة وتخفيف الراء ، أو بكسر العين وتشديد الراء - وهو ما بين الطائف ومكة (إذ) أى حين (قسم غنيمة حنين) وهو واد بينه وبين مكة ثلاثة أميال ، وكانت فى سنة ثمان ، وهى سنة غزوة الفتح ، ودخل عليه الصلاة والسلام بهذه العمرة إلى مكة ليلاً ، وخرج

قُلْتُ : كَمْ حَجٍّ ؟ قَالَ : وَاحِدَةً .

وَفِي رِوَايَةٍ : « أَنَّهُ قَالَ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ رَدُّوهُ ، وَمِنْ الْقَابِلِ عُمَرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَعُمَرَةَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعُمَرَةَ مَعَ حَبَّجِهِ » .

٨٣٥ — عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ مَرَّتَيْنِ .

منها ليلا إلى الجمرانة فبات بها ، فلما أصبح و زالت الشمس خرج في بطن سرف حق جامع الطريق ، ومن ثم خفيت هذه العمرة على كثير من الناس ، قال الزاوي : (قلت) لأنس (كم حج) صلى الله عليه وسلم ؟ (قال) أى أنس : (حج) واحدة (وسقط من هذه الرواية العمرة الرابعة ، ولذا أتى بالرواية الثابت ذكرها فيها فقال :

(وفي رواية أنه قال : اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث رده) أى الشركون بالحديبية (و) اعتمر (من) العام (القابل عمرة الحديبية) وهى عمرة القضاء (و) اعتمر (عمرة في ذى القعدة) وهى عمرة الجمرانة (و) اعتمر (عمرة) وهى الرابعة (مع حجته) .

وهذا يدل على أنه كان قارنا أى فى الانتهاء ، فلا ينافى ما روى عن عائشة أنه كان مفردا ، لأن ذلك فى الابتداء ، فإنه أحرم أولا بالحج ثم أدخل عليه العمرة بالتحقيق ، ومن ثم اختلف فى عدد عمره فبنى قال « أربعة » فهذا وجهه ، ومن قال « ثلاثا » أسقط الأخيرة لضعفها فى الحج ، ومن قال « اعتمر عمرتين » أسقط عمرة الحديبية لكونهم صلوا عنها ، وأسقط الأخيرة لما ذكر ، وأثبت عمرة القضية والجمرانة ، وهما المرادتان بقوله .

٨٣٥ — (عن البراء بن عازب رضى الله تعالى عنهما ، قال : اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم فى ذى القعدة قبل أن يحج) أى حجة الوداع (مرتين) وهذا لا يدل على نفي ما زاد لأن العدد لا مفهوم له ، وقيل : لم يعد الحديبية لكونها لم تتم ، ولا التى مع

٨٣٦ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يُرْدِفَ عَائِشَةَ وَيُعْمِرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ ، وَأَنْ سُرَاقَةَ بِنَ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّقْبَةِ وَهُوَ بِرَمِيهَا ، فَقَالَ : أَلَكُمُ هَذِهِ خَاصَّةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ لِلْأَبْدِ . »

حجته لأنها دخلت في أفعال الحج كما مر ، وكلهن أى الأربعة في ذى القعدة في أربعة أعوام على ما هو الحق كما ثبت عن عائشة وابن عباس رضى الله تعالى عنهم ، ولفظه « لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ذى القعدة » ولا ينافيه كون عمرته التى مع حجته في ذى الحجة لأن مبدأها كان في ذى القعدة ، لأنهم خرجوا لحجس بقين من ذى القعدة كما في الصحيحين ، وكان إحرامه بها في وادى المقيق قبل أن يدخل ذو الحجة ، وقبلها كان في ذى الحجة ، فصح طريقا الإثبات والنفي ، وروى أنه اعتمر عمره في رمضان وأخرى في شوال وأخرى في رجب ، لكن بطرق واهية ، فالعمل عليه الثابت ماذكر .

٨٣٦ - (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) الصديق (رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يردف) أخته (عائشة ويعمرها من التنعيم) عمرة مندوبة بعد الحج تطييبا لقلها (وأن سراقا بن مالك بن جشم) بضم الجيم والشين للمعجمة بينهما عين مهجلة ساكنة ، وسراقا بضم السين المهملة وتخفيف الراء وبالقفاف السكتاني للدجلى (لقي النبي صلى الله عليه وسلم بالتقبة) أى عقبه منى (وهو رميها) جملة حالية ، أى وهو صلى الله عليه وسلم يرمى جمرة التقبة (فقال) أى سراقا : (ألكم هذه) الفعلة وحى فسخ الحج إلى العمرة أو القران أو العمرة في أشهر الحج (خاصة يا رسول الله) أى هى مخصوصة بكم في هذه السنة ، أو لكم ولغيركم أبدا (قال) عليه الصلاة والسلام مجيباً له : (لا ، بل للأبد) وعند مسلم « فقام سراقا فقال : يا رسول الله ألعائنا هذا أم للأبد ؟ فشبك أصابعه واحدة في أخرى وقال : دخلت العمرة في الحج ، مرتين ، لا بل للأبد أبدا » ومعناه كما قال النووي عند الجمهور : أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إبطالا لما كان عليه أهل الجاهلية ، وقيل : معناه جواز فسخ الحج إلى العمرة ، قال : وهو ضعيف ، وتعقب بأن سياق السؤال يقوى

٨٣٧ — حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا فِي الْحُجِّ ، تَكَرَّرَ كَثِيرًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِتَمَامِهِ .

٨٣٨ — وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا فِي الْعُمْرَةِ : وَلَسَكِنَّهَا عَلَى قَدَرٍ نَفَقَتِكَ ، أَوْ نَصَبِكَ » .

هذا التأويل ، بل السؤال وقع عن الفسخ ، وهذا مذهب الحنابلة ، ومذهب الأئمة الثلاثة وجهاء العلماء من السلف والخلف أن الفسخ خاص بهم في تلك السنة كما مر .

٨٣٧ — (حديث عائشة رضي الله تعالى عنها) الوارد (في الحج) وهو أن بعض الصعابة أهل بعرة ، وبعضهم أهل بحجة ، وأهلّت هي بعرة ثم حاضت ، فأمرها صلى الله عليه وسلم بترك العمرة ، ثم لما كانت ليلة الحصة أرسل معها أخاها عبد الرحمن إلى التنعيم فاعتمرت منه (تكرر كثيرا ، وقد تقدم بتامه) أي فلا حاجة إلى إعادته .

٨٣٨ — (وعنها في رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحافى العمرة) أي غائبا التي أرادت أن تأتي بها مفردة فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تذهب مع أخيها للاعتار من التنعيم ويطنظرها بالأبطح وهو المحصب (ولكنها) أي عمرتك (على قدر نفقتك أو) لشك أو للتنوع (نصبك) أي تبك لما في إتيانك المال في الطاعات من الفضل وقع النفس عن شهواتها من اللشقة ، وقد وعد الله الصابرين أن يوفيه أجراً غير حساب ، فالعبادات الثقيلة أكثر فضلا من الخفيفة بالنسبة لذات العبادة ، وقد تسكون الخفيفة أكثر من الثقيلة لأمر عارض ، إما بالنسبة للزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليل من رمضان غيرها ، أو للسكان كصلاة ركعتين بالمسجد الحرام بالنسبة لركعتين في غيره .

ويؤخذ من ذلك أن الإحرام من المكان البعيد أكثر فضلا من المكان القريب ، وإنما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بالاعتار من التنعيم مع قربها عن غيره لفريق الوقت عن الرحيل كما مر .

٨٣٩ — عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّهُمَا كَانَتْ كَلِمًا مَرَّتْ بِالْحَبِشُونَ يَقُولُ : صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ، لَقَدْ نَزَلْنَا مَعَهُ هَهُنَا ، وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ خِيفَاءٌ قَلِيلٌ ظَهَرْنَا ، قَلِيلَةٌ أَزْوَادُنَا ، فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأَخِي عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ ، فَلَمَّا مَسَحْنَا الْبَيْتَ أَحَلَلْنَا ثُمَّ أَهْلَلْنَا مِنْ الْعَتَمَةِ بِالْحَجِّ » .

٨٣٩ — (عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما أنها كانت كلما مرت بالحبشون) بفتح الحاء للمهجة وضم الجيم وسكون الواو آخره نون — جبل بالملاة مقبرة أهل مكة على يسار الداخل إلى مكة وبين الخارج منها إلى منى ، ولعله الجبل الذي يقال فيه قبر ابن عمر ، أو الجبل للقابل له الذي بينهما الشعب المعروف بشعب الطاريت ، وقيل : الحبشون الثنية التي يهبط منها إلى مقبرة الملاة (تقول : صلى الله على رسوله محمد) وفي نسخة صلى الله على محمد (لقد نزلنا معه ههنا ونحن يومئذ خيفاء) بكسر الحاء المعجمة جمع خفيف ، ولمسلم خيفاء الحقائق جمع حقيقة بفتح الميم والمهمل وبالقف والموحدة ما احتجب الراكب خلفه من حوائجه في موضع الرديف (قليل ظهرنا) أى مرأكبنا (قليلة أزوادنا ، فاعتمرت أنا وأختي عائشة) أى بعد أن فسحنا الحج إلى العمرة (والزبير) بن العوام (وفلان وفلان) قال الحافظ ابن حجر : لم أقف على تعيينهما ، وكأنها تمت بعض من عرقته من لم يسق الهدى (فلما مسحنا البيت) أى مسحنا بركنه ، وكنت بذلك عن الطواف إذ هو من لوازم المسح عليه عادة ، ومرادها غير عائشة لأنها كانت حائضا (أحللنا) أى بعد السعى ، لما ورد أنهم طافوا مع النبي صلى الله عليه وسلم وسعوا في حجة الوداع ، فلا دليل فيه لمن لم يوجب السعى ، ولم تذكر الحلق أو التقصير ، فاستدل به على أنه استباحة محظور ، وأجيب بأن عدم ذكره هنا لا يلزم منه ترك فعله ، فإن القصة واحدة ، وقد ثبت الأمر به في عدة أحاديث ، وهذا كقولهم : لما زنى فلان رجم فإن التقدير لما أحسن وزنى رجم فإن قلت : في مسلم وكان مع الزبير هدى فلم يخل ، وهو مغاير لما هنا لذكرها الزبير مع من أحل ، أجاب النووي بأن إحرام الزبير بالعمرة وتحمله منها كان في غير حجة الوداع (ثم أهللنا من العتمة بالحج) .

٨٤٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَتَلَ مِنْ غَزْوٍ ، أَوْ حَجٍّ ، أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَسْكِيرَاتٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » .

٨٤٠ - (عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قتل (أي رجع (من غزو أو حج أو عمرة يكبر) الله تعالى (على كل شرف) بفتحين مكان عال (من الأرض ثلاث تسكيرات ، ثم يقول : لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير) قال القرطبي في تنقيب التفسير ياتلhil إشارة إلى أنه للنبرد بإجماع جميع اللوجودات وأنه للمبود في جميع الأماكن (آيبون) بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، أي نحن آيبون ، جمع آيب أي راجع وزنه ومعناه ، أي راجعون إلى الله ، وليس للراد الإخبار بمحض الرجوع فإنه تحصل الحاصل ، بل الرجوع في حال مخصوصة وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالأوصاف المذكورة (تائبون) من التوبة وهو الرجوع عما هو مذموم شرعا إلى ما هو محمود شرعا ، وفيه إشارة إلى التخصير في العبادة ، وقاله صلى الله عليه وسلم على سبيل التواضع أو تلبسهم بآيبتهم (عابدون ساجدون لربنا حامدون) كلها بالرفع بتقدير نحن ، والجار والمجرور متعلق بساجدون أو بسائر الصفات على طريق التنازع (صدق الله وعده) أي قبا وعد به من إظهار دينه بقوله تعالى « وعدكم الله مقام كثيرة » وقوله « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليسخلفنهم في الأرض - الآية » وهذا في النزو ، ومناميته في الحج قوله تعالى « لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين » (ونصر عبده) محمدا صلى الله عليه وسلم (وهزم الأحزاب) أي يوم الأحزاب أو أحزاب الكفر في جميع الأيام وللواطين (وحده) أي من غير فصل أحسن آدميين ، وبمحمل أن يكون خبرا بمعنى الدعاء ، أي اللهم اهزم الأحزاب ، والأول أظهر ، وظاهر قوله من غزو أو حج أو عمرة اختصاصه بها ، والذي عليه الجمهور أنه يشرع

٨٤١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَهُ أَغْيَلَةُ بْنُ عَبْدِ الْعَلِيِّ ، فَحَمَلَ وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَآخَرَ خَلْفَهُ . »

٨٤٢ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

في كل سفر طاعة كطلب علم ، وقيل : يتعدى إلى اللباس والمصيبة أيضاً ليحصل الثواب للمسافر فيها ، وتعقب بأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع للسافر في مباح أو مصيبة من الإكثار من ذكر الله تعالى ، وإنما الزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص ، فخصه قوم به كما يختص الله ذكر المأثور عقب الأذان والصلاة .

٨٤١ - (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة) أى في الفتح (استقبله أغيلة) بضم الهمزة وفتح الغين الجمجمة تصغير أغيلة جمع غلام أى صبيان (بنى عبد المطلب) أضيفوا إليه لأنهم من ذريته (فحمل) عليه الصلاة والسلام (واحدا) منهم (بين يديه) هو عبد الله بن جعفر بن أبى طالب بن عبد المطلب (وآخر خلفه) هو قثم بن العباس بن عبد المطلب .

ويؤخذ من ذلك طلب تلقى القادم للحج ، وتلك العادة جارية إلى الآن يلتقى المهاجرون وأهل مكة القادمين من الركبان ، ويقاس على ذلك تلقى القادمين من حج أو غيره بكهاد وسفر غير مصيبة تأنيساً لهم وتطيباً لقلوبهم ، وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن جعفر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر تلقى بصبيان أهل بيته ، وإنه قدم من سفر ، فسبق بي إليه ، فحملني بين يديه ، ثم جرى بأحد بنى فاطمة فأردفه خلفه ، فدخلنا المدينة ثلاثة على دابته ، وفي للسند وصحيح الحاكم عن عائشة قالت : أتينا من مكة في حج أو عمرة فلتقانا غلمان من الأنصار كانوا يتلقون أهلهم إذا قدموا ، وعن ابن عباس : لو يعلم المقيمون ما للحجاج عليهم من الحق لأتوهم حين يقدمون حتى يقبلوا وراحتهم لأنهم وقد الله في جميع الناس ، ما للمقطوع حيلة سوى التعلق بأذيال الواصلين .

٨٤٢ - (عن أنس رضي الله تعالى عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم

لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ، كَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا غُدُوَّةً أَوْ عَشِيَّةً .

٨٤٣ — عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ كَيْلًا . »

٨٤٤ — عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَأَبْصَرَ دَرَجَاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ نَاقَتَهُ، وَإِنْ كَانَتْ دَابَّةً حَرَّكَهَا . »

لا يطرق أهله (يضم الراء - من الطروق ولا يكون إلا ليلاً ، قيل : أصل الطروق من الطرق وهو الدق ، وسمى الآتي بالليل طارفاً لحاحته إلى دق الباب ، أى لا يأتهم ليلاً إذا أتى من سفره (كان لا يدخل إلا غدوة أو عشية) .

٨٤٣ — عن جابر رضى الله تعالى عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل (أى السافر) أهله ليلاً (بالنصب على الظرفية ، وهو تأكيد لما علم من أن الطروق لا يكون إلا ليلاً ، أو على لغة من قال إنه يستعمل في النهار أيضاً ، حكاه ابن فارس ، وإنما نهى عن ذلك لئلا يرى من أهله ما يكره إطلاعه عليه فيكون سبباً في بعضها وفرادها ، فنهى صلى الله عليه وسلم على ما تقدم به الألفاظ وتأكيد به المحبة . فينبغي أن يجتنب مباشرة أهله في حال البذانة وعدم النظافة وأن لا يتعرض لرؤية عورة يكرهها منها .

٨٤٤ — (عن أنس رضى الله تعالى عنه أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر فأبصر دوحات المدينة) بواو ساكنة بعدها مهملة أى شجرها العظام ، وفي رواية درجات بفتح الدال والراء والجيم أى طرقها المرتفعة ، وفي أخرى جذرات يضم الجيم والدال بعدها راء وآخره تاء مثناة : جمع جدر بضمتهن جمع جدار ، وفي أخرى جذران يسكون الدال وآخره نون جمع جدار (أو صنع ناقته) بفتح المعزة والضاد للمعجة والعين للمهجة ، أى حملها على السير السريع (وإن كانت) أى مركوبته (دابة) وهى أعم من الناقة (حركها) جواب إن .

وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ : « مِنْ حُبِّهَا » .

٨٤٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَنَوْمَهُ ، فَإِذَا قَضَى نَهْمَتَهُ قَلِيَ مَجَلُّهُ إِلَى أَهْلِهِ » .

(وزاد في رواية من حبها) الجار والمجرور متعلق بقوله حركة أى حرك دابته بسبب حبه للدينة .

٨٤٥ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) . أنه (قال : السفر قطعة من العذاب) أى جزء منه بسبب الألم الناشئ عن المشقة فيه من الركوب والنزول ، ولما فيه من ترك للمألوف كما أشار إليه بقوله (يمنع أحدهم طعامه وشرايه ونومه) ينصب الأربعة لأن منع يتعدى للمفعولين الأول أحدهم والثاني طعامه وما عطف عليه ، والجملة استثنائية وحى فى الحقيقة جواب عما يقال : لم كان السفر قطعة من العذاب ، وللمراد أنه يمنع كمال لذة المذكورات ، أو المراد أنه يمنعها فى الوقت الذى يريده لاشتغاله بمسيره عنها ، وفى حديث أبي سعيد المقبرى « السفر قطعة من العذاب لأن الرجل يشتغل فيه عن صلاته وصيامه » أى لأنه يلبس عن تبعه التكاسل عن النوافل من الصلاة والصيام غالباً ، ولما جلس إمام الحرمين موضع أبيه سئل : لم كان السفر قطعة من العذاب ؟ فأجاب على الفور بقوله : لأن فيه فراق الأحباب ، ولا يحارض ذلك حديث ابن عباس وابن عمر رضى الله تعالى عنهم مرفوعاً « سافروا تنموا » وفى رواية « ترزقوا » وروى « سافروا تصموا » لأنه لا يلزم من الصمة بالسفر - لما فيمن الرياضة والضيعة والرزق - أن لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة (فإذا قضى) أى المسافر (نهيمته) يفتح النون وسكون الهاء - أى رغبته وشهوته وحاجته (فليجمل) أى فى الرجوع (إلى أهله) زاد فى حديث عائشة عند الحاكم « فإنه أعظم لأجره » قال ابن عبد البر : زاد فيه بعض الضعفاء عن مالك : وليتخذ لأهله هديه وإن لم يجد إلا حجراً ، يعنى حجر الزناد قال : وهذه زيادة منكورة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ الْمُحْصِرِ

٨٤٦ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : « قَدْ أَحْصَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ ، وَجَامَعَ نِسَاءَهُ ، وَنَحَرَ هَذِيهٗ ، حَتَّى اعْتَمَرَ عَامًا قَابِلًا » .

أَبْوَابُ الْمُحْصِرِ

بضم الميم وسكون الحاء وفتح الصاد المهملتين آخره راء - أى المنوع من الوقوف
بجرفة ، أو الطواف بالبيت كالتمتع بالمنوع منه ، يقال حصره العدو وأحصره إذا
حبسه ومنعه ، قال الله تعالى « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ لِمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » ، فلا إحصار إلا
بالعدو ، لأن الآية وردت لبيان حكم إحصاره عليه الصلاة والسلام وأصحابه وكان بالعدو .
وكذا قال الشافعى ومالك وأحمد ، وقال الحنفية ككثير من الصعابة وغيرهم :
لا يختص بمنع العدو ، بل يعم كل حابس من عدو ومرض وغيرها ، حتى أفتى ابن مسعود
في رجل لدغ بأنه محصر يبعث يهدى ويواعد أصحابه موعدا ، فإذا نحر منه حل ، وكذا
من سرقت ثقتة ولا يقدر على اللئى .

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

في نسخة تقديمها على الترجمة .

٨٤٦ - (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : قَدْ أَحْصَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أى في عام الحديبية لما صدّه المشركون عن البيت ، وذلك عام ست من
الهجرة (حَلَقَ رَأْسَهُ) أى بنية التعلل (وَجَامَعَ نِسَاءَهُ ، وَنَحَرَ هَذِيهٗ) الواو لا تقتضى
ترتيا لأن جماع النساء لا يكون إلا بعد التعلل بالخلق والجمع مع النية المقارنة لها
(حَتَّى) وفى نسخة ثم (اعْتَمَرَ عَامًا) بالنصب على الظرفية (قَابِلًا) صفة لا قبله ،
وهو عام سبع من الهجرة .

٨٤٧ - عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا « أَتَيْتُ كَان يَقُولُ :
 أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنْ حُسِبَ أَحَدُكُمْ
 عَنْ الْحَجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، حَتَّى
 يَحْجَّ عَامًا قَابِلًا فَيَهْدِي ، أَوْ يَصُومُ إِنْ لَمْ يَحْجْ هَذَا . »

٨٤٧ - (وعنه رضى الله تعالى عنه أنه كان يقول : أليس حسبكم) بالرفع اسم
 ليس وخبرها قوله (سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم فسر السنة بقوله (إن
 حبس أحدكم عن الحج) بأن منع من الوقوف بعرفة (طاف بالبيت وبالصفا والمروة)
 أى إذا أمكنه ، فإن لم يمكنه تحلل بالدبح والخلق مع الية ، وقيل : سنة بالنصب على
 الاختصاص أو على إضمار فعل ، أى تمسكوا أو نحوه ، وخبر ليس الجملة الشرطية
 (ثم حل من كل شيء) أى حرم عليه (حتى يحج عاما قابلا) بالنصب على الظرفية
 والصفة (فيهدى) أى يذبح شاة مع الخلق والثنية كما مر (أو يصوم إن لم يحج هديا)
 أى حيث شاء ، ويتوقف تحمله على الإطعام كتوقفه على الدبح لا على الصوم ، لأنه
 يطول زمنه فتعظم المشقة في الصبر على الإحرام إلى فراغه ، وظاهر الحديث منع
 الاشتراط ، لكن روى الشافعى عن ابن عينة عن هشام بن عروة عن أبيه أنه صلى
 الله عليه وسلم مر بضاعة بلى الزبير فقال : أما تريدان الحج ؟ قالتا : إني شاكيت ،
 فقال لهما : حبى واشترطى أن تحلى حيث حبست ، وأخرجه البخارى فى النكاح ،
 وقول بعضهم لا يثبت فى الاشتراط إسناد صحيح تعقبه النووي بأن ذلك غلط فاحش ،
 لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة ، وهذا مذهب الشافعية ، وقيس بالحج
 العمرة فإذا شرطه بلاهدى لم يلزمه هدى عملا بشرطه ، وكذا لو أطلق لعدم الشرط
 ولظاهر حديث ضباعة التعلل فيهما بأنية فقط ، فإن شرطه بهدى لزمه عملا
 بشرطه ، ولو قال إن مرضت فأنا حلال فرض صار حلالا بالمرض من غير نية ،
 وعليه حملوا حديث « من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل » رواه
 أبو داود بإسناد صحيح ، ولو شرط قلب الحج عمرة بالمرض أو نحوه جاز كما لو شرط
 التعلل به بل أولى ، ولقول عمر لبعض الصحابة حج واشترط وقل : اللهم الحج أردت
 وله عمدت فإن تيسر وإلا فعمره ، فإذا وجد المرض ونحوه كان قلب حجه عمرة

٨٤٨ — عَنْ الْمِسْوَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحَرَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ » .

وتجزئه عن عمرة الإسلام ، بخلاف عمرة التحلل في الإحصار لتجزئ عن عمرة الإسلام لأنها في الحقيقة ليست عمرة ، وإنما هي أعمال عمرة .

٨٤٨ — (عن المسور) بكسر الميم وفتح الواو بينهما سين مهمة ساكنة — ابن عمر بن نوفل القرشي الزهري له ولأبيه صحبة (رضى الله تعالى عنه) وعن أبيه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر) أى الهدى بالحديبية (قبل أن يخلق ، وأمر أصحابه) أى الذين كانوا معه (بذلك) لأن خلق قبل أن ينحر جاز . وأما قوله تعالى « ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله » فهو في غير المحصر ، أما نحر هدى المحصر حيث أحصر وهناك قد بلغ محله ، فقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام تحلل بالحديبية ونحر بها بعد الخلق ، وهي من الحل لامن الحرم .

ويؤخذ من الحديث : لزوم الهدى للمحصر إذا أراد التحلل ، وقال المالكية لا هدى عليه إذا تحلل ، وهو مذهب ابن القاسم ، وأجاب عن قوله تعالى « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى » بأن أحصر الرباعى في المحصر بالمرض ، وحصر الثلاثى في المحصر بالعدو ، والحديث حجة عليهم ، وأما أحصر وحصر فهما بمعنى ، وإث كان الأول أشهر في حصر المرض ونحوه والثانى في حصر العدو ، وقال ابن الأثير في النهاية يقال أحصره المرض والسلطان إذا منعه من مقصده فهو محصر وحصره إذا حبسه فهو محصور ، وقال تعالى « فلفقراء الذين أحصروا في سبيل الله » والمراد منهم الاشتغال بالجهاد ، وهو أمر راجع إلى العدو ، أو المراد أهل الصفة منهم تعلم القرآن أو شدة الحاجة أو الجهد عن المضرب في الأرض للكسب ، وليس هو بالمرض .

ولا قضاء على المحصر عن حج أو عمرة لأنه لم يتقل أنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه الذين تحلوا معه بالحديبية بالقضاء من عام قابل ، وقد كان معه في تلك السنة رجال موسرون ، ثم اعتمر عمرة القضية وتخلّف بعضهم بالمدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال ، ولو لزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلّفوا عنه ، قال الشافعى : فإن كان نسكه فرضاً استقر كعبه الإسلام بعد السنة الأولى من سنى الإمكان ففي ذمته ، فإن

٨٤٩ — عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « وَقَفَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَدِيثِيَّةِ وَرَأَى يَتَهافتُ قَمَلًا ، فَقَالَ : يُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَاحْلِقْ رَأْسَكَ ، قَالَ : فِي تَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ — إِلَى آخِرِهَا) فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقِ بَيْنِ سِتَّةٍ ،

لم يستقر كمعية الإسلام في السنة الأولى اعتبرت استطاعته بعد زوال الحصر: إن وجدت وجب ، وإلا فلا.

٨٤٩ — (عن كعب بن عجرة) بضم العين وسكون الجيم وفتح الراء — ابن أمية البواب حليف الأنصار ، شهد الحديبية ونزلت فيه قصة الغدية ، وأخرج ابن سعد بسند جيد أن يد كعب قطعت في بعض المغازي ، ثم سكن الكوفة ، وتوفي بالدينة سنة إحدى وخمسين ، وله في البخاري حديثان (رضى الله تعالى عنه قال : وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ورأى يتهافت قملا) أى يتساقط شيئاً قشياً ، والجلبة حالية ، وقملا بالنصب على التميز ، وفي رواية « أتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أوقد تحت برمة ، والقمل يتناثر على رأسى » وفي رواية « وقع القمل في رأسى ولحقى حتى حاجبى وشاربى ، فأرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد أصابك بلاء » ولأبي داود « أصابني هوام حتى تخوفت على بعصرى » وفي رواية حلفك رأسى بأصبعه فانتشر منه القمل ثم قال : إن هذا لأذى ، قلت : شديد يارسول الله ، ولابن خزيمة رآه وقفه يسقط على وجهه (فقال : يؤذيك هوامك) بحذف همزة الاستفهام (قلت : نعم) يارسول الله (قال : فاحلق رأسك ، قال) أى كعب : (في نزلت هذه الآية « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ — إِلَى آخِرِهَا » قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقِ) بفتح الفاء والراء وقد تسكن قاله ابن فارس ، وقال الأزهري بالفتح في كلام العرب ، والمحدثون يسكنونه وللنخول جواز كل منهما اه وهو مكيال معروف بالدينة يسع ستة عشر رطلا ، ائسمه (بين ستة) أى من السكاكين ، لكل مسكين نصف صاع ، والصاع أربعة أمداد ، والد رطل وثلاث ، فالجلبة ستة عشر رطلا ، والمراد نصف صاع من تمر كما ورد في

أَوْ اِنْسُكَ بِمَا تَيْسَّرَ .
وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ قَالَ : « نَزَلَتْ فِي حَاصَّةٍ ، وَهِيَ
لَكُمْ عَامَّةٌ » .

رواية ومثله الحنطة وغيرها مما يوجب اقتيانه (أو انسك) ^(١) بصيغة الأمر ، وفي نسخة
أو نسك (بما) بالوحدة قبل ما ، وفي نسخة بما (يمسر) أى من أنواع الهدى .
(وعنه رضى الله تعالى عنه قال : نزلت) أى الآية للرخصة لخلق الرأس ، وهى
قوله تعالى «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ إِلَى آخِرِهَا» (فى) بكسر الفاء
وتشديد الياء (خاصة ، وهى لكم عامة) فيه دليل على أن العام إذا ورد على سبب
خاص فهو على عمومته ^(٢) لا يخص السبب ، ويدل أيضاً على تأكلده فى السبب حيث
لا يسوغ إخراجها بالتخصيص .

(١) فى إحدى روايات البخاري «أو انسك بشاة» وفى أخرى «أو انسك شاة»
غير حرف الجر ، وقد أشار القسطلاني إلى الروايتين ذكرهما الشارح هنا .
(٢) هذا للموضوع هو الذى يعبر عنه الأصوليون بقولهم «العبرة بعموم اللفظ ،
لا بخصوص السبب» .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَنَحْوِهِ

٨٥٠ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « انْطَلَقْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ ، وَلَمْ أَحْرَمِ أَنَا ، فَأَنْبِئْنَا بِمَدْوُورِ بَيْتِئِذِهِ ، فَتَوَجَّهْنَا نَحْوَهُمْ ، فَبَصُرَ أَصْحَابِي بِحِمَارٍ وَحَشٍ ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَبْصُرُكَ إِلَى بَعْضٍ ، فَتَنَظَّرْتُ فَرَأَيْتُهُ ، فَعَدَّائْتُ عَلَيْهِ الْفَرَسَ ،

بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

أَي إِذَا بَاسَرَ الْحَرَمَ قَتَلَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٥٠ - (عَنْ أَبِي قَتَادَةَ) الْحَارِثُ بْنُ رَبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : انْطَلَقْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ أَحْرَمِ أَنَا) لَا حَتَّالَ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ نَسْكَاً ، إِذْ يَجُوزُ دُخُولُ الْحَرَمِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ لِمَنْ لَمْ يَرِدْ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ الْإِحْرَامِ فَاحْتَجُّوا لَهُ بِأَنَّ أَبَا قَتَادَةَ إِذَا لَمْ يَحْرَمْ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَرْسَلَهُ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى لِيَسْكَشِفَ أَمْرَ عَدُوِّ طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كَمَا قَالَ (فَأَنْبِئْنَا) بضم الهمزة مبنيًا للفعول - أَي أَخْبَرْنَا (بِمَدْوُورِ) أَي مِنَ الشَّرِكِيِّينَ (بَيْتِئِذِهِ) بفتح ميمه مفتوحة فثبته تحته قفاف مفتوحة موضع من بلاد بني غفار بين الحرمين ، وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ : مَوْضِعٌ يَظْهَرُ حَرَّةُ الْبَارِ لِبَنِي ثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ (فَتَوَجَّهْنَا نَحْوَهُمْ) بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى الْقَادَةِ (فَبَصُرَ) بضم الصاد المهملة (أَصْحَابِي) الَّذِينَ كَانُوا مَعِيَ فِي كَشْفِ أَمْرِ الْعَدُوِّ (بِحِمَارٍ وَحَشٍ) وَفِي نَسْخَةِ « فَتَنَظَّرَ أَصْحَابِي لِلْحِمَارِ وَحَشٍ » بِاللَّامِ (فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَبْصُرُكَ) مُتَّبِعًا أَوْ نَظَرًا (إِلَى بَعْضٍ) تَعْبِيرًا مِنْ عُرُوضِ الصَّيْدِ مَعَ عَدَمِ تَعْرِضِهِمْ لَهُ ، لَا إِشَارَةَ مِنْهُمْ وَدَلَالَةً لِأَبِي قَتَادَةَ عَلَيْهِ (فَتَنَظَّرْتُ قَرَائِنَهُ) وَفِي رِوَايَةٍ « فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَحَشِيًّا وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ تَعْلَى فَلَمْ يُؤْذَنُوا بِهِ ، وَأَحْبَبُوا أَنِّي لَوْ أَبْصَرْتَهُ ، وَالتَفْتُ فَأَبْصَرْتَهُ » (فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ) أَيِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ (الْفَرَسَ) أَيِ وَجْهَتِهِ نَحْوَهُ ، وَفِي

فَطَمَنَتْهُ فَأَثْبَتَهُ ، فَاسْتَعْمَنَهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُمِينُونِي ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ ، ثُمَّ لَحِقْتُ
 بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَخَشِينَا أَنْ نُتَطَّعَ أَرْفَعُ قَرَيْبِي شَأْوًا
 وَأَسِيرُ عَلَيْهِ شَأْوًا ، فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ الْقَيْلِ ،
 فَقُلْتُ لَهُ : أَيْنَ تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : تَرَكْتُهُ
 يَتَمَنَّى ،

رواية « قمت إلى الفرس فأسرجته فركبت ، ونسيت السوط والرمح ، فقلت لهم :
 غاوبوا السوط والرمح ، فقالوا : لا والله لا نعيناك عليه بشيء ، فضربت فزلت
 فأخذتهما ثم ركبته » (قطعت) أى الحمار بالرمح (فأثبتته) بالثلاثة ثم الموحدة ثم
 للثلاثة - أى جعلته ثابتا في مكانه لا حراك له (فاستعمنهم) أى في حمله (فأبوا أن
 يمينوني) وفي رواية « فأثبتت إليهم فقلت لهم قوموا فاحملوا فقالوا لا نخسه » فحملته
 حتى جثتم به (فأكلنا منه) وفي رواية « فأكلوا منه » وفي أخرى « فوفقوا يأكلون
 منه » ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم ، وفي أخرى « فأكل بعضهم وأبى بعضهم »
 قال أبو قتادة (ثم لحقت برسول الله صلى الله عليه وسلم و) (الحال أنا) (خشينا أن
 يتطعم) بضم أوله ميبأ للسحول - أى يقطعنا العدو دونه عليه الصلاة والسلام لكونه
 صبيهم وتأخروا هم للراحة بالقاحة للوضع الذى وقع به الصيد للحمار كما سيأتى. إن شاء
 الله تعالى ، وفي رواية « فأبى بعضهم أن يأكل ، فقلت : أنا أستوقف لكم النبي
 صلى الله عليه وسلم ، فأدركته لحدثنه الحديث » ففتضى هذا أن سبب إسماعه لإدراكه
 عليه الصلاة والسلام أن يثبتته عن قصة الحمار ، ومقتضى حديث أبي عروانة أنه خشيت
 على أصحابه العدو ، وقال في الفتح : ويمكن الجمع بأن يكون ذلك بسبب الأمرين ،
 حال كونه (أرفع) بضم الهمزة وتشديد الفاء للكسورة ، أو بفتح الهمزة وسكون
 الزاء وفتح الفاء : أى أكلت (فرسى) السير الشديد (شأوا) بفتح الشين المعجمة
 وسكون الهمزة ثم واو - أى تارة أو دفعة (وأسير) أى بسهولة (شأوا) أى تارة
 أو دفعة أخرى (فرايت رجلا من بني غفار) بكسر القين للمعجمة ، ولم يقف الحافظ
 ابن حجر على اسمه (في جوف القيل ، فقلت له : أين تركت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ؟ قال : تركته يتمنى) بفتح التاء والماء ، وبكسرهما ، وفتح فكسر ، وفي

وَهُوَ قَائِلُ الشُّقْيَا ، فَلَحِقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى
 أَتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَصْحَابَكَ أُرْسَلُوا يَقْرَءُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ
 وَرَحْمَةَ اللَّهِ ، وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يَقْتَطِعَهُمُ التَّدْوُ دُونَكَ فَانْظُرْهُمْ ،
 فَقَبَّلَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا أَصْدْنَا حِمَارَ وَحْشٍ ، وَإِنْ عِنْدَنَا قِطَاعَةٌ
 فَاضِلَةٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُوا ، وَهُمْ
 مُحْرِمُونَ .

المقاموس: وتعني مثلثة الأول مكسورة الهاء ، اهـ ، وهي عين ماء على ثلاثة أميال من
 السقيا في طريق مكة (وهو) عليه الصلاة والسلام (قائل) بالتثنية (السقيا) يضم
 السين للمهمل وإسكان القاف ثم مثناة نحية مفتوحة مقصور - قرية جامعة بين مكة
 والمدينة ، وهي من أعمال النرع - يضم الفاء وبسكون الراء آخره عين مهملة -
 « وقال » بالهمز على المشهور من القبلولة ، أى تركته بتعني وعزمه أن يقبل
 بالسقيا ، فمضى قائل سيقيل ، أو من القول ، والسقيا مفعول بفعل مضمير : أى تركته
 بتعني وهو يقول : اقتصدوا السقيا ، وفي نسخة « قابل » بالوحدة ، قال النووي : وهو
 ضعيف وغريب وتضعيف ، وإن صح فعناه أن تعني موضع مقابل للسقيا (فلحقت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتيتُه فقلت : يا رسول الله ، إن أصحابك أرسلوا
 يقرؤن عليك السلام ورحمة الله) زاد في رواية وبركانه (وإنهم خشوا أن يقتطعهم
 العدو دونك فانظرهم) بهزة وصل وظاء معجمة مضمومة - أى انتظرهم كما روى
 كذلك (فقبل) أى ماسل من انتظارهم (فقلت : يا رسول الله إنا اصدنا حمار وحش)
 بهزة وصل وتثنية الصاد - أصله اصدنا من باب الافتعال ، فقبلت التاء صاد
 وأدغمت الصاد في الصاد ، وفي نسخة « اصدنا » بفتح المعجمة وتخفيف الصاد (وإن
 عندنا قطعة فاضلة) أى فضلت منه ، أى بقيت ، وهي عضده كما في بعض الروايات
 (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : كلوا) أى من القطعة الفاضلة (وم
 محرمون) والأمر بالأكل للإباحة ، ويؤخذ مما مر أن معنى المحرم أن يقع من الحلال
 الصيد لئلا كل المحرم منه لا يندفع في إحرامه .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقَاحَةِ مِنَ الدَّيْنَةِ عَلَى ثَلَاثٍ، وَمِنَّا الْمُحْرِمُ وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرِمِ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

وَعَنْهُ فِي رِوَايَةٍ: «أَنَّهُمْ لَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: أَمِنَكُمْ أَحَدُ أَمْرِهِ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا» .

(وفي رواية عنه) (أى عن أبى قتادة) قال: «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاح» بالقاح) بالغاف والحاء للهمة الخفة بينهما ألف وحى (من المدينة على ثلاث) (أى من الراحل قبل السقيا بنحو ميل ، وكان أبو قتادة ذهب إلى جهة العدو من الروحاء، ثم التقوا بالقاح وبها وقع الصيد للذكور ، والروحاء على أربعة وثلاثين ميلا من ذى الحليفة ميقات إحرامهم ، وهذا يدل على أن خبر العدو أنهم بعد مجاوزة للبيات ، خلافا لبعضهم ، وتقدم الجواب عن عدم إحرام أبى قتادة دون الصحابة (لنا المحرم ومنا غير المحرم) يحتمل أن يقال: لا منافاة بين قولهما «ومنا غير المحرم» وبين ما سبق مما يقتضى انحصار عدم الإحرام فى أبى قتادة فقد يريد بقوله «ومنا غير المحرم» نفسه فقط ، بدليل الأحاديث الدالة على الانحصار (فذكر الحديث) (أى حديث قتل حمار الوحش للتقدم ،

(وعنه فى رواية أنهم لما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : منكم) بإسقاط همزة الاستفهام أى أنسبكم كما فى رواية (أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟) وسلم «هل أشربتم أو أعنتم أو اصطدتم» (قالوا : لا ، قال : فكلوا ما بقى من لحمها) وصيغة الأمر للإباحة لا للوجوب ، لأنها وقفت جوابا عن سؤالهم عن الجواز ، ولم يذكر فى هذه الرواية أنه صلى الله عليه وسلم أكل منها لكن فى الهيئة «فناولته الصعد فأكلها حتى تعرفها» وفى رواية «قد رفنا لك الدراع فأكل منها» وفى أخرى «قال : كلوا وأطعموني» وفى رواية أنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه فأكلوا ، ولم يأكل حين أخبرته أنى اصطدته له ، وجمع التوى بأنه يحتمل أنه جرى لأبى قتادة فى تلك السفرة قضيتان ، جمعا بين الروايتين .

٨٥١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ الصَّيْبَ بْنَ جَثَامَةَ الَّذِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَهْدَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَارًا وَخَشِيئًا ، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ : إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ » .

٨٥٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ

ويؤخذ من الحديث جواز أكل المحرم لحم الصيد إذا لم يكن منه دلالة ولا إشارة ، واحتلف في أكل المحرم لحم الصيد ، فذهب جماعة من السلف منهم علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر للنوع مطلقاً سواء صيده أو بأمره أولاً ، ومذهب مالك والثوري أنه ممنوع إن صاده أو صيد لأجله ، سواء صيد بإذنه أو بغير إذنه ؛ الحديث جازر « لحم الصيد لكم في الإحرام حلال » ما لم تصيدوه أو يصد لكم ، رواه أبو داود والترمذي والنسائي ، وعند الحنابلة احتمال بجواز أكل ما صيد لأجله ، وقال بعض الحنفية : ولا بأس أن يأكل لحم صيد اصطاده حلال وذبحه ، إذا لم يدل المحرم عليه ولا أمره بصيده ، خلافاً لما لك رحمه الله تعالى فيما إذا اصطاده لأجل المحرم ، يعني بغير أمره اهـ .

ولا جزءا عليه بدلالة ولا بإشارة ولا يأكل ما صيده عند الشافعية ، لأن الجزاء يتعلق بالقتل ، والدلالة ليست بقتل ، فأشبهت دلالة الحلال حلالا ، وقال الحنفية : إذا قتل المحرم صيدا أو دل عليه من قتله فعليه الجزاء ، وقال المالكية : إن صيد لأجل المحرم فعليه به فأكل فعليه الجزاء ، وقال الحنابلة : إن أكله فعليه الجزاء ، وإن أكل بعضه ضمنه بمثله من اللحم .

٨٥٣ - (عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: خمس من الدواب جمع دابة اسم لكل حيوان لأنه يذب على وجه الأرض والثاء فيه للبالغة ، ثم نقله العرف إلى ذات القوائم الأربع من الخيل والبغال والحمير (كلهن) لم يشرح المؤلف حديث ابن عباس لأنه لم يوجد في نسخته .

فَأَيُّ بُيُوتَيْنِ فِي الْحَرَمِ : الْغُرَابُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفَأْرَةُ ،
وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ .

فاسق (من الفسق ، وهو الخروج ، وصف بذلك لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء
والإفساد وعدم الانتفاع ، وقيل : لأنها عمدت إلى حبال سفينة نوح عليه السلام
فقطعت ، وقيل غير ذلك ، وخس مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة وصفه
بقوله من الدواب ، وجملة كلهن فاسق من المبتدأ والخبر في محل رفع أيضاً صفة أخرى
لخس ، وقوله (يقتلن في الحرم) جملة فعلية في محل رفع على أنها خبر للمبتدأ الذي هو
خمس ، والضمير في « يقتلن » عائد عليه ، وقوله « فاسق » بالإنفراد ، وفي رواية مسلم
فواسق بالجمع ، وذلك لأن كل مفرد مذكر ، ومعناه بحسب ما يضاف إليه ، فإن أضيف
إلى معرفة جاز مراعاة لفظها ومراعاة معناها نحو « كلهم قائم أو قائمون » ويحتمل
أن تكون جملة كلهن فاسق خبر أول وما بعده خبر ثان ، وأما جعل كلهن تأكيداً
لما ياباه البصريون (الغراب) في بعض الروايات زيادة « الأبقع » وهو الذي في
ظهره وبطنه بياض ، قيل : سمى غراباً لأنه نأى واغترب لما أئذنه نوح عليه الصلاة
والسلام ليخبر أمر الطوفان ، وهو ينقر ظهر البعير ، وينزع عنه ، ويحتسب أطعمة
الناس (والحداة) بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين مهجوز - وروى بسكون الدال ،
وهي أحسن الطير ، وتختطف أطعمة الناس (والعقرب) واحدة العقارب ، وهي
مؤتة ، والأنثى عقربة وعقرباء بالمد غير مصروف ، ولها ثمانية أرجل ، وعيناها في
ظهرها ، تلدغ وتؤلم إبلاماً شديداً ، وربما لدغت الأفضى فتموت ، ومن عجب أمرها
أنها مع صغرها تقتل الفيل والبعير بلدها ، وأنها لا تضرب للبت ولا النائم حتى يعرك
شيء من بدنه فتضربه عند ذلك ، وتأوى إلى الحنافس وتسالمها ، وعن عائشة « لدغت
النبي صلى الله عليه وسلم عقرب وهو في الصلاة ، فلما فرغ قال : لعن الله العقرب ما تدع
مصلحاً ولا غيره ، اقتلوا في الحل والحرم » (والفأرة) بهزة ما كنة - والرداد
فأرة البيت ، وهي الفويسقة ، وقد قتلها صلى الله عليه وسلم وأحل قتلها لما جرت الفتيلة
ذات ليلة لتحرق عليه البيت ، وليس في الحيوان أفسد من الفأر ، ولا يبق على خطير
ولا جليل إلا أهلكه وأتلفه (والكلب العقور) أى الجارح ، أما ما ليس عقورا
فإن كان لحراسة أو صيد حرم قتله اتفاقاً ، أو لم يكن لحراسة ولا صيد ككلاب مصر

٨٥٣ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَارٍ يَمْنَى إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ (وَالرُّسُلَاتِ) وَإِنَّهُ لَيَقُولُهَا ، وَإِنِّي لَأَتَلَّهَا مِنْ فِيهِ ، وَإِنْ فَاهُ لَرَطَبٌ بِهَا ، إِذْ وَثَبَتْ عَلَيْنَا حَيَّةٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اقْتُلُوهَا » فَأَبْتَدَرْنَاهَا ، فَذَهَبَتْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَقِيتَ شَرُّكُمْ كَمَا وَقِيتُمْ شَرَّهَا » .

٨٥٤ — عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا « أَنَّ

حرم على الأصح قتله عند الشافعية ، وقيل كره ، والخمس في الحديث لا مفهوم له ، ففي بعض طرق عائشة عند مسلم « أربع » فأسقط العقرب ، وفي بعضها « ست » فزاد الحية ، وفي حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة زيادة الذئب والغر على الخمس للشهورة ، لكن قال بعضهم : إن ذكر الغر والذئب من تفسير الراوى للكلب العقور ، وفيه التنبيه بما ذكر على جواز قتل كل مضر من فهد وصقر وأسد وشاهين وباشق وزنبور وبرغوث وبق وبعوض ونسر .

٨٥٣ (عن عبد الله) هو ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه) أنه (قال : بينا) باليم بعد النون ، وفي نسخة بينا بغير يميم بعدها (نحن مع النبي صلى الله عليه وسلم في غار يمني) أي ليلة عرفة (إذ نزل عليه) سورة (والرسالات) فاعل نزل ، ولم يؤثف الفعل لأن الفاعل مجازي التأنيث (وإنه) عليه الصلاة والسلام (ليتلوها وإني لأتلقاها) أي أتلقفها وأخذها (من فيه) أي فم السكرم (وإن فاه) أي فمه (لرطب بها) أي لم يجف ريقه بها (إذ وثبت علينا حية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم) أي لمن معه من أصحابه : (أقتلوا) وفي مسلم وابن خزيمة واللفظ له أنه صلى الله عليه وسلم أمر محرما بقتل حية في الحرم يمني (فابتدرناها) أي أسرعنا إليها (فذهبت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وقيت) بضم الواو وكسر القاف مخففة ، أي حفظت ومنعت (شركم) بالنصب مفعول ثانٍ لوقيت ، وكذا قوله (كما وقيتم شرها) أي لم يلحقها ضرركم كما لم يلحقكم ضررها .

٨٥٤ — (عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْوَزَغِ : « فُؤَيْسِقُ » وَلَمْ أَسْتَفْهَمْ
بِأَمْرِنَا بِقَتْلِهِ .

٨٥٥ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ : النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ افْتَتَحَ مَكَّةَ : « لَا هِجْرَةَ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ ، وَإِذَا
اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا » .

الذي صلى الله عليه وسلم قال للوزغ) يفتح الواو والزاي آخره غين معجمة ، واللام بمعنى
عن ، أى قال عن الوزغ أى فى شأنه : (فويسق) بالضم والتنوين مصغرا لتحقير ،
وافتحوا على أنه من الحشرات للوزغيات ، قالت عائشة (ولم أسمع) عليه الصلاة والسلام
(بأمرنا بقتله) لكن قضية تسميته إياه فويسقا أن قتله مباح ، وعدم ممانع عائشة لا يدل
على منعه ، فقد سمعه غيرها ، وفي الصحيحين وغيرها عن أم شريك أنها استأثرت النبي
صلى الله عليه وسلم فى قتل الوزغ فأمرها بذلك ، وفيهما أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم
أمر بقتل الوزغ وسمها فويسقا ، وفي مسلم عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال
« من قتل وزغاً من أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ، ومن قتلها فى الضربة الثانية
فله كذا وكذا حسنة ، دون الأولى » وعن ابن عباس : اقتلوا الوزغ ولو فى جوف
الكعبة ، ومن غريب أمر الوزغ ما قيل إنه يقيم فى جعره من الشتاء أربعة أشهر لا يطعم
شيئاً ، ومن طبعه أنه لا يدخل بيتاً فيه رائحة زعفران .

٨٥٥ - (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم فتح مكة) سنة ثمان من الهجرة ، ويوم بالنصب على الظرفية لقال ، ومقول
القول قوله (لا هجرة) أى واجبة من مكة إلى المدينة (بعد الفتح) لأنها صارت دار
إسلام ، زاد فى رواية « والهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة »
(ولكن) لكم (جهاد) فى الكفار (ونية) صالحة فى الخير تحصل بهما الفضائل
التي فى معنى الهجرة التى كانت واجبة ، لفارقة الكفار فلا يكثر مصادمهم ، وإعلاء كلمة الله
تعالى وإظهار دينه (وإذا استنفرتم) بضم اللثاء الفوقية وكسر الفاء (فأنفروا) بهجرة
وصل مع كسر الفاء - أى إذا دعاكم الإمام إلى الخروج إلى القزو فأنفروا إليه .

٨٥٦ - عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « اِحْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ بِلُحْيٍ جَلٍّ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ . »

٨٥٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ . »

٨٥٦ - (عن ابن بحنة) بضم اللوحدة وفتح الهمزة وسكون التنحية - عبدالله ، وبحنة أمه (رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : احتجم النبي صلى الله عليه وسلم) أى حجه أبو طيبة (وهو محرم) أى فى حجة الوداع كما جزم به بعضهم (بلحى جل) بفتح اللام وسكون الحاء الهمزة بعدها مثناة تحتية ، وجل بفتح الجيم واليم ، ولحى جل : اسم موضع بين مكة والمدينة ، وإلى المدينة أقرب (فى وسط رأسه) بفتح السين من وسط ..

ويؤخذ من هذا الحديث أن للسحرم الاحتجام والفسد ، ما لم يقطع بهما شعر ، فإن كان يقطعه بهما حرم إلا أن يكون به ضرورة إليهما .

٨٥٧ - (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة) بلى الحارث المالكية (وهو محرم) أى بعمره سنة سبع ، وهذا هو المشهور عن ابن عباس ، وصح نحوه عن عائشة وأبى هريرة ، لكن جاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالا ، وعن أبى رافع مثله وأنه كان الرسول إليها فترجع روايته على رواية ابن عباس هذه ، لقول الأصوليين : إن رواية من كان له مدخل فى الواقعة مباشرة أو نحوها مقدمة على رواية الأجنبي ، ورجعت أيضاً بأنها مشتمكة على إثبات النكاح لمدة متقدمة على زمن الإحرام ، والأخرى نافية لذلك ، ولثبت مقدم على الناقى ، وبعضهم حل قوله هنا « وهو محرم » على أن اللحن وهو داخل الحرم ، فيكون العقد وقع بعد انقضاء العمرة ، والجمهور على أن نكاح المحرم وإنكاحه حرام غير منعقد . خبر مسلم « لا ينكح المحرم ولا ينكح » وأجابوا عن حديث ميمونة بأن الواقعة اختلف فيها فلا تقوم بها حجة ولو باحتيال الخصومية ، وكذا لا يصح عقد وكيل المحرم ولو كان الوكيل حلالا ، وأما إذنه لعده الحلال فى النكاح فالظاهر جوازه ، إذ ليس نكاحا ولا إنكاحا ، ولا فدية فى عقد النكاح فى الإحرام ، فيكون مستثنى من

٨٥٨ — عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى النَّوْبِ ، فَطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَا لِي رَأْسُهُ ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ : يَصُبُّ عَلَيْهِ : اضْبُتْ ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ ، وَقَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ » .

٨٥٩ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ ،

قولهم : من فعل شيئاً يحرم بالإحرام لزمته التدية ، وقال الكوفيون : يجوز للمعمر أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء ، وتحب بأنه قياس في معارضة السنة فلا يعتد به .

٨٥٨ — (عن أبي أيوب) خالد بن زيد (الأنصاري رضي الله تعالى عنه) أنه (قيل له) أى سأله سائل ف قيل له (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم ؟ فصب) أى أبو أيوب (الماء على رأسه ، وحرك رأسه يديه) بالثنية (فأقبل بهما وأدبر) فيه جواز ذلك شعر المحرم بيده إذا أمن تناثره (وقال) أى أبو أيوب (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل) فيه الجواب والبيان بالفعل وهو أبلغ من القول .

٨٥٩ — (عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح) أى مكة (وعلى رأسه المغفر) بكسر الليم وسكون الغين للجمعة وفتح الفاء — زرد ينسج من الصبر على قدر الرأس ، أو رفرف البيضاء ، أو ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة ، ولا تعارض بينه وبين رواية مسلم من حديث جابر « وعليه عمامة سوداء » لاحتمال أن يكون للمغفر فوق العمامة السوداء وقاية لرأسه الشريفة من صدد الحديد ، أو هي فوق المغفر ، فأراد أنس بذكر للمغفر كونه دخل متأهباً للحرب ، وأراد جابر بذكر العمامة كونه غير محرم ، أو كان أول دخوله على رأسه المغفر ثم أزاله

قَالَا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ ابْنَ خَطْلٍ مُتَمَلِّقٌ بِأُتَارِ السَّكْبَةِ ، فَقَالَ :
اقتلوه .

وليس العامة بعد ذلك ، غشكى كل منهما ما رآه ، واستشكل المجموع تأهبه صلى الله عليه وسلم للحرب بأن مذهب الشافعى أن مكة فتحت صلحا خلافا لأبى حنيفة فى قوله إنها فتحت عنوة ، وحيد فلا خوف ، وأجاب بأنه عليه الصلاة والسلام صالح أباسيان وكان لا يأمن غدر أهل مكة فدخلها صلحا متأهبا للقتال إن غدروا ، وستر رأسه يدل على أنه غير محرم ، لكن قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون محرما وغطى رأسه لعذر ، وتعقب بتصريح جابر وغيره بأنه لم يكن محرما (فلما نزع) أى فلما نزع صلى الله عليه وسلم للغفر (جاء) وفى نسخة جاءه (رجل) هو أبو برزة نضلة بن عبيد الأسلمى ، وقيل : سعيد بن حريث (فقال) أى الرجل المذكور : يا رسول الله (إن ابن خطل) بفتح الحاء العجمة والمهمله بعدها لام - وكان اسمه فى الجاهلية عبدالمزى ، فلما أسلم سمى عبد الله ، وهلال اسم أخيه ، واسم خطل عبد مناف ، ولقب بخطل لأن أحد لحيه كان أنقص من الآخر فهو مصروف ، وهو من بنى تيم بن غالب بن فهر . ومقول قول الرجل هو قوله (متعلق بأستار السكبة ، فقال) عليه الصلاة والسلام (اقتلوه) فقتله أبو برزة ، وشاركه فيه سعيد بن حريث ، وقيل : القاتل له سعيد بن ذؤيب ، وقيل : الزبير بن العوام ، وكان قتله بين اللقاع وزمزم ، وإعما أمر صلى الله عليه وسلم بقتله لأنه كان أسلم ، فبعثه صلى الله عليه وسلم عاملا على الصدقات ، وبعث معه رجلا من الأنصار ، وكان معه مولى يخدمه ، وكان مسلما ، فنزل منزلا فأمر للمولى أن يذبح تيسا ويصنع له طعاما ، ونام ، فاستيقظ ولم يصنع له شيئا ، فعدا عليه فقتله ، ثم ارتد مشركا ، وكانت له قيتان تفتيان بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فقتله قودا من دم المسلم الذى قتله ، ولردته ، لا لجرده سبه النبي صلى الله عليه وسلم فإن جماعة وقع منهم ذلك ولم يأمر بقتلهم .

واستدل به بعض المالكية على جواز قتل من آذى النبي صلى الله عليه وسلم أو انتقصه ، ولا تقبل له توبة ، قال بعضهم : ولا دلالة فيه لأنه إنما قتل ولم يستتب للكفر ، والزيادة فيه بالأذى ، مع ما اجتمع فيه من موجبات القتل ، ولأنه اتخذ الأذى ديننا ،

٨٦٠ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنْ أَنْتُمْ نَذَرْتُمْ أَنْ تَحْجَّجَ فَلَمْ تَحْجَّجْ حَتَّى مَاتَ ، أَفَأَحْجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ حَجَّيْ عَنْهَا ، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَمَلِكِ دِينَ أَسْكَتَ قَاضِيَةً عَنْهَا ؟ أَفَضُّوا اللَّهَ فَأَلَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ » .

٨٦١ - عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ

فلا يتعمم أن سبب قتله الدم ، فلا يقاس عليه من فرط منه فرطة وقتلنا بكفر بها وتاب ورجع إلى الإسلام ، فإن الفرق واضح .
واستدل بهذا الحديث على جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز ، وتأول الحديث بأنه كان في الساعة التي أبيحت له .

٨٦٠ - (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن امرأة من جهينة) هي امرأة سنان بن عبد الله الجهني كما في مسند أحمد وهو الأصح ، وللسائبي سنان بن سلمة ، وفي الطبراني أنها عمته ، قيل : اسمها غائية بالدين للصجمة وبعد الألف مثناة ، وقيل : نون ، وقبل الماء مثناة نحتية (جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت) أي المرأة المذكورة : يا رسول الله ، وظاهر هذا أنها سألت بنفسها ، وفي السائبي أن زوجها سأل لها ، ويمكن الجمع بأن نسبة السؤال إليها مجازية ، وأن السائل زوجها ، لكنه خلاف للتبادر من الحديث (إن أمي) لم تسم (نذرت أن تحج) فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها) الفاء داخلة عليها حمزة الاستفهام الاستخباري مطوف على مخوف : أي أصبح مني أن أكون نائبة عنها (قال) عليه الصلاة والسلام : (نعم ، حجى عنها) وفي نسخة قال حجى بإسقاط نعم ، وفيه دليل على أن من مات وعليه حق لله تعالى من حج أو كفارة أو نذر وجب قضاءه عنه (أ رأيت) بكسر التاء - أي أخبريني (لو كان على أمك دين) أي لخلق (أ كنت قاضية) ذلك الدين (عنها) وفي نسخة « قاضيتي » بضمير للمعول (افضوا الله) تعالى حقه (فآله أحق بالوفاء) أي من غيره .

٨٦١ - (عن السائب بن يزيد) الكندي ، ويقال الأسدي ، وهو جد محمد بن

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « حُجَّ بِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ » .

٨٦٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « لَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَجَّتِهِ قَالَ لَا أُمَّ سِنَانٍ الْأَنْصَارِيَّةِ : مَا مَنَعَكَ مِنَ الْحُجِّ ؟ قَالَتْ : أَبُو فُلَانٍ ، تَغْيِي .

يوسف صاحب أبي حنيفة^(١) لأمه ، (رضى الله تعالى عنه قال : حج بى) بضم الحاء مبنياً للفعول ، وفي نسخة « حج أبى » وفي أخرى « حج بى أبى » وفي رواية « حجت بى أبى » وجمع بأنه حج معهما (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن سبع سنين) وذلك في حجة الوداع ، وفيه دليل على جواز حج الصبيان وإن كان لا يفهم عن حجة الإسلام ، فالجح لا يجب على الصبي لكن يصح منه ويكون له تطوعاً ، لحديث مسلم عن ابن عباس قال : رفعت امرأة صبيها لها فقالت : يا رسول الله الهذا حج ، قال نعم ولك أجر ، ثم إن كان مجزاً أحرم بإذن وليه ، فإن أحرم بغير إذنه لم يصح في الأصح ، وإن لم يكن مجزاً أحرم عنه وليه ، سواء كان الولي حلالاً أم محرماً ، وسواء كان خفيه عن نفسه أم لا ، وكيفية إحرامه أن يقول : أحرمت عنه ، أو جعلته محرماً . وإن لم يكن الصبي حاضراً ، ويطوف الولي بغير المميز ، ويعلى عنه ركعتي الطواف ، ويسعى به ، ويحضره للوقوف ، ولا يكفي حضوره بدونه ، ويناوله الأحجار ليرمى بها إن قدر وإلا رمى عنه من لا رمى عليه ، والمميز يطوف ويعلى ويسعى ويحضر للوقوف ويرمى الأحجار بنفسه ، ولو بلغ الصبي في أثناء الحج فأدرك الوقوف أجزأه عن فرضه ، لكن بعيد السعى وجوباً بعد الطواف إن كان سعى بعد طواف القدوم قبل بلوغه ، ويمنع الصبي المحرم من محظورات الإحرام ، فلو فعل شيئاً منها عابداً وجبت القدية في مال الولي ، ولو جامع قبل التطللين عابداً علماً بالتحريم فقد حج به ، وقضى ، ولو في صباه .

٨٦٢ - (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من حجته) وحى حجة الوداع إلى المدينة (قال لأُم سنان الأنصارية : ما منعك من الحج) (أى معنا) (قالت) (أى أم سنان) : يا رسول الله (أبو فلان) (أى أبو سنان) تمنى

(١) كلمة « صاحب أبي حنيفة » ليست في شرح القسطلانى الذى يأخذ الشيخ عنه :

زَوْجَهَا ، كَانَ لَهُ نَاضِحَانِ حَجَّ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَالْآخَرُ يَسْقِي أَرْضًا لَنَا ،
قَالَ : فَإِنْ مُحَرَّمَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةَ مَعِيَ .

٨٦٣ — عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَدْ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثِي عَشْرَةَ غَزْوَةً ، قَالَ : « أَرْبَعٌ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْجَبْنِي وَآتَقْنِي : أَنْ لَا تُسَافِرَ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ

زوجها) أى أبانان ، وفي رواية قالت (كان لنا ناضح) ولمسلم « ناضحان » (حج
على أحدهما و) الناضح (الآخر يسقى أرضنا لنا ، قال) عليه الصلاة والسلام (فإن عمره
في رمضان تقضى حجة أو « حجة معي ») شك من الراوى ، وفي نسخة بدون
شك ، وللرأى تساويهما في الثواب ، وليس للرأى أن العمرة يقضى بها فرض
الحج ، وإن كان ظاهره يشعر بذلك ، بل هو من باب اللباقة وإلحاق الناقص
بالكامل فترغب فيه .

٨٦٣ — (عن أبي سعيد) الحدرى رضى الله تعالى عنه (وقد غزا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثلثي عشرة غزوة قال : أربع) أى من الحكمة (سمعتهن من
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعجبني) بسكون اللوحدة وفتح التون الأولى وكسر
الثانية بصيغة جمع للوث ، أى الأربع (وآتقني) بفتح المعزة للمدودة والنون
وسكون القاف بصيغة جمع للوث الماضى أى أعجبني ، فهو مرادف لما قبله نحو « إنما
أشكروني وحزني إلى الله » قال في الصباح : أتق الشيء أقام من باب تمب زاد حملة
وأعجب ، وأتقت به أعجبت ، ويتعدى بالمعزة فيقال آتقني ، وشيء أتق مثل عجب
وزنا ومعنى اهـ (أن لتسافر امرأة) بنصب تسافر بناء على أن مصدرية ورفها على
أنها مفسرة ، ولا نافية فيهما (مسيرة يومين) وفي حديث ابن عمر التقييد بثلاثة أيام ،
وفي حديث أبي هريرة بيوم وليلة ، وفي حديث عائشة إطلاق السفر ، وقد أخذ أكثر
أهل العلم بالمطلق لاختلاف التقييدات ، قال النووي : ليس للرأى من التحديد ظاهره ،
بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منهية عنه إلا بالهرم ، وإنما وقع التحديد عن أمر وقع
فلا يعمل بمنهونه ، ولا يتوقف ذلك على مسافة القصر خلافا للحنفية ، بل يتمتع عليها

لَيْسَ مِمَّا زَوَّجَهَا أَوْ ذُو حَرَمٍ ، وَلَا صَوْمَ يَوْمَيْنِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ،
وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ : بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ
حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ
الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى .

٨٦٤ — عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى
شَيْخًا يَمْدَى بَيْنَ ابْنَيْهِ ، قَالَ : مَا بَالُ هَذَا ؟ قَالُوا : نَذَرُ أَنْ يَمْشِيَ ،

أن يخرج ولو خارج السور (ليس معها زوجها أو ذو حرم) الظاهر أن لفظ ذو
زائد ، أى أو حرم من نسب أو رضاع أو مصاهرة ، وكالزوج والحرم في السفر للرجوع
النسوة الثقات ، فيجب عليها إن وجدتهن ، ويجوز لفرض الحج تفة واحدة ، أما سفرها
لنحو زيارة وتجارة فلا يجوز مع النسوة لأنه سفر غير واجب ، وكالحرم عبدها الأمين
وكالمرأة في ذلك الجنى ، ولا فرق في المرأة بين الصغيرة والكبيرة ولو عبوزا شوها .
على الراجح (و) الثانية من الأربعة (لا صوم في يومين) وفي نسخة إسقاط في .
وللعنى عليها ، ويحتمل أن يكون صوم مضافا إلى يومين ، والتقدير لا صوم يومين ثابت
أو مشروع يوم عيد (الفطر ولأشحنى) بفتح الهمزة (و) الثالثة (لا صلاة بعد
صلاتين بعد) صلاة (العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد) صلاة (الصبح حتى تطلع
الشمس ، و) الرابعة لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام (أى بمكة
ومسجد بالجر بدل من سابقه) (ومسجدي) أى بطنية (ومسجد الأقصى) أى الأبعد
عن المسجد الحرام في المسافة ، أو عن الأقدار ، وهو مسجد بيت المقدس ، والإضافة
في الأول والأخير من إضافة الموصوف إلى الصفة ، وفيها كلام مشهور في كتب الرية .

٨٦٤ — (عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى شيخا قىل:
هو أبو إسرائيل ، وقيل: اسمه قيس ، وقيل قيصر (يهادى) بضم التحتية وفتح الدال
الهملة مبنيًا للفعل (بين ابنيه) لم يسميا ، أى يمشى بينهما معتمدا عليهما (فقال)
عليه الصلاة والسلام (ما بال هذا ؟) أى الشيخ المذكور يمشى هكذا (قالوا) في
مسلم من حديث أبي هريرة « قال ابنه : يا رسول الله (نذر أن يمشى) أى نذر للشي

قال : إن الله عن تمذيب هذا نفسه كفى ، وأمره أن يركب .

٨٦٥ — عن عتبة بن عامر رضى الله عنه قال : « نذرت أخى أن تمشى إلى بيت الله ، وأمرتنى أن أستغنى لها النبي صلى الله عليه وسلم ، فاستغفنت لها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال صلى الله عليه وسلم : لعنن ولتركب » .

إلى الكعبة (قال) عليه الصلاة والسلام (إن الله عز وجل) عن تمذيب هذا نفسه لنى ، وأمره) عليه الصلاة والسلام (أن يركب) أى بالركوب ، فإن مصدرية ، وإنما يأمره بالوفاء بالنذر إما لأن الحج راكبا أفضل من الحج ماشيا ، فنذر للشي يقتضى التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به ، أو لكونه عجز عن الوفاء بنذره ، وهذا هو الأظهر ، قاله فى الفتح .

٨٦٥ — (عن عتبة بن عامر) الجهمي (رضى الله تعالى عنه) أنه قال : نذرت أخى (قيل : هى أم حبان - بكسر الحاء ، الهلة وتشديد اللوحدة ، وقيل بتخفيفها - بنت عامر الأنصارية) أن تمشى إلى بيت الله (أى الحرام ، ولأحد وأصحاب السنن » أن تمشى حافية غير مخمرة) فاستغفنت لها النبي صلى الله عليه وسلم (وفى نسخة » وأمرتنى أن أستغنى لها النبي صلى الله عليه وسلم فاستغفنته » وزاد الطبراني أنه شكاه إليه ضعفا) فقال صلى الله عليه وسلم : لعنن (تمشى) مجزوم بحذف حرف العلة ، وفى نسخة » لعننى » بإثبات الياء للاشباع كقوله تعالى « إنه من يتقى ويصبر » (ولتركب) يسكون الباء أيضاً مجزوم ، وفى رواية « مرها فلتختمر ولتركب وتصم ثلاثة أيام » وفى أخرى عند أبى داود « فلتركب ولتهد بدنة » .

وقد اختلف فيما لو نذر أن يحج ماشيا : هل يلزمه للشي بناء على أنه أفضل من الركوب ، قال الرافعي : وهو الأظهر ، وقال النووي : الصواب أن الركوب أفضل ، وإن كان الأظهر لزوم للشي بالنذر لأنه مقصود ، ثم إن صرح بأنه يمشى من مسكنه لزمه للشي منه ، أو أطلق فمن حيث أحرم ، ولو قبل اليقات ، ونهاية للشي قراغه من - (٢٥ — فتح البدي ٢)

التعليل ، فلو فاته الحج لزمه المشي في قضائه ، لا في تحلله في سنة الفوات لخروجه
 بالفوات عن إجزائه عن النذر ، ولا في اللقي في فاسده لو أقسده ، ولو ترك المشي لعذر
 أو غيره أجزأه مع لزوم الدم فيهما ، وأثم في الثاني ، ولو نذر الحج حافياً لزمه الحج
 دون الحفاء ، فلا يعتد نذره لأنه ليس بقربة ، فله لبس التعليل ، وكالحج في ذلك
 العمرة ، وقال الحنفية : من نذر المشي إلى بيت الله تعالى الحرام فعجز عنه مشي إن
 استطاع ، فإن عجز ركب وأهدى شاة ، وكذا إن ركب وهو غير عاجز .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَضَائِلُ الْمَدِينَةِ

٨٦٦ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِّنْ كَذَا إِلَى كَذَا ، لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُحْدَثُ فِيهَا حَدَثٌ »

فضائل المدينة

أى : هذا باب بيان فضائلها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٦٦ - (عن أنس) هو ابن مالك (رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : للمدينة حرم) أى محرمة لانتهاك حرمتها (من كذا إلى كذا) بفتح الكاف والدال اللجمة - كناية عن اسمى مكانين ، وفي حديث على الآتى « ما بين طائر إلى كذا » وهو جبل بالمدينة ، وافقت الروايات التى فى البخارى كلها على إجماع الثانى ، وفي حديث عبد الله بن سلام عند أحمد « ما بين عير إلى أحد » وعند مسلم « إلى ثور » وهو جبل صغير مدور خلف أحد عن شماله ، خلافا لمن أنكر ذلك ، وقال^(١) : لا يعرف ثور إلا بمكة ، قال صاحب القاموس : ثور جبل بمكة وجبل بالمدينة ، ومنه الحديث الصحيح « المدينة حرم ما بين عير إلى ثور » اهـ (لا يقطع شجرها) يضم أوله وفتح ثالثه مبنيًا للمفعول ، وفي زواية « لا يخلل خلاها » وفي مسلم مرث حديث جابر « لا يقطع عشاها ولا يصاد صيدها » وفي سنن أبى داود بإسناد صحيح « لا يخلل خلاها ، ولا يفر صيدها » فى ذلك دليل على أنه يحرم صيد المدينة ، وقطع شجرها ، كما فى حرم مكة ، لكن لا ضمان فى ذلك ، لأن حرم المدينة ليس محلا للسك بخلاف حرم مكة ، وقال أبو حنيفة وصاحبه : ليس للمدينة حرم كما لمكة فلا يمنع أحد من أخذ صيدها وقطع شجرها ، وأجابوا عن الحديث المذكور ونحوه بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أراد بذلك بقاء زينة المدينة ليستطيبوها وبألقوها (ولا يحدث فيها حدث) مبنيًا للمفعول كسابقه - أى لا يعمل فيها عمل مخالف للكتاب والسنة كقتل وأخذ مال

(١) فى للطبوعات كلها « وقد لا يعرف - إلخ » تحريف ما أثبتناه ، وقائل هذا هو أبو عبيد ، ولم يسلم له الطاء ذلك .

مَنْ أَحَدَّثَ فِيهَا حَدَّثًا فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَاللَّائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ .

٨٦٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « حُرْمَ مَا بَيْنَ لَا بَتَحَ الْمَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي » قَالَ : وَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنِي حَارِثَةَ ، فَقَالَ :

فلما كالسكوس للمروفة (من أحدث فيها حدثاً) أى مخالفاً لما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام ، وفي رواية زيادة « أو أتى محدثاً » (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) وعيد شديد ، لكن المراد باللعن هنا العذاب الذى يستحقه على ذنبه ، لا كلعن الكافر اللعبد كل الإبعاد من رحمة الله تعالى .

٨٦٧ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : حرم) بضم الحاء وكسر الراء أى حرم الله ، وفي نسخة بفتحين مرفوع خبر مقدم والمبتدأ قوله (ما بين لا يبق للمدينة على لسانى) بتخفيف الموحدة : ثنية لابة ، وهى الحرة : أى الأرض ذات الحجارة السود ، وللمدينة بين حرتين عظيمتين إحداها شرقية والأخرى غربية ، ووقع عند أحمد من حديث جابر « وأنا أخرم ما بين حرتيها » وزعم بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لأنه وقع في رواية « ما بين جبلها » وفي رواية « ما بين لابتها » وأجيب بأن الجمع واضح ، وبمثل هذا لا يرد الأحاديث الصحيحة ، ولو تذر الجمع أمكن الترجيح ، ولا ريب أن رواية لابتها أرجح لتوارد الروايات عليها . ورواية جبلها لاتفاقها ، فيكون عند كل لابة جبل ، أو لابتها من جهة الجنوب والشمال ، وجبلها من جهة الشرق والمغرب ، وتسمية الجبلين في رواية أخرى لاتضر ، وزاد مسلم في بعض طرقه « وجعل اثني عشر ميلاً حول المدينة حمى » وعند أبي داود من حديث عدى بن زيد قال « حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل ناحية من المدينة بريداً بريداً » وفي هذا بيان ما أجمل من حد حرم المدينة (قال) أى أبو هريرة (وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بنى حارثة) بالهجمة والمثلثة بطن من الأوس ، وكانوا إذ ذاك غربي مشهد حمزة : زاد الإسماعيلي « وهى في سند الحرة » أى في الجانب المرتفع منها (فقال) عليه الصلاة والسلام ، وفي نسخة وقال

« أَرَأَيْتُمْ يَا بَنِي حَارِثَةَ قَدْ خَرَجْتُمْ مِنَ الْحَرَمِ ، ثُمَّ التَقْتُمْ فَقَالَ :
بَلْ أَنْتُمْ فِيهِ » .

٨٦٨ — عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ
تَمَالَى ، وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، اللَّذِينَ حَرَّمَ مَا بَيْنَ
عَائِرٍ إِلَى كَذَا ، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَّثًا ، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا ؛ فَلَعْنَةُ اللَّهِ لَعْنَةً
وَاللَّائِيكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ،

(أراكم) بفتح الهمزة (يا بني حارثة قد خرجتم من الحرم) جزم بما غلب على ظنه
(ثم التقت) صلى الله عليه وسلم فرآهم داخلين في الحرم فقال (بل أنتم فيه) فرجع
عن الظن إلى اليقين واستنبط منه للهرب أن للعالم أن يقول على غلبة الظن ثم ينظر
فيصح النظر .

٨٦٨ — (عن علي) بن أبي طالب (رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : ما عندنا
شئ) أى مكتوب من أحكام الشريعة ، أو للنبي شئ اخصوا به عن الناس (إلا كتاب
الله وهذه الصحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم) وسبب ذلك أن عليا كان يأمر بالأمر
فيقال له : قد فعلناه ، فيقول : صدق الله ورسوله ، ف قيل له : هذا الذى تقول شئ عهد
إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : ما عهد إلى شيئا خاصا دون الناس إلا شيئا
سميته منه فهو فى صحيفة فى قراب ميني ، فلم يزالوا به حتى أخرجها فإذا فيها (المدينة
حرم) أى محرمة (ما بين عائر) بعين مهمة . والألف مهموز آخره راء - جبل بالمدينة
(إلى كذا) وفى مسلم « إلى ثور » تقدم ما فيه قريبا (من أحدث فيها حدئا) أى
محالفا للكتاب والسننة (أو آوى) بد الهمزة على الألف فى اللتدنى وعكسه فى اللازم
(محدئا) بكسر الدال كأن نصر خائنا وآواه وأجاره من خصمه وحال بينه وبين أن
يخص منه أو منع سارقا أو أخذ مال ظلما من خصمه ، ويجوز فتح الدال ومنه الأمر
للبتدع نفسه بأن رضى بالبدعة وأقر فاعلمها ولم يشكرها عليه ، فسكانه آواها وتلبس
بها (فعليه لعنة الله ولللائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه) يضم أوله وفتح ثالثة مبيا
للفقوله (صرف ولا عدل) قال فى القاموس : والعرف فى الحديث التوبة والعدل

وَقَالَ: ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا قَتَلَنِي أَمَنَةُ اللَّهِ وَاللَّائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ، وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا يَبْغِي إِذْنَ مَوَالِيهِ قَتَلَنِي اللَّهُ وَاللَّائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ .

الفدية ، أو هو النافذة والمدل القريضة ، أو العكس ، أو هو الوزن والعدل الكيل ، أو هو الاكتساب والعدل الفدية أو الحيلة ، ومه « فلا يستطيعون صرفا ولا نصرا » معناه ما يستطيعون أن يصرفوا عن أنفسهم العذاب ، انتهى ، وقال البيضاوى: الصرف الشفاعة والعدل الفدية ، وقال عياض : معناه لا يقبل قبول رضى ، وإن قبل منه قبول جزاء ، وقد يكون معنى الفدية لا يجد فى القيامة فداء يفتدى به ، بخلاف غيره من اللذنيين الذين يتفضل الله عز وجل عنهم يشاء منهم بأن يقديه من النار يهودى أو نصرانى كافى الصيحين (وقال: ذمة للمسلمين واحدة) أى أمانهم صحيح ، سواء صدر من واحد أو أكثر شريف أو وضيع ، فإذا أمن كافرا واحد منهم بشروطه للمروفة فى كتب الفقه لم يكن لأحد نقضه (فمن أخفر مسلما) بهزمة مفتوحة فسجمة ساكنة فداء ثم راء - أى نقض عهد السلم وذمامه (ففليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل ، ومن تولى قوما) أى اتخذهم أولياء (بغير إذن مواليه) ليس بشرط تقييد الحكم بعدم الإذن وقصره عليه ، وإنما هو إيراد الكلام على ما هو القالب ، أو المراد موالاة الحلف ، فإذا أراد الانتقال عنه لا ينتقل إلا بالإذن ، وبالجملة فإن أريد ولاء الحلف فهو سائغ ، وإن أريد ولاء العتق فلا مفهوم له وإنما هو للتنبيه على المانع وهو إبطال حق الموالى (ففليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل) قال النووى : وفى هذا الحديث إبطال ما تزعمه الشيعة ويقولونه من قولهم : إن علينا أوصى إليه بأمور كثيرة من أسرار العلم وقواعد الدين ، وإنه صلى الله عليه وسلم خص أهل البيت بما لم يطلع عليه غيرهم ، فهذه دعاوى باطلة واختراعات فاسدة اه ، وهذا^(١) مسلم بالنسبة لأحكام الشريعة الظاهرة ، أما الباطنة كعلوم الحقائق والأسرار الإلهية فلا مانع من أن ينحصر على بشىء حتى يتحقق قوله عليه الصلاة والسلام « أنا مدينة العلم على بابها » .

(١) هذا الاستدراك من زيادات الشيخ على ما نقله عن القسطلانى .

٨٦٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمِرتُ بِقَرِيَّةٍ تَأْكُلُ الْقَرْىَ ، يَقُولُونَ يَثْرِبُ »

٨٦٩ - (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمرت بقريّة) بضم المعزة أى أمرنى ربى بالمهجرة إلى قرية (تأكل القرى) أى تغلبها وتظهر عليها، يعنى أن أهلها تغلب أهل سائر البلاد فتفتح منها، يقال: أكلنا بني فلان، أى غلبناهم وظهروا عليهم، فإن الغالب للمستولى على الشيء كالفى له إثناء الآكل إياه، ومثل مالك: ما تأكل القرى؟ قال: تفتح القرى، وعن السهيلي أن الله تعالى قال فى التوراة: يا طاعة يا مسكينة إني سأرفع أجابريك على أجابير القرى، والأجابير جمع إجار وهو الشطح بلغة أهل الشام والحجاز، وقال بعضهم: معنى تأكل القرى يأكل فضلها الفضائل حتى إذا قيست بفضلها تلاشت بالنسبة إليها فهو المراد بالأكل اه وهذا فيه ميل إلى تفضيل المدينة على مكة، قال المهاب: لأن المدينة هى التى أدخلت مكة وغيرها من القرى فى الإسلام، فصار الجميع فى مصانف أهلها، وأجيب بأن أهل المدينة الذين دفعوا مكة معظم أهل مكة، فالفضل ثابت للقرىين، ولا يلزم من ذلك تفضيل إحدى البقيتين اه والراجح تفضيل مكة؛ لأن الله تعالى جعل بها قبة الصلاة وكعبة الحج، وبأن الله تعالى حرّمها تحريمه الأزلى القديم ولم يحرمها الناس كما فى الحديث، وبأن أهل العلم أجمعوا على وجوب الجزاء فى صيد حرمها ولم يجمعوا على وجوبه فى صيد حرم المدينة، ولأن من دخله كان آمناً ولم يقل ذلك فى المدينة، ولأن الذنب فى حرم مكة أعظم منه فى حرم المدينة، ولا دليل فى قوله أمرت بقريّة تأكل القرى لأنه أخبر بالمهجرة إلى قرية تفتح منها البلاد، ومحل الخلاف فى غير البقعة التى ضمت جسد الشريف فلانها أفضل حتى من العرش والكرسى، قال بعضهم: والحق أن مواضع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الأرض وأرواحهم من السماء أشرف من كل ما سواها من الأرض والسماء، ومحل الخلاف فى غير ذلك (يقولون) أى بعض المناقبين للمدينة (يثرب) أى يسمونها باسم واحد من العالقة نزلها، وقيل يثرب بن قانية من ولد إرم بن سام ابن نوح عليه السلام، وهو اسم كان لوضع منها سميت كلها به، وكرهه صلى الله عليه وسلم لأنه من التثريب الذى هو التوبيخ واللامة أو من الترب وهو الفساد، وكلاهما قبيح، وقد كان عليه الصلاة والسلام يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح، ولذا

وَهِيَ الْمَدِينَةُ تَنْفِي الْأَسْ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ .

٨٧٠ - عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ تَبُوكَ حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : هَذِهِ طَابَةُ » .

بدله طابة والمدينة كما قال يقولون ذلك (وهي المدينة) أى الكاملة على الإطلاق كالبيت للكعبة والنجم للثريا ، فهو اسمها الذى يحمل لها لأن التركيب يدل على التفعيم كقول الشاعر :

• م القوم كل القوم كل القوم يا أم خالد •

وأما تسميتها فى القرآن يثرب فلإنما هى حكاية عن المناقبين ، وروى أحمد عن البراء بن عازب رفعه « من سُمى المدينة يثرب فليستغفر الله » ، هى طابة هى طابة « وروى ابن أبى شيبه عن أبى أيوب أنه صلى الله عليه وسلم « نهى أن يقال للمدينة يثرب » ولذا قال بعض العلماء : من سبها بذلك كتبت عليه خطيئة ، وما فى الصحيحين من حديث المعجرة « فإذا هى يثرب ، وفى رواية لا أراها إلا يثرب » محمول على ما قبل النهى (تنفى) أى المدينة (الناس) أى الحبيث الردىء منهم فى زمنه عليه الصلاة والسلام أو زمن الدجال (كما ينفى الكبير) بكسر الكاف وسكون التعتية ، قال فى القاموس : زق ينفخ فيه الحداد ، وأما المبنى من الطين فسكور (خبث الحديد) بفتح الحاء المعجمة والموحدة والثالثة - منصوب على المفعولية ، أى وسخه الذى تخرجه النار أى أنها لا تترك فيها من فى قلبه خل ، بل تميزه عن ذوى القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الحداد ردىء الحديد من جيد ، ونسب التمييز إلى الكبير لكونه السبب الأكبر فى اشتعال النار التى وقع التمييز بها ، وقد خرج من المدينة بعد الوفاة النبوية معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ، ثم على وطلحة والزبير وعمار وآخرون ، وهم من أطيب الخلق ، فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس وقت دون وقت .

٨٧٠ - (عن أبى حميد) بضم الحاء - عبد الرحمن الساعدى (رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من) خزوة (تبوك) سنة تسع من الهجرة (حتى أشرفنا على المدينة ، فقال) صلى الله عليه وسلم : (هذه) أى للمدينة اسمها (طابة) كشامة ، وفى نسخة طابة بالنون ، وفى رواية طية كهية ، وهى أصل طابة

٨٧١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « يَتَرَكُونَ الدِّينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ لَا يَفْشَاهَا إِلَّا الْعَوَافُ - يُرِيدُ عَوَافِيَ السَّبَاحِ وَالطَّيْرِ -

قلت الباء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وليس في هذا ما يدل على أنها لا تسمى بغير ذلك ، فمن اسمائها طيبة كصيبة ، وطائب ككاتب ، ولها أسماء كثيرة ، وكثرة الأسماء تدل على شرف اللمسى ، وسُميت بذلك لطيب رائحتها وأمورها كلها ، ولطهارتها من الشرك ، وحاول الطيب بها صلى الله عليه وسلم ، ولطيب العيش بها ، ولسكونها تنقي خبثها وينصع طيبها ، ولطيب شراؤها وهوائها كما هو مشاهد ، من أقام بها يجد من ربها وحيطانها رائحة طيبة لا يكاد يجدها في غيرها ، ومن أسماؤها بيت الرسول ، قال الله تعالى « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق » أى من المدينة لاختصاصها به اختصاص البيت بساكنه ، والحرم لتعريمها كما مر ، والحبيبة لحبه صلى الله عليه وسلم لها ودعائه به ، وحرم الرسول لأنه الذى حرمها ، وفى حديث رواه الطبرانى « حرم إبراهيم مكة وحرمت للمدينة » إلى غير ذلك من الأسماء ، وروى الزبير فى أخبار المدينة أن لها فى التوراة أربعين اسما .

٨٧١ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تتركون المدينة) بناء الخطاب ، وللرأى بذلك غير مخاطبين ، لكنهم من أهل البلد أو من نسل المخاطبين أو من نوعهم ، وروى بساء الثانية (على خير ما كانت) أى من المارة وكثرة ثمارها وحسنها ، وفى رواية على أتمر ما كانت (لا يفسدها) بالفتح المصممة أى لا يسكنها (إلا العواف) بالمعنى للهمة وآثره فاء من غير ياء - جمع عافية التى تطلب أفواتها ، وفى نسخة « إلا عوافى » بمخف آل وبالمثناة التحتية بعد اللام (يريد عوافى السباع والطير) بتصب عوافى على الفعولية ، قال القاضى عياض : هذا جرى فى العصر الأول وانقضى ، وقد تركت للمدينة على أحسن ما كانت حتى انتقلت الخلافة إلى الشام وذلك خير ما كانت لهدن لكثرة العلماء بها وللدنيا لمبارتها واتساع حال أهلها ، وذكر الأخباريون فى بعض الفتن التى جرت بالمدينة أنه رحل عنها أكثر الناس ، وبقيت أكثر ثمارها للعوافى ، وخلت مدة ثم تراجعت الناس إليها ، وقال النورى : المختار أن هذا الترك يكون فى آخر الزمان عند قيام الساعة ،

وَأَخَرُ مَنْ يُحْشَرُ رَاعِيَانِ مِنْ مُزَيْنَةَ ، يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ يَنْعَمَانِ بِنَعْمَتِهَا ،
فَيَجِدَانِهَا وَحُوشًا ، حَتَّى إِذَا بَلَغَا ثَلَاثَةَ الْوَدَاعِ خَرَا عَلَى وَجُوهِهِمَا .

٨٧٢ - عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « تَنْفَتَحُ

وتوضحه قصة الراعيين ، فقد وقع عند مسلم « ثم يحشر راعيان » وقال أبو عبد الله
الأبي : وهذا لم يقع ، ولو وقع لتوارى ، بل الظاهر أنه لم يقع بعد ، ودليل المعجزة
يوجب القطع بوقوعه في المستقبل إن صح الحديث ، وأن الظاهر أنه بين يدي نفعه
الصعق كما يدل عليه موت الراعيين اه ومراده بالراعيين المذكورين في قوله (وآخر
من يحشر) بضم أوله وفتح ثالثه : أى يموت ، فأطلق الحشر على الموت لرتبته عليه ،
ويحتمل أن المراد وآخر من يحشر إلى المدينة أى يساق إليها كما في لفظ رواية مسلم
(راعيان من مزينة) بضم أوله وفتح الزاى المعجمة : قبيلة من مضر (يريدان المدينة
ينعمان) بكسر الهمزة وبفتح الميم وبضم كاف ماضى نعى بفتحها أى يصيحان (بضمهما)
ليسوقاها ، وذلك عند قرب الساعة وصعقة الموت (فيجدانها) أى يجدان المدينة
(وحوشاً) بفتح الواو: أى خالية ليس بها أحد ، وفي رواية وحشاً بمعنى ما ذكر ،
والوحش من الأرض الحلاء ، وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان ، وجمعه
وحوش بضم الواو: وصح إرادة ذلك هنا أيضاً: أى فيجدانها ذات وحوش خلوها من
سكانها ، ويحتمل أن يكون الضمير حينئذ للنعم أى انقلبت النعم وحوشاً ، والقدرة
صالحة لذلك ، أو أنها صارت متوحشة تنفر من أصوات الرعاة (حتى إذا بلغا ثلثة
الوداع) أى التى كان يشيع إليها ويودع عندها ، وهى من جهة الشام (خرا) بفتح
الخاء المعجمة وتشديد الراء - أى سقطا (على وجوههما) أى متين ، ثم إن قوله وآخر
من يحشر إلخ يحتمل أن يكون حديثاً آخر غير الأول لا تعلق له به ، وأن يكون من
بقيته ، وعليهما يترتب الاختلاف السابق عن غياض والنوى ، والله تعالى أعلم

٨٧٢ - (عن سفیان بن زهير) بضم الزاى وفتح الهاء ، صغرا الأزدي من أزد
شنوءة بفتح المعجمة وضم النون وبعد الواو همزة محابى يد فى أهل المدينة (رضى
الله تعالى عنه) أنه (قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تنفتح) بضم

الْيَمِينُ قِيَّاتِي قَوْمٌ يَيْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَلِلدَّيْنَةِ
خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، وَتُفْتَحُ الشَّامُ قِيَّاتِي قَوْمٌ يَيْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ
بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ،

الفوقية وسكون الفاء وفتح الفوقية الثانية مبنيًا للمفعول ، وقوله (اليمن) بالرفع نائب
الفاعل ، سمي بذلك لأنه عن يمين القبلة أو عن يمين الشمس أو يمين بن قحطان
(فيأتى قوم) أى من الدين حضروا فتحها وأعجبهم حسنها ورخاؤها (ييسون) يفتح
المشاة التحتية وكسر اللوحدة وتشديد اللهمزة ثلاثيًا من باب ضرب ، وعن القاسم بضم اللوحدة
من باب نصر ، وبضم التحتية مع كسر اللوحدة أيضا من الثلاثى المزيد ، أى يسوقون دوابهم
إلى المدينة سوقا لنا (فيتحملون) أى منها (بأهلهم ومن أطاعهم) أى من الناس راحلين
إلى اليمن (والمدينة خير لهم) أى منها ؛ لأنها حرم الرسول صلى الله عليه وسلم وجواره
ومهبط الوحي ومنزل البركات (لو كانوا يعلمون) أى بما فيها من الفضائل كالصلاة
في مسجدتها وثواب الإقامة فيها ، وغير ذلك من الفوائد الدينية والأخروية التى
يستحقرونونها ما يجدونه من الحفظ الفانية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها ، وظاهر
الحديث الإخبار عن خروج من المدينة متحملا بأهلها بأسا في سيره مسرعا إلى الرخاء
والأمصار المفتحة ، لكن في حديث أبى هريرة رضى الله تعالى عنه عند مسلم « يأتى
على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هلم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم
لو كانوا يعلمون » وظاهره أن الدين يتحملون غير الدين ييسون ، فكأن الذى حضر
الفتح أحبه حسن اليمن ورخاؤها فدعا قريبه إلى الهجر إلى فيتحمل المدعو بأهلها
وأتباعه وبؤيد الأول رواية ابن خزيمة من طريق أبى معاوية عن هشام بن عروة
« تفتح الشام فخرج الناس إليها ييسون ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » ويوضح
ذلك حديث جابر عند البراء مرفوعا « ليأتين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها
إلى الأرياف يلتمسون الرخاء فيجدون رخاء ثم يتحملون بأهلهم إلى الرخاء والمدينة
خير لهم لو كانوا يعلمون » وقال المنذرى : رجاله رجال الصحيح ، والأرياف : جمع
ريف وهو ما قارب المياه من أرض العرب ، وقيل : هو الأرض التى فيها الزرع
والحبس ، وقيل غير ذلك (وتفتح) بضم أوله مبنيًا للمفعول (الشام) سمي بذلك
لأنه غن شمال السكبة (فيأتى قوم ييسون) يفتح أوله وضمه وكسر اللوحدة وضمها
(فيتحملون) أى من المدينة (بأهلهم ومن أطاعهم) أى من الناس راحلين إلى

وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، وَتُفْتَحُ الْعِرَاقُ قِيَانِي قَوْمٌ يَبْسُونَ
فِيَتَجَمَعُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَلِلْمَدِينَةِ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ .

٨٧٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرُؤُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرُؤُ الْحَيَّةُ إِلَى
جُحْرِهَا » .

الشام (والمدينة خير لهم) منها لما ذكر (لو كانوا يعلمون) أى بفضلها ، والجواب
محذوف كما فى السابق واللاحق ، دل عليه ما قبله ، أى لو كانوا من أهل العلم لعرفوا
ذلك ولما فارقوها ، وإن كانت لو معنى ليت فلا جواب لها ، وعلى كلا التقديرين ففيه
تجهيل بأن فارقها لتبويته على نفسه خبراً عظيماً (وتفتح العراق قِيَانِي قَوْمٌ يَبْسُونَ
فِيَتَجَمَعُونَ بِأَهْلِيهِمْ) أى من المدينة (ومن أطاعهم) أى من الناس راحلين إلى العراق
(والمدينة خير لهم) أى من العراق (لو كانوا يعلمون) والواو فى قوله والمدينة فى
الثلاثة للحال ، وهذا من أعلام نبوته عليه الصلاة والسلام ، حيث أخبر بفتح هذه
الأقاليم ، وأن الناس يتجمعون بأهلهم ويفارقون المدينة ، فسكان كما قال عليه الصلاة
والسلام ، على الترتيب المذكور فى الحديث ، لكن فى حديث عند مسلم وغيره تفتح
الشام ثم اليمن ثم العراق ، والظاهر أن اليمن فتح قبل الشام ، للاتفاق على أنه لم يفتح
شئ من الشام فى حياته صلى الله عليه وسلم فيكون رواية تقديم الشام على اليمن
معناها أن استيلاء فتح اليمن إنما كان بعد الشام ، والقدم المستفاد من الحديث محمول
على من تفرق فى البلاد بعد الفتوحات راغباً عن الإقامة فى المدينة ، أما من خرج
لحاجة كجهاد وتجارة فليس داخلًا فى معنى الحديث .

٨٧٣ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرُؤُ) اللام للتوكيد ، أى لينضم ويجتمع ، أى أن أهل الإيمان
لتنضم ويجتمع (إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرُؤُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا) أى كما أن الحية تنتشرب موت
جحرها فى طلب ما تميش به ، فإذا راعها شئ رجعت إلى جحرها ، كذلك أهل
الإيمان انكشروا من المدينة ، وكل مؤمن له من نفسه سائق إليها لمحبته فى سلكها ،

٨٧٤ — عَنْ سَعْدِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يَكِيدُ أَهْلَ الدِّينَةِ أَحَدٌ إِلَّا أَنْعَاعٌ كَمَا يَنْعَاغُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ » .

٨٧٥ — عَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : أَشْرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَطْمٍ مِنْ أَطَامِ الدِّينَةِ فَقَالَ : « هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى ؟ إِنْ لَأَرَى مَوَاقِعَ الْفِتَنِ خِلَالَ يَوْمَيْكُمْ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ » .

وهذا شامل لجميع الأزمنة ، أما زمنه عليه الصلاة والسلام فلتعلم منه ، وأما زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم فللاقتداء بهم ، وأما ما بعدهم فزيارة قبره الشريف ، والصلاة في مسجده الشريف ، والتبرك بمشاهدة آثاره وآثار أصحابه ، رزقنا الله تعالى الرجوع إلى هناك مرة أخرى بحمده وكرمه آمين .

٨٧٤ — (عن سعد) بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه (قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا يكيد أهل المدينة أحد) أى لا يفعل بهم كيدا من مكر وحرب وغير ذلك من وجوه الضرر بغير حق (إلا أنماع) يسكون النون بعد ألف الوصل آخره مهجمة ، أى ذاب (كما يناع) أى بذوب (للبحر في الماء) وفي حديث مسلم في رواية « ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله تعالى في النار ذوب الرصاص أو ذوب للبحر في الماء » .

٨٧٥ — (عن أسامة) بن زيد الأنصاري رضي الله تعالى عنه (قال : أشرف النبي صلى الله عليه وسلم) هو النظر من مكان مرتفع ، وقد قال (على أطم من أطام المدينة) بضم المعزة والطاء في الأول وقصها بمدودا في الثاني (فقال : هل ترون ما أرى ؟ إني لأرى) أى بالبصر (مواقع) أى مواضع سقوط (الفتن خلال بيوتكم) أى نواحيها ، بأن تكون الفتن مثلت له حتى رآها (كمواقع القطر) وهذا كما مثلت له الجنة والنار في القبة حتى رآها وهو صلى ، أو تكون الرؤية بمعنى العلم ، وشبه سقوط الفتن وكثرتها بالمدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم ، وقد وقع ما أشار إليه صلى الله عليه وسلم من قتل عثمان وهلم جرا ، ولا سيما يوم الحرة ، وهذا من أعلام النبوة .

٨٧٦ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
خَالَ : « لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُعْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، لَمَّا يَوْمُئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ ،
عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانِ » .

٨٧٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَلَى أُنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ
وَلَا الدَّجَالُ » .

٨٧٦ - (عن أبي بكر) نفيح بن الحارث بن كلدة الثقفي (رضى الله تعالى
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يدخل المدينة رعب للمسيح الدجال) أى ذعره
، وخوفه ، والدجال : من الدجل وهو الكذب والخلط ، لأنه كذاب خلائط ، وإذا لم
يدخل عليه رعبه فالأولى أن لا يدخل هو (لما) أى للمدينة (يومئذ سبعة أبواب ، على
كل) وفى نسخة « اسكل » (باب ملكان) أى يحرسانها منه .

٨٧٧ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : على أنقاب المدينة) جمع نقب - بفتح النون وسكون القاف - جمع قلة ، وجمع
فى السكينة على نقاب كما سيأتى ، قال ابن وهب : يعنى مداخل المدينة ، وهى أبوابها
وفوهات طرقها التى يدخل منها ، وفوهة الطريق - بضم الفاء وتشديد الواو مفتوحة -
أعلاه أو مخرجها ، وقيل : النقب هو الطريق فى الجبل (ملائكة) يحرسونها (لا يدخلها
الطاعون) هو الموت القريب الفانى ، أى لا يكون بها مثل ما يكون بغيرها كالأذى
وقوع فى طاعون عمواس ، وهو أول طاعون وقع فى الإسلام فى خلافة عمر ، وكان
أول ظهوره بعمواس - بفتح العين والهمزة وقد تسكن - قرية من قرى بيت المقدس ،
ووقع بعده طاعون الجارف ، وقد أظهر الله تعالى صدق رسوله صلى الله عليه وسلم فلم
يتقل قط أنه دخلها الطاعون (ولا) يدخلها (الدجال) لطرد للملائكة التى على
الأنقاب له .

٨٧٨ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطُوهُ الدَّجَالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ ، لَيْسَ لَهُ مِنْ نَقَابِهَا نَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ الْمَلَأْنِكَةُ صَافِقِينَ يَحْرُسُونَهَا ، ثُمَّ تَرْجُفُ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ » .

٨٧٨ - (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ (قَالَ : لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ) أَيْ مِنَ الْبُلْدَانِ يَسْكُنُ النَّاسُ فِيهِ وَلَهُ شَأْنٌ (إِلَّا سَيَطُوهُ) سَيَدْخُلُهُ (الدَّجَالُ) هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَعُمُومِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَشَدَّ بَعْضُهُمْ ^(١) : قَالَ : لِلرَّادِ دُخُولُ بَيْتِهِ وَجَنُودِهِ ، وَكَأَنَّهُ اسْتَبَدَّ إِمْكَانَ دُخُولِهِ بِنَفْسِهِ جَمِيعَ الْبِلَادِ لِقَصْرِ مَدَنِهِ ، وَغُفْلَ عَمَّا فِي حَقِّهِ مَسْلَمٌ أَنَّ بَعْضَ أَيَّامِهِ يَكُونُ قَدَرُ السَّنَةِ ، وَالظَّاهِرُ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَكَوْنِهِ كُنَايَةً عَنْ ^(٢) شِدَّةِ عَظَمَتِهِ ، فَأُطْلِقَ عَلَيْهِ قَدَرُ السَّنَةِ خِلَافَ الظَّاهِرِ (إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ) أَيْ لَا يَطُوهُمَا ، وَهَذَا مُسْتَثْنَى مِنَ بَلَدٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ « إِلَّا السَّكْبَةَ وَبَيْتَ الْقُدْسِ » زَادَ بَعْضُهُمْ وَمَسْجِدَ الطُّورِ ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ « فَلَا يَبْقَى لَهُ مَوْضِعٌ إِلَّا وَيَأْخُذُهُ غَيْرُ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَبَيْتِ الْقُدْسِ وَجِبَلِ الطُّورِ » فَإِنَّ اللَّائِنِكَةَ تَرُدُّ عَنْ هَذِهِ لِلْمَوَاضِعِ (لَيْسَ مِنْ نَقَابِهَا) بِكُسْرِ النُّونِ - أَيْ الْمَدِينَةَ ، وَفِي نَسْخَةٍ « لَيْسَ لَهُ مِنْ نَقَابِهَا نَقَبٌ » (إِلَّا عَلَيْهِ مَلَأْنِكَةُ صَافِقِينَ) حَالٌ ، وَكَذَا قَوْلُهُ (يَحْرُسُونَهَا) أَيْ مِنْهُ ، وَهِيَ مِنَ الْأَحْوَالِ لِلتَّدَاخُلِ « ثُمَّ تَرْجُفُ الْمَدِينَةُ » أَيْ تَزُولُ (بِأَهْلِهَا) الْبَاءُ يَحْتَمِلُ أَنَّ تَسْكُونَ لِلْسَّبِيَةِ أَيْ تَزُولُ وَتَضْطَرِبُ بِسَبَبِ أَهْلِهَا لِنَفْضِ إِلَى الدَّجَالِ الْكَافِرِ وَالْمُنَافِقِ وَأَنَّ تَسْكُونَ لِلْمَلَابِسَةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ ، أَيْ تَرْجُفُ مُتَلَبِّسَةً بِأَهْلِهَا ، وَأَنَّ تَسْكُونَ زَائِدَةٌ أَيْ تَحْرَكُهَا وَتَلْقَى مِيلَ الدَّجَالِ فِي قَلْبٍ مِنْ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ خَالِصٍ (ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ) بِفَتْحَاتٍ (فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ) فِي الثَّالِثَةِ مِنْهَا (كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ) وَيَبْقَى بِهَا الْمُؤْمِنُ الْخَالِصُ فَلَا يَسْلُطُ عَلَيْهِ الدَّجَالُ ، وَفِي رِوَايَةٍ « فَيَخْرُجُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الدَّجَالِ كُلِّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ » وَهَذَا لَا يَحَارِضُهُ مَا فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ السَّابِقِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رَجَبُ الدَّجَالِ ، لِأَنَّ

(١) بَعْضُهُمْ هَذَا هُوَ ابْنُ حَزْمٍ .

(٢) عِبَارَةُ الْعَرَفِيِّ الَّتِي تَقَالُهَا الشَّارِحُ « يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِطْلَاقُ قَدَرِ السَّنَةِ عَلَى بَعْضِ أَيَّامِهِ لَيْسَ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، بَلْ لِكَوْنِ الشَّدَّةِ الْعَظِيمَةِ الْحَارِجَةِ عَنِ الْحَدِّ فِيهِ أُطْلِقَ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ قَدَرُ السَّنَةِ » وَهِيَ أَوْضَحُ مِنْ عِبَارَةِ الشَّارِحِ .

٨٧٩ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَالِ ، فَكَانَ فَيَا حَدَّثَنَا بِهِ أَنْ قَالَ : « يَا بَنِي الدَّجَالِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ ، فَيُنْزَلَ بِبَعْضِ السَّبَاخِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمَئِذٍ رَجُلٌ هُوَ خَيْرُ النَّاسِ - أَوْ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ - فَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَالُ الَّذِي حَدَّثَنَا عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَهُ ، فَيَقُولُ الدَّجَالُ : أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا نِمَّ أَحْيَيْتُهُ هَلْ تَشْكُونَ فِي الْأَمْرِ ؟ فَيَقُولُونَ : لَا ، فَيَقْتُلُهُ نِمَّ يُحْيِيهِ ،

المراد بالربع ما يحصل من الفزع من ذكره والخوف من عتوه لا الرغبة التي تقع من الزلزلة لإخراج من ليس بمخلص .

٨٧٩ - (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا طَوِيلًا) وفي نسخة إسقاط طويلا (عن الدجال) أى عن حاله وفعله (فكان فيا حدثنا به أن قال) أن مصدريه ، أى قوله (يا بني الدجال وهو محرم عليه أن يدخل) أى دخوله (نقاب المدينة ، ينزل) جملة مستأنفة ، كأن قائلها : قال : إذا كان الدجال عليه الدخول حرام فكيف يفعل ؟ قال : ينزل ، وفي نسخة فينزل (بعض السباخ التي بالمدينة) بكسر السين - جمع سبخة ، وهى الأرض تملوها الملوحة ، ولا تكاد تنبت شيئا ، والمعنى ، والمعنى أنه ينزل خارج المدينة على أرض سبخة من سبخاتها (فيخرج إليه) أى الدجال (يومئذ رجل هو خير الناس ، أو من خير الناس) شك من الراوى ، وذكر إبراهيم بن سفيان الراوى عن مسلم كافي صحيحه أنه الحضر ، وكذا حكاه معمر فى جامعه ، وهذا إنما يتم على القول ببقاء الحضر إلى ذلك الوقت كما لا يخفى (فيقول) أى الرجل المذكور (أشهد أنك الدجال الذى حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه ، فيقول الدجال) أى لمن معه من أوليائه (أرايت) أى أخبرتني (إن قتل هذا نيم أحيتته ، هل تشكون فى الأمر ؟ فيقولون) أى اليهود ومن يصدق من أهل الشقاوة (لا) أو المراد ما هو أهم من ذلك ، أى يقولون ذلك خوفا منه لا تصديقا له ، أو يقصدون بذلك عدم الشك فى كفره وأنه دجال (فيقتله نيم يحيه) أى بقدرته الله تعالى ومشيئته ، وفى مسلم أنه يأمر به

فَيَقُولُ حِينَ يُحْيِيهِ : وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ مَنِيَّ بِصِيرَةِ الْيَوْمِ ، فَيَقُولُ الدَّجَالُ : أَقْتَلُهُ ، فَلَا يُسَلِّطُ عَلَيْهِ .

٨٨٠ — عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَجَاءَ مِنَ الْقَدَرِ مَحْمُومًا ، فَقَالَ : أَقِلْنِي ، فَأَبَى

فِيَشْبَحُ ، يَقُولُ : خَذُوهُ ، فَيُوسِغُ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ضَرْبَاتٍ ، يَقُولُ : أَوْ مَا تَوْمَنِي؟ فَيَقُولُ : أَنْتَ الْمَسِيحُ السَّكَدَابُ ، قَالَ : فَيُلْشَرُ بِالْمُشَارِ مِنْ مَفْرَقَةٍ حَتَّى يَفْرُقَ بَيْنَ رَجْلَيْهِ ، قَالَ : ثُمَّ مَعَى الدَّجَالُ بَيْنَ الْمُطْعَمَيْنِ ثُمَّ يَقُولُ : قُمْ ، فَيَسْتَوِي قَائِمًا ، قِيلَ : يَفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ ، وَقِيلَ : ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَيَمْنَعُ فِي الرَّابِعَةِ (فَيَقُولُ حِينَ يُحْيِيهِ : وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ بِصِيرَةِ مَقِي الْيَوْمِ) لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ أَنَّ عَلَامَةَ الدَّجَالِ أَنْ يَحْيِيَ الْمَقْتُولَ فَزَادَتْ بِصِيرَتِهِ بِتِلْكَ الْعَلَامَةِ ، وَفِي نَسْخَةِ « أَشَدَّ مَنِيَّ بِصِيرَةِ » فَلْتَسْكُمُ مُفَضَّلٌ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ (فَيَقُولُ الدَّجَالُ : أَقْتَلْهُ ، فَلَا يُسَلِّطُ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى قَتْلِهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْجِزُهُ بِعَدِّ ذَلِكَ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى قَتْلِ ذَلِكَ الرَّجُلِ وَلَا غَيْرِهِ ، وَخَيْثُذَ يَبْطُلُ أَمْرُهُ ، وَفِي مُسْلِمٍ ثُمَّ يَقُولُ أَيْ الرَّجُلُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ بَعْدِي بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ ، قَالَ : فَيَأْخُذُهُ الدَّجَالُ حَتَّى يَذْبَحَهُ ، فَيَجْعَلُ مَا بَيْنَ رَقَبَتِهِ إِلَى تَرْقُوتهِ نَحَاسَ ، فَلَا يَسْتَطِيعُ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، قَالَ : فَيَأْخُذُ بِيَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ فَيَقْدِفُهُ ، فَيَحْسِبُ النَّاسُ أَنَّهُ قَذَفَهُ إِلَى النَّارِ ، وَإِنَّمَا أَقْلَى فِي الْجَنَّةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا أَهْظَمُ النَّاسِ شَهَادَةً هُنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

٨٨٠ — (عَنْ جَابِرٍ) السُّلَمِيُّ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ) قِيلَ : اسْمُهُ قَيْسُ بْنُ حَازِمٍ الْمُتَقَرَّى (إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَجَاءَ مِنَ الْقَدَرِ) حَالُ كَوْنِهِ (مَحْمُومًا ، فَقَالَ) أَيْ لَنَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَقِلْنِي) قِيلَ : مِنْ الْبَايَعَةِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَقِيلَ : مِنَ الْمُهْجَرَةِ وَالْمَقَامِ مَعَ الْمَدِينَةِ ، وَلَمْ يَرِدِ الْإِرْتِدَادُ عَنِ الْإِسْلَامِ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ حُلُّ مَا عَقَدَهُ إِلَّا بِمَوَاقِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ أَرَادَ الرَّدَّ وَوَقَعَ فِيهَا لَقَتْلُهُ إِذْ ذَاكَ (فَأَبَى) أَيْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢٦ — فَتَحَ الْبَدَى ٢)

ثَلَاثَ مِرَارٍ ، فَقَالَ : « الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبِئَهَا وَيَنْصَعُ طَائِفُهَا » .

٨٨١ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« اللَّهُمَّ اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفَيْنِ »

عليه وسلم أن يقيله (ثلاث مرات) تارعه القملان قبله ، وهما قوله فقال وقوله فأني
أى قال ذلك ثلاث مرات ، وهو صلى الله عليه وسلم يأني من إقائلته ، وإنما لم يقيله يبعثه
لأنها إن كانت بعد الفتح فهي على الإسلام فلم يقيله إذ لا يحمل الرجوع إلى الكفر ،
وإن كانت قبله فهي على الهجرة والمقام معه بالمدينة ولا يحمل لهاجر أن يرجع إلى وطنه
(فقال) عليه الصلاة والسلام (المدينة كالكبير) بكسر الكاف - المنفع الذى ينفع
به النار ، أو الموضع المشتمل عليها ، والكور بالضم اسم للثاني فقط كما مر (تنفى
خبئها) بمعجمة فرحدة مفتوحين . ومثله - ما تفرزه النار من الوسخ والقذر (وينصع)
بفتح التحتية وسكون النون وفتح الصاد آخره عين مهجمة من النصوع ، وهو الخلو ، أى
يخلص (طيبها) بفتح الطاء وتشديد التحتية وبالرفع فاعل ينصع ، وهذا تشبيه حسن
لأن الكبر لشدة نفعه ينفى عن النار السخام : أى سواد القدر والدخان والرماد حتى
لا يبقى إلا خالص الحجر ، هذا إن أريد بالكبر المنفع ، فإن أريد به الموضع فيكون
المعنى أن ذلك الموضع لشدة حرارته ينزع خبث الحديد والفضة والذهب ويخرج خلاصة
ذلك ، والمدينة كذلك تنفى شرار الناس بالحلى والوصب وشدة العيش وضيق الحال
التي تخلص النفس من الاسترسال في الشهوات ، وتظهر خيارهم ، وتزكهم ، وليس
هذا الوصف عاما لها في جميع الأزمنة ، بل خاص بزمانه عليه الصلاة والسلام ، لأنه
لا يخرج عنها رغبة في عدم الإقامة معه إلا من لا خير فيه ، وقد خرج منها بعده عليه
الصلاة والسلام جماعة من خيار الصحابة كما مر .

٨٨١ - (عن أنس) هو ابن مالك (رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : اللهم اجعل بالمدينة ضِعْفَيْنِ) ثنية ضعف بالكسر ، وضمف الشيء في
اللفة مثله ، وضمفاه مثلاه ، ويطلق الضعف على الثلث إلى ما زاد ، فيقال : لك ضعفه ،
يريدون مثليه وثلاثة أمثاله لأنه زيادة غير محصورة ، وأما قول الفقهاء : له ضعف
نصيب فلان ، أى مثلاه ، وله ضعفاه أى ثلاثة أمثاله ، فبني على العرف في الوسايا ، وكذا

مَا جَعَلَتْ بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ .

٨٨٢ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ : « لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَعِكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَى يَقُولُ :

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَذْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

في الأثابر ، نحو : له على ضعف درهم ، فيأخره درهمان ، لا على القنة ، وللعنى هنا اللهم اجعل بالمدينة مثلي (ما جعلت بمكة من البركة) أى المدينة ، إذ هو مجمل يفسره الحديث الآخر : اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا ، فلا يقال إن مقتضى إطلاق البركة أن يكون ثواب صلاة المدينة ضعف ثواب الصلاة بمكة ، أو للراد عموم البركة ، لكن خصت الصلاة ونحوها بدليل خارجي ، فيستدل به على تفضيل المدينة على مكة ، وهو ظاهر من هذه الجهة ، لكن لا يانم من حصول أفضلية للفضول في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية على الإطلاق ، وأيضاً لا دلالة في تضعيف الهداء للمدينة على فضلها على مكة ، إذ لو كان كذلك للزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر : اللهم بارك لنا في شامنا ويمنا ، أعادها ثلاثاً ، وهو باطل كما لا يخفى ، فالتكبري لنا كيد وللعنى واحد ، قال الأبى : ومعنى ضعف ما بمكة أن الراد ما أشيع بغير مكة رجلاً أشيع بمكة رجلين وبالمدينة ثلاثاً ، فالأظهر في الحديث أن البركة إنما هي في الاقتيات ، وقال النووي : في نفس السكيل بحيث يكفي للدفع من لا يكفيه في غيرها ، وهذا أمر محسوس عند من سكنها رضى الله تعالى عنهم .

٨٨٢ — (عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم للمدينة) أى يوم الاثنين لاثني عشرة خلت من ربيع الأول كما جزم به النووي في كتاب السير من الروضة (وعك) بضم الواو وكسر العين للهجة : أى حم (أبو بكر) الصديق (وبلال) للؤذن رضى الله تعالى عنهما (فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول : كل امرئ مصبح) بضم الميم وفتح الصاد المهمل والموحدة المشددة - أى يقال له انتم صباحاً ، أو يسقى صبوحاً ، وهو شرب القداة (في أهله • والموت أذن) أى أقرب (من شراك نعله) بسكون الهاء فهما ، وفي نسخة بكسرها ، والشراك بكسر

وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَ عَنْهُ الْحُمَى يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ يَقُولُ :

أَلَا لَيْتَ شِعْرَى هَلْ أَيْتَنَ لَيْلَةً بَوَادٍ وَحَوْلَى إِذْخِرْ وَجَلِيلُ
وَهَلْ أَرْدَنَ يَوْمًا مِيَاهَ حَجَّيَةٍ وَهَلْ يَبْدُونُ لِي شَامَةً وَطَفِيلُ

قَالَ : اللَّهُمَّ الْعَنَ شَيْبَةَ بَنَ رَبِيعَةَ ، وَعُتْبَةَ بَنَ رَبِيعَةَ ، وَأُمَيَّةَ بَنَ خَلْفٍ ،
كَمَا أَخْرَجُونَا مِنْ أَرْضِنَا إِلَى

الشيء المعجمة أحد سيور النعل تكون على وجهها (وكان بلال) رضى الله تعالى عنه
(إذا أقلع) بضم الهمزة مبنياً للمفعول أو بفتحها مبنياً للفاعل ، أى كف (عنه الحمى
يرفع عقيرته) بفتح العين وكسر القاف وسكون التحتية فيلغة بمعنى مفعولة أى صوته
بأكثر حال كونه يقول :

(ألا ليت شعري هل أيتن ليلة * بواد) ويرى بفتح (وحولى) مبتدأ خبره
(إذخر) بكسر الهمزة بمجمعتين : الحشيش المعروف (وجليل) بفتح الجيم وكسر
اللام الأولى : نبت ضعيف وهو الثمام ، والجملة حالية ، وأنشده الجوهري فى مادة جلل
« بمكة حولى » بلاوا ، وهو أيضاً حال (وهل أردن) بالنون الحفيفة (يوما مياه
حجة) بفتح الميم وكسرها وفتح الجيم والنون المشددة - موضع على أميال يسيرة من
مكة بناحية من الظهران ، وقال الأزرقي : على برد من مكة وهى سوق حجر. (وهل
يبدون) بالنون الحفيفة : أى يظهرون (لى شامة) بالشين المعجمة (وطفيل) بفتح
المهلهة وكسر الفاء - جبلين على نحو ثلاثين ميلا من مكة ، وقيل : عيان ، قيل :
وليس هذان البيتان بلال ، بل لبكر بن غالب الجهمي ، أنشدهما عندما تقفهم خزاعة
من مكة ، وتأمل كيف تعزى أبو بكر رضى الله تعالى عنه عند أخذ الحمى بما ينزل به
من الموت الشامل للأهليل والغريب ، وبلال رضى الله تعالى عنه تمنى الرجوع إلى أهله
على عادة القرباء ، يظهر لك فضل أبى بكر على غيره من الصحابة رضى الله تعالى عنهم
(قال) أى بلال ، وفى نسخة « وقال » بواو العطف ، وفى أخرى إسقاط ذلك
والإقتصار على قوله (اللهم العن شيبة بن ربيعة ، وعتبة بن ربيعة ، وأميرة بن خلف
كما أخرجونا) أى اللهم أبعدهم من رحمتك كما أبعدونا (من أرضنا) أى مكة (إلى

أَرْضِ الْوَبَاءِ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَفِي مُدِّنَا ، وَصَحْفِهَا لَنَا ، وَانْقُلْ حُمَاهَا إِلَى الْجَحْفَةِ » قَالَتْ : وَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ أَوْبَاءُ أَرْضِ اللَّهِ ، قَالَتْ : فَسَكَانَ بَطْحَانَ يُجْرَى نَجْلًا - تَعْنِي مَاءَ آجِنَا .

أَرْضِ الْوَبَاءِ (بالهمزة والمد وقد يقصر - الموت الدريع ، بريد المدينة (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أَوْ أَشَدَّ) حَبًّا مِنْ جِنَا مَكَّة (اللهم بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَفِي مُدِّنَا) أى صَاعِ الْمَدِينَةِ ، وَهُوَ كَيْلُ سَعِرِ أَرْبَعَةِ أَمْذَادٍ ، وَالدَّرَطُ وَثَلَتْ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَرَطْلَانٌ عِنْدَ غَيْرِهِمْ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْبَلِيَّةِ ، وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ تَرْجِعَ الْبَرَكَةُ إِلَى كَثْرَةِ مَا يَكُلُ بَعْدَ مِنْ غُلَّتِهَا وَتَعَارُهَا (وَصَحْفِهَا) أى الْمَدِينَةِ (لَنَا) أى مِنَ الْأَمْرَاضِ (وَانْقُلْ حُمَاهَا إِلَى الْجَحْفَةِ) يَضُمُّ الْجِيمُ وَسَكُونُ الْمَهْمَلَةِ - مِيقَاتُ أَهْلِ مِصْرَ ، وَخَصْبًا بِذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ إِذْ ذَاكَ دَارَ شَرِّكَ ، فَدُمَا بِنَقْلِهَا لِيَشْفُوا بِهَا عَنْ مَوْتَةِ أَهْلِ الْكُفْرِ ، فَلَمْ تَزَلْ يَوْمَئِذٍ أَكْثَرُ بِلَادِ اللَّهِ حُمَى ، لَا يَشْرَبُ أَحَدٌ مِنْ مَائِهَا إِلَّا حَمَ (قَالَتْ) أى عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا (وَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ أَوْبَاءُ أَرْضِ اللَّهِ) بِهَمْزَةٍ مَضْمُومَةٍ عَلَى وَزَنِ أَفْضَلِ التَّقْضِيلِ - أى أَكْثَرُ وَبَاءٍ وَأَشَدُّ مِنْ غَيْرِهَا (قَالَتْ : فَسَكَانَ بَطْحَانَ) يَضُمُّ الْمُوَحَّدَةُ وَسَكُونُ الْطَاءِ وَفَتْحُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ نُونٌ - وَادٍ فِي شَحْزَاءِ الْمَدِينَةِ (يُجْرَى نَجْلًا) يَفْتَحُ النُّونُ وَسَكُونُ الْجِيمِ مَا يُجْرَى عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ (تَعْنِي) أى عَائِشَةَ (مَاءَ آجِنَا) يَفْتَحُ الْهَمْزَةُ الْمُدَوْدَةُ وَكُسْرُ الْجِيمِ بَعْدَهَا نُونٌ - أى مُتَغَيَّرًا ، وَغَرَضُ خَالِشَةٍ بِذَلِكَ بَيَانُ السَّبَبِ فِي كَثْرَةِ الْوَبَاءِ بِالْمَدِينَةِ ، لِأَنَّ الْمَاءَ الَّذِي هَذَا صِفَتُهُ يُحْدِثُ عَنِ الْمَرَضِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

كِتَابُ الصَّوْمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٨٣ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الصَّيَامُ جَنَّةٌ، فَلَا يَرْفُثُ، وَلَا يَجْهَلُ،

كتاب الصوم

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

ذكر الصوم متأخراً عن الحج أنسب من ذكره عقب الزكاة لاشتغال كل منهما على بذل المال ، فلم يبق للصوم موضع إلا الأخير ، وهو ربيع الإيمان ، لقوله عليه الصلاة والسلام « الصوم نصف الصبر » وقوله « الصبر نصف الإيمان » وشرعه صباحانه وتعالى لفوائد ، أعظمها كسر النفس وقهر الشيطان ، فالشبع نهر في النفس يردده الشيطان ، والجوع نهر في الروح تزدده لللاذكية ، ومنها أن النسي يعرف قدر نعمة الله عليه بإقداره على ما منع منه كثير من الفقراء من فضول الطعام والشراب والنسكاح ، فيرحمهم ويواسيهم .

وهو لغة : الإمساك ، ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم « إني نذرت للرحمن صوماً » أى إمساكاً وسكوتاً عن الكلام ، وقول النابتة :

خَيْلٌ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ تَحْتَ الْجَعَاكِ ، وَأُخْرَى تَمْلِكُ الْأَجْعَا
وشرعا : إمساك عن اللطع جميع النهار على وجه مخصوص .

وكان فرض رمضان في شعبان في السنة الثانية من الهجرة .

٨٨٣ — (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الصيام جنة) يضم الجيم وتشديد النون ، أى وقاية وسترة من المعاصي ، لأنه يكسر الشهوة ويضعفها ، وقيل : من النار ، لأنه إمساك عن الشهوات ، والنار محفوفة بالشهوات ، وعند الترمذى وسعيد بن منصور « جنة من النار » ولأحمد من حديث أبي عبيدة بن الجراح « الصيام جنة ما لم يخرقها » وزاد الداريمى « بالنية » فلما كف الصائم نفسه عن المعاصي في الدنيا كان سترآ له من النار ، فكفت عنه في الآخرة (فلا يرفث) بالثلاثة وتثليث الفاء فيه وفي ماضيه — أى لا يلعبش في الكلام (ولا يجهل)

وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل: إني صائم ، مرتين ، والذي نفسي بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ،

أى لا يفعل فعل الجاهل كالصباح والسخريه ، أو يسفه على أحد ، وعن سعيد بن منصور « فلا يرفث ولا يجلد » وهذا ممنوع فى الجملة ، اسكنه يتأكد بالصوم كما لا يخفى (وإن امرؤ قاتله أو شاتمه) قال عياض : قاتله أى دافعه وتنازعه ، فيكون بمعنى شاتمه ولاعته ، وقد جاء القتل بمعنى اللعن ، وفى رواية « فإن سابه أحد أو ماره » يعنى جلده ، وقد استشكل ظاهره لأن للفاعلة تقتضى وقوع الفعل من الجانبين فيقتضى وقوع مدافعة من الصائم أيضاً ، مع أنه مأمور بأن يكف نفسه عن ذلك ، وأجيب بأن المراد بالفاعلة التهيؤ لها ، يعنى إن تهيأ أحد لقائلته أو مشاتمه ، أو أن للراد بها أصل الفعل ، أى إن امرؤ قتله أو شتمه (فليقل) له بلسانه كما رجحه التروى فى الأذكار لينكشف عنه خوفاً من انتهاك حرمة الصيام ، ويلبى أن عمله إن أمن الرياء ، أو بقلبه كما جزم به التولى وتقله الرافعى عن الأئمة ، فيقول فى نفسه لتكشف عن جواب اللشامة ، أو بها ملأ ، وهو أولى ، وقيل : إن كان رمضان فليقل بلسانه ، وإن كان غيره فليقل فى نفسه (إني صائم ، مرتين) فإنه إذا قال ذلك أمكن أن يكف نفسه عنه ، وإلا دفعه بالأخف فالأخف (و) الله (الذى نفسى بيده لخلوف فم الصائم) بضم الحاء المعجمة واللام على الصحيح المشهور ، وضبطه بعضهم بفتح الحاء وحكاه الخطاى ، وقال فى المجموع : إنه لا يجوز - أى تغير رائحة فم الصائم لخلاء معدته من الطعام ، قال فى الصباح : خلف فم الصائم خلوطاً من باب قد تغيرت ريحه وأخلف بالألف لغة ، اهـ (أطيب عند الله من ريح المسك) أى فى الآخرة كما يدل له رواية مسلم والنسائى بلفظ « أطيب عند الله يوم القيامة » وروى أبو الشيخ بإسناد فيه ضعف عن أنس مرفوعاً « يخرج الصائمون من قبورهم يعرفون ريح أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك » والمعنى أنه تعالى يخرجهم فى الآخرة حين تكون نكبتهم أطيب من ريح المسك ، أو أن صاحب الخلوف يتألف من الثواب ما هو أفضل من ثواب ريح المسك المطلوب استعماله يوم الجمعة مثلاً ، أى من ثواب استعمال المسك الذى الريح ، وقيل : إن ذلك فى الدنيا لحديث جابر مرفوعاً « وأما الثانية فإن خلوف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ريح المسك » واستشكل هذا من جهة أن

يَتْرُكُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِ ، الصَّيَامِ لِي ، وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ،

الله تعالى منزّه على استطابة الروائح الطيبة واستقذار الروائح الخبيثة ، فإن ذلك من صفات الحيوان ، وأجيب بأنه مجاز واستعارة ، لأنه جرت عادتنا بتقريب الروائح الطيبة منا ، فاستعير ذلك لتقريبه من الله تعالى ، وقال ابن بطال : أى أذكى عند الله ، إذ هو تعالى لا يوصف بالشّم ، قال ابن النير : لكنه يوصف بأنه عالم بهذا النوع من الإدراك ، وكذلك بقية للدركات المحسوسات يصلها الله تعالى على ما هي عليه لأنه خالقها » ألا يعلم من خلق » وهذا مذهب الأشعرى .

فإن قلت : لم كان خائف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ، ودم الشهيد ريحه ريح المسك ، مع ما فيه من المخاطرة بالنفس وبدل الروح ؟ .

أجيب بأنه إما كان أثر الصوم أطيب من أثر الجهاد لأن الصوم أحد أركان الإسلام المشار إليها بقوله عليه الصلاة والسلام « بنى الإسلام على خمس - الحديث » وبأن الجهاد فرض كفاية ، والصوم فرض عين ، وفرض العين أفضل من فرض الكفاية على الراجح ، كما نص عليه الشافعى ، بخلاف إمام الحرمين .

يقول الله تعالى (يترك) أى الصائم (طعامه وشرابه وشهوته) أى شهوة الجماع لمعطاه على الطعام والشراب ، ويدل لذلك حديث ابن خزيمة « ويدع زوجته من أجلى » وأصرّح منه رواية « من الطعام والشراب والجماع » ويحتمل أنه من عطف العام على الخاص (من أجلى ، الصيام لى) أى من بين سائر الأعمال ، أى ليس للصائم فيه حظ ، ولم يتعب به أحد غيرى ، أو هو سر يبنى وبين عبدى يجعله خالصاً لوجهى ، أو أن صفة الصمدانية وهى التزه عن الغذاء ، والصوم فيه نوع يوافقها ، لأن الصائم لا يأكل ولا يشرب ، فتخلق باسم الصمد (وأنا أجزى) بفتح الهمزة أى صاحبه (به) وقد علم أن الكريم إذا تولى الإعطاء بنفسه كان فى ذلك إشارة إلى عظم ذلك العطاء وتقديره ، فيه مضاعفة الجزء من غير عد ولا حساب ، وقال بعضهم : مناه الصوم لى لاك ، أى أنا الذى لا ينبغي أن أطعم وأشرب ، وإذا كان بهذه للثابة وكان دخولك فيه كوفى شرعته لك فأنا أجزى به ، كأنه يقول : أنا جزاؤه لأن صفة التزبه عن الطعام والشراب تطلبى ، وقد تلبست بها وليس لك ، لكنك اقتصت بها فى حال صومك فهى تدخلك على فإن الصبر حبس النفس وقد حبستها بأمرى عما تعطيه حقيقتها

وَالْحَسَنَةُ بِشَرِّ أَمْثَالِهَا .

٨٨٤ — عَنْ سَهْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 « إِنْ فِي الْجَنَّةِ أَبَا يُقَالُ لَهُ الرَّبَّانُ يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ،
 لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ ، يُقَالُ : أَيْنَ الصَّائِمُونَ ؟ فَيَقُومُونَ لَا يَدْخُلُ
 مِنْهُ أَحَدٌ »

من الطعام والشراب ، فلهذا قال « الصائم فرحتان فرحة عند فطره » وتلك الفرحة
 لروحه الحيواني « وفرحة عند لقاء ربه » وتلك الفرحة لنفسه للناطقة الربانية ، فأورثه
 الصوم لقاء الله وحى المشاهدة (والحسنة) أى من سائر الأعمال (بشر أمثالها) زاد
 فى رواية للوطأ « إلى سبعائة ضعف » واتفق على أن المراد بالصيام هنا السالم من مصاحبة
 للعاصي له ، وإلا فليس له هذه اللزجة ، بل ينقص ثوابه وإن خرج به عن عهده طلب
 الشارع ، وحديث « الفية يفسد الصائم » قاله فى الإحياء ، قال العراقى : ضعيف ،
 بل قال أبو حاتم كذب ، وقول السبكي : إنه يأثم بذلك وينع ثوابه إجماعا ، فيه نظر ،
 لمشقة الاحتراز ، نعم إن أكثر منها توجهت تلك للقالة ، ومعلوم أن الفية تباع فى
 مواضع كانتظلم والاستفتاء فلا تنقص حينئذ ثواب الصوم ،
 وأدنى درجات الصوم الاقتصار على الكف عن اللطافات ، وأوسطها أن يضم إليه
 كف الجوارح عن الجرائم ، وأعلىها أن يضم إليهما كف القلب عن الوسوس .

٨٨٤ — (عن سهل) هو ابن سعد الساعدى (رضى الله تعالى عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : إن فى الجنة أباً يقال له الربان) هيفض العطشان ،
 وهو بما وقت للناسبة فيه بين لفظه ومعناه فإنه مشتق من الرى وهو مناسب لحال
 الصائمين لأنهم بتعطيشهم أنفسهم فى الدنيا يدخلون من باب الربان ليأمنوا من العطش ،
 ولما ورد عند النسائي وابن خزيمة « من دخل شرب ، ومن شرب لا يظلم أبداً » قال
 ابن اللثير : إنما قال فى الجنة ولم يقل الجنة ليشعر أن فى الباب المذكور من التعم والراحة
 ما فى الجنة ، فيكون أبلغ فى التشويق إليه (يدخل منه الصائمون يوم القيامة) أى إلى
 الجنة (لا يدخل منه أحد غيرهم ، يقال : أين الصائمون ؟ فيقومون لا يدخل منه أحد

غَيْرُهُمْ ، فَإِذَا دَخَلُوا أَغْلَقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ .

٨٨٥ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَتَقَى زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، هَذَا خَيْرٌ ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَّانِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ ،

غيرهم ، فإذا دخلوا (أى منه) أغلق فلم يدخل منه أحد) .
فإن قلت : القياس فلا يدخل ، لأن لم تدخل الماضى ، والحال أن الدخول لم يحصل للصائمين ؟

قلت : هو عطف على الجزاء ، فهو فى حكم المستقبل ، أى لم يدخل منه غير من دخل أولاً من الصائمين ، وكرر نفى دخول غيرهم منه لتأكيد .
٨٨٥ — (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من أتق زوجين) أى اثنين من أى شيء كان ، صنفين أو متشابهين ، وقد جاء مفسراً مرفوعاً بعبيرين شائعين حمارين درهمين ، وفى رواية « من ماله » (فى سبيل الله) هذا عام فى أنواع الخير ، أو خاص بالجهاد (نودى من أبواب الجنة : يا عبد الله هذا خير) أى من الخيرات ، والتنبؤ للتعظيم ، وليس المراد به أفضل التفضيل (فمن) التفرع باعتبار الحصلة الأخيرة (كان من أهل الصلاة) أى للؤدين للفرائض للكثيرين من النوافل ، وكذا ما يأتى فيما قيل (دعى من باب الصلاة ، ومن كان من أهل الجهاد دعى من باب الجهاد ، ومن كان من أهل الصيام) أى من الذين غلب الصيام عليهم ، وإلا فسلك المؤمنين أهل لكل (دعى من باب الريان) وعند أحمد « لأهل كل عمل باب يدعون منه بذلك العمل ، فلأهل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان » (ومن كان من أهل الصدقة) أى الكثيرين منها (دعى من باب) وفى نسخة « من أبواب » (الصدقة) وليس هذا تكراراً لما فى صدر الحديث حيث قال « من أتق زوجين » لأن الإتفاق ولو بالقليل خير من الخيرات العظيمة ، وذلك حاصل من كل أبواب الجنة ، وهنا استدعاء خاص ، وفى نوادر الأصل من أبواب الجنة باب محمد

قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا بَنِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عَلَى مَنْ دُعِيَ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضُرُورَةٍ، قَهْلٌ يَدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا، قَالَ: نَعَمْ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ.

صلى الله عليه وسلم وهو باب الرحمة وباب التوبة، وسائر الأبواب مقسومة على أعمال البر: باب الركاة، باب الحج، باب العمرة، وعند عياض «باب السكاطين الغيط»، باب الراضين، الباب الأيمن الذى يدخل منه من لا حساب عليه، وعن الآجرى عن أبي هريرة مرفوعا «إن في الجنة بابا يقال له الضعى، فإذا كان يوم القيامة ينادى مناد: أين الدين كانوا يدعون صلاة الضعى؟ هذا بابكم فادخلوا» وفي الفردوس من ابن عباس يرفعه «للجنة باب يقال له الفرج، لا يدخل منه إلا مفرح الصبيان» وعند الترمذى «باب للذكر» وعند ابن بطال «باب للصابرين» (قال أبو بكر رضى الله تعالى عنه: يا بَنِي أَنْتَ أَى تَدْعَى يَا بَنِي أَنْتَ (وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عَلَى مَنْ دُعِيَ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضُرُورَةٍ) أَى لَيْسَ عَلَى الْمَدْعُوِّ مِنْ كُلِّ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرَرٍ، بَلْ لَهُ تَكْرِمَةٌ وَإِعْزَازٌ، وَإِنَّمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا خَصَّ كُلَّ بَابٍ بِمِنْ أَكْثَرِ نَوْعٍ مِنَ الْعِبَادَةِ رَغِبَ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي أَنْ يَدْعَى مِنْ كُلِّ بَابٍ، وَقَالَ: لَيْسَ عَلَى مَنْ دُعِيَ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ ضُرُورَةٌ بَلْ هُوَ تَشْرِيفٌ وَتَكْرِيمٌ لَهُ (قَهْلٌ يَدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا) أَى وَيَخْتَصُّ بِهَذِهِ الْكِرَامَةِ (قَالَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (نَعَمْ) أَى يَدْعَى مِنْهَا كُلِّهَا عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ فِي الدُّخُولِ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ لِمُسْتَحَالَةِ الدُّخُولِ مِنَ الْكُلِّ (وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ) الرَّجَاءُ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجِبٌ، فَفِيهِ أَنْ الصَّدِيقَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ كُلِّهَا.

والحاصل أن كل من أكثر نوعا من العبادة خص باب يناسبها ينادى منه جزاء وفاقا، وقل من يجتمع له العمل بجميع التطوعات، ثم إن من يجتمع له ذلك إنما يدعى من جميع الأبواب على سبيل التكريم، وإلا فدخوله إنما يكون من باب واحد وهو باب العمل الذى يكون أغلب عليه من غيره.

وقيل: يريد بقوله ما على من دُعِيَ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضُرُورَةٍ: من أحد تلك الأبواب خاصة دون غيره من الأبواب، فيكون أطلق الجميع وأراد الواحد،

٨٨٦ - وَهَنَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ » .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا
دَخَلَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ،

قال ابن بطال : يريد أن من لم يكن إلا من أهل خصلة واحدة من هذه الحصال ودعى
من بابها لا ضرر عليه لأن الغاية للطوبى دخول الجنة ، انتهى ، ولا يخفى بعد ذلك من
ظاهر الحديث .

٨٨٦ - (وعنه رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا
جاء رمضان بدون شهر ، واحتج به البخارى على جواز ذلك ، لكن رواه الترمذى
بذكر الشهر ، وزيادة الثقة مقبولة ، فيكون رواية البخارى مختصرة منه ، فلا تبقى
له حجة فيه على إطلانه بدون شهر ، ورمضان مصدر رمض إذا احترق ، لا ينصرف
للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإنما سموه بذلك إما لارتعاضهم فيه من حر الجوع
والعطش ، أو لارتعاض الذنوب فيه . أو لوقوعه أيام رمض الحر حيث تهلوا أسماء
الشهور عن اللغة القديمة وسموها بالأزمنة التي وقعت فيها فوافق هذا الشهر أيام رمضان
الجر بناء على أن اللغات من وضع العباد ، أو من رمض الصائم إذا اشتد حر جوفه ،
أو لأنه يحرق الذنوب ورمضان إن صح أنه من أسماء الله تعالى فغير مشتق ، أو راجع
إلى معنى الفائر : أى يحمر الذنوب ويمحها (فتحت) بضم الفاء وتخفيف اللتاء الفوقية
ويجوز تشديدها (أبواب الجنة) حقيقة لمن مات فيه أو عمل عملاً لا يفسد عليه ، أو
هو علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ولعن الشياطين من أذى المؤمنين ،
وهذا يدل على أنها كانت مغلقة ، وبدل عليه أيضاً حديث الشفاعة فيقول « بك أمرت
أن لا أفتح لأحد قبلك » وقيل : كناية عن كون العمل يؤدي إلى ذلك ، أو عن
كثرة الثواب والخبرة والرحمة ، بدليل رواية مسلم « فتحت أبواب الرحمة » إلا أن
يقال الرحمة من أسماء الجنة .

(وفي رواية عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دخل رمضان
فتحت) بتشديد التاء ويجوز تخفيفها (أبواب السماء) للراد من السماء الجنة بقرينة

وَعَلَقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ ، وَسُلْسِلَتِ الشَّيَاطِينُ » .

٨٨٧ — عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِذَا رَأَيْتُمُوهُ »

قوله (وعلقت أبواب جهنم) يحتمل أن ذلك على ظاهره وحقيقته كالفتح ، وقال التوربشقي : الفتح كناية عن تنزيل الرحمة وإزالة التلق عن مصاعد أعمال العباد ، تارة يذلل التوفيق ، وأخرى يحسن القبول ، والتلق كناية عن نزع أنفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث على المعاصي بقمع الشهوات .
فإن قيل : ما منعكم أن تحملوه على ظاهر المعنى .

قلنا : لأنه ذكر على سبيل المن على الصوام ، وإتمام النعمة عليهم فيما أمروا به وندبوا إليه ، حتى صار الجنان في هذا الشهر كأن أبوابها فتحت ونسيمها هيء ، واليران كأن أبوابها غلقت وانكأها عطلت ، وإذا ذهبنا إلى الظاهر لم تقع اللمة موقعا وتخلو عن الفائدة ، لأن الإنسان ما دام في هذه الدار فإنه غير ميسر لدخول إحدى الدارين .

ورجح القرطبي حمله على ظاهره إذ لا ضرورة تدعو إلى صرف اللفظ عن ظاهره ، قال الطيبي : فائدة فتح أبواب السماء توقيف لللائكة على استعداد فعل الصائمين وأنه من الله بمنزلة عظيمة ، ويؤيده حديث عمر « أن الجنة لتزخرف لرمضان » .

(وسلست الشياطين) أى شدت بالسلاسل حقيقة ، والمراد مسترقو السمع منهم ، وأن تسلسلهم يقع في أيام رمضان دون لياليه ، لأنهم كانوا منعوا زمن نزول القرآن من استراق السمع ، فزيدوا التسلسل مبالغة في الحفظ ، أو هو نجاس على العموم ، والمراد أنهم لا يهلون من إفساد للسليين إلى ما يصلون إليه في غيره لا شغلهم فيه بالصيام الذي فيه قمع الشياطين ، وإن وقع شيء من ذلك فهو قليل بالنسبة إلى غيره ، وهذا أمر محسوس .

٨٨٨ — (عن) عبد الله (بن عمر) ابن الخطاب (رضي الله تعالى عنهما) قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا رأيتموه (أى رآه بعضكم ولو واحدا عند الشافعي في أحد قوله يشهد عند القاضي ، وقالت طائفة منهم البخوي : ويجب

فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ، يَنْفِي
هَلَالَ رَمَضَانَ .

٨٨٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي أَنْ
يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ » .

الصوم أيضاً طى من أخبره موتوق به بالرؤية ، وإن لم يذكر عند القاضى (فصوموا ،
وإذا رأيتموه فافطروا ، فإن غم عليكم) يضم العين وتشديد الميم مبنيًا للمفعول - من
ضممت الشيء إذا غطيته ، وفيه ضمير الهلال ، أى غطى الهلال بشي (فاقدروا له)
بهمزة وصل وضم الدال ، ويجوز كسرهما ، أى قدروا له تمام العدة ثلاثين يوما ، لأنه
من التقدير (يعنى) أى ابن عمر يمدولون الضمير فى رأيتموه (هلال رمضان) وإن
لم يسبق له ذكر للدلالة السياق عليه .

٨٨٨ - (عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من لم يدع) أى يترك (قول الزور والعمل به) أى بقول الزور ، أى العمل
بمقتضاه ، وفى رواية « من لم يدع قول الزور والعمل به » والضمر يعود على
الجهل لكونه أقرب مذكور ، أو على قول الزور وإن بعد لاتفاق الروايات عليه ،
أو عليهما وإفراد الضمير لاشتراكهما فى تقيص الصوم ، وفى الأوسط للطبرانى « من
لم يدع الحنا والكذب » والحنا القبح فى النطق ، والجمهور على أن الكذب والنية
والنجمة ونحوها لاتنفسد الصوم على الراجح كما مر ، بل تنقص ثوابه وتمنع كماله ،
لأنه ليس المقصود منه العلم المحض كما فى اللهيئات لاشتراط النية فيه إجماعا ، ولعل القصد
به فى الأصل إيساكه عن جميع المخالفات ، لكن لما كان ذلك يشق خفف الله وأمر
بالإيساك عن المفطرات ، وبه العاقل بذلك عن الإيساك عن جميع المخالفات ، وأرشد
إلى ذلك ما تضمنته أحاديث البين عن الله مراده ، فيكون اجتناب المفطرات واجبا ،
واجتناب ما عداها من المخالفات من المكملات (فليس لله حاجة) فى (أن يدع) أى
يترك (طعامه وشربه) وهو مجاز عن عدم الالتفات والقبول ، ففى السبب وأراد
للسبب ، وإلا فاقه لايحتاج إلى شيء ، وقيل : الحاجة بمعنى الإرادة أى ليس لله إرادة

٨٨٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَدِيثُ الْمُتَقَدِّمُ : « كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ » وَقَالَ فِي آخِرِهِ : « لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا ، إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ » .

٨٩٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْنَىٰ لِلْبَهْرَةِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ »

في صيامه ، وعدم الإرادة كناية على الرد وعدم القبول فيرجع لما قبله ، وليس للراد بذلك أنه يترك صيامه إذا لم يترك قول الزور ، وإنما معناه التحذير من ذلك القول ، فهو كقوله عليه الصلاة والسلام « من باع الحمر فليشقص الحنازير » أى يذبحها ويقطعها بالشقص وهو فصل السهم إذا كان طويلا غير عريض ، فليس للراد أمره بشقصها ، بل التحذير والتعظيم لإثم شارب الحمر .

٨٨٩ - (وعنه رضى الله تعالى عنه الحديث المتقدم) وهو (كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لى وأنا أجزى به ، وقال فى آخره) هنا (للصائم فرحتان) خير مقدم ومبتدأ مؤخر (يفرحهما) أى يتصف بهما ، ويحتمل أن يراد بالفرحتين الفروح به فيكون قوله « يفرحهما » على حذف الجار توسعا أى يفرح بهما (إذا أفطر فرح) زاد مسلم « بفطره » أى لزوال جوعه وعطشه حيث أيسر له الفطر ، وهذا فرح طبيعى ، أو من حيث إنه تمام صومه وخاتمة عبادته ، وهذا فرح روحانى ، وفرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس فى ذلك (وإذا لقي ربه) عز وجل (فرح بصومه) أى بجزائه وثوابه أو ببقاء ربه ، وعلى الاحتمالين فهو مسرور بقبوله .

٨٩٠ - (عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه) قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من استطاع منكم الباءة (بالذ على الأنصح لثة : الجماع ، والراد به هنا ذلك ، وقيل : مؤن النكاح ، والمقابل بالأول رده إلى معنى الثانى ، إذ التقدير عنده من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤن النكاح (فليتزوج ، فإنه) أى الزوج (أغنى) بالغنى والصاد للمجتمين (لبصر ، وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع

فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ .

٨٩١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ آيَةً ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ » .

أى الباء لم يجزه عن اللؤن (فعليه بالصوم) أما من لم يستطعها لعدم شهوته فلا يحتاج إلى الصوم لنفسها ، وهذا فيه كلام للنسابة ، قيل : هو من إغراء الغائب ، وسهله تقدم الغرى به فى قوله من استطاع منكم الباء فكان لإغراء الحاضر ، قاله أبو عبيدة ، وقال ابن عصفور : الباء زائدة فى الابتداء ومعناه الحيز ، لا الأمر ، أى فعليه الصوم ، وقال ابن خروف : من إغراء المخاطب أى أشيروا عليه بالصوم ، فحذف فعل الأمر وجعل عليه عوضا منه ، وعوى من العمل ما كان الفعل يتولاه واستتر فيه ضمير المخاطب الذى كان متصلا بالفعل ، ورجع بعضهم رأى ابن عصفور بأن زيادة الباء فى الابتداء أوسع من إغراء الغائب ومن إغراء المخاطب من غير أن يتجر ضميره بالظرف أو حرف الجر للوضوح مع ما خفضه موضع فعل الأمر (فإنه) أى الصوم (له) أى الصائم ، (وجاء) بكسر الواو ولد - أى قاطع لشهوته ، واستشكل بأن الصوم يزيد فى تهيج الحرارة ، وذلك مما يثير الشهوة ، وأجيب بأن ذلك إنما يكون فى مبتدأ الأمر ، فإذا تمادى عليه واعتاد سكن ذلك ، قال فى الروضة : فإن لم ينكسر به لم يكسرهما بكافور ونحوه ، بل ينكسر ، قال ابن الرقعة نقلا عن الأصحاب : لأنه نوع من الاختصاص .

٨٩١ - (عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الشهر تسع وعشرون) يكون تسعا وعشرين (ليلة) بأياها (فلا تصوموا حتى تروه) أى الهلال (فإن غم عليكم) أى حال بينكم وبينه غمام (فأكملوا العدة) أى عدة شعبان (ثلاثين) يوما ، وهذا مفسر ومبين لقوله فى الحديث السابق « فاقدروا له » وأولى ما فسر الحديث بالحديث ، وبه يندفع قول بعضهم : إن معنى قدروا له ضيقوا له ، وقدروه تحت السحاب ، وهو مذهب الحنابلة ، وقول آخرين قدروه بحساب النازل ، قال الشافعية : ولا عبرة بقول النجم ، فلا يجب به الصوم ، ولا

٨٩٢ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آتَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا ، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا عَدَا - أَوْ رَاحَ - قَبِيلَ لَهُ : إِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ شَهْرًا ، فَقَالَ : « إِنْ الشَّهْرُ يَسْكُونُ تِسْعَةٌ وَعِشْرِينَ يَوْمًا » .

يجوز ، وللرأى بآية « وبالنجم » . الاهتداء في أدلة القبلة ، ولكن له أن يعمل بحسابه كالصلاة ولظاهر الآية ، بل يجب عليه ذلك ، ويجزئ على الراجح ، والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره في معنى للنجم : وهو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الثلاثي .

والحاصل أن العبرة بالهلال ، فتارة يكون ثلاثين ، وتارة يكون تسعة وعشرين ، وقد لا يرى فيجب إكمال المدة ثلاثين ، وقد يقع النقص متواليًا في شهرين وثلاثة ، وقد تنقص أربعة متوالية ، لا خمسة ، ولا يتوالى أربعة أشهر على التمام ، وقيل غير ذلك .

٨٩٣ - (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آتَى) بِمَدِّ الْحَمْزَةِ (مِنْ نِسَائِهِ) أَيْ : حَلَفَ لَا يَدْخُلُ حُلُمِينَ (شَهْرًا) وَيَدُلُّ لِدَلِّكَ حَدِيثُ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ « أَقْسَمَ لَا يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِهِ شَهْرًا » فَلَمَّا رَدَّ الْإِبْلَاءَ هُنَا مَعْنَاهُ الْغَوَى ، وَهُوَ مُطْلَقُ الْحَلْفِ ، لَا الشَّرْعِي وَهُوَ الْحَلْفُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْ وَطْءِ زَوْجَتِهِ مُطْلَقًا أَوْ مَدَّةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا) وَفِي حَدِيثٍ ثَانِيٍّ عِنْدَ مُسْلِمٍ « فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً دَخَلَ عَلَى » وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ دَخَلَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالْعِشْرِينَ فَلَمْ يَكُنْ تَمُّ الشَّهْرِ لِأَنَّ الشَّكْلَ وَلَا عَلَى النِّقْصَانِ ، وَأَجِيبُ بِأَنَّ الرَّدَّ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً بِأَيَّامِهَا فَإِنَّ الْعَرَبَ تُؤْخِرُ بِاللَّيْلِ وَتَسْكُونُ الْأَيَّامَ تَابِعَةً لَهَا ، وَيَدُلُّ لِدَلِّكَ ذِكْرُ الْيَوْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (عَدَا) بِالْفَتْحِ لِلْعَجْمَةِ أَيْ ذَهَبَ أَوَّلُ النَّهَارِ (أَوْ رَاحَ) أَيْ ذَهَبَ آخِرُهُ ، وَالشَّكُّ مِنَ الرَّأْيِ (قَبِيلَ لَهُ) وَفِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ « بَدَأَ بِي قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ (شَهْرًا ، قَبَالَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (إِنْ الشَّهْرُ يَكُونُ تِسْعَةٌ وَعِشْرِينَ يَوْمًا) وَهَذَا (٧٧ - قَطْعُ الْبَدْيِ ٧)

٨٩٣ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « شَهْرَانِ لَا يَنْقُصَانِ شَهْرًا عِيدٌ رَمَضَانُ ، وَذُو الْحِجَّةِ » .

محمول عند الفقهاء على أنه عليه الصلاة والسلام حلف على شهر بعينه بالهلال وجاء ذلك الشهر ناقصاً فلو لم ير الهلال ليلة الثلاثين لسكت ثلاثين يوماً ، أما لو حلف على مطلق شهر فلا يبرأ إلا بشهر تام بالعدة .

٨٩٣ - (عن أبي بكرة) نفع (رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال (شهران لا ينقصان) مبتدأ وخبر ، أى لا يجتمعان على النقص في سنة واحدة بل إن نقص رمضان تم ذو الحجة وإن نقص ذو الحجة تم رمضان ، ويدل لذلك رواية « شهرا عيد لا يكونان ثمانية وخمسين يوماً » وقيل : المراد لا يكاد يتفق نقصانهما جميعاً في سنة واحدة غالباً ، وإلا فلو حمل الكلام على عمومته اختلف ، ضرورة أن اجتماعهما ناقصين في سنة واحدة قد وجد ، بل قال الطحاوى : قد وجدناهما ينقصان معاً في أعوام ، وهذا أعدل مما فيه ، ولا يجوز حملهما على ظاهره ، ويكفى في رده قوله عليه الصلاة والسلام « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكلوا العدة » فإنه لو كان رمضان أبداً ثلاثين لم يحتج إلى هذا ، وقيل : لا ينقصان في ثواب العمل فيهما ، فكل واحد منهما وإن كان ناقصاً في العدد والحساب فهو تام في الأجر والثواب لأن النقص الحسى باعتبار العدد ينجم بأن كلا منهما شهر عيد عظيم ، فلا ينفى وصفيهما بالنقصان ، بخلاف غيرهما من الشهور ، وإنما خصهما بالذكر ، قال البيهقي لتعلق جكم الصوم والحج بهما ، فأفاد أن كل ما ورد فيهما من الفضائل حاصل ، سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعاً وعشرين . وسواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره ، حيث لم يحصل تقصير في طلب الهلال ، فرفع بهذا الحديث ما يقع في القلوب من الشك لمن صام تسعاً وعشرين أو وقف في غير يوم عرفه غلطاً (شهرا عيد) خبر مبتدأ محذوف ، أى هما شهرا عيد ، أو رفع على البطل أحدهما (رمضان) غير منصرف للعدلية وزيادة الألف والنون (و) الآخر (ذو الحجة) وأطلق على رمضان أنه شهر عيد لقربه من العيد ، أو لكونه هلال العيد ربما روى في اليوم الأخير منه ، واستشكل ذكر الحجة بأنه إنما يقع الحج في العشر الأول منه فلا دخل لنقصان الشهر وتامه ، وأجيب بأنه مؤول بأن الزيادة والنقص إذا وقعا في القعدة يلزم منهما نقص عشر ذى

٨٩٤ - عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا ، يَعْنِي مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ . »

٨٩٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ،

الحجة الأول أو زيادته فرما وقفوا الثامن أو العاشر غلطاً فلا ينقص أجر وقوفهم عما لا غلط فيه ، لكن وقوف الثامن غلطاً لا يعتبر على الأصح فصول الأجر بناء على مقابله .

٨٩٤ - (عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : قال : إنا) مشر العرب أو نفسه المقدسة (أمة) أي جماعة (أمة) نسبة إلى الأم ، أي على الحالة التي ولدتنا عليها الأمهات (لا نكتب) بيان لكونهم كذلك ، أو المراد النسبة إلى أمة العرب ، لأنهم ليسوا أهل كتابة ، والكتاب فهم نادر (ولا نحسب) يضم السين - أي ولا نعرف حساب النجوم وسيرها ، فلم نكلف في تعريف مواقيت صومنا ولا عبادتنا ما يحتاج فيه إلى معرفة حساب ولا كتابة ، إنما ربطت عبادتنا بأعلام واضحة وأمور ظاهرة لا تحصى يستوى في معرفتها الحساب وغيرهم ، ثم تم عليه الصلاة والسلام هذا المعنى بإشارته بيده من غير لفظ إشارة يفهمها الأخرس والأبكم ، فقال (الشهر هكذا وهكذا) قال الراوي (يعني) عليه الصلاة والسلام (مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) هذا حديث مختصر ، وأخرجه مسلم تاماً بلفظ « هكذا وهكذا » وعقد الإبهام في الثالثة والشهر هكذا وهكذا حتى تمام ثلاثين ، أي أشار أولاً بأصابع يديه المضمرة جميعاً مرتين وقبض الإبهام في المرة الثالثة ونشر ما عداها ، وهذا هو المعبر عنه بقوله تسع وعشرون ، وأشار بهما مرة أخرى ثلاث مرات ، وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون .

٨٩٥ - (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال : لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين (ليتقوى على صيام رمضان ،

إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلَيْسَ ذَلِكَ الصَّوْمُ .

٨٩٦ - عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا فَحَضَرَ الْإِفْطَارَ ، فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلَا يَوْمَهُ حَتَّى يُبْسَى ،

إِذَا مَوَاصِلُ الصَّيَامِ مَضَعَةً ، فَإِذَا أَفْطَرَ قَبْلَهُ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى التَّقْوَى ، وَقِيلَ : خَافَةَ أَنْ يَزَادَ فِي رَمَضَانَ مَا لَيْسَ مِنْهُ كَأَنَّهُ عَنِ صِيَامِ يَوْمٍ الْيَدِ لِدَلَالَةِ حَذَرِهَا وَقَعَ فِيهِ أَهْلُ الْكِتَابِ فِي صِيَامِهِمْ فَزَادُوا فِيهِ بَرَائِهِمْ وَأَهْوَانَهُمْ ، وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ نَاسًا كَانُوا يَتَقَدَّمُونَ الشَّهْرَ فَيَصُومُونَ قَبْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأُتِيَ اللَّهُ تَعَالَى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » لِهَذَا نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ ، وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ لَا يَتَقَدَّمُونَ أَحَدَكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ بَنِيهِ كَوْنَهُمَا مِنْ رَمَضَانَ أَحْتِيَاظًا لِلصَّوْمِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ) أَيْ لِلْعِتَادِ مِنْ وَرْدٍ أَوْ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ ، كَأَنَّهُ اعْتَادَ صَوْمَ الدَّهْرِ ، أَوْ صَوْمَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ كَالْأَثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ ، وَفِي نَسْخَةِ يَصُومُ صَوْمًا (فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الصَّوْمَ) فَإِنَّهُ مَا ذُكِرَ لَهُ فِيهِ ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ النَّذْرُ وَالْقَضَاءُ ، وَمَقْهُومُ الْحَدِيثِ الْجَوَازُ إِذَا كَانَ التَّقَدُّمُ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمَيْنِ ، وَقِيلَ : يَمْتَنِعُ ذَلِكَ ، وَبِهِ قَطْعٌ كَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَأَجَابُوا عَنْ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ لِلْمُرَادِ مِنْهُ التَّقَدُّمُ بِالصَّوْمِ خَيْرٌ وَجَدَ مَنَعٌ ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لِكُفَايَةِ ذَلِكَ فِي التَّقْوَى ، وَلِأَنَّهُ الظَّالِمُ يَمْنَعُ الْقَضَاءُ ، وَقَالُوا : أَمَدُ النَّعْيِ مِنْ أَوَّلِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ شَعْبَانَ ، حَدِيثٌ « إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ ، وَظَاهِرُهُ جُرْمَةُ الصَّوْمِ حَيْثُ وَإِنْ وَصَلَهُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَلَيْسَ مُرَادًا ، حِفْظًا لِأَصْلِ مَطْلُوبَةٍ الصَّوْمِ ، وَقَدْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ : إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ حَرَّمَ الصَّوْمَ بِلا سَبَبٍ إِنْ لَمْ يَصِلْ بِمَا قَبْلَهُ عَلَى الْحَقِّ .

٨٩٦ - (عَنِ الْبَرَاءِ) بْنِ عَازِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَوَّلُ مَا اقْتَرَضَ الصَّيَامَ (إِذَا كَانَ الرَّجُلُ) مِنْهُمْ (صَائِمًا خَفِرَ الْإِفْطَارُ فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلَا يَوْمَهُ حَتَّى يُبْسَى) وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ «كَانَ إِذَا نَامَ قَبْلَ أَنْ يُبْسَى لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا وَلَا يَشْرَبَ لَيْلَتَهُ حَتَّى تَخْرُبَ الْعَمْسُ»

وَأَنَّ قَيْسَ بْنَ حِرْزَةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ صَائِمًا ، فَلَمَّا حَضَرَ الْإِنْطَارُ أَتَى
امْرَأَتَهُ فَقَالَ لَهَا : أَعِنْدَكَ طَعَامٌ ؟ قَالَتْ : لَا ، وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ فَأَطْلُبُ لَكَ ،
وَكَانَ يَوْمُهُ يَمُتُّلُ فَعَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَتُهُ ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ :
خَبِيَّةَ لَكَ ، فَلَمَّا انْتَصَفَ النَّهَارُ غَشِيَ عَلَيْهِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

وَلَأَى الشَّيْخُ «كَانَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا أَفْطَرُوا يَأْكُلُونَ وَيُشْرَبُونَ وَيَأْتُونَ الْمَسَاءَ مَا لَمْ يَنَامُوا
فَإِذَا نَامُوا لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَثَلِهَا » .

قال السدي : إن هذا الحكم كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب ، قال :
كتب على النصارى الصيام ، وكتب عليهم ألا يأكلوا ولا يشربوا بعد النوم ، وكتب
أولاً على المسلمين مثله ذلك (وإن قيس بن صرمة) بكسر الصاد للهمة وسكون الراء
وقيل : اسمه صرمة بن قيس ، وقيل : أبو قيس بن عمرو ، وقيل غير ذلك (الأنصاري
كان صائماً ، فلما حضر الإنطار أتى امرأته) لم يعلم اسمها (فقال لها : أعندك) بهجمة
الاستهتام وكسر الكاف (طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك) وفي رواية
حتى أجعل لك شيئاً نخيناً ، وظاهر ذلك أنه لم يجيء معه شيء ، لكن روى السدي
أنه أتاها بتمر ، فقال : استبدلي به طحيناً واجعليه نخيناً فإن التمر أحرق جوفى (وكان
يومه) بالنصب (يعمل) أى فى أرضه كما فى رواية أبى داود (فغلبته هيناه) فنام
(فجاءته) وفى نسخة فجاءت بدون ضمير (امرأته ، فلما رأته) نائماً (قالت : خيبة
لك) أى حرماناً ، وهو منصوب على أنه مفعول مطلق حذف عامله وجوبا ، ويجوز
رفعه ، نعم إن لم يذكر معه لام تعين نصبه كما قاله بعض النحاة ، وعند السدي « فأيقظته
فكره أن يعصى الله وأبى أن يأكل » وزاد فى رواية أحمد هنا « فأصبح صائماً »
(فلما انتصف النهار غشى عليه ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم) بضم الفاء
وكسر الكاف مبنيًا للمفعول - وزاد الإمام أحمد وأبو داود وغيرهما عن معاذ بن جبل
« وكان عمر أصاب النساء بعد ما نام » وعن كعب بن مالك « كان الناس فى رمضان
إذا صام الرجل فأُسى فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يطر من التمد ،
فرجع عمر من عند النبي صلى الله عليه وسلم وقد مرر عنده فأراد امرأته ، فقالت :

فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ «أَحِلَّ لَكُمْ تَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ» ،
فَفَرَحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا ، وَنَزَلَتْ «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ
الْخُلُطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخُلُطِ الْأَسْوَدِ» .

٨٩٧ - عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ «حَتَّى
يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخُلُطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخُلُطِ الْأَسْوَدِ»

إِنِّي نَمْتُ ، قَالَ : مَا نَمْتُ ، وَوَقَعَ عَلَيْهَا «وَوَقَعَ لَكُمُ بْنُ مَالِكٍ مَا وَقَعَ لِعِمْرٍ (فَنَزَلَتْ
هَذِهِ الْآيَةُ «أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ» أَى اللَّيْلَةُ الَّتِي تَصْبِعُونَ مِنْهَا صَائِمِينَ : أَى لَيْلَةُ
كَانَتْ (الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ » فَفَرَحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا وَنَزَلَتْ «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا»
جَمِيعَ اللَّيْلِ (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخُلُطُ الْأَبْيَضُ) بَيَاضُ الصَّبَحِ (مِنْ الْخُلُطِ الْأَسْوَدِ)
سَوَادِ اللَّيْلِ .

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ : لَمَّا صَارَ الرَّفَثُ وَهُوَ الْجَمَاعُ هُنَا حَلَالًا بَعْدَ أَنْ كَانَ حَرَامًا كَانَ
الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ حَلَالًا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى ، فَلِذَلِكَ فَرَحُوا بِنَزُولِهَا ، وَفَهَمُوا مِنْهَا الرِّخْصَةَ
هَذَا وَجِهٌ مُطَابِقٌ ذَلِكَ لِقِصَّةِ قَيْسٍ ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ حُلُمُهُمَا بِطَرِيقِ الْفَهْمِ نَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ
قَوْلُهُ تَعَالَى «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا» لِيَعْلَمَ بِالْمُتَطَوِّقِ تَسْهِيلُ الْأَمْرِ عَلَيْهِمْ صَرِيحًا ، أَوَّالِرَّادِ
نَزُولُ الْآيَةِ بِتَأْمِيمِهَا ، قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ ، وَبِهِ جُزْمُ السَّهْلِ وَقَالَ : إِنْ
الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي الْأَمْرِينِ مَعَ تَقَدُّمِ مَا يَتَعَلَّقُ بِعِمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَفْظُهُ أَتَى ،
وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ «أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ إِلَى قَوْلِهِ مِنَ النَّجَسِ» ، فَهَذَا يَبِينُ أَنَّ
عَمَلَ قَوْلِهِ فَرَحُوا بِهَا بَعْدَ قَوْلِهِ الْخُلُطُ الْأَسْوَدُ ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ صَرِيحًا فِي رِوَايَةِ
زُكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَلَفْظُهُ «فَنَزَلَتْ أَحِلَّ لَكُمْ إِلَى قَوْلِهِ مِنَ النَّجَسِ» ، فَفَرَحَ
الْمُسْلِمُونَ بِذَلِكَ .

٨٩٧ - (عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ «حَتَّى
يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخُلُطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخُلُطِ الْأَسْوَدِ») ثُمَّ قَدِمْتُ وَأَسْلَمْتُ وَتَعَلَّمْتُ الشَّرَائِعَ ،
وَعِنْدَ أَحْمَدَ «عَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ وَقَالَ : صَلِّ كَذَا ،
وَصُمْ كَذَا ، فَإِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ فَكُلْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الْخُلُطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخُلُطِ الْأَسْوَدِ»

عَمَدَتُ إِلَى عِقَالٍ أَسْوَدَ وَإِلَى عِقَالٍ أَيْضَ ، فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتِ وَسَادَتِي ،
فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فِي الْآئِيلِ ، فَلَا يَسْتَبِينُ لِي ، فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ الْآئِيلِ
وَيَبَاضُ النَّهَارِ » .

٨٩٨ — عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « نَسَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقِيلَ لَهُ : كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأُذُنِ
وَالسَّعُورِ ؟ قَالَ : قَدَرُ خَمْسِينَ آيَةً » .

(عمدت) بفتح اللام (إلى عقال) بكسر الميم - جبل (أسود وعقال أبيض ، فجعلتهما
تحت وسادتي ، فجعلت أنظر) إليهما (في الليل فلا يستبين لي) أي فلا يظهر ، وفي
رواية « فلا استبين الأبيض من الأسود » (فغدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك له) وفي نسخة « فذكرت له ذلك » (فقال) عليه الصلاة والسلام :
(إنما ذلك) أي المذكور من قوله تعالى « حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود »
(سواد الليل وبياض النهار) وفي التفسير « قلت : يا رسول الله ما الخط الأبيض من
الخط الأسود ؟ أما الخطان ؟ قال إنك لمرىض القفا أن أبصرت الخطين ، ثم قال : لا ،
بل هو سواد الليل وبياض النهار » اهـ فشبّه أول ما يبدو من الفجر للمعرض في الأفق
وما يعتد معه من غيش الليل خطين أبيض وأسود ، واكتفى ببيان الخط الأبيض
بقوله من الفجر عن بيان الخط الأسود لدلالته عليه ، وبذلك خرجا من الاستعارة
إلى التشبيه ، ويجوز أن تكون من التبويض ، فإن ما يبدو بعض الفجر ، وما روى
أنها نزلت ولم ينزل « من الفجر » فكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجله
الخط ، فزالت ، لعله كان قبل دخول رمضان ، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز ،
واكتفى أولا باشتهارها في ذلك ، ثم صرح بالبيان لما التبس على بعضهم .

٨٩٨ — (عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : نَسَجْنَا مَعَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقِيلَ لَهُ) (أَي زَيْد : كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأُذُنِ
وَالسَّعُورِ ؟) قَالَ (زَيْد : هُوَ) (قَدَرُ خَمْسِينَ آيَةً) (أَي قَدَرُ قَرَأَتِهَا .

٨٩٩ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَسْعَرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً » .

٩٠٠ - عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا يُقَادِي

٨٩٩ - (عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تسعروا) ندبا ، أى كلوا واشربوا في وقت السحر ، أى قيل السحر ، هذا معناه المناسب للفظه ، ولسكن يدخل وقته شرعا بنصف الليل ، ويحصل بقليل الطعام وكثيره (فإن في السحور) يفتح السين اسم لما يتسحر به ، وبالضم الفعل (بركة) بالنصب اسم إن ، أى بركة أخرى ، وهى الأجر والثواب ، أو زيادة الأعمال ، قال القاضى عياض : قد تكون هذه البركة ما يتفق للتسحر من ذكر أو صلاة أو استغفار أو غير ذلك من زيادات الأعمال التى لولا القيام للسحور لسكان الإنسان نأثما عنها ، وتاركها لها ، وتجديلية الصوم ليخرج من خلاف من أوجب تجديدها إذا نام بعدها ، ومن بركته أيضاً مخالفة أهل الكتاب فإنهم لا يعملونه ، وذلك مقتضى الزيادة فى الأجور الأخرى ، وعلى هذا فالسحور بضم السين بمعنى التسحر ، أو بركة دنيوية وهى التقوى على الصيام وغيره من أعمال النهار ، وفى حديث جابر هذا ابن ماجه والحاكم مرفوعا « استعينوا بطعام السحر على صيام النهار ، وبالقبولة على قيام الليل » ويحصل به اللشاعط ومداومة سوء الخلق الذى يثيره الجوع ، أو للراد بها أن اليسير منه يبارك فيه بحيث يحصل به الإعانة على الصوم ، وهذا ابن عدى مرفوعا « ولو بتمر ، ولو بجبات عنب » الحديث ، ويكون ذلك بالخاصية كما بورك فى الثريد والاجتماع على الطعام ، أو للراد بها نفى التبعة لما روى عن أبى هريرة « ثلاثة لا يحاسب عليها : أكلة السحور ، وما أفطر عليه ، وما أكل مع الإخوان » وعلى هذا فالسحور بالفتح بمعنى ما يتسحر به .

٩٠٠ - (عن سلمة بن الأكوع رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا) هو هند بن أسماء بن حارة الأسلمى كما عند أحمد وابن أبي خيثمة (ينادى

في الناس يومَ عاشوراءَ : إنَّ مَنْ أَكَلَ قَلِيَّتَيْمَ أَوْ قَلِيصُمَ ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ . »

٩٠١ — عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُذَرِّكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ،

في الناس يوم عاشوراء : أن) يسكون النون مع فتح الهبزة ، وبكسرهما مع تشديد النون (من أكل قليتم) يسكون اللام ويجوز كسرهما بلفظ الأمر لغائب وللهم مفتوحة تخفيفا ، أى ليمسك بقية يومه حرمة لوقت كما يمسك لو أصبح يوم الشك مفطراً ثم ثبت أنه رمضان (أو فليصم) شك من الراوى (ومن لم يأكل فلا يأكل) واستدل أبو حنيفة على أن الفرض يجوز نيته مع النهار ، لأن صوم عاشوراء كان فرضاً ، ورد بأنه إمساك لا صوم ، وبأن عاشوراء لم يكن فرضاً عند الجمهور ، وبأنه ليس فيه أنه لاقضاء عليهم ، بل في سنن أبي داود أنهم آثموا بقية اليوم وقضوه ، واستدل الجمهور لاشتراط النية في صوم الفرض من الليل بحديث حفصة عند أصحاب السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » وظاهره العموم في الفرض والنفل ، لكنه محمول على الفرض بقرينة حديث عائشة السابق — وهو قوله عليه الصلاة والسلام لها يوما « هل عندكم من غداء ؟ قالت : لا ، قال : فإني إذا أصوم » ولا تجزئ النية مع طلوع الفجر لظاهر الحديث ، ولا تختص بالنصف الأخير من الليل لإطلاقه ، ولو شك في تقدمها على الفجر لم يصح الصوم لأن الأصل عدم التقدم ، ولا بد من التبييت لكل يوم لظاهر الحديث ، ولأن كل يوم عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم كالصلاتين يتخللهما السلام ، وقال المالكية : للقصور الاكتفاء بنية واحدة في أول ليلة من رمضان لجميعه في حق الحاضر الصحيح ، وأما السافر والمريض فلا بد لكل منهما من التبييت لكل ليلة ، ولا بد عند الشافعية من كونها جازمة مينة كالصلاة ، وخلافاً للحنفية فإنهم لا يشترطون التبيين .

٩٠١ — (عن عائشة وأم سلمة رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذركه الفجر وهو) أى والحال أنه (جنب من) جماع (أهله) وعن عائشة « كان يذركه الفجر في رمضان من غير حلم » وفي رواية « من غير احتلام » وفي

ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ .

٩٠٢ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ وَيُيَاسِّرُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِزِيدٍ . »

أخرى « كان يصبح جنباً منى » (ثم يغتسل ويصوم) بياناً للجواز ، وإلا فالأفضل الغسل قبل الفجر ، والاحتلام يطلق على الإزال من غير رؤية شيء في المنام ، وأرادت بالتقييد بالجماع من غير احتلام للبالة في الرد على من زعم أن فعل ذلك عمداً مفطر . وقولها « من غير حلم » لا يلزم منه أنه عليه الصلاة والسلام يحتمل ، بل هو صفة لازمة مثل « وقتلون النسيين بغير حق » والاحتلام من تلاعب الشيطان فلا يجوز على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

٩٠٢ — (عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل) بعض أزواجه (ويأشُر) بعضهن ، من عطف العام على الخاص لأن البشارة أهم من التقبيل ، والمراد غير الجماع (وهو صائم ، وكان) عليه الصلاة والسلام أملككم لإربه (بكسر الهمزة وإسكان الراء أى عضوه ، وعتت الذكر خاصة لقرينة العدالة عليه ، والمراد شهوته ، وفي الموطأ أيكم أملكك لنفسه فيفسر به الإرب هنا ، لأن أولى مافسر به التريب ما ورد في بعض طرق الحديث ، وبروى بفتح الهمزة والراء ، وفسره البخارى بقوله أى أملككم لهواه وحاجته ، وظاهر قولها « وكان أملككم لإربه » أنها تعتقد خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، لكن ثبت عنها صريحاً بإباحة ذلك حيث قالت : يحل له كل شيء إلا الجماع ، فيعمل قولها المذكور على كراهة التنزيه لأنها لاتنافي الإباحة ، وعمل الكراهة عند الأمن ، فإن حركت شهوة حُرمت لأن فيها تعرضاً لإفساد العيادة ، ولحديث الصحيحين « من حام حول الحى يوشك أن يقع فيه » روى البيهقي بإسناد صحيح عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب ، وقال : الشيخ يملك إربه ، والشاب يفسد صومه ، فنهى من التعليل أنه دائر مع تحريك الشهوة بالمعنى المذكور والتعبير بالشيخ والشاب جرى على الغالب من أحوال الشيخوخة في انكسار شهوتهم ومن أحوال الشباب في قوة شهوتهم ، فلو انعكس الأمر انعكس الحكم ، ولو ضم المرأة إلى نفسه بمائل

٩٠٣ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ فَلَيْتُمْ صَوْمَهُ ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » .

٩٠٤ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « يَنْتَمَى

فَأُزِلَ لَمْ يَفْطُرْ كَمَا فِي الْإِحْتِلَامِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ بِدُونِ حَائِلٍ ، وَلَوْ لَسَ شَعْرَهَا فَأُزِلَ لَمْ يَفْطُرْ عَلَى الرَّاجِحِ ، وَكَذَا لَوْ مَسَّ عَضْوَهَا لِلْبَانِ .

٩٠٣ — (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا نَسِيَ) أَى الصَّائِمِ (فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ) اِقْتَصَرَ عَلَيْهِمَا دُونَ بَاقِي الْفَطَرَاتِ لِأَنَّهُمَا الصَّالِبُ ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا كَمَا رَجَعَهُ التَّوَوُّى لظَاهِرِ إِطْلَاقِ الْحَدِيثِ وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ إِنْسَانًا جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ : أَسْبَعْتَ صَائِمًا فَلَيْتَمِ فُطِعْتَ وَشَرِبْتَ ، قَالَ : لَا بَأْسَ ، قَالَ : ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى إِنْسَانٍ آخَرَ فَلَيْتَمِ فُطِعْتَ وَشَرِبْتَ ، قَالَ : لَا بَأْسَ اللَّهُ أَطْعَمَكَ اللَّهُ وَسَقَاكَ ، قَالَ : ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى آخَرَ فُطِعْتَ وَشَرِبْتَ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَنْتَ إِنْسَانٌ لَمْ تَعُدِّ الصِّيَامَ (فَلَيْتَمِ صَوْمَهُ) يَدْتَحِ الْمِيمُ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا عَلَى التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَظَاهِرُ تَسْمِيَةِ مَا ذَكَرَ صَوْمًا حمله عَلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَإِذَا كَانَ صَوْمًا وَقَعَ بِحِزَانَا ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ وَجُوبِ الْقَضَاءِ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ حَيْثُ قَالَ : إِنْ الصَّوْمُ يَبْطُلُ بِالنَّسْيَانِ وَيَجِبُ الْقَضَاءُ ، وَقَالَ : لِلرَّادِّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ إِمَامُ صُورَةِ الصَّوْمِ ، وَأَجِيبْ بِمَا ذَكَرَ مِنْ حَمْلِ الصَّوْمِ عَلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَإِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ حَمْلِهِ عَلَى اللَّغَى الْقَفْوَى وَالشَّرْعِيِّ كَانَ حَمْلُهُ عَلَى الشَّرْعِيِّ أَوَّلَى ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ خُزَيْمَةَ وَحِبَانٌ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ « مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ » فَمَرْغُوبٌ بِإِسْقَاطِ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ ، ثُمَّ عَلَّلَ عَدَمَ إِفْطَارِ النَّاسِي بِقَوْلِهِ (فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ) أَى لَيْسَ لَهُ فِي ذَلِكَ حِيلَةٌ وَلَا مَدْخَلٌ ، وَإِلَّا فَالْعَامِدُ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْأَفْصَالَ كُلَّهَا مَنَسُوبَةٌ لَهُ تَعَالَى ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : النَّسْيَانُ ضَرْوَرِي ، وَالْأَفْصَالُ الضَّرُورِيَّةُ غَيْرُ مَضَافَةٍ فِي الْحَكْمِ إِلَى فَاعِلِهَا وَلَا يُوَاحِدُ بِهَا .

٩٠٤ — (وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : يَنْتَمَى) بِالْمِيمِ ، وَتَضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ

تَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ ، قَالَ : مَا لَكَ ؟ قَالَ : وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَهْطَانٍ
 وَأَنَا صَائِمٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُمْتِقُهَا ؟
 قَالَ : لَا ، قَالَ : فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؟ قَالَ : لَا ،
 قَالَ : فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ؟

والفعلية وتحتاج إلى جواب يتم به اللعني ، وكثر اقترانه باذ وإذا ، وإن كان الأنصح
 عدم اقترانه بذلك (نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاءه رجل) قيل :
 هو سلمة بن صخر ، وقيل : سلمان بن صخر ، البياضي ، ورد ذلك بأنه المظاهر في
 رمضان ، وقيل : أعرابي ، وهو أولى (قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ) وفي بعض
 طرق هذا الحديث «هلكت وأهلك» أي فعلت ما هو سبب لملاكي وهلاك غيبي
 وهو زوجته التي وطئها (قال) عليه الصلاة والسلام (مالك) بفتح اللام ، وما
 استفهامية عليها رفع بالابتداء ، أي: أي شيء كائن أو حاصل لك ، وعند ابن خزيمة
 «وبحك ما شأئك» وعند أحمد «وما الذي أهلكك» (قال : وقعت على امرأتي)
 وفي حديث عائشة «وطئت امرأتى» (وأنا) أي والحال أي (صائم) قال في فتح
 الباري : يؤخذ منه أنه لا يشترط في إطلاق اسم الشقاق بقاء اللعني للشقاق منه حقيقة
 لاستحالة كونه صائماً مجامعاً في حالة واحدة ، فعلى هذا قوله وطئت امرأتى أي شرعت
 في الوطء ، أو أراد جامعته بعد إذ أنا صائم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 هل تجد رقبة تمتعها) أي تقدر ، فالمراد الوجود الشرعي ليدخل فيه القدرة بالشراء
 أو نحوه ، ويخرج عنه مالك الرقبة المحتاج إليها بطريق معتبر شرها ، وعند أحمد
 «أنستطيع أن تمتق رقبة» (قال) أي الرجل (لا) أجد رقبة ، وفي رواية «ليس
 عندي» وفي أخرى «فقال لا والله يا رسول الله» وفي حديث ابن عمر فقال «والذي
 بينك والحق ما ملكك رقبة قط» (قال) عليه الصلاة والسلام (فهل تستطيع أن
 تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا) وفي حديث سعد قال «لا أقدر» وفي رواية
 ابن إسحاق عند البزار «وهل لقيت ما لقيت إلا من الصيام» (فقال) عليه الصلاة
 والسلام ، وفي نسخة قال (فهل تجد إطعام ستين مسكيناً) المراد به ما يشمل الفقير

قَالَ : لَا ، قَالَ : فَسَكَتَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ ، وَالْعَرَقُ الْكَتَلُ ، قَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ ؟

(قال : لا) ويؤخذ من إضافة الإطعام إلى الستين أنه لا يجوز أن يطعم عشرين مسكينا ثلاثة أيام مثلا ، وللشهور عند الحنفية الإجزاء ، حتى لو أطعم الجميع مسكينا واحدا في ستين يوما كفى ، وفي رواية « أنستطيع أن تطعم ستين مسكينا » وفي حديث ابن عمر « قال والذي بعثك بالحق ما أشيع أهل » والحكمة في ترتيب هذه الكفارة على ما ذكر أن من انتهك حرمة الصيام بالجماع فقد أهلك نفسه بالمعصية فلناسب أن يعتق رقبة فيعتق نفسه ، وقد صح « من أعتق رقبة أعتق الله تعالى بكل عضو منها عضوا من النار » وأما الصيام فإنه كالقنطرة يجلس الجنابة ، وضوء ذلك تشديدا عليه ومما له بنقيض قصده ، وأما الإطعام فناسبته ظاهرة لأن مقابل كل يوم إطعام مسكين ، وهذه الكفارة مرتبة عند الشافعي ، غيرة عند مالك ، قال البيضاوي : رتب الثاني بالفاء على فقد الأول ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني فدل على عدم التخيير ، مع كونها في معرض البيان وجواب السائل فينزل منزلة الشرط للمك (قال) أي أبو هريرة (فسكت) بضم الكاف وقصها (عند النبي صلى الله عليه وسلم) وفي رواية « فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اجلس » وإنما أمره بالجلوس لانتظاره الوحي في حقه ، أو كان عرف أنه سيؤذى بشيء يعيقه به (فبينما) بغير ميم (نحن على ذلك) الأمر من مكث الرجل عند النبي صلى الله عليه وسلم (أتى النبي صلى الله عليه وسلم) بفتح المعزة مبنيًا للمفعول ، وفي رواية « فجاء رجل من الأنصار » (بعرق) بفتح العين والراء (فيه تمر) بالتذكير ، وفي نسخة « فيها » بالتأنيث على معنى القفة (والعرق الكتل) بكسر اللهم وفتح اللوقية - التزئيل الكبير يسع خمسة عشر صاعا ، قال القاضي عياض : وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة « فأتى بعرق فيه عشرون صاعا » وفي مسند عطاء عند مسند « فأمر له ببعضه » وهو يجمع بين الروايات فمن قال عشرون أراد كل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد ما يقع به من الكفارة (فقال) عليه الصلاة والسلام (أين السائل ؟) سواء سأل لأن كلامه متضمن للسؤال ، فإن مراده

فَقَالَ : أَنَا ، قَالَ : خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : أَعْلَى أَفْقَرُ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْنِهَا - يُرِيدُ الْحَرَتَيْنِ - أَهْلُ بَيْتِ أَفْقَرُ مِنِّي أَهْلُ بَيْتِي ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ أُنْيَابُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَطْعِمُهُ أَهْلَكَ .

هلكت لما ينبغي أو ما يخلصني مثلا (قال) أى الرجل (أنا، قال: خذ هذا فتصدق به) وفي رواية خذها أى الفقة فتصدق به أى بالتمر الذى فيها (قال) أى الرجل (أ) تصدق به (على) شخص (أفقر منى يا رسول الله) بالاستفهام التعجبى ، وحذف الفعل لدلالة تصدق به عليه ، وعند البزار والطبرانى « إلى من أدفعه إلى أفقر منى تعلم » وفي رواية « أعلى أفقر من أهلى » وفي أخرى « أعلى أحوج منا » ولابن إسحاق « وهل الصدق إلا لى وعلى » (فوالله ما بين لابتها) بغير همزة - ثنية لابة ، والضمير للمدينة ، قال بعض الرواة (يريد) أى باللاتين (الحرتين) بفتح الحاء الهملة وتشديد الراء - هى أرض ذات حجارة سود ، وللمدينة بين حرتين (أهل بيت أفقر من أهل بيتى) برفع أهل اسم ما ، ونصب أفقر خبرها إن جعلت حجازية ورفعه إن جعلت تميمية ، وكذا إن جعلت حجازية ملغاة من عمل النصب بناء على أن بين خبر مقدم وأهل بيت مبتدأ مؤخر ، وأفقر صفة له ، وفي رواية « ما أجد أحق به من أهلى » وفي أخرى « ما أجد أحوج إليه منى » وهذا ابن خزيمة « مالنا عشاء ليلة » (فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه) تعبئا من حال الرجل، في كونه جاء أولا هالكا محترقا خائفا على نفسه راغبا في فداها مهما أمكنه ، فلما وجد الرخصة طمع أن يأكل ما أعطيه في الكفارة ، والأنياب : جمع ناب . وحى الأسنان للصفة للرباعيات ، والضحك غير التبسيم ، وقد ورد أن ضحكك كان تبسما ، أى غالب أحواله ذلك (ثم قال) عليه الصلاة والسلام له (أطعمه) أى ما فى المكتل (أهلك) أى من تاركك تقتته ، أو زوجتك ، أو مطلق أقاربك ، ولابن عينة فى الكفارات « أطعمه عيالك » وعند ابن جرير « قال كله » ولابن إسحاق « خذها وكلها وانفقها على عيالك » أى لاعن الكفارة ، بل تملك مطلق بالنسبة إليه وإلى عياله ، وأخذهم إياه بصفة الفقر ، وذلك

٩٥ -- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« اِحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ » .

لأنه لما عجز عن العتق لإعساره وعن الصيام لضيقه فلما حضر ما يتصدق به ذكر أنه وعياله محتاجون ، فتصدق به عليه الصلاة والسلام عليه ، وكان من مال الصدقة ، وصارت الكفارة في ذمته ، وليس استقرارها في ذمته مأخوذاً من الحديث ، وأما حديث علي « فكله أنت وعيالك فقد كفر الله تعالى عنك » فضعيف لا يحتج به ، وقد ورد الأمر بالقضاء في بعض طرق الحديث ، وقيل : للراد بالأهل من لائزهم نقتهم من أئله ، وهو قول بعض الشافعية ، ويرد بقوله في الرواية الأخرى « عيالك » وبالأخرى للصرحة بالإذن له في الأكل من ذلك ، وقيل : هو خاص بهذا الرجل ، وإليه نحا إمام الحرمين ، وعورض بأن الأصل عدم الخصوصية ، وقيل : هو منسوخ ، ولم يبين قائله ناسخه ، وقيل : إنه صلى الله عليه وسلم تطوع بالتكفير عنه ، وأمره بصرفها لأهله ، وللتنوع كون الشخص يكفر عن نفسه ويصرفها لأهله .

ومتضى الحديث لزوم الكفارة لأولى دون اللوطاة ، وبه قال الشافعي ، وأما رواية هلكت وأهلك فضيفة ، بل قال بعضهم : إنه خطأ ، وقال أبو حنيفة بوجودها عليها إن كانت مطاوعة ، وقال مالك : إذا وطئ أمته في نهار رمضان وجب عليه كفارتان إحداهما عن نفسه والأخرى عن أمته ، وإن طأعته ، وكذا يكفر عن الزوجة إن أكرهها على الجماع ، وتكفيره عنهما بطريق النجاسة لا بطريق الأمانة ، وقال الحنابلة : لا يلزم للزوجة كفارة مع الضرر .

ويؤخذ من الحديث المذكور أن من ارتكب مبيحة لا حد فيها وجاء مستقياً أنه لا يطاق ، لأن معاقبته تكون سبباً لترك الاستفتاء من الغير عند الوقوع في ذلك ، وهذه مفسدة عظيمة يجب دفعها ، وقد استنبط بعضهم منه ألف مسألة أو أكثر كما قاله الكرماني وغيره .

٩٥٥ -- (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم ، واحتجم) أيضاً (وهو صائم) وهذا ناسخ لحديث « أفطر الحاجم والمحجم » وقيل : لا نسخ وأن معناه أنهما ترمضا للانقطاع : المحجم للضعف ، والحاجم لأنه لا يأمن أن يصل إلى جوفه شيء بمس المحجمة .

٩٠٦ - عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ ، فَقَالَ لِرَجُلٍ : انْزِلْ فَاجِدْ لِي ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ الشَّمْسُ ، قَالَ : انْزِلْ فَاجِدْ لِي ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ الشَّمْسُ ، قَالَ : انْزِلْ فَاجِدْ لِي ، فَانْزَلَ فَجَدَّ لَهَا ، فَشَرِبَ ، ثُمَّ رَمَى بِيَدِهِ هُنَا ، ثُمَّ قَالَ : إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَقْبَلَ مِنْ هُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ » .

٩٠٦ - (عن ابن أبي أوفى) عبد الله (رضى الله تعالى عنهما قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى وهو صائم (فى سفر) أى فى شهر رمضان كما فى مسلم فى غزوة الفتح ، لا فى بدر ، لأن ابن أبي أوفى لم يشهدا (فقال لرجل) هو بلال كما فى رواية أبى داود ، ولمسلم « فلما غربت الشمس قال » (انزل فاجد لى) بهجمة وصل بعد الفاء وسكون الجيم وفتح الدال ويدها حاء مهملتين : أمر من الجدح وهو الخلط ، أى اخلط السويق بالماء ، أو اللبن بالماء ، وحركه لأفطر عليه (قال) أى الرجل ، وهو بلال (يا رسول الله الشمس) باقية ، أى نورها ، والشمس بالرفع خبر لمبتدأ أى هذه الشمس أو بالنصب بفعل محذوف : أى انظر الشمس ، هن أن بقاء النور وإن غاب القرص مانع من الإفطار (قال) عليه الصلاة والسلام (انزل فاجد لى) أى لأفطر (قال) أى بلال (يا رسول الله الشمس) بالرفع والنصب كما مر (قال) عليه الصلاة والسلام (انزل فاجد لى ، فنزل فجده) عليه الصلاة والسلام (فشرب) وكرر انزل فاجد لى ثلاث مرات وتكرر للراجعة من بلال فبنى صلى الله عليه وسلم لفظة اعتقاده أن ذلك نهار محرّم فيه الأكل ، مع تجويزه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينظر إلى ذلك الضوء نظراً تاماً قصد زيادة الإعلام ، فأجاب عليه الصلاة والسلام بأن ذلك لا يضر ، وأعرض عن الضوء ، واعتبر غيبوبة الجرم ، ثم بين ما يعتبره من لم يتمكن من جرم الشمس كما حكاه الراوى عنه بقوله (ثم رعى) أى أشار عليه الصلاة والسلام (بيده ههنا) أى إلى المشرق ، وإنما أشار إليه لأن أول الظلمة لا يقبل منه إلا وقد سقط القرص (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (إذا رأيتم الليل أقبل من ههنا) أى من جهة المشرق (فقد أفطر الصائم) أى دخل وقت إفطاره .

واستنبط من هذا الحديث أن صوم رمضان فى السفر أفضل من الإفطار : لأنه صلى الله عليه وسلم كان صائماً فى شهر رمضان فى السفر ، ولقوله تعالى « وأن تصوموا

٩٠٧ - عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا ، أَنَّ
حُمَزةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيَّ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَأَصُومُ فِي السَّفَرِ ؟
وَكَانَ كَثِيرَ الصِّيَامِ ، فَقَالَ : إِنْ شِئْتَ فَصُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَأُفْطِرْ .

٩٠٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى مَسَكَةٍ فِي رَمَضَانَ ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ السَّكْدِيدَ

خبر لكم إن كنتم تعلمون » ولبراءة الدمة ، وحصول فضيلة الوقت ، وفارقت فضيلة
القصر في السفر بأن فيه خروجاً من الخلاف في بعض صوره ، وليس هنا خلاف
يعتد به ، نعم إن خاف من الصوم ضرراً في الحال أو الاستقبال فالفطر أفضل ، وعليه
يحمل حديث جابر الآتي ، وقال للناكبة : يجوز الفطر في سفر القصر إذا شرع في
السفر قبل المغرب ولم ينو الصيام في السفر ، وإلا فلا يجوز .

٩٠٧ - (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن حمزة بن عمرو الأسلمي)
رضي الله تعالى عنه (قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أأصوم في السفر) بهزتين الأولى
همزة الاستفهام والأخرى همزة للتكلم (وكان) أي حمزة (كثير الصيام ، فقال)
عليه الصلاة والسلام له : (إن شئت فصم ، وإن شئت فأفطر) بهزعة قطع ، وعند
مسلم أنه قال : يا رسول الله أجد في قوة على الصيام في السفر ، فهل على جناح ؟ فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي رخصة من الله تعالى ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن
أحب أن يصوم فلا جناح عليه ، وهذا مفسر بأنه سأل عن صيام الفريضة ، لأن الرخصة
إنما تطلق في مقابلة الواجب ، بل ورد مصححاً به عند أبي داود وغيره أنه قال :
يا رسول الله إنني صاحب ظهر أعالج له أسافر عليه وأكرهه ، وإنه ربما صادفني هذا
الشهر - يعني رمضان - وأنا أجد القوة ، وأجدني أن أصوم أهون علي من أن أؤخره
فيكون ديناً علي ، فقال : أي ذلك إن شئت يا حمزة .

٩٠٨ - (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج
إلى مكة في غزوة الفتح يوم الأربعاء لثلاثين من (رمضان ، فصام حتى بلغ
السكديد) بفتح الكاف وكسر الدال الأولى : موضع بين عسفان وقديد ، وبينه وبين
(٢٨ - فتح للهي ٢)

أَفْطَرَ ، فَأَفْطَرَ النَّاسُ » ،

٩٠٩ - عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : « خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ حَارٍّ ، حَتَّى يَضَعُ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَمَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَابْنِ رَوَاحَةَ » .

للمدينة سبعة مراحل أو نحوها ، وبينه وبين مكة مرحلتان (أفطر ، فأفطر الناس)
أى معه ، وعند مسلم « قيل له : الناس قد شق عليهم الصيام ، وإنما ينتظرون فيما فعلت ، فعدا بقدم من ماء بعد العصر » فيه أن للسافر له أن يصوم بعض رمضان ويفطر بعضه ، ولا يلزم بصوم بعضه تمامه ، وإنه إذا نوى السفر ليلا فإنه يباح له الفطر لدوام الضرر ، ولا يكره كما في المجموع ، وكذا يباح له الفطر إذا كان مقبلا ونوى ليلا ثم حدث له السفر قبل الفجر ، فلو حدث بعده فلا تغليب للحضر ، وقال الحنابلة : إن نوى الحاضر صوم يوم ثم سافر في أثناءه فله الفطر ، ولكن لا يفطر قبل خروجه من بلده مثلا ، ولو نوى الصوم في سفره فله الفطر .

٩٠٩ - (عن أبي الدرداء) هو عمر بن مالك الأنصاري الخزرجي (رضي الله تعالى عنه) أنه (قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره) زاد مسلم « في شهر رمضان » وليس ذلك في غزوة الفتح ، لأن عبد الله بن رواحة المذكور في هذا الحديث أنه كان صائما استشهد قبل غزوة الفتح بلا خلاف ، ولا في غزوة بدر ، لأن أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم (في يوم حار) ولمسلم « في حر شديد » (حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر ، وما فينا صائم إلا ما كان) أى وجد ثم بين ما يقوله (من النبي صلى الله عليه وسلم وابن رواحة) عبد الله ، وهذا يؤيد أن هذه السفارة لم تكن في غزوة الفتح ، لأن الذين استمروا على الصيام من الصحابة في تلك كانوا جماعة ، وفي هذه ابن رواحة وحده .

٩١٠ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ ، قرأ أي زحاما وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ فَقَالُوا : صَائِمٌ ، فَقَالَ : لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ » .

٩١١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « كُنَّا نَسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّ يَعْصِبُ الصَّائِمُ عَلَى الْفَطْرِ ، وَلَا الْفَطْرُ عَلَى الصَّائِمِ » .

٩١٠ - (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضى الله تعالى عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر) أى في غزوة الفتح كما في الترمذى (قرأى زحاما) بكسر الزاى : اسم للزحمة ، ولراد هنا الوصف للحنوف ، أى قوم مازحومين (ورجلا) قيل : هو أبو إسرائيل العامري ، واسمه قيس (قد ظلل عليه) من شدة حر العطش وحرارة الصوم ، وظلل بضم أوله مبنيًا للمفعول ، أى جعل عليه شيء يظله من الشمس لما حصل له ، والجملة حال (فقال) عليه الصلاة والسلام (ما هذا) ولئلا يأتى « ما بال صاحبكم هذا » (فقالوا) وفي نسخة قالوا أى قال من حضر من الصعابة (صائم ، فقال) عليه الصلاة والسلام (ليس من البر) بكسر الباء أى الطاعة والعبادة (الصيام في السفر) إذا بلغ بالصائم هذا البلغ من الشقة ، وإلا كان من البر ، بدليل صومه صلى الله عليه وسلم حتى بلغ الكديد ، وصوم الصعابة معه ، فبطل تعمك بعض الظاهرية بهذا الحديث على أن الصوم في السفر لا ينتقد ، ومن في قوله « من البر » للتبعيض ، أى أن الصوم في السفر ليس معدودا من أنواع البر ، وجعلها زائدة لا يظهر ، لأن مجرورها معرفة ، وأما رواية « ليس من أمير أعميام في السفر » بإبدال اللام ميأ في لغة أهل اليمن فهي في مستند الإمام أحمد ، لا في البخارى .

٩١١ - (عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه قال : كنا نساfer مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعصب الصائم على للفطر ولا للفطر على الصائم) أصل يعصب ، فلما سكن الجوزم انتهى ما كنانا حذفنا الياء ، وفيه رد على من أبطل صوم السافر لأن تركهم لإنكار الصوم والفطر يدل على أن ذلك عندهم من التعارف الذى

٩١٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ » .

٩١٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ ، أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى » .

تقوم به الحجة ، وفي حديث أبي سعيد عند مسلم « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجد الصائم على اللفطر ولا اللفطر على الصائم ، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ، ومن وجد ضعفاً فأفطر أن ذلك حسن » وهذا التفصيل هو للتعتمد ، وهو نص رافع للأزاع ، قاله في الفتح .

٩١٢ - (عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من مات (أى من المكلفين) وعليه صيام (الواو للصال) صام عنه وليه) ولو غير إذنه ، أو أجنبي بالإذن من الميت أو من القريب ، وهذا مذهب الشافعى القديم ، وهو الراجح ، والجديد وجوب القدية عنه لكل يوم مد طعام ، قال النووي : وليس للجديد حجة ، والحديث الوارد بالإطعام ضعيف ، ومع ضعفه فالإطعام لا يمنع عند القائل بالصوم . وظاهر الحديث اعتبار ولاية المال ، والراجح عند الشافعية أن الاعتبار مطلق القرابة ، لأنه صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تصوم عن أمها ، وهي ليست ولاية مال ولا عصبة ، ومذهب مالك تعيين القدية ، وأجابوا عن هذا الحديث بأن عمل أهل المدينة على خلافه ، وكذا أبو حنيفة ، وأجاب بأن عائشة وابن عباس أفتيا بخلافه ، وإفاء الراوى بخلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ .

٩١٣ - (عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم) لم يعرف اسم ذلك الرجل (فقال : يا رسول الله ، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر ، أفأقضيه) وفي نسخة « فأقضيه » بحذف الهجمة (عنها ؟ قال) عليه الصلاة والسلام : (نعم) أقضه (فدین الله أحق أن يقضى) أى أن حق المبدى يقضى بحق الله أحق .

حَدِيثُ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَقَوْلُ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ: انْزِلْ فَاجِدْ حَقَّ لَنَا ، تَقَدَّمَ قَرِيبًا ، وَقَالَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : « إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ ، وَأَشَارَ بِأَصْبُعِهِ قَبْلَ لِلشَّرْقِ » .

٩١٤ — عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ » .

(حديث ابن أبي أوفى وقول النبي صلى الله عليه وسلم له : انزل فاجد حقا لنا ، تقدم قريبا ، وقال في هذه الرواية : إذا رأيتم الليل أي ظلامه) أقبل من هنا فقد أفطر الصائم (أي دخل وقت إفطاره ، ولم يذكر هنا ما في الأول من الإِدْبَارِ والتروب ، فيستدل أن ينزل على الحالى ، حيث ذكر ذلك فى حال التيم مثلا ، وحيث لم يذكره فى حال الصبح ، أو كانا فى حالة واحدة وحفظ أحد الراويين ما لم يحفظ الآخر (وأشار) عليه الصلاة والسلام (بأصبعه قبل) بكسر القاف وفتح اللوحدة : أى جهة (للشرق) .

ويؤخذ من ذلك فطره صلى الله عليه وسلم على الماء ، ويقدم عليه الرطب ، ثم التمر ، ولو ماء زمزم على الراجع ، لأن التمر يرد ما ذهب من البصر ، ولأنه إذا نزل فى المعدة فإن وجدها خالية حصل الغذاء ، وإلا أخرج ما هناك بقايا الطعام ، وهذا لا يوجد فى ماء زمزم ، وأما قول بعضهم : الأولى فى زماننا أن يفطر على ما يأخذ بكفه من التمر ليكون أبعد عن الشبهة ، فهو شاذ كما قاله النووى فى المجموع ، وللذهب وهو الصواب فطره على تمر ، ثم ماء ، ويقدم الرطب على التمر كما مر .

٩١٤ — (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يزال الناس بخير ما عجلوا) أى مدة تسليطهم (الفطر) أى إذا تحققوا التروب بالرؤية أو بإخبار عدلين ، أو عدل على الراجع ، وزاد أبو هريرة فى حديث « لأن اليهود يؤخرون » أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما أى يؤخرونه إلى ظهور التيم ، وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضاً « لا تزال أمتى على سلقى ما لم تنتظر بفطرها النجوم » ويكره تأخيرها إن قصد ذلك

٩١٥ - عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : « أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ غَيْمٍ ثُمَّ طَلَمَتِ الشَّمْسُ » .

٩١٦ - عَنْ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « أَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ : مَنْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا فَلَيْسَ بِرَقِيَّةٍ يَوْمِهِ ، وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلَيْسَ بِهِمْ ، قَالَتْ : فَكُنَّا نَصُومُهُ بَعْدُ ، وَنُصُومُ صَبِيحَانَا » .

ورأى أن فيه فضيلة ، وإلا فلا بأس به ، نقله في المجموع عن نص الأم ، وخرج بقيد تحقق الغروب ما إذا ظن ، فلا يسن له تعجيل الفطر ، فإن شك فيه حرم ، ويعلم مما ذكر أن تمكين المسلمين أو بعضهم قدر درجة مخالف السنة ، فلذا قل الخیر ، فسل الله تعالى أن يهدينا إلى سواء السبيل .

٩١٥ - (عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله تعالى عنهما) أنها (قالت : أفطرننا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى على زمنه وأيام حياته (يوم غيم) بنصب يوم على الظرفية ، وفي رواية « في يوم غيم » (ثم طلعت الشمس) ويجب إمساك بقية اليوم ، ويجب قضاؤه ، ولا كفارة في ذلك ، وهذا مذهب الأئمة الأربعة ، ونقل عن بعض كتب الحنابلة أنه لا قضاء على من جامع يستفده ليلا فبان نهارا ، لكن الأصح في مذهبهم وجزم به الأكثر أنه يجب القضاء والكفارة ، وروى عن عطاء وعروة بن الزبير عدم القضاء ، وجعلوه بمنزلة من أكل ناسيا .

٩١٦ - (عن الربيع) بضم الراء وفتح اللوحدة وتشديد التنعية آخره عين مهملة (بنت معوذ) بضم الميم وفتح المهملة وتشديد الواو للسكسورة آخره ذال معجمة الأنصارية ، من البليعات تحت الشجرة أنها (قالت : أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار) زاد مسلم « التي حول المدينة » (من أصبح صائما فليسهم) أى فليستمر على صومه (قالت) أى الربيع . (فكنا نصومه) أى عاشوراء (بعد ، ونصوم صبيحانا) زاد مسلم الصغار ونذهب بهم إلى المسجد ، وهذا تمرين للصبيان على الطاعات وتوحيدهم العبادات ، وعند ابن خزيمة وحبان أنه صلى الله

وَنَجْمَلُ لَهُمُ الْقُسْبَةَ مِنَ الْعَيْنِ ، فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ أَعْطَيْنَاهُ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ .

٩١٧ — عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا تُؤَايِلُوا فَأَيْكُمُ أَرَادَ أَنْ يُؤَاوِلَ فَلْيُؤَاوِلْ حَقَّ السَّعَرِ » .

٩١٨ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوِصَالِ فِي الصَّوْمِ » ،

عليه وسلم كان يأمر برضائه في عاشوراء ورمضاء فاطمة فيقتل في أفواههم ، ويأمر أمهاتهم أن لا يرضعن إلى الليل ، وهو يرد قول القرطبي في حديث الربيع هذا : أمر فضله النساء بأولادهن ، ولم يثبت عمله عليه الصلاة والسلام بذلك ، وجيد أن يأمر بتعذيب صغير بعبادة شاقة له ، ومما يقوى الرد عليه أيضاً أن الصحابي إذا قال فعلنا كذا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان حكمه الرفع ، لأن الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريره عليه مع توفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام ، مع أن هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه ، فما فعلوه إلا بتوقيف (ونجمل لهم اللعبة) بضم اللام ما يلبس به (من العين) أى الصوف للصبر (فإذا بكى أحدكم على الطعام أعطيناه ذلك) أى القى جملنا من العين ليلته به (حتى يكون عند الإفطار) .

٩١٧ — (عن أبي سعيد) الحنذلي (رضي الله تعالى عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا تؤايلوا ، فأيككم أراد أن يؤايل اليواصل حتى السحر) بالجر ، وهذا قول اللخمي من المالكية ، ونقل عن أحمد ، وقال به أيضاً ابن خزيمة من الشافعية ، وطائفة من أهل الحديث .

٩١٨ — (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عن الوصال في الصوم) فرضاً أو نقلاً ، والنهي يقتضي الكراهة ، وهل هي التنزيه أو التحريم ؟ الأصح عند الشافعية التحريم ، وكرهه مانك ولو إلى السحر .

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : إِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : وَأَيْسَكُمُ
مِثْلِي ؟ إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي ، فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوْا عَنِ
الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ، ثُمَّ يَوْمًا ،

واختار الأحمى جوازه إلى السحر للحديث ، وقول أشهب من واصل أساء ظاهره
التحريم ، وقال بعض الحنابلة : يكره للتنزيه لا للتحريم ، ويدل للتحريم رواية ابن خزيمة
« إياكم والوصال » وسبب النهي أنه صلى الله عليه وسلم واصل ، فواصل الناس ، فشق
عليه ، فنهاهم (فقال له رجل من المسلمين) لم يسم ، وفي رواية فقال له رجال (إنك
تواصل يا رسول الله) إى : وفعلك دال على إباحته ، فأجابهم عليه الصلاة والسلام بأن
ذلك من خصائصه حيث (قال : وأيسكم مثلى) استفهام يفيد التوبيخ للشعر بالاستبعاد
(إنى أبيت) وفي رواية « إنى أظن » وهو محمول على مطلق الكون لا على حقيقة
اللفظ ، لأن المحدث منه هو الإمساك ليلا لانهاراً (يطعمنى ربى ويسقى) حقيقة
فيؤتى بطعام وشراب من عند الله تعالى كرامة له فى ليالى صومه ، ورد بأنه لو كان
كذلك لم يكن مواصلاً ، والجمهور على أنه مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة
فكانه قال يعطينى قوة الآكل والشارب ، أو أن الله تعالى يخلق فيه من الشبع والرى
ما يغنيه عن الطعام والشراب ، فلا يحس بجوع ولا عطش ، والفرق بينه وبين الأول
أنه على الأول يعطى القوة من غير شبع ولا رى بل مع الجوع والظما ، وعلى الثانى
يعطى القوة مع الشبع والرى ، ورجح الأول بأن الثانى يناقى حال الصائم ، ويفوت
للقصود من الصوم والوصال ، لأن الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها ، وقال ابن
القيم : يحتمل أن يكون المراد ما يغذيه الله تعالى به من معارفه وما يفيضه على قلبه من
لذة مناجاته وقرعة عينه بقربه ونعيمه بعبه ، قال : ومن له أدنى تجربة وشوق يعلم
استثناء الجلبم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيوانى ، ولا سيما الفرحان
الظافر بمطلوبه الذى قررت عينه بمحبوبه ، وقوله « يطعمنى ربى ويسقى » بثبوت
الياء ، وفي رواية يحدفها كتابة الشعراء (فلما أبوا) أى امتنعوا (أن ينتهوا عن
الوصال) أى لظنهم أن نهيه صلى الله عليه وسلم نهى تنزيه لا تحريم (واصل بهم)
عليه الصلاة والسلام (يوما ثم يوما) أى يومين لأجل الصلحة ليعين لهم الحكمة فى

ثُمَّ رَأَوْا الْمَلَائِكَةَ ، فَقَالَ : تَوَّ تَأَخَّرَ تَزِدُّكُمْ ، كَالْتَفْسِيلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَقِمُوا .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : قَالَ لَهُمْ : « فَاكْلَفُوا مِنَ الصَّعَلِ مَا تُطِيقُونَ » .

٩١٩ — عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « أَخَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ،

ذَاكَ (ثُمَّ رَأَوْا الْمَلَائِكَةَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (تَوَّ تَأَخَّرَ) أَيِ الشَّهْرِ (تَزِدُّكُمْ) أَيِ فِي الْوَصَالِ إِلَى أَنْ تَعْبُرُوا عَنْهُ ، فَتَسْأَلُوا التَّخْفِيفَ مِنْهُ بِالْتَّوَكُّلِ (كَالْتَفْسِيلِ) أَيِ الزَّجْرِ (لَمْ) قَبْلِهِ عَنِ الْوَصَالِ لِلتَّخْفِيفِ عَلَيْهِمْ وَالرَّحْمَةُ بِهِمْ ، وَحَقِيقَةُ الْوَصَالِ أَنْ يَصُومَ يَوْمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَلَا يَتَنَاوَلَ مَطْعُومًا بِاللَّيْلِ عَمْدًا بِلا عَذْرَ ، قَالَهُ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ ، وَقَضَيْتُهُ أَنَّ الْجَمَاعَ وَالِاسْتِقَاةَ وَنَحْوَهَا مِنَ الْفَطَرَاتِ لَا تَخْرُجُهُ عَنِ الْوَصَالِ ، قَالَ الْأَسْنَوِيُّ : وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنْ جِهَةِ اللَّغَى ، لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْوَصَالِ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الضَّعْفِ ، وَالْجَمَاعَ وَنَحْوَهُ يَزِيدُهُ ، لَكِنْ قَالَ الرَّوَّانِيُّ فِي الْبَحْرِ : هُوَ أَنْ يَسْتَدِيمَ جَمِيعَ أَوْصَافِ الصَّائِعِينَ أَوْ هَذَا هُوَ الرَّاجِحُ .

(وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ : فَاكْلَفُوا) بِهَمْزَةٍ وَصَلَ وَسَكُونِ السَّكَافِ وَفَتْحِ اللَّامِ : مِنْ كَلَفْتَ بِهَذَا الْأَمْرَ أَكْلَفَ بِهِ — مِنْ بَابِ عِلْمٍ يَعْلَمُ — أَيِ تَكْلَفُوا (مِنْ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ) أَيِ تَطْبِقُونَهُ ، خَفِضَتْ الْعَائِدَ أَيِ الَّذِي تَقْدِرُونَ عَلَيْهِ وَلَا تَتَكَلَّفُوا فَوْقَ مَا تُطِيقُونَهُ تَعْبُرُوا .

٩١٩ — (عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْحَاءِ الِهْمْلَةَ وَإِسْكَانِ الثَّلَاثَةِ التَّخْفِيفَ وَفَتْحِ الْغَاءِ — وَهَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، السَّوَّائِيُّ ، أَنَّهُ (قَالَ : أَخَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ سَلْمَانَ) بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْفَارِسِيِّ وَيُقَالُ لَهُ سَلْمَانُ بْنُ الْإِسْلَامِ وَسَلْمَانُ الْخَيْرِ ، وَأَصْلُهُ مِنْ رَامِهرمز وَقِيلَ مِنْ أَصْبَهَانَ عَاشِيًا . رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي طَبَقَاتِ الْأَصْبَهَانِيِّينَ ثَلَاثًا وَعَشْرِينَ سَنَةً ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ أَدْرَكَ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَقِيلَ : بَلْ أَدْرَكَ وَصَى عِيسَى ، وَكَانَ أَوَّلَ مَشَاهِدِهِ الْحُنْدُقَ ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : يُقَالُ إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا (وَبَيْنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ) عُمَرَ أَوْ عَامَرَ بْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ ، أَوَّلَ مَشَاهِدَةِ أَحَدٍ

فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَذِّلَةً ، فَقَالَ لَهَا : مَا شَأْنُكَ ؟
 قَالَتْ : أَخْوُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا ، فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ
 فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا فَقَالَ : كُلْ ، قَالَ : فَإِنِّي صَائِمٌ ، قَالَ : مَا أَنَا بِأَكِلٍ حَتَّى
 تَأْكُلَ ، فَأَكَلَ ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ ، قَالَ : نَمَ ،
 فَقَامَ ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ ،

(فزار سلمان أبا الدرداء) أى فى عهده صلى الله عليه وسلم ، وكان أبو الدرداء غالباً
 (فرأى) سلمان (أم الدرداء) هى خيرة - بفتح الحاء المعجمة - بلى أى حدر
 الأسلية الصحابة الكبرى ، وليست أم الدرداء الصغرى للسبأ هجيمة (متبذلة)
 بضم الليم وفتح اللثة الفوقية وللوحدة وكسر المعجمة للشدة ، من البذلة وهى اللينة
 وزنا ومعنى ، أى تاركة لباس الزينة ، وفى نسخة متبذلة بضم مضمومة فوحدة ساكنة
 بعدها فوقية مفتوحة فحجيمة مكسورة (فقال) سلمان (لها : ما شأنك ؟) أى يا أم الدرداء
 مبتذلة (قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة فى الدنيا) وعند الطبرانى « فى نساء
 الدنيا » وزاد ابن خزيمة « يصوم النهار ويقوم الليل » (جاء أبو الدرداء) زاد
 الترمذى فرحب بسلمان (فصنع له طعاماً) أى وقربه إليه لياكل (فقال) أى سلمان
 لأبى الدرداء (إني صائم) وفى رواية الترمذى « فقال كل فإنى صائم » وعلى هذا
 فالقائل أبو الدرداء وللقول له سلمان (قال) أى سلمان لأبى الدرداء (ما أنا بأكل)
 أى من طعامك (حتى تأكل) وفى رواية أقسمت عليك لتفطرن ، أراد سلمان أن يصرف
 أبا الدرداء عن رأيه فيما يصنعه من جهة تيمه فى العبادة وغير ذلك مما شككه إليه زوجته
 (فأكل) أى أبو الدرداء معه وهو أفضل من إتمام صوم التفل إن شق على الصنف
 عدم الأكل معه ، فإن لم يشق عليه فالإتمام أفضل ، أما صوم القرض فلا يجوز الخروج
 منه مضيقاً كان أو موسعاً كالنذر للطلق ، هذا عند الشافعية ، وسيأتى مزيد لذلك إن
 شاء الله (فلما كان الليل) أى أوله رذهب أبو الدرداء (حال كونه) يقوم (أى
 للصلاة وكانت تلك الليلة ليلة الجمعة ، وكان أبو الدرداء يحبى ليلتها يصوم يومها كما
 روى الطبرانى (قال) أى سلمان له (نَمَ ، فقام) أى أبو الدرداء (ثم ذهب يقوم .

فَقَالَ : بَلَى ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ سَلْمَانُ : قُمْ الْآنَ ، فَصَلِّ يَا
 قَتَادَةَ سَلْمَانُ : إِنَّ رَبَّكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلَا أَهْلِكَ
 عَلَيْكَ حَقًّا ، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صَدَقَ سَلْمَانُ .

قال (أى سلمان له) بلى ، فلما كان من آخر الليل قال (له) سلمان : قم الآن) قام
 سلمان وأبو الدرداء وتوضأ (فصليا ، فقال له سلمان : إن لربك عليك حقاً ، ولنفسك
 عليك حقاً) زاد الترمذى وابن خزيمة « وإن لنفيسك عليك حقاً » (فأعط كل
 ذى حق حقه) بقطع المحزة من أعطى ، وللدارقطى « فصم وأفطر ، وقم ونم ،
 وامت أهلك » (فأتى) أى أبو الدرداء (النبى صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك) أى
 الذى قاله سلمان (له) عليه الصلاة والسلام (فقال النبى صلى الله عليه وسلم : صدق
 سلمان) وللترمذى « فأتيا » بالثنية ، وفيه أنه لا يجب إتمام صوم التطوع إذا شرع فيه
 كصلاته واعتكافه ، لحديث « الصائم للتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام وإن شاء
 أفطر » ويقاس بالصوم غيره ، لكن يكره له الخروج منه لظاهر قوله تعالى « ولا
 تبطلوا أعمالكم » والخروج من خلاف من أوجب إتمامه إلا بعذر كساعة صيف فى
 الأكل إذا عز عليه امتناع مضيقه منه أو عكسه ، فلم يكره الخروج منه ، بل يستحب
 للحديث المذكور مع زيادة الترمذى « وإن لنفيسك عليك حقاً » أما إذا لم يزل على
 طي أحدهما امتناع الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه ذكره فى المجموع ، وإذا
 خرج منه قال المتن : لا يثاب على ما مضى لأن العبادة لم تتم ، وحكى عن الشافعى أنه
 يثاب عليه وهو الوجه إن خرج منه بعذر ، ويستحب قضاؤه سواء خرج بعذر أم بغيره
 وهذا مذهب الشافعية والحنابلة والجمهور ، وقال للالكبة : يجب القضاء فى صوم
 النفل بالفطر إذا كان عمدا حراما ، فلا قضاء على من أفطر ناسيا ، ولا على من أفطر
 لعذر من مرض أو غيره ، فلو شرع فى صوم نفل وجب عليه إتمامه ، وحرّم عليه
 الفطر من غير عذر ، ولو حلف عليه شخص بالطلاق الثلاث فإنه يمتهن ولا يفطر ، فإن
 أفطر وجب عليه القضاء ، إلا الوالد والشيخ وإن لم يحلفا ، وقال الحنفية : يجب القضاء
 مطلقا ، سواء أفسد عن قصد أم لا بأن عرض الحيف للصائفة للتطوعة وأما الإفساد

٩٢٠ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ لَا يُفْطِرُ ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَصُومُ ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ إِلَّا رَمَضَانَ ، وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ » .

فَقِيلَ : لَا يَبَاحُ إِلَّا لِعَذْر ، وَقِيلَ : يَبَاحُ بِإِذْنِ عَذْر ، وَهَلْ مِنَ الْعَذْرِ الضَّيْفَةُ أَوْ لَا ؟ خِلَافٌ عِنْدَهُمْ ، وَاسْتَدْلُوا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْإِفْطَارِ بِإِذْنِ عَذْرٍ بِقَوْلِهِ تَعَالَى « وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ » وَأَجِيبُ بِأَنْ لِلرَّادِ لَا تَحْطُوا الطَّاعَاتِ بِالْكَبَائِرِ أَوْ بِالْكَفْرِ وَالنَّفَاقِ وَالْعَجَبِ وَالرَّيَاءِ وَمَنْحُومَا ، وَهَذَا غَيْرُ الْإِبْطَالِ لِلْوَجوبِ لِلْقَضَاءِ ، وَقَالَ ابْنُ النَّزِيرِ : لَيْسَ فِي تَحْرِيمِ الْأَكْلِ فِي صَوْمِ النَّفْلِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ إِلَّا الْآيَةُ الْعَامَّةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى « وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ » إِلَّا أَنْ الْخَاصَّ يَقْدُمُ عَلَى الْعَامِّ كَحَدِيثِ عَائِشَةَ وَمَنْحُومِ .

٩٢٠ - (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا) أَنَهَا (قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ لَا يُفْطِرُ ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَصُومُ) أَيْ يَنْتَهِي صَوْمَهُ إِلَى غَايَةِ حَتَّى يَقُولَ إِنَّهُ لَا يُفْطِرُ ، وَيُفْطِرُ فَيَنْتَهِي إِفْطَارَهُ إِلَى غَايَةِ حَتَّى يَقُولَ إِنَّهُ لَا يَصُومُ (وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ إِلَّا رَمَضَانَ) وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَكْمِلْ شَهْرًا غَيْرَ رَمَضَانَ لِثَلَايِظُنَّ وَجُوبِهِ (وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ) أَيْ لَسَكُنْ أَعْمَالُ الْعِبَادِ تَرْفَعُ فِيهِ ، فَفِي النَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هَامَةَ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَرَكْ تَصُومُ مِنْ شَهْرٍ مِنَ الشُّهُورِ مَا تَصُومُ مِنْ شَعْبَانَ ، قَالَ « ذَلِكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ ، وَهُوَ شَهْرٌ تَرْفَعُ فِيهِ الْأَعْمَالُ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ، فَأَحَبُّ أَنْ يَرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ » أَيْ أَنَّهُ لَمَّا أَكْتَفَى شَهْرَانِ عَظِيمَانِ الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَشَهْرَ الصِّيَامِ اسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِهِمَا ، فَصَارَ مَغْفُولًا عَنْهُ ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَظُنُّ أَنَّ صِيَامَ رَجَبٍ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِهِ لِأَنَّهُ شَهْرٌ حَرَامٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَهَذَا لَا يَنَافِي قَوْلُهُمَا فِي حَدِيثٍ آخَرَ « فَلَمَّا كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كَلِمَةً » لِأَنَّ الرَّدَّ بِكَلِمَةٍ غَالِبَةٍ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا صَامَ أَكْثَرَ الشَّهْرِ أَنْ يَقَالَ « صَامَ الشَّهْرَ كُلَّهُ » وَقِيلَ : كَانَ يَصُومُ كُلَّهُ فِي وَقْتٍ وَبَعْضُهُ فِي وَقْتٍ آخَرَ ، وَقِيلَ : كَانَ يَصُومُ تَارَةً مِنْ أَوَّلِهِ وَتَارَةً مِنْ وَسْطِهِ وَتَارَةً مِنْ آخِرِهِ ، وَلَا يَتْرِكُ مِنْهُ شَيْئًا بِإِصْلَاحِ صِيَامِهِ ، لَكِنْ فِي أَكْثَرِ

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ زِيَادَةٌ : « وَكَانَ يَقُولُ : خُذُوا مِنْ التَّمَلُّ مَا تَطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا دُوِرِمَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ قَلَّتْ ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً دَاوَمَ عَلَيْهَا » .

من سنة ، وقيل : هو على حذف أداة الاستثناء ، والتقدير : فإنه كان يصوم شعبان كله إلا قليلا .

فإن قلت : قد ورد في حديث مسلم « إن أفضل الصيام بعد رمضان المحرم » فكيف أكثر عليه الصلاة والسلام من الصوم في شعبان دون المحرم ؟ .
أجيب باحتمال أنه صلى الله عليه وسلم لم يعلم فضل المحرم إلا في آخر حياته قبل التحمك من صومه ، أو لعله كان يمرض له فيه أعذار تمنع من إكثار الصوم فيه .

(وعنها رضى الله تعالى عنها في رواية زيادة « وكان » عليه الصلاة والسلام) يقول : خذوا من العمل ما تطيقون (أى للداومة عليه بلا ضرر) فإن الله عز وجل لا يمل (يفتح الياء التحتية والليم ، قال النووي : للل السآمة ، وهو بالمعنى التعارف في حقنا محال في حق الله تعالى ، فيجب تأويله ، فقال المحققون : أى لا يحملكم معاملة الملل فيقطع عنكم ثوابه وفضله ورحمته (حتى تملاوا) يفتح الأول والثاني ، أى تقطعوا أعمالكم ، وقال بعضهم : معناه لا تتكلموا حتى تملاوا فإنه جل جلاله منزّه عن اللالة ، ولكنكم تعلمون قبول فيض الرحمة (وأحب الصلاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم) وفي نسخة « إلى الله عز وجل » (مادوم عليه) بضم الدال وسكون الواو الأولى وكسر الثانية مبنيًا للفعل ، من اللداومة من باب اللفاعلة ، وفي نسخة « ماديم » مبنيًا للفعل أيضا من دام ، والأول من داوم (وإن قلت ، وكان إذا صلى صلاة داوم عليها) لأن في اللداومة واللواطة فوائد ، منها تخليق النفس واعتادها لذلك ، وللواظ يتعرض لتفصيات الرحمة ، قال عليه الصلاة والسلام « إن لربكم في أيام دهركم تفصيات ألا تعرضوا لها » .

٩٢١ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « مَا كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنْ الشَّهْرِ صَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مُفْطِرًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مِنَ اللَّيْلِ قَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مَسِيئَتُ خَزْزَةٍ وَلَا حَرِيرَةٍ أَلَيْنَ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا تَمِيمَتُ مِسْكَةً وَلَا عَيْبَرَةَ أَطْيَبَ رَائِحَةً مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللَّهِ

٩٢١ - (عن أنس رضي الله تعالى عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما كنت أحب أن أراه) أى ما كنت أحب رؤيته (من الشهر) حال كونه (صائماً إلا رأيته) أى صائماً (ولا) كنت أحب أن أراه من الشهر حال كونه (مفطراً إلا رأيته) أى مفطراً (ولا) كنت أحب أن أراه (من الليل) حال كونه (قائماً إلا رأيته) أى قائماً (ولا) كنت أحب أن أراه من الليل حال كونه (نائماً إلا رأيته) أى نائماً ، يعنى أنه كان تارة يصوم من أول الشهر ، وتارة من وسطه ، وتارة من آخره ، وتارة يقوم من أول الليل ، وتارة من وسطه ، وتارة من آخره ، فكان من أراد أن يراه فى وقت من أوقات الشهر صائماً أو فى وقت من أوقات الليل قائماً أو فراقبه للمرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه صائماً أو قائماً على وفق ما أراد أن يراه ، وليس المراد أنه كان يسرد الصوم ولا أنه كان يستوعب الليل قائماً ، وأما قول عائشة وكان إذا صلى صلاة داوم عليها فالمراد أنه لما اتخذها راتباً لا مطلق النافعة فلا تمارض قاله فى فتح البارى (ولا مسست) بفتح الميم وكسر السين الأولى على الألفح وسكون الثانية (خزة) بفتح الحاء والراءى المشددة المعجمتين ، هو فى الأصل اسم دابة ثم مى الثوب المتخذ من وبرها خزا (ولا حريرة) وفى نسخة ولا حريرا (ألين من كف النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا تميمت) بكسر الميم الأولى ، وحكى فتحها ، ومضارع الأول أشم بفتح الشين والثانى بضمها (مسكة ولا عنبرة) بنون ساكنة فوحدة مفتوحة القطعة من النبر العرووف ، وفى نسخة عنبرة بموحدة مكسورة ونحنية ساكنة والعبير طيب معمول من أخلط (أطيب رائحة) وفى نسخة من ريع (رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

حَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَقَدَّمَ ، وَقَالَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : « فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ بِمَدٍّ مَا كَبُرَ : يَا لَيْتَنِي قَبِلْتُ رُخْصَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ صِيَامَ دَاوُدَ قَالَ : « وَكَانَ لَا يَبْرُهُ إِذَا لَاقَى . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : مَنْ لِي بِهِذِهِ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، قَالَ : وَقَالَ النَّبِيُّ

صلى الله عليه وسلم) فقد كان عليه الصلاة والسلام على أكل الصفات خلقاً وخلقاً ، فهو كل السكّال ، وجملة الجمال .

ويؤخذ من ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يصم الدهر ، ولم يقيم كل الليل ، ولعله ترك ذلك لئلا يقتدى به فيشق على أمته ، وإن كان قد أعطى من القوة ما لو ألزم ذلك لاقدر عليه ، لكنه سلك من العبادة الطريق الوسطى ، فصام وأفطر ، وقام ونام ، ليقنتى به العابدون صلى الله عليه وسلم كثيراً .

(حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنهما) وهو قوله صلى الله عليه وسلم له « ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل؟ قال : نعم ، فقال له : لا تفعل ، صم وأفطر ، وقم ونم ، فإن لجسدك عليك حقاً » الحديث (تقدم) أى فى كتاب الصلاة (وقال فى هذه الرواية : فكان عبد الله يقول بعد ما كبر) بكسر الواو - أى وعجز عن المحافظة على ما ألزمه ووظفه على نفسه وشق عليه : (يا ليتني قبلت رخصة النبي صلى الله عليه وسلم) أى وأخذت بالأخف .

(وفى رواية عنه أنه لما ذكر) صلى الله عليه وسلم (صيام داود) عليه الصلاة والسلام ، وهو أنه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً (قال) عليه الصلاة والسلام : (وكان لا يفر - إذا لاقى) أى الصدو ، لأنه يستعين يوم فطره على يوم صومه فلم يضعفه ذلك عن لقاء عدوه (قال عبد الله) أى ابن عمرو بن العاص : (من لى بهذه) أى الخصلة ، وهى عدم الفرار ، أى من يشكفل لى بها (يا نبي الله) قال عبد الله (وقال النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْأَبَدِ » مَرَّتَيْنِ .

٩٢٢ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أُمِّ سَلِيمٍ فَأَتَتْهُ بِبَتْمَرٍ وَتَمْرٍ ، قَالَ : أَعِيدُوا سَمْنَكُمْ فِي سِقَائِهِ وَتَمْرَكُمْ فِي رِعَائِهِ ، فَإِنِّي صَائِمٌ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ فَصَلَّى غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ ، فَدَعَا لِأُمِّ سَلِيمٍ وَأَهْلِ بَيْتِهَا ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي خَوَاصَّةً ،

صلى الله عليه وسلم : لا صام من صام الأبدي ، مرتين) استدلل به من قال بكراهة صوم الدهر ، لأن قوله « لا صام » يحتمل الدعاء ويحتمل الخبر ، فإن كان الأول فياويج من أصابه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كان الثاني فياويج من أخبر عنه صلى الله عليه وسلم أنه لم يصم ، لأنه إذا لم يصم شرعاً لم يكتب له ثواب ، وأجيب بأن هذا محمول على من تضرره أو قوت به حقاً ، وإلا استحب صومه ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من صام الدهر ضيق عليه جهنم هكذا » وعقد يده ، أى عنه فلم يدخلها لأنه لما ضيق على نفسه مسائل الشهوات بالصوم ضيق الله تعالى عليه النار فلا يبق له فيها مكان ، ولكن صيام داود أفضل منه على الراجح .

٩٢٣ - (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أُمِّ سَلِيمٍ) وَاللَّيْلَةُ أَنَسٌ لِلذَّكُورِ ، وَاسْمُهَا الْغِيصَاءُ بِالْفَيْنِ لِلْعَجْمَةِ وَالصَّادُ الْمُهْمَلَةُ - أَوِ الرِّمِيضَاءُ بِالرَّاءِ بَدَلُ الْعَجْمَةِ ، وَقِيلَ : اسْمُهَا سَهْلَةٌ ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ « دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ » وَهِيَ خَالَةُ أَنَسٍ ، لَكِنْ فِي بَقِيَةِ الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا مَعًا كَانَتَا مَجْتَمِعَتَيْنِ (فَأَتَتْهُ) أَيْ أُمُّ سَلِيمٍ (بِبَتْمَرٍ وَمِنْ) أَيْ عَلَى سَبِيلِ الْإِضَافَةِ (قَالَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (أَعِيدُوا سَمْنَكُمْ فِي سِقَائِهِ) بِكَسْرِ السِّينِ : ظَرْفُ الْمَاءِ مِنَ الْجِلْدِ ، وَرَبْمَا جَعَلَ فِيهِ السَّمْنُ وَالسَّل (وَ) (أَعِيدُوا) تَعْرُكٌ فِي رِعَائِهِ فَإِنِّي صَائِمٌ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ فَصَلَّى غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ) وَعِنْدَ أَحْمَدَ « فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَصَلَّيْنَا مَعَهُ » (فَدَعَا لِأُمِّ سَلِيمٍ وَأَهْلِ بَيْتِهَا ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي خَوَاصَّةً) بضم الخاء وفتح الواو وسكون المثناة التنعيتية وتشديد الصاد المهملية

قَالَ : مَا هِيَ ؟ قَالَتْ : خَادِمُكَ أَنَسٌ ، فَمَا تَرَكْتَ خَيْرَ آخِرَةٍ وَلَا دُنْيَا إِلَّا دَعَا لِي بِهِ ، اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مَالًا وَوَلَدًا وَبَارِكْ لَهُ ، فَإِنِّي لَمِنَ أَكْثَرِ الْأَنْصَارِ مَالًا ، وَحَدَّثَنِي ابْنَتِي أُمَيَّةُ : أَنَّهُ دَفِنَ لِعُصْبِي مَقْدَمَ حَبَاجِ الْبَصْرَةِ بِضَعِّ عِشْرُونَ وَمِائَةً .

تصغير خاصة ، وهو مما اغتر فيه التقاء الساكنين ، أى الذى يختص بمخدمتك (قال) عليه الصلاة والسلام (ماخى) أى الخويصة (قالت) أى أم سليم : هو (خادمك أنس) فادع الله له دعوة خاصة ، وصغره لصغر سنه ، وقولها أنس واقع عطف بيان أو بدل ، ولأحمد « إن لى خويضة خويدمك أنس ادع الله تعالى له » قال أنس (فما ترك خير آخرة ولا) خير (دنيا) أى ما ترك خيرا من خيور الدنيا ولا خيرا من خيور الآخرة (إلا دعائى به) فساكن من دعائه صلى الله عليه وسلم : (اللهم ارزقه مالا وولدا ، وبارك له فيه) أى المذكور من المال والولد ، وفى نسخة « فبهم » بالجمع باعتبار المعنى ، وفى نسخة إسقاط ذلك ، ثم فسر البركة فى ماله بقوله (فإن لم ين) اللام للتوكيد (أكثر الأنصار مالا) بالنصب على التمييز ، ولم يذكر ما دعا به من خير الآخرة ، اختصارا من الراوى ، يدل لذلك ما رواه ابن سعد بإسناد صحيح عن الجعد عن أنس قال : اللهم أكثر ماله وولده ، وأطل عمره ، واغفر ذنبه ، أو أن لفظ بارك إشارة إلى خير الآخرة ، أو المال والولد الصالحان من جملة خير الآخرة لأنهما يستلزمانها ، قال أنس (وحديثى ، أمينة) بضم الهمزة وفتح الميم ومكون التحية وفتح الون ثم هاء تأنيث تصغير أمينة (أنه دفن) بضم الدال مبنيًا للمفعول من ولدى (لعصبي) أى غير أسباطه وأحفاده (مقدم) مصدر ميمي ، وهو بالنصب على نزع الحافض ، أى الذى مات من أول أولاده إلى قدوم (حجاج) وفى نسخة الحجاج بن يوسف الثقفى (البصرة) سنة خمس وسبعين ، وكان عمر أنس إذ ذاك نيفا وثمانين سنة (بضع وعشرون ومائة) البضع - بكسر اللوحدة وقد فتحت - ما بين الثلاث إلى التسع ، والبصرة بالنصب بمقدم لأنه مصدر بمعنى قدوم كما مر ، ويقدر قبله زمان ، أى زمان قدومه البصرة ، ولا يصح أن يجعل اسم زمان لأنه لا ينصب المفعول به .

٩٢٣ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « سَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا فَقَالَ : يَا أَبَا فَلَانٍ ، أَمَا صُمْتَ سِرَرَ هَذَا الشَّهْرِ ؟ قَالَ الرَّجُلُ : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ » .
وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : « مِنْ سِرَرَ شَعْبَانَ » .

٩٢٣ - (عن عمران بن حصين) أسلم عام خير ، وتوفي سنة ست وخمسين (رضى الله تعالى عنهما) أنه (قال : سأل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً) أى من أصحابه (فقال : يا أبا فلان) وفي نسخة « يا فلان » (أما) بالتخفيف (صمت سرر هذا الشهر بفتح السين وكسرها وحكى ضمها ، قيل : والفتح أفصح ، واختلف في تفسيره ، والمشهور أنه آخر الشهر ، وهو قول جمهور أهل اللغة والحديث والتريب ، وصحى بذلك لاستمرار التمر فيه ، أى استناره ، وهى ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين ، وهى الليالى السود ، واستشكل بحديث « لا تقدموا رمضان يوم أو يومين » وأجيب بأن الرجل كان معتاداً بصيام سرر الشهر ، أو كان نذره ، ولذا أمره بقضائه كما سيأتى ، وقيل : سرر الشهر أوله ، ورد بأن أول الشهر يشهر فيه الهلال ويرى فى أول الليل ، ولذا سمى الشهر شهراً لاشتهاره وظهوره عند دخوله ، فتسمية ليل إلى الاشتهار ليل إلى السرر قلب اللغة والعرف ، وقيل : وسطه لأن السرر جمع سررة وسرة الشيء وسطه ولأنه يستعقب صوم أيام البيض ، وعند مسلم « هل صمت من سررة هذا الشهر ؟ » وفسر بالأيام البيض ، ورد ذلك بقوله « فإذا أفطرت فصم يومين من سرر هذا الشهر » وللشار إليه شعبان ، ولو كان السرر أوله أو وسطه لم يفته حتى يحتاج إلى قضائه (قال) أى الرجل : (لا يا رسول الله) أى ما صمته (قال) عليه الصلاة والسلام (فإذا أفطرت) أى من رمضان كما فى مسلم (فصم يومين) أى بعد العيد عوضاً عن سرر شعبان .

(وفى رواية عنه) أى عن عمران بن حصين أنه صلى الله عليه وسلم (قال : من سرر شعبان) وفى رواية « من سرر رمضان » قال البخارى : رواية شعبان أصح ، وقال الخطابى : ذكر رمضان هنا وهم لأن رمضان يتبع صوم جميعه .

٩٢٤ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَتَيْتُ قَيْلَ لَهُ : أَنْتُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . »

٩٢٥ - عَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ ،

٩٢٤ - (عن جابر) بن عبد الله الأنصاري (رضي الله تعالى عنه أنه قيل له) زاد مسلم « وهو يطوف بالبيت » (انتهى) بإثبات همزة الاستفهام ، وفي نسخة بحذفها (رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم) زاد مسلم « ورب هذا البيت » وعمل النبي إذا أفرد بالصوم فلأن صام يوما قبله أو بعده لم يفته عنه ، والحكمة في كراهة إفراده بالصوم خوف أن يضعف إذا صامه عن الوظائف المطلوبة فيه ، ولذا خصه بعضهم بمن يضعف به عنها ، ومقتضى هذا أنه لا فرق في الكراهة بين إفراده وجمعه مع غيره ، وأجاب في شرح للذهب بأنه إذا جمعه مع غيره حصل له بفضيلة صوم غيره ما يجبر ما حصل فيها من النقص . وقيل : الحكمة في ذلك أن فيه التثبيته باليهود في إفرادهم صوم يوم الاجتماع في مقدم ، وقيل : لكونه عيدا ، ففي الاستدراك من حديث أبي هريرة مرفوعا « يوم الجمعة عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صياكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده » وعند ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي « من كان منك متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ، ولا يصوم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر » واختلف في صوم يوم الجمعة على أقوال : كراهته مطلقا ، وإباحته مطلقا من غير كراهة ، وهو قول مالك وأبي حنيفة وعمر بن الحسن ، وكراهة إفراده إلا أن يوافق عادة له ، وهو قول الشافعية ، والرابع أن النبي غصوص بمن يشعرى صيامه ويخصه دون غيره ، ففي صام مع صومه يوما غيره فقد خرج عن النبي ، وبرده حديث جويرية الآتي ، الخامس أنه يحرم إلا إن صام قبله أو بعده أو وافق عادته ، وهو قول ابن حزم لظواهر الأحاديث .

٩٢٥ - (عن جويرية) تصغير جارية (بنت الحارث) المطلقة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس لها في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث رضي الله تعالى عنها (أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائفة) جملة حالية

فَقَالَ : أَصُمْتُ أَمْسٍ ؟ قَالَتْ : لَا ، قَالَ : أَتُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا ؟
قَالَتْ : لَا ، قَالَ : فَأُفْطِرِي .

٩٢٦ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّهَا سُئِلَتْ : هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْتَصِمُ مِنَ الْأَيَّامِ شَيْئًا ؟ قَالَتْ : لَا ، كَانَ عَمَلَهُ دِيمَةً ، وَأَيْسَكُمُ يُطِيقُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُطِيقُ ؟ » .

(فقال لها : أصمت أمس ؟) بهجة الاستفهام وكسر سين أمس على لغة الحجاز ، أى يوم الخميس (قالت) أى جوربة (لا ، قال) عليه الصلاة والسلام : (أتردين أن تصومي) يحذف النون على الأصل ، وفي نسخة بإثباتها (غدا) أى يوم السبت (قالت : لا ، قال) عليه الصلاة والسلام : (فأفطري) بقطع الهمة ، وزاد ابن القيم في روايته « إذا » واستشكل زوال الكراهة بتقديم صوم يوم قبله أو بعده بکراهة صوم يوم عرفة فإن كراهة صومه — أو كونه على خلاف الأولى على ما رجحه محققو أصحابنا — لا تزول بصوم قبله ، وأجيب بأن في اليوم قبله اشتغالا بالتروية والإحرام بالجوع لمن لم يكن محرما ، فيه شيء من معنى يوم عرفة ، ويكره إفراد يوم السبت أو الأحد بالصوم أيضا لحديث الترمذى وحسنه الحاكم ومجمعه على شرط الشيخين « لا تصوموا يوم السبت إلا فبا افترض عليكم » ولأن اليهود تعظم يوم السبت ، والنصارى يوم الأحد ، ولا يكره جمع السبت مع الأحد ، لأن المجموع لم يعظمه أحد .

٩٢٦ — (عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها سئلت : هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يختصم) وفي نسخة يختص (من الأيام شيئا) أى بالصوم كالسبت مثلا (قالت : لا) ويشكل عليه صوم الاثنين والخميس الوارد عند أبي داود والترمذى والنسائى ومجمعه ابن حبان عنها ، وأجيب بأنه استثناء من عموم قول عائشة « لا » وأجيب في فتح البارى باحتمال أن يكون المراد بالأيام للسؤال عنها الثلاثة من كل شهر ، فسكان السائل لما سمع أنه عليه الصلاة والسلام كان يصوم ثلاثة أيام سأل عائشة هل كان يخصصها باليُسْ ؟ قالت : لا (كان عمله ديمة) بكسر الدال وسكون المثناة التحتية — أى دائما (وأيسكم يطيق ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيق ؟) وفي رواية « وأيسكم يستطيع » في الموضعين .

٩٢٧ - عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : « لَمْ يَرْخَسْ
فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ

٩٢٧ - (عن عائشة وابن عمر رضى الله تعالى عنهم قالا : لم يرخص) بضم
أوله وفتح ثالثة المشددة مبنيًا للمفعول ، ولم يضيفه إلى الزمن النبوى ، فهو موقوف
كما جزم به ابن الصلاح فى نحوه بما لم يصف ، والمعنى حيث لم يرخص من له مقام الفتوى
فى الجملة ، لكن جعله الحاكم أبو عبد الله من المرفوع ، قال النووى فى شرح
المهذب : وهو القوى ، يعنى من حيث المعنى ، وهو ظاهر استعمال كثير من المحدثين
وأصحابنا فى كتب الفقه ، واعتمده الشيخان فى صحيحهما ، وأكثر منه البخارى ،
وقال الساج السبكي : إنه الأظهر ، وإليه ذهب الإمام غفر الدين ، وقال ابن
الصباغ فى العمدية : إنه الظاهر ، وللعنى هنا لم يرخص النبي صلى الله عليه وسلم
(فى أيام التشريق) وهى الأيام الثلاثة التى بعد يوم النحر (أن يصمن) أى يصام فيها
خفف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير ، وروى أصحاب السنن أنه صلى الله عليه وسلم
بعث من ينادى « إنها أيام أكل وشرب وذكر لله تعالى فلا يصومن أحد » وروى
أبو داود عن عقبه بن عامر مرفوعاً « يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا
أهل الإسلام ، وهى أيام أكل وشرب » وقد أخرج الطحاوى أحاديث النهى عن
سنة عشر صحابيا ثم قال : وكان نهيه عن ذلك بمنى والحاج مقيمون بها وفهم للتمتعون
والقارنون ولم يستثن منهم متمتعاً ولا قارناً ، فدخل للتمتعون والقارنون فى ذلك النهى
انتهى ، وفى النهى عن صيام هذه الأيام والأمر بالأكل والشرب فيها سر حسن ، وهو
أن الله تعالى لما علم ما يليق الوافدون إلى بيته من مشاق السفر وتعب الإحرام وجهاد
النفوس على قضاء للناسك شرع لهم الاستراحة عقب ذلك بالإقامة بمنى يوم النحر وثلاثة
أيام بعده ، وأمرهم بالأكل والشرب فيها من لحوم الأضاحى ، فهم فى ضيافة الله تعالى
ورحمة بهم ، وشاركهم أيضاً أهل الأمصار فى ذلك لشاركتهم لهم فى النصب لله تعالى
والاجتهاد فى عشر ذى الحجة بالصوم والذكر والعبادات ، وفى التقرب إلى الله تعالى
بإزاحة دماء الأضاحى ، وفى حصول للفرقة ، فاشتراك الجميع فى الراحة بالأكل والشرب
وصاروا كلهم فى ضيافة الله تعالى فى هذه الأيام : يأكلون ويشربون من رزقه ،
ويشكرونه على فضله ، ولما كان الكريم لا يليق به أن يجيع أضيافه نهوا عن صيامها

إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ .

٩٢٨ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ : « كَانَ يَوْمٌ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُهُ ، فَلَمَّا قَدِمَ لِلدِّينَةِ صَامَهُ ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ تَرَكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَمَنْ شَاءَ »

(إلا لمن لم يجد الهدى) وفي رواية « إلا لمتنع أو محصر » أى فيجوز له صيامها بدلا عن الدم ، وهذا مذهب مالك ، وهو الرواية الثانية عن أحد ، وهو قول الشافعى القديم ، قال فى الروضة : وهو الراجح دليلا ، والصحيح من مذهب الشافعى وهو القول الجديد ومذهب الحنفية أنه يحرم صومها لعموم النهى ، وهى الرواية الأولى عن أحمد ، وهى الصحيحة .

٩٢٨ — (عن عائشة رضى الله تعالى عنها) أنها (قالت : كان يوم عاشوراء) قال فى القاموس : العاشوراء والعشوراء ويقصران والعاشور : عاشر المحرم أو تاسعه اهـ والأول هو قول الخليل ، والاشتقاق يدل عليه ، وهو مذهب جمهور علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وذهب ابن عباس إلى الثانى ، وفى البخارى عن الضحاك « عاشوراء يوم التاسع » قيل : لأنه مأخوذ من العشر بالكسر فى أوراد الإبل ، تقول العرب : وردت الإبل عشرا ، إذا وردت اليوم التاسع ، وذلك لأنهم يحسبون فى الأظاء يوم الورد ، فإذا قامت فى المرعى يومين ثم وردت فى الثالث قالوا : وردت ربعا ، وإن رعت ثلاثا وفى الرابع وردت قالوا : وردت خمسا ، لأنهم يحسبون فى كل هذا بقية اليوم الذى وردت فيه قبل المرعى ، وأول اليوم الذى ترد فيه بعده (مصومه قريش فى الجاهلية) يحتمل أنهم اقتدوا فى صيامه بشرع سالف ، ولذا كانوا يعظمونه بكسوة البيت الحرام فيه (وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصومه) أى فى الجاهلية كما فى بعض الروايات (فلما قدم) عليه الصلاة والنبلاء (للدين) وكان قدومه يلا ربيع فى ربيع الأول (صامه) أى على عادته (وأمر) أى الناس (بصيامه) أى فى أول السنة الثانية (فلما فرض رمضان) أى صيامه ، وكان فرضه فى شعبان من السنة الثانية من الهجرة (ترك) عليه الصلاة والسلام (عاشوراء) أى صيامه (فمن شاء

صامته ، ومن شاء تركه » .

٩٢٩ - عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلدِّينَةِ ، فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالُوا : يَوْمَ صَالِحٍ ، هَذَا يَوْمٌ نَجَّى فِيهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ عَدُوِّهِمْ ، فَصَامَهُ مُوسَى ، قَالَ : فَأَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ ، فَصَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ » .

صامه ، ومن شاء تركه) فلي هذا لم يقع الأمر بصومه إلا في سنة واحدة ، وعلى تقدير صحة القول بفرصته فقد نسخ ، ولم يرو أنه عليه الصلاة والسلام جدد للناس أمراً بصيامه بعد فرض رمضان ، بل تركهم على ما كانوا عليه من غير نهى عن صيامه ، فإن كان أمره عليه الصلاة والسلام بصيامه قبل فرض صيام رمضان للوجوب فإنه يبنى على أن الوجوب إذا نسخ هل يلغى الاستعجاب أم لا ، فيه اختلاف مشهور ، وإن كانت أمره للاستعجاب فيكون باقياً على الاستعجاب .

٩٢٩ - (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة) فأقام إلى يوم عاشوراء من السنة الثانية (فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء ، فقال) عليه الصلاة والسلام لهم : (ما هذا) أى الصوم (قالوا : هذا يوم صالح) وفى نسخة تكرير « هذا يوم صالح » مرتين (هذا يوم) بلا تبوين وبه (نجي الله) عز وجل (بنى إسرائيل) وسلم موسى وقومه (من عدوم) أى فرعون ، حيث أغرق فى اليم (فصامه موسى) زاد مسلم فى روايته « شكر الله تعالى » وفى رواية عند البخارى « ونحن نصومه تعظيماً له » وعند أحمد من حديث أبى هريرة « وهو اليوم الذى استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكر الله تعالى » (قال) أى النبى صلى الله عليه وسلم : (فأنا أحق بموسى منكم ، فصامه) أى كما كان يصومه قبل ذلك (وأمر) أى الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال إنه كان قبل النسخ واجباً ، لكن أوجب أصحابنا بحمل الأمر هنا على تأكيد الاستعجاب ، وقد استدلل ابن الجوزى على عدم الوجوب بحديث معاوية « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : هذا يوم

عاشوراء لم يفرض علينا صيامه ، فمن شاء منكم أن يصوم فليصم .
وليس صيامه عليه الصلاة والسلام له تصديقاً لليهود بمجرد قولهم ، بل لسكونه كان يصومه قبل ذلك كما وقع التصريح به في حديث عائشة ، ويجوز أن يكون نزل الوحي على وفق قولهم ، أو نواتر عنده الخبر ، أو صامه باجتهاده ، أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام ، والأحقية باعتبار الاشتراك في الرسالة والأخوة في الدين والقرابة الظاهرة دونهم ، ولأنه عليه الصلاة والسلام أطوع وأتبع للعق منهم .

ويستحب أيضاً صوم تاسوعاء ، لحديث مسلم « لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع » فإن لم يصمه مع المأثر استحب له صوم الحادى عشر ، واصل الشافعى على استحباب صوم الثلاثة ، ويدل لذلك حديث أحمد « صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود ، وصوموا قبله يوماً وبعده يوماً » وصوم يوم عرفة لغیر الحاج وهو تاسع الحجة لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عنه فقال « يكفر السنة الماضية وللسنة المقبلة » رواه مسلم ، وتسع ذى الحجة ، رواه أبو داود ، والأشهر الحرم ، وهى ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب ، وأفضلها الحرم ، لحديث مسلم « أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم » وقال الحنابلة : يكره إفراد رجب بالصوم ، ونزول الكراهة بالفطر منه ولو يوماً ، أو يصوم شهر آخر من السنة ، وستة من شوال ، لحديث مسلم « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر » والأفضل تتابعها ، وكونها متصلة بالعيد مبادرة للعبادة ، وكره مالك صيامها مخافة أن تلحق الجهال برمضان ما ليس منه ، ومقتضى ذلك أن الرجل في خاصة نفسه لا يكره له صيامها ، ويصوم يوم لا يجد في بيته ما يأكله ، لحديث عائشة قالت : دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، فقال : هل عندكم شيء ؟ قلنا : لا ، قال : إني إذا صائم ، رواه مسلم ، فالتفل من الصوم غير محصور ، والاستكثار منه مطلوب .

كِتَابُ صَلَاةِ التَّرَاوِجِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٣٠ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ لَيْلَةً فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ ، وَصَلَّى رِجَالُ بِصَلَاتِهِ ، تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَبَيْنَهُمَا مُخَالَفَةٌ فِي الْفِعْلِ ، وَقَالَ فِي آخِرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ : فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ » .

كتاب صلاة التراويح

أى فى رمضان ، جمع ترويجة ، وهى المرة الواحدة من الراحة ، وهى فى الأصل : اسم للجلسة ، وسميت الصلاة فى الجماعة فى ليلى رمضان بذلك لأنهم كانوا أول ما اجتمعوا عليها يستريحون بين كل تسليمتين .

بسم الله الرحمن الرحيم

وفى نسخة من الأصل سقوطها .

٩٣٠ — (عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج) أى من حجرته إلى المسجد (ليلة) أى من ليلى رمضان (من جوف الليل ، فصلى فى المسجد ، وصلى رجال بصلاته) أى مقتدين به (تقدم هذا الحديث فى كتاب الصلاة) أى فى كتاب الجمعة (وبينهما مخالفة فى اللفظ ، قال) أى الراوى (فى آخر هذه الرواية : فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك) أى أن كل أحد صلى قيام رمضان فى بيته منفرداً ، ثم كان الأمر على ذلك أيضاً فى خلافة أبى بكر وصدرا من خلافة عمر رضى الله تعالى عنهما ، ثم جمع عمر الرجال على أبى بن كعب والنساء على تميم الدارى ، وقيل : سلمان بن أبى خيثمة ، ثم خرج ذات ليلة والناس يصلونها جماعة فقال : نعم البدة هذه ، وإنما سماها بدعة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسن لهم الاجتماع لها ، ولا كانت فى زمن الصديق ، ولا أول الليل ، ولا كل ليلة ، ولا هذا

العدد ، والبدة تنقسم إلى واجبة ومندوبة وعمره ومكروهة ومباحة ، وحديث « كل بدعة ضلالة » من العام المخصوص ، وقد رغب فيها عمر بقوله : نعم البدعة ، وهي كلمة تجمع الحسن كلها كما أن يئس تجمع للساوى كلها ، وقيام رمضان ليس بدعة ، لأنه صلى الله عليه وسلم قال « اقتدوا باللذين من بدى أبى بكر وعمر » وإذا اجتمع الصعابة مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة ، وصار مجمعا عليه .

واختلف في عدد الركعات التى كانوا يصلونها جماعة ، والمعروف وهو الذى نص عليه الجمهور أنها عشرون ركعة بعشر تسليات ، وذلك خمس ترويعات كل ترويعه أربع ركعات بتسليمتين ، غير الوتر ، وهو ثلاث ركعات ، وفي سنن البيهقى بإسناد صحيح عن السائب بن زيد رضى الله تعالى عنه قال : كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة ، وروى مالك في الموطأ عن يزيد بن رومان قال : كان الناس يقومون في زمن عمر رضى الله تعالى عنه بثلاث وعشرين ، وفي رواية بإحدى عشرة ، وجمع البيهقى بينهما بأنهم كانوا يقومون بإحدى عشرة ، ثم قاموا بعشرين . وأوتروا بثلاثة ، كما أن الواحدة من الإحدى عشرة وتر والعشرة تراويح ، وعليه عمل أهل المغرب ، وعمل أهل المشرق على الأول ، وأما قول عائشة رضى الله تعالى عنها « ما كان صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة » فحمله أصحابنا على الوتر ، ولأهل المدينة الشريفة فعلها ستا وثلاثين ، لأن أهل مكة كانوا يطوفون بين كل ترويحين أسبوعا ، فجعل أهل المدينة مكان كل أسبوع أربع ركعات ليساووهم في الفضل ، وليس لغير أهل المدينة فعلها كذلك على الراجح ، وللمراد بأهلها من كان بها وقت فعلها ولو آتافيا .

بَابُ فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٣١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا « أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَوْا كَثِيلَةَ الْقَدْرِ فِي اللَّيْلِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ ،

باب فضل ليلة القدر

بفتح القاف وإسكان الدال ، سميت بذلك لعظم قدرها ، أى ذات القدر العظيم ، لزول القرآن فيها ، ووصفها بأنها خير من ألف شهر ، أو لما يحصل لمحبيها بالعبادة من القدر الجسم ، أو لأن الأشياء تقدر فيها وتقضى ، لقوله تعالى « فيها يفرق كل أمر حكيم » وتقدير الله تعالى وإن كان سابقاً لكنه يظهر للملائكة في تلك الليلة ، وعلى هذا يجوز فتح الدال ، يقال قدر الله الأشياء قدراً وقدراً لثنتان كالنهر والتمر ، وقيل : لأن الله تعالى يقدر الرحمة فيها على عباده المؤمنين ، وقيل : لأن الأرض تضيق فيها على الملائكة من قوله تعالى « ومن قدر عليه رزقه » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٣١ - (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم يسم أحد منهم (أروا) بضم الهمزة مبنياً للمفعول ، وينصب مفعولين أحدهما النائب عن الفاعل والآخر قوله (ليلة القدر في المنام في) ليلتي (السبع الأواخر) بكسر الخاء : جمع آخر بمعنى متأخر ، ولا يجوز آخر بضم الهمزة لأنه جمع الأخرى ولا دلالة لما على المقصود وهو التأخير في الوجود ، وإنما يقتضى النفاية ، وهذا عكس العشر الأول فإنه يصح لأنه جمع أولى ، ولا يصح الأوائل ، لأنها جمع أول للذكر ، وواحد العشرة ليلة وهي مؤنثة فلا توصف بذكر ، وقوله « في السبع الأواخر » ليس ظرفاً للإراءة إذ رؤياهم كانت قبل دخول السبع الأواخر لقوله « فليتعرفها في السبع الأواخر » أى أخبرتهم للملائكة أن ظرفها السبع الأواخر ،

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتٍ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّبًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ .

ولا يلزم من ذلك رؤيتهم لها ، ويحتمل أنهم رأوها بأن رأوا عظمتها وأنوارها ونزول الملائكة ، وأن ذلك كان في ليلة من السبع الأواخر ، ويحتمل أن قائلا قال لهم : هي في كذا ، وعين ليلة من السبع الأواخر ، ونسيت (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى) بفتح الميم والراء - أى أعلم (رؤياكم) بالإنفراد ، والمراد بالجمع أى مراتبكم ، لأنها لم تكن رؤيا واحدة ، فهو بما عاقب فيه الأفراد الجمع لأمن القيس ، وإنما عبر بأرى لتجانس رؤياكم ، ومفعول أرى الأول رؤياكم ، والثانى قوله (قد تَوَاطَّاتٍ) بالهمزة ، وروى تَوَاطَّاتٍ بدون همزة ، أى تَوَاطَّاتٍ (فى) رؤيتها فى ليالى (السبع الأواخر ، فمن كان متحربها) أى طالبها وقاصدها (فليتحربها فى) ليالى (السبع الأواخر) أى من رمضان من غير تعيين ، وهى التى آخره ، أو السبع بعد العشرين ، والجل على هذا أولى لتناوله إحدى وعشرين وثلاثا وعشرين ، بخلاف الجل على الأول فإنهما لا يدخلان ، ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين على الثانى وتدخل على الأول ، وفى حديث على مرفوعا « فلا تغلبوا على السبع البواقي » ونحوه عند مسلم ، وهو يرجح الاحتمال الأول ، وظاهر الحديث أن طلبها فى السبع مستنده الرؤيا ، وهو مشكل ، لأنه إن كان المعنى أنه قيل لكل واحد فى السبع فشرط العمل التمييز ، وهم كانوا نياما ، وإن كان معناه أن كل واحد رأى الحوادث التى تكون فيها فى منامه فى السبع فلا يلزم منه أن تكون فى السبع ، كما لو رأيت حوادث القيامة فى المنام فى ليلة فإنه لا تكون تلك الليلة عملا لقيامها ، وأجيب بأن الاستناد إلى الرؤيا إنما هو من حيث الاستدلال بها على أمر وجودى غير مخالف لقاعدة الاستدلال ، والحاصل أن الاستناد إلى الرؤيا هنا فى أمر ثبت استحبابه مطلقاً ، وهو طلب ليلة القدر ، وإنما ترجع السبع الأواخر بسبب الرؤيا الدالة على كونها فى السبع المذكور ، وهو استدلال على أمر وجودى لزمه استحباب شرعى مخصوص بالتأكيذ بالنسبة إلى هذه الليالى ، لا أنها ثبت بها حكم ، أو أن الاستناد إلى الرؤيا إنما هو من حيث إقراره صلى الله عليه وسلم كما قيل فى رؤيا الأذان .

٩٣٢ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : « اعْتَكَفْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَشَرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ ، فَخَرَجَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ فَخَطَبَنَا ، وَقَالَ : إِنِّي أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدَرِ ، ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا أَوْ نُسِيْتُهَا ، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فِي الْوَيْتِ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنَّي أَسْجُدُ

٩٣٢ - (عن أبي سعيد) سعد بن مالك الحدرى (رضى الله تعالى عنه) أنه قال : اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط من رمضان (كان حقاً أن يقال الوسطى بالتأنيث ، لكن ذكره باعتبار لفظ العشر من غير نظر إلى مفرداته ، ولفظه مذكر ، فيصح وصفه بالأوسط باعتبار الوقت أو الزمان ، أى ليلتى العشر التى هى الثلث الأوسط من رمضان (فخرج) صلى الله عليه وسلم (صبيحة عشرين خطبنا) بغاء التعقيب ، فيقتضى أن الخطبة وقعت فى أول اليوم الحادى والعشرين ، وعلى هذا يكون أول ليلتى اعتكافه الثلث الأخير ليلة اثنين وعشرين ، ولا يخالف ذلك قوله فى آخر الحديث « فبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى جبهته الماء والطين من صبح إحدى وعشرين » فإنه ظاهر فى أن الخطبة كانت فى صبح اليوم العشرين ، ووقوع المطر فى ليلة إحدى وعشرين ، وهو للوافق لبقية الطرق ، لأن للراد من صبح الصبح الذى قبلها ، ويكون فى إضافة الصبح إليها تجوز ، ويؤيده رواية فإذا كان حين يمضى من عشرين ليلة تمضى ويستقبل الإحدى وعشرين رجع إلى مسكنه (وقال) عليه الصلاة والسلام (إني أريت ليلة القدر) بضم الهمزة مبنياً للمفعول ، من الرؤيا أى أعلت بها ، أو من الرؤيا أى أبصرتها ، وإعاً أرى علاماتها ، وهى السجود فى الماء والطين تصديق رؤياه (ثم أنسيتها) بضم الهمزة أى أنساى الله تعالى إياها ، وكذا قوله (أو نسيتها) بضم النون وتشديد السين ، ويجوز الفتح والتخفيف ، وهذا شك من الراوى ، وللراد أنه نسى علم تعيينها فى تلك السنة ، لا رفع وجودها ، خلافاً لموافقه ، لأنه أمر بالتماسها حيث قال (فالتمسوها) أى ليلة القدر (فى العشر الأواخر فى الوتر) أو أوتار تلك الليالى ، وأولها ليلة الحادى والعشرين إلى آخر ليلة التاسع والعشرين ، لا ليلتى أهتمامها ، وهذا لا ينافى قوله « فالتمسوها فى السبع الأواخر » لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحدث بمقتضاه جازماً به (وإنى رأيت) أى فى منامى (أنى أسجد)

فِي مَاءٍ وَطِينٍ ، فَمَنْ كَانَ اعْتَسَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْيَرْجِعْ ، فَرَجَعْنَا وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قُرْعَةً ، فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٩٣٣ — عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « التَّمَسُّوْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ : فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى ، فِي سَابِعَةٍ تَبْقَى ، فِي خَامِسَةٍ تَبْقَى » .

وفي رواية أن أسجد (في ماء وطين ، فمن كان اعتسكف مع رسول الله صلى الله عليه إلى مسكنه ، وفيه التفتات ، إذ الأصل أن يقول هي (فرجنا) أي إلى مسكننا) وما نرى في السماء قرعة (بفتح القاف والمجعة ، أي قطعة رقيقة من السحاب (فجاءت سحابة فطرت) بفتح الطاء (حتى سال سقف المسجد) من باب ذكر الحبل وإرادة الحال ، أي قطر الماء من سقف للمسجد (وكان) أي السقف (من جريد النخل) أي سعه الذي جرد عنه خوصه (وأقيمت الصلاة) أي صلاة الصبح (فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد في الماء والطين ، حتى رأيت أثر الطين في جبهته) الشريفة ، وفي رواية تصديق رؤياه .

٩٣٣ — (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: التمسوها في العشر الأواخر من رمضان ليلة القدر) بالنصب على البدل من الضمير في قوله التمسوها ، ويجوز رفعه خبراً لمبتدأ عذوف ، أي هي ليلة القدر ، وقوله (في تاسعة تبقى) بدل من قوله في العشر الأواخر ، وتبقى صفة لتاسعة ، وهي ليلة حادى وعشرين (في سابعة تبقى) بدل أو صفة أيضاً ، وهي ليلة ثلاث وعشرين (في خامسة تبقى) وهي ليلة خمس وعشرين ، وإنما يصح معناه ويوافق ليلة القدر وتراً من اليبالي على ما ذكره في الأحاديث إذا كان الشهر ناقصاً . فأما إذا كان كاملاً فلا تكون إلا في شفع ، لأن الذي تبقى بعدها ثمان فتكون التاسعة الباقية بعد واحدة ليلة ثنتين وعشرين

٩٣٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هِيَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، فِي تِسْعٍ يَمُغْنِينَ ، أَوْ فِي سَبْعٍ يَبْقَيْنَ ، يَمْنَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ » .

والسابعة الباقية بعد ست ليلة أربع وعشرين ، والخامسة الباقية بعد أربع ليلة السادس والعشرين ، وهذا على طريقة العرب في التاريخ إذا جاوزوا نصف الشهر ، فلنأخذ يؤرخون بالباقي منه لا بالماضي منه .

٩٣٤ - (وعنه رضى الله تعالى عنه في رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي) أى ليلة القدر (في العشر الأواخر) هي (في تسع) بتقديم للثناة الفوقية على السين (يمين) بكسر الضاد للمجمة من اللضى ، وهو يان للعشر ، أى في ليلة التاسع والعشرين (أوفى سبع يمين) بفتح التحتية والقاف بينهما موحدة ساكنة من البقاء ، أى في ليلة الثالث والعشرين ، أو مهمة في ليالى السبع ، وفي نسخة « يمين » فتكون ليلة السابع والعشرين ، وبذلك جزم أبى بن كعب وحلف عليه كما في مسلم ، وعند أحمد عن ابن عمر مرفوعا « ليلة القدر ليلة سبع وعشرين » وحكاه بعض الشافعية عن أكثر العلماء ، واستدل ابن عباس على ذلك بأن الله تعالى خلق السموات سبعا والأرضين سبعا والأيام سبعا ، وأن الإنسان خلق من سبع ، وجعل رزقه في سبع ، ويسجد على سبعة أعضاء ، والطواف سبع ، والجمار سبع ، واستحسن ذلك عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وقال ابن قدامة : إن ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة ، وقد اتفق أن قوله فيها هي سابع كلمة بعد العشرين ، واستنبط بعضهم من وجه آخر فقال : ليلة القدر تسعة أحرف ، وقد أعيدت في السورة ثلاث مرات ، وذلك سبع وعشرون ، وهي محصورة عند الشافعى في العشر الأواخر من رمضان ، قال : وكأني رأيت والله أعلم أقوى الأحاديث فيه ليلة إحدى وعشرين ، وليلة ثلاث وعشرين ، وقال الحنابلة : أرجى الأوتار ليلة سبع وعشرين ، وعن مالك أنها تنتقل في العشر الأواخر من رمضان ، والمشهور عن أبى حنيفة أنها تدور في السنة كلها ، وقد تكون في رمضان وغيره ، وصح ذلك عن ابن مسعود ، وقيل : أرجاها ليالى الجمع في الأوتار ، وقيل : إنها أول ليلة من رمضان ، وقيل : آخر ليلة منه ، وقيل : يختص بأشفاغ العشر الأخير على الإيهام ، وقيل : في كل ليلة من أشفاغه

٩٣٥ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدَّ مِزْرَهُ،

على التعيين ، وقيل : تكون في أربع عشرة ، وقيل : ليلة سبع عشرة ، وقيل : ليلة تسع عشرة ، وعند ابن خزيمة من الشافعية أنها تنقل في كل سنة إلى ليلة من ليالي العشر الأخير ، واختاره النووي في الفتاوى وشرح المذهب ، وقيل : هي مبهمه في العشر الأوسط من رمضان ، وقيل : ليلة النصف منه ، وفي قول حكاة القرطبي أنها ليلة نصف شعبان ، وقيل : ليلة أربع وعشرين من رمضان ، وقيل غير ذلك ، وقد خص الله تعالى بها هذه الأمة ، فلم تكن لمن قبلهم على الصحيح المشهور ، وهي باقية إلى يوم القيامة ، وقال الروافض : إنها رفست ، ورد بأن الذي رفع هو علم عنها مع بقائها مبهمه ليحصل الاجتهاد في جميع ليالي رمضان ، وقد جاء أن تلك الليلة علامات تظهر فليل : يرى كل شيء ساجداً ، وقيل : ترى الأنوار في كل مكان ساطعة حق الأماكن المظلمة ، وقيل : يسمع كلاماً من الملائكة ، وقيل : علامتها استجابة دعاء من وقت له ، ومن علاماتها أن الشمس تطلع صبيحتها لا شعاع لها ، ولا يلزم من تحلف العلامات عددها قرب قائم فيها لم يحصل له منها إلا العبادة ولم ير شيئاً من كرامة علاماتها وهو أفضل عند الله ممن رآها ، وأي كرامة أفضل من الاستقامة التي هي عبارة عن اتباع الكتاب والسنة وإخلاص النية ، رزقنا الله تعالى ذلك بجاه محمد خير البرية .

٩٣٥ — (عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر) أي الأخير ، كما صرح به في حديث عند ابن أبي شيبة من رمضان (شد مِزره) بكسر الميم وسكون الهمزة — أي إزاره ، ولمسلم « جد وشد المِزر » وقيل : هو كناية عن شدة جده واجتهاده في العبادة ، كما يقال فلان يشد وسطه ويسعى في كذا ، وفي هذا نظر ، لأنها قالت « جد وشد المِزر » فطفت شد المِزر على الجد والعطف يقتضى المغايرة ، والصحيح أن المراد به اعتزاله النساء ، وبذلك فسره السلف والأئمة المتقدمون ، وجزم به عبد الرزاق عن الثوري ، واستشهد بقول الشاعر :

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم عن النساء ولو باتت بأطهار
ويحتمل أن يراد الاعتزال والتشمير معاً ، فلا ينافي شد المِزر حقيقة ، وقد كان

وَأَحْيَا لَيْلَهُ ، وَأَيَّقَظَ أَهْلَهُ .

عليه الصلاة والسلام يصيب من أهله في العشرين من رمضان ثم يعتزل النساء ويتفرغ لطلب ليلة القدر في العشر الأواخر ، وعند الطبراني « كان صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر الأواخر من رمضان طوى فراشه ، واعتزل (وأحيا ليله) أى استغرقه بالسهر في الصلاة وغيرها ، أو أحيا معظمه لقولها في الصحيح « ما علمته قام ليلة حتى الصباح » وإيقاع الإحياء على الليل مجاز في اللمبة الإيقاعية ، وحققته أحيا روحه بقيامه في الليل ، والقائم إذا أحيا^(١) باليقظة أحيا ليله بحياته ، ويصح أن يكون استعارة بأن شبه القيام فيه بالإحياء ، أى إدخال الروح في الجسد بجامع حصول الانتفاع التام ، واشتق منه أحيا بمعنى قام فيه بالعبادة (وأيقتظ أهله) أى للصلاة والعبادة .

(١) هكذا وقع في أصل الكتاب ، والعبارة غلقة ، وقد سقطت من الكلام شيء . قصرت به عن الإنهاء ، والأصل « والقائم إذا أحيا نفسه باليقظة أحيا ليله بحياته » ونص عبارته القسطلاني التي أخذ منها المؤلف « وقوله أحيا ليله من باب الاستعارة ، شبه القيام فيه بالحياة في حصول الانتفاع التام ، أى أحيا ليله بالطاعة ، أو أحيا نفسه بالسهر فيه ، لأن النوم آخر الموت ، وأضافه إلى الليل اتساعا ؛ لأن التام إذا حي باليقظة حي ليله بحياته .

أَبْوَابُ الْأَعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٣٦ - عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنَ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ » .

باب الاعتكاف في المساجد كلها

قيد بالمساجد إذ لا يصح في غيرها ، وجمع المساجد وأكدها بلفظ كلها ليعم جميعها خلافاً لمن خصه بالمساجد الثلاث ، ومن خصه بمسجد نبي ، ومن خصه بمسجد تقام فيه الجمعة ، وهذا الأخير قول مالك في المدونة ، وهو مذهب الحنابلة إن كانت مدة الاعتكاف تشتمل على جمعة وكأنت تلزم المتكف ، وعن أبي حنيفة لا يجوز إلا في مسجد تصلى فيه الصلوات الخمس ، لأن الاعتكاف عبارة عن انتظار الصلاة ، فلا بد من اختصاصه بمسجد تصلى فيه الصلوات ، والأول قول الشافعي في الجديد ومالك في الموطأ وهو المشهور من مذهبه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٣٦ - (عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَكَفَّفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى) وفيه دليل على أنه لم ينسخ ، وأنه من السنن المؤكدة خصوصاً في العشر الأول من رمضان لطلب ليلة القدر ، وروى أبو الشيخ ابن حبان من حديث الحسين بن علي مرفوعاً « اعتكاف عشر في رمضان بمحبتين وعمرتين » وهو ضعيف (ثم اعتكف أزواجه من بعده) فيه دليل على أن النساء كالرجال في الاعتكاف وقد كان عليه الصلاة والسلام أذن لبعضهن ، وأما إنكاره عليهن الاعتكاف بعد الإذن كما في الحديث الآتي قلعي آخر ، فقل : خوفاً من أن يكن غير مخلصات في الاعتكاف ، بل أردن القرب منه لتيرتهن ، أو قد هاب المقصود من الاعتكاف بكونهن معه في المتكف ، أو لتضييقهن المسجد بأخبيتهن ، وعند أبي حنيفة إنما يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها ، وهو الموضع المهيأ في بيتها لصلاتها .

٩٣٧ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَدْخُلَ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ فِي السَّجْدِ فَأَرْجُلُهُ ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا إِيحَاجَةً إِذَا كَانَ مُتَّكِفًا » .

٩٣٨ - عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي السَّجْدِ الْحَرَامِ ، قَالَ : « فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ » .

٩٣٧ - (وعنها رضى الله تعالى عنها قالت : وإن) هى مخفية من الثنية ، واسمها ضمير الشأن (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدخل على رأسه وهو فى المسجد) أى معتكف وأنا فى الحجرة (فأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة) فسرهما الزهرى فى رواية بالبول والناط ، واتفق على استثنائهما (إذا كان بمسكنها) فيه أنه يخرج لحاجته قربت داره أو بعدت ، نعم يضر البعد الفاحش ، ولا يكلف فعل ذلك فى سقاية المسجد لما فيه من خرم المروءة ، ولا فى دار صدقه بجوار المسجد للئمة ، أما إذا فحش بعدها فيقطع به خروجه لذلك .

٩٣٨ - (عن عمر رضى الله تعالى عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى بالجعرانة لما رجعوا من حنين (قال : كنت نذرت فى الجاهلية أن أعتكف ليلة فى المسجد الحرام) أى حول الكعبة ، ولم يكن فى عهده صلى الله عليه وسلم ولا أبى بكر رضى الله تعالى عنه جدار ، بل الدور حول البيت وبينها أبواب لدخول الناس ، فوسعه عمر رضى الله تعالى عنه بدور اشتراها وهدمها وأتحفها للمسجد جدارا قصيرا دون القامة ، ثم تتابع الناس على عمارته وتوسيمه (قال) عليه الصلاة والسلام له (أوفِ بنذرك) أى الذى نذرتة فى الجاهلية ، على سبيل التدب ، وليس الأمر للإيجاب ، لأنه كان كافرا ونذر الكافر لا يصح ، وعند الحنابلة يصح نذر الكافر ، وعليه يصح حمل الأمر على الإيجاب ، واستدل به على جواز الاعتكاف بغير صوم ، لأن الليل ليس ظرفا للصوم ، فلو كان شرطاً لأمره عليه الصلاة والسلام به ، لكن عند مسلم من حديث سعيد عن عبيد الله « يوما » بدل ليلة ، فجمع ابن حبان وغيره بين الروايتين بأنه نذر

٩٣٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ يَتَمَكِّفَ ، فَلَمَّا انصَرَفَ إِلَى الْمَسْكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَتَمَكِّفَ فِيهِ إِذَا أَخْبِيَةً : خِيَاءَ عَائِشَةَ ، وَخِيَاءَ حَفْصَةَ ، وَخِيَاءَ زَيْنَبَ ، فَقَالَ : « أَلَيْسَ تَقُولُونَ يَهْنُ » ، ثُمَّ انصَرَفَ ، فَلَمْ يَتَمَكِّفْ حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَالٍ .

اعتكاف يوم وكيلة ، فمن أطلق يوما أراد بليته ، وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر ضربها ، لكن إسناده ضعيف ، واشترط الصوم في الاعتكاف مذهب المالكية والخنفية محتجين بأنه صلى الله عليه وسلم لم يعتكف إلا بصوم ، وفيه نظر ، لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف في شوال ، ومذهب الشافعية والحنابلة عدم اشتراطه فيه .

٩٣٩ - (عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يعتكف) في الشهر الآخر من رمضان (فلما انصرف إلى المسكان الذي أراد أن يعتكف فيه إذا أخبية) مضروبة في السجد : جمع خياء بكسر الحاء المعجمة ثم وحدة خيمة من وبر أو صوف لا من شعر ، وهو على عمودين أو ثلاثة ، أحدها (خياء عائشة) والثاني (خياء حفصة) والثالث (خياء زينب ، فقال) عليه الصلاة والسلام (آبر) بالمد ، قال في الفتح : ويشير مد (تقولون) أي تظنون (يهن) فأجرى فعل القول مجرى فعل الظن على اللغة المشهورة ، والبر : مفعول أول مقدم ، ويهن مفعول ثان مؤخر ، وهما في الأصل مبتدأ وخبر ، والخطاب للمعاضرين معه من الرجال وغيرهم ، أي أنتظنون أنهم طلبن بالاعتكاف البر وخالص العمل ، ويجوز رفع البر بالابتداء والخبر ما بعده ، وألقى الفعل لتوسطه بين المفعولين ، وهما البر ويهن (ثم انصرف) عليه الصلاة والسلام (فلم يعتكف) أي ذلك الشهر لمبالغة الإنكار عليهم خشية أن يكن غير مخلصات في اعتكافهن ، بل الحامل لمن على ذلك المباهاة والتنافس الناشئة عن الفيرة حرصا على القرب منه خاصة ، فيخرج الاعتكاف عن موضوعه ، أو خاف تضيق المسجد على الصليين بأخبيتهن ، أولأن المسجد يجمع الناس ويحضره الأعراب وللناقون وهن محتاجات إلى الدخول والخروج فيبتذلن بذلك (حتى اعتكف عشرا من شوال)

٩٤٠ - عَنْ صَفِيَّةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ، فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً ، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهَا يَقْلِبُهَا ، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ مَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

أى قضاء عما تركه من الاعتكاف في رمضان على سبيل الاستعجاب ، لأنه كان إذا عمل عملاً أثبته ، ولو كان للوجوب لا اعتكف معه نساؤه أيضاً في شوال ولم ينقل ٢ وعند مسلم « حتى اعتكف العشر الأول من شوال » فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن أول شوال يوم العيد ، وصومه حرام ، واعترض بأن المعنى كان ابتداءه في العشر الأول ، وهو صادق بما إذا ابتدا باليوم الثاني ، فلا دليل فيه لما قاله .

٩٤٠ - (عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتُ حَيٍّ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِهِ) حَالٌ مُقَدَّرَةٌ ، وَفِي رِوَايَةٍ « فَأَتَيْتُهُ أَزُورُهُ لَيْلًا فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ » (فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً) فِي رِوَايَةٍ مِنَ الْعِشَاءِ (ثُمَّ قَامَتْ) أَيْ صَفِيَّةُ (تَنْقَلِبُ) أَيْ تَرُدُّ إِلَى مَنْزِلِهَا (فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْلِبُهَا) يَفْتَحُ الْبَابَ وَيَسْكُونُ الْقَافَ وَكَسَرَ اللَّامَ - أَيْ يَرْدُهَا إِلَى مَنْزِلِهَا (حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ مَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ) قِيلَ : هُمَا أُسَيْدُ بْنُ حَضِرٍ وَعَبَادُ بْنُ بَشْرٍ ، وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مَعَهَا مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ مَعَ أَنَّهُ لَا فَاذَةَ لِقَابِهَا بَابَ الْمَسْجِدِ قَطْ ، لِأَنَّ قَلْبَهَا إِنَّمَا كَانَ لِبَعْدِ بَيْتِهَا ، لَكِنْ ثَبِتَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى « فَذَهَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهَا حَتَّى بَيْتِهَا » وَفِي رِوَايَةِ هِشَامٍ « وَكَانَ بَيْتُهَا فِي دَارِ أَسْمَةَ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهَا ، فَلَقِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ » وَهِيَ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَرَجَ مَعَهَا مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ (فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَفِي رِوَايَةٍ « فَنَظَرَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَجَازَا » أَيْ مَضَيَا ، وَفِي أُخْرَى « فَلَمَّا رَأَوْهُ اسْتَعْيَا فَرَجًا » (فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

عَلَى رِسَالِكُمَا ، إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةٌ بِنْتُ حَيٍّ ، فَقَالَا : سُبْحَانَ اللَّهِ
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَبَّرُ عَلَيْهِمَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنِّ
الشَّيْطَانُ يَبْلُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِّ ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي
قُلُوبِكُمَا شَيْئًا » .

امشيا (على رسلكما) بكسر الراء وسكون السين الهمزة- أى على هيتكما فليس شيء
تكبراهنه (إنما هي صفة بنت حي) جملة ثم مشاة تحية مصغرا- ابن أخطب ، وكان
أبوها رئيس خير (قالا) أى الرجلان (سبحان الله يا رسول الله) أى تزه الله عن
أن يكون رسوله منهما بما لا ينبغي ، أو كناية عن التعجب من هذا القول (وكبر
عليهما) بضم اللوحدة : أى عظم وشق عليهما ما قاله عليه الصلاة والسلام ، وفي رواية
« قالا يا رسول الله وهل نظن بك إلا خيرا » (قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ
الشَّيْطَانَ يَبْلُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ) أى جنسه الشامل للرجال والنساء (مبلغ الدم) أى كبلغ
الدم بجماع شدة الاتصال وعدم الفارقة ، وهو كناية عن الوسوسة (وإني خشيت
أن يقذف) أى الشيطان (في قلوبكما شيئا) ولمسلم وأبي داود من حديث معمر
« شرا » ولم يكن صلى الله عليه وسلم نسبهما لأنهما يظنان به نسوا لما تقرر عنده من
صدق إمامتهما ، ولكن خشي عليهما أن يوسوس لهما الشيطان ذلك لأنهما غير معصومين
فقد يقضى بهما ذلك إلى الهلاك ، فبادر إلى إعلامهما حسب المادة وتعلما لمن بعده إذا
وقع له مثل ذلك ، وقد روى الحاكم أن الشافعي كان في مجلس ابن عيينة فسأله عن
هذا الحديث فقال له الشافعي : إنما قال لهما ذلك لأنه خاف عليهما الكفر إن ظنا به
التهمة ، فبادر إلى إعلامهما نصيحة لهما قبل أن يقذف الشيطان في قلوبهما شيئا
يهلكن به ، وروى عنه أنه قال : علنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حدثنا أساءنا
أو عارمنا على الطريق أن تقول هي محرمة حتى لا تهم ، وقال ابن دقيق العيد : فيه
دليل على التعرض بما يقع في الوهم نسبة الإنسان إليه بما لا ينبغي ، وهذا متأكد في
حق العلماء ومن يقتدى بهم ؛ فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلا يوجب ظن السوء بهم وإن
كان لهم فيه غلص ، لأن ذلك سبب إلى إبطال الانتفاع بهم .

٩٤١ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَعَكَّفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْمًا » .

٩٤١ — (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَعَكَّفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ) بِالصَّرْفِ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ فَزَالَتْ الْعِلْمِيَّةُ (عَشْرَةَ أَيَّامٍ) وَفِي رِوَايَةِ يَتَعَكَّفُ الْعِشْرَ الْأَوَّلَى مِنَ رَمَضَانَ (فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْمًا) لِأَنَّهُ عَمِلَ بِانْقِضَاءِ أَجَلِهِ فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَكْثِرَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمَصَالِحَةِ تَشْرِيْعًا لِأَمْتِهِ أَنْ يَجْتَهِدُوا فِي الْعَمَلِ إِذَا بَلَغُوا أَقْصَى الْعُمُرِ لِيَلْقُوا اللَّهَ تَعَالَى عَلَى خَيْرِ أَعْمَالِهِمْ ، وَلِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اعْتَادَ مِنْ أَجْبَرِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَعَارِضَهُ الْقُرْآنُ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَلَمَّا عَارِضَهُ فِي الْعَامِ الْآخِرِ مَرَّتَيْنِ اعْتَكَفَ فِيهِ مِثْلَ مَا كَانَ يَتَعَكَّفُ ، وَلِلرَّادِ بِالْعِشْرِينَ الْعِشْرَ الْأَوْسَطَ وَالْآخِرَ .

كِتَابُ الْبُيُوعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٤٢ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ :
لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَخَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ
ابْنِ الرَّبِيعِ ،

كتاب البيوع

جمع بيع ، وجمع لاختلاف أنواعه كبيع العين وبيع الدم وبيع النافع ، والصحيح
والفاسد وغير ذلك .

وهو في اللغة : اللبادة ، ويطلق أيضاً على الشراء ، قال الفرزدق :
إِنَّ الشَّيَابَ رَاجِعٌ مِنْ بَاعِهِ وَالشَّيْبَ لَيْسَ لِيَمِهِ تَجَارِ
يعنى من اشتراه ، كما أن الشراء يطلق على البيع ، قال تعالى : « وَشَرَوْهُ بِمَنْ

بَعْسٍ » .

وشراء : مقابلة مال بمال على وجه مخصوص .
وحكمته نظام المعاش ، وبقاء العالم ، لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه
غالباً ، وقد لا يذللها له بلامقابل مع الاحتياج إليها ، فيؤدى إلى التنازع ، فاقضت
الصلحة تجوز البيع والشراء ، ومن ثم عقب المصنف كغيره للعاملات بالعبادات لأنها
ضرورية ، وآخر النكاح لأن شهوته متأخرة عن شهوة الأكل والشرب ونحوهما .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٤٢ - (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : لَمَّا قَدِمْنَا
لِلْمَدِينَةِ أَخَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ) بفتح الراء
وكسر اللوحدة وسكون اللتاء التثنية - الْأَصْصَارَى ، الْحَزْرَجَى ، الْقَيْبِ ، الْبَدْرِ ،
وَأَخَى بِالْأَيِّ جَمَلْنَا آخَرِينَ ، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ قُدُومِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْمَدِينَةِ بِمَعْمَسَةِ
أَشْهَرِ ، وَكَانُوا يَتَوَارَثُونَ بِذَلِكَ دُونَ الْقَرَابَاتِ ، حَتَّى نَزَلَتْ « وَأُولُو الْأَرْحَامِ بِمَنْهُمْ

فَقَالَ سَمْدُ بْنُ الرَّيِّعِ : إِنِّي أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ مَالًا فَأَقْسِمُ لَكَ نِصْفَ مَالِي ،
وَأَنْظُرُ أَىَّ زَوْجَتِي هَوَيْتَ تَزَلْتُ لَكَ عَنْهَا ، فَإِذَا حَلَّتْ تَزَوَّجْتَهَا ،
فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : لَا حَاجَةَ لِي فِي ذَلِكَ ، هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ نِجَارَةٌ ؟
قَالَ : سُوقُ فَيْنُقَاعَ ، فَفَعَدَا إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، فَأَتَى بِأَقِطٍ وَتَمْرٍ ، ثُمَّ
تَابَعَ الْغَدُوَّ ، فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ أَثَرُ الصُّغْرَةِ ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَزَوَّجْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : وَمَنْ ؟
قَالَ : امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ، قَالَ : كَمْ سَقَتَ إِلَيْهَا ؟ قَالَ : زَيْنَةَ نَوَافٍ مِنْ
ذَهَبٍ ، أَوْ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَوْ لِمَ

أولى ببعض » (فقال سعد بن الربيع) لعبد الرحمن بن عوف (إلى أكثر الأنصار
مالاً فأقسم لك مالى ، وانظر أى زوجتى) بلفظ التثنية مضافاً إلى ياء التكلم ، واسم
إحدى زوجتيه عمرة بنت حزم أخت عمرو بن حزم ، والأخرى لم تسم (هويت) بفتح
الماء وكسر الواو أى أحببت (تزلت لك عنها) أى طلقتها (فإذا حلت) أى انقضت
عدها (تزوجتها ، فقال له عبد الرحمن : لا حاجة لى بذلك ، هل من سوق) تذكر
وتؤنث (فيه تجارة ؟ قال) سعد : سوق (فينقاع) بفتح القاف الأولى وسكون اللثناة
التحتية وضم النون وبالقاف آخره عين مهملة غير مصروفة على إرادة القليلة ومصروف
على إرادة الحلى ، وحكى بعضهم فيه التثنية ، وهم يعنون من اليهود أضياف السوق إليهم
(فعدا إليها) أى إلى السوق (عبد الرحمن ، فأنى بأقبط) لبن جامد معروف (ومن)
اشترأها منه (ثم تابع الغدو) بلفظ المصدر : أى تابع الذهاب إلى السوق للتجارة
(فما لبث أن جاء عبد الرحمن) أى لم يمكث إلا زمناً يسيراً حتى جاء (عليه أثر صغرة)
أى الطيب الذى استعمله عند الزفاف (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) له (تزوجت ؟
قال : نعم ، قال) عليه الصلاة والسلام (ومن) أى التى تزوجتها (قال) تزوجت
(امرأة من الأنصار) هى ابنة أبى الحيسر أنس بن رافع الأنصارى الأوسى ولم تسم
(قال : كم سقت إليها) أى كم أعطيت لها مهراً (قال) سقت (زينة نواة) أى خمسة
درام (من ذهب ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أو لم) أى اتخذ وليمة ، وهى

وَلَوْ بِشَاوٍ .

٩٤٣ - عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اتَّخَذَ بَيْنَ ، وَالْحُرَامِ بَيْنَ ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ ، فَمَنْ تَرَكَ مَا شَبَّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَانَ لَيْسَ اسْتَبَانَ أَنْ تَرَكَ ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ أَوْشَكَ »

الطعام للعرس ندبا قياسا على الأضحية وسائر الولائم ، وفي قول وجوبا لظاهر الأمر (ولو بشاة) وهي أدنى الكمال مع القدرة ، لقول التلبيح وبأى شيء أولم من طعام جاز ، وقد أولم صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير كما فى البخارى ، وعلى صنية بتمر ومنم وأقط .

٩٤٣ - (عن الثعمان بن بشير رضى الله تعالى عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم الحلال بين) أى واضح لا يخفى حله ، وهو ما علم ملكه يقينا (والحرام بين) أى واضح لا تخفى حرمة ، وهو ما علم ملكه غيره يقينا (وبينهما) أى الحلال والحرام الواضحين (أمور مشبهة) بسكون الشين المعجمة وفتح اللنة القوية وكسر اللوحدة بصيغة اسم الفاعل : أى مشبهة على بعض الناس ، لا يدرى أى من الحلال أم من الحرام ، وإن كانت فى نفسها ليست مشبهة لأن الله تعالى بعث رسوله صلى الله عليه وسلم مبينا للأمة جميع ما يحتاجونه فى دينهم ، كذا قرره البرماوى كالكرمانى وقال ابن النير : فيه دليل على بقاء الجملات بعد النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لمن منع ذلك أخذنا من قوله تعالى « ما فرطنا فى الكتاب من شيء » وإنما المراد أن أصول البيان فى كتاب الله تعالى ، فلا مانع من الإجمال والاشتباه حتى يستنبط له البيان ، قال ابن حجر : وفى الاستدلال بذلك نظر ، إلا أن يراد أنه مجمل فى حق بعض دون بعض ، أو أراد الرد على منكرى القياس فيحتمل ما قاله (فمن ترك ما شبه) بضم الشين وكسر الموحدة المشددة - أى اشتبه (عليه من الإثم) أى بما يقتضى الإثم (كان لما استبان) أى ظهر حرمة (أترك) نصب خبر كان ، أى أكثر تركا (ومن اجتأ) بالراء من الجراءة (على ما يشك فيه من الإثم أوشك) بفتح المعزة والمجمنة -

أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ ، وَلِلْعَاصِي حِمَى اللَّهِ ، مَنْ يَرْتَعَ حَوْلَ الْحِمَى
يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ .

أى قرب (أن يواقع) أى يقع (فبا استبان) أى ظهرت حرمة ، فيلغى اجتناب
ما اشبه لأنه إن كان فى نفس الأمر حراما فقد برىء من بئعة وإن كان حلالا أثيب
على تركه بهذا القصد الجليل ، وفى رواية زيادة « ألا وإن لكل ملك حِمَى » (والمعاصى)
التي حرماها الله تعالى كالقتل والسرقة (حِمَى الله) أى عجمه بمنزلة ما حماه الملك ومنع
غيره أن ينزل فيه (فمن يرتع حول الحِمَى) أى الحمى (يوشك) بكسر المعجمة - أى
يقرب (أن يواقع) أى يقع فيه ، شبه للكلف بالراعى ، والنفس البهيمة بالأنعام ،
والشبهات بما حول الحِمَى ، والمعاصى بالحِمَى ، وتناول الشبهات بالرتع حول الحِمَى ، فهو
تشبيه للمقول بالمحسوس الذى لا يخفى حاله ، ووجه الشبه حصول العقاب بدم الاحتراز
من ذلك ، فكأن الراعى إذا جره رعيه حول الحِمَى إلى وقوعه فيه استنق العقاب
لذلك فكذا من أكثر من الشبهات وتعرض لمقدماتها وقع فى الحرام فاستنق العقاب
واختلف فى حكم الشبهات ، قيل : التحريم ، وهو مرود ، وقيل : الوقف ، وهو
كالخلاف فيما قبل الشرع .

وحاصل ما فسر به الشبهات أربعة :

أحدها : ما تعارض فيه الأدلة .

ثانها : ما اختلف فيه العلماء ، وهذا منزع مما قبله .

ثالثها : أن للراد بها قسم للكروه لأنه يجتذبه جانبان من الفعل والترك .

رابعها : أن للراد به لباح ، ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوى الطرفين
من كل وجه ، بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى ، بل يكون متساوى
الطرفين باعتبار ذاته راجع الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج ، وقد كان بعضهم
يقول : للكروه عقبة بين الحلال والحرام ، فمن استكثر من الكروه تطرق إلى
الحرام ، وفى الحديث « دع ما يريك إلى ما لا يريك » بضم الياء وضمها من الريبة ،
وهى الشك والتردد ، أى إذا شككت فى شيء فدعه ، وقد روى مرفوعا « لا يبلغ
العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا بما به بأس » .

٩٤٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ عَتِيبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدًا إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمَعَةَ مِثِّي فَأَقْبَضَهُ ، قَالَتْ : فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَقَالَ : ابْنُ أَخِي قَدْ عَهَدَ إِلَيَّ فِيهِ ، فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمَعَةَ فَقَالَ : أَخِي وَإِبْنُ وَلِيدَةَ أَبِي وَلَدَ عَلِيٍّ فِرَاشِهِ ، فَتَسَاوَفَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ سَعْدُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ابْنُ أَخِي

٩٤٤ - (عن عائشة رضي الله تعالى عنها) أنها (قالت : كان عتية بن أبي وقاص) الذي كسر ثنية النبي صلى الله عليه وسلم في وقعة أحد ، ولم يثبت إسلامه ، ولذا اعترض على من عدّه من الصحابة (عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص) أحد العشرة للبشرين بالجنة ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله ، وأحد من فداء رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبيه وأمه (أن ابن وليدة زمعة) بن قيس العامري : أى جاريته ، ولم تسلم ، واسم ولدها صاحب القصة عبد الرحمن ، وزمعة بفتح الزاى وسكون الليم ، وقيل : بفتحات (منى ، فاقبضه) بهزمة وصل وكسر للوحدة ، وحاصل ذلك أنه كان لهم في الجاهلية إمام بزنين ، وكانت السادة تأتمن في خلال ذلك ، فإذا أمت إحداهن بولد فرما يدعيه السيد ، وربما يدعيه الزاني ، فإن مات السيد ولم يكن ادعاء ولا أنكره فادعاء ورثته لحق به ، إلا أنه لا يشارك مستلحقه في ميراثه إلا أن يستلحقه قبل القسمة ، وإن كان السيد أنكره لم يلحق به ، وكان لزمعة بن قيس والد سودة أم المؤمنين أمة على ما وصف ، وهو يلم بها ، فظهر بها حمل كان سيدها يظن أنه من عتية أخى سعد ، فهد عتية إلى أخيه سعد قبل موته أن يستلحق ذلك الحمل (فلما كان عام الفتح أخذه) أى الولد (سعد بن أبي وقاص ، وقال) هو (ابن أخى) عتية (قد عهد إلى فيه) أى أوصانى أن أستلحقه (فقام عبد بن زمعة) بغير إضافة ابن قيس ابن عبد شمس القرشى العامري ، أسلم يوم الفتح ، وهو أخو سودة أم المؤمنين (فقال) هو (أخى وابن وليدة أبى) أى جاريته (ولد على فراشه ، فتساوفا) أى ترافعا بعد تخاصمهما (إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال سعد : يا رسول الله) هو (ابن أخى)

كَانَ قَدْ عَهْدَ إِلَى فِيهِ ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمَّةَ : أَخِي وَابْنُ وَلَيْسَدَةَ أَبِي
وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هُوَ لَكَ
يَا عَبْدُ بْنُ زَمَّةَ » ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ،
وَلِلْمَاحِرِ الْجَبْرِ » ، ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمَّةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « احْتَجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ »

عنه (كان قد عهد إلى فيه) أى أوصانى أن أستلقه (فقال عبد بن زمعة) هو (أخى
وابن وليدة أبى ، ولد على فراشه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو) أى الولد لك
يا عبد بن زمعة (بضم الدال وفتح نون ابن ، وحكى فتح الدال أيضاً ، وسقط فى رواية
السائل أداة النداء ، واختلف فى قوله « هو لك » قليل : معناه هو أخوك إما
بالاستحقاق وإما بالقضاء بعله عليه الصلاة والسلام ، لأن زمعة كان صهره والد زوجته
ويؤيده رواية « هو لك فهو أخوك يا عبد » وأما رواية « ليس لك بأخ » فنسكرة ،
وقيل : معناه هو لك مسكلاً لأنه ابن وليدة أباك من غيره ، لأن زمعة لم يقربه ولا شهد
عليه ، فلم يبق إلا أنه عبد تبعاً لأمه (ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : الولد) تابع
(للفراش) أى للوطوء زوجاً كان أو سيداً حرة كانت للوطوء أو أمة ، وهذا لفظ
عام ورد على سبب هو الأمة خاص ، والبرة عند الجمهور بموم اللفظ لا بخصوص
السبب ، وقيل : هو مقصور على السبب لوروده فيه ، وقال الحنفية : الفراش اسم
للحرة فقط ، فلا يشمل الأمه فتخرج للسألة من باب العام ، ولا يلحق الولد سيد الأمة
إلا إذا أقر بوطئها ، ومعنى قوله « الولد للفراش » أن الولد للحرة فلا يكون للأمة ،
لكن يرد هذا قوله « لك يا عبد بن زمعة » فإنه ظاهر فى أنه لحقه به لوجود سببه ،
وهو كون أمه فراشاً له ، وهى أمة لا حرة (وللماهر) أى الزانى (الجبر) أى
الحية ، ولا حق له فى الولد ، والعرب تقول كناية عن حرمان الشخص : له الجبر ،
وله التراب ، وقيل : هو على ظاهره ، أى الرعى بالحجارة ، وضعف بأنه ليس كل زان
يرجم بل المحسن ، وأيضاً فلا يلزم من رجمه نفي الولد ، والحديث إنما هو فى تقيده
(ثم قال) عليه الصلاة والسلام (لسودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم :
احتجى منه) أى من ابن زمعة المتنازع فيه (ياسودة) والأمر للندب والاجتناب ، وإلا

لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهٍ بِمُغْتَبَةٍ، فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ .

٩٤٥ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : إِنْ قَوْمًا قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكُلُوهُ » .

٩٤٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ ،
أَمِنْ الْحَلَالِ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ » .

قد ثبتت أخوته لها في ظاهر الشرع (لما رأى) عليه الصلاة والسلام من (شبهة) أي
الولد المتخاصم فيه (بنية) بن أبي وقاص (لما رآها) عبد الرحمن للمستلحق (حتى
لحق الله) والاحتياط لا ينافي ظاهر الحكم ، وفيه جواز استلحاق الوارث نسباً للدوروث
وأن الشبه وحكم التحاقه إنما يعتمد إذا لم يكن هناك ما هو أقوى منه كالغراش ، فلهذا
لم يعتبر الشبه الواضح ، وهذه للسائلة من جملة الشبهات ، لأن إلحاقه بزمة يقتضى أن
لا تحجب منه ، والشبه بعتبة يقتضى أن تحجب منه ، والشبه ما أشبه الحلال من وجه
والحرام من وجه آخر .

٩٤٥ - (وعنها رضى الله تعالى عنها أنها قالت : إن أقواماً قالوا : يا رسول الله
إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه) عند القبيح (أم لا ، فقال صلى
الله عليه وسلم : سموا الله عليه وكلوه) وفي نسخة سموا عليه ، ويؤخذ من ذلك أن
التسمية ليست شرطاً لصحة التذبح .

٩٤٦ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه
(قال : يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام)
الضمير في « منه » عائد على ما ، وفيه ذم ترك التحري في التكاسب ، وقال السفاقي :
أخبر بهذا عليه الصلاة والسلام تحذيراً من قننة المال ، وهو من بعض دلائل نبوته

٩٤٧ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا :
كُنَّا تَاجِرَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّرْفِ ، فَقَالَ : « إِنْ كَانَ يَدَا بَيْدٍ فَلَا بَأْسَ ،
وَإِنْ كَانَ نِسَاءً فَلَا يَصْلُحُ » .

٩٤٨ - عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : « اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ،
فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي ، وَكَأَنَّهُ كَانَ مَشْغُولًا ؛ فَرَجَعْتُ ، فَفَرَّغَ عُمَرُ فَقَالَ :
أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ؟ ائْذِنُوا لَهُ ، قِيلَ : قَدْ رَجَعَ ؛
فَدَعَانِي ، فَقُلْتُ : كُنَّا نُؤَمِّرُ بِذَلِكَ ،

لإخباره بالغيبات ، وهي الأمور التي لم تكن في زمنه ، ووجه الغم من جهة التسمية
بين الأسرين ، وإلا فأخذ المال من الحلال ليس مذموما من حيث هو .

٩٤٧ - (عن زيد بن أرقم والبراء بن عازب رضي الله تعالى عنهما قالا : كنا
تاجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الصرف) هو بيع النقد بفضه يبعث (فقال : إن كان يدا بيد) أي متقاضين في
الجلس (فلا بأس) به (وإن كان نساء) بفتح النون والسين المهملة ممدودا ، وروى
بكسر السين ثم مشاة تحية ساكنة مهموزا أي متأخرا (فلا يصلح) أي فلا يصح
البيع ، واشترط القبض في الصرف يتفق عليه ، وإنما الاختلاف في التفاضل بين
الجلس الواحد : هل يضر أم لا ؟

٩٤٨ - (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس (الأشعري رضي الله تعالى عنه)
أنه قال : استأذنت على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (زاد أبو جبر عن
أبي سعيد أنه استأذن ثلاثا (فلم يأذن لي ، وكأنه) أي عمر (كان مشغولا) بأمر من
أمور المسلمين (فرجع أبو موسى ، ففرغ عمر) من شغله (فقال : ألم أسمع صوت
عبد الله بن قيس) وهو أبو موسى الأشعري (ائذنوا له) بالدخول (فقيل) له (قد
رجع) فبعث عمر (فدعاني) فقال : لم رجعت (فقلت : كنا نؤمر بذلك) أي

فَقَالَ : تَأْتِينِي عَلَى ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ ، فَانْطَلَقْتُ إِلَى مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ
فَسَأَلْتُهُمْ فَقَالُوا : لَا يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلَّا أَصْغَرُنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ،
فَذَهَبْتُ بِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، فَقَالَ عُمَرُ : أَخْنِي عَلَى هَذَا مِنْ أَمْرِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ أَلَمْ أَكُنِ الصَّفَقُ بِالْأَسْوَاقِ ، يَفْنَى الْخُرُوجَ
إِلَى التَّجَارَةِ .

بالرجوع حين لم يؤذن للمستأذن في الدخول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقول
الصَّعَابِي « كُنَّا نؤمر بكذا » له حكم الرفع (فقال) عمر (تأتيني) بدون لام التأكيد
في أوله ، وهو خبر أريد به الأمر ، وفي نسخة تأتي بدون التعتية التي بعد الفوقية
(على ذلك) أى على الأمر بالرجوع (بالبينة) زاد مالك في موطنه « فقال عمر
لأبي موسى أما إنني لم أنمك ، ولكني خشيت أن يقول الناس على رسول الله صلى الله
عليه وسلم » وحيلت فلا دلالة في طلبه البينة على أنه لا يحتج بخبر الواحد ، بل أراد
سد الباب خوفاً من أن يحتلق غير أبي موسى كذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم
عند الرغبة والرهبة ، قال أبو موسى (فانطلقت إلى مجلس الأنصار) بتوحيد
مجلس ، وفي نسخة « إلى مجلس » بالجمع (فسألهم) عن ذلك (فقالوا : لا يشهد لك على
هذا) الذي أنكره عمر رضى الله تعالى عنه (إلا أصغرنا أبو سعيد) سعد بن مالك
(الخدري) أشاروا إلى أن الحديث مشهور بينهم ، حتى إن أصغرهم معه من رسول
الله صلى الله عليه وسلم (فذهبت بأبي سعيد) إلى عمر ، فأخبره أبو سعيد بذلك
(فقال عمر : أخني) بهمة الاستفهام (على) بتشديد الياء (هذا من أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم الماني) أى شغلني (الصفق بالأسواق) يعنى الخروج للتجارة ،
أى شغلني ذلك عن ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الأوقات حتى حضر
من هو أصغر مني ما لم أحضره في العلم ، وفيه أن طلب الدنيا يمنع من استفادة طلب
العلم ، وقد كان احتياج عمر رضى الله تعالى عنه إلى السوق لأجل الكسب ليعاله
والتعفف عن الناس ، وفي ذلك رد على من يتعرج من التجارة وحضور الأسواق ،
لكن يحتمل أن يكون تعرجه من حضورها لغلبة المنكرات في هذه الأزمنة ،
بخلاف الصدر الأول .

٩٤٩ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ » .

٩٥٠ - عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَبْنِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ

٩٤٩ - (عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من سره) أى من أفرحه (أن يبسط له في رزقه ، أو ينسأ) بضم أوله وسكون النون في آخره همزة منصوب عطفا على أن يبسط ، أى يؤخر (له في أثره) بفتح الهمزة المقصورة والمثلثة ، أى في بقية عمره ، وجواب من قوله (فليصل رحمه) كل ذى رحم محرم ، أو الوارث ، أو القريب مطلقا ، وهو الراجح ، والصلة إما بالمال أو بالخدمة أو بالزيارة أو بالمراسلة ، وفي كتاب الترغيب والترهيب للعائظ أبي موسى المديني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الإنسان ليشل رحمه وما بقى من عمره إلا ثلاثة أيام فيزيد الله عمره ثلاثين سنة ، وإن الرجل ليقطع رحمه وقد بقى من عمره ثلاثون سنة فينقص الله عمره حتى لا يبقى منه إلا ثلاثة أيام » ثم قال : هذا حديث حسن ، وروى مرفوعا « مكتوب في التوراة صلة الرحم وحسن الخلق وبر القرابة يعمر الديار ، ويكثر الأموال ، ويزيد في الآجال » وإن كان القرابة كفارا ، واستشكل هذا مع قوله في الحديث الآخر « كتب رزقه وأجله في بطن أمه » وأجيب بأن معنى البسط والزيادة في الرزق البركة فيه إذ الصلة صدقة ، وهي تربي المال وتزيد فيه فينمو بها ، وفي العمر حصول القوة في الجسد وبيق تناؤه الجليل على الألسنة وكأنه لم يمِت ، وبأنه يجوز أن يكتب في بطن أمه إن وصل رحمه فرزقه وأجله كذا ، وإن لم يصله فرزقه وأجله كذا .

٩٥٠ - (عن أنس رضى الله تعالى عنه أنه مشى إلى النبي صلى الله عليه وسلم بحبْنِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ) بكسر الهمزة وتخفيف الهاء - ألية وما انذاب من اللحم ، أو كل (٣١ - فتح للبدى ٢)

سَخِيَّةٌ . قَالَ : وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِرْعًا لَهُ بِالْمَدِينَةِ
عِنْدَ يَهُودِيٍّ وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِهِ ، وَلَقَدْ تَمِثُّهُ يَقُولُ : « مَا أُنْسِي
عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعٌ بَرٌّ وَلَا صَاعٌ حَبٌّ ، وَإِنْ عِنْدَهُ
لَتُسْعَ نِسْوَةٌ » .

٩٥١ - عَنْ الْقَدَامِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا أَكَلَ أَحَدٌ

ما يؤتم به من الأدهان ، أو الدسم الجامد على الرقعة (سنخه) بفتح السين وكسر
النون وفتح الحاء المعجمة أى متغيرة الرائحة من طول السكت، وروى « زغبة » بالزى
(ولقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعاً له) من حديد تسمى ذات الفضول
والدرع بكسر الدال: ما يلبس في الحرب (بالمدينة عند يهودى) يقال له أبو الشعيم
لسننه (وأخذ منه شعيراً) ثلاثين صاعاً ، وفي رواية عند البخارى عشرون ، وروى
البخارى عن طريق ابن عباس أربعون ، وفي مصنف عبد الرزاق « وسقى من شعير »
(لأهله) أى أزواجه ، وكن تسماً ، قيل : وإنما لم يرهنه عند أحد من ميسير الصعابة
حتى لا يبقى لأحد عليه مئة لو أبرأه منه ، ويؤخذ من ذلك جواز البيع إلى أجل ،
ومعاملة اليهود وإن كانوا يأكلون أموال الربا كما أخبر الله تعالى عنهم ، وفيه معاملة
من يظن أن أكثر ما له حرام ما لم ييقن أن المأخوذ بعينه حرام ، وجواز الرهن في
الحضر وإن كان في التنزيل مقيداً بالسفر ، قال أنس (ولقد سمعته صلى الله عليه وسلم
يقول) لما رهن الدرع عند اليهودى مظهراً للسبب في شرائه إلى أجل ، ولم يقل على
وجه إظهار الشكوى والفاقة (ما أسمى عند آل) قيل مقصدة (محمد صلى الله عليه وسلم
صاع من بر ولا صاع من حب) تعميم بعد تخصيص (وإن عنده لتسع نسوة) ينصب
تسع اسم إن ، واللام لتأكيد ، وفيه دليل على ما كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم من
التقلل من الدنيا اختياراً منه -

٩٥١ - (عن القدام) بكسر الميم وسكون القاف - ابن معدى كرب الكندى
(رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أكل أحد) أى من ينفق

طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ ، وَإِنْ نَسِيَ اللَّهُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ .

٩٥٢ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا تَمَحَّا إِذَا بَاعَ ، وَإِذَا اشْتَرَى ، وَإِذَا اقْتَصَى » .

آدم كما في رواية (طعاما قط خيرا) بالنصب صفة لمصدر محذوف ، أى أكل خيرا (من أن يأكل من عمل يده) فيكون للفضل عليه أكله من طعام ليس من عمل يده ، ويحتمل أن يكون صفة لطعام فيحتاج إلى تأويل المصدر للسبوك من أن والفعل باسم للفعل ، أى من مأكوله من عمل يده بالإنفراد ، وروى بالثنية ، ووجه الخبرية ما فيه من إيصال النفع إلى الكاسب وإلى غيره ، والسلامة من البطالة للؤدبة إلى الفضول وكسر النفس به ، والتعفف عن ذل السؤال (وإن نبى الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده) في الدروع من الحديد ويبيعه لقومه ، وخص داود لأن اقتصاره في أكله على ما يعمل بيده لم يكن من الحاجة لأنه كان خليفة الله في الأرض ، وإعنا اختيار الأكل من الطريق الأفضل ، ولهذا أورد النبي صلى الله عليه وسلم قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خير الكسب عمل اليد ، وقد كان نبينا صلى الله عليه وسلم يأكل من سعيه الذى يكسبه من أموال الكفار بالجهاد ، وهو أشرف للكاسب على الإطلاق ، لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى وخذلان كلمة أعدائه والنفع الأخرى ، وفي المستدرك عن ابن عباس بسند واه « كان داود زرادا ، وكان آدم حرثا ، وكان نوح نجارا ، وكان إدريس خياطا ، وكان موسى راعيا » وفي ذلك دليل على أن الاكتساب لا ينافي التوكل .

٩٥٢ - (عن جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رحم الله رجلا سمحا) بسكون الليم - من الساحة وهي الجود (إذا باع وإذا اشترى ، وإذا اقتضى) أى إذا طلب قضاء حقه يكون بسهولة وهذا يحتمل الصاء والجر ، ويؤيد الثانى حديث الترمذى « غفر الله لرجل كان قبلكم سهلا إذا باع »

٩٥٣ - عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « تَلَقَّتِ اللَّائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِنْ كَرَانٍ قَبْلَكُمْ قَالُوا : أَعْمَلْتَ مِنْ الْخَيْرِ
 شَيْئًا ؟ قَالَ : كُنْتُ أَمُرُّ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمَعْسِرَ ، وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ
 الْمَوْسِرِ ، فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ » .

ولكن قرينة الاستقبال للاستفاد من إذا تجعله دعاء ، وتقديره رجلا يكون ممحما ، وقد
 يستفاد العموم من تقييده بالشرط ، وفي رواية « وإذا قضى » أى إذا أعطى الذى
 عليه يكون بسهولة من غير مطال .

٩٥٣ - (عن حذيفة) بن اليمان (رضى الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : تلقت اللائكة) أى استقبلت (روح رجل) عند الموت (عن كان
 قبلكم) من بنى إسرائيل (قالوا) أى اللائكة ، وفي نسخة فقالوا (أعملت من الخير
 شيئا ؟ قال : كنت آمر فتياني) بكسر الفاء : جمع فتي ، وهو الخادم حرا كان أو مملوكا
 (أن ينظروا) بضم أوله . وكسر ثالثة - أى يمحوا (المعسر) وإنظاره وإن كاره
 لا ينساقى أنه يؤجر عليه ، ويكفر عنه بذلك من سيئاته (ويتجاوزوا) أى
 يتسامحوا فى الاستيفاء (عن الموسر) واختلف فى الموسر ، فقيل : هو من عنده مؤنته
 ومؤنة من تازمه نفقته ، والراجح أن اليسار والإعسار يرجعان إلى العرف ، فمن كان
 حاله بالنسبة إلى مثله يعد يسارا فهو موسر (فتجاوز الله عنه) وفي رواية « فقال الله
 عز وجل أنا أولى منك ، تجاوزوا عن عبيد » وفي أخرى أن رجلا كان قبلكم أتاه
 الملك ليقبض روحه فقيل له : هل عملت من خير ؟ قال : ما أعلم ، فقيل له : انظر ، فقال :
 ما أعلم شيئا غير أنى كنت أبيع الناس فى الدنيا فأجازيهم ، فأنظر الموسر وأتجاوز عن
 المعسر ، فأدخله الله الجنة ، قيل : هذا السؤال كان منه فى القبر ، وقيل : يحتمل أن
 يكون فقيل له إلح مسندا إلى الله تعالى ، والفاء عاطفة على ، فقد ، أى أتاه الملك ليقبض
 روحه فقبض فبعثه الله تعالى فقال له فأجابه فأدخله الله الجنة ، وعلى الأول يكون المعنى
 قبض وإدخال القبر فتنازع ملائكة الرحمة والعذاب فيه فقيل له ذلك ، ويؤيد
 هذا قوله فى الرواية الأخرى « تجاوزوا عن عبيد » واختلف فى إنظار المعسر
 وإبرائه أيهما أفضل ، والراجح أن إبراءه أفضل من إنظاره ، ويكون ذلك مما استفتى

٩٥٤ — عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، أَوْ قَالَ : حَتَّى يَتَفَرَّقَا ، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْعْنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِطَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا » .

من قاعدة كون الفرض أفضل من السنة ، أو ذلك لأن إنظاره واجب وإبراءه مستحب ، وإنما كان الإبراء أفضل لأنه يحصل به مقصود الإنظار وزيادة ، وقيل : إنظاره أفضل لشدة ما يقاسيه النظر من ألم الصبر مع تشوف القلب ، وهذا ليس موجودا في الإبراء الذي انقطع فيه اليأس فحصل فيه راحة من هذه الحثيئة ليست في الإنظار ، ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم « من أنظر معسرا كان له بكل يوم صدقة » رواه أحمد ، فانظر كيف وزع أجره على الأيام يكثر بكثرتها ويقبل بقلتها ، ولعل سره ما ذكرناه ، فالنظر ينال كل يوم عوضا جديدا لا ينحصر أنه لا يقع في الإبراء ، فإن أجره وإن كان أوفر لكنه ينتهى بنهايته .

٩٥٤ — (عن حكيم بن حزام) بكسر الحاء المهملة وبالأزى المخفضة ، وله في البخارى أربعة أحاديث (رضى الله تعالى عنه قال : قال صلى الله عليه وسلم : البيعان) ملتبسان (بالخيار) في المجلس (ما لم يتفرقا) بتقديم الفوقية على الفاء وتشديد الراء ، أى بأبدانهما عن مكانهما الذى تبايها فيه ، فلو أقاما فيه مدة أو تماشيا مراحل فهما على خيارهما وإن زادت المدة على ثلاثة أيام ، فإن اختلفا في التفرق فالقول قول منكره يمينه وإن طال الزمن ، لمواقفته الأصل (فإن صدقا) أى صدق كل منهما فيما يطبق به من وصف المبيع والثمن ونحو ذلك (وبيننا) ما يحتاج إلى بيانه من عيب في السلعة والثمن (بورك لهما في بيعهما) أى كثر نفع المبيع والثمن (وإن كتما) أى كنتم البائع عيب السلعة والمشتري عيب الثمن (وكذبا) في وصف السلعة (محقت بركة بيعهما) أى مبيعهما التى كانت تحصل على تقدير خلوها من الكذب والكتمان لو جردهما فيه ، وليس المراد أن البركة كانت فيه ثم محقت ، أى أذهب الله خيرها وفائدته ، فإن فعله أحدهما دون الآخر محقت بركة يمينه وحده ، ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر بأن تنزع البركة من البيع إذا وجد الكذب أو الكتم .

٩٥٥ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُزْرَقُ تَمَرَ الْجَمْعِ ، وَهُوَ الْخِلْطُ مِنَ التَّمْرِ ، وَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ ، وَلَا دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ » .

٩٥٦ - عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ اشْتَرَى عَبْدًا حَرَامًا ، فَأَمَرَ بِمَحَابِجِهِ فَكَسِرَتْ وَقَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ ، وَثَمَنِ الدَّمِ ، وَنَهَى عَنِ الْوَأْثِمَةِ وَالْمَوْشُومَةِ ،

٩٥٥ - (عن أبي سعيد) سعد بن مالك الحدري (رضي الله تعالى عنه قال : كنا نزرق) بضم النون مبنيًا للمفعول- أى نمطى من الصدقة (تمر الجمع) بفتح الجيم وسكون الهم (وهو الخلط) أى الخلوط (من التمر) من أنواع متفرقة منه ، وإنما خلط لردائه فيه دفع ثوم من يتوم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لا خلطاً جيداً برديته ، فأفاد أن هذا الخلط لا يقدح في البيع ، لأنه متميز بظاهر فلا يعد غشاً ، بخلاف خلط اللبن بالماء فإنه لا يظهر (وكنا نبيع صاعين) من التمر (بصاع) واحد منه (فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا) تبيعوا (صاعين بصاع ولا) تبيعوا (درهمين بدرهم) ويدخل في معنى التمر جميع الطعام ، فلا يجوز في الجنس الواحد منه التفاضل ، ولا النساء .

٩٥٦ - (عن أبي جعفر) بضم الجيم وفتح الحاء مصغراً ، وهب بن عبد الله (رضي الله تعالى عنه أنه اشترى عبداً حراماً ، فأمر بمحاجه) أى الآلة التى يحجم بها (فكسرت) وفى نسخة إسقاط فأمر الخ (وقال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب) ولو معلماً للنجاسة فلا يصح بيعه ، ومثله الخنزير ، وجوز أبو حنيفة بيع الكلاب وأكل ثمنها لأنها تضمن بالقبيحة عند الإلتلاف ، وعن مالك زوايتان ، وقال الحنابلة : لا يجوز بيعها مطلقاً (وثنى الدم) أى أجرة الحجابة ، والنهى فيه للتنزيه ، لحبته من جهة كونه عوضاً في مقابلة مخامرة النجاسة ، ولو كان حراماً لم يعط كما سيأتى ، ويترد ذلك فى كل ما يشبهه من كناس وغيره (ونهى) عليه الصلاة والسلام (عن الواثمة) أى القاعة للوشم (والوشومة) أى عن فعلهما ، والوشم : أن

وَأَكَلَ الرَّبَا وَمُوكَلَّهِ ، وَلَعَنَّ لِلصَّوَرِ .

٩٥٧ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « الْحَلْفُ مَنْفَقَةٌ لِلْسَّامَةِ ، مَحْمَقَةٌ لِلْبَرَكَةِ » .

٩٥٨ — عَنْ خُبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : « كُنْتُ قَبِيْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ

يفرز الجلهل بإبرة ثم يحشى بكعل أو نيلة فيزرق أثره أو يخضر ، وإنما نهى عن ذلك لما فيه من تغيير خلق الله ، فإن فعله بعد البلوغ باختياره بغير ضرورة حرم عليه ، ووجب إزالة إن لم يحشى منها مخذور تيمم ، ومثله ما لو شق موضعاً في يده وجعل فيه دماً (و) نهى عليه الصلاة والسلام أيضاً عن فعل (آكل الربا) أى أخذه (و) عن فعل (موكله) أى دافعه ، لأنهما شريكان في الفعل (ولعن للصور) للحيوان ، لا للشجر ، فإن الفتنة فيه أعظم ، وهو حرام بالإجماع .

٩٥٧ — (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الحلف) بفتح الهمزة وكسر اللام ، أى اليمين الكاذبة (منفقة للسلعة) بفتح الأول والثالث وسكون الثانى ، من نفق المبيع إذا راج ضد كمد ، أى سبب في نفاق السلعة أى رواجها وبيعها (محمقة) بفتح الميم والحاء الهمزة بينهما ميم ساكنة ، من الحق : أى مذهبة (للبركة) وفى رواية « منفقة » بضم الميم وفتح النون وتشديد الفاء مكسورة « محمقة » بضم الميم الأولى وسكون الثانية وكسر الحاء ، وفى أخرى منفقة محمقة بضم الميم فهما بصيغة اسم الفاعل ، وإسناد الفعل إلى الحلف مجاز ، لأنه سبب في رواج السلعة ونفاقها ، وصح الإخبار عن الحلف بما بعده مع أنه مذكر وهما مؤنثان إما على تأويله باليمين كما مر ، وإما على أن التأنيث للتأنيث ، بله للبالغة ، وهما فى الأصل مصدران مزيدان بمعنى النفاق والحق .

٩٥٨ — (عن خباب) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الهمزة وبعد الألف موحدة أخرى — ابن الأرت (رضي الله تعالى عنه) أنه (قال : كنت قبينا) بفتح القاف وسكون التحتية : أى حدادا ، ويجمع على قبون (فى الجاهلية ، وكان

لِي عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ دِينَ ، فَأَتَيْتُهُ أَنْقَاضَهُ ، فَقَالَ : لَا أُعْطِيكَ
 حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ، فَقُلْتُ : لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ حَتَّى يُبَيِّنَ لَكَ اللَّهُ ، ثُمَّ
 تَبَيَّنَتْ ، فَقَالَ : دَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ وَأُبَيِّتَ ، فَسَأَوْنِي مَا لَا وَوَلَدًا فَأَقْضِيكَ ،
 فَزَلَّتْ (أَفْرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ : لَاؤَتَيْنَّ مَا لَا وَوَلَدًا ، أَطْلَعَ
 الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا) .

لِي عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ (بالهمز ، السهمي ، وهو والد عمرو بن العاص الصحابي المشهور
 (دين ، فأتيته) أى أتيت العاص (أنقاضه) أى أطلب منه ديني ، وكان ذلك الدين
 أجرة سيف عمله له (فقال : لا أعطيك حقك حق تكفر بمحمد) قال خباب :
 (فقلت) له (لا أكفر بمحمد حتى يبين لك الله ثم يبين) زاد في رواية الترمذي
 « قَالَ وَإِنِّي لَمِيتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ فَقُلْتُ نَعَمْ » واستشكل كون خباب علق الكفر ، ومن
 علق الكفر بكفر ، وأجيب بأن الكفر لا يتصور حينئذ بعد البعث لمعاينة الآيات
 الباهرة للمعجزة إلى الإيمان إذ ذلك ، فكأنه قال : لا أكفر أبداً ، أو أنه خاطب
 العاصي بما يعتقد من كونه لا يقر بالبعث ، فكأنه علق على محال ، وهو إقراره ، قال
 العاصي : (دعني حتى أموت وأحيا) بضم الهمزة مبنيًا للمفعول (فأوتى) بضم الهمزة
 وفتح اللام الفوقية (مالا وولدا فأقضيك) بالنصب على الجواب ، والرفع عن أنه تبرع
 على ما قبله (فزلت) هذه الآية (أفرايت الذي كفر بآياتنا وقال : لأؤتين مالا
 وولدا) استعمل أرايت بمعنى الإخبار ، أى أخبرني أيها المخاطب عن حاله (أطلع
 الغيب) أى أقدر بلغ من شأنه إلى أن ارتقى إلى علم الغيب الذي تفرد به الواحد القهار
 حتى ادعى أنه يؤتى في الآخرة مالا وولدا (أم اتخذ عند الرحمن عهدا) أى أم اتخذ
 من عالم القيوم عهدا وميثاقا بذلك ، فإنه لا يتوصل إلى العلم به إلا بأحد هذين
 الطريقين ، وقيل : العهد كلمة الشهادة والعمل الصالح ، فإن وعد الله تعالى بالتواب
 عليهما كالعهد عليه ، وفي نسخة إسقاط قوله أطلع الغيب إلى آخر الآية .

٩٥٩ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ خِيَامًا دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ ، فَقَرَّبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُبْزًا وَمَرَقًا فِيهِ دُبَابٌ وَقَدِيدٌ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْتَبِهُ الدُّبَابَ مِنْ حَوَالِي الْقَصْعَةِ ، قَالَ : فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَابَ مِنْ يَوْمَئِذٍ . »

٩٦٠ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزَاةٍ

٩٥٩ - (عن أنس رضي الله تعالى عنه أن خياطاً لم يسم) دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعه ، قال أنس : فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذلك الطعام ، فقرأ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزاً قال الإسماعيلي : كان من شعير (ومرقاً فيه دبابة) بضم الدال وتشديد للوحدة ممدود - واحدة دبابة فهمزته متقلبة عن حرف علة ، وفي رواية عليه أي فيه قرع (وقديد قرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتبج الدباب من حوالى القصعة) بفتح القاف (قال) أنس : (فلم أزل أحب الدباب من يومئذ) وفيه جواز الإجارة على الحياطة ، خلافاً لمن أبطلها بأن الخياط إنما يخط الثوب في الأغلب بخيوط من عنده فيضم إلى صنعة الآلة فيجتمع في ذلك معنى التجارة والإجارة ، وحصة أحدهما لا تتميز عن الأخرى ، ومثل ذلك يقال في الخراز والصباغ ، بخلاف الحداد والتجار والصانع ، فإن الجاصل منهم مجرد الصنعة قطع فيما يعطيه لهم صاحب الحديد والخشب والنقد ، لكن النبي صلى الله عليه وسلم وجدهم على هذه العادة أول زمن الشريعة فلم يغيرها ، إذ لو طولوا بتغييرها لثق عليهم ذلك ، قاله الخطابي .

٩٦٠ - (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله تعالى عنهما قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة) قيل : هي غزوة ذات الرقاع ، وقيل : غزوة

فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا ، فَأَتَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : جَابِرُ ،
 قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : مَا شَأْنُكَ ؟ قُلْتُ : أَبْطَأَ عَلَيَّ جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَحَلَّخْتُ ،
 فَزَلَّ يَمِجْنَتُهُ بِمِجْنَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : ارْكَبْ ، فَرَكِبْتُ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ
 أَكْفَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : تَزَوَّجْتَ ؟ قُلْتُ :
 نَعَمْ ، قَالَ : يَكْرَأُ أَمْ نَيْبًا ؟ قُلْتُ : بَلْ نَيْبًا ، قَالَ : أَفَلَا جَارِيَةٌ
 تَلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟ قُلْتُ : إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ ، فَأُحِبِّبْتُ

تبرك ، والراجح أنها غزوة الفتح (فأبطأ بي جملي وأعيا) أى تعب وكل ، يقال « أعيا
 الرجل والبعر في الشيء » ويستعمل لازما ومتعديا ، تقول : أعيا الرجل وأعياها الله (فأنى
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : جابر) منادى سقط منه حرف النداء ، ويجوز
 تنوينه خبر مبتدأ محذوف (قُلْتُ : نعم ، قال : ما شأنك) أى ما حالك وما جرى
 لك حق تأخرت عن الناس ؟ (قُلْتُ : أبطأ علي جملي وأعيا فتخلخت) عنهم (فزل)
 صلى الله عليه وسلم حال كونه (يمجنته) مضارع حجب - بلحاء للهامة والجيم والنون -
 أى يحدبه (بمجنته) بكسر الليم ، أى يصاه للوجه من رأسها كالصولجان ، معدلأن
 يلتقط به الراكب ما يسقط منه (ثم قال : اركب فركبت فلقد رأيت) أى الجمل ، وفي نسخة
 إسقاط الماء (أكفه) أى أمنه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) حتى لا يتجاوز
 (قال) صلى الله عليه وسلم لجابر (تزوجت) محذوف همزة الاستفهام وهى مقدرة (قلت
 نعم) تزوجت (قال) تزوجت (بكر أم) تزوجت (نيبا) بالثنية : مقابل البكر ،
 وقد تطلق على البالغة وإن كانت بكرا مجازا واتساعا ، والمراد هنا العذراء ، وفي
 نسخة أبكر أم نيب - بهمزة الاستفهام فى السابق - أى أزوجتك بكر أم نيب (فقلت
 بل) تزوجت (نيبا) هى سهيلة بنت مسعود الأوسية (قال) عليه الصلاة والسلام (أفلا)
 تزوجت (جارية) بكرا (تلاعبها وتلاعبك) من اللعب ، يدلل رواية تضاحكها
 وتضاحكك ، وقيل : من اللعاب بمعنى الريق ، وفي رواية قال « أين أنت من العذراء
 ولعابها - بكسر اللام ، وضبطه بعض رواة البخارى بضمها ، وفيه حش على تزويج
 البكر وفضيلة تزويج الأبتكار وملاعبة الرجل أهله (قلت : إن لى أخوات) ولمسلم إن
 عبد الله هلك وترك تسع بنات ، وإنى كرهت أن آتمن أو أجيئن بمثلهن (فأحببت

أَنْ أَرْوِّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمْشُطُهُنَّ فَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ ، قَالَ : أَمَا إِنَّكَ قَادِمٌ
فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ ، ثُمَّ قَالَ : أَتَبِيعُ بَهْلَكَ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ،
فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ ،

أن أزوج امرأة تجمعهن وتمشطهن (ضم الشين ، أى تسرح شعرهن) تقوم (تقوم) وفى
نسخة وتقوم (عليهن) زاد فى رواية مسلم « وتصلهن » (قال) عليه الصلاة
والسلام (أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم - حرف تلييه ، وقيل : بفتح الهمزة
وكسرها وتشديد الميم (إنك) بكسر الهمزة (قادم) على أهلك (فإذا قدمت) عليهم
(فالكيس الكيس) بفتح الكاف والنصب على الإغراء ، والكيس : الجمع ،
فيكون حظه عليه لما فيه وفى الاعتسالى منه من الأجر ، وقيل : الولد ، فيكون قد
حظه على طلب الولد ، واستعمال الكيس والرفق فيه ، وقيل : شدة المحافظة على الشيء
فيكون قد أمره بالتعطف والتوقى عند إصابة الأهل خافة أن تكون حائضا فيقدم عليها
لطول الفية وامتداد التربة (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (أتبيع بهلك ؟ قلت :
نعم ، فاشتراه منى بأوقية) بضم الهمزة وتشديد التنعية ، وكانت فى الزمن القديم أربعين
درهما ، ويقال فيها وقية بدون همزة : وفى رواية « بخمس أواق ، وزادنى أوقية »
وفى أخرى « بأوقيتين ودرهم أو درهمين » وفى أخرى « بأوقية ذهب » وفى أخرى
« بأربعة دنانير » وفى أخرى « بشرين ديناراً » والأكثر رواية أوقية كما قاله
الشعبي ، وجمع بين ذلك بما فيه بعد ، قال السهيلي : وروى من وجه صحيح أنه كان
يزيده درهما درهما ، وكذا زاده يقول : قد أخذته بكذا والله يفرلك ، وكان جابرا قصد
بذلك كثرة استغفار النبي صلى الله عليه وسلم له ، وفى رواية قال « بته بأوقية فبعته
واستثنت حملانه إلى أهلى » وفى رواية أنه أعاره ظهره إلى المدينة ، قال البخارى :
الأشترط أكثر وأصح عندي ، واحتج به الإمام أحمد على جواز بيع دابة يشترط
البائع ركوبها لنفسه إلى موضع معلوم ، وقال مالك : يجوز إذا كانت للسافة قرية ،
وقال الثاقفية والحنفية : لا يصح ، سواء بدت للسافة أو خربت ، لحديث الترمذى عن بيع
وشريط ، وأجابوا عن حديث جابر بأنه واقعة عين يتطرق إليها الاحتمالات ، لأنه
عليه الصلاة والسلام أراد أن يعطيه الثمن هبة ، ولم يرد حقيقة البيع ، بدليل آخر
القصة ، وإن الشرط لم يكن فى نفس العقد ، بل سابقاً فلم يؤثر ، وفى رواية للسائى

ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلِي ، وَقَدِمْتُ بِالْعَدَاةِ ، فَجِئْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ ، قَالَ : الْآنَ قَدِمْتُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَدَعَّ جَمْلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ ، فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ، فَأَمَرَ بِإِلَاءٍ أَنْ يَرْنَ لِي أُوقِيَّةً ، فَوَزَنَ لِي بِإِلَاءٍ فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ ، فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى وَلَّيْتُ ، فَقَالَ : ادْعُ لِي جَابِرًا ، فَقُلْتُ : الْآنَ يَرُدُّ عَلَى الْجَمَلِ ، وَلَمْ يَسْكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ ، قَالَ : خُذْ جَمْلَكَ وَلَكَ ثَمَنُهُ .

٩٦١ — عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ اشْتَرَى بِإِلَاءٍ هِمًا

» أَخَذَهُ بِكَذَا وَأَعْرَكَ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ » وَعَلَيْهَا فَلَا إِشْكَالَ (ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِلْمَدِينَةِ (قَبْلِي ، وَقَدِمْتُ بِالْعَدَاةِ ، جِئْنَا) أَيْ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّعَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَوَجَدْتُهُ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ ، قَالَ : الْآنَ قَدِمْتُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَدَعَّ) أَيْ أَثْرَكَ (جَمْلَكَ وَادْخُلْ) بِالْوَاوِ ، وَفِي نَسْخَةِ « فَادْخُلْ » بِالْفَاءِ لِلْمَسْجِدِ (فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ) فِيهِ ، نَحْوَةُ الْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ (فَدَخَلْتُ) لِلْمَسْجِدِ (فَصَلَّيْتُ) فِيهِ رَكْعَتَيْنِ ، وَفِيهِ اسْتِعَابُهُمَا عِنْدَ الْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ (فَأَمَرَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (بِإِلَاءٍ أَنْ يَرْنَ لِي) وَفِي نَسْخَةٍ لَهُ عَلَى الْإِثْنَتَيْنِ (أُوقِيَّةً) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ التَّعْتِيقِ (فَوَزَنَ) بِبَلَاءٍ ، فَأَرْجَحَ لِي فِي الْمِيزَانِ (هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ بِالْإِرْجَاحِ لَهُ ، لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِالْإِذْنِ) فَانْطَلَقْتُ حَتَّى وَلَّيْتُ (أَيْ أَدْبَرْتُ) (فَقَالَ : ادْعُوا) بِصِغَةِ الْجَمْعِ ، وَفِي نَسْخَةٍ بِالْأَفْرَادِ (لِي جَابِرًا ، قُلْتُ : الْآنَ يَرُدُّ عَلَى الْجَمَلِ ، وَلَمْ يَسْكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ) أَيْ مِنْ رَدِّ الْجَمَلِ (قَالَ) وَفِي نَسْخَةٍ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (خُذْ جَمْلَكَ ، وَلَكَ ثَمَنُهُ) عَطِيَّةٌ مِنِّي إِلَيْكَ .

٩٦١ — (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَى بِإِلَاءِيهَا) بِكَسْرِ الْمَاءِ وَكَسْرِ النَّعْتَةِ — جَمْعُ أَهْمٍ وَهِيَاءٍ ، وَهِيَ الْإِبِلُ الَّتِي يَهِيَاءُ ، وَهُوَ دَاءٌ يَشْبَهُ الْإِسْتِسْقَاءَ تَشْرَبُ مِنْهُ فَلَا تَرَوِي ، وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ : وَالْهِيَاءُ بِالسَّكْرِ الْإِبِلُ الْبَطَاشُ

مِنْ رَجُلٍ وَلَهُ فِيهَا شَرِيكَ ، فَجَاءَ شَرِيكُهُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ لَهُ : إِنَّ شَرِيكِي بِاعِكَ إِلَّا هِيَا ، وَلَمْ يُمْرَنَّكَ ، قَالَ : فَاسْتَقَهَا ، فَلَمَّا ذَهَبَ يَسْتَأْذِنُهَا قَالَ : دَعَهَا ، رَضِيئًا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا عَدْوَى .

٩٦٢ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ ،

٥١ ، قال بعضهم : ومن علامات قدومه على البعير إقباله على الشمس حيث دارت واستمراره على الأكل والشرب مع نقص بدنه وأن يكون ريح فيه كريح الخمر فإذا شم بعير آخر بعره أو بوله أصابه الهيام (من رجل ، وله) أى للبايع (فيها شريك) اسمه نواس . بفتح النون وتشديد الواو وبعد الألف سين مهمل (جاء شريكه إلى ابن عمر فقال له : إن شريكى باعك إلا هيا ولم يمرنك . بفتح التحتية وسكون للمهمله - أى لم يعرف أنك عبد الله بن عمر ، وفى نسخة « ولم يعرفك » بضم التحتية وفتح للمهمله وتشديد الزاء - من التعريف - أى بملك أنها هم ، (قال) ابن عمر لنواس (فاستقها) أمر من الاستباق ، وفى رواية « فاستقها إذا » أى إن كان الأمر كما تقول فارتجفها (فلما ذهب يستاقها) ليرتجفها ، استدرك ابن عمر (قال) وفى نسخة فقال (دعها) أى اتركها (رضىنا بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى بحكمه (لا عدوى) اسم من الإعدام ، يقال : أعداه للره يعديه إعدام ، وهو أن يصيبه مثل ما يصاحب الداء ، وذلك بأن يكون يبيع جرب مثلاً فيمتنع من مخالطته بليل أخرى خذراً من أن يتعدى ما به من الجرب إليها فيصيبها ما أصابه ، وقوله « لا عدوى » تفسير للقضاء الذى تضمنه قوله « رضىنا بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى رضيت بحكمه حيث حكم أن لا عدوى ولا طيرة ، ويحتمل أن المعنى رضيت بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرضى بالبيع مع ما اشتمل عليه من التدليس والخبث ، فلا إيدى عليكما حاكماً ولا أرفصكاً إليه .

٩٦٢ — (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، قَالَ : حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ) واسمه نافع على الصحيح ، وقيل : بمسرة ، وأما ما قيل إن اسمه دينار فوهم ، لأن أباطية الذى اسمه ذلك يتابعى لأصحابى (رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر له بصاع من تمر ،

وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا مِنْ خَرَاجِهِ .

٩٦٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « اخْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَعْطَى الَّذِي حَبَّجَهُ ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ » .

٩٦٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا « أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَأَمَرَ أَهْلَهُ) وفي رواية وكلم مواله وم بنو حارثة على الصحيح ، ومولاه منهم محبة ابن مسعود ، وإنما جمع على طريق الجواز كما يقال : بنو فلان قتلوا رجلا ، ويكون القاتل منهم واحداً ، وأما ما وقع في حديث جابر من أنه مولى بني يياضة فهو وهم ، لأن في يياضة آخر يقال له أبو هند (أن يخففوا من خراجه) بفتح الحاء للجمعة ما يقرره السيد على عبده أن يؤديه كل يوم أو شهر أو نحو ذلك ، وكان خراجه ثلاثة أصع ، فوضع عنه صاعا كما في حديث رواه الطحاوي وغيره .

وفيه جواز الحجامة ، وأخذ الأجرة عليها ، وحديث النبي عن كسب الحجامة محمول على التنزيه ، وعلى من اتخذها صنعه مع إمكان الاكتساب بغيرها ، ولا يلزم من كونها من المكاسب الدينية أن لا تشرع ، فالسكناس حيثئذ أسوأ حالا من الحجامة ، ولو تواطأ الناس على تركه لأضر بهم ، والكراهة إنما هي على الحاجم لا على المستعمل لضروره إلى الحجامة وعدم ضرورة الحاجم ؛ لسكثرة غير الحجامة من الصنائع .

٩٦٣ - (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما) أنه (قال : اختجم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الذي حججه) أى صاعا كما سبق (ولو كان) أى الذى أعطاه من الأجر (حراما لم يعطه) وهو نص في إباحة أجر الحجامة ، وفيه استعمال الأجير من غير تسمية أجرة ، وإعطاؤه قدرها أو أكثر ، أو كان قدرها معلوما فوق وقع العمل على العادة .

٩٦٤ - (عن عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها أنها اشترت نمركة) بضم النون والراء وبكسرهما بينهما ميم ساكنة وبالضمة للفتوحة ، وحكى تليث التون - وسادة صغيرة (فيها تصاوير) حيوان (فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم) عند

قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ ، قَالَتْ : فَمَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهَةَ فَقُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ، مَاذَا أَذْنَبْتُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا بَالُ هَذِهِ التَّمْرِقَةِ ؟ قُلْتُ : اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ
عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ
الصُّوَرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ ، فَيُقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ، وَقَالَ : إِنَّ
الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّوَرُ لَا تَدْخُلُهُ لِلْمَلَائِكَةِ .

إرادة دخوله البيت (قام على الباب فلم يدخل) وفي نسخة فلم يدخله (فعرفت في وجهه)
صلى الله عليه وسلم (الكراهة ، قلت : يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله ، ماذا
أذنبت) فيه جواز التوبة من الذنوب كلها إجمالا ، وإن لم يستحضر التائب خصوص
الذنب الذي حصلت به مؤاخذته (فقال صلى الله عليه وسلم : ما بال هذه التمرقة ؟
قلت : اشتريتها لتقعدها عليها وتوسدها) بالنصب عطفا على سابقه وحذف إحدى التائدين
للتخفيف ، وأصله توسدها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أصحاب هذه
الصور) للصوريين ماله روح ، وفي نسخة « الصورة » بالإنفراد (يعذبون فيقال لهم)
على سبيل التهكم والتعجيز (أحيوا) بفتح الحمة (ما خلقتكم) أى صورتم كصورة
الحيوان (وقال) عليه الصلاة والسلام (إن البيت الذى فيه الصور لا تدخله الملائكة)
أى ملائكة الرحمة ، غير الحفظة ، لأنهم لا يفارقون الإنسان إلا عند الجماع والحلاء كما
عند ابن عدى بسند ضعيف ، وللرأى بالصورة صور الحيوان إذا لم تكن بمنتهى ، فلا
بأس بصورة الأشجار والحيال ونحو ذلك مما لا روح له ، ويدل له قول ابن عباس
للروى فى مسلم لرجل : إن كنت ولا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لا تس له ، وأما
الصورة التى تمتهن فى البساط والوسادة وغيرها فلا يمتنع دخول الملائكة بسببها ،
لكن قال الخطابى : إنه عام فى كل صورة اهـ ، وإذا حصل الوعيد لاصنافها فهو حاصل
لستمعملها ، لأن الصانع سبب ، وللمستعمل مباشر ، فيكون أولى بالوعيد ، ويستفاد
منه أن لا فرق فى تحريم التصوير بين أن تكون الصورة لها ظل أولا ، ولا بين أن
تكون مدهونة أو منقوشة أو منسوجة ، خلافا لمن استثنى المسج وادعى أنه ليس

٩٦٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ ، فَكُنْتُ عَلَى بَكْرِ صَعْبٍ لِعُمَرَ ، فَكَانَ يَمْشِي فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ : بِعْنِيهِ ، فَقَالَ : هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بِعْنِيهِ ، فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ » .

بتصوير ، وتصوير الحيوان حرام مطلقا ، وأما التفرج عليه ففيه تفصيل : إن كان على هيئة يمشي بها حرم ، وإلا فلا ، ولا فرق في ذلك بين الرجال والنساء .

٩٦٥ - (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّفَرِ) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ : لَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْنِيهِ (فَكُنْتُ) رَاكِبًا (عَلَى بَكْرِ) يَفْتَحُ الْوَحْدَةَ وَسُكُونُ السَّكَافِ - وَلَهُ النَّاقَةُ أَوَّلُ مَا يَرْكَبُ (صَعْب) صِفَةُ لِبَكْرِ ، أَيْ تَفُورُ لِكَوْنِهِ لَمْ يَذَلَّ ، وَكَانَ (لِعُمَرَ) ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (فَكَانَ يَمْشِي فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ) ذَكَرَ ذَلِكَ بَيَانًا لَصُعُوبَةِ هَذَا الْبَكْرِ ، فَلِذَا ذَكَرَهُ بِالْفَاءِ التَّفْرِيعِيَّةِ (فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ : بِعْنِيهِ ، فَقَالَ : هُوَ لَكَ) أَيْ هَبْهُ (يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : بِعْنِيهِ) وَفِي نَسْخَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعْنِيهِ (فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) زَادَ فِي رِوَايَةِ « فَاشْتَرَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » (فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُوَ) أَيْ الْجَمْلُ (لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ) مِنْ أَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ ، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّصَرُّفُ مِنَ الشِّرْثَى فِي الْمَجْلِسِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَالتَّخَايُرِ ، فِينَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ « الْبَيْعَانُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا » إِلَّا أَنْ يُقَالَ : عَدَمُ إِنْكَارِ الْبَائِعِ وَهُوَ عُمَرُ لِلْهَيْبَةِ الصَّادِرَةِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاطِعُ لِحْيَارِهِ ، لِأَنَّهُ سَكَوْتُهُ مَثَلُ مَنْزِلَةِ قَوْلِهِ ، أَوْ يُقَالُ : إِنَّهُ بَعْدَ الْعَقْدِ فَارَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهُ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ مَثَلًا ، ثُمَّ وَقَعَتِ الْهَيْبَةُ .

٩٦٦ - وَهَنَهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، أَنْ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبُيُوعِ ، فَقَالَ : « إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ » .

٩٦٦ - (وعنه رضى الله تعالى عنه أن رجلا) هو حبان بن منقذ بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة ، ومنقذ بكسر القاف وبعدها ذال معجمة ، الصعابي ابن الصعابي ، الأنصاري ، شهد أحدا وما بعدها ، وتوفي في زمن عثمان ، وقيل : هو منقذ بن عمرو (ذكر لاني صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيوع) بضم التعتية وسكون المعجمة وفتح الدال المهملة ، وعند الشافعي وغيره « أنه كان ضعيفا ، وكان قد شج في رأسه مأمومة ، وقد تقل لسانه » (فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا بايعت قل : لا خِلَافَةَ) بكسر الحاء المعجمة وتخفيف اللام ، أى لا خديعة في الدين ، لأن الدين النصيحة ، فلا لني الجنس ، وخبرها محذوف ، وقال الثوري شتى : لقنه صلى الله عليه وسلم هذا القول ليتلفظ به عند البيع ليطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة فيها ، ليرى له كما يرى لنفسه ، وكان الناس في ذلك أحماء لا يغبنون أخام المسلم ، وكانوا ينظرون له كما ينظرون لأنفسهم ، اه واستعماله في التبرع عبارة عن اشتراط خيار الثلاث ، وقد زاد البيهقي في هذا الحديث بإسناد حسن « ثم أنت بالخيار في كل سلعة إتبعها ثلاث ليال » وفي رواية الدارقطني عن عمر « لجلل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة ثلاثة أيام » زاد ابن إسحاق « فإن رضيت فأمسك ، وإن سخطت فأردد » فيبقى حتى أدرك زمن عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة ، فكثر الناس في زمن عثمان ، فكان إذا اشترى شيئا قبل له أنك غلبت فيه رجع فيه ، فيشهد له الرجل من الصعابة بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله بالخيار ثلاثا ، فرد له دراهمه ، واستدل به على مذهب أحمد من أنه يرد بالتبين الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة ، وحده بعض الحنابلة بثلاث القيمة ، وقيل : سدسها ، وأجاب الشافعية والحنفية والجمهور بأنها واقعة عين وحكاية حال ، فلا يصح دعوى العموم فيها عند أحد ، وبأن التبين الفاحش لو أفسد البيع أو أثبت الخيار ليعنه صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالشرط ، ويؤخذ منه اشتراط الخيار من المشتري فقط . (٣٢ - فتح البدي ٢)

٩٦٧ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَغْزُو جَيْشُ الْكُفَّةِ ، فَإِذَا كَانُوا يَبِيدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوْلِهِمْ وَآخِرِهِمْ ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يُخَسَفُ بِأَوْلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ؟ قَالَ : يُخَسَفُ بِأَوْلِهِمْ وَآخِرِهِمْ ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ » .

وقيس به البائع ، ويصدق ذلك باشتراطهما معاً ، وخرج بالاثلاث ما فوقها ، وشرط الخيار مطلقاً لأن ثبوت الخيار على خلاف القياس لأنه غرر فيقتصر فيه على مورد النسي ، وجاز أقل منها بالأولى .

٩٦٧ - (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَغْزُو) بالعين والراء العجميتين (جيش الكعبة) لتخريبها (فإذا كانوا يبيداه من الأرض) ولمسلم عن جعفر الباقر هي يبيداه المدينة اهـ ، ويؤخذ منه أن ذلك الجيش هو جيش السفينى (يخسف بأولهم وآخرهم) وزاد الترمذى فى حديث صفة « ولم ينبج أوسطهم » ولمسلم فى حديث حفصة « فلا يبقى إلا الشريد الذى يخبر عنهم » (قالت) عائشة (قلت : يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم) جمع سوق ، وهو على حذف مضاف ، أى أهل أسواقهم الذين يبيعون ويشتررون كما فى المدن ، وفى مستخرج أبى نعيم « وفيهم أشرفهم » بالمجمة والراء والفاء ، وأما رواية « وفيهم سوام » بدل أسواقهم فهى مصحفة كما قاله ابن حجر ، لأنه بمعنى قوله ومن ليس منهم ، فيأزم منه التكرار ، وعند مسلم « قتل إن الطريق يجمع الناس ، قال : نعم فهم المستبصر - أى المستبين فذلك القاصد المقاتلة - والمجبور » بالجيم والموحدة أى المسكر « وابن السيل » أى سالك الطريق معهم وليس منهم ، والغرض من ذلك أنها استشكلت وقوع العذاب على من لا إرادة له فى القتال الذى هو سبب العقوبة (قال) عليه الصلاة والسلام مجيباً لها (يخسف بأولهم وآخرهم) لشؤم الأشرار (ثم يبعثون على نياتهم) ليعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده ، وفيه التحذير من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم ، وإن الأسواق كانت معروفة عندهم ، وعند مسلم « أبغض البلاد إلى الله أسواقها » لكنه ليس على شرط البخارى .

٩٦٨ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السُّوقِ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَمُوتُوا بِأَمْرِي ، وَلَا تَكُونُوا بِكَذِبَتِي » .

٩٦٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَائِفَةٍ مِنَ النَّهَارِ لَا يُكَلِّمُنِي وَلَا أَكَلُهُ ، حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنَقَاعَ ، فَجَلَسَ بَيْنَهُ بَيْتَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَقَالَ : أَتُمْ لَكُمْ ؟ أَتُمْ لَكُمْ ؟ فَحَبَسَتْهُ شَيْئًا ، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تُنْلِسُهُ سَخَابًا

٩٦٩ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى تعالى عنه) أنه (قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم في طائفة من النهار) أى في قطعة منه ، وفي أخرى « في صائفة النهار » أى في حر النهار ، يقال : يوم صائف ، أى حار (لا يكلمنى) لعله كان مشغولاً بوحى أو غيره (ولا أكله) توقيراً له وهيبة منه (حتى أتى سوق بني قينقاع) بثلاث النون ، أى ثم انصرف منه (جلس بفناء بيت فاطمة) ابنته رضى الله تعالى عنها ، بكسر الفاء محموداً اسم للوضع المتسع الذى أمام البيت (فقال) عليه الصلاة والسلام : (أتم لكم ؟ أتم لكم ؟) بجمزة استفهام وفتح المثناة وتشديد الميم : اسم يشار به للسكان البعيد ، ولكم - بضم اللام وفتح الكاف وبالعين للهمزة غير ممنون لشبهه بالممدول - أو أنه منادى مفرد معرفة ، والتقدير : أتمت أنت يا لكع ، ومعناه الصغير بلفظة نعم ، فإذا قال الإنسان « يا لكع » فعناه [يا صغير] وأمراده عليه الصلاة والسلام الحسن بفتح الحاء ابن ابنته رضى الله تعالى عنها (حبسته) أى منعت فاطمة الحسن من البادرة إلى الخروج إليه عليه الصلاة والسلام (شيئاً) يسيراً من الزمن ، قال أبو هريرة (فظننت أنها تلبسه) أى أن فاطمة تلبس الحسن (سخاباً) بكسر السين للهمزة وحاء معجمة خفيفة وبعد

(٩٦٨ - ٩٦٩) هنا ثلاثة أشياء ، أولها أن الشارح لم يشرح أول هذين الحديثين ، والثانى أنهما ثابتان في نسخة المئذ وفي صحيح البخارى متعاقبين ، والثالث أنه وقع في التشرح إسناد الحديث الثانى إلى أنس ، وهو من حديث أبي هريرة في المئذ وفي صحيح البخارى ، فلذلك أئبته على الوجه مرجعين أن ما وقع في التشرح سهو أو غفلة من السالط :

أَوْ تَسْلُهُ ، فَبَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَاتَقَهُ وَقَبْلَهُ ، وَقَالَ : اللَّهُمَّ أَحِبَّهُ ، وَأَحِبَّ مِنْ يُحِبُّهُ .

٩٧٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ طَعَامًا مِنَ الرِّكَبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَبِيعَتُ إِلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يَبَاعُ الطَّعَامُ .
وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .

الألف موحدة - قلادة من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة ، أو هي من قرنفل أو خرز (أو تسله) بالشد والرخيف (فجاء) الحسن (يشتد) أى يسرع (حق عاتقه) النبي صلى الله عليه وسلم (وقيله ، وقال : اللهم أحبه) يسكون الحاء المهملة والموحدة وبينهما أخرى مكسورة ، وفي نسخة « أحبه » بكسر الحاء المهملة وإدغام الموحدة في الأخرى ، وعند مسلم فقال « اللهم إني أحبه فأحبه » (وأحب من يحبه) بفتح الهمزة وكسر الحاء .

٩٧٠ - (عن ابن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما أنهم) أى الناس (كانوا يشترون طعاما) وفي نسخة « الطعام » (من الركبان) جمع راكب ، والمراد به جماعة أصحاب الإبل في السفر (على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فبيعت) النبي صلى الله عليه وسلم (إليهم من يمنهم) فى محل نصب مفعول بيعت (أن يبيعوه) أى من يبعه (حيث) أى فى مكان (اشتروه حتى ينقلوه حيث يباع الطعام) أى فى الأماكن التى يباع فيها الطعام ، وهى الأسواق ، لأن القبض شرط ، وبالنقل المذكور يحصل القبض ، ووجه نفيه عن بيع ما يشتري من الركبان إلا بعد التعويل وفى موضع يريد أن يبيع فيه الرفق بالناس ، ولذلك ورد النهى عن تلقى الركبان ، لأن فيه ضرراً لغريم من حيث السفر ، فلذلك أمرهم بالنقل عند تلقى الركبان ليوسعوا على أهل الأسواق .

(وقال ابن عمر : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يباع الطعام إذا اشتراه حتى يستوفيه) أى يقبضه ، وفيه أنه لا يجوز بيع للبيع قبل قبضه ، وكالطعام غيره .

٩٧١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ صِفَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّوْرَةِ ، فَقَالَ : أَجَلٌ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي التَّوْرَةِ بِبَعْضِ صِفَتِهِ فِي الْقُرْآنِ ، يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ، وَحِرْزًا لِلْأُمِّيِّينَ ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي ، تَمَيُّمُكَ لِلتَّوَكُّلِ ، لَيْسَ بِفَقْطٍ وَلَا غَلِيظٍ

٩٧١ - عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنهما انه سئل (أى قال له عطاء بن يسار : أخبرنى (عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوراة) لأنه كان قد قرأها (فقال : عبد الله : (أجل) بفتح الهمزة والجيم وباللام ، حرف جواب مثل نعم) والله إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن) أكد كلامه بمؤكدات : الحلف بالله ، والجلالة الإسمية ، ودخول إن عليها ، ودخول لام التأكيدي على الخبر (يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدا) لأمتك بتصديقهم ، وعلى الكافرين بتكذيبهم ، واتصابه على الحال للقدرة من الكاف أو من الفاعل ، أى مقدراً أو مقدرين شهادتك على من بعثت إليهم وعلى تكذيبهم وتصديقهم ، أى مقبول عند الله لهم وعليهم كما يقبل قول الشاهد العدل في الحكم (ومبشراً) للمؤمنين (ونذيراً) للكافرين ، أو شاهداً فرسل بالبلاغ ومبشراً للطغيين بالجنة والعصاة بالنار ، وهذا كله في القرآن في سورة الأحزاب (وحرزاً) بالحاء للكسورة للهمزة وبعد الراء الساكنة زائى ، أى حصناً (للأميين) أى العرب يتحصنون به عن غوائل الشيطان ، أو عن سطوة الصيغ وتخليهم ، ومموا آيين لأن أغلبهم لا يقرأ ولا يكتب (أنت عبدى ورسولى ميمتك للتوكل) أى على الله ، لقناعته باليسير من الرزق ، واعتماده على الله في النصر ، والصبر على انتظار الفرج ، والأخذ بمحاسن الأخلاق ، واليقين بتأم وعد الله ، فتوكل عليه فبهاء للتوكل (ليس بفظ) سيء الخلق جاف (ولا غليظ) قاسى القلب ، وهذا موافق لقوله تعالى « فبا رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظاً غليظ القلب لا نفضوا من حولك » ولا يمارض ذلك قوله تعالى « واغلظ عليهم » لأن النفي محمول على طبعه الذى جبل عليه ، والأمر محمول على المعالجة ، أو النفي بالنسبة للمؤمنين ، والأمر بالنسبة للكفار وللناقيين ، كما هو مصرح به في نفس الآية ، ويحتمل أن تكون هذه آية أخرى في

وَلَا سَخَابَ فِي الْأَسْوَاقِ ، وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ ، وَلَسْكَنَ يَمْفَرُ
وَيَمْفَرُ ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْمَوْجَاءَ بِأَنْ يَقُولُوا لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ ، وَيَفْتَحَ بِهَا أَعْيُنًا عَمِيًّا وَأَذَانًا صُمًّا وَقُلُوبًا غُلُقًا .

التوراة لبيان صفته ، وأن يكون حالا إما من التوكل أو من الكفاف في مبيتك ، وعلى
هذا يكون فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة ، ولو جرى على النسق الأول لقال لست
بفظ (ولا سخاب) بتشديد الحاء للمجمة بعد السين للمهلة ، وهى لغة أثبتها النراء
وغيره ، والصخاب بالصاد أشهر ، أى لا يرفع صوته على الناس لسوء خلقه ، ولا يكثر
الصباح عليهم (فى الأسواق) بل يلبس جانبهم لهم ، ويرفق بهم ، وفيه ذم لأهل السوق
الذين يكونون بالصفة للذمومة من الصخب واللفظ والزيادة فى اللدحة والدم لما يتبايعونه
والأمان الحائثة ، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام « شر البقاع الأسواق » ولما يظلب
على أهلها من هذه الأحوال المذمومة (ولا يدفع بالسئية السئية) هو كقوله تعالى
« ادفع بالتي هى أحسن السئية » (ولكن ينفو ويمفر) ما لم تنتهك حرمان الله
(ولن يقبضه الله) أى يمته (حتى يقيم به الملة الموجاء) ملة إبراهيم ، فلأنها قد اعوجت
فى أيام الفترة فزيدت ونقصت وغيرت عن استقامتها وأميلت بعد قوامها ، وما زالت
كذلك حتى قام الرسول صلى الله عليه وسلم فأقامها بنفى ما كان عليه العرب من الشرك
وإثبات التوحيد (بأن يقولوا : لا إله إلا الله ، ويفتح بها) أى بكلمة التوحيد (أعينا
عميا) بضم العين وسكون الميم صفة لأعينا ، ولا تنافى بين هذا وبين قوله تعالى « وما
أنت بهادى العمى عن ضلالهم » لأن معناها إنك لا تستقل بهاديتهم ، بل إنك تهدى
إلى صراط مستقيم بإذن الله تعالى ، وعلى هذا فيفتح معطوف على يقيم ، أى يقيم الله
بواسطته الملة الموجاء بأن يقولوا لا إله إلا الله ويفتح بواسطة هذه الكلمة أعينا عميا
(وآذاناً صمما ، وقلوباً غلقة) بضم العين وسكون اللام ، صفة لقلوبا وصما صفة لأذاننا ،
وفى نسخة ويفتح بضم أوله مبليا للمفعول بها أعين عمى وأذان صم وقلوب غلف
بالرفع على ما لا يحصى ، والتلف : التى فى علاف ، وهى ظلمة الشرك والمعاصى ،
وكل شئ فى غلاف فهو أعلف ، يقال : سيف أغلف ، وقوس أغلف ، إذا كان
فى غلاف .

٩٧٢ — عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « تَوَفَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَرَامٍ وَعَلَيْهِ دِينَ ، فَاسْتَقْنَتُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى غُرْمَائِهِ أَنْ يَضُمُوا مِنْ دِينِهِ ، فَطَلَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ ، فَلَمْ يَفْعَلُوا ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اذْهَبْ فَصَنِّفْ تَمْرَكَ أَصْنَاءُ : الْعَجْوَةَ عَلَى حِدَةٍ ، وَعَذْقَ زَيْدٍ عَلَى حِدَةٍ ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَيَّ ، فَفَعَلْتُ ، ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَاءَ فَجَلَسَ عَلَى أَعْلَاهُ — أَوْ فِي وَسْطِهِ — ثُمَّ قَالَ : كُلْ لِقَوْمٍ ، فَكَلْتُهُمْ

٩٧٢ — عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه أنه قال : توفي عبد الله بن عمرو بن حرام (بفتح العين وسكون الميم وحرام بالراء المهملة ، وهو أبو جابر هذا) وعليه دين) الواء للحال (فاستقنت النبي صلى الله عليه وسلم) من الاستعانة ، وفي رواية « فاستشفعت » (على غرماؤه أن يضموا) أي يتركوا (من دينه شيئا ، فطلب النبي صلى الله عليه وسلم إليهم) أي منهم أن يفعلوا (فلم يفعلوا) أي لم يتركوا شيئا (فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم : اذهب فصنف تمرَكَ أصنافا) أي اجعل كل صنف منه على حدة ، اجعل (العجوة) وهي ضرب من أجود التمر بالمدينة (على حدة وعذق زيد على حدة) بفتح العين المهملة وسكون الدال المعجمة ، منصوب عطفا على العجوة المنصوب بالمقدر مضافا إلى شخص يسمى زيدا ، وهو نوع من التمر رديء ، وروى بكسر العين ، ويطلق العذق بالفتح على النخلة ، وبالكسر على الكباسة ، وأصناف تمر المدينة كثيرة جداً ، وقد ذكر أبو محمد الجويني في الفروق أنه كان بالمدينة بلفظه أنهم عدوا عند أميرها صنوف الأسود خاصة فزادت على السنين ، قال : والتمر الأحمر أكثر عندهم من الأسود (ثم أرسل إلى) بلفظ الأمر ، قال جابر : (ففعلت) ما أمرني به صلى الله عليه وسلم (ثم أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فجاء فجلس) وفي نسخة إسقاط فجاء (على أعلاه) أي على أعلى التمر (أو) للشك (في وسطه ، ثم قال) عليه الصلاة والسلام (كل لقوم) بكسر الكاف ، أمر من كال يكيل (فكلتهم) أي كلت لهم ، خذف الجار وأوصل الفعل ، أو كلت مكيلهم ، خذف المضاف وأقيم المضاف إليه

حَتَّى أَوْفَيْتَهُمُ الَّذِي لَهُمْ ، وَبَقِيَ تَمَرِي كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْءٌ .

٩٨٣ - عَنْ الْقَدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « كِيلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ » .

٩٧٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لَهَا ، وَحَرَّمْتُ لِلدِّينَةِ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ ، وَدَعَوْتُ لَهَا فِي مُدَّهَا وَصَاعِهَا مِثْلَ مَا دَعَا بِهِ

مقامه على حد ما قيل في قوله تعالى « وإذا كالوهم أو وزنوهم » (حتى أوفيتهم الذي لهم ، وبقي تمرى كأنه لم ينقص منه شيء) معجزة له صلى الله عليه وسلم .
ويؤخذ منه أن الكيل على المعطى بالما كان أو موفيا للدين ، فتكون أجرة الكيل عليه ، ومثله الوزن ونحوه .

٩٧٣ - (عن المقدام) بكسر الميم (بن معدى كرب) غير منصرف (رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : كيلوا طعامكم) عند البيع أو العلف للدواب ، أو نحو ذلك (يبارك) بالجزم في جواب الأمر (لكم) أى فيه ، إما للتسمية عليه عند الكيل ، أو لوضع الله البركة في مد أهل المدينة بدعوته صلى الله عليه وسلم ، ولا يعارض هذا حديث عائشة أنها قالت : ترك لي النبي صلى الله عليه وسلم شيئا من شعير في رف فأكلت منه مدة ثم كلته ففنى ، لأن هذا الحديث محمول على كيله عند شرائه أو دخوله المنزل مثلا ؛ وحديثها محمول على كيلها عند الإنفاق منه ، فالكيل الأول ضرورى يدفع الضرر في البيع ونحوه ، والثانى للجرد القنوط والاستكثار لما خرج منه .

٩٧٤ - (عن عبد الله بن زيد) الأنصارى النجارى (رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : إن إبراهيم) الحليل عليه الصلاة والسلام (حرم مكة) بتحريم الله (ودعا لها ، وحرمها) أنا (المدينة) أن يصاد فيها (كما حرم إبراهيم مكة ودعوت لها في مدّها وصاعها) أن يبارك فيما كيل فيها بذلك (مثل ماداعه

إِبْرَاهِيمُ لِسَكَّةَ .

٩٧٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « رَأَيْتُ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مُجَازِفَةً يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْلُغُوهُ حَتَّى يُوْوُوا إِلَى رِحَالِهِمْ » .

٩٧٦ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

إبراهيم) عليه الصلاة والسلام (لسكة) وقد استجاب الله دعاء رسوله ، وكثر ما يكتال بهذا السكيل حتى يكفى منه ما لا يكفى من غيره في غير المدينة ، فيلبي أن يتخذ ذلك السكيل رجاء بركة دعوته عليه الصلاة والسلام ، والافتداء بأهل البلد الذين دغلهم عليه الصلاة والسلام ، وهل يختص بالمدن المحصوص ، أو بكل مد تعارفه أهل المدينة في سائر الأعصار ، زاد أو نقص ، وهو الظاهر لأنه أضافه إلى المدينة تارة وإلى أهلها أخرى ، ولم يضعه عليه الصلاة والسلام إلى نفسه الزكية ، فدل على عموم الدعوة لا على خصوصها بمدد عليه الصلاة والسلام .

٩٧٥ - (عن ابن عمر) بن الخطاب (رضى الله تعالى عنهما) أنه (قال : رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة) أى شراء مجازفة أو حال كونهم مجازفين ، أى من غير تقدير بكيل ولا وزن (يضربون) بضم أوله وفتح ثالثة (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه) أى ثلاثا يبيعوه أو كراهة أن يبيعوه نحو « يبين الله لكم أن تضلوا » (حتى يؤووه) أى ينقلوه (إلى رحالهم) أى منازلهم ، أى يقبضوه ، فضر بهم على يمه قبل القبض ، وأما بيع الطعام جزافا فهو ضخم ، قال فى المجموع عن الشافعى : بيع الصبرة من الحنطة والتمر مجازفة صحيح وليس بحرام ، وهل هو مكروه ؟ فيه قولان أصحهما أنه مكروه كراهة تنزيه ، لأنه يوقع الندم ، وعن مالك لا يصح إذا كان بائع الصبرة جزافا سلم قدرها .

٩٧٦ - (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم

«سَيُؤْتِيكَ الرَّجُلُ طَعَامًا حَتَّى يَسْتَوِفِيَهُ» قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : كَيْفَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : ذَلِكَ دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمٍ وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ .

٩٧٧ — عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ ،

نهي أن يبيع الرجل طعاما حتى يستوفيه (أي يقبضه (قيل لابن عباس : كيف ذلك) أي ماسبب النهي (قال) أي ابن عباس : (ذلك دراهم بدراهم) أي إذا باع المشتري قبل القبض وتأخر للبيع في يد البائع كأنه باع دراهم بدراهم (والطعام مرجأ) بجمع مضمومة فراء ساكنة فميم مفتوحة مخففة فهمزة ، وقد تترك الهمة : أي مؤخر ، وروى « مرجأ » بالتثنية من غير همز ، و « مرجى » بالتحديد للبالغة ، ومعناه أنه إذا اشترى من إنسان طعاما بدينار إلى أجل ثم باعه منه أو من غيره قبل أن يقبضه بدينارين مثلا فلا يجوز ، لأنه في التقدير يبيع ذهب بذهب والطعام غائب ، وكأنه قد باعه ديناره الذي اشترى به الطعام بدينارين فهو ربا ؛ للتفاضل ، ولعدم التفاضل إن باع ذلك بدينار ، ولأنه يبيع غائب بناجز ، قال الزركشي : فيكون « وهو مرجأ » مبتدأ وخبر في موضع نصب على الحال .

٩٧٧ — (عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) حال كونه (يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : الذهب بالورق) بفتح الواو وكسر الراء الغضة ، وفي رواية «الذهب» أي يبيع الذهب «بالورق أو بالذهب» (ربا) بالتثنية من غير همز (إلا هاء وهاء) بالمد وفتح الهمة فيهما على الألفصح الأشهر ، وهى اسم فعل بمعنى خذ ، تقول : هاء درهما ، أى خذ درهما ، فدرهما منصوب باسم الفعل كما ينصب بالفعل ، ويجوز كسر الهمة نحوها ، وسكونها نحو خذ ، والقصر وإن كرهه الخطابي ، وأصله « هالك » بالكاف ، قلبت الكاف همزة ، وليس للراد بكون الكاف هى الأصل أنها من نفس الكلمة ، وإنما للراد أصلها فى الاستعمال ، وهى حرف خطاب ، قال ابن مالك : وحققا ألا تقع بعد إلا كما لا يقع بعدها خذ ، فإذا وقع يقدر قول قبله يكون به حكيا ، أى إلا مقولا عنده من المتأقدين هاء وهاء ، فيكون عمل ذلك النصب على الحال ، وللمستثنى منه مقدر ، وفيه حذف مضاف من المبتدأ ، أو التقدير :

وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالشَّعِيرِ
بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ .

بيع الذهب رباً في جميع الحالات إلا حال الحضور والتفاض ، فكفى عن التفاض
بقوله هاء وهاء ، لأنه لازمه ، وعبر بذلك لأن المعطى قاتل خذ بلسان الحال ، سواء
وجدته بلسان المقال أولاً (والبر بالبر) بضم للوحدة ، وهي الحنطة ، أى بيع
أحدهما بالآخر (رب إلا) مقولاً عنده من المتعاقدين (هاء وهاء ، والتمر بالتمر) أى
بيع أحدهما بالآخر (رب إلا) مقولاً عنده من المتعاقدين (هاء وهاء ، والشعير
بالشعير) بفتح الشين المعجمة على المشهور ، وقد تسكر ، لأن كل فيل وسطه حرف
حلق مكسور يجوز كسر ما قبله في لغة تميم ، بل زعم بعضهم أن قوماً من العرب
يقولون ذلك وإن لم تكن عينه حرف حلق ، نحو كبير و خليل وكريم ، أى بيع
الشعير بالشعير (رب إلا) مقولاً عنده من المتعاقدين (هاء وهاء) أى يقول كل واحد
منهما للآخر خذ .

ويؤخذ منه أن البر والشعير صنفان ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وقهاء المحدثين
وغيرهم ، وقال مالك والليث ومعظم علماء المدينة والشام وغيرهم من المتقدمين : إنهما
صنف واحد ، وانفقوا على أن القدرة صنف ، والأرز صنف ، إلا الليث بن سعد وابن
وهب للمالكي فقالا : إن هذه الثلاثة صنف واحد ، ويؤخذ من الأمر بنقل الطعام إلى
الرجال ومنع بيعه قبل استيفائه جواز الاحتكار ، إذ لو كان ممنوماً لم يأمر بما يؤول
إليه ، لكن الراجح أنه حرام ، وهو أن يشتري طعاماً في وقت القلاء ، ويمسكه لبيعه
بأكثر مما اشتراه به عند اشتداد الحاجة مع الاستغناء عنه وحاجة الناس إليه ، بخلاف
ما اشتراه في وقت الرخص فلا يحرم مطلقاً ، ولا إمساكه غلظته ولا ما اشتراه في وقت
القلاء لنفسه وعياله أو لبيعه بثل ما اشتراه به أو أقل ، لكن في كراهة إمساكه
ما فضل عما يكفيه وعياله سنة وجهان الظاهر منهما للنهي ، لكن الأولى تركها كما صرح
به في الروضة ، ويختص تحريم الاحتكار بالأفوات ، ومنها التمر والزبيب والقدرة ،
فلا يعم جميع الأطعمة ، وقد ورد في ذم الاحتكار أحاديث كحديث عمر مرفوعاً « من
احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس » أخرجه ابن ماجه

٩٧٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُبَاعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تَتَاجَشُوا ، وَلَا يُبَاعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يُخْطَبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِنِكَاحٍ »

بإسناد حسن ، وعنده والحاكم بإسناد ضعيف عنه مرفوعاً « الجانب مرزوق ، والمحتكر ملعون » .

٩٧٨ - (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه) أنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم (أن يبيع حاضر) متاعاً (لباد) أى بأن يقدم به من البادية ليبيعه بسعر يومه ، فيقول له الحاضر : اتركه لى لأبيعه لك على التدرج بأغلى . ، والنهى عنه ذلك القول لا البيع (و) قال (لاتتاجشوا) مضارع حذف إحدى تاءيه ، والأصل تتاجشوا ، من التجش بنون مفتوحة وجيم ساكنة وشين معجمة ، وهو لغة الإثارة ، يقال : نجش الحديد إذا أثاره من مكانه ، وشرعاً : أن يزيد فى السلعة لارغبة فيها ، بل ليغر غيرة ، ولو كانت الريادة ليساوى الثمن القيمة ، والبيع صحيح مع الإثم عند الشافعية والحنفية ، ولا خيار ، وقال المالكية بثبوت الخيار ، وقال الحنابلة ييطان البيع إذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صنعه ، والتحريم فيه شرطه العلم بكيفية النهاى على الراجح ، والجملة مفعولة لقول مقدرة كما علمت ، أى نهى وقال لاتتاجشوا ولا (يبيع الرجل على بيع أخيه) بأن يقول لمن اشترى سلعة فى زمن خيار المجلس أو الشرط : افسخ لأبيك خيراً منها بمثل ثمنها أو مثلها بأنقص ، فإنه حرام ، وكذا الضراء على شرائه ، بأن يقول للبائع : افسخ لأشترى منك بأكثر (ولا يخطب على خطبة أخيه) بكسر الخاء ، بأن يخطب رجل امرأة فتركن إليه ويتفقا على صداق معلوم وبتراضيا ، ولم يبق إلا العقد ، فيبيعه آخر ويخطب وي زيد فى الصداق مثلاً ، والمعنى فى ذلك الإيذاء وذكر الأبح ليس للتقيد ، بل للرقعة والعطف عليه ، فالكافر كالمسلم فى ذلك (ولا تسأل) بالرفع خبر بمعنى النهى ، وبالكسر على النهى حقيقة (المرأة طلاق أختها) أى لا تسأل امرأة زوج امرأة أن يطلق زوجته ويتزوج بها ويكون لها من النفقة والمعاشرة ما كان لها ، وهو معنى قوله (لتسكفاً) بفتح الفوقية والفاء بينهما كاف ساكنة آخره

ما في إناثها .

٩٧٩ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا « أَنْ رَجُلًا
أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ ، فَاحْتَاَجَ ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
فَقَالَ : مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِكَذَا وَكَذَا ،
فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ » .

همزة ، وجوز بعضهم ضم الفوقية وكسر الفاء ثم المشاة التحتية ثم قال : وصوابه الفتح
والهمز ، أى لتقلب (ما في إناثها) أى ما في إناث أختها إليها .

٩٧٩ - (عن جابر بن عبد الله الأنصارى (رضى الله تعالى عنهما أن رجلا)
هو أبو مذكور الأنصارى كما في مسلم (أعتق غلاما له) اسمه يعقوب كما في مسلم
والنسائي (عن دبر) بضم الدال للهملزة والموحدة ، أى قال له : أنت حر بعد موتى
(فاحتاج) الرجل إلى ثمنه في وفاة دينه (فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم وقال : من
يشتره مني) فرضه لازيادة ليستغنى فيه للفلس الذى باعه عليه ، وفيه دليل على جواز
بيع للزيادة : بأن يعطى واحد فى السلة ثمنها ثم يعطى فيها غيره زيادة (فاشتراه نعيم
ابن عبد الله) بضم النون وفتح العين - النعام يفتح النون والحاء للهملزة الشددة ،
العدوى ، انقرض ، ووصف بالنعام لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : دخلت الجنة
فسمعت نعمة نعيم ، والنعمة : السعة ، أسلم قديما ، وأقام بمكة إلى قبيل الفتح ، وكان
قومه يمنعون من الهجرة لشره فيهم ، لأنه كان يتفق عليهم ، فقالوا : أقم عندنا على
أى دين شئت ، ولما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم اعتنقه وقبله ، واستشهد يوم
البرملوك سنة خمس عشرة (بكذا وكذا) ثمانمائة درهم (فدفعه إليه) أى دفع عليه
الصلاة والسلام الثمن الذى يبيع به المذكور لدمره ، ودفع للدبر لمشتريه نعيم ، وهذا
صريح فى أن السيد كان حيا خلافا لمن وهم فقال : إن سيده قد مات ، وفيه جواز بيع
الدبر ، وهو قول الشافعى وأحمد ، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى المنع .

٩٨٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا يَتْبَايَعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُتَلَجَّ النَّاقَةُ ثُمَّ تُتَلَجَّ الَّتِي فِي بَطْنِهَا » .

٩٨٠ - (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى (نهى تحريم) عن بيع حبل الحبله) قال ابن عمر : أو من روى عنه (وكان) بيع حبل الحبله (فيما يتبايعه أهل الجاهلية ، كان الرجل يبتاع الجزور) بفتح الجيم وضم الراء - هو البعير ذكرًا كان أو أنثى ، والجزور غيره ، بشمن مؤجل (إلى أن تلج الناقة) بضم أوله وفتح ثالثة مبنى للمفعول صورة لأنه من الأفعال التي لم تسمع إلا كذلك نحو جن وزهى علينا أى تكبر ، والناقة مرفوع بإسناد تلج إليها ، أى تضع ولدها ، فولدها نتاج بكسر النون من تسمية المفعول بالمصدر ، يقال : نتجت الناقة إذا ولدت (ثم تلج التي في بطنها) بأن تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد ، وصيغته كما قال الشافى ومالك وغيرهما أن يقول البائع : بعتك هذه السلعة بشمن مؤجل إلى أن تلج هذه الناقة ، ثم تلج التي في بطنها ، فهو باطل ؛ لأن الأجل فيه مجهول ، وقيل : هو يبيع ولد ولد الناقة في الحال ، بأن يقول : إذا نتجت هذه الناقة ثم نتجت التي في بطنها فقد بعتك ولدها ، لأنه يبيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه ، فيدخل في بيع الثمر الذى ورد النهى عنه في أحاديث كثيرة ، وهذا الثانى تفسير أهل اللغة ، وهو أقرب لفظًا ، وبه قال أحمد ، والأول أقوى ، لأنه تفسير الراوى ، وهو أعرف ، قال النووى : ومذهب الشافى والأصوليين أن تفسير الراوى مقدم إذا لم يخالف الظاهر ، اهـ . واعترض بأن هذا التفسير يخالف لظاهر الحديث ، فكيف يقال إذا لم يخالف الظاهر ؟ وأجيب باحتمال أن يكون المراد بالظاهر الواقع ، فإن هذا البيع كان فى الجاهلية بهذا الأجل فليس التفسير خلافًا للفظ ، بل بيان للواقع ، وكيع حبل الحبله على التفسيرين بيع الملاقيع ، وهى ما فى البطن من الأجنة ، بأن يبيعها أو يبيع شيئًا مؤجلًا بشمن إليها .

٩٨١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنِ اشْتَرَى غَنَمًا مُصْرَاءً فَاحْتَلَبَهَا فَلَيْزَ رَضِيهَا أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ سَخِطَهَا فَفِي حَلَبِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ » .

٩٨١ - (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اشترى غنما مصراة) بضم الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الراء - وهي التي صرى أى ربط ضرعها وجمع اللبن فيه أيا ما فلم يحلب ، وأصل التصرية حبس الماء ، يقال : صريت الماء ، بالتشديد إذا حبسته ، وكالغنم غيرها من النعم وغيرها من مأ كول اللحم ، بخلاف غير الماء كالجارية والأتان فإنه وإن شارك في النهي وثبت الخيار لكن الأصح أنه لا يرد في اللبن صاعا من تمر لعدم ثبوته ، ولأن لبن الآدميات لا يعتاض عنه غالبا ، ولبن الأتان نجس لا عوض له (فاحتلبها) أى حلبها ، وظاهره أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب ، والجمهور على أنه إذا علم بالتصرية ثبت له الخيار على الفور ، ولكن لما كانت التصرية لا تعلم غالبا إلا بعد الحلب ذكر ذلك ، ولا يتناقى قولنا على الفور ما ورد أنه بالخيار ثلاثة أيام ، وبه قال بعض الشافعية ، لأن ذلك محمول على الغالب من أن التصرية لا تظهر إلا بعد ثلاثة أيام لإحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو المأوى أو تبدل الأيدي أو غير ذلك (فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ففي حلبتها) يسكون اللام مصدر بمعنى المفعول ، لأن التمر في مقابلة اللبن على الراجح لا في مقابلة العمل ، خلافا لابن حزم ، وعليه فيجب رد التمر واللبن معاً (صاع من تمر) وإن اشتراها بصاع تمر ويسترد صاعه ، لأن الربا لا يؤثر في الفسوخ قاله القاضي ، وسواء كان المدفوع للبائع باقيا أو تالفا خلافا للأوزاعي بناء على الأصح من اختصاص التقاض بالنقد ، وقيل : يكفي صاع قوت ، لحديث أبي داود « صاعا من طعام ، وهل يتخير بين الأقوات أو يتعين غالب قوت البلد ؟ وجهان أحدهما الثاني ، ويؤخذ من ذلك أن المشتري لا يكلف رد اللبن ، لأن ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالبيع وتمذر تميزه ، فإذا أمسكه كان كالتالف ، وأنه لا يرد على البائع قهرا ، وإن لم يمحض لذهاب طراوته ، والعبرة بغالب تمر البلد كالقطرة ، فإن تمذر عليه لزمته قيمته بالمدنية الشريفة لكثرة التمر بها ، وهذا هو المعتمد كما جرى عليه

٩٨٢ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَتَتَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُتْرَبْ ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُتْرَبْ ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةُ فَلْيَبْرِمْهَا وَلَوْ بِجَبَلٍ مِنْ شَمْرِ » .

ابن المقرئ في روضه ، وإن نوزع فيه ، وعمل ما ذكر عند عدم تراخيهما ، فإن تراخيا على غير الصاع أو على ردها من غير شيء كان جائزا ، ولو رد غير المصراة بعد الحلب رد معها صاع تمر بدل اللبن كما جزم به البغوي وصاحب الأنوار وصحبه ابن أبي هريرة والقاضي وابن الرضا ، وظاهر الحديث أن الصاع في مقابلة المصراة سواء كانت واحدة أو أكثر ، لقوله « من أشتري غنا » وهو اسم موضوع للجلب ، ثم قال « في حلبتها صاع من تمر » وبه قال بعضهم ، لأن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع ، فجعل حدا يرجع إليه عند التخاصم ، فاستوى القليل والكثير ، لكن الذي نقله ابن قدامة الحنبلي عن الشافعية والحنابلة وعن أكثر المالكية أنه يرد عن كل واحدة صاعا ، ونقله أيضاً ابن بطال عن أكثر العلماء ، قال المازري . ومن السبع أن يجرم متلف لبن ألف شاة كما يجرم متلف لبن واحدة ، وقال الحنفية : لا يثبت الحبار للمشتري إذا وجدها مصراة ، فلا يردّها مع لبنها ولا مع صاع تمر لفقد ، لأن الزيادة للمنفصلة المتولدة عن المصراة وهو اللبن مانعة من ردها ، وحديث أبي هريرة يخالف لقوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » .

٩٨٢ — (وعنه رضى الله تعالى عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إذا زنت الأمة فتبين زناها) بالينة أو بالحمل أو بالإقرار (فليجلدها) أى سبدها ، وفيه أن السيد يقيم الحد على رقيقه ، خلافا لأبي حنيفة (ولا يترب) بضم التحتية وفتح للثالثة وتشديد الراء للسكسورة آخره موحدة ، أى لا يوبخها ولا يقرعها بالزنا بعد الجلد ، لارتفاع اللوم بالحد ، قال في المصابيح : وفيه نظر ، وقال الخطابي : معناه أنه لا يقتصر على التتريب بل يقيم عليها الحد (ثم إن زنت) ثانيا (فليجلدها ولا يترب) ، ثم إن زنت الثالثة فليعصها) استحبابا ، أى بعد جلدّها حد الزنا ، ولم يذكره إكتفاء بما قبله (ولو) كان البيع (بجبل من شمر) وهذا مبالغة في التعريض على بيعها ، وقبله

٩٨٣ — عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرُ لِبَادٍ» قَبِيلُ لَابِنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ لَا يَبِيعُ حَاضِرُ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ مِمَّسَارًا.

بالشعر لأنه الأكثر في جبالهم ، وظاهر الحديث أنها لا ترحم وإن كانت محصنة ، أى متزوجة ، وبدل له أيضاً قوله تعالى « فإذا أحسن فإن اتبعين بفاحشة فعلن نصف ما طي الحصنات من المذاب » واستشكل هذا الحديث بأنه عليه الصلاة والسلام نصح هؤلاء في إعادها ، والنصيحة عامة للمسلمين ، فيدخل فيها للشترى ، فينصح في إعادها وأن لا يشتريها ، فكيف يتصور نصيحة الجانبين ؟ وكيف يقع البيع إذا انحصر مآ ؟ وأجيب بأن للباعدة إغما توجهت على البائع ، لأنه الذى لهغ فيها مرة بعد أخرى ، ولا يلفخ المؤمن من جمر مرتين ، ولا كذلك للشترى ، فإنه لم يجرب منها سودا ، ولعلها أن تستعف عنده بأن زوجها أو ينفقها بنفسه أو يصونها بجهنمه أو بالإحسان إليها .

٩٨٣ — (عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما) أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تلقوا الركبان) أصله تلقوا الخدفت إحدى التائين ، والركبان - ضم الراء - جمع راكب (ولا يبيع) بالرفع على التثنية ، وبالجزم على التثنية (حاضر) متاعا (لباد ، قبيل لابن عباس : ما قوله) أى ما معنى قوله عليه الصلاة والسلام (لا يبيع حاضر لباد ؟ قال : لا يكون له ميسارا) بكسر الميم الأولى بينهما ميم ساكنة ، أى دلالة ، وصورة ذلك عند الشافعية والحنابلة : أن يمنعه الحاضر من بيع متاعه ، بأن يأمره بتركه عنده ليبيعه له على التدرج بثمن ظال ، والمبيع مما تتم حاجة أهل البلد إليه ، فلو اتفق عموم الحاجة إليه كأن لم يجتج إليه إلا نادرا ، أو عمت وأصد البدوى يبعه بالتدرج فسأله الحاضر أن يقوضه إليه ، أو قصد يبعه بسعر يومه فقال : اتركه عندى لأبيعه كذلك ، لم يجرم ؛ لأنه لم يضر بالناس ، ولا سبيل إلى منع الناس منه ، لما فيه من الإضرار به ، ولو قال البدوى للحاضر ابتداء : أتركه عندك لتبيعه بالتدرج ، لم يجرم أيضاً ، ولا يبطل البيع عند الشافعية وإن كان محرما ؛ لرجوع النبي فيه إلى معنى يقرن به ، لا إلى ذاته ، وقال الحنابلة : لا يصح بالشروط للتقدمة ، فإن اختلف شرط صح على الصحيح ، ولو استشار البدوى الحاضر فيها فيه حفظ نفى وجوب (٣٣ - فتح البدي ٢)

- ٩٨٤ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرْسَلَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَلَا تَلْقُوا السَّلَعَ حَتَّى يُهَيِّطَ بِهَا إِلَى الشُّوقِ » .
- ٩٨٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « نَهَى عَنِ الزَّانِبَةِ ،

إرشاده إلى الإذخار والبيع بالتدريج وجهان ، أحدهما نعم بدلا للنسيئة ، والثاني لا توسعا على الناس ، قال الأذرى : والأول أشبه ، وخص الحنفية النهى في هذا الحديث ونحوه بزمان القسط ، لأن فيه إضرارا بأهل البلد ، فلا يكره زمن الرخص ، وتمسكوا بعموم قوله عليه الصلاة والسلام « الدين النسيئة » وزعموا أنه ناسخ لحديث النهى ، وقال الجمهور : هو باق على عمومه إلا في بيع الحاضر للبادى ، فهو خاص يقضى على العام .

٩٨٤ - (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تلقوا)^(١) أصله تلتقوا خذفت إحدى التائين (السلع) بكسر السين - جمع سلعة ، وهى للتاع (حتى يهبط) بضم أوله وفتح ثالثة - أى ينزل (بها إلى السوق) ولو فى أعلاه بالبلد ، لا فى خارجها فيجوز التلقى إلى أعلى السوق ، فلو خرج عن السوق ولم يخرج عن البلد فذهب الشافعية الجواز لإمكان معرفتهم بالأسعار من غير التلقى ، وحد ابتداء التلقى عندهم من البلد ، وقال المالكية : واختلف فى الحد للنهى عنه ؛ قيل : لليل ، وقيل : للفرسخان ، وقيل : اليومان ، وقال الباجى : يمنع قربا وبعدا ، وإذا وقع بيع التلقى على الوجه للنهى عنه لم يفسخ على المشهور ، وتعرض السلعة على أهل السوق ، فإن لم يكن سوق فأهل البلد يشترك معه فيها من شاء منهم ، ومن مرت به سلعة وميزله على ستة أميال من المصر التى تجلب إليها تلك السلعة فإنه يجوز له شراؤها إذا كانت محتاجا إليها ، لا للتجارة .

٩٨٥ - (وعنه رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن الزانبة) بضم الليم وفتح الزاى وللوحدة والتون - مفاعلة من الزين ،

(١) ترك الشيخ الجملة الأولى فى حديث ابن عمر .

وَالزَّائِنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَثِيلًا ، وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالْكَرْمِ كَثِيلًا .

٩٨٦ - عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرَفًا بِمِائَةِ دِينَارٍ
قَالَ : فَدَعَانِي طَلْعَةُ بْنُ عُبَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ قَتَرَاوَضْنَا حَتَّى اضْطَرَفَ مِنِّي ، فَأَخَذَ
الذَّهَبَ يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ : حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْعَابَةِ

وهو الدفع الشديد ، سمى به هذا البيع المخصوص لأن كل واحد من المتعاقدين يدفع صاحبه عن حقه ، وفي الجامع عن القزاز : الزائنة كل بيع فيه غرر ، وهو كل جزاف لا يعرف كيله ولا وزنه ولا عدده ، وأصله أن اللعبون يريد أن يفسخ البيع ويريد القابض أن لا يفسخه ، فيتزائنان عليه ، أى يتدافعان ، قال ابن عمر (والزائنة بيع الثمر بالثلثة وفتح الهمزة على النخل) بالتمر بالثلثة وسكون الهمزة : اليابس (كيلاً) نصب على التمييز ، أو بفتح الخافض ، أى من حيث الكيل أو بالكيل ، وذكر الكيل ليس قيدا في هذه الصورة ، بل جرى على ما كان من عادتهم ، فلا مفهوم له ، أو مفهومه مفهوم موافقة لأن المسكوت عنه أولى بالبيع من اللطوق (وبيع الزيب بالكرم كيلاً) بفتح الكاف وسكون الراء - شجر العنب ، والمراد العنب نفسه ، وإدخال حرف الجر عليه قال الكرماني : من باب القلب ، وكان القياس إدخالها على الزيب ، أما بيع الزيب بالزيب بفاز - كالتغر بالتمر .

٩٨٦ - (عن مالك بن أوس) بفتح الهمزة وسكون الواو آخره مهمة - ابن الحداث بفتح اللهمتين وثلثة ، للدنى ، له رواية (رضى الله تعالى عنه أنه التمس صرفاً) بفتح الصاد من الدرام (مائة دينار) ذهباً كانت معه (قال : فدعاني طلعة بن عبيد الله) بالتصغير - أحد الشجرة (قتراوَضنا) بضاد معجمة ساكنة - أى تجاذبنا حديث البيع والشراء ، وهو ما يجري بين المتبايعين من الزيادة والنقصان ، لأن كل واحد منهما يروض صاحبه ، وقيل : هى للواصفة بالسلعة بأن يصف كل منهما سلعته للآخر (حق اضطرَف مِنِّي) ما كان معنى من الذهب (فأخذ الذهب يقلبها في يده) ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأثنا لذلك (ثم قال : حتى يأتى خازنى) أى اصبر حتى يأتى خازنى الذى تحت يده الدرام (من العابة) بالعين المعجمة وبعد الألف موحدة ، وكان لطلعة بها مال من نخل وغيره ، وإنما قال ذلك لظنه جوازه . كسائر البيوع ،

وَعَرَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ ،
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ،
وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

٩٨٧ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، وَالْفِضَّةَ
بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، وَيَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ ،

وما كان بلغه حكم للسألة (ومهر) ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه (يسمع ذلك ،
فقل) عمر لما لك بن أوس : (والله لا تفارقه حتى تأخذ منه) عوض الذهب ، وفي
رواية « والله لتعطينه ورقه » (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذهب بالورق)
بفتح الواو وكسر الراء ، وفي نسخة « بالذهب » والأولى أولى (ربا) في جميع
الأحوال (إلا هاء وهاء) بالفتح وللد والكسر أو بالسكون ، أى إلا حال الحضور
والتقايض ، فكفى عن التقايض بقوله « هاء وهاء » لأنه لازمه (وذكر باقى الحديث
وتقدم) قريبا .

٩٨٧ - (عن أبي بكر) نفع مصنف نفع ابن الحارث الثقفى (رضى الله تعالى
عنه) أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء
بسواء (أى إلا متساويين كقطع بقطع مع باقى الشروط ، وهما الحلول والتقايض
قبل التفرق ، وهذا قول أبى حنيفة والثانى ، وعن مالك لا يجوز الصرف إلا عند
الإيجاب بالكلام ، ولو انتقلا من ذلك للوضع إلى آخر لم يصح تقايضهما ، فلا يجوز
عنده تراخى القبض فى الصرف ، سواء كان فى المجلس أو تفرقا ، ولا يصح بيع مائتى
دينار جيدة أو رديئة أو وسط بمائة دينار جيدة ومائة رديئة أو وسط أو بمائة رديئة
ومائة وسط ، وهذا من قاعدة مد عبوة ودرهم ، وهو أن تشتمل الصفقة على ربوى
من الجانبين يشتر فيه التماثل ومعه غيره ولو من غير نوعه (ولا) تبيعوا (الفضة
بالفضة) سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة (إلا سواء بسواء) أى متساويين مع
الحلول والتقايض فى المجلس (ويبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب) وغير ذلك مما

كَيْفَ شِئْتُمْ .

٩٨٨ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ » .

٩٨٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ ، وَالدرهمُ بِالدِّرْهِمِ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَقُولُهُ ،

يختلف فيه المجلس كعقطة بشعر (كيف شئتم) أى متساويا ومتفاضلا بعد التقابض في المجلس .

والحاصل حل التفاضل فقط ، دون الحلول والتقابض ، فلو اختلفت الملة في الربوبين كالذهب والحلطة أو كان أحد الموضين أو كلاهما غير ربوى كذهب وثوب وعبد وثوب حل التفاضل والنساء والتفرق قبل القبض .

٩٨٨ - (عن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل) أى إلا حال كونهما مائتين ، أى متساويين مع الحلول والتقابض في المجلس (ولا تشفوا) بضم الشنة الفوقية وكسر الشين للتعجمة وضم الفاء للشدة من الإغفاف أى تفضوا (بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق) بكسر الراء فيهما : الفضة بالفضة (إلا) حال كونهما (مثلاً بمثل ، ولا تشفوا) أى لا تفضوا (بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً) أى مؤجلاً (بناجز) بالنون والجيم والزاى ، أى بماضر ، فلا بد من التقابض في المجلس .

٩٨٩ - (وعنه رضى الله تعالى عنه أنه قال : الدينال بالدينار) أى يباع به (والدرهم بالدرهم) أى يباع به ، زاد مسلم « مثلاً بمثل ، من زاد أو ازداد فقد أربى » (فقيل له) أى لأبي سعيد (إن ابن عباس) رضى الله تعالى عنهما (لا يقوله) أى لا يشترط المساواة في الموضين ، فيجوز بيع الدرهم بالدرهمين والربا عنده إنما هو في

فَقَالَ أَبُو سَمِيدٍ لِابْنِ عَبَّاسٍ : سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟
أَوْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ؟ قَالَ : كُلُّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ ، وَأَنْتُمْ
أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنِّي ؟ وَلَكِنِّي أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا رَبًّا إِلَّا فِي النَّسَبَةِ » .

٩٩٠ - عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا سَلَا

النسبة في أحد العوضين ، أما إذا كانا متفاضلين فلا ربا عنده (فقال أبو سعيد لابن
عباس) لما لقيه (سمعته) بحذف همزة الاستفهام ، أى أسمعته (من النبي صلى الله عليه
وسلم أو وجدته في كتاب الله تعالى ؟ قال) وفي نسخة فقال (كل ذلك لا أقول) برفع
كل ، أى لم يكن السماع ولا الوجدان ، وروى بالنصب على أنه مفعول مقدم ، والتقدير
لا أقول كل ذلك ، وظاهره أنه يقول بعضه ، وليس كذلك ، لأن مراده نفي كل
واحد من الأمرين ، أى لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا وجدته في كتاب
الله تعالى ، ولا يرد على ذلك أن قاعدة كل إذا تأخرت عن أداة السلب كانت لسلب
العموم ، بخلاف ما إذا تقدمت فإنها للعموم السلب ، لأنها أغلبية ، وهذا على الرفع نظير
قوله صلى الله عليه وسلم « كل ذلك لم يكن » فإنه من عموم السلب ، أى لم يكن كل
واحد من المقصر واللبنيان بحسب ظني ، كما هو مقرر في محله (وأنتم أعلم برسول الله
صلى الله عليه وسلم وسلم مني) أى لأنكم كنتم بالنبين كاملين عند ملازمة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأنا كنت صغيرا (ولكفى) وفي نسخة « وليكني » بنونين
(أخبرني أسامة) بن زيد رضى الله تعالى عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
لا ربا إلا في النسبة) أى لا في التفاضل ، وقد أجمع على ترك العمل بظاهره ، وقيل :
إنه محمول على الأغناس المختلفة ، فإن التفاضل فيها لا ربا فيه ، ولكنه مجمل ، فبينه
حديث أبي سعيد ، وروى أن ابن عباس رجع عن قوله لما لقيه أبو سعيد وروى له
هذا الحديث الذي فيه اعتبار التماثل ، وقال : استغفر الله وأتوب إليه ، وصار ينهى عن
التفاضل أشد النهي .

٩٩٠ - (عن البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضى الله تعالى عنهما أنهما سلا

عَنِ الصَّرْفِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ : هَذَا خَيْرٌ مِنِّي ، وَكِلَاهُمَا يَقُولُ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ دَيْنًا » .

٩٩١ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ ، وَلَا

عَنِ الصَّرْفِ) وهو بيع أحد القدين بالآخر (فكل واحد منهما يقول : هذا خير مني ، فكلهما يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق دينا) أى غير حال حاضر في المجلس ، والباء داخلة على الثمن ، ويصح دخولها على الذهب أيضاً كما هو القاعدة فيها إذا كانا قدين من أنه يصح دخولها على كل منهما ، بخلاف ما إذا كان أحدهما عرضاً فزنها تدخل على النقد ، واشترط القبض في الصرف متفق عليه ، وإنما وقع الاختلاف في التفاضل بين المجلس الواحد ، وقد عد عليه الصلاة والسلام أصولاً وصرح بأحكامها وشروطها للعترة في بيع بعضها بعضاً جنساً واحداً وأجنساً ، وبين ما هو الملة في كل واحد منها ليتوصل المجتهد بالشاهد إلى القابض ، فإنه عليه الصلاة والسلام ذكر التقدين وللطعومات إذنا بأن علة الربا هي النقدية أو الطعم ، وإشعاراً بأن الربا إنما يكون في النوعين للذكورين وهما النقد والطعوم ، واختلف في الملة التي هي سبب التحريم في الربا في الستة التي هي الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح ، فقال الشافعية : الملة في الأولين كونهما جنساً للأمان فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرهما من اللوزونات كالحديد والنحاس لعدم المشاركة في المنى ، والملة في الأربعة الباقية كونها مطعومة فيتعدى الربا منهما إلى كل مطعوم سواء كان قوتاً أو فاكهة أو دواء كما مر ، وقال أبو حنيفة : الملة في الأولين الوزن فيتعدى إلى كل موزون .

٩٩١ — (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ) بالثلاثة وقبح للثم (حتى يبدو صلاحه) بغير ألف بعد واو يبدو للناسب^(١) أى يظهر ، وبدو الصلاح في كل شيء : بلوغه صفة يطلب فيها غالباً (ولا

(١) هذا سهو من الشيخ ، لأن النصب بفتحة ظاهرة على الواو التي هي لام الفعل ، ولو كانت الواو للعبارة لم يكن النصب بمحذف الألف أيضاً ، بل يكون بمحذف نون الرفع .

تَبَيَّنُوا التَّمَرَ بِالتَّمْرِ . قَالَ : وَأَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرَبَةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ ، وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِهِ » .

٩٩٢ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَطْيَبَ ، وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالْدينَارِ وَالدرِّهِمِ ،

تبيعوا التمر بالتمر (الأول بالثلاثة والثاني بالثلاثة ، قال ابن عمر (وأخبرني زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك) أى بعد النهى عن بيع التمر بالتمر (في بيع العربية) بكسر الراء وتشديد التثنية واحدة الدرايا ، وهى لغة : النخلة التى يستلها ما لكها للأكل ، سميت بذلك لأنها عريت عن حكم البستان ، وبيع الدرايا شرعا : هو بيع رطب أو عنب على الشجر خرصاً بتمر أو زبيب على الأرض كيلا ، بشرط المائة بتقدير الجفاف ، وأما قوله (بالرطب) أى بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض ، وهو وجه عند الشافعية ، فكون أو للتخير ، والجمهور على النع ، ويتأولون مثل هذه الرواية بأنها من شك الراوى أيهما قال النبى صلى الله عليه وسلم ، وما فى أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال التمر ، فلا يعول على غيره ، لكن وقع عند النسائى وغيره ما يؤيد كون أو للتخير لا للشك ، وقيس العنب بالرطب بجامع أن كلا منهما زكوى يمكن خرصه ويدخر بإبسه ، وكالرطب البر بعد بدو صلاحه ، لأن الحاجة إليه كهى إلى الرطب (ولم يرخص فى غيره) أى فى غير الرطب من الثمار التى تجفف كالشمش وغيره ، فلا يجوز ، لأنها متفرقة مستورة بالأوراق ، فلا يتأتى الحرص فيها ، بخلاف ثمرة النخل لأنها متدلية ظاهرة ، ومثله الكرم كما مر .

٩٩٢ (عن جابر) بن عبد الله الأنصارى (رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر) بفتح المثناة والميم ، وهو الرطب (حتى يطيب) وعند مسلم « حتى يبدو صلاحه » (ولا يباع شيء منه) أى من التمر (إلا بالدينار والدرهم) وكذا بالبروس ، واقتصرت على الذهب والفضة لأنهما جل ما يتعامل به .

إِلَّا الْعَرَايَا .

٩٩٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « رَخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ، أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ » .

٩٩٤ - عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ

(إلا العرايا) فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها ، فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف قدره بقدر ذلك من التمر .

٩٩٣ - (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص) بتشديد الحاء للجمعة - من الترخيص ، وفي نسخة « أرخص » بهجمة مفتوحة قبل الراء من الإرخاص (في بيع العرايا) وتقدم تعريفه (في خمسة أوسق) جمع وسق بفتح الواو على الأنصح ، وهو ستون صاعا ، والصاع خمسة أرتال وثلاث بتقدير الجفاف بمثله (أو دون خمسة أوسق) شك من الراوى ، وهو داود بن حصين ، وقد أخذ الشافعي رحمه الله بالأقل لأن الأصل التحريم ، وبيع العرايا رخصة ؛ فيؤخذ بما تحقق فيه الجواز ، ويلغى ما وقع فيه الشك ، وهو قول الحنابلة ، فلا يجوز في الخمسة في صدقة واحدة ، والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فما دونها ، وسبب الخلاف أن النهى عن المزانة وقع مقرونا بالرخصة في بيع العرايا ، فعلى الأول لا يجوز في الخمسة لشك في رفع التحريم ، وعلى الثاني يجوز للشك في قدر المحرم ، وسبب الرخصة أن رجلا محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يأنى ولا نقد بأيديهم يتبايعون به رطباً يأكلونه مع الناس ، وعندهم فضل قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتبايعوا العرايا بخرصها من التمر ، أى بقدر محروصها منه ، بأن يقدر ما فيها إذا صار تمرا ويتبايعوه بقدره من التمر ، وهذا حكمة للشريعة ، ثم عم الحكمة الفقراء والأغنياء كما في الرمل والاضطباع ، وعند الحنابلة لا تجوز إلا الحاجة للمالك إلى البيع أو المشتري إلى الرطب ، وقيل في تفسير العرايا غير ذلك .

٩٩٤ - (عن زيد بن ثابت) الأنصارى (رضي الله تعالى عنه قال: كان الناس في عهد

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَنَاعُونَ الثَّمَارَ ، فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ وَحَفَرُوا تَقَاضِيَهُمْ قَالَ اللَّيْتَانُ : إِنَّهُ أَصَابَ لِلثَّمَرِ الدَّمَانُ ، أَصَابَهُ مُرَاضٌ ، أَمَّا بَنُو قُشَامٍ ، عَاهَاتٌ يَحْتَجُّونَ بِهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ : « فَإِمَّا لَا فَلَا تَقْبَايَمُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُ الثَّمَرِ ، كَالْمَشُورَةِ »

رسول الله صلى الله عليه وسلم (أى فى زمنه وأيامه) يتبايعون (وفى نسخة يتناعون بتقديم للوحدة الساكنة على الفوقية) الثمار (بالثلاثة) فإذا جد الناس (بفتح الجيم والهمزة للهمزة ، وفى نسخة بالهمزة ، أى قطعوا ثمر النخل ، وفى أخرى « أجد » أى دخلوا فى الجذاذ كأظم إذا دخل فى الظلام) وحضر تقاضيههم (بالضاد للهمزة - أى طلبهم (قال للبتاع) أى للشترى (إنه أصاب الثمر الدمان) بضم الدال وتخفيف الليم وبعد الألف نون وقيل بفتح الدال ، والأول أشبه ، لأن ما كان من الأثواء والعاهات فهو بالضم كالسمال والزكام ، وهو فساد الطلع وتغفنه واسوداده فيخرج قلب النخلة أسود معلونا (أصابة مراض) بضم الميم ، وقيل بكسرها ، وبعد الراء المخففة ألف ثم ضاد معجمة ، اسم لجميع الأمراض ، وفى نسخة مرض (أصابة قشام) بضم القاف وتخفيف الشين للهمزة ، أى انتقض قبل أن يصير ما عليه بسرا ، أو شين يسيه حتى لا يطرب ، وقوله أصابه بدل (١) من الثاني ، وهو بدل من الأول ، وهذه الأمور الثلاثة (عاهات) أى عيوب وآفات تصيب الثمر (محتجون بها) وجمع الضمير باعتبار جلس للبتاع الذى هو مفسره ، أو باعتبار للبتاع ومن معه من أهل الخصومة بقرينة يتناعون (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كثرت عنده الخصومة فى ذلك : فإملا) بكسر الهمزة وأصله فإن لا تركوا هذه المباشرة ، فزبدت ما لتوكيد وأدغمت الميم فى النون وحذف الفعل ، أى افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، وقد نطق العرب بإمالة إما لا إمالة صغرى لتضمها الجملة ، وإلا فالقياس أن لا تمام الحروف والأكثر كتابتها بالألف على الأصل ، وبعضهم يكتبها بإياء ، والعامية تشيع إمالتها وهو خطأ ، أى إن لا تركوا مبايعة الثمار بل رغبتم فيها (فلا تبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر) بأن يصير على الصفة التى تتطلب ، قال يزيد بن ثابت : وهذا انتهى (كالشورة)

(١) بل هو معطوف بحرف العطف محذوف .

يُشِيرُ بِهَا لِكثَرَةِ خُصُومَتِهِمْ .

٩٩٥ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : « نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشَقَّحَ » فَعِيلٌ : وَمَا تُشَقَّحُ ؟ قَالَ : « تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا » .

بفتح الميم وضم الشين وإسكان الواو ، ويجوز سكن المعجمة وفتح الواو ، أى أنه أشار عليهم أن لا يشتروا الثمار حتى يتكامل صلاحها لكلا تقع المنازعة ، ولذا قال (يشير بها) عليهم (لكثرة خصومتهم) وفي هذا دلالة على أن النبي لم يكن عزيمة ، وإنما كان مشورة ، وذلك يقتضى الجواز لا الحرمة ، ولعل هذا كان فى أول الأمر ، ثم ورد الجزم بالنهى فى أحاديث أخر ، منها ما ذكره بقوله .

٩٩٥ - (عن جابر بن عبد الله) الأنصارى (رضى الله تعالى عنهما قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تباع الثمرة حتى تشقق) بضم المثناة الفوقية وفتح الشين المعجمة وتشديد القاف المكسورة آخره حاء مهملة - من التشقيق وهو تثير اللون إلى الصفرة أو الحمرة ، وضبطه بعضهم بسكون الشين وتخفيف القاف من الإشفاق ، يقال : أهقق تمر النخل يشقق إشفاقا إذا احمر أو اصفر ، والاسم الشققة بضم المعجمة وسكون القاف ، فهو على الأول من باب التفعيل ، وعلى الثانى من باب الإفعال ، وضبطه بعضهم بفتح التاء والشين وتشديد القاف المفتوحة بوزن تفعّل (قعيل) جابر رضى الله تعالى عنه (وما تشقق) بضم أوله وفتح ثانيه ، وفى نسخة بإسقاط الواو (تقال : تحمار وتصفار) يقال : احمر الشيء واحمرارا ، بمعنى : وقيل : يقال احمر فيا ثبتت حرته واستقرت ، واحمرار فيا تتحول حرته ولا تثبت ، قال الخطاطى : أراد بالاحمرار والاصفرار ظهور أوائل الحمرة والصفرة قبل أن يشبع أى يكمل ، وإنما يقال افعال من اللون الغير المتكمن ، قال العيني : وفيه نظر لأنهم إذا أرادوا فى لفظ حر مبالغة فيه أى فى معناه يقولون احمر ، فيزيدون على أصل الكلمة الألف والتضعيف ، واللون الغير المتكمن هو الثلاثى المجرد أعنى حر ، فإذا تمكّن يقال احمر ، وإذا زاد فى التمكن يقال احمرار ؛ لأن الريادة تدل على التكثير والمبالغة ، لكننى الموافق لما قاله الفقهاء ما ذكره الخطاطى ، إذ لا يشترط فى صحة البيع تهاى الحمرة والصفرة (ويؤكل منها) وهذا تفسير من كلام جابر كما تقرر ، وقيل : من كلام من روى عنه لى دونه .

٩٩٦ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِىَ » فَقِيلَ لَهُ : وَمَا تُزْهِى ؟ قَالَ : حَتَّى تَحْمَرَ ، فَقَالَ : أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمِ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ .

٩٩٧ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « اسْتَمْلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ ، فَجَاءَهُ بِثَمَرِ جَنِيبٍ ،

٩٩٦ - (عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهى) بالياء من «أزهى يزهى» ويقال تزهو ويقال زهى إذا طال واكتمل ، وأزهى إذا أحر وأضر (قيل) لأنس أو لرسول الله صلى الله عليه وسلم (وما تزهى ؟ قال) أنس أو النبي صلى الله عليه وسلم : (حتى تحمر) بتشديد الراء من غير ألف (فقال : أرايت) أى أخبرنى ، وهو من باب الكناية حيث استعمل وأراد الأمر ، وفي نسخة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايت (إذا منع الله الثمرة) بالثلاثة بأن تلفت (بم يأخذ أحدكم مال أخيه) بحذف ألف ما الاستفهامية عند دخول حرف الجر ، والاستفهام للانكار ، والملغى لا يلغى أن يأخذ أحدكم مال أخيه باطلا لأنه إذا تلفت الثمرة لا يبقى للمشتري في مقابلة مادفعه شيء ، وفيه إجراء الحكم على الغالب ، لأن تطرق التلف إلى ما بدا صلاحه ممكن ، وعدم تطرقه إلى ما لم يبد صلاحه ممكن ، فأنيط الحكم بالغالب في الحالين ، واختلف في هذه الجملة فقيل : إنها من مقوله صلى الله عليه وسلم كما مر فتكون مرفوعة ، وقيل : من كلام أنس فتكون موقوفة ، وبما رجح الأول حديث مسلم عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو بعث من أخيك عمرا فأصابته عاهة فلا يحمل لك أن تأخذ منه شيئا ، بم تأخذ مال أخيك بشئ حق ؟ » .

٩٩٧ - (عن أبى سعيد الخدرى وأبى هريرة رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خير) أى أمره عليها ، وهو سواد بتخفيف الواو ابن غزيرة معجمين بوزن عطية (جاءه بثمر جنيب) بفتح الجيم وكسر النون وبعد

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا ؟
 قَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ
 بِالثَّلَاثَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَفْعَلْ ، يَبِعُ الْجَمْعُ
 بِالْدِّرَاهِمِ ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالْدِّرَاهِمِ جَنِيًّا .

التحتية الساكنة موحدة بوزن عظيم - نوع جيد من أنواع التمر ، وقيل : الصلب ،
 وقيل غير ذلك (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وسلم) أكل تمر خيبر هكذا ؟
 قال (الرجل) : لا والله يا رسول الله ، إنا لنأخذ الصاع من هذا) أى من الجنيب
 بالصاعين ، وفي رواية زيادة « من الجمع » بفتح الجيم وسكون الميم - التمر الرديء
 (والصاعين) من الجنيب (بالثلاثة) من الجمع ، وفي نسخة « بالثلاث » لأن الصاع
 يذكر ويؤنث (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تفعل ، يبع الجمع) أى التمر
 الرديء (بالدرهم ثم ابتع) أى اشتر (بالدرهم) تمرا (جنيا) ليكون صفتين فلا
 يدخله الربا ، وبه استدل الشافعية على جواز الحيلة في تملك الربوى بجلسه متفاضلا ، كبيع
 ذهب بذهب متفاضلا ، بأن يبيعه من صاحبه بدرهم أو عرض ، ويشتري منه بالدرهم أو
 بالعرض الذهب بعد التقاض ، أو أن يقرض كل منهما صاحبه ويبرئه ، أو أن يتواهاها
 أو يهب الفاضل مالسه لصاحبه بعد شرائه منه ما عداه بما يساويه ، وكل هذا جائز إذا
 لم يشترط في بيعه وإقراضه وهبته ما يفعله الآخر ، نعم هي مكروهة إذا نوي ذلك ، لأن
 كل شرط أفسد التصريح به العقد إذا نواه نكره ، كما لو تزوجها بشرط أن لا يطلقها
 لم ينقد أو بقصد ذلك كره ، وزاد بعض الرواة بعد قوله لا تفعل « ولكن مثلا بمثل »
 أى يبع للثل بالمثل ، وزاد في آخره « وكذلك الميزان » أى في بيع ما يوزن من اللقنات
 بمثله ، وقد أجمع على أنه لا يجوز بيع بعض التمر ببعض إلا مثلا بمثل ، سواء فيه الطيب
 والفنون ، ولم يذكر في هذا الحديث فسخ البيع المذكور ، وقد ورد عند مسلم من
 طريق أخرى « هذا الربا فردوه » وبمجهل تعدد القصة ، وأن التي لم يقع فيها الرد
 كانت قبل تحريم ربا الفضل .

واستدل الشافعي وأبو حنيفة بهذا الحديث على جواز بيع الطعام لرجل ويشتري منه
 طعاما ، قبل التفرق وبعده ، ومنع ذلك مالك رضي الله تعالى عنه :

٩٩٨ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ ، وَلِلْخَاضِرَةِ ، وَلِللَّامِسَةِ ، وَلِلْمَائِذَةِ ، وَلِلزَّائِنَةِ » .

٩٩٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ : قَالَتْ هِنْدُ أُمُّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ » ،

٩٩٨ - (عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة) بضم الليم وفتح الحاء للهمزة وبعد الألف قاف - من الحقل جمع حقلة ، وهى لغة الساحة الطيبة التى لا بناء فيها ولا شجر ، وشرعا : بيع الحنطة فى سبيلها بكيل معلوم من الحنطة الخالصة ، والمعنى فيه عدم العلم بالمخالطة ، وأن المقصود من البيع مستور بما ليس من صلاحه (و) نهى عليه الصلاة والسلام أيضاً عن (المخاضرة) بالحاء والضاد للجمعتين بينهما ألف - مفاعلة من الحضرة لأنهما تباعا شئنا أخضر ، وهى بيع الثمار والحبوب خضرا لم يبد صلاحها ، فلا يجوز بيع زرع لم يشتد حبه ، ولا بيع بقول وإن كانت تجز مرارا ، إلا بشرط القطع أو القلع أو مع الأرض كالتمر مع الشجر ، فإن اشتد حب الزرع لم يشترط القلع ولا القطع كالتمر بعد بدو صلاحه ، ويكفى اشتداد بعضه ولو سنبلة واحدة كما فى بدو الصلاح ، وكذا لا يصح بيع الجزر والفجل والثوم والبصل فى الأرض لاستتار مقصودها ، ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط القلع كالبقول (و) نهى عن (اللامسة) بأن يلس ثوبا مطويا أو فى ظلة ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه ، أو يقول : إذا لمسته فقد بعته (والمائذة) بالميمزة ، بأن يجعل النبذ يما فيقول لصاحبه : أنبذ إليك ثوبى بمشرة فإذا نبذته فهو مبيع منك (والزائنة) بيع التمر اليابس بالرطب كيلا ، وبيع الزبيب بالجنب كيلا .

٩٩٩ - (عن عائشة رضى الله تعالى عنها) أنها (قالت : قالت هند) بالصرف ودونه بنت عتبة (أم معاوية) بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنها وعن زوجها ولدها (لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أباسفيان رجل شحيح) بفتح الشين المعجمة

قُلْ عَلَىٰ جُنَاحٍ أَنْ آخُذَ مِنْ مَالِهِ سِرًّا ۚ قَالَ : « خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكِ مَا يَكْفِيكَ بِالْعَرُوفِ » .

١٠٠٠ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « جَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّعْمَةَ فِي كُلِّ مَالٍ يُقَسِّمُ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُلُودُ وَصَرِفَتْ الطَّرِيقُ فَلَا شُعْمَةَ » .

وبالحامدين للمهملتين بينهما تحتية ساكنة - أى بخيل حريص (قهل على جناح) بضم الجيم ، إثم (أن آخذ من ماله سرا) نصب على التمييز ، أى من حيث السر ، أو صفة المصدر عذوف ، والتقدير أخذًا سرا غير جهر ، وأن مصدرية (قال) عليه الصلاة والسلام : (خذى أنت وبنوك) بالرفع عطفًا على الضمير للرفع في الفعل لوجود الفاصل ، وفي نسخة « وبنيك » بالنصب على المفعول معه (ما يكفيك) لنفسك ولبنيك (بالعروف) واقتصر عليها لأنها الكافئة لأمرهم ، وللعروف هو عادة الناس ، وأحالها صلى الله عليه وسلم على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعى ، وهذا منه صلى الله عليه وسلم قنًا لا حكم ، لأن أباسفيان كان بمكة ، فلا يستدل به على الحكم على القائب ، بل قال السهلي : إنه كان حاضرا سؤلها فقال لها أنت في حل مما أخذت .

١٠٠٠ - (عن جابر) الأنصارى (رضى الله تعالى عنه) أنه قال : (جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشعمة) بضم الشين للعجمة - من شلعت الشيء إذا صمته ، سميت بذلك لما فيها من ضم نصيب إلى نصيب (في كل ما لم يقسم) عام مخصوص ، لأن الراد المقار المحتمل للقسمة بقرينه بقية الحديث ، وهذا كالإجماع ، وهذا عطاء فاجرى الشعمة في كل شيء حتى في الثوب ، وأما ما لا يحتمل القسمة كاللحم ونحوه الذى لا يمكن جعله اثنين فلا شعمة فيه ، لأن بقسمته تبطل للثعمة ، ولا شلعه إلا لتريك لم يقسم فلا شعمة لجار خلافا للتحفية ، واحتج لهم بما رواه الطحاوى من حديث أنس مرفوعا « جار الدار أحق بالدار » وأحيب عنه بأن الراد بالجار الشريك جمعا بين الأخبار (فإذا وقعت الحدود) أى صارت مقسومة (وصرفت الطرق) بضم الصاد للهمزة وتشديد الراء للكسورة وتخفيفها مبدا للمفعول - أى ميزت وبينت مصارفها ومشارعها (فلا شعمة) حيثئذ لأنها بالقسمة تكون غير مشاعة .

١٠٠١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَارَةٍ ، فَدَخَلَ بِهَا قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ ، أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَّارَةِ ، فَقِيلَ : دَخَلَ إِبْرَاهِيمُ بِامْرَأَتِهِ هِيَ مِنْ أَحْسَنِ النِّسَاءِ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ مَنْ هَذِهِ الَّتِي مَعَكَ ؟ قَالَ : أُخْتِي ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا فَقَالَ : لَا تُكْذِبِي حَدِيثِي ، فَإِنِّي أَخْبَرْتُهُمْ أَنَّكَ أُخْتِي ، وَاللَّهِ إِنْ طَلَى وَجْهَ الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكَ ،

١٠٠١ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هاجر إبراهيم) الخليل (بسارة) بتخفيف الراء ، وقيل بتشديدها ، أى سافر بها (فدخل بها قرية) هى مصر ، وقال ابن قتيبة الأوردن (فيها ملك من الملوك) وهو صادق ، وقيل سفيان بن علوان ، وقيل عمرو بن امرئ القيس بن سيار ، وكان على مصر (أو جبار من الجبابرة) شك من الراوى (قيل) له (دخل إبراهيم بامرأة هى من أحسن النساء) قيل : إن القائل شاب خياط كان إبراهيم يئتمر منه (فأرسل) الملك (إليه أن يا إبراهيم من هذه) المرأة (التى معك ؟ قال : أختى) يعنى فى الدين (ثم رجع) إبراهيم (إليها فقال : لا تكذبى حديثى فإنى أخبرتهم أنك أختى) اختلف فى السبب الذى حمل إبراهيم على هذه التوصية مع أن الجبار يريد اغتصابها على نفسها أختا كانت أو زوجة ، فقيل : كان من دين ذلك الجبار أن لا يمرض إلا لنوات الأزواج فيفتلهم ، فأراد إبراهيم عليه الصلاة والسلام دفع أعظم الضررين بارتكاب أخفهما ، وذلك أن اغتصابه إياها واقع لا محالة ، لكن إن علم أن لها زوجا فى الحياة حملته الغيرة على قتله وإعدامه أو حبسه وإضراره ، بخلاف إذا علم أن لها أخا فإن الغيرة حينئذ تكون من قبل الأخ خاصة لا من قبل الجبار ولا يبالى به ، وقيل : المراد إن علم أنك امرأتى الزمنى الطلاق (والله إن) بكسر الهمزة وسكون التون نافية أى ما (على الأرض) أى هذه الأرض التى كانوا فيها (مؤمن) وفى نسخة من مؤمن (غيرى وغيرك) بالرفع بدلا^(١) على محل غيرى ، ويجوز الجر

(١) بل فترك معطوف على غيرى للرفع على أنه نعت لمؤمن .

فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا إِلَيْنَا ، فَقَامَ إِلَيْهَا ، فَقَامَتْ تَوَّماً وَهَمَّ لِي ، فَقَامَتْ :
 اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَرَسُولِكَ وَأَحْصَيْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي
 فَلَا تَسَلِّطْ عَلَى الْكَافِرِ ، فَفُطَّ حَتَّى رَكَعَ بِرَجُلِهِ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ :
 قَالَتْ : اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتْ يُقَالُ هِيَ قُتِلَتْهُ ، فَأَرْسَلَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَيْهَا ، فَقَامَتْ
 تَوَّماً وَتَوَّصَّى ، وَتَقُولُ : اللَّهُمَّ

عطفاً عليه ، والنصب على الحال ، واستشكل بأن لوطاً كان آمن به كما قال تعالى
 « فَأَمِنْ لَهُ لُوطٌ » وأجيب بأن المراد بالأرض التي كانوا فيها إذ ذاك كما مر ، ولم يكن
 لوط معه فيها (فأرسل) الخليل عليه الصلاة والسلام (بها) أى بسارة (إليه) أى
 إلى العيبار (قدام إليها) بعد أن دخلت عليه (فقامت) سارة (تَوْصَّاً) بالرفع ، وأمله
 تَوْصَّاً غُذِّفَتْ مِنْهُ إِحْدَى الثَّانِيَيْنِ تَحْقِيقاً ، وفيه دليل على أن الوضوء ليس من خصوصيات
 هذه الأمة (وتوصَّى) عطفاً على تَوْصَّاً (فقالت : اللهم إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَرَسُولِكَ)
 لإبراهيم الخليل ، ولم تكن شاكّة في الإيمان بل كانت قاطعة به ، وإنما ذكرته على سبيل
 الفرض ههنا لنفسها ، وقيل : هذا ترسم وتوسل بإيمانها القضاء سؤالها (وأحصيت فرجي
 إِلَّا عَلَى زَوْجِي) إبراهيم (فَلَا تَسَلِّطْ عَلَى) هذا (الكافر ، ففُطَّ) بضم الفين المعجمة
 وتشديد الطاء المهملة - أى أخذ بمجارى نفسه حتى سمع له غطيط (حتى رَكَعَ بِرَجُلِهِ)
 أى حركها وضرب بها الأرض ، وعند مسلم « قَامَ إِبْرَاهِيمُ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ
 - أى على الملك - فَلَمْ يَتَالَكْ أَنْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا فَخَبِضَتْ يَدَهُ قَبْضَةً شَدِيدَةً » وقدرى أنه
 كشف لإبراهيم عليه السلام حتى رأى حالها ثلاثاً يخامر قلبه أمر ، وقيل : صار الجدار
 لإبراهيم كالقارورة الصافية فرأى الملك وسارة (قال أبو هريرة) رضى الله تعالى عنه
 (قَالَتْ) سارة (اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتْ) هذا العيبار (يُقَالُ) جواب الشرط محذوف تقديره
 أعذب ويقال (هِيَ قُتِلَتْهُ) والجملة لا محل لها من الإعراب دالة على المحذوف ، كفى
 نسخة (يُقَالُ) محذوف بحذف الألف على الأصل في جواب الشرط ، أى فقد يقال
 قُتِلَتْهُ ، وهذا يقتضى توقُّعها مساة من خاصة الملك وأهله (فأرسل) العيبار ، أى أطلق
 مما عرض له ، والهمزة مضمومة (ثم قام إليها) ثانياً (فقامت تَوْصَّاً وتوصَّى) تقول : اللهم
 (٣٤ - فتح البدي ٢)

إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَرَسُولِكَ ، وَأَحْصَيْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي
فَلَا تَسْلُطْ عَلَيَّ هَذَا الْكَافِرَ ، فَفُطَّ حَتَّى رَكَّضَ بِرَجْلِهِ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ :
فَقَالَتْ : اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتْ فَيُقَالُ هِيَ قَتَلْتُهُ ، فَأُرْسِلَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ ،
فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا أُرْسِلْتُمْ إِلَيَّ إِلَّا شَيْطَانًا ، أَرْجِعُوهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ ، وَأَعْطُوهَا آجَرَ ،

إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَرَسُولِكَ (إبراهيم) (وأحصنت فرجى إلا على زوجى) (إبراهيم)
(فلا تسلط على هذا الكافر) (إثبات اسم الإشارة هنا وإسقاطه في السابقة) (فط)
الخيبار ، يعنى انمحق حتى صار كالصروع (حتى ركض) أى ضرب (رجله) الأرض
(قال أبو هريرة) (رضى الله تعالى عنه) (فقالت : اللهم إن يموت) (هذا الخيبار) (يقال)
بالفاء وإثبات الألف ، وفي نسخة « يقال » بحذف الفاء ، والمعنى على تقديرها كما في قوله
تعالى « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ » على قراءة الرفع ، أى فيدرككم ، وفي أخرى
« يَدُلُّ » بالجزم جواب الشرط (هى قتلته ، فأرسل) بضم الهمزة أى الخيبار (في
الثانية ، أو في الثالثة) شك من الراوى ، وفي نسخة « وفي الثالثة » بإسقاط الألف من
غير شك ، (فقال) الخيبار عقب إطلاقه في المرة الثانية أو الثالثة لجماعته : (والله ما أرسلتم
إلى إلا شيطاناً) أى متمرداً من الجن ، وكانوا قبل الإسلام يعظمون أمر الجن جداً
ويرون كل ما يقع من الخوارق من فعلهم وتصرفهم ، وهذا يناسب ما وقع له من
الخلق الشبيه بالصرع (أرجعوها) بكسر الهمزة ، أى ردوها (إلى إبراهيم) (ورجع
يستعمل لازماً ومتعدياً ، يقال : رجع زيد رجوعاً ، ورجعته أنا رجلاً ، قال تعالى
« فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ » وقال تعالى « لَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَافِرِ » وقال في الصباح :
رجع من سفره وعن الأمر يرجع رجلاً ورجوعاً ورجعى ومرججاً ، قال ابن السكيت :
هو تقيض الذهاب ، وتبعدى بنفسه في اللغة الفصحى رجعته عن الشيء وإليه ورجعت
السلام وغيره ، أى رددته ، وبها جاء القرآن قال تعالى « فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ » وهذيل
تعديه بالألف اهـ (وأعطوها) بهمزة قطع فعل أمر : أى أعطوا سارة (آجر)
بهمزة مدودة بدل الفاء ، وجب مفتوحة فراء ، وكان أبو آجر ملكاً من ملوك القبط
من حقن بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء قريه بمصر ، قيل هى حفنة بلد استأفنا

فَرَجَعَتْ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَتْ : أَشَعَرْتُ أَنْ اللَّهَ كَبَتْ
الْكَافِرَ وَأَخْدَمَ وَلِيدَهُ .

١٠٠٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكُنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ
حَكَمًا مُقْسِطًا ،

العارف بالله تعالى سيدى محمد بن سالم الحنفى (فرجت إلى إبراهيم) وفى رواية « فأنته
وهو قائم يصل ، فأومأ بيده مبهم » أى ما الخبر (فقالت : أشعرت) أى علت (أن
الله كبت الكافر) يفتح الكاف والوحدة بعدها مثناة فوقية ، أى صرعه أو أخزاه
لوجهه أو رده خائباً أو أغاظه أو أذهله (وأخدم وليده) يحتمل أن يكون وأخدم بمعطوفاً
على كبت ، ويحتمل أن يكون فاعل أخذم هو الجبار فيكون استنفاً ، والوليدة الجارية
للخدمة سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، وفى الأصل الوليد الطفل والأنثى الوليدة ، والجمع
ولائد ، وحذف مفعول أخذم الأول لعدم تعلق الفرض بتعيينه أو تأدياً مع الخليل عليه
الصلاة والسلام أن تواجهه بأن غيره أخذمها ، ووليدة للمفعول الثانى ، وللراد بها
أجر للذكورة .

ويؤخذ منه صحة هبة الكافر ، وقبول هدية السلطان الظالم ، وإبتلاء العاليتين
لرفع درجاتهم ، وفيه إباحة للماريض ، وأنها مندوحة عن الكذب .

١٠٠٢ - (وعنه رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (و
الله (الذى نفسى بيده) قال العارف خمس الدين بن البان : نسبة الأيدى إليه تعالى
استمارة لحقائق أنوار علوية يظهر عنها تصرفه وبطشه بدأ وإعادة ، وتلك الأنوار
مختلفة فى روح القرب ، وعلى حسب تفاوتها وسعة دوائرها تكون رتب التخصيص
لما يظهر عنها (ليوشكن) بلام التوكيد للفتوحة وكسر الشين للسجعة وتشديد النون
(أن ينزل فيكم) أى فى هذه الأمة (ابن مريم) يفتح أول ينزل وكسر ثالثه ، وأن
مصدرية فى محل رفع على الفاعلية ، أى ليسر عن أو ليقرب بن نزول عيسى بن مريم من
السماء ، ينزل عند المنارة البيضاء شرق دمشق واضعاً كفيه على أجنحة ملكين (حكماً)
بفتحتين أى حاكماً (مقسطاً) أى عادلاً ، يقال « أقسط » إذا عدل و « قسط » إذا

فَيْكُسِرَ الصَّلِيبَ ، وَيَقْتُلَ الْخُزَيْرَ ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ ،

جار ، أى حاكما من حكام هذه الأمة بهذه الشريعة الحمديدية ، لا نبييا برسالة مستقلة
وشريعة نامسجة (فيكسر الصليب) الذى تعظمه النصارى ، والأصل فيه ما روى أن
رهطا من اليهود سبوا عيسى وأمه عليهما الصلاة والسلام ، فدعا عليهم فسخهم الله
قردة وخنازير ، فاجتمعت اليهود على قتله ، فأخبره الله بأنه يرضه إلى السماء ، فقال
لأصحابه : أيكم يرضى أن يلقى عليه شبهى فيقتل وصلب ويدخل الجنة ، قام رجل منهم ،
فألقى الله تعالى عليه شبهه ، فقتل وصلب ، وقيل : كان رجلا يناقشه فخرج ليدل عليه
فدخل بيت عيسى ورفع عيسى وألقى شبهه على المنافق ، فدخلوا عليه فقتلوه وهم يظنون
أنه عيسى ، ثم اختلفوا فقال بعضهم : إنه إله لا يصح قتله ، وقال بعضهم : إنه قتل
وصلب ، وقال بعضهم : إن كان هذا عيسى فأين صاحبنا وإن كان صاحبنا فأين عيسى ،
وقال بعضهم : رفع إلى السماء ، وقال بعضهم : الوجه وجه عيسى والبدن بدن صاحبنا ،
ثم تسلطوا على أصحاب عيسى بالقتل والصلب والحبس حتى بلغ أمرهم إلى صاحب
الروم ، فقيل : إن اليهود قد تسلطوا على أصحاب رجل كان يذكركم أنه رسول الله
وكان يحيى للوفى ويبرئ الآفة والأبرص ويفعل السجائب فعدوا عليه فقتلوه وصلبوه ،
فأرسل إلى المصوب فوضع عن جذعه وجيء بالجذع الذى صلب عليه فقطمه صاحب
الروم ، وجعلوا منه صليبا ، فمن ثم عظم النصارى الصليبان ، فكسر عيسى عليه
الصلاة والسلام الصليب إذا نزل فيه تكذيبهم وإبطال لما يدعونه من تعظيمه وإبطال
دين النصارى ، والفاء في « فيكسر » تفصيلية لقوله « حكما مقسطا » والفعل
منصوب عطفا على المنصوب قبله ، وكذا قوله (ويقتل الخنزير) أى يأمر بإعدامه بالغة
في تحريم أكله ، وفيه بيان أنه نجس لأنه عليه الصلاة والسلام إنما يقتله بحكم هذه
الشريعة الحمديدية ، والشئ الطاهر المنتفع به لا يجوز إتياله ، وفيه أيضا عدم جواز بيعه
لبجاسته (ويضع الجزية) عن ذمتهم ، أى يرضها ، وذلك بأن يجعل الناس على دين
الإسلام فإذا أسلدوا سقطت عنهم الجزية ، وقيل : يضعها يضربها عليهم ويلزمهم إياها
من غير محاباة ، هكذا قال عياض ، وتعقبه النووي بأن الصواب أن عيسى عليه الصلاة
والسلام لا يقبل إلا الإسلام ، والجزية وإن كانت مشروعة في هذه الشريعة لكن
مشروعيتها تنقطع بزمان عيسى عليه الصلاة والسلام ، وليس عيسى فاسخ حكمها ، بل

وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ .

١٠٠٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ إِذَا رَجُلٌ فَقَالَ : يَا أَبَا عَبَّاسٍ ، إِنِّي إِنْسَانٌ إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صُنْعَةِ يَدَيَّ ، وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا أَحَدُثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ : « مَنْ صَوَّرَ صُورًا فَإِنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ ، وَلَيْسَ بِقَافِئٍ فِيهَا أَبَدًا » فَرَبَا الرَّجُلُ رُبُوعًا شَدِيدَةً وَاصْفَرَّ وَجْهُهُ ، فَقَالَ : وَيْحَكَ ، إِنْ أَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ لَعَلَّكَ بِهَذَا الشَّجَرِ ، كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ .

نينا هو البين للسخ بهذا القول (ويفيض) بفتح التحتية وكسر الفاء وبالضاد للجمعة ، أى يكثر ، وهو بالنصب عطفاً على سابقه ، وقال بعضهم : هو بالرفع على الاستئناف لأنه ليس من فعل عيسى عليه الصلاة والسلام (المال حتى لا يقبله أحد) لكثرة ، واستغناء كل أحد بما في يده بسبب نزول البركات وتوالي الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم ، وتخرج الأرض كنوزها وتقل الرغبات في اقتناء المال لطمع بقرب المسافة .

١٠٠٣ - (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ إِذَا رَجُلٌ) لم يسم (فقال : يَا أَبَا عَبَّاسٍ) هى كنية عبد الله بن عباس ، وفى نسخة « يَا ابْنَ عَبَّاسٍ » (إِلَى إِنْسَانٍ) إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صُنْعَةِ يَدَيَّ ، وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ ، فَقَالَ لَهُ (ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا أَحَدُثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ : مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فَإِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا) أى فى الصورة (الرُّوحَ ، وَلَيْسَ بِقَافِئٍ فِيهَا) الرُّوح (أَبَدًا) فهو يعذب أبداً (فَرَبَا الرَّجُلُ) أصابه الربو ، وهو مرض يعلو منه النفس ، ويضيق منه الصدر ، أو ذعر وامتناع خوفاً ، أو انتفخ (رُبُوعًا شَدِيدَةً) بثلاث الرء (وَاصْفَرَّ وَجْهُهُ) بسبب ما عرض له (فَقَالَ) ابْنُ عَبَّاسٍ : (وَيْحَكَ) كلمة ترحم ، كما أن ويحك كلمة عذاب (إِنْ أَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ) ما ذكرت من التصاوير (فَلْيَكِ بِهَذَا الشَّجَرِ) ونحوه (كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ) لا بأس بتصويره ، وكل ما لم يدر بدل كل من بعض ، كقوله :

١٠٠٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ » .

رحم الله أعظمها دنوها • بسجستان طلحة الطلحات

أو واو العطف مقدرة كما عند أبي نعيم ، وعند مسلم « فاصنم الشجر وما لا نفس له » وتوجدت هنا في بعض النسخ ، واستنيط ابن عباس هذا من قوله صلى الله عليه وسلم « فَإِنَّ اللَّهَ مَعَذِبٌ حَتَّى يَنْفُخَ » فَإِنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصُّورَ إِنَّمَا يَسْتَعْقِ هَذَا الْعَذَابَ عَلَى تَصَوُّرِ الْحَيَوَانِ الْمُخْتَصِّ بِتَصَوُّرِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، فَتَصَوُّرُ الْجِنَادِ الَّذِي لَيْسَ فِي مَعْنَى ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ .

١٠٠٤ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيْ (قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ثَلَاثَةٌ) أَيْ مِنَ النَّاسِ (أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، رَجُلٌ أَعْطَى بِي) أَيْ أَعْطَى الْعَهْدَ بِاسْمِي وَالْجَمْعُ بِي ، وَذَكَرَ الثَّلَاثَةَ لَيْسَ لِلْإِنْفِصَالِ ، لِأَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى خَصْمٌ لِجَمِيعِ الظَّالِمِينَ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ الشَّدِيدَ عَلَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَالْحَصَمُ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ ثُمَّ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ لِلذِّكْرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ (ثُمَّ غَدَرَ) تَقْضِ الْعَهْدَ الَّذِي عَلَيْهِ وَلَمْ يَفِ بِهِ (وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا) عَالِمًا مُتَعَمِّدًا (فَأَكَلَ ثَمَنَهُ) أَيْ أَخَذَهُ ، وَخَصَّ الْأَكْلَ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ الْمَقَاصِدِ ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مَرْفُوعًا « وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ حُرًّا » وَهُوَ أَعْمُ مَا هُنَا فِي الْفِعْلِ وَأَخْصَ مِنْهُ فِي اللَّفْعُولِ بِهِ ، وَاعْتِبَادَ الْحُرَّ كَمَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ يَقَعُ بِأَمْرَيْنِ : إِمَّا بِأَنْ يَتَّقَهُ ثُمَّ يَكْتُمَ ذَلِكَ أَوْ يَحْجِدُهُ ، وَإِمَّا بِأَنْ يَسْتَعْدَّ كَرَاهَا بَعْدَ الْعَقْدِ ، وَالْأَوَّلُ أَشَدُّهَا ، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : الْحُرُّ عَبْدُ اللَّهِ ، فَمَنْ جَفَى عَلَيْهِ خَصْمَهُ سَيِّدَهُ (وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ) الْعَمَلُ (وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ ، وَهَذَا كَأَسْتِخْدَامِ الْحُرِّ لِأَنَّهُ اسْتَعْدَمَهُ بِشِيرِ عَوْضٍ ، فَهُوَ عَيْنُ الظُّلْمِ .

١٠٠٥ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ : « إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ التَّمْرِ وَالنَّيْتَةِ وَالْخَزِيرِ وَالْأَصْنَامِ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُعُومَ النَّيْتَةِ فَإِنَّهَا يُطْلَى بِهَا السُّقْنُ وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَمْتَبِحُ بِهَا النَّاسُ ، فَقَالَ : لَا ، هُوَ حَرَامٌ ،

١٠٠٥ - (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة) سنة ثمان من الهجرة ، والواو في « وهو » للحال ، ومقول قوله (إن الله ورسوله حرم بيع الخمر) بإفراد الفعل ، وكذا هو في مسلم ، وكان الأصل حرما ولكنّه أفرد للعنف من أحدهما أو لأتهما في التحريم واحد ، وعند أحمد وأبي داود « إن الله حرم » بدون ذكر ورسوله (و) حرم بيع (الليلة والخزير) لتجاستهما فيتمدى إلى كل نجس (و) حرم (بيع الأصنام) جمع صنم ، قال الجوهري : هو الوثن ، وفرق بينهما في النهاية فقال : الوثن كل ماله جنة معمولة من جواهر الأرض أو من الخشب أو من الحجارة كمصورة الآدمي يعمل وينصب فيعبد ، والصنم الصورة بلا جنة ، قال : وقد يطلق الوثن على غير صورة ، وإنما حرم بيعها لعدم النفعة للباحة فيها ، فيتمدى إلى كل معدوم الانتفاع شرعا ، فبيها حرام ما دامت على صورتها ، فلو كسرت وأمكن الانتفاع برضاها جاز بيعها عند الشافعية وبعض الحنفية ، نعم في بيع الأصنام والصور للتخفة من جواهر نفيس وجه عند الشافعية بالصحة . وللذهب المنع مطلقا ، وبه أجاب عامة الأصحاب (فقيل) لم يسم القائل ، وفي رواية فقال رجل (يا رسول الله أرايت) أى أخبرني (شعوم) أى عن شعوم (الليلة فلإنها) وفي نسخة فإنه (يطلق) بالهجرة (بها السفن ويذهن بها الجلود) بضم أول يطلّى وفتح ثالثة كيدهن مبيا للمفعول (ويستمتح بها الناس) أى يجمعونها في سرجهم ومصابيحهم يستضيئون بها ، فهل يحل بيعها لما ذكر من النافع ، فإنها مقتضية لصحة البيع كالحل الأهلية فإنه وإن حرم أكلها يجوز بيعها لما فيها من النافع (قَالَ) عليه الصلاة والسلام (لا تبيعوها) (هو) أى بيعها (حرام)

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ : قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ ،
إِنَّ اللَّهَ لَبَاسًا حَرَمَ شُعُومَهَا جَلَّوَهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ .

١٠٠٦ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ ، وَمَهْرِ الْبَيْعِ ، وَحُلُونِ
السَّكَّانِ » .

لا الانتفاع بها ، نعم يجوز نقل الدهن النجس إلى الغير بالوصية كالكلب ، وأما بهته
والصدقة به فمن القاضي أبي الطيب منعهما ، لكن قال في الروضة : يلغى أن يقطع
بصحة الصدقة به للاستصحاب ونحوه ، وقد جزم للتولى بأنه يجوز نقل اليد فيه بالوصية
وغيرها اهـ ، ومنهم من جمل قوله هو حرام على الانتفاع ، فلا يلتفع من البيت بشيء عندم
إلا ما خص بالدين وهو الجلود المدبوغ ، وأما المتنجس الذي يمكن تطهيره كالثوب والخشب
فيجوز بيعه ، لأن جوهره طاهر (قاتل الله اليهود) الأصل في فاعل أن يكون من اثنين
فلعله عبر عنه بما هو مسبب عنه فليتهم بما اخترعوا من الحيل انتصبوا المحاربة لله ومقاتلته
ومن قاتله الله قتله ، وفسره البخاري باللعنة ، وهو قول ابن عباس ، وقيل : هو
دعاء عليهم بالهلاك فإن من قاتله الله هلك ، وقيل : المراد به أصل الفعل أى قتلهم (إن
الله لسا حرم) عليهم (شعومها) أى أكلها مطلقا من البيت وغيرها ، وإلا فلا حرم
عليهم بيعها لم يكن لهم حيلة فيما صنعوه من الإذابة المذكورة في قوله (جملوه) أى
الذكور من الشعوم بفتح الجيم واليم مع التخفيف ، أى إذا بوه وأستخرجوا دهنه
(ثم باعوه فأكلوا ثمنه) أى أخذوه .

١٠٠٦ - (عن أبي مسعود) عتبة بن عامر (الأنصارى رضى الله تعالى عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن ثمن الكلب) للعلم وغيره بما يجوز اقتناؤه
أولا ، وهذا مذهب الشافعى وأحمد وغيرهما ، وعلة المنع عند الشافعى نجاسته مطلقا ،
وعند غيره ممن لا يرى نجاسته الهى عن اقتناؤه والأمر بقتله ، وما لأئمن له لاقية له
إذا قتل ، فإذا قتل كلب صيد أو ماشية لا تخرجه قيمته ، وقال أبو حنيفة وصاحبا
وسمعون من المالكية : الكلاب التى يلتصق بها يجوز بيعها وأخذ أثمانها ، لأنها حيوانات

ينتفع بها حراسة واصطيادا ، ولأن عثمان غرم إنسانا عن كلب قتله عشرين بغيرا ،
 والحديث جابر عند النسائي قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب
 إلا كلب صيد » لكن قال النووي : إن هذا الحديث ضعيف بائناق أئمة الحديث نحو
 حديث « إلا كلبا ضاريا » وحديث عثمان للذكور ، وقال السالكية : لا يجوز بيع
 الكلب النهى عن اتخاذه بائناق لورود النهى عن بيعه وعن اتخاذه ، وأما المأذون في
 اتخاذه ككلب الصيد ونحوه فلا يجوز بيعه على المشهور .

كِتَابُ السَّلَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ السَّلَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وفي نسخة تقديم البسملة على الكتاب .

والسلم - بفتح السين واللام - لغة : السلف ، صمى سلماً لتسليم رأس المال في المجلس ، وسلفاً لتقديم رأس المال ، وكره بعضهم التسمية بالسلم .

وهو : بيع شيء موصوف في الدمة بلفظ سلم ، وعرفه النووي بأنه : عقد على موصوف في الدمة يبدل يعطى عاجلاً بمجلس البيع .

وأورد عليه أن اعتبار التمهيل شرط لصحة السلم ، لا ركن فيه ، وأجيب بأن ذلك رسم لا يندرج فيه ما ذكر .

والأصل في جوازه قبل الإجماع قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا تدابرتم بينكم » فسرهما ابن عباس بالسلم .

قال في الفتح : واختلف في شروطه مع الاتفاق على أنه يشترط له ما يشترط للبيع ، وعلى تسليم رأس المال في المجلس ١ هـ ، وفيه نظر فإن مذهب المالكية يجوز تأخيرها كله أو بعضه إلى ثلاثة أيام على للشهور لحجة الأمر في ذلك ، وعلى القول باشتراط تسليم رأس المال في المجلس لو تفرقا بعد تسليم بعضه صح فيه وفيما يقابله ، ويشترط أيضاً في السلم كونه للسلم فيه ديناً لأنه الذي وضع له لفظ السلم ، فلو أسلم في معين كأن قال : أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد ، تقبل ، لم ينعقد سلماً لاتناء الدينية ، ولا يبعاً لاختلال اللفظ ، لأن لفظ السلم يقتضى الدينية ، وقدرة على تسليمه وقت الوجوب ، فلو أسلم فيما يعدم وقت الحول كالرطب في الشتاء لم يصح ، وكذا يشترط بيان محل التسليم للمسلم فيه إن أسلم في مؤجل يجعل لأصلح للتسليم أو يصلح له وكان للمسلم فيه مؤنة ، وأن يقدر بكيل أو وزن أو ذرع أو عد ، إلى غير ذلك من الشروط للبيئة في الفروع .

١٠٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَرِ الْعَامَ وَالْمَاثِينَ ، فَقَالَ : « مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَنْبَلٍ مَعْلُومٍ ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ . »
وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : « إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ . »

١٠٠٧ - (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه) أنه (قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة والناس) أى والحال أن الناس (يسلفون) يضم أوله وسكون السين من أسلف (في الثمر) بالثلاثة وفتح الهم (العام والعامين) بالنصب على الظرفية أو بزع الحافض ، أى إلى العام والعامين (فقال) صلى الله عليه وسلم (من سلف) بتشديد اللام (في ثمر) بالثلاثة وسكون الهم ، وفي نسخة بالثلاثة ، واستشكلت الأولى مع قوله (فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم) فإن معيار الشرع في الثمر بالثلاثة الكيل لا الوزن ، وأجيب بأن الواو بمعنى أو ، وللرأى اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن مثلاً ، قال النووي في شرح مسلم : معناه إن أسلف كيلاً أو وزناً فليكن معلوماً ، وفيه دليل لجواز السلم في الكيل وزناً ، وهو جائز بلا خلاف ، وفي جواز السلم في الموزون كيلاً وجهان لأصحابنا أحدهما جوازه كمعكسه ، اهـ . وهذا بخلاف الرويات ، لأن المقصود هنا معرفة القدر ، وهناك المائة عبادة عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وسئل الإمام إطلاق الأصحاب على جواز كيل الموزون على ما بعد الكيل في مثله ضابطاً ، حتى لو أسلف في ثقات للمك والمغبر ونحوهما كيلاً لم يصح ، لأن القدر اليسير منه مالية كثيرة ، والكيل لا يعد ضابطاً فيه .

(وفي رواية عنه إلى أجل معلوم) ظاهره أن صدر هذه الرواية كالتي قبلها مع الزيادة المذكورة ، وليس كذلك ، بل بينهما مغايرة ، ونصها « قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون بالتمر الستين والثلاث » فقال : من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم اهـ ، قال النووي : وليس ذكر الأجل في الحديث لأعتراف الأجل ، بل معناه إن كان أجل فليكن معلوماً لا مجهولاً ، فالقصد إفادة الصفة ، وهى العلم ، لاحصر السلم في اللؤلؤ كذا قال الشافعية فأجازوا السلم حالاً ومؤجلاً ، أما المؤجل فلما ذكر وأما الحال فبطريق الأولى لأنه إذا جاز مع الأجل

١٠٠٨ - عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « إِنَّا كُنَّا نُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْخَنْظَلَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِِبِ وَالْتَّمْرِ » .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُسَلِّفُ نَبِيْطَ أَهْلِ الشَّامِ .

وفيه القرن ، فمع الحال أولى لأنه أبعد عن النحر ، فالأطلق عن الحلال والتأجيل انعقد حالا ، وقال الحنفية والمالكية : لا بد من اشتراط الأجل لهذا الحديث ونحوه ، واختلفوا في حد الأجل فقال المالكية : أقله خمسة عشر يوما على المشهور ، وهو قول ابن القاسم نظرا إلى أن ذلك مظنة اختلاف الأسواق غالبا ، وقال الطحاوي من الحنفية : أقله ثلاثة أيام اعتبارا بمدة الحيار ، وعن بعض الحنفية لو شرط نصف يوم جاز ، وعن محمد شهر ، قال صاحب الاختيار : وهو الأصح ، والثىء في هذه الرواية شامل للحيوان فيصح السلم فيه خلافا للحنفية ، لنا أنه ثبت في الذمة قرضا في حديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرا ، وفيس عليه السلم وعلى البكر غيره من سائر الحيوانات ، وحديث النهى عن السلف في الحيوانات قال ابن السمعاني : غير ثابت وإن أخرجه الحاكم .

١٠٠٨ - (عن) عبد الله (بن أبي أوفى رضى الله تعالى عنهما) أنه قال لمن سأله من جواز السلم إلى من ليس عنده المسلم فيه في تلك الحالة (قال: إنما كنا نسلف) بضم النون وسكون السين من الإسلاف (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى في زمنه وأيام حياته (و) على عهد (أبي بكر وعمر) الخلفيتين بعده (في الخنظلة والشعير والزبيب والتمر) بالثناة وسكون الميم ، وذكر أربعة أشياء من المسكيلات ، ويقاس عليها سائرهما بما يدخل تحت الكيل .

(وفي رواية عنه كنا نسلف نبيط) أى إلى نبيط (أهل الشام) بفتح النون وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية آخره طاء مهملة بوزن جميل ، ويقال نبط كفرس . ويجمع على أنباط ، وهم الزراعون ، وقيل : هم قوم ينزلون البطائح بين العراقين ، سموا بذلك لاهتدائهم إلى استنباط أى استخراج المياه من الينابيع لكثرة

فِي الْمَنْعَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزُّبَيْبِ فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلِ مَعْلُومٍ ، فَقِيلَ لَهُ :
إِلَى مَنْ كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُ ، قَالَ : مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ .

معاليهم الفلاحة ، وقيل : هم نصارى الشام الذين عمروها فالنيط الزراع (في المنطة والشعير) مما يكال (والزيت) مما يوزن ، وهذا بدل قوله في السابقة الزبيب ويناس عليه الشيرج والسمن ونحوهما (في كيل معلوم) أى ووزن معلوم فبما يكال أو يوزن ، ويلحق بهما الدرع والمد للجامع بينهما ، وهو عدم الجهالة بالتقدير ، وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره ، وإنما لم يذكر في الحديث لأنهم كانوا يعلمون به ، وإنما تعرض لذكره لا يعلمونه (إلى أجل معلوم) ظاهره اشتراط الأجل فيرد على الشافعية ، وأجابوا بحمل ذلك على العلم بالأجل فقط فالتقدير عندهم من أسلم إلى أجل فليسلم إلى أجل معلوم لا مجهول كالحصاد وقدم العاج ، وأما السلم لا إلى أجل فجوازه بالطريق الأولى كما تقدم (فقيل له) أى لابن أبي أوفى : هل كان السلم (إلى من كان أصله) وهو الزرع والشجر (عنده ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك) أى هل عندهم زرع يتحصل منه السلم فيه أم لا لأن مدار صحة السلم على قدرة المسلم إليه على السلم فيه عند الحصول ولو بطريق الشراء مثلاً .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الشُّفَعَةِ

١٠٠٩ - عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« أَنَّهُ جَاءَ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فَقَالَ لَهُ : ابْتَغِ مِنِّي بَيْتِي فِي دَارِكَ ،
فَقَالَ سَعْدٌ : وَاللَّهِ لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ مُنْجِمَةٍ أَوْ مُقَطَّعَةٍ ، فَقَالَ
أَبُو رَافِعٍ : لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهِمَا خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الشُّفَعَةِ

وَفِي نَسْخَةِ تَقْدِيمِ الْكِتَابِ عَلَى الْبَسْمَلَةِ .

والشفعة - بضم للعمدة وسكون الفاء ، وحكى ضمها - في اللغة : الضم ،
من شفع الشيء ضمعته ، سمى المعنى الآتي بذلك لما فيه من ضم نصيب إلى آخر .
وفي الشرع : حق تملك فهرى يثبت للشريك القديم على الحادث فيها ملك بعض .
واتفق على مشروعيتها ، خلافا لما نقل عن أبي بكر الأعمش من إنكارها .

١٠٠٩ - (عن أبي رافع) أسلم القبطي (مولى النبي صلى الله عليه وسلم) وكان
للباس فوجه له عليه الصلاة والسلام ، فلما بشر النبي صلى الله عليه وسلم بإسلام
العباس أعتقه (رضى الله تعالى عنه أنه جاء إلى سعد بن أبي وقاص فقال له : ابتع)
أى اشتري (مني بيتي) ثنية بيت الكائنين (في دارك ، فقال سعد) لأبي رافع (والله
لا أزيدك) في ثمنهما (على أربعة آلاف منجمة أو) قال (مقطعة) وهما بمعنى ، أى
مؤجلة ، والشك من الراوى ، وفي رواية أربعمائة مثقال (فقال أبو رافع : لقد أعطيت
يهما) أى فيهما (خمسمائة دينار) بضم همزة أعطيت على صيغة المجحول (ولولا أنى
سمعت رسول الله) وفي نسخة النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول (الجار أحق بسقبه)
بفتح السين المهملة والقاف وبعدها موحدة ، ويجوز إبدال السين المهملة صادًا -

مَا أُعْطِيتُكُمْ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ وَأَنَا أُعْطِيَ بِهَا خَمْسِمِائَةَ دِينَكَارٍ ، فَأَعْطَاهَا لِإِيَّاهُ .

١٠١٠ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي جَارَيْنِ
فَأَيُّهُمَا أَهْدِي ؟ قَالَ : « أَقْرَبُهُمَا مِنْكَ يَا بَابَا » .

القرب والقرب ولللاصقة ، أى أحق بقارب جاره بسبب قربه وملاصقته له (ما أعطيتك)
وفى نسخة ما أعطيتكما أى البقعة الجامعة لليتين (بأربعة آلاف وأنا) أى والعال
أنى ، وفى نسخة وإنما (أعطى) بضم المهملة وفتح الطاء مبنيًا للمفعول (خمسمائة فأعطاه
ليهاها) وقد احتج بهذا من يرى الشفعة بالجوار ، وأوله غيره على أن للراد أن الجار
أحق بسبقه إذا كان شريكاً ، واسم الجار قد يقع على الشريك لأنه قد يجاور شريكه
ويسكنه فى الدار المشتركة بينهما كالمرأة تسمى جارة لهذا المعنى ، ويحتمل أنه أراد
أحق بالبر والمعنونة وما فى معناها ، فحصل الجمع بين هذا الحديث وحديث جابر للتقدم
للصريح باختصاص الشفعة بالشريك حيث قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشفعة فى كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » هذا إن
قلنا إن أبا رافع كان شريك سعد فى البيتين ، مع أن ظاهر الحديث أنه كان يملك
بيتين من جملة دار سعد ، لاشقفاً شائعاً من منزله فيسكون جاراً لاشريكاً ، فالتعارض
حاصل ، وأجاب الخطابى بأن حديث أبى رافع مضطرب الإسناد ، والأحاديث التى جادت
فى أن لاشفعة إلا للشريك أساسينها جيد ، وليس فى شئ منها اضطراب ، تقدمت عليه .

١٠١٠ - (عن عائشة رضى الله تعالى عنها) أنها (قالت : يا رسول الله إن لى
جارين فإلى أيهما أهدى) بضم المهملة (قال) عليه الصلاة والسلام (أقربهما منك
بابا) بالجر على حذف إلى وإبقاء عملها ، وفى نسخة إثباتها ، ويجوز الرفع وهو
الأكثر ، وليس فى الحديث ما يدل على ثبوت شفعة الجوار ، لأن عائشة رضى الله
تعالى عنها إنما سألت عن تيدأ به من جيرانها بالهدية فأخبرها بأن من قرب أولى لأنه
ينظر إلى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها ، فإذا رأى ذلك أحب أن يشاركه فيه ،
ولأنه أسرع لإجابة لجاره عند النوائب العارضة له فى أوقات الشفعة ، فكان أحق
بالبداية به من غيره .

كِتَابُ الْإِجَارَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠١١ - عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ ، فَقُلْتُ : مَا عَلِمْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ ،

باب في الإجارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وفي نسخة بسم الله الرحمن الرحيم في الإجازات بالجمع ، وفي أخرى كتاب الإجارة .

وهي بكسر الهمزة على المشهور وحكى ضمنها وفتحها لغة : اسم للأجرة .
 وشرا : عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة ، بموضع معلوم .
 تفرج بمنفعة الدين ، وبمقصودة التافهة كتفاحة للشتم ، وبمعلومة القراض والجمالة على عمل مجهول ، وبقابلة للبذل والإباحة منفعة البضع ، وبموضع هبة للمنافع والوصبة بها والشركة والإعارة ، وبمعلوم للساقطة والجمالة على عمل معلوم بعوض مجهول كالخلع بالرزق .

١٠١١ - (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري رضى الله تعالى عنه (قال: أقبلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم) أى من اليمن (ومعى رجلان من الأشعريين) لم يسميا وقد سمى من الأشعريين الذى قدموا مع أبى موسى فى السقينة كعب بن عاصم وأبو مالك وأبو عامر وغيرهم (فقلت ما علمت أنهما يطلبان العمل) أى الولاية على خرس النخل ، وهذا حديث مختصر ، وقد ذكره البخارى فى استنباطه للرتدين بتأمله ، ولفظه «ومعى رجلان من الأشعريين أحدهما عن يميني والآخر عن يساري ورسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك ، فسكاهما يسأل ، أى العمل . فقال : يا أبا موسى أويأ عبد الله بن قيس ، قال : قلت والنبي يشك بالحق ما أطمعنى على ما فى أنفسهما وما شرت أنهما يطلبان

قَالَ : « لَنْ ، أَوْ لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ » .

١٠١١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْفَنَمَ ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ : وَأَنْتَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ كُنْتُ أُرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ » .

العمل (فقال) وفي نسخة قال (لن أولا) شك من الراوى (نستعمل) أى لأنولى كما فى بعض الروايات ، وفي بعض النسخ « لن أولى » بضم الهمزة وفتح الواو وتشديد اللام المكسورة - فعل مستقبل من الولاية ، وعليه يكون لفظ نستعمل زائدا (على عملنا من أَرَادَهُ) أى سأله ، لأن حرصه على ذلك فيه تهمة ، لأن من سأل الولاية وكل إليها ولايعان عليها ، ولما كان فى الغالب أن القى يطلب العمل إنما يطلبه لأجره طابق الحديث الترجمة .

١٠١١ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : ما بعث الله نبيا) إلى أمة ، فهو من خواص الرسل التى امتازوا بها عن الأنبياء غير الرسل (إلا رعى الفنم) وفي نسخة راعى الفنم بالالف بعد الراء وكسر العين (فقال أصحابه : وأنت) بخذف همزة الاستفهام ، أى وأنت أيضا رعيتهما (قال) عليه الصلاة والسلام (نعم كنت أُرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ) وفي رواية « لأهل مكة بالقراريط » يعنى كل شاة بقيراط ، أى جزء من الدينار أو الدرهم وهو ثلث ثمن مثقال ، وذلك جزء من أربعة وعشرين جزأ ، لكنه فى أقاليم مصر إنما يطلق على جزء معلوم من الأرض ، وفى غيرها على جزء من أربعة وعشرين من النقود وسائر الثليات والمقوقمات ، وقيل : قراريط اسم موضع بمكة ، وأيده بعضهم بأن العرب لم تكن تعرف القراريط ، ولذا قال عليه الصلاة والسلام « تفتحنون أرضا تذكر فيها القراريط » قال ابن حجر : لكن الأرجح الأول ، لأن مكة لا يعرف بها مكان يقال له القراريط ، هـ . وقد يقال : لا يلزم من عدم معرفة القيراط بالعنيين للذكورين أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف ذلك ، والحكمة فى إلهامهم صلوات الله وسلامه عليهم رعى الفنم قبل النبوة حصول القرن لهم برعيها على ما يكلفونه من القيام بأمر (٣٥ - فتح البدي ٢) .

١٠١٢ — عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَفْعَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ فَعَمِلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ ، فَقَالُوا : لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا ، وَمَا عَمَلْنَا بِاطِلٍ ، فَقَالَ لَهُمْ : لَا تَفْعَلُوا أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ وَخُذُوا أَجْرَكُمْ »

أعظم ، لأنهم إذا صبروا على مشقة الرعي ودفَعُوا عنها السباع الضارية والأيدي الخاطفة وعلموا اختلاف طباعها وتفاوت تمييزها وعرفوا ضعفها واحتياجها إلى الثقل من مرعى إلى مرعى ومن مراح إلى مراح فرفقوا بضعيفها وأحسنوا تعيدها كان ذلك توطئة لمعرفة سياسة أعظم ، ففي غنطلة الغنم زيادة الحلم والشفقة ، وخست بذلك لأنها أضعف من غيرها ، وفي ذكره صلى الله عليه وسلم لذلك بعد أن علم أنه أشرف خلق الله ما يدل على عظم تواضعه ، والتصريح بمن الله عليه .

١٠١٢ — (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : مثل المسلمين) مع نبيهم (واليهود والنصارى) مع أنبيائهم ، بالخفض عطفًا على المسلمين ، أى ومثل اليهود (كمثل رجل استأجر قوماً هم اليهود ، وهو من باب القلب أى كمثل قوم استأجرهم رجل ، أو هو من باب تشبيه للركب بالركب لا تشبيه للفرد بالفرد فلا اعتبار إلا بالجموعين ، إذ التقدير : مثل النبي معهم كمثل رجل مع آخر (يعملون له عملاً إلى الليل على أجر معلوم) أى على قيراطين (فعملوا له إلى نصف النهار ، فقالوا : لا حاجة لنا إلى أجرِكَ الذي شرطت لنا) إشارة إلى أنهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم ، وهذا من باب إطلاق القول وإرادة لازمه وهو ترك العمل المبر به عن ترك الإيمان (وما عملنا باطل) إشارة إلى إحباط عملهم بكفرهم بعيسى ، إذ لا ينفعهم الإيمان بموسى وحده بعد بئس عيسى (فقال لهم : لا تفعلوا) إبطال العمل وترك الأجر للشروط (اكملوا بقية عملكم وخذوا أجركم)

كاملًا ، فأبوا وتركوا ، واستأجر آخرين ببدلهم ، فقال : أكلوا بقية يومكم
يَوْمِكُمْ هَذَا وَلَكُمْ الَّذِي شَرَطْتُ لَهُمْ مِنَ الْأَجْرِ ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ
حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالُوا : لَكَ مَا عَمَلْنَا بَاطِلٌ وَلَكَ الْأَجْرُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا
فِيهِ ، فَقَالَ لَهُمْ : أْكُلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ فَإِنَّمَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ ،
فَأَبَوْا ،

كاملاً ، فأبوا وتركوا ، واستأجر آخرين (بناء مصححة فراء مكسورة ، وهم النصارى
(بدمهم ، فقال لهم : أكلوا بقية يومكم هذا ولكم الذي شرطته لهم) أى اليهود (من
الأجر) وهما القبراطان (فعملوا حتى إذا كان حين صلاة العصر) نصب حين على أنه
خبر كان الناقصة ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على انتهاء عملهم للظهور من السياق ،
وبالرفع على أنه فاعل كان التامة (قالوا : لك ما عملنا باطل) يحتمل أن يكون فيه
الثبات أى له ، وما عملنا باطل مبتدأ وخبر ، ويحتمل أن يكون الجار والمجرور خبراً
مقدماً أى الذى عملناه لك وقوله باطل خبر محذوف ، أى فهو باطل (ولك الأجر
الذى جعلت لنا فيه) فكفروا وتولوا وحبط عملهم كاليهود (فقال لهم أكلوا بقية
عملكم فإنما بقى من النهار شيء يسير) بالنسبة لما مضى منه ، والمراد ما بقى من الدنيا
(فأبوا) أن يعملوا وتركوا أجرهم ، وفي حديث ابن عمر « أنه استأجر اليهود
من أول النهار إلى نصفه ، والنصارى منه إلى العصر » فيين الحديثين مغايرة ، وأجيب
بأن ذلك بالنسبة لمن عجز عن الإيمان بالموت قبل ظهور دين آخر ، وهذا بالنسبة لمن
أدرك دين الإسلام ولم يؤمن به ، والظاهر أنهما قضيتان ، وقد قال ابن رشد ما حاصله
أن حديث ابن عمر سيق مثلاً لأهل الأعداء لقوله فعجزوا فأشار إلى من عجز عن
استيفاء العمل من غير أن يكون له صنيع فى ذلك أن الأجر يحصل له تماماً بفضل الله ،
وحديث أبى موسى سيق مثلاً لمن أخر بغير عذر ، وإلى ذلك الإشارة بقوله عنهم : لا حاجة
لنا إلى أجرنا ، ففيه إشارة إلى أن من أجر عاملاً فترك عمله عمداً لا يحصل له ما يحصل
لأهل الأعداء ، اهـ . وفي رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه المناضبة فى باب من
أدرك ركعة من العصر ما يوافق رواية أبى موسى ومجى « فعملوا حتى إذا انقصف
النهار عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً » وقال فى أهل الإنجيل « فعملوا إلى صلاة العصر
ثم عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً » فهذا يدل على أن مبلغ الأجرة لليهود لعمل النهار

فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا أَنْ يَعْمَلُوا لَهُ يَوْمِيَّةً يَوْمَهُمْ ، فَعَمِلُوا يَوْمِيَّةً يَوْمَهُمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، فَاسْتَكْمَلُوا أَجَرَ الْفَرِيقَيْنِ كَلِيمًا ، فَذَلِكَ مَثَلُهُمْ وَمَثَلُ مَا قَبِلُوا مِنْ هَذَا النُّورِ .

١٠١٣ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « انْطَلَقَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ

كله قيراطان ، وأجر النصراني للنصف الباقي قيراطان ، فلما عجزوا عن العمل قبل تمامه لم يصيبوا إلا قدر عملهم وهو قيراط (فاستأجر) بالفاء (قوما) وهم المسلمون (أن يعملوا له بقية يومهم فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا أجر الفريقين) اليهود والنصارى (كلاهما) هكذا في بعض النسخ وهو على لغة من يلزم التثنية الألف في الأحوال الثلاثة ، وفي أكثر النسخ « كليهما » وإنما استكملوا ذلك لإيمانهم بالأنبياء الثلاثة محمد وموسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهم (فذلك مثلهم) أى مثل المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا النور) الحمدي الذي اهتموا به يوم القيامة وللإسماعيلي « فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ، ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم الله به » واستدل به على أن بقاء هذه الأمة يزيد على الألف لأنه يقتضى أن مدة اليهود نظير مدتي النصراني والمسلمين ، وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود إلى البعثة الحمدية كانت أكثر من ألفي سنة ، ومدة النصراني من ذلك ستائة ، وقيل أقل ، فتكون مدة المسلمين أكثر من ألف سنة قطعا قاله في الفتح ، وقال في جامع الأصول : وبين وفاته يحيى موسى عليه الصلاة والسلام وبين الهجرة ألفا سنة وثلاثمائة سنة وسبع وأربعون ، وعند اليهود ألفا سنة وثمانمائة واثنان وتسعون سنة ، ثم قال ما حاصله : وهذه التواريخ التي ذكرناها فيها من الاختلاف ما لا يكاد ينضبط ، ولم يقدّر على الصحيح منها برهان من نقل يعتمد عليه ، فذكرنا ما هو أقرب وأكثر تداولاً بين أهل السير والتواريخ ، والعهد على القائلين اهـ .

١٠١٣ — (عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : انطلق ثلاثة رهط) قال الجوهري : والرهط ما دون

مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ. حَتَّىٰ آوُوا الْمَبِيتَ إِلَىٰ غَارٍ فَدَخَلُوهُ ، فَانْحَدَرَتِ صَخْرَةٌ
 مِنَ الْجَبَلِ فَسَدَّتْ عَلَيْهِمُ النَّارَ ، فَقَالُوا : إِنَّهُ لَا يُنْجِيكُمْ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ
 إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللَّهَ بِصَالِحِ أَعْمَالِكُمْ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ : اللَّهُمَّ كَانَ لِي
 أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ ، وَكُنْتُ لَا أَغْبِقُ قَبْلَهُمَا أَهْلًا وَلَا مَالًا ، فَنَأَى
 بِي فِي طَلَبِ شَيْءٍ يَوْمًا فَلَمْ أَرْحَ عَلَيْهِمَا حَتَّىٰ نَامَا ، فَصَلَّيْتُ لَهُمَا غَبُوقَهُمَا
 فَوَجَدْتُهُمَا نَائِمَيْنِ ، فَفَكَّرْتُ أَنْ أَغْبِقَ قَبْلَهُمَا أَهْلًا

العشرة من الرجال ، ولا يكون فيهم امرأة ، قال تعالى « وكان في المدينة تسعة رهط »
 جمع ، وليس له واحد من لفظه مثل ذوو ، اه . وقال في القاموس : الرهط بالسكون
 ومحرك قوم الرجل وقيلته ، وهو من ثلاثة إلى سبعة أو إلى عشرة أو ما دون العشرة
 وما فيهم امرأة ، ولا واحد له من لفظه ، اه (من كان قبلكم) يعنى من بنى إسرائيل ،
 كما في بعض الروايات ، ولم يعرف اسمهم (حق آووا البيت) بقصر الحمزة ، والبيت
 موضع اليتومة ، وفي رواية « بينا ثلاثة يمشون أخذهم للطير فأووا (إلى غار) كهف
 في جبل (فدخلوه ، فانحدرت) هبطت (صخرة من الجبل فسدت عليهم النار ، فقالوا :
 إنه لا ينجيكم) بضم الياء من الإنجاء ، أى لا يخلصكم (من هذه الصخرة إلا أن تدعوا
 الله بصالح أعمالكم) يسكون واو تدعوا ، وأصله تدعون فسقطت النون بدخول أن
 (قال) وفي نسخة فقال (رجل منهم : اللهم كان لى) وفي رواية « إنه كان لى »
 (أبران شيخان كبيران) هو من باب التخليب لأن للراد الأب والأم (وكننت لا أغبِق
 قبلهما) بفتح الحمزة وإسكان العين للمجعة وكسر للوحدة آخره قاف من الثلاثى ،
 وضبطه بعضهم بضم الحمزة من الرباعى ، وخطؤه ، والقبوق : شرب العشى ، أى ما
 كنت أقدم عليهما في شرب نصيبهما من اللبن (أهلا) أقارب (ولا مالا) رقيقا
 (فَنَأَى) كسَى وضبطه بعضهم بمد بعد الفون بوزن جاء أى بعد (بى) أى حصل لى
 تناء وبعد عن مياد قدوى ، أى تأخرت في طلب شيء يوما (فلم أرح) بضم الحمزة
 وكسر الراء : أى لم أراجع (عليهما) أى على أبوى (حق ناما ، فخلت) بالباء ، وفي
 نسخة فخلت بالميم (لها غبوقهما) أى اللبث الذى يشرطه وقت العشى (فوجدتهما
 نائمين ، ففكرت) بالفاء ، وفي نسخة « وكهرت » بالواو (أن أغبِق قبلهما أهلا ،

أَوْ مَالًا ، فَلَبِثْتُ وَالْقَدَحُ عَلَى يَدَيَّ أَنْتَظِرُ اسْتِغْنَاءَهُمَا حَتَّى بَرَقَ
 الْفَجْرُ فَأَسْتَقِظْتُ فَشَرِبًا غَيَوقَهُمَا ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ
 وَجْهِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ ، فَأَنْفَرَجَتْ شَيْئًا
 لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ
 كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ كَانَتْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ ، فَأَرَدْتُهَا عَنْ نَفْسِي ،
 فَأَمْتَمْتُ مِنِّي حَتَّى أَلَمْتُ بِهَا سَنَةً مِنَ السَّنِينَ فَجَاءَتْني ، فَأَعْطَيْتُهَا عِشْرِينَ
 وَمِائَةً دِينَارٍ عَلَى أَنْ تُحَلِّيَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِي ففعلتُ حَتَّى إِذَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا
 قَالَتْ : لَا أَحِلُّ لَكَ أَنْ تَقْضِيَ الْخَاطِمَ إِلَّا بِحَقِّهِ ،

أو مالا ، فلبثت والقدرح (على يدي) بتشديد آخره على الثانية
 (أنتظر استغنيتهما) من نومهما (حتى برق الفجر) بفتح الراء - أى ظهر ضياؤه
 (فاستيقظا فشربا غيوقهما ، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج) بفاءين
 مفتوحتين فراء مكسورة مشددة (عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة ، فانفرجت شيئا)
 قليلا بحيث لا يستطيعون الخروج منها (قال النبي صلى الله عليه وسلم : وقال الآخر :
 اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس إلي ، فأردتها عن نفسها) أى بسبب نفسها ،
 أو من جهتها ، وفي نسخة « على نفسها » أى مستلمة عليها ، وهو كناية عن طلب
 الجماع (فامتمت مني ، حتى أملت) بتشديد الليم ، وفي نسخة أملت ، أى زلت
 بها (سنة من السنين) للمقابلة فأجوعتها (فجاءتني فأعطيتها عشرين ومائة دينار) .
 وفي رواية في كتاب البيوع « فطلبت منها فأبى حتى أتيتها بمائة دينار » ووجه
 الجمع أن التخصيص بعد لا ينافي الزيادة ، أو المائة كانت بالجماسم والعشرين كانت
 تبرعا منه كرامة لها ، (على أن تحلي بيني وبين نفسي ، ففعلت) ذلك (حتى إذا
 قدرت عليها) وفي الرواية السابقة « فلما تعدت بين رجلها » (قالت : لا أحل لك)
 بفتح الهمزة من الحل ضد الحرمة وضمتها من الإحلال (أن تقضي الخاتم إلا بحقه)
 أى لا يحل لك إزالة البسكرة إلا بالحلال ، وهو النكاح الشرعى للسوغل للوطء

فَقَرَّجْتُ مِنَ الْوُفُوعِ عَلَيْهَا ، فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهَا وَهِيَ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ،
وَتَرَكْتُ الذَّهَبَ الَّذِي أُعْطِيتُهَا ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ قَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ
وَجْهِكَ فَأَفْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ ، فَأَقَرَّجَتِ الصَّخْرَةُ غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ
الْخُرُوجَ مِنْهَا ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَقَالَ الثَّالثُ : اللَّهُمَّ إِنِّي
اسْتَأْجَرْتُ أَجْرَاءَ فَأَعْطَيْتُهُمْ أَجْرَهُمْ غَيْرَ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَرَكَ الَّذِي لَهُ وَذَهَبَ ،
فَقَدَّرْتُ أَجْرَهُ حَتَّى كَثُرَتِ الْأَمْوَالُ ، فَجَاءَنِي بَعْدَ حِينٍ قَعْلٌ : يَا عَبْدَ اللَّهِ
أَدِّ إِلَيَّ أَجْرِي ،

(ففترجت أي تجنبت واحترزت من الإثم الناشئ (من الوقوع عليها) بنهر حق
(فانصرفت عنها وهي أحب الناس إلى ، وتركت الذهب الذي) وفي نسخة التي
والذهب يذكر ويؤنث (أعطيتها) وفي حديث النعمان بن بشير عند الطبراني أنها
ترددت إليه ثلاث مرات تطلب منه شيئا من معروفه ويأبى عليها إلا أن تمكنه من
نفسها ، فأجابت في الثالثة بعد أن استأذنت زوجها فأذن لها ، وقال : أغني عيالك ،
قال ففرجت ففناشدني بالله فأبيت عليها فأسلت إلى نفسها ، فلما كشفتها ارتعدت من
تحق ، فقالت : مالك ؟ قالت : أخاف الله رب العالمين ، قعلت : خفتي في الشدة ولم أخفه
في الرخاء ، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج) بهمة وصل وضم الراء ،
وجوز بعضهم قطع الهمة وكسر الراء ، أي اكشف (عنا ما نحن فيه) من هذه
الصخرة (فانفجرت) الصخرة (غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها ، قال النبي صلى
الله عليه وسلم : وقال الثالث : اللهم إني استأجرت أجراء) بضم الهمة وفتح الجيم
جمع أجير ، وفي نسخة إسقاط إني (فأعطيتهم أجورهم) بفتح الهمة وسكون الجيم
(غير رجل واحد منهم ترك أجره الذي له) وكان فرق أرز ، وفي رواية ذرة ،
والفرق بفتح الفاء والراء وقد تسكن بعدها قاف ميكال بللدينة يسع ثلاثة آسع أو ستة
عشر رطلا ، وقيل : كان الفرق أجرة لجميع الأجراء (وذهب) فتمرت (أي كثرت
(أجره حتى كثرت منه الأموال) وفي رواية البيوع « فلم أزل أزرعه حتى جمعت منه
بقرا وراعيها » (فجاءني بعد حين فقال : يا عبد الله أدلي أجرى) وفي نسخة إثبات إم

قُلْتُ لَهُ: كُلُّ مَا تَرَى مِنْ أَجْرِكَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْفَنَمِ وَالرَّقِيقِ ،
فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَسْتَهْزِئْ بِي ، قُلْتُ : إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ ،
فَأَخَذَهُ كُلَّهُ فَاسْتَأْفَهُ ، فَلَمْ يَتْرُكْ مِنْهُ شَيْئًا ، اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتُ قُلْتُ
ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ ، فَأَفْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ ، فَأَنفَجَتِ الصَّخْرَةُ
فَخَرَجُوا يَمْشُونَ .

١٠١٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي

بعد الدان ، والصواب حذفها (قُلْتُ لَهُ : كُلُّ مَا تَرَى) برفع كل والخبر قوله (من)
أجرك (وفي نسخة من أجلك باللام بدل الراء (من الإبل والبقر والغنم والرقيق ،
فقال : يا عبد الله لا تستهزئ بي) بسكون الهزة مجزوم بلا الناهية (قُلْتُ) له (إن)
لا استهزئ بك ، فأخذه كله فاستأفه فلم يترك منه شيئاً ، اللهم إن كنت) بحذف
الفاء ، وفي نسخة إبتائها (فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا) بالوصل وضم الراء
(ما نحن فيه) من هذه الصخرة (فانفجرت الصخرة ، فخرجوا) من الفاء (يمشون)
قيل : إن هذا الفاء هو الرقيم المذكور في قوله تعالى « أم حسبت أن أصحاب الكهف
والرقيم » وليس في الحديث دلالة على جواز العمل في مال الأجير بنهر إذنه ، لأن
الفرق المذكور لم يملكه الأجير لأنه لم يستأجره بفرق معين ، بل بفرق في الدمة فلما
عرض عليه أن يقبضه امتنع فلم يدخل في ملكه ، ولم يتعين له ، وإما حقه في دمة
المستأجر ، وجميع ما نتج إما نتج على ملك المستأجر ، وعاية ذلك أنه أحسن القضاء
فأعطاه حقه وزيادات كثيرة ، لأنه كان يلزمه قدر العمل خاصة ، فالزائد على ذلك
مربع منه ، فلذا جعله وسيلة إلى ربه ،

١٠١٤ - (عن أبي سعيد) سعد بن مالك الحدرى (رضى الله تعالى عنه) أنه
(قال : انطلق نفر) هو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال ، لكن عند ابن ماجه
أنهم كانوا ثلاثين ، وكذا عند الترمذى ، ولم يسم أحد منهم ، وفي رواية عند الإمام أحمد
بعثنا رسول صلى الله عليه وسلم ثلاثين رجلاً (من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في

سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ، فَاسْتَضَافُوهُمْ ،
 قَالُوا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ ، فَلَدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ ، فَسَمَوْا لَهُ بِكَلِّ شَيْءٍ
 لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرُّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا
 لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَنَّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ ، فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا : يَا أَيُّهَا الرُّهْطُ إِنْ
 سَيِّدُنَا لَدِغَ وَشَفِينَا لَهُ بِكَلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ
 شَيْءٍ ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : نَعَمْ ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُرْقِي ، وَلَكِنَّ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ
 فَلَمْ تُضَيِّقُونَا ، فَا أَنَا بِرَأْيِ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُفْلًا ،

سفرة سافروها) أى فى سرية أمر عليها أبو سعيد الخدرى كما عند الدارقطى ، ولم
 يبينها أحد من أهل المغازى فيها وقف عليه الحافظ ابن حجر (حق نزولوا) أى لإلا كما
 عند الترمذى (على حى من أحياء العرب) قال فى التفتح ولم أوف على تعيين الحى
 الذين نزولوا بهم ، أى من أى القبائل هم (فاستضافوهم) أى طلبوا منهم الضيافة (قأبوا
 أن يضيقوهم) بفتح الضاد المعجمة وتشديد التنسية ، ويروى بكسر الضاد والتخفيف
 (فلدغ) بضم اللام وكسر الدال المهملة ، لا بالمضمة خلافاً للزركشى ، وبالعين
 المعجمة مبلياً للمفعول أى لسع (سيد ذلك الحى) أى يقرب كما فى الترمذى ، ولم
 يسم سيد ذلك الحى (فسموا له بكل شىء) مما جرت العادة أن يتداولوا به من لدغة
 العقرب ، وفى نسخة فشفوا بفتح الشين المعجمة والفاء وسكون الواو - أى طلبوا له
 الشفاء ، أى عالجوه بما يشفيه ، وقد زعم السفاقي أنه تصحيف (لا ينفعه شىء ،
 فقال بعضهم) لبعض (لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزولوا) عندهم (لعله) بالضمير ،
 وفى نسخة بإسقاطه (أن يكون عند بعضهم شىء) بدوايه (فأتوهم فقالوا : يا أيها
 الرهط إن سيدنا لدغ وشفينا) وفى نسخة وشفينا (له بكل شىء لا ينفعه) وفى رواية
 أن الذى جاءهم جارية منهم فيحمل على أنه كان معها غيرها (فهل عند أحدكم من شىء)
 زاد أبو داود «ينفع صاحبنا» (فقال بعضهم) هو أبو سعيد الخدرى كما فى بعض
 روايات مسلم (نعم والله إنى لأرقى) بفتح المهملة وكسر القاف (ولكن) بالتخفيف
 (والله لقد استضفناكم فلم تضيقونا ، فأنا براى لكم حتى تجعلوا لنا جفلاً) بضم الجيم

فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطْعِ مِنَ النِّعَمِ فَاَنْطَلَقَ يَتَقَلَّ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ) ، فَكَأَنَّمَا نَشِطَ مِنْ عِقَالٍ ، فَاَنْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ ، قَالَ :
 فَأَوْفَوْهُمْ جَمْلَهُمُ الَّذِي صَالِحُوهُمْ عَلَيْهِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اقْسِمُوا ، فَقَالَ الَّذِي
 رَقَى : لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَذَكَّرَ لَهُ الَّذِي كَانَ
 فَتَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا

وسكون العين - ما يعطى على العمل (صالحوهم) أى واقفوم (على قطع من النعم)
 وفي رواية للسائى ثلاثون شاة لكل واحد شاة ، والقطيع : الشيء للقطع من غنم
 أو غيرها ، والغالب استعماله فيما بين المشرة والأربسين (فانطلق) الراقى إلى المدوخ
 وجعل (يتقل عليه) بفتح اللثاة التعتية وسكون القوية وكسر الفاء وتضم - ينفع
 نفعها معه أدنى بزاق ، قال العارف بالله عبد الله بن أبي حمزة في هجة النفوس : محل
 التدل في الرقية بعد القراءة ليسصل بركة القراءة في الجوارح التي يمر عليها الريق
 بتقله (ويقرأ الحمد لله رب العالمين) أى الفاتحة إلى آخرها سبع مرات ، وفي رواية
 ثلاث مرات ، والحكم للزائد (فكأنما نشط) بضم النون وكسر الشين للجمعة من
 الثلاثي المجرد أى حل (من عقال) بكسر العين للهمة بعدها قاف - جبل يشد به
 ذراع البهيمة ، لكن للشهور أن يقال في الحل أنشط بهمة ، وفي المقد نشط يقال
 نشطت العقدة إذا عقدتها وأنشطتها إذا حللتها ، وروى كأنما أنشط بالهمزة وهي موافقة
 للشهور (فانطلق) المدوخ حال كونه (يمشي وما به قلبه) بالتحريك أى علة ، سميت
 بذلك لأن الذي تصبیه يتقلب من جنب إلى جنب ليعلم موضع الداء منه ، وقيل : داء
 مأخوذ من القلاب يأخذ البعير فيشتكي منه قلبه فيموت من يومه (قال) أى الراوى
 (فأوفوم جعلهم الذي صالحوهم عليه) وهو الثلاثون شاة (فقال بعضهم : اقسموا ،
 فقال الذى رقى) يفتح الراء والقاف : (لا تفعلوا) ما ذكرتم من القسمه (حتى نأتى
 النبي صلى الله عليه وسلم فتذكر له) بنصب تذكر عطفًا على نأتى المنصوب بأن مضرة
 بعد حتى (الذى كان) من أمر هذا (فتنتظر) بالنصب عطفًا على المنصوب (ما يأمرنا)
 فتنبه .

فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا لَهُ فَقَالَ : وَمَا يُدْرِيكَ
أَنَّهَا رُقِيَّةٌ ؟ ثُمَّ قَالَ : قَدْ أَصْبَقْتُمْ ، افْسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا ،
فَصَحَّحَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

١٠١٥ — عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ .

وفي رواية « فلما قبضنا النعم عرض في أقمنا منها شك » (قدموا على رسول الله
صلى الله عليه وسلم) المدينة (فذكروا له) القصة (فقال) عليه الصلاة والسلام
لأراق (وما يدريك أنها) أى الفاحمة (رقية) بضم الراء وإسكان القاف قال
الداودي : معناه وما أدراك ، قال : ولعله المحفوظ لأن ابن عينة قال إذا قال
« وما يدريك » فلم يدره ، وما قيل فيه « وما أدراك » فقد علمه ، وأجاب ابن
التيين بأن ابن عينة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن ، ولا فرق بينهما في اللغة ، وعند
الدارقطني « وما علمك أنها رقية قال حق ألقى في روعي » انتهى ، ومقتضاه أنه استفهام ،
والظاهر أن المراد به التقرير ، أى ادر واعلم أنها رقية (ثم قال) عليه الصلاة والسلام
(قد أصبتم) فى الرقية ، أو فى توقفكم عن التصرف فى الجعل حتى استأذنتموني ،
أو أعم من ذلك (اقمسوا) الجعل بينكم (واضربوا) اجعلوا (لى معكم) منه
(سهمًا) أى نصيبًا ، والأمر بالقسمه من باب مكالم الأخلق وإلا فالجميع للراقى ،
وإنما قال « اضربوا » تطييبًا لقلوبهم ومبالغة فى أنه حلال لا شبهة فيه (فضحك
النبي) وفى نسخة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وفيه دليل على جواز أخذ الأجرة
على الرقية بضم الراء وسكون القاف أى التعويذة ، وفى حديث ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم « أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » وبهذا تمسك الجمهور فى
جواز الأجرة على تعليم القرآن ، ومتع ذلك أبو حنيفة فى التعليم ، لأنه عبادة والأجر
فيها على الله تعالى ، وأجازه فى الراقى لهذا الخبر :

١٠١٥ — (عن ابن عمر) عبد الله (رضى الله عنهما) أنه (قال : نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل) بسكون السين ، وهو ضرابه ، وقيل : ماؤه ،

وعليهما فيقدر مضاف ، أى بدل عصب الفعل ، وقيل : هو أجرة ضرابه ، فلا يحتاج إلى ذلك المقدّر ، نعم لابد من تقدير مضاف آخر أى بذلك ذلك وأخذه ، وفي رواية الشافعى « نهى عن ثمن عصب الفعل » .

والحاصل أن بذلك المسال عوضاً عن الضراب إن كان يباع فباطل قطعاً ، لأن ماء الفعل غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه ، وكذا إن كان إجارة على الأصح ويجوز أن يعطى صاحب الأنتى صاحب الفعل شيئاً على سبيل الهدية لحديث فيه ، هذا مذهب الشافعية ، ومذهب للسالكية أن الحديث محمول على الإجارة المجهولة ، وهو أن يستأجر منه فله ليضرب الأنتى حق تحمل ، ولا شك في جهالة ذلك لأنها قد تحمل من أول مرة فيبين صاحب الأنتى وقد تحمل من عشرين مرة فيبين صاحب الفعل ، فإن استأجره على نزوات معلومة ومدة معلومة جاز ، ولا يرد أن الفعل قد لا ينزو فيعجز صاحبه عن تسليمه ، لأن الحكم للأغلب والغالب عليه النزوان .

كِتَابُ الْحَوَالَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعَوَالَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وفي بعض النسخ تقديم البسملة :

والعوالاة — بفتح الواو ، وقد تسكس — لغة : التحول والانتقال .

وشرعا : عقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى أخرى .

وأركانها ستة : محيل ، ومحتال ، وعمال عليه ، ودين المحتال على المحيل ، ودين للمحيل على المحتال عليه ، وصيغة .

وهي بيع دين بدين ، يجوز للعاجة ، ولهذا لم يشترط التقابض في المجلس وإن كان الدينان ربويين ، وإنما كانت يعا لأنها إبدال مال بمال ، فإن كلامن المحيل والمحتال يملك بها مالم يملكه قبلها ، وقيل : هي استيفاء للعق بأن يقدر أن المحتال استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه للمحال عليه ، وهي من العقود اللازمة ، وشرطها رضی المحيل والمحتال ، لأن للمحيل إبقاء العق من حيث شاء ، فلا يلزم بجهة ، وحق المحتال في ذمة المحيل فلا ينتقل إلا برضاه ، ومعرفة رضاهما بالصيغة ، ولا يشترط رضی المحال عليه لأنه محل الحق والتصرف كالعبد المبيع ، ولأن الحق للمحيل فله أن يستوفيه بغيره كما لو وكل غيره بالاستيفاء ، والإيجاب والقبول كما في البيع ، وأن تكون العوالاة بدين لازم فلا أحوال على من لادين عليه لم تصح العوالاة وإن رضی بها لعدم الاعتراض إذ ليس عليه شيء يجعله عوضا عن حق المحتال ، فإن تطوع بأداء دين المحيل كان قاضيا دين غيره ، وهو جائز ، ويشترط أيضاً اتفاق الدينين جلوسا وقدرًا وحولًا وتأجيلا وصحة وتسكيرًا وجوده ورداءة ، وقال المالكية : لا يشترط رضی المحال عليه على المشهور ، خلافا لابن شعبان ، وعلى المشهور فيشرط في ذلك السلامة من العداوة ، وهو قول مالك ، وحقيقتها أن تكون على أصل دين فإن لم تكن على أصل دين انقلبت حمالة ، ولو كانت بلفظ العوالاة ، واشترط السلفية رضی

١٠١٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ،

المحال عليه لتفاوت الناس في الاقتضاء فلعلم المحال عليه أعسر وأفلس فيشترط رضاه دفعا للضرر عنه ، وقال الحنابلة : لا يعتبر رضى محتمل إن كان المحال عليه مليا ولو ميتا .

١٠١٦ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مطل الديان (الغنى) أى القادر على وفاء الدين ربه بعد استحقاقه (ظلم) محرم عليه ، وخرج بالغنى العاجز عن الوفاء ، وللظل أصله المد ، تقول : مطلت المديونة أمطلها إذا مددتها لتطول ، والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر ، ولفظ الظل يشعر بتقدم الطلب ، فيؤخذ منه أن الغنى لو أخر الدفع مع عدم طلب صاحب الحق له لم يكن ظلما ، وقد حكى أصحابنا وجهين في وجوب الأداء مع القدرة من غير طلب من رب الدين ، فقال إمام الحرمين في الوكالة من النهاية وأبو المظفر السمعاني في القواطع في أصول الفقه والشيخ عز الدين بن عبد السلام في القواعد الكبرى : لا يجب الأداء إلا بعد الطلب ، وهو مفهوم تقييد النوى في التفتيس بالطلب ، والإضافة في قوله « مطل الغنى » من إضافة المصدر للمفاعل ، أى أن يعطل الغنى غريمه ، وقيل : من إضافته للمفعول ، والغنى أنه يجب وفاء الدين وإن كان مستعقه غنيا ، ولا يكون غناه سببا لتأخيره عنه ، وإذا كان كذلك في حق الغنى فهو في حق الفقير أولى ، قال الحفاظ زين الدين العراقي : وفيه تعسف وتكلف ، ولو لم يكن له مال لكنه قادر على التكسب فهل يجب عليه ذلك لوفاء الدين ؟ أطلق أكثر أصحابنا ومنهم الرافضى والنووى أنه ليس عليه ذلك ، وفصل الراوى بما حكاه ابن الصلاح في فوائد الرحلة بين أن يلزمه الدين بسبب هو به عاص فيجب عليه الاكتساب لو فاته أو غير عاص فلا ، قال الأنسوى : وهو واضح ، لأن التوبة بما فعله واجبة ، وهي متوقفة في حقوق الأديين على الرد ، اهـ . قال ابن العربي : ولو قيل بوجوب التكسب مطلقا لم بعد كالتكسب لنفقه الزوجة ، وكما أن القدرة على الكسب كالمال في منع أخذ الركة ، ثم إذا فسرنا الغنى بالقدرة على وفاء الدين تناول ما ذكر ، وإن فسرناه بالغنى بالمال فلا ، وكلامهم فيمن ماله غائب يوافق الأول ، وفي رواية المطل ظلم أى أنه من الظلم ، وأطلق ذلك

وَإِذَا أَتَيْتُمْ أَحَدَكُمْ عَلَى مِئَةٍ فَلْيَتَّبِعْ .

المبالغة في التمييز عن المطل (فلماذا أتبع أحدكم) بضم الهمزة وسكون المثناة الفوقية وكسر الموحدة مبنيًا للفعل - أى جعل تابعًا له بدينه ، وهو معنى أحيل في رواية أحمد في مسنده بلفظ « وإذا أحيل أحدكم على مئة فليتبّع » ولهذا عدى أتبع بعلی لتضمينه معنى أحيل (على مئة) بتشديد المثناة التحتية ، وروى بالهمزة من الملاءة وهي اليسار وذكر هذه الجملة بعد ما قبلها يشعر بأن الأمر بقبول الحوالة معلل بكون مطل الغنى ظلمًا ، وذلك أن معنى مطل الغنى ظلم ، والمسلم في الظاهر يجتنبه ، فمن أتبع على مئة فينبئ أن يتبعه ليرفع الظلم عنه ، أو المعنى مطل الغنى ظلم ، والظلم تزيله الأحكام ولا تفرقه ، فمن أتبع على مئة فليتبّع ولا يغثنى من المطل ، فلا بد من حذف بذكره يحصل الارتباط بين الجملتين وتكون الأولى سببًا لما تنفيذ الثانية ، ويعتبر في استحباب قبولها أيضًا كونه وفيها ، وكون ماله طيبًا ليخرج الماطل ومن في ماله شبهة (فليتبّع) بفتح التحتية وسكون الفوقية ، وروى بالتشديد لكن قال النووي : المشهور في الرواية واللفظة التخفيف ، وقال الخطابي : أكثر الحديثين يقوله بالتشديد ، والصواب التخفيف وعند ابن ماجه من حديث ابن عمر « فلماذا أحلت على مئة فاتبعه » بتشديد التاء بلا خلاف ، أى إذا أحيل بالدين الذى له على مؤسر فليحتل ندبا لا وجوبا خلافا للعناية ، وصرف الأمر عن الوجوب القياس على سائر المعاضات ، وكونه أمرا بعد حظر ، وهو بيع الكالئ بالكالئ ، فيكون للإباحة أو للتدب على الراجح في الأصول ، وقوله « ظلم » يشعر بكونه كبيرة ، والجمهور على أن فاعله يفسق ، لكن هل ثبت فسقه بمرة واحدة أم لا ؟ قال النووي : مقتضى مذهبنا التكرار ، ورده السبكي في شرح المنهاج بأن مقتضى مذهبنا عدمه ، واستدل بأن منع الحق بعد طلبه وانتفاء العذر عن أدائه كالنصب ، والنصب كبيرة والكبيرة لا يشترط فيها التكرار ، لكن لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عذره ، اهـ . والراجح عند المتأخرين من الشافعية الأول ، فلا يكون كبيرة إلا بالتكرار ثلاث مرات فأكثر ، ويدخل في الماطل كل من لزمه حق كالأزواج لزوجه والسيد لعبده والحاكم لرعيته والعكس ، واستدل به على اعتبار رضى الخليل والاحتال دون المحال عليه ، لكونه لم يذكر في الحديث ، وبه قال الجمهور كما مر .

١٠١٧ — عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَتَى بِجَنَازَةٍ ، فَقَالُوا : صَلِّ عَلَيْهَا ، فَقَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دِينَ ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : قَهْلُ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا ، فَصَلَّى عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، صَلِّ عَلَيْهَا ، قَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دِينَ ؟ قِيلَ : نَعَمْ ، قَالَ : قَهْلُ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ ، فَصَلَّى عَلَيْهَا . ثُمَّ أَتَى بِالثَّالِثَةِ فَقَالُوا : صَلِّ عَلَيْهَا ، قَالَ : هَلْ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : قَهْلُ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : قَهْلُ

١٠١٧ — (عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ) واسمه سنان اللدني شهد بيعة الرضوان (رضى الله تعالى عنه قال : كنا جلوسا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتى) بضم الهمزة مبني للمفعول (بجنازة) فقالوا : صل عليها) يارسول الله ، ولم يسم صاحب الجنازة ولا الذي قال صل عليها ، وفي حديث جابر عند الحاكم : مات رجل ففسلناه وكفناه وحفظناه ووضعناه حيث توضع الجنازة عند مقام جبريل ، ثم آذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم به (فقال : هل عليه) أى على الميت (دين) لأنه عليه الصلاة والسلام كان قبل أن تفتح عليه القبر إذا أتى بمدين لا وفاء لدينه قال لأصحابه : صلوا عليه ، ولا يصلى عليه هو ، تحذيرا عن الدين وزجرا عن اللطالة ، ثم بعد ذلك صار يصلى على كل جنازة حضرها ، ويلتزم بالدين كما سيأتى (قالوا لا) دين عليه (قال فهل ترك شيئا قالوا لا) أى لم يترك شيئا من الأموال (فصلى عليه) زاده الله شرقا لديه (ثم أتى بجنازة أخرى فقالوا : يا رسول الله صل عليها ، قال) عليه الصلاة والسلام (هل عليه دين ؟ قيل : نعم) عليه دين (قال : فهل ترك شيئا) لدينه (قالوا) ترك (ثلاثة دنانير) ولما حكم من حديث جابر دينارين ، وللطبراني من حديث أسماء بنت يزيد كانا دينارين وشرطرا ، وجمع الحافظ ابن حجر بين هذا بأن قال من قال ثلاثة جبر السكسر ، ومن قال دينارين ألفاه أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناراً ، وبقي عليه ديناران ، فمن قال ثلاثة فباعتبار الأصل ، ومن قال دينارين فباعتبار ما بقى (فصلى عليها) ولعله عليه الصلاة والسلام علم أن هذه الثلاثة دنانير تفي بدينه بقرائن الحال أو بغيرها (ثم أتى) بالجنازة (الثالثة فقالوا : صل عليها) يارسول الله (قال : هل ترك) الميت (شيئا ؟ قالوا : لا ، قال : فهل

عليه دين؟ قالوا : ثلاثة دنانير ، قال : صلوا على صاحبكم . قال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله وعلى دينه ، فصلى عليه .

١٠١٨ — عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قيل له : أبغضك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا حلف في الإسلام » .

عليه دين ؟ قالوا : نعم) عليه (ثلاثة دنانير ، قال : صلوا على صاحبكم ، قال أبو قتادة (الحارث بن ربيعي الأنصاري (صل عليه يا رسول الله وعلى دينه ، فصلى عليه) صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية ابن ماجة من حديث أبي قتادة نفسه « فقال أبو قتادة أنا أنكفله به » زاد الحاكم في حديث جابر . فقال لما عليك وفي مالك ، ولبيت منهما برى ، قال : نعم ، فصلى عليه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لقي أبا قتادة يقول : ما صنع الديناران ؟ حتى كان آخر ذلك أن قال : قضيتهما يا رسول الله ، قال : الآن بردت عليه جلده » وقد ذكر في الحديث ثلاثة أحوال ، وترك الرابع ، وهو من لادين عليه وله مال ، وحكم هذا أنه كان يلى عليه ، ولعله لم يذكره لكونه كان كثيرا ، لا لكونه لم يقع ، ولم يسم أحدا من اللواتي الثلاثة ، وهذا الضمان صحيح عند الجمهور من غير رجوع في مال الميت ، وعن مالك للضامن أن يرجع إن قال ضمنت لأرجع ، فإن لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له ، وعن أبي حنيفة إن ترك الميت وفاء جاز الضمان بقدر ما ترك ، وإن لم يترك وفاء لم يصح ، وصلاته عليه الصلاة والسلام وإن كان الدين باقيا في ذمة الميت لكون صاحب الحق عاد إلى الرجاء بعد اليأس واطمأن بأن دينه صار في مأمن خفف سخطه وقرب من الرضا .

١٠١٨ — (عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه أنه قيل له) أى قال له عاصم الأحول : (أبغضك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا حلف) بكسر الحاء الهمزة وسكون اللام آخره فاء أى لا عهد (في الإسلام) على الأشياء التي كانوا يشاهدون عليها في الجاهلية ، فقد كان الرجل يماهد الرجل فيقول : دعى دمك وثأرى ثأرك ، وحربي حربك ، وسلمى سلمك ، وتزنى وأزلك ، وتطلب بى وأطلب بك ، وتغفل عنى وأغفل عنك ، فيكون للعليف السدس من ميراث الخليف ، وكان كذلك في صدر (٣٦ — فتح البدي ٢)

فَقَالَ : قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي .

١٠١٩ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ قَدْ أُعْطِيَتْكَ هَكَذَا وَهَكَذَا » فَلَمْ يَجِبْهُ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ ، فَنَادَى : مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَّةٌ أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا ،

الإسلام لقوله تعالى « والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم » ثم نسخ بقوله تعالى « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض » (فقال) أنس له : (قد حالف) أى آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين قريش والأنصار في دارى (أى بالدين على الحق والنصرة . والأخذ على يد الظالم كما قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما « إلا النصر والنصيحة . والرفادة بكسر الراء أى للمعاونة ويوصى له ، وقد ذهب الميراث . يعنى بين المتعاقدين .

١٠١٩ - (عن جابر بن عبد الله) الأنصارى (رضى الله تعالى عنهما) أنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : لو قد جاء مال (أى لو تحقق مجيء مال (البحرين) موضع بين البصرة وعمان - بضم العين وتخفيف الميم - اسم كورة على ساحل بحر العرب ، وأما عمان بالفتح والتشديد فبلد في طرف الشام (قد أعطيتك هكذا وهكذا) مرتين ، وفي رواية زيادة ثالثة ، ويؤيده رواية فبسط يديه ثلاث مرات ، وفيه دليل على جواز اقتران الماضى الواقع جواباً للو بقد ، قال ابن هشام : وهو غريب كقول جرير :
* لو شئت قد تقع الفؤاد بشربة *

(فلم يجبه) مال البحرين حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر (الصديق رضى الله تعالى عنه رجلاً (فنادى) فى الناس (من كان له عند النبي صلى الله عليه وسلم عدة) أى وعد (أو دين فليأتنا) قال جابر :

فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي كَذَا وَكَذَا ، فَحَنَّا لِي
حَنِيَّةً وَقَالَ : عُدَّهَا ، فَعَدَدْتُهَا فَإِذَا هِيَ خَمْسُمِائَةٍ ، وَقَالَ : خُذْ مِثْلَهَا .

(فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي كَذَا وَكَذَا ، حَنَّا لِي) أَبُو بَكْرٍ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (حَنِيَّةً) بِفَتْحِ الْحَاءِ لِلْهَمْلَةِ وَبِالْثَاءِ الْمَثَلَةُ فِيهِمَا ، قَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ :
هِيَ الْحَفِيَّةُ ، وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ : مَلَأَ الْكَفَّيْنِ (فَعَدَدْتُهَا فَإِذَا هِيَ خَمْسُمِائَةٍ) أَيْ دَرَاهِمَ كَمَا
هُوَ الظَّاهِرُ (وَقَالَ : خُذْ مِثْلَهَا) أَيْ مِثْلَ خَمْسُمِائَةٍ ، فَالْجَمْعُ أَلْفٌ وَخَمْسُمِائَةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ
جَابِرًا لَمَّا قَالَ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي كَذَا وَكَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ حَنَّا لَهُ أَبُو بَكْرٍ
حَنِيَّةً فَجَاءَتْ خَمْسُمِائَةٌ ، فَقَالَ لَهُ : خُذْ مِثْلَهَا لِتَصِيرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كَمَا وَعَدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، وَكَانَ مِنْ خَلْقِهِ الْوَفَاءُ بِالْوَعْدِ ، فَتَفَنَّدَهُ أَبُو بَكْرٍ بِصَدْقَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ،
لَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ مَقَامَهُ تَكْفُلَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ وَاجِبٍ أَوْ تَطَوُّعٍ ، فَلَمَّا التَزَّمَ ذَلِكَ لَزِمَهُ أَنْ
يُوفِيَ بِجَمِيعِ مَا عَلَيْهِ مِنْ دِينٍ أَوْ وَعْدٍ .

كِتَابُ الْوَكَاةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠٢٠ — عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ، فَبَقِيَ عَتُودٌ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « ضَحَّ بِهِ أَنْتَ » .

كِتَابُ الْوَكَاةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وفي نسخة تأخير كتاب عن البسملة .

والوكالة - بفتح الواو ، ويجوز كسرهما - لغة : التفويض .

وشرعا : تفويض شخص أمره إلى آخر ، فيما يقبل النيابة .

والأصل فيها قيل الإجماع قوله تعالى « فابشروا أحدكم بوزركم هذه إلى المدينة » وقوله تعالى « اذهبوا بقميصي هذا » وهذا شرع من قبلنا وورد في شرعنا ما يقرره لقوله تعالى « فابشروا حكام أهل » الآية ، فيكون شرعا لنا على إحدى روايتين مرجوحتين في الأصول ، والثانية أنه شرع لنا إن لم يرد في شرعنا ما يخالفه ، والراجح أنه ليس شرعا لنا مطلقا ، سواء ورد في شرعنا ما يقرره أو لم يرد ما يخالفه .

١٠٢٠ — (عن عقبة بن عامر رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه غنما) للضحايا (يقسمها على صحبته) جند أن وهب جملتها لهم (فبقى عتود) بفتح العين المهملة وضم الشاء القوتية وبعد الواو الساكنة دال مهملة - الصغير من الغنم إذا قوى ، أو أتى عليه حول (فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ضح به أنت) وفي نسخة « فقال ضح أنت » ويؤخذ منه جواز وكالة الشريك في القسمة ، لكن استشكله ابن النير بأحمال أن يكون صلى الله عليه وسلم وهب لكل واحد من المقسوم ما صار إليه فلا تتبعه الشركة ، وأجاب بأنه وجد في طريق أخرى أنه قسم بينهم ضحايا ، فدل على أنه على تلك التعم للضحايا فوهب لهم جملتها ثم أمر عقبة

١٠٢١ - عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ غَنَمٌ تَرَعَى بِسَلْعٍ ، فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةً لَهَا يَشَاءُ مِنْ غَنَمِنَا مَوْتًا ، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ ، فَقَالَ لَهُمْ : لَا تَأْكُلُوا حَتَّى أَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ أُرْسَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَسْأَلُهُ ، وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ أُرْسَلَ ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا .»

بقسمتها ، ٥١ . قال في المصابيح : يلينى أنه يضم إلى ذلك أن عقبة كان وكبلا على القسمة يتكفل شريكه في الضحايا التي قسمها حتى يتم الاستدلال به على وكالة الشريك لشريكه في القسم .

١٠٢١ - (عن كعب بن مالك) الأنصارى أحد الثلاثة الذين تيب عليهم (رضى الله تعالى عنه أنه) أى أن الشأن (كانت لهم) ضمير الجمع ، وفي نسخة «له» بضمير الأفراد (غنم) شامل للضأن وللعز (ترعى بسلع) بفتح السين الهمزة وبعد اللام الساكنة عين مهمله - جبل بطيبة (فأبصرت جارية) لم يعرف اسمها (من غنمنا) بنون الجمع ، وفي نسخة «من غنمها» أى غنم البارية التي ترعاها ، بالإضافة ليست للملك (موتًا) أى ميتة ، أى مشرفة على الموت ، فأطلق ذلك عليها مجازاً (فكسرت حجراً) يجرح كالسكين (فذبحتها به) فيه جواز ذبح الحرة والأمة ، والذبح بكل جارج إلا السن والظفر فورد استثناءها كاسياف إن شاء الله تعالى (فقال لهم) كعب: (لا تأكلوا منها) شيئاً (حتى أسأل النبي) وفي نسخة رسول الله (صلى الله عليه وسلم عن ذلك) أى عن ذبح الشاة المذكورة وجواز الأكل منها (أو) قال حق (أرسل من يسأل) عن ذلك ، شك من الراوى ، فسأله (فأمره) عليه الصلاة والسلام (بأكلها) قال بعضهم : يحسبني أنها أمة ، وأنها ذبحت ، وفي الحديث دليل على تصديق الراوى والوكيل فيها أقرعن عليه حتى يظهر عليه دليل الحيانة والكذب ، وهو قول مالك وجماعة ، وقال ابن القاسم : إذا خاف الموت على شاة فذبحها لم يضمن ، ويصدق إن جاء بها مذبوحة ، وقال غيره : يضمن حتى يبين ما قال ، وقال ابن القاسم : إذا

١٠٢٢ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَقَاضَاهُ ، فَأَغْلَظَ ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْمَقْلَقِ مَقَالًا ، ثُمَّ قَالَ : أَعْطُوهُ سِنًا مِثْلَ سِنِّهِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَا نَجِدُ إِلَّا أَمْثَلَ

أَبْرَى عَلَى إِنْثِ الْمَاشِيَةِ بِغَيْرِ إِذْنٍ مَا لَكِهَا فَهَلَسَتْ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، لَأَنَّهُ مِنْ صَلَاحِ الْمَالِ وَنِعْمَائِهِ ، وَقَالَ أَشْهَبُ : عَلَيْهِ الضَّمَانُ ، وَفِيهِ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رَاعِيَ الْغَنَمِ - وَمِثْلَهُ الْوَكِيلُ - إِذَا أَبْصَرَاةً مُشْرِفَةً عَلَى اللَّوْثِ أَوْ شَيْئًا أَشْرَفَ عَلَى الْفَسَادِ كَانَ لِلأَوَّلِ الدَّبْحُ وَالثَّانِي إِصْلَاحُ مَا يَخَافُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ كَمَا كُفِيَ .

١٠٢٢ — (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَالُ كَوْنِهِ (بِتَقَاضَاهُ) أَيْ يَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَقْضِيَهُ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ بَعِيرٌ لَهُ سَنٌ مَعِينٌ (فَأَغْلَظَ) أَيْ شَدَّدَ فِي الطَّلَبِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِكَوْنِهِ كَانَ يَهُودِيًّا ، أَوْ كَانَ مُسْلِمًا وَشَدَّدَ فِي الطَّلَابَةِ مِنْ غَيْرِ قَدَرِ زَائِدٍ يَقْتَضِي الْكَفْرَ ، بَلْ جَرَى عَلَى عَادَةِ الْأَعْرَابِ مِنَ الْجَفَاءِ فِي الْخَاطَبَةِ ، وَهَذَا أَوَّلَى ، وَيَدُلُّ لَهُ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ سَفْيَانَ « جَاهُ أَعْرَابِيٍّ يَتَقَاضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعِيرًا » وَوَقَعَ فِي تَرْجَمَةِ بَكْرِ بْنِ سَهْلٍ مِنَ اللَّجْمِ الْأَوْسَطِ لِلطَّبْرَانِيِّ عَنِ الْعَرَبِاضِ بْنِ سَارِيَةَ مَا يَفْهَمُ أَنَّهُ هُوَ ، لَكِنْ رَوَى النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ الْحَدِيثَ لِلذَّكُورِ وَفِيهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ غَيْرُهُ ، وَكَأَنَّ الْقِصَّةَ وَقَعَتْ لِلأَعْرَابِيِّ وَوَقَعَ لِلْعَرَبِاضِ نَحْوَهَا (فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَرَضِيَ عَنْهُمْ ، أَيْ أَرَادُوا أَنْ يُوْخِذُوا الرَّجُلَ الْمَتَّكُورَ بِالْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ أَدْبًا مَعَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعُوهُ) أَيْ أَرْكُوه وَلَا تَعْرِضُوا لَهُ ، وَهَذَا مِنْ حَسَنِ خُلُقِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَكَرَمِهِ وَقُوَّةِ صَبْرِهِ عَلَى الْجَفَاءِ مَعَ قَدْرَتِهِ عَلَى الْإِتِّقَامِ مِنْهُمْ (فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا) أَيْ صَوْلَةَ الطَّلَبِ وَقُوَّةَ الْحُجَّةِ ، لَكِنَّهُ عَلَى مَنْ يَمْلِكُهُ أَوْ يَسْأَلُ الْعَامَّةَ ، لَكِنْ مَعَ مِرَاعَاةِ الْأَدَبِ لِلشَّرْعِ (ثُمَّ قَالَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَعْطُوهُ (بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ) سِنًا مِثْلَ سَنِهِ (أَيْ بِعِيرًا لَهُ سَنٌ مِثْلُ سَنِ بَعِيرِهِ) قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا نَجِدُ إِلَّا أَمْثَلَ (أَيْ لَا نَجِدُ سِنًا إِلَّا أَفْضَلَ

مِنْ سَنَةٍ ، فَقَالَ : أَعْطُوهُ ، فَإِنْ خَيْرَ كُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً .

(من سنه) أى سن بعيره ، فقال عليه الصلاة والسلام : (أعطوه فإن خيركم) وفى نسخة من خيركم (أحسنكم قضاء) نصب على التمييز ، وللرأى الحيرية فى للمعاملات .

وفيه دليل على جواز الوكالة فى قضاء الدين ، وعلى توكيل الحاضر بالبدل ، بغير عذر ، وهو مذهب الجمهور ، ومنعه أبو حنيفة لإيجاز مرض أو سفر أو برضا الخصم ، واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة ، ويؤخذ منه جواز توكيل الحاضر مع إمكان مباشرة للوكل بنفسه فجوازه للقائب مع الاحتياج إليه أولى .

وفيه دليل على جواز استقراض الإبل ، ويلحق بها جميع الحيوانات ، وهو قول مالك والشافعى والجمهور ، ومنع ذلك الحنفية لحديث التهى عن بيع الحيوانات نسيئة ، وجمع الشافعى بين الحديثين بمحمل التهى على ما إذا كان نسيئة من الجانبين ، والجواز على ما إذا كان ذلك من أحدهما ، على أن حديث التهى مرسل عند الحفاظ ، وقال الطحاوى : إنه ناسخ لحديث الجواز ، متعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتال .

وفى رواية أن الرجل قال له عليه الصلاة والسلام : أوفيتى أوفى الله بك ، أى أعطيتى حتى وافيا أوفاك الله ، وهذا من مكارم أخلاقه عليه الصلاة والسلام ، وليس فيه جر منعة إلى المقرض للنهى عنه ، لأن النهى عنه ما كان مشروطا فى القرض كشرط رد صبيح عن مكسر أورد زيادة فى القدر أو الصفة ، فلو قيل ذلك بدون شرط كما هنا استحب ولم يكره للمقرض أخذها ، لم يكن مذهب المالكية أن الزيادة فى القدر منى عنها ، واحتج الشافعية بعموم « فإن خيركم أحسنكم قضاء » ولو شرط أجلا لا يجر منعة للمقرض بأن لم يكن له غرض أو أن يرد الأردأ أو للكسر أو أن يقرضه قرضا آخر لما اشترط وحده دون العقد ، لأن ما جره من المنفعة ليس للمقرض ، بل للمقرض ، والعقد عقد إرفاق فكأنه زاد فى الإرفاق ووعده وعدا حسنا ، لكن استشكل ذلك بأن مثله يفسد الرهن ، وأجيب بقوة داعي القرض لأنه مستحب ، بخلاف الرهن ، ويندب الوفاء باشتراط الأجل كما فى تأجيل الدين الحال ، قاله ابن الرفة .

١٠٢٣ - عَنْ الشَّوْرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَفَدَّ هَوَازِنَ مُسْلِمِينَ ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ ، فَأَخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ : إِمَّا السَّبْيَ ، وَإِمَّا الْمَالَ ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِكُمْ ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتِظَرَهُمْ بِضِعِّ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ

١٠٢٣ - (عَنْ الشَّوْرِ) بِكسر الليم وسكون السين المهملة وفتح الواو (ابن مخرمة) بفتح الليم والراء بينهما خاء معجمة ساكنة - ابن نوفل الزهري ، وكان مولده بعد الهجرة بستين فيما قاله يحيى بن بكير ، وقدم المدينة في ذى الحجة بعد الفتح سنة ثمان وهو ابن ست سنين ، وقال البغوي : حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث ، وحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة على لابنة أبي جهل في الصبيحين وغيرها (رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وفد هوازن) قبيلة من قيس ، والوفد : قوم يجتمعون ويردون البلاد . حال كونهم (مسلمين) وكان فيهم تسعة نفر من أشrafهم (فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم) التي أصابها منهم وعند الواقدي « كان فيهم أبو برقان السعدي فقال : يا رسول الله إن في هذه الحظائر إلا أمهاتك وخالاتك وحواصنك ومرضعاتك . فامن علينا من الله عليك » (قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحب الحديث إلى أصدقه) رفع خبر قوله أحب (فاختاروا) أن أرد إليكم (إحدى الطائفتين ، إما السبي وإما المال ، وقد) وفي نسخة فقد (كنت استأنيت) بهمة ساكنة أى انتظرت (بكم) وفي نسخة بهم ، أى (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرم) ليحضروا (بضع عشرة ليلة) لم يقم إلى وتركه بالجمرانة (حتى قفل) بفتح القاف والغاء ، أى رجع (من الطائف) فلما رجع إلى الجمرانة قسم القنائم بها ، وكان توجه إلى الطائف لحاصرها ثم رجع عنها فجاءه وفد هوازن بعد ذلك ، فتبين لهم أنه آخر القسم ليحضروا فأبطوا (فلما تبين

لَهُمْ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا أَحَدَى الطَّائِفَتَيْنِ ،
 قَالُوا : فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبِينًا ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّبِينَ
 فَأَتَى عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنْ أَخَوَانُكُمْ
 هَؤُلَاءِ قَدْ جَاءُونَا تَائِبِينَ ، وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أُرَدَّ إِلَيْهِمْ سَبِينُهُمْ ، فَمَنْ
 أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ بِذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ
 عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا بَقِيَ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ ، فَقَالَ
 النَّاسُ : قَدْ حَلَّيْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لهم (أى ظهر لوفد هوازن) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد إليهم إلا إحدى
 الطائفتين (المال أو السبي) قالوا فإننا نختار سبينا (وفي مغازي ابن عقبة قال : خيرتنا
 بارسول الله بين المال والحسب ، فالحسب أحب إلينا ، ولا تسكلم في شاة ولا بعيره
) فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبطين فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال :
 أما بعد فإن أخوانكم هؤلاء (وفد هوازن) قد جاؤنا (حال كونهم) تائبين ، وإن
 قد رأيت أن أرد إليهم سببهم (وفيه دليل على أنه إذا وهب أحد شيئا لوكيل قوم أو
 لشيعتهم مع كون المقصود الهبة للوكل وللشفوع له جاز ، لأن الوفد كانوا وكلاء شعفاء
 في رد السبي كما سيأتي (فمن أحب منكم أن يطيب بذلك) بضم أوله وفتح الطاء
 وتشديد الياء للكسورة - مضارع طيب يطيب تطيبا ، وفي نسخة يفتح أوله وكسر
 ثانيه وسكون ثالثه من طاب يطيب ، والمعنى من أحب أن يطيب بدفع السبي إلى هوازن
 نفسه جانا من غير عوض (فليفعل) جواب من التضمنة معنى الشرط فلذا دخلت الفاء
 فيه (ومن أحب منكم أن يكون على حظه) أى نصيبه من السبي (حتى نعطيهِ إياه)
 أى عوضه (من أول ما بقى الله علينا فليفعل) وبقىء : بضم حرف المضارعة من أبا
 يقىء ، والمعنى ما يحصل للسبطين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد ، وأصل
 الفىء الرجوع ، كأنه كان فى الأصل لهم فرجع إليهم ، ومنه قيل للظل بعد الزوال فىء
 لأنه يرجع من جانب الشرق (فقال الناس : قد طينا ذلك) بتشديد التعتية ، أى
 جعلناه طيبا من حيث كونهم رضوا بذلك (لرسول الله) أى لأجله (صلى الله عليه وسلم)

لَهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّا لَا نَذَرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ يَمْنٌ لَمْ يَأْذَنْ ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرْفَاؤُكُمْ أَمْرُكُمْ ، فَرَجَعَ النَّاسُ ، فَكَلَّمَهُمْ عُرْفَاؤُهُمْ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا » .

١٠٢٤ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ

وَفِي نَسْخَةِ قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ يَارَسُولَ اللَّهِ (لَهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّا لَا نَذَرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ) فِي ذَلِكَ (مَنْ لَمْ يَأْذَنْ ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ) وَفِي نَسْخَةِ يَرْفَعُوا عَلَى لُفَّةِ بَنِي الْحَارِثِ (إِلَيْنَا عُرْفَاؤُكُمْ أَمْرُكُمْ) وَالْعَرِيفُ : الَّذِي يَعْرِفُ أُمُورَ الْقَوْمِ . وَهُوَ النَّصِيبُ عَلَيْهِمْ وَالرَّئِيسُ لَهُمْ ، وَأَرَادَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِذَلِكَ التَّقْصِي عَنْ أُمُورِهِمْ أَيْ بَلُوغِ الْغَايَةِ فِيهِ اسْتِطَابَةُ لِنَفْسِهِمْ (فَرَجَعَ النَّاسُ ، فَكَلَّمَهُمْ عُرْفَاؤُهُمْ) فِي ذَلِكَ فَطَابَتْ نَفْسُهُمْ (ثُمَّ رَجَعُوا) أَيْ الْعُرَفَاءُ (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ) أَيْ الْقَوْمُ (قَدْ طَيَّبُوا) ذَلِكَ (وَأَذِنُوا) لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرُدُّوا السَّبِيَّ إِلَيْهِمْ .

وَفِيهِ أَنْ إِقْرَارَ الْوَكِيلِ عَنْ مَوْكَلِهِ مَقْبُولٌ ، لِأَنَّ الْعُرَفَاءَ بِمَنْزِلَةِ الْوُكَلَاءِ فَمَا أَقِيمُوا لَهُ مِنْ أَمْرٍ ، وَهَذَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ ، وَقِيْدَةُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ بِالْحَاكِمِ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَصِحُّ إِقْرَارُ الْوَكِيلِ عَنِ الْمَوْكَلِ بِأَنْ يَقُولَ : وَكَلَّنْتُكَ لِنَقْرَعِي لِفُلَانٍ بِكَذَا ، يَقُولُ الْوَكِيلُ : أَقْرَرْتُ عَنْهُ بِكَذَا أَوْ جَعَلْتَهُ مَقْرَأً بِكَذَا ، لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ حَقِّ فَلَانٍ يَقْبَلُ التَّوَكِيلَ كَالشَّهَادَةِ لَسَكُنَ بَعْدَ ذَلِكَ إِقْرَارُ الْمَوْكَلِ لِإِشْعَارِهِ بِثَبُوتِ الْحَقِّ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : لَيْسَ بِإِقْرَارٍ كَمَا أَنَّ التَّوَكِيلَ فِي الْإِبْرَاءِ لَيْسَ بِإِبْرَاءٍ ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا قَالَ وَكَلَّنْتُكَ لِنَقْرَعِي لِفُلَانٍ بِكَذَا ، فَلَوْ قَالَ : أَقْرَعِي لِفُلَانٍ بِأَنْفٍ لَهُ عَلَى ، كَانَ إِقْرَارًا قَطْعًا ، فَلَوْ قَالَ أَقْرَرْتُ لَهُ عَلَى بِأَنْفٍ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لِبُلُوْازِ الْإِقْرَارِ مِنَ الْوَكِيلِ ، لِأَنَّ الْعُرَفَاءَ لَيْسُوا وَكَلَاءً عَنِ الْقَوْمِ ، وَإِنَّمَا هُمْ كَالْأَمْرَاءِ عَلَيْهِمْ قَبُولُ قَوْلِهِمْ فِي حَقِّهِمْ بِمَنْزِلَةِ قَبُولِ قَوْلِ الْحَاكِمِ فِي حَقِّ مَنْ هُوَ حَاكِمٌ عَلَيْهِ .

١٠٢٤ — (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ ، فَأَتَانِي آتٍ فَبَجَلَ يَمْنُومَ مِنَ
الطَّعَامِ ، فَأَخَذْتُهُ وَقُلْتُ : لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : إِنِّي مُعْتَاَجٌ ، وَهَلَّى عِيَالًا ، وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ ، قَالَ : فَخَلَيْتُ عَنْهُ ،
فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، مَا قَعَلَ أَسِيرُكَ
الْبَارِحَةَ ؟ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا فَرَحَّتُهُ
فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ ، قَالَ : أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيُؤَدُّ ؛ فَمَرَرْتُ أَنَّهُ
سَيُؤَدُّ لِقَوْلِ

صلى الله عليه وسلم بحفظ زكاة (الفطر من) رمضان ؛ فأتاني آتٍ (كقاض) فجعل
يُجْحُو (بجاء مهلهة ومثلثة - أى يأخذ بكفيه) وعند السائى أنه كان على
نحر الصدقة ، فوجد أثر كف كأنه أخذ منه ، وفي رواية « فلذا الغر قد أخذ منه ملء
كف » (فأخذته) أى الذى حثا من الطعام ، وزاد أبو التوكل أن أبا هريرة شكالى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا ، فقال له : إن أردت أن تأخذه قتل سبعان من
سخر لك الحمد ، قال : فقلتها فإذا أنا به قائم بين يدي فأخذته (وقلت : والله لأرفعنك)
من رفع الحصم إلى الحاكم ، أى لأذهبن بك (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)
ليحكم عليك بقطع اليد ، لأنك ناسق ، وفي نسخة إسقاط قوله والله (قال : إني محتاج)
لأخذه (وعلى عيال) أى نفقة عيال ، أو على بمعنى لى ، وفي رواية « فقال إنما أخذه
لأهل بيت قراء من الجن » (ولئى) وفي نسخة وبى بالوحدة بدل اللام (حاجة شديدة
قال) أبو هريرة : (خليت عنه ، فأصبحت فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لما أنيته :
(يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة ؟) هى أقرب ليلة مضت ، ومضى أسيرا لأنه كان
ربطه بسير ، وعادة العرب يربطون الأسير بالقيد ، وفيه اطلاع على الصلاة والسلام
على المشييات ، وفي حديث معاذ بن جبل عند الطبرانى أن جبريل جاء إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فأعلمه بذلك (قال) أبو هريرة (قلت : يا رسول الله شكَا حاجة
شديدة وعيالا ، فرحته خليت سبيله ، قال) عليه الصلاة والسلام (أما) بالتخفيف
حرف استفتاح (إنه) بكسر الهمزة ، وروى فتعها على جبل أما بمعنى حقا (قد كذبتك)
بتخفيف الدال - أى فى قوله إنه محتاج (وسيعود) إلى الأخذ (فمررت أنه سيعود لقول

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُ سَيَعُودُ ، فَرَصَدْتُهُ ؛ فَجَعَلْتُ يَحْثُو
 مِنَ الطَّعَامِ ، فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ : لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ وَطَلَى عِيَالٌ لَا أَعُودُ ، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَيْتُ
 سَبِيلَهُ ، فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ،
 مَا قَعَلَ أَسِيرُكَ ؟ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا ،
 فَرَحِمْتُهُ فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ ، قَالَ : أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ ؛ فَرَصَدْتُهُ
 الثَّالِثَةَ ، فَجَعَلْتُ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ ، فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ : لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَاتٍ أَنْكَ تَزْعُمُ
 لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ ، قَالَ : دَعْنِي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا ،

رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه سيعود ، فرصدته (أى رقبته (فجعل) وفى نسخة
 فجاء (يحثو من الطعام ، فأخذه فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
 قال : دعني فإنني محتاج) إلى الأخذ (وطلى عيال ، لأعود ، فرحمته فخلت سبيله ، فأصبحت
 فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم) بإثبات لى هنا وإسقاطها فى السابق : (يا أبا
 هريرة ما فعل أسيرك ؟) سقط هنا قوله فى السابق البارحة (قلت : يا رسول الله شكالى
 حاجة شديدة وعيالا فرحمته فخلت سبيله ، قال) عليه الصلاة والسلام : (أما إنه)
 بالتخفيف وكسر الهمزة وتنحفا (قد كذبتك ، وسيعود) لم يقل فرغت أنه سيعود إلخ
 (فرصدته) المرة (الثالثة ، فجعل) وفى نسخة فجاء (يحثو من الطعام ، فأخذه فقلت :
 لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا آخر ثلاث مرات أنك تزعم) أن
 (لا تعود) بفتح الهمزة صفة ثلاث مرات على أن كل مرة موصوفة بهذا القول الباطل
 وفى نسخة أنك بكسر الهمزة ، وفى أخرى « أنك تزعم أنك لا تعود » (ثم تعود ،
 قال : دعني) وفى نسخة خل عنى (أعلمك) بالجزم (كلمات ينفعك الله بها) مجزم
 ينفعك ، قال الطبري : وهو مطلق لم يعلم منه أى النفع فيعمل على اللقيد فى حديث على
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قرأها - يعنى آية الكرسي - حين يأخذ

قُلْتُ : مَا هُنَّ ؟ قَالَ : إِذَا أُوتِيتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَأَقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ حَقٌّ تَحْتَمِ الْآيَةُ ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ ، وَلَا يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ حَقٌّ تُصْبِحُ ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ ، فَأَصْبَحْتُ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا قَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ ؟ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ ، قَالَ : مَا هِيَ ؟ قُلْتُ : قَالَ لِي : إِذَا أُوتِيتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَأَقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَقٌّ تَحْتَمِ الْآيَةُ (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) وَقَالَ لِي : لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ ، وَلَا يَقْرَبَكَ الشَّيْطَانُ

مضعبه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دورات حوله « رواه البيهقي في شعب الإيمان ، اه ، وفي رواية « إذا قمتين لم يقربك ذكر ولا أنق من الإنس ولا من الجن (قلت : ما هو) أى الكلام ، وفي نسخة « ما هن » أى الكلمات (قال : إذا أوتيت) بالفتح والقصر ، ويجوز للد ، أى أتيت (إلى فراشك) للنوم وأخذت مضجعتك (فأقرأ آية الكرسي الله لا إله إلا هو الحي القيوم ، حق تحم الآية) زاد معاذ بن جبل في روايته عند الطبراني « وخاتمة سورة البقرة آمن الرسول إلى آخرها » (فإنك لن يزال عليك من الله) أى من عند الله ، أو من جهة أمر الله أو قدرته ، أو من بأس الله وقهره (حافظ) يحفظك (ولا يقربك) يفتح الراء والموحدة ونون التوكيد الثقيلة وفي نسخة « ولا يقربك » بإسقاط النون ونصب الفعل عطفا على السابق للتصويب بـ (شيطان) وفي نسخة الشيطان (حتى تصبح ، خَلَيْتُ سَبِيلَهُ ، فَأَصْبَحْتُ) فقال لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا قَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ ؟ قُلْتُ : (وفي نسخة) قُلْتُ : (يا رسول الله زعم أنه يعلمني كلمات ينفعني الله بها ، خَلَيْتُ سَبِيلَهُ ، قَالَ) عليه الصلاة والسلام : (ما هي) الكلمات ؟ (قلت) وفي نسخة قال بدل قلت : (قال لِي) إذا أوتيت إلى فراشك فأقرأ آية الكرسي من أولها حتى تحتم) أى الآية كما في بعض النسخ (الله لا إله إلا هو الحي القيوم ، وقال لِي : لن يزال) وفي نسخة لم يزل (عليك من الله حافظ) وفي نسخة إسقاط لِي (ولا يقربك شيطان) وفي نسخة

حَتَّى تُصْبِحَ ، وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الْخَيْرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ ، تَعْلَمُ مِنْ مُخَاطَبٍ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قُلْتُ : لَا ، قَالَ : ذَلِكَ شَيْطَانٌ .

الشيطان ، ويقربك يفتح الرء واللوحة معطوف على الفعل المنصوب قبله بلن ، وأعاد حرف النفي للتصيص على نفي كل منهما ، لأنك إذا قلت ما جاءني زيد ومحمرو احتمل نفي كل منهما على حدته ونفي اجتماعهما في المجرى ، فإذا جرى بلا كان الكلام نفا في المعنى الأول ، وإذا علمت هذا تعلم أنه لا حاجة إلى قول بعضهم إن أصله يقربك بالنون وروى يقربك بضم اللوحدة (حق تصبح ، وكانوا) أى الصمابة (أحرص شيء على) تعلم (الخير) وقوله . وكان الأصل أن يقول « وكنا » لكنه التفت ، وقيل : هومدرج من كلام بعض رواه ، وبالجملة فهو مسوق للاعتذار عن تخليه سيئه بعد المرة الثالثة حرصا على تعلم ما ينفع (فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أَمَا إِنَّهُ) بالتخفيف وفتح الهمزة وكسرها على ما مر (قد صدقك) بتخفيف الدال في نفع آية الكرسي ، ولما أثبت الصدق أوهم الملح فاستدركه بصيغة تفيد المبالغة في الذم بقوله (وهو كذوب) وفى حديث معاذ بن جبل « صدق الحديث وهو كذوب » (تعلم) أى هل تعلم (من مخاطب منذ) بالنون وفى نسخة بإسقاطها (ثلاث ليال يا أبا هريرة ؟ قلت : لا) أعلم (قال) عليه الصلاة والسلام : (ذاك شيطان) من الشياطين ، ونكره مع سبق ذكره منكرا فى قوله لا يقربك شيطان ليبيد أن الثانى غير الأول ، إذ الأول مطلق شائع فى جلسه ، والثانى فرد من أفراد ذلك الجنس ، ولو عرف لأوهم خلاف المقصود ، لأنه إما أن يشار إلى السابق أو إلى العروف والمشهور بين الناس ، وكلاما غير مراد ، وكان مقتضى الظاهر أن يقول شيطانا بالنصب ، لأن السؤال فى قوله من مخاطب عن المفعول ، فعند إلى الجملة الاسمية وشخصه باسم الإشارة لمزيد التعيين ودوام الاحتراز عن كيد ومكره . فإن قلت : قد سبق فى الصلاة أنه صلى الله عليه وسلم قال : إن شيطانا تفلت على الحديث وفيه « ولولا دعوة أخى سليمان لأصبح مربوطا بسايريه المسجد » وفى هذا الحديث أن أبا هريرة أمسك الشيطان الذى رآه ، أجب باحتمال أن الذى هم به النبى صلى الله عليه وسلم أن يربطه رأس الشياطين فيضاهى حيثئذ سليمان فى تسخيرهم ، والمراد فى حديث أبي هريرة هذا شيطانه بخصوصه أو غيره فى الجملة فلا يلزم من تمكنه منه

١٠٢٥ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : جَاءَ
بِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْتَرِفُ بَرْنِيَّ ،
فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْ أَيْنَ هَذَا ؟ قَالَ بِلَالٌ : كَانَ عِنْدِي
تَمْرٌ رَدِيٌّ

استتباع غيره من الشياطين في ذلك التحكن ، أو الشيطان الذي هم به النبي صلى الله عليه وسلم تبدي له في صفته التي خلق عليها ، وكذلك كانوا في خدمة سليمان على هيثمهم ، والذي تبدي لأبي هريرة كان على صفة الأدميين فلم يكن في إساكه مضاهة لملاك سليمان ، وقد وقع لأبي بن كعب عند النساء وأبي أيوب الأنصاري عند الترمذي وأبي أسيد الأنصاري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند أبي الدنيا قصص في ذلك ، إلا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة إلا قصة معاذ وهو محمول على التلذذ .

قال بعضهم : ويؤخذ من الحديث أنه إذا وكل رجل رجلا فترك الوكيل شيئا مما وكل فيه فأجازة الموكل جاز لقول أبي هريرة نفلت سبيله لأنه ترك الرجل الذي شتا من الطعام لما ذكر الحاجة وأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازة ، واعترض بأن أبا هريرة لم يكن وكيلا بالعطاء ، بل بالحفظ خاصة ، وأجيب بأن أبا هريرة وإن لم يكن وكيلا في الإعطاء فهو وكيل في الجلة ضرورة أنه وكيل بحفظ الزكاة ، وقد ترك بما وكل بحفظه شيئا ، وأجاز عليه الصلاة والسلام فعله .

١٠٢٥ - (عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه) أنه (قال : جاء بلال) المؤذن (رضي الله تعالى عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر برني) بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر النون وتشديد التحتية - ضرب من التمر أصفر مدور وهو أجود التمر ، وفي مسند الإمام أحمد مرفوعا « خير تمر كمر البرني ، يذهب بالداء » (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : من أين هذا) التمر البرني (قال بلال : كان عندنا) وفي نسخة عندي (تمر ردي) بتشديد اللام التحتية أو بالهمزة على وزن فاعل على الأصل من ردي الشيء بردا رداء فهو ردي أي فاسد ، وأردأته أفسدته ، قال الجوهري : يخفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها وأدغمت في الياء فصار ردي بتشديد الياء

فَبَيْعَتْ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِيَطْعَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ : « أَوْهَ أَوْهَ ، عَيْنُ الرَّبِّ ، عَيْنُ الرَّبِّ ، لَا تَفْعَلْ » ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ قَبِيعَ الْقَمَرِ بِبَيْعٍ آخَرَ ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ .

١٠٢٦ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « جِيءَ بِالْثَّقِيمَانِ - أَوْ ابْنِ الثَّقِيمَانِ -

(فَبَيْعَتْ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِيَطْعَمَ) بضم المثناة التحتية وكسر العين أى بلال (النبى صلى الله عليه وسلم) وفى نسخة ليطعم بالنون بدل التحتية ، والنبى صلى الله عليه وسلم على اللسختين نصب على المفعولية ، وفى أخرى بفتح التحتية والمعين من طعم يطعم والنبى رفع به ، وفى رواية مسلم ليطعم بفتح الميم والمعين وإضافته إلى النبى (فقال النبى صلى الله عليه وسلم) عند ذلك القول الصادر من بلال (أوه أوه) هذا (عين الربا) هذا (عين الربا ، لا تفعل) بتكرار كل من عين الربا وأوه مرتين ، وهو بفتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء - كله نحزن ، قال السفاقي : وإنما تأوه ليكون أبلغ فى الزجر ، وقاله إما لتألم من هذا الفعل وإما من سوء الفهم ، زاد مسلم عن طريق أبي نضرة عن أبي سعيد فى نحو هذه القصة « فردوه » ومعلوم أن بيع الربا مما يجب رده (ولكن إذا أردت أن تشتري) الثمر الجيد (فبيع القم) الرديء (ببيع آخر) بعد آخر ، بأن لا يكون فى مقابلة الجيد بل فى مقابلة دراهم مثلاً (ثم اشتر) الجيد (به) أى بشئ الرديء ، حتى لا تقع فى الربا ، وفى نسخة ثم اشتره أى الثمر الجيد .

١٠٢٦ - (عن عقبة بن الحارث) بن عامر القرشى التوفلى للسكى ، له حصة ، أسلم يوم الفتح ، وله فى البخارى ثلاثة أحاديث (رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : جىء) وفى رواية جئت (بالثقيمان) بضم التثنية مصغراً ، وفى رواية بالثيمان بالتكبير (أو بابن الثيمان) بالتصغير أيضاً ، والشك من الراوى ، والثقيمان ابن عمرو بن رفاعة بن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجار الأنصارى ممن شهدوا

شَارِبًا ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوا . قَالَ : فَسَكَنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ ؛ فَضَرَبْنَاهُ بِالْفَعَالِ وَالْجَرِيدِ .

بدرا، وكان مزاحا، حال كونه (شاربا) أي مسكرا ، أي ملتبسا بالشرب أي السكر لأنه حين جرى به لم يكن شاربا حقيقة ، بل كان مسكران ، وبذلك له ما في الحدود بلفظ « وهو مسكران » (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في البيت أن يضربوا) بحذف الضمير للنصوب ، وفي نسخة يضربوه بإثباته (قال) عقبة بن الحارث (فسكنت أنا فِيمَنْ ضَرَبَهُ ، فَضَرَبْنَاهُ بِالْفَعَالِ وَالْجَرِيدِ) ويؤخذ منه جواز التوكيل في الحدود ، لأنه صلى الله عليه وسلم لما لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة توكيله لهم في إقامته ، ولا يصح عند الشافعية التوكيل في إثبات الحدود لبنياتها على البدل ، نعم قد يقع إثباتها بالوكالة تبعا بأن يقذف شخص آخر فيطالبه بحمد القذف ، فله أن يدراه عن نفسه بإثبات زناه بالوكالة فإذا ثبت أقيم عليه الحد ، ويؤخذ منه أيضاً كما قاله الخطابي أن الحد لا يستأني به الإفاقة كحد الحامل لتضع حملها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَا جَاءَ فِي الْحَرْثِ وَالزَّارَعَةِ

١٠٢٧ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ » .

كتاب الزراعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وفي نسخة تقديمها على الكتاب .

وللزراعة هي : المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ، ويكون البذر من المالك ، فإن كان من العامل فهي مخابة ، وما إن أفردنا عن المسافة باطلتان قلبي عن الزراعة في مسلم وعن المخابة في الصحيحين ، لأن تحصيل منفعة الأرض ممكنة بالإجارة ، فلم يجر العمل عليها ببعض ما يخرج منها كالواشي ، بخلاف الشجر فإنه لا يمكن عقد الإجارة عليها ، فجوزت المسافة ، واختار في الروضة تبعاً لابن النذر وابن خزيمة والخطابي محتهما ، وحمل أحبار النهي على ما إذا اشترط لأحدهما زرع قطعة معينة وللآخر أخرى ، فإن لم تفرد الزراعة عن المسافة جازت تبعاً بشرط أن تقدم المسافة عليها بأن يقول : سافيتك وزارعتك ، فلو قال زارعتك وسافيتك أو فصل بينهما لم يصح لاتقاء التبعية ، فإن خابره تبعاً لم يصح كالأفراد ، وفارقت الزراعة بأن الزراعة أشبه بالمسافة ، وورد الخبر بصحتها ، بخلاف المخابة .

١٠٢٧ — (عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه) أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من مسلم) زيادة من (يغرس غرساً) بمعنى القروس أي شعراً (أو يزرع زرعاً) أي مزرعاً ، وأو للتوزيع ، لأن الزرع غير القروس (فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ) وعند مسلم عن جابر « فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ طَيْرٌ أَوْ شَيْءٌ إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ » وفي رواية « فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » ومقتضاه أن ثواب ذلك مستمر ما دام

الفرس أو الزرع مأكولا منه ، ولو مات غاربه أو زارعه ولو انتقل ملكه إلى غيره قال ابن العربي : في سعة كرم الله أن يثيب على ما بعد الحياة ، كما كان يثيب ذلك في الحياة ، وذلك في ستة صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له أو غرس أو زرع أو الرباط ، فللمرابط ثواب عمله إلى يوم القيامة اهـ ، وزيد على ذلك تعليم القرآن ولو بأجرة ، وتورث للصيف ، وحفر البئر أو إخراج نهر ، وبناء البيت الضياع ، أو بناء محل قد ذكر الله تعالى ، ونقل الطبري عن يحيى السنة أن رجلا مر بأبي الدرداء وهو يغرس جوزة فقال : أغرس هذه وأنت شيخ كبير وهذه لا تطعم إلا في كذا وكذا عاما؟ فقال : ما على أن يكون لي أجرها ويأكل منها غيرة ؟ وذكر أبو الوفاء البغدادي أنه مر أنو شروان على رجل يغرس شجر الزيتون ، فقال له : ليس هذا أو أن غرسك الزيتون ، وهو شجر بطيء الإثمار ، فأجابه : غرس من قبلنا فأكلنا ، وتغرس ليأكل من بعدنا ، فقال أنو شروان زه ، أي أحسنت ، وكان إذا قال زه يعطى من قيات له أربعة آلاف درهم ، فقال : أيها الملك : كيف تعجب من شجري وإبطاء مره فما أسرع ما أثمر ، فقال زه فزيد أربعة آلاف أخرى ، فقال : كل شجر يثمر في العام مرة وقد أثمرت شجرتي في ساعة مرتين ، فقال : زه ، فزيد مثلها ، ففضي أنو شروان فقال : إن وقفنا عليه لم يكفه ما في خزائنا ، والتفديد بالمسلم يخرج الكافر فلا ثواب له في الآخرة لأن القرب إنما تصح من المسلم ، فإن تصدق الكافر أو فعل شيئا من وجوه البر لم يكن له أجر في الآخرة ، وإنما يثاب عليه في الدنيا بزيادة مال أو ولد ، هكذا قال بعضهم ، والراجح أنه يثاب عليه في الآخرة بأن يخفف عنه من عذاب غير الكفر ، أما عذاب الكفر فلا يخفف عنه منه شيء كما أنه لا ينعم ، وأما حديث عائشة عند مسلم « قلت يا رسول الله ابن جدهان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين ، فهل ذلك نافع ؟ قال : لا ينفعه إنه لم يقل يوما رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين » ، يعني لم يكن مصدقا بالبعث ، ومن لم يصدق به كافر ولا ينفعه عمل فيحصل أن المراد به لا ينفعه في دخول الجنة وعدم خلوه في النار ، فلا ينافي أنه ينفعه في التخفيف ، وأما ما نقله عياض من الإجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا يثابون عليها بتعين ولا تخفيف عذاب ، لكن بعضهم أشد عذابا من بعض بحسب

١٠٢٨ - عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى سِكَّةً وَشَيْئًا مِنْ
آلَةِ الْحَرْثِ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
« لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الدَّلَّ » .

جرائمهم ، اهـ فيحتمل أن المراد ولا تخفيف عذاب الكفر ، فلا ينافي تخفيف عذاب
غير الكفر ، ويدل لمشاركته السلم في ذلك حديث أبي أيوب الأنصاري عند أحمد
مرفوعا « ما من رجل يفرس غرسا » وحديث « ما من عبد » وأما قول بعضهم إن
الطلق في ذلك محمول على المقيد هنا ، والمراد بالرجل والعبد السلم بخلاف الظاهر ، فإن
التقييد بالسلم لأن الثابت في خطابه عليه الصلاة والسلام أن تكون للسلمين ، والمراد
بالسلم الجلس الشامل المسلمة ، ثم إن حصول هذه الصدقة للذكورة يقتضون حق من
غرسه لحياله أو لنفقتة لأن الإنسان يثاب على ما يسرق له وإن لم ينو ثوابه ، ولا يختص
حصول ذلك لمن يباشر الفرس أو الزراعة ، بل يقتضون من استأجر لعمل ذلك ،
والصدقة حاصلة حتى فيها عجز عن جمعه كالسبل للعجوز عنه بالحصيد فيأكل منه حيوان
فإنه مندرج تحت مدلول هذا الحديث .

واستدل به على أن الزراعة أفضل للكسب ، وقال به كثيرون ، وقيل : الكسب
باليد أى الصناعة ، وقيل : التجارة ، وقد يقال : كسب اليد أفضل من حيث الحل ،
والزرع أفضل من حيث عموم الانتفاع ، وخيئذ فيلزم أن يختلف ذلك باختلاف
الحال ، حيث احتج إلى الأقوات أكثر تكون الزراعة أفضل للتوسعة على الناس ،
وحيث احتج إلى التجار لا تقطع الطرق تكون التجارة أفضل ، وحيث احتج إلى
الصنائع تكون أفضل ، والله أعلم .

١٠٢٨ - (عن أبي أمامة الباهلي) واسمه صدى بضم الصاد وفتح الدال المهملة
آخره تحية مشددة ابن عجلان يفتح العين للمهمة وسكون الجيم وبعد اللام ألف ونون
وهو آخر من مات بالشام من الصحابة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخرين
في الأطعمة والجهاد (رضى الله تعالى عنه أنه رأى سكة) بكسر السين المهمة وتشديد
الكاف المفتوحة - الحديدية التي يحرق بها الأرض (وشيئا من آلة الحرث فقال :
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يدخل هذا بيت قوم) يعملون بأنفسهم
(إلا أدخله الله الدل) بفتح الهمزة مبنيا للفعل ، والدل مفعول ، وفي نسخة « إلا

١٠٢٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ ،

أدخله القل » يضم الهمزة وكسر الخاء المسجمة مبنيًا للفعل والقل بالرفع نائب الفاعل وفي أخرى « إلا دخله القل » بإسقاط الهمزة وحذف الجلالة ، والقل بالرفع فاعل ، فلو كان لهم من يعمل لهم وأدخلت الآلة دارم للسفط لم يكن مرادا من الحديث ، ويحتمل أنه على عمومها فإن القل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يستلزم مطالبة آخر له ، ولا سيما إذا كان المطالب من ظلة الولاية ، وفي مستخرج أبي نعيم « إلا أدخلوا على أنفسهم ذلا لا يخرج عنهم إلى يوم القيامة » أى لا يلزمهم من حقوق الأرض التي زرعونها وبطلانهم بها الولاية ، بل يأخذون منهم الآن فوق ما عليهم بالضرب والحبس ، ويعملونهم كالبيد أو أسوأ من البيد ، فإن مات أحدهم أخذوا ولده عوضه بالغضب والظلم ، وربما أخذوا الكثير من ميراثه وأحرموا ورثته ، بل ربما أخذوا من بيده الزراع فجعلوه زراعا ، وربما أخذوا ماله كما شهدناه فلاحول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، وكان العمل فى الأراضى أول ما انتصت على أهل الدمة فكان الصعابة يكرهون مماطى ذلك ، ووجه الجمع بين هذا الحديث والحديث السابق فى فضل الزرع والفرس أن يحمل هذا على ما إذا اشتد به نضيج بسببه ما أمر بحفظه ، أو لم يضيع ذلك لكنه جاوز الحد فيه .

١٠٢٩ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه) أنه (قال) : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أمسك كلبا فإنه ينقص كل يوم من (أجر) عمله قيراط) وعند مسلم « فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراطان » والحكم للرائد ، لأنه حفظ ما لم يحفظه الآخر ، أو أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أولا بنقص قيراط فسمعه الراوى الأول ثم أخبر ثانيا بنقص قيراطين زيادة فى التأكيد لثبوت من ذلك فسمعه الثانى ، أو ينزل على حالين فنقص القيراطين باعتبار كثرة الأضرار باعتبارها ، ونقص الواحد باعتبار قلته ، وقد حكى الرواى اختلافًا فى الأجر ، هل ينقص من عمل للامضى أو للمستقبل ؟ وفى محل نقصان القيراطين : فقيل : من عمل المتأخر قيراط ومن عمل الليل آخر ، وقيل : من الفرض قيراط ومن النفل آخر ، والقيراط هنا مقدار معلوم عند الله تعالى ، والمراد بنقص جزء أو جزءين من أجر عمله ، وهل إذا تملكت الكلاب

إِلَّا كَلْبٌ حَرَثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ .

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ : « إِلَّا كَلْبٌ غَنَمٍ ، أَوْ حَرَثٍ ،
أَوْ صَيْدٍ » .

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : « إِلَّا كَلْبٌ صَيْدٍ ،
أَوْ مَاشِيَةٍ » .

١٠٣٠ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يَنْمُو
رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى بَقَرَةٍ تَقْفَتُ

تعدد الترابط ؟ وسبب النقص امتناع اللامسكة من دخول بيته ، أو لما يلحق للارين
من الأذى ، وذلك عقوبة لهم لاتخاذهم ما نهى عن اتخاذها ، أو لأن بعضها شياطين ،
أو لولوغها في الأواني عند غفلة صاحبها ، وقال بعضهم : سبب ذلك أنه ينبع الضيف
وبروع السائل (إلا كلب حرث أو ماشية) فيجوز ، ولا يكون سبباً في نقص أجر
صاحبه ، أو للتوزيع لا للترديد ، والأصح عند الشافعية إباحة اتخاذ الكلاب لحفظ
الدور أو الدواب ، قياساً على النصوص مما في معناه ، واستدل المالكية بجواز اتخاذها
على طهارتها ، فإن ملابسها مع الاحتراز عن مس شيء منها شاق ، والإذن في الشيء
إذن في مكملات مقصوده كما أن في اللع من لوازمه مناسبة للنع منه ، وأجيب بعموم
الجبر الوارد في الأمر بفصل ما ولع فيه الكلب من غير تفصيل ، والأمر بفصل ذلك
يدل على نجاسة فيه فبقية أجزائه بالأولى .

(وعنه ، رضى الله تعالى عنه ، في رواية « إلا كلب غنم أو حرث أو
صيد ») .

(وعنه رضى الله تعالى عنه في رواية أخرى إلا كلب ماشية أو صيد) فأسقط كلب
الحرث ، وفي بعض النسخ تقديم وتأخير .

١٠٣٠ — (وعنه رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : بينا)
باليمن (رجل) من بني إسرائيل ، ولم يسم (راكب على بقرة) وجواب بينا قوله (التفتت

إِلَيْهِ فَقَالَتْ : لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا ، خُلِقْتُ لِلْعِرَائَةِ ، قَالَ : آمَنْتُ بِهِ أَنَا
وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . وَأَخَذَ الذَّنْبُ شَاةَ ، فَتَقَبَّعَهَا الرَّاعِي ، فَقَالَ الذَّنْبُ :
مَنْ كَمَا يَوْمَ السَّبْعِ يَوْمَ لَا رَاعِيَ كَمَا غَيْرِي ؟

(إليه) أى البقرة ، وفي رواية فتكلمت (فقالت : لم أخلق لهذا) أى للركوب ، بقرينة
قوله راكب (خلقت للعرائة) وفي رواية « بينا رجل يسوق بقرة إذ ركبها فضرها
فقالت أنا لم أخلق لهذا إنما خلقت للحرث ، فقال الدس : سبحان الله بقرة تسكلم »
(قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (آمنت به) أى بنطق البقرة ، وفي رواية « فإني
أومن بهذا » والفاء في جزاء شرط محذوف ، أى فإذا كان الناس يستغربونه ويستجيبون
منه فإني لا أستغربه وأومن به » (أنا وأبو بكر وعمر) قال في شرح المشكاة :
واستدلوا بقولها « إنما خلقت للعرائة » على أن الدواب لا تستعمل إلا فيما جرت العادة
باستعمالها فيه ، ويحتمل أن يكون قولها « إنما خلقت للعرائة » إشارة إلى تعظيم ما خلقت
له ، ولم يرد الحصر في ذلك ، لأنه غير مراد اتفاقاً ، لأن من جملة ما خلقت له أنها
تذبح وتؤكل بال اتفاق ، قال ابن بطال : في هذا الحديث حجة على من منع أكل الخيل
مستنداً بقوله تعالى « لتربيوها » فإنه لو كان ذلك دالاً على منع أكلها لدل هذا الخبر
على منع أكل البقر لقوله في الحديث « إنما خلقت للحرث » وقد انفقوا على جواز أكلها ،
فدل على أن المراد بالعموم الاستفاد من صيغة إنما في قوله « إنما خلقت للحرث » عموم مخصوص
(وأخذ الذئب شاة فتعبعها) أى الشاة (الراعي) لم يسم ، لكن في إيراد البخاري لهذا الحديث
في ذكر بني إسرائيل إشعار بأنه فيمن كان قبل الإسلام ، نعم وقع كلام الذئب لأهبان
ابن أوس كما عند أبي نعيم في الدلائل (فقال الذئب) وفي نسخة « فقال له الذئب »
وفي رواية « وبينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب فذهب منها بشاة ، فطلبه حتى كأنه
استنفذها منه ، فقال الذئب : هذا استنفذتها مني » وهذا منادى حذف منه حرف
الدعاء ، أو في موضع نصب على الظرفية ، أو على الصدرية ، أى هذا اليوم أو هذا
الاستنفاد استنفذتها مني ، وليس لهذه الكلمة ذكر هنا خلافاً لمن وهم ، قال الذئب بعد
التفاهة إلى الراعي (من لها) أى الشاة (يوم السبع) بضم الهمزة ويحوز فتحها
وسكونها - لتفترس من الحيوانات ، وجمعه أسبيع وسباع كما في القاموس (يوم لاراعي
لها غيري) أى إذا أخذها السبع لم تقدر على خلاصها منه فلا يراها حيلة غيري ،

قَالَ : آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ .

قَالَ الرَّاَوِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : وَمَا هُمَا يَوْمَئِذٍ فِي الْقَوْمِ .

أى إنك تهرب منه وأكون أنا قريباً منه أراعى ما يفضل لى منها ، أو أراد من لها عند الفتن حين تترك بلا راع نبهة للسباع ، فجعله السبع لها راعياً إذ هو منفرد بها ، أو أراد يوم أكلى لها ، يقال « سبع الذئب الغنم » أى أكلها ، وقال ابن العربى : هو بالإسكان والغنم تصغير ، والسبع بالسكون : الموضع الذى يكون فيه الحشر ، أى من لها يوم القيامة ، ويحكر على هذا قول الذئب : لا راعى لها غيرى ، والذئب لا يكون راعياً يوم القيامة ، وقيل : يوم السبع عيد لهم فى الجاهلية كانوا يشتغلون فيه بلهوهم عن كل شيء ، أى يشغل الراعى عن غنمه فيتمكن الذئب منها ، وإعما قال : ليس لها راع غيرى مبالغة فى تمكنه منها ، قال بعضهم : وفى هذا نظر ، وإنما هو السبع بمشاة من تحت الضباع ، يقال : أسيعت وأضيعت بمعنى (قال) صلى الله عليه وسلم لما تعجب الناس حيث قالوا : سبحان الله ! ذئب يتكلم ؟ كما فى بعض الروايات (آمنت به) أى يتكلم الذئب (أنا وأبو بكر وعمر ، قال الراوى عن أبى هريرة) وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن (وماها) أى العمران (يومئذ فى القوم) أى لم يكونا حاضرين ، فيحتمل أن يكون أهبان على تقدير أن يكون هو صاحب القصة لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك كان العمران حاضرين فصدقاه ، ثم أخبر النبي صلى الله عليه وسلم الناس بذلك وما غائبان ، أو أطلق ذلك لما اطلع عليه من أنهما يصدقان بذلك إذا سمعاه ولا يترددان فيه كغيره من قواعد العقائد ، وقال بعضهم : إنما أراد عليه الصلاة والسلام تخصيصهما بالتصديق الذى بلغ عين اليقين ، وكشف صاحباه بالحقيقة التى ليس وراءها للتعجب مجال ، اهـ ، ونطلق البقرة والذئب جائز عقلاً ، أعنى النطق اللفظى والنفس معاً ، غير أن النفس يشترط فيه العقل ، وخلفه فى البقر والذئب جائز ، وكل جائز أخبر صاحب العجزة أنه واقع علمنا عقلاً أنه واقع ، ولا يحتمل توقف للتوقفين على أنهم شكوا فى الصدق ، ولكنهم استبدوه استبعاداً عادياً ولم يعلموا علماً مكيناً أن خرق العادة فى زمن النبوة يكاد أن يكون عادة ، فلا عجب إذا .

١٠٣١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اقْسِمَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ، قَالَ: لَا، فَقَالُوا: تَكْفُونَا الْمَوْتَةَ وَتَنْشُرُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ؟ قَالُوا: بَعِيدًا وَأَطْعَمًا».

١٠٣٢ - عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الدِّينَةِ مُزْدَرَجًا، كُنَّا نُكْرَى الْأَرْضَ

١٣٠١ - (وعنه رضى الله تعالى عنه) أنه (قال: قالت الأنصار للذي صلى الله عليه وسلم) لما قدم المدينة: يا رسول الله (اقسم بيننا وبين إخواننا) للمهاجرين (النخيل) بكسر الحاء ثم تحتية ساكنة ، وفي نسخة «النخل» يسكون الحاء ، والنخيل : جمع نخل كالبيد جمع عيد ، وهو جمع نادر (قال) صلى الله عليه وسلم : (لا) أقسم ، وإنما أبى ذلك لأنه علم أن الفتوح ستفتح عليهم ، فكره أن يخرج عنهم شيئاً من رقة نخيلهم التي بها قوام. أمرهم شفقة عليهم ، فلما فهم الأنصار ذلك جمعوا بين المسلمين : امتثال ما أمرهم عليه الصلاة والسلام ، وتسهيل مواساة إخوانهم المهاجرين (قَالُوا) أى الأنصار للمهاجرين : أيها المهاجرون (تكفونا) خبر بمعنى الأمر ، أى اكفونا (الموتة) في النخل تشبهه في السقي والتريية (وتشرككم) بفتح أوله وثالثه : مضارع شرك ، أو بضم أوله وكسر ثالثه مضارع اشرك (في الثمرة) أى ويكون التحصل من الثمرة مشتركاً بيننا وبينكم ، وهذه المساقاة لكن لم يبينوا قدر الأنصبياء التي وقعت وللقرر أن الشركة إذا أبهت ولم يكن فيها جزء معلوم كانت نصفين ، أو كان نصيب العامل في المساقاة معلوماً بالعرف للنضبط ، فتركوا النص عليه اعتياداً على ذلك العرف (قَالُوا) أى الأنصار وللهاجرون كلهم : (سمعنا وأطعنا) أى امتثلنا أمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما أشار إليه .

١٠٣٢ - (عن رافع بن خديج) بفتح الحاء المعجمة آخره جيم - الأنصارى (رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : كنا أكثر أهل المدينة مزدرجاً) هو مكان الزرع أو مصدر ، أى كنا أكثر أهل المدينة زرعاً ، ونصبه على التمييز ، وأصله مزدرجاً فبأبدلت التاء دالاً ، لأن مخرج التاء لا يوافق الزاى لشدها (وكنا نكرى الأرض)

بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا مُسَمًّى لِسَيِّدِ الْأَرْضِ ، قَالَ : فَمِمَّا يُصَابُ ذَلِكَ وَتَسْلَمُ
الْأَرْضُ ، وَمِمَّا تُصَابُ الْأَرْضُ وَيَسْلَمُ ذَلِكَ ، فَتُهَيِّمُ ، وَأَمَّا الذَّهَبُ
وَالْوَرَقُ فَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ .

٣٣ ١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامِلٌ خَيْرٌ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ ، وَكَانَ
يُعْطَى أَزْوَاجَهُ مِائَةَ وَسْقٍ :

بضم النون من الإكراء (بالناحية منها مسمى) القياس مسماة لأنه حال من الناحية ،
ولكن ذكره باعتبار كون ناحية الشيء بعضه ، أو باعتبار الزرع (لسيد الأرض)
أى مالكها ، وأطلق السيد عليه تنزيلا للأرض منزلة العبد (قال) رافع بن خديج
(فما) أى كثيرا ما فهمى بمعنى ربما كما قال سيويه « وأعلم أنهم مما يحذفون كذا »
(يصاب ذلك) أى البعض أى يقع عليه مصيبة فيتلف (وتسلم الأرض) أى باقية
(ومما تُصَابُ الأرض ويسلم ذلك) البعض ، وفى نسخة « فهما » فى اللومين ،
والأولى أولى ، لأن مهما تستعمل لأحد معان ثلاثة ، أحدها تضمن معنى الشرط
فها لا يعقل غير الزمان ، والثانى الزمان والشرط ، وأنكر الزمخشري ذلك ،
والثالث الاستفهام ، ولا يناسب هنا شيء من ذلك إلا بالتعسف (فهنا) عن هذا
الوجه ، لأنه موجب لحرممان أحد الطرفين ، فيؤدى إلى الأكل بالباطل (وأما الذهب
والورق) بكسر الراء ، وفى نسخة « اللقطة » (فلم يكن يومئذ) يكرى بهما ، ولم يرد
فى وجودهما ، وفيه دلالة على أن كراء الأرض بجزء مما يخرج منها منهى عنه ، وهو
مذهب أبى حنيفة ومالك والشافعى .

١٠٣٣ - (عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه
وسلم عامل) أهل (خير بشطر) أى بنصف (ما يخرج منها من ثمر) بالثلاثة ، أشار
إلى المساقاة (أو زرع) إشارة إلى المزارعة ، وهى العاملة على الأرض يعطى ما يخرج
منها البذر من المالك ، فإن كان من العامل فهمى بحابرة (فكان يعطى أزواجه)
رضى الله تعالى عنهن (مائة وسق) بفتح الواو وكسرها ، والوسق ستون صاعا بصاع

ثَمَانِينَ وَسَقَ تَمْرٍ ، وَعِشْرِينَ وَسَقَ شَعِيرٍ .

التي صلى الله عليه وسلم (ثمانين وسق تمر وعشرين وسق شعير) بنصب وسق على التمييز في الموضوعين ، وهو مضاف لما بعده ، وفي نسخة « ثمانون وعشرون » بالرفع على الابتداء وخبره محذوف ، أى منها ثمانون ومنها عشرون ، فلما قسم عمر خير خير أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بين أن يجرى لمن ما كان لمن من الأوسق أو يقطع لمن الأرض ، فمنهن من اختار الأول ومنهن من اختار الثاني ، وكانت عائشة رضى الله عنها ممن اختار الأرض ، وفي هذا الحديث دلالة على جواز للزراعة والمخابرة لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لذلك ، واستمراره في عهد أبي بكر إلى أن أجلاهم عمر رضى الله تعالى عنهما ، وبه قال ابن لندر وابن خزيمة والخطابي ، وصنف فيهما ابن خزيمة جزءا بين فيه على الأحاديث الواردة بالنهي عنها ، وجمع بينها وبين الأحاديث الواردة بالجوار ، ثم تابعه الخطابي ، وقال : ضعف أحمد بن حنبل حديث النبي ، وقال : هو مضطرب ، قال : وأبطلها مالك وأبو حنيفة والشافعي لأنهم لم يقفوا على علته ، قال : وللزراعة جائزة ، وهي عمل المسلمين في جميع الأمصار ، لا يبطل العمل بها أحد ، هذا كلام الخطابي ، فالتختار عند هؤلاء جواز كل من المزارعة والمخابرة ، وتأويل الأحاديث على ما إذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولاخر أخرى ، والمعروف في مذهب الشافعي بطلان المخابرة مطلقا ، وكذا المزارعة إن أفردت بالعقد ، وبجواب عن الدليل المجوز لها بمحمله في المزارعة على جوازها تبعا أو بالطريق الآتي وفي المخابرة على جوازها بالطريق الآتي ، وعلى بطلانها تكون الفلحة لصاحب البذر لأنها تملك ملكه وعليه لصاحب الأرض أجرتها ، وطريق جعل الفلحة لها في المزارعة ولا أجره : أن يكثرى المالك العامل بنصف البذر ومنفعة الأرض شامعين أو بنصف البذر ويعبره نصف الأرض شامعين ليزرع له باقية في باقيها ، فيكون لكل منهما نصف الثقل شامعا لأن العامل استعق من منفعتها بقدر نصيبه من الزرع ، والمالك من منفعتها بقدر نصيبه من ذلك ، أو يقرض المالك العامل نصف البذر ويؤجره نصف الأرض بنصف عمله ونصف منافع آلاته أو يعبره نصف الأرض والبذر منهما ، ليعن البذر في هذا ليس كله من المالك ، وطريق جعل الفلحة لها في المخابرة ولا أجره : أن يكثرى العامل نصف الأرض بنصف البذر ونصف عمله ومنافع آلاته أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل

١٠٣٤ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْهَ عَنِ الْكِرَاءِ ، وَلَكِنْ قَالَ : أَنْ يَمْتَسَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا » .

والمنافع ، فإن لم تفرد المزارعة بالعقد - بأن وقعت تبعا للمساواة - صحت : إن انعقد عقد وطامل ، وعسر أفراد الشجر بالسقي ، وقدمت المساواة على المزارعة ، فإن فقد شيء من ذلك لم تصح المزارعة ، وإنما لم تصح المخاطبة تبعا كالمزارعة لعدم ورودها كذلك ، ولا فرق في التبعية بين أن يعطى المالك للعامل بذرا يزرعه في الأرض أو يكون فيها زرع لم يبد صلاحه ، وعلى ذلك حمل الحديث للذكور ، إذ لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذرا ، وفي الحديث أيضاً جواز المساواة في النخل والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن يثمر كالخوخ والشمش بجزء معلوم يجعل للعامل من الثمرة ، وبه قال الجمهور ، وخصه الشافعي في الجديد بالنخل ، وكذا شجر العنب لأنه في معنى النخل بجامع وحوب الزكاة ، وتأتى الحُرص في ثمرتهما ، فجوزت المساواة فيما سعى في ثمرهما رقبا بالمالك والعامل والمساكين ، أما بقية الأشجار فلا تجوز للمساواة عليها على الجديد إلا تبعا لنخل أو عنب ، ومنه للفل فلا يجوز المساواة عليه إلا تبعا على الراجح ، وقال أبو حنيفة وزفر : ولا تجوز للمساواة عليه بحال ، لأنها إجارة بشرة معدومة أو مجهولة ، وجوزها أبو يوسف وعمره وبه يفتى لأنها عمل على عقد في المال ببعض ثمائه كالمضاربة .

١٠٣٤ - (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن الكراء) أى لم يحرم كراء الأرض للمزارعة على وجه المخاطبة ، وهى كإعارة العاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل ، وهذا لا يعارض النهى عنه فى أحاديث أخر ، لأن النهى كان فيما يشترطون فيه شرطا فاسداً وعدمه فيما لم يكن كذلك ، أو الراد بالإيجابات نهى التنزيه وبالتنفي نهى التحريم (ولكن قال : أن يمتسح) بفتح المهملة ونصب يمتسح ، أو يكسر المهملة على أن إن شرطية ، ويمسح مجزوم بها أى يعطى (أحكمكم أخاه) السلم أرضه ليزرعها (خير له من أن يأخذ) أى من أخذه (عليه) أى منه (خارجا معلوما) أى أجرة معلومة ، لأنهم ، كانوا يتنازمون

١٠٣٥ - عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « لَوْلَا آخِرُ الْمُسْلِمِينَ مَا فَتَحْتُ قُرْبَةَ إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ أَهْلِهَا ، كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ » .

١٠٣٦ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ » .

في كراء الأرض حتى أفضى بهم إلى التقاتل بسبب كون الحراج واجبا لأحدهما على صاحبه ، فرأى أن اللعنة خير لهم من الزراعة التي توقع بينهم مثل ذلك ، فهذا لم يكن منه صلى الله عليه وسلم على وجه التعريم ، وإنما كان لكرهه وقوع الشر بينهم ، وقد علت محل النبي الوارد في ذلك في أحاديث أخرى .

١٠٣٥ - (عن عمر) بن الخطاب (رضى الله تعالى عنه أنه قال : لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية) بفتح الفاء وسكون الحاء مبليا للفاعل ، وقرية بالنصب على للفعولية ، أو يضم الفاء مبليا للفعول ، وقرية بالرفع ناعب عن الفاعل (إلا قسمتها بين أهلها) أى الغانمين (كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر) لكن النظر لآخر المسلمين يقتضى أن لا أقسمها ، بل أجعلها وقفا على المسلمين ، ومذهب الشافعية في الأرض المفتوحة عنوة أنه يلزم قسمتها ، إلا أن يرضى بوقفتها من غنمها ، وعن مالك تصوير وقفا بنفس الفتح ، وعن أبي حنيفة يتخير الإمام بين قسمتها ووقفها .

١٠٣٦ - (عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أعمر أرضا) بفتح الهمزة واللام من الثلاثى للزيد ، قال عياض : كذا رواه أصحاب البخارى ، والصواب من عمر من الثلاثى قال الله تعالى « وعمروها أكثر مما عمروها » إلا أن يريد أنه جعل فيها عمارة انتهى ، وقال الزركشى : ضم الهمزة أجود من الفتح . قال فى الصابيح : يفتر ذلك إلى ثبوت رواية فيه ، وظاهر كلام القاضى أن جميع رواية البخارى على الفتح ، لكن ثبت عن أبي ذر من رواية البخارى الضم ، أى من أعمره غيره ، وكان المراد بالتعير الإمام أو نائبه (ليست) بملوكة (لأحد فهو أحق) أى بها ، وحذف ذلك للعلم به ، وفى بعض النسخ ثبوته . أى فهو أحق بها من غيره ،

١٠٣٧ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَلَّهُ قَالَ : « أَجَلُ عُمَرُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا ، وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِلْمُسْلِمِينَ ، وَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا ، فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُقِرَّ لَهُمْ بِهَا أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا ،

أى مستحق لها دون غيره ، سواء أذن له الإمام أم لا اكتفاء بإذن الشارع عليه الصلاة والسلام ، وهذا مذهب الشافعى وأبى يوسف ومحمد ، نعم يستحب استئذانه خروجه من خلاف أبى حنيفة حيث قال : ليس له أن يحمي مواتا مطلقا إلا بإذنه ، وخرج بالهجرة حاله نصب عليها علامة فيضير متحجرا لها ، ولا يملكها ، بل يكون أولى بها من غيره فإن أحياءها خيره ملكها ، وتختلف الهجرة باختلاف المقاصد من الأرض ، والضابط أن يفعل فيها ما بعد في العادة عمارة لها كما هو مقرر في محله من كتب القروع .

١٠٣٧ - (عن) عبد الله (بن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه قال : أجلى) بالجيم - أى أخرج (عمر) بن الخطاب (رضى الله تعالى عنه اليهود والنصارى من أرض الحجاز) لأنه لم يسكن لهم عهد من النبي صلى الله عليه وسلم على بقائهم في الحجاز دائما ، بل كان موقوفا على مشيئته ، والحجاز كما قاله الواقدى : من المدينة إلى تبوك ومن المدينة إلى طريق الكوفة ، وقال غيره : مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها أى قرابها (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظهر) أى غلب (على خيبر أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا ، وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ) أى غلب عليه الصلاة والسلام (عليها) ولرسوله وللمسلمين (وذلك أن خيبر فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة ، فالذى فتح عنوة كان جميعه لله ولرسوله وللمسلمين والذى فتح صلحا كان لليهود ثم صار للمسلمين بعد الصلح) (وأراد) عليه الصلاة والسلام (إخراج اليهود منها) أى من خيبر (فسألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقرهم بها) بضم الياء وكسر القاف وفتح الراء - أى ليسكنهم بخير (أن) أى بأن (يكفوا عملها) أن يكفاية عمل نخيلها ومراعيتها والقيام

وَلَهُمْ نِصْفُ النَّخْلِ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « يُفَرِّقُكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا » فَقَرَّوْا بِهَا حَتَّى أَجْلَاكُمْ عُمَرُ إِلَى
 تَيْمَاءَ وَأَرْبَحَاءَ .

١٠٣٨ - عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « قَالَ عُمَى ظَهْرِي
 ابْنُ رَافِعٍ : لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَنْزِلِ الْبَنَاءَ
 رَافِقًا ، قُلْتُ : مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ حَقٌّ ؟ قَالَ :
 دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

بعدها وعمارتهما ، فإن مصدرية (ولهم نصف النخل) الحاصل من الأشجار (فقال لهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : نفرقكم بها على ذلك) الذي ذكرتموه من كفاية العمل
 ونصف النخل لكم (ما شئنا) استدله الظاهرية على جواز للساقاة مدة مجهولة ،
 وأجاب عنه الجمهور بأن للوارد أن للساقاة ليست عقدا مستمرا كالبيع بعد انقضاء
 مدتها إن شئنا عقدا آخر وإن شئنا أخرجنكم (قروا بها) بفتح القاف وتشديد
 الراء أى سكنوا بخير (حتى أجلاكم) أى أخرجهم (عمر) رضى الله تعالى عنه منها
 (إلى تيماء) بفتح التوقية وسكون الياء بمدودا - قرية من أمهات القرى على البحر من
 بلاد طى (وأربحاء) بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون الياء بمدودا وبالحاء للهمزة -
 قرية من الشام ، سميت بأربحاء بن لك بن أرغشد بن سام بن نوح عليه الصلاة
 والسلام ، وإنما أجلاكم عمر لأنه عليه الصلاة والسلام عهد عند موته أن يخرجوا من
 جزيرة العرب ، ويؤخذ من ذلك أن صاحب الأرض إذا قال للزراع أفرق الله ولم
 يذكر أجلا معلوما جاز .

١٠٣٨ - (عن رافع بن خديج) الأنصاري (رضي الله تعالى عنه) أنه قال :
 قال عُمَى ظَهْرِي بْنُ رَافِعٍ (بضم الظاء للجمة مصفرا) لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَنْزِلِ الْبَنَاءَ رَافِقًا ، أَيْ ذَا رَفِيقٍ ، وَاتِّصَابِهِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ كَانَ ، وَاسْمُهَا
 ضَمِيرٌ رَاجِعٌ لِلْأُمْرِ (قُلْتُ) لظَهْرِي (مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ حَقٌّ)
 لِأَنَّهُ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (قَالَ : دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيْ فَأَتَيْتُهُ

قَالَ : مَا تَصْنَعُونَ بِمَعْقِلِكُمْ ؟ قُلْتُ : نَوَاجِرُهَا عَلَى الرَّبِيعِ وَعَلَى الْأَوْسُقِ مِنَ التَّنَرِ وَالشَّعِيرِ ، قَالَ : « لَا تَفْعَلُوا ، اَزْرَعُوهَا ، أَوْ اَزْرَعُوهَا ، أَوْ اُمْسِكُوهَا » ، قَالَ رَافِعٌ : قُلْتُ : سَمِعَا وَطَاعَةً .

١٠٣٩ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُكْرِى مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ، وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ ، ثُمَّ حَدَّثَ

(قال : ما تصنعون بمعاقلكم) بفتح الميم والحاء للبهمة - أى بمزارعكم ، قال ظهير (قلت : نواجيرها على الربيع) بضم الراء وفتح الموحدة وسكون النسيئة - تصغير الربيع ، وفي نسخة « على الربيع » بضم الراء والموحدة وتسكن ، أى على أن يكون لهم ربيع الزرع ، وفي أخرى « على الربيع » بفتح الراء وكسر الموحدة ، وهو التمر الصغير ، أى على الزرع الذى هو عليه ، والمعنى أنهم كانوا يكرّون الأرض ويشترطون لأنفسهم ما ينبت على التمر (وعلى الأوسق من التمر والشعير) والواو بمعنى أو (قال) عليه الصلاة والسلام : (لا تفعلوا) وهذا صيغة النهى المذكور أول الحديث ، حيث قال : لقد نهانا (ازرعوها) أنتم بهمة وصل تسكرو وتفتح الراء (أو ازرعوها) بهمة قطع مفتوحة وكسر الراء ، أى أعطوها لغيركم بزرعها بغير أجره (أو امسكوها) بهمة قطع مفتوحة وكسر الباء ، أى اركوها معطلة ، وأولنا تخيير لا لشك (قال رافع قلت : سمعا وطاعة) نسب بتقدير أسمع كلامك سمعا وأطيعك طاعة ، ويجوز الرفع خبر مبتدأ محذوف ، أى كلامك وأمرك سمع وطاعة ، أى مسموع ومطاع .

١٠٣٩ - (عن ابن عمر) عبد الله (رضى الله تعالى عنهما أنه كان يكرى) بضم أوله من أكرى أرضه يكرىها (مزارعه) بفتح الميم (على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان) أيام خلافتهم (وصدرًا من إمارة معاوية) بكسر المعجمة ولم يقل خلافته لأنه أى ابن عمر كان لا يبايع لمن لم يجتمع عليه الناس ، ومعاوية لم يجتمع عليه الناس ، ولذا لم يبايع لابن الزبير ولا لعبد الملك فى حال خلافتهم ، ولم يذكر على بن أبى طالب فيحتمل أن يكون لأنه لم يزرع فى أيامه (ثم حدث) بضم

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كِرَاءِ
لِلزَّارِعِ » ، فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى رَافِعٍ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : نَهَى النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كِرَاءِ لِلزَّارِعِ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّا كُنَّا
نُسْكِرُ مَزَارِعَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا عَلَى الْأَرْبَعَاءِ
وَبَشَى مِنَ الثَّنِينَ .

١٠٤٠ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْأَرْضَ تُسْكِرُ ، ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ
يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَحْدَثَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ ،

الحاء المهملة وتشديد الدال المسكورة مبيا للفعول - أى حدثه غيره (عن رافع بن خديج) وفى بعض النسخ « ثم حدث رافع بن خديج » بالبناء للفاعل وحذف عن (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع ، فذهب ابن عمر إلى رافع فسأله فقال) أى رافع (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كراء المزارع ، فقال ابن عمر : قد علمت) يا رافع (أنا كنا نسكّر مزارعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما) ينبت (على الأربعاء) بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الموحدة ممدودا - جمع ربيع ، وهو الثمر الصغير (وبشى من الثنين) بالوحدة الساكنة ، وحاصل حديث ابن عمر هذا أنه ينسكّر على رافع إطلاقه فى النهى عن كراء الأرض ويقول : الذى نهى عنه رسول الله هو الذى كانوا يدخلون فيه الشرط الفاسد ، وهو أنهم يشترون ما على الأربعاء وطائفة من الثنين ، وهو مجهول ، وقد يسم هذا ويصيب غيره آفة أو بالعكس فتقع المنازعة ويبقى المزارع أو رب الأرض بلا شيء .

١٠٤٠ - (وعنه رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : كنت أعلم فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأرض تسكّر) بضم التاء وفتح الراء (ثم خشي عبد الله) ابن عمر ، ومقتضى الظاهر أن يقول « ثم خشيت » (أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد أحدث فى ذلك شيئا لم يكن) أى ابن عمر (عله) روى نسخة « يعلمه » أى (٣٨ - فتح اللبى ٢)

فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ .

١٠٤١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ - وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ - أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ ، فَقَالَ لَهُ : أَلَسْتَ فِيمَا شِئْتَ ؟ قَالَ : بَلَى ، وَلَسِكُنِّي أَحِبُّ أَنْ أُزْرَعَ ، قَالَ : فَيَذَرُ فَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ وَاسْتَوَاوَهُ وَاسْتَحْصَادَهُ ، فَكَانَ أَمْثَالَ الْجِبَالِ ، فَيَقُولُ اللَّهُ

حكم بما هو ناسخ لما كان يعلمه من جواز الكراء (فترك كراء الأرض) وسبب خشيته ذلك ما بلغه عن رافع بن خديج من نهيهِ عن كراء الأرض ، فلقبه فقال : يابن خديج ما هذا ؟ فقال : سمعت عمي وكانا شهدا بدرًا يحدثان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض ، فقال عبد الله : كنت أعلم إلخ ، وقد احتج بها من كره إجارة الأرض بجزء مما يخرج منها ، وقد مر بيانه .

١٠٤١ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ) أصحابه (وعنده رجل من أهل البادية) لم يسم ، والواو ليعال (أن رجلاً) يفتح الهمزة لأنه في موضع المفعول (من أهل الجنة استأذن ربه) عز وجل ، أى يستأذن ربه ، فأخبر عن الأمر المحقق الآتي بلفظ الماضي (في الزرع) أى سأله تعالى أن يباشر الزرع (فقال) الله تعالى (له : ألسنت) وفي نسخة « أو لست » بزيادة واو ، وهو استفهام تقريرى بمعنى أو لست كائناً (فيما شئت) من المشتيات (قال : بلى) الأمر كذلك (ولسكنى) بالياء بعد التثنية ، وفي نسخة (أحب أن) أزرع (فأذن له) فبذر (بالعدل المعجمة ، أى ألقى البذر في أرض الجنة) فبادر (بالعدل للهمزة ، وفي رواية « فأسرع فبادر » (الطرف) بفتح الطاء وسكون الراء نصب على المفعولية والفاعل قوله (نباته واستواؤه واستحصاده) من الحصد وهو قلع الزرع (فسكان أمثال الجبال) يعنى أنه لما بذر لم يكن بين ذلك وبين استواء الزرع ونجاس أمره كله من الحصد والتذرية والجمع إلا كلعج البصر ، وكان كل حبة منه مثل الجبل ، وفيه أن الله تعالى أغنى أهل الجنة فيها عن تعب الدنيا ونصبها ، (فيقول الله

تعالى : دُونَكَ يَا ابْنَ آدَمَ ، فَإِنَّهُ لَا يَشْعُرُ شَيْءًا ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ :
وَاللَّهِ لَا تَجِدُهُ إِلَّا قَرَشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا ، فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ ، وَأَمَّا نَحْنُ
فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ زَرْعٍ ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

تعالى : دُونَكَ) بالنصب على الإغراء بعامل محذوف سببه الإغراء ، أى خذه (يا ابن
آدم فإنه) أى الشأن (لا يشعرك شئ ، فقال الأعرابي) أى ذلك الرجل الذى من أهل
البادية (والله لا تجده) أى ذلك الرجل الذى من أهل الجنة (إلا قرشيا أو أنصاريًا
فإنهم) أى قرشيا والأنصار (أصحاب زرع ، وأما نحن) أى أهل البادية (فلسنا
بأصحاب زرع ، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم) .
وفى هذا دليل على أن أحاديث النفع من كراء الأرض إنما جاءت على الندب لا على الإيجاب ،
لأن العادة فيما يحرم على ابن آدم أشد الحرص أن لا يمنع من الاستمتاع به ، وإبقاء حرص
هذا الحرص من أهل الجنة على الزرع وطلب الانتفاع به حتى فى الجنة دليل على أنه مات
على ذلك ، لأن المرء يموت على ما عاش عليه ويبعث على ما مات عليه ، فدل ذلك
على أن آخر عهدهم فى الدنيا جواز الانتفاع بالأرض واستجارها ، ولو كان كراؤها
حرما لعظم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر فى ذهنه هذا الثبوت ،
هكذا قاله ابن النير .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فِي الشَّرْبِ

١٠٤٢ — عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَرَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْدَحُ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ أَصْفَرُ الْقَوْمِ ، وَالْأَشْيَاحُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَقَالَ : « يَا غُلَامُ ، أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَهُ الْأَشْيَاحُ ؟ قَالَ : مَا كُنْتُ لِأَوْثَرُ بِفَضْلِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ » .

١٠٤٣ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « حُلِبْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةٌ دَاجِنٌ

(فِي الشَّرْبِ) بضم الشين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وفي نسخة « باب في الشرب » مع إسقاط البسملة .

١٠٤٢ — (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضى الله تعالى عنه) أنه قال : أرى النبي صلى الله عليه وسلم (بضم الهمزة وكسر اللثاء الفوقية ، والنبي رفق نائب عن الفاعل) يقده ، فيه شراب ، والشراب هو الماء أو اللبن المشوب بالماء (فشرب منه ، وعن يمينه غلام أصفر القوم) هو عبد الله بن عباس (والأشياخ) وفيهم خالد بن الوليد (عن يساره ، فقال) عليه الصلاة والسلام (يا غلام أتأذن لي أن أعطيه الأشياخ ؟ فقال) الغلام : (ما كنت لأوثر بفضل) أى بمافضل لي (منك أحدا يا رسول الله ، فأعطاه إياه) وفيه دليل على مشروعية قسمة الماء ، وأنه يملك ، إذ لو لم يملك لما جازت فيه القسمة .

١٠٤٣ — (عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه أنه قال : حلبت) بضم الحاء (لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة داجن) هى التى تألف البيوت وتقيم بها ، ولم يقل داجنة اعتبارا بتأنيث للوصف لأن الشاة تذكر وتؤنث ، وفى النهاية : هى التى

فِي دَارِي ، وَشَيْبَ كَبَنَهَا بِمَاءٍ مِنَ الْبَيْرِ الَّتِي فِي دَارِي ، فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَدَحَ ، فَشَرِبَ مِنْهُ حَتَّى إِذَا نَزَعَ الْقَدَحَ مِنْ فِيهِ ، وَحَلَّى بِسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ ، فَقَالَ حُمُرٌ وَخَافُ أَنْ يُعْطِيَهُ الْأَعْرَابِيُّ : أَعْطِ أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عِنْدَكَ ، فَأَعْطَاهُ الْأَعْرَابِيُّ الَّذِي حَلَّى يَمِينَهُ ، ثُمَّ قَالَ : الْإِيمَنُ فَلَا يُؤْمَنُ .

تخلف في اللز (في دارى ، وشيب) بكسر الشين مبنيًا للمفعول - وقوله (لينها) بالرفع نائب عن الفاعل ، أى خلط (بماء من البئر التي في دارى ، فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم القدح فشرب منه) عليه الصلاة والسلام (حتى إذا نزع القدح) أى قلعه (من فيه ، وعلى يساره أبو بكر) الصديق رضى الله تعالى عنه (وعن يمينه أعرابى) قيل إنه خالد بن الوليد ، ورد بأنه لا يقال له أعرابى ، وعبر على فى الأول وبمن فى الثاني لعل يساره كان موضعاً مرتفعاً فاعتبر استعلاؤه ، أو كان الأعرابى بعيداً عن الرسول صلى الله عليه وسلم (فقال عمر) بن الخطاب ، رضى الله تعالى عنه (وخاف) أى والحال أن عمر خاف (أن يعطيه) أى يعطى النبي صلى الله عليه وسلم القدح الأعرابى (أعط) بهمزة مفتوحة : أى القدح (أبا بكر يا رسول الله عندك) قاله تذكيراً للرسول صلى الله عليه وسلم وإعلاماً للأعرابى بحالة الصديق (فأعطاه) عليه الصلاة والسلام (الأعرابى الذى عن يمينه) وفى نسخة على بدل عن (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (الأيمن فالأيمن) بالنصب على تقدير قدموا أو أعطوا ، والرفع على : الأيمن أحق ، ويدل له ما فى بعض طرق الحديث « الأيمنون الأيمنون الأيمنون » فتقديم الأيمن سنة وإن كان مفضولاً ، لا خلاف فى ذلك . ثم خالف ابن حزم فقال لا يجوز مناوله غير الأيمن إلا بإذن الأيمن ، وأما حديث ابن عباس عند أبى يعلى اللؤلؤى بإسناد صحيح قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سقى قال ابتدأ بالكبراء ، أو بالأكابر ، فمحمول على ما إذا لم يكن أحد على جهة يمينه ، بل كان الحاضرون تلقاء وجهه مثلاً ، وإنما استأذن عليه الصلاة والسلام التلام فى الحديث السابق ولم يستأذن الأعرابى هنا احتمالاً لقلب الأعرابى وتطبيعاً لنفسه ، وشفقة أن

١٠٤٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِمَنْعَ بِهِ السَّكَلُ » .

يسبق إلى قلبه شيء يهلك به لقرب عهده بالجاهلية ، ولم يجعل للبلاد ذلك لأنه قرأته وسنه دون للشيخة ، فاستأذنه عليه الصلاة والسلام تأدياً ، ولئلا يوحشهم بتقديمه عليهم ، وتعليماً بأنه لا ينبغي أن يدفع لغير الأيمن إلا بإذنه .

١٠٤٤ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : لا يمنع) بضم أوله مبلياً للفعول (فضل الماء لمنع) مبلياً للمفعول أيضاً . (به السكَلُ) بفتح الكاف والرفع : العشب يأبسه ورطبه ، واللام في يمنع لام العاقبة كهي في قوله تعالى « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » ومعنى الحديث أن من شق ماء بقلعة وكان حول ذلك الماء كلاً ليس حوله ماء غيره ولا يتوصل إلى رعيه إلا إذا كانت للواشي ترد ذلك ، فليس لصاحب الماء أن يمنع فضله ، لأنه إذا منعه منع رعى ذلك السكَلُ ، والكَلُ لا يمنع لما في منعه من الإضرار بالناس ، ويتحقق به الرعاء إذا احتاجوا إلى الشرب ، لأنهم إذا منعوا من الشرب امتنعوا من الرعى هناك ، والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية ، وفرق الشافعي فيما حكاه للزنى عنه بين الماشية والزرع بأن الماشية ذات روح يحشى من عطشها موتها بخلاف الزرع ، وهذا محمول عند أكثر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم على ماء البئر المحفورة في الملك أو في اللوات بقصد التملك أو الارتفاق خاصة ، فالمحفورة في الملك أو في اللوات بقصد التملك يملك ماؤها على الصحيح عند أصحنا ، ونص عليه الشافعي في القديم ، والمحفورة في اللوات بقصد الارتفاق لا يملك الحافر ماؤها ، نعم هو أولى به إلى أن يتحمل ، فإذا ارتحل صار كغيره ، ولو عاد بعد ذلك ، وعلى كل يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته وحاجة محونه من نفسه وعباده وماشيته لا زرعه على الصحيح ، أما البئر المحفورة للمارة فإياها مشترك بينهم ، والحافر كأحدهم ، ويجوز الاستسقاء منها للشرب وسقي الزرع ، فإن ضاق عنهما فالشرب أولى ، وكذا المحفورة بلا قصد على أصح الوجهين عند أصحنا ، وأما الحرز في إناء أو غيره فلا يجب بذل فضله على الصحيح لغير الضرر ، ويملك بالإجراز ، هذا كلام الشافعية ، وكلام الحنفية والخلافة في ذلك متقارب في الأصل والدرك ، وإن اختلف تفاصيلهم ، وجعل المالكية هذا

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَمْنَعُوا
فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ فَعَضَلَ السَّكَلَاءُ » .

١٠٤٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ
عَلَيْهَا فَاجِرٌ »

الحكم في البئر المحفورة في اللوات ، وقالوا في المحفورة في الملك : لا يجنب عليه بذل
فضلها ، وقالوا في المحفورة في اللوات : لا تباع ، وصاحبها أو ورثته أحق بكفايتهم ،
وهذا النهي للتعريم عند مالك والشافعية والأوزاعي والليث ، وقال غيرهم : هو من
باب للمروق .

(وفي رواية عنه : لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ فَضْلَ السَّكَلَاءِ) وللهي عنه منع
الفضل ، لا منع الأصل ، وهل يجب عليه بذل الفاضل عن حاجته لزرع غيره ؟
الصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية لا يجب كما مر ، وقال المالكية : يجب عليه إذا
خشى عليه الهلاك ولم يضر ذلك بصاحب الماء ، قال الأبى أبو عبد الله : والحديث حجة
لنا في القول بسد الدرائع ، لأنه إنما نهى عن منع فضل الماء لما يؤدي إليه من منع
السكلاء انتهى ، وقد ورد التصريح في بعض طرق الحديث بالنهي عن منع السكلاء ،
وصححه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفار عن أبي هريرة ، ولفظه
« لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ وَلَا تَمْنَعُوا السَّكَلَاءَ فَيَهْزَلَ الْمَالُ وَيَجُوعَ الْعِيَالُ » وهو محمول على
غير المملوك ، وهو السكلاء النابت في اللوات ، فمنه مجرد الظلم إذ الناس فيه سواء ، أما
السكلاء النابت في أرضه للمملوك بالإحياء فيذهب الشافعية جواز بيعه ، وفيه خلاف عند
المالكية صحح ابن العربي الجواز .

١٠٤٥ - (عن عبد الله) هو ابن مسعود (رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم) أنه (قال : من حلف على يمين) أى على متعلق يمينين وهو الخلوفا
عليه ، أو لفظة على زائدة أو بمعنى الباء ، حال كونه (يقطع بها) أى بسبب اليمين
(مال امرئ مسلم) وفي نسخة إسقاط قوله مسلم (هو عليها) أى هو في الإقدام
عليها (فاجر) أى كاذب ، ويحتمل أن يكون جملة يقطع صفة اليمين ، والتفديد

لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ » فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ
بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا - الْآيَةَ) فَبَجَاءَ الْأَشْعَثُ فَقَالَ : مَا يُحَدِّثُكُمْ
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فِي أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ ، كَانَتْ لِي بُرْ فِي أَرْضِ
ابْنِ عَمٍّ لِي ، فَقَالَ لِي : شُهِودَكَ ، قُلْتُ : مَا لِي شُهُودٌ ، قَالَ : قِيمَتُهُ ،
قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يَحْلِفَ ،

بالمسلم جرى على الغالب ، وإلا فلا فرق بين المسلم والذمي والمعاهد وغيرهم ، كما جرى على
الغالب في تقييده بمال ، وإلا فلا فرق بين المال وغيره في ذلك ، وفي مسلم من حديث
إبراهيم بن ثعلبة الحارثي « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه » (لقي الله) يوم القيامة
(وهو عليه غضبان) فمعاملته معاملة النضوب عليه ، من كونه لا ينظر إليه ولا يكلمه ،
ولمسلم من حديث وثالة بن حجر « وهو عنه ممرض » وعند أبي داود من حديث
عمران « فليتبوا مقعده من النار » (فأنزل الله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ) أَيْ
يَسْتَبْدِلُونَ (بِعَهْدِ اللَّهِ) أَيْ بِمَا عَاهَدَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِيمَانِ بِالرَّسُولِ وَالْوَفَاءِ بِالْأَمَانَاتِ
(وَأَيْمَانِهِمْ) أَيْ وَبِمَا حَلَفُوا عَلَيْهِ (ثَمَنًا قَلِيلًا - الْآيَةَ ، بَجَاءَ الْأَشْعَثُ) هُوَ ابْنُ قَيْسِ
السَّكْنَدِيِّ ، مِنَ السَّكَنِ الَّذِي كَانَ فِيهِ إِلَى الْمَجْلِسِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُحَدِّثُهُمْ فِيهِ (فَقَالَ :
مَا يُحَدِّثُكُمْ) وَفِي نَسْخَةِ « مَا حَدَّثَكُمْ » بِلَفْظِ الْمَاضِي (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ) يَعْنِي ابْنَ
مُسْعُودٍ ، زَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ فِي الرَّهْنِ قَالَ « خُذْنَاهُ فَقَالَ : صَدَقَ »
(فِي أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ ، كَانَتْ لِي بُرْ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي) اسْمُهُ مَعْدَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ
ابْنُ مَعْدَى السَّكْنَدِيِّ ، وَلَقَبَهُ الْجَشِيشُ - بِالْجَمِّ الْمَفْتُوحَةِ وَالشَّيْنَيْنِ الْمَعْجَمَتَيْنِ بَيْنَهُمَا نَحْوَةُ
سَاكِنَةٍ - عَلَى الْأَشْهُرِ (فَقَالَ لِي) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (شُهِودَكَ) نَصَبَ
بِتَقْدِيرِ أَحْضَرِ أَوْ أَقَمَ شُهِودَكَ عَلَى حَقِّكَ ، أَوْ رَفَعَ خَبْرَ لِبْتَدَأَ مَعْدُوفٍ : أَيْ فَالْتَبْتَ لِحَقِّكَ
شُهِودَكَ ، قَالَ الْأَشْعَثُ (قُلْتُ) وَفِي نَسْخَةِ قُلْتُ (مَا لِي شُهُودٌ ، قَالَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ : (فِيمَعْنِيهِ) بِالنَّصَبِ أَيْ فَاطْلُبْ يَمِينَهُ ، أَوْ الرِّفْعَ أَيْ فَالْحِجَةَ الْقَاطِعَةَ بَيْنَكَ بَيْنَهُ
(قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يَحْلِفُ) بِالنَّصَبِ بِإِذَا لَاسْتِغْنَاهَا شُرُوطُ الْأَعْمَالِ ، وَهِيَ :
الْتَصَدُّرُ ، وَالِاسْتِقْبَالُ ، وَعَدَمُ الْفَصْلِ ، وَرَوَى بِالرَّفْعِ : لِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يَنْصَبُ

فَذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ .

١٠٤٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ،
وَلَا يُزَكِّيهِمْ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ : رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ
فَمَنَعَهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامَهُ لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا ، فَإِنْ
أَعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا سَخِطَ ، وَرَجُلٌ أَقَامَ سِلْعَتَهُ
بَعْدَ الْمَصْرِ »

جامع استيفاء الشروط (فذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث) وهو قوله
« من حلف على يمين - إلخ » (فأُتِيَ الله عز وجل ذلك) أى قوله تعالى « إن الذين
يشترون بهد الله - الآية » (تصديقاً له) صلى الله عليه وسلم .

١٠٤٦ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : ثلاثة) من الناس (لا ينظر الله إليهم يوم القيامة) فإن من سخط على
غيره واستهان به أعرض عنه (ولا يزكّيهم) أى لا يظهرهم من الذنوب ، ولا يثني
عليهم (ولهم عذاب أليم) مؤلم على ما فُصِّحَ (رجل) وصف طردى لا مفهوم له
(كان له فضل ماء) زائد على حاجته (بالطريق ثمنه) أى الفاضل من الماء (من ابن
السبيل) وهو المسافر ، وقوله رجل مرفوع خبر مبتدأ محذوف ، أو بدل مما قبله ،
وجملة « كان له فضل ماء » فى موضع رفع صفة (و) الثانى من الثلاثة (رجل بايع
إماماً) أى عاهد الإمام الأعظم ، وفى نسخة « إمامه » (لا يبایعه إلا لدنيا) بغير
تنوين (فإن أعطاه منها رضى) الغاء تفسيرية (وإن لم يعطه منها سخط . و) الثالث
(رجل أقام سلعته) من قامت السوق إذا نفقت ، أى أراد نقاقها وذهابها ، ويحتمل
أن المعنى وضع سلعته فى السوق (بعد المصر) ليس بقيد ، بل خرج مخرج الغالب ،
لأن الغالب أن مثله كان يقع فى آخر النهار حيث يريدون الفراغ من معاملتهم ، نعم

قَالَ : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، لَقَدْ أُعْطِيَتْ بِهَا كَذًّا وَكَذًّا ، فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ (إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا) .

١٠٤٧ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَتَنَازَعُ رَجُلٌ يَمْشِي ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ ، فَزَلَّ بِرَأْسِهِ فَشَرِبَ مِنْهَا ، ثُمَّ خَرَجَ ، فَإِذَا هُوَ بِكَلْبٍ يَلْتَهُ يَأْكُلُ كُلُّ التُّرَى مِنَ الْعَطَشِ ،

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَخْصِيصَ الْبَصَرِ لِكَوْنِهِ وَقْتُ ارْتِفَاعِ الْأَحْمَالِ (قَالَ : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَقَدْ أُعْطِيَتْ بِهَا) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ : أَيْ دَفَعَتْ لِبَائِعِهَا بِسَبَبِهَا ، أَوْ بَضَمِ الْهَمْزَةِ مَبْنِيًّا لِلْمَعْمُولِ : أَيْ أُعْطَانِي مَنْ يَرِيدُ شِرَاءَهَا بِدَلْهَا (كَذًّا وَكَذًّا) ثَمَنًا عَنْهَا (فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ) وَاشْتَرَاهَا بِذَلِكَ الثَّمَنِ الَّذِي حَلَفَ أَنْهُ أُعْطَاهُ أَوْ أُعْطِيَهُ اعْتِهَادًا عَلَى حَلْفِهِ الَّذِي أَكْده بِالتَّوْحِيدِ وَاللَّامِ وَكَلِمَةً قَدْ اتَّيَتْ هُنَا لِلتَّعْقِيقِ (ثُمَّ قَرَأَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ (إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا) الْآيَةَ ، وَالتَّصْنِيفُ عَلَى الْعَدَدِ فِي قَوْلِهِ ثَلَاثٌ لَا يَنَاقِي الرَّائِدَ .

١٠٤٧ — (وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَتَنَازَعُ) بَغَيْرِ مِيمٍ (رَجُلٌ) لَمْ يَسْمَعْ يَمْشِي (وَعِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ « يَمْشِي بِفَلَاةٍ » وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ « يَمْشِي بِطَرِيقٍ مَكَّةَ » فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ) الْتَاءُ وَأَقَامَهُ مَوْقِعَ إِذْ : أَيْ إِذَا اشْتَدَّ كَاجُوعًا إِذَا مَوْقِعًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « إِذَا هُمْ يَنْطَلُونَ » (فَزَلَّ بِرَأْسِهِ فَشَرِبَ مِنْهَا ثُمَّ خَرَجَ) مِنَ الْبَيْتِ (فَإِذَا هُوَ بِكَلْبٍ) حَالُ كَوْنِهِ (يَلْتَهُ) يَفْتَحُ الْهَاءَ وَبِالْمَثَلَةِ ، أَيْ يَرْتَمِقُ نَفْسَهُ بَيْنَ أَضْلَاعِهِ ، أَيْ يَخْرُجُ لِسَانُهُ مِنَ الْعَطَشِ ، حَالُ كَوْنِهِ (يَأْكُلُ كُلُّ التُّرَى) يَفْتَحُ الْمَثَلَةَ . أَيْ يَكْدُمُ بِفَمِهِ الْأَرْضَ النَّدِيَّةَ أَيْ بَعْضَهَا (مِنَ الْعَطَشِ) وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ « مِنَ الْعَطَاشِ » بَضَمِ الْعَيْنِ كَغَرَابٍ قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ : هُوَ دَاءٌ لَا يَرُوى صَاحِبُهُ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ دَاءٌ يَصِيبُ الْغَنَمَ تَشْرَبُ فَلَا تَرُوى ، وَهَذَا غَيْرُ مُنَاسِبٍ هُنَا لِأَنِّي سَأَلْتُ الْحَدِيثَ أَنَّ الرَّجُلَ سَقَى الْكَلْبَ حَقِي رُوى ، وَلَهُذَا جُوزِيَ بِالْمَغْفَرَةِ . ثَمَّ هُوَ مُنَاسِبٌ عِنْدَ قَوْلِهِ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ يَلْتَهُ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ

فَقَالَ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا مِثْلُ الَّذِي بَلَغَ نِي، فَمَلَأْ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ
ثُمَّ رَقِيَ فَسَقَى الْكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
وَإِنْ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرٌ؟ قَالَ: فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ.

«المطاش» كما قاله ابن حجر (فقال) الرجل (لقد بلغ هذا) الكلب (مثل الذي بلغ بي)
أى من شدة العطش، وزاد ابن حبان «فرجه» ومثل بالرفع على أنه فاعل بلغ،
وهذا مفعول به مقدم، وقيل: بالنصب نعت لمصدر محذوف، أى بلغ مبلغاً مثل الذي
بلغ، أو نعت لمفعول به محذوف، أى بلغ عطشا، زاد بعضهم فزله براء (فملاً خفه)
ولابن حبان «فزع إحدى خفيه» (ثم أمسكه بفيه) ليصعد من البئر لصبر المرتقى
منها (ثم رقى) منها بفتح الراء وكسر القاف كصعد وزنا ومعنى، وأما رقى بفتح
القاف فمن الرقية، وليس هذا موضعه، وقيل: إنه يروى هنا كذلك، ويمكن تحريكه
على لغة طيء فيبقى يرقى ورضى يرضى، يأتون بالفتحة مكان الكسرة فقلب الياء ألماً
وهذا دأبهم في كل ما هو من هذا الباب، قال العلامة البدر الدماميني: ولعل للفتحة
لإثبات الفتح هنا إن صح قصد للزاوجة بين رقى وسقى، وهى من مقاصد الم
يتمدون فيها تغيير الكلمة عن وضعها الأصلى، اهـ (فسقى الكلب) وفي رواية
«حق إرواء» أى جعله رياناً (فشكر الله له) أثنى عليه أو قبل عمله ذلك، أو أظهر
ما جازاه به عند ملائكته (غفر له) وفي رواية «فأدخله الجنة» يدل قوله غفر له
(قالوا) أى الصعابة، وسمى منهم سراقه بن مالك بن جعشم فيما رواه أحمد وابن
ماجه وابن حبان (يا رسول الله) الأمر كما ذكرت (وإن) أى أو إن (لنا في) سقى
(البهائم) أو الإحسان إليها (أجر) ثواب، الاستفهام للؤكد للتعجب (قال) عليه
الصلاة والسلام (في) إرواء (كل) ذى (كبد) بفتح الكاف وكسر اللوحدة ويهوز
سكونها وكسر البكاف وسكون اللوحدة (رطبة) برطوبة الحياة، أى حية من جميع
الحيوانات، أو هو من باب وصف الشيء باعتبار ما يؤل إليه فيكون معناه فى كل كبد
أجر لمن سقاها حتى تصير رطبة (أجر) بالرفع مبتدأ قدم خبره، والتقدير أجر حاصل
أو كائن فى إرواء كل ذى كبد حتى فى جميع الحيوانات ولو كفاراً، لكن قال
النزوى: إن عمومته مخصوص بالحيوان المحترم، وهو ما لم يؤمر بقتله، فيحصل الثواب
ببقية، ويلحق به إطعامه.

وفي هذا الحديث حث على الإحسان، وأن اللاء من أعظم القربات، وعن بعض
التابعين من كثرت ذنوبه فعليه يسقى للاء.

١٠٤٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأُذَوِّدَنَّ رَجُلًا عَنْ حَوْضِي كَمَا تُذَادُ الْقَرِيبَةُ مِنَ الْإِبِلِ عَنِ الْحَوْضِ» .

١٠٤٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرُ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ» .

١٠٤٨ - (وعنه رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : و) الله (الذى نفسى بيده) أى بقدرته (لأذودن) بهزمة مفتوحة فذال معجمة مضمومة ثم واو ساكنة ثم دال مهملة أى لأطردن (رجالا عن حوضى) المستند من نهر السكوثر (كما تذاذ) أى تطرد الناقة (القرية من الإبل عن الحوض) إذا أرادت الشرب ، وللذاد هم المتناقضون وللبتدعون أو للتردون الذين بدلوا ، أو للذاد هم الأمم السابقة ، فيذود عليه الصلاة والسلام كل أحد إلى حوض نبيه لأن الأصح أن كل نبي له حوض مخصوص يأمنه .

١٠٤٩ - (وعنه رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال: ثلاثة) من الناس (لا يكلمهم الله) بما يحبون، ولكن بنحو «اخمؤا فيها ولا تكلمون» (ولا ينظر إليهم) نظر رحمة ، أو لهم (رجل حلف على سلعة) وفي نسخة على سلته (لقد أعطى) بفتح الهمة والطاء لمن اشتراها منه (بها) أى بسببها ، أو بضم الهمة وكسر الطاء مبنيًا للفعول ، أى أعطاه من يريد شراءها بدلها (أكثر مما أعطى) بفتح الهمة والطاء ، أى دفعه فيها لبائعيها ، أو بضمها أى دفعه فيها من يسومها ، ويريد شراءها (وهو كاذب) جملة سالية (و) الثانى (رجل حلف على يمين كاذبة) أى محلف يمين فسمى يمينًا مجازًا للابسة بينهما ، والراد ما شأنه أن يكون محلفًا عليه ، وإلا فهو قبل اليمين ليس محلفًا عليه ، فيكون من مجاز الأول (بعد العصر) قال الخطايب : خص وقت العصر بتعظيم الإثم فيه وإن كانت اليمين الناجرة محرمة كل وقت لأن الله عظم

لَيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ ، وَرَجُلٍ مَنَعَ فَضْلَ مَائِهِ ، يَقُولُ اللَّهُ :
الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَالِي تَعْمَلُ بِذَاكَ .

١٠٥٠ — عَنِ الصَّغْبِ بْنِ جَنَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنْ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا حَيَّ إِلَّا اللَّهُ وَلِرَسُولِهِ » ،

هذا الوقت ، وقد روى أن اللامسكة تجتمع فيه ، وهو ختام الأعمال ، والأموال
بخيراتهم ، فقلبت العقوبة فيه ثلاثاً يقدم عليها (ليقطع بها مال رجل مسلم) أى يأخذ
من ماله قطعة (و) الثالث (رجل منع فضل ماء) زائد عما يحتاج إليه ، وفي نسخة
« فضل ماله » (فيقول الله : اليوم أمنعك فضلي) بضم الميم (كما منعت فضل مالم
تعمل يداك) أى مالم تسكبه يداك من الماء على التفصيل للتقدم .

١٠٥٠ — (عن الصغب) بفتح الصاد للهجة وسكون العين (ابن جنامة) بفتح
الجيم وتشديد اللام ، الليثي (رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : لا حى) لأحد يخص به نفسه ، ويرعى فيه ماشيته دون سائر الناس
(إلا الله) عز وجل (ورسوله) ومن قام مقامه عليه الصلاة والسلام وهو الخليفة
خاصة إذا احتيج إلى ذلك لمصلحة المسلمين ، كما فعل العمران وعثمان رضى الله تعالى
عنهم ، وإنما يحصى الإمام ما ليس بملوك كبطون الأودية والجبال وللوات ، وفي
النهاية قيل كان الشريف في الجاهلية إذا نزل أرضاً في حبه استوى كلها لحى مد
إعواء السكب لا يشركه فيه غيره ، وهو يشارك القوم في سائر ما يرون فيه ، فنهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وأضاف الحى إلى الله ورسوله : أى إلا ما يحصى
للخيل التى ترصد للجهاد ، والإبل التى يحمل عليها فى سبيل الله ، وإبل الزكاة وغيرها
وقد روى عن الصغب أن النبي صلى الله عليه وسلم حى النقيع - بفتح النون وكسر
القاف وبعد التحتية الساكنة عين مهلة - موضع على عشرين فرسخاً من المدينة ،
وقدره ميل فى ثمانية أميال كما ذكره ابن وهب فى موطئه ، وهو فى الأصل كل موضع
يستقع فيه الماء ، أى يجتمع ، فإذا انصب للماء أى ذهب نبت فيه السكأ ، وهو غير نقيع
الحضات ، وأن عمر بن الخطاب حى السرف - بفتح السين المهلة مع فتح الراء

١٠٥١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ ، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَطَالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ ، وَلَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ طِيلُهَا ، فَاسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرْفَيْنِ كَانَتْ آثَارُهَا

وكسبرها - موضع قرب التنعيم ، قال بعضهم : وهو خطأ ، وصوابه الشرف بفتح الشين والراء ، وهو الذي في موطأ ابن وهب ، ورواه بعض رواة البخاري وأصلحه ، وأما سرف فلا يدخله الألف واللام كما قاله القاضي عياض ،

١٠٥١ - (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الخيل لرجل أجر) أى ثواب (ورجل ستر) بكسر السين : أى ساتر لفرسه ولحائه (وعلى رجل وزر) أى إثم ، ووجه الحصر فى هذه أن الذى يقتنى الخيل إما أن يقتلها للركوب أو للتجارة ، وكل منهما إما أن يقتن به فعل طاعة الله وهو الأول أو معصية وهو الأخير ، أو يتجرد عن ذلك وهو الثانى (فأما) الأول (الذى) من (له أجر فرجل ربطها فى سبيل الله) أى أعدها للجهاد (فأطال لها) باللام ، وفى نسخة بالباء الموحدة (فى مرج) بفتح الميم وبعد الراء الساكنة جيم - أرض واسعة فيها كلاً كثير (أو روضة) شك من الراوى (فما أصابت فى طيلها ذلك) بكسر الطاء وبعد الياء التحتية للفتوحة لأم - الخيل الذى تربط فيه ويطول لها لترعى ، ويقال طول بالواو للفتوحة بدل الباء (من المرج أو الروضة كانت له) أى لصاحبها ، وفى نسخة كان لها (حسنات) بالنصب (ولو أنه انقطع طيلها فاستنت) بفتح الفوقية وتشديد النون - أى عدت فى للرج بشدة ونشاط ، أو رفعت يديها وطرحتهما معاً (شرفاً أو شرفين) بالشين المعجمة والراء للفتوحين والفاء فهما - أى شوطاً أو شوطين ، ومعنى به لأن التازى يشرف على ما يتوجه إليه ، وقال فى اللصاييح كالتنقيح : الشرف العالى من الأرض ، أى على شرف أو شرفين (كانت آثارها) فى الأرض بمحارفها عند

وَأَرْوَاهَا حَسَنَاتٍ لَهُ ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ ، وَلَمْ يُرَدَّ أَنْ
يَسْقَى كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ ، فَهِيَ لِلذَّكَ أَجْرٌ ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَمَنِّيًّا
وَتَمَنُّقًا ، ثُمَّ لَمْ يَلَسْ حَقُّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظُهُورِهَا ، فَهِيَ لِلذَّكَ سِتْرٌ ،
وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَنَوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ ، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزْرٌ ،
وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحُمْرِ ، فَقَالَ : مَا أُنْزِلَ عَلَى فِيهَا
شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَازَةُ

خطواتها (وأرواها) التي تلقى حال عدوها (حسنات له) أي لصاحبها (ولو أنها
مرت بنهر) بفتح الهاء وسكونها لغتان فصيحتان (فشربت منه) من غير قصد من
صاحبها (ولم يرد أن يسقى) بحذف ضمير المفعول (كان ذلك) أي شربها (حسنات له)
حيث كان عازما على سقيها ولم يقع منه في ذلك الوقت (فهي لذلك أجر) على ربطها
وإعدادها (و) الثاني الذي هي ستر له (رجل ربطها تمنيا) بفتح الفوقية والغين
للمعجمة وكسر الذون المتعددة - أي استغناء عن الناس بطلب تاجها (وتمنقا) عن
سؤالهم ، بأن يتجر فيها أو يتردد عليها في متاجره أو مزارعه (ثم لم يلبس حق الله)
للفروض (في رقبها) فيؤدي زكاة تجارتها (و) في (ظهورها) فيركب عليها في
سبيل الله ، ولا يجعلها مالا تطيقه (فهي لذلك) للذكور (ستر) له : أي ساترة لفرجه
وحاله (و) الثالث الذي هو عليه وزر (رجل ربطها غفرا) نصب للتعليل : أي
لأجل الفخر ، أي تعاضلا (ورياء) أي إظهارا للطاعة والباطن بخلاف ذلك (ونواء)
بكسر النون وفتح الواو بمدودا ، أي عداوة (لأهل الإسلام) فهي على ذلك (الرجل
(وزر) أي لائم .

(وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجر) أي صدقتها كما قاله الخطابي ،
والسائل هو صمصمة بن ناجة جد الفرزدق (فقال) عليه الصلاة والسلام : (ما أنزل على
فيها شيء) منصوص (إلا هذه الآية الجامعة) أي العامة الشاملة (الفازة) بالذال
للمعجمة المشددة - أي القليلة المثل النادرة في معناها ، فإنها تقتضي أن من أحسن إلى
الجر رأى إحسانه في الآخرة ، ومن أساء إليها وكلّفها فوق طاقتها رأى إساءته في

(فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) .

١٠٥٢ — عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ قَالَ : أَصَبْتُ شَارِفًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَغْنَمٍ يَوْمَ بَدْرٍ ، قَالَ : وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَارِفًا أُخْرَى ، فَأَتَخْتُمُهُمَا يَوْمًا عِنْدَ بَابِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَجْلِسَ عَلَيْهِمَا إِذْخِرًا لِأَبْنَيْتِهِ ، وَمَعِيَ صَائِغٌ مِنْ بَنِي قَيْنِقَاعَ ، فَأَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى وَلِيْمَةٍ فَاطِمَةَ ،

الآخرة (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) والذرة : النملة الصغيرة ، وقيل : الذر ما يرى في شعاع الشمس من الهباء ، وفيه دليل على مجموع النكرة الواقعة في سياق الشرط نحو « من عمل صالحا فلنفسه » قال الزركشي : وفي قوله الجامعة حجة لمن قال بالعموم في من ، وهو مذهب الجمهور .

١٠٥٢ — (عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال : أصبت شارفا) بشين معجمة وبعد الألف راء مكسورة ثم فاء — المسنة من النوق ، وقيل : يقال للذكر شارفا وللأنثى شارفة (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغنم يوم بدر) في السنة الثانية من الهجرة ، ومغنم بالتثنية مع نصب يوم وبعده مع إضافته ليوم (قال : وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفا أخرى) أي مسنة أخرى من النوق ، قيل : يوم بدر من الحس من غنيمة عبد الله بن جعش (فأتختهما يوما عند باب رجل من الأنصار ، وأنا أريد أن أجلس عليهما إذخرا) بكسر الهمزة وسكون الدال وكسر الحاء المعجمتين — بنت معروف طيب الرائحة يستعمله الصواغون ، واحده إذخرة (لأبيعه ، ومعى صائغ) بصاد مهملة وبعد الألف همزة وقد تسهل وآخره غين معجمة من الإصاغة ، وفي نسخة « طابع » بطاء مهملة وموحدة مكسورة بعد الألف فحين مهملة ، وفي أخرى « طالع » باللام بدل الموحدة ، أي ومعه من يده على الطريق ، قال السكرماني : وقد يقال إنه اسم الرجل (من بني قينقاع) بفتح القافين وضم النون وفتحها ويجوز الكسر غير منصرف على إرادة القبيلة أو منصرف على إرادة الحى ، وهم رهط من اليهود (فاستعين به) أي بلمن الإذخر (على وليمة فاطمة) بنت رسول

وَحَزْرَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَشْرَبُ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ مَعَهُ قَيْنَةٌ ، فَقَالَتْ :

• أَلَا يَا حَزْرَةَ لِشُرْفِ النَّوَاءِ •

فَكَارَ إِلَيْهِمَا حَزْرَةُ بِالسَّيْفِ فَجَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا ، وَبَقَرَّ

الله صلى الله عليه وسلم ، وقوله « فاستعين » بالنصب عطفا على قوله لأبيهما (وحزرة بن عبد المطلب يشرب) خرا (في ذلك البيت معه قينة) بفتح القاف وسكون القاف التثنية وفتح النون ثم هاء تأنيث - أى مغنية (فقالت : ألا) للتثنية (يا حزر) منادى مرخم مفتوح الزاى على لغة من نوى ، وفي نسخة ضمها على لغة من لم ينو (لشرف) بضم الشين للعبعة والراء - جمع شارف ، وهى للسنة من النوى (النواء) بكسر النون وتخفيف الواو معدودا - جمع ناوثة ، وهى السحينة ، صفة للشرف ، وفي جمعهما وهما شارقان دليل على إطلاق الجمع على الاثنين ، والجار والجرور متعلق بمحذوف تقديره انقض الشرف ، تستدعيه أن ينقض بنصر شارقي على المذكورين ليطعم أضيافه من لحمها ، وهذا مطلع قصيدة ، وبقية .

• وهن معقلات بالفناء •

وبعد :

ضع السكين في البات منها وضرجهن حمزة بالدماء

وهجل من أطايبها لشرب قدرا من طيبخ أو شواء

وقوله « بالفناء » بكسر الفاء المكان التسع أمام الدار ، والبات : جمع لبة وهى النسر ، وضرجهن : أمر من الضرج بالضاد للعبعة والحجم : التذمية ، وأطايب الجزور : السنام والكبد ، والشرب بكسر الشين المعجمة الجماعة يشربون الخمر ، وقدرا • منصوب على أنه مفعول لقوله وهجل ، والتقدير : المطبوخ في القدر .

(فتار) بالثلاثه : أى قام نبهة (إليهما) أى إلى الشارفين (حمزة بالسيف) لما سمع ما قالته القينة : (جب) بالحجم والموحدة للشدة - قطع (أسنمتها) جمع سنام بفتح السين وهو ما على ظهر البعير ، وهو على حد قوله تعالى « قد صفت قلوبكما » إذ المراد قلوبكما ، وكذا ما هنا ، فالمراد سناميهما (وبقر) بالوحدة والقاف - أى (٣٩ - فتح للبدى ٢)

خَوَاصِرُهُمَا ، ثُمَّ أَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا ، قَالَ عَلِيٌّ : فَتَنَظَرْتُ إِلَى مَنْظَرِ أَنْظَمَتِي ، فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالْخَبَرِ ، فَخَرَجَ وَمَعَهُ زَيْدٌ ، فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ ، فَدَخَلَ عَلَى حَمْزَةَ ، فَتَقَيَّضَ عَلَيْهِ ، فَرَفَعَ حَمْزَةُ بَصَرَهُ وَقَالَ : هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لِأَبَائِي ؟ فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْتَهَرُ حَتَّى خَرَجَ عَنْهُمْ ، وَذَلِكَ قَبْلَ تَحْرِيمِ التَّلَامُزِ .
 ١٠٥٣ — عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقَطِّعَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ ، فَقَالَتْ

شق (خواصرهما) أى خصرهما (ثم أخذ من أكبادهما) لأن السنام والكبد أطايب الجزور عند العرب (قال علي) بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه : (نظرت إلى منظر) بفتح الميم والمعجمة (أنظمتي) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الظاء المعجمة والهمزة المهملة — أى خوفى ، لتضرره بتأخر الابتداء بغاطمة رضى الله تعالى عنهما بسبب فوات ما يستعين به (فأتيت نبي الله صلى الله عليه وسلم) وعند زيد بن حارثة (جبه عليه الصلاة والسلام) (فأخبرته الخبر ، فخرج ومعه زيد ، فانطلقت معه ، فدخل على حمزة) البيت الذى هو فيه (فتقيض) أى أظهر عليه الصلاة والسلام التقيض (عليه) ، فرفع حمزة بصره وقال : هل أنتم إلا عبيد لأبائى (أراد به التفاخر عليهم بأنه أقرب إلى عبد المطلب ومن فوقه ، لأن عبد الله أبأ النبي صلى الله عليه وسلم وأبأ طالب عمه كانا كالمبدن لعبد المطلب فى الخضوع لحرمة وجواز تصرفه فى مالهما ، وقد قاله وهو شارب فلم يؤخذ به (فراجع النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه يقهر (أى إلى ورأته ، زاد فى رواية « ووجهه إلى حمزة » خشية أن يزداد عيبه فى حال سكره فيثقل من القول إلى الفعل فأراد أن يكون ما يقع منه بمرأى منه ليدفعه إن وقع منه شيء ، وعند ابن أبي شيبة أنه أغرم حمزة بينهما ، وحمل النبي عن القهقرى إن لم يكن عذر (حق خرج عنهم) أى عن حمزة ومن معه (وذلك) أى المذكور من هذه القصة (قبل تحريم البحر) فلذلك عذره صلى الله عليه وسلم فيما قال وفعل ، ولم يؤاخذ به رضى الله تعالى عنه .
 وفى الحديث دليل على جواز الاحتطاب والاحتشاش .

١٠٥٣ — (عن أنس رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع) للاصطاد (من البحرين) يلغظ التثنية ، ناحية معروفة (فقالت

الْأَنْصَارُ : حَتَّى تُقَطَّعَ لِإِخْوَانِنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِثْلَ الَّذِي تُقَطَّعُ لَنَا ،
قَالَ : « سَتَرُونَ بَعْدِي أُمْرَةً قَاصِمِيرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي » .

١٠٥٤ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ ابْتِغَى مَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ قَشْمَرَتُهَا لِلْبَائِضِ

الْأَنْصَارِ) : لَا يَقْطَعُ لَنَا (حَقَّ يَقْطَعُ لِإِخْوَانِنَا الْمُهَاجِرِينَ مِثْلَ الَّذِي يَقْطَعُ لَنَا) زَادَ
الْبَيْهَقِيُّ فِي رَوَايَةٍ « فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَهُ » أَيْ لَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَقْطَعُ مِنْهُ (قَالَ) عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (سَتَرُونَ بَعْدِي أُمْرَةً) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَالثَّلَاثَةَ ، أَوْ يَضُمُّ الْأَوَّلَى وَسَكُونُ
الْآخَرَى — قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَيُقَالُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسَكُونِ الثَّلَاثَةِ ، وَهُوَ الْاسْتِثَارُ ، أَيْ
يَسْتَأْثِرُ عَلَيْكَ بِأُمُورِ الدُّنْيَا ، وَيُفَضِّلُ غَيْرَكَ عَلَيْكَ نَفْسَهُ ، وَلَا يَجْعَلُ لَكُمْ فِي الْأَمْرِ
نِصِيْبًا (قَاصِمِيرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي) وَفِي رَوَايَةٍ زِيَادَةٌ « فَإِنِّي عَلَى الْحَوْضِ » .

وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ لِلْأَمْرِ أَنْ يَقْطَعَ مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي تَحْتَ يَدِهِ لِمَنْ يَرَاهُ أَهْلًا لَدَيْكَ ، فَإِنْ
أَقْطَعَهُ لَا تَقْتُلِكَ بَلْ تَكُونُ غَلْتُهُ لَهُ نَهْزٌ كَالْتَحِيرِ فَلَا يَقْطَعُهُ مَا يَجِيزُ عَنْهُ . وَيَكُونُ لِلْقَطْعِ لَهُ
أَحَقُّ بِمَا أَقْطَعُهُ يَتَصَرَّفُ فِي غَلْتِهِ بِالْإِجَارَةِ وَنَحْوِهَا ، قَالَ السَّيِّكِيُّ : هُوَ الَّذِي يَسْعَى فِي
زَمَانِنَا هَذَا إِقْطَاعًا ، قَالَ : وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا ذَكَرَهُ ، وَتَحَرَّرَ عَلَى طَرِيقِ قَهْقَرَى
مَشْكَلٌ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَحْصُلُ لِلْقَطْعِ لَهُ بِذَلِكَ اخْتِصَاصٌ كَاخْتِصَاصِ التَّحِيرِ وَلَكِنَّهُ
لَا يَمْلِكُ الرِّقَبَةُ بِذَلِكَ لِنَظَرِ فَائِدَةِ الْإِقْطَاعِ ، قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَقْبَلَ هُنَا
مَا أَقْطَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَمْلِكُهُ الْغَيْرُ بِإِحْيَائِهِ قِيَاسًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ مَا حَامَاهُ
أَمَّا إِذَا أَقْطَعَهُ لِقَتْلِكَ رِقَبَتَهُ فَيَمْلِكُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ يَتَصَرَّفُ لِللَّاحِظِ كَمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ ، لِأَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْطَعَ الزَّيْرَ أَرْضًا مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ ، وَأَقْطَعَ وَائِلَ بْنَ حَبْرٍ
أَرْضًا بِحَصْرَمُوتَ ، وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا فَضِيْلَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلْأَنْصَارِ حَيْثُ لَمْ يَسْتَأْذِنُوا بِشَيْءٍ
مِنَ الدُّنْيَا دُونَ الْمُهَاجِرِينَ ، قِيلَ : وَفِيهِ أَنَّ الْأَنْصَارَ لَا تَكُونُ فِهْمُ الْخَلَاةِ لِأَنَّهُ يَجْعَلُهُمْ
تَحْتَ الصَّبْرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَالصَّبْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ سِتْرٍ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ ، وَأَنَّ لِلْفَرَكِ
مِنْ قَرِيْبٍ تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِمْ بِالْأَمْوَالِ وَغَيْرِهَا ، فَهَذَا مِنْ أَعْلَامِ شُبُهَةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ،
١٠٥٤ — (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ : سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ طَلَعَ مَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ) بِتَشْدِيدِ اللُّوْحِظِ مِنْ
التَّأْيِيرِ ، وَهُوَ تَشْفِيقُ طَلْعِ النَّجْلِ الْإِتْمَانِ وَفَرَّغَ عَلَيْهِ طَلْعُ الْقَدُورِ فِيهِ (قَشْمَرَتُهَا لِلْبَائِضِ)
أَيْ فَهُوَ الْاسْتِطْرَاقُ لَا قِطَاعُهَا ، وَلَيْسَ لِلشَّيْءِ أَنْ يَنْتَعِمَ مِنَ الدُّخُولِ إِلَيْهَا ، لِأَنَّهُ لَا خَفَا

إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ .

لا يصل إليه إلا به (إلا أن يشترط للمبتاع) أن تكون العمرة له ، ويوافقه البائع ، فتكون للمشتري (ومن ابتاع) أى اشترى (عبدا وله) للعبد (مال فله للذى باع) لأن العبد لا يملك شيئا أصلا ، لأنه مملوك ، فلا يجوز أن يكون مالكا ، وبه قال أبو حنيفة ، وهو رواية عن أحمد ، وقال مالك وأحمد وهو القول القديم للشافعي : لو ملكه سيده مالا ملكه لقوله « وله مال » فأضافه إليه ، لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع ، وتأول المانعون قوله « وله مال » بأن الإضافة للانتفاع والاختصاص لا للملك ، كما يقال : جل الدابة ، وسرج الفرس ، ويدل له قوله « فله للبائع » فأضاف المال إليه وإلى البائع في حالة واحدة ، ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد كله ملكا لاثنيين في حال واحدة ، ثبت أن إضافة المال إلى العبد مجازية ، أى للاختصاص ، وإلى الأولى حقيقة أى للملك (إلا أن يشترط للمبتاع) كون المال جميعه أو جزء معين منه له فيصح ، لأنه يكون قد باع شيئين العبد والمال الذى في يده بشمن واحد ، وهو جائز ، ولو باع عبداً عليه ثيابه لم تدخل في البيع ، بل تستمر على ملك البائع إلا أن يشترطها للمشتري لاندراج الثياب تحت قوله صلى الله عليه وسلم « وله مال » ولأن اسم العبد يتناول الثياب ، وهذا أصح الأوجه عند الشافعي ، والثاني أنها تدخل ، والثالث يدخل سائر العورة فقط ، وقال المالكية : يدخل ثياب اللينة التى عليه ، وقال الحنابلة : يدخل ما عليه من الثياب للعتادة ، ولو كان مال العبد دراهم والتمن دراهم ، أو دنانير والتمن دنانير ، واشترط للمشتري أن ماله له ووافقه البائع ، فقال أبو حنيفة والشافعي : لا يصح هذا البيع لما فيه من الربا ، وهو من قاعدة مدعوبة ، ولا يقال : هذا الحديث يدل للصحة ، لأننا نقول : قد علم البطلان من دليل آخر ، وقال مالك : يجوز لإطلاق الحديث ، وكأنه لم يجعل لهذا المال حصه من التمّن ، ثم إن ظاهر قوله في مال العبد أن يشترط للمبتاع أنه لا فرق بين أن يكون معلوماً أو مجهولاً ، وبه قال المالكية ، لكن القياس يقتضى أنه لا يصح الشرط إلا إذا كان المال معلوماً ، وهو مقتضى مذهب الشافعي وأبي حنيفة ، وقال الحنابلة : إن فرغنا على أن العبد يملك بتملك السيد صنع الشرط وإن كان المال مجهولاً ، وإن فرغنا على أنه لا يملك اعتبر علمه وسائر شروط البيع ، إلا إذا كان قصد العبد لا المال فلا يشترط .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كِتَابُ الْإِسْتِقْرَاضِ وَالْحَجْرِ وَالْفَيْلِسِ

١٠٥٥ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كِتَابُ فِي الْإِسْتِقْرَاضِ

هو : طلب القرض ، بفتح القاف أشهر من كسرهما ، يطلق اسما بمعنى الشيء القرض ، ومصدرا بمعنى الإقراض ، وهو : تملك الشيء على أن يرد بده ، ومسمى بذلك لأن القروض بقطع للمقرض قطعة من ماله ، ويسميه أهل الحجاز سلنا (وإداء الديون والحجر) بفتح المهملة وسكون الجيم - وهو في الشرع : منع التصرف في المال (والفيلس) وهو في اللغة : النداء على الفيلس وشهرته بصفة الإفلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أخس الأموال ، وشرعا : حصر الحاكم على الفيلس ، والفيلس لغة : المعسر ، ويقال : من صار ماله فلوساً ، وشرعا : من حصر عليه ليقضى ماله عن دين لأدبى ، وجمع المؤلف بين هذه الثلاثة لغة الأحاديث الواردة فيها ، ولتعلق بعضها ببعض .

١٠٥٥ — (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : من أخذ من أموال الناس) بطريق القرض أو غيره بوجه من وجوه المبادلات حال كونه (يريد أداها) إلى أربابها (أدى الله) وفي نسخة « أداها الله » (عنه) أى يسره ما يؤديه من فضله لحسن نيته ، وعند ابن ماجه وابن حبان والحاكم « ما من مسلم يدين ديناً يعلم الله أنه يريد أداها إلا أداها الله عنه في الدنيا » (ومن أخذ) أى من أموال الناس (يريد إتلافها) على صاحبها (أتلفه الله) في ماله ، بأن يذهب من ماله فلا يتبقى به لسوء نيته ، وينق عليه الدين فيمطيه به يوم القيامة ، وعن أبي أمامة مرفوعاً « من تدين بدين وفي نفسه وفاؤه ثم مات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء ، ومن تدين بدين وليس في نفسه وفاؤه ثم مات اقتص الله تعالى لغريمه يوم القيامة » وفي رواية « فيؤخذ من حسناته فتجعل في حسنات الآخر ، فإن لم يكن له

١٠٥٦ - عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا أَبْصَرَ - يَعْنِي أَحَدًا - قَالَ : « مَا أَحِبُّ أَنَّهُ تَحُولَ لِي ذَهَبًا يَمُكْتُ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا دِينَارًا أَرْضِدُهُ لِدِينٍ ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ الْأَكْثَرِينَ مِنْ الْأَقْلُونَ ، إِلَّا مَنْ قَالَ بِاللَّيْلِ هَكَذَا وَهَكَذَا ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ ، وَقَالَ : مَكَانَكَ ، وَتَقَدَّمَ غَيْرَ بَعِيدٍ ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا ، فَأَرَدْتُ أَنْ آتِيَهُ ، ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ مَكَانَكَ حَتَّى آتَيْتُكَ ، فَلَمَّا جَاءَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،

حَسَنَاتٍ أَخَذَ مِنْ مِثَالِ الْآخِرِ فَتَجْعَلَ عَلَيْهِ « وَعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا » مِنْ حَمَلٍ مِنْ أُمِّي . دِينَارًا تَمَّ جَهْدٌ فِي قَضَائِهِ ثُمَّ بَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَهُ فَأَنَا وَلِيهِ « زَوَاهُ أَحَدٌ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ .

١٠٥٦ - (عَنْ أَبِي ذَرٍّ) جَنْدِبُ بْنُ جَنْدَبٍ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا أَبْصَرَ يَعْنِي أَحَدًا) الْجَبَلُ الْمَشْهُورُ (قَالَ نَمَّا أَحِبُّ أَنَّهُ) أَيْ أَنَّ أَحَدًا (تَحُولَ لِي ذَهَبًا) تَحُولُ بِفَتْحِ الثَّنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ كَتَجْعَلَ ، وَفِي نَسْخَةِ بَظْمِ الثَّنَاءِ التَّحْتِيَّةِ مِثْلًا لِلْمَفْعُولِ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَوَّلُهُمَا الضَّمِيرُ الرَّاجِعُ إِلَى أَحَدٍ وَالثَّانِي ذَهَبًا (يَمُكْتُ عِنْدِي مِنْهُ) أَيْ مِنَ الذَّهَبِ (دِينَارٌ) رَفَعَ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي حَمَلِ نَصَبِ صِفَةِ لَهُبَا (فَوْقَ ثَلَاثٍ) مِنَ اللَّيَالِي (إِلَّا دِينَارًا) بِالنَّصَبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ الرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الدِّينَارِ السَّابِقِ (أَرْضِدُهُ) بَظْمُ الْمَعْمُورَةِ وَكَسْرُ الصَّادِ ، مِنَ الْإِرْصَادِ أَيْ أَعَدَهُ (لِدِينٍ) وَالْجُمْلَةُ فِي حَمَلِ نَصَبِ نَعْتِ الدِّينَارِ ، وَجُوزَ بَعْضُهُمْ فَتَحَ الْمَعْمُورَةِ مِنْ رَصَدَتِهِ أَيْ رَقَبَتِهِ ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْإِهْتِمَامِ بِأَدَاءِ الدِّينِ (ثُمَّ قَالَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (إِنْ الْأَكْثَرِينَ نَالَاهُمُ الْأَقْلُونَ) ثَوَابًا (إِلَّا مَنْ قَالَ بِاللَّيْلِ) أَيْ إِلَّا مَنْ صَرَفَ الْمَالِ عَلَى النَّاسِ فِي وَجْهِ الْبِرِّ وَالصَّدَقَةِ (هَكَذَا وَهَكَذَا) أَيْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ ، وَفِيهِ التَّصْيِيرُ عَنِ الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ ، نَحْوُ : قَالَ يَدُهُ ، أَيْ أَخَذَ أَوْ رَفَعَ ، وَقَالَ رَجُلُهُ : أَيْ مَشَى (وَقَلِيلٌ مَا هُمْ) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ فَهِيَ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَقَلِيلٌ خَبَرٌ ، وَمَا زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ (وَقَالَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (مَكَانَكَ) بِالنَّصَبِ : أَيْ الزَّمَّ مَكَانَكَ حَتَّى آتَيْتُكَ (وَتَقَدَّمَ غَيْرَ بَعِيدٍ ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا ، فَأَرَدْتُ أَنْ آتِيَهُ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ) الزَّمَّ (مَكَانَكَ حَتَّى آتَيْتُكَ ، فَلَمَّا جَاءَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ)

الَّذِي سَمِعْتُ - أَوْ قَالَ : الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعْتُ - قَالَ : وَهَلْ سَمِعْتَ ؟
قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَقَالَ : مَنْ
مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، قُلْتُ : وَإِنْ قَتَلَ
كَذَّابًا وَكَذَّابًا ؟ قَالَ : نَعَمْ .

١٠٥٧ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ضَحَى ، فَقَالَ : « صَلِّ رَكْعَتَيْنِ ،
وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دِينَ ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي » .

الصوت (الذي سمعت - أَوْ قَالَ : الصوت الذي سمعت -) ما هو (قال) عليه الصلاة والسلام :
(وهل سمعت) استفهام على سبيل الاستحسان ؟ (قلت : نعم) سمعت (قال) عليه الصلاة
والسلام (أتاني جبريل عليه الصلاة والسلام فقال : من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئا
دخل الجنة قلت : وإن) وفي نسخة ومن (فقل كذا وكذا) أي وإن زنى وإن سرق
كما في رواية أخرى (قال : نعم) يدخلها من غير سبق عذاب إن عفا الله عنه ، وبعده
إن عاقبه ولم يعف عنه .

١٠٥٧ - (من جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله تعالى عنه) أنه قال :
أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد (بالدينة) ضحى (أي وقت الصبحوة
(فقال : صل ركعتين) تحية المسجد (وكان لي عليه دين) وهو بمن الجمل الذي اشتراه
عليه الصلاة والسلام منه لما رجع من غزوة تبوك أو ذات الرقاع أو الفتح ، واستبقى
ظهره إلى المدينة ، وكان أوقية (فقضاني) أي أداني قبلك (وزادني) أي عليه قيراطا
وروي أن جابرا قال : قلت هذا القيراط الذي زادني رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يفارقني أبدا ، وجعلته في كيس ، فلم يزل عندي حتى جاءه أهل الشام يوم الحرة
فأخذوه فيما أخذوا ، والحرة : موضع بظاهر المدينة كان بها وقعة الحرة أيام يزيد بن
معاوية حيث بعث إليها مسلم بن عقبة فاستباح حرمتها وقتل رجالها وأفسد فيها ثلاثة ،
وفي الحديث دلالة على أنه ينبغي الإحسان في قضاء الدين والزيادة فيه .

١٥٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوَّلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، أَقْرَأُ إِنْ شِئْتُمْ النَّبِيُّ أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَلْيَرِثْهُ عَصَبَتُهُ مِنْ كَانُوا ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِياعًا فَلْيَأْتِنِي ، فَأَنَا مَوْلَاهُ » .

١٥٨ - (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما من مؤمن إلا وأنا) وفي نسخة أنا يمحذف الواو (أولى) (أحق الناس) (به في الدنيا والآخرة) (أى في كل شيء من أمور الدارين) (أقرأوا إن شئتم) قوله تعالى (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) قال بعض الكبراء: إنما كان عليه الصلاة والسلام أولى بهم من أنفسهم لأن أنفسهم تدعومهم إلى الملاك وهو يدعوهم إلى النجاة، قال ابن عطية: ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام «أنا آخذ بحجزكم عن النار وأنتم تفتحون فيها» والحكمة: معقد الإزار، ويترتب على كونه أولى بهم من أنفسهم أنه يجب عليهم إظهار طاعته على شهوات أنفسهم وإن شق ذلك عليهم، وإن يحبوه أكثر من محبتهم لأنفسهم، ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من نفسه وولده - الحديث» واستنبط بعضهم من الآية أن له صلى الله عليه وسلم أن يأخذ الطعام والشراب من مالهما المحتاج إليهما إذا احتاج النبي صلى الله عليه وسلم إليهما، وعلى صاحبهما البذل، ويفدى بمهجته مهجة نبيه صلى الله عليه وسلم، وأنه لو قصده عليه الصلاة والسلام ظالم وجب على من حضره أن يذلل نفسه دونه، وإلم يذكر عليه الصلاة والسلام عند نزول هذه الآية ماله في ذلك من الحظ، وإنما ذكر ما هو عليه فقال (فأيما مؤمن مات وترك مالا) أو حقا، والمال أخرج مخرج الغالب، فإن الحقوق تورث كالإل (فليرثه عصبته من كانوا) عبر بمن الموصولة ليعم أنواع العصب، والذي عليه أكثر الفرضيين أنهم ثلاثة: عصبته بنفسه، وهو من له ولاء وكل ذكر نسب يبدى إلى الميت بلا واسطة أو بتوسط محض الذكور، وعصبته بغيره، وهو كل ذات نصف معها ذكر يصحبها، وعصبته بغيره، وهو أخت فأكثر لغير أم معها بنت أو بنت ابن فأكثر (ومن ترك دينًا أو ضياعًا) بفتح الضاد للجمعة مصدر أطلق على اسم الفاعل للبالغة كالعدل والصوم، وجوز بعضهم الكسر على أنه جمع ضائع وأنكره الخطابي، أى من ترك عيالا محتاجين (فليأتني) فأنا مولاة) أى وليه أتولى أموره، فإن

١٠٥٩ - عَنِ الْأَخِيَرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ اللَّهُ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ ، وَوَادَّ الْبَنَاتِ ، وَمَنَعَ وَهَاتِ ،

ترك ديناً وقيته عنه ، أو عيالا فأنا كآلهم ، وإلى ملجؤهم ومأواهم ، وقد كان عليه الصلاة والسلام في صدر الإسلام لا يصلي على من عليه دين ، فلما فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يصلي عليه ويوفي دينه ، فصار ذلك ناسخاً لنسخه الأول ، وهل كان ذلك محرماً عليه أم لا ؟ فيه خلاف للشافعية حكاه الروائي في الجرجانيات ، وحكي خلافاً أيضاً في أنه هل كان يجوز له أن يصلي به وجود الضامن ، قال النووي : والصواب الجزم مع وجود الضامن ، اهـ ، قال في شرح تقريب الأسانيد : والظاهر أن ذلك لم يكن محرماً عليه ، وإنما كان يفعله ليعرض الناس على قضاء الدين في حياتهم والتوصل إلى البراءة منه لتلا تقوتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يصلي عليهم ويقضى دين من يخلف وفاء كما مر ، وهل كان ذلك واجباً عليه أو يفعله بتكرام وتفضلاً ؟ فيه خلاف عند الشافعية أيضاً ، والأشهر عندهم وجوبه ، وعدوه من الخصائص وعند ابن حبان وصححه « أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه » فهو عليه الصلاة والسلام لا يرث لنفسه بل يصرفه للمسلمين .

١٠٥٩ - (عن القيرة بن شعبة) بن مسعود الثقفي الصحابي المشهور ، أسلم قبل الحديبية ، وولى أمر البصرة ثم الكوفة ، للتوفي سنة خمسين على الصحيح (رضى الله تعالى عنه) أنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل (حرم عليكم عقوق الأمهات) وكذا حرم عقوق الآباء ، وإنما خص الأمهات بذلك لأن برهن مقدم على بر الآباء في التلطف والحنو لضعفهن ، فهو من تخصيص الشيء بالذات كإظهارها لتعظيم موقعه (ووَادَّ) بفتح الواو وسكون المعزة - أى دفن (البنات) أحياء حين يولدن ، وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك كراهة فيهن ، وقيل : إن أول من فعل ذلك قيس بن عاصم التميمي ، وكان بعض أعدائه أغار عليه فأسر ابنته فاحتجزها لنفسه ، ثم حصل بينهم صلح ، فغير ابنته فأختارت زوجها ، فسألى قيس على نفسه أن لا تولد له بنت إلا دفنها حية : فقتله العرب على ذلك (ومنع) بفتح الميم بغير صرف ، وفي نسخة ومنعاً يسكون النون مع التثنية ، أى حزم عليكم منع الواجبات من الحقوق (وهات) يكسر التاء مبدياً على حذف الياء بناء على الصحيح من أنه فعل أمر ، وعلى الكسر

وَكْرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ .

بناء على أنه اسم فعل بمعنى خذ ، أى حرم أخذ ما لا يحل من الأموال ، وقيل : المراد حرم أن يمنع الناس رفقده ويأخذ رفقدهم (وكره لكم قيل) كذا (وقال) فلان كذا ، مما يتحدث به من فضول الكلام (وكثرة السؤال) في العلم للامتحان وإظهار الرأى ، أو مسألة الناس أمواهم ، أو عما لا يعنى ، وربما يكره للسؤال الجواب فيفضى إلى سكوته فيعقد عليه أو يلتجئ إلى أن يكذب ، وعد منه قول الرجل لصاحبه أين كنت ، وأما للسائل للنهى عنها في زمنه عليه الصلاة والسلام فكان ذلك خوف أن يفرض عليهم ما ليس فرضا ، وقد أمنت العائلة (و) كره أيضا (إضاعة المال) أى السرف في إنفاقه كالترسع في الأطعمة اللذيذة وللألبس اللذيذة وتمويه الأواى والسقوف بالذهب لما يشاء عن ذلك من قسوة القلب وغلط الطبع ، وقال سعيد بن جبير : إنفاقه في الحرام ، والأقوى أنه ما انتفع في غير وجوهه للأذن فيها شرعا ، سواء كانت دنيوية أو دنيوية ، فمنع منه لأن الله تعالى جعل المال قايما لمصالح العباد ، وفي تبيذرها تفويت لتلك المصالح إما في حق مضيعها وإما في حق غيره ، ويستثنى من ذلك كثره إنفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ، ما لم يفوت حقا أخرويا هو أهم منه .

والحاصل أن في كثرة الإنفاق ثلاثة أوجه : الأول إنفاقه في الوجوه للذمومة شرعا ، فلا شك في منعه ، والثاني إنفاقه في الوجوه المحمودة شرعا ، فلا ريب في كونه مطلوباً بالشرط للذكور ، والثالث إنفاقه في اللباحات بالأصالة ككلاذ النفس ، فهذا ينقسم إلى قسمين : أحدهما أن يكون على وجه يليق بالمنفق ويقدر ماله ، فهذا ليس بإسراف ، والثاني ما يليق به عرفاً ، وهو ينقسم أيضا إلى قسمين : ما يكون لدفع مقسدة ناجزة أو متوقفة ، فهذا ليس بإسراف ، والثاني ما لا يكون في شيء من ذلك ، والجمهور على أنه إسراف ، وذهب بعض الشافعية إلى أنه ليس بإسراف ، قال : لأنه يقوم به مصلحة البدن وهو غرض صحيح ، قال : وإذا كان في غير مصيبة فهو مباح ، أ ، نعم إن كان يحصل المال بطريق الاقتراض ولم يكن له جهة يوفى منها ولم يعلم للقرض عماله حرم ذلك عليه لهذا العارض ، وهذا هو الراجح عند المتأخرين من الشافعية ، والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كِتَابُ فِي الْخُصُومَاتِ

١٠٦٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَجُلًا يَقْرَأُ آيَةَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ خِلَافَهَا ، فَأَخَذْتُ يَدَهُ ، فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : « كَلَّا سَكَا مُحْسِنٌ ، لَا تَخْتَلِفُوا قَلِيلٌ مَنِ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كِتَابُ الْخُصُومَاتِ

١٠٦٠ - (عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال: سمعت رجلاً قال الحافظ ابن حجر في المقدمة : لم أعرف اسمه ، وقال في الفتح . يحتمل أن يفسر بمر رضى الله تعالى عنه (قرأ آية) في صحيح ابن حبان أنها من سورة الرحمن (سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم خلافها ، فأخذت يده ، فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية « فأخبرته فعرفت في وجهه الكراهة » (فقال) عليه الصلاة والسلام . (كلا كما يحسن) فإن قلت . كيف يستقيم هذا القول مع إظهار الكراهية ، أجب بأن معنى الإحسان راجع إلى ذلك الرجل لقراءته وإلى ابن مسعود لسماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تحريره في الاحتياط ، والكراهة راحة إلى جداله مع ذلك الرجل ، وكان الواجب عليه أن يقره على قراءته ثم يسأل عن وجهها ، وقال الظهيرى . الاختلاف في القرآن غير جائز لأن كل لفظ منه إذا جاءت قراءته على وجهين أو أكثر فلو أنكر أحد واحدًا من ذينك الوجهين أو الوجه قد أنكر القرآن ، ولا يجوز في القرآن القول بالرائى ، لأن القول سنة متبعة ، بل عليهما أن يسألا عن ذلك من هو أعلم منهما ، ثم قال عليه الصلاة والسلام (لا تختلفوا) أى في القرآن ، وفي رواية « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فلا تماروا في القرآن ، فإن المراء فيه كفر » (فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا) ومتابعتهم لترجمة أن الاختلاف الذى يورث الهلاك هو أشد الخصومة ، والسبعة أحرف التى أنزل عليها القرآن المراد بها أوجه الاختلاف ، وذلك أنه إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة ، نحو الخيل والبخل يضم الباء وإسكان الحاء ويضمهما ويفتحهما وفتح الباء وإسكان الحاء ، أو تغيير في

١٠٦١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : اسْتَبَّ رَجُلَانِ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ ، فَقَالَ الْمُسْلِمُ : وَالَّذِي اصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ : وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ ، فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ ، فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمَرَ الْمُسْلِمَ ، فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرَهُ ،

المعنى قطع نحو « فتلقي آدم من ربه كلمات » وادكر بعدامة « وأمة : بفتح المعزة والميم وكسر الميم بمعنى نسيان ، وإما في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة نحو تبلوا وتبلوا وبني أو عكس ذلك نحو بسطة وبسطة ، والسرط والصرط ، أو بتغييرها نحو أخدمتمكم ومنهم ويأتل ويأتل وفامضوا إلى ذكر الله ، وإما بالتقديم والتأخير نحو يقتلون ويقتلون وجاءت سكرة الحق بالوت ، أو في الزيادة والنقصان نحو أوصى ووصى ، والذكر والأنثى ، فهذا ما يرجع إليه صحيح القراءات وشاذها وضعيفها ومنكرها ، لا يخرج عنه شيء ، وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام فليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى ، لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً ، فإن فرض ذلك كان من الأول .

١٠٦١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ : اسْتَبَّ رَجُلَانِ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) هُوَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَمَا أَخْرَجَهُ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ فِي جَامِعِهِ وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ الْبَيْتِ ، لَسَكُنَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَعْرَافِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ التَّصْرِيحَ بِأَنَّهُ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَيَحْمَلُ عَلَى تَعَدُّ الْقِصَّةِ (وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ) قَبْلَ هُوَ نَفْعَاصُ بِكسر الفاء وسكون التَّوْنِ ومهملتين ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ غَيْرُهُ (فَقَالَ الْمُسْلِمُ) أَبُو بَكْرٍ أَوْ غَيْرُهُ : (وَالَّذِي اصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ ، وَقَالَ الْيَهُودِيُّ : وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ) وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَذَّالِ : بَيْنَا يَهُودِيٌّ يَحْرُسُ سُلْعَةً أَعْطَى بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ ، قَالَ : لَا وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ (فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ) أَيْ عِنْدَ سَمَاعِ قَوْلِ الْيَهُودِيِّ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ لَمْ يَوْمِهِ مِنْ عَمُومِ لَفْظِ الْعَالَمِينَ مِنْ دُخُولِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ الْمُسْلِمِ أَنَّهُ أَفْضَلُ (وَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ) عِقَابُهُ لَهُ عَلَى كُذْبِهِ عِنْدَهُ (فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمَرَ الْمُسْلِمَ ، فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرَهُ)

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى ، فَإِنَّ النَّاسَ يَسْتَمْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَصْعَقُ مَعَهُمْ ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفَيِّقُ ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ الْعَرْشِ ، فَلَا أَدْرَى أَكَانَ فَيَمِّنُ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي ، أَوْ كَانَ يَمِّنُ اسْتَشَقَى اللَّهَ » .

١٠٦٢ — عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ يَهُودِيًّا رَضِيَ رَأْسَ جَارِيَةٍ

وفى رواية عبد الله بن الفضل : فقال اليهودي يا أبا القاسم إن لى ذمة وعهدا ، فأبال فلان لطم وجهي ؟ فقال : لم لطمت وجهه ؟ فذكره ، فغضب النبي صلى الله عليه وسلم حتى رآه فى وجهه (فقال صلى الله عليه وسلم : لا تخيرونى على موسى) تخيرا يؤدى إلى تنقيصه ، أو تخيرا يقضى بكم إلى الخصومة أو قاله تواضعا ، أو قبل أن يعلم أنه سيدولد آدم (فإن الناس يصعقون) يفتح العين من صق بكسرها إذا أغمى عليه من الزرع (يوم القيامة ، فأصعق معهم ، فأكون أول من يفيق) لم يرين فى هذه الرواية محل الإفاقة من أى الصعقتين ، ووقع فى رواية عبد الله بن الفضل : فإنه ينفع فى الصور فيصعق من فى السموات ومن فى الأرض إلا من شاء الله ، ثم ينفع فيه أخرى فأكون أول من يبعث (فإذا موسى باطش بجانب العرش) أى أخذ بناحية منه بقوة (فلا أدري أكان) بهمة الاستفهام ، وفى نسخة محلها (فيمن صعق فأفاق قبلى) فيكون له فضيلة ظاهرة (أو كان ممن استثنى الله) فى قوله تعالى « فصعق من فى السموات ومن فى الأرض إلا من شاء الله » فلم يصعق فهى فضيلة أيضا ، والمراد بالصعق الإغماء ، أى يقضى على الأرواح عند نفخة البعث ثم تليق ، وقيل : الموت على القول بأنها يموت عند النفخة الأولى ، ويدل له رواية عبد الله بن الفضل السابقة ، وفى رواية أبى سعيد الخدرى فى البخارى « فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من تلتقى عنه الأرض ، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش » أى بعمود من عمده فلا أدري أكان فيمن صعق أى غشى عليه فى نفخة البعث فأفاق قبلى ، أم حوسب بصعقة الأولى أى الدار الأولى وهى صعقة الطور للذكورة فى قوله تعالى « وخر موسى صعقا » .

١٠٦٢ — (عن أنس رضى الله تعالى عنه أن يهوديا رضى) بتشديد الضاد المعجمة — أى دق (رأس جارية) لم تسم هى ولا اليهودى ، ثم وقع فى رواية أبى داود

بَيْنَ حَجَرَيْنِ ، قِيلَ : مَنْ قَعَلَ هَذَا بِكَ ؟ أَفَلَانٌ ؟ أُولَانٌ ؟ حَتَّى يُسَمَّى
الْيَهُودِيَّ ، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا ، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَعْتَرَفَ ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرَضَ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ .

١٠٦٣ - حَدِيثُ الْأَشْعَثُ ، تَقَدَّمَ قَرِيبًا ، وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ اخْتَصَمَ هُوَ
وَرَجُلٌ مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ : إِنَّهُ هُوَ وَيَهُودِيٌّ .

أُنْهَا كَانَتْ مِنَ الْأَنْصَارِ (بَيْنَ حَجَرَيْنِ) وَعِنْدَ الطَّعَاوِي « عِدَا يَهُودِيٍّ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جَارِيَةٍ فَأَخَذَ أَوْضَاحًا كَانَتْ عَلَيْهَا وَرَضَ رَأْسَهَا » وَالْأَرْضَاحُ :
نَوْعٌ مِنَ الْحُلِيِّ يَعْمَلُ مِنَ الْبَضْعَةِ ، فَأَدْرَكَتْ وَبِهَا رَمَقٌ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
(قِيلَ : مَنْ قَعَلَ) هَذَا الرِّضَ (بِكَ ؟ أَفَلَانٌ) فَعَلَهُ بِاسْتِغْنَاءٍ اسْتِخْبَارِيٍّ (أَفَلَانٌ)
فَعَلَهُ ، قَالَ مَرْتَيْنِ ، وَفَادَتَهُ ، أَنْ يَعْرِفَ لِلتَّهْمِ فَيُطَالَبَ (حَقِّي سَمِي) (بَقِيَ السِّينُ أَيْ
سَمِي الْقَائِلِ (الْيَهُودِيَّ) وَرَوَى بَضْمُ السِّينِ وَكُسْرُ اللَّيْمِ مَبْنِيًّا لِلْفِعْلِ ، وَالْيَهُودِيُّ بِإِرْفَاعِ
نَائِبِ فَاعِلٍ (فَأَوَمَّتْ) وَفِي نَسْخِهِ « فَأَوَمَّتْ » بِهَمْزَةٍ بَدَلِ اللَّيْمِ : أَيْ أَشَارَتْ (بِرَأْسِهَا)
أَنْ نَعَمْ (فَأَخَذَ الْيَهُودِيَّ) بَضْمُ الْمَهْمَلَةِ وَكُسْرُ الْحَاءِ لِلْجَمْعَةِ وَرَفْعُ الْيَهُودِيَّ (فَأَعْتَرَفَ)
أَنَّهُ فَعَلَ بِهَا ذَلِكَ (فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ) اخْتَصَمَ
بِهِ لِلْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَتْلِ بَشَرَةٍ قَتَلَ بِعَمَلِهِ ، وَعَلَى أَنَّ
الْقِصَاصَ لَا يَخْتَصُّ بِالْمُحَدَّدِ ، بَلْ يَثْبِتُ بِالْمُثْقَلِ ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ حَيْثُ قَالَ : لَا قِصَاصَ إِلَّا فِي
الْقَتْلِ بِمُحَدَّدٍ ، وَخِلَافَهُ صَاحِبَاهُ ، وَقَالَا بِوُجُوبِ الْقِصَاصِ بِالْمُثْقَلِ أَيْضًا ؛ وَتَمَسَّكَ الْمَالِكِيَّةُ
بِهَذَا الْحَدِيثِ لِمَذْهَبِهِمْ فِي ثُبُوتِ الْقَتْلِ عَلَى التَّهْمِ بِمُجَرَّدِ قَوْلِ الْمَجْرُوحِ ، وَرَدَهُ الشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّ
قَتْلَهُ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِرَافِهِ لَا يَقُولُ الْمَجْرُوحُ .

١٠٦٣ - (حَدِيثُ الْأَشْعَثِ) ابْنُ قَيْسٍ السَّكَنِيُّ (تَقَدَّمَ قَرِيبًا) فِي الشَّرْبِ مِنْ رَوَايَةِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ اخْتَصَمَ هُوَ وَرَجُلٌ مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتَ) هَذَا سَبْقُ
قَلَمٍ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ تَقَدَّمَ أَنَّهُ قَالَ : كَانَتْ لِي بَرٌّ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي (وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ :
إِنَّهُ يَهُودِيٌّ) حَيْثُ قَالَ : كَانَ يَنْفِي وَيُبَيِّنُ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ أَرْضَ الْيَمَنِ فَجَعَلَنِي قَدَمْتَهُ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَهَكَ بَيْنَهُ ؟
قُلْتُ : لَا ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ : أَحْلَفْتُ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يَحْلِفُ وَيَذْهَبُ بِمَالِي ، فَأَنْزَلَ
اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَأَيْمَانَهُمْ ثَمَنًا قَلِيلًا » إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ فِي الْقَطْطَةِ

١٠٦٤ - عَنْ أَبِي بِنِ كَنْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : وَجَدْتُ صُرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : عَرَفَهَا حَوْلًا ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ فِي الْقَطْطَةِ

بضم اللام وفتح القاف ، ويجوز إسكانها ، والشهور عند المحدثين فتحها ، قال الأزهري : وهو الذي سمع من العرب ، وأجمع عليه أهل اللغة والحديث ، ويقال لقاططة بضم اللام ، ولقط بفتحها بلاها ، وهي في القطة : الشيء للقطر ، وشرعاً : ما وجد من حق ضائع محترم غير محرز ولا يتمتع بقبوته ، ولا يعرف الواجد مستغفه ، وفي الانتقام معنى الأمانة والولاية من حيث إن للقطط أمين فيها التمسك ، والشرع ولوله حفظه كالولي في مال الطفل ، وفيه معنى الاكتساب من حيث إن له التملك بعد التعريف :

١٠٦٤ - (عن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه) أنه قال : وجدت صرة فيها مائة دينار) وفي نسخة « صرة مائة دينار » بنصب مائة بدل من صرة ورفعها على تقدير فيها مائة دينار (فأتيت بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي : (عرفها حولاً) أمر من التعريف ، كأن ينادى : من ضاع له شيء فليطلبه عندي ، ويكون في الأسواق وجماع الناس وأبواب المساجد عند خروجهم من الجماعات ونحوها ، لأن ذلك أقرب إلى وجود صاحبها ، لا في المساجد ، كما لا تطلب القططة فيها ، نعم يجوز تعريفها في المسجد الحرام اعتباراً بالعرف ، لأنه مجمع الناس ، وقضية التلبيل ، أن مسجد المدينة والأقصى كذلك ، وقضية كلام التزوي في الروضة تحريم التعريف في بقية المساجد ، وليس كذلك ، بل الراجح التكرار ، ومحل الخلاف إذا وقع ذلك برفع صوت ، أما لو سأل الجماعة في المسجد بدون ذلك فلا يحرم ولا كراهة ، ويجب التعريف وإن لقطها لحفظ ، نعم إن غلب على ظنه أن سلطاناً يأخذها منه امتنع عليه

فَمَرَّفَتْهَا ، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ : عَرَّفْهَا حَوْلًا ، فَمَرَّفَتْهَا
فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَالِثًا فَقَالَ : « احْفَظْ وَعَادَهَا وَعَدَّهَا
وَوَگَّاهَا

التعريف ، وكانت أمانة تحت يده أبداً ، ويعرفها في بلد القبط أو قريته ، فإن كان في
الصحراء في مقصده ، ولا يكلف العدول إلى أقرب البلاد إلى موضعه من الصحراء
وإن جازت به قافلة تبعها وعرف فيها ، وللعنى في كون التعريف سنة أنها لا تتأخر بها
القوافل ومعنى فيها الأزمنة الأربعة ، ولو التقط اثنان لقطة عرفها كل واحد نصف
سنة على الراجح عند الشافعية ، لأنها لقطة واحدة والتعريف من كل منهما لأكملها
لا لتصلها ، وإنما تقسم بينهما عند التملك ، ولا يشترط في التعريف فور ولا مولاة
فلو فرق السنة كأن عرف شهرين وترك شهرين وهكذا جاز ، ولا يجب استيعاب
السنة ، بل يعرف على العادة ، فينادى كل يوم مرتين طرفه أسبوعاً ثم كل يوم مرة
طرفه أسبوعاً أو أسبوعين ثم كل أسبوع مرة أو مرتين ثم كل شهر كذلك ، بحيث
لا ينسى أنه تكرر لما مضى ، ويندب أن يذكر في التعريف بعض أوصافها
ولا يستوعبها ثلاثاً يستمدها الكاذب ، فإن استوعبها ضمن لأنه قد يرفعه إلى من يلزم
الدفع بالصفات ، وهل اشتراط السنة في غير الحقير الذي لا يرض عنه غالباً أما هو
فيعرف إلى أن يظن إعراض قافله عنه غالباً ، ويختلف ذلك باختلاف المال ،
أما ما يرض عنه غالباً كزبيبة وتمرة فلا يعرف بل يستبد به واجده ، قال أبو بن
كعب (فرقتها) أى الصرة ، وفي بعض النسخ « حولا » وفي بعضها « حولها »
بالنصب على الطرية (فلم أجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا) بالتخفيف (ثم أتيت) صلى الله عليه
وسلم (فقال : عرفها حولا ، فرقتها فلم أجِدْ) أى من يعرفها ، ثم أتيت عليه الصلاة
والسلام (ثلاثاً) أى مجموع إثباته ثلاث مرات ، لا أنه أتى بعد للرتين الأولىين ثلاثاً
وإن كان ظاهر اللفظ يقتضيه ، لأن ثم إذا تخلفت عن معنى التشريك في الحكم والترتيب
والهالة تكون زائدة لا عاطفة إليه ، قاله الأخفش والكوفيون (فقال) عليه الصلاة
والسلام (احفظ وعادها) الذى تكون فيه اللقطة من جلد أو خرقة أو غيرها ،
وهو بكسر الواو والمهزة ممدوداً (وعددها وكادها) بكسر الواو الثانية والمهزة

فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَاسْتَمْتَعَ بِهَا .

معدوداً - الحيط الذي يشد به رأس الصرة أو الكيس ونحوها ، وإنما أمره بمعرفة ذلك ليعرف صدق مدعيها ، وإثلا تختلط بهاله ، وليتنبه على حفظ الوعاء وغيره ، لأن العادة جارية بإلقائه إذا أخذت منه النفقة ، وهذا الأمر للوجوب كما قاله ابن الرضا ، وقال الأذرعى وغيره : للندب وهو الراجع ، وهذا عقب أخذها ، أما معرفتها عند التملك فواجبة اتفاقاً (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا) جواب الشرط مخوف للعلم به : أى فارددها إليه ، وفى رواية « فَإِنْ جَاءَ أَحَدُ بَخْرِكَ بِجَدِّهَا وَوَعَاثُهَا وَكَاتِبُهَا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ » أى على الوصف من غير بينة ، وبه قال المالكية والحنابلة ، وقال الحنفية والشافعية : يجوز للملتقط دفعها إليه على الوصف ، ولا يجبر على الدفع ، لأنه يدعى مالاً فى يد غيره فيحتاج إلى البينة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعى » فيحمل الأمر بالدفع فى الحديث على الإباحة جمعاً بين الحديثين ، فَإِنْ أَقَامَ شَاهِدَيْنِ بِهَا أَوْ شَاهِداً ، وحلف معه منع وصفها وجب الدفع إليه ، وإلا لم يجب ، فَإِنْ قَالَ لَهُ يَأْزِمُكَ تَسْلِيمُهَا إِلَيَّ فَلَهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ صَدَقَهُ الْحَلْفُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَأْزِمُهُ ذَلِكَ ، ولو قال تعالى تعلم أنها ملكى فله الحلف أنه لا يعلم لأن الوصف لا يفيد العلم كما صرح به فى الروضة ، لكن يجوز له بل يستحب الدفع إليه إن ظن صدقه عملاً بظنه ، ولا يجب لأنه مدع فيحتاج إلى حجة ، فَإِنْ لَمْ يَظُنْ صَدَقَهُ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ ، ويجب الدفع إليه إن علم صدقه ، ويلزمه الضمان ، لا إن ألزمه بتسليمها إليه بالوصف حاكم يرى ذلك كالمسكى وحنبل فلا تلزمه المهددة لعدم تقصيره فى التسليم ، ولو سلمها له بالوصف كتبت لآخر بمجة حولت له عملاً بالحجة ، فَإِنْ تَلَفَتْ عِنْدَ الْوَاصِفِ قُلُومًا كَتَبْتُ تَضْمِينَ كُلِّ مِنَ الْإِقْطِ وَالْمَدْفُوعِ لَهُ ، والقرار على المدفوع له لحصول التلف عنده ، فيرجع الإقسط بما غرمه عليه إن لم يقر له بالملك ، فَإِنْ أَقْرَأَ لَمْ يَرْجَعْ مُؤَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ ، وعمل تضمين الإقسط إذا دفع بنفسه لا إن ألزمه به الحاكم (وَإِلَّا) أى وإن لم يجيء صاحبها (فَاسْتَمْتَعَ بِهَا) أى بعد التملك بالاقط أو ما فى معناه كتملكت لأنه تملك مال يبدل ، فانقضى إلى ذلك كالتملك بشراء ، ولا بد فى الاختصاص من لفظ ونحوه بدل على نقله ، فَإِنْ تَمَلَّكَهَا وَلَمْ يَظْهَرْ مَالُهَا فَلَا مَطَالِبَةَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ حَيْثُ كَانَ عَازِماً عَلَى رَدِّهَا ، وإن ظهر ولم يرض يبدلها لزمه ردها ، فَإِنْ تَلَفَتْ غَرِمَ بِهَا مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ ، وظاهر الحديث أنه لا بد (٤٠ - فتح البلى ٢)

١٠٦٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي فَأَرْفَعُهَا لَا أَكُلُهَا ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأَلْقِيهَا » .

من التعريف ثلاثة أحوال ، وهو محمول على مزيد التورع عن التصرف في القطة وللبالمة في التصرف عنها ، وإلا فالواجب حول قطع كما ثبت في أحاديث أخر كحديث زيد بن خالد الجهني للتقدم في كتاب العلم ، نعم إن قصد حفظها فعرّفها حولاً ثم قصد تملكها فلا بد من تعريفها حولاً آخر ، ومؤنة التعريف على اللتقط إن قصد تملكها ولو بعد لقطه . لا يحفظ أو مطلقاً ، فإن قصد حفظاً أو أطلق فهي على بيت المال إن كان فيه سعة وإلا فلي للمالك : بأن يقتض عليه الحاكم منه أو من غيره ، أو يأمره بصرفها ليرجع كما في هرب الجمال .

١٠٦٥ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ قَالَ : « إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ (بِسُكُونٍ لِلَّهِ ، وَعَبْرَ بِالْمُضَارِعِ اسْتِمْعَاراً لِلصُّورَةِ لِلْمَاضِيَةِ) سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي فَأَرْفَعُهَا لَا أَكُلُهَا (بِالنَّصْبِ) ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً (مُحَرَّمَةً عَلَى (فَأَلْقِيهَا) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ وَكَسْرِ الْقَافِ وَالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى فَأَرْفَعُهَا ، وَرَوَى بِالنَّصْبِ وَخَرَجَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى تَكُونٍ ، بِمَعْنَى أَلْقِيهَا فِي جَوْفِي ، أَيْ أَخْشَى أَنْ أَطْرَحَهَا فِي جَوْفِي ، وَرَوَى « فَأَلْقِيهَا » بِالْقَاءِ بَدَلَ الْقَافِ مَعَ النَّصْبِ ، وَالْمَعْنَى تَمَّ أَخْشَى أَنْ أَجِدَهَا مِنَ الصَّدَقَةِ ، أَيْ أَنْ يَظْهَرَ لِي أَنَّهَا مِنَ الصَّدَقَةِ وَيَحْتَمِلُ تَحْرِيجَهُ عَلَى مَحْوَذِ الْمَسِّ قَبْلَ يَأْخُذُكَ بِالنَّصْبِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ قَبْلَ يَأْخُذُكَ ، وَفَرَّقَ شَاذًا « فَيَدْمَعُهُ » بِالنَّصْبِ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

سَأَتْرُكُ مَتَلًى لِبَنِي تَيْمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرْجِعُ

ثم ظاهر الحديث أنه ترك التمرة تورعاً خشية أن تكون من الصدقة ، فلم يخش ذلك لأكلها ، ولم يذكر تعريفاً ، فدل على أن مثل ذلك من المحقرات يملك بالأخذ ، ولا يحتاج إلى تعريف ، والظاهر أنها من القطة لكن رخص في ترك تعريفها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمَظَالِمِ

١٠٦٦ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُسِبُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، فَيَتَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، حَتَّى إِذَا تَقَوּا وَهَذَّبُوا أُذُنَ لَهُمْ يَدْخُولُ الْجَنَّةِ ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمَظَالِمِ

وفي نسخة تقديمها .

والمظالم : جمع مظلمة ، بكسر اللام وقتعها ، والكسر أكثر ، بل أنكر بعضهم الفتح ، وهي : اسم لما أخذ بغير حق ، والمظلم بالضم : وضع الشيء في غير موضعه .
١٠٦٦ - (عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : إذا خلص المؤمنون) أي نجوا من الصراط المنصوب على النار (حُسِبُوا بِقَنْطَرَةٍ) كائنة (بين الجنة و) الصراط المنصوب على متن (النار ، فيتقاصون) بإصدا المهمة المشددة المضمومة من القصاص ، والمراد به تتبع ما بينهم من المظالم وإسقاط بعضها ببعض ، وفي نسخة فيقاصون بالضاد المعجمة المفتوحة المخففة (مظالم كانت بينهم في الدنيا) من أنواع المظالم المتعلقة بالأبدان والأموال فيتقاصون بالحسنات والسيئات ، فمن كانت مظلمته أكثر من مظلمة أخيه أخذ من حسناته ، ولا يدخل أحد الجنة وعليه تباعب لأحد (حتى إذا تقوا) ضم التوَن والقاف للشددة حبئياً للمفعول من التنقية ، وفي نسخة تقصوا بفتح التاء التوقية والقاف وتشديد الضاد المهمة المفتوحة أي أكلوا القصاص (وهذبوا) ضم الهاء وتشديد الدال المعجمة المكسورة : أي خلصوا من الآثام بقصاص بعضها ببعض (أذن لهم بدخول الجنة) ضم المزة وكسر المعجمة ، ويقطعون فيها من المنازل على قدر ما بقي لسكل من

فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِيَدِهِ - لِأَحَدُهُمْ بِمَسْكَنِهِ فِي
الْجَنَّةِ أَذَلُّ بِمَسْكَنِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا .

١٠٦٧ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنْ اللَّهُ يُدْنِي لِلْمُؤْمِنِ قَيْضُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ
وَيَسْتُرُهُ ، يَقُولُ : أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا ؟ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا ؟ يَقُولُ :
نَعَمْ أَيْ رَبِّ ، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ قَدْ هَلَكَ قَالَ :
سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا ، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ ،
وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُ

الحسنات (فوالذي نفس محمد بيده) أى بقدرته (لأحدهم) بالرفع مبتداً
وفتح اللام للتوكيد (بمسكنه فى الجنة) وخبر المبتدأ قوله (أذل) بالادال المهملة
(بمنزله) وفى نسخة بمسكنه (كان فى الدنيا) أى أكثر دلالة على مسكنه الذى فى
الجنة من مسكنه الذى كان فى الدنيا ، وإنما كان أدل لأنهم عرفوا مساكنهم بعضها
عليهم فى البرزخ بالقدادة والعنى .

١٠٦٧ - (عن) عبد الله (بن عمر رضى الله تعالى عنهما) أنه (قال : سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يقول : إن الله) عز وجل (يدنى المؤمن)
أى يقربه (فيضع كنفه) يفتح الكاف والتون والفاء - أى حفظه (ويستتره) عن أهل
الموقف (فيقول) الله تعالى له : (أتعرف ذنب كذا ؟ أتعرف ذنب كذا ؟) مرتين ،
وفى نسخة بالتونين فى الأخيرة (فيقول للمؤمن : نعم أى رب) أعرفه (حتى إذا قرره
بذنوبه) أى مقرأ بها ، بأن أظهر له ذنوبه وألجأه إلى الإقرار بها حتى يعرف منة الله
تعالى عليه فى سترها عليه فى الدنيا ، وفى عفوه عنها فى الآخرة ، وفى نسخة إسقاط
إذا (رأى فى نفسه أنه هلك) باستحقاقه العذاب (فيقول) الله تعالى له : (سترتها)
أى الذنوب (عليك فى الدنيا ، وأنا أغفرها لك اليوم ، فيعطى) حينئذ (كتاب
حسناته ، وأما الكافر) بالإنفراد (والمنافق) بالإنفراد أيضاً ، وفى نسخة والمنافقون

فَيَقُولُ الشَّهَادُ : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ ، أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ .

١٠٦٨ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ ، لَا يَظْلِمُهُ ، وَلَا يُظْلَمُهُ ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

١٠٦٩ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

(فيقول الشَّهَاد) جمع شاهد وشهيد من الملائكة والنبیین وسائر الإنس والجن (هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين) .

١٠٦٨ — (وعنه رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : المسلم حراً كان أو رقيقاً بالغا أولاً (أخو المسلم) أى فى الإسلام (لا يظلمه) خبر بمعنى الأمر ، لأن ظلم المسلم للمسلم حرام (ولا يسله) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه : أى لا يتركه مع من يؤذيه ، بل يحميه ، وزاد الطبرانى « ولا يسله فى مصيبة نزلت به » (ومن كان فى حاجة أخيه كان الله فى حاجته) وعند مسلم من حديث أبى هريرة « والله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه » (ومن فرج عن مسلم كربة) بضم الكاف وسكون الراء ، وهى التمس الذى يأخذ الناس من كرب الدنيا (فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة) بضم الكاف والراء جمع كربة (ومن ستر مسلماً) رآه على معصية قد انقضت فلم يظهر ذلك للناس . « فلو رآه حال تلبسه وجب عليه الإنكار ، لا سيما إن كان مجاهرًا به ، فإن انتهى وإلا رفعه إلى الحاكم ، وليس من التقية المحرمة بل من النصيحة الواجبة (ستره الله يوم القيامة) وعند الترمذى « ستره الله فى الدنيا والآخرة » .

١٠٦٩ — (وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه قال : قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : « انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا ؟ قَالَ : تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ . »

١٠٧٠ — عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قَالَ : « الظُّلْمُ

الله عليه وسلم : انصر أخاك (أى فى الإسلام) ظالماً) كان (أو مظلوماً ، قالوا) وفى نسخة فقال رجل : (يا رسول الله هذا) أى الرجل الذى (تنصره) حال كونه (مظلوماً) أى نصره ظاهر (فكيف تنصره) حال كونه (ظالماً ؟ قال) عليه الصلاة والسلام : (تأخذ فوق يديه) بالثنية ، وهو كناية عن منعه عن الظلم بالفعل إن لم يمتنع بالقول ، وعبر بالفوقية إشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة ، وفى رواية « فقال رجل : يا رسول الله انصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف انصره . » قال : نمجزه عن الظلم فإن ذلك نصره » أى منعك إياه من الظلم نصرك إياه على شيطانه الذى يفويه على نفسه التى تأمره بالسوء وتطفيه ، فهو إذا ترك على ظلمه أداه ذلك إلى أن يقتص منه شتمك له من وجوب القصاص نصرة له ، أى إعانة ، والنصر عند العرب بمعنى الإعانة فهو من باب الحكم بالشيء وتسميته بما يؤل إليه ، وهو من عجيب الفصاحة ووجيز البلاغة ، وسبب هذا الحديث كما فى مسلم أنه اقتتل رجل من المهاجرين و غلام من الأنصار ، فنادى للمهاجرى : يا للمهاجرين ، و نادى الأنصارى : يا للأنصار ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما هذا ؟ دعوى الجاهلية . قالوا : لا ، إن غلامين قتلا فسكع أحدهما الآخر . فقال : لا بأس ، ولينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً الحديث ، وذكر بعضهم أن أول من قال انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً نجذب بن الضبر بن عمرو بن تميم ، وأراد بذلك ظاهره ، وهو ما اعتاده من حمية الجاهلية ، لا على ما فسرہ النبي صلى الله عليه وسلم ، وفى ذلك يقول شاعرهم :

إذا أنا لم أنصر أخى وهو ظالم على القوم لم أنصر أخى حين ينظلم

١٠٧٠ — (عن ابن عمر) عبد الله (رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله

عليه وسلم) أنه (قال : الظلم) هو أخذ مال الغير بغير حق ، أو التناول من عرضه

ظلمات يوم القيامة .

١٠٧١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرَضِهِ أَوْ شَيْءٌ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ . »

أو نحو ذلك (ظلمات) على صاحبه (يوم القيامة) فلا يبتدى يوم القيامة بسبب ظلمه في الدنيا ، فربما وقع في ظلمه فهو قد قدمه في حفرة من حفر النار ، وإنما يباشأ الظلم من ظلمة القلب لأنه لو استنار بنور الهدى لاعتبر ، فإذا سعى للتقوى بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتشفت ظلمات الظلم للظالم حيث لا يفتي عنه ظلمه شيئاً ، قال عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه : يؤتى بالظلمة فيوضون في تابوت من نار ، ثم يزجون فيها .

١٠٧١ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له مظلمة) بكسر اللام ، وفي رواية « من كانت عنده مظلمة » (لأخيه) وفي نسخة لأحد (من عرضه) بكسر العين الهمزة : موضع القم واليد منه ، أى من شيء يتعلق بعرضه في نفسه أو أهله أو فرعه (أو شيء) من الأشياء كالأموال والجراحات حق الظلمة ، وهو من عطف العام على الخاص (فليتحلل منه) أى المذكور ، وهو المظلمة (اليوم) نصب على الظرفية ، والمراد من اليوم أيام الدنيا للقبالة بقوله (قبل أن لا يكون دينار ولا درهم) فيؤخذ منه بدل مظلمته وهو يوم القيامة والمراد بالتحلل أن يسأله أن يحمله في حل ويطلب منه برائة ذمته ، وقبل معناه يستويه ويقطع دعواه عنه لأن ما جرم الله من التهمة لا يمكن تحليله ، وجاء رجل إلى ابن سيرين فقال : اجلسنى في حل قد اغتبتك ، فقال : إني لا أحل ما حرم الله ، ولكن ما كان من قبلنا فأنت في حل ، يعنى أن التحليل إنما هو بالنسبة لحق العبد لا لحق الله تعالى ، ولما قال قبل أن لا يكون دينار ولا درهم كأنه قيل : فما يؤخذ منه بدل مظلمته ؟ فقال (إن كان له) أى الظالم (عمل صالح أخذ منه) أى من ثواب عمله الصالح

بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَسْكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ
فَحَصَلَ عَلَيْهِ .

١٠٧٢ — عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ ظَلَمَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا طَوَّقَهُ مِنْ
سَبْعِ أَرْضِينَ » .

(بقدر مظلمته) التي ظلمها لصاحبه (وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه)
الذي ظلمه (غمّل عليه) أى طى الظالم ، عقوبة سيئات المظلوم ، قال اللازرى : زعم
بعض للتبصرة أن هذا الحديث معارض لقوله تعالى « ولا تزر وازرة وزر أخرى »
وهو باطل وجهالة بينة ، لأنه إنما عوتب بعمله ووزره فتوجه عليه حقوق لغيره
فدفعت إليه من حسناته ، فلما فرغت حسناته أخذ من سيئات خصمه فوضعت عليه ،
لحقيقة العقوبة مسببة عن ظلمه ، ولم يعاقب بغير جناية منه .

١٠٧٣ — (عن سعيد بن زيد) القرشي أحد العشرة المبشرة بالجنة (رضى الله
تعالى عنه) أنه (قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من ظلم من الأرض
شيئاً) قليلاً أو كثيراً ، وفي رواية « من أخذ شبراً من الأرض ظلماً » ولأحمد « من
أخذ من الأرض شبراً بغير حقه » (طوقه) بضم الطاء للهمة وكسر الواو للشدة
وبالقاف مبنيًا للمفعول (من سبع أرضين) بفتح الراء وقد تسكن ، أى يوم القيامة ،
قيل : المراد بالتطويق التكليف ، أى كلف حملها يوم القيامة ، ويدل له حديث أحمد
والطبراني من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً « من أخذ أرضاً بغير حقها كلف أن يحمل
تراها إلى المحتر » وقيل : إنه تخفف به الأرض فتصير الأرض المنصوبة في عنقه
كالطوق وبعض قدر عنقه حتى يسع ذلك كما جاء في غلط جلد الكافر وعظم ضرره
كأحد ، قال البغوى : وهذا أصح ، ويؤيده حديث ابن عمر « خسف به يوم القيامة إلى
سبع أرضين » وفي حديث ابن مسعود عند أحمد بإسناد حسن والطبراني في الكبير
« قلت يا رسول الله أى الظلم أظلم ؟ فقال ذراع من الأرض يتفصم المرء للسلم من حق
أخيه ، فليس حصة من الأرض يأخذها إلا طوقها يوم القيامة إلى قمر الأرض ،

١٠٧٣ - عَنْ ابْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا يَغْيِرَ حَقَّهُ خَسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ » .

١٠٧٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ يَأْكُلُونَ ثَمَرًا فَقَالَ : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ولا يعلم قعرها إلا الله الذي خلقها » وعند ابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً « أيما رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوفه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس » وقيل : للراد بالتطويق إلزام إثم الظلم لعنقه كلزوم الطوق لعنق لابس ، ومنه قوله تعالى « ألزمناه طائرته في عنقه » وفي هذا تهديد عظيم للقاصب خصوصاً ما يفعل به بعضهم من غصب الأرض وبناء المدارس والربط ونحوها فيها ، وغصب الآلات واستعمال العمال ظلماً ، وعلى تقدير أن يعطى عن ذلك فإنما يعطيه لئال الحرام الذي لم يقل يجوز أخذه أحد ولا الكفار على اختلاف ملهم ، ففسأله الله الحماية ، ففي هذا الحديث دلالة على إمكان غصب العقار فترتب عليه ضلوعه ، بخلاف لأبي حنيفة وأبي يوسف حيث قالوا : الغصب لا يتحقق إلا فيما ينقل ويحول ، لأن إزالة اليد بالنقل ولا نقل في العقار ، فإذا غصب عقاراً فملك في يده لم يضمنه ، وقال محمد : يضمنه ، وهو قول أبي يوسف الأول . وبه قال الشافعي لتحقيق إثبات اليد ، ومن ضرورته زوال يد اللالك لاستحالة اجتماع يدين على محل واحد في حالة واحدة ، وفيه دلالة أيضاً على أن الحكم إذا تعلق بظاهر الأرض تعلق بباطنها إلى التحريم ، فمن ملك ظاهر الأرض ملك بباطنها من حجارة وأبنية ومعادن ، ومن وقف أرضاً مسجداً أو غيره تعلق الوقف بباطنها حتى لو أراد إمام المسجد أن يحفر أرض المسجد ويبني مطامر يكون أبوابها إلى جانب المسجد تحت مسطبة له أو نحوها ويجعل للطامير حوائث ومخازن لم يكن له ذلك .

١٠٧٤ - (وعنه رضى الله تعالى عنه أنه مر بقوم يأكلون ثمرا، فقال: إن رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْإِقْرَانِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ .

١٠٧٥ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ أَبْغَضَ الرَّجُلُ إِلَى اللَّهِ الْأُلْدَ الْخَصِمُ » .

١٠٧٦ — عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ تِمَعَ خُصُومَةً يَبَاقُ حُجْرَتِهِ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ : إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ،

صلى الله عليه وسلم نهى عن الإقران) همزة مكسورة بين اللام والقاف ، قال عياض : والصواب « القران » بإسقاط الهمزة ، وهو أن يقرن عمرة بشجرة عند الأكل ، لأن فيه إيجافاً برفقة مع ما فيه من الثمرة للزرى بصاحبه ، نعم إن كان القر ملكاً له أكل كيف شاء (إلا أن يستأذن الرجل منك أخاه) فيأذن له ، فإنه يجوز لأنه حقه فله إسقاطه ، والنهى للتحريم عند أهل الظاهر ، وعند غيرهم للتنزيه ، وصوب النووي التفصيل ، فإن كان مشتركاً بينهم حرم إلا براضاه ، وإلا فلا ، وهذا الاستثناء مرفوع من كلامه عليه الصلاة والسلام على الصحيح ، وقيل مدرج من كلام ابن عمر .

١٠٧٥ — (عن عائشة رضى الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال : إن أبغض الرجال (وصف طردى فلا مفهوم له) (الألد) أفعل تفضيل من اللدد وهو شدة الخصومة (الخصم) بفتح الخاء اللجمة وكسر الصاد للهمة - للولع بالخصومة والمآهر فيها ، والقصد بذلك الزجر والتفليظ على من يفعل ذلك ، أو المراد الألد في الباطل المستحل له ، هذا إن جعلت آل في الرجال للجنس ، وقيل : إنها للعهد ، والمراد الأخلس من شريق التقى ، جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأظهر الإسلام وفي باطنه خلاف ذلك ، فنزل فيه قوله تعالى « وهو ألد الخصام » وقال ابن عباس : إنما نزلت في قوم متناقضين تسكلموا في خيب وأصحابه الذين قتلوا .

١٠٧٦ — (عن أم سلمة رضى الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (سمع خصومة يباب حجرتة) التي هي سكن أم سلمة (خرج إليهم) أى إلى الخصوم ، ولم يسموا (فقال : إنما أنا بشر) هذا حصر إضافي .

وَأَنَّهُ يَأْتِيهِ الْخَصْمُ ، قَلِيلٌ يَمْضِيَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ فَأَحْسِبْ
أَنَّهُ صَدَقَ فَأَقْضِيَ لَهُ بِذَلِكَ ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ
مِنَ النَّارِ فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لْيَتْرَكْهَا .

أى أنا مقصور على البشرية لا أمتدأها إلى علم الباطن في جميع الأوقات ، وأنى به
ردا على من زعم أن من كان رسولا يعلم التيب فيطلع على الباطن ولا يخفى عليه
للظلم ونحو ذلك ، فأشار بذلك إلى أن الوضع البشرى يقتضى أن لا يدرك من الأمور
إلا ظواهرها لأن البشرى لا يسلم من قضايا تخبى عن إدراكه حقائق الأشياء ، فإذا
ترك على ما جبل عليه من القضايا البشرية ولم يؤيد بالوحى الساوى طرأ عليه ما يطرأ
على سائر البشر (وأنه يأتى الخصم) وفى رواية « وإنكم تختصمون إلى » (فطم
بعضكم أن يكون أبلغ) أحسن إرادا للكلام (من بعض) أى وهو كاذب ، وفى
رواية « ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض » أى السن وأفصح وأبين كلاما
وأقدر على الحجة ، وفيه اقتران خير لعل التى اسمها جثة بأن للصدورية (فأحسب)
يفتح السين وكسرهما لفتان ، والنصب عطفاً على يكون ، وبالرفع أى فأظن لنصاحته
بيان حجته (أنه صدق فأقضى له بذلك) الذى سمعته منه (فمن قضيت) أى حكمت
(له بحق مسلم) أى أو ذى أو معاهد ، فالمسلم خرج بمخرج الغالب ، فلا مفهوم له
كنظائره السابقة (فلأعماهى) أى القضية أو الحالة (قطعة) أى طائفة (من النار)
أى من قضيت له بظاهر يخالف الباطن فهو حرام فلا يأخذ ما قضيت له به ، لأنه
يأخذ ما يؤول به إلى قطعة من النار ، فوضع السبب وهو قطعة من النار موضع السبب
وهو ما حكم له به (فلأأخذها أو ليركها) وفى نسخة « أو ليركها » والأمر بالتهديد
والوعيد كقوله تعالى « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » وكقوله تعالى « فاعملوا
ما تمشون » والتهديد فى مثل ذلك مستفاد من القام والقرائن ، وليس المراد أن كل
واحدة من الصيغتين للتهديد ، لأن الثانية منهما للوجوب ، ويحتمل أن تكون الأولى
لتهديد كقوله « فليقبوا مقعده من النار » والثانية للإعجاب ، وأو المضارب : أى بل
ليدعها ، وقد قال سيويه إن أو تأتى للمضارب بشرطين : سبق نفى أو نهي وإعادة
العامل ، والمشرطان موحودان هنا ، لأننا إذا حملنا قليلاً أخذها على التهديد كان معناها
فلا يأخذها بل يدعها .

١٠٧٧ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْنَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّكَ تَبْعُنَا فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا ، فَمَا تَرَى فِيهِ ؟ فَقَالَ لَنَا : « إِذَا تَزَلَّجْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرَ لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّعِيفِ فَاقْبَسُوا ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخَذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّعِيفِ » .

١٠٧٧ - (عن عقبة بن عامر) الجهمي (رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : قلنا للنبي صلى الله عليه وسلم : إنك تبعتنا فننزل بقوم لا يقرؤنا) بفتح أوله وإسقاط نون الجمع للتخفيف ، وفي نسخة « لا يقرؤنا » بإثباتها ، أى لا يضيفونا (فما ترى فيه) أى فى نزولنا على القوم للذكورين (فقال) عليه الصلاة والسلام (لنا : إذا زلجتم بقوم فأمر لكم) بضم الميمزة وكسر الليم (بما ينبغى للضعيف فاقبلوا) ذلك منهم (فإن لم يفعلوا فخذوا منهم) وفي نسخة منه أى من ملهم (حق الضيف) ظاهره الوجوب ، بحيث لو امتنعوا من فعله أخذ منهم قهرا ، وحكى القول به عن الليث ، وقال أحمد بالوجوب على أهل البادية دون القرى ، ومذهب أبى حنيفة ومالك والشافعى والجمهور أن ذلك سنة مؤكدة ، وأجابوا عن الحديث بحمله على الضطرين ، فإن ضيقتهم واجبة تؤخذ من مال للمتع بعرض عند الشافعى ، أو أن هذا كان فى أول الإسلام حيث كانت اللواصة واجبة ، فلما اتسع الإسلام نسخ بقوله عليه الصلاة والسلام « جازته يوم ولية » والجازة تفضل وليست بواجبة ، أو للراد العمال للبعوثون من جهة الإمام ، بدليل قوله « إنك تبعتنا » فكان على البعوث إلبهم طعامهم ومركبهم وسكنهم يأخذونه على العمل القدرى يتولونه لأنه لا مقام لهم إلا بإقامة هذه الحقوق ، واستدل به البخارى على مسألة الظفر، وبها قال الشافعى، فجزم بالأخذ فيها إذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضى بأن يكون للدين منكرا ولا بينة لصاحب الحق ، قال : ولا يأخذ غير الجنس منع ظفره بالجنس ، فإن لم يجد إلا غير الجنس جاز له الأخذ ، وإن أمكن تحصيل الحق بالقاضى بأن كان مقرا بما ظلا أو منكرا وعليه بينة أو كان يرجو إقراره لو حضر عند القاضى. وعرض عليه الميمنى ، فهل يستقل بالأخذ أم يجب الرفع إلى القاضى ؟ فيه وجهان للشافعية أحدهما عند الأكثر جواز الأخذ ، واختلف المالكية ، وللفق به عندهم أنه يأخذ قدر حقه إن أمن فتنة أو نسبة إلى ذيلة . وقال أبو حنيفة : يأخذ من الذهب الذهب ، ومن الفضة الفضة ، ومن للكيل للكيل ، ومن للوزن للوزن ، ولا يأخذ غير ذلك ، وفي سنن أبى داود أنه صلى الله عليه وسلم قال « أيا رجل صاف قوما فأصبح الضيف محروما فإن نصره حق على كل مسلم حتى يؤخذ بقرى ليلته من زرعه وماله » ورواه ابن ماجه .

١٠٧٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَمْنَعُ جَارَ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ . ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ؟ وَاللَّهِ لَأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ . »

بلفظ « ليلة الضيف واجبة ، فمن أصبح بفنائها فهو دين عليه ، فإن شاء اقتضى وإن شاء ترك » فظاهره أنه يقتضى ويطلب وينصره للسفلون ليصل إلى حقه ، لا أنه يأخذ ذلك بيده من غير إذن أحد .

١٠٧٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (لا يمنع) بالجزم على أن لا ناهية ، وبالرفع على أنه خبر بمعنى انتهى ، ولأحمد لا يمنع (جار جاره) لللاصق له (أن يغرز خشبة) بالتون والإفراد وبالإضافة إلى الضمير بصيغة الجمع ، والحاء مفتوحة (في جداره) حمله الشافعي في الجديد على الثوب ، فليس لصاحب الخشبة أن يغرزها في جدار جاره إلا برضاه ، ولا يجبر مالك الجدار إن امتنع من وضعها ، وبه قال للمالكية والحنفية جمعا بين هذا الحديث وحديث خطبة الوداع للروى عند الحاكم بإسناد على شرط الشيخين في معظمه ولفظه « ولا يحمل لأمريء من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس » وفي القديم على الإيجاب عند الضرورة وعدم تضرر الحائط واحتياج للمالك ، فليس له منه ، فإن أرى أجبره الحاكم ، وبه قال أحمد وإسحاق وأصحاب الحديث وابن حبيب من المالكية ، ولا فرق في ذلك عندهم بين أن يحتاج في وضع الخشب إلى ثقب الجدار أم لا ، لأن رأس الخشب يسد للفتحة ويقوى الجدار (ثم قال أبو هريرة) بعد روايته لهذا الحديث حثا على العمل بظاهره لما رآهم توقفوا فيه : (ما لي أراكم عنها) أى عن هذه المقالة (معرضين) وعند أبي داود « إذا استأذن أحدكم أخاه أن يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه ، فسكسوا رؤسهم ، فقال أبو هريرة : ما لي أراكم قد أعرضتم » (والله لأرمين بها) أى بهذه المقالة (بين أكتافكم) بالثناة الفوقية جمع كتف ، وفي رواية أبي داود لألقينها أى لأصرخن بالمقالة فيكم ولأوجنكم بالتفريع بها كما يضرب الإنسان ماله بين كتفيه ليستيقظ من غفلته ، ويحتمل أن الضمير للخشبة ، وللمنى إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجلن الخشبة بين رقابكم كارهين ، وتصد بذلك المباعدة ، قاله الخطابي ، وقال الطبري : هو كناية عن إلزامهم بالحجة القاطعة على ما ادعاه ، لا أقول الخشبة ترى على

١٠٧٩ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنِّي أَكُمُ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرَقَاتِ ، فَقَالُوا : مَا لَنَا بِذَلِكَ ، إِنَّمَا هِيَ مَجَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا ، قَالَ : فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا لِلْجَالِسِ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا ، قَالُوا : وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ ؟ قَالَ : غَضُّ الْبَصَرِ ، وَكَفُّ الْأَذَى ، وَرَدُّ السَّلَامِ ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ » .

الجدار بن بين أكتانهم لما وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبر والإحسان في حق الجار وحمل أئقاله .

١٠٧٩ - (عن أبي سعيد) سعد بن مالك (الخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : إنا كم والجلوس) بالنصب على التحذير (على الطرقات) وفي رواية ابن حبان « على الصدقات » بضم الصاد والعين المهملتين : جمع صعد بضمعين أيضا ، جمع صعيد كطريق وطرق وطرقات وزنا ومعنى ، ويجوز فتح الصاد والعين في الصدقات ، وإنما نهى عن الجلوس عليها لأن الجالس عليها لا يسلم غالبا من رؤية ما يكره ومما لا يحل إلى غير ذلك (فقالوا . مالنا يد) أي غنى عنها (إعماهى) أى الطرقات ، وفي نسخة « إعماهو » (مجالسنا نتحدث فيها) وفي نسخة فيه بالتذكير . (قال : فإذا أبيتم إلا المجالس) من الإباء وتشديد إلا ، أى أبيتم إلا الجلوس ، فعبّر عن الجلوس بالمجالس ، أو المعنى فإن أبيتم إلا الجلوس في تلك المجالس ، وفي نسخة « فإن أبيتم إلى المجالس » من الإتيان (فأعطوا الطريق حقها) بهزمة قطع (قالوا) يارسول الله (وما حق الطريق ؟ قال) عليه الصلاة والسلام . (غض البصر) عن الحرام (وكف الأذى) عن الناس ، فلا تحقرنهم ولا تفتنبنهم إلى غير ذلك (ورد السلام) على من يسلم من المارة (وأمر بالمعروف ، ونهى عن المنكر) ونحوهما مما ندب إليه الشارع من الحسن ونهى عنه من القبايح ، وزاد أبو داود « وإرشاد السبيل ، وتشميت العاطس » والطبري من حديث عمرو « إعانة الملهوف » وقد تبين من سياق الحديث أن النهي لفتنه ثلاثا يضعف الجالس عن أداء الحقوق المذكورة ، وفيه دلالة على أن الأولى سد للترفع ، لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن الجلوس حسما للمادة ، فلما قالوا مالنا يد فسح لهم بشرط أن يعطوا الطريق حقها ، وتبين لهم ذلك بذكر للقاصد الأصلية ، فرجع أولا عدم الجلوس على الجلوس وإن كان فيه مصلحة ، لأن القاعدة تقتضى تقديم درء المفسدة على جلب المصلحة .

١٠٨٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ الْمَيْتَاءَ بِسَبْعَةِ أَذْرُعٍ » .

١٠٨١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّنْهَبِ وَاللُّثْلَةِ » .

١٠٨٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « مِمَّتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » .

١٠٨٠ - (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه) أنه (قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم إذا تشاجروا) بالثنين المعجمة والعين - أى غاصموا (فى الطريق) وفى بعض النسخ (الميتاء) بكسر الميم وسكون المثناة التحتية وبعد الفوقية ألف معدودة - أى إلى لعمامة الناس ، وهى بالرجة الواحدة تكون بين الطريق ثم يريد أصحابها البنيان (بسبعة أذرع) متعلق بقضى : أى بأن يترك منها للطريق سبعة أذرع لتسلكها الأحمال والأطفال دخولا وخروجا ، ولتسع مالا يلزم من طرحه عند الأبواب ويلقى بأهل البنيان من قد لليسع فى حافة الطريق فإن كان الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع فى الزائد ، وإن كان أقل منع ، لأنه يضيق الطريق على غيره ، وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال « إذا اختلفتم فى الطريق الميتاء فاجعلوها سبعة أذرع » أى يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبقى بعد ذلك لكل واحد من الشركاء فى الأرض قدر ما يلتفع به ولا يضر غيره ، قال الزركشى تبعا للأذوى : ومذهب الشافعية اعتبار قدر الحاجة ، والحديث محمول عليه ، فإن ذلك عرف المدينة ، صرح بذلك الماوردي والرويانى .

١٠٨١ - (عن عبد الله بن يزيد) من الزيادة - الخطمى (الأنصارى) قال الدارقطنى له ولائيه سبعة ، وشهد بيعة الرضوان وهو صغير ، ولما نازع بعضهم فى جماعه من النبي صلى الله عليه وسلم (رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النهى) بضم النون وسكون الهاء وفتح الواو - أى انتهاب ما يحصل لهم من الغارات كما هو شأن الجاهلية ، فهأهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ويأبىهم على تركه (والثلة) بضم اللام وسكون المثناة - العقوبة الفاحشة فى الأعضاء كجذع الأنف وقطع الأذن .

١٠٨٢ - (عن عبد الله بن عمرو) بفتح العين وسكون الميم ابن العاص (رضى الله تعالى عنهما) أنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من قتل دون ماله فهو شهيد »

١٠٨٣ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 « كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ
 بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ ، فَضَرَبَتْ بِيَدِهَا فَكَسَرَتْ الْقَصْعَةَ ، فَضَمَّهَا وَجَمَلَتْ
 فِيهَا الطَّعَامَ ، وَقَالَ : كَلُوا ، وَحَبَسَ الرَّسُولَ وَالْقَصْعَةَ حَتَّى فَرَّغُوا ، فَدَفَعَ
 الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ وَحَبَسَ لِلْكَسُورَةِ » .

وعند النسائي « من قتل دون ماله مظلوما فله الجنة » وفي الترمذي من
 حديث سعيد بن زيد مرفوعا « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو
 شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » ثم قال : هذا
 حديث صحيح ، ودون في ذلك للتخيل ، أى لأجل الدفع عن ماله إلخ .

١٠٨٣ - (عن أنس رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند بعض
 نسائه) وهي عائشة (فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين) هى صفية كما رواه أبو داود
 والنسائي ، أو حفصة كما رواه الدارقطني وابن ماجه ، أو أم سلمة كما رواه الطبراني في
 الأوسط وإسناده أصح من إسناده الدارقطني ، وسأقه بسند صحيح ، وهو أصح ما ورد في
 ذلك ، ويحتمل التعدد (مع خادم) لم يسم (بقصعة فيها طعام) وفي الأوسط للطبراني
 « بصحفة فيها خبز ولحم من بيت أم سلمة » (تضربت) بض نسائه ، وهى عائشة ،
 وأثنه باعتبار المني (بيدها فكسرت القصعة) زاد أحمد « نصفين » وعند النسائي من
 حديث أم سلمة « جَاءَتْ عَائِشَةُ وَمَعَهَا فِهْرٌ - أى حجر - فَفَلَقَتْ الصَّحْفَةَ » (فضمها)
 عليه الصلاة والسلام أى القصعة وفي رواية « جَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَقَى
 الْقَصْعَةَ (وجعل فيها الطعام) الذى انتثر منها (وقال) عليه الصلاة والسلام لأصحابه
 الذين كانوا معه (كَلُوا ، وَحَبَسَ الرَّسُولُ) الذى جاء بالطعام (والقصعة) بالنصب
 عطفا على الرسول (حتى فرغوا) من الأكل ، وأتى بقصعة من عند عائشة (فدفع
 القصعة الصحيحة) إلى الرسول ليعطيها التى كسرت صحفتها (وحبس) القصعة (المكسورة)
 في بيت التى كسرتها ، زاد النووي « وقال إناء كيناء ، وطعام كطعام » واستشكل
 بأنه يحكم فى الشيء بمثله إذا كان مقشابه الأجزاء كالإبرام وسائر الثلاث ، والقصعة
 من اللقومات ، والجواب ما حكاه البيهقي من أن القصعتين كانتا لنبى صلى الله عليه وسلم
 في بيت زوجته ، فصاحب الكسرة يجعل القصعة المكسورة في بيتها ، وحمل الصحيحة
 في بيت صاحبها ، ولم يكن ذلك على سبيل الحكم على الخصم ..

قد تم بحول الله وتوفيقه الجزء الثانى من كتاب « فتح البدي » ويليهِ - إن شاء الله -
 الجزء الثالث منه مفتاحايب « الشركة » نسأله سبحانه التوفيق وللعونة ، إنه ولى ذلك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في الشركة
في الطعام والنهد والعروض

بسم الله الرحمن الرحيم
في الشركة

بفتح الشين المعجمة مع كسر الراء وسكونها ، ويجوز كسر الشين وسكون الراء .

وهي لغة الاختلاط ، وشرعاً : ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على جهة الشروع ، وقد تحدث قهراً كالإرث أو بالاختيار كالشراء .

وهي أنواع أربعة : شركة الأبدان كشركة الحمالين وسائر المحترفة ليكون بينهما كسبهما ، متساوياً كان أو متفاوتاً ، مع اتفاق الصنعة أو اختلافها ، وشركة الوجوه : كأن يشترك وجهان عند الناس لیبْتَاع كل منهما بموَجَل ، ويكون المبتاع لهما ، فإذا باعاً كان الفاضل عن الأثمان بينهما ، وشركة المفاوضة بأن يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما ، بأموالهما أو بأبدانها ، وعليهما ما يمرض من مغرم ، وشركة العنان - بكسر العين - من عن الشيء . ظهر ، لأنها أظهر الأنواع ، ولأنه ظهر لكل منها مال الآخر .

وكلاهما باطلة إلا شركة العنان ، لخلو الثلاثة الأول من المال المشترك ، ولتكررة الفرع فيها .

وأركان شركة العنان أربعة : طاندان ، وشرطها أهلية التوكيل والتوكل ،

١٠٨٤ - عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَفَّتْ أَرْوْدَةُ الْقَوْمِ وَأَمْلَقُوا ، فَأَتَا النَّبِيَّ ﷺ فِي نَحْرِ إِبْلِهِمْ ، فَأَذَنَ لَهُمْ فَلَقِيَهُمْ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَخْبَرُوهُ ، فَقَالَ : مَا بَقَاؤُكُمْ بِمَدِّ إِبْلِكُمْ ؟ فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ :

وصيفة لا بد فيها من لفظ يدل على الإذن من كل منها الآخر في التصرف في البيع والشراء ، ومال معقود عليه .

وتجوز الشركة في الدراهم والدنانير بالإجماع ، وكذا في سائر المثليات كالبر والحديد ، لأنها إذا اختلطت بجنسها ارتفع عنها التميز ، فأشبهت النقدين ، وأن يختلطاً قبل العقد ليتحقق معنى الشركة .

(في الطعام والنهد) بكسر النون وفتحها مع سكون الهاء فيها .

وهو إخراج القوم ثقاتهم على قدر عددهم وخطبها عند المرافقة في السفر ، وقد يتفق رفقة فيصنعونه في الحضر ، قال في المصباح : وتناهد القوم مناهدة أخرج كل منهم نفقة ليشتروا بها طعاماً يأكلونه جميعاً ، اه . قال في البخاري : ولم ير المسلمون في الهند بأساً أن يأكل هذا بعضاً وهذا بعضاً مجازفة (والعروض) بضم العين ، جمع عرض بسكون الراء مقابل النقد ، ويدخل فيه الطعام .

١٠٨٤ - (عن سلمة) أي ابن الأكوع (رضي الله تعالى عنه) أنه قال : خفت أرودة) وفي نسخة أزواد (القوم) أي في غزوة هوازن كما عند الطبراني (وأملقوا) أي افقروا (فأتوا النبي ﷺ) يستأذونه (في نحر إبلهم ، فأذن لهم) في نحرها ، ثم انصرفوا ليتجروها (فلقىهم عمر) بن الخطاب (رضي الله تعالى عنه ، فأخبروه) بذلك (فقال : ما بقاؤكم بمد إبلكم ؟) إذا نحرتموها ، لأن توالى المشى قد يفضى إلى الهلاك (فدخل على النبي ﷺ) فقال :

يا رسول الله ، ما بقاؤهم بعد إيلهم ؟ فقال رسول الله ﷺ : ناد في الناس يأتون بفضل أزوادهم ، فيسط لذلك نطع وجملوه على النطع ، فقام رسول الله ﷺ فدعا ورك عليه ثم دعا ثم بأوعيتهم فاحتسئ الناس حتى فرغوا ، ثم قال رسول الله ﷺ أشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله .

١٠٨٥ - عن أبي موسى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ إن الأشعرين إذا أرملوا في الغزو

يا رسول الله ما بقاؤهم بعد إيلهم ؟ فقال رسول الله ﷺ : ناد في الناس يأتون) أى فهم يأتون ، وفي نسخة « يأتون » (بفضل أزوادهم) أى بما فضل منها ، فأتوا بها (فيسط لذلك نطع) بكسر النون وفتحها مع فتح الطاء وسكونها فهي أربع لغات ، قال في المصباح : النطع المتخذ من أديم معروف ، وفيه أربع لغات ، فتح النون وكسرها ومع كل واحد فتح الطاء وسكونها ، والجمع أطاع ونطوع ، ١٥ (وجملوه) أى فضل الأزواد (على النطع ، فقام رسول الله ﷺ فدعا ورك) بتشديد الراء (عليه) أى على ما على النطع ، أى دعا بالبركة فيه (ثم دعا ثم بأوعيتهم) جمع وعاء (فاحتسئ الناس) بهمزة وصل وسكون الحاء المهملة وفتح المثناة الفوقية والمثلثة : أى أخذوا حشيتة حشبة ، وهي الأخذ بالكفين (حتى فرغوا) ثم قال رسول الله ﷺ : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله (أشار إلى أن ظهور المعجزة بما يؤيد الرسالة .

وفيه دليل على جواز قسمة الطعام بين الشركاء مجازفة ، ولعله إذا كان مما يتسامح به كالزاد المذكور .

١٠٨٥ - (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله تعالى عنه) أنه (قال : قال رسول الله ﷺ إن الأشعرين) بتشديد المثناة التحتية - نسبة إلى الأشعر قبيلة من اليمن (إذا أرملوا في الغزو) بفتح الهمة والميم - أى

أَوْ قُلْ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عَنْدهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ
ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ فَهَمُّ مَنْى وَأَنَا
مِنْهُمْ .

١٠٨٦ - عن رافع بن خديج رضى الله عنه ، قال : كُنَّا مَعَ
النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ فَأَصَابُوا إِيْلًا وَغَنَمًا ،
قَالَ : وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَخْرِيَاتِ الْقَوْمِ ، فَعَجِلُوا

فِي زَادِهِمْ ، وَأَصْلَهُ مِنَ الرَّمْلِ ، وَكَأَنَّهُمْ لَصَقُوا بِالرَّمْلِ مِنَ الْقَلَةِ ، كَمَا قِيلَ :
« تَرَبَّ الرُّجْلُ ، إِذَا افْتَقَرَ كَأَنَّهُ لَصِقَ بِالثَّرَابِ » (أَوْ قُلْ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ
جَمَعُوا مَا كَانَ عَنْدهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ) وَفِي نَسْخَةِ « ثُمَّ
اقْتَسَمُوا ، بِحَذْفِ الضَّمِيرِ الْمُنْصَوْبِ » (فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ ، فَهَمُّ مَنْى وَأَنَا
مِنْهُمْ) أَيْ مُتَصِلُونَ بِهِ ، إِذْ فَعَلُوا فَعَلِي فِي هَذِهِ الْمَسَاوَةِ ، وَفِيهِ مُنْقَبَةٌ
عَظِيمَةٌ لِلْأَشْعَرِيِّينَ .

وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِجَابَ خَلَطُ الزَّادِ سَفَرًا وَحَضْرًا ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
جَوَازِ هَبَةِ الْمَجْهُولِ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، لِأَنَّ الْهَبَةَ لَا بَدَّ فِيهَا مِنْ إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ ،
وَلَمْ يَوْجَدْ هُنَا ، بَلِ الْمَوْجُودُ مُوَاسَاةُ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ وَإِلْبَاحَةٌ ، وَذَلِكَ
لَا يُسَمَّى هَبَةً .

١٠٨٦ - (عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، وَآخِرُهُ جِيمٌ (رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ) أَيْ مِنْ تَهَامَةٍ ، وَلَيْسَ هُوَ
الْمَهْلُ الَّذِي يَقْرُبُ الْمَدِينَةَ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، وَذَلِكَ سَنَةُ ثَمَانٍ مِنَ الْهَجْرَةِ فِي
قَصَّةِ حَنِينٍ (فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ ، فَأَصَابُوا إِيْلًا) يَكْسِرُ الْهَمْزَةَ وَالْمَوْحِدَةَ
لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ ، بَلِ وَاحِدُهُ بِعَمِيرٍ (وَغَنَمًا قَالَ) رَافِعٌ (وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ
فِي أَخْرِيَاتِ الْقَوْمِ) بَعْضُ الْهَمْزَةِ وَسُكُونُ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ - لِلرَّفْقِ بِهِمْ ،
وَحَمْلِ الْمُنْقَطَعِ مِنْهُمْ (فَعَجِلُوا) يَكْسِرُ الْجِيمَ مِنْ بَابِ تَعَبٍ ، وَجَوَازُ بَعْضِهِمْ

وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأَكْفَتْ ، ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بِعِيرٍ ، فَدَنَمْنَاهَا بِعِيرٍ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ ،

فَتَحَاهَا (وَذَبَحُوا) مَا أَصَابُوا (وَنَصَبُوا الْقُدُورَ) بَعْدَ أَنْ وَضَعُوا اللَّحْمَ لِلطَّبِيخِ (فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ) أَنْ تَكْفَى (فَأَكْفَتْ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ الْأُولَى — أَى أَمِيلَتْ لِيَفْرَغَ مَا فِيهَا ، يُقَالُ : كَفَّاتِ الْإِنَاءُ وَأَكْفَاتُهُ إِذَا أَمْلَتْهُ ، وَإِنَّمَا أَكْفَتْ لَأَنَّهُمْ ذَبَحُوا قَبْلَ أَنْ تَقْسَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلِكَ ، وَقَالَ النَّوْزِيُّ : لَأَنَّهُمْ كَانُوا قَدْ اتَّهَمُوا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَالْمَحَلِّ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَكْلُ مِنْ مَالِ الْغَنِيمَةِ الْمَشْرُوكَةِ ، فَإِنَّ الْأَكْلَ مِنْهَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنَّمَا يَبَاحُ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، وَالْمَأْمُورُ بِهِ مِنَ الْإِرَاقَةِ إِنَّمَا هُوَ اتِّلَافُ الْمَرْقِ عَقُوبَةً لَهُمْ ، وَأَمَّا اللَّحْمُ فَلَمْ يَتْلَفُوه ، بَلْ جُمِعَ وَرُدَّ إِلَى الْمَغْنَمِ ، لِأَنَّهُ حَقُّ الْغَانِمِينَ ، وَلَا يَطْنُ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِاتِّلَافِهِ لِأَنَّهُ نَهَى عَنِ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، نَعَمْ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ ﷺ أَكْفَى الْقُدُورَ بِقُرْسِهِ ، ثُمَّ جَعَلَ يَزِيلُ اللَّحْمَ بِالتَّرَابِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ النِّهْيَةَ لَيْسَتْ بِأَحْلَ مِنَ الْمَيْتَةِ ، أَوْ إِنْ الْمَيْتَةَ لَيْسَتْ بِأَحْلَ مِنَ النِّهْيَةِ ، شَكَّ هُنَا أَحَدُ رَوَاتِهِ ، وَقَدْ يَحْتَاجُ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْيِيلِهِ إِتْلَافُهُ لِإِمْكَانِ تَدَارُكِهِ بِالْفَسْلِ ، لَكِنَّهُ بَعِيدٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ فَعَلَهُ ﷺ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَبْلَغَ فِي الزَّجْرِ ، وَلَوْ رَدَّهَا إِلَى الْمَغْنَمِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ كَبِيرُ زَجْرٍ ، إِذْ مَا يَنْبُوبُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ زَرْ سِيسِرٍ ، فَكَانَ إِفْسَادُهَا عَلَيْهِمْ مِنْ تَبَلُّقِ قُلُوبِهِمْ بِهَا وَغَلْبَةِ شَهْوَاهُمْ أَبْلَغُ فِي الزَّجْرِ (ثُمَّ قَسَمَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (فَعَدَلَ) بِتَخْفِيفِ الدَّالِ (عَشْرَةَ) بِإِثْبَاتِ تَاءِ التَّائِيَةِ فِي أَكْثَرِ نَسَخِ الْبُخَارِيِّ ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا ، فَالضَّوَابُ فَعَدَلَ عَشْرًا (مِنَ الْغَنَمِ بِعِيرٍ) أَى سَوَاهَا بِهِ ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَدَّرَ قِيمَتَهَا يَوْمَئِذٍ ، فَلَا يَخَالِفُ هَذَا قَاعِدَةَ الْأَضْحِيَّةِ مِنْ إِقَامَةِ بَعِيرٍ مَقَامَ سَبْعِ شِئَاءٍ ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْغَالِبُ فِي قِيَمَةِ الشِّئَاءِ وَالْإِبْلُ الْمُنْتَدِلَةُ (فَدَنَمَ) بِفَتْحِ التَّوْنِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ — أَى هَرَبَ وَشَرَّدَ (مِنْهَا بِعِيرٍ ، فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ) أَى أَعْجَزَهُمْ

وكان في القوم خيلٌ يسيرة ، فاهوى رجلٌ منهم بسهمٍ نجسه الله ، ثم قال : إن لهذه الهائم أوايدَ كأوايدِ الوحش ، فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا ، فقلت إنا نرجو العدوَّ غداً وليست معنا مدى أفنديج بالقصب ؟ فقال : ما أنهر الدمَّ وذُكر اسمُ الله عليه فكلوه ،

(وكان في القوم خيل يسيرة) أى قليلة (فاهوى) أى مال وقصد (رجل منهم) إليه (بسهم) أى فرماه به (نجسه الله) أى بذلك السهم (ثم قال) تعالى : (إن لهذه الهائم) أى الإبل أى منها (أوايد) جمع أبدة بالمد وكسر الموحدة الخففة — أى نوافر وشوارد (كأوايد الوحش ، فما أعياكم منها فاصنعوا به هكذا) أى ارموه بالسهم كالصيد ، قال رافع بن خديج (فقلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنا نرجو العدو) أى ملاقاته (غداً ، وليست معنا) وفى نسخة لنا (مدى) بضم الميم وبالدال المهملة مقصور منون — جمع مدية بتثنية الميم السكين ، أى ليست معنا مدى نذبح بها ، وإن استعملنا السيوف فى الذبح تكل وتعجز عند لقاء العدو عن المقاتلة (أفنديج بالقصب) ولمسلم فذكى بالليط — بكسر اللام وسكون المثناة التحتية وبالطاء المهملة — قطع القصب المقشورة (قال) عليه الصلاة والسلام : (ما أنهر الدم) أى صبه بكثرة بحيث صار يشبه جرى الماء فى النهر ، وكلبة ما موصولة مبتدأ ، والخبر فكلوه ، أو شرطية والفاء فى جواب الشرط ، وفى بعض الروايات ما أنهر بالزاي قال بعضهم : وهو تحريف ، والصواب ما أنهر بالراء (وذكر اسم الله عليه فكلوه) تمسك به من اشترط التسمية عند الذبح ، وهم المالكية والخففة ، فإنه حلق الإذن فى الأكل بمجموع أمرين ، والمعلق هل يشين يفتى بانتفاء أحدهما ، وأجاب أصحابنا الشافعية بأن هذا معارض بحديث عائشة رضى الله تعالى عنها أن قوماً قالوا : إن قوماً يأنوننا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا ، فقال : سموا أتم وكلوا ، فهو محمول على الاستحباب ، والضمين

لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَاحَدُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ
وَأَمَّا الظُّفْرُ فَدَدَى الْجَبْشَةِ .

في « فكلوه » يعود على المذكي المفهوم من الكلام ، لأن إنهار الآلة للدم يدل
على شيء . انهار دمه ضرورة ، وهو المذكي ، لا يصح عوده على ما لأنها عبارة
عن آلة التذكية ، وهي لا تؤكل ، لكن لا بد من رابط يعود على ما من
الجملة أو ملابسها ، فيقدر محذوف ملابس : أى فكلوا مذبوحه ، أو يقدر
ذلك مضافاً إلى ما ، والتقدير مذبح ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه
فكلوه ، . ولا بد من تقدير أيضاً في الجملة الثانية من الصلة ليصح ارتباطها
بالموصول ، والتقدير . وذكر اسم الله على مذكاة (ليس السن والظفر) ليس
هنا للاستثناء بمعنى إلا ، وما بعدها نصب على الاستثناء ، وقيل : إنها ناسخة ،
واسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم ، واستناره واجب ، فلا يلجأ
في اللفظ إلا المنصوب (وسأحدثكم عن ذلك) أى سأبين لكم علته وحكمته .
لتنفقهوا في الدين (أما السن فعظم) لا تقطع غالباً ، وإنما تخرج وتدعى ،
فنهق النفس من غير تيقن الذكاة ، وهذا يدل على أن النهي عن الذكاة بالعظم
كان متقدماً ، فأحال بهذا القول على معلوم قد سبق ، قال ابن الصلاح : ولم
أجد بعد البحث أحداً ذكر ذلك بمعنى يعقل ، قال : وكأنه عندهم تعبدى ،
وكذا نقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، لأنه قال : للشرع علل تعبدية
كما أن له أحكاماً تعبدية أى هذا منها ، وقال النووي : المعنى لا تدبحوا
بالعظام لأنها تنجس بالدم وقد نهيت عن تنجيس العظام في الاستنجاء لكونها
زاد إخوانكم من الجن ، اهـ : قال في جمع العدة : وهو ظاهر (وأما الظفر
فددى الجبشة) ولا يجوز التشبه بهم ولا بشعارهم ، لأنهم كفار ، وهم يمدون
المذابح بأظفارهم حتى تذهب النفس خنقاً وتعدياً ، ويحلوها محل الذكاة ،
فلذلك ضرب المثل بهم ، والآلف واللام في الظفر للجنس ، فلذلك وصفها
بالجمع ، ونظيره قوله أهلك الناس الدرهم البيض والدينار الأصفر ، قال النوى :

١٠٨٧ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ خُلَاصُهُ فِي مَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيمَةً عَدَلٍ ثُمَّ اسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ .

وَيَدْخُلُ فِيهِ ظَهْرُ الْأَدَمِيِّ وَغَيْرُهُ مُتَصِلًا وَمُنْفَصِلًا طَامِرًا أَوْ نَجَسًا ، وَكَذَا السِّنُّ ، وَجَوْزُهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ بِالْمُنْفَصِلِينَ .

١٠٨٧ - (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، عن النبي ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ : مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا) يَفْتَحُ الشَّيْنُ لِلْمُعْجَمَةِ وَيَعْدُ الْقَافُ الْمَكْسُورَةُ تَحْتِيةً سَاكِنَةً فَصَادَ مُهْمَلَةٌ - أَيْ نَصِيصًا وَزَنًا وَمَعْنَى (مَنْ مَمْلُوكُهُ فَعَلَيْهِ خُلَاصُهُ فِي مَالِهِ) أَيْ فَعَلَيْهِ أَداءُ قِيمَةِ الْبَاقِي مِنْ مَالِهِ لِيَسْتَخْلَصَ مِنَ الرِّقِّ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) أَيْ لِلَّذِي أَعْتَقَ ((مَالَ قَوْمِ الْمَمْلُوكِ)) كُلَّهُ (قِيمَةً عَدَلٍ) نَصَبَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ ، وَالْعَدْلُ يَفْتَحُ الْعَيْنَ أَيْ قِيمَةً اسْتَوَاءَ لَا زِيَادَةَ فِيهَا وَلَا نَقْصَ (ثُمَّ اسْتُسْعِيَ) بِضَمِّ التَّاءِ مَبْلِيًا لِلْمَفْعُولِ - أَيْ أَلْزَمَ الْعَبْدَ الْاِكْتِسَابَ لِقِيمَةِ نَصِيبِ الشَّرِيكَ لِيَفُكَّ بَقِيَّةَ رِقْبَتِهِ مِنَ الرِّقِّ (غَيْرَ مَشْقُوقٍ) أَيْ مُشَدَّدٍ (عَلَيْهِ) فِي الْاِكْتِسَابِ إِذَا عَجَزَ ، وَغَيْرُ نَصَبٍ فِي الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ الْعَائِدِ عَلَى الْعَبْدِ ، وَعَلَيْهِ فِي عَمَلٍ رَفَعَ قَائِلٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُ الرُّوَاةِ السَّعَايَةَ ، فَفَقِيلَ : هِيَ مَدْرَجَةٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ الرَّاوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِهِ ﷺ ، سَوِيَّ ذَلِكَ صَرَحَ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ .

وَالْقَوْلُ بِالسَّعَايَةِ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ وَالْمُجْهَوْرُ ، وَقَدْ مَوْقِعَ ذِكْرِ الْاِسْتِسْعَاءِ فِي غَيْرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ، وَاحْتَجَّ مِنْ أَبْطَالِ الْاِسْتِسْعَاءِ بِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصَيْنٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ ، فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَزَأَهُمْ أَتْلَافًا ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةً ، وَوَجَّهَ الدَّلَالََةَ - مِنْهُ أَنْ الْاِسْتِسْعَاءَ لَوْ كَانَ مَشْرُوعًا لَنَجَزَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَتَقَ ثَلَاثَةً وَأَمْرُهُ بِالْاِسْتِسْعَاءِ فِي بَقِيَّةِ قِيمَتِهِ لَوَرُثَةُ الْمَيِّتِ ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ

١٠٨٨ — عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال :
 «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى
 سَفِينَةٍ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا ، فَكَانَ الَّذِينَ فِي
 أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَسْقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ ، فَقَالُوا :
 لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا ، فَإِنْ
 تَرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا ، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ
 نَجَّوْا وَنَجَّوْا جَمِيعًا .

ابن موسى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : من أعتق عبداً وله
 وفاقه فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم ، وليس
 على العبد شيء ، ورواه البيهقي أيضاً من وجه آخر .

١٠٨٨ — (عن النعمان بن بشير رضى الله تعالى عنهما ، عن النبي ﷺ) أنه
 قال : «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ (أى المراقب لها : بأن يأمر بالمعروف وينهى
 عن المنكر (وواقع فيها) أى فى الحدود التارك للأمر بالمعروف المرتكب
 للمنكر (كثمل قوم استهموا) أى : اأقترعوا (على سفينة) مشتركة بينهم
 بالإجارة أو الملك ، وتنازعوا فى المقام بها علواً أو سفلاً (فأصاب بعضهم
 بالقرعة (أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذى) أى الفريق الذى ، وفى نسخة
 «الذين ، (فى أسفلها إذا استسقوا من الماء مروا على من فوقهم) وفى رواية
 «فكان الذين فى أسفلها يمرّون بالماء على الذين فى أعلاها فتأذوا به» (فقالوا :
 لو أنّا خرّقنا فى نصيبنا خرّقاً ولم تؤذِ بعض النون وسكون الهزّة وبالذال
 المتجمعة — أى لم نضر (من فوقنا) وفى رواية «فأخذ فأساً فجعل ينقر أسفل
 السفينة فأنوره فقالوا مالك قال تأذيتى ولا بدلى من الماء» (فإن يتركوهم
 وما أرادوا) من الخرق فى نصيبهم (هلكوا جميعاً ، وإن أخذوا على أيديهم
 نجّوا ونجّوا جميعاً) أهل الملو والنفل ، لأنه من لازم خرق السفينة ، وهكذا
 إقامة الحدود تحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه ، وإلا هلك العاصي

١٠٨٩ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّ زَيْدٍ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : بَايِعْهُ ، فَقَالَ : هُوَ صَغِيرٌ ، فَسَحَّ رَأْسَهُ ، وَدَعَا لَهُ ، وَكَانَ يَخْرُجُ إِلَى السُّوقِ فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ حُمَيْرٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَيَقُولَانِ لَهُ أَشْرَكْنَا فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ ، فَيَشْرِكُهُمْ ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَاهِي ، فَيَبِيعُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ .

بالمعصية والساكت بالرضى بها ، وفيه وجوب الصبر على أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشد ضرراً ، وأنه ليس لصاحب السفلى أن يحدث على صاحب العلو ما يضر به ، وأنه إن أحدث عليه ضرراً لزمه إصلاحه ، وأن لصاحب العلو منعه من الضرر ، وفيه جواز قسمة المقار المتفاوت بالقرعة ، قال ابن بطال : والعلماء متفقون على القول بالقرعة إلا الكوفيون فإنهم قالوا لا معنى لها ، لأنها تشبه الأرزلام التي نهى الله عنها .

١٠٨٩ — (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ) ، قَبْلَ مَوْتِهِ بِسِتِّ سِنِينَ فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَتَدَةَ (وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّ زَيْدٍ بِنْتُ حُمَيْدٍ) (الصَّحَابِيَّةُ) (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فِي الْفَتْحِ (فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايِعْهُ) أَيْ عَاقِدَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ (فَقَالَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (هُوَ صَغِيرٌ ، فَسَحَّ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ) أَيْ بِالْبَرَكَةِ (وَكَانَ) عَبْدِ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ (يَخْرُجُ إِلَى السُّوقِ فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ فَيَلْقَاهُ ابْنُ حُمَيْرٍ) عَبْدِ اللَّهِ (وَابْنُ الزُّبَيْرِ) عَبْدِ اللَّهِ (فَيَقُولَانِ لَهُ) أَيْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ (أَشْرَكْنَا) بِوَصْلِ الْهُمُزَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا ، أَوْ بِقَطْعِهَا مَفْتُوحَةً وَكَسَرَ الرَّاءِ ، أَيْ أَجْعَلْنَا لَكَ شَرِيكَيْنِ فِي الطَّعَامِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ (فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ ، فَيَشْرِكُهُمْ) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالرَّاءِ . فِي ذَلِكَ (فَرُبَّمَا أَصَابَ) أَيْ مِنَ الرِّيحِ (الرَّاحِلَةَ كَاهِي) أَيْ بِتَمَامِهَا (فَيَبِيعُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهَا الْحَمُولُ وَأَنْ يَرَادَ بِهَا الْحَامِلُ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، لِأَنَّ سِيَاقَ الْمَقَامِ وَارِدَ فِي الطَّعَامِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ الْمَجْمُوعُ .

والمعنى ربما يحدد دابة تباع بما حل ظهرها فيشترى بها ، من الربح يتركه النبي ﷺ .
 وفيه دليل على جواز الشركة في الطعام ، والجمهور هل صحة الشركة في كل
 ما يملك ، والأصح عند الشافعية اختصاصها بالمثل ، لكن من أراد الشركة
 مع غيره في العروض المتقومة باع أحدهما نصف عرضه بنصف عرض
 صاحبه ، وتقابضا ، أو باع كل منها بمحض عرضه لصاحبه بثمن في الذمة
 وتقابضاه ، كما صرح به في الروضة ، وأذن كل منها للآخر في التصرف .
 سواء تجازس العرضان أم اختلفا ، وإنما اعتبر التقابض ليستقر الملك ، وعند
 المالكية تكره الشركة في الطعام ، والراجح عندهم الجواز .

كتاب الرهن

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الرهن

بسم الله الرحمن الرحيم

وفي بعض النسخ تقديم البسملة .

والرهن لغة الثبوت ، ومنه الحالة الرهنة ، أى الثابتة ، وقال الإمام :
الاحتباس ، ومنه كل نفس بما كسبت رهينة ، وشرطاً : جعل عين متمولة .
وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه ، ويطلق أيضاً على العين المرهونة .
تسمية للمفعول باسم المصدر .

والأصل فيه قوله تعالى : « فرهن مقبوضة » ، قال القاضى : معناه
فارهنوا واقتبضوا ، لأنه مصدر جعل جزاء للشرط بالفاء مجرى مجرى الأمر ،
كقوله تعالى : « فتحرز رقية » ، فضرِب الرقاب .

والتقييد بالسفر خرج عجز الغالب فلا مفهوم له لدلالة حديث : « أنه
صلى الله عليه وسلم رهن درعه » على مشروعيته فى الحضر ، وهو قول الجمهور ،
واحتجوا له من حيث المعنى بأن الرهن شرع على الدين ، لقوله تعالى :
« فإن آمنَ بعضكم بعضاً ، فإنه يشير إلى أن المراد بالرهن الاستيثاق ، وإنما
قيده بالسفر لأنه مظنة فقد الكاتب » ، فأخرجه عجز الغالب ، وخالف فى
ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري عنها فقال : لا يشرع إلا فى السفر ،
حيث لا يوجد الكاتب ، وبه قال داود وأهل الظاهر .

١٠٩٠ — عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : **الظهر** يركب بنفقة إذا كان مَرَهُونًا ، وَلَبَنُ الدُّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إذا كان مَرَهُونًا ، وعلى الَّذِي يَرْكَبُ وَيُشْرَبُ النِّفَقَةُ .

١٠٩٠ — (عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه) أنه (قال : قال رسول الله ﷺ : **الظهر**) وفي نسخة «الرهن» أى الظهر المرهون (يركب) بضم أوله وفتح ثالثة مبنيًا للمفعول (بنفقته) أى يركب وينفق عليه (إذا كان مرهونًا ، ولبن الدر) بفتح الدال المهملة وتشديد الراء — مصدر بمعنى الدارة أى ذات الصرع ، فليس فيه إضافة الشيء إلى نفسه (يشرب بنفقته إذا كان مرهونًا) أى يركبه الراهن ويشرب اللبن ، لأنه مالك رقبته ، فمن رهن ذات در وظهر لم يمنع من درها وظهرها ، فهي علوية ومركوبة له كما كانت قبل الرهن ، لأن له الانتفاع الذى لا ينقص المرهون كركوب وسكنى واستخدام ، هكذا قال الشافعية ، وقال الحنفية ومالك وأحمد في رواية عنه : ليس للراهن ذلك ، لأنه ينافى حكم الرهن ، وهو الحبس الدائم ، وقالوا : معنى الحديث أن للمرتمن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ، ولو لم يأذن له المالك ، فجعل ذلك له ، وجعلت النفقة عليه بدلًا عما يتعوض منه ، قال الطحاوى : وكان هذا عندنا في الوقت الذى كان الربا فيه مباحًا ، فلما حرم الربا حرمت أشكاله ، فارتفع بنسخ الربا أن النفقة تجب على المرتمن بالمنافع التى تجب له وباللبن الذى يحتلبه ويشربه ، انتهى — وأجمع الجمهور على أن المرتمن لا يتنفع من الرهن بشيء ، قال ابن عبد البر : هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يرد أصول بجمع عليها ، وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر «لا تحلب ماشية امرئ» بغير إذنه ، انتهى . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والتاريخ في هذا متعذر ، فالأولى حمله على ما قاله الشافعية (وعلى الذى يركب) **الظهر** (ويشرب) لبن الدارة (النفقة) أى يجب عليه النفقة عليها ، وكذا مؤنة المرهون غيرهما التى يبق بها كنفقة العبد وسقى الأشجار

١٠٩١ — عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه .

والكروم وتجفيف الثمار وأجرة الاصطبل والبيت الذي يحفظ فيه المتاع المرهون إذا لم يتبرع بذلك المرتهن ، ويجبر الراهن على ذلك على الأصح من وجهين حفظاً للوثيقة ، وأما المؤن التي تتعلق بالمداواة كالقصد والحجامة والمعالجة بالأدوية والمراهم فلا تجب عليه .

١٠٩١ — (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ قضى أن) أي حكم بأن (اليمين على المدعى عليه) لأن قوله يوافق الظاهر ، إذا الأصل فراغ ذمته ، فاكفى منه بالحجة الضعيفة ، وهي اليمين ، بخلاف المدعى فإن قوله يخالف الظاهر ، فكلف الحجة القوية وهي البينة ، نعم قد يكون اليمين في جانب المدعى في مواضع تستثنى لدليل ، كإيمان القسامة ، ودعوى القيمة في المتلفات ، وإذا اختلف الراهن والمرتهن في أصل الرهن ، كأن قال رهنني كذا فأنكر ، أو في قدره كأن قال رهنني الأرض بأشجارها فقال بل وحدها ، أو عينه كهذا العبد فقال بل الثوب ، أو قدرها المرهون به كعشرة فقال بل بعشرين ، فذهب الشافعية في ذلك تصديق الراهن بيمينه حيث لا بينة لأن الأصل عدم ما يدعيه المرتهن ، هذا إن كان رهن تبرع ، فإن اختلفا في رهن مشروط في بيع — بأن اختلفا في اشتراطه فيه أو اتفقا عليه واختلفا في شيء مما سبق — تحالفا كسائر صور البيع إذا اختلف فيها ، نعم إن اتفقا على اشتراطه فيه واختلفا في أصله فلا تحالف ، لأنها لم يختلفا في كيفية البيع ، بل بصدق الراهن ، وللمرتن الفسخ إن لم يرهن ، والله أعلم .

تم الجزء الثاني وبليه الجزء الثالث
وأوله . كتاب العتق ،

Bibliotheca Alexandrina



0437522